

فَلَوْلَا تَقَرُّرُ مَنْ لَمْ يَزِقْ مِنْهُ فَمِ طَائِفَةٌ لَمْ يَسِفِقُوا فِي الدِّينِ

الْفَتْاوى كَلَامُ الْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ

لِلْعَلَمَاءِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْظَمَاءِ الْأَبْنَاءِ (الْأَهْلِ الْهَادِي)

(المتوفى سنة ٧٨٦)

الجزء الأول

قام بتحقيقه القاضي لسجاد حسين

مدرس المدرستين العالميتين

الكائنة في جامع فتحپوري دهلوي الهند

طبع

على نفقة وزارة المعارف والشؤون الثقافية للحكومة الهندية الموقرة

الطبعة الأولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف الثمانية بمبئي راولا دلهي الهند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى هدانا لهذا الخير الاذيان، وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله، وأفاض علينا نعمه وأسبغها ظاهرة وباطنة، وغرنا بالفضل والإحسان، ووقنا للعلم والعرفان، وخصنا بالإكرام والإنعام، وعلنا ما لم نكن نعلم من علم الشرائع والأحكام، وفرض علينا الصلاة والزكاة والحج والصيام، وأوضح لنا الحلال من الحرام، وأمرنا بتطهير الظاهر من الأحداث والانجاس وبتفقية الباطن من الذنوب والآثام، ليتيسر لنا التعبد والتأدب بين يديه والقيام، وفرض زمام السيادة والزعامة إلى العلماء الأعلام والفقهاء العظام، فقاموا بأداء مسؤولياتهم من استنباط المسائل من مواردها خير قيام، واجتهدوا في استخراج الجزئيات من السنة السنية ومن كلام الله العلام، ونظروا في اجتهاداتهم إلى أقوال الصحابة وآثار السلف لأخذ الأحكام. والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه الذين أفاضوا على البرايا بالفيض التام، والله الموفق للانعام، وهو الميسر للاختتام.

أما بعد! فقد اتفق لى أن حضرت ناديا من النوادي برفقة بروفيصور خليف أحد النظامى، الذى يعد من كبار رجال علم التاريخ فى الهند، ويشرف على شعبة التاريخ فى جامعة عليكره، فسألنى عن مشاغلى، فقلت: لى مشغل فى هذه الأيام بترتيب ملفوظات المخدوم جلال الدين المعروف بـ «جهان گشت» (وهو عالم جليل وصوفى كبير، توفى يوم النحر سنة ٧٨٥ هـ) و أرتب ملفوظات «سراج الهداية» و «جامع العلوم» بإيماء من الحكومة الهندية؛ فقال: هذا أمر سهل يستطيع أن يقوم به أحد من العلماء غيرك،

وكان من الالتيق بالحكومة أن تفوض إلى مثلك ترتيب «الفتاوى التاتارخانية» التي ألقت في الهند بعهد الملك المسلم «فيروز شاه تغلق» وهي إلى اليوم من عمل اليد، وقلت إلى أرجاء العالم خطية، ولم يقدر لها أن تطبع إلى يومنا هذا؛ ففرضت هذا الاقتراح يوما على بروفيسور السيد نور الحسن - الذي كان وزيرا للمعارف والشؤون الثقافية للحكومة الهندية في السابق ولا يزال يحتل مكانا مرموقا في نظر الحكومة - فاستحسن هذه الفكرة وأعجب بها كل الإعجاب، وعلى الفور أشار إلى الحكومة بأن تعطى العناية والاهتمام بترتيب تلك الفتاوى وطبعها، واقترح للحكومة اسمي بأن تفوض أمر ترتيبها إلىي وطبعها إلى «مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية» وهي مطبعة حكومية في حيدرآباد، فأجابت الحكومة مشورته ودعته للقيام بهذا الأمر العظيم والعمل الجسيم، فليت دعوتها ووطنت نفسي على الإلمام بهذا الأمر المهم مع قصور باعى في العلوم، ثقة بتوفيق الله الكريم .

وما يبعث على العجب والحيرة أن تلك الفتاوى - رغم ما بلغت من الشهرة والصيت في العالم - بقيت غير مطبوعة منذ سبعة قرون حتى عهد إلى ترتيبها وطبعها، وذلك من فضل الله على وكرمه وإحسانه .

وعند ما أردت الشروع في العمل ببحث عن النسخ المتواجدة للفتاوى، لجمعت قوائم جميع المكتبات المشهورة في الهند وخارجها، وعلت أن عدة نسخ منها موجودة في الهند، بعضها كاملة وبعضها ناقصة، فسافرت إلى حيدرآباد وزرت مكتبة سالارجنك فوجدت فيها نسخة كاملة في تسع مجلدات، وزرت كذلك أرشيف (أركايوز) محفوظات لولاية آندھرا براديش، فعثرت فيها أيضا على نسخة كاملة في تسع مجلدات، ثم كاتبت مكتبة خدا بخش الواقعة في بته - عاصمة ولاية بهار - وأخبرت أن هناك نسخة غير تامة يوجد فيها من المجلد الأول إلى الثالث فقط، وقيل لي: إن في أحمدآباد مكتبة باسم «پربخش» توجد فيها نسخة كاملة وإنها من أحسن النسخ في الهند، ولكنني ما فزت برؤيتها إلى الآن، والمرجو من الله أن أناها في قريب عاجل . وبلغنى أن في

قرية من ولاية «راجستان» يسكن رجل اسمه المفتى عبد الشكور وعنده نسخة ناقصة -
يعنى المجلد الأول والثاني، فكتبت إليه طالبا منه تلك النسخة تفضل بتزويدي بالمجلد
الأول منها، فإذا هو أقدم النسخ وأحسنها كتابة، فأست عليها بنية عملي، وقارنت
بينها وبين نسخة «مكتبة خدا بخش» ونسخة «سالار جنگ» ونسخة «أرشف» .
والآن أقدم إلى من يحاول مطالعة الكتاب بعض الملحوظات التي ينبغي أن يعلم
بها حتى يكون على بصيرة ويتهللا في الكتاب .

تعريف العلم وفضيلته

واعلم أنه اختلف في أن تصور ماهية العلم المطلق هل هو ضرورى لا يحتاج إلى
التعريف، أو نظرى يحسر تعريفه، أو هو سير التعريف ! فالأول مذهب الإمام الرازى،
والثاني رأى إمام الحرمين والغزالي، والثالث هو الراجح، والتحقيق أن المعنى الحقيقى
لفظ العلم هو الإدراك، والمتعلق به المعلوم . ثم اعلم أن لفظ العلم كما يطلق على ما ذكر
يطلق على ما يرادفه، وهو أسماء العلوم المدونة كالنحو والفقه .

ويذكر في فضيلة العلم قول الله تعالى ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا
العلم درجات ﴾ وقوله ﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ وقوله
﴿ شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة اولوا العلم قائما بالقسط ﴾ وقوله ﴿ انما يخشى الله
من عباده العلماء ﴾ وقوله ﴿ قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب ﴾ .
وعن معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« تعلموا العلم » فان تعلمه لله تعالى خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث
عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قرية، لانه معالم الحلال والحرام،
ومنا سبيل أهل الجنة، وهو الأنيس في الوحشة، والصاحب في القرية، والمحدث في
الخلوة، والدليل في السراء والضراء، والسلاح على الأعداء، والتزيين عند الإخلاص،
يرفع الله تعالى به أقواما فيجعلهم في الخير قادة، وأئمة تقتص آثارهم، ويقتدى بفعالهم،

وترغب الملائكة في خلعتهم، وبأجنتها تمسحهم، يستغفر لهم كل رطب ويابس وحيثان البحر وهوامه، وسباع البر وأنعامه، لأن العلم حياة للقلوب من الجهل، ومصابيح للأبصار من الظلم، يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار والدرجات العلى في الدنيا والآخرة، والتفكر فيه يعدل الصيام، ومدارسته تعدل القيام، به توصل الأرحام، وبه يعرف الحلال من الحرام؛ هو إمام والعمل تابعه، ويلهمه السعداء، ويحرمه الأشقياء - كما قال ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعوه له ، (مسلم) .

وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة » (مسلم) .

وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم يستغفر له من في السماوات ومن في الأرض والحيثان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر، (احمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه والدارمى) .

وعن أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه قال : ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان أحدهما عابد والآخر عالم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فضل العالم على العابد كفضلى على أدناكم »، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الخير » (الترمذى) .

و عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد » (الترمذى) .

و عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طلب العلم غريضة على كل مسلم ، و واضع العلم عند غير أهله كقتل الخنازير الجواهر و اللؤلؤ ، (ابن ماجه) .

الأخبار و الآثار فى شرف العلم و العلماء كثيرة ، و المراد بالعلم فى الآيات و الأحاديث هو علم الدين و الشرع المبين . كما روى عن الحسن مرسلًا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جاءه الموت و هو يطلب العلم ليحيى به الإسلام فينه و بين الدين درجة واحدة فى الجنة » (الدارمى) . فهذا هو العلم الذى قال على رضى الله عنه فى فضله و شرفه :

ما الفضل إلا لأهل العلم لأنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء
و وزن كل امرئ ما كان يحسنه و الجاهلون لأهل العلم أعداء .
فقر يعلم و لا تجهل به أبداً الناس موتى و أهل العلم أحياء
و لنعم ما قال الإمام محمد بن الحسن الشيبانى :

تلم فان العلم زين لأهله و فضل و عنوان امكلم محامد
الفقه و فضله

قال الله تعالى ﴿ ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً ﴾ و قد أوضح المفسرون أن ” الحكمة “ هى : الفقه ، و ورد فى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ” من یرد الله به خيراً يفقهه فى الدين “ . و روى عن على رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ” نعم الرجل الفقيه فى الدين ، إن احتجج إليه نفع ، و إن استغنى عنه أغنى نفسه “ ، و قال أبو هريرة رضى الله عنه : ” لأن أجلس ساعة فأفقه أحب إلى من أن أحيى ليلة القدر “ . و فى الطبرانى ” مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة “ . قال الإمام أحمد بن حنبل :

” معرفة الحديث و التفقه فيه أحب إلى من ذكره “ . و فى الخبرات الحسان : قال المحدث سليمان بن مهران الأعشى : ” يا معشر الفقهاء ! أتمم الأطباء و نحن الصيادلة “ . و قال ولى الله المحدث الدهلوى فى قرّة العينين : ” بعد القرآن و الحديث مدار الإسلام على الفقه “ . و فى تعليم المتملم : ” إن الفقه وسيلة إلى البر و التقوى “ . و لنعم ما قيل :

إذا ما اعتر ذو علم يعلم فعلم الفقه أولى باعتراز
فكم طيب يفوح ولا كسك وكم طير يطير ولا كباز

معنى الفقه لغة

قال فى الصحاح : الفقه الفهم ، و فى القاموس المحيط : الفقه – بالكسر – العلم بالشئ . والفهم له ، و فى المصباح المنير : الفقه فهم الشئ ، قال ابن فارس : و كل علم لشئ فهو فقهه . فالفقه هو الفهم لما ظهر أو خفى قولاً كان أو غير قول ، و من ذلك ما فى الكتاب الكريم ﴿ ما فقهه كثيرا عما تقول ﴾ و ﴿ ولكن لا تفقهون تسبيحهم ﴾ . و لفظ الفقه من المصادر التى تؤدى معناها و كثيرا ما يراد منها متعلق معناها ، كالمعنى المعنوم ، و العدل بمعنى العادل .

و معنى الفقه اصطلاحاً

اسم ” الفقه “ قد استعمل فى اصطلاح الفقهاء للدلالة على معنيين ، أحدهما : حفظ طائفة من مسائل الأحكام الشرعية العملية الواردة بالكتاب و السنة و ما استنبط منها ، سواء حفظت مع أدلتها أم حفظت مجردة عن هذه الدلائل ، فاسم ” الفقيه “ ليس خاصاً بالمجتهد كما هو اصطلاح الأصوليين ، بل يتناول المجتهد المطلق و المجتهد المنتسب و مجتهد المذهب و من هو فى أهل التخرىج و أصحاب الوجوه . و ثانيهما : الذى يطلق عليه اسم الفقه هو مجموعة هذه الأحكام و المسائل ، فانهم لا ينعنون إلا هذه المجموعة التى تحتوى على الأحكام الشرعية العملية التى نزل بها الوحي ، قطعية كانت أو ظنية . فالفقه بهذين المعنيين يطلق عليه أيضاً ” علم الفروع “ أو ” الفروع “ ، إما فى مقابلة العقائد و أصول الدين

لأن التصديق بالأحكام العملية فرع للتصديق بالعقائد ، وأما في مقابلة أصول الفقه لتفرع تلك الأحكام عن أصولها وأدلتها التي هي موضوع أصول الفقه .

الشريعة والفقه واحد

”الشريعة“ و ”الشرعة“ معناها في اللغة :مورد الناس للاستسقاء ، وسمى الفقه بذلك لوضوحه وظهوره ، وقد غلب استعمال هذه الألفاظ في الدين وجميع أحكامه كما قال عز وجل ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ﴾ وقال ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ وقال ﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ﴾ . ”فالشرع“ او ”الشريعة“ أو ”الشرعة“ هي ما نزل به الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحكام في الكتاب ، وما يتعلق بالعقائد والوجدانيات وأفعال المكلفين ، قطعيا كان أو ظنيا ، ومعناه يساوى معنى الفقه في الصدر الأول .

معنى الفقه في الصدر الأول

وقد غلب في الصدر الأول استعمال الفقه في فهم أحكام الدين جميعها ، أى فهم كل ما شرع الله لعباده من الأحكام ، سواء كانت متعلقة بالإيمان والعقائد وما يتصل بها ، أم بالفروض والحدود والأوامر والنواهي والتخيير والوضع ؛ فكان اسم الفقه في هذا العهد متناولا لهذين النوعين على السواء ، لم يختص بواحد منهما دون الآخر . وكان مرادفاً لذلك للشريعة ، و الشرعة ، و الشرع ، و الدين ؛ وكان يفهم منه النوعان جميعاً ، وكما كان اسم الفقه يطلق على فهم جميع هذه الأحكام كان يطلق على الأحكام نفسها ، ومن ذلك قوله عليه السلام ” رب حامل فقه غير فقيه “ ، ” رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه “ ، وهذا الاستعمال الجامع قد استمر إلى أواخر عصر التابعين ، و يرشدنا إلى هذا ما نقل عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله من : ” ان الفقه هو معرفة النفس ما لها وما عليها “ . وما هذه المعرفة إلا معرفة أحكام الله بنوعها ، كما أنه سمي كتابه في العقائد ” الفقه الأكبر “ .

و الآفهام والآراء التى يتوصل إليها من طريق النظر فى الأحكام الشرعية لا تسمى فقها، إلا إذا وقعت موقعها وصدرت عن أهل لها، وإلا كانت سفسطة، وليس لأحد أن يعول عليها، ولا أن يدخلها فى باب اختلافات الفقهاء، ولا أن يعتبرها فقها. ومن القضايا المشهورة المسئلة أن الاجتهاد فى مقابلة النص لا يقبل. وقال الفقهاء: إن الاجتهاد إذا كان مخالفا للكتاب أو السنة أو الإجماع أو كان قولاً بلا دليل لا يكون معتبرا، ولا يكون من قبيل اختلاف الفقهاء، وإذا قضى به القاضى وقع قضاءه باطلا.

محل الاجتهاد

يحسن بنا أن نشير أولا إلى أن ما نزل به الوحي الإلهى على رسول الله صلى الله عليه وسلم - جليا كان أو خفيا - من الأحكام العملية، قد يكون دليلا قطعى الثبوت وقطعى الدلالة معا، وهو ما تعرف ب إطلاق النص، وهذا النوع لا مجال فيه للاجتهاد، كالنصوص القطعية المتواترة المحكمة. وقد يكون الدليل قطعى الثبوت ظنى الدلالة، كآليات المؤولة. وقد يكون ظنى الثبوت قطعى الدلالة، كالأخبار التى مفهومها قطعى. وقد يكون ظنى الثبوت والدلالة، كالأخبار التى مفهومها ظنى.

فبالأول يثبت الفرض والحرام، والثانى والثالث يثبت الوجوب وكراهة التحريم، والرابع يثبت السنة والاستحباب وكراهة التنزيه، ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله، فهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة هى محل الاجتهاد، وتسمى أحكامها أحكاما ظنيا وأحكاما اجتهدية.

وأما الأحكام التى لم ترد فى الكتاب ولا فى السنة لا نطقا ولا عملا، وكانت عما استنبطه المجتهدون من الأحكام الثابتة ولم يجمع عليها أهل العلم فليست إلا أقوالا وآراء لأربابها، ولا تسمى فى الحقيقة شرعا ولا شريعة، وما نسبت إلى الشرع وذكروها بالأحكام الشرعية وسميت أحكاما شرعية فى تعريف الفقه فعنماها أنها مستنبطة من الشرع لا أنها منه.

و معلوم أنه لا حاكم سوى الله سبحانه ، ولا حكم إلا ما حكم به ، ولا شرع إلا ما شرعه . والله جلّت حكمته لم يفوض إلى أحد من عباده ، لا إلى رسول ولا نبي ولا إمام ولا ولي ولا إلى غيرهم أن يشرع للناس من الأحكام ما يريد ، وأن يحكم بينهم بما يراه هو من عند نفسه كيف ما شاء .

فهذا اتضح أن الدليل الحقيقي والمصدر الوحيد للتشريع الإسلامى والفقه الإسلامى بأجمعه هو الوحي الإلهى ، وأن مرد الإجماع والقياس إليه . وأن المصادر الأخرى ليست مصادر خارجة عن هذه الأربعة .

المصادر الفقهية

ذهب جمهور الأصوليين والفقهاء إلى أن المصادر الأساسية للفقه هى : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، وقالوا : إن المصدر الحقيقي هو الوحي كتابا كان أو سنة ، أما الإجماع والقياس ففردهما إليه ، وما ذكرا استقلالاً إلا لكثرة بحثهما ، وذلك لأن المجمعين لا يضعون أحكاماً من عند أنفسهم ، ولا يجمعون عن الهوى والتشهى ، ولا يكون إجماعهم إلا مستندا لأحد هذين المصدرين .

فالكتاب هو القرآن الذى أنزل الله على رسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بلفظه ومعناه ، وهو المكتوب فى المصاحف ، والمقول عنه عليه الصلاة والسلام قللاً متواتراً ، فغير المتواتر لا يسمى قرآناً ، فالقرآن جميعه قطعى الثبوت .

والسنة : هى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً كان أو عملاً أو تقريراً ، وهى الأصل الثانى من الأدلة الإجمالية والمصادر الفقهية ، ولم يتكلم فى ذلك ولم يشكك فيه إلا أهل البدع والآهواء .

والإجماع الفقهى : هو اتفاق مجتهدى عصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى على استنادا إلى الكتاب أو السنة أو القياس .

والقياس : فله تعريجات يطول إيرادها ، والاكترون على أن القياس حجة ودليل

من الأدلة الإجمالية، ومصدر فقهي، وكان للأصوليين طرائق مختلفة في تقسيم القياس و بيان كل قسم منها، والقسم المتفق عليه من القائمين بالقياس هو قياس العلة .

تدوين الفقه

كان مدار الأحكام في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الوحي، متلوا كان أو غير متلو، وربما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستشير في بعض الأمور أصحابه - رضوان الله عليهم، خصوصاً الخلفاء الراشدين، وكان هذا مبدأ التشريع الإسلامي . وابتدأ عصر الوحي من بعثته صلى الله عليه وسلم، واقتضى بلحوقه بالرفيق الأعلى، وما توفي حتى أتم الله دينه، وأخبر بذلك فيه - صلى الله عليه وسلم - حيث قال ﴿اليوم أكملت لكم دينكم و آتمت عليكم نعمتي و رضيت لكم الاسلام ديناً﴾ وصارت الأحكام الشرعية كاملة .

و ابتدأ زمن الاجتهاد من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويمتد إلى حدود الثلاثمائة، وهذا هو عهد الخلفاء الراشدين وعهد الدولة الأموية بأسرها و شطر من عهد الدولة العباسية . وكان مرجع الأحكام في ذلك العهد بعد الكتاب والسنة : آراء الصحابة و أقوالهم، والصحابة كانوا يتشاورون فيما بينهم في المسائل، وكان المفتيون منهم نحو مائة و ثلاثين نفراً، منهم المكثرون كعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، ومنهم المتوسطون كأبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وأنس بن مالك وأبي هريرة، ومنهم المقلون كأبي الدرداء وأبي سلية المخزومي وأبي عبيدة بن الجراح؛ والصحابة كما أنهم سادة الأمة و أئمتها فهم سادة المفتين والعلماء الربانيين من بعدهم، قال الليث عن مجاهد: "العلماء هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم"، وقال سعيد عن قتادة في قوله تعالى ﴿ويرى الذين اتوا العلم الذي نزل إليك من ربك هو الحق﴾ قال: هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم .

و بعد عهد الصحابة انتشر العلم و الفقه في الامة عن أصحاب ابن مسعود، وعلى، وزيد بن ثابت، و عبد الله بن عمر، و عبد الله بن عباس؛ فتعلت الامة عن أصحاب هؤلاء الخمسة.

أما أهل المدينة فعلمهم عن أصحاب زيد بن ثابت و عبد الله بن عمر، و اشتهر منهم سبعة كما ذكر الشاعر الحلبي المعروف بابن الايض:

إذا قيل مَنْ في العلم سبعة أبحر روايتهم ليست عن العلم خارجة

فقل هم عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة

وعبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعروة هو ابن الزبير، وقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر. وسعيد هو ابن المسيب، وأبو بكر هو ابن عبد الرحمن بن حارث، وسليمان هو ابن يسار، وخارجة هو ابن زيد بن ثابت. ومن المقتنين في المدينة: أبان ابن عثمان، و سالم، و نافع، و أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، و علي بن الحسين، و بعد هؤلاء أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، و ابنه محمد و عبد الله، و عبد الله بن عمر بن عثمان. و ابنه محمد، و عبد الله و الحسين ابنا محمد ابن الحنفية، و جعفر بن محمد ابن علي، و عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر، و محمد بن المنكدر، و محمد ابن شهاب الزهري، و بعدهم عالم المدينة الإمام مالك بن أنس.

و أما أهل مكة فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن عباس، كعطاء بن أبي رباح، و طاؤس بن كيسان، و مجاهد بن جبر، و عبيد بن عمير، و عمرو بن دينار، و عبد الله ابن أبي مليكة، و عبد الرحمن بن سابط، و عكرمة؛ ثم بعدهم أبو الزبير المدني، و عبد الله ابن خالد بن أسيد؛ و عبد الله بن طاؤس؛ ثم بعدهم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، و سفيان بن عيينة؛ و بعدهم مسلم بن خالد الزنجي، و سعيد بن سالم القداح، و بعدهما الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ثم عبد الله بن الزبير الحيدري، و إبراهيم بن محمد الشافعي، و موسى بن الجارود.

وأما أهل العراق فملهم عن أصحاب ابن مسعود وعلى، ففي البصرة انتشر العلم والفقهاء من عمرو بن مسلم، وأبي مريم الحنفى، وكعب بن أسود، والحسن البصرى، ومحمد بن سيرين، وأبي قلابة، ومسلم بن يسار وغيرهم؛ وبدعم من أيوب السخيتى، وسليمان التيمى، وعبد الله بن عوف وغيرهم. وانتشر العلم والفقهاء في الكوفة من علقمة، والأسود، وعمرو بن شرحبيل، ومسروق الأجدع، وعبيدة السلماني، وشرحبيل، والقاضى، وسليمان بن ربيعة، وزيد بن صوحان، وعبد الله بن عتبة القاضى، وخيشمة وغيرهم، ويضاف إليهم أبو عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن ابن أبي ليلى، وميسرة، ومهاك، وزاذان، ومن بعدهم من إبراهيم النخعى، وعامر الشعبي، وسعيد بن جبير، والقاسم بن عبد الرحمن وغيرهم، ومن بعدهم من حماد بن أبي سليمان، وسليمان بن المعتزم، وسليمان الأعشى، ومسعر بن كدام وغيرهم، ومن بعدهم من محمد بن عبد الرحمن، وعبد الله بن شبرمة، وسعيد بن أشوع، وشريك القاضى، والقاسم بن معن، وسفيان الثورى، والإمام أبي حنيفة، والحسن بن صالح؛ ثم من بعدهم من حفص بن غياث، وكيع بن جراح، وأصحاب أبي حنيفة كأبي يوسف القاضى وزفر بن الهذيل، وحماد بن أبي حنيفة، والحسن بن زياد اللؤلؤى القاضى، ومحمد ابن الحسن القاضى، وعافية القاضى، وأسد بن عمرو، ونوح القاضى، وأصحاب سفيان الثورى كالأشجى والمعاوى بن عمران، ويحيى بن آدم. أما مدينة السلام بغداد فلما بناها منصور قدم إليها جمع كثير من الأئمة والفقهاء والمحدثين، وكان من أعيانهم أبو عبيدة القاسم بن سلام، وأبو ثور إبراهيم بن خالد، والإمام أحمد بن حنبل.

وفي أواسط القرن الثانى دوت أهل الحديث وأهل الفقه كتبهم، لأن الحاجة قد مست به، والدولة الإسلامية كانت أكبر دولة في العالم قد انتشرت في القارات الثلاث: الآسيوية، والأفريقية، والأوروبية؛ وصارت الدولة مكونة من أقوام مختلفة: الفارسية، والرومية، والعجمية، والعربية؛ وانتشر العلم، واختلفت الآراء، وكثرت الفرق،

و تعددت الطرق ، فمنهم من يدس بين المسلمين العقائد الفاسدة التي كانت ضد الإسلام ، ومنهم من يضع الأحاديث و ينسبها إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فأحس العلماء و الفقهاء أن تدوين ما يروى ضرورى لحفظ الدين و لصيانة القانون الإسلامى .

فأول من دَوَّن الفقه و القانون الإسلامى : الإمام أبو حنيفة ، انتخب من تلاميذه أربعين رجلا من كبار العلماء و الفقهاء ، و كَوَّن منهم مجلسا مقننا ، و كان كل عضو من أعضاء ذلك المجلس فريد عصر فى فنه . قال الخطيب فى تاريخه : كنا يوما عند وكيع فقال رجل بالنسبة إلى مسألة : فقد أخطأ أبو حنيفة فى تلك المسألة ؛ فقال وكيع : أين أبو حنيفة و الخطأ ! و معه أبو يوسف و زفر فى قياسهما ، و يحيى بن زائدة و حفص بن غياث و حبان بن مندل فى حفظهم الحديث ، و قاسم بن معن فى معرفته اللغة . و داود الطائى و فضيل بن عياض فى زهدهما ، و من كان مثل هؤلاء . فهو على ناحية من الخطأ و الزلل . و يقول مسعود بن شيبة : إن أبا حنيفة لم يضع شيئا من المسائل و لم يفرع من التفاريع إلا بعد البحث و السبر و النخل و التمييز مع اتفاق أصحابه المذكورين السادة المبرزين الذين كان كل واحد منهم يقتدى به فى فنه و يقدم على غيره فى زمانه محتج بقولهم الكسائى و الفراء ، و يستند بأقوالهم الأدباء و القراء كالاصمى و أبى عبيد و أبى زيد و غيرهم .

بدأ الامام تدوين الفقه بهذا المنهج القويم من سنة عشرين و مائة ، و سلك هذا المسلك إلى أن توفى سنة خمسين و مائة . و ورد فى المناقب للكنى يقول : أبو حنيفة أول من دون علم هذه الشريعة ، لم يسبقه أحد قبله . لأن الصحابة و التابعين لم يضعوا فى علم الشريعة أبوابا مبوبة و كتباً مرتبة ، وإنما كانوا يعتمدون على قوة فهمهم و كانت قلوبهم صناديق علومهم . و نشأ أبو حنيفة بعدهم فرأى العلم منتشرا تخاف عليه من ضياعه بعدهم ، قال صلى الله عليه و سلم : « إن الله لا يقبض العلم اقتزاعا ينتزعه من قلوب الرجال و إنما ينتزعه بموت العلماء فيبقى رؤسا جهالا فيفتنون بغير علم فيضلون و يُضلون » ؛ فدونه

أبو حنيفة أبواباً مبنية وكتباً مرتبة في الأحكام الشرعية الاجتهادية، فهو أول واضع لدستور أساسى مبنى على الأدلة الشرعية، وكان يسمح لكل من أصحابه أن يجتهد بحرية مطلقة ويظهر رأيه ويبحث بكل دقة وإمعان، فإن اتفقوا على حكم فذلك، وإلا كان موثقاً إلى رأيه.

وبالجملة فهو أول من قام بذلك الأمر الخطير بعد الصحابة والتابعين، وعمل بقول الله تعالى ﴿ وَأمرهم شورى بينهم ﴾ وهو أول من عمل بقوله صلى الله عليه وسلم حين سأله على رضى الله عنه: يا رسول الله! إن نزل بنا أمر ليس فيه أمر ولا نهى فما تأمرنا؟ قال: شاوروا الفقهاء والعابدين - رواه الطبراني في معجمه الأوسط ٤ - وأيضاً عن ابن عباس عن علي: يا رسول الله! إن عرض لنا أمر لم يمحض فيه القرآن ولا نجد فيه ستة منك؟ قال: فأمركم شورى بين العابدين من المؤمنين، ولا تقضونه برأى خاص - رواه الطبراني في معجمه الكبير - فالإمام أبو حنيفة هو الذى عرض على الأمة الفقه الإسلامى بحيث أنه فن مستقل، وجمع من المسائل الفقهية نحو خمسة آلاف مسألة، ولذا قال الإمام الشافعى: إن الناس عيال لأبى حنيفة فى الفقه. وفى كتاب أخبار أبى حنيفة وأصحابه، للقاضى الصيمرى: إن الناس فى الفقه عيال لأهل العراق، وأهل العراق عيال لأهل الكوفة، وأهل الكوفة عيال لأبى حنيفة. والإمام أبو حنيفة وأصحابه ما اكتفوا بتدوين الفقه بل دونوا أصول الفقه أيضاً.

وبعد ما دون الفقه الحنفى دون الإمام مالك فقهه فى المدينة، ورتب موطأه على ترتيب فقهى. وبعد هذين الإمامين دون فقه الإمام محمد بن إدريس الشافعى، وكان قد استفاد من فقهاء المدينة، وتلمذ على الإمام محمد بن الحسن الشيبانى، وسلك مسلكاً جمع فيه طرق اجتهاد أهل العراق وأهل المدينة. ثم نشأ الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى ببغداد ورتب مذهبه، ثم اتبع المسلمون آخر الأمر فى البلاد الإسلامية بهؤلاء الأئمة الأربعة، وانحصرت مسائل أهل السنة والجماعة فيهم، واتفق علماء أهل السنة والجماعة على أن

لكل مسلم أن يختار أحدا من هذه الأئمة الأربعة إماما له ويعمل على فقهه، والحق أحق أن يقال: إن اتباع هذه الأئمة الأعلام إلتباع لكتاب الله ولسته رسوله، لأنهم قد صرحوا بأنهم يتبعون كتاب الله وسنة رسوله في أخذ الأحكام الجزئية .

قال الإمام أبو حنيفة: إني أنظر في المسائل أولا إلى كتاب الله، ثم إلى سنة رسول الله، ثم إلى أقوال الصحابة، فإن أجد حكم المسألة في كتاب الله لا أجنح إلى السنة، وإن أجد في السنة لا أنظر إلى أقوال الصحابة. ثم أختار من أقوال الصحابة ما أحب، وبعد ذلك أجتهد برأيي. وكذلك الإمام مالك ينظر أولا إلى كتاب الله ويأخذ منه الحكم، ثم ينظر إلى الأحاديث ويرجح ما رواه الحجازيون ويهتم بتعامل أهل المدينة، وربما يترك الحديث ويرجح التعامل - والإمام الشافعي يأخذ المسألة من ظواهر كتاب الله ما لم يصرف عن ظواهر الآيات صارف، ثم ينظر إلى السنة المرفوعة إلى رسول الله سواء كان في روايتها شيء من الضعف أو هي من الأحاد. والإمام أحمد بن حنبل ينظر ابتداء إلى كتاب الله، ثم إلى الأحاديث التي رواها ثقات، ويقدم قول صحابي على القياس.

قال ابن قيم الجوزية في كتابه «إعلام الموقعين»: إنه ليس أحد من الأئمة الأربعة إلا ويقدم الحديث الضعيف على القياس، والمراد من الحديث الضعيف أن لا يكون باطلا ولا منكرا ولا يقع في رواته متهم؛ قدم أبو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة على محض القياس وأجمع أهل الحديث على ضعفه، وقدم حديث الوضوء بنيد التمر على القياس وأكثر أهل الحديث يضعفه، وقدم حديث أكثر الحيض عشرة أيام وهو ضعيف باتفاقهم على القياس، وقدم حديث «لا مهر أقل من عشرة دراهم» وأجمعوا على ضعفه؛ وقدم الإمام الشافعي تحريم صيد وج مع ضعفه على القياس، وقدم خبر جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه. وقدم حديث «من قاء أو رعب فليتوضأ» ولين على صلاة على القياس مع ضعفه وإرساله؛ والإمام مالك يقدم الحديث المرسل والمنقطع وقول الصحابي على القياس .

و أيضا قال ابن القيم في "إعلام الموقعين": "إن أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله يجمعون على أن مذهبه أن الحديث الضعيف أولى عنده من القياس والرأى، وعلى ذلك بى مذهبه، كما قدم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس والرأى، و قدم حديث الوضوء بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأى والقياس، ومنع قطع يد السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف، وجعل أكثر الحيض عشرة أيام والحديث فيه ضعيف، و شرط في إقامة الجمعة بالمصر والحديث فيه كذلك ضعيف، وترك القياس المحض في مسائل الآبار والآثار فيها غير مرفوعة، فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأى قوله وقول الإمام أحمد. ويدل على طريق اجتهد الإمام ما رد الإمام على أبي جعفر المنصور لما كتب إليه: أنه بلغنى أنك تقدم القياس على الحديث! فرد عليه برسالته وكتب فيها: ليس الأمر كما بلغك يا أمير المؤمنين! إنما أعمل أولا بكتاب الله. ثم بسنة رسول الله. ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ثم بأقضية بقية الصحابة، ثم أقيس. وما يدل على أن أبا حنيفة يقدم الحديث على القياس والرأى الكلام الذى جرى بينه وبين سيدنا محمد الباقر حين لقيه أول مرة بالمدينة. قال له سيدنا باقر: أنت الذى حولت دين جدى وأحاديثه بالقياس؟ فقال أبو حنيفة: معاذ الله! ثم قال: اجلس مكانك كما يحق لك حتى أجلس كما يحق لى. فان لك عندى حرمة كحرمة جدك صلى الله عليه وسلم في حياته على أصحابه، فجلس. ثم جثا أبو حنيفة بين يديه ثم قال: إني أسألك عن ثلاث كلمات فأجبنى: الرجل أضعف أم المرأة؟ فقال محمد الباقر: المرأة! فقال أبو حنيفة: كم سهما للمرأة؟ فقال: للرجل سهمان وللرأة سهم! فقال أبو حنيفة: هذا قول جدك، ولو حولت دين جدك لكان ينبغى فى القياس أن يكون للرجل سهم وللرأة سهمان لأن المرأة أضعف من الرجل؛ ثم سأل: الصلاة أفضل أم الصوم؟ فقال: الصلاة أفضل، قال: هذا قول جدك، ولو حولت قول جدك لكان القياس أن المرأة إذا طهرت من الحيض أمرتها أن تقضى الصلاة ولا تقضى الصوم؛ ثم سأل: البول

أنجس ، أم النطفة ؟ فقال : البول أنجس ، قال : و لو كنت حولت دين جددك بالقياس لكنت أمرت أن يغتسل من البول و يتوضأ من النطفة . و لكن معاذ الله أن أحول دين جددك بالقياس ، فقام سبدنا باقر و عاتقه و قبل وجهه .

و فى ” الخيرات الحسان “ : فقد جاء عن أبى حنيفة عن طرق كثيرة ما ملخصه أنه يأخذ أولاً مما فى القرآن ، فان لم يجد فى السنة ، فان لم يجد فى قول الصحابة ، فان اختلفوا فيما هو أقرب للقرآن و السنة من أقوالهم و لم يخرج من أقوالهم ، فان لم يجد لأحدهم قولاً فلا يأخذ بقول أحد من التابعين بل كان يجتهد كما كانوا يجتهدون .

قد أوضحنا فيما سبق شيئاً من تاريخ الفقه الإسلامى ، و من شأن الاجتهاد بأنه كيف كان أخذ الأحكام الفقهية فى القرون الأولى ، و بعد ذلك لما دون الفقه الأئمة الأربعة اختار العلماء و الفقهاء أنهم يقتدون و يحكمون حسب أقوال الأئمة الأربعة ، و كان الفقه الحنفى أول ما دون ، دونه أربعون علماء من تلاميذ أبى حنيفة حسب الأصول المقررة و المعينة من شيخهم ، و خرجوا أحكام الواقعات التى لم يسبق بها حكم من قبل على الأصول العامة ، و حدثت كثرة الأقوال فيه ، فهكذا صار الفقه الحنفى ذا مرونة ، و اتسع نطاقه للعاملين بها ، و انتشر بسرعة فى العالم الإسلامى ، و دخل جميع مدن العراق و مصر ، و الشام . و بلاد الروم ، و ما وراء النهر ، و الهند ، و السند ، و الصين ؛ و ذاع فى هذه البلاد بحيث لا منافر له و لا مزاحم . و هو منفرد فى تلك البلاد الثانية . و لما ولى هارون الرشيد العباسى أباً يوسف قاضياً على الخلافة الإسلامية سنة سبعين و مائة (و هو أول ” قاضى القضاة “ فى الإسلام) ازدادت إذاعته فى جميع بلاد الخلافة العباسية ، و صار له السلطان الأكبر على القضاء فى كل نواحي الدولة . و يعلم من كلام العلامة المقدسى فى كتابه الشهير ” أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم “ أن فى عهده كان أهل صقلية حنفيون ، و سبب رواجه فيها وهب بن وهب ، و فى صنعاء و سائر بلاد اليمن كان الفقه الحنفى هو مدار الأحكام . و كان أكثر فقهاء العراق و قضاتها من الأحناف ، و ما كان

مصر من أمصار الشام إلا وفيه من يتبع الفقه الحنفى، وربما يعين القاضى الحنفى، وكذلك أكثر سكان خراسان و سجستان وما وراء النهر يتبعون الفقه الحنفى، وفي إقليم ديلم في جرجان وطبرستان يتبعون الفقه الحنفى، وفي إقليم رحاب في إرمينية و تبريز كان المسلك الحنفى قويا جدا. وكانت أكثرية أقاليم جبال واهواز حنفيا، وفيها علماء وقضاة وفقهاء حنفيون، وفي فارس أيضا الأكثرية للأحناف، وأكثر مدن السند فيها القضاة الحنفيون، وفي الهند المذهب الحنفى يكاد يفرد بالسلطان، و مسلمو الصين كذلك أكثرهم من الحنفية. و يظهر من بعض الإحصائيات أن اليوم أكثر أهالى تونس و طرابلس و الجزائر و ما سواها من البلاد الإفريقية يتبعون الفقه المالكي، أما الذين سكنوا في تلك البلاد من الأتراك فهم يتبعون الفقه الحنفى، و أهل صعيد و سودان منهم المالكيون و أكثرهم الحنفيون. و الحكومة تختار المذهب الحنفى. و أهل العراق فيهم الأكثرية للأحناف، و أهل الشام شطرتهم الأحناف، و أكثر سكان تركيا و ألبانيا و البلقان الأحناف، و في تركستان الغربى في بخارى و تاشقند و أوزبكستان و تركمانية و قازاقستان و أذربيجان جلهم الأحناف. و في أكثر بقاع الهند و باكستان و كذلك في بنغلاديش أغلبية الأحناف. و في أمريكا خمس و أربعون ألفا من الأحناف، و في الشرق الأوسط في بعض بلادها الأغلبية للشوافع، و في بعضها الأحناف، و اليوم في العالم شطر الأمة أو ثلثاها تعمل في العبادات و المعاملات على الفقه الحنفى.

التشريع والاجتهاد وأسباب اختلاف الفقهاء

تم ههنا ثلاثة أطوار: طور التشريع، و طور الاجتهاد، و طور التقليد. فطور التشريع الإسلامى هو عصر البعثة المحمدية، عصر الوحي الذى بدأ بمبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم و انقضى بلحاظه بالرفيق الأعلى، و كانت مدته ثلاثا و عشرين سنة، و كان الفقه في هذا الطور فقه الوحي لا مصدر له سوى الكتاب و السنة النبوية، و قد اختلف العلماء فيما بعد في اجتهاده صلى الله عليه وسلم و في اجتهاد أصحابه في حياته،

و هو اختلاف - فيما نرى - ليس ذا شأن يذكر، إذ الوحي موجود، فلو وقع اجتihad منه لوجب أن يقره الوحي أو ينكره. و ما نزل به الوحي من الأحكام الفقهية نوعان عظيمان، أما أحدهما: فهو ما من شأنه أن لا يتأثر كثيرا باختلاف البيئات والأقاليم والأعراف والعادات وبتجدد الأحداث وتقلب الظروف، و أما الآخر: فهو ما من شأنه أن يتأثر تأثرا ملحوظا بالعوامل التي أشرنا إليها، و هذا كانت له القواعد الكلية التي تصلح لكل زمان ومكان وبيئة، و تتسع لحاجات الناس و تفتح للاجتihad في أحداثها بابا متينا راسعا. و هذا هو طور الاجتihad.

و الذى يعنيه بطور الاجتihad: هو النقص الذى ظهر فيه الاجتihad ظهورا لم يناعز فيه أحد، كما أنه لم يختلف فى وقت منه اختفاء متفقا عليه، و هو طور يبتدىء بعد وفاته صلى الله عليه وسلم و يصل إلى آخر حدود الثلاثمائة من الهجرة، لأن النبي عليه الصلاة والسلام لما لحق بالرفيق الأعلى انقطع الوحي، و لكن الوقائع كانت تتجدد و التوازل تنزل، و ليس لها بعينها حكم فيما نزل به الوحي، فافتحت للاجتihad أبوابه الواسعة، و كانت لتجدد الوقائع و حوادث التوازل فى هذا الطور عوامله العادية التي تعرفها الحياة الهائلة. هذا من ناحية، و من ناحية أخرى توالى الفتوح الإسلامية و اتسعت الدولة الإسلامية فى آسيا وإفريقية وأوربا، و أما الأحكام الفقهية فكان لا مناص لها من مواجهة التوازل والأحداث فى دولة مترامية الأطراف. و لها العرف والعادات و التقاليد المتباينة، و فى تلك الأقطار الشاسعة الكثير مما لا تعرفه الجزيرة العربية من الأنهار والحوانات والطيور والزروع والمعادن مما هو بياطل الأرض أو بظاهرها، إلى غير ذلك من مقضيات الناس، و مما تغير به وجه الحياة الاجتماعية والسياسية و الأخلاقية، فانسع نطاقه اتساعا عظيما، و كثرت مسائله و أبوابه أضعافا مضاعفة. و اختلف المجتهدون فى جهات متعددة، منها جهة المعنى ودلالته، و جهة الكلام فيما وقع وفيما لم يقع: فالمجتهدون من هذه الناحية كانت لهم نزعات ثلاث: نزعتان لأرباب

المعاني، ونزعة لأرباب الظاهر؛ والناس بفطرتهم مختلفون فيما يتناولون من الأمور وما يسلكون من طرق البحث والاستنباط، فقريق منهم لا يبخس الألفاظ ودلالاتها ما لها من حق، ولكنه يتغلغل في معانيها، ويسر أغوارها، ويتحرى مراميها؛ وقريق آخر لا يضيع عنده حق المعاني، ولكنه يراعى ذلك بقدر، ويهاب عن التغلغل في التعليل والقياس، ويقف عند ما تدل عليه الألفاظ. هذا هو شأن الناس في أمورهم، وهكذا كان شأن المجتهدين الفقهاء الذين يرون التعليل والاعتماد على القياس في تناولهم للأحكام الفقهية واجتهادهم في استنباطها. كلهم يعطى الألفاظ أتم الرعاية، وكلهم يقيس الأشياء بنظائرها، ولكنهم مختلفون في المعنى الذى ذكرنا، فقريق منهم يسعى إلى فهم روح التشريع، وتذوق معانيه، والفوص على علله وحكمه؛ وشوطه في هذه الناحية أبعد من شوط القريق الآخر الذى يحرص على ما ظهر من المعاني ولا يريد الابتعاد عنه بالمقدار الذى يتبع به القريق الأول.

وبعد هذا نقول: إن اختلاف الفقهاء المجتهدين يرجع إلى اختلافهم في كون المصدر دليلاً أو غير دليل، واختلافهم في ثبوت المصدر أو عدم ثبوته، واختلافهم في الترجيح عند التعارض، واختلافهم في أنواع الدلالات وسائر طرق الاستفادة. ثم يأتي بعد كل هذا تفاوتهم في الإحاطة، وفي الأفهام، ومسلكتهم الاستنباط، وكال الذوق الفقهى. فهذه الأمور الرئيسية التى ترجع إليها أسباب اختلاف الفقهاء من غير تفصيل. ففي هذا الطور كثرت الفتاوى في الوقائع والنوازل، وفيها ما ينطوى على استنباط أحكام، وفيها ما لا استنباط فيه ولكنه تطبيق للأحكام المعروفة يتفاوت القائمون به في الدقة وملاحظة الاعتبارات الخفية. فكان هذا وما كان من اختلاف الروايات عن أئمة المذهب، واختلاف آراء الفقهاء فيه، كان كل أولئك سبباً لتعدد الأقوال والحاجة إلى الترجيح. وقد عنى الفقهاء في هذا الطور بمسائل أصول الفقه التى ما كانت تتمدو أن تكون مقدمة فقهية، وما زالوا يبحثون ويتوسعون حتى جعلوا ذلك علماً مستقلاً.

و طور التقليد : هو الاتباع و التقليد ، و لم يخل منهم عصر من العصور ، فأصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يكونوا جميعا من المجتهدين ، فكان منهم المجتهد . و كان من يليه ، و كان العامى ، و هكذا كان حال من جاؤا بعدهم . و ما نعى بطور التقليد إلا الطور الذى اخفى فيه ظهور أئمة مجتهدين مستقلين معترف لهم بذلك من الرأى العام الفقهى ، و يبدأ هذا الطور من نهاية طور الاجتهاد و هو لم ينته بعد .

القواعد التى تجرى فى الفقه الحنفى كالأصول الأساسية

الأصل الأول :

الكلام له منطوق ، و هو ما يدل عليه صريح اللفظ دلالة لغوية ؛ و له مفهوم ، و هو ما يستنبط من خوى الكلام ؛ فان كان المفهوم موافقا للمنطوق يسمى « مفهوم الموافقة » ، و « خوى الخطاب » ؛ و إن كان المفهوم مخالفا و ضد حكم المنطوق يسمى « مفهوم المخالفة » ، و « دليل الخطاب » ؛ و ينقسم مفهوم المخالفة إلى : مفهوم الصفة ، و الشرط ، و العلة ، و الغاية ، و المدد ، و اللقب ، و الاستثناء ، و الخصر ، و الزمان ، و المكان . فانفق المجتهدون فى قبول « مفهوم الموافقة » ، و اختلفوا فى « مفهوم المخالفة » . فالإمام الشافعى و أتباعه - رحمهم الله - اتفقوا على حجية « مفهوم المخالفة » بأقسامه ، فالمفهوم المخالف عندهم حجة شرعية و إن كانت ظنية ، فعملوا بالتخصيص على الشئ . و التخصيص بذكره دليلا شرعيا على نفي الحكم عما عداه . و الحنفية لا يعتبرونه حجة شرعية بهذه المثابة ، قال الشيخ ابن الهمام : و الاحناف يتفون « مفهوم المخالفة » بأقسامه فى كلام الشارع فقط ، يعنى أن تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه فى خطابات الشرع ، فأما فى متفاهم الناس و عرفهم و فى المعاملات و العقليات فيدل .

الأصل الثانى :

الزيادة على كتاب الله بأخبار الآحاد . اعلم أن الخبر المتواتر ووجهه القطع ، و خبر

الواحد موجه الظن، فقال الأحناف: لما كان كتاب الله سبحانه قطعيا لا يشوبه شك، وخبر الواحد بالنظر إلى وسائط الوصول إلينا ظنيا يدور حوله شك، فترق جلى بين مرتبة هذا وذلك، فإن أثبت كتاب الله شيئا من العموم والاطلاق وأثبتنا بأخبار الآحاد أمرا يخالف عمومهم وإطلاقه، يكون هذا زيادة على الكتاب فلا يجوز في تلك المرتبة أن تثبت خبر الواحد حيث يكون هذا زيادة على المقطوع بالظنون، نعم وجب العمل بما أثبتته خبر الواحد وجوبا دون وجوب ما أثبتته الكتاب، فنحن لا نلغى خبر الواحد ولا نتركه سدى. بل نقول بموجه في مرتبة يستحقه، فالركن والشرط لا يثبتان بالظنى. وخلاصة القول أنه تجوز الزيادة بخبر الواحد في مرتبة الوجوب والسنة. لا في مرتبة المرض القطعى. وأما الشوافع فأثبتوا بأخبار الآحاد حكما يساوى حكم آيات الكتاب المقطوع به. فجوزوا إثبات الأركان والشرائط بها لأمر ثبت من كتاب الله على العموم، فخصصوا بها عمومهم، وعاملوا بالظن معاملة القطعى.

الأصل الثالث:

من الأدلة الشرعية ما كان ثبوته قطعيا ودلالته على الحكم قطعيا يفيد إثبات الفرضية في جانب الأمر والحزمة في جانب النهى، وما كان ثبوته ظنيا ودلالته قطعيا أو على العكس، فيفيد أن الوجوب والسنة حيناً والكراهية تحريماً مرة، وما كان دلالته ظنيا وثبوته ظنيا يفيد التنبه والاستحباب في جانب والكراهية تنزيها في جانب.

الأصل الرابع:

وهو إثبات مرتبة الواجب بين الفرض والسنة، فالواجب عند الأحناف مرتبة مستقلة، دون الفرض المقطوع به، وفوق السنة خلافا للشوافع.

الأصل الخامس:

اعلم أن مهنا أموراً، وهى: "تحقيق المناط" و"تخريج المناط" و"تنقيح المناط"؛ وهى الأسماء من مصطلحات الشوافع، ولكن لا اختلاف في العمل بموجباتها

بوجباتها . "تحقيق المناط" هو أن يصدر الحكم من الشارع في مسألة خاصة وتعرفت
 علة الحكم بنص أو إجماع ، فينظر في الحكم والعلة ، ثم يفكر في معرفة وجود هذه
 العلة في المسائل الأخرى المتشابهة بها من ذلك النوع ؛ مثلاً : الشارع أمر بقطع يد
 السارق ، فينظر هل ذلك الحكم والعلة توجد في الطرار والنباش أولاً ؟ فالمناط هو
 الوصف الموجب للحكم ، ومعرفة في المنصوص وغير المنصوص تحقيق لذلك المناط ؛
 وهذا النوع من الاجتهاد لا خلاف فيه بين الائمة . و أما "تخريج المناط" فهو أن
 يصح من الشارع في مسألة ولم يعرف علة الحكم من جهة النص ولا من الإجماع ،
 وهناك عدة أوصاف تصلح لعلية الحكم فيرجح المجتهد برأيه أحداً منها و يعينه
 مداراً و علة للحكم ، فهذا هو تخريج المناط ؛ مثاله حديث النهى عن الربا ، فالحرمة في
 الأشياء الستة حكمها ، لكنه لم ينص هناك لعلية الحكم ، وهناك أوصاف من
 القدر والجنسية و من الضعم و الثنية و من الاقتيات و الادغار ، فاختلفت أقطار
 المجتهدين في مناط الحكم فقال أبو حنيفة . هو القدر و الحسن . و قال الشافعي : هو
 الطعم و الثنية . و قال مالك : إنه الاقتيات و الادغار ؛ وهذا النوع من القياس
 وظيفة المجتهد أما "تقيح المناط" فهو حكم من الشارع في مسألة خاصة ، ولم يكن
 غرضه منوطاً بهذه الجزئية بل يريد قاعدة كلية ، وهناك أوصاف عديدة تصلح لعلية
 الحكم فينبغ المجتهد وصفاً لإناطة الحكم . هذا هو تنقيح المناط ، و مثاله : حديث
 أعراى وقع على امرأته في نهار من رمضان فأمره صلى الله عليه وسلم باعتناق
 رقبة ، فهناك أمور : كونه أعراياً ، وكون المواقع زوجاً ، و كونه عامداً ، و كونه
 في رمضان ، و كونه جماعاً . و كونه مفطراً ؛ فقال أبو حنيفة و مالك : أصل العلة في
 وجوب الكفارة هو كونه مفطراً ، و نقح الشافعي و أحمد كونه جماعاً عمداً .

الأصل السادس :

إن التشريع للأمة و القانون لهم لا يتطرق إليه وهم الخصوصية .

الأصل السابع :

في الدليلين المتضاربين يرجح المحرم على المباح ، و القول على الفعل ، و المثبت على النافي .

الأصل الثامن :

عند تعارض الأدلة في أكثر الأحيان الإمام مالك يقندى بعمل فقهاء المدينة السبعة و ربما يرجحه على حديث مرفوع ، و الإمام الشافعى يأخذ بأصح ما في الباب ، و الإمام أحمد يأخذ بالأصح و الصحيح و الحسن و الضعيف بالضعف اليسير ، و الإمام أبو حنيفة يأخذ بهذه الأقسام و ينزل الأحاديث على محل واحد .

الأصل التاسع :

عند تعارض الخبرين في باب واحد الإمام الشافعى يقدم التطبيق ثم الترجيح ثم النسخ ثم التساقط و العمل بالأصول ، و عند الحنفية يعمل أولاً بالترجيح ثم بالتطبيق ثم بالنسخ ثم بالتساقط .

الأصل العاشر :

إذا تعارض العام و الخاص ، فعند الشوافع يراد من العام ما وراء الخاص . و يستثنى الخاص من حكم العام تقدم الخاص أو تأخر أو لم يعلم التاريخ ؛ و عند الأحناف لو علم التاريخ فالمتأخر ناسخ ، و إلا فوقع التعارض و يتأمل بهما معاملة المتعارضين .

الأصل الحادى عشر :

العبرة عند الإمام أبى حنيفة للترجيح بين الأحاديث إنما هو فقه الرواة و لا يعتبر قلة الوسطاء مداراً للترجيح كما اعتبرها الإمام الشافعى .

الأصل الثانى عشر :

الخبر الواحد الذى يخالفه جماعة من الصحابة لا يقبل عند الإمام أبى حنيفة بل يترك ذلك الخبر و يعمل بآثار الصحابة .

طبقات الفقهاء الحنفية

الطبقة الأولى .

طبقة المجتهدين في الشرع ، هم الذين يستخرجون الأحكام من الكتاب والسنة ، وليسوا بتابعين لاحد في اجتهاداتهم لا في الاصول ولا في الفروع ، كالائمة الاربعة ، والاوزاعي ، والطبري ، والليث بن سعد وغيرهم ، هؤلاء المجتهدون لم يقلدوا أحدا لا في الدليل ولا في الاصول والفروع ، وإن توافقت أصولهم فليس ذلك للتقليد بل هو من توارد الآراء وتوافق الأفكار .

الطبقة الثانية .

طبقة المجتهدين في المذهب ، وهم الذين يقدرون على استخراج الاحكام من الأدلة التي بنى الإمام عليها الاستنباط حسب القواعد التي ذكرها ، كأبي يوسف ، ومحمد ، وزفر وغيرهم ؛ فانهم يجتهدون في المذهب ويستخرجون الاحكام الجزئية عن الأدلة الكلية حسب القواعد التي قررهما شيخهم الإمام أبو حنيفة ، فانهم وإن خالفوه في بعض الاحكام لكنهم يقلدونه في الاصول وقواعد الاستنباطات ، وهذه الطبقة تسمى بالمقدمين .

الطبقة الثالثة :

طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب ولا عن احد من أصحابه الكبار ، وهؤلاء يستنبطون أحكاما غير المنصوص عليها حسب الاصول المقررة في المذهب ، وليس لهم أن يجتهدوا في المسائل التي قد نص عليها المتقدمون السابقون على اعتبارات لا وجود لها في عرفهم ، بحيث لو كان المتقدمون موجودين في زمانهم لاقتوا بمثل فتوأم ، كالتحاوي ، والكرخي . والسرخسي . والخصاف . والحلواني ، واليزدوي ، وقاضيان ؛ وهذه الطبقة هي التي خدمت الفقه الحنفي خدمة عظيمة ، فانها أنست الأسس للنمو والتخريج فيه ، وهي التي وضعت قواعد الترجيح

و المقايسة بين الآراء و تصحيح بعضها و تزييف الآخر .

الطبقة الرابعة :

هى طبقة أصحاب الترجيح ، و هم الذين لا يقدرّون على الاجتهاد ، و لكن يرجحون بين الآراء المروية عن الطبقة السابقة بوسائل الترجيح التى ضبطتها الطبقة السابقة ، فلمهم أن يقرروا ترجيح بعض الأقوال على بعضها الآخر لقوة الدليل أو لصلاحيه التطبيق بموافقه لأحوال العصر ، لإحاطتهم بالاصول و ضبطهم للآخذ ، كأبى بكر الرازى و أمثاله .

الطبقة الخامسة :

طبقة الفقهاء الذين يستطيعون الموازنات بين أقوال أصحاب المذهب ، و شأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم " هذا أولى ، و هذا أصح رواية ، و هذا أوضح ، و هذا أوفق للقياس ، أو الناس " ، كأبى الحسين القدورى ، و صاحب الهداية ؛ و الفرق بين هذه الطبقة و بين سابقتها دقيق لا يكاد يستبين .

الطبقة السادسة :

هى طبقة المقلدين الذين لا يرجحون بين الأقوال و الروايات ، و لكنهم على علم بما رجحه السابقون و اختاروه و يبنوا أنه الأقوى ، فانهم قادرون على التمييز بين الأقوى و القوى و الضعيف ، و ظاهر الرواية و ظاهر المذهب و الرواية النادرة ؛ و هم أئمة المتأخرين كصاحب الكنز ، و صاحب المختار ، و صاحب الوقاية .

الطبقة السابعة :

هم المقلدون الذين لا يقدرّون على التخرج ، و لا على الترجيح ، و لا قدرة لهم على الاختيار بين المرجحين .

مراتب الكتب فى الفقه الحنفى

الكتب التى احتوت على الفقه الحنفى ليست على درجة واحدة من حيث قوة الرواية و الثقة

و الثقة بها ، بل قسمها العلماء من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

الأصول ، و تسمى "ظاهر الرواية" ، كالمبسوط ، و الزيادات ، و الجامع الصغير ، و الجامع الكبير ، و السير الصغير ، و السير الكبير ، و هى مشتملة على أقوال الأئمة الثلاثة : أبى حنيفة ، و أبى يوسف ، و محمد ، و دونها الإمام محمد ، و سميت بظاهر الرواية لأنها رويت عنه برواية الثقات .

القسم الثانى :

النوادر ، و هى "الكيسانيات" و "الهارونيات" و "المرجانيات" و "الرقيات" و "زيادة الزيادات" ، و يقال لها "غير ظاهر الرواية" لأنها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة ، و كتب الحسن بن زياد ، و كتب الأمامى لأبى يوسف ، و ما نقل بطريقة الرواية المقررة كروايات محمد بن سماعة ، و معلى بن منصور و غيرهما فى مسائل معينة ، فانها أيضا تعد من النوادر ، و لا تعد من الأصول .

القسم الثالث :

كتب الفتاوى و الواقعات ، و هى الكتب التى تشتمل على مسائل استنبطها المتأخرون فيما سئلوا عن مسائل لا رواية فيها للمتقدمين ، و المتأخرون هم أصحاب أبى يوسف و محمد و أصحاب من بعدهم ، و هم كثيرون ، و أول كتاب دَوّن فى الفتاوى هو "كتاب النوازل" للفقهاء أبى الليث السمرقندى ، ثم جمع المشايخ بعده كتباً أخرى ، منها مجموع النوازل ، و الواقعات للناطنى ، و الواقعات للصدر الشهيد ، ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل محتاطة غير مميزة كما فى فتاوى قاضىخان ، و ميز بعضهم كما فى المحيط للرخسى .

و اعلم أن كتب غير ظاهر الرواية أدنى رتبة من كتب ظاهر الرواية ، و لذا لو تعارضتا فى حكم مسألة يؤخذ بظاهر الرواية ، لأنها المعتبرة أصلاً للذهب ، و هى

أقوى سنداً . و أما كتب مسائل الواقعات و الفتاوى فهي أدنى رتبة من القسمين الأولين ، لأن مسائلها أقوال أصحاب المذهب . و أما مسائل الفتاوى و الواقعات فهي تخريجات على أقوالهم من المخرجين . و من مجموع هذه الأقسام الثلاثة يتكون المذهب الحنفى و الفقه الحنفى .

التعريف بالفتاوى التاتارخانية وصاحبها

و نورد فيما يلى خلاصة ما قاله العلماء البارزون و المؤرخون عن الفتاوى التاتارخانية و عن مؤلفها عالم بن العلاء ، و عن الأمير الكبير ” تاتارخان “ :

١ - قال صاحب كشف الظنون : ” تاتارخانية “ فى الفتاوى ، للإمام الفقيه عالم بن علاء الحنفى ، و هو كتاب عظيم فى مجلدات ، جمع فيه مسائل المحيط البرهاني ، و الذخيرة ، و الخانية ، و الظهيرية ؛ و جعل الميم (م) علامة للمحيط ، و ذكر اسم الباقي . و قدم بابا فى ذكر العلم . ثم رتب على أبواب الهداية . و ذكر أنه أشار إلى جمعه الخان الأعظم تاتارخان ، و لم يسمه و لذلك اشتهر به . و قيل : إنه سعى كتابه ” زاد المسافر “ ، ثم إن الإمام إبراهيم ابن محمد الحلبي المتوفى سنة ست و خمسين و تسعمائة لخصه فى مجلد ، و انتخب منه ما هو غريب أو كثير الوقوع و ليس فى الكتب المتداولة ، و التزم بتصريح أسامى الكتب و قال : متى أطلق الخلاصة فالمراد بها شرح التهذيب ، و أما المشهورة فتقيد بالفتاوى .

٢ - ذكر المؤرخ الكبير السيد عبد الحى اللكنوى فى تأليفه نزهة الخواطر فى الجزء الثانى فى أعيان القرن الثامن : مولانا عالم بن العلاء الإندرىتى ، هو الشيخ الإمام العالم الكبير ، فريد الدين عالم بن العلاء الحنفى الإندرىتى ، أحد العلماء المبرزين فى الفقه و الأصول و العربية ، له الفتاوى التاتارخانية فى الفقه المسمى بزاد السفر ، صنفه فى سنة سبع و سبعين و سبعمائة للأمير الكبير تاتارخان ، و سماه باسمه ، و كان [الملك] فيروز شاه يريد أن يسميه باسمه ، فلم يقبله لصداقة كانت بينه و بين تاتارخان كما فى كلزار ابرار ، (ثم أورد ما ذكرناه آنفاً من الفاضل الحلبي فى كشف الظنون ثم قال) و قال فى موضع

آخر من ذلك الكتاب: "زاد المسافر" في الفروع، وهو المعروف بالفتاوى التاتارخانية، لعالم بن العلاء الحنفى المتوفى سنة ست وثمانين ومائتين (سahياً) انتخبها إبراهيم بن محمد الحلبي، أوله "الحمد لله رب العالمين" . وأنت تعلم أن ما ذكره من سنة وفاته لعله التبس عليه عدد السبع بالاثنتين لأنهما متقاربان في الشكل، فالملظنون أنه توفى سنة ست وثمانين وسبعمائة .

٣ - قال العلامة مناظر أحسن الجيلاني في المجلد الأول من كتابه "هندوستانى مسلمانوں كا نظام تعليم و تربيت ١" معلقاً على "فتاوى تاتارخانية": كان في عهد سلاطين تغلق أمير كبير يدعى تاتارخان، الذى دونت بأمره الفتاوى التاتارخانية . وفي هامش نفس الكتاب يقول عن تاتارخان: إن شخصية تاتارخان كانت ذا أهمية كبيرة في تاريخ الهند الإسلامى، وقد قيل: إن السلطان غياث الدين أثناء انتصاراته وجد لقيطاً كان قد وُلد في نفس اليوم، وكان قد طرحه والداه القاسيان وغابا عنه، فرقَّ له قلب السلطان وأمر بتربيته تحت الإشراف الملكى، وهكذا أخذ الطفل يربى في القصر الملكى، ولما زرع وع وبلغ أشده وتبين للملك غياث الدين تغلق مخائل عبقريته ورأى فيه الشهامة والشجاعة فعنى بتربيته وتثقيفه عناية بالغة، ثم جعله من بطائه وأصحابه المقربين، ولما تولى السلطان محمد تغلق بعده الحكم اضطلع تاتارخان في عهده بمهام الأمور، وفي أيام حكم السلطان فيروز شاه أيضاً تقلد تاتارخان منصب الوزارة لمدة مديدة، وكان مولعاً بالعلم والمعرفة، وبأمره رتب مولانا عالم بن العلاء الفتاوى للفقهاء الحنفى في أربعة مجلدات ضخمة، التى نالت شهرة واسعة وصيتاً دائماً في جميع البلاد الإسلامية، وقد لخص تلك الفتاوى إبراهيم بن محمد من علماء حلب تلخيصاً وسماه بالفوائد المنتخبة . ومن عجائب الأمر أن معظم علماء الهند لا يعلمون أين رتبت هذه الفتاوى ١٩ وعلى العموم يظن أنها دونت بحكم ملك من ملوك التتار ١ وتوجد في الكتب الفقهاء اقتباسات واستشهادات منها بكثرة .

(١) نظام المسلمين التعليمى و التربوى في الهند .

٤ - قال السيد رياست على الندوى فى مقالته المنشورة فى مجلة "معارف" الآردوية من شهر مارس ١٩٤٧ م : إن القاضى شمس سراج عفيف ذكر فى كتابه الشهير "تاريخ فيروز شاهى" فى ذكر "تفسير تاتار خانى" : إن تاتار خان كان نذب العلماء لتأليف تفسير يكون مجموع التفاسير وسماه "تفسير تاتار خانى" كذلك دعا العلماء لتدوين كتاب من الفقه يكون جامعاً للفتاوى، وأمر بجمع سائر الكتب التى صنف فى الفتاوى لديهم، فرتبوا مجموعة من الفتاوى من تلك الكتب فى ثلاثين مجلداً، وذكروا فيها اختلاف الفقهاء مع إيراد المآخذ والمصادر، وسموه "فتاوى تاتارخانية"؛ فهذا يدل على أن جماعة من العلماء اشتغلت فى تأليف فتاوى تاتارخانية، كما دونت جماعة منهم "تفسير تاتارخانية"، غير أن هذا يناقض ما ذكره حاجى خليفة فى كتابه المعروف بـ "كشف الظنون"، حيث قال : تاتارخانية فى الفتاوى لعالم فقيه يسمى عالم بن العلاء الحنفى، وهو كتاب ضخم فى مجلدات وذكر أيضاً أنه أشار إلى جمعه الخان الأعظم تاتارخان، ولم يسمه ولذلك اشتهر به، وقيل إنه سماه بزاد المسافر - الخ، ثم ذكر الحاج فى موضع آخر تحت ذكر "زاد المسافر" فى الفروع أنه هو المعروف بالفتاوى التاتارخانية لعالم بن العلاء الحنفى المتوفى سنة ست وثمانين ومائتين .

وذكر مولانا السيد عبد الحى فى كتابه "نزهة الخواطر" ناقلاً من كتاب "كلزار أبرار" للولوى محمد غوثى حيث قال : الشيخ الإمام العالم الكبير فريد الدين عالم ابن العلاء الحنفى أحد العلماء المبرزين فى الفقه والأصول والعربية له "الفتاوى التاتارخانية" فى الفقه المسمى "بزاد السفر" صنفه سنة سبع وسبعين وسبعماية للامير الكبير تاتارخان، وسماه باسمه، وكان فيروز شاه يحب أن يسميه باسمه فلم يقبله لصداقة كانت بينه وبين تاتارخان - الخ، فظهر من هذا أن المرتب لهذا الكتاب رجل واحد، وهو عالم بن العلاء، ولم تقم بترتيبه جماعة من العلماء، نعم أشار إلى ترتيبه تاتارخان الأعظم، وتبين أيضاً أن اسم ذلك الكتاب كان فى الأصل "زاد المسافر" أو "زاد

السفر“ ولكن المصنف يقول في مقدمة الفتاوى التاتارخانية ” فقد أشار إلى الخان الأعظم والقهرمان المعظم تاتارخان أن أتشمر لجمع كتاب جامع للفتاوى ورتبت أبوابه على ترتيب أبواب الهداية وسميته بالفتاوى التاتارخانية“ ، فهذه العبارة تدل بصراحة على أن تاتارخان ليس هو المرتب ، بل رتبه عالم بن العلاء وحده ، ولم يشاركه أحد في ترتيبه وتصنيفه ، وليس اسم الكتاب ” زاد المسافر“ أو ” زاد السفر“ بل سماه المصنف نفسه بـ ” الفتاوى التاتارخانية“ .

٥ - قال محمد بن إسحاق في كتاب ” فقهاء الهند“ المجلد الأول: الشيخ عالم بن العلاء الإندريقى - كان الشيخ الإمام والعالم الجليل فريد الدين عالم بن العلاء الإندريقى حنفيا مذهباً ، وكان ماهراً في الفقه والأصول والعلوم العربية ، واحداً من العلماء البارعين ، وقد صنف كتاباً جامعاً في مسائل الفقه باسم ” زاد السفر“ سنة ٧٧٧ هـ ، وسمى ذلك الكتاب ” بالفتاوى التاتارخانية“ على اسم الأمير تاتارخان ، وكان فيروز شاه تغلق يحكم على الهند حينئذ ، وكان هذا السلطان يحب العلم والعلماء ويعظم شأنهم ، ومولماً بالمسائل الفقهية أشد الولع ، وكانت أميته أن ينسب ذلك الكتاب العظيم إليه ولكن مصنف الكتاب مولانا عالم بن العلاء لم يرض بذلك لما كانت بينه وبين الأمير تاتارخان من أواصر الولاء المتينة العميقة ، وكان الأمير تاتارخان عالماً ويقدر العلماء والمصنفين حق قدرهم ، وفي الحقيقة كان الذوق العلمى المشترك هو الذى كَوَّن بينه وبين مولانا عالم بن العلاء روابط الأخوة والصداقة . وقد ذكر حاجى خليفة ذلك الكتاب ومصنفه مولانا عالم بن العلاء فى كشف الظنون بالعبارة التالية : تاتارخانية فى الفتاوى للإمام الفقيه عالم بن العلاء الحنفى ، وهو كتاب عظيم فى مجلدات ... تم قال : إن الكتاب قد دون بإشارة خان أعظم تاتارخان ، ولم يسم هذا الكتاب ، ولذلك عرف بتاتارخانية . وفى الواقع كان لهذا الكتاب أسماء ثلاثة : ” فتاوى تاتارخانية“ ، ” زاد المسافر فى الفروع“ و ” زاد السفر“ صرح بذلك فى كشف الظنون ، ولكنه اشتهر باسم : فتاوى تاتارخانية .

و كتب حاجى خليفة سنة وفاة مولانا عالم بن العلاء ٢٨٦ هـ وهذا سهو منه أو من النسخين ، و الاصح أن سنة وفاته ٧٨٦ هـ كما فى زهرة الخواطر ج ٢ ص ٦٧ و ٦٨ .
٦ - قد جاء ذكر الفتاوى التاتارخانية و خلاصتها فى فهرست دار العلوم الإسلامية فى بشاور (باكستان) كما يلى :

تاتارخانية ، للامام عالم بن العلاء الحنفى ، مجموعة مرتبة فى عدة مجلدات ، اورد فيها المسائل المقتضى بها ، التى انتخبها من المحيط البرهانى و الذخيرة و الظهيرية و غيرها ، و أطلق عليها اسم "تاتارخانية" ، و إن إبراهيم بن محمد الحلبي صاحب "ملتقى الأبحر" لخصها فى مجلد ، و لا يزال إلى الآن مرجعا للفقهاء باسم "تاتارخانية" ، و يأتى ذكرها فى الدر المختار و غيره كمرجع مرارا و تكرارا . و ذكر نظامى بدايونى فى المجلد الاول من مؤلفه المسمى "قاموس المشاهير" تاتارخان و تصانيفه ، و زعم أن تاتارخان كان متبني للسلطان غياث الدين تغلق . و وزيرا للسلطان محمد شاه تغلق ، و أضاف قائلا إنه مصنف "التفسير التاتارخانى" و "الفتاوى التاتارخانية" ، و كانت وفاته [بعد] سنة ٧٥٢ هـ .

٧ - ذكر الأستاذ المستشرق سى ، بروكلمان فى فهرسه الشامل لمخطوطات العلوم العربية أن مصنف "الفتاوى التاتارخانية" هو محمد عالم بن العلاء الحنفى ، و أن زمن تأليفها كان من سنة ٧٣٦ هـ لغاية ٧٥٢ هـ و ذلك قبل عهد حكم السلطان فيروز شاه تغلق . إلا أنه لم يعط معلومات عن أى مكان تواجد فيه تلك الفتاوى ، و ارتأى أن "الفوائد المختبة" هى نخبه و خلاصة للفتاوى التاتارخانية ، و بتتبع اسم مؤلفها برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن إبراهيم الحلبي المتوفى سنة ٩٥٦ هـ ، و ذكر أيضا أنه توجد نسخ مخطوطة منها فى المكتبة الاصفية بحيدرآباد ، و فى مكتبة خدا بخش فى پلنه .

٨ - و فى تعليقات الأستاذ جوزف شاخ فى كتاب "الإيران و الإسلام" : ليست فتاوى عالمكبرية مجموعة من الفتاوى ، بل مجموعة لإجراءات تشريعية موثوق بها ، و أحكامات مقررة و مقبولة من الآثار المسلبة للدرسة الفسرية الحنفية ، أمر الامبراطور "أوركزك زيب عالمكبر (٨) ٣٢

عالمكير “ علماء الاحناف لجمع الفتاوى على المذهب الحنفي تحت إشرافه ، لجمعت في عدة مجلدات و سميت ” بالفتاوى العالمكيرية “ فأصبحت معروفة و متداولة في الحجاز و مصر و الروم و الشام ، و صارت مرجعا للفتيين ، تمثل الفتاوى العالمكيرية ميزتين بارزتين : الأولى أن أميرا يتمثل في عنوانها كقدم للقانون الإسلامى ، و الثانية أنها يجب أن تسمى بالفتاوى لكونها مجموعة من مقتطفات من الكتب المعول عليها ، و تبدو فتاوى تاتارخانية في النظرة الأولى نظيرا لها في كلتي الناحيتين لأنها ألقت بأمر تاتار خان أمير في بلاط السلطان محمد تغلق الثانى ، و قد قام بانجازها عالم مخصوص يدعى عالم بن العلاء الحنفى ، المؤلف لا يذكر اسمه في البداية بل يستهل عمله بالإشارة إلى تاتارخان الذى كلفه الأمر ، ثم يذكر بصراحة أنه سمي تأليفه ” الفتاوى التاتارخانية “ ، و هذا يتخلص من مفروضتين : إما أنه أهمل إعطاء اسم لتأليفه لكي تشتهر بالفتاوى التاتارخانية لأجل الإهمال ، أو أن اسمه الحقيقى الذى أطلقه المؤلف عليها كان ” زاد المسافر “ ، إذأ ” فتاوى تاتارخانية “ ماثلة لفتاوى عالمكيرية في أنها جوهريا مجموعتا اقتباسات من الكتب المعتمد عليها للدراسة الحنفية ، إلا أن فتاوى عالمكيرية تختلف منها في أنها تشتمل أيضا على كثير من التطورات العقائدية من عند المؤلف ذاته ، و مع ذلك فقد يمكن اكتشاف هذا الشكل التأليفى لتقديم التصريحات المرتبة للقانون الإسلامى في صورة الفتاوى في قه فيروز شاهى بأسلوب أوضح ، و حسب ما جاء في المقدمة ما أن انتهى المؤلف من إعداد المسودة حتى حال دونه الموت . فبقيت المسودة مهملة لفترة طويلة في أيدي ورثته إلى أن نشرت تلك المخطوطة بأمر فيروز شاه في شكله الحالى بعد المراجعة و الإضافة .

قال المؤرخ الكبير الأستاذ عبد الحى الكسوى في كتابه « نزعة الخواطر » الجزء الثانى : إن الأمير الكبير تاتارخان الدهلوى الأعظم كان من الرجال المعروفين بالفضل و الصلاح و الرئاسة و السياسة ، التقطه السلطان غياث الدين تغلق في بعض غزواته طريق

فى الأرض يوم ولد فيه ، فافتتاه ورباه فى مهد الإمارة ، وجعله من خاصته ، ولما تولى الملك محمد شاه قرىبه إليه و ولاه الأعمال الجليلة ، فصار ركنا من أركان السلطنة ، وكان فاضلا ، عادلا ، شجاعا ، مقداما ، محنيا ، حسن الاخلاق ، شديد التمسك بالشريعة المطهرة ، شديد الحسبة على الملوک و الأمراء ، لا يخاف فى الله و لا يهاب فيه أحدا ، أنكر على فيروز شاه شربه الخمر فأقطعہ فيروز شاه " حصار فيروز شاه " و نفاه من حضرته ، وكذلك اقتبض عنه محمد شاه تغلق مرة فى عهده فكتب إليه تاتارخان آياناتا بالفارسية ، فلما قرأ محمد شاه تغلق تلك الآيات أكرم مثواه و قرىبه ، و هو مع هذا القرب و المنزلة سار إلى الحرمين الشريفين فقتشف بالحج و الزيارة . قال شمس الدين عفيف فى تاريخه : إنه لم يزل يشتغل بالعلم و يجالس العلماء و يذاكرهم و يحسن إليهم ، إنه صنف كتابا فى التفسير و سماه التاتارخانى ، و هو أجمع ما فى الباب . و صنف بأمره عالم بن العلاء الدهلوى "الفتاوى التاتارخانية" . مات فى أيام فيروز شاه السلطان - اه . قال الشيخ محمد مخدوم فى كتابه "ارژنگ تجارة" : إن تاتارخان كان فى آخر الأيام من حياته حاكما على مدينة "تجارة" فى ولاية راجستان فى الهند ، و توفى بها ، و ضريحه فى قبة عظيمة هناك تقع على بعد ميل واحد من تجارة .

قد أوردت أقوال و آراء العلماء و المؤرخين فيما يتعلق باسم الكتاب ، و مؤلفه ، و حجمه ، و زمان تأليفه ، و فيما إذا كان قد رتبته رجل واحد ، أو قامت بترتيبه جماعة من العلماء ، و هى أقوال متناقضة و متضاربة فيما بينها ، فبعض العلماء يزعم أن مؤلفه تاتارخان ، و آخر يدعى أن مؤلفه هو عالم بن العلاء ، كما أنهم اختلفوا فى اسم الكتاب ، فمنهم من كتب اسمه "فتاوى تاتارخانية" و منهم من ذكر باسم "زاد السفر" أو "زاد المسافر" ، كذلك يوجد فيهم اختلاف فى حجمه و ضخامته ، فبعضهم يؤكد أنه فى أربعة مجلدات ، و الآخر يرى خلاف ذلك . و يوجد الاختلاف أيضا فى زمان تأليفه حيث

يعتقد البعض أنه ألف في عهد محمد تغلق ، في حين أن البعض الآخر يزعم أن زمان تدوينه هو عهد فيروز شاه تغلق . وإلى استوعبت قراءة المقدمة للكتاب بدقة وإيمان نظر فوجدت فيها أن المرتب بنفسه يقول "أشار إلى... تاتارخان... أن أئتمر بلجج كتاب... وسميته بالفتاوى التاتارخانية" ثم بعد ثمانية أوراق يقول بعد ما فرغ من بيان فضل العلم و الفقه : « قال العبد الملتجئ إلى رحمة الله الغفار المنتسب إلى الانصار عالم بن العلاء عصمه الله من الزيف ، فهذه العبارة تدل بصراحة أن تاتارخان هو الذى أشار إلى ترتيب هذا الكتاب و أن المرتب هو عالم بن العلاء ، و أنه سماه بالفتاوى التاتارخانية ، و ليس ب زاد السفر ، و لا ب زاد المسافر ، كما أن تلك العبارة تفيد أن عالم بن العلاء هو وحده مرتب هذا الكتاب ، و لم يشاركه أحدا في ترتيبه و تأليفه كما يزعم البعض ، و ذلك لأنه قال « أشار إلى ، و لم يقل « إلينا » .

أما زمان ترتيبه فابتدأه من سنة خمس و سبعين و سبعمائة ، و وفاة المرتب سنة ست و ثمانين و سبعمائة ، و تولى فيروز تغلق المملكة سنة اثنتين و خمسين و سبعمائة ، و مات سنة تسع و تسعين و سبعمائة ، إذأ فزمان ترتيبه هو عهد فيروز شاه تغلق ، و ليس عهد محمد تغلق .

أما أمر حجم الكتاب فقد رأيت نسخة كاملة منه في متحف سالارجنك بحيدرآباد ، فوجدتها في تسع مجلدات ، إلا أن المجلدات غير متساوية في عدد الأوراق ، نعم ، قسم كل مجلد إلى عدة أجزاء ، و كل جزء في عشرين ورقا ، و تبلغ أجزاء المجلد الاول وحده إلى خمسة و أربعين جزءا . و حيث أن الكتاب لم يوجد في شكله الاصلى مطبوعا فن الممكن أن ناقلا قد قسمه إلى مجلدات أجزاء أو من تلقاء نفسه حسب ما دعت إليه ضرورته و رآه مناسبا لاحواله و ظروفه .

الكتب التي ذكرها المؤلف أنه استفاد منها لترتيب الكتاب

التجريد والتفريد :

” تجريد القدوري “ هو للامام أبي الحسين أحمد بن محمد الحنفى ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ، و هو فى مجلد كبير ، أوله ” اللهم اعصمنا من الزلل - الخ “ أفرد فيه ما خالف فيه الشافعى من المسائل بإيجاز الالفاظ ، و أوردتها بالترجيح ليشترك المبتدئ والمتوسط فى فهمه ، و شرع فى إملائه سنة خمس وأربعمائة (نسخته المصورة من استانبول موجودة فى حيدرآباد) . ثم كتب أبو بكر عبد الرحمن بن محمد السرخسى المتوفى سنة ست وثلاثين وأربعمائة ” تكملة التجريد “ . و للجمال محمود بن أحمد القونوى الحنفى المتوفى سنة سبعين وسبعمائة مختصره المسمى بـ ” التفريد “ . و ذكر صاحب الخلاصة فى أول كتاب الزكاة : و للحنفية تجريد آخر ، و هو لمحمد بن شجاع الثلجى الحنفى المتوفى سنة ست وستين ومائتين . و ذكر صاحب الكشف فى موضع آخر : ” التفريد “ فى الفروع للسلطان محمود بن سبكتكين الغزنوى الحنفى ثم الشافعى المتوفى سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة ، قال الإمام مسعود بن شيبه : كان السلطان المذكور من أعيان الفقهاء ، و كتابه هذا مشهور فى بلاد غزنة ، و هو فى غاية الجودة و كثرة المسائل ، و يستوعب نحو ستين ألف مسألة ، و فى التاتارغانية نقول منه .

جامع الفتاوى :

هو للسيد الإمام ناصر الدين أبى القاسم محمد بن يوسف السمرقندى الحنفى المتوفى سنة ست وخمسين وخمسةائة ، و هو كتاب مفيد معتبر ، و موجود فى المكتبة الخديوية المصرية .

الحاوى :

” الحاوى “ لأصحابنا اثنان : قال صاحب الكشف : ” الحاوى الحصىرى “ ، و هو

للشيخ محمد بن إبراهيم بن أنوش الحصري، وكان من تلامذة شمس الأئمة السرخسى .
 وفيه أيضا أن " الحاوى القدسي " للقاضى جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسى
 الغزنوى الحنفى المتوفى فى حدود ستائة . وهو موجود فى بانكى فور بالهند برقم ١٦٢٧ .
 الخاتمة :

" فتاوى قاضىخان " ، للإمام نجر الدين حسن بن منصور الأوزجندى الفرغانى الحنفى
 المتوفى سنة اثنتين و تسعين وخمسة ، وهى مقبولة مشهورة ، معمول بها ، متداولة بين
 أيدى العلماء والفقهاء ، وهى نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء ، وذكر فى هذا
 الكتاب جملة من المسائل التى يغلب وقوعها وتمس الحاجة إليها ، وترتيبها على ترتيب
 الكتب الفقهية المعروفة بين العلماء فرعا وأصلا .

الخلاصة :

" خلاصة الفتاوى " للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخارى المتوفى سنة
 اثنتين وأربعين وخمسة ، وفى أوله أنه كتب فى هذا الفن " خزنة الواقعات " و
 " كتاب النصاب " وسأله بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها فكتب
 الخلاصة جامعة للرواية غالية عن الزوائد . قال مولانا عبد الحى اللكنوى فى " الفوائد
 البهية " طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين ، اقتحار الدين البخارى ، صاحب
 خلاصة الفتاوى والنصاب ، كان عديم النظر فى زمانه ، شيخ الحنفية بما وراء النهر ، من
 أعلام المجتهدين فى المسائل ، أخذ عن أبيه قوام الدين أحمد ، وأيضاً أخذ عن حماد بن إبراهيم
 الصفار ، وعن خاله ظهير الدين المرغينانى وعن قاضىخان حسن بن منصور ، وقال :
 قد طالعت من تصانيفه خلاصة الفتاوى ذكر فيه أنه لخصه من الواقعات . وهو موجود
 فى بانكى فور بالهند برقم ١٦١٦ ، والخطبوية المصرية ج ٣ ص ٤٤ .

الخزاة :

" خزنة الفقه " ، للإمام أبى الليث نصر بن محمد الفقيه السمرقندى الحنفى المتوفى سنة

ثلاث وثمانين و ثلاثمائة ، و هو مختصر جمع فيه مسائل الفقه معدودة الاجناس مجموعة النظائر، ورتب كترتيب الكنز، ثم نسج صاحب المتقى على منواله ، و قد اختلف في تاريخ وفاته، ذكر على القارئى في طبقاته أنه مات بكورة ببلغ سنة ست و سبعين و ثلاثمائة ، و ذكر هو في موضع آخر أنه مات سنة ثلاث و سبعين و ثلاثمائة ، و ذكر صاحب الكشف وفاته عند ذكر كتابه ” البستان “ سنة خمس و سبعين و ثلاثمائة ، و عند ذكر ” خزنة الفقه “ سنة ثلاث و ثمانين و ثلاثمائة - و نسخته توجد في الخديوية المصرية برقم ج ٣ ص ٤٣ .

الذخيرة :

هى ذخيرة الفتاوى ، المشهورة ” بالذخيرة البرهانية “ للإمام برهان الدين محمود بن احمد ابن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخارى المتوفى سنة ست عشرة و ستائة ، اختصرها من كتابه المشهور بـ ” المحيط البرهانى “ ؛ و توجد خطيتها بمكتبة مجلس إحياء المعارف النعمانية بحيدر أباد فى خمس مجلدات ضخام .

الصغرى و الكبرى :

لعمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة ، أبو محمد حسام الدين ، المعروف بالصدر الشهيد ، إمام الفروع و الأصول ، المبرز فى المعقول و المنقول ، كان من كبار الأئمة و أعيان الفقهاء ، تفقه على أبيه برهان الدين الكبير عبد العزيز ، و اجتهد و بالغ إلى أن صار أوحد زمانه ، و فاق الفضلاء فى حياة أبيه بخراسان ، و عاش مدة محترما إلى أن استأثر الله بروحه و رزقه الشهادة فى صفر سنة ست و ثلاثين و خمسمائة ، قتله السكافر الملعون بعد وقعة قطوان بسمرقند ، و نقل جسده إلى بخارا ، و كانت ولادته سنة ثلاث و ثمانين و أربعمائة - كذا قاله العلامة السبكي فى طبقات الشافعية ؛ و ذكره صاحب الهداية فى معجم شيوخه ، و قال : تلقيت منه علم النظر و الفقه ، و كان يكرمنى غاية الإكرام ، و يحلمنى فى خواص تلامذته ، و له الفتاوى الصغرى و الكبرى . و شرح أدب القاضى للخصاف ، و شرح

الجامع الصغير، و شرح كتاب النفقات للخصاف . و ذكر على القارئ أن له ثلاثة شروح على الجامع : مطول ، و متوسط ، و متأخر . وله ” الواقعات ” و ” المتقى ” ، و نسخهما موجودة في بانكى فور و رام فور في الهند .

الظهيرية :

” الفتاوى الظهيرية ” ، لظهير الدين أبى بكر محمد بن أحمد القاضى المحتسب ببخارا ، البخارى الحنفى المتوفى سنة تسع عشرة و ستائة ، ذكر فيها أنه جمع كتابا من الواقعات و التوازل مما يشتد الافتقار إليه مع فوائد غير هذه ، و هو موجود في بانكى فور برقم ١٦٧٨ ، و في حيدرآباد بالهند .

العيون :

” عيون المسائل ” . في فروع الحنفية ، لأبى الليث نصر بن محمد السمرقندى ، المتوفى سنة ثلاث و ثمانين و ثلاثمائة ، و لأبى القاسم عبد الله بن أحمد البلخى - و هو في تسع مجلدات - المتوفى سنة تسع عشرة و ثلاثمائة . و لصاحب المحيط . و ذكر ابن الشحنة أن للشيخ علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمى السمرقندى المعروف بالعلاء العالم المتوفى سنة اثنتين و خمسين و خمسمائة شرح عيون المسائل ” لأبى الليث في مجلد و سماه ” بجمهر المسائل و قصر الدلائل ” .

الفتاوى السراجية :

لعلى بن عثمان بن محمد سراج الدين الأوشى ، مؤلف قصيدة ” بدء الأمالى ” ، فرغ من ترتيب الفتاوى سنة تسع و ستين و خمسمائة ، و قال المولى ابن جوى : رأيت في آخر نسخة منها ما لفظه ” وقع الفراغ يوم الاثنين من محرم سنة تسع و ستين و خمسمائة بأوش على يد على بن عثمان بن محمد التيمى ” . و ذكر تقي الدين أن ” منية المقتى ” لسراج الدين الأوشى فيه نوادر و وقائع ما لا يوجد في أكثر الكتب ، و هى إحدى مآخذ المنية .

توجد نسخة في بانكى فور بالهند والهندية المصرية، ودار المصنفين بالهند وإحياء المعارف النعمانية بالهند، وطبع فى سنة ١٢٩٣ هـ = ١٨٢٧ م بملكته و لكتو بالهند .

الفتاوى الصيرفية :

للإمام محمد الدين أسعد بن يوسف بن على البخارى الصيرفى ، المعروف بآهو ، قال بعض تلامذته : إنه كتب أجوبة الأئمة الذين يعتمد على أجوبتهم القاضى وقت القضاء ، فبعضها منصوص فى كتب الأئمة ، وبعضها مقيس على أجوبتهم ، وانتخب من كتب المتقدمين والمتأخرين مسائل عجيبة ، ولم يرتبها ولم يُحَسِّنْها ، فرتبها وجنسها بعض طلبته وزاد فى بعضها بإجازته باعانة من مسموعاته بلفظ ” قلت “ ووضع علامات .

الفتاوى العتائية :

المسماة ” بجامع الفقه “ ، والمعروف ” بالفتاوى العتائية “ ، لأبى نصر أحمد بن محمد العتائى البخارى الخنفي المتوفى سنة ست وثمانين وخمسمائة ، وهو كبير فى أربع مجلدات ، موجود فى الهندية المصرية ج ٣ ص ٣٤ ، قال مولانا عبد الحى : هو أحمد بن محمد بن عمر زاهد الدين أبو نصر العتائى (نسبة إلى ” عتَّاية “ بفتح العين وتشديد التاء ، محلة ببخارا) وكان من العلماء الزاهدين ، من تصانيفه : شرح زيادات الزيادات ، و شرح الجامع الكبير ، و شرح الجامع الصغير ، و تفسير القرآن و غير ذلك .

الفتاوى الغيائية :

للشيخ داود بن يوسف الخطيب ، رتبة للسلطان غياث الدين تغلق ، و نسخته موجودة فى الهندية المصرية ، وفى دار المصنفين بالهند ، وقد طبع فى سنة اثنتين وعشرين و ثلاثمائة بعد الألف ييولاى .

فتاوى الناطق :

ذكره صاحب الكشف ولم يذكر ترجمته أصلا .

المحيط :

قال مولانا عبد الحى اللكنوى : محمود بن الصدر السعيد تاج الدين أحمد بن الصدر الكبير برهان الدين عبد العزيز بن عمر بن مازة ، برهان الدين ، صاحب " المحيط البرهانى " كان من كبار الأئمة ... إلى أن قال : أخذ عن أبيه وعن عمه الصدر الشهيد عمر ، و هما عن أبيهما عبد العزيز بن عمر بن مازة ، أبوه وجده وجد أبيه كلهم كانوا صدور العلماء الأكابر ، ومن تصانيفه : الذخيرة ، والتجريد وغير ذلك ، قال الفيروز آبادى فى ترجمته : هذا المحيط نحو من أربعين مجلدا ، رأيت به شيراز وملسكه ، و هو أربع محيطات ، والثانى فى عشر مجلدات ، والثالث فى أربع مجلدات ، والرابع فى مجلدين ، وهذه الثلاثة الأخيرة موجودة بمصر والشام - ٨٠ . وقال ابن أمير حاج فى شرحه على مقدمة أبى الليث بعد أن استطرد إلى نقل مسألة من المحيط البرهانى : هذا المحيط لا يوجد بديارنا ، والموجود بأيدى الناس إنما هو المحيط الرضوى . وتوجد نسخة للمحيط البرهانى فى مكتبة الخديوية المصرية ج ٣ ص ١٢٥ ، و بالمكتبة الأصفية بحيدرآباد وهى الآن فى الأرشيف .

المختار :

المختار فى الفروع ، لأبى الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصلى الحنفى المتوفى سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، ثم شرحه وسماه " الاختيار " ، ذكر فيه أنه جمع فى شبابه مختصرا سماه " المختار " للفتاوى ، واختار فيه قول الإمام أبى حنيفة ، فتداولته الأيدى ، فطلبوا منه شرحا فشرحه وأشار فيه إلى علل المسائل ومعانيها . واختصره أبو العباس أحمد بن على الدمشقى وسماه " التحرير " ثم شرحه ولم يكمله ، وتوفى سنة اثنتين وثمانين وستمائة . ثم شرحه الجمال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الموصلى وسماه " توجيه المختار " . وقد كثر اعتماد المتأخرين على الكتب الأربعة وسموه " المتون "

الأربعة: "المختار، والكنز، والوقاية، وجمع البحرين". و"الموصل" بفتح الميم وسكون الواو وكسر الصاد، نسبة إلى الموصل، من بلاد الجزيرة جزيرة ابن عمر؛ ونسخة المختار موجودة في الخديوية المصرية ج ٣ ص ١٢٦ .

المضمرات:

جامع المضمرات والمشكلات، مجلد ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفي السكادوري، أشار فيه بالميم إلى المتقول من "النياس" و"المنافع"، وبالالف إلى "الانفع"، وبالهاء إلى "الهداية"، وبالباء إلى "المغرب". وشرحه حافظ الدين محمد بن الكردري المعروف بابن البرازي المتوفى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة، وتوجد نسخته في حيدرآباد بالهند .

الملقط:

في الفتاوى الحنفية، للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي المتوفى سنة ست وخمسين وخمسمائة، وهو "مآل الفتاوى" ثم جمعه في أواخر شعبان سنة تسع وأربعين وخمسمائة، ثم جنسه الشيخ الإمام الزاهد جلال الدين محمود بن الشيخ مجد الدين الحسين بن أحمد الأسروشنى من غير زيادة عليه ولا نقصان عنه في أوائل شعبان سنة ثلاث وستمائة بأسروشنه، وأملاه تماماً في صفر سنة ست عشرة وستمائة بسمرقند . وأيضاً للسيد الإمام أبي شجاع ذكره الحلبي في الشرح الكبير . ولأبي القاسم الصفار البلخي المتوفى سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

النسفية:

هى "الفتاوى النسفية"، لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفى، الشهير بعلامة سمرقند، صاحب المنظومة، المتوفى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة، وهى فتاواه التى أجاب بها عن جميع ما سئل عنه فى أيامه .

النوازل :

النوازل في الفروع ، للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي المتوفى سنة ثلاث وثمانين و ثلاثمائة ، فرغ من إملائه يوم الجمعة من جمادى الأولى سنة ست وسبعين و ثلاثمائة ، و توجد نسخته في بانكي فور بالهند ، و نسخة منه في الحديوية المصرية ج ٣ ص ١٤٤ ، و مكتبة الأمير داماد إبراهيم باستانبول .

الواقعات :

واقعات الناطقي ، هي لأحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطقي ، فقيه حنفي ، من أهل الري ، منسوب إلى عمل الناطف ، و قال مولانا عبد الحى اللكنوى : هو أحمد بن محمد بن عمر ، أبو العباس الناطقي الطبري ، نسبة إلى عمل الناطف و بيعه ، هو من كبار علمائنا العراقيين ، تليذ أبي عبد الله الجرجاني و هو تليذ أبي بكر الجصاص الرازي . و في الجواهر المضية : هو أحد الفقهاء الكبار ، و أحد أصحاب ” الواقعات ” و ” النوازل ” ؛ و من تصانيفه : الأجتناس ، و الفروق ، و الواقعات [و الأحكام] ، وله : الهداية ؛ مات بالري سنة ست و أربعين و أربعمائة . و قال صاحب الكشف عند ذكر الهداية في الفروع : هي للفقهاء أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطقي ، صاحب ” الواقعات ” المتوفى سنة ست و أربعين و أربعمائة ، ذكره على القارئي في طبقاته . و ذكره التيمي في الدرر السنية و قال : أحد الفقهاء الكبار ، حدث عن أبي حفص بن شاهين .

الوقاية و شرح الوقاية :

قال الكفوى الرومى في كتاب ” إعلام الأخيار في طبقات فقهاء مذهب النعمان المختار “ : الإمام العلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر أحمد بن جمال الدين المحبوبي ، صاحب شرح الوقاية ، المعروف بين الطلبة بصدر الشريعة ، أخذ العلم عن جده تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد عن

أيه صدر الشريعة عن أبيه جمال الدين المحبوبي عن الشيخ الإمام المفتي إمام زاده عن عماد الدين عن أبيه شمس الأئمة الزرنجيري عن شمس الأئمة السرخسي عن شمس الأئمة الحلواني . وقال الكفوي أيضا في الكتيبة الثالثة عشر : الشيخ الإمام تاج الشريعة محمود ابن صدر الشريعة أحمد بن عبيد الله جمال الدين المحبوبي ، أخذ الفقه عن أبيه صدر الشريعة شمس الدين أحمد ، وكان صاحب التصانيف الجليلة ، منها كتاب ” الوقاية ” التي انتخبها من الهداية ، و الفتاوى ، و الواقعات ؛ و صنفها لابن ابنه صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ابن محمود ، وله شرح الهداية ، وهو شرح مقبول بين الفضلاء تداولته أيدي العلماء . و نسخة ” الوقاية ” بخط سنة ٦٨٠ موجودة في بانسكي فور بالهند برقم ١٦٥٣ ، و نسخة منها موجودة في الخديوية المصرية ج ٣ ص ١٤٨ .

الهداية :

الهداية في الفروع ، لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني الحنفي المتوفى سنة ثلاث و تسعين و خمسمائة ، شرح على متن له سماه ” بداية المبتدئ ” ، ولكنه في الحقيقة كالشرح لمختصر القدوري و للجامع الصغير لمحمد ، و عادته أن يحرق كلام الإمامين من المدعى و الدليل ، ثم يحرق مدعى الإمام الأعظم و يبسط دليله بحيث يخرج الجواب من أدلتها ، و وظيفته أن يشرح مسائل الجامع الصغير و القدوري ، و إذا قال ” قال في الكتاب ” أراد به القدوري . و قد قال الشيخ أكل الدين : روى أن صاحب الهداية بقي في تصنيف الكتاب ثلاث عشرة سنة ، و كان صائما في تلك المدة لا يفطر أصلا ، و كان يجتهد أن لا يطلع على صومه أحد ، فكان يركه زهده و ورعه كتابه مقبولا بين العلماء ، و قد قيل في شأنه :

إن الهداية كالقرآن قد نسخت ما صنفوا قبلها في الشرع من كتب

فاحفظ قواعدها و اسلك مسالكها يسلم مقالك من زيغ و من كذب

و هو مطبوع متداول .

النيابيع :

”النيابيع في معرفة الاصول و التفاريع“ من شروح القدورى ، للشيخ أبى عبد الله محمد ابن رمضان الرومى . و أيضا ”النيابيع في معرفة الاصول و التفاريع“ لبدى الدين محمد ابن عبد الله الشبلى الدمشقى الطرابلسى المتوفى سنة تسع و ستين و سبعمائة .

الكتب التى لم تذكر مع الكتب المذكورة فى المقدمة

ولكن المؤلف قد أحال عليها المسائل

الاجناس :

اجناس فى الفروع ، للشيخ الإمام أبى العباس أحمد بن محمد الناطقى الحنفى المتوفى سنة ست و أربعين و أربعمائة ، و نسخه فى مكتبة شهيد على باشا باستانبول برقم ٦٨٣ . و جمع صاعد بن منصور الكرمانى الحنفى كتابا فى الاجناس أيضا . و جمع الإمام حسام الدين عمر ابن عبد العزيز بن مازة الشهيد سنة ست و ثلاثين و خمسمائة اجناسا يقال لها ”الواقعات“ . و للشيخ أبى حفص عمر بن محمد النسفى المتوفى سنة سبع و ثلاثين و خمسمائة كتاب فى اجناس الفقه .

الأمالى :

هو جمع الإملاء ، و هو أن يقعد عالم و حوله تلامذته بالمخابر و القرايطس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه و تعالى عليه من العلم و تكتبه التلامذة فيصير كتابا و يسمونه ”الإملاء“ و ”الأمالى“ . و الأمالى كثيرة ، منها أمالى ابن دريد - و هو محمد بن الحسن ابن دريد بن عتاهية اللغوى المتوفى سنة إحدى و عشرين و ثلاثمائة ، و منها أمالى الحسن ابن زياد فى الفروع ، و أمالى الزرنجرى ، و أمالى السرخى ، و أمالى الإمام شمس الأئمة السرخسى ، و أمالى صدر الإسلام البزدوى فى الفروع ، و أمالى ظهير الدين الولوالجى

الحنفى فى الفقه ، وأمالى الإمام نحر الدين قاضىخان فى الفقه - و هو حسن بن منصور الأوزجندى ، المتوفى سنة ائمتين و تسعين و خمسمائة ، و غير ذلك .

الأنفع :

” أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل “ فى الفروع ، للقاضى برهان الدين إبراهيم بن على الطرسوسى الحنفى المتوفى سنة ثمان و خمسين و سبعمائة ، و هو مختصر نافع رتبها على ترتيب كتب الفقه ، ثم لخصه محمد بن محمد الزهرى الحنفى و سماه ” كفاية السائل من أنفع الوسائل “ .

البديعية :

فتاوى بديع الدين .

التجنيس :

فى الفقه عدة تجانيس : تجنيس خواهر زاده ، و تجنيس الملتقط ، و تجنيس الناصرى ، و تجنيس الديوسى - و هو أبو زيد عبيد الله بن عمر القاضى الحنفى المتوفى سنة ثلاثين و أربعمائة ، و ” التجنيس و المزيد هو لأهل الفتوى غير عتيد “ للإمام برهان الدين على بن أبى بكر المرغينانى الحنفى المتوفى سنة ثلاث و تسعين و خمسمائة .

التحفة :

تحفة الفقهاء فى الفروع ، للشيخ الإمام الزاهد علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى الحنفى ، زاد فيها على مختصر القدورى ، و رتب أحسن ترتيب . و صنف تليذه الإمام أبو بكر ابن مسعود الكاشانى الحنفى المتوفى سنة سبع و ثمانين و خمسمائة شرحا عظيما و سماه ” بدائع الصنائع “ و لما أتمه عرض على المصنف فاستحسنه و زوجه ابنته فاطمة الفقيهة فقيل : شرح تحفته و تزوج ابنته .

الجامع الصغير :

في الفروع ، للامام المجتهد أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني الحنفي المتوفى سنة سبع وثمانين و مائة .

الجامع الكبير :

أيضا للامام المجتهد الرباني أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، قال الشيخ أكل الدين : هو كاسمه لجلال مسائل الفقه جامع كبير قد اشتمل على عيون الروايات و متون الدرايات .

جمع التفاريق :

في الفروع للامام زين المشايخ أبي الفضل محمد بن أبي القاسم البقالى الخوارزمى الحنفي المتوفى سنة ست وثمانين وخمسة ، و صاحب أسماء المؤلفين أرخ وفاته سنة ست وسبعين وخمسة حيث قال : البقالى محمد بن محمد بن أبي القاسم البقالى زين المشايخ أبو الفضل الخوارزمى الحنفي المعروف بالأدمى المتوفى بمرجان سنة ست وسبعين وخمسة .

الزاد :

قال صاحب الكشف في تذكرة شروح القدورى : و شرحه شيخ الإسلام محمد بن أحمد الإسيجاني أبو المعالي بهاء الدين ، و سماه بزاد الفقهاء .

الشافى :

في فروع الحنفية ، لعبد الله بن محمود شمس الائمة إسماعيل بن رشيد الدين محمود بن محمد الكردرى .

الشامل :

في فروع الحنفية ، لأبى القاسم إسماعيل بن الحسين البيهقي الحنفي سنة ٤٠٢ .

فتاوى آهو :

قال صاحب الكشف : ذكر في التاتارخانية ، و هو الصيرفية .

فتاوى أبي الليث :

لنصر بن محمد بن أحمد السمرقندي المتوفى سنة ثلاث و ثمانين و ثلاثمائة .

فتاوى البقالى :

قال صاحب الكشف : ذكره في التاتارخانية .

فتاوى حسام الدين :

لمر بن عبد العزيز بن مازة الشهيد المتوفى سنة ست و ثلاثين و خمسمائة .

فتاوى الحنجندى :

و هو مجلد ، جمع فيه فتاوى مشايخ عصره كوالده عمر بن محمد الترجمانى ، و شيخه على ابن أحمد ، و أبى حامد فضل بن محمد بن على الفقهى ، و الحسن بن سليمان الحنجندى ، و أبى عبد الله البورى المعروف بحميرى وغيرهم .

فتاوى خواهر زاده :

للامام أبى بكر محمد بن الحسين بن محمد البخارى المتوفى سنة ثلاث و ثمانين و أربعمائة .

الفتاوى الولوالجية :

لظهير الدين أبى المكارم إسماعيل بن أبى بكر الولوالجى الحنفى المتوفى سنة عشرة و سبعمائة ، الولوالجى نسبة إلى الولوالج مدينة بيدخشان .

الكافى :

في فروع الحنفية ، و هو المختصر السكاكى ، للحاكم الشهيد أبى الفضل محمد بن محمد

الحنفى المتوفى سنة أربع و ثلاثين و ثلاثمائة، اختصره من «كتاب الاصل» أو «المبسوط»
لمحمد بن الحسن .

كتاب الفقه :

للشيخ الإمام عبد الصمد .

المتفق :

هو متفرقات المتفق فى فروع الحنفية لأبى بكر محمد بن عبد الله الجوزى الحنفى المتوفى
سنة ثمان و ثمانين و ثلاثمائة ، و من شروحه «المحقق» .

المجرد :

فى فروع الحنفية ، للإمام أبى القاسم إسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقى ، اختصر
فيه المبسوط و الجامعين و الزيادات ، ثم شرحه و سماه «الشامل» .

المصنفى :

ذكر صاحب الكشف فى ذيل «منظومة النفسى فى الخلاف» : و لها شروح كثيرة،
منها شرح لأبى البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النفسى ، شرح شرحا بسيطا سماه
«المستصنى» ، ثم اختصره و سماه «المصنفى» ، و ذكر صاحب الكشف أيضا : أوله
«المحمد لمن تمت نعمته» ، إلى أن قال «لما فرغت من جمع شرح النافع و إملائه و هو
المستصنى سألتى بعض إخوانى أن أجمع للنظومة شرحا مشتملا على الدقائق فشرحتها و سميتها
المصنفى» ، و توفى سنة عشرة و سبعائة .

الملخص :

فى الفتاوى لأحمد بن القاضى البرهانى .

المنافع :

و هو المنافع فى شرح النافع .

المنتقى :

في فروع الحنفية ، للحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المقتول شهيدا سنة أربع وثلاثين و ثلاثمائة ، ولا يوجد المنتقى في هذه الأعصار - كذا قال بعض العلماء ، و قيل : هو « المتبنى » ، بالباء ، والغين ، لكن ذكره في طبقات تقي الدين بالنون و القاف .

المنظومة :

في الفقه عدة منظومات ، منها منظومة ابن وهبان في الفروع الحنفية ، وهو الشيخ عبد الوهاب ابن أحمد الدمشقي المتوفى سنة ثمان و ستين و سبعمائة ، و منظومة النسفي في الخلاف و هو لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي المتوفى سنة سبع و ثلاثين و خمسمائة ، (و نسخها الخطية موجودة في مجلس إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد محشة بحواشي كثيرة عدد أوراقها ٣٦٦٩) ، و منظومة ليحيى بن علي بن عبيد الله الزاهد الزنديويستي - و إياها عن المصنف .

النوادر :

صنف جماعة « النوادر » ، في الفروع ، منهم محمد بن شجاع البلخي الحنفي المتوفى سنة ست و ستين و مائتين ، و بشر ، و ابن رستم ، و ابن سماعة ، و هشام بن عبيد الله المازني المتوفى سنة إحدى و مائتين ، و الشيخ الإمام أبو نصر سعد بن أبي القاسم القطان الحنفي ، و الشيخ أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجي فقيه العراقيين المتوفى سنة اثنتين و ستين و مائتين ، و داود بن رشيد ، و علي بن يزيد الطبري ، و أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، و ابن دريد ، و غير ذلك .

الوافي :

في الفروع ، للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي الحنفي المتوفى سنة عشر و سبعمائة .

اليتيمة :

هو يتيمة الفتاوى ، يأخذ عنه بدر الرشيد في كتابه « ألفاظ الكفر » و التاتارخانية .
تذكرة

تذكرة الأعلام الواردة في هذا الكتاب

إبراهيم بن رستم : هو أبو بكر المروزي ، تفقه على محمد ، و روى عن أبي عصمة نوح وغيرهم ، مات بنيسابور سنة إحدى عشرة و مائتين .

إبراهيم النخعي : هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود ، أبو عمران النخعي ، من أكابر التابعين صلاحا و حفظا للحديث ، من أهل الكوفة ، مات محتفيا من الحجاج سنة ست و تسعين .

ابن زياد : هو الحسن بن زياد اللؤلؤي السكوفي ، أبو علي ، و اشتهر باللؤلؤي نسبة إلى بيع اللؤلؤ ، و كان أبوه من موالى الانصار ، قاضي قتيه ، من أصحاب أبي حنيفة ، ولى القضاء بالكوفة ، و من كتبه « أدب القاضي » و « معاني الإيمان » و « النفقات » ، توفي سنة أربع و مائتين .

ابن سماعة : هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال بن وكيع ، أبو عبد الله القتيبي ، حدث عن الليث بن سعد و أبي يوسف و محمد ، و أخذ الفقه عنهما و عن الحسن بن زياد ، و كتب النوادر عن أبي يوسف و محمد ، ولد سنة ثلاثين و مائة ، و مات سنة ثلاث و ثلاثين و مائتين .

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء ، أبو بكر ، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة ، تابعي ، ولد و مات بالبصرة ، و اشتهر بالورع و تعبير الرؤيا ، توفي سنة عشر و مائة .

أبو أحمد العياضي : هو نصر بن أحمد بن العباس ، تفقه على والده أبي نصر عن أبي بكر الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد ، و كان فائق أقرانه و وحيد زمانه ، و روى عن أبي حفص البجلي حفيد أبي حفص الكبير أنه قال : الدليل على صحة مذهب أبي حنيفة أن أبا أحمد العياضي كان على مذهبه ، و لو لم يكن مذهبنا مختارا لم يعتقده .

أبو بكر الإسكافي : هو محمد بن أحمد البلخي ، أخذ الفقه عن محمد بن سلمة وغيره ،

ذكر أبو الليث في آخر «النوازل» أن وفاته كانت سنة ثلاثة وثلاثين و ثلاثمائة .

أبو بكر الحجاز : هو عمر بن محمد بن عمر جلال الدين الحجازي ، صاحب المغني في الأصول ، أخذ عن علاء الدين عبد العزيز البخاري عن نضر الدين محمد المايبرغي ، عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردري ، مات سنة إحدى وتسعين و ستمائة ، و أرخ صاحب الكشف وفاته سنة إحدى و سبعين و ستمائة .

أبو بكر الرازي : هو أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص ، سكن بغداد ، و مات فيها ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، توفي سنة سبعين و ثلاثمائة .

أبو بكر محمد : هو محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكاري البخاري ، كان إماما كبيرا و شيخا جليلا ، أخذ الفقه عن الأستاذ عبد الله السبزموني عن أبي حفص الصغير عن أبيه عن محمد ، و مات سنة إحدى و ثمانين و ثلاثمائة .

أبو جعفر الأسروشي : هو تفرقه على أبي بكر محمد بن الفضل عن عبد الله السبزموني عن أبي عبد الله أبي حفص الصغير عن أبيه أبي حفص الكبير عن محمد ، و أخذ أيضا عن أبي بكر الجصاص الرازي عن أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي ، و تفرقه عليه القاضي عبيد الله أبو زيد الدبوسي ، و «الأسروشي» نسبة إلى «أسروشة» بضم الالف و سكون السين و ضم الراء و سكون الواو و فتح الشين في آخره نون ، بلدة كبيرة وراء سمرقند و دون سيحون ، و قد يزداد فيه التاء فيقال «الاستروشي» و الصحيح هو الاول .

أبو جعفر الهندواني : هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر ، أبو جعفر ، الفقيه البلخي الهندواني ، شيخ كبير و إمام كبير جليل القدر ، من أهل بلخ ، يقال له «أبو حنيفة الصغير» بفقهه ، و كانت وفاته بخارا سنة اثنتين و ستين و ثلاثمائة .

أبو جعفر النسفي : هو محمد بن أحمد بن محمود القاضي ، أبو جعفر النسفي ، كان من أعيان الفقهاء ، أخذ عن أبي بكر الرازي ، و مات سنة أربع عشرة و أربعائة .

أبو حامد : هو أحمد بن حسن بن علي ، أبو حامد ، الفقيه المروزي ، كان فقيها عارفا بالأصول والفروع ، أخذ ببغداد عن أبي الحسن الكرخي ، و يبلغ عن أبي القاسم الصفار عن نصير بن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف ، أرخ ابن الاثير في الكامل وفاته سنة ست و سبعين و ثلاثمائة .

أبو حفص الكبير : هو أحمد بن حفص ، أبو حفص الكبير البخاري ، أخذ الفقه عن محمد بن الحسن و عن شمس الائمة ، و توصيفه بالكبير بالنسبة إلى ابنه فانه كنى بأبي حفص الصغير ، هو أخذ عن محمد ، و تفقه عليه ابنه أبو حفص الصغير .

أبو حفص الصغير : هو محمد بن أحمد بن حفص ، المعروف بأبي حفص الصغير ، كان قريبا محدثا وإماما ربانيا ، و كان شيخ الحنفية في ما وراء النهر ، كنيته أبو عبد الله ، تفقه على والده أبي حفص الكبير ، توفي في رمضان سنة أربع و ستين و مائتين .

أبو زيد الدبوسي : هو عبيد الله بن عمر بن عيسى القاضي ، كان من كبار الفقهاء الحنفية ، و هو أول من وضع علم الخلاف ، و كان في علم المناظرة واستخراج الحجج يضرب به المثل ، له تصانيف كثيرة ، منها : كتاب الاسرار ، و كتاب تقويم الأدلة ، و صنف كتاب الفتاوى في النظم ، مات ببخارا سنة ثلاثين و أربعمائة ا و « الدبوسي » نسبة إلى « الدبوس » بلدة بين بخارا و سمرقند .

أبو سليمان الجوزجاني : هو موسى بن سليمان ، أخذ الفقه عن الإمام محمد ، و كتب « مسائل الأصول » و « الامالي » و هو راوي « الاصل » عن محمد ، و كان مشاركا لمعلي بن منصور ، عرض عليه المأمون القضاء فلم يقبل ، توفي بعد المسائتين ، وله « السير الصغير » و « النوادر » و غير ذلك .

أبو سهل : يذكر بهذه الكنية قتيهان ، أحدهما الزجاجي - نسب إلى صنعة الزجاج ، وربما يقال له « النوالي » أو « الفرضي » : أخذ العلم عن أبي الحسن الكرخي ، و تفقه عليه أبو بكر أحمد بن علي الرازي . و الآخر موسى بن نصر الرازي ، من أصحاب محمد ، و تفقه

عليه أبو سعيد البردعي وأبو علي الدقاق .

أبو شجاع : هو أحمد بن الحسين بن أحمد الاصفهاني، الشهير بأبي الشجاع ، ولد سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة ، ومات بالمدينة المنورة سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة .
أبو طاهر الدباس : هو محمد بن محمد بن سفيان، كان إمام أهل الرأي بالعراق ، أخذ عن القاضي أبي غازم عبد الحميد ، و« الدباس » هو بائع الدبس .

أبو عبد الله : هو محمد بن سلية ، الفقيه البلخي ، ولد سنة اثنتين وتسعين ومائة ، وتفقه على شداد بن حكيم ثم على أبي سليمان الجوزجاني ، ولعله بهذه النسبة اشتهر بالجوزجاني ، مات سنة ثمان وسبعين ومائتين .

أبو علي الدقاق : هو أبو علي الدقاق ، قرأ على موسى بن نصر الرازي ، وهو أستاذ أبي سعيد البردعي ، وله كتاب الحيض ؛ « الدقاق » بفتح الدال المهملة وتشديد القاف الأولى : يقال لمن يبيع الدقيق ويعمله .

أبو علي النسفي : هو الحسين بن خضر النسفي ، تفقه على أبي بكر محمد بن الفضل ، وأخذ عنه شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني و جعفر بن محمد النسفي ، وله « الفوائد » و« الفتاوى » : و كان إمام عصره ، توفي سنة أربع وعشرين وأربعمائة .

أبو الليث السمرقندي : هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ، أبو الليث ، الملقب بامام الهدى ، من أئمة الحنفية ، له تصانيف نفيسة ، منها « خزنة الفقه » و« مقدمة الصلاة » و« النوازل » و« بستان » وغير ذلك ، توفي سنة ثلاث ومائتين وثلاثمائة .

أبو مطيع البلخي : هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة ، روى « الفقه الأكبر » عن أبي حنيفة ، و روى عنه أحمد بن منيع و خلاد بن أسلم ، مات سنة تسع وتسعين ومائة .
أبو الفضل : هو عبد الرحمن بن محمد بن أميروه بن محمد ، ركن الإسلام والدين ،

السكرماني ، وهو الشيخ الكبير ، عديم النظير ، انتهت إليه رئاسة المذهب بخراسان ، ولد بكرمان في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، وقدم بمرو وتفقه على نضر القضاة محمد بن

الحسين الأرسابندى عن أبى منصور عن المستغفرى عن أبى على النسفى عن أبى بكر بن الفضل عن السبذمونى، ظهرت تصانيفه، منها «التجريد»، «شرح الجامع الكبير»، و«الفتاوى» و«الإشارات»، وغير ذلك، مات بمرور سنة ثلاث وأربعين وخمسةائة .

أبو نصر الدبوسى : نسبة إلى دبوس، قرية بسمرقند هو إمام كبير
أبو نصر بن سلام : هو محمد بن سلام، أبو نصر البلخى، تارة يذكر فى الفتاوى باسمه وتارة بكنيته وتارة بهما، ذكر الفقيه أبو الميث فى آخر كتابه «النوازل» أن وفاته كانت سنة خمس وثلاثمائة .

أبو نصر الصفار : هو أحمد بن إسحاق بن شيث، كان من أهل بخارا سكن بمكة، وكثرت تصانيفه وانتشر علمه بها، مات بالطائف .

أحمد بن عبد الله : هو ابن الفضل الحيزاخيزى، كنيته أبو نصر، كان فقيها فاضلا ومحدثا كاملا، وكان إماما للمسجد الجامع فى بخارا، وتحدث عليه ابنه أبو بكر محمد، توفى سنة ثمانى عشرة وخمسةائة .

إسماعيل : هو أبو إبراهيم إسماعيل بن أبى نصر الصفار، كان إماما فاضلا، قوالا بالحق لا يخاف فى الله لومة لائم، قتله الخاقان نصر بن إبراهيم المعروف بشمس الملك ببغارا لأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، واستشهد فى سنة إحدى وستين وأربعمائة .
برهان الإسلام الرزنجى : هو عالم فاضل، وجامع للعقولات والمنقولات، أخذ الفقه عن برهان الدين المرغينانى صاحب الهداية، وصنف «تعليم المتعلم»، وهو رسالة صغيرة مفيدة جدا، وكان حيا فى سنة ثلاث وتسعين وخمسةائة .

بشر : هو بشر بن الوليد بن خالد الكندى القاضى، أحد أصحاب أبى يوسف، روى عنه كتبه، وأماله، وولى القضاء ببغداد فى زمان المعتصم بالله، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، و«الكندى» نسبة إلى «كندة» بكسر الكاف قبيلة مشهورة بالين .
البقالى : هو محمد بن محمد أنى القائم البقالى، زين المشايخ، أبو الفضل الخوارزمى

الحنفى ، المتوفى بمرجان سنة ست وسبعين وخمسة ، من تصانيفه «أذكار الصلاة ، و«الاسنى فى شرح الاسماء الحسنى» ، و«جمع التفاريق فى الفروع» ، و«صلاة البقالى» ، وغير ذلك .

البلخى : هو أحمد بن عبد الله ، أبو القاسم البلخى الحنفى ، توفى سنة تسع عشرة ومائتين ، له «فتاوى» .

الثلجى : هو محمد بن شجاع الثلجى - بالناء المثلثة ، أبو شجاع البغدادى ، من فقهاء الحنفية ، ولد سنة إحدى ومائتين ومائة ، وتوفى سنة ست وستين ومائتين ، وله من التصانيف «التجريد» فى الفقه و«تصحيح الآثار» ، و«كتاب النوادر» فى الفروع ، وغير ذلك .

الحاكم الشهيد : هو محمد بن محمد بن أحمد ، أبو الفضل المروزى ، الشهير بالحاكم الشهيد ، قاض ووزير ، كان عالم مرو وإمام الحنفية فى عصره ، ولى قضاء بخارا ، ثم وزارة خراسان ، قتل شهيدا فى الرى ، من أشهر كتبه «المختصر الكافى» ، شرحه السرخسى ، و«المنتقى» فى فروع الحنفية ، توفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة .

حسن بن زياد : انظر ابن زياد .

حسن بن أبى مالك : تفقه على أبى يوسف ، وتفقه عليه محمد بن شجاع ، وروى أن أبى يوسف كان يشبهه بحمل يحمل أكثر ما يطيق .

الحلوانى : هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلوانى البخارى ، الملقب بشمس الائمة ، قبه الحنفية ، منسوب إلى عمل الحلوان ، كان إمام أهل الرأى فى وقته بخارا ، من كتبه «المبسوط» فى الفقه ، و«النوادر» فى الفروع ، و«الفتاوى» ، توفى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .

حمير الوبرى : هو أبو عبد الله الوبرى ، وفى الكشف : فتاوى الوبرى الحنفى المتوفى سنة ثمان وستمائة .

خلف بن أيوب : هو من أصحاب زفر، و تفقه على أبي يوسف، ثم كان من أصحاب محمد، و محب إبراهيم بن أدهم مدة و أخذ عنه الزهد، مات سنة خمس و مائتين .
 خواهر زاده : هو محمد بن الحسين بن محمد، أبو بكر البخارى، المعروف ببكر خواهر زاده، فقيه، كان شيخ الأحناف في ما وراء النهر، مولده و وفاته في بخارا، له «المبسوط» و «المختصر» و «التجسس» في الفقه، توفي سنة ثلاث و ثمانين و أربعائة .
 زفر : هو زفر بن الهذيل بن قيس العبدي، فقيه كبير، من أصحاب أبي حنيفة، أصله من أصبهان، أقام بالبصرة و ولّى قضاءها، و توفي بها سنة ثمان و خمسين و مائة .
 الزندويسى : هو يحيى بن على بن عبد الله الزاهد، كان إماما فقيها ورعا، أخذ عن أبي حفص السفكردى و محمد بن إبراهيم الميدانى و عبد الله بن الفضل الخيزاخيزى، و له تصنيفات، منها «النظم» و «الروضة» .

الزهرى : هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى، من بنى زهرة ابن كلاب من قرش، أول من دون الحديث، و أحد كبار الحفاظ و الفقهاء، تابعى من أهل المدينة، مات سنة أربع و عشرين و مائة .

السرخسى : هو محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة، قاض، من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل سرخس في خراسان، أشهر كتبه «المبسوط» و هو شرح «للمختصر الكافى» للحاكم الشهيد، و الحاكم اختصره من «كتاب الأصل» أو «المبسوط»، لمحمد بن الحسن الشيبانى، و له «أصول» في أصول الفقه، توفي سنة ثلاث و ثمانين و أربعائة .

سفيان الثورى : هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى، من بنى ثور، من أعلام المحدثين، نشأ في الكوفة، و راوده المنصور على أن يلى الحكم فأبى و خرج من الكوفة هاربا، ثم انتقل إلى البصرة و مات بها مستخفيا، و له من الكتب «الجامع الكبير» و «الجامع الصغير» في الحديث، و كتاب في الفرائض، توفي سنة إحدى و ستين و مائة .

شاذان بن إبراهيم : هو بصرى ، ذكره الخاضى فى فتاواه ، و ابنه محمد كان نائب بكار بن قتيبة القاضى فى الديار المصرية .

صدر الإسلام أبو اليسر : هو محمد بن محمد بن حسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد البزدوى ، كنيته : أبو اليسر ، و لقبه : صدر الإسلام ، كان إمام عصره ، و انتهت إليه رئاسة الحنفية فى ماوراء النهر ، له تصانيف ، توفى ببخارا سنة ثلاث و تسعين و أربعائة .
عبد الله السبذمونى : هو عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث ، الأستاذ السبذمونى ، كان كثير الحديث ، و كان معروفا بالأستاذ ، ولد سنة ثمان و خمسين و مائتين ، و مات فى شوال سنة أربعين و ثلاثمائة ، و « السبذمونى » نسبة إلى سبذمون بضم السين أو بفتحها و فتح الباء و سكون الذال و ضم الميم ، قرية من قرى بخارا .

عبد الله بن المبارك : هو أبو عبد الرحمن المروزى ، من أعلام الإسلام فى الحديث و الفقه و الزهد ، ولد سنة ثمانى عشرة و مائة ، أخذ الفقه عن أبي حنيفة ، و مات سنة إحدى و ثمانين و مائة .

عبد الرحيم : هو أبو الفتح زين الدين ابن أبى بكر عماد الدين ابن صاحب الهداية مؤلف « الفصول العبادية » تفقه على أبيه و على حسام الدين العليا باذى تليذ مجد الدين محمد الاسروشى صاحب فصول الاسروشى ، و فرغ من تأليف « الفصول العبادية » فى شعبان سنة إحدى و خمسين و ستائة بسمرقند .

عبد الواحد : هو ابن على بن رهان الدين ، أبو القاسم المكبرى ، الفقيه النحوى المتكلم ، أخذ الفقه عن أحمد القدورى عن أبى عبد الله محمد بن يحيى الجرجانى عن أحمد الجصاص عن الحسين الكرخى عن البردعى عن موسى الرازى عن محمد ، كان فى أول زمانه منجما ثم صار نحويا ، و كان حنبليا فصار حنفيا ، مات يوم الاربعاء سنة خمسين و أربعائة .
علاء الدين : هو الشيخ علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندى السمرقندى ، ذكر ابن الشحنة أن الشيخ علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندى السمرقندى

المعروف بالعلاء العالم شرح « عيون المسائل » لأبي الليث في مجلد ، المتوفى في سنة اثنتين وخمسين وخمسةائة .

على البزدوى : هو على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ، أبو الحسن ، نجر الإسلام البزدوى ، فقيه أصولي ، من أكابر الحنفية ، من سكان سمرقند ، و « البزدوى » نسبة إلى « بزدة » قلعة بقرب نسف ، له تصانيف ، منها « الميسوط » و « كنز الوصول » في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوى ، و توفي سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة .

على بن أحمد : هو على بن أحمد المسكي الرازي ، لقبه حسام الدين ، كان عالما ماهرا و فاضلا متبحرا ، استوطن بدمشق و كان مشغولا بالدرس والتدريس ، و يفتى على مذهب أبي حنيفة ، و شرح المختصر القدوري شرحا نفيسا سماه « خلاصة الدلائل و تنقيح المسائل » ، توفي سنة ثمان و تسعين وخمسةائة .

على السغدى : هو على بن الحسين ، ركن الإسلام ، أبو الحسن ، القاضي السغدى - نسبة إلى « سغد » بضم السين المهملة و سكون الغين المعجمة ناحية من نواحي سمرقند ؛ كان إماما فاضلا ، سكن بخارا ، و تصدر للافتاء ، و ولي القضاء ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، ذكره في فتاوى قاضخان و سائر مشاهير الفتاوى ، و أخذ الفقه عن شمس الأئمة السرخسى و روى عنه السير الكبير ، كانت وفاته سنة إحدى و ستين وأربعمائة ببخارا .

عيسى : هو ابن أبان بن صدقة ، القاضي أبو موسى ، تفقه على محمد بن الحسن ، مات بالبصرة في المحرم سنة إحدى و عشرين ومائتين ، و عن الطحاوى قال : سمعت بكار بن قتيبة يقول سمعت بلال بن يحيى يقول : ما في الإسلام قاض أقه من عيسى ؛ و له « كتاب الحجج » في الرد على قديم الشافعى ، و هو راوى « كتاب الحجج على أهل المدينة » لمحمد بن الحسن عنه .

الكرائيسى : هو محمد بن صالح الكراييسى ، أبو الفضل السمرقندى الحنفى ، المتوفى سنة اثنتين و عشرين و ثلاثمائة ، و صنف « الفروق » من فروع الحنفية .

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسين الكرخي ، أبو الحسن ، قتيه ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق ، مولده بالكوفة ، وفاته ببغداد ، له رسالة في أصول الإحناف ، توفي سنة أربعين وثلاثمائة .

الكردرى : هو محمد بن عبد الستار بن محمد ، شمس الائمة الكردرى ، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، قرأ على إمام زاده وسمع الحديث منه ، وقدم بخارا ، وأخذ عن عماد الدين عمر الزرنجرى ، وأجل أساتذته فخر الدين حسن بن منصور قاضىخان وصاحب الهداية ، مات ببخارا يوم الجمعة تاسع المحرم سنة اثنتين وأربعين وستمائة ، ودفن بسبزمون .

الماترىدى : هو الحسن القاضى الإمام ، كان رفيقا للسيد أبى شجاع محمد ابن أحمد بن حمزة ، والقاضى على السغدى ، انتهت إليهم رئاسة الحنفية فى زمانهم ، وسمى بالماترىدى نسبة إلى بلدته « ماتريد » بسمرقند .

محمد بن إبراهيم : هو الضرير المبدانى - نسبة إلى « ميدان » بفتح الميم وقد تكسر ؛ وقيل اسمه : أحمد بن إبراهيم ، والأول أصح ، وهو شيخ كبير عارف بالمذهب ، قلما يوجد مثله فى الأعصار ، من أقران أبى أحمد نصر العياضى أخى أبى بكر العياضى .

محمد بن عبد الله : انفطر أبأ جعفر الهندوانى .

محمد بن فضل : هو أبو بكر محمد بن الفضل الحنفى البلخى ، له « فتاوى أبى بكر » المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة .

محمد بن الفضل : هو أبو بكر الفضلى الكمارى البخارى ، كان إماما كبيرا و شيخا جليلا ، معتمدا فى الرواية ، مقلدا فى الدراية ، أخذ الفقه عن الأستاذ عبد الله السبزمونى ، مات سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

محمد بن سلام : هو أبو نصر البلخى ... ، يذكر تارة فى الفتاوى باسمه ، وتارة بكنيته ، وتارة بهما ، وهو صاحب الطبقة العالية ، حتى أنهم عدوه من أقران أبى حفص

الكبير ، وما وقع في بعض الكتب « نصر بن سلام » ، فُقط .

محمد بن موسى الخوارزمي ، كان محدثا ذا ثقة وقيما متبحرا ، جامع الأصول والفروع ، كنيته أبو بكر ، أخذ الفقه عن الجصاص تلميذ الإمام الكرخي ، و تفقه عليه ابنه مسعود بن محمد الفقيه الخوارزمي ، و توفي سنة ثلاث و أربعائة .

محمد بن مقاتل : الرازي ، هو من أصحاب محمد بن الحسن الشيباني .

المرغيناني : هو الإمام ظهير الدين علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني الحنفي ، المتوفى سنة ست و خمسمائة .

معلي : هو ابن منصور الرازي ، كان محدثا فقيها و عالما متورعا ، من أصحاب أبي يوسف و محمد ، كنيته أبو يحيى ، و روى « الأمامي » و « النوادر » عن أبي يوسف و محمد ، توفي سنة إحدى عشرة و مائتين .

نجم الدين النسفي : هو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان ، مفتي الثقلين ، و كان إماما فاضلا ، أصوليا ، متكلميا ، مفسرا ، محدثا ، أخذ الفقه عن صدر الإسلام أبي اليسر محمد البزدوي ، و مات سنة سبع و ثلاثين و خمسمائة بسمرقند ، و ولادته بنسف سنة إحدى و ستين و أربعائة .

نصر بن محمد : انظر أبا نصر بن سلام .

نصير بن يحيى البلخي : أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد ، مات سنة ثمان و ستين بعد المائتين .

نوح : هو ابن أبي مريم ، أبو عصمة المروزي ، الشهير بالجامع ، لأنه كان جامعاً للعلوم ، كان له أربعة مجالس : مجلس الآثار ، و مجلس آقاويل أبي حنيفة ، و مجلس النحو ، و مجلس الشعر و الأدب ، و كان على قضاء مرو ، تفقه على أبي حنيفة و ابن أبي ليلى ، و أخذ الحديث عن أبي أرطاة ، و التفسير عن الكلبي ، و المغازي عن أبي إسحاق ، و مات سنة ثلاث و سبعين بعد المائة .

هشام : هو ابن عبد الله الرازى ، تفقه على أبى يوسف و محمد ، و مات محمد فى منزله بالرى ، و دفن فى مقبرته ، وله « نوادر » و « صلاة الآثر » .
يحيى : انظر الزندويستى .

يوسف بن محمد : هو أبو عبد الله الجرجانى ، تفقه على أبى الحسن الكرخى ، وله « خزنة الأكل » فى ست مجلدات و « شرح الزيادات » و « شرح الجامع الكبير » و « مختصر كتاب الكرخى » كذا ذكره على القارى ، لكن ذكر فى نسبه : يوسف بن على ابن محمد ؛ و ذكر فى الكشف أن شارح الجامع الكبير هو أبو عبد الله الجرجانى محمد بن يحيى المتوفى سنة ثمان و تسعين و ثلاثمائة .

الفقهاء الذين أخذوا عن الفتاوى التاتارخانية

- ١ - العلامة زين العابدين بن نجم المصرى المتوفى سنة ٩٦٩ هـ ، أخذ عنها فى كتابه المتداول بين العلماء « البحر الرائق » ، و فى كتابه « الأشباه و النظائر » .
- ٢ - و العلامة محمد علاء الدين الحصكفى المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ ، ذكر التاتارخانية فى عدة مواضع فى كتابه المشهور بين العلماء « الدر المختار » .
- ٣ - و قد أخذت لجنة التأليف لفتاوى عالمكبرية الشهيرة « بالفتاوى الهندية » عن الفتاوى التاتارخانية .
- ٤ - و الفقيه محمد بن حسين بن على ، الشهير بالطورى ، أخذ عنها فى كتابه « تكملة بحر الرائق » .
- ٥ - و أخذ عنها الفقيه محمد أمين الشهير بابن عابدين الشامى المتوفى ١٣٥٢ هـ فى حواشيه لبحر الرائق المسماة « بمنحة الخالق » ، و كثيرا ما يأخذ عنها فى كتابه المتداول بين المفتين و العلماء « رد المختار حاشية فى الدر المختار » .
- ٦ - و ذكر العلامة أبو الفتح ركن الدين حسام المفتى الناكورى فى مقدمة كتابه « الفتاوى الحمادية » الكتب التى أخذ عنها فى كتابه و فيها اسم الفتاوى التاتارخانية .

ملاحظات

(١) لما ابتدأت بترتيب كتاب الفتاوى التاريخية كان عندى أربع نسخ : نسخة منها للفتى عبد الشكور ، و نسخة لمكتبة خدا بخش ، و نسخة لمتحف سالار جنگ بجيدرآباد ، و نسخة لأرشيف (ARCHIVES) بجيدرآباد ، فوضعت لكل نسخة رمزا ، و تفصيله فيما يلى :
 « م » رمز نسخة الفتى عبد الشكور « خ » رمز نسخة خدا بخش « س » رمز نسخة متحف سالار جنگ « أر » رمز نسخة أرشيف .

(ب) و لى لما تصفحت مجلدات النسخ و جدتها غير متساوية فى الحجم ، فوطنت نفسى على أن أرتب الكتاب متساوية الأجزاء .

(ج) و قد وجدت فى النسخ اختلافا فى ترتيبها و مشتملاتها ، فرتبت الكتاب و المجلدات على ترتيب كتاب الهداية ، لأن المصنف قد صرح أنه رتب الكتاب على ترتيب الهداية .
 (د) و اخترت نسخة الفتى عبد الشكور و ابتليت عليها عمل الترتيب لمجملتها أساسا للعمل ، فحيث وجدت فى النسخ الأخرى مسألة أو عبارة زائدة وضعتها بين المربعين و أشرت بالرمز إلى النسخة التى أخذت عنها الزيادة .

(هـ) يذكر المصنف قبل بيان المسألة مأخذها ، و ربما وجدت فى النسخ اختلافا فى بيان المأخذ ، و ليس فى استطاعتى أن أراجع إلى المأخذ لأن كثيرا منها لا توجد اليوم ، فاخترت ما اجتمع عليه نسختان .

(و) ربما يذكر المصنف بعد أسماء أئمة المجتهدين و الفقهاء كلمة الترضى و هذا دأب المتقدمين من العلماء ، و أما المتأخرون فقد خصصوا كلمة الترضى للصحابه - رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

مصادر التقدمة و التحقيق

(١) أبجد العلوم : لأبى الطيب محمد صديق بن حسن بن على القنوجى البخارى الهندى المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ .

(ب) أبو حنيفة : للأستاذ الشهير أبى زهرة .

- (ج) أسماء المؤلفين : للعلامة إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم ، البغدادى .
- (د) إعلام الموقعين : لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلى المتوفى سنة ٧٥١ هـ .
- (هـ) إيضاح المسكون فى الذيل على كشف الظنون : للعلامة إسماعيل باشا بن محمد أمين ابن مير سليم البغدادى .
- (و) تاريخ الفقه الإسلامى : للاستاذ الكبير مولانا عبد السلام الندوى .
- (ز) حقائق الحنفية : للعلامة فقير محمد جهلى المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ = ١٩١٦ ع .
- (ح) الفوائد الهية : للعلامة أبى الحسنات مولانا عبد الحى بن مولانا عبد الحليم اللكنوى ، المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ .
- (ط) كشف الظنون : للعلامة المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطينى الرومى الحنفى الشهير بملا كاتب الجلي و المعروف بحاجى خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ .
- (ى) مقدمة عمدة الرعاية : للعلامة أبى الحسنات مولانا عبد الحى بن مولانا عبد الحليم اللكنوى المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ .
- (ك) موسوعة جمال عبد الناصر : فى الفقه الإسلامى ، الجزء الاول .
- (ل) نزهة الخواطر : للؤرخ الكبير مولانا عبد الحى بن نضر الدين الحسى اللكنوى المتوفى سنة ١٣٤١ هـ .
- و فى الختام يكون لزاما على أن أعبر عن شكرى و امتنانى بالغبين للعلامة الفاضل السيد أبى الحسن زيد الفاروقى المجددى ، لأنه أتاح لى الفرصة تكريما و تفضلا للاستفادة من مكتبته الحافلة بالكتب القيمة و النادرة ، كما لا يفوتنى هنا أن أقوم بواجب الشكر و التقدير لأخى و زميلى المولى محمد جميل الذى ساعدنى على إتمام هذا الامر العظيم ، و بذل جهدا بليغا متواصلا فى إنجاح هذا العمل النبيل ، فجزاهما الله عنى خير الجزاء .

القاضى بهاد حسين

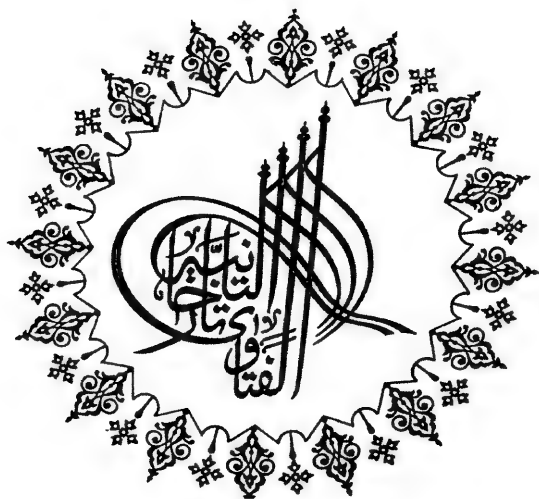
دلى : محرم ١٤٠٤ هـ

صورة الصفحة من نسخة ٣٠ - الصفحة بكتبة المفتى عبد الشكور

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتيسر ما كتبت محمد بن عبد الله بن
عليه من العطاء وسبل من العطاء وحيا أنا في السوء ودعنا
إلى الحق البضاء وانطقنا بكلمة السداد وحرف عنا نعمة الانتباه
وعلمنا من العلم ما هو سبيله للاعتداء وحكم إلى الرفاء وتفتيح شفق
في يوم الخزاء وارسل البطار سوط خاتم الدنيا للنواحيض فبالسواد مكرما
بالاصطفاء ناز من قريش في سرة البطحاء مخففة من بني عدنانة بلاء
والارضاء مبعوثا إلى المصود والاحمر والنور والضياء اللهم صل عليه عذر
تجوم السماء ورسال الهدى هباء وعني له الحباء من عيشة الكرماء في
ولعولنا من مشيعهم والذين من بعدهم من العلم والذين صاروا أئمة
للاقتداء واجبة للاتحاق ولا تعولنا من الاشياء انك سمع الدعاء ونهد
ان بالله لا اله وحده لا شريك له ونشهد ان محمدا عبده ورسوله اما بعد
فقد اشار الي من اشار به حكمه وحاشيته عنقر وقره وتلك خطابه بصرى
وكلامه مشهور وظلقة من قريش وسب له الله تعالى على قاص ودان فاصح
افره واسمي من اسفي قبل حكمة والفلاح من الفلاح من انقاده دولة والويل
كل الويل لمن عصاه وعاداه الموهوب المحسن النجاشي المتدبر بدروع الحمد والمطهر
في تصارين الايام والليالي الغالب على الهدى بالقاص والقوي وكذا المحرمين
ما يجب للانسان والانسان للبعث القات المظفر القرمات المظفر تاتار خاف
الذي اتى اليه الهر قياده مقام بامر الله وامامه اقلع انما صغر مقلوعه
وكتاب الامارة موزونه عتدا المذ راعه كايه قية المذ مال للجلاد وجنايه
صحت الرجال اكبر ما يطوي كل فج عيق وموي اليه المعلن من كل بلد محيق
ويجوز في قتاه جباه البدور وسام لا سلام عتبة سفاه الصرور شعس
حاز الحكم والسماحة والنزك وسما على المقيال بلا قبيل واعزه رب السموات العلوي
بما قبله النجاشي والي ما فار من الغر سات في يوم الوغيا عليه السلام والاشكال

صورة الصفحة من نسخة «خ» المحفوظة بكتابة خدأ بغش الهند

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من بني آدم نبياً نبينا ابنيهم علينا من العباد واسلم من العباد وهذا النور
ودعانا لله الهبة البيضاء واطاعتنا بحجة السماء وصرفنا شعبة الانقياد وعلينا من العباد
لا اله الا الله وسلم الى قضاة وشيوخ مشفق في يوم القزاة وارسل اليهم رسولاً عاملاً بالانبياء وضع اللوامش فيها
بالانكسار مكنها بالانكسار نالها قرين في مكة العظماء يحضرون من بني مدنان بالجماع والارباب مسجلاً
الي الاسواق والاحرام والنور بالانكسار الله سبحانه في يوم القزاة وروى الله عنها وعلى الله القضاة وعرف
الكواكب بالانكسار من شيعته والذين من دسكهم من العلماء الذين صارت لهم الامية للافتقار واجله الامية
والقضاة من الانبياء انكسار جميع الكواكب وانشاء الله ان الله وحده لا شريك له يشهد ان محمد اسد
عزله اما انكسار فقد انشأوا الي من انشأوا منكم واطاعتهم واطاعتهم واطاعتهم واطاعتهم
وخلافهم منكم وجعل الله الامان على كل قاص ودان فان جميع من اجمع من قبل الله اسى من اسى الله
ماله لا اله الا الله من انشاءه واولاده والويل كالقوله من عساه وعاداه لا وهو العبد السائل
بده مع الحمد والمناجاة المنقذة من نار جهنم والى الى انكسار الله انكسار الله انكسار الله
العبد السائل من انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله
بسم الله الرحمن الرحيم وما اذنا ولا اذن الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله
خبر الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله
تبع الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله
والذي وصفا في الاصل بالمال والعترة رب السموات والارض والارض والارض والارض
الذين في يوم اوعا يا غالب الاسود والاشبال ما من يهود على الله يعطاهم ويعزهم من قوتهم
ويوال اعيت منكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله
انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله
كتاب جامع المتناهي ووافيات صاحب الاحكام من الناس عن الذنوب الى المطولات والمحضر
لما من الشفقة والمحب في الابواب الاربعة في كل بيتهم يحصل شربة من العفوة والعترة
ولا يجوز طلبة في اصل واصول ولا يجوز شعبة في كل بيتهم هذا العلم في الابواب للاسنان
او يفسد الشرا والكتابة والذين المطولات يتعدوا جميعها وما كانت عنده ولا يوسعها
سكن يظن الى حال وحال واجال وانكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله انكسار الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر وتم بالخير، نحمد ربنا على ما أسبغ^١ علينا من العطاء، وأسبل^٢ من الغطاء^٣، وهدانا إلى منهج^٤ السواء، ودعانا إلى المحجة^٥ البيضاء، وأنطقنا بكلمة السعداء، وصرف عنا نقمة^٦ الأشقياء، وعلنا من العلم ما هو سبب للاهتداء، وسلم^٧ إلى الارتقاء، وشفيع مشفع في يوم الجزاء، وأرسل إلينا رسولا غاثم الانبياء، رفيع اللواء^٨، مشرقا بالإسراء^٩، مكرما بالاصطفاء، نازلا من قرش في سرة^{١٠} البطحاء^{١١}، محفوقا^{١٢} من بني عدنان^{١٣} بالهاجم^{١٤} والأرحاء^{١٥}، مبعوثا إلى الأسود والأحمر^{١٦} بالنور والضياء . اللهم صل عليه عدد نجوم السماء، ورمال الدهناء^{١٧}، وعلى آله النجاء^{١٨}، وعترته^{١٩} الكرماء . واجعلنا من متبعيهم والذين من بعدهم من العلماء، الذين صاروا أئمة للاقتداء،

(١) أسبغ : أتم (٢) أسبل : أرخى (٣) الغطاء : الستر (٤) المنهج : الطريق (٥) المحجة : الطريق (٦) النقمة : العقوبة (٧) السلم : المرقاة (٨) اللواء : العلم (٩) الأسراء : واقعة المعراج ، وفي نسخة خ - الأسداء وهو الإعطاء (١٠) السرة : منفذ الغذاء إلى الجنين ، الوسط (١١) البطحاء : أرض ذو حجارة ، مكة (١٢) المحفوف : المحاط (١٣) عدنان : هو الجد الأعلى للنبي صلى الله عليه وسلم (١٤) الهاجم - جمع جمجمة : عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، سيد القوم (١٥) الأرحاء - جمع رحي : سيد القوم ، حومة الحرب . (١٦) أي الجليل الأسود والأحمر من بني آدم (١٧) الدهناء : الفلاة (١٨) النجاء - جمع نجيب : الكريم والشریف (١٩) العرة : الذرية والنسل .

وأجلة^١ للانتماء^٢، ولا تجعلنا من الأغنياء، إنك سميع الدعاء، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله .

أما بعد، فقد أشار إلى من إشارته حكم، وطاعته غم، وأمره يتلقى، وخطابه يتصدى^٣، وكلامه مسموع، وخلافه مرفوع، وجب له الإذعان^٤ على كل قاص^٥ ودان^٦، فأصبح^٧ من أصبح مقلد أمره، وأمسى من أمسى^٨ مقبل حكمه، والفلاح كل الفلاح لمن اتقاه، والوالاه، والويل كل الويل لمن عصاه وعاداه، ألا وهو المجلس العالي، المتدرج^٩ بدروع المجد والعالى، المتصرف في تصاريف الأيام والليالي، الغالب على الأعداء بالقواضب^{١٠} والعوالى^{١١}، وزائر الحرمين كالعين للانسان^{١٢} والإنسان للعين، الخان الأعظم، القهرمان المعظم، تاتارخان، الذى ألقى إليه الدهر قياده^{١٣}، فقام بأمر الملك وأجاده، قلاع القياصرة مقلوعة لقراعه^{١٤}، وكتائب^{١٥} الأكاسرة^{١٦} مهزومة عند ادراعه^{١٧}، بابه قبلة الآمال للأجلاء^{١٨}، وجناحه محط الرحال للكرماء، يطوئى إليه كل فج عميق، ويلوى^{١٩} إليه الاعتناق من كل بلد سحيق^{٢٠}، وتغفر^{٢١} في فناه حياة^{٢٢} البدور، وتزاحم لاستلام عتبته^{٢٣} شفاء^{٢٤} الصدور - شعر :

(١) أجلة - جمع جليل : العظيم (٢) الانتماء : الانتماء (٣) يتصدى : يتحمل (٤) الإذعان : الاتقياء (٥) قاص : بعيد (٦) دان : قريب (٧) أصبح : صار ، دخل في الصباح (٨) أمسى : صار ، دخل في المساء (٩) المتدرج : لايس الدروع (١٠) القواضب : السيف (١١) الشديد القطع (١٢) العوالى : جمع عالية : الرمح الطويل (١٣) الإنسان : سواد العين . (١٤) القيادة : حبل يقاد به (١٥) لقراعه : لغارته أى القوم ضارب بعضهم ببعضهم . (١٦) كتائب : كتائب : الجيش (١٧) الأكاسرة : ملوك الفرس (١٨) ادراعه : قلة الفظيع ، ولبسه الدراع (١٩) أجلاء : جمع جليل : العظيم (٢٠) يلوى : يعطف (٢١) سحيق : بعيد (٢٢) تغفر : تدرى في التراب (٢٣) حياة : جمع جبهة : الجبين والناصية (٢٤) العتبة : اسكفة الباب (٢٥) شفاء - جمع شفة : طبق فم الإنسان .

حاز المكارم والساحة^١ والندى^٢ وسما^٣ على الأقبال^٤ بالإقبال
وأعزه رب السماوات الحللى^٥ بمناقب جلت فنعم الوالى
يا فارس الفرسان فى يوم الوغا^٦ يا غالب الآساد والأشبال^٧
يا من يهود على الورى^٨ بغطائه^٩ ويحيرهم من نعمة وزوال
أعيت^{١٠} صفاتك معشر الفضلاء عن شرح و ما بلغوا بريق^{١١} جمال
ولقد سألت الله جل جلاله أن لا يزول وقد أجاب سؤالى

فله دره ما طلع شرق ولمع برق وناح حمام وصاح غمام: أن أتشمر^{١٢} لجمع كتاب جامع
الفتاوى والواقعات، حاوى الروايات، مغنى الناس عن الرجوع إلى المطولات والمختصرات،
لما به من الشفقة والحدب^{١٣} على أرباب الأدب، قرب ذى إربة^{١٤} لا يحصل غرضه فى
الفقه من كتاب وكتابين، ولا يحد مطلوبه فى أصل وأصلين، فلا جرم يبحث فى جمع
الكتب، ويهتم بهذا الهم لقرع الأبواب للاستعارة، ويتصدى^{١٥} للشراء والكتابة من
المطولات يتعذر جمعه، وربما ضاقت عنه يده ولا تساعده، أو عن له سفر فيضطر إلى
رجال ورجال، وأحمال جمال، لنقل الأوقار^{١٦} الثقال، من الكتب الطوال، فلو كان يحد كتابا
فى هذا الفن جامعا للأطول والأقصر، محيطا للأكبر والأصغر، مفيدا لعامة الأحكام،
محصلا لأكثر المرام، مشتملا على الأقوال المشهورة، مصونا عن الروايات المهجورة:
لاستراح بتحصيله عن الوقوع فى التبعات، وكثرة التتبع والمطالعات، فأصغيت^{١٧} إليه،
إذ لم يكن عذرى مسموعا لديه، إذعانا لحكمه، وامثالنا لأمره، مع على أنى قاصر فى

- (١) الساحة: الجود والكرم (٢) الندى: الجود (٣) سما: على وارتفع (٤) الأقبال -
جمع قيل: الرئيس (٥) الوغا: الحرب (٦) الأشبال - جمع شبل: ولد الأسد (٧) الورى:
الخطى (٨) أعيت: أعجزت (٩) بريق: التلألؤ والبريق (١٠) التشمر: الإرادة والتهوى:
(١١) الحدب: المطف (١٢) الاربعة: الحاجة (١٣) يتصدى: يتحمل ويكلف (١٤) الأوقار -
جمع وفر: الحمل الثقيل (١٥) أصغيت: ملت.

هذا الفن، مدعو إليه بحسن الظن، فجمعت من كل ضخم، و لطيف حجم، من : المحيط^١، و الذخيرة، و الفتاوى الحاقية، و الظهيرية، و الخلاصة، و جامع الفتاوى، و التجريد، و التفريد، و النوازل، و الهداية، و شرحها، و الوقاية، و الحاوى، و الفتاوى العتاية، و الفياثية، و الصيرفية، و السراجية، و النسفية، و الحجة، و التهذيب، و جامع الجوامع، و فتاوى الناطقى، و خزنة الفقه، و الكبرى، و الصغرى، و الينايع، و الملتقط، و المختار، و المضمرات، و العيون،

و سائر ما أصرح به في مبادئ الروايات، و تصفحت^٢ كلا منها بقدر الوسع و الإمكان، فافقت إلا التكرار المخل، و التطويل الممل، و الدلائل من عامة المشايخ^٣ خوفا من الهجران، و عضضت^٤ بالنواجز^٥ على التصفح و التتبع، و جئت بأسمى الكتب المنقول عنها مصرحا غير مستترج بالعلامات كما جاء به البعض، تسهila للطالب، إلا المحيط، لكثرة دورها اكتفيت بعلامة الميم^٦ منه، و اكتفيت بذكر كتاب واحد في الاحكام التى وجدت في الكل، و ما وجدت من الرواية في البعض مطلقة و البعض مقيدة صرحت بهما معا، و ما وجدت في البعض دون البعض ميزت بينهما، و خصصت كلا بالتسمية . و رتبت أبوابه على ترتيب الهداية، و سميت « بالفتاوى التاتارخانية » . فالمسؤول من كل أحد من إخوانى أن ينظروا فيه بعين الرضاء، دون التعصب و المراء^٧، و إن وجدوا فيها سقما عالجوا بالدواء، كالرحماء من الأطباء، و لله در من قال :

وإن تجمد عينا تسد الخلل لا تجلّ من لا عيب فيه و علا

- (١) ذكرت تفاصيل تلك الكتب في المقدمة (٢) تصفحت : تبعت (٣) في أر « المسائل » .
(٤) عضضت : أمسكت بالأسنان (٥) نواجز - جمع فاجذ : أقصى الأضراس (٦) وضع له رمزا « م » (٧) المراء : الجدال و النزاع .

وبدأت بذكر:

باب في العلم والحث عليه

وجعلته على سبعة فصول:

الفصل الأول في تعريفه:

قال الإمام الرازي - رحمه الله عليه: المختار عندي أن العلم غنى عن التعريف، لأن كل أحد يعلم بالضرورة كونه عالماً بأن النار محرقة، والشمس مشرقة، ولو لم يكن العلم بحقيقة العلم ضرورياً لامتنع أن يكون هذا العلم المخصوص ضرورياً. وذكر في الصحائف الحق أن معناه واضح عند العقلاء، إذ هو بالحقيقة إدراك نفساني، لأن كل من وجد له هذا الإدراك وجد له العلم من حيث أنه وجد له الإدراك، وكل من عدم الإدراك عدم له العلم من حيث أنه عدم له الإدراك. وقال أبو حنيفة في تعريف الفقه: إنه معرفة النفس ما لها وما عليها، فمعرفة ما لها وما عليها من الاعتقادات علم الكلام، ومعرفة ما لها وما عليها من الوجدانيات علم التصوف والأخلاق، ومعرفة ما لها وما عليها من العمليات هو الفقه المصطلح، ومن عرف الفقه المصطلح يزيد على الحد المذكور عملاً - كذا في التوضيح شرح التنقيح. وقال الشيخ الإمام المحقق فخر الإسلام البزدوي رحمه الله في أصوله: إن الفقه علم المشروع بصفة الإتيان والعمل به.

الفصل الثاني:

في فضيلة العلم، والفقه. والعلم، والتعلم، والتعليم، وما ورد فيه من الآيات والاحبار والآثار. أما الآيات التي وردت في فضيلة العلم فنها قوله تعالى ﴿ شهد الله أنه لا اله الا هو والمشتك وأولوا العلم ﴾^١ بدأ بنفسه وثني بملأ كتفه وثالث بأهل العلم. وقوله تعالى ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجت ﴾^٢ [قال ابن

(١) آية رقم ١٨ من سورة آل عمران (٢) المجادلة: ١١.

عباس رضى الله عنهما : للعلماء درجات فوق المؤمنين سبعة درجة ، ما بين درجتين مسيرة خمسمائة عام [١٠] . وقوله تعالى ﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾^١ وقوله تعالى ﴿ ينجى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم ﴾^٢ يعنى العلم ، وقوله تعالى ﴿ خلق الانسان عليه البيان ﴾^٣ ، وإنما ذكر ذلك فى معرض الامتنان .

وأما الاختيار فما رواه الإمام المحقق حجة الإسلام الغزالي فى الإحياء : قال النبى صلى الله عليه وسلم : " من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين " ، وقال " العلماء ورثة الأنبياء " ، ومعلوم أن لا رتبة فوق رتبة النبوة ، ولا شرف فوق شرف الوراثة من الأنبياء عليهم السلام . وقال عليه السلام " الإيمان عريان ، ولباسه التقوى ، وزينته الحياء ، وثمرته العلم " ، وقال عليه السلام : " ما عند الله شيء أفضل من فقه فى دين ، والفقيه الواحد أشد على الشيطان من ألف عابد ، ولكل شيء عماد " و عماد هذا الدين الفقه " وقال " خير دينكم السيرة ، وأفضل العبادة الفقه " .

وأما الآثار فمنها ما قال على رضى الله عنه : يا كليل ! العلم خير من المال ، العلم يحرسك وأنت تحرس المال ، العلم حاكم والمال محكوم عليه . وقال أبو الأسود : ليس شيء أعز من العلم ، الملوك يحكمون على الناس ، والعلماء يحكمون على الملوك . وقال ابن عباس : خبير سليمان بن داود بين العلم والمال والملوك ، فاختار العلم فأعطى المال والملوك . وقال بعض الحكماء : ليت شعرى أى شيء أدرك من فاته العلم ، وأى شيء فاته من أدرك العلم . وقال فتح الموصلى : أليس المريض إذا منع الطعام والشراب والدواء يموت ؟ قالوا : نعم ، قال : كذلك القلب إذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة أيام يموت . وكذا مسائل الفروع دلت على فضيلة العلم كما ذكره صاحب الروضة الزندوسى رحمه الله : لو ذبح الصبي أو المعتوه شاة أو طيرا أو شيئا آخر من المواشى أو أرسل كلبا أو رمى

(١) من أر (٢) انزمر : ٩ (٣) الأعراف : ٢٦ ، السوات جمع سواة : العورة .

(٤) الرحمن : ٣ و ٤ (٥) العباد : ما يستند إليه (٦) للمعتوه : ناقص العقل .

صيدا ويحى باسم الله تعالى: فانه ينظر، إن كان يعلم الذبح والتقسمة جاز وحلت ذبيحته، وإن كان لا يعلم لا يحل، لانه عسى أن يخفق، وإذا أسلم الحربى فى دار الحرب ثم خرج إلينا ثم شرب الخمر وقال: لم أعلم بتحريمها! ولا يعلم الحلال من الحرام لم يحد. وأما الذمى الذى نشأ فى ديارنا لم يعذر بجهله، لأن الخطاب شاع فى دار الإسلام، وكذا لو أن كلبا جاهلا أو بازيا أو فهدا أخذ صيدا وهو غير معلم لا يحل أكله، ولو كان معلما حل، فيحل صيد المعلم من الجوارح لفضل عليه، قال الله تعالى ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهم مما عليكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾^١ فانه تعالى أحل صيد الجارحة النجسة المعلمة لفضل عليه.

و أما الآيات التى وردت فى فضل العلماء فمنها قوله تعالى ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾^٢ وقال تعالى ﴿ وقال الذين أوتوا العلم وبلغكم ثواب الله خير ﴾^٣ وقوله تعالى ﴿ وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون ﴾^٤ وقوله ﴿ ولو رددوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعله الذين يستنبطونه ﴾^٥ رد حكمه فى الوقائع إلى استنباطهم، فألحق رتبتهم رتبة الانبياء فى كشف حكم الله.

و أما الاخبار فمنها ما أورده الإمام الغزالي فى الإحياء: قال عليه السلام: " يستغفر للعلماء ما فى السماوات والارض " . و أى منصب أعلى من منصب من يشتغل ملائكة السماوات والارض بالاستغفار له! وقال عليه السلام " موت عالم أبسر من عالم "، وقال " من تفقه فى دين الله كفاه الله تعالى همه " و رزقه من حيث لا يحتسب "، وقال عليه السلام " أوحى الله عز وجل إلى إبراهيم: إني عليم أحب كل عليم "، وقال " العالم أمين الله فى الارض "، وقال " فضل العالم على العابد كفضلى على أدنى رجل من أصحابي " وقال

(١) مكلبين: معلمين الصيد (٢) المائدة: ٤ (٣) فاطر: ٢٧ (٤) القصص: ٨٠:

(٥) العنكبوت: ٤٣ (٦) يستنبطونه: يظهرونه بعد خفاءه (٧) النساء: ٨٣ (٨) المهم: الحزن،

”فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب“، وقال ”بفتح يوم القيامة ثلاثة: الانبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء“ فأعظم برتبة هي تلو النبوة وفوق الشهادة مع ما ورد في فضل الشهادة . ومنها ما روى الإمام المحقق أبو الليث السمرقندي في كتابه المسمى بالتبليغ^١ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ”من أحب أن ينظر إلى عتقاء الله من النار فلينظر إلى العلماء والمعلمين“، ومنها ما روى صاحب الروضة الزندوسية عن مكحول الشامي رحمه الله أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ”خمس من النظر عبادة : النظر إلى الآيدين عبادة ، والنظر في المصحف عبادة ، والنظر إلى الكعبة عبادة ، والنظر في زمزم عبادة ، يحيط^٢ الخطايا حطا ، والنظر إلى العالم عبادة“^٣ وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ”من أكرم عالما فقد أكرم سبعين نبيا ، ومن أكرم متعلما فقد أكرم سبعين شهيدا ، ومن أحب العلم والعلماء لا تكتب عليه خطيئة أيام حياته“، وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ”ليسمع الله تعالى العباد يوم القيامة ثم يميز العلماء يقول : يا معشر العلماء ! إني لم أضع فيكم على إلا لعلى بكم فلم أضع على فيكم لأعذبكم، انطلقوا قد غفرت لكم - ثم قال عليه السلام : يقول الله تعالى : لا تحقروا عبدا لى آتته علما فإني لم أحقره حين علته“ . عن مجاهد عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ”سألت جبرئيل عليه السلام عن ثواب العلماء ، فقال : يا محمد ! إن لله تعالى مدينة تحت العرش من مسك أذفر^٤ ، لها جئات وأتوار ، في جوفها سبعون ألف بيت من جوهر واحد ، طول كل بيت ألف فرسخ وعرضه مثل ذلك ، في كل بيت ألف زاوية ، في كل زاوية ألف سرير ومن السرير إلى السرير ألف ذراع ، وعلى كل سرير ألف فراش ، فوق كل فراش ألف حور من الخوارج العيين ، وعلى كل أحد ألف حلة لا توارى^٥ حلة حلة ، ولا توارى

(١) المراد منه قنينة الغافلين (٢) يحيط : يحك (٣) معشر : الجماعة (٤) أذفر : طيب الرائحة .

(٥) وارى الشيء : أخفاه .

الحلة الجلد ولا يوارى الجلد اللحم ولا يوارى اللحم العظم ولا يوارى العظم المخ، يرى بعضه من بعض كما يرى السلعة في الباقوة البيضاء. وعلى رأس كل واحد منهن ثلاثة آلاف ذؤابة^١ من المسك والعنبر، يعطيه الله تعالى يا محمد هذا الثواب للعلماء وأفضل من هذا، وعلى باب المدينة ملك قائم يتأدى كل يوم: ألا! من زار عالما فقد زار أنبياء، ألا! من زار أنبياء فله الجنة، ألا! من نظر إلى وجه العالم فقد نظر إلى وجه محمد عليه السلام، ألا! من نظر إلى محمد فقد نظر إلى الله تعالى، ومن نظر إلى الله تعالى فله الجنة وحرم جسده على النار“. وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ”جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير من مائة ألف ركة تطوع، وخير من مائة ألف تسيعة، وخير من عشرة آلاف فرس يغزو بها المؤمن“.

و أما الآثار: فقد ذكرها الإمام الغزالي في الإحياء: سئل ابن المبارك: من الناس؟ قال: العلماء، وقيل: من الملوك؟ قال: الزهاد، وقيل: من السفلة؟^٢ قال: الذي يأكل بدينه. وقال الحسن: يوزن يوم القيامة مداد^٣ العلماء بدم الشهداء. وفي الروضة الزندوسية عن أبي موسى الأشعري قال: يوزن يوم القيامة مداد العلماء مع دم الشهداء فيترجح مداد العلماء على دم الشهداء. وفي الإحياء: قال الأحنوف: كاد العلماء أن يكونوا أربابا، وكل عز لم يؤكد بعلم فإلى ذل مصيره.

و أما الآيات الواردة في فضل التعلم فقوله عز وجل ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين﴾^٤ وقوله تعالى ﴿فستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾^٥ وأما الأخبار: فمنها ما روى الغزالي في الإحياء: قال النبي صلى الله عليه وسلم ”من سلك^٦ طريقا يطلب فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة“، وقال ”إن الملائكة

(١) ذؤابة: الناصية وهي شعر في مقدم الرأس، الشعر المصفور من شعر الرأس.
(٢) السفلة: سقاط القوم (٣) المداد: الحبر (٤) نفر: ذهب (٥) التوبة: ١٢٢.
(٦) النعل: ٤٣ (٧) سلك الطريق: سار فيه.

لتضع أجنحتها لطلاب العلم رطسا بما يصنع " قال الزنوسى رحمه الله : تكلم العلماء في معنى قوله "إن الملائكة لتضع أجنحتها لطلاب العلم" قال الشيخ أبو بكر بن إسحاق الكلاباذى : معناه : يسيطون أجنحتها حتى يمر عليها حلة العلم ، لا أن جناحهم بينها وبين أقدامهم ، لأنهم خلقوا من نور ليس لهم جسم كثيف بل لهم جسم لطيف ، وقال أبو نصر : المراد من الوضع التواضع ، يعنى يتواضع بهم الملائكة كما قال الله تعالى ﴿ واخفض لها جناح الذل من الرحمة ﴾^(١) وعنى به التواضع ، وقال أبو الفضل : معناه تسرع الملائكة في محبة طلبة العلم لأن الجناح يسرع في طيرانه . ومنها ما رواه الإمام البغوى في كتابه المسمى بالمصايح : قال عليه السلام "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة ، وما اجتمع قوم في مسجد من مساجد الله يتلون كتاب الله و يتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم الرحمة ، وحفت^(٢) بهم الملائكة و ذكرهم الله فيمن عنده" ، وقال عليه السلام "الكلمة الحكيمة صالة الحكيم حيث وجدها فهو أحق بها" وقال عليه السلام "طلب العلم فريضة على كل مسلم" ، وقال "من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع" ، وقال "نصر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها وعامها^(٣) وأداها كما سمعها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه" .

وأما الآثار : فنتها ما ذكر الغزالي في الإحياء : قال ابن المبارك : عجبت لمن لم يطلب العلم كيف تدعوه نفسه إلى مكربة ، وقال أبو الدرداء : لأن أتعلم مسألة أحب إلى من قيام ليلة ، وقال أيضا : العالم والمتعلم شريكان في الخير ، وسائر الناس همج لا خير فيهم . وقال أيضا : كن عالما أو متعلما أو مستمعا ، ولا تكن الرابع فتهلك .

وأما الآيات الواردة في فضيلة التعليم فقوله عز وجل ﴿ ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم ﴾^(٤) والمراد هو التعليم والإرشاد ، وقوله تعالى ﴿ واذا اخذ الله ميثاق

(١) أجنة - جمع جناح : ما يطير به الطائر (٢) الكثيف : التلظظ (٣) الإسرلة : ٢٤ .

(٤) حفت : احاطت (٥) وعامها : حفظها (٦) قوم همج : لا خير فيهم (٧) اتوبة : ١٢٢ .

الذين اوتوا الكتب لتبينه للناس ولا تكتفونهم^١ وهو إيجاب التعليم، وقوله ﴿وان فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يملكون﴾^٢ وقوله ﴿ومن احسن قولا ممن دعا الى الله﴾^٣ وقوله ﴿ادع الى سبيل ربك بالحكمة﴾^٤ .

وأما الاخبار: فتها ما ذكر الغزالي في الإحياء: قال النبي صلى الله عليه وسلم " ما آتى الله عالما علما إلا أخذ عليه من الميثاق كما أخذ من النبيين أن يبينه ولا يكتمه "، وقال عليه الصلاة والسلام لمعاذ رضى الله عنه لما بعثه إلى اليمن " لأن يهدى الله بك رجلا واحدا خير لك من الدنيا وما فيها "، وقال عليه السلام " من تعلم بابا من العلم ليعلم الناس أعطى ثواب سبعين نيا صديقا "، وقال عليه السلام " إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملة في جحرها^٥ وحتى الحوت^٦ في البحر ليصلون على معلم الناس الخير " . ومنها ما رواه الإمام الزندوسى في الروضة عن عائشة رضى الله عنها أن النبي عليه السلام قال " ويل لأولاد آدم من آبائهم لا يعلمونهم القرآن والادب إلا لغرض الدنيا، فينشأون جهالا، أنا برىء من أولئك - ثلاثا^٧ " .

وأما الآثار: فقد ذكر في الإحياء: قال عمر رضى الله عنه: من حدث بحديث فعمل به فله مثل أجر ذلك العمل، وقال ابن عباس: معلم الخير يستغفر له كل شيء حتى الحوت في البحر، وقال عطاء: دخلت على سعيد بن المسيب وهو يبكي فقلت: ما يبكيك؟ فقال: ليس أحد يسألني عن شيء، وقال يحيى بن معاذ: العلماء أرحم بأمة محمد من آبائهم وأمهاتهم، قيل: كيف ذلك؟ قال: لأن آباءهم وأمهاتهم يحفظونهم من نار الدنيا، وهم يحفظونهم من نار الآخرة . وفي واقعات الناطقي: إذا تعلم الرجلان من علم الصلاة أو علم غير الصلاة أحدهما يعلم يعلم الناس والآخر ليعمل به، فالذى يتعلم يعلم الناس أفضل، لأن منفته أكثر للخلق وأبلغ في أمر الدين، والتعليم عمل منه .

(١) آل عمران: ١٨٧ (٢) البقرة: ١٤٦ (٣) فصلت: ٣٣ (٤) النحل: ١٢٥ (٥) البحر: ثقب تسكن فيه الهوام أو الصباع (٦) الحوت: السمك الكبير (٧) ثلاثة: أى قاله ثلاث مرات.

الفصل الثالث في فرض العين وفرض الكفاية من العلوم :

أما الأول : فقد ذكر في منتخب الإحياء : قال عليه السلام " طلب العلم فريضة على كل مسلم " وقال " اطلبوا العلم ولو بالصين " اختلف الناس في أى علم طلبه فرض ؟ قال المتكلمون : هو علم الكلام ، إذ به يدرك التوحيد ويعلم ذات الله وصفاته . وقال الفقهاء : هو علم الفقه ، إذ به يعرف الحلال والحرام والعبادات ، وقال المفسرون والمحدثون : هو علم الكتاب والسنة ، إذ بهما يتوصل إلى سائر العلوم . وقال بعضهم : هو علم العبد بحاله ومقامه من الله تعالى . وقيل : بل هو العلم بالإخلاص وآفات النفوس ، وقيل : بل هو علم الباطن . قال المتصوفة : هو علم التصوف وطريقتهم . وقال بعضهم : هو العلم بما يشتمل عليه قوله عليه السلام " بنى الإسلام على خمس - الحديث " ، وهذا اختيار الشيخ أبي طالب المكي رحمه الله ، ذكره في قوت القلوب . والذي ينبغي أن يقطع به هو علم بما كلف الله تعالى عباده ، وهو ثلاثة فصول : اعتقاد ، وفعل ، وترك ؛ فاذا بلغ الإنسان في ضحوة النهار مثلاً يجب عليه معرفة الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال ، وتعلم كبرى الشهادة مع فهم معناها ، ثم إن عاش إلى وقت الظهر يجب تعلم الطهارة قبل وقت صلاة الظهر ، ثم تعلم علم الصلاة ، ثم جراً إلى آخره ، فإن عاش إلى شهر رمضان يجب تعلم كيفية الصوم وقته وما يقوم به وما يفعله ، فإن استفاد ما لا يجب عليه تعلم كيفية الزكاة ونصايبها ، وإن بلغ استطاعة الحج يجب تعلم المسافرة إلى مكة وإحرام الحج ومناسكه في مواطنها بها ، هذا إن عاش إلى أشهر الحج ، فهكذا التدرج في علم سائر الأفعال الواجبة التي هي فرض عين . وأما الترك : فيجب بحسب ما يتجدد من الحال وما يختلف باختلاف الأشخاص ، ألا ترى كيف يحرم التكلم بالفواحش والنظر إلى سوءات^٢ للصحيح ولا يجب ذلك على الأبله والاعمى ؛ وكذلك كثير ما يباح على المضطر ويحرم على غيره . أما في

(١) الضحوة والضحو : ارتفاع النهار (٢) والسوءة : الخلة القبيحة ، العودة .

الحكم والفتوى يكتفى بظاهر ما نطق به من كلفى الشهادة^١، أخذ ذلك بالساع أو التقليد من غير نظر وبرهان، فإن النبي صلى الله عليه وسلم اقتنع من العرب بالتصديق والإقرار من غير تعلم دليل، أما لو خطر بباله شبهة أو شك بعد ذلك يجب عليه إزالتها بالبحث وحمدة النظر وفهم الأدلة، لأن الاعتقادات وأعمال القلوب يجب عملها بحسب الحواطر، وكل شك خطر في المعاني التي تدل عليها كلفنا الشهادة يجب تعلم ما يتوصل به إلى إزالة الشك، ولو لم يخطر بباله شك ولا شيء. يوجب التحلل [في الإسلام حتى مات فهو مسلم، نحو أن يموت بعد الشهادة ولم يخطر بباله أن القرآن مخلوق أم قديم وأن الله مرئي أو غير مرئي] فهو مات على الإسلام، أما بعد الخطر والساع لا بد من معرفة ذلك - والله الموفق.

و أما الثاني: فقد ذكر في فتاوى الحجة: اعلم أن حفظ القرآن مقدار ما يجوز به الصلاة فرض عين على المسلمين، لأن الله تعالى قال ﴿فأقرءوا ما تيسر من القرآن﴾^١، وحفظ جميع القرآن فرض على سبيل الكفاية على الأمة، حتى لو حفظ واحد من المسلمين ما بين المشرق والمغرب خرج الكل عن العهدة. وذكر في منتخب الإحياء أيضاً: واعلم أن علم الطب في تصحيح الأبدان من فروض الكفاية، إذا قام في البلد واحد بذلك سقط عن الكل، ولو لم يوجد فيه طبيب لخرج الناس. وكذا علم الحساب في الوصايا والمواريث، فعلم الطب حصل بالتجربة، وعلم الحساب بالعقل، وكذا الفلاحة^٢ والجياكة^٣ والمحاسبة^٤ والسياسة^٥. أما التعمق في علم الطب والحساب ليس بواجب وإن كان فيه زيادة قوة على قدر الكفاية، فهذه العلوم كالقروع، فإن الأهل هو العلم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة وآثار الصحابة، لأن الصحابة شاهدوا الوحي وأدركوا بالقرآن من الأحوال ما غاب عن غيرهم

(١) من أر، خ (٢) المزمّل: ٢٠ (٣) حرفة الحراثة (٤) حرفة نسج الثوب.
(٥) حرفة المحاسن (٦) تولى الأمور.

عندئذ ، وربما لا يحيط العارة بما أدركوا بالقرائن فمن هذا الوجه رأى العلماء الاقتداء بهم و التمسك بآثارهم ، وهذا كله بالسماع و التعليم و التعلم ، كعلم اللغة التي هي آلة لتحصيل العلم بالشرعيات . وكذا العلم بالناسخ و المنسوخ و العام و الخاص ما في أصول الفقه ، و علم القراءة و مخارج الحروف ، و العلم بالأخبار و تفاصيلها ، و الآثار و أسامي رجالها و رواتها ، و معرفة المسند من المرسل ، و الضعيف و القوي منها ، كلها من فروض الكفاية ، و كذا معرفة الأحكام لقطع الخصومات و سياسة الولاية و التوسط بين الخلق فيما ينخرط^١ في سلكه من الفقه من فروض الكفاية ، حتى لو تناول الناس بالعدل و ثبتوا على الإنصاف و الصدق تعطلت الخصومات و انهجر باب السلطان و القضاة ، وإنما احتاج الناس إليهم لتناولهم بالشهوات فتولدت منها الخصومات . فالفقيه معلم السلطان و مرشد الولاية إلى طريق سياسة الخلق و ضبطهم ، لتتنظم باستقامتهم أمورهم في الدنيا ، و هذه العلوم إنما يتعلق بالآخرة لأنه سبب لاستقامة الدنيا و في استقامتها استقامة الدين ، لأن الدنيا مزرعة الآخرة ، فكان هذا علم الدين بواسطة صلاح الدنيا ؛ بخلاف علم الأصول من التوحيد و صفات البارئ جل جلاله ، فلهذا علم الفتوى من فروض الكفاية ، قلنا: لو لابس الفتوى من غير حاجة الناس إليه فهذا الرجل طلب المال و الجاه .

و أما العلم بالعبادات و الطاعات و معرفة الحلال و الحرام فانه أصل فوق العلم بالغرامات و الحدود و المداينات و الخيل ، فانه يستكتفي بعالم واحد في بلدة عظيمة ؛ ذكر أن أبا يوسف القاضي و هب ماله في آخر الحول لزوجته ثم استوهبه منها بعد ذلك ليسقط عنها الزكاة ، فذكر ذلك لأبي حنيفة فقال : هذا من فقهه^١ و إن كان هذا يكره عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله^٢ . و أما علم المعاملة فهو على المؤمن المتقي ، كالزهد و التقوى

(١) الانخراط : الانسلاخ (٢) قال الأستاذ أبو زهرة في كتابه « أبو حنيفة حياته و عصره » ص ٣٣ طبع دار الفكر العربي سنة ١٣٦٦ هـ : لم يؤثر عن أبي حنيفة قول في التحايل لمنع وجوب الزكاة ، و إن ورعه و تقواه و تشدده في الدين ليمتنع من أن يحتال في أمر يتصل =

والرضا والشكر والخوف والمنة لله في جميع أحواله وأحوال وحسن الظن وحسن الخلق والإخلاص، فهذه علوم نافعة أيضا دون الأول. أما علم الكلام: فالسلف لم يشتغلوا، حتى أن من اشتغل به نسب إلى البدعة والاشتغال بما لا يعنيه، أما إذا تبع جماعة من المسلمين فبرز طائفة من المسلمين في دفع الشبهة وإزالة البدع كلاما مؤلفا لمجوز الاشتغال بتعلم هذا العلم بحكم هذه الضرورة فكان من فروض الكفاية أيضا. وأما علم المكاشفة [فانه] لا يحصل بالتعليم والتعلم، وإنما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله مقدمة للهداية حيث قال ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾^١ ولقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آلاف من الصحابة كلهم علماء بالله، أثبت عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن فيهم أحد يحسن الكلام. وأما علم السحر والثيرنجات^٢ والطلسمات^٣ وعلم النجوم ونحوها فهي علوم غير محمودة، روى أنه عليه السلام مر برجل قد اجتمع عليه الناس فسأل عنه فقالوا: رجل علامة فقال: بما ذا؟ قالوا: بالشعر وأنساب العرب! فقال عليه السلام: علم لا ينفع وجهل لا يضر، وإنما العلم آية محكمة أو ستة قائمة أو فريضة عادلة. وأما علم الفلسفة والهندسة [فانه] بعيد من علم الآخرة، استخرج ذلك الذين استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة.

الفصل الرابع في آفة العلم:

قال يحيى بن معاذ الرازي لعلماء الدنيا: يا أصحاب العلم! قصوركم قصيرة، وبيوتكم كسروية، = بالعبادة، وإن في النفس شيئا كثيرا من نسبة هذا الكلام إلى أبي يوسف رضي الله عنه فانه أثره في نفسه ودينه من أن يسهل على الناس منع ذلك الواجب الذي قاتل عليه أبو بكر رضي الله عنه، ففي رواية الأمامي هذه شك كبير، وليست كتب الأمامي من كتب الدرجة الأولى في الرواية.

(١) العنكبوت: ٦٩ (٢) ثيرنجات: السحر (٣) طلسمات: الطلسم خطوط أو كتابة يستعملها الساحر ويؤمن أنه يدفع بها كل مؤذ.

و ابوابكم طاهرة^١، و أجنانكم^٢ جالوتية، و مرايكم^٣ قاروتية، و أوانيكم^٤ فرعونية، و ماتكم^٥ جاهلية، و مذهكم^٦ شيطانية، فأين الحمدية؟ و أبند شعرا:

وراعى الشاه يحسى الذنب عنها فكيف إذا الرعاة بها ذئاب

و فى الحديث «الناس موتى إلا العلماء، و العلماء سكارى إلا العاملين، و العاملين مغرورون إلا المخلصون، و المخلصون على وجل» حتى يبتهم بهم، قال أسامة بن زيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «يؤتى بالعالم يوم القيامة فيلقى فى النار فتدلى^٧ أقالبه^٨ فيدور كما يدور الحمار فى الرحى فيطوف به أهل النار فيقولون: ما لك؟ فيقول: كنت أمر بالخير و لا آتية، و أنهى عن الشر و آتية»، و قال عمر رضى الله عنه «إذا زل العالم زل بزلته عالم من الخلق». و قال عيسى عليه السلام «مثل الذى يتعلم العلم و لا يعمل به كمثل امرأة زنت فى السر فحملت و ظهر حملها، و كذا من لا يعمل بعلمه يفضح الله على رؤس الأشهاد»، قال النبي صلى الله عليه وسلم «إن الشيطان ربما يسبقكم بالعلم، فقل: يا رسول الله! فكيف ذلك؟ قال: هو يقول: اطلب العلم و لا تعمل حتى تعلم، و لا يزال فى العلم قائما و للعمل مسبوقا حتى يموت و ما عمل».

الفصل الخامس فى بيان السنة و الجماعة:

فى المضمرات: روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال: المؤمن إذا أوجب السنة و الجماعة استجاب الله دعاءه، و قضى حوائجه، و غفر ذنوبه، و كتب الله تعالى له براءة من النار و براءة من النفاق. و فى الخبر عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من كان على السنة و الجماعة كتب الله له بكل خطوة يخطوها عشر حسنات و رفع له عشر درجات، فقل: يا رسول الله؟ متى يعلم الرجل أنه من

(١) لعل المراد منه طاهر بن حسين و هو قائد جيش المأمون و به حلت طاهريون علما عليها بين أمرائه (٢) الأجنان جمع جنن؛ القصص الكبيرة (٣) ماتم: اجتماع الناس فى حزن. (٤) الويل؛ الخوف (٥) تتدلى؛ فتخرج (٦) أقالبه جمع قتب: للأهواء.

أهل السنة والجماعة ؟ فقال : إذا وجد في نفسه عشرة أسيئات فهو على السنة والجماعة : أن يصلي الصلوات الخمس بالجماعة ، ولا يذكر أحدا من الصحابة بسوء ولا يذكر واحدا منهم بمنقصة ، ولا يخرج على السلطان بالسيف ، ولا يشك في إيمانه ، ويؤمن بالقدر خيره وشره من الله تعالى ، ولا يجادل في دين الله عز وجل ، ولا يكفر أحدا من أهل التوحيد بذنب ، ولا يدع الصلاة على من مات من أهل القبلة ، ويرى المسح على الخفين جائزا في السفر والحضر ، ويصلي خلف كل إمام بر وفاجر .

الفصل السادس في من يحل له الفتوى ومن لا يحل له :

في المضمرات : قال أبو يوسف رحمه الله : لا يسع لأحد أن يفتي بالرأى ، إلا من عرف أحكام الكتاب والسنة ، وعرف الناسخ والمنسوخ ، وعرف أقاويل الصحابة ، وعرف المتشابه ، ووجوه الكلام . وروى عن محمد رحمه الله أنه قال : إذا كان صواب الرجل أكثر من خطئه جاز له أن يفتي . وسئل أبو بكر الإسكاف عن عالم في بلدة ليس هناك أعلم منه هل يسهه أن لا يفتي ؟ قال : إن كان من أهل الاجتهاد لا يسهه . وسئل أيضا عن رجل تفقه في الدين ثم اشتغل بالعبادة ولم يشتغل بالتعليم ؟ قال : إن كان الناس استغنوا عنه بغيره أجراه ؛ كما روى عن داود الطائى أنه تعلم على أبي حنيفة رحمه الله ثم اشتغل بالعبادة ، وكان أقرانه يعلون الناس . وسئل أيضا عن رجل يفتي وهو ماش ؟ قال : كان بعضهم يفتي في حالة المشي ، وبعضهم لا يفتي ، والمستحب عندي أن الشيء إذا كان ظاهرا فلا بأس به ، وإن كان يحتاج فيه إلى الاجتهاد فلا يفتي في حالة المشي ؛ وحكى أن رجلا أجرى على لسانه لفظا أشكل عليه أنه هل يقع الطلاق أم لا ؛ فجهأ إلى نصير بن يحيى فسأله عن ذلك ، فقال : اذهب إلى محمد بن سلمة ، فلما أتاه فسأله قال : اذهب إلى نصير بن يحيى ، فلما جاءه قال : اذهب إلى محمد بن سلمة ، فلما أتاه الرجل قال : امرأتى طالق ثلاثا ، هل بقي لأحد فيه إشكال . قال الشيخ أبو بكر الإسكاف رحمه الله : كان الشيخ أبو نصير بن سلام إذا ألح عليه مستفتى قال : جئت من مكان

بليد ! يقول - شعر :

فما نحن ناديناك من حيث جئنا ولا نحن عينا عليك المذايبا

قال الفقيه أبو الليث رحمه الله : يلغى أن يرقق المفتي في أول الأمر ويقول : حتى أفورغ من هذا الأمر ، فإن ألح عليه جاز له أن يجب بمثل هذا الكلام .

الفصل السابع في آداب المفتي والمستفتي :

في المضمرات : اعلم أن اتفاق أئمة الهدى و اختلافهم رحمة من الله و توسعة على الناس ، فإذا كان أبو حنيفة رحمه الله في جانب و أبو يوسف و محمد و رحمهما الله في بجانب فالمفتي بالخيار إن شاء أخذ بقوله و إن شاء أخذ بقولهما ؛ و إن كان أحدهما مع أبي حنيفة يأخذ بقولها البتة ، إلا إذا اصطاح المشايخ الأخذ بقول ذلك الواحد فيقع اصطلاحهم ، كما اختار الفقيه أبو الليث قول زفر رحمه الله في قعود المريض [للصلاة أنه يقعد كما يقعد المصلئ في التشهد لأنه أيسر على المريض]^١ و إن كان قول أصحابنا أنه يقعد المريض في حال القيام مترعاً^٢ أو محتجاً^٣ ليكون فرقا بين القعدة و بين القعود الذي له حكم القيام ، و لكن هذا يشق على المريض لأنه لم يعود هذا القعود . و كذلك اختار تضمين الساعى إذا سعى إلى السلطان بغير ذنب ، و هذا قول زفر رحمه الله سدا لباب السعاية ، و إن كان على قول أصحابنا رحمهم الله لا يجب الضمان لأنه لم يتلف عليه مالا ، و يجوز للشايخ أن يأخفوا بقول واحد من أصحابنا عملا لمصلحة أهل الزمان .

و في التهذيب : و لو اختلف المتأخرون يختار واحدا من ذلك ، و لو لم يجد عن المتأخرين يجهد برأيه إذا كان يعرف وجوه الفقه و يشاور أهل الفقه فيه . و في المنتقط : السمرقندى عن خلف : إن الله تعالى جعل العلم بعد نبيه عليه السلام في الصحابة و التابعين ، ثم في أبي حنيفة و أصحابه ، فمن شاء فليرض و من شاء فليستخط .

(١) من أر (٢) تربح في الخلوس - ثنى قدميه تحت تحذيه غائفا لها (٣) احتجى بالقرن :

استعمل به - جهم بين ظهوره و ساقيه بجملة و نحوها .

و في المحترات ؛ و لا يجوز للفتى أن يخص الأقارب المهيضة بحر منفعة ،
 لأن ضرر ذلك في الدنيا والآخرة أتم وأعم ، بل يحل لأقارب المشايخ و اختيارهم ،
 و يقتل بغير السلف ، و يكتفى بأحراز الفضيلة و الشرف ، و لا يجره مالا ، و لا يزجى
 عليه في الدنيا منالا ، فان ذلك مذهب للهاية و الوجاهة ، و يعقب الندامة و الملامة ، و يحل
 بالاعتقاد على أقواله و أفعاله ، و يزول الاعتقاد عن آثاره و أخواله ، و يكون ما أخذ
 مأخوذا عنه في الدنيا ، و أخذه مواخذه في القبر^١ . و حكى عن القاضي الإمام النجيب أبي بكر
 البقوي رحمه الله أنه كتب جواب المسألة ، و كان المستفتى خياطا فصنع ثوبه زرة و عروة ،
 فلما أتم ذلك أمره القاضي بتقصها و إلباتها عن ثوبه تحزرا عن شبهة الرشوة و الحرمة ؛
 و هكذا كان المشايخ من أهل العلم و السنة ، و فيهم أسوة حسنة .

و من شرائط اغتوى أن يكون المفتى حافظا للترتيب و العدل بين المستفتين ، لا يميل
 إلى الأغنياء و أغوان السلطان و الأمراء ، بل يكتب جواب من يسبق ، غنيا كان
 أو فقيرا ، حتى يكون أبعد من الميل و الميلين^٢ . و من آدابه أن يأخذ الكتاب بالحرمة ،
 و يقرأ المسألة بالحرمة ، و البهيرة مرة بعد مرة حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ، فإذا
 لم يتضح فانه يسأل عن المستفتى حتى يقف على كيفية السؤال ، ثم يجيب ، فيصيب بتوفيق
 الله . و من شرائطه أن لا يرى بالكاذب كما اعتاده بعض الناس ، لأنه فيه اسم الله تعالى ،
 و تعظيم اسم الله تعالى واجب . قال الفقيه أبو جعفر محمد النسفي : سمعت الفقيه أبا بكر
 الحجاز الرازي يقول : كنت إذا كتبت الجواب رميت برقعة الفتوى ، فبلغ ذلك الفقيه
 أبا الأسد أحمد بن إبراهيم الكرايسى يخارا فغاب على فقال : لا يجوز ذلك [لأن فيها
 اسم الله تعالى] فأخبرت بذلك فتركت الرمي و حفظت حرمة ذلك [٢] .

قال المصنف رحمه الله : أدركنا شيخ الإسلام عمدة الدين أبا بكر محمد الحاج الحلبي
 رحمه الله ، كان لا يأخذ رقعة الفتوى عن أيدي النسوان و الصبيان ، و كان له تلميذ يأخذ

(١) كذا ، و الصحيح : من الميل إلى الميلين (٢) من أر ، خ .

منهم و يجمع الفتاوى ثم يرفعها فيكتبها ، فهذا لاجل تعظيم العلم و التوقير . و لو أخذ المفتى من كل صغير و كبير فهو أحسن لاجل التواضع و التيسير . و حكى عن إبراهيم النخعي رحمه الله أنه كان يفتى و هو ابن ست عشرة سنة في عهد التابعين ، فهذا يدل على أنه جاز للشبان أن يفتوا إذا كان الشاب حافظا للروايات ، واقفا على الدرايات ، محافظا على الطاعات ، مجانباً عن الشهوات و الشبهات ؛ و قيل : العالم كبير و إن كان صغيرا ، الجاهل صغير و إن كان كبيرا ، و قيل في قول الله تعالى ﴿ اطيعوا الله و اطيعوا الرسول و اولى الامر منكم ﴾^١ : هم العلماء و الفقهاء ، لان الملوك و الامراء أمروا أن يعملوا بحكمهم و يتبعوا صواب أمرهم .

و في السراجية : عن أبي القاسم الصفار البلخي أنه قال : لو سئل عالم و يقال له : هل يجوز هذا ؟ لحرك برأسه - أى نعم ، يجوز أن يستعمل ما أشار به .

ثم الفتوى على الاطلاق على قول أبي حنيفة ، ثم بقول أبي يوسف ، ثم بقول محمد بن الحسن ، ثم بقول زفر بن الهذيل و الحسن بن زياد - رحمهم الله . و قيل إذا كان أبو حنيفة في جانب و صاحبه في جانب فالمفتى بالخيار ، و الاول أصح إذا لم يكن المفتى مجتهدا ، لانه كان أعلم العلماء في زمانه ، حتى قال الشافعى : الناس كلهم عيال أبي حنيفة رحمه الله في الفقه ؛ و لهذا قيل : سلم لأبي حنيفة سبعة أثمان العلم . عن القاضى الإمام على السعدى أنه سئل عن مفتيين أفتيا بجوابين مختلفين ؟ قال : يتبع قول أفتيهما بعد أن يكون أوردعهما . و إذا أجاب المفتى ينبغي أن يكتب عقيب جوابه « و الله اعلم » و نحو ذلك ، و قيل : في المسائل الدينية التى أجمع عليها أهل السنة و الجماعة ينبغي أن يكتب « والله الموفق » أو يكتب « و بالله التوفيق » أو يكتب « بالله العصمة » . و كره بعضهم الإفتاء لقوله عليه السلام : « أجروكم على النار أجروكم على الفتوى » ؛ و الصحيح أنه لا يكره لمن كان أهلا ، لقوله تعالى ﴿ فستلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعملون ﴾^٢ فكان هذا أمر بالإجابة عن

(١) النساء : ٥٩ (٢) النحل : ٤٣ .

السؤال، وتأويل ما روى : إذا لم يكن أهلاً، وبه تقول فتؤله عليه السلام : " من أتى الناس بشيء علم لينته ملائكة السماوات والأرض " : ولا ينبغي لأحد أن يفتى إلا أن يعرف أقاويل العلماء، ويعلم من أين قالوا، ويعرف معاملات الناس، فإن عرف أقاويل العلماء ولم يعرف مذاهبهم فإن سئل عن مسألة يعلم أن العلماء الذين يتحل مذاهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بأن يقول : هذا جائز، وهذا لا يجوز : وإن كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بأن يقول : هذا جائز في قول فلان وفي قول فلان لا يجوز، وليس له أن يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجة : وفي يوسع الملتقط : ينبغي للذي ابتلى في أمر دينه أن يسأل أهله زمانه في يده، ولا يتعدى عن قوله غيره، وإن كان فيها فقيهان فاتفقا أخذ بقولهما، وكذلك إن كانوا ثلاثة فاتفق اثنان، وإن اختلفوا تجرى الصواب، وعن الشعبي رحمه الله قال : سلوا عما كان، ولا تسألوا عما لم يكن . فإذا عرفت هذا فلنشرع فيما هو المقصود، قال العبد الملتجئ إلى رحمة الله الغفار

المنتسب إلى الانتصار عالم بن العلاء، عصمه الله عن الزيغ وهداه إلى المنهج السواء :

إعلم أن الأحكام المشروعة أنواع أربعة، هي : حقوق الله تعالى خالصة، وحقوق العباد خالصة، وما اجتمع فيه الحقان، وحقوق الله ثمانية أنواع : عبادات خالصة كالإيمان والصلاة والزكاة ونحوها، وعقوبات كاملة كالحدود، وعقوبات قاصرة ونسبها الاجزئية وذلك مثل حرمان الميراث بالقتل، وحقوق دائرة بين الأمرين وهي الكفارات، وعبادة فيها معنى المؤنة^١ حتى لا يشترط لها كمال الأهلية وهي صدقة الفطر، ومؤنة فيها معنى القرية وهو المشر وهو لا يبدأ على الكافر وجاز البقاء عليه عند محمد رحمه الله، ومؤنة فيها معنى العقوبة وهو الخراج ولذلك لا يبدأ على المسلم وجاز البقاء عليه، وحقوق قائم بنفسه وهو خمس الغنائم والمعادن . وهذا

(١) المؤنة : الشدة والعقل .

الكتاب جامع لجميعها، قدمنا بيان حقوق الله تعالى لأنه أحق بالتقديم، وبدأنا بأحكام الصلاة لأنها تالية الإيمان، وإن كان الإيمان أحق بالتقديم إذ هو رأس العبادات، إلا أن الأصل في الإيمان النظر والاستدلال، ولهذا إذا بلغ الرجل على شاطئ الجبل وأعانه الله بالتجربة وأمهله لدرك العواقب لم يكن معذورا بترك الإيمان وإن لم تبلغه الدعوة؛ فالاحتياج ببيان فروع الإيمان أشد، ولأن الإيمان ليس إلا إقرار باللسان وتصديق بالقلب، وفي الحكم والفتوى يكتبني بظاهر ما نطق من كلبتي الشهادة أخذ ذلك بالسمع والتقليد من غير نظر وبرهان، فإن النبي صلى الله عليه وسلم اقتنع من العرب بالتصديق والإقرار من غير تعليم دليل. وأما فروعه فلا يكاد يضبط لكثرتها فنقول وبالله نتصم بما يهم^١:

إن للصلاة أنواعا في منازلها: مكتوبة، واجبة، وسنة، ونافلة. وأنواعا في مقاديرها: صلاة حضر، وصلاة سفر، وصلاة جنازة. وأنواعا خصت بأوقاتها كصلاة الجمعة، والعيد، وصلاقي عرفة ومزدلفة. وأنواعا أداها بسبب العذر كالصلاة بغير قراءة، وقاعدا وبأيماء، وصلاة الخوف. ولها في نفسها أركان واجبات وسنة هي غير واجبة في نفسها، وسنة زائدة.

ولها شروط، فبدأنا بالشروط لأن الشرط مقدم على المشروط، إذ هو علم على الوجود حكما، وقدمنا الطهارة لأنها شرط لازم لا يسقط بعذر ما، وسائر الشروط مثل استقبال القبلة وستر العورة يسقط بالأعذار.

(١) يصم، الوصم: العيب والعار - يصم الشيء يصبه.

كتاب الطهارة

المضمرات : الطهارة في اللغة النظافة ، وفي الشرع عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة بصفة مخصوصة . الخلاصة : اعلم بأن الطهارة شرط جواز الصلاة ، وهي على ضربين : تطهير النجاسة الحكيمة ، و تطهير النجاسة الحقيقية : أما الحقيقية فهي الطهارة عن النجاسة حقيقة وهي أنواع ثلاثة : طهارة البدن ، و طهارة الثوب ، و طهارة المكان . أما الحكيمة فهي الطهارة عن النجاسة حكما ، وهي على نوعين : تطهير نجاسة الحدث وهو الوضوء ، و تطهير نجاسة الجنابة و الحيض و النفاس و هو الغسل ، لكن التيمم يقوم مقامهما عند الضرورة - المحيط . [هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول :

الفصل الأول في الوضوء]^١

و هو يشتمل على أنواع ، نوع منه في بيان فرائضه ، فنقول فرض الوضوء : غسل الوجه ، و اليدين مع المرفقين ، و مسح الرأس ، و غسل القدمين مع الكعبين . وفي الخلاصة : مرة واحدة سابقة .

السراجية : حد الوجه من قصاص^٢ الشعر إلى أسفل الذقن طولاً ، و من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً - كذا ذكره الشيخ الإمام السرخسي ، و ذكر بعضهم إلى حد الذقن . و في شرح الطحاوي : و إن لم يكن له لحية فنسل الذقن فرض . و إيصال الماء إلى داخل العينين ساقط ، فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله : لا بأس بأن يغسل الوجه و هو مغمض عينيهِ - و في الظهيرية : و لا يتكلف في الإغاض و الفتح حتى يصل الماء إلى الأشفار^٣ و جوانب العينين ، م : و في رواية الحسن أن أبا حنيفة رحمه الله سئل :

(١) من أر ، خ (٢) قصاص : نهاية منبت الشعر من مقدم الرأس (٣) أشفار - جمع شفر : أصل منبت شعر الجفن .

أيضل المينين بالماء؟ قال: لا ، وعن الفقيه أحمد بن إبراهيم أن من غسل وجهه وغضض عينيه تميمضا شديدا لا يجوز ذلك ، وقيل فيمن رمدت عيناه فرمست^١ واجتمع رمصها في جانب : إنه يتكلف في إصال الماء تحت مجتمع الرمص ، ويجب إصال الماء إلى المآق^٢ . وفي الشفة تكلموا ، قال بعضهم : الشفة تبع اللحم فلا يجب إصال الماء إليه ، وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : ما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه فيجب إصال الماء إليه ، وما يكتم عند الانضمام فهو تبع للحم ولا يجب إصال الماء إليه . وفي العيائية : وبه أخذوا . وفي الخلاصة : الوجه إن كان قبل نبات الشعر يجب غسل جميعه ، وإذا نبت سقط غسل ما تحتها عندنا ، خلافا للشافعي رحمه الله فيما إذا كان خفيفا ، وعلى هذا الخلاف إصال الماء إلى أصول الشارب والحاجين . وفي الخاتمة : ولا يجب إصال الماء إلى نبات الشعر إلا أن يكون الشعر قليلا يبدو المأثبات . النصاب : وإذا كان شارب^٣ المتوضئ طويلا لا يصل الماء تحته عند الوضوء جاز ، وعليه الفتوى ، بخلاف الغسل . الخلاصة : ثم يجب غسل الشعر الذي يوارى الذقن والخدين في أصح الروايات ؛ ومسح ما يلاقى بشرة الوجه من اللحية لم يذكر في ظاهر الرواية ، وعن أبي حنيفة رحمه الله في غير الأصول روايتان ، في رواية قال : يفترض إصال الماء إليه إلى تلك اللحية أو ربعها ، فكأنه أراد بهذا الكفاية عن الذقن والخدين ، وهو قول أبي يوسف . وفي الخلاصة : وفي رواية يكتفى بالربع وهو الصحيح ، وذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يفترض إصال الماء إلى ما يوارى الذقن ، لكن يسن ؛ وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : وكذلك إجرأء الماء على ظاهر الشارب على الروايتين ، وذكر شمس الأئمة الحلواني : اتفقوا أن عليه أن يمس الماء شعر حاجبيه حتى إذا لم يصبه (١) رمست عنه : سأل منها الرمص ، وهو نسخ أيضي في مجرى الدمع من العين . (٢) مآق = جمع ميوق : مجرى الدمع من العين مما يدل الألف (٣) الشارب : ما ينبت من الشعر على الشفة العليا .

الماء لا يجوز و إن لم يكن إيصال الماء إلى أصل النبات على وجه الكمال شرطاً . و في
النيابيع : و إن توضأ و لم يصل الماء تحت حاجبيه أجزاء ، و عليه الفتوى . م : قال
رحمه الله : و كذلك في الشارب ، عليه إيصال الماء إلى شاربته . و في القدوري : مسح
ما يلاقى بشرة الوجه من اللحية واجب ، رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة ، و أشار في
باب الوضوء أنه يفترض إيصال الماء إلى كله ؛ و ذكر الزندوسى في قظه أن حاصل
الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله يمسح ثلثها ، و على قول محمد و الشافعى و أبي يوسف
في رواية يمسح كلها و هو أحسن الأقاويل - و في الظهيرية : و هو الصحيح و عليه
الفتوى . م : و لا يجب إيصال الماء إلى ما تحت شعر الحاجبين و الشارب باتفاق الروايات .
و كذلك لا يجب إيصال الماء إلى ما استرسل من الشعر من الذقن عندنا - و في الظهيرية :
خلافاً للشافعى . م : و أما البياض الذى بين العذار^١ و بين شحمة الأذن قد ذكر شمس
الأمثة الحلوانى أن ظاهر المذهب أن عليه أن يبل ذلك الموضع ، و ليس عليه سواه ،
و ذكر الطحاوى غسل ذلك الموضع . و في العتابة : أنه يجب غسله عند أبي حنيفة و محمد
رحمهما الله ، و زعم الطحاوى أن ما ذكر هو الصحيح ، و عليه أكثر مشايخنا رحمهم الله ،
قال شمس الأمثة الحلوانى : إلا أن فيه كلفة و مشقة فالأولى أن تكفيه بلة الماء بناء
على ما روى عن أبي يوسف أن المتوضئ إذا بل وجهه و أعضاء وضوئه بالماء و لم يسلم
جاز ، و لكن قيل : تأويل ما روى عن أبي يوسف إن سال عن العضو قطرة أو قطرتان
و لم يتدارك ؛ و ذكر الفقيه أبو إسحاق الحافظ . : و روى عن أبي يوسف و محمد و زفر
رحمهم الله أنه يفترض غسله ؛ قال : و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : إن غسل
الحسن ، و إن لم يغسل أجزاءه ، و في النياتية : و المختار ما قاله أكثر المشايخ رحمهم الله
أن يغسل ، و هو قول أبي حنيفة في الصحيح ، و هو قول محمد ، و عليه الفتوى .
م : و أما فرض غسل اليدين فن رؤس الأصابع إلى المرفقين ، و يدخل المرفقان في

(١) عذار : جانب اللحية - أى الشعر الذى يحاذى الأذن ، ما يثبت عليه ذلك الشعر .

الفصل عند علمائنا الثلاثة . م : وهل يجب إحصاء الماء إلى ما تحت الأظافر ؟ قال الفقيه أبو بكر : يجب إحصاء الماء إلى ما تحته ، حتى أن الحناز إذا توشأ وفي أظفاره عجين ، أو الطين إذا توشأ وفي أظفاره طين : يجب إحصاء الماء إلى ما تحته ، وكان يفرق بين الطين والعجين وبين الدرن ، لأن الدرن يتولد من الأذى فيكون من أجزائه ، ولا كذلك الطين والعجين - وفي الظهيرية : والقروى والمدنى في الدرن سواء . وفي الحنازية : أجمعوا أن الدرن لا يمنع تمام الفسل والوضوء ، أما الطين والعجين فقد اختلفوا فيه ، قال بعضهم : يتم غسله وضوؤه - وفي الحاوى : قال أبو نصر الديوبسى : هذا صحيح عندي . م : ذكر الشيخ أبو نصر الصفار أن الظفر إذا كان طويلا بحيث يستر رأس الأظلة يجب إحصاء الماء إلى ما تحته ، وإن كان قصيرا لا يجب ، وإن كان في إصبعه خاتم إن كان واسعا لا يجب تحريكه ولا نزعه ، وإن كان ضيقا في ظاهر رواية أصحابنا : لا بد من نزعه أو تحريكه ، وروى الحسن عن أبي حنيفة وأبو سليمان عن أبي يوسف أنهما لم يشترطا النزع أو التحريك ، وبين المشايخ اختلاف في هذا الفصل . النتائج : ويجب غسل ما كان مزكبا من أعضاء الوضوء من الإصبع الزائدة ، والكف الزائدة ، وما خلق على العضو غسل ما كان يحاذى محل الفرض ، ولا يلزم غسل ما فوقه .

م : وأما فرض مسح الرأس فقدر الناصية ، وذلك قدر ربع الرأس ، وقدره بعض أصحابنا بثلاث أصابع - وفي الحجة : من أصابع اليد ، وفي السراجية : من أصغر أصابع اليد ، هو المختار . م : وفي المجرد : وقدره بربع الرأس ، ولو أخذ الماء بثلاث أصابع ووضع عليه وضعا ولم يدها أجزاء على قول من قدره بثلاث أصابع ، ولم يجوز على قول من قدره بالربع حتى يستكمل بالإمرار ، هكذا ذكر القدورى رحمه الله ، وذكر الزندوسى هذا الفصل في نظمه وقال : روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف وإبراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله أنه يجوز ، وقال في اختلاف زفر : لا يجوز على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ، إلا أن يسمح بقدر ثلث رأسه أو ربه ، وذكر في صلاة الأثر أنه يجوز ،

من غير ذكر خلاف - و في السفناني : جاز في قول محمد في الرأس و الخف ، و لم يجوز في قول أبي حنيفة و أبي يوسف^١ . و في شرح الطحاوي : و قال الشافعي : إذا مسح ثلاث شعرات أجزاء ، و قال مالك : يمسح بجميع الرأس . و في السفناني : و قال الحسن : المفروض أكثر الرأس . و في الظهيرية : و إن مسح برؤس الأصابع لا يجوز ، إلا إذا كان الماء سائلا من الكف إلى رؤس الأصابع - و في المضمرات : هو الصحيح . م : و إن مسح باصبع واحدة بجوانب الإصبع قدر ثلاث أصابع روى زفر عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه يجوز ، و هذا الجواب مستقيم على الرواية التي قدر المسح فيها بثلاث أصابع ، و في الحجة : و لو مسح باصبع بمجهاات الأربع يجوز إذا وضع كل جانب موضعا آخر ، فصار كأنه مسح بأربع أصابع مرة واحدة - و في السراجية : الأصح أنه لا يجوز . و في الحجة : و لو لم يمسح مقدم رأسه و لكن مسح مؤخره أو يمينه أو يساره أو وسطه يجوز ، و لو مسح بالإصبعين لا يجوز ، إلا أن يمسح بالسبابة و الإبهام مفتوحتين مع ما بينهما من الكف على رأسه ، فيعتقد يجوز لأنها لإصبعان و ما بينهما من الكف مقدار إصبع فيصير ثلاث أصابع فيجوز . السراجية : و لو مسح باصبع واحدة و مدها قدر ثلاث أصابع اليد الأصح أنه لا يجوز ، خلافا لزفر رحمه الله . و في النوازل : و لو أنه مسح باصبع واحدة بعرضها فمسحها ثم بلها حتى فعل ثلاث مرات ، قال أبو نصر : إن كان مسح في كل مرة غير الذي مسح أولا جاز . م : و إن كان على رأسه شعر طويل فمسح بثلاث أصابع إلا أن مسحه و وقع على شعره ، إن وقع على شعر تحته الرأس يجوز عن مسح الرأس ، و إن وقع على شعر تحته جبهته أو رقبته لا يجوز عن مسح الرأس . و لو أخذ الماء و وضع على جبهته و مده إلى أصل الذقن حتى استوعب جميع الوجه أجزاء . و في شرح الطحاوي : و ما زال عنه الشعر من الرأس لحكمه حكم الرأس (١) حتى يمر بها بقدر ما تصيب البلة مقدار ربع الرأس ، و راجع ما ذكره السرخسي في البسوط ج ١ ص ٦٤ من نوادر ابن وستم .

لاحكم الوجه - وفي المضمرات: وهو الأصح - وفي النسفية: واختلفوا فيما جز من الشعر في مقدم رأسه أنه ملحق بالجبين [أم بالرأس؟ والصحيح أنه من الرأس، حتى لو مسح عليه متوضئ أجزى من مسح الرأس]^١، ومنهم من قال: إن قل فهو من الجبين، وإن كثر فهو من الرأس م. إذا اختضب ومسح برأسه عند وضوئه على خضابه لا يجوز، وإن وصل الماء إلى شعره، قال: وهو كالمرأة إذا مسحت على الوقاية وصل الماء إلى شعرها وذلك لا يجوز، فها هنا كذلك. ورأيت مسألة الخضاب في شرح بعض المشايخ: وإذا اختلط البلة بالخضاب وخرجت من حكم الماء المطلق لا يجوز المسح، وهو بمنزلة ماء الزعفران. ورأيت مسألة مسح المرأة على الخمار في شرح بعض المشايخ أيضا أن الماء إذا كان متقاطرا بحيث يصل إلى الشعر يجوز المسح، وما لا فلا. وذكر الزندوسى في نظمه: قال عامة العلماء: إذا وصل الماء إلى الشعر جاز، وما لا فلا: وقال بعضهم: إن كان الخمار غير مفسول لا يجوز. وفي الخاتمة: جديدا غير مفسول، م: لا يجوز لأنه لا يقبل الماء، وقال بعضهم: إن ضربت يديها المبلولتين فوق الخمار جاز، وما لا فلا، لأن بالضرب ينفذ الماء إلى الشعر - وفي الخاتمة: والأفضل أن تمسح تحت الخمار. الحجة: وينبغي للنساء أن يبالغن في إصابة الماء حال مسح الرأس لأن رؤسهن مدنية قلما يقبل الماء، فلهذا قلنا بالمبالغة. م: ولو كان له ذؤابتان^٢ مشدودتان حول الرأس - كما يفعلهن النساء - فوقع مسحه على رأس الذؤابة فبعض مشايخنا قالوا بالجواز إذا لم يرسلها، لأنه مسح على شعر تحته الرأس كما لو مسح على الشعر الأصلي، وعامتهم على أنه لا يجوز أرسلها أو لم يرسلها. وإذا نسي المتوضئ مسح الرأس فأصابه ماء المطر مقدار ثلاث أصابع فمسحه يده أو لم يمسحه أجزاه عن مسح الرأس، وإذا نسي أن يمسح رأسه فأخذ من لحيته ماء ومسح به رأسه لا يجوز، ولو كان في كفه بلل فمسح به رأسه أجزاه. قال الحاكم الشهيد: هذا إذا لم يستعمل في عضو من أعضائه بأن يدخل يده في إناة حتى

(١) من أر، غ (٢) ذؤابتان: ضفيرتان.

اهل ، أما إذا استعمله في عضو من أعضائه بأن غسل بعض أعضائه وبقى هل كفه بل لا يجوز ؛ وأكثرهم على أن ما قاله الحاكم الشهيد خطأ ، والصحيح أن محمداً أراد بذلك ما إذا غسل عضواً من أعضائه وبقى البهل في كفيه^١ . ولو أمر الماء على رأسه وحيثه ثم حلقها لا يلزمه إعادة المسح عليهما - هكذا روى ابن سماعة في نوادره عن محمد ، وقال الناطقي : رأيت في كتاب الصلاة لمحمد بن مقاتل في الرأس : لا يلزمه الإعادة ، وفي اللحية يلزمه ، أثار إلى الفرق يقال : لأن في الرأس قبل نبات الشعر كان فرضه المسح كما بعد نباته ، وبزوال الشعر لا تتغير صفة الفرض ، فأما في الوجه بعد النبات فتغير صفة الفرض ، ألا ترى قبل نبات الشعر على الوجه فرضها الفسل وبعد نباته لا يكون فرضها الفسل ، وهذه المسألة في القدوري بعبارة أخرى : فنقول وليس في مزال عن بدن وضوء ولا إمرار ماء على موضع المزال^٢ - يريد به إذا توضأ ثم قلم أظفاره أو حلق شعره ؛ وكان إبراهيم النخعي يقول بإعادة المسح في الرأس والحية وأشباههما^٣ . وفي الظهيرية : لو غسل حاجبيه ثم حلقه أو جز شارب لا يلزمه الإعادة . الذخيرة : وإذا مسح رأسه باللعج يجوز ، وهكذا حكى عن مشايخنا ولم يفصلوا بين ما إذا كان متقاطراً أو لم يكن ،

(١) وما في كتاب الأجل للإمام محمد أي الميسوط - ج ١ ص ٤٣ فساله أبو سليمان الجوزجاني فقال : قلت : فإن نسي أن يمسح رأسه وكان في لحيته ماء فآخذ منه فمسح به رأسه ؟ قال لا يجوز له لأنه لا بد له أن يأخذ ماء فيمسح به رأسه لأنه واجب عليه ، قلت : فإن كان في كفه بل فمسح به رأسه ؟ قال : هذا يجوز ، وهذا بمنزلة ما لو أخذ من الإماء ماء فمسح به ، ألا ترى أنه إنما يصل إلى الرأس منه البلل فلا أبالي من يديه كان أو من الإماء ، وأما ما كان على اللحية فإنه ماء قد توضأ به مرة فلا يجوز له أن يتوضأ به ثانية (٢) مزال موضع أن يزل منه شيء (٣) وهو فاسد ، وكذلك قول ابن جرير : عليه أن يتوضأ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا وضوء إلا من حدث» والذي قلم الأظفار أو حلق شعر رأسه أو قص شاربه لم يزد إلا طهراً ونظافة كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه - ميسوط السرخسي ج ١ ص ٦٥ .

فإذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز المسح به مفسولا كان ذلك العضو أو مسحوا . الهداية : المسح على العمامة والقلنسوة لا يجوز .

م : و أما فرض غسل الرجلين فمن رؤس الأصابع إلى الكعبين ، و يدخل الكعبان في الفسل عند علباتنا الثلاثة ، و الكعب هو العظم الناقى في الساق الذى يكون فوق القدم ، و الذى رواه هشام عن محمد . الكعب هو العظم المرتفع الذى يكون في وسط القدم عند معقد الشراك ، أراد به محمد في حق المحرم إذا لم يجد نعلين و معه خفاف ، قال « يقطعها أسفل الكعبين » و أراد بالكعب العظم المرتفع الذى في وسط القدم عند معقد الشراك ليصير في معنى النعلين ، و أما تفسير الكعب في الطهارة قال : العظم الناقى الذى هو في الساق فوق القدم - الظهيرية - هو الصحيح . فتاوى الحجة : و يجب على الذى قطعت يده و رجلاه إذا وجد أحدا يوضئه أن يأمره لبغسل وجهه و يمسح رأسه و يغسل موضع القطع إذا قطع من المرفق و الكعب ، وإن لم يجد يضع وجهه و رأسه في الماء ، أو يمسح وجهه على جدار ، و موضع القطع أيضا يمسحه ثم يصلى . م : و لو قطعت رجله من الكعب و بقى النصف من الكعب يفترض عليه غسل ما بقى من الكعب أو موضع القطع ، و إن كان القطع فوق الكعب أو فوق المرفق لم يجب غسل موضع القطع . اليتيمة : سئل المتجندى عن رجل زمن رجله بحيث لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء ؟ قال : نعم . الذخيرة : و إذا ادهن رجله و توضأ و أمر الماء على رجله فلم يقبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء .

م : و تحليل الأصابع إن كانت مضمومة و توضأ من الإناء فرض ، و إن كانت مفتوحة فترك التحليل جاز ، و إن كان يتوضأ في الماء الجارى أو في الحياض فأدخل رجله في الماء و ترك التحليل جاز و إن كانت الأصابع مضمومة . و في شرح الطحاوى : قال شيخ الإسلام : و تحليل الأصابع قبل وصول الماء إلى ما بين الأصابع فرض و بعده

(١) زمن الرجل أصابعه الزمانة ، و هى العانة .

سنة . وذكر شمس الأئمة الحلواني أن تخليل الأصابع سنة مطلقاً ، ومن الناس من قال :
تخليل أصابع القدم فرض . قال محمد رحمه الله في الأصل : لو توضأ مرة واحدة سابتة
أجزأه . و تكلموا في تفسير السبوغ ، قال بعضهم : يبل العضو بالماء أولاً ثم يسيل الماء
عليه فيتيقن بوصول الماء إلى جميع العضو ، وقال بعضهم : يسيل الماء على عضوه ويدلكه
حتى يصل الماء إلى جميعه ، و الشيخ الإمام أبو جعفر مال إلى القول الأول في زمان
الشتاء ، و إلى القول الثاني في زمان الصيف . و روى هشام عن أبي يوسف أنه إذا بل
الأعضاء ثلاث مرات يحوى عن الغسل ، ثم إذا توضأ مرة واحدة فإن فعل ذلك لمرة
الماء أو البرد أو الحاجة لا يكره ولا يأثم ، وإن فعل من غير حاجة يكره ويأثم ،
و قد قيل أيضاً : إن اتخذ ذلك عادة يكره ، وإن فعله أحياناً لا يكره .

و إذا كان ببعض أعضاء الوضوء جرح قد انقطع قشره أو نحوه هل يجب لإصال
الماء إلى ماتحته ؟ كان الفقيه أبو إسحاق يقول : ينظر ، إن كان ما اقشر يزول من غير
أن يتألم لم يحزه إلا أن يصل الماء إلى ماتحته ، وإن كان لا يزال من غير أن يتألم أجزأه
و إن لم يصل الماء إلى ماتحته ، لأنه بمنزلة ما لم ينقشر . و في مجموع النوازل : رجل
يعض أعضاء وضوئه قرحة فبرأت و أطراف قشر القرحة موصولة بالجلد إلا الطرف
الذى منه القيق ففصل الجلدة و لم يصل الماء إلى ماتحت الجلد جاز وضوؤه و جاز له أن
يصل ، و إذا كان على بعض أعضاء وضوئه قرحة نحو الدمل و شبهه و عليه جلدة رقيقة
و توضأ و أمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه غسل ما تحت الجلدة ؟ قال : إن
نزع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع ، و إن نزع قبل
البرأ بحيث يتألم بذلك إن خرج منها شيء و سال فقض الوضوء ، و إن لم يخرج لا يلزمه
غسل ذلك الموضع ، و الأشبه أن لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعاً - و في الغيائية :
و هو المأخوذ . م . و إذا كان على بعض أعضائه خرة ذباب أو برغوث فتوضأ -

و في الذخيرة : أو اغتسل ، م : ولم يصل إلى ما تحته جان ، لأن التحرز عنه غير ممكن ، ولو كان جلد حمله أو خبز مضوخ قد جف فتوضأ ولم يصل الماء إلى ما تحته لم يحز لأن التحرز عنه ممكن ، وقد قيل : إذا كان على أعضائه وضوءه أوصاخ ولا يصل الماء إلى ما تحته فتوضأ كذلك يجوز لأنه يتولد من البدن فهو بمنزلة البدن ، وإن كان برجله شقاق فجعل فيها التيجم وغسل الرجل ولم يصل الماء إلى ما تحته ينظر إن كان يضرب إصبعه إلى ما تحته يجوز ، وإن كان لا يضربه لا يجوز ، الذخيرة : تسيل الماء في الوضوء شرط في ظاهر الرواية ، لا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء ، وعن أبي يوسف : إن التقاطر ليس بشرط .

نوع منه في تعليم الوضوء :

م : قال محمد رحمه الله في الأصل^١ : الوضوء أن يبدأ بفصل يديه ثلاثاً - ولم يذكر كيفيته ، وحكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله أنه ينظر إلى الإناء ، إن كان صغيراً يمكنه رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشاله ويصبه على كفه اليمنى ويفسلها ثلاثاً ثم يأخذ الإناء يمينه فيصب الماء على كفه اليسرى ويفسلها ثلاثاً ، وإن كان الإناء كبيراً لا يمكنه رفعه كالجب^٢ وشبهه فإن كان معه كوز صغير يرفع الماء بالكوز ولا يدخل يده فيه ثم يفصل يديه بالكوز على ما بينا ، وإن لم يكن معه كوز صغير أدخل أصابع يده اليسرى مضمومة في الإناء ولا يدخل الكف ويرفع الماء من الجب ويصب على يده اليمنى ويدلك الأصابع بعضها ببعض ، فيفعل كذلك ثلاثاً ثم يدخل يده اليمنى بالغاً ما بلغ في الإناء إن شاء ثم يستنجي - والكلام في الاستنجاء سيأتي ، وبين المشايخ اختلاف في أنه يفصل يديه [قبل الاستنجاء أو بعده ، قال بعضهم : قبله ، وقال بعضهم : بعده ، وأكثرهم على أنه يفصل مرتين ، مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده]^٣ وفي الحاشية :

(١) كتاب الأصل المطبوع ج ١ ص ٢ (٢) الجب : هو فقير في الجبل يجتمع فيه الماء من

الطر ، والبئر العميقة (٣) من أر ، خ .

والأصح أنه يغسلها مرتين ، مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده . م : ثم يغمض ، ثم يستشق ، ثم يغسل وجهه . وفي الخاتمة في غسل الوجه : أنه يضع الماء على جبهته حتى ينحدر الماء إلى أسفل الذقن ، ولا يضع على خده ، ولا على أذنه ، ولا يضرب على جبينه ضربا عفيفا . ثم يغسل ذراعيه - هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، ولم يقل : ثم يغسل يديه ؛ من أصحابنا من قال : إنما ذكر ذراعيه ولم يذكر يديه لأنه سبق غسل اليدين فلا يجب الإعادة ، وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله : والأصح عندي أنه يعيد غسل اليدين [لأن الأول كان سنة افتتاح الوضوء فلا يتوب عن فرض الوضوء ، وإنه مشكل لأن المقصود هو التطهير فأبى طريق حصل فقد حصل المقصود] ١ . ثم يمسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما بماء واحد ، وفي السراجية : ومسح الأذنين لا يتوب عن مسح الرأس ٢ . ثم يمسح عنقه . ثم يغسل رجلين مع الكعبين .

نوع منه في بيان سنن الوضوء وآدابه :

فتقول : السنة ستان ، سنة الرسول عليه السلام ، وسنة أصحابه ؛ فسنة الرسول هي الطريقة التي سلكها رسول الله صلى الله عليه وسلم وواظب عليها كركعتي الفجر والأربع قبل الظهر وأشباهها ، وسنة الصحابة رضوان الله عليهم هي الطريقة التي سلكها الصحابة وواظبوا عليها كالتراويح فانها سنة عمر رضي الله عنه ، لأن عمر فعلها وواظب عليها . شرح الطحاوي : السنة على ضربين ، سنة أخذها هدى وتركها ضلالة كالآذان والجماعات ، وسنة أخذها فضيلة وتركها لا حرج فيه كالسواك وصلاة الليل والنوافل . م : والأدب ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه مرة . فتقول : من السنة أن يغسل يديه إلى الرسغ ثلاثا - ويغسلها قبل الاستنجاء أو بعده فقيه كلام وقد ذكرناه ، وهذا إذا لم يكن على يديه نجاسة حقيقية ، أما إذا كانت فانه يفترض غسلها .

(١) من أر ، خ (٢) راجع ج ١ ص ٦٥ من مبسوط السرخسي .

قال الطحاوى رحمه الله : يسمى فيقول « بسم الله العظيم و الحمد لله على دين الإسلام »
 وفي كون التسمية ستة كلام ، ففي ظاهر الرواية ما يدل على أنها أدب فانه قال : ويستحب
 له أن يسمى - وفي الهداية : وهو الأصح ، م : وذكر في صلاة الأثر أنها ستة -
 وفي الظهيرية : وهو الأصح - م : وفي محل التسمية اختلاف بين المشايخ ، قال بعضهم
 يسمى قبل الاستنجاء ، وقال بعضهم : يسمى بعد الاستنجاء ، وفي الغياثة : وقيل يسمى
 قبله بقلبه ، و بعده بلسانه ، وفي الخاتية : و الأصح أنه يسمى مرة قبل كشف العورة ،
 و مرة بعد الفراغ من الاستنجاء و ستر العورة ، وفي المضمرات : و عند الشافعى رحمه الله
 يسمى عند غسل الوجه ، و فى الفتاوى العتائية : و يسمى بعد الاستنجاء ، هو المختار ،
 و عن الحسن أنه لو ترك يأمم .

و من السنة الاستنجاء - و فى الحجة : الاستنجاء طلب طهارة القبل و الدبر عما يخرج
 من البطن بماء أو تراب . و قال صاحب المجلد : النجس ما يخرج من البطن ، و الاستنجاء
 طلب الفراغ عنه و عن أثره بماء أو تراب ، و قيل : الاستنجاء بالماء أقطع و أحوط من
 الحجر . و الاستبراء فى اللغة : طلب البراءة من الشيء ، فهاهنا طلب البراءة من بقية
 النجاسة . قال بعضهم : الاستبراء فى ابتداء الوضوء و هو التنضح و السعال و نقل الأقدام
 و اجتذاب الذكر و ذلك ليزول ما بقى من البول فى مجراه ، و كره كثير من السابيين
 المتقدمين المبالغة فى ذلك و شبهوه بحلب اللبن من الشاة ، و نهوا عن ذلك ، و أمروا
 بالكفء بمسح الذكر و اجتذابه ثلاث مرات دفعا للحرج و الوسوسة ، قيل : من مسح
 ذكره على قطعة من طين لم يصبها الماء فانه ينفع لانتقطاع البلة . و قيل : الاستنجاء ،
 و الاستجمار ، و الاستطابة ، و الاستقاء ، بمعنى واحد ؛ و قيل : الاستقاء أن يمسح
 موضع الاستنجاء بعد الفراغ من غسله بمحرق طاهرة لئلا يسيل الماء على تغذيته و لتكن تلك
 المحرق و البلة طاهرتان . السقاق : الاستنجاء بالحجر ستة مؤكدة عندنا ، لو تركها و صلى
 بغير استنجاء أجزته صلاته ، و قال الشافعى رحمه الله بأنه فريضة ، لو تركه بالأحجار

أو ما يقوم مقامه لم تجز صلاته . وفي الظهيرية : الاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على
اقتطاع العود ، وذلك بالمشى أو بالتتحنن أو النوم على الشق اليسر .
خزاة الفقه : الاستنجاء على سبعة أوجه ، اثنان منها فريضة ، وواحد منها واجب ،
وواحد منها سنة ، وواحد منها احتياط ، وواحد منها مستحب ، وواحد منها بدعة ؛
أما الفريضتان : في حال الحيض ، وفيما إذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدرهم - وفي
الحائض : وإن كان درهما فادونه لا يفترض غطها بالماء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
فإن لم يغسل النجاسة وصلى جاز ؛ وأما الواجب فيما إذا كانت النجاسة مقدار الدرهم
أو مقدار المقعد ؛ وأما السنة أن تكون النجاسة دون ذلك ؛ وأما المستحب وهو أن
يول ولم يتغوط ينبغي أن يغسل قبله وديره ؛ وأما الاحتياط أن يخرج منه شيء قليل
ولم يطلع منه شيء ؛ وأما البدعة عن الريح - وفي الحائض : ولايسن الاستنجاء في حدث
الريح والنوم . ويكره الاستنجاء باليد اليمنى - وفي الحجّة : إلا إذا لم يكن له يسار -
وباطعام ، رالمظم ، والروث ، والخزف^١ ، والآجر^٢ ، والفحم ؛ وفي الهداية :
ر لو فعل ذلك يحزبه لحصول المقصود .

م : الاستنجاء نوعان ، أحدهما بالماء ، والثاني بالحجر أو بالمدر أو ما يقوم مقامهما
من الخشب أو التراب ، والاستنجاء بالماء أفضل - وفي فتاوى الحجّة : إن أمكنه ذلك
من غير كشف العورة ، وإن لم يمكن إلا بكشف العورة يستنجى بالأحجار
ولا يستنجى بالماء . وفي الحائض : قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا . م :
واتباع الماء الأحجار أدب وليس بسنة ، وعن مشايخنا من قال : هذا كان أدبا في زمن
النبي وأصحابه ، وأما في زماننا فهو سنة ، ولا خلاف لأحد في الأفضلية فاتباع الماء
الأحجار أفضل بلا خلاف . وفي الحجّة : قال المصنف : لو بدأ بالحجر أو بالمدر فإذا فرغ
مسمح عليه قطعة قطنة أو كرباس ثم غسل بالماء يكون نظيفا . م : والاستنجاء من

(١) الخزف : ما عمل من الطين وشوى بالنار (٢) الآجر : ما يبنى به من الطين المشوي .

البول، و الغائط، و المذى و المني، و الدم الخارج من أحد السيلين دون غيرها من الأحداث؛ و ينبغي أن يستنجى بالاشياء الطاهرة نحو الحجر، و المدر، و الرماد، و التراب، و الخرقه و أشباهها، و لا يستنجى بالاشياء النجسة مثل السرقين^١، و رجيع الإنسان، و كذلك لا يستنجى بحجر استنجى به مرة أو غيره، إلا إذا كان حجرا له أحرف يستنجى في كل مرة بطرف لم يستنج به في المرة الأولى فيجوز من غير كراهة، و كذا لا يستنجى بالعظم و الروث . م : و كذا لا يستنجى بمطعم الآدمي و علف دوابهم نحو الحنطة، و الشعير، و الحشيش و غيرها . و في الصيرفة : و يكره بالخشب، و لا يستنجى بالقطن و الحرقة لأنه يورث الفقر . و في جامع الجوامع : و لا يستنجى بالقصب لأنه يورث الباسور^٢ - و في الظهيرية : و لا بأوراق الشجر . و في الحجة : و يرى بالحجرين الأولين، و لو وضع الحجر المستعمل في المرة الثالثة يستعمله في الكرة الأولى من الاستنجاء الآخر جاز، لأن اللوث عليه قليل . م : و ذكر الزندوسى أنه يستنجى بالمدر و الحجر و التراب، و لا يستنجى بما سوى هذه الاشياء؛ و عدد الثلاث في الاستنجاء بالاحجار أو ما يقوم مقامها ليس بأمر لازم، و المعتبر هو الإبقاء، فان أتى الواحد كفاه، و إن لم ينقه الثلاث يزيد عليها . و في الفتاوى القياية : الاستنجاء بالاحجار الثلاث مسنون، و تاركه مسيء، و قيل : في زماننا واجب . و في الحجة : الأفضل في عدد الاستنجاء أن يكون ثلاثة، و إن احتاج إلى الزيادة يحملها وترا . و في شرح الطحاوى : و عند الشافعى شرط الاستنجاء العدد و هو الثلاث، حتى لو استنجى بما دونها لا يجوز . م : و قيل في كيفية الاستنجاء بالاحجار إن الرجل في زمان الصيف يدبر بالحجر الأول، و يقبل بالثاني، و يدبر بالثالث . و في الحجة : و لا يمدح حتى لا يزيد التلطخ . م : و في الشتاء يقبل بالحجر الأول، لأن في الصيف خصيته متدلتان فلو أقبل بالأول يطلنخ خصيته، و لا كذلك في الشتاء؛ و المرأة تفعل في الأحوال كلها مثل ما يفعل

(١) السرقين : السرجين، و الزبل (٢) الباسور : علة تحدث في المقعد، جمعه : بواسير .

الرجل في الشتاء ، و قيل : المقصود هو الإبقاء فيفعل على أى وجه يحصل المقصود ، و قيل في كيفية الاستنجاء بالماء : ينبغي أن يجلس منفرجا كأفرج ما يكون و يرخى كل الإرخاء حتى يظهر ما يتداخل فيه من الجاسة فيفسلها ، و إن كان صائما لا يبالغ في الإرخاء حتى لا يصل الماء إلى باطنه فيفسد صومه ، و عن هذا قيل : لا ينبغي أن يقوم عن موضع الاستنجاء حتى يشف ذلك الموضع بخرقه حتى لا يصل الماء إلى باطنه ، وكذلك قيل : لا ينبغي للصائم أن يتنفس في الاستنجاء للنفى الذى ذكرنا ، و يستنجى بيساره سواء كان الاستنجاء بالماء أو بالحجر ، و يستنجى باصبع أو إصبعين أو ثلاث - و في الحائض : يطون الأصابع لا برؤسها ، م : ولا يستعمل جميع الأصابع ، فان كان المستنجى رجلا يستنجى بأوساط أصابعه ، و إن كانت امرأة تستنجى برؤس الأصابع - عند بعض المشايخ ، و عند بعضهم : تستنجى بأوساط الأصابع . و في النادر : المرأة إذا استنجت تجلس منفرجة ما بين الرجلين و تغسل ما ظهر منها ، ولا تدخل إصبعها كيلا تذهب عذرتها إن كانت عذراء - و في الحجبة : وكذلك إذا لم تكن عذراء ، قال الفقيه أبو الليث : و به نأخذ ؛ و في الصيرفة : و عند محمد إن لم تدخل فليس بتنظيف ، و المختار هو الأول . م : و يكفيها أن تغسل براحتها أو بمرض أصابعها ، و في الرجل كذلك ، قال الصدر الشهيد : هو المختار ، قيل : الاستنجاء بالإصبع يورث الباسور . و في الحجبة : المرأة تستنجى بأصغر أصابعها ثم تغسل بكفها . و في الحائض : يبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف ، فان استنجى في الشتاء بماء معين كان بمنزلة ما لو استنجى في الصيف ، يعنى لا يحتاج إلى المبالغة . و في السراجية : إذا استنجى بماء معين في الشتاء كان ثوابه دون ثواب الاستنجاء بماء بارد . و في الظهيرية : و صفة الاستنجاء أن يستنجى بيده اليسرى بعد ما استرخى كل الاسترخاء إذا لم يكن صائما ، و يصعد الرجل إصبعه الوسطى على سائر الأصابع صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء و يغسل موضعه ، ثم يصعد بغيره إذا غسل مرات ، ثم يصعد خنصره ، ثم سبابته و يغسل موضعه حتى يطمئن قلبه

أنه قد طهره . وفي الحجة : إذا أراد الرجل أن يستنجي بالماء يجلس منفردا ثم يمسح موضع الاستنجاء بوسط الإصبع الوسطى مرارا يغسلها كل مرة حتى يزيل النجاسة ، ثم يغسل بكفه ، ويصب الماء بالرفق ولا يضرب بالعنف . م : والمرأة تصعد بنصرها وأوسطها جميعا معا لأنها لو بدأت بأصبع واحد كالرجل عسى أن يقع لإصبعها في موضعها فتلذذت فيجب عليها الغسل وهي لا تشعر به . وفي الحجة : أن من توضأ ثم أود أن يستنجي فأدخل إصبعه في دبره ينتقض وضوؤه ، ولو كان صائما يفسد صومه بدخول الإصبع الرطبة . أما الوضوء فائما ينتقض لأن الإصبع إذا خرجت لا تخلو عن بلة نجسة . وفي الذخيرة : الرجل يتوضأ فيدخل إصبعه في الاستنجاء لا ينتقض وضوؤه . فتاوى الحجة : ثم عند أبي حنيفة رحمه الله يغسل دبره أولا ثم يغسل قبله بعده ، وعندهما يغسل قبله أولا . م : وعدد صباب الماء اختلف المشايخ فيه ، منهم من قدره بالسبع ، ومنهم من لم يقدر في ذلك تقديرا وفوضه إلى رأى المستنجي وقال : يغسل إلى أن يقع في قلبه أنه قد طهر ، وبعضهم قد رأوا في ذلك تقديرا واختلفوا فيما بينهم ، فنهى من قدره بالثلاث ، ومنهم من قدره بالسبع ، ومنهم من قدره بالعرش ، ومنهم من قدره في الإحليل بالثلاث وفي المقعد بالخمس . وفي الحجة : قال بعض المشايخ : يغسل حتى يطمئن قلبه بحيث لو أراد أن يشرب الكف الآخر من الماء لا يكره . واليد تطهر مع طهارة الاستنجاء - ذكره في الملتقط . وفي الفتاوى الغياية : وكذا يطهر اللوح وعروة القمعة متى أخذه باليد ثلاثا تبعا لطهارة الأصل . وينبغي أن يستنجي بعد ما خطا خطوات حتى لا يحتاج إلى إعادة الطهارة - وفي الحجة : واختلفوا في عدد تلك الخطوات [قال بعضهم أربعائة قدم ، وقال بعضهم : ثلاثمائة قدم ، وقال بعضهم : يمشى أربعين قدما] ^١ وقال بعضهم : عشر خطوات ، وحكى أن محمد بن أبي يوسف القاضي كان يمشى على عدد سنى عمره فقال له أبو يوسف : امش بكل سنة من عمرك خطوة وخذ

(١) من أر ، خ .

بيدك قارورة و صب مامها قمشى و القارورة بيدك! فقل ، ثم أخضعها أبو يوسف [و وضع على يده قطعة قرطاس و وضع رأس القارورة على القرطاس قنزل بقية الماء على القرطاس] ١ فقال له أبو يوسف : علمت أن لا عبرة للشئ عدد سنى عمرك ، لأنك مشيت و القارورة معك منكوسة و قد خرج منه شئ آخر ، فكذلك البول إنما العبرة للتيقن . و قال بعض المشايخ : يركض برجله على الأرض و يتحنح و يلف رجله اليمنى على اليسرى و ينزل من الصعود إلى الهبوط ، و الصحيح أن طباع الناس و عاداتهم مختلفة فن وقع في قلبه أنه صار طاهرا جاز له أن يستنجى لأن كل واحد أعلم بحاله . و إذا كان الرجل يخاف خروج بقية البول بعد الوضوء و يطفى عنه انقطاع البله ينبغى إذا فرغ من الاستنجاء أن يربط على ذكره خرقة طاهرة في حالة يكون ذكره ساكنا فاترا ، فان فعل ذلك لا يخرج منه شئ و يكون وضوؤه كاملا ، و هذا خير من أن يحشو إحليله بقطعة لأن القطنة ربما سقطت فخرج منه شئ ينقض به وضوؤه ، و لو حشى إحليله فابتل طرف منه إن ابتل الطرف الذى فى الداخل لا ينقض الوضوء ، و إن ابتل الطرف الذى هو خارج ينقض . و ينبغى أن لا يلقى البزاق فى البول لأنه يورث كثرة وسوسة . و لا يستنجى بكاغذ و إن كانت بيضاء ، لأن تعظيمها من آداب الدين . و لو أن رجلا بال و لم يتغوط يستحب له أن يغسل من ذكره ما وصل إليه بلة البول ، و لو خرج منه شئ قليل فانه يستنجى و يبالغ فى الغسل حتى يطمئن قلبه . و من استنجى بثلاث حثيات ٢ أو حفنات ٣ من التراب يجوز . يعنى يأخذ كفا من التراب فيمسح عليه هكذا ثلاث مرات فقد حصل الاستنجاء . قال المصنف : و ربما كانت النجاسة قليلة فأراد أن يغسلها و لم يحتسب فى الغسل قترداد النجاسة ، فيكون ترك الاستنجاء من مثل هذه الأشخاص أولى من إتياه . الظهيرية : و لا بأس بالبول قائما - و فى السراجية : يكره البول قائما إلا أن

(١) من أر ، غ (٢) حثيات - واحد حتى : ما عرف بإيد من التراب و غيره (٣) حفنات - واحد حفنة : ملء الكفين .

يكون من عذر . م : وإن كان المستنجى لابس الخفين وماء الاستنجاء يجري تحت خفه يحكم بطهارة الخف مع طهارة ذلك الموضع ، إلا إذا كان على الخف خروق ويدخل ماء الاستنجاء باطن الخف ، وإن كان الخروق بحال يدخل الماء فيها من جانب ويخرج من جانب آخر يحكم بطهارة الخف مع طهارة ذلك الموضع - هكذا ذكر الشيخ الصفار . وفي فوائده أبي حفص الكبير : أنه سئل عن رجل شلت يده اليسرى ولا يقدر أن يستنجى بها كيف يستنجى بها ؟ قال : يستنجى يمينه ، وإن كانت يدها ككلاهما قد شلتا ولا يستطيع الوضوء والتميم ؟ قال : يمسح يده على الأرض - يعنى ذراعيه مع المرققين - ويمسح وجهه على الحائط ، ولا يدع الصلاة على كل حال . وفي الحجة : رجل شلت يده اليسرى ولم يجد من يصب عليه الماء عند الاستنجاء لا يستنجى ، ولو قدر على الماء الجارى يستنجى يمينه . م : الرجل المريض إذا لم يكن له امرأة ولا أمة وله ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء ؟ قال : يوضؤه ابنه أو أخوه ، غير الاستنجاء فإنه لا يمس فرجه ويسقط عنه الاستنجاء ، والمرأة المريضة إذا لم يكن لها زوج وهى لا تقدر على الوضوء ولها بنت - وفي الحائض : أو أخت - قال : توضع البنت بالماء الطهور ، ويسقط عنها الاستنجاء .

ثم الاستنجاء بالأحجار إنما يجوز إذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث ، أما إذا تعدت عن موضعها بأن جاوزت الشرج^٢ فقد أجمعوا على أن ما جاوز موضع الشرج من النجاسة أكثر من قدر الدرهم أنه يفترض غسلها بالماء ولا يكفيه الإزالة بالأحجار ، وإن كان ما جاوز من الشرج أقل من قدر الدرهم أو قدر الدرهم إلا أنه إذا ضم إليه موضع الشرج يكون أكثر من قدر الدرهم فأزالها بالحجر ولم يغسلها بالماء فلي قول أبي حنيفة رحمه الله يجوز ولا يكره ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يجوز ويكره ، وعلى قول محمد لا يجوز إلا أن يغسلها بالماء ، وهكذا روى عن أبي يوسف أيضا .

(١) شلت يده : أى يهست (٢) الشرج : مجمع حلقه الدبر الذى ينطبق .

وفي الذخيرة: و أصاب طرف الإحليل من البول أكثر من قدر الدرهم فيجب غسله - وفي النصاب: هو الصحيح، ولو مسحه بالدر و صلى كذلك قال بعضهم: يجهزه قياسا على المقعد، وقال بعضهم: لا يجهزه، وهو الصحيح. م: وإذا كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستجمر ولم يغسلها ذكر في شرح الطحاوي أن فيه اختلافا، بعضهم قالوا: إن مسحه بثلاثة أحجار وأقاه جاز، قال ثمه: هو أصح الرواية، وبه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله؛ وإذا استنجى بالأحجار ثم شرع في ماء قليل أو جلس في طشت ماء ذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية: إن قيل ولا يتنجس، فله وجه - وفي جامع الجوامع: وهو الأصح - م: وإن قيل "يتنجس" فله وجه، قال: وهو الأصح. وإن خرج من ذلك الموضع دم أو قيح أو أصابه نجاسة أخرى من خارج لا يجهز الإزالة بالأحجار - وفي الصيرفية: وفي المذي والودي يجوز الأحجار. وفي الذخيرة: اتفق أصحابنا رحمهم الله أن من استنجى بالأحجار وأقاه أن له أن يهلي من غير استعمال الماء، و اتفق المتأخرون رحمهم الله على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة في حق العرق، حتى لو عرق وسال عرقه لا يمنع جواز الصلاة وإن صار أكثر من قدر الدرهم. الحجة: المستحاضة إذا توضأت لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء إذا لم يكن منها غائط، لأنه يسقط اعتبار نجاسة دمها لمكان المنذر. والرجل إذا خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بمخرقة، تحرزا عن دخول الماء في جوفه وفساد صومه.

السراجية: ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء والاستنجاء، ولا بأس بالاستبدار إذا لم يرفع ذيله، ويكره كشف العورة لإسباغ الوضوء، كذا النظر إلى العورة، وإذا دخلت في الخلاء فابدأ برجلك اليسرى، وإذا خرجت فابدأ برجلك اليمنى.

اليقينة: سألت أبا حامد عن في تكته دراهم مشدودة فيها شيء من القرآن هل له أن يدخل الخلاء؟ قال: إن كان فيها بعض الآية لا يكره، وإن كانت آية يكره.

ومثل الحنفي عن رجل له غاتم و علي فص غاتمه اسم من أسماء الله تعالى هل يجوز له أن يستنحي بالماء تطهيرا لنفسه والغاتم في إصبه اليسرى ؟ قال : ينزعه وقت غسل النجاسة ، قيل له : وإن كان ذلك مسمى فصار مبهما هل يجوز أن يستنحي بالماء والغاتم في إصبه اليسرى ؟ قال : نعم إذا لم تتبين كتابته . قال رحمه الله : دخل وفي كفه جامع القرآن الأفضل أن لا يكون ، فإذا اضطر لا يأثم .

وسئل موسى بن يوسف البقال عن المصل إذا كان على بدنه نجاسة ولا يمكنه غسلها إلا باظهار عورته ؟ قال : يصل مع النجاسة ولا يغسلها مع الإظهار ، لأن إظهار العورة منهي عنه ، والغسل مأمور به ، والأمر والنهي إذا اجتمعا كان النهي أولى .
م : ومن السنة النية ، وإذا تركها يحجزه صلاته عندنا ، خلافا للشافعي . وتكلموا في أنه إذا ترك النية هل ينال ثواب الوضوء ؟ قال الأكثر من المتقدمين من أصحابنا رحمهم الله : لا ينال ، وقال بعض المتأخرين رحمهم الله : ينال ، هكذا ذكر أبو نصر الصفار ، وأشار الكرخي رحمه الله في كتابه إلى أن الوضوء بغير النية ليس الوضوء الذي أمر به الشرع ، وإذا لم ينو قد أساء وأخطأ وخالف السنة إلا أنه يجوز صلاته . ثم كيف ينوي حتى يكون مقبلا للسنة ؟ قالوا : ينوي لإزالة الحدث وإقامة الصلاة - وفي المنافع : أو عبادة لاستغنى عن الطهارة . وفي شرح الطحاوي : وأجمعوا أن النجاسة إذا كانت على الثوب أو على البدن فإنه يطهر من غير نية .

م : ومن السنة الترتيب في الوضوء - وفي التفريد : وكذا في التيمم . م : يبدأ يديه إلى الرسغ ، ثم بوجهه ، ثم بذراعيه ، ثم برأسه ، ثم برجليه . وفي شرح المتفق : إلا أن يكون في الترتيب ضرر ، كما إذا أحدث ٢ وإناء الوضوء في المسجد فأخرج الإناء ليتوضأ به فإنه لو خاف على الإناء لو تركه خارج المسجد : يغسل الوجه واليدين والرجلين

(١) لله وعاء جمع فيه بعض أفعال القرآن (٢) في أر ، خ ه اليتابع (٣) أي في الصلاة وهو يريد أن ينوي على صلاته .

ولا يمسح بل يرفع الإناء ويدخل المسجد مع الإناء ثم يأخذ الماء ويمسح ، ليكون حاملاً للأناء من خارج المسجد إلى المسجد للوضوء . ولا تقصد به الصلاة ، وفي الهداية : وقال الشافعي رحمه الله : الترتيب فرض . وفي شرح المتفق : ترتيب الوضوء ثلاثة ، أحدها أن يبدأ بما بدأ الله تعالى في كتابه ، والثاني أن يبدأ باليمنى فانه فضيلة ، والثالث يستحب أن يبدأ في غسل اليدين والرجلين من رؤس الأصابع وينتهي فيه إلى المرافق والكعبين .

م : ومن السنة الموالاة عندنا ، وعند الشافعي ومالك فرض . وفي التحفة : الموالاة أن لا يشتغل بين أفعال الوضوء بعمل ليس منه .

ومن السنة السواك ، أى استعماله ، وينبغي أن يكون السواك من أشجار مرمرة وليكن رطباً ، فى غلظ الخنصر وطول الشبر ، ولا يقوم الإصبع مقام الخشبة حال وجود الخشبة ، فإذا لم توجد الخشبة فحينئذ يقوم الإصبع مقام الخشبة - وفى الظهيرية : من اللين مقام الخشبة . وفى السفناني : ثم وقت الاستياك هو وقت المضمضة - وفى الخلاصة : تكيلاً للالتقاء . وفى شرح الطحاوى : فإذا كان السواك سنة فله أن يستاك بأى سواك كان رطباً أو يابساً ، مبلولاً أو غير مبلول ، صائماً أو غير صائم ، بالغداة والعشي ؛ وعند الشافعي رحمه الله يكره السواك للصائم بعد الزوال . وفى القيمة : ويستحب السواك عندنا عند كل صلاة وضوء ، وكل شيء يغير فيه ، وعند اليقظة ، وهو من قضبان أشجار لها رائحة طيبة ، فإن لم يكن نغرة وإلا فاصبع . الحجة : قال عبد الله ابن المبارك : لو أن أهل قرية اجتمعوا على ترك سنة السواك قاتلهم كما قاتل المرتدين كيلاً يمحترئ الناس على ترك أحكام الإسلام .

ومن السنة أن يعضض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً . وفى الخلاصة : هما ستان فى الوضوء فرضان فى الفسل ، وعند مالك فرضان فيها ، وعند الشافعي ستان فيها . م : ويأخذ لكل واحد منهما ماء جديداً ثلاث مرات . ويرتب الاستنشاق على المضمضة

عكسه، وقال الشافعي رحمه الله: السنة أن يمضمض ويستنشق ثلاثاً بماء واحد، في كل مرة يأخذ بكفه ماء فيمضمض يمضيه ويستنشق يمضيه، ثم يأخذ هكذا مرة ثانية وثالثة، والمبالغة فيها سنة أيضاً. وفي شرح الطحاوي: إلا أن يكون صائماً ٢٠: قال شمس الأئمة الحلواني: المبالغة في المضمضة [أن يخرج الماء من جانب، وقال شيخ الإسلام: المبالغة في المضمضة] ١ الفرغة، وقال الصدر الشهيد: المبالغة فيها تكثير الماء حتى يملأ الفم، فإن لم يملأ الفم لم يمتد يفرغ؛ والمبالغة في الاستنشاق أن يضع الماء على منخريه ويحر به حتى يصعد إلى ما اشتد من أنفه، وقال بعضهم: المبالغة في الاستنشاق الاستنثار، ويكون المضمضة باليد اليمنى والاستنثار باليد اليسرى - وفي السراجية: وهو الأولى، وفي بعض المواضع إذا تمضمض واستنشق فليس عليه أن يدخل أصبعه في فمه وأنفه؛ قال الزندوسى: والأولى أن يفعل ذلك، وإن أخذ الماء بكفه ورفع منه بضعه ثلاث مرات وتمضمض يحمز، وبمثل لو رفع الماء بكفه واستنشق ثلاث مرات لا يحمز، لأن في الاستنشاق يعود بعض الماء المستعمل إلى الكف وفي المضمضة لا يعود. وفي الظهيرية: وإذا أخذ الماء بكفه فيمضمض يمضيه ويستنشق بالباقي جاز، ولو كان على خلافه لا يحمز.

٣: ومن السنة تكرار الغسل ثلاثاً فيما يفترض غسله نحو اليد والوجه والرجلين، وهذا فصل اختلف فيه المشايخ رحمهم الله أن من توضأ وزاد على الثلاث هل يكره أم لا؟ كان الفقيه أبو بكر الإسكافي يقول: يكره، وكان الفقيه أبو بكر الأعمش يقول: لا يكره إلا أن يرى السنة في الزيادة، وبعض مشايخنا قالوا: إن كان من نيته الزيادة يكره، وإن كان من نيته تجديد الوضوء لا يكره بل يستحب له ذلك. وذكر الناطقي أن الوضوء مرة واحدة فرض، ومرتين فضيلة، وثلاثاً في المفصولات سنة، وأربعا بدعة. وهذا كله إذا لم يفرغ من الوضوء، فأما إذا فرغ ثم استأنف فلا يكره بالاتفاق. وفي النوازل: قال أبو بكر: إذا توضأ رجل وغسل أعضائه ثلاثاً ثلاثاً فذلك فريضة،

(١) من: أد، خ.

وهي بمنزلة من أطال الركوع والسجود . المنعرجات : و ينبغي أن يغسل الأعضاء كل مرة غسلا يصل الماء إلى جميع ما يجب غسله في الوضوء ، فلو غسل في المرة الأولى وبقي موضعاً يابساً وفي المرة الثانية يصيب الماء بضعه ثم في المرة الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الأعضاء ثلاث مرات .

الهداية : وتخليل اللحية سنة . وفي فتاوى الحجة : وهو الأصح ، وقيل : هو سنة عند أبي يوسف ، جائز عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهم الله . وفي المصابيح : قال أنس رضي الله عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت عنقه فخلل به لحيته وقال : هكذا أمرني ربي . وفي المنافع : وكيفية التخليل أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من جانب الأسفل إلى فوق ، وهو المنقول عن شمس الأئمة المكرهى . وفي المنافع : وكيفية التخليل أن يدخل أصابعه . وفي الظهيرية : والتخليل إنما يكون بعد التثليث ، وتخليل الأصابع بعد إيصال الماء إليها سنة - وفي الحجة : في قولهم جميعاً . وإن كانت الأصابع مضمومة يجب تخليل الأصابع لا بحالة بماء متقاطر .

في بداية الهداية في آداب الوضوء : ثم اغسل رجلك اليمنى مع الكعبين ، وتخلل بخنصر يدك اليسرى أصابع رجلك اليمنى مبتدياً من خنصرها حتى تختم الخنصر اليسرى . ويدخل الإصبع من أسفل ،

م : ومن السنة استيعاب جميع الرأس في المسح ، وتكرار المسح والاستيعاب بماء واحد لا بأس به ، والتثليث في المسح بماء مختلف بدعة - هكذا ذكر شيخ الإسلام . وفي الخاتمة : عند الصافي رحمه الله يمسح ثلاث مرات ثلاث مياه ، وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدباً ، وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في رواية عن أبي حنيفة أنه يمسح ثلاث مرات يأخذ لكل مرة ماء جديداً . وفي التفريد : وروى ابن زياد عن أبي حنيفة المسح بماء واحد ثلاث مرات مستنون . م : ويان كيفية الاستيعاب أن يأخذ

(١) الحنك : الأسفل من طرف مقدم اللحية .

الله ويل كفه وأصابه، ثم يلمص الأصابع ويضع على مقدم رأسه . من كل يد ثلاث أصابع، ويمسك إبهاميه وسبابتيه، ويحاف بين كفيه، ويمد إلى قفاه ثم يرسل الأصابع ويضع كفيه على فوديه^١ ويجرهما إلى مقدم الرأس، ويمسح ظاهر أذنيه ياطن إبهاميه، وباطن أذنيه ياطن مسبتيه . والبداية من مقدم الرأس على قول عامة المشايخ، وروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أنه يبدأ من أعلى رأسه فيمد يديه إلى مقدم جهته، ثم إلى قفاه . م : وذكر الشيخ أبو نصر الصفار : يبدأ في مسح الرأس من مقدم الرأس ويجرهما إلى مؤخر الرأس، ثم يعيدهما إلى مقدم الرأس، ولا يكون الإعادة استعمال المستعمل، لأن اليد ما دام على العضو لا يأخذ حكم الاستعمال . وفي الكافي : وكيفيته أن يضع أصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فوديه فيمدهما إلى القفا . الملتقط : المستحب في مسح الرأس أن يستعمل أولا لإصبعين من كل يد : الخنصر والبنصر، ويضعهما على مقدم رأسه من منبت الشعر ويجرهما إلى نصف الرأس، ثم يرفعهما ويضع الوسطين في وسط الرأس ويجرهما إلى القفا إلى منبت الشعر ثم يعيدهما إلى وسط الرأس، ثم يضع الخنصر والبنصر من كل يد وسط الرأس ويجرهما إلى مقدم رأسه ثم إلى وسطه ويمدهما إلى قفاه ليحصل المسح ثلاثا بماء واحد ظاهر غير مستعمل، ثم يدخل من كل يد إصبعي في أذنه ويديرهما في زوايا الأذنين، ويدير الإبهامين وراء أذنيه . وإذا غسل الرأس مع الوجه أجزاء عن المسح، ولكن يكره لأنه خلاف ما أمر به . ومن السنة مسح الأذنين بالماء الذي يمسح به الرأس، ولا يأخذ لهما ماء جديدا . وفي الظهيرية : ومسح الأذنين سنة، عليه إجماع الأمة، وقال الشافعي رحمه الله : يأخذ لهما ماء جديدا . وإدخال الإصبع - وفي السراجية : البلولة - في صمغ أذنيه أدب ليس بسنة، هو المشهور، وعن أبي يوسف أنه يرى ذلك، وذكر شمس الأئمة الحلواني وشيخ الإسلام خواهر زاده رحمهما الله أنه يدخل الخنصر في صمغ أذنيه ويمسحها .

(١) الفود : جانب الرأس على الأذنين إلى الأمام .

ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب^١ مسح الرقبة، وكان الشيخ الفقيه أبو جعفر يقول: إنه سنة، وبه أخذ أكثر العلماء، وقال أبو بكر بن أبي سعد أنه ليس بسنة، وبه أخذ بعض العلماء. وأما تحليل اللحية فليس بمسنون، رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة، وهو قول محمد، وقال أبو يوسف: هو سنة، قال ابن عمر رضي الله عنهما «امسحوا رقابكم قبل أن تفل بالثر» وفي الحاتية: و أما مسح الرقبة ليس بأدب ولا سنة، وفي الظهيرية: قيل: مسح الرقبة مستحب، ومسح الحلقوم بدعة^٢. م: ومن السنة عند غسل الرجلين

(١) أى كتاب الأصل، راجع ١/ ٣ (٢) قال السرخسى فى البسوط ج ١ ص ١٠: ولم يذكر مسح الرقبة، وبعض مشايخنا يقول: إنه ليس من أعمال الوضوء، والأصح أنه مستحسن فى الوضوء، قال ابن عمر رضي الله عنهما «امسحوا رقابكم قبل أن تفل بالثر» - ٨١. وفى ج ١ ص ٢٣ من البدائع: أما مسح الرقبة فقد اختلف المشايخ فيه، قال أبو بكر الأعمش إنه سنة، وقال أبو بكر الإسكاف إنه أدب، ومثله فى التحفة. وفى فتح القدير ج ١ ص ٢٣: ومسح الرقبة مستحب بظهر اليمين لعدم استحبال يدها، والحلقوم بدعة، وقيل مسح الرقبة أيضا بدعة، وفيما قدمنا من رواية الهامى أنه صلى الله عليه وسلم مسح الرقبة مع مسح الرأس، وفى حديث وائل المقدم: و ظاهر رقبته - ٨١. وفى جامع الرموز طبع الأستانة ص ٢٠: (ومسح الرقبة) أى العنق بظاهر كفيه - كما فى النظم - المبطل بالماء الجديد - كما فى المنية - وليس فى أصله رواية عن المتقدمين - ٨١. وفى البناية شرح الهداية ١/ ٩٧: أما مسح الرقبة فلم يرد فيه رواية عن أصحابنا المتقدمين، قال فى شرح الطحاوى: كان الفقيه أبو جعفر يمسح عنقه اتباعا لما روى أن ابن عمر كان يمسح عنقه، و روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «مسح الرقبة أمان من الغل» - الخ. ثم بحث عن سند الحديث وضعفه وصححه وبحث عن سند روايات رواها أبو داود وأحمد من حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح مؤخر أصل العنق وما يليه من مقدم العنق - فراجع. فظهر أن مسألة الرقبة من الفتاوى، ولم تذكر فى كتب ظاهر الرواية ولا فى النوادر، وليس فيها رواية عن أصحابنا، بل اختاره المجتهدون فى المذهب لحديث ورد فيه منوعا وموقوفا، وفى فتاوى قاضيه خان: وعند اختلاف الأقوال كان فعله أولى من تركه.

أن يأخذ الإناء بيمينه و يصبه على مقدم رجله الأيمن و بذلك يساره فيغسلها ثلاثا ، ثم يفيض الماء على مقدم رجله الأيسر و بذلك يساره .

شرح الطحاوى: السنة في الوضوء أربعة : الاستنجاء للقبل ، و المضغطة ، و الاستنشاق ، و مسح الأذنين ١ . و ما سوى ذلك قآءاب ، الكافى : و مستحبه الثيامن ، و فى التحفة : البداية بالميامن سنة .

م : جئنا إلى بيان الآداب : و من الآداب أن لا يسرف و لا يقتصر ، هكذا ذكر شيخ الإسلام ، و ذكر شمس الأئمة الحلوانى : هذا سنة . و من الآداب أن يقول عند غسل كل عضو " أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله " . و من الآداب أن لا يشكلم بكلام الناس . و من الآداب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ، الحديث عمر رضى الله عنه فانه قال : إنا لا نستعين على وضوئنا ، و مع هذا لو استعان بغيره جاز بعد أن لا يكون العاسل غيره بل يغسل بنفسه ، و قد صح أن رسول الله صلى الله عليه و سلم استعان بالمغيرة و كان المغيرة يفيض الماء و رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يغسل . و من الآداب أن لا يترك عورته مكشوفة ، يعنى بعد الاستنجاء ، و من الآداب أن يأهب للصلاة قبل الوقت . و فى الخلاصة : و من الآداب أن يوصل الماء إلى منابت شعر الحاجبين و الشارب . م : و من الآداب أن يقول بعد الفراغ من الوضوء " سبحانك اللهم و بحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك و أتوب إليك ، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله " . و من الآداب أن لا يمسح سائر أعضائه بالخرقة التى يسمح بها موضع الاستنجاء ، و من الآداب أن يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء ، و من الآداب أن يقول بعد الفراغ من الوضوء أو فى خلال الوضوء " اللهم اجعلنى من التوابين ، و اجعلنى من المتطهرين " . و من الآداب أن يشرب فضل وضوئه أو بعضه مستقبل القبلة ، إن شاء قائما و إن شاء قاعدا ، و ذكر الإمام خواهر زاده رحمه الله

(١) قتر على عماله : ضيق عليهم فى النفقة ، و فى التنزيل " لم يسرفوا ولم يقتروا " سورة الفرقان : ٦٧ .

أنه يشرب ذلك الماء قائماً ، وقال : لا يشرب الماء قائماً إلا في موضعين أحدهما هذا ، والثاني عند زمزم . ومن الأدب أن يصل ركعتين بعد الفراغ من الوضوء . ومن الأدب أن يملا آتيه بعد الفراغ من الوضوء . وفي الحائنة : الوضوء أنواع ثلاثة : فرض ، وهو وضوء المحدث عند قيامه إلى الصلاة ، واجب وهو الوضوء للطواف وإن طاف بالبيت بدونه جاز ويكون تاركاً للواجب ، ومندوب هو الوضوء على الوضوء والوضوء للنوم إذا أراد النوم يستحب له أن يتوضأ . ومنه المحافظة على الوضوء ، وتفسيره أن يتوضأ كلما أحدث . ومنه الوضوء بعد الغيبة وإنشاد الشعر . ومنه الوضوء إذا ضحك وقهقه . ومنه الوضوء لغسل الميت .

ولا بأس للتوضي والمغتسل أن يسمح بالمندبل ، ومنهم من كره ذلك ، ومنهم من كره للتوضي دون المغتسل ، والصحيح ما قلنا ، إلا أنه ينبغي أن لا يبالغ ولا يستقصى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه .

خزانة الفقه : الكراهية في الوضوء والطهارة ستة أشياء : التعنيف في ضرب الماء على الوجه ، والنظر إلى العورة ، والمضمضة والاستنشاق باليسار ، والامتنعاط باليمين من غير عنبر ، وإلقاء البزاق في الماء . خزانة الفقه : التكلم في حال التوضي مكروه ، وعند الاغتسال أشد كراهة . ويحترز من وسوسة الشيطان في الوضوء لأن للشيطان في الوضوء وسوس . وينبغي أن لا يترك شرائط الاحتياط ، ولا يغفل فيه بل يقتصد . قال المصنف رحمه الله : ينبغي للتوضي أن يحفظ عينيه ولسانه من الكذب والغيبة والغيبة والنظر إلى المحرمات ، فقد جاء في الحديث أنهم ينقض الوضوء . خزانة الفقه : والمنهى في الوضوء ستة أشياء : كشف العورة ، وإلقاء البول والغائط في الماء ، والاستنجاء باليمين ، والإسراف في الماء ، وغسل الأعضاء أكثر من ثلاث مرات ، والمسح على الرجلين .

الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء

هذا الفصل يشتمل على أنواع ، نوع منه : الغائط يوجب الوضوء قل أو كثر ، وكذلك

البول، وكذلك الريح الخارجة من الدبر، واختلف المشايخ رحمهم الله أن عين الريح نجسة أو هي طاهرة إلا أنها تنجس بمرورها على النجاسة، قالوا: وفائدة هذا الخلاف فيما إذا خرج منه الريح وعليه سراويل مبتلة هل يتنجس سراويله؟ فن قال "عينها نجسة" يقول: يتنجس، ومن قال "عينها ليست بنجسة" يقول: لا يتنجس. وأما الريح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل فقد روى عن محمد أنه يوجب الوضوء، هكذا ذكر القدورى وبه أخذ بعض المشايخ، وقال أبو الحسن الكرخي: لا وضوء فيها إلا أن تكون المرأة مفضضة فيستحب لها الوضوء، وكان الشيخ الإمام الزاهد يقول: إذا كانت المرأة مفضضة يجب عليها الوضوء، وما لا فلا، وذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله، ومن المشايخ من قال في المفضضة إن كانت الريح منتنة عليها الوضوء، وما لا فلا. وفي جامع الجوامع وقيل: إن سمع صوته ينقض. وفي الحجة: وإن كان في بطنه جافقة فخرج منها ريح لا وضوء عليه كالجشاء^٢.

م: الدودة إذا خرجت من قبل المرأة فعلى الأقاويل التي ذكرنا، وفي القدورى: إنها يوجب الوضوء، فإن خرجت من الدبر أوجب الوضوء. فرق بين الخارج من الدبر والخارج من الجراحة فإن الدودة الخارجة عن رأس الجراحة لا ينقض الوضوء. وعلى قياس مسألة الدودة الساقطة عن رأس الجراحة استحسنت المشايخ رحمهم الله في العرق المذني^٣ الذي يقال له بالفارسية "رشته" لوخرج عن عضو من إنسان لا ينقض الوضوء، وفي الظهيرية: وإن كان الماء يسيل من العرق المذني ينقض وضوءه. م: وإن خرجت الدودة من الإحليل حكى عن الشيخ ظهير الدين المرغيناني أنه ينقض، وكان يحمله إلى فتاوى خوارزم. ولوخرجت الدودة من الفم قيل: لا ينقض الوضوء، وكذا الخارج من الأذن والآنق لا ينقض الوضوء.

والمذى ينقض، وهو الماء الرقيق الذي يخرج عن الشهوة، وكذا الودى ينقض

(١) البلانفة: البلرحة في الجوف (٢) البلشاه: ريح تخرج من الفم مع صوت عند الشبع.

(٣) العرق المذني: داء، يخرج في الرجل شيء مثل خيط من العظم.

الوضوء وهو الماء الأيض الذى يخرج بعد البول ، وكذا الحصة إذا خرجت من السيلين . والمضى إذا خرج من غير شهوة بأن حل شيئاً فسبقه المضى أو سقط من مكان مرتفع فخرج منه لم يجب عليه الغسل ويجب الوضوء .

وعدم الاستحاضة حدث يوجب الوضوء عندنا - وفى التجريد : قال مالك : لا وضوء فيه ، والمستحاضة كالمحدث فى جميع الأحكام ، غير أن طهارتها تنقض عند خروج الوقت . م : وفى هذا المقام يحتاج إلى بيان حد الاستحاضة ، فنقول : إن الاستحاضة إنما يعرف باستمرار الدم تمام وقت الصلاة كاملاً ، حتى لو سال الدم فى وقت صلاة وتوضأت وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع الدم ودام الانقطاع إلى آخر الوقت : توضأت وعادت تلك الصلاة ، وإن لم ينقطع الدم فى وقت الصلاة الثانية حتى لو خرج الوقت جازت تلك الصلاة . وفى الطحاوى : المرأة إنما تصير مستحاضة بأحد الأمرين : إما بدم فاسد ، وإما بطهر فاسد . وفى الهداية : المستحاضة هى التى لا يمتنع عليها وقت صلاة إلا والحدث الذى ابتليت به يوجد فيه ، وكذلك من كان هو فى معناها . وفى الكافى : التعريف المذكور فى الهداية للبقاء لا للابتداء ، ففى الابتداء استيعاب الوقت بالحدث شرط . م : ومتى حكم باستحاضتها فى وقت صلاة يحكم بذلك فى وقت صلاة أخرى إذا وجد السيلان فى وقت صلاة أخرى مقارناً للوضوء أو طارئاً على الوضوء ، ولا يكتفى بوجود السيلان فى وقت صلاة أخرى سابقاً على الوضوء ، حتى أن المرأة إذا استحيضت فدخل وقت العصر ودمها سائل فاقطع فتوضأت والدم كذلك منقطع ولما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس : فانها تمتضى على صلاتها ، ولو حكم باستحاضتها لا تنقض طهارتها بخروج وقت العصر لأن طهارة المستحاضة تنقض بخروج الوقت . وحده صيرورة الإنسان صاحب الجرح السائل بسبب الرعاف والدمامل والجراحات والاستطلاق وحد المستحاضة سواء ، وكان الشيخ أبو القاسم الصفار رحمه الله يقول : صاحب الجرح السائل أن يسيل جرحه فى وقت الصلاة مرتين

أو مراراً، فإن كان أقل من ذلك لا يكون صاحب جرح سائل . و في الفتاوى : و ينبغي لمن رغب أو سال عن جرحه دم أن ينتظر إلى آخر الوقت، فإن لم ينقطع الدم توضاً و صلى . في الواقعات : رجل رغب أو سال عن جرحه الدم ينتظر إلى آخر الوقت [فإن لم ينقطع الدم توضاً و صلى قبل خروج الوقت، فإن توضاً و صلى ثم خرج الوقت]^١ و دخل وقت صلاة أخرى و انقطع الدم توضاً و أعاد الصلاة، و إن لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت صلاته . م : و بعد هذا يحتاج إلى معرفة أحكام المستحاضة و من بمعناها، اختلف العلماء في تقدير بقاء هذه الطهارة، فالشافعي رحمه الله قدر بقاءها بالأداء حتى قال : المستحاضة توضحاً لكل صلاة مكتوبة و صلى بوضوئها ما شاءت من النوافل [و علماءنا قدروا البقاء بالوقت حتى قالوا : المستحاضة توضحاً لوقت كل صلاة و صلى ما شاءت من النوافل و الفرائض في الوقت]^١ . و في السنناني : و هذا الاختلاف الذي ذكرنا بيننا و بين الشافعي رحمه الله في المستحاضة و من به سلس البول^٢ و استطلاق البطن و انقلاط الريح من الدبر، و أما في حق صاحب الجرح السائل و الرعاف الدائم فالخلاف بيننا و بينه بوجه آخر لأنه لا يرى الخارج من غير السيلين حدثاً . م : ثم إذا خرج الوقت في الصلاة التي اتصلت أوقاتها لانعدام الوقت الممهل بين أوقاتها ثبت انتقاض الطهارة أيضاً فيضاف الانتقاض إلى خروج الوقت أو إلى دخول وقت آخر، فعبارة عامة المشايخ أن على قول أبي حنيفة و محمد يضاف إلى خروج الوقت، و عند زفر يضاف إلى دخول وقت آخر، و عند أبي يوسف إلى أيها وجد - و ثمة الاختلاف لا تظهر في هذه الصلوات التي اتصلت أوقاتها لازماً من وقت يخرج و يدخل وقت آخر، و إنما تظهر في الصلاة التي لا اتصل أوقاتها، و لذلك صورتان، إحداهما : إذا توضأت بعد طلوع الفجر للفجر و طلعت الشمس تنقض طهارتها عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله بخروج الوقت، حتى لم يكن لها أن

(١) من أر، غ (٢) أي الذي لا يطيق أن يمسه .

تصلى صلاة الضحى بتلك الطهارة ، وكذلك عند أبي يوسف لأنه يعتبر بأى الأمرين وجد إما الخروج أو الدخول ، وعند زفر رحمه الله لا ينتقض لانعدام دخول الوقت ؛ والثانية : إذا توضأت بعد ما طلعت الشمس لا ينتقض طهارتها ما لم يخرج وقت الظهر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، حتى كان لها أن تصلى الظهر بتلك الطهارة ، وعند أبي يوسف وزفر ينتقض بدخول وقت الظهر . والصحيح ما قال أبو حنيفة ومحمد . والمحققون من مشايخنا ذيلوا عبارة عامة المشايخ رحمهم الله في هذا الباب وقالوا : انتقاض الطهارة بالحدث السابق ، ولذلك أنكروا الخلاف على الوجه الذى قلنا ، وقالوا : على قول أبي يوسف لا تنتقض طهارتها بدخول بلا خروج ، إنما تنتقض بخروج بلا دخول كما هو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله . وفيما إذا توضأت قبل الزوال ودخل وقت الظهر إنما احتاجت إلى الطهارة لأجل الظهر عنده لأن طهارتها انتقضت بدخول الظهر عنده ، وذلك لأن هذه طهارة ضرورية فيقدر بقدر الضرورة ولا ضرورة في تقديم الطهارة على الوقت [لأن الضرورة ضرورة الأداء ولا أداء قبل الوقت فلم يعتبر تلك الطهارة ، وعلى هذا الطريق لم يعتبر الطهارة قبل الوقت] ' في سائر الاوقات ، وكذلك على قول زفر لا ينتقض بدخول الوقت . وفيما إذا توضأت لصلاة الفجر وطلعت الشمس إنما لا ينتقض طهارتها لانعدام الدخول ، لأن ما بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال وقت مهمل ليس فيه فرض مشروع فجعل تبعاً لوقت صلاة الفجر ، ولهذا قالوا : لو فاتته الفجر مع سنتها يقضى السنة مع الفجر في هذا الوقت بالإجماع ، ولو فاتته السنة بدون الفجر يقضيها عند محمد ، فجعل كأن وقت الفجر باق فتبقى الطهارة ببقاء الوقت . وإذا توضأت قبل الزوال ودخل وقت الظهر تمتنع ، هذه المسألة على قول زفر ، ونقول لها أن تصلى الظهر بتلك الطهارة . وفي الظهيرة : المستحاضة إذا توضأت وافتحت الصلاة النافلة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلاة ولزمها القضاء ، وكذلك إذا

شرعت في الصوم النفل ثم حاضت قضت :

الجامع الكبير : صاحب الجرح إذا توضأ وصلى ثم انقطع فهدء المسألة على أربعة أوجه : إن توضأ وصلى على الانقطاع لا يعيد الصلاة لأنها أدبت بطهارة كاملة ، وكذلك إذا صلى مع السيلان لأن الرخصة لوجود السيلان ، وكذلك إذا كان الانقطاع وقت الوضوء ولكن كانت الصلاة مع السيلان وصلى مع الانقطاع - وفي الينابيع : أو انقطع خلال الصلاة وتم الانقطاع أعاد الصلاة .

م : و لو توضأ صاحب العذر لصلاة العيد هل له أن يصلى الظهر بتلك الطهارة عند أبي حنيفة ؟ فقد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : ليس له ذلك لأنه خرج وقت صلاة العيد ، وقال بعضهم : له ذلك ، وهو الصحيح لأن صلاة العيد في معنى صلاة الضحى وكان له أن يصلى الظهر بذلك الوضوء ، كذا هنا . و لو توضأ صاحب العذر في وقت الظهر ثم جدد وضوء آخر للمصر ثم دخل وقت العصر هل له أن يصلى بذلك الوضوء ؟ اختلف المشايخ ، قال بعضهم : له ذلك ، و جعلوا طهارة للمصر وقت الظهر بمنزلة طهارة قبل الزوال للظهر ، و لو توضأ قبل الزوال للظهر ثم زالت الشمس له أن يصلى الظهر بذلك الوضوء ، إذ ليس فيه إلا تقديم الطهارة على الوقت وإنه جائز ، وقال بعضهم : ليس له ذلك - و في الجامع الصغير و الفتاوى القياية : ليس له ذلك بالإجماع هو الصحيح .

و في فتاوى الحجة : و لو توضأ مرارا في وقت صلاة مكتوبة ثم خرج وقت تلك الصلاة بطلت طهارته .

و ذكر في الجامع الكبير : لو توضأت المستحاضة للظهر و الدم سائل فاقطع و توضأت للمصر ثم سال بعد الوضوء لم تمد الوضوء ، لأن الوضوء انتقض بذهاب ذلك الوقت فوقمت الطهارة للوقت الثاني ، فان انقطع الدم في وقت العصر فأحدث حدثا آخر و توضأت له و الدم منقطع فدخل وقت المغرب لم تمد الوضوء ، و ذكر

عيسى بن أبان أنها تعيد، و لو توضأت في وقت العصر بدؤن الحاجة إليه ثم سال الدم لزمتها الإعادة - و في الكافي: وكذا إن توضأت لحدث آخر غير السيلان فسال توضأ لأن الوضوء ما وقع للسيلان بل لحدث آخر . و لو توضأ المعتذر لصلاة العصر والدم سائل فشرع في الصلاة ثم دخل وقت المغرب استقبل الصلاة . و في الخلاصة: إذا دخل وقت الظهر و الدم سائل ثم انقطع فتوضأ و صلى الظهر ثم دخل وقت العصر و لم يعد الدم يصلى العصر بذلك الوضوء . و في الفتاوى الغياثية: و إن خرج الوقت في خلال الصلاة لا يبنى، و إن توضأ لخروج الوقت لم ينتقض بالحدث الذى ابتلى ما بقى الوقت، و ينتقض بحدث آخر . م: و إذا استحضت المرأة فدخل وقت الظهر و دمها سائل فتوضأت ثم انقطع الدم بعد الوضوء فصلت الظهر و دام الانقطاع إلى أن خرج وقت الظهر: ينتقض طهارتها [فان توضأت في وقت العصر و الدم منقطع و صلت العصر ثم سال الدم بعد ذلك في وقت العصر لا ينتقض طهارتها]^١، فان كان الدم لم يسلم في وقت العصر بل دام الانقطاع إلى أن دخل وقت المغرب ثم سال الدم في وقت المغرب ينتقض طهارتها، فاذا توضأت تعيد الظهر و لا تعيد العصر، فان كان حينما توضأت للظهر و الدم سائل فصلت الظهر و الدم كذلك سائل ثم انقطع بعد ذلك و سال في وقت المغرب: لا تعيد الظهر . إذا استحضت المرأة فدخل وقت العصر و دمها سائل فتوضأت و الدم كذلك سائل و قامت صلى العصر فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس: انتقض طهارتها .

و في الفتاوى: و ينبغي لصاحب الجرح أن يعصب الجرح بربطة قليلا للتجاسة، و لو ترك التعصيب^٢ لا بأس به، و إن سال الدم بعد الوضوء حتى نفذ الرباط^٣ يصلى كذلك و يجوز صلاته . و في الفتاوى الغياثية: و لو نفذ الرباط و أصاب ثوبه غسل،

(١) من أر، خ؛ إلا أن فهما «توضأ» و «صلى» بصيغتي التذكير (٢) التعصيب؛ شد العصاية (٣) الرباط؛ ما يربط به .

ولو نفذ إلى الطى الآخر فإن زاد على الدرهم لا يجوز، فإن أصاب من ذلك الدم ثوبه أكثر من قدر الدرهم لزمه غسل الثوب إذا علم أنه لو غسله لا يصبه الدم ثانياً وثالثاً، أما إذا علم أنه يصبه ثانياً وثالثاً فلا يفترض عليه غسله - وفي الكبرى: لو تنجس ثانياً وثالثاً قبل الفراغ من الصلاة جاز أن لا يغسله، وإلا فلا، وهو المختار، وفي النهاية: وعليه الفتوى، وفي الفتاوى العتبية: وعن أبي يوسف أنه يحدد الفصل لوقت كل صلاة. وفي واقعات الناطقى: إذا كان به جرح سائل وقد شد عليه خرقه فأصابها أكثر من قدر الدرهم إن كان بجال لو غسل بتنجس قبل الفراغ من الصلاة ثانياً جاز له أن لا يغسل ويصلى قبل أن يغسله، وإلا فلا - قال صدر الشهيد: هو المختار.

وفي الأجnas: رجل يسيل من أحد منخريه^١ دم قوياً والدم سائل ثم احتبس الدم وانحدر من المنخر الآخر: انتقض وضوؤه، وإن كان به دمايل أو جدرى^٢ منها ما هي سائلة ومنها ما ليست بسائلة قوياً وبعضها سائلة ثم سالت التي لم تكن سائلة انتقض وضوؤه، والجدرى قروح وليست بقرحة واحدة. وفي المنتقى: أبو سليمان عن محمد: رجل به جرحان لا يرقآن^٣ قوياً ثم رقأ أحدهما قال: يصلى، وكذلك إن سكن هذا وسال الذى كان ساكناً لأنها في هذا بمنزلة جرح واحد.

الحائض إذا حبست الدم عن الخروج [لا تخرج من أن تكون حائضاً، وصاحب الجرح السائل إذا منع الدم عن الخروج خرج من أن يكون صاحب جرح سائل]^٤. والمستحاضة إذا منعت الدم عن الخروج هل تخرج من أن تكون مستحاضة؟ ذكر هذه المسألة في الفتاوى الصغرى: أنها تخرج من أن تكون مستحاضة حتى لا يلزمها الوضوء في وقت كل صلاة - وفي اليتيمة: ولا فرق بين أن يكون الحائض عارضاً

(١) للمنخر: ثقب الأتف (٢) الجدرى مرض يسبب بثوراً حمراً ببعض الرؤوس تنتشر في البدن وتفتيح سريعاً، وهو شديد العدوى (٣) رقأ الدم: جف وأقطع (٤) من أر، خ.

أو خبطة ، و ذكر في موضع آخر أنها لا تخرج من أن تكون مستحاضة .

وفي المقتضى عن أبي يوسف أنه سئل عن المستحاضة تحتشئ ثم تصل ولا يسيل الدم للاحتشاء ؟ قال : هذا ليس بمنزلة الدبر ، وعليها الوضوء - يريد بهذا أن الاحتشاء إذا منع ظهور الدم في حق المستحاضة لم يمنع حكمها ، وفي الدبر الاحتشاء إذا منع ظهور الحدث منع حكمه وهو الوضوء ، حتى أن من به استطلاق البطن إذا اجتشى دبره كيلا يخرج منه شيء ، ولم يخرج فلا وضوء ، وليس يحدث حتى يظهر .

وفي النصاب : رجل به سلس البول فجعل القطنة في ذكره ومنعه من الخروج وهو علم أنه لو لم يحبس ظهر البول فأخرج القطن وعليها بلة : فهو يحدث عند ساعة أخرج القطن ، وعليه الفتوى . وإن كان صاحب الجرح السائل يسيل جرحه عند السجود ولا يسيل إذا لم يسجد يؤمى قاعدا ، وكذا لو سلس بوله لو قام أو استطلق بطنه أو يعجز عن القراءة فانه يصلي قاعدا بركوع وسجود ، لأن ترك القيام والركوع والسجود أهون من السيلان - وفي الصغرى : الأفضل أن يصلي قاعدا بإيماء ، ولو أنه استلق لم يسلم يصلي قاعدا بركوع وسجود مع السيلان ، لأن ترك الفرائض فيه أقل . م : وإذا احتشئ إحليله بقطنة خوفا من خروج البول ولو لا القطنة لخرج منه البول فلا بأس به ولا ينتقض وضوؤه حتى يظهر البول على القطنة ويخرج منه ، وإن ابتل الطرف الداخل من القطنة ولم ينفذ أو نفذ ولكن الحشو متسفل عن رأس الإحليل فهذا لا يعطى له حكم الخروج حتى لا ينتقض وضوؤه ، فإن كان الحشو عاليا عن رأس الإحليل أو عجاذا برأس الإحليل إن نزل يعطى له حكم البروز وينتقض وضوؤه ، وإن سقطت القطنة إن كانت رطبة يثبت لها حكم البروز ، وإن كانت يابسة لا يثبت لها حكم البروز .

و إذا احتشئت المرأة فإن كان الاحتشاء في الفرج الخارج - والفرج الخارج بمنزلة الأليتين والقفلة - فإذا ابتل داخل الحشو ونفذ إلى خارجة أو لم ينفذ انتقض

(١) احتشئت المرأة احتشاء ، أى أدخلت في فرجها شيئا .

وضوؤها ، وإن كان الاحتشاء في الفرج الداخل قابِل داخل الحشو إن لم ينفذ إلى خارجه لا ينتقض الوضوء ، وإن نفذ إلى خارجه إن كان الكرسف عاليا عن طرف الفرج الداخل أو كان محاذيا له ينتقض وضوؤها ، وإن كان متسفلا متجاويا عنه لا ينتقض الوضوء ، وإن سقط الحشو إن كان يابسا لا ينتقض ، وإن كان رطبا ينتقض ، وفي هذا الحكم يستوى الفرجان جميعا . القيمة : سئل علي بن أحمد عن امرأة طاهرة توضأت واحتشمت وصلت مثلا أربع صلوات ثم نظرت إلى الحاجز^١ فوجدت فيه بللا قد جاوز ظاهر الحاجز هل يجب عليها إعادة شيء من الصلاة ؟ قال : لا ، وسئل أيضا عن وضع هذا الحاجز أهو مشروع حتما وإيجابا من الشرع حتى أن المرأة إذا صلت بدون الحاجز لا يجوز أم هو مستحب ؟ فقال : يستحب وضع الكرسف في الثيب . الظهيرية : المرأة لو أدخلت إصبعها في فرجها ينتقض وضوؤها ، لأنه لا يخلو عن البلة . م : رجل أدخل عودا في دبره أو قطنة في إحليله وغيها ثم أخرجها أو خرجت فعليه الوضوء ، وإن كان طرف العود بيده ثم أخرجه لا يجب عليه شيء ، ألا ترى أن رجلا لو أدخل المحقنة^٢ ثم أخرجها لم يكن عليه الوضوء هكذا ، ولكن تأويلها إذا لم يكن على العود والمحقنة بلة . وفي الفتاوى العتابة : لو أدخل شاة^٣ ثم خرج قبل الوصول إلى الجوف إن كان مبتلا ينقض ، وإن كان يابسا لا ، والمختار أنه ينتقض في الوجهين .

الحناية : ولو كان الرجل أكلف وخرج البول من إحليله وبقي في قلفة تقض الوضوء ، وكذا لو خرج البول من الفرج الداخل للمرأة دون الخارج تقض الوضوء ، ولو نزل البول من المثانة إلى الإحليل ولم يظهر على رأس الإحليل لا ينتقض .

الذخيرة : ومن توضأ ورأى البلل سايلا من ذكره لا ينتقض وضوؤه ، فإن الشيطان يريه ذلك كثيرا ولا يستيقن أنه بول أو ماء - في الحجة : أو يوسوس في خروج

(١) الحاجز : ما تشبه المرأة الباكرة فرجها (٢) المحقنة : آلة الحقن (٣) الشاة دواء يدخل في القعد لاستطلاق البطن .

ريح منه معنى في صلاته ولا يلتفت إليه ، قال شمس الأئمة الحلواني : وتأويل هذا في الذى يرى البلل على طرف ذكره وقد استنجى بالماء ، ويحتمل أنه يكون من بلل الفضل ، وإن علم أنه خرج من داخل الإحليل فهو حدث ، ومن أصحابنا من قال : وإن علم أنه خرج من ذكره لا ينتقض ما لم ييقن أنه بول أو مذى ، وذكر في بعض النوادر أن المستنجى إذا أدخل الماء في ذكره ثم خرج لم ينتقض وضوؤه ، فيحتمل أن يكون الخارج من ماء الاستنجاء . قال الشيخ الإمام : والحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء - وفي الخلاصة : ينضح فرجه وإزاره بالماء إذا توضأ ، فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء ، وهذه الحيلة إنما ينفعه إذا كان العهد قريباً بحيث لم يحف بالبلل ، أما إذا كان العهد بعيداً وجف البلل ثم رأى بللاً يعيد الوضوء . الملتقط : ولا تفسد طهارة المرأة بركوب الدابة وسيرها إلا إذا خرج منها بلة . الخلاصة : ولو نزل البول إلى قسبة الذكر لا ينقض لأنه من الباطن ، ولو خرج إلى القلفة أو إلى أسكنى المرأة ينقض لأنه من الظاهر . الكبرى : وضعت الخرق في الموضع الذى يفصل من الظاهر وابتلت انتقض الوضوء ولا يفسد الصوم ، لأنه خارج ، وانتقاض الوضوء يعتمد الخروج وفساد الصوم يعتمد الدخول ، وإن وضعتها من الفرج موضعاً بعد ذلك من الباطن لا ينقض الوضوء و يفسد الصوم لوجود عكسه .

م : نوع آخر مما يوجب الوضوء - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : نفطة^٢ قشرت فسال منها ماء أو غير عن رأس الجرح فنقض الوضوء ، وإن لم يسلم لا ينقض - وفي الهداية : وقال الشافعي : لا ينقض في الوجهين ، هذا إذا قشرها فخرج بنفسه ، أما إذا عصرها فخرج بعصره دما لا ينقض . م : شرط السيلان لانتقاض الوضوء في الخارج من السيلين ، وهذا مذهب علمائنا الثلاثة رحمهم الله . وإنه استحسان ، وقال زفر رحمه الله : إذا علا وظهر على رأس الجرح ينقض وضوؤه وهو القياس ، وأجمعوا

(١) أى الفرج الظاهر (٢) نفطة : بثرة ملاءة ماء تخرج باليد من العمل .

على أن الخارج من السيلين لا يشترط السيلان ويكتفى بمجرد الظهور والميلان، وإن الخارج من النقط كلها مثل الدم والقيح والصدید والماء سواء تنقض الطهارة بالكل إذا سال .

المخالصة : أ من الخارج من غير السيلين كالدم والقيح والصدید إن سال إلى موضع يجب تطهيره أو من حدث ؟ وفي الكافي : حتى لو سال الدم إلى ما لان من الأنف انتقض وضوؤه لأن الاستنشاق فرض في الجنابة وسنة في الوضوء . م : ولو نزل الدم من الرأس إلى موضع يلحقه حكم التطهير من الأنف أو الأذنين نقض الوضوء ، ولو نزل البول إلى قسبة الذكر لم ينقض الوضوء ، والفرق أن في المسألة الأولى النجاسة خرجت بنفسها عن محلها الباطن إلى موضع له حكم الظاهر ، ولا كذلك في المسألة الثانية ، حتى أن في المسألة الثانية لو خرج إلى القلفة نقض الوضوء لزواله عما له حكم الباطن ، ولا كذلك إذا خرج من فرج المرأة إلى الاسكنين لزواله عما له حكم الباطن والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الأنف ما لان منه فإذا وصل الدم إلى ما لان منه انتقض وضوؤه وإن لم يظهر على الإربة . وعن محمد رحمه الله فيمن استنثر فسقط من أفه قطرة دم لم تنقض طهارته ، وإن تقطر من أفه قطرة دم انتقض طهارته . وإذا تبين الخبيث أنه رجل أو امرأة فالفرج الآخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض الوضوء بما يخرج منه ما لم يسيل . وإذا كان بذكر الرجل جرح له رأسان أحدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والآخر يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول : فالأول بمنزلة الإحليل ، إذا ظهر البول على رأس الإحليل ينقض الوضوء وإن لم يسيل ، لأنه سال عن موضعه إلى مكان له حكم للظاهر ، ولا كذلك الآخر .

المجبوب : إذا ظهر منه ما يشبه البول من الموضع الذي يخرج منه البول إن كان قادراً على إمساكه إن شاء أمسكه وإن شاء أرسله : فهو بول ينقض الوضوء إذا ظهر على رأس الثقب ، وإن كان لا يقدر على إمساكه لا ينقض ما لم يسيل .

المعلل عن أبي يوسف إذا زال الدم عن رأس الجرح لا ينقض وضوءه حتى يسيل .

(١) المجبوب : مقطوع الذكر .

الظهيرية: وإن كانت به حصة فربط ذلك الموضع فخرجت الحصة واندمل فاستحال البول إلى ذلك الموضع فهو بمنزلة الجرح لا ينقض حتى يسيل .

ولو غرز رجل إبرة في يده وخرج منه الدم وظهر أكثر من رأس الإبرة لم ينقض وضوءه ، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : كان محمد بن عبد الله يميل في هذا إلى أنه ينقض وضوءه ورآه سايلا . مجموع النوازل : إذا غرز في عضوه شوكا أو إبرة فخرج ذلك وظهر منه الدم ولم يسيل ظاهرا لا ينقض وضوءه . وفي فتاوى خوارزم : الدم إذا لم ينحدر عن رأس الجرح ولكن علا فصار أكثر من رأس الجرح لا ينقض وضوءه ، والفتوى على أنه لا ينقض وضوءه في جنس هذه المسائل ، فإذا عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير وكانت بحال لو لم يعصرها لا يخرج منها شيء . ينقض الوضوء . وفي مجموع النوازل : جرح ليس فيه شيء من الدم والقيح والصدید دخل صاحبه الحمام أو الخوض فدخل الماء الجرح فمصر الرجل الجرح وخرج منه الماء و سال لا ينقض الوضوء . وإذا مسح الرجل الدم عن رأس الجراحة ثم خرج ثانيا فمسحه ينظر إن كان ما خرج بحال لو تركه سال أعاد الوضوء ، وإن كان بحيث لو تركه لا يسيل لا ينقض الوضوء ، ولا فرق بين أن يمسحه بخرقعة أو إصبع . وكذلك إذا وضع عليه قطنة أو شيئا آخر حتى انشف ثم وضعه ثانيا وثالثا فإنه يجمع جميع ما ينشف ، فإن كان بحيث لو تركه سال يحمل حدثا ، وإنما يعرف هذا بالاجتهاد وغالب الظن . وفي النبايع : وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ، خلافا لأبي يوسف . م : وكذلك إن ألقى عليه التراب ثم ظهر ثانيا فتربه ثم ثالثا أو ألقى عليه دقيقا أو نخالة فهو كذلك يجمع ، قالوا : وإنما يجمع إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى ، أما إذا كان في مجالس مختلفة لا يجمع . وكذلك إذا وضع عليه دواء حتى ينشف جميع ما يخرج فلم يسيل عن رأس الجرح فإن كان ما ينشف بحيث يسيل بنفسه يحمل حدثا ، وما لا فلا . وإذا خرج من أذنه قيح أو صديد ينظر إن خرج بدون الوجع لا ينقض وضوءه وإن خرج مع الوجع ينقض وضوءه .

و في نوادر هشام عن محمد رحمه الله : الشيخ إذا كان في عينه رمد - و في الذخيرة : أو عمش - م : و يسيل الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة . و في الظهيرية : الغرب ' الذي يكون بين الإنسان إذا سال عنه الماء ينقض الوضوء . م : و إذا خرج دبره إن طالجه يده أو بخرقة حتى أدخله ينقض طهارته ، و ذكر شمس الآلئمة الحلواني بمجرد خروج المقعد تنقض طهارته لخروج النجاسة من الباطن إلى الظاهر . و إذا عض شيئا فرأى عليه أثر الدم من أصول أسنانه لا وضوء عليه . و في الحجّة : يتوضأ احتياطاً ، ولا يأكل ذلك القدر . م : وكذلك الحلال إذا رأى عليه أثر الدم لا ينقض الوضوء . و ذكر الشيخ علاء الدين رحمه الله في كتاب الشرحين أن من أكل خبزاً أو شيئاً من الفواكه و رأى فيه أثر الدم من أصول أسنانه ينبغي أن يضع إصبعه أو طرف كفه على ذلك الموضع ، إن وجد فيه أثر الدم ينقض وضوءه ، و ما لا فلا . و في الظهيرية : وكذلك إذا استاك سواكاً فوجد أثر الدم . الحجّة : سئل عبد الله بن المبارك عن قطع يده بالسكين و هو على وضوء فابتدر ففقد عليها حتى منع الدم ؟ قال : لا وضوء عليه . الحاوي : و سئل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين الأسنان ، قال : إذا كان موضعه معلوماً و سال من مكانه ينقض الوضوء و هو نجس ، و إذا لم يعلم و خرج مع البزاق فانه ينظر إلى الغالب منه .

م : الفراد إذا مص من عضو إنسان و امتلاّ^١ دماً إن كان صغيراً لا ينقض وضوءه ، و إن كان كبيراً ينقض . العلقمة^٢ إذا أخذت بعض جلد الإنسان و مصت حتى امتلأت من دمه بحيث لو سقطت لسال انتقض الوضوء ، لأن الدم سائل . و الذباب و البعوض - و في الحجّة : و الزنبر - م : إذا مص عضو إنسان و امتلاّ دماً لا ينقض وضوءه . و كذلك الذباب إذا عض عضو إنسان و امتلاّ و ظهر الدم

(١) الغرب : عرق في العين يسيل ولا ينقطع ، أوثرة في العين (م) الفراد : دوية تتعلق بالعين و نحوه ، و هي كالقمل للإنسان (م) العلقمة : دوية سوداء تملص الدم .

لا ينقض وضوءه . و في الكبرى : القمل إذا مص عضو إنسان فامتلاء إن كان صغيرا لا ينقض وضوءه ، و إن كان كبيرا ينقض .

م : و في النوادر عن أبي حنيفة : إذا بزق أو امتخط ورأى في ذلك علقه من الدم لم يكن عليه الوضوء ، و إن كان يرى من الدم في جميع البزاق أو النخامة أو المخاط وكانت حرته و صفوته غالبية على البياض فعليه الوضوء . و في الحائية : و إن كان على السواء فكذلك استحسانا . م : و إن كان الذي يراه يشبه غسالة اللحم و كان البياض غالبا فلا وضوء عليه . و ذكر هشام عن أبي يوسف رحمه الله : إذا اصفر البزاق من الدم فلا وضوء ، و إن احر فعليه الوضوء ، و هذه الرواية موافقة لقول الفقيه أبي جعفر . قال شمس الأئمة الحلواني : إن كان البزاق من لثاته أو أسنانه فهو على التفصيل ، إن كان الدم غالبا أو مغلوبا أو كان على السواء ، و أما إذا خرج ذلك من جوفه فالأمر فيه أسهل .

نوع آخر

و في الأجناس : إذا احتقن^(١) الرجل بدهن ثم عاد فعليه الوضوء لأنه لا يتفك عن نجاسة . و إن أقطر في إحليله دهنا ثم عاد فلا وضوء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله ، خلافا لما . و فيه أيضا : و إذا صب دهنا في أذنه و مكث في دماغه يوما ثم سال و خرج فلا وضوء عليه - و في الظهيرية : إذا لم يتغير ، و كذلك إن خرج حارا . و إن خرج من الفم نقض وضوءه ، و ذكر هذه الجملة في القدوري ، و ذكر رواية عن أبي يوسف أنه لو خرج من فمه فعليه الوضوء ، و أشار إلى قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله : و إن خرج من الفم فلا وضوء عليه ، و في الحائية : إن خرج من أنفه أو أذنه لا وضوء عليه . م : و في نوادر المشام : لو دخل الماء أذن رجل في الاغتسال و مكث ثم خرج بنفسه فلا وضوء عليه - و في النصاب : و هو الأصح . و في الظهيرية : و لو استعط^(٢) ثم خرج من الأذن

(١) احتقن : استعمل الحقنة ، و هي كل دواء يدخل من المقعد لتسهيل بطن المريض .

(٢) استعط : استعمل السعوط ، أي الدواء الذي يصب في الأنف .

لا ينقض - الخلاصة : ولو وصل السعوط إلى الرأس وعاد لا وضوء فيه . وعن أبي يوسف : إن عاد من فيه فعليه الوضوء لأنه وصل إلى الجوف أولاً ثم خرج . والماء إذا دخل وبلغ الرأس ثم خرج نقض صومه بالدخول وعليه القضاء ، وقال إبراهيم : لا ينقض وضوءه إن بلغ الرأس ، إلا إذا خرج وقد صار قيعاً فحينئذ ينقض ، ولا يتنجس الثوب إذا أصاب من ذلك وهو ماء إلا إذا تغير ، وقيل : ينقض ويتنجس قبل التغير .

شرح الطحاوى : ولو نزل الدم إلى قصبة الأنف وأنه مشدودة ينقض وضوءه لأن داخل الأنف يلحقه حكم التطهير ، ولو كان جراحة فربطها فابتل ذلك الرباط إن نفذ البلل إلى الخارج نقض الوضوء ، وإلا فلا . ولو كان الرباط بطاقتين^١ ونفذ البعض دون البعض انتقضت طهارته . وفي الحجة : إذا خرج الدم إلى رباط الأذن بحيث يجب عليه إصصال الماء إليه في الاغتسال ينقض الوضوء . محصر التجنيس : وإن خرج من السرة ماء صاف أو أصفر ففيه الوضوء . وفي النصاب : وإن لم يسيل لا ينقض ، وكذلك إذا سيله غيره لا ينقض ، وهو المختار .

م : وفي المتنق : روى إبراهيم عن محمد رحمه الله في رجل أدخل عوداً في دبره أو قطنه في إجليله وغيبها كلها ثم أخرجها بنفسها فعليه الوضوء ، ولو كان طرف العود بيده ثم أخرجها لا يجب عليه شيء ، ألا ترى أن الرجل أدخل المحققة ثم أخرجها لم يكن عليه الوضوء - هكذا ذكره ، ولكن تأويله إذا لم تكن على العود والمحققة بلة ، ألا ترى أن الرجل يتروصاً فيدخل إصبه في الاستنجاء لا ينقض الوضوء ، فإن استنجد ولم يدخل إصبه فليس بتنظيف - قال أبو يوسف : مراده في الشرح^٢ الظاهر فانه متى جاوز الشرج الظاهر كان ذلك تفتيشاً للنجاسة لا تطهيراً .

م : نوع آخر في مسائل القىء وما يتصل به

قال محمد رحمه الله في الجماع الصغير : رجل قلس^٣ دون ملء فيه لا ينقض وضوءه ، (١) أي الرباط فوق الرباط (٢) الشرح : المنفذ (٣) قلس الرجل : خرج من بطنه إلى فمه طعام أو شراب ملء القم أو دونه ، فإذا غلب فهو القىء .

ولو قلس ملء فيه مرة أو طعاماً أو ماء - وفي الينابيع : أو صفراء أو سوداء - تقتضى الوضوء ، م : وهذا منجها ، ثم القليل منه حدث في القياس ، وهو قول زفر رحمه الله ، وفي الاستحسان ليس بحدث ، بل يشترط أن يكون ملء الغم ، واختلف الأفاضل في تفسير ملء الغم ، بعضهم قالوا : إذا كان بحيث لو ضم شفتيه لم يعلم الناظر أن في فيه شيئاً فهو أقل من ملء الغم ، وإن افتتح شفتاه حتى كان يعلم الناظر أن في فيه شيئاً فهو ملء الغم . وقال أبو علي الدقاق في كتابه : إذا كان القىء بحيث يمنعه من الكلام كان ملء الغم ، وإن كان لا يمنعه لا يكون ملء الغم . وقال الحسن بن زياد رحمه الله : إن كان بحيث لا يمكن للرجل ضبطه وإمساكه كان ملء الغم ، وإن كان يمكنه لا يكون ملء الغم - وزاد على هذا بعض المشايخ رحمهم الله وقال : إن كان القىء لا يمكن ضبطه وإمساكه إلا بتكلف كان ملء الغم ، وإن كان يمكنه من غير تكلف لا يكون ملء الغم ، وإليه مال كثير من المشايخ وهو الصحيح ، وشمس الأئمة الحلواني يقول : الصحيح أنه يفرض إلى صاحبه إن وقع في قلبه أنه قد ملأ فاه فقد ملأ فاه . هذا إذا كان القىء قليلاً فاه مرة واحدة ، وإن قام مراراً قليلاً قليلاً بحيث لو جمع يبلغ ملء الغم هل يجمع وهل يحكم باتقاض الطهارة ؟ لم يذكر هذا الفصل في ظاهر الرواية ، وذكر في النواذر خلافاً بين أبي يوسف وعمره رحمهما الله ، فقال على قول أبي يوسف : إن اتحد المجلس يجمع ، وإن اختلف لا يجمع ، وقال محمد رحمه الله : إن اتحد السبب يجمع ، وإن اختلف لا يجمع - وفي الجامع الصغير للحامى : وهذا أصح - م : وتفسير اتحاد السبب عنده أن يكون المرة الثانية والثالثة قبل سكون الغثيان الأول ، وعن أبي علي الدقاق رحمه الله أنه كان يقول : يجمع اتحاد المجلس أو اختلف ، واتحد السبب أو اختلف ، هذا إذا قام مرة أو طعاماً أو ماء ، وإن قام بلغها إن كان نزل من الرأس لا ينتقض وضوؤه وإن كان ملء الغم بالاتفاق ، وإن صعد من الجوف على قول أبي يوسف رحمه الله ينتقض وضوؤه إذا كان ملء الغم ، [وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله : لا ينتقض وضوؤه وإن كان ملء الغم] وأجمعوا (١) من أر ، خ .

على أنه إذا كان أقل من ملء الفم أنه لا ينتقض وضوؤه ، وكان الطحاوى يميل إلى قول
أبي يوسف حتى روى عنه : أنه كان يكره للانسان أن يأخذ البلغم بطرف رداءه أو كفه
و يصلى معه ، ومن مشايخنا من أسقط الخلاف و قال : قولها محمول على ما إذا نزل من
الرأس و ذلك ظاهر بالإجماع] و قول أبي يوسف محمول إذا خرج من المعدة و ذلك
نحس بالاجماع [١ ، و منهم من حقق الخلاف فيما إذا خرج من المعدة و هو صحيح .
و إن قام طاماً أو ما أشبه محتلاً بالبلغم ينظر إن كان الغلبة للطعام و كان بحال لو اقرء
الطعام بنفسه كان ملء الفم نقض وضوؤه ، و إن كانت الغلبة للبلغم و كان بحال لو اقرء
البلغم بلغ ملء الفم كانت المسألة على الاختلاف . و فى فتاوى الحجة : و لو غشت
النفس و هاجت فخرجت من الفم قطرات ماء حامض إن كانت بحال لو اجتمعت تلك
القطرات يكون ملء الفم نقض الوضوء ، و إلا فلا . و فى الظهيرية : و لو شرب الماء
فخرج صافياً نقض الوضوء ، فان قام دماً إن نزل من الرأس و هو سائل انتقض الوضوء ،
و إن كان علماً لا ينتقض وضوؤه ، و إن صعد من الجوف إن كان علماً لا ينتقض
وضوؤه ، إلا أن يملأ الفم لأنه يحتتمل أنه صفراء انجمد أو سوداء انعقد أو بلغم احترق
فبشترط فيه ملء الفم ، و إن كان سائلاً أو قد صعد من الجوف على قول أبي حنيفة
ينتقض وضوؤه و إن لم يكن ملء الفم ، و على قول محمد رحمه الله لا ينتقض وضوؤه
إلا إذا كان ملء الفم ، و قول أبي يوسف مضطرب ، و إنما يعرف سيلانه إذا خرج
بقوة نفسه لا بقوة البزاق - و فى المختار : و ينقضه الدم و القيح و إن لم يملأ الفم ، و قال
محمد : لا ينتقض ما لم يملأ الفم - و فى الحجة : و به نأخذ . م : فن مشايخنا رحمهم الله
من قال : لا خلاف فى المسألة على الحقيقة لأن ما قال أبو حنيفة رحمه الله محمول على
ما إذا خرج الدم من منابت الأسنان و من اللوات ٢ و كان أقل من ملء الفم ، و عند
(١) من أو ، خ (٢) غشت : اضطربت حتى تكاد تنفث (٣) اللوات جمع لامة : اللجمة
المشرفة على الحلق فى أقصى سقف الفم .

محمد رحمه الله في هذه الصورة الجواب كما قال أبو حنيفة ، وما قاله محمد رحمه الله محمول على ما إذا خرج الدم من المعدة ، وعند أبي حنيفة الجواب في هذه الصورة كما قال محمد ، ومنهم من حقق الخلاف فيها إذا خرج من المعدة .

وعما يتصل بهذا النوع من المسائل ما روى ابن رستم في نوادره عن محمد رحمه الله : إذا دخل العلق^(١) حلق إنسان ثم خرج من حلقه دم رقيق سائل ينتقض وضوؤه ما لم يملأ^(٢) الفم ، وإذا بزق وخرج في بزاقه دم إن كان الدم هو الغالب ينتقض وضوؤه وإن كان أقل من ملء الفم ، وإن كانت الغلبة للبزاق لا ينتقض وضوؤه ، وإن كانا سواء فالقياس أن لا ينتقض طهارته ، وفي الاستحسان ينتقض وضوؤه . وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في هذا الفصل صورا ، وهو : ما إذا كان الدم والبزاق على السواء فغامة مشايخنا على أن الوضوء بهذا ينتقض ، وكان الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني يقول : أمره بإعادة الوضوء احتياطا وهو باق على وضوئه الأول ، وكان الفقيه أبو جعفر يقول : إن كان لونه يضرب إلى الصفرة فليس بناقض ، وإن كان يضرب إلى الحمرة فهو ناقض ، وإن كان عروق الدم تجرى بين البزاق كالعلقة لم يكن ناقضا . وفي النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا بزق أو امتخط وأرى في ذلك علقه من الدم لم ينتقض وضوؤه ، وإن كان الذي يرى من الدم في جميع البزاق أو النخامة وكانت حرته أو صفوته غالبة على البزاق فعليه الوضوء ، وإن كان الذي يرى شبه غسالة اللحم وكان البياض غالبا فلا وضوء عليه . وذكر همام عن أبي يوسف : إذا اصفر البزاق من الدم فلا وضوء عليه ، وإن احمر فعليه الوضوء . وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : إن كان البزاق يخرج من لماته أو لثاته^(٣) فهو على التفصيل أن الدم غالب أو مغلوب أو على السواء ، فأما إذا خرج ذلك من الجوف فالأمر فيه أسهل .

(١) العلق : الدويبة السوداء تمتص الدم ، واحداها علقه (٢) ثلاث جمع لثة : حول الأسنان من اللحم وفيه مغارضا .

نوع آخر في النوم والغشى والجنون:

إذا نام في صلاته قائماً أو راكعاً أو ساجداً فلا وضوء عليه - في الخلاصة ١ وعند الشافعي يلزم الوضوء، إلا في مستوى الجلوس، وعند مالك إذا طال نومه عليه الوضوء، وإن نام مضطجعا أو متوركا فله الوضوء. ثم لم يفصل محمد رحمه الله في الأصل بينا إذا غلبه النوم وبينما إذا نام متممداً ينتقض وضوؤه، وروى عن أبي يوسف أنه قال: إنما لا ينتقض وضوؤه إذا غلبه النوم، أما إذا نام متممداً ينتقض وضوؤه على كل حال. وذكر شمس الأئمة الحلواني قول أبي يوسف في السجود إذا تعمد النوم، والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية. فتاوى الحجة: ولو غلبه النوم في السجدة وطال ذلك وبطلته بمثل من الريح وغيره ينتقض وضوؤه حقيقة. ٢: وإن نام قاعداً وهو يتمايل في حال نومه ويضطرب وربما يزول مقدمه عن الأرض إلا أنه لم يسقط ظاهر المذهب أنه ليس بمحدث، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه حدث. وفي النوم مضطجعا الحال لا يخلو إن غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو بمنزلة ما لو سبقه الحدث يتوضأ ويبنى، ولو تعمد النوم في الصلاة مضطجعا فانه يتوضأ ويستقبل الصلاة - هكذا حكى عن مشايخنا رحمهم الله. وفي الفتاوى: في المريض لا يستطيع أداء الصلاة إلا مضطجعا فنام في الصلاة ينتقض وضوؤه - وفي الحجة: سواء كان النوم في حال قراءته أو ركوعه أو سجوده أو قعوده - ٣: قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: وقد قيل لا ينتقض، والاول أصح، وفي عمدة المفتي: وبه نأخذ. ٤: وفي نوادر إبراهيم عن محمد إذا قعد في الصلاة وإحدى أليتيه على قدمه فنام فلا وضوء عليه؛ قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله: هذا خلاف ما روى عن محمد في الأصل. هذا إذا نام في الصلاة، أما إذا نام خارج الصلاة إن نام مضطجعا أو متوركا ينتقض وضوؤه، وإن نام قائماً أو على هيئة الراكع أو الساجد - ذكر القدوري رحمه الله في شرحه: أنه لا ينتقض وضوؤه. وفي الحاشية: قال شمس الأئمة الحلواني: إذا نام خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود

يكون حدثا في ظاهر الرواية . م : وذكر شيخ الإسلام في شرح المبسوط فيما إذا نام ساجدا أن فيه اختلاف المشايخ ، وذكر شيخ الإسلام أيضا عن علي بن موسى التقي رحمه الله أنه لا نص في هذه الصورة عن أصحابنا ، وينبغي أن لا ينقض وضوءه إذا نام على هيئة الساجد على وجه السنة بأن كان رافعا بطنه عن تغذيه مجافيا عضديه عن جنبيه . وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : أنه إذا نام ساجدا في غير الصلاة فظاهر المذهب أنه يكون حدثا . وقد قال بعض العلماء رحمه الله : إن النوم في حالة السجود لا يكون حدثا وإن كان خارج الصلاة ، وذكر محمد رحمه الله في صلاة الأثر أن من نام قاعدا واضعا أليته على عقبه و صار شبه المنكب على وجهه واضعا بطنه على تغذيه لا ينقض وضوءه ، وعن علي بن يزيد الطبري قال : سمعت محمدا رحمه الله يقول : من نام متكئا على وجهه لا ينقض وضوءه . قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : الشرط عند محمد رحمه الله أن يضطجع على غيره ، أما اضطجاعه على نفسه لا يعتبر ، وقال أبو يوسف : اضطجاعه على نفسه كاضطجاعه على غيره في زوال الاستسماك فيكون حدثا ، ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : وقد قل عنه فصل يدل على أنه كان يميل إلى ما قاله أبو يوسف رحمه الله - يانه : قال فيمن كان محبوبا فسجد على تغذيه أو ركبته بأن وضع أنفه على طرف ركبته صح بمجوده ، و جملة بمنزلة السجود على وسادة أو لبنة ، لجمع مجوده على نفسه كسجوده على غيره لجاز أن يحمل اضطجاعه على نفسه كاضطجاعه على غيره ؛ فأما إذا نام قاعدا مستويا أليته على الأرض لا ينقض وضوءه . فإن نام قاعدا مستوى الجالوس ولكن مستندا إلى جدار أو أسطوانة - وفي التبايع : أو كان مريضا فأمسكه إنسان - م : ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني : أن ظاهر المذهب أن لا ينقض وضوءه ، وعن الطحاوي أنه قال : إن كان بحيث لو أزيل السند سقط فهو كالاضطجع ، وعلى هذا بعض مشايخنا رحمهم الله ، وفي القدوري : روى

(١) المحدث : الرجل الذي خرج ظهره و دخل صدره و بطنه .

أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه لا يتنقض وضوؤه إذا كانت أليته مستوية على الأرض - وفي الخلاصة : وعليه الفتوى لمعوم البلوى - م : وذكر شيخ الإسلام رحمه الله رواية عن أبي حنيفة رحمه الله غير مقيدة بما إذا كانت أليته مستوية على الأرض ، ومنهم من قال : إن جعل عقيه عند مقدمه واستند إلى شيء و نام لا يكون حدثاً ، وقيل : إذا كان مستقراً على الأرض غير مستوفز لا يتنقض وضوؤه ، وإن كان بحال لو أزيل السند لسقط ، وإن كان مستوفزاً غير مستقر على الأرض يتنقض وضوؤه ، وإن كان بحال لو أزيل السند لا يسقط لا يتنقض - و لو نام قاعدا مستوي الجلوس فسقط على الأرض ذكر شمس الأئمة الحلواني ظاهر الجواب عند أبي حنيفة إن اتبته قبل أن يزيل مقدمه الأرض في حال سقوطه لم يتنقض طهارته - وفي الحاشية : وإن اتبته بعد ما زال مقدمه عن الأرض انتقض وضوؤه سقط أو لم يسقط - م : و روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله : لو استيقظ حين يقع جنبه على الأرض فلا وضوء عليه - وفي المضمرات : وعليه الفتوى ، وإن وقع جنبه وهو قائم بطل وضوؤه لأنه وجد شيء من النوم مضطجعا فيتنقض وضوؤه - وفي الزاد : وهو الصحيح ، م : وعلى قولها لا يتنقض طهارته حتى يسقط على الأرض قبل أن ينتبه ، ويشترط لاتقاض الطهارة عند أبي يوسف رحمه الله أن يكون الانتباه بعد ما استقر قائما على الأرض ، وهكذا روى ابن رستم عن محمد رحمه الله ، وعن محمد رحمه الله أنه كما اضطجع إذا انتبه فعليه أيضا أن يتوضأ . نصاب الفقه : سئل أبو نصر رحمه الله عن نام قاعدا نوما ثقيلا قال : لا وضوء عليه ، ولكن يشترط أن يكون مقدمه على الأرض ، وهو الصحيح - وفي الحاشية : فإن نام قاعدا متربعا وقد أسند ظهره إلى شيء فقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : لا يكون حدثاً ، وقال الطحاوي رحمه الله : إن كان بحال لو أزيل السند يسقط فهو حدث ، وإلا فلا - وفي الظهيرية : وإن نام محتيا ورأسه على ركبته لا يتنقض

(١) مستوفز : قاعد غير مطمئن و كأنه يجهأ للوثوب .

وضوءه ، و لو كان مربعا و رأسه على خلفه ينقض الوضوء . و في الحبيبة : و قول العامة في المساجد « إذا سقط الثام و ضرب يده على الأرض انتقض وضوؤه ، ليس بشيء و هو ضرب من قلة علم الإنسان و كثرة مكر الشيطان ليفوته ثواب الجماعة » و في الظهيرية و لو وضع يده على الأرض لا ينتقض ، و يستوى في الوضع الكف و ظهر الكف . م : و إذا نام ركباً على دابة و الدابة عريان فإن كان في حالة الصمود و الاستواء لا ينتقض الوضوء ، أما حالة الهبوط يكون حدثاً . و في الخلاصة : و إن نام على ظهر الدابة في سرج أو إكاف لا ينتقض لعدم الاسترخاء . و في الفتاوى المتأخرة : و على السرج لا ينتقض ، قيل : إذا لم يكن رجلاه في الركاب . هذا هو الكلام في النوم ، و أما في الثماس في حالة الاضطجاع لا يخلو إما أن يكون ثقيلاً أو خفيفاً ، فإن كان ثقيلاً فهو حدث ، و إن كان خفيفاً لا يكون حدثاً ؛ و الفاصل بين الخفيف و الثقيل أنه إن كان يسمح ما قيل عنده فهو خفيف ، و إن كان يخفى عليه عامة ما قيل عنده فهو ثقيل . و النوم في سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء كالنوم في السجدة الصليية ، وكذلك النوم في سجدة الشكر عند محمد ، و عند أبي حنيفة ينقض ، و عن أبي حنيفة أيضاً ليس بحدث - و في الصيرفية : و الفتوى على قول أبي حنيفة . م : قال القاضي الإمام : سواء سجد على وجه السنة أو لا على وجه السنة ، و النوم في سجدة السهو ليس بحدث . و في فتاوى الحجة : لو نام في سجدة التلاوة انتقض وضوؤه لعدم أم لا ، في قول أبي يوسف و ابن المبارك ، و قال محمد بن الحسن رحمه الله : من نام في الصلاة فهو في الصلاة و لا يكون مصلياً ، حتى لو أحدث في الصلاة ثم اتبعه بعد ساعة توضعاً و بنى ، فلو كان مصلياً فأحدث ثم ذهب بعد ما مضت ساعة لا يجوز البناء . رجل قام و ركع قائماً فسدت صلاته ، و إن نام في ركوعه أو سجوده لا يجب الإعادة و جازت صلاته ، و إن سجد سجدة و هو نائم أعاد السجدة . قال الفقيه أبو جعفر : لو وضع رجل صدره على خلفه و ركبتاه على

(١) الإكاف : البردة ، و هي كساء يلقى على ظهر الدابة .

الأرض ورأسه في الهواء فنام كذلك انتقض وضوؤه في قول أصحابنا رحمهم الله ، ولو نام على رأس التتور و صدره على تخذه و رجلاه في التتور ينقض وضوؤه .

و في الفتاوى الحسامية : خمس و عشرون نوما من النوم لها حكم اليقظة في الشرع

(الأول) : المصل إذا نام في الصلاة فتكلم بكلام الناس فسدت صلاته ، لأن الكلام

لا يصلح في الصلاة فكأنه تكلم في حالة اليقظة . و (الثاني) : إذا نام و قرأ تعتبر بتلك

القراءة في رواية - و في الكبرى : و المختار أنه لا يجوز عن القراءة . و (الثالث) : تلا آية

السجدة في نومه فسمع منه رجل : يلزمه السجدة كما سمع من اليقظان . و (الرابع) : إذا

استيقظ هذا النائم فأخبر تلاوة آية السجدة كان شمس الأئمة الحلواني يقول : لا يجب

عليه السجدة بهذه التلاوة ، و قال بعض المشايخ : يجب ، و هو الصحيح احتياطاً في أمر

العبادة . و (الخامس) : إذا نام في الصلاة فاحتلم يجب الغسل و لا يجوز له البناء ، كأنه

وقع بصره على فرج امرأة في الصلاة فأمنى . و (السادس) : إذا بقي نائماً يوماً أو يومين

صارت الصلاة ديناً عليه كما في حق اليقظان . و (السابع) : رجل أخذ النعاس فوضع

رأسه على ركبتيه أو على حجره ، و نام كان شمس الأئمة الحلواني يفتي على قول أبي يوسف

لا يكون حدثاً كأنه منقبه ، و عند محمد رحمه الله يكون حدثاً كأنه مضطجع . و (الثامن)

المتيمم إذا مرّت دابته على الماء و يمكن استعماله و هو نائم انتقض تيممه في هذه الرواية كأنه مر

و هو في اليقظة . و (التاسع) : الصائم النائم إذا فتح فاه فوقعت قطرة من الماء أو ثلجة في حلقه

انتقض صومه ، كأنه في اليقظة ، أو صب رجل ماء في حلقه فسد صومه عندنا ، خلافاً لأمر

رحمه الله . و (العاشر) : إذا نام الحاج على بعير و البعير بعرفات أو مر بعرفات أو وقف

بعرفات فقد أدرك الحج ، كأنه وقف بنفسه . و (الحادي عشر) : المحرم إذا نام فأنقلب

على صيد قتله يجب الجزاء كاليقظة . و (الثاني عشر) : المحرم إذا نام لجاء رجل و حلق

رأسه وجب عليه الجزاء كاليقظة . و (الثالث عشر) : المهرمة إذا نامت لجاء زوجها

و جامعها و هي في النوم و لم تستيقظ وجب عليها الجزاء كاليقظة . و (الرابع عشر) :

(١) حجر - بالضم و الكسر: حزن الإنسان .

إذا رمى رجل سهما إلى صيد فوقع الصيد عند نائم ومات من تلك الرمية فأدركه الصائد لا يحمل له ، كأنه وقع عند مسلم في اليقظة وقدر على الذبح ولم ينبحه .
 و (الخامس عشر) : رجل خلا بامرأته ونم رجل نائم لا يصح الخلوة ، كما في اليقظة .
 و (السادس عشر) : الزوج إذا نام في بيت فجاءت امرأته ومكثت عنده ساعة صحت الخلوة ، كأنه يقظان . و (السابع عشر) : المرأة إذا كانت نائمة فجاء زوجها ومكث عندها وليس معه مانع صحت الخلوة . و (الثامن عشر) : رجل حلف أن لا يكلم فلانا ثم إن الحالف مر به وهو نائم فقال « قم » ولم يستيقظ اختلف الأقاويل فيه ، والصحيح أنه يحث لأنه حلف أن لا يكلم وقد كلبه ، وأما الإسماع لم يكن شرطا في الحلف .
 و (التاسع عشر) : إذا طلق رجل امرأته طلاقا رجعيا وكانت نائمة فجاءها زوجها ومساها بشهوة يصير مراجعا . و (العشرون) : لو كان نائما فجاءت هذه المرأة ومسته بشهوة يكون مراجعة بينهما عند أبي يوسف . (الحادى وعشرون) : لو كان نائما فجاءت هذه المرأة وأدخلت ذكر الرجل في فرجها وعلم الرجل ذلك ثبت حرمة المصاهرة بينهما . و (الثانى وعشرون) : إذا قبلته واتفقا على ذلك ثبت حرمة المصاهرة بينهما . و (الثالث وعشرون) : إذا اقبل النائم على مال إنسان فألتفقه يجب الضمان . و (الرابع وعشرون) : إذا نام الأب تحت جدار فسقط الابن عليه من سطح فهلك الأب يحرم الابن عن الميراث - على قول البعض . و (الخامس وعشرون) : لو رفع النائم وضعه تحت جدار واه ' فسقط الجدار عليه فهلك لا يلزم الضمان .

م : و الإغماء ينقض الوضوء وإن قل - و في الخاتمة : في الأحوال كلها . م : وكذلك الجنون والفسق ؛^١ وهو تعطيل القوى المتحركة والحساسة بضعف القلب واجتماع الروح إليه بسبب الخفة فلا يجد متفذا للرجوع ، والإغماء امتلاء بطلون الدماغ من بلغم بارد غليظ - كذا في المغرب^٢ . الحجة : المصروع^٣ إذا أفاق عليه الوضوء .

(١) واه : ضعيف (٢-٢) لعل العبارة بين الرقيين مدرجة وليست من الأصول (٣) الصرع
 حلة تمتع الأعضاء النفسانية عن أعمالها متعا غير تام .

م : و السكر ينقض الوضوء أيضا ، وحد السكر هاهنا ما هو حده في باب الحد ، هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الواقات فانه قال : إن كان لا يعرف الرجل من المرأة ينتقض به وضوؤه ؛ وهذا الحد ليس بلازم بل إذا دخل في بعض مشيته تحرك فهو سكر ينتقض وضوؤه ، هكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله و هو الصحيح .

نوع منه في القهقهة :

يجب أن يعلم بأن القهقهة في كل صلاة فيها ركوع و سجود ينقض الصلاة و الوضوء عندنا . و في الكافي : قيد الانتقاض بقهقهة مصل بالغ . و في الحجة : و لو تكلم بكلام فاحش أو اغتاب أو كذب ينقض الصلاة و لا ينقض الوضوء ، لأن النص ورد في القهقهة في الصلاة ، و القهقهة خارج الصلاة لا ينقض الوضوء . و في شرح الطحاوى : بالإجماع . م : وكذلك القهقهة في صلاة الجنائزة و سجدة التلاوة ، وكذلك القهقهة من النائم في الصلاة لا ينقض الوضوء . و في الحارثي : و به نأخذ . م : ولكن تبطل صلاة الجنائزة و سجدة التلاوة ، هكذا وقع في بعض الكتب . و ذكر الزندوسى في نظمه : إذا نام في صلاته قائما أو ساجدا ثم قهقه لا رواية لهذا في الأصول ، قال شدداد بن أوس رحمه الله : [قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تفسد صلاته و لا يفسد وضوؤه ، وهكذا أقره الفقيه عبد الواحد رحمه الله] ١ - و في النصاب : و عليه الفتوى ، و في السفناقي : و الصحيح أنه لا يكون حدثا و لا تفسد الصلاة أيضا ، و قال الحاكم أبو محمد الكوفي رحمه الله : فسدت صلاته و وضوؤه جميعا و به أخذ عامة المتأخرين احتياطا . و لو نسي كونه في الصلاة ثم قهقه قال شدداد بن أوس رحمه الله قال أبو حنيفة رحمه الله : تفسد صلاته و لا يفسد وضوؤه ، و قال الحاكم الكوفي و الفقيه عبد الواحد رحمهما الله : فسدا جميعا . و القهقهة من الصبي في حالة الصلاة لا ينقض الوضوء . و في الظهيرية : و تفسد صلاته . م : و إذا أحدث الرجل فذهب و توضأ و عاد إلى مكانه و قهقه في الطريق حكى عن بعض المشايخ أنها تنقض ،

(١) من أر ، خ .

و ذكر الشيخ على البردوى رحمه الله أنها لا تنقض الصلاة، و تنقض الوضوء استحساناً .
 وفي الفتاوى العاتية : و إذا سبقه الحدث فتوضأ و نسي المسح على الخف أو على الرأس
 ثم قهقهه نقض ما غسله ، لأن القهقهة وجدت في حرمة الصلاة . و لو توضأ و مسح
 على الخف و شرع في الصلاة ثم قهقهه نقض الوضوء و المسح جميعاً . م : و لو تبسم في
 صلاة لا ينقض وضوءه - و في الينايع : و لا صلاته . م : ثم في حد القهقهة اختلف
 المشايخ رحمهم الله ، قال بعضهم : القهقهة ما يكون مسموعاً له و لجيرانه ، و في الخاتبة :
 بدت أسنانه أو لم تبد ، م : و قال بعضهم ما يظهر فيه القاف و الهاء ، و التبسم ما لا يكون
 مسموعاً له و لا لجيرانه ، و الضحك ما بينهما ، و هو ما يكون مسموعاً له لا لجيرانه ، و إنه
 ينقض الصلاة و لا ينقض الوضوء ، و كان القاضي الإمام يحكى عن الشيخ الإمام أنه كان
 يقول : إذا ضحك حتى بدت نواجذه و منع عن القراءة أو التسليم نقض الوضوء ، قال
 رحمه الله و غيره من المشايخ رحمهم الله على أنه لا ينقض الوضوء حتى يسمع صوته
 و إن قل ؛ و القهقهة عامداً كان أو ناسياً تنقض الوضوء . و في الخاتبة : و تبطل التيمم
 كما تبطل الوضوء ، و لا تبطل طهارة الاغتسال ، و قد قيل تبطل طهارة الأعضاء
 الأربعة ، فيريد بهذا أن المختل في الصلاة إذا قهقهه بطلت الصلاة و جاز له أن يصلى
 بعده من غير وضوء جديد على القول الأول ، و على القول الأخير لا يجوز له أن يصلى
 بعده من غير وضوء جديد - و في الخاتبة : و هو الصحيح . و لو صلى الفريضة بالإيماء بغير
 و قهقهه فيها انتقض وضوؤه . و لو صلى المكتوبة أو التطوع راكباً خارج المصر أو القرية
 و قهقهه فيها لا ينقض وضوءه عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله لأنه ليس في الصلاة - و في
 الحجة : و على قول أبي يوسف رحمه الله ينقض . م : و كذلك لو افتتح التطوع راكباً
 خارج المصر و دخل المصر ثم قهقهه فلا وضوء عليه في قول أبي حنيفة . و لو صلى
 في المصر ركعة من التطوع راكباً ثم خرج من المصر يريد السفر و قهقهه لا وضوء
 عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . و لو صلى راكباً و هو منهزم من العدو و الدابة

واقفة أو سائرة أو تعدو^١ به وهو يرمى إيماء إلى القبلة أو إلى غيرها ثم قهقه كان عليه الوضوء . وفي الحجة : ولو كان منهزما من عدو وهو راكب فدخل المصر وهو في الصلاة جازت صلاته للعدو ، ولو ضحك فسدت صلاته وضوؤه بالاتفاق .

وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله : إمام تشهد ثم ضحك قبل أن يسلم فضحك بعده من خلفه فعليهم الوضوء ، وعلل فقال : لأنني كنت آمرهم أن يسلموا - أشار إلى أن القوم لا يخرجون عن حرمة الصلاة بضحك الإمام ، قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله روى عن محمد رحمه الله أنه قال : لا آمرهم أن يسلموا - أشار إلى أن ضحك الإمام يخرج القوم عن حرمة الصلاة فلا يحتاجون إلى التسليم . ذكر الحاكم في إمام قعد في آخر صلاته قدر التشهد ولم يتشهد والقوم على مثل حاله فضحك الإمام ثم ضحك من خلفه ، قال : أما في قول أبي حنيفة فعلى الإمام الوضوء ، ولا وضوء على القوم من قبل أن الإمام قد أفسد عليهم ما بقي من صلاتهم ، وقال أبو يوسف رحمه الله : عليهم الوضوء من قبل أنهم لو لم يضحكوا كان عليهم أن يتشهدوا ويسلموا فلم يفسد الإمام عليهم شيئا . ولو كان الإمام والقوم تشهدوا ثم سلم الإمام ثم ضحك القوم قبل أن يسلموا فعليهم الوضوء عندهما ، لأن سلام الإمام لا يفسد عليهم ما بقي ، وكذلك الكلام ، فأما الحدث متعمدا والضحك يفسد عليهم ما بقي ، وعند محمد رحمه الله لا وضوء على القوم في هذه الصورة ، وهو ما إذا ضحكوا بعد ما سلم الإمام ، لأن عنده بسلام الإمام يخرج المقتدى عن حرمة الصلاة ، فالضحك منهم لا يصادف حرمة الصلاة فلا يوجب الوضوء . أبو سليمان عن محمد رحمه الله فيمن سهر عن التشهد خلف الإمام في الثانية حتى سلم الإمام في آخر الصلاة ثم ضحك هذا الرجل فلا وضوء عليه ، وليس هذا كسهوه عن التشهد في الرابعة . وفي الأماشي عن أبي يوسف رحمه الله : لو أن إماما انصرف من غير أن يسلم وخرج من المسجد وضحك أو ضحك بعض القوم فلا وضوء عليه ولا عليهم . ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله : إذا صلى من الجمعة ركعة ثم خرج وقها ثم قهقه فلا وضوء عليه .

(١) عدا عدوا : جرى وركض .

أبو سليمان عن محمد رحمه الله : ظن القوم أن الإمام قد كبر ولم يكن كبر فكبروا ثم قهقروا فلا وضوء عليهم . مسافر صلى ركعة من الظهر بغير قراءة - وفي الحائض : أو صلاهما - وقد قدر التشهد ثم قهقه فعليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفي قول محمد وزفر رحمهما الله لا وضوء عليه . وكذا المقيم إذا صلى ركعتين من الفجر بغير قراءة ثم قهقه . وكذلك قال أبو يوسف فيمن طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الفجر ثم قهقه ، وقاس على قول أبي حنيفة [وكذلك إن ذكر صلاة عليه وهو في صلاة أخرى ثم قهقه]^١ . وكذلك إن نوى الإمام إمامة النساء لحجاء امرأة وقامت إلى جنبه تأتم به ثم قهقه فعليه الوضوء ، وأما في قول محمد وزفر رحمهما الله فلا وضوء عليه في شيء من ذلك ، إذ فسدت الصلاة فكانه تكلم فيها ثم قهقه ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : هذا إذا وقعت بحجب الإمام وكبرت بعد تكبيره ، فأما إذا كبرت مع الإمام لا تعتقد تحريم الإمام فلا ينتقض طهارة الإمام . ولو وقعت المرأة بحجب إمام يؤمها ثم ضحك وقهقهت هل تنتقض طهارتها ؟ في رواية : لا تنتقض طهارتها ، وفي رواية تنتقض ، والاول أصح . وإذا صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها سوى عصر يومه لم يكن داخلا في الصلاة حتى لا ينتقض طهارته بالقهقهة . وإذا شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قهقه فكان عليه الوضوء . حكى بشر عن أبي يوسف رحمه الله : كل صلاة افتتحت صحبة ثم دخل فيها ما يفسدها على وجه ما سمعناه ثم ضحك فعليه الوضوء . وهو إشارة إلى المسائل المتقدمة . وذكر المصنف عن أبي يوسف رحمه الله في رجل صلى ركعتين تطوعا ولم يقرأ في إحداهما ثم قهقه فلا وضوء عليه ، وهذا الجواب يخالف جوابه في المسائل المتقدمة . وقال في المتحرى : إذا تبين له في خلال الصلاة أنه صلى إلى غير القبلة ثم بنى على صلاته بعد العلم به فسدت صلاته ، فإن قهقه فلا وضوء عليه ، وقال في موضع آخر من هذا الكتاب أن عليه الوضوء ! فالحاصل أن في جنس

(١) من أ، خ .

هذه المسائل روايتين عن أبي يوسف رحمه الله . وقال فيمن انقضى وقت مسحه في صلاته ثم فقهه : فلا وضوء عليه ، وكذلك في الجائر إذا برأ في صلاته . قال : ولو أن صحيباً افتتح مكتوبة قاعداً أو مضطجاً من غير غير ثم فقهه أعاد الوضوء . وكذلك لو افتتح الصلاة خلف مؤمٍ أو خلف آخرس أو أمي ثم فقهه فعليه الوضوء . وكذلك لو افتتح المتوضئ خلف التيمم والمتوضئ يرى الماء والتيمم لا يراه . وكذلك من يأتى لمن يعلم أن عليه صلاة قبلها ولا يعلمها الإمام أو الإمام على غير القبلة ولا يعلمها والمؤتم يعلم ، وإن كان الإمام يعلم أنه افتتح بغير القبلة فلا وضوء على المؤتم . وفي الحائض : وكذا لو كان المقتدى يعلم أن على الإمام قاتبة والإمام لم يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء . الباري إذا صلى ركعة ثم وجد ثوباً ثم فقهه . في رواية : لا وضوء عليه ، وفي رواية : عليه الوضوء . رجل افتتح العصر خلف من يصلى الظهر والمقتدى لا يعلم كان شارباً في التطوع ويؤمر بالمضى ، وإن فقهه كان عليه الوضوء . رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يوم وهو ذاكر لها ، أو كان في صلاة العيد فزالت الشمس ، أو كان في الجمعة فدخل وقت العصر ، أو صلى ومقامه طاهر وموضع سجوده نجس ثم فقهه : كان عليه الوضوء . البديعة : ولو فقهه في الصلاة المظنونة^١ اختلف المشايخ فيه ، والأصح أنه ينقض الوضوء . م : ولو كان مسافراً ينوى الإقامة بعد السلام قبل الضحك كانت نيته قاطعة للصلاة ولم يكن عليه أن يتبها ، وهو كمن سلم وعليه سجدة السهو . بشر عن أبي يوسف في رجل لا يقرأ صلى ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة قال : يتصرف على شفع وهو في الصلاة ، وعليه الوضوء إن فقهه . وعنه أيضاً إذا صلى العريان ركعة ثم وجد ثوباً فليس في الصلاة قال : لا يتصرف على شفع ، ولا وضوء عليه إن فقهه . وقال في موضع آخر من هذا الكتاب : عليه الوضوء . فصار في المسألة روايتان ، فيجب أن يكون المسألة الأولى على الروايتين أيضاً إذ لا تفاوت بينهما . وعنه أيضاً : أمة جلت بنحو

(١) المظنونة - أى الصلاة التي يظن المقتدى فيها أنه في صلاة الإمام وليس كذلك .

قناع ركة ثم عتقت فصلت ركة بغير قناع وهي تعلم بالمتق قال : إنها ليست في الصلاة فلا وضوء عليها إن تهققت - وقال في موضع آخر من هذا الكتاب : عليها الوضوء . وعنه أيضا : لو دخل بنية العصر في صلاة رجل يصلي الظهر لزمه المضى معه وهو متطوع ، وعليه الوضوء إن هقته . إذا سلم المقتدي قبل سلام الإمام بعد ما قد قدر التشهد ثم هقته لا وضوء عليه . وإذا هقته القوم بعد التشهد دون الإمام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم ، ولا ينتقض طهارة الإمام ، ولو هقته القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلاتهم ، وانتقضت طهارتهم . وكذلك لو هقته الإمام والقوم بعد التشهد مما تمت صلاتهم ، وانتقضت طهارتهم - وفي النبايع : خلافا لزر رحمه الله . وفي الغياثة : ولو سلم ناسيا ثم تذكر سجدة التلاوة فسجد وضحك فيها أو ضحك في سجدة السهو انتقض وضوؤه ، وهو المختار . الحاتية : إذا خرج الإمام عن صلاته لا على وجه القطع بل على وجه الإفساد بأن هقته أو أحدث متعمدا ثم هقته المأموم لا ينتقض وضوء المأموم ، وكان المأموم مسبوقا تفسد صلاة المسبوق . وفي الظهيرية : وفي فساد صلاة اللاحق روايتان ، فإذا فسد صلاة المأموم لا ينتقض طهارته بالهقته . م : وإذا هقته الإمام بعد ما قد قدر التشهد قبل أن يسلم فصلاته تامة وعليه الوضوء لصلاة أخرى عند علمائنا الثلاثة ، خلافا لزر ، إلا أنه لم ينتقض صلاته . الخلاصة : إذا هقته المقتدي في صلاته انتقضت طهارته ، ولهذا لو تكلم الإمام أو سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المولى أن يسلم في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة .

نوع آخر من هذا الفصل

مس الرجل المرأة أو المرأة الرجل لا ينتقض الوضوء ، وقال مالك : إذا كان بشهوة نقض الوضوء ، وإذا كان بغير شهوة لم ينتقض وضوؤه . ولو مس الذكر لا ينتقض الوضوء بحال ، وقال الشافعي : ينقض إذا مسه يباطن الكف من غير حائل ، وفي المنظومة في

(١) اقتناع : ما تغطي به المرأة رأسها .

باب الشافى :

ومس القرجين بالكف حدث . وهكذا مس النساء للبعث

وفى شرح الطحاوى : ولا وضوء على من مس شيئا من بدنه ، والمس كله لا يوجب نقض الوضوء ، سواء مس نجسا ، أو مس طاهرا ، أو مس خنزيرا ، أو ميتة ، أو جيفة . بظاهر كفه أو يباطن كفه ، بينها حائل أو لا . وفى الظهيرية : ولا وضوء على من قبل المرأة بشهوة . م : وإذا باشر امرأته مباشرة فاحشة بتجرد وانتشار آلة وملاقة القرج بالقرج فقيه الوضوء فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله استحسانا - وفى شرح الطحاوى : وإن لم يخرج المذى ، وقال محمد : لا وضوء عليه ، وهو القياس ، وفى النصاب : هو الصحيح ، وفى التبيين : وعليه الفتوى . م : ولا وضوء فى أكل ما مسته النار أو لم تمسه ، وليس فى حمل الميت وغسله وضوء إلا أن يصيب يده أو جسده شيء من الماء فيغسل ذلك الموضع . وإذا ذبح الشاة فلا وضوء عليه ، إلا أن يتلطح يده بدمها فيغسل يده . وقال القدورى : وليس فى مزال عن البدن ولا بالموطوء عليه وضوء - والمعنى بالموطوء عليه أن يطلأ نجاسة لا يلصق به شيء منها ، فإن لصقت فعليه غسلها - والله أعلم .

نوع آخر فى مسائل الشك

قال محمد رحمه الله فى الأصل : ومن شك فى بعض وضوئه وهو أول ما شك غسل الموضع الذى شك فيه ، وأما إذا كان يرى ذلك كثيرا لم يلتفت ومضى ، لانه من الوساس ، والسيل فيها ترك الالتفات إليها كيلا يقع فى مثل ذلك ثانيا وثالثا فيبقى أكثر عمره فى ذلك . قالوا : وهذا إذا كان الشك فى خلال الوضوء ، أما إذا كان بعد الفراغ منه لا يلتفت إليه ومضى . م : وهو نظير ما إذا شك فى صلاته أنه صلاها ثلاثا أو أربعا ، أما إن كان هذا الشك فى خلال الصلاة كان معتبرا ، وإن كان بعد الفراغ

(١) راجع ج ١ ص ٦٨ - ٧٠ من الأصل .

من الصلاة لا يعتبر حملاً لأمره على ما يحل وهو الخروج عن الصلاة بعد التمام كذا هنا و تكلموا في قوله « وهو أول ما شك فيه » من المشايخ من قال : أراد به أول ما شك في عمره ، ومنهم من قال : إنه أراد به أول شك وقع له في هذا الوضوء ، ومنهم من قال : أراد به أن الشك في مثل هذا لم يصير عادة له ، ومن شك في الحدث فهو على وضوء ، ومن شك في الوضوء فهو محدث . قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : لا يدخل التحرى في باب الوضوء إلا في فصل رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله : إذا كان مع الرجل آنية وهو متذكر أنه جلس للوضوء إلا أنه شك أنه قام قبل أن يتوضأ أو بعد ما توضأ يتحرى ويعمل بقالب الرأى ، وإن شك أنه جلس للتوضئ أو لا والآنية هناك موضوعة فهو محدث فلا يجوز له التحرى . قال ابن سماعة رحمه الله في نوادره : وهو نظير الخلاء فانه إذا كان يتذكر أنه دخل الخلاء للتخلي ولكنه شك أنه خرج منها قبل أن يتخلي أو بعد ما يتخلي جعل محدثاً ولا يجوز له التحرى ، ولو شك أنه دخل الخلاء أو لم يدخل جاز له التحرى والعمل بقالب رأيه ، وهذه رواية مستحسنة . وفي الفتاوى الخلاصة : ولو تيقن أنه لم يغسل عضواً من أعضاء الوضوء لكنه شك في ذلك العضو أنه أى عضو ذكر في مجموع النوازل : أنه يغسل الرجل اليسرى . ٣ : وفي المنتقى عن محمد رحمه الله أنه سئل عن المتيقن بالوضوء إذا لم يتذكر حدثاً وقال له رجل « إنك بلت في موضع كذا ، فشك الرجل وقد صلى بعد ذلك صلوات ، فقال : إذا شهد عنده عدلان قضاهما ، وإن شهد واحد عدل لم يقض . وفي الإملاء عن محمد رحمه الله : إذا وقع في قلب المتوضئ أنه أحدث وكان على ذلك أكبر رأيه فالأفضل أن يعيد الوضوء ، وإن صلى بوضوئه الأول كان في سعة من ذلك عندنا . وإن أخبره مسلم عدل رجل أو امرأة حرة أو مملوكة أنه أحدث أو رعب أو نام مضطجعا لم يسع له أن يصلى حتى يتوضأ . ولو استيقن بالحدث وشك في الوضوء فأخبره عدل أنه توضأ أو لم يعرف الخبر بكونه عدلاً إلا أنه وقع في قلبه أنه صادق وسمه أن يصلى ، فإن كان يتلى بهذا كثيراً يدخل عليه

فيه الشيطان فاستيقن بالحدث أو استيقن أنه قد وضوءه فان كان أكبر رأيه أنه توضأ ونسبه عندنا أن يمضى على أكبر رأيه ، فتاوى الحجة : قال أبو حفص البخارى رحمه الله : من شك في إنائه أو ثوبه أو بدنه أصابته نجاسة أم لا فهو طاهر ما لم يستيقن - فتاوى الحجة : وكذا الآبار والحياض التى يستسقى منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار ، وكذلك السمن والجبن والاطعمة التى يتخذها أهل الشرك والبطالة^١ ، وكذلك الثياب التى ينسجها أهل الشرك أو الجهلة من أهل الإسلام ، وكذلك الحجاب^٢ الموضوعة أو المركبة في الطرقات والسقايات التى يتوهم فيها إصانة النجاسة كل ذلك محكوم بطهارته حتى يتيقن بنجاستها . ٣ : قال محمد رحمه الله في الأصل : ومن توضأ ورأى الببل متايلا من ذكره نقض وضوءه ، فان كان الشيطان يريه به كثيرا ولا يستيقن أنه ببل ماء أو بول معنى في صلاته ولا يلتفت إليه^٣ - قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله : وتأويل هذا في الذى يرى الببل على طرف ذكره وقد استنجى فيحتجف أن يكون ذلك من ببل الفضل ، فأما إذا علم الرجل أنه خرج من داخل الإحليل فعليه الوضوء ، ومن أصحابنا من قال : وإن علم أنه خرج من ذكره لا ينقض وضوءه ما لم يستيقن أنه بول أو مذى إذا كان قد استنجى ، فقد ذكر في بعض النوادر أن المستنجى إذا أدخل الماء في ذكره ثم خرج لا ينقض وضوءه ، فيحتمل أن يكون هذا الخارج من ماء الاستنجاء ، قال شيخ الإسلام رحمه الله : الحيلة في قطع هذه الوسوسة أن يوضع فرجه بالماء ، فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء ؛ قالوا : هذا الاحتيال إنما ينفعه إذا كان العهد قريبا بحيث لم يحض البول ، فأما إذا مضى عليه زمان ثم رأى بللا فإنه يعيد الوضوء .

(١) البطالة : التمثل والتفرغ من العمل (٢) الحجاب : جمع حب : الجرة ، وفى الصحاح : الحب الخابية فارسى معرب (٣) حتى يستيقن أنه بول - ص ٦٩ من الأصل ج ١ ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن الشيطان يأتى أحدكم فينفخ في أذنه ويقول أحدث ، فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا . وفى الحديث : إن الشيطان يقال له د أولهان . لا تهتلى له إلا الوسوسة في الوضوء ، فلا يفتت إلى ذلك - ذكره الترغى في المبحوط .

و بما يتصل بهذا الفصل بيان أحكام المحدث

م : المحدث لا يمس المصحف ولا الدراهم التي كتب عليها القرآن، ولا بأس بأن يقرأ القرآن . وإن أراد أن ينسل اليد ويأخذ المصحف لا يحل له ذلك، وكذا لا يحل له مس الكتابة لا يحل له مس البياض أيضا، وإن مس المصحف بغلافه فلا بأس به، والغلاف الجلد الذي عليه المتصل عند بعض المشايخ - وفي الكافي : هو الأصح، م : وعند بعضهم المنفصل كالخريطة^١ ونحوها، وفي الهداية : وهو الصحيح، وفي الينابيع : وإن لم يكن الجلد مشرزا^٢ يحل له أخذه . م : وإن مس المصحف بكفه أو بذيله لا يجوز عند بعض المشايخ لأن ثيابه تبع لبدنه، ألا ترى أنه لو قام على النجاسة في الصلاة وفي رجله نعلان أو جوربان لا يجوز صلاته، ولو فرش ثيابه أو جوربيه وقام عليهما جازت صلاته ! ألا ترى أن من حلف لا يجلس على الأرض يجلس عليها ويذره وبينها ثيابه يحنك في يمينه واعتبر ثوبه تبعا له حتى لم يعتبر حائلا ! وأكثر المشايخ على أنه لا يكره لأن المحرم هو المس، وأنه اسم للبشارة باليد بلا حائل . ألا ترى أن المرأة إذا وقعت في طين وردغت حل لأجنبي أن يأخذ يدها بمائل ثوب ! ولذا حرمة المصاهرة لا يثبت بالمس بمائل ! وفي باب اليمين المعتبر وهو العرف وفي العرف يعد الجالس في ثيابه على الأرض جالسا على الأرض . وفي الهداية : ويكره مسه بالكم، هو الصحيح . م : ويكره له مس كتب التفسير، وكذلك يكره له مس كتب الفقه [وما هو من علم الشريعة، والمشايخ المتأخرون وسعوا في كتب الفقه بالكم للبلوى والضرورة]^٣، وكره بعض مشايخنا دفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن إلى الصبيان، وعامة المشايخ لم يروا به بأسا - وفي الهداية : وهذا هو الصحيح . م : ويكره له أن يدخل المسجد، وأن يطوف بالبيت [وفي الأذان روايتان، ويكره الإقامة رواية]^٤ .

(١) الخريطة : وعاء من جلد أو نحوه يشد على ما فيه (٢) مقرر : الضموم طرقاء، والشدود بعضه إلى بعض (٣) من أر، خ .

الفصل الثالث في الغسل

في التحفة : الغسل لإسالة الماء على جميع ما يمكن غسله من بدنه مرة واحدة، حتى لو ترك شيئاً سبوا لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة، وكذا في الوضوء . الحاشية : الغسل عن الجنابة والحيز والنفس فرض بصورة واحدة .

٣ : هذا الفصل يشتمل على أنواع :

نوع منه في تعليم الاغتسال :

قال محمد رحمه الله : يبدأ في غسل الجنابة يديه و يغسلهما ثلاثاً ، ثم يأخذ الإناء بيمينه و يفرغه على شماله حتى يغسل فرجه و يتيقه ، وكذلك المرأة إذا اغتسلت بدأت و غسلت فرجها ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة غير غسل القدمين ، ثم يفيض الماء على رأسه و سائر جسده ثلاثاً - وفي شرح الطحاوى : معاينة^١ وغير معاينة - ٣ : ثم يتحنى عن مقتله فيغسل رجله . و قال في موضع آخر : يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض الماء على منكبيه الأيمن ثلاثاً ثم على رأسه و سائر جسده ثلاثاً ، ثم على منكبيه الأيسر ثلاثاً ، ثم يتحنى فيغسل قدميه . و قد أمر بتأخير غسل القدمين في حق الجنب ، و قد اختلفت الروايات في فعل رسول الله صلى الله عليه و سلم ، روت عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه و سلم غسل القدمين في الوضوء ، و روت ميمونة رضى الله عنها أنه عليه السلام لم يغسل القدمين في الوضوء بل أخره إلى ما بعد الاغتسال ، و علساؤنا أخذوا برواية ميمونة رضى الله عنها أنه عليه السلام لم يغسل القدمين في الوضوء بل أخره إلى ما بعد الاغتسال لأن غسل القدمين قبل إقاضة الماء على رأسه لا يفيد لأن قدميه في مستنقع الماء فيتنجس ثانياً وثالثاً بوصول الماء المستعمل إليه فلا يفيد الاغتسال في الوضوء ، حتى لو أفاد بأن كان قائماً على حجر أو لوح لا يؤخر غسل القدمين عن الوضوء . ثم أشار هنا إلى مسح

(١) أى سواه كان جسده بحيث يمكنه النظر إليه أو لا .

الرأس في الوضوء فإنه قال ويتوضأ وضوءه للصلاة، والوضوء اسم يشتمل المسح والنفيل جميعاً، وهو ظاهر المذهب، وزدى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمسح برأسه في وضوئه، والصحيح أنه يمسح برأسه. وفي المتقى: قال أبو حنيفة: من اغتسل عن الجنابة فليس عليه أن ينضح في عينه الماء. قال في الأصل: والدلك في الاغتسال ليس بشرط عندنا، عملاً لما لك رحمه الله. وفي المتقى: قال أبو يوسف رحمه الله في الأمانى: الدلك في الفسل شرط. وفي جامع الجوامع عن أبي يوسف في الأمانى: يدلك في اليوم البارد.

م: وإذا اغتسلت المرأة من الجنابة ولم تقض رأسها إلا أنه بلغ الماء أصول شعرها أجزأها. واعلم بأن هاهنا فصلين، أحدهما: إذا بلغ الماء أصول شعرها وأثاتها فإنه جازئ بلا خلاف، وأما إذا بلغ الماء أصول شعرها ولكن لم يدخل شمع عقاصها فقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: لا يجزئها، وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه كان يأمر جواريه بنقض شعورهن عند الاغتسال عن الحيض والجنابة، ويؤيد هذا القول ما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله قال: تبل فوائها ثلاثاً مع كل بلة عصرة، وقائدة اشتراط العصر أن يصل الماء شمع فرونها، وقال بعضهم: يجزئها بظاهر ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت: كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نفصل من إناء واحد وكان لا ينقض شعري - وفي الينابيع: هو الصحيح. م: بخلاف اللحية لأنه لا حرج في إصصال الماء إلى أثناء اللحية فيجب إصصال الماء إليه، ولا كذلك شعر المرأة حتى أن المرأة إذا كانت لا تخرج بأن كانت منقوضة الشعر يفترض عليها إصصال الماء إلى أثناء الشعر. وفي الجامع الصغير الحسامي: أما المسترسل من شعرها فنسله في الجنابة موضوع^١، هو المختار. م: وأما الرجل إذا كان على رأسه شعر وقد فعله كما يفعل الطويون والأتراك هل يجب عليه إصصال الماء إلى أثناء

(١) القاص: خيط يشده أطراف الذوائب، ج: يُقص (٢) موضوع: مرفوع.

الشعر؟ ذكر الصدر الشهيد رحمه الله أنه يجب . و الاحتياط في إيصال الماء إليه . و ظاهر حديث جابر رضى الله عنه أن النبي عليه السلام قال " لا يضر للجنب و الحائض أن لا يتقض الشعر إذا اغتسل بعد أن يصل الماء شؤون الشعر " أى أصول الشعر ، يدل على أنه لا يجب . و فى الفتاوى الحجة : يجب ، سواء كان مشدودا أو غير مشدود . و فى الحائض ذكر فى باب الوضوء و الفسل : فإن كان الرجل ملتجيا^١ لا يجب غسل ما استرسل من الذقن ، وكذا لو جعل الرجل شعره ذؤابتين و شدهما حول الرأس أو أرسلهما ، وكذا المحرم إذا تلبد^٢ رأسه فوصل الماء إلى أصول شعره كفاه . م : و سئل الشيخ الإمام نجم الدين النسفى عن امرأة تغتسل من الجنابة هل تتكلف بإيصال الماء إلى ثقب القرط ؟ قال : إن كان القرط فيه و تعلم أنه لا يصل الماء إليه من غير تحريك فلا بد من التحريك كما فى الحاتم ، وإن لم يكن القرط فيه إن كان لا يصل الماء إليه إلا بتكلف لا تتكلف ، و كذلك إن انضم ذلك بعد نزع القرط و صار بحيث لا يدخل القرط فيه إلا بتكلف لا تتكلف أيضا ، و إن كان بحيث لو أمرت الماء عليه دخله و لو غفلت عنه لم يدخله أمرت الماء عليه حتى يدخله ، و لا تتكلف إدخال شيء فيه من خشب أو نحوه لإيصال الماء إليه . الخلاصة : و يجب إيصال الماء إلى داخل السرة ، و ينبغى أن يدخل إصبه فيها للبالغة . و فى الحائض : و إن علم أنه يصل الماء إليه من غير إدخال الإصبع أجزاء ، و فى الحامى : و به نأخذ . و فى الخلاصة : و يجب على المرأة غسل الفرج الخارج لأنه يمكن غسله . و فى الفتاوى العتاية : و لا تدخل المرأة إصبها فى فرجها عند الفسل ، و عن محمد أنه إن لم تدخل الإصبع فليس بتنظيف ، و المختار هو الأول . م : الألقف^٣ إذا اغتسل من الجنابة و لم يدخل الماء داخل الجلدة جاز ، و فى أقوات الناطقى : و هو المختار - م : و قال فى الألقف إذا خرج بوله فى طرف ذكره حتى صار فى قلقته : فعليه الوضوء ، و عن الشيخ الفقيه أبى بكر رحمه الله أن الألقف إذا

(١) المتلحى : ذو لحية (٢) لبد الشعر لصق بعضه بعضا حتى صار كاللبد (٣) أى غير مخنون .

لم يدخل الماء داخل الجلدة: ففي الفصل لا يجزئه، وفي الوضوء يجزئه. وفي الخاتمة: وما يكون على البدن يقال بالفارسية فلباخ (كذا) لا يمنع عن تمام النسل لأنه يتولد من البدن بمنزلة الدرن.

نوع آخر في بيان فرائضه وسننه:

فالفرض أن يغسل جميع بدنه - وفي شرح الطحاوى: تسيلاً، أما إذا لم يسيل جاز عند أبي يوسف، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد رحمهم الله. م: و يتمضمض و يستنشق، فالمضمضة والاستنشاق فرضان في الفصل، قتلان في الوضوء. وفي المنظومة في باب الشافعى: و سنة غسلهما للجنب - أى غسل القدم والأتف بالمضمضة والاستنشاق. م: و تقديم الوضوء على الاغتسال في الجنابة سنة وليس بفرض عند علمائنا رحمهم الله، حتى أنه لو لم يتوضأ و أفاض الماء على رأسه و سائر جسده ثلاثاً أجزاء إذا كان قد تمضمض و استنشق. و في السفناتى: و من العلماء من قال: إذا أجنب الرجل و هو يحدث يلزمه الوضوء [لأن الوضوء قد لزمه قبل الجنابة فلا يسقط بها، و منهم من أوجب الوضوء] بعد إفاضة الماء - كذا في المبسوط، و في جامع الجوامع: و من يوجب الوضوء مع الفصل غلط. و في الخلاصة: و أما السنة في الفصل أن يغسل يديه، و فرجه، ثم يتوضأ و وضوءه للصلاة سوى القدمين - إلى آخر ما مر في التعليم.

م: رجل اغتسل من الجنابة و لم يتمضمض إلا أنه شرب الماء هل يقوم شرب الماء مقام المضمضة؟ كان الفقيه أحمد بن إبراهيم رحمه الله يقول: نعم، وهكذا جواب أبي بكر محمد بن الفضل، و حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله أنه إذا بلغ البلل نواحي القدم حيث ما يبلغ إذا تمضمض يجوز، و ما لا فلا، و بنحوه روى الحاكم الشهيد في المنتقى عن محمد، و الذى روى عنه: جنب شرب الماء؟ قال: إن كان الشرب يأتى على جميع فيه يجزئه عن المضمضة، و إن كان مص الماء مصاً لم يأت جميع فيه لم يجز عن

(١) من أر، خ.

المضمضة ، و عن بعض مشايخنا رحمهم الله : إن كان الرجل طالما لا يحز به خلل وإن كان جاهلا أجراه ، لأنه إذا كان طالما يمس الماء مصلا فلا يصل إلى جميعه ، وإن كان جاهلا لب^١ الماء عبا فيصل إلى جميعه ، و عن بعضهم أن الرجل إذا كان مصريا لا يحوز ، وإن كان قرويا يحزبه لما ذكر ، وفي واقعات الناطق : إنه لا يحزبه كيف نما شرب ما لم يمسجه . الحثاية : الجنب إذا قام في المطر الشديد متجردا بعد ما تمضمض واستنشق حتى اغتسل أعضائه جاز . م : و إذا اغتسل من الجنابة و بقي بين أسنانه طعام فلم يصل الماء تحته جاز لأن ما بين الأسنان رطب فلا يمنع وصول الماء إلى ما تحته - و في المضمرات : و به يقتضى ، م : و ذكر الناطق في واقعاته أنه لا يحزبه ما لم يطلع ذلك الطعام و يمرى الماء عليه . و إذا كان على ظاهر بدنه جلد سمك أو خبز ممضوغ قد جف على بدنه و باقى المسألة بحالها - و في الذخيرة : فاعتسل من الجنابة و لم يصل الماء إلى ما تحته - لا يحوز . م : و المرأة إذا عجنت و بقي العجين في ظفرها فاعتسلت من الجنابة لم يحز - م : و لو بقي الدرن جازت ، يستوى فيه القروى و المدنى عند عامة المشايخ و هو الصحيح ، و قد مرت هذه المسألة في الوضوء أيضا . الظهيرية : الصَّرام^٢ و الصباغ ما في ظفرها يمنع تمام الغسل ، و قيل في كل ذلك : يحزهم للحرج . و الضرورة . و في الذخيرة : وكذا المرأة التي صبغت لإصبعها بالحناء يحوز وضوؤها .

م : نوع آخر في بيان أسباب الغسل :

فقولهم : أسباب الغسل ثلاثة : الجنابة ، و الحيض ، و النفاس . و في المواد : هذا كله إذا كان من أهل وجوب الصلاة عليه ، أما إذا لم يكن كالمجنون و الكافر ونحوهما لا غسل عليه . و في مختار الفتاوى : المواد بقوله « و الحيض و النفاس » اقتطاعهما . و في الكافي : سبب وجوب الغسل الصلاة أو إزائه ما لا يحمل مع الجنابة ، و الإزالة و الالتقاء^٣ شرط .

(١) عب الماء : شرب الماء أو كرمه بلا تنفس (٢) الصرام : بائع الصرم أى الجلود .
(٣) الالتقاء : أى التقاء الحثاين .

٣ : الجنابة يثبت بثنتين ، أحدهما : انفصال المني عن شهوة - وفي الخلاصة : من الرجل و المرأة من غير إيلاج بأى طريق حصل نحو اللس و الاحتلام و غيره ، و ضد الشافى الشهوة ليست بشرط ، و الثانى : الإيلاج ' فى الآدمى - و اختلفت عبارة أصحابنا رحمهم الله فى الإيلاج الذى يثبت به الجنابة ، فالروى عن محمد رحمه الله : إذا التقي الختانان و توارت الحشفة أنه يجب الغسل ، و المروى عن أبى يوسف رحمه الله : أنه إذا توارت الحشفة فى قُبَل أو سِيل آخر من الآدمى يجب الغسل على الفاعل و المفعول به أنزل أو لم ينزل - و فى الخلاصة : هو الصحيح . [٣] : و الكرخى فى كتابه يقول : و الإيلاج فى إحدى السيلين إذا توارت الحشفة بوجوب الغسل على الفاعل و المفعول به أنزل أو لم ينزل [٢] هذا هو المذهب لعلمائنا رحمهم الله ، فوجب الغسل عند علمائنا رحمهم الله غير مقصور على التقاء الختانين ، فان الإيلاج فى الدبر بوجوب الغسل عليها بالإجماع و إن لم يوجد التقاء الختانين . و الإيلاج فى البهيمة لا بوجوب الغسل بدون الإنزال [٣] كذا هاهنا [٢] ، و الإيلاج فى الميتة بمنزلة الإيلاج فى البهائم لا بوجوب الغسل ما لم ينزل . و الإيلاج فى الصغيرة التى لا تجامع مثلها لا بوجوب الغسل ما لم ينزل ، كذا ذكر فى الاجناس - و فى شرح الكافى فى كتاب الحدود : أن عليه الغسل و إن لم ينزل . و فى الفتاوى : إذا أتى المرأة و هى بكر فلا غسل عليه ما لم ينزل ، لأن البكارة تمنع من التقاء الختانين و بدونه لا يجب الغسل ما لم ينزل ، وكذلك لا غسل عليها لانعدام السبب فى حقها . وكذلك إذا كانت ثيبا و لم تتوار الحشفة فلا غسل عليه ما لم ينزل . و كذا لا غسل عليها أيضا . و فى شرح الطحاوى : الإيلاج فى القُبَل و الدبر سواء فى حق و جوب الغسل ، و كذا فى حق و جوب الكفارة فى شهر رمضان ، و إنما يختلفان فى وجوب الحد : عند أبى حنيفة لا يجب الحد فى الدبر ، و عندهما يجب . و فى الينابيع : و لا يثبت حرمة المصاهرة بالوطئ فى الدبر . ٣ : قال محمد رحمه الله فى البكر [إذا جمعت

(١) الإيلاج : الإدخال (٢) من : أر ، خ (٣-٢) و الظاهر أن عبارة ما بين الرقنين مدرجة .

فيما دون الفرج فدخل من مائه فرجها فلا غسل عليها ، لأن الغسل إنما يجب بالتقاء الحتاتين أو بزول الماء ولم يوجد واحد منهما ، حتى لو جلت يجب الغسل عليها لتزول مائها ، وكذا الحكم في الثيب - ذكره في الحثانية ، وفي الحجة : عليها الغسل من وقت الجماع لئلا يزول مائها ، لأن الحبل لا يكون إلا بعد زول ماء المرأة - وفي الذخيرة : ويجب عليها إعادة الصلوات من ذلك الوقت . م : غلام ابن عشر سنين جامع امرأته البالغة فعليها الغسل لوجود السبب في حقها ، ولا غسل على الغلام لعدم توجه الخطاب إلا أنه يؤمر بالغسل تخلقا واعتيادا كما يؤمر بالصلاة . ولو كان الرجل بالغا والمرأة صغيرة تجامع مثلها - وفي الذخيرة : والمرأة مراهقة - فعلى الرجل الغسل ، ولا غسل عليها . وجماع الخصي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به . وفي القيمة : سئل على بن أحمد وأبو حامد عن الصبي إذا احتلم ولم ينزل هل يحكم ببلوغه ؟ فقال : لا .

م : الكافر إذا أجنب ثم أسلم ففي وجوب الغسل عليه اختلاف المشايخ رحمهم الله ، قال بعضهم : يجب ، وإليه أشار محمد في السير الكبير ، والمذكور في السير الكبير : ينبغي للرجل إذا أسلم أن يغسل غسل الجنابة - وعلل فقال : لأن المشركين لا يقتسلون من الجنابة ولا يدرون كيفية الغسل . وإنما أراد بما قال - والله أعلم - أن من المشركين من لا يدن الاغتسال من الجنابة ، ومنهم من يدن كقريش وبنى هاشم فانهم توارثوا ذلك من إسماعيل عليه السلام إلا أنهم لا يدرون كيفيته ، وكانوا لا يتضمنون ولا يستنشقون ومهما فرضان ، لخال الكفار لا يخلو عن أحد الوجهين : إما أن لا يقتسلوا عن الجنابة ، أو يقتسلون عنها ولكن لا يدرون كيفيته ، وأيا ما كان يؤمرون بالاغتسال بعد الإسلام لبقاء حكم الجنابة . ثم ذكر محمد رحمه الله أن صفة الجنابة يتحقق في حق الكافر عند وجود سببها ، وبه تبين أن ما ذكر بعض مشايخنا رحمهم الله أن الغسل بعد الإسلام مستحب فذلك في حق من لم يكن قبل ذلك أجنب ، وبه تبين أن ما قال بعض المشايخ رحمهم الله بأن الجنابة في حق الكفار لا يوجب الاغتسال لأن الكفار غير غاططين

بالشرائع غير شديد ، وهذا فصل اختلف فيه المشايخ أن الكفار هل يخاطبون بالشرائع أو لا يخاطبون ؟ فن قال « يخاطبون بها » فيقول : الفصل يجب عليه في حال كفره ، ولهذا لو آتى به يصح ، وهذا ظاهر ، ومنهم من قال بأنهم « لا يخاطبون بها » فينبى أن يقول بوجوب الغسل بعد الإسلام ، ولذلك وجهان : أحدهما أن الاغتسال لا يجب بالجنابة فيقال إنه بوجوب الغسل غير مخاطب ، إنما وجوبه بارادة الصلاة وهو جنب ، كما أن الوضوء لا يجب بالحدث وإنما يجب بارادة الصلاة وهو محدث ، قلنا : وهو عند إرادة الصلاة جنب مسلم فلذلك يلزمه الغسل ، ولأن صفة الجنابة مستدامة واستدامتها بعد الإسلام كانشائها ، ولهذا قلنا : لو انقطع دم الحيض قبل أن تسلم ثم أسلمت لا يلزمها الاغتسال لانه لا استدامة للانقطاع حتى يجعل دوامه كابتدائه ، فلم يوجد سبب وجوب الاغتسال في حقها بعد الإسلام لا حقيقة ولا حكما فلا يلزمها الاغتسال ، فظهر الفرق على هذا المعنى بين الكافر إذا أجنب ثم أسلم وبين الكافرة إذا حاضت وانقطع الدم ثم أسلمت . السراجية : المجنون إذا أجنب ثم أفاق قيل : لا غسل عليه .

م : هذا هو الكلام في طرف الإيلاج ، جئنا إلى طرف انفصال المني ، يجب أن يعلم بأن المني ماء دافق خائر أبيض ينكسر منه الذكر ، هذا هو المذكور في عامة الكتب ، وزاد في الشافى : ويخلق منه الولد . فتى كانت حركته يعنى مفارقتها عن مكانه وخروجه عن شهوة سواء كان بمس أو نظرة أو فكرة أو ما أشبه ذلك من الملاقة وغيرها يجب الغسل عند علمائنا بلا خلاف ، ومتى كانت مفارقتها عن مكانه وخروجه لا عن شهوة لا يجب الغسل عند علمائنا المتقدمين وعامة مشايخنا المتأخرين رحمهم الله ؛ وحكى عن عيسى ابن أبان رحمه الله أنه قال : يجب الغسل بخروج المني على كل حال ، وهو قول الشافى رحمه الله ، حتى أن من حل شيئا فسبقه المني فلا غسل عليه عند علمائنا المتقدمين وعامة المتأخرين ، خلافا لميسى ابن أبان والشافى رحمه الله . وكذلك الرجل إذا أصاب الضرب

(١) خائر : نحيب ، وكثيف .

ظهوره فسبقه المني لا غسل عليه عند علمائنا المتقدمين و عامة المتأخرين خلافا للشافعي و عيسى .
و متى كانت مفارقتة عن مكانه عن شهوة و خروجه لا عن شهوة فعلى قول أبي حنيفة و محمد
يجب الغسل ، و على قول أبي يوسف لا يجب ، فالعبرة عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله
لا انفصال المني عن مكانه على وجه الدق و الشهوة لا لظهوره على وجه الشهوة ، و عند
أبي يوسف العبرة لخروجه و لظهوره على وجه الشهوة . و تظهر ثمرة الاختلاف في مسائل ،
إحداها : إذا استمتع بالكف فلما انفصل المني عن مكانه عن شهوة أخذ بإحليله حتى سكنت
شهوته ثم خرج المني فعلى قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله : وجب عليه الغسل ، خلافا
لأبي يوسف - و في الحاوي : و به نأخذ . م : الثانية إذا احتلم فلما انفصل المني عن مكانه
عن شهوة استيقظ و أخذ بإحليله حتى انكسرت شهوته ثم خرج المني - و في الحانية :
و كذا إذا جامع امرأته فيما دون الفرج ، و في الذخيرة : أو مس بشهوة فأخذ بذكره قبل
خروج المني حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة و محمد
رحمهما الله ، و هو الاحوط ، م : الثالثة إذا جامع امرأته و اغتسل قبل أن يبول ثم سال
منه بقية المني وجب الغسل عندهما ، و كذلك إذا خرج منه مذى - و في الحجية : قال
الفقيه أبو الليث : و يقول أبي يوسف رحمه الله نأخذ لانه أيسر على المسلمين . م : و أجمعوا
على أنه إذا بال ثم اغتسل أو نام ثم خرج المني أو المذى لا غسل عليه . و في الاجتناس :
لو جامع و اغتسل قبل أن يبول و صلى ثم سال بقية المني فانه بعيد الغسل عندهما ، ولا يبعد
الصلاة بلا خلاف ، و إذا بال فخرج من ذكره مني فان كان ذكره منتشرا فعليه الغسل ،
و إن كان منكسرا فعليه الوضوء . و في مجموع التوازل : المرأة إذا اغتسلت بعد ما
جامعها زوجها ثم خرج منها مني الزوج فعليها الوضوء دون الغسل . و في الحجية : و لو نظر
بشهوة أو لمس فابتل إحليله من المذى لا يجب الغسل . و في الفتاوى العتائية : إذا نزل
ماؤها عند الملاعبة و لم يخرج فعلها الغسل - و في الصيرفية : و عن أبي حنيفة رحمه الله
أنه لا يجب ما لم يظهر في فرجها الظاهر ، و في الرجل لا يجب ما لم يظهر . الهداية : و ليس

فى المذى و الودى غسل ، و فیهما الوضوء ؛ و الودى ، الغلیظ من البول یتعقب الرقیق ، و المذى ، رقیق یضرب إلى البیاض یمزج عند ملاءمة الرجل أهله .

م : و مما یتصل بمخرج المنى مسائل الاحتلام

إذا استیقظ الرجل و وجد على فراشه أو تلغذه بللا و هو یتذكر احتلاما إن یتقن أنه منى أو یتقن أنه مذى أو شك أنه منى أو مذى : فعليه الغسل ، و لیس فی هذا لإيجاب الغسل بالمذى بل فیه لإيجاب الغسل بالمنى لأن سبب خروج قد وجد و هو الاحتلام فالظاهر خروجه ، إلا أن من طبع المنى الرقة باطالة المدة و الظاهر أنه منى إلا أنه رقیق قبل أن یستیقظ ، و إن یتقن أنه ودى لا غسل علیه ، و إن رأى بللا إلا أنه لم یتذكر الاحتلام فان یتقن أنه ودى لا یجب الغسل ، و إن یتقن أنه منى یجب الغسل ، و إن یتقن أنه مذى لا یجب الغسل لأن سبب خروج المنى هاهنا لم یوجد فلا یمکن أن یقال بأنه منى ثم رقیق لطول المدة بل هو مذى حقیقة و المذى لا یوجب الغسل . و فی الخاتمة : و إن رأى المذى یلزمه الغسل عند أبی حنیفة و محمد رحمهما الله تذكر الاحتلام أو لم یتذكر ، و قال أبو یوسف رحمه الله : إن تذكر الاحتلام یلزمه الغسل و إلا فلا . م : و إن شك أنه منى أو مذى قال أبو یوسف رحمه الله : لا یوجب الغسل حتى یتقن بالاحتلام ، و قالوا رحمهما الله : یجب الغسل ، هكذا ذكر شیخ الإسلام رحمه الله . و إذا تذكر الاحتلام و لم یر بللا فلا غسل علیه . ذکر هشام فی نوادره عن محمد رحمه الله : إذا استیقظ الرجل فوجد البلل فی إحلیله و لم یتذكر حلما إن كان ذكره منتشرا قبل النوم [فلا غسل علیه إلا إذا یتقن أنه منى ، فان كان ذكره ساكنا قبل النوم فعليه الغسل] ١ . م : قال الشیخ الإمام شمس الائمة الحلوانی : هذه المسألة یمکثر وقوعها و الناس عنها غافلون فیجب أن یحفظ إذا نام الرجل قاعدا أو قائما أو ماشیا و وجد بللا فهذا و ما لو نام مضطجعا سواء ، فإذا احتلم الرجل و انفصل المنى عن مكانه إلا أنه لم یظهر على رأس الإحلیل

(١) من أر ، خ .

فلا غسل عليه .

المرأة إذا احتلثت ولم تر بللا روى عن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول أنها إذا تذكرت الاحتلام والإزال والتلذذ فعلها الغسل وإن لم تر بللا ، وبه أخذ بعض المشايخ ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : لا نأخذ بهذه الرواية ، وفي ظاهر الرواية : يشترط الخروج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج لوجوب الغسل ، حتى لو انفصل منها عن مكانه ولم يخرج عن الفرج الداخل إلى الفرج الخارج لا غسل عليها . وفي النصاب : وهو الأصح . وقال بعضهم : وفي صلاة ابن عبد : امرأة قالت : معي جنى يأتي في النوم مرارا وأجد في نفسي ما أجد لو جامعني زوجي ، ذكر أنه لا غسل عليها . رجل وامرأة نأما فلما استيقظا وجدا منيا بينهما وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وشكر أن المني منه : كان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول بوجوب الغسل عليها ، وهو الاحتياط - وفي الظهيرية : وهو الأصح ، وفي الفتاوى المتأخرة : والصحيح أنه من الرجل لأن ماء ما لا يخرج ، م : ومن المشايخ من قال : إن كان الماء غليظا أبيض فهو من الرجل ، وإن كان رقيقا أصفر فهو من المرأة [ومنهم من قال : إن وقع طولا فهو من الرجل ، وإن وقع مدورا فهو من المرأة]^١ . الرجل إذا صار مغشيا عليه ثم أفاق ووجد مذييا - وفي الحجة : أو منيا ، م : على نخذه أو ثيابه - فلا غسل عليه [وكذلك السكران إذا أفاق ووجد مذييا على نخذه أو ثوبه فلا غسل عليه]^٢ وليس هذا كالنوم . الحائض : ومن احتلم في المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته ، فإن كان في جوف الليل ويخاف الخروج يستحب له أن يتيمم .

نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات :

اختلف المشايخ في سبيل وجوب الاغتسال ، قال بعضهم : سبب وجوب الجنابة ، وقال بعضهم : إرادة ما حرم عليه بسبب الجنابة ، وسيأتي بيان ما حرم عليه بسبب الجنابة في

(١) من أ . ر . خ .

النوع الذى يلى هذا النوع . قال محمد فى الأصل : أدنى ما يكفى فى غسل الجنابة من الماء صاع ، وهذا التقدير إنما يكون للإفاضة^١ ، فإن أراد تقديم الوضوء زاد مدا ، فكل ذلك ليس بتقدير لازم بل يستعمل من الماء بقدر ما يقع عنده أنه حصل التطهير . وفى الطحاوى : وإنما الكراهة فى الإصراف . وفى التحفة : وعامة مشايخنا قالوا : إن الصاع كاف فى الوضوء والغسل جميعا ، وهو الأصح ، وفى الوضوء إن كان الرجل متخففا ولم يستنج كفاه رطل لغسل الوجه واليدين ومسح الرأس ، وإن كان يستنج كفاه رطلان رطل للاستنجاء ورطل للباقي ، وإن لم يكن متخففا كفاه ثلاثة أرطال رطل للاستنجاء ورطل للقدمين ورطل للباقي .

م : ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد ، لحديث عائشة رضى الله عنها قالت " كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نغتسل من إناء واحد ، فكنت أقول له : أبقي لى ، وهو يقول : أبقي لى " . وإذا أجنب المرأة ثم أدركها الحيض فهم بالخيار : إن شاءت اغتسلت لأن فيه زيادة تنظيف لإزالة أحد الحدثين ، وإن شاءت أخرت الاغتسال حتى تطهر لأن الاغتسال للتطهير حتى تتمكن من أداء الصلاة ، ألا ترى أن الجنب إذا أخر الاغتسال إلى وقت الصلاة لا يأتى .

و فى صلاة فتاوى الشيخ أبى الليث رحمه الله : ثمن ماء الاغتسال على الزوج ، وكذا ماء وضوئها عليه غنية كانت أو فقيرة . وفى الصبرية : وعليه فتوى مشايخ بلخ وفتوى صدر الشهيد وهو اختيار قاضى خان رحمه الله . م : وعن محمد بن سلة أن على الزوج الماء الذى تفضل المرأة ثوبها وبدنها من الوسخ ، وليس عليه أن يشتري لها ماء الوضوء والغسل ، كما لا يلزمه الدواء ، قال ثمة : وهكذا قول أصحابنا رحمه الله ، فقد قيل : ينبغي أن يجب عليه ماء الاغتسال ولا يجب عليه ماء الوضوء لأنه سبب لوجوب الاغتسال عليها ، أما ما هو سبب لوجوب الوضوء عليها بل وجوب الوضوء بإيجاب الله تعالى ابتداء .

(١) أى إفاضة الماء على الجسد .

و ينبغي للجنب أن يدخل إصبه في سرته إلا إذا علم أن الماء يصل إليها من غير إدغال الإصبع . الفتاوى العتاية : عن أبي جعفر فيمن احتلم ولم ينزل حتى توضأ وصلى ثم أنزل : اعتسل ولا يعيد الصلاة .

امرأة إذا أجنبت ثم أدركها الحيض ، أو الحائض إذا أجنبت ثم طهرت حتى وجب عليها الاغتسال فإذا اغتسلت فهذا الاغتسال من الجنابة أو من الحيض ؟ اختلفت عبارات أصحابنا رحمهم الله ، فظاهر الجواب أن الاغتسال يكون منها جميعا ، وقال أبو عبد الله الجرجاني : من الاول ولا يكون من الثاني . وكذلك الرجل إذا رعف ثم بال فإن الوضوء يكون من الاول لا من الثاني على قوله ، وقال الفقيه أبو جعفر : إن كانا من جنسين متحدين يكون من الاول لا من الثاني كما إذا بال ' ، أما إذا كانا من جنسين مختلفين فإنه يكون منها جميعا كما إذا رعف ثم بال ، هكذا روى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول أن الوضوء يكون منها جميعا ، وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا قال الرجل : إن توضأت من الرعاف فأمرأتى طالق ، فرعف ثم بال ثم توضأ فإنه يقع الطلاق عليها على الأقوال كلها ، أما على قول أبي عبد الله الجرجاني لأنه وجد الرعاف أولا ، وأما على قول أبي جعفر وهو رواية أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا أن الوضوء منها ، وأما إذا بال ثم رعف ثم توضأ فعلى قول الجرجاني لا يقع الطلاق عليها في هذه الصورة لأن شرط وقوع الطلاق هاهنا الوضوء من الرعاف ، والوضوء هاهنا وقع عن البول عنده لأنه هو الاول ، وعلى الأقوال الأخرى يقع الطلاق لأن على الأقوال الأخرى الوضوء يكون منها . قال الشيخ الإمام عبد الرحيم : كنا نقول الوضوء يكون لأغظهما حتى أن الرجل إذا رعف ثم بال فالوضوء يكون منها لاستوائهما ، وأما إذا رعف وأجنب أو بال ثم أجنب فالوضوء الذي يكون في الاغتسال من الجنابة لأنها أغظ ، ثم وجدنا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أن الوضوء منها فرجعنا عن ذلك وأخذنا بقوله .

(١) أى مرتين .

الحجة : الرجل إذا كان عزبا^١ به شبق^٢ وفرط شهوة قالوا : له أن يعالج لتسكين الشهوة ، ولا تقول : هو مأجور على ذلك ، قال أبو حنيفة رحمه الله : حسبه أن ينجو رأسا برأس .

م : وذكر شيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرحه أن الاغتسال على أحد عشر نوعا ، خمسة منها فريضة : الاغتسال من الحيض ، ومن النفاس ، ومن التقاء الختانين ، وغيوبة الحشفة ، ومن الاحتلام إذا أنزل . ومن إزال المني عن شهوة دفقا . وأربعة منها سنة : غسل يوم الجمعة ، والعيدين ، والغسل يوم عرفة ، وعند الإحرام . و واحد منها واجب : وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلاة عليه قبل الغسل - وفي الخلاصة : وقيل غسل الميت سنة مؤكدة . م : والآخر مستحب : وهو غسل الكافر إذا أسلم . يريد به إذا لم يجنب قبل الإسلام فإنه يستحب له أن يغتسل .

وهنا فصل آخر أن الكافرة إذا أسلمت بعد ما انقطع دم الحيض أو النفاس فإنه يستحب لها أن تغتسل . ولا يجب عليها ذلك ، وإن كان أقطع الدم بعد الإسلام يفترض عليها الغسل . والكافر إذا أجنب قبل الإسلام ثم أسلم فقد ذكرنا أن في وجوب الغسل عليه اختلاف المشايخ ورحمهم الله وذكرنا أن الصحيح أن يجب .

وهاهنا فصلان آخران ، أحدهما : الصبي إذا بلغ بالاحتلام ، والثاني الصبية إذا بلغت بالحيض هل يجب عليها الغسل ؟ ففي الفصلين اختلاف المشايخ . والاحتياط في القول بالوجوب . وفي الفتاوى العتائية : الصبي إذا بلغ بالاحتلام والمجنون إذا أفاق فالتحتر وجوب الغسل على هؤلاء . الظهيرية : المرأة إذا ولدت ولدا ولم تر الدم هل يجب عليها الغسل ؟ الأصح أنه يجب ، وسيأتى في باب النفاس . خزائن الفقه : والغسل المستحب أربعة : غسل الحجامة ، وفي ليلة البراءة ، وفي ليلة القدر ، وفي ليلة عرفة . القيمة : سئل

(١) العزب : من لا أهل له من الرجال والنساء (٢) شبق الإنسان : اشتدت شهوته الفاسدة ، فهو شبق .

الوبرى عن يجب عليه غسل وهناك رجال ؟ قال : لا بدعه وإن رآه الناس ويعتار ما هو
أعتبر له . قال : والمرأة تؤخر ذلك ، وبه أقتى البقالى .

م : وما يتصل بهذا الفصل يان أحكام الجنابة ، وفيها كثرة ، منها حرمة الصلاة .
ومنها حرمة دخول المسجد سواء كان للعبور أو للعود . ومنها حرمة الطواف بالبيت .
ومنها حرمة قراءة القرآن ، والآية وما دونها في تحريم القراءة سواء عند الشيخ أبى الحسن
النكرخى رحمه الله - وفي الظهيرية : وهو الأصح ، وقيد الطحاوى الحرمة بآية تامة ، وهذا
إذا قصد القراءة ، فإن لم يقصدها فلا بأس به نحو قوله : الحمد لله رب العالمين ، على سنيل
الشكر ، وكذلك إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، إن قصد القراءة يكره ، وإن قصد
به افتتاح الكلام لا يكره ، وكذلك إذا ذكر دعاء في القرآن وهو آية تامة يريد به الدعاء
لا يكره . ولا يكره له قراءة دعاء القنوت في ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله لأنه ليس
بقرآن - وفي الكبرى : وعليه الفتوى ، م : وعن محمد رحمه الله أنه يكره لأنه قرآن عند
بعض الصحابة رضى الله عنهم . ولا يكره له التهجى بالقرآن . ويكره له قراءة التوراة
و الزبور والإنجيل . ولا يمسه المصحف ، ولا اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن ،
ولا الدرهم المكتوب عليه سورة الإخلاص . وفي شرح الطحاوى : ويكره مس اللوح
إذا كان فيه شيء من القرآن ، وكذلك الدرهم إذا كان مكتوباً فيه شيء من القرآن .
وكذلك إذا به إلا إذا كسره فلا بأس بالإذابة . م : وكما لا يحل له مس الكتابة
لا يحل له مس الياض ، وإن مس المصحف بقلانه فلا بأس به ، والكلام في الغلاف
في حق الجنب نظير الكلام فيه في حق المحدث . وإذا مسه بكمه أو ذيله فهو على الاختلاف
الذى ذكرنا في المحدث - وفي الظهيرية : الأصح أنه لا يجوز ، وفي الفتاوى العتائية : وهو
المختار . وإذا أراد أن يغسل الفم و يقرأ القرآن أو يغسل اليد ويمس المصحف فانه
لا يحل له القراءة والمس - وفي الظهيرية : وهو الأصح . وفي الفتاوى العتائية : ومس
المصحف بمضو ليس فيه حدث يريد به ما وراء الأعضاء الأربعة الأظهر أنه لا يجوز .

م : و يكره له مس كتب التفسير ومس كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة ،
و المشايخ المتأخرون رحمهم الله وسعوا في مس كتب الفقه - وفي الظهيرية : والمستحب
أن يكون متوضئا . م : و يكره له كتابة القرآن عند محمد رحمه الله ، وهو قول مجاهد
و الشعبي و ابن المبارك ، و بقولهم أخذ الفقيه أبو الليث رحمهم الله ، و كذلك الفقيه
أبو جعفر رحمه الله أفتى بقولهم ، إلا أن يكون أقل من آية ، و عن أبي يوسف رحمه الله
أنه لا بأس به إذا كانت الصحيفة على الأرض لأنه ليس بحامل القرآن ، و الكتابة توجد
حرقا حرقا . اليتيمة : الكافر لا يمس المصحف لكفره عند أبي يوسف رحمه الله ، و عن
محمد رحمه الله : لا يمس لجنابته ، فإن اغتسل فلا بأس بأن يمس ، تمنع خواهر زاده :
و للجنب أن يغسل الميت ، و كره أبو يوسف رحمه الله ذلك للحائض . الظهيرية :
ولو عاود جنب أهله أو نام قبل أن يتوضأ لم يكره . اليتيمة : و لا بأس إذا أجنب نهارا
أن يخرج في حوائجه من غير أن يغتسل أو يتوضأ . الفتاوى العتائية : و يضرب الرجل
المرأة في تركها الاغتسال عن الجنابة ، و يأمر الصراينة تطهيرا - يعنى لا لأجل الصلاة .
م : و إذا أراد جنب الاكل فينبغى أن يغسل يديه ثم يتمضمض ثم يأكل -
و الله أعلم بالصواب .

الفصل الرابع في المياه التي يجوز الوضوء بها و التي لا يجوز الوضوء بها

و هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه في الماء الجارى

يحوز التوضؤ بالماء الجارى ، و في الحائنة : إذا كان قوى الجرى لا يحكم بتنجسه لوقوع
التجاسة فيه ما لم يتغير طعمه ، أو لونه ، أو ريحه - و في النصاب : و عليه الفتوى ، م :
فبعد ما تغير أحد هذه الاوصاف و حكم بنجاسته لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير ،
بأن يرد عليه ماء طاهر حتى يزول ذلك التغير ، و الدليل على أن العبرة في الماء الجارى

بتغير أحد الأوصاف التي ذكرناها : ذكر محمد في كتاب الأشربة : إذا صب حب الخمر في القرات ورجل أسفل منه يتوضأ أجزاه إذا لم يتغير أحد أوصاف الماء . بعد هذا الكلام في تحديد أدنى ما يكون من الجريان في حق جواز الوضوء ، وقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : إذا كان يذهب بالنجاسة قبل اغتراف الغرفة الثانية فهو ماء جار ، وإن كان بخلافه فليس بجار ، وقال بعضهم : إذا كان بحال لو ألقى فيه تبن أو ورق يذهب به فهو جار ، وإن كان بخلافه فليس بجار ، وقال بعضهم : إن كان بحال لو اغترف المتوضئ في أعرق موضع من الجدول انقطع جريانه ثم امتلأ حتى جرى فليس بجار ، وإن لم ينقطع فهو جار ؛ وقال بعضهم : إن كان بحال لو وضع إنسان يده عليه عرضاً لم ينقطع فهو جار ؛ وفي الغيائية : المختار أنه لا ينحسر بالاغتراف ما تحته مطلقاً غير مقيد من أعرق المواضع ؛ وفي الزاد : والجاري ما يعده الناس جارياً ، هو الصحيح .

م : وهذا إذا كانت النجاسة غير مرئية ، فإن كانت النجاسة مرئية فإنه لا يتوضأ من الموضع الذي فيه النجاسة ، وإنما يتوضأ من موضع آخر ، هكذا قال بعض المشايخ ، وبعض المشايخ قالوا : وإن توضأ من الموضع الذي وقع فيه النجاسة بقرب النجاسة جاز إذا لم يتغير أحد أوصاف الماء . وفي المنافع : كانت النجاسة مستقرة أو جارية .

الحائية : ماء له قوة الجريان فتوضأ إنسان من أسفله ينبغي أن لا يجوز و يكون نجساً .

م : وإن جلس الناس صفوفاً على شط النهر فتوضأوا بآله جاز ، هو الصحيح ، وإذا كان الماء يجرى ضعيفاً فأراد إنسان أن يتوضأ منه فإن كان وجهه إلى مورد الماء . وفي الفتاوى العتائية : أو كان المتوضئ في جانب آخر - يأخذ الماء من جانب المورد يجوز ،

م : وإن كان وجهه إلى مسيل الماء لا يجوز إلا أن يمكث بين كل غرتين مقدار ما يذهب الماء بغسله . وفي الغيائية : وهو المختار . وفي الحائية : إذا أراد أن يتوضأ منه يحمل النهر بين قدميه إذا كان صغيراً ، وفي الفتاوى العتائية : وهذه المسألة تدل على أن من توضأ بالماء الراكد فتتزل غسالته في الماء ثم يأخذ من ذلك لا يجوز ، إلا أن يحوله

أو يدفعه من بين يديه . و في الحاوى : و أما غسل النجاسة فان كان لا يقلب ربح النجاسة و لو أنها الماء فانه يجوز ، و إن غلب لم يجوز . و في نظم الزندرسى : إذا توضأ فى الماء الجارى و هو قليل أو كثير فالأفضل أن يجعل يمينه إلى أعلى الماء - يعنى مورد الماء - و يأخذ الماء من الأعلى ، و إن لم يفعل كذلك و جعل يمينه إلى مسيل الماء ، أخذه من الأسفل ففى الماء الكثير يجوز ، و فى القليل يذنبى أن يتوضأ على التأتى و الوقار حتى يمر عنه الماء المستعمل ، و هذا إذا كان الماء لا يجرى جرياً عاجلاً ، فإذا كان عاجلاً يجوز كيف ما فعل ، و مشايخ بخارا رحمهم الله توسعوا فى ذلك و جوزوا التوضئ كيف ما توضأ لعموم البلوى إذا كان الماء كثيراً . فتاوى الحجة : و يذنبى للانسان أن يتوضأ من النهر فى موضع يجرى الماء سريعاً . و أما قدر طول الماء الجارى قال أبو سهل : خط لى حسين بن مطيع خطاً ، و الخط مقدار ذراع . قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : قلت لأبى بكر الإسكاف : أ رأيت ناوقاً أصابته نجاسة فصب عليه الماء فسال من جانب إلى جانب هل يطهر ؟ قال : أما على قياس قول شاذان بن إبراهيم يطهر ، لانه قال فى قوم مسافرين معهم ماء فى كوز فصب الماء على يدى رجل ثم سال من يدى ذلك الرجل على يد غيره ثم على يد آخر حتى توضأ جميعاً : جاز وضوؤهم كما عرف فى الماء الجارى ، قال الفقيه أبو جعفر : فهذا يدل على أنه لم يفصل بين الجرية القليلة ، الكثيرة . و قال الفقيه أبو جعفر : قلت له : ما قولك فى الناوق ؟ قال : إن امتلأ الناوق من ماء الكوز الذى يصب فيه حتى يخرج منه فانه يطهر . و إلا فلا ، و لا عبرة للعرض . م : ماء النهر إذا انقطع من أعلاه و بقى الجريان فى أسفل النهر فتوضأ رجل من أسفل النهر جاز ، لانه ماء جار . و عن أبى يوسف رحمه الله : ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سد عرضها فجرى الماء

(١) الناوق : الخشبة المنقورة التى يجرى فيها الماء ، و الجم ناوقات (٢) من الفقهاء من يشترط لجريان الماء المدد ، و منهم من يقول : إن جرى الماء و ليس له مدد فهو ماء جار ، و هذه المسألة و أمثالها مبنية على قول من لا يشترط المدد لجريان الماء (٣) الساقية : النهر الصغير .

عليها لا بأس بالتوضئ أسفل منه - وفي الذخيرة : ما لم يتغير لون الماء أو ريحه أو طعمه ، وفي النصاب : وعليه الفتوى ، م : وذكر الناطقي هذه المسألة بعينها في الاجناس وأجاب بما أجاب في الواقات ثم قال : وعندى هذا قول أبي يوسف ، وأما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله : لا يجوز الوضوء به . وفي الطحاوى والنوازل : لو كان القدر الذى يلاقى الجيفة من الماء دون الذى لا يلاقىها جاز التوضئ أسفل منه ، وإن كان مثله أو أكثر لا يجوز ، وفي الغياثية : ولو كان سواء فهو نجس ترجيحاً للنجاسة احتياطاً . م : قال : إذا كانت الجيفة ترى من تحت الماء لقلة الماء لا لصفاته كان الذى يلاقىها أكثر إذا كانت تسد عرض الساقية ، وإن كانت لا ترى أو لم تأخذ الأقل من النصف لم يكن الذى يلاقىها أكثر . الفتاوى العتائية : سئل أبو نصر عن الماء يجرى فى جوف الجيفة ؟ قال : إن كان مداخله ومخارجه متسمة حتى لا يكون أكثر الماء مماساً للجيفة فالما طاهر - م : ونظيره ما ذكر فى الطحاوى والنوازل : ماء المطر إذا كان جرى فى ميزاب السطح وكان على السطح عذرة فالما طاهر لأن الماء الذى يجرى على غير العذرة أكثر ، وإن كانت العذرة عند الميزاب إن كان الماء كله أو أكثره أو نصفه يلاقى العذرة فهو نجس وإلا فهو طاهر . [الفتاوى الحجة : وإن زالت النجاسة بجرى الماء على الميزاب وأبعدها من الماء الطاهر] ، وفي الحائية : وإن كان على السطح نجاسات كثيرة إن كان أكثر الماء يجرى على النجاسة أو نصفه فالما نجس ، وإن كان أقل الماء يجرى على النجاسة فالما طاهر - وفي الفتاوى الحجة : جاز التوضئ به ويكره . م : وقال محمد رحمه الله : إن كانت النجاسة فى جانب واحد من السطح فالما طاهر ، وكذلك إذا كانت فى جانبين ، وإن كانت فى ثلاث جوانب فالما نجس . ورأيت مسألة المطر فى بعض الفتاوى وكان المذكور ثمة : قال بعض مشايخنا : المطر ما دام يطر فله حكم الجريان ، حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوباً لا يتنجس إلا أن يتغير .

(١) من أر ، خ .

و في المشرقات للفقهاء أبي جعفر : المطر إذا أصاب السقف و في السقف نجاسة فوكف
و أصاب الماء ثوبا ينظر : إن كانت النجاسة في جميع السقف لجميع ما وكف^١ من السقف
نجس ، و إن كانت النجاسة في بعض السقف و عامته طاهر فأكف من السقف لا يكون
نجسا ، فيكون العبرة للغالب و عامة السقف طاهر فيكون الغالب إنما هو الماء الطاهر
فلا يحكم بنجاسته ، كإجماع جار في بعضه نجاسة و الغالب هو الطاهر . و كان الشيخ محمد بن
الفضل يضيف هذا التفصيل و كان يقول : النجاسة و إن كانت في بعض السقف إلا أن
الماء قد مر عليها فيتنجس فهذا ماء جار نجس ، و لكن الصحيح أنه ينظر في الذي
يسيل من السقف و الثقب إن كان مطرا دائما لم ينقطع بعد فإسال من الثقب طاهر -
و في الغياثة : إذا لم يكن متغيرا ، م : و أما إذا انقطع المطر و سال من الثقب شيء فإ
سال فهو نجس ، و في التوازل^٢ : قال مشايخنا المتأخرون : و هو المختار - الظهيرية^٣ :
إذا مر الماء بالمذرات و اجتمع في موضع يكون طاهرا ما لم يشاهد فيه النجاسة - و في
الغياثة : إن كان الماء كله على المذرات^٤ أو أكثر أو نصفه فهو نجس ، و هو الصحيح -
م : سئل أبو جعفر عن كلب ميت [احتبس النهر و الماء يجري في جانبي الكلب]^٥ له
قوة الجريان و معناه أنه لو انفرد يجري بنفسه يجوز التوضي به ، و كذلك إن كان الماء
الذي يجري على أعلى الكلب يجوز التوضي به . و إن كان جميع الماء يجري في جميع
الكلب و ليس في جانبيه قوة الجريان فالأمر نجس ، و كان الشيخ محمد بن الفضل لا يفرق
بينهما و يقول : الماء نجس في الأحوال كلها . و في المنتقى : إذا كان بطن النهر نجسا
و جرى الماء عليه إن كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس و إن كان جميع بطن
النهر نجسا ، فهذه المسألة نظير مسألة الطحاوي و التوازل - و في الفتاوى العتبية : و هكذا
روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن من توضأ أسفل من النجاسة يجوز إذا لم ير ما تحت الماء ،
(١) وكف السقف : سال قليلا قليلا (٢) و في س د الغياثة (٣) و في س « انوارل »
(٤) المذرة : العائط (هـ) من أر ، خ .

وإن كانت النجاسة في النهر بولا أو خرا أو نحوه يظهر بطن النهر بجريان الماء المظهر .
 الحاوي: مثل الحسن بن أبي مطيع عن يوم المطر إذا جرى النهر بماء المطر مما يجري
 إليها من السطوح والسكك حتى صار غالب ماء النهر منه فتوضأ منه إنسان ؟ قال :
 لا بأس به . وفي الفتاوى العتابة : ماء المطر الذي يجري في سكك وفي السكك نجاسات
 ثم يجري الماء في النهر وليس في النهر غير هذا الماء قال : لا بأس به إذا لم ير لون النجاسة .
 مثل أبو نصر عن ماء الثلج الذي يجري على الطريق وفي الطريق سرقين ونجاسات يقين
 فيه أيتوضأ به ؟ قال : متى ذهب أثر النجاسة ولوفاها جاز . وفي الحجة : ماء الثلج والمطر
 يجري في الطريق إذا كان بعيدا من الآلوات يجوز التوضي به بلا كراهة ، وإن كان
 يجري في الطريق محتلا بالعذرات والغالب هو الماء ولا أثر فيه يجوز ، ولا يخلو عن
 الكراهة لاحتمال اختلاط النجاسة بالماء الضعيف . وقالوا فيمن يصب الماء على إنسان
 من العلو فأصاب الماء بول قبل نزوله على الإنسان : يحصل الطهارة ولا يتنجس الماء ،
 لأن البول أصابه في حال جريانه . الحاتية : نهر اتها حرفة واثلت^٢ صفته^٣ فصار
 بعض الماء يدخل في التلة^٤ ثم يخرج منها إلى النهر : إن كان ما يقع فيها من الماء المستعمل
 لا يستقر فيها جاز ، وإلا فلا .

نوع آخر في ماء الحياض والغدران والعيون :

يجب أن يعلم أن الماء الراكد إذا كان كثيرا فهو بمنزلة الماء الجاري . لا يتنجس جميعه بوقوع
 النجاسة في طرف منه ، إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه ، على هذا اتفق العلماء ، وبه
 أخذ عامة المشايخ رحمهم الله . فان كان قليلا فهو بمنزلة الحباب والأتاني ، يتنجس
 بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير أحد أوصافه ، وقال مالك رحمه الله : لا يتنجس ما لم يتغير
 أحد أوصافه ، وقال الشافعي رحمه الله فيما دون القلتين مثل قولنا ، وإذا بلغ قلتين
 (١) جمع السكة ، الطريق المستوي (٢) اقلبت : انكسرت (٣) ضفة النهر : جانبه (٤) التلة
 في الحائط ونحوه : الحلل ، وعمل الكسر من الكسور .

و زيادة مثل قول مالك رحمه الله - والقلتان خمس - قرب ، كل قربة خمسون مئاً ، فيكون الجلة مائتين وخمسين مئاً ، و قد قيل : الجلة ثلاثمائة مئاً .

و قال بعض المتأخرين رحمهم الله : الوضوء بالماء الراكد لا يجوز وإن كان عشراً في عشر أو أكثر منه ، و لكن هذا ليس بشئ . ثم لا بد من حد فاصل بين القليل والكثير فنقول : إذا كان الماء بحيث يخلص بعضه إلى بعض بأن تصل النجاسة من الجانب المستعمل إلى الجانب الآخر كان قليلاً ، وإن كان لا يخلص كان كثيراً ، وإذا اشتبه الخلوص فالجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يخلص به ، ثم اتفقت الروايات عن أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد رحمهم الله في الكتب المشهورة أن الخلوص يعتبر بالتحريك إذا حرك طرف منه ، وإن لم يتحرك الطرف الآخر فهو مما لا يخلص ، وإن تحرك الطرف الآخر فهو مما يخلص ، فيستدل بوصول الحركة إلى الجانب الآخر على أن النجاسة وصلت إليه ، و بعدم وصول الحركة على أن النجاسة لم تصل إليه . م : و المتأخرون اعتبروا الخلوص بشئ آخر ، فعن أبي نصر بن محمد بن محمد بن سلام رحمه الله أنه قال : إن كان الماء بحال لو اغتسل فيه يتكدر الجانب الذي اغتسل فيه و وصلت الكدرة إلى الجانب الآخر فهو مما يخلص بعضاً إلى بعض ، و أبو حفص الكبير اعتبر الخلوص بشئ آخر وهو الصبغ ، يقال : يلقي فيه الصبغ من جانب فان أثر الصبغ من الجانب الآخر فهو مما يخلص بعضه إلى بعض ، و أبو سليمان الجوزجاني رحمه الله كان يقول : إن كان عشراً في عشر فهو مما لا يخلص بعضه إلى بعض ، وإن كان أقل من ذلك فهو مما يخلص - و عن محمد رحمه الله في التوادر أنه مثل عن هذه المسألة فقال : إن كان مثل مسجدي هذا فهو لا يخلص بعضه إلى بعض ، فلما قام مسح مسجده فكان ثماناً في ثمان في رواية ، و عشراً في عشر في رواية ، و اثنا عشر في اثني عشر في رواية ، و أكثر مشايخ بلخ رحمهم الله على أنه إن كان خمسة عشر في خمسة عشر لا يبقى فيه شبهة ، و إن كان ثمانية في ثمانية يحتاط فيه ، و عامة المشايخ أخذوا بقول أبي سليمان و قالوا : إذا كان عشراً في عشر فهو كثير - و في شرح الطحاوي : و عليه الفتوى . م : و اختلفت

الروايات بعد هذا ، روى عن أبي حنيفة أنه يعتبر التحريك بالاغترسال لأن حاجة الإنسان إلى الغسل في المياه الجارية و الحياض أكثر من حاجته إلى الوضوء ، فان الوضوء يكون في البيوت غالباً . وفي رواية أخرى عنه أنه يعتبر التحريك بالوضوء ، وعن محمد رحمه الله أنه يعتبر التحريك بغسل اليد لأنه أخف - . وفي شرح الطحاوي : قال مشايخنا : وإنما يعتبر تحريك الجانب الآخر من ساعته لا بعد المكث ، ولا يعتبر نفس التحريك و حباب الماء فان الماء وإن كثر يعلوه و يتحرك ، وإنما الشرط أن يرتفع و ينخفض من الجانب الآخر من ساعته . و نحوه روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله .

جئنا إلى بيان مقدار العمق فنقول : ذكر المصنف رحمه الله في كتابه أنه ينبغي أن يكون عمقه قدر ذراعين ، و هذا على قول من يعتبر التحريك بالاغترسال ، لأن على قوله ينبغي أن يكون الماء بحال يتأتى فيه الاغترسال و ذلك قدر ذراعين ، و بعضهم قالوا : يشترط أن يكون بحال لو رفع إنسان الماء بكفيه لا ينحسر و لا يظهر ما تحته - . وفي الخلاصة : و هو الصحيح ، و في الظهيرية : و عليه الفتوى . م : و قال بعضهم : لو حرك وجه الماء تارة لا ينكدر وجه الأرض ، و حكى عن الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله أنه قال : قدر مشايخنا العمق بأربع أصابع مفتوحة .

ثم الحوض إذا كان كبيراً لا يخلص بعضه إلى بعض متى وقع فيه نجاسة حتى لا يتنجس جميعه هل يتنجس شيء منه ؟ فهذا على وجهين : إما إن كانت النجاسة مريبة أو غير مريبة ، فان كانت مريبة لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة و إنما يتوضأ من ناحية أخرى كما في الماء الجاري ، بعد هذا اختلفت المشايخ ، قال بعضهم : يحرك الماء بيده مقدار ما يحتاج إليه عند الوضوء و الاستقاء فان تحركت النجاسة لم يستعمل الماء من ذلك الموضع - . وفي الثانية : و هو المختار ، و قال بعضهم : يتنجس حولها مقدار حوض صغير ، و ما وراءه طاهر ، و في الظهيرية : يتنجس إلى ناحية أخرى مقدار عشرة أذرع ، و عن أبي يوسف في

(١) حباب : ففاجات الماء التي تملوه .

الأمالي أنه لا يتنجس إلا ذلك الموضع، م: و قال بعضهم: يتحرى في ذلك، إن وقع تحريمه أن النجاسة لم يخلص إلى هذا الموضع توضاً و شرب منه، و يبقى على هذا ما إذا توضاً في مضخة فوجد فيها النجاسة بعد ما فرغ من الوضوء إن كانت النجاسة غير مرتبة بأن بال فيها إنسان أو اغتسل فيها جنب حكى عن مشايخ العراق أنهم قالوا: لا فرق بين النجاسة المرتبة و غيرها، فانه يجوز له التوضي من جانب آخر، و مشايخ بخارا و بلخ رحمهم الله فرقوا بين المرتبة و غيرها فقالوا في غير المرتبة: يتوضاً من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة كما يتوضاً من الجانب الآخر، بخلاف المرتبة - و في الزاد: و هو الصحيح، و في الغياثة: المختار عن مشايخنا أنه يتوضاً من موقعها أو من أى موضع شاء - م: و يبقى على هذا ما إذا اغتسل وجهه في حوض كبير فسقطت غسالة وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوع قبل التحريك قالوا على قول أبي يوسف رحمه الله: لا يجوز ما لم يعرك الماء، و إلى هذا القول كان يميل الإمام أبو جعفر الأسروشى و غيره من مشايخ بخارا جوزوا ذلك، و جعلوه كاللآء الجارى لكثرة الماء. و توسعوا فيه لعموم البلوى. و من هذا الجنس مسألة أخرى و صورتها: إذا كانت به قرحة فغسل الدم أو القبح عنها، أو غسل النجاسة عن موضع من أعضائه أو ثوبه، أو استنجى و وقع ذلك في الماء: أما إذا تغير الماء لا شك أنه يتنجس موضع التغير، و إن لم يتغير يدخل فيه شبهة قول أبي يوسف رحمه الله -

و في اجناس الناطق: إن من اغتسل في حوض فلاآخر أن يتوضاً في ذلك المكان، و في الخاتية: و أجمعوا على أنه لو توضاً إنسان في الحوض الكبير أو اغتسل كان لغيره أن يغتسل في موضع الاغتسال - و في التفريد: إن كانت على بدنه نجاسة عينية لا يجوز، و هذا مروى عن أبي يوسف و محمد رحمهما الله، و الفتوى عليه، و المعتبر فيه الضرورة - و في الصيرفية: سئل عن حوض عشرين في عشر دخل فيه أناس مثلاً خمسون و جملة

(١) في الأصول: مضخة، و المضخة: آلة لدفع الماء -

« يهلوى لك ديكربا يستاند » م : و اغتسلوا من الجنابة هل يخرجون من الجنابة ؟ قال : نعم ، سألت الإمام مجد الدين عن هذا فقال : جاز فصلهم ، و قاسه بمسألة في شرح الكافي : حوض عشر في عشر فاستنجى على شط الحوض أناس كثير كل واحد منهم بقرب آخر فقد اختلف المشايخ رحمهم الله ، و الصحيح الجواز لأنه كالماء الجاري .

م : و ليس لرجل أن يقتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة - و في التجنيس الناصري : و كذلك في البحر . م : و أما إذا كان الماء في فارقين^١ أو خندق وله طول مثلاً مائة ذراع و عرضه ذراع أو ذراعان ، فاعلم بأن في جنس هذه المسألة أفعال ثلاثة ، على قول أبي سليمان الجوزجاني : يجوز التوضي منه من غير تفصيل ، و في الحاوي : قال الفقيه : و به نأخذ . م : و لو وقع فيه نجاسة يتنجس من طوله عشرة أذرع ، و قال محمد بن إبراهيم الكبير : إن كان هذا الماء مقدار لو جعل في حوض عرضه عشرة في عشرة مثلاً الحوض و صار عمقه قدر شبر يجوز التوضي فيه ، و ما لا فلا - و في الخلاصة^٢ : هو الصحيح تيسيراً للأمر على المسلمين . م : و كان الشيخ الإمام أبو بكر بن طرخان رحمه الله يقول : لا يجوز الوضوء و إن كان من بخارى إلى سمرقند ، قليل له : فالحيلة في جواز الوضوء منه ؟ قال : تحفر له حفيرة قريباً من الخندق ثم تحفر نهيرة من الخندق إلى حفيرة حتى يسيل الماء من الخندق إلى الحفيرة في النهيرة فيصير الماء في الخندق جارياً فيتوضأ إن شاء من الخندق و إن شاء من النهيرة ؟ و هذه حيلة حسنة - و في المضمرات : و لو وقع فيها النجاسة المختار أنه لا يتنجس .

و في النوازل : سئل أبو بكر بن محمد بن أحمد عن ماء عمد و ليس بمرض ؟ قال : لا بأس به إذا كان لا يختلط طرفاه ، فإن كان جانب المرض يختلط لا يجوز^٣ - و في فتاوى المتأية^٤ : إن كان عرضه ذراعاً يجب أن يكون طوله مائة ذراع حتى يصير في مئة عشر في عشر ، و إن كان عرضه ذراعين يجب أن يكون طوله خمسين ذراعاً ، و إن وقعت (١) أي قاموا صفاً (٢) لعل المراد منه الجدول الصغير (٣) و في س « في الخافي » (٤) ف « في س « فانه يجوز » (٥) و في س « في الغياثية » .

نجاسة في طرف منه فتوضأ إنسان لا يجوز، إلا أن يتوضأ في الطرف الآخر .

م : الحوض الكبير إذا انجمد ماؤه فنقب إنسان ليتوضأ فهذه المسألة على أربعة أوجه، الأول : أن يخرج الماء من النقب و صار على وجه الجمد، والجواب فيه كالجواب على ما إذا كان على وجه الأرض من اعتبار العرض والطول والعمق . والوجه الثاني : أن يكون الماء تحت الجمد منفصلاً عن الجمد، وفي هذا الوجه يجوز التوضي منه و يكون الجمد كالسقف . الوجه الثالث : أن يكون الماء تحت الجمد إلا أنه متصل بالجمد، وفي هذا الوجه اختلف المشايخ رحمهم الله، بعضهم اعتبروا النقب وقالوا : إن كان ماء النقب كثيراً - على التفسير الذى قلنا - يجوز التوضي به، وما لا فلا، وبعضهم اعتبروا جملة الماء وقالوا : إذا كان جملة الماء كثيراً - على التفسير الذى قلنا - يجوز التوضي به، وإلا فلا، وبه كان يفتى عبد الله بن المبارك والشيخ أبو حفص البخارى، وفي الذخيرة :
و كان الفقيه أبو أحمد العياضى يقول : يجوز التوضي في النقب إذا حرك المتوضي الماء في النقب تحريكاً شديداً - م : وعلى هذا التوايت^٢ التى في المصارف فعند بعض المشايخ يعتبر جملة الماء، وعند بعضهم يعتبر ماء التوايت إذا كان متصلاً بالألواح، واتصال ماء مشرعة^٣ بالماء الخارج منها لا ينفع، كمحوض كبير انشعب منه حوض صغير فانه لا يجوز التوضي من الحوض الصغير وإن كان ماء الحوض الصغير متصلاً بماء الحوض الكبير، وكذلك لا يعتبر اتصال ماء مشرعة بما تحتها إذا كانت الألواح مشدودة، إن كان الماء أسفل من ألواح المشرعة قليلاً يجوز التوضي به، والزندوسى رحمه الله اعتمد على الجواز في مسألة الجمد وفي هذه المسألة ولكن شرط تحريك الماء في كل مرة برفع الماء . الوجه الرابع : أن يكون الماء في النقب كالماء في الطشت، ذكر الزندوسى رحمه الله في نظمه أن التوضي منه لا يجوز عند عامة العلماء، إلا إذا كان النقب عشراً في عشر، وفي الولوالجية : وقد قال

(١) وفي سنن « الفتاوى » (٢) التوايت جمع التابوت، وهو الصندوق من الخشب.

(٣) المشرعة : مورد الشاربة .

• يهلوى بك ديسكر بايستاندند^١ م : و اغتسلوا من الجنابة هل يخرجون من الجنابة ؟ قال : نعم ، سألت الإمام محمد الدين عن هذا فقال : جاز غسلهم ، وقاسه بمسألة في شرح الكافي : حوض عشر في عشر فاستجى على شط الحوض أناس كثير كل واحد منهم يقرب آخر فقد اختلف المشايخ رحمهم الله ، والصحيح العواز لأنه كالماء الجارى .

م : وليس لرجل أن يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة - وفي التجنيس الناصرى : وكذلك في البحر . م : و أما إذا كان الماء في فارقين^٢ أو خندق وله طول مثلاً مائة ذراع وعرضه ذراع أو ذراعان ، فاعلم بأن في جنس هذه المسألة أقوال ثلاثة ، على قول أبي سليمان الجوزجاني : يجوز التوضي منه من غير تفصيل ، وفي الحاشي : قال الفقيه : و به نأخذ .

م : و لو وقع فيه نجاسة يتنجس من طوله عشرة أذرع ، وقال محمد بن إبراهيم الكبير : إن كان هذا الماء مقدار لو جعل في حوض عرضه عشرة في عشرة ملاء الحوض - و صار عمقه قدر شبر يجوز التوضي فيه ، و ما لا فلا - وفي الخلاصة^٣ : هو الصحيح تيسيراً للأمر على المسلمين . م : و كان الشيخ الإمام أبو بكر بن طرخان رحمه الله يقول : لا يجوز الوضوء وإن كان من بخارى إلى سمرقند ، فقيل له : فما الحيلة في جواز الوضوء منه ؟ قال : تحفر له حفيرة قريباً من الخندق ثم تحفر نهيرة من الخندق إلى حفيرة حتى يسيل الماء من الخندق إلى الحفيرة في النهيرة فيصير الماء في الخندق جارياً فيتوضأ إن شاء من الخندق وإن شاء من النهيرة ؛ وهذه حيلة حسنة - و في المضمرات : و لو وقع فيها النجاسة المختار أنه لا يتنجس .

و في التوازل : سئل أبو بكر بن محمد بن أحمد عن ماء ممتد وليس بمريض ؟ قال : لا بأس به إذا كان لا يختلط طرفاه ، فإن كان جانب العرض يختلط لا يجوز^٤ - و في فتاوى الغاتية^٥ : إن كان عرضه ذراعاً يجب أن يكون طوله مائة ذراع حتى يصير في مئة عشر في عشر ، وإن كان عرضه ذراعين يجب أن يكون طوله خمسين ذراعاً ، وإن وقعت

(١) أى قاموا صفاً (٢) لعل المراد منه الجدول الصغير (٣) و فى س « فى الخلقى » (٤) فى س « فانه يجوز » (٥) و فى س « فى الغاتية » .

نجاسة في طرف منه فتوضأ إنسان لا يجوز ، إلا أن يتوضأ في الطرف الآخر .

م : الحوض الكبير إذا انجمد ماؤه فنقب إنسان ليتوضأ فهذه المسألة على أربعة أوجه ، الأول : أن يخرج الماء من النقب و صار على وجه الجمد ، والجواب فيه كالجواب على ما إذا كان على وجه الأرض من اعتبار المرض والطول والعرق . والوجه الثاني : أن يكون الماء تحت الجمد منفصلاً عن الجمد ، وفي هذا الوجه يجوز التوضي منه و يكون الجمد كالسقف . الوجه الثالث : أن يكون الماء تحت الجمد إلا أنه متصل بالجمد ، وفي هذا الوجه اختلف المشايخ رحمهم الله ، بعضهم اعتبروا النقب و قالوا : إن كان ماء النقب كثيراً - على التفسير الذي قلنا - يجوز التوضي به ، و ما لا فلا ، و بعضهم اعتبروا جملة الماء و قالوا : إذا كان جملة الماء كثيراً - على التفسير الذي قلنا - يجوز التوضي به ، و إلا فلا ، و به كان يفتي عبد الله بن المبارك و الشيخ أبو حفص البخاري ، و في الذخيرة : و كان الفقيه أبو أحمد العياض يقول : يجوز التوضي في النقب إذا حرك المتوضي الماء في النقب تحريكاً شديداً - م : و على هذا التوايت^٢ التي في المشارع فتند بعض المشايخ يعتبر جملة الماء ، و عند بعضهم يعتبر ماء التوايت إذا كان متصلاً بالألواح ، و اتصال ماء مشرعة^٣ بالماء الخارج منها لا ينفع ، كحوض كبير انشعب منه حوض صغير فانه لا يجوز التوضي من الحوض الصغير و إن كان ماء الحوض الصغير متصلاً بماء الحوض الكبير ، وكذلك لا يعتبر اتصال ماء مشرعة بما تحتها إذا كانت الألواح مشدودة ، إن كان الماء أسفل من ألواح المشرعة قليلاً يجوز التوضي به ، و الزندوسى رحمه الله اعتمد على الجواز في مسألة الجمد و في هذه المسألة و لكن شرط تحريك الماء في كل مرة برفع الماء . الوجه الرابع : أن يكون الماء في النقب كالماء في الطشت ، ذكر الزندوسى رحمه الله في نظمه أن التوضي منه لا يجوز عند عامة العلماء ، إلا إذا كان النقب عشراً في عشر ، و في الولوالجية : و قد قال

(١) و في سن « في الفتاوى » (٢) التوايت جمع التابوت ، وهو الصندوق من الخشب .

(٣) المشرعة : مورد الشاربة .

بعضهم : لو كان الجسد قويا مثل جسد خوارزم كان الجواب كما ذكر في الكتاب ، أما إذا كان رقيقا بأن كان تعرضه مثل إصبع أو إصبعين أو ثلاث أصابع وكلما غسل عضوا إن حرك الماء جاز . م : فان تنجس الماء الذى فى النقب ثم ذاب الجسد ذكر هذا الفصل فى فوائد خمس الأئمة الحلوانى رحمه الله أن الماء طاهر - وفى الفتاوى الخلاصة : وقيل : إذا ذاب بتدرج لا يكون طاهرا .

م : وعن أبى يوسف رحمه الله فى مشرعة يدخل فيها الماء ويخرج إلا أنها لا يظهر حركة الماء أنه يجوز التوضي فيها ، وإن كان الماء لا يذهب كما وقع من يدور فيها فلا خير فيها . ولو توضأ فى أجمة القصب فان كان لا يخلص بعضها إلى بعض جاز ، واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء . وكذا لو توضأ من أرض فيها زرع وبعض الزرع متصل ببعض يجوز . وإذا توضأ من غدير وعلى جميع وجه الأرض جفازة^١ فقد قيل : إن كان بحال لو تحرك بتحريك الماء يجوز . إذا توضأ فى حوض اتحد ماؤه إلا أنه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز وضوؤه فيه ، وإن كان الجسد على وجه الماء قطعاً قطعاً إن كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز الوضوء به ، وإن كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز التوضي به ، بمنزلة ما لو كان على وجه الماء غود لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز الوضوء منه ، وإن كان يتحرك يجوز . الحوض إذا كان أقل من عشر فى عشر ولكنه عميق فوقعت فيه النجاسة وهو عشر فى عشر ثم انبسط وصار عشراً فى عشر فهو نجس ، ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر فى عشر ثم اجتمع الماء فصار أقل من عشر فى عشر فهو طاهر . حوض هو عشر فى عشر قل ماؤه وقعت النجاسة غنى تنجس ثم امتلأ الحوض ولم يخرج منه شيء : لا يجوز التوضي به ، لأنه كلما دخل الماء يقلب . وسئل أبو نصر الدبوسى عن غدير لا يكون فيه ماء فى الصيف ويروى^٢ فيه

(١) الأجمة : الشجر الكثير الخلف (٢) جفازة : نوع من الطحالب (٣) الروث : مرجين

الفرس وكل ذى حافر .

الدواب والناس ثم امتلا في القمته ورفع عنه الناس الجدد وتوضؤون منه ؟ قال : إن كان الماء الذي يدخل القمير أولا يدخل على مكان نجس فالله والجند نجس وإن كان كثر الماء بعد ذلك ، فإن كان الماء الذي يدخل القمير أولا يدخل على مكان طاهر ويستقر فيه حتى يصير عشرا في عشر ثم انتهى إلى النجاسة فالله والجند طاهران ، [وفي الخاتمة : ما لم يظهر فيه أثر النجاسة . م : وكذلك القمير إذا قل ماؤه حتى صار أربعاً في أربع فوقعت فيه النجاسة ثم دخل الماء إن صار الداخل عشرا في عشر قبل أن يصل فالله والجند طاهران ، وما لا فلا] . وفي الذخيرة : إذا كان الحوض كبيراً وفيه نجاسة فدخل الماء وامتلا قال أهل بلخ وأبو سهل الكبير البخاري : هو نجس ، وقال الفقيه أبو جعفر البلخي والفقيه إسماعيل بن الحسين الزاهد البخاري : الكل طاهر ، وبه أخذ كثير من فقهاء بخارا لأن الماء الكثير في حكم الماء الجاري . وفي نظم الزندوسى رحمه الله : إذا كان الحوض كبيراً وفيه نجاسات ودخل الماء وامتلا قال أهل بلخ وأبو سهل الكبير البخاري رحمه الله : هو نجس ، وقال الفقيه أبو جعفر البلخي رحمه الله وإسماعيل بن الحسين الزاهد البخاري : الكل طاهر ، وبه أخذ كثير من فقهاء بخارا . وهكذا أقر الفقيه عبد الواحد مرارا ، وهكذا أقر أبو بكر الفياض . وفي الخاتمة : ما لم يظهر فيه أثر النجاسة . م : وكذلك القمير إذا قل ماؤه و صار أربعاً في أربع وقعت فيه النجاسة ثم ذاب الماء إن صار الداخل عشرا في عشر قبل أن يصل إلى النجاسة فالله والجند طاهران ، وما لا فلا . وفي نظم الزندوسى : الحوض الكبير الخالي إذا مال فيه صبي أو توطئ ثم جاء الماء وملا قال أكثر مشايخ بلخ وأبو سهل الكبير البخاري : الماء نجس ، وقال الفقيه أبو جعفر

(١) من : أرى ، خ ، وقعت هذه العبارة في بقية الأصول بعبارة أسطر باختلاف يسير في بعض النسخات - انظر ص ١٤ (٢) في « ابن » (٣ - ٢) عبارة « ما بين الرقبتين مكررة » وقد مضت من الذخيرة ص ٧ ، ثم كررها في نظم الزندوسى (٤) مهتة هذه العبارة ص ٤ - ٧ كما فيها .

والشيخ إسماعيل بن الحسين الزاهد البخارى : الماء طاهر ويحصل كأنه بال وتغوط بعد ما ملا ، قال الزندوسى : و به أخذ قتها بخارا رحمهم الله ، و هكذا ألقى الشيخ عبد الواحد ، ألف مرة وقمت واقمة من هذا الجنس فى زماننا بخارا ، و صورتها : ماء المطر مر على النجاسات فاجتمع بعد ذلك و دخل مياه حوض و هو حوض كبير و ماء المطر كان أكثر من ماء الحوض ، فاتفقت أجوبة المفتين رحمهم الله أن ماء الحوض لا يتنجس ، لأن جميع ماء المطر لا يتصل بماء الحوض بدفعة واحدة وإنما يتصل بدفعات مختلفة ، و كل دفعة يتصل بماء الحوض فماء الحوض غالب عليها فلا يتنجس ماء الحوض بها ، حتى لو تصور أن يتصل بماء الحوض بدفعة واحدة أكثر من ماء الحوض يتنجس ماء الحوض .

إذا كان أعلاه عشرين فى عشر و أسفله أقل من ذلك و هو مملوء يجوز التوضى به و الاغتسال فيه ، و إن نقص الماء حتى صار سبعا فى سبع لا يجوز التوضى فيه ، و إن كان الحوض مدورا يعتبر أن يكون حوله ثمانية و أربعون ذراعا لأن هذا أقصى ما قالوا فيه و كان أحوط - و فى الظهيرية : و قيل يعتبر ستة و ثلاثون ذراعا ، و هو الصحيح ، م : و المعتبر عند بعض من اعتبر التقدير بالذراع فى الحوض ذراع الكرباس لا ذراع المساحة توسعة للأمر على المسلمين - و فى الخلاصة : و عليه الفتوى ، و فى الظهيرية : و هو سبع قبضات ليس فوق كل قبضة إصبع قائم ، و فى الغاية : بخلاف ذراع المساحة قال ثمة : فوق كل قبضة إصبع قائم ، و فى الصيرفية : و ذراع المساحة يزيد على ذراع الكرباس بإصبع زائدة قائمة ، و فى الحائنة : يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكرباس لأن ذراع المساحة بالمسوحات أليق ، هو الصحيح ، م : و الأصح أن يقال : يعتبر فى بكل أهل زمان و مكان ذراعهم . و إن كان أعلى الحوض أقل من عشر فى عشر و أسفله عشر فى عشر أو أكثر وقعت نجاسة فى أعلى الحوض و حكم بنجاسة الأعلى ثم انتقص الماء و انتهى إلى موضع هو عشر فى عشر قوضاً فيه إنسان أو اغتسل هل يجوز ؟ صارت هذه

المسألة واقعة للفتوى ، و اختلفت فيها أجوبة المفتين ، و الاصح أنه يجوز التوضي و الاغتسال فيه ، و يحصل كأن النجاسة وقعت فيه الآن ، و هو نظير الحوض المنجمد إذا كان الماء في قبه و ثقبه أقل من عشر في عشر فوق في الثقب نجاسة ؛ يحكم بنجاسة ماء النقب ، ثم إذا تسفل الماء كان هذا الماء طاهراً يجوز التوضي و الاغتسال فيه ، كذا ما هنا . الخالية ؛ و لو كان الحوض مسقفاً و كونه أقل من عشرة أذرع ينظر إن كان الماء منفصلاً عن السقف جاز منه الوضوء .

م : حوض صغير تنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب و سال ماء الحوض من جانب آخر كان الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول : لما سال ماء الحوض من الجانب الآخر يحكم بطهارة الحوض ، و هو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله ، و كان الفقيه أبو بكر بن سعد رحمه الله يقول : لا يحكم بطهارة الحوض حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس ، و به يفتي الشيخ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله ، و من المشايخ من شرط خروج مثل ما كان في الحوض من الماء النجس مرة واحدة - و في الظهيرية : و الصحيح أنه يطهر و إن لم يخرج مثل ما فيه ، و في النوازل ؛ و به تأخذ ، م : و لو رفع إنسان من ذلك الماء الذي خرج و توضأ به جاز ، و إن دخل الماء و لم يخرج و لكن الناس يفترون اغترافاً متداركاً طهر . القيمة ؛ مثل أبو الفضل عن حوض قلّ ماؤه حتى صار أربعة في أربعة فأتت فيها شاة ثم دخل الماء في الحوض حتى امتلأ فصار أكثر من عشرة في عشرة ثم خرج من جانب آخر من الحوض مقدار ما فيها ثلاث مرات أو نقص و القاء الميتة في الحوض هل يطهر ؟ قال : لا ، قال : و هذه في الحقيقة مسألة البئر إذا وجب نزحها فنزحوه و الفأرة فيها لا يطهر .

م : حوض صغير يدخل الماء فيه من جانب و يخرج من جانب فتوضأ فيه إنسان ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الفقيه أبي الحسن الرستغاني : إن كان أربعة في أربع فما دونه يجوز التوضي فيه ، و إن كان أكثر من ذلك لا يجوز إلا في موضع دخول الماء و خروجه ،

لأنه في الوجه الأول ما يقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه ، ولا كذلك في الوجه الثاني . وفي الخاتمة : وكذا قالوا في عين ماء وهي تسع في تسع ينبع الماء من أسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي إلا في موضع خروج الماء منها ، والأصح أن هذا التقدير غير لازم ، والاعتماد على المعنى ، ينظر إن كان ما يقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته لكثرة الماء وقوته يجوز فيه التوضي ، وإلا فلا ، م : وحكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أنه سئل عن عين الماء إذا كان خمسا في خمس وكان يخرج الماء منه ؟ قال : إن كان يتحرك الماء من جريانه ويستعين بالحركة يجوز ، سئل الشيخ القاضي الإمام ركن الإسلام على السغدي رحمه الله عن هذه المسألة فأجاب بالجواز مطلقا ، ففي الحوض الصغير إذا كان يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب يجب أن يكون هكذا لأن هذا ماء جار فالماء الجاري يجوز التوضي به ، وعليه الفتوى . الفتاوى الخلاصة : ولو امتلأ الحوض وخرج من جانب الشط على وجه الجريان يطهر . أما قدر ذراع أو ذراعين لا يطهر . م : إذا كان على شط النهر أو على شط الحوض مثل الأفدق^١ يدخل فيه الماء من النهر أو الحوض [والماء الذي فيه متصل بماء الحوض والنهر إلا أن جريان النهر والحوض]^٢ لا يظهر فيه قوضاً رجل في ذلك الموضع إن كان مقدار ما فيه من الماء من حيث الطول يبلغ ذراعين ونصفا لا يجوز التوضي فيه ولا يحمل ذلك تبعا للحوض والنهر ، وإن كان أقل من ذلك يجوز ويحمل تبعا للحوض والنهر - الذخيرة : لأن ذراعين ونصفا ربع الماء الكثير وهو عشر في عشر وللربع حكم الكل فلا يحمل ذلك تبعا للحوض والنهر . وإن كان أقل من ذلك يجوز ويحمل تبعا للحوض والنهر - هكذا قيل ، وقد قيل : لا يجوز التوضي فيه ولا يحمل تبعا للحوض والنهر على كل حال . م : حوض صغير حفر رجل منه نهرا وأجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع الماء في مكان آخر لحفر منه رجل آخر نهرا آخر

(١) الأفدق : جدول صغير (٢) من أو ، خ .

وأجرى فيه الماء وتوضأ - وفي الذخيرة: واجتمع ذلك الماء في مكان آخر فقل رجل ثالث كذلك - م: جاز وضوء الكل وإن كان بين المكانين مسافة قليلة . وكذلك حفيرتان يخرج من إحدهما ويدخل في الأخرى فتوضأ إنسان فيما بينهما فإن كان بين الحفيرتين قليل مسافة فإه الحفيرة الثانية طاهر ، وإن لم يكن بينهما مسافة فإه الحفيرة الثانية نجس . وكذلك في الحوض إذا لم يكن بين المكانين مسافة لا يجوز وضوء الثاني ، والفرق أنه إذا كان بين المكانين مسافة فالله الذي استعماله الأول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر فيه حكم الاستعمال ، وأما إذا لم يكن بينهما مسافة فالله الذي استعماله الأول لا يرد عليه ماء جار قبل أن يجتمع في المكان الثاني فيظهر فيه حكم الاستعمال فلا يظهر بعد . وعلى قياس مسألة النقب ينبغي أن لا يشترط المسافة على قول بعض المشايخ رحمهم الله ، وصورة تلك المسألة : المسافر إذا كان معه ميزاب واسع ومع إدواة من ماء يحتاج إليه ولا يتيقن بوجود الماء لكنه على طمع [من ذلك ما إذا يصنع ؟ قيل : ينبغي أن يأمر أحدا من رفقائه حتى يصب الماء في طرف]^١ من الميزاب وهو يتوضأ وعند الطرف الآخر من الميزاب إناء طاهر يجتمع فيه الماء فإنه يكون الماء طاهرا وطهورا ، هذا قول بعض المشايخ رحمهم الله ، وبعض المشايخ زيفوا ذلك وقالوا : الماء بالجرى إنما لا يصير مستعملا إذا كان له مدد كالعين والنهر وما أشبهها ، أما إذا لم يكن له مدد فلا - وفي الذخيرة : والصحيح القول الأول . وفي الفتاوى الخلاصة : قيل والموضع الذي في النهر يقال له كردابه ،^٢ لا يجوز التوضئ فيه . م : ويجوز للرجل أن يتوضأ من الحوض الذي يخاف أن يكون فيه قدر ولا يتيقن به ، ويجوز له أن يتوضأ قبل أن يسأل عنه ، وليس عليه أن يسأل ، وينبغي أن لا يدع التوضئ منه حتى يستيقن أن فيه قدرا - وفي الفتاوى الخلاصة : حتى لو ظنه نجسا وتوضأ منه ثم ظهر أنه طاهر يجوز . وعلى هذا الضيف إذا قدم إليه الطعام ليس للضيف أن يسأله

(١) من أر ، خ (٢) كلمة فارسية معناها الورطة .

« من أين لك هذا الطعام من الفصب أم من السرقه ، م : وإذا أتت ماء الحوض وهو كئبر ولا يطم بوقوع النجاسة فلا بأس بالتوضئ منه لأن الماء قد يتغير بطول الزمان وقد يتغير بوقوع الأوراق فيه ، فالتغير لا يدل على وقوع النجاسة لا بحالة فيجوز التوضئ منه . الحجة : كره أبو حنيفة رحمه الله الاستنجاء وغسل الثوب النجس في الحياض التي على طرق المسلمين ، ويجوز الوضوء والاغتسال ، لأن الحياض التي على طرق يشرب منها الماء ، الفتاوى المتأية : ولو وجد في الصحراء ماء قليلا يجوز أن يأخذ منه ويتوضأ به ، فإن كان يده نجسة وليس معه ما يقترب به فانه يوقع منديلا ثم يرفعه ، وإذا سال الماء على يده من المنديل طهر ، وإن وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم أنه يقدر على القرب منه لا يتوضأ منه ، وإن كان غير ذلك يجوز . الذخيرة : مثل الإمام أبو الحسن الرستغفنى عن قدر على الماء الجارى وماء الحوض فالتوضئ بأيهما أفضل ؟ قال : بماء الحوض . لأن مذهب الاعتزال قد ظهر في هذا الزمان وهم لا يرون التوضئ في الحياض ، فتعن توضأ بماء الحياض رغما لأنفهم - وفي النصاب : الفتوى اليوم على أن يتوضأ بماء الحوض . الظهيرية : ولو تنجس الحوض ونضب ماؤه وجف طهر الحوض ، ثم إذا دخل الماء فيه الاظهر أنه لا يعود نجسا - وفي الينابيع : وهو الاصح . م : جوض فيه عصير وقع فيه البول إن كان عسرا في عشر لا يفسد ، لأنه لو كان ماء لا يفسد فكذلك إذا كان عسيرا . وإذا تنجس الحوض ثم امتلا وتشرب الماء جوائبه لا يظهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر . الفتاوى المتأية : إذا كان الماء أربعاً في أربع ويدخل الماء ولا يخرج لكن فيه إنسان يقتل ويخرج الماء باقتساله من الجانب الآخر متداركا لا يتنجس . الحوض المتجدد في الشتاء إذا قور^١ ووقع فيه نجاسة يتنجس ، فلو قور في موضع آخر وأخذ من الماء وتوضأ به يجوز ، هكذا ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ، وهذا إشارة إلى أن الماء الذي أسفل من

(١) قوره : قطعه من وسطه خرقا مستديرا .

الجد طاهر ، و النجس قدر ما أحاط به النقب . و إن كان الماء يجرى فى وسط النهر و جانباه راكد فتوضأ به بجانبه لا يجوز إلا أن يدفع فى كل مرة . و يسكره البول فى الماء الجارى و الراكد ، هو المختار . القيمة : سئل رجل عن جاء إلى الحوض فاشتغل بالوضوء من مائه و اعتمد الظاهر و هناك رجل جالس يعرف أن هذا الماء نجس هل يفترض عليه أن يخبر ؟ فقال : نعم ، و سئل عنها حمير الوبرى فأجاب كذلك ، و سئل أبو حامد فقال : لا يفترض عليه . الحائى : إذا ورد الرجل ماء فأخبره مسلم أنه نجس لا يجوز له أن يتوضأ بذلك الماء ، و قالوا : هذا إذا كان المخبر عدلاً ، و إن كان فاسقاً لا يصدق ، و فى المستور^١ روايتان ، فى رواية : هو بمنزلة الفاسق ، و فى رواية بمنزلة العدل . الخلاصة : و لو أخبر واحد بطهارته و آخر بنجاسته و هما فقتان عمل بأكبر رأيه للتعارض ، و فى الفتاوى الحجة : سواء كانا حرين أو أحدهما حر و الآخر مملوك . فان أخبره رجلان مملوكان عدلان بنجاسة الماء و أخبره حر ثقة بطهارته لا ينبغي له أن يتوضأ به ، و إن أخبره حران فقتان بالطهارة و مملوكان فقتان بالنجاسة أخذ بقول الحرين ، و إن كان المخبر بنجاسة الماء صيباً أو معتوهاً^٢ أو كافراً فان كان أكبر رأيه أنه صادق أمراق الماء و توضأ بغيره ، و إن لم يجد غيره تيمم ، و إن كان أكبر رأيه أنه كاذب توضأ به ، و لو توضأ به فى الوجهين أجزاء .

نوع آخر فى ماء الآبار

البئر عندنا بمنزلة الحوض الصغير يفسد ماؤها بما يفسد به الحوض الصغير ، لأن عرض الآبار فى الغالب يكون ما أقل من عشر فى عشر ، حتى لو كانت بئر عرضها عشرة فى عشرة لا يحكم بنجاستها بوقوع النجاسة فيها ما لم يتغير لون الماء أو طعمه أو أثره . و فى نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله أنه قال : اجتمعت أنا و أبو يوسف على أن نحكم على ماء البئر أنه لا يتنجس لأنه ماء جار ، ثم قلنا : و ما علينا أن لا نأمر بنزع دلاء على ما جاءت به

(١) أى المخبر الذى لا يُعلم حاله (٢) المعتوه : ناقص العقل من غير مس جنون .

الاختلاف حتى تتبع السلف فيكون قد حكمنا فيه بالأميرين - أشار إلى قضية القياس أن لا يصحك بنجاسة البئر - إلا أنا تركنا القياس بالآثار - والآثار يأتي بعد ، وإنما قالوا إنه جار ، لأنه ينبع من جانب ويستخرج من جانب ، وقيل : أراد بقولها ماء جار ، ماء ألحق بالماء الجارى حكما لاجل الضرورة ، لأن التحرز عن وقوع النجاسة في البئر غير ممكن . وفي الكافي : مسائل البئر تبقى على اتباع الآثار ، إذ القياس فيها أحد الشيئين : إما أن لا يظهر البئر لأنه وإن نزع ما فيها بقي الطين نجسا ، وإما ما نقل عن أبي يوسف و محمد أن ماءها في حكم الجارى لأنه ينبع من جانب ويؤخذ من جانب . وفي الحاشية : وقال مالك رحمه الله : البئر بمنزلة النهر الجارى لا يفسد ماؤها بوقوع النجاسة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه . قال الشافعي رحمه الله : إذا بلغ ماؤها قلتين لا يفسده وقوع النجاسة فيه . م : ثم ما يقع في البئر نوعان :

[النوع الأول]

[وهو] نوع لا يفسد الماء . وهذا النوع في نفسه قسمان ، قسم يستحب فيه نزع بعض الماء ، وقسم لا يستحب فيه نزع شيء من الماء . أما الذى لا يستحب نزع بعض الماء فالأدعى الطاهر إذا دخل في البئر لطلب الدلو أو للتبرد وليس على أعضائه نجاسة وخرج منها حيا ، وهذا جواب ظاهر الرواية ، وذكر في شرح الطحاوى : الماء طاهر و طهور ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينزع عشرون دلو ، يريد به بطريق الاستحباب - وفي الحجة : وإن كان محدثا ينزع أربعون دلو ، وفي الفتاوى العتابة : وإن كان محدثا ينزع جميع الماء ، وقال زفر : أربعون ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ، م : وإن كان جنبا ينزع أربعون . م : وكذلك سائر الجمادات الطاهرة كالخشب الطاهر والمدر الطاهر وأشباهاها لا يفسد الماء ولا يستحب نزع شيء منه ، وكذلك كل حيوان هو طاهر السور وما يتفصل عنه نحو الحمام وما أشبهه إذا وقع فيه وأخرج منه حيا لا ينزع منه شيء . الحاشية : عظم القليل إذا لم يكن عليه دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل . وعظم

و عظم الإنسان إذا وقع في الماء لا يفسده .
 و أما القسم الذى يستحب نزح بعض الماء : فأرة وقعت في البئر ، أو عصفورة ،
 أو دجاجة ، أو شاة ، أو سنور و أخرجت منها حية لا يتنجس الماء ولا يجب نزح شيء منه ،
 و هذا استحسان لأن هذه الحيوانات ما دامت حية فهي طاهرة ، و القياس أن تتنجس
 البئر لوقوع واحد من هذه الحيوانات فيها و إن أخرج حيا ، لأن سيل^١ هذه الحيوانات
 نجس فينحل النجاسة في الماء فيوجب تنجس الماء ، لكننا تركنا القياس بحديث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم و آثار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فانهم لم يعتبروا نجاسة
 السيل حتى أمروا بنزح بعض ماء البئر بعد موت الفأرة ، ولو اعتبروا نجاسة السيل لأمروا
 بنزح جميع الماء ، ولكن مع هذا إن كان الواقع فأرة يستحب لهم أن ينزحوا عشرين دلو ،
 و إن كان سنورا أو دجاجة بخلافة يستحب لهم أن ينزحوا أربعين دلو ، لأن سور هذه
 الحيوانات مكروه على ما يأتي ، و الغالب أن الماء يصيب فم الواقع ، حتى لو ثبتنا أن الماء
 لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزح شيء من الماء ، و إن كانت الدجاجة غير بخلافة لا ينزح
 منها شيء .

هذا الذى ذكرنا كله ظاهر الرواية - و فى النوادر عن أبى يوسف رحمه الله فى
 مسألة الشاة روايتان ، فى رواية قال : لا ينزح منه شيء ، كما هو جواب ظاهر الرواية ،
 و فى رواية قال : ينزح ماء البئر ، و علل بهذه الرواية فقال : لأن البول الذى على غنظيها
 و رجليها [ينحل] فيها ، و كأن المراد من الرواية الأخرى و من ظاهر الرواية إذا لم يكن على
 غنظيها و رجليها بول . و فى القدورى : الشاة التى تلتطخ بغنظها ببولها إذا وقعت فى البئر قال
 أبو حنيفة : ينزح عشرون دلو لأن نجاسة بولها خفيفة فوجب إظهار الخفة فى إيجاب نزح
 أدنى ما ورد التقدير به ، و قال أبو يوسف رحمه الله : ينزح جميعها لأن أثر خفة النجاسة
 يظهر فى الثوب دون الماء ، ألا ترى أنه لو وقع قطرة من بولها فى البئر ينزح جميع الماء !

(١) السيل : يعنى غرج النجاسة .

وفي الخلاصة : وعند محمد رحمه الله لا ينزح شيء لأن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده . م :
و لو وقع فيه فرس و أخرج حيا فعلى قولها لا ينزح منها شيء ، و على قول أبي حنيفة
رحمه الله ينزح منها دلاء بطريق الاستحباب .

ثم في كل موضع كان النزح مستحبا لا ينقص من عشرين دلو ، إليه أشار محمد رحمه الله
في النوادر برواية إبراهيم عنه ، و صورة ما ذكر في النوادر : فأرة أو دجاجة غلالة أو هرة
وقعت في بئر و أخرجت منها حية قال : إن توضع منه أجزاء و أحب إلى أن ينزح منها
عشرون دلو ، ثم قال : و لا يكون النزح في شيء من الأشياء أقل من عشرين دلو -
فقد قدر النزح في هذه المسألة بعشرين دلو ، و النزح في هذه المسألة بطريق الاستحباب ، ثم
عطف عليه قوله « و لا يكون النزح في شيء أقل من عشرين دلو » فيعلم بدلالة الحال
أنه أراد بقوله « و لا يكون النزح أقل من عشرين » النزح المستحب ، و قال أبو يوسف
رحمه الله : النزح الواجب لا يكون أقل من عشرين ، و أما النزح المستحب يكون أقل
من عشرين و لا يكون أقل من عشرة .

النوع الثاني

و هو الذى يفسد ماء البئر أقسام : قسم يفسد جميع ماء البئر لا محالة ، و قسم لا يفسد
جميع ماء البئر على أحد الاعتبارين ، و قسم فيه اختلاف ، و قسم يفسد بعض الماء .
أما القسم الأول فسائر النجاسات ، نحو بول الأدمى و رجيئه^١ . و بول ما لا يؤكل لحمه من
الحيوانات على الاتفاق ، و بول ما يؤكل لحمه على الخلاف . و كذلك إذا [وقع فيه
خمر أو ما سواها من الأشربة التى لا يحل شربها ، و كذلك إذا]^٢ وقع فيه خنزير أو سبع
و جب نزح جميع الماء - و فى الثانية : مات أو لم يميت أصاب الماء فم الواقع أو لم يصب .
و كذلك لو توضع فيه طاهر أو اغتسل فيه ينزح كل الماء ، م : و كذلك لو دخل فى
البئر جنب أو محدث لطلب الدلو و على أعضائه نجاسة بأن لم يكن مستنجيا أو كان
(١) الرجييع : الفأطنة (٢) من أر ، خ ، س .

مستنجيا بالحجر : نزع جميع الماء ، وإن لم تكن على أعضائه نجاسة فقد ذكر في الهداية في الجنب أن عند أبي يوسف : الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عنده لإسقاط الفرض ، والماء بحاله لعدم الامرين ، وهما إقامة القرية وإسقاط الفرض - وفي شرح الطحاوى : روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : كلاهما نجسان ، وفي الهداية : وعند محمد كلاهما طاهران ، الرجل لعدم اشتراط الصب ، والماء لعدم نية القرية ، وعند أبي حنيفة رحمه الله كلاهما نجسان ، الماء لإسقاط الفرض عن البعض بأقل الملاقاة ، والرجل ببقاء الحدث في بقية الأعضاء ، وقيل : نجاسة الرجل عنده بنجاسة الماء المستعمل - وفي الأوزجندى : وهو الأصح ، حتى لو تضمنض واستنشق حل له قراءة القرآن ، وفي الظهيرية : ولو حلف أنه ليس بنجس لا يبحث في يمينه ، وفي الجامع الصغير الحسامى : الصحيح أنه نجس بنجاسة الجنابة ، وعنه أن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال ، وهو أوفق الروايات .

الفتاوى العتائية : الدودة إذا خرجت من العفورة أو من البول وقعت في الماء القليل نجسته ، وإن لوقت بالثوب وزادت على الدرهم تمنع جواز الصلاة .
الحائية : وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله : جلد الآدى ولحمه - وفي الذخيرة أو قشره - إذا وقع في الماء وإن كان مقدار الظفر يفسد ، وإن كان دونه لا يفسد الماء . ولو سقط في الماء ظفره لا يفسد الماء . وفي الحجة : وأما الظفر إذا وقع في الماء إن كان يابسا غير متلطخ باللوث لا يتنجسه ولكن يكره التوضئ به .

ولو دخل بثر أو ثلم بثر أو على بعض أعضائه نجاسة فهو على نوعين ، إما أن كانت النجاسة مرئية أو غير مرئية ، فإن كانت مرئية فالياه كلها نجسة ما دامت النجاسة عليه وإن دخل ألف بثر أو حوض صغير ، وإن كانت غير مرئية فالياه كلها نجسة عند يعقوب رحمه الله وإن كان ألفا ، وعند محمد رحمه الله يخرج من البئر الثالثة طاهرا

(١) يعقوب : أبو يوسف رحمه الله .

و المياه الثلاثة نجسة ، فإن دخل البئر الرابعة و هو لا ينوى الاغتسال فالماء طاهر والرجل طاهر عنده ، وإن نوى الاغتسال صار الماء مستعملاً . و في البول الجية : وكذلك جواى ' الخلل و الماء تقع فيها فأرة فيدخل يده فيها ثم في عشر جواى ، إن كان جواى الماء فهو على هذا الاختلاف ، عني أبى يوسف أفسد الكل ، و جند محمد أفسد الثلاث و يخرج من الثالثة طاهرا ، وإن كان جواى الخلل أفسد الكل عند أبى يوسف و محمد ، و أما عند أبى حنيفة رحمه الله أفسد الثلاث و يخرج من الثالثة طاهرا في الوجهين جميعا .

الغياية : الميت إذا وقع في الماء إن كان قبل الغسل أفسده و بعده لا ، و عن محمد رحمه الله و هو المختار ، إلا أن يكون كافرا فإنه نجس و إن وقع بعد الغسل . و في النوازل : سئل أبو بكر الإسكاف عن الميت إذا غسل ثم وقع في الماء ؟ قال : يفسد الماء سواء كان قبل الغسل أو بعد الغسل ، و قال أبو القاسم الصغار رحمه الله : لا يفسد سواء كان قبل الغسل أو بعده و هو بمنزلة الحي .

الحائية : و لو وقعت الحائض في البئر بعد انقطاع الدم و ليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب ، و لو وقعت قبل انقطاع الدم و ليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر إذا انغمس في البئر للتبرد لأنها لا تخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملاً . م : وكذلك إذا وقع كافر في البئر و أخرج حيا نزح ماء البئر كله . و ذكر ابن رستم رحمه الله في السقط كذلك ، و فيما استهل قبل الغسل كذلك ، و ذكر فيما استهل بعد الغسل أنه لا يفسد الماء .

الحائية : و لو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد إلا إذا بهل منه الدم . و فيها : بتران وقعت في كل واحد منهما هرة و ماتت و أخرجت من البئر و نزح من أحدهما دلو فصب في الأخرى : ينزح من الثانية جميع الماء ، كما لو وقع فيها شاة و ماتت ؛ م : قال أبو القاسم الصغار في الإنسيان الميت لو وقع في البئر : لا يفسد الماء غيبيل

(١) جواى : جمع جاية : الحرة الضخمة .

أو لم يفضل . وكذلك إذا وقع شيء من الحيوانات في البئر وماتت ، وانقضت يجب نزع ماء البئر كله لانه يفصل عنه بلة نجسة وتلك البلة مائة ، ومتى وقع في البئر مائع نجس يجب نزع ماء البئر كله . وعلى هذا قلنا : لو وقع ذئب الفأرة في البئر يجب نزع جميع ماء البئر لانه لا يغلو عن بلة ، وكذلك إذا وقع فيها آدمى طاهر ومات يجب نزع ماء البئر كله انتفض أو لم يتنفض ، وكذلك لو كان الواقع فيه كلبا أو شاة انتفض أو لم يتنفض وجب نزع الماء كله [وكذلك إذا كان الواقع بغلا أو حمارا أو فرسا ومات انتفض أو لم يتنفض نزع جميع الماء]^١ .

الحلانية : ولو وقع في البئر خروقة أو خشبة نجسة ينزع كل الماء . وفي الظهيرية : ولو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة ثوب نجس - وفي الفتاوى الخلاصة : أو عظم تلتطخ بالنجاسة وتنجبت فيها ؛ ظهرت بالنزع بما لطهارة ماء البئر ، كجارية^٢ الخنزير إذا تظلم الخنزير فيها ، وفي الحجة : ولو وقعت خشبة نجسة متشربة^٣ نزع ماء البئر كله ، ولا تطهر الخشبة فتخرج منها .

م : القسم الثاني : الحمار أو البغل إذا وقع في البئر وأخرج قبل أن يموت فإن أصاب الماء فمه ينزع جميع الماء ، وإن لم يصب فيه لا يجب نزع شيء منها .

القسم الثالث : الكلب إذا وقع في الماء وأخرج حيا إن أصاب فيه الماء فهو من هلة القسم الاول يجب نزع جميع الماء ، وإن لم يصب فيه الماء فعلى قولها يجب نزع جميع الماء ، لأن عين الكلب نجس عندهما ، حتى قالوا : إذا وقع الكلب في ماء وخرج وانقض^٤ وأصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه - وفي النائية ، وهو المختار ، وفي الخلاصة : قيل هذا إذا ابتل أصل شعره ، وإن ابتل ظاهر شعره يجوز ، وعليه الفتوى . م : وعن أبي حنيفة في الكلب إذا وقع في الماء ثم خرج حيا أنه لا بأس به ، وهذا

(١) من أر ، خ (٢) الجارية : الحوض الذي يجي فيه الماء (٣) متشربة : أى النجاسة دخلت في أجزائها الداخلية (٤) أى تحرك ليزول منه الماء .

إشارة إلى أن عين الكلب ليس يتنجس . وقال أيضا في كلب وقع في ماء و خرج حيا فاعتجنوا منه : فلا بأس بذلك . وفي الجامع الصغير : إذا وقع الكلب في البئر و خرج حيا قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله : إن لم يصل الماء إلى فمه و لم يكن على دبره نجاسة لم يتنجس الماء ، و قال غيره : يتنجس . وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله : كلب مشى على الثلج فوضع إنسان رجله على ذلك الموضع ، أو جعل ذلك الثلج في الثلج ، فإن لم يكن رطبا يقال له بالفارسية : آب ناك ، لا بأس به ، و إن كان رطبا فهو نجس لأن عينه نجس . وكذا إذا مشى على طين و ردغة^١ فوضع إنسان رجله على إثر رجله يتنجس رجله . وفيه أيضا : الكلب إذا دخل الماء ثم خرج و اتففض فأصاب ثوب إنسان أفسده ، و لو أصابه ماء مطر و باقى المسألة بإحالتها لم يفسده ، لأن في الوجه الاول الماء أصاب جلده و جلده نجس ، و في الوجه الثاني أصاب شعره و شعره ليس يتنجس . و ذكر مسألة المطر في موضع آخر و فصلها تفصيلا فقال : و إن أصاب الكلب ماء المطر فاتففض فأصاب ثوب إنسان إن أصاب المطر جلده منع جواز الصلاة ، و إن لم يصب جلده لا يمنع . و في جامع الجوامع : شعر الكلب متوقفاً يتنجس الماء ، و محلو لا . والولوية : خشبة أصابها نجاسة فاحترقت فوق رمادها في البئر يفسد الماء ، وكذا رماد العذرة التي احترقت فوق رمادها في البئر . [وهذا كله قول أبي حنيفة ، خلافاً لمحمد رحمه الله . و في المنظومة ذكر]^٢ هذه المسألة في اختلاف أبي يوسف و محمد ، و باحراق يزول القدر . الخاتمة : صب ماء الوضوء في بئر ، عند أبي حنيفة ينزح كل الماء ، و عند صاحبه إن كان استنجى بذلك الماء فذلك ، و إن لم يستنج فعلى قول محمد لا يكون نجسا لكن ينزح منها عشرون دلويا يصير الماء طهورا ، و في الفتاوى الغناية : و عن محمد : ينزح أكثر منه و من عشرين .

٣ - القسم الرابع : إذا ماتت فأرة أو عصفورة في بئر فأخرجت حين ماتت قبل

(١) أى : الوحل الشديد (٢) من أر ، خ .

أن يتفخ فانه ينزح منها عشرون دلوًا إلى ثلاثين بعد إخراج الفأرة و المصفورة على سبيل
 الحتم، والزيادة على سبيل الاحتياط - ولو توضأ بماء البئر لإنسان قبل نزح العشرين لا يجوز،
 وكان يجب أن يحدد الوضوء بعد إخراج الفأرة إذا لم تكن الفأرة انتفخت لأن الماء
 يوقوع الفأرة فيه من ساعته لا يحكم بنجاسته متى أخرجت و هي حية، فيجب أن لا يحكم
 بنجاسة الماء متى أخرجت و هي ميتة و لم يبق من أجزائها في الماء شيء، إلا أنا تركنا
 القياس بالآثار، روى القاضى الإمام أبو جعفر و الشيخ أبو على الحافظ رحمهما الله باسنادهما
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في الفأرة إذا وقعت في البئر فماتت فيه
 فأخرجت من ساعته أنه ينزح منها عشرون دلوًا أو ثلاثون دلوًا، و عن على أنه ينزح
 منها سبع دلاء، و في رواية ينزح منها دلاء - ولا تقدير في هذه الرواية، و في رواية
 ينزح منها عشرون دلوًا أو ثلاثون دلوًا، و في رواية ينزح منها ثلاثون، و عن ابن عباس
 أنه ينزح منها سبع دلاء، و في رواية ينزح أربعون دلوًا، فتركنا القياس بهذه الآثار،
 و السلف اتفقوا على هذا أيضا فتركنا القياس اتباعا لقولهم . و قد روى ابن أبي مالك
 عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : ناظرت أبا حنيفة رحمه الله في الفأرة تموت في البئر
 و أخرجت من ساعته فاتفق رأينا أنه لا يجب نزح شيء بعد إخراج الفأرة، إلا أنا حكمنا
 بنجاسة الماء بالآثار، و إنما قدرنا بالثلاثين لأنها أوسط الأعداد التي ذكرت في الآثار،
 و ما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : ينبغي أن يحكم بطهارة الماء إذا نزح دلو
 واحد أو اثنان أو ثلاث، لأنه كلما نزح من أعلاها ينبع من أسفلها فيصير بمعنى الماء
 الجاري، لكننا تركنا القياس اتباعا للآثار و أقوال السلف رضى الله عنهم على ما بينا .

م : و إذا كان الواقع في البئر سنورا أو دجاجة و أخرجت ساعة ما مات ينزح
 أربعون أو خمسون، في ظاهر الرواية، أربعون على طريق الحكم و خمسون على طريق
 الاستصحاب . و عن محمد رحمه الله أن الفأرتين إذا كانتا على هيئة الدجاج ينزح أربعون
 دلوًا . و في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يجب في الحمامة نزح ثلاثين دلوًا .

وفي الفأرة التي هي صغير الجثة - وفي الحياتة : نوح عشر دلاء . الصفة : ولو وقع في البئر أو الهب سنور وفأرة إن أخرجا حين ينوح منها دلاء احتياطاً ، ويهراق ماء الحب ، وهو أحب إلى ، وإن توضأ به أجواهم ، وهو قول أبي عتيقة . ثم هذه المتألة على وجوه : فإن ماتت الفأرة وأخرج السنور حياً وجب نوح عشرين دلواً إلى ثلاثين ، وإن مات السنور فحسب ينوح أربعون دلواً إلى ستين ، وإن ماتاً جميعاً ذكر في الفتاوى : ينوح أربعون دلواً ، حتى يتكون سنورا وخمس فأرات فينوح كله . وقيل : ينوح ستون دلواً أربعون لأجل السنور وعشرون لأجل الفأرة . وفي التنايخ : وهذا كله إذا ماتت في البئر وليس بها جراحة ، فإن كانت بها جراحة أو هربت الفأرة من الهرة أو الهرة من الكلب ينوح جميع الماء ، سواء أخرجت من البئر حية أو ميتة . وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة ، وما كان بين الدجاجة والشاة فهو بمنزلة الدجاجة - وهذا ظاهر الرواية .

الحياتة : وإن وقع في البئر سنام أبرص ومات فيها نوح منها عشرون دلواً في ظاهر الرواية . والصعوة بمنزلة الفأرة . والورشان بمنزلة السنور . وفي الفتاوى العتائية : وكذا حكم اليربوع : وإن وقع فيها حلبة وماتت فيها ينوح منها دلاء ، وفي زواية : ينوح عشرون أو ثلاثون ، وفي رواية أخرى : إن نوح أقل من عشرة جاز : والبط والإوز إن كان صغيراً فهو كالدجاج ينوح منها أربعون دلواً أو خمسون ، وإن كان كبيراً فهو كالجمل العظيم ينوح جميع الماء ، وإن كان تنفس شيء نوح كل الماء .

(١) سنام أبرص : وزغة كبيرة (٢) صعوة : طائر أصغر من العصفور (٣) ورشان : نوع من الحمام أبري أكدر اللون فيه بياض فوق ذنبه (٤) يربوع : نوع من القواضم يشبه أنفاس ، قصير الذنب طويل الرجلين ، وله ذنب طويل (٥) حلبة : ذودة صغيرة تقع في الجمل فتأكله (٦) البط : هو طير مائي قصير العنق والرجلين وهو غير الإوز (٧) الإوزة : طائر مائي يقال له أيضاً : التوزة ، ج : إوزة .

٢: و إذا وقع في البئر بكرة أو برتان من بعر الإبل أو الغنم فأخرجت قبل التفتت لم يتنجس البئر، وإن أخرجت بعد التفتت يتنجس البئر - وهذا استثنان، و القياس أن يتنجس البئر على كل حال لأن هذه نهاسة وقعت في الماء القليل فينجسه، كما لو وقعت في بواء ماء قليل، و للاستحسان وجهان، أحدهما: الضرورة و البلوى، و بيان ذلك أن آبار القلوات ليست لها رؤس حاجزة و الإبل و الغنم يسقى بها فتعبر حولها فتستقط في البئر، أو الرياح تلقىها في البئر، فلو حكمنا بالنجاسة لفناق الأمر على الناس؛ و الثاني: البقرة حمىء صلب تتماسك لا يمازج الماء منه شيء، و من المشايخ من اعتبر الوجه الأول، و منهم من اعتبر الوجه الثاني، و أما سائر الأوعية على الوجه الأول ينجسه لأنه لا ضرورة ولا بلوى فيها، و على الوجه الثاني لا ينجس لأن كونه صلبا لا يختلف. و إذا خرج من الحب بكرة فعلى الوجه الأول يحكم بنجاسته، و على الوجه الثاني لا يحكم بنجاسته، و أما إذا كان الواقع نصفًا فعلى الوجه الأول لا ينجس لأن البلوى و الضرورة لا يفصل بين الصحيح و بين النصف، و على الوجه الثاني ينجسه - و في الغياثة: و الأول هو المختار.

٣: و أما إذا كان البئر رطبًا فنقول: في ظاهر الرواية لم يفضل بين الرطب و اليابس، فكأن في ظاهر الرواية اعتبر الوجه الأول و عليه كثير من المشايخ رحمهم الله، و عن أبي يوسف في الأمالي أن ما عليه نجس، و بهذه الرواية أخذ بعض المشايخ رحمهم الله، و وجهه أن ما عليه من الرطوبة يمتزج بالماء و تلك الرطوبة نجسة، و هذا القائل يقول بأن الرطوبة التي على البيضة و السخلة نجسة إلا أنها إذا يبست طهرت، و من اعتبر الوجه الأول في البقرة إذا كانت يابسة يقول: البقرة التي على الرطوبة طاهرة لأنها بلا الامتلاء، و هذا القائل يقول: البقرة على السخلة و البيضة طاهرة. و في الفتاوى المتأخرة: فإن خرجت البقرة يابسة لا يمزج شيء عبد محمد رحمه الله، و عند أبي حنيفة رحمه الله يمزج تشرون دلوا: و في الظهيرية: البقرة إذا لانت في البئر فهي كالروك. و في الهداية: و لا فرق

(١) السخلة: ولد الشاة.

بين الرطب واليابس ، والصحيح والمنكسر ، والروث والخثي^١ والبررة ، لأن الضرورة تشتمل الكل - وفي الفتاوى الخلاصة: هو الصحيح . م : وهذا كله إذا كانت البئر في المغارة . فأما إذا كانت في المصر فقد اختلف المشايخ فيه ، فمن اعتمد على الوجه الأول ينجسه لأنه لا ضرورة ولا بلوى في الإمصار ، ومن اعتمد على الوجه الثاني يقول : لا ينجسه . وهذا كله إذا كان البحر قليلا ، فأما إذا كان كثيرا فإنه ينجس الماء ، وقد اختلفت الروايات في الحد الفاصل بين القليل والكثير ، فالمرئى عن أبي حنيفة أن ما استكثره الناس فهو كثير ، وما استقله فهو قليل - وفي الهداية : وعليه الاعتماد ، م : وعن محمد رحمه الله : إن كان بحال لو جمع يأخذ ربع وجه الماء كان كثيرا ، وإن كان أقل من ذلك فهو قليل ، ومن المشايخ من قال : إن كان بحال لو جمع يأخذ ثلث وجه الماء فهو كثير ، وما دونه قليل . ومن المشايخ من قال : إن أخذ وجه جميع الماء فهو كثير . ومنهم^٢ من قال : إن كان لا يخلو دلو عن برع فهو كثير ، وإن كان يخلو فهو قليل - وفي السغناقي : هو الصحيح ، م : وفي السراجية : وأبو حنيفة رحمه الله لم يقدر الكثير بشيء بل فوضه إلى رأى المتبلى به ، فإن استقحشه واستكثره كان كثيرا ، وإلا فلا ، وعليه الفتوى . م : ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل روث الحمار وخناء البقر ، وقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه ، قال بعضهم : [ينجسه على كل حال قليلا كان أو كثيرا رطبا كان أو يابسا ، وقال بعضهم]^٣ إن كان من روث الحمار شيئا مدورا متمسكا فهو والبحر سواء ، [وكذلك من أخنائه البقر شيئا صلبا متمسكا فهو والبحر سواء]^٤ وأكثر المشايخ على أنه يعتبر فيه الضرورة والبلوى ، إن كان فيه ضرورة وبلوى لا يتنجس ، وإن لم يكن فيه ضرورة وبلوى يتنجس . وفي المتقى : ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله في روثه رطبة وقمت في بئر قال : يستقى منها عشرون دلو ، وإن وقمت وهي يابسة فأبطلت وتفرقت فكذلك ، وإن أخرجت يابسة فلا شيء . وعن الحسن ابن زياد عن

(١) الخثي : بما يرميه الفيل أو البقر من بطنه (٢) من أر (٣) من أر ، خ .

أبى حنيفة رحمه الله فى السرقين والبحر والأشياء إذا وقع فى الماء لم يتوضأ فيه ، وهو قول أبى يوسف ، ما خلا البقرة الباسية . وقال أبى حنيفة رحمه الله فى الياض من البقرة يقع فى الآفان أو البئر : لا بأس به إذا كانت واحدة أو اثنتين ، وإن كان كثيرا أفسد ، وإن كان رطبا قليلا وكثيره يفسده ، وهذه الرواية بواقف ما ذكرنا من رواية أبى يوسف رحمه الله . والسرقين قليلا وكثيره يفسد ، وقال أبى يوسف : إلا أبى أستحسن شيئا أحفظه عن أبى حنيفة أنه إذا كان يسيرا لا يفسده . وعن ابن المبارك عن أبى حنيفة : بول ما يؤكل لحمه إذا وقع فى البئر يفسد الماء . الينابيع : روى عن أبى يوسف فى التبن والتبنين المتلطختين بالسرقين لا يتنجس الماء ، وعن محمد رحمه الله : التبن والتبنان عفو . وفى السغناقى : وهو الأصح . الخانية : وما يعود من جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم الروث والبحر . م : وإذا حلب شاة أو ضأنا فإن وقع بكرة فى الحلب حكى عن المتقدمين من المشايخ رحمهم الله أنهم توسعوا فى ذلك إذا رمى من ساعته ، والمتأخرون اختلفوا فيه ، وفى العتاية : اللبن طاهر ، وعليه جماعة من المتقدمين ، وهو المأخوذ ، وإن تفتت البقرة فى اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك .

م : وإذا وقع فى البئر خره الحمام أو خره العصفور لا يفسده ، وهذا مذهبنا . الخانية : خره ما يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء إلا الدجاجة المخلاة ، وفى رواية : البط والإوز بمنزلة الدجاجة ، م : وأما خره البط فقد ذكر صدر الإسلام وشمس الأئمة السرخسى رحمه الله أن البط صنفان ، صنف يعيش فيما بين الناس ولا يطير كاللدجاج فيمكن التحرز عن خرنه فيكون الجواب فيه كالجواب فى الدجاج ، وصنف لا يعيش فيما بين الناس ويطير ويزرق^١ من الهواء فلا يمكن التحرز عن خرنه فيكون الجواب فيه كالجواب فى الحمامة والعصفورة . الخانية : وذرق سباع الطير يفسد الثوب إذا فحش ، وفسد ماء الآوانى ، ولا يفسد ماء البئر . وفى الينابيع : وقد قيل : لا يفسد ماء الآوانى لتعذر صونها .

(١) ذرق : رمى ببعره .

م : ولو وقع في البئر أكثر من فأرة واحدة فالمرى عن أبي يوسف أنه قال : ينزع عشرون دلوا إلى الأربع ، فإذا كانت خمسا ينزع أربعون إلى التسع ، فإذا كانت شرا ينزع ماء البئر كله - وعن محمد رحمه الله أن الفأرتين كفارة والثلاث كالخمسة ، وعنه رواية أخرى أن الفأرتين إذا كانت على هيئة الدجاج ينزع أربعون دلوا . الحائنة : وإذا وقع في البئر فأرة أو فأرتان أو ثلاث فأرات نزع منها عشرون دلوا أو ثلاثون ، وإن وقع أربع فأرات فعلى قول أبي يوسف الأربع كالثلاث ، وعلى قول محمد رحمه الله الأربع كالخمس ، وفي الخمس ينزع منها أربعون دلوا أو خمسون .

م : وإذا توضأ رجل في بئر أياما وصلى ثم وجد فيها فأرة ميتة أو دجاجة فإن علم وقت وقوعها يعيد الوضوء والصلوات من ذلك الوقت بالإجماع ، أما إذا لم يعلم وقت وقوعها القياس أن لا يجب عليه إعادة شيء من الصلوات ما لم يتيقن أنه توضأ منها وهو فيها ، سواء وجدها متنفخة متفسخة أولا ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ، إلا أن أبا حنيفة استحسّن وقال : إن وجدها متنفخة أو متفسخة يعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليها ، وإن وجدها غير متنفخة متفسخة يعيد صلاة يوم وليلة ، قال بشر رحمه الله : إن أبا يوسف رحمه الله كان يقول : قولي كقول أبي حنيفة ، حتى رأيت يوما في بستانى حداثة في مقارها فأرة ميتة طرحتها في بئر الماء فرجعت عن قولي . وكذلك ما عجن من المعجن بذلك الماء القياس أن لا بأس بأكله ما لم يعلم أنه عجن به وهي فيه ، وبه أخذ محمد رحمه الله ، وفي الاستحسان إن كانت متنفخة متفسخة لا يؤكل ما عجن من ذلك منذ ثلاثة أيام ، وإن كانت غير متنفخة لا يؤكل ما عجن من ذلك منذ يوم ، وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله ، وعن أبي يوسف رحمه الله روايتان في الأصل ، في رواية قوله كقول محمد ، وفي الإملاء : قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله . وفي الحائنة : وكذا لو رأى طائرا وقع في بئر فأخرج ميتا بعد أيام ولا يدري أنه متى مات بعد الوقوع إن كان متنفخا تعاد صلاة ثلاثة أيام ولياليها ، وإن لم يكن متنفخا تعاد صلاة يوم وليلة

و ليلة . وفي الذخيرة : وعن أبي يوسف رحمه الله : إذا وزج الماء كله من البئر فحين من ذلك لا يطعم ذلك بنو آدم ، ولا بأس باطعامه وإلقائه بين يدي الكلاب أو السناير . - وفي جامع الجوامع : قيل : يباع من النصارى ، وقيل : من الشفيعى ، م : ولا بأس برش ذلك الماء في الطريق ، وروى عنه في غير هذا : يطعم ذلك المعجين البهائم ولا يسقى ذلك الماء البهائم ، وعن أبي حنيفة رحمه الله : سنور وقع في الماء ثم خرج منه حيا فاعتجنوا منه لا بأس بذلك . جامع الجوامع : وإذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه إن غيرت أوصافه لا يتنفع به من وجه كالبول ، وإلا جاز لسقى الدواب وبل الطين ، أما لا يطين المسجد .

م : ولو ماتت الفأرة في ماء في طشت ثم صب ذلك الماء في بئر ينزع عشرون دلوا ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله . وذكر بعد هذه المسألة : لو ماتت فأرة في حب فأريق في البئر ماء الحب قال محمد رحمه الله : ينزع من البئر أكثر من عشرين دلوا و [مثل] ما في الحب من الماء ، وعن أبي يوسف روايتان ، في رواية قال : ينزع مثل ما في الحب وثلاثون دلوا ، وقال في رواية أخرى : ينزع مثل ما في الحب وعشرون دلوا . وفي الحثانية : فأرة ماتت في حب فوقعت قطرة من ذلك في البئر فانه ينزع من البئر عشرون دلوا أو ثلاثون كأن الفأرة وقعت في البئر ، وإن وقعت الفأرة في الحب وتفسخت ثم صب قطرة من ذلك في بئر فانه ينزع جميع الماء كأن الفأرة وقعت في البئر متفخة فينزع جميع الماء .

م : ثم في كل موضع وجب نزح جميع الماء ، ينزع حتى يغلبهم الماء . وفي الينابيع : هو الصحيح ، وفي الفتاوى التاتارية : وعن أبي حنيفة رحمه الله : إذا نزح مائتان أو ثلاثمائة فقد غلبهم الماء ، وهو المختار . م : ولم يقدر أبو حنيفة رحمه الله في الغلبة شيئا ، وإنما يعمل فيه بغالب الظن ، وهذا أصل مذهبنا في مسائل كثيرة . ومعنى المسألة أنه إذا وجب

(١) جمع سنور : المرة .

نزع جميع الماء وأخذوا في النزع وكلما نزعوا نبع من أسفله مثل ما نزعوا أو أكثر فعلى قول أبي حنيفة نزعوا مقدار ما يغلب على ظنهم أنه جميع ما كان عند ابتداء النزع، وعنه في التوارد أنه ينزع منها مائتان، وفي رواية مائة، فإذا نزعوا هذا المقدار يحكم بطهارة البئر. وفي الخلاصة: ثم في كل موضع يجب نزع جميع الماء ينبغي أن يسد منابع الماء وينزع ما فيها من الماء النجس، وإن لم يمكن سد منابعه بغلبة الماء بالانفجار ينزع ما فيها بطريق الجد والاجتهاد. م: وعن محمد رحمه الله في التوارد روايتان، في رواية قال: مائتا دلو أو ثلاثمائة، وفي رواية قال: مائتان وخمسون، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: ينزع مقدار ما كان فيها من الماء، وقال في طريق معرفة ذلك: أن يرسل قصبة في البئر ويعلم على مبلغ الماء علامة ثم ينزع منها دلاء فينظر كم انتقص فينزع بقدر ذلك. وفي الخلاصة: بهذا القول لا يفتى؛ وقيل: ينظر إلى عمق البئر وعرضه، ثم تحفر حفيرة مثل ذلك ثم ينزع الماء من البئر ويصب في تلك الحفيرة فإذا امتلأت الحفيرة علم أنهم نزعوا مقدار ما كان فيها، وعن أبي نصر محمد بن سلام رحمه الله أنه ينظر إلى ماء البئر رجلان لها بصارة في أمر الماء، فأى مقدار قال أنه في البئر فانه ينزع ذلك المقدار. وفي الظهيرية: وهو المختار. وفي النصاب: إذا غلب الماء ولم ينزع يفتى بقول محمد بثلاثمائة.

م: ثم إذا وجب نزع جميع الماء فلم ينزع حتى زاد الماء فقد اختلف المشايخ فيه [قال بعضهم: ينزع مقدار ما كان في البئر وقت وقوع النجاسة] ١، وقال بعضهم: ينزع مقدار ما كان وقت النزع. وكذلك اختلفوا في التوالى في النزع، فبعضهم شرطوا التوالى، وبعضهم لم يشترطوا، ثم على قول من لم يشترط التوالى إذا نزع بعض الماء في اليوم ثم تركوا النزع ثم جاؤا من الغد فوجدوا الماء قد ازداد فعند بعضهم ينزع كل ما فيه، وعند بعضهم مقدار ما بقى عند ترك النزع من الأمس. وفي الفتاوى العتابية: وهو (١) من أ، خ.

الصحيح . و في الخلاصة : و كذا الثوب النجس الذي يجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة و يوما مرتين جاز لحصول المقصود . الخاتمة : و لا يجب نزح طين البئر لمكان الخرج - و في العتاية : و به نأخذ . م : و ما ينزح من البئر لا يطهر به المسجد احتياطاً . بئر تنجست فغار الماء ثم عاد بعد ذلك : الصحيح أنه طاهر ، و يكون ذلك بمنزلة النزح . و في الولوالجية : و إن صلى رجل في قعرها و قد جفت يجوز . و كذا بئر وجب فيها نزح عشرين دلوا فنزح عشرة و لم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزح منه شيء . الخاتمة : و لو غار من قدر عشرين دلوا أو ثلاثين فالواجب فيه نزح هذا القدر طهراً للباقي من الماء - و في الفتاوى : هذا قول نصير ، و قال محمد بن سلة : هو نجس ، و في الفتاوى : العتاية : لا يطهر حتى ينزح مقدار الواجب ، و به نأخذ . و في بعض الفتاوى : إذا تعذر نزح القارة و نزح ثلاثمائة دلو تطهر للضرورة ، لأن الظاهر أنه يصير منزوحاً الملتفت : بئر تنجست فدحل الماء فيها و خرج من منفذها يحكم بطهارتها .

م : ثم عند بعض المشايخ يعتبر في كل بئر دلو تلك البئر - و في الخلاصة : صغيراً كان أو كبيراً . م : و قال القدوري : يعتبر الدلو المعتاد الوسط ، و في الخلاصة : و الصحيح هو الدلو المتوسط بين الصغير والكبير ، م : و عند أبي حنيفة رحمه الله أنه قدره بما يسع فيه صاع ليتمكن كل واحد من النزح من رجل أو امرأة أو صبي ، و لو جاؤا بدلو عظيم يسع فيه عشرون دلوا بدلوهم فاستقوا به جاز ، قال القدوري رحمه الله : و هو أحب إلى ، و قال زفر و الحسن بن زياد رحمهما الله : لا يجوز . و إذا نزح الماء و حكم بطهارة البئر يحكم بطهارة الدلو و غير ذلك ، و كذا إذا غسل يده النجسة من قمعة و حكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العروة بطريق التبعية - و في الظهيرية : قيل هذا الحكم في هذه البئر ، أما في الأخرى فلا ، كدم في ثوب الشهيد .

الحاوي : و ما أصاب غارج البئر غسل . و عن الحسن بن زياد أنه يجب غسل الرسن و الدلو . و في الفتاوى العتاية : و آجرات البئر لا يطهر ما أصاب غارج البئر .

و إذا جفت البئر ونضب ماؤها ثم عاد لم يطهر إلا بالنزع في قول أبي يوسف ، و قال محمد : يطهر بالجفاف . و إذا نزع الماء و بقي الدلو الأخير إن كان في الماء و لم ينح عن رأس الماء لا يجوز التوضي من البئر ، فإن أخرج من البئر ونحى عن رأس البئر إلا أنه لم يصب بعد : جاز التوضي من البئر ، و إن نحى عن رأس الماء إلا أنه لم ينح عن رأس البئر : لم يجز التوضي من البئر في قول أبي حنيفة ، و في قول أبي يوسف رحمه الله يجوز . و في الحائية : و لا يتعم بطهارة البئر ، و في الفتاوى المتأخرة : هو المختار ، و قال محمد رحمه الله : يجوز ، و ذكر الحاكم قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف رحمه الله ، و إنه ليس بمشهور . و ما يعود إليه من القطرات عفو بالإجماع فلا يتغير به الحكم . الحائية : رجل نزع ماء بئر رجل فبس البئر لا يضمن شيئاً ، و إن صب ماء الآواني يضمن لأن ماء الآنية مملوك و ماء البئر غير مملوك .

ذكر الناطقي رحمه الله : و في الهداية أن حكم النجاسة لا يختلف باختلاف الآبار ، فما يطهر البئر الأولى يطهر البئر الثانية ، كالنجاسة إذا انقلبت من ثوب إلى ثوب آخر يختلف حكم إزالتها - هذا لفظ الناطقي ، بيان هذا فيما ذكر من الأصل : إذا وقعت فأرة في البئر و ماتت فنزع منها دلو و صب في بئر أخرى نزع منها عشرون دلو ، و في الحائية : و إن كان صب الدلو الثاني في البئر الثانية ينزع من الثانية عشر دلاء - في رواية أبي سليمان ، و في رواية أبي حفص : ينزع أحد عشر دلو - و في الحائية : هو الصحيح . م : و لو وقعت فأرة في بئر و فأرة أخرى في بئر أخرى و فأرة أخرى في بئر ثالثة ، ثم نزع من بئر منها عشرون دلو بعد إخراج الفأرة ، و من بئر منها عشرون دلو بعد إخراج الفأرة و صب الكل في البئر الثالث [ينزع من البئر الثالث أربعون دلو ، ينظر إلى ما وجد في البئر الثالث]^١ و إلى قدر المصوب فيها فينزع قدر المصوب و يسقط حكم ما وجب فيه ، كنجاسة على الثوب زيادة على قدر الدرهم أصابته نجاسة أخرى كان حكمها و حكم ما لم يكن عليه نجاسة سواء . و كذلك في البئر المصوب فيه حكم البئرين اللتين أخرج منها الماء فيكتفى

(١) من أرو ، خ .

بأربعين دلوا من كل واحد عشرون دلوا . وقال محمد بن الحسن رحمه الله في صلاة الاثر :
 عشر آبار وقع في كل بئر فأرة ومات فينزع من كل بئر عشرون دلوا وصبت في
 واحدة : إنه إن جمعت الفأرات يبلغ بقدر دجاجة فينزع أربعون دلوا من البئر التي صبت
 فيها . وفي الطحاوي : فان خرجت الفأرة من البئر وألقيت في البئر الطاهرة وصب فيها عشرون
 دلوا من الماء الاول كان عليهم إخراج الفأرة ونزع عشرون دلوا ، مثل ما كان عليهم .
 الفتاوى العتائية : ولو وقع في البئر غائط أو براق كره ونزع دلاء ، ولو وقع فيه
 ماء الورد و ماء القرفة لا ينزع شيء . القيمة : وسئل الخجندی عن ركية ^١ وجد فيها
 خفا خلقا لا يدري متى وقع فيها وليس عليه أثر النجاسة هل يحكم بنجاسة الماء ؟ قال : لا .
 وفيها : سئل يوسف بن محمد : لو وقع بعض الجلد من الخنف مما يكون في موضع القدم
 في الجب و كان صاحب الخنف يلبسه ؟ قال : لا يحكم بنجاسة الماء حتى يستيقن أن به
 نجاسة . وفي القدوري : إذا وقع عظم الميتة في البئر فان كان عليه لحم أو دسم يقتبس ،
 وإن لم يكن عليه لحم لا يقتبس . وفي مجموع النوازل : عظم تلتطخ بنجاسة
 و وقع في البئر ولم يمكن استخراجه ، فاذا نزعوا ماءها فقد طهر . وفي الاصل : أدنى
 ما ينبغي أن يكون بين بئر الماء و البالوعة ^٢ خمسة أذرع [وهذا في رواية أبي سليمان ،
 و في رواية أبي حفص رحمه الله : سبعة أذرع] ، قال شمس الائمة الحلواني : ليس هذا
 بتقدير لازم ، بل الشرط أن يكون بينهما برزخ يمنع خلوص طعم البالوعة أو ريحها إلى
 ماء البئر ، و لا يقدر هذا بالذرعان حتى إذا كانت بينهما عشرة أذرع و كان يوجد أثر
 البالوعة في البئر فماء البئر نجس [وإن كان بينهما ذراع واحد و كان لا يوجد أثر البالوعة
 في البئر فماء البئر طاهر] ^٣ إلا أن محمدا رحمه الله بنى هذا الجواب على ما علم من حال
 لأراضيهم ، و الجواب يختلف باختلاف صلاحة الاراضي و رغواتها . وفي الظهيرية :
 بئر الماء إذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه .

(١) أي البئر ذات الماء (٢) البالوعة : ثقب أو قناة في وسط الدار (٣) من أر ، خ .

٣: وفي النوازل: بالوعة حفروها و جعلوها بئر ماء ، فان حفروها بمقدار ما وصلت إليه النجاسة فالماء طاهر و جوانبها نجس ، و إن حفروها أوسع من الاول فالكل طاهر .

نوع آخر في الحجاب ' والأواني :

قال : وفي الأصل : الكوز الذى يوضع فى نواحى البيت ليغترف به من الحب فان له أن يشرب منه و يتوضأ منه ما لم يعلم أن به قدرا ، و حكى عن الإمام أبى حفص الكبير أنه كان يكره أن يستخلص الإنسان لنفسه إناء يتوضأ به ولا يتوضأ به غيره . وفى الأصل أيضا : إذا أدخل الصبي يده فى كوز ماء أو رجله فان علم أن يده طاهرة ييقن يجوز التوضى بهذا الماء . و إن علم أن يده نجسة ييقن لا يجوز التوضى به . و إن كان لا يعلم أنه طاهرة أو نجسة فالمستحب أن يتوضأ بغيره لأن الصبي لا يتوقى عن النجاسات عادة . و مع هذا لو توضأ به أجزاء . و فى كتاب الفقه للإمام عبد الصمد رحمه الله : إن كان مع الصبي رقيب فالماء طاهر و طهور ، و إن كان مسيا ' فى السكة فالماء مكروه كسور الدجاجة المخلاة ، و هذا إذا أدخل الصبي يده فى الإناء و لم ينو القرية . فأما إذا نوى القرية و توضأ فى الإناء فسبأنى فى الماء المستعمل .

و فى الفتاوى الخلاصة : رجل توضأ من القصعة المستعملة فى الحمام و غيره يجوز .

٣ : الجنب إذا اغتسل و انتضح من غسالته فى إنائه أو على ثوبه قطرات صفار لا يستين أثرها فى الماء ولا فى الثوب لا يتنجسها . و إذا استبان أثرها و هى ما إذا اجتمعت كانت أكثر من قدر الدرهم نجسه - هكذا روى الحسن بن أبى حنيفة ، و مثل أبو سليمان عن ماء الجنابة إذا وقع فى الإناء و قوعا يستبين ؟ قال : إنها ليست بشئ ، و معنى قوله « يستين » أى ينفرج وجه ماء الإناء عند وقوع القطرات ، أو يرى عين القطرات ظاهرة ، و ذكر هذه المسألة فى المبسوط و قال : إن كان الواقع قليلا لا يفسد الماء ، و إن كان كثيرا يفسده ، و تكلموا فى حد القليل و الكثير ، روى عن محمد رحمه الله أنه قال : مثل

(١) الحجاب جمع حب ، الجر و امثالها (٢) أى الذى يدور فى السكك من غير حاجة .

رؤس الإبر وأطراف الإبر فهو قليل ، وإن زاد على ذلك فهو كثير ؛ وذكر العكرخنج في كتابه أنه إن كان مواقع القطر تستبين في الإناء فهو كثير يفسد الماء ، وإن كان لا تستبين فهو قليل لا يفسد الماء . وفي نوادر ابن سماعه : عن أبي يوسف رحمه الله : رجل جنب نزع دلوا من ماء بئر وصبه على رأسه ثم استقى دلوا آخر فتقاطر من جسده في البئر قال : هذا ليس بشيء وإن كان الماء المستعمل نجسا عنده ، وكأنه أسقط اعتبار نجاسته ضرورة أن التحرز عنه غير ممكن .

حب فيه ماء أو رب^١ استخرج منه شيء وجعل في غاية^٢ ثم استخرج من حب آخر فيه ماء أو رب شيء منه وجعل في تلك الغاية حتى امتلأت الغاية ثم وجد في الغاية فأرة ميتة ولا يدري أن الفأرة من أى الحبين ويعلم أنها لم تكن في الغاية قبل ذلك قطعا فما حال الحبين ؟ حكى عن الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله أنه سئل عن هذه المسألة فقال : إن غاب هذا الرجل عن الغاية ساعة يتوهم وقوع الفأرة في الغاية فالتجاسة للغاية ، والحبان طاهران ، وإن لم يغيب حتى علم أنها من أحد الحبين فالتجاسة تصرف إلى آخر الحبين لأن الحوادث تضاف إلى آخر الأوراق ، قالوا : ينبغي أن يقال إن كان كلا الحبين لرجل واحد وتحرى ولم يقع تحريه على شيء تصرف التجاسة إلى آخر الحبين ، فأما إذا وقع تحريه على شيء يعمل به ، وهذا الجواب على الإطلاق ليس بصحيح ، فقد ذكر في كتاب التحرى أنه إذا كان مع الرجل في السفر أدانى بعضها نجسة إن كانت الغلبة للنجس أو كانا سواء إن كانت الحالة حالة الاختيار لا يتحرى لا للشرب ولا للغلبة ، وإن كانت الحالة حالة الاضطرار تحرى للشرب بالإجماع ، ولا يتحرى للوضوء عندنا ولكنه يتيمم ، ولو كان كل حب لرجل على حدة وكل واحد منهما يقول : حبي طاهر ، يحمل كلا الحبين طاهرا . وسئل الشيخ نجم الدين أيضا عن فأرة ميتة كانت يمس ويهي في غاية فجعل في غاية الرب فظهرت على رأس الغاية ؟ فأجاب : أن الرب نجس ، وهكذا أجاب شيخ الإسلام الإسماعيلي رحمه الله ،

(١) الرب : ما يطبخ من التمر وسواه (٢) الغاية : البقرة الضخمة .

قال نجم الدين رحمه الله : هذا لأن الفأرة الميتة إذا يبست ، وإن قالوا إنها تطهر حتى لو صلى وفي جيبه فأرة ميتة يحوز صلاته ، لكن إذا أصابها بلل حتى ابتلت تعود نجسة في أصح الروايتين عن أبي حنيفة . بمنزلة الأرض النجسة إذا يبست وذهب أثرها ثم أصابها الماء . وفي فتاوى ما وراء النهر : كوز فيه فأرة ميتة أدخل الكوز في حب رب ؟ قال : إن اغترف ولم يخرج منه شيء لم يفسد الحب ، وفي الحجة : وكذا إذا كان في كوز دم منجمد أدخل في حب أو بثر من الماء ملقى أم لا ، م : وإن صب ما فيه ثم أدخله ثانياً في الحب فسد الحب ، لأن فم الكوز صار متلطخاً برب نجس . وفي الذخيرة : سئل نجم الدين عن وجد في كوزه فأرة ولا يدرى أن الفأرة وقعت في هذا الكوز ابتداء أو في البجرة^١ التي جعل الماء منها في الكوز أو في البئر التي نزحوا الماء منها ؟ قال : إذا لم يتيقن بشيء منها فالنجاسة لهذا الكوز خاصة . الملتقط : فأرة أخرجت من حب أو جرة وهي حية يكره شربه والوضوء منه ، وإن فعلوا جاز . وفي الغياثية : ولو وقعت فأرة في سمن جامد أخذت الفأرة وما حولها ويؤكل الباقي ، وإن كان ذاتياً لا يؤكل ويستصح^٢ ، ويدبغ الجلد ثم يغسل . وكيفية الغسل ذكر في الحجة أنه يغسل ثلاث مرات ويحفف كل مرة ، وفيه : ولو باعه يحوز ولكن يبين عيبه . ولو لم يبين فعمل المشتري له أن يردّه بالعيب ؛ وحد الجامد أنه لو كان بحال لو قور^٣ ذلك الموضع لا يستوى من ساعته . الغياثية : ولو وقعت المرة في حب ماء فأخرجت من ساعته فتوضأ إنسان من ذلك الماء جاز ، وفي الحاوي : فإن أهرقه أحب إلى ، وبه قال أبو حنيفة . وقال بشر : وعندى أن الماء نجس لأنها تأكل الميتات والدم . م : وإذا فرت الفأرة من المرة ومرت على قصعة ماء ذكر هذه المسألة في مسائل زرين لشمس الأئمة الحلواني على التفصيل : أن المرة إن جرحتها تنجس القصعة ، وما لا فلا ،

(١) البجرة : إلهاء من خرف له بطن كبير وعروتان وفم واسع ، أجمع : جران (٢) أى يستعمل في وقود المصابيح (٣) قور : قطع من وسط .

وقال : و في شرح الطحاوى : ان القصصة تتنجس مطلقا - و في الفتاوى الخلاصة : هو المختار ، م : وأشار شمس الأئمة إلى المعنى فقال : الغالب أنها تبول عن خوف الهرة . حب الماء إذا ترشح منه الماء ، أو آنية الماء إذا ترشح منه الماء فجاء كلب فلحسه : لا يتنجس الماء الذى فى الحب والآنية . سمعت عن الإمام ظهير الدين المرغينانى : إذا كان لرجل ثلاث حباب فى إحداها الخل و فى إحداها الدهن و فى إحداها الدبس^١ فأخذ من كل واحد من الحباب شيئا و جعلها فى طشت ثم وجد فى الطشت فأرة ميتة قال : فانه يشق بطنها ، فان كان فى بطنها الدهن فالنجاسة لحب الدهن ، و إن كان فى بطنها الدبس فالنجاسة لحب الدبس ، و إن كان فى بطنها الخل فالنجاسة لحب الخل ، و إن لم يكن فى بطنها شيء يلقى بين يدى الهرة فان أكلتها فالنجاسة لحب الدهن و الدبس ، و إن لم تأكلها فالنجاسة لحب الخل لأن الهرة تأكل الدهن و الدبس و لا تأكل الخل . التجنيس الناصرى : رطبة وقعت فى الخمر ثم فى اللبن و رميت قبل أن تتفتت فاللبن طاهر ، و هو قول حسن بن زياد و خلف بن أيوب و محمد بن مقاتل .

م : و مما يتصل بهذا الفصل

قال محمد رحمه الله فى الجامع الصغير : عقرب أو نحوها مما لا دم له يموت فى تور^٢ الماء أو ضفدع أو سمكة أو سرطان أو نحوه مما يعيش فى الماء يموت فى الحب : لا يفسد الماء عندنا ، خلافا للشافعى . يجب أن يعلم [ما ليس له دم سائل برىا إذا مات فى الماء أو مائع آخر سوى الماء لا يوجب تجس ما مات فيه]^٣ برىا كان أو مائيا عندنا - و فى الهداية : و هو الأصح ، وكذا الضفدع برىا كان أو بحريا ، و فى التوازل قال الفقيه : و به فأخذ ، قال الشافعى رحمه الله : يفسده إلا دود الخل و سوس الثمار . م : و أما ما له دم سائل و إن كان برىا بحيث لا يعيش فى الماء فوته يوجب نجاسة ما مات فيه ، الماء وغيره من المائعات فى ذلك على السواء ، و إن كان مائيا إن كان لا يعيش إلا فى الماء إن مات

(١) الدبس : عسل العنب و التمر وغيره (٢) لئاء صغير (٣) من أر ، خ .

في الماء : لا يتنجس الماء في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله ، وإن مات في غير الماء أجمعوا على أن في السمكة لا يتنجس ، وفي غير السمكة نحو الضفدع المائي والكلب المائي اختلف المشايخ فيه ، حكى عن نصير بن يحيى و محمد بن سلمة وابن معاذ البلخي وأبي مطيع رحمهم الله أنه يتنجس ، و حكى عن أبي عبد الله البلخي و محمد بن مقاتل أنه لا يتنجس ، و عن أبي يوسف رحمه الله في النوادر في الكلب المائي إذا مات في الماء : يفسد الماء ، وهذه المسائل يفتي على أصل أن الحيوانات التي لا تعيش إلا في الماء هل لها دم سائل على الحقيقة ؟ وللناس فيه كلام ، بعضهم قالوا : لها دم على الحقيقة لأن اللون لون الدم والرائحة رائحة الدم ، و بعضهم قالوا : ليس لها دم على الحقيقة و ما يرى في صورة الدم فهو ما تلون بلون الدم ، ألا ترى أن الدم إذا شمس اسود و هذا إذا شمس ايضاً ! فتقول إذا ماتت هذه الحيوانات في الماء لا يتنجس الماء ، أما على قول من يقول لا دم لهذه الحيوانات فهو ظاهر ، و أما على قول من يقول لهذه الحيوانات دم سائل فالأمر معدن هذه الحيوانات ومكانها والشيء في معدنه ومكانه لا يعطى له حكم النجاسة ، ألا ترى أن الرجل إذا صلى وفي كفه بيضة حال غناها دما فصلاته جائزة ، ولو صلى وفي كفه قارورة بول لا يجوز إلا في رواية عن محمد رحمه الله ، و أما إذا ماتت هذه الحيوانات في غير الماء من المائعات فأجمعوا على أن في السمكة لا يتنجس وفي غير السمكة اختلاف المشايخ - الحاتية : و ما يعيش في الماء ما يكون تولده ومثواه في الماء ، النياينة : و حد المائي أنه إذا استخرج من الماء يموت من ساعته . م : و أما الحيوان الذي يعيش في البر والماء جميعاً وله دم سائل كالطير المائي إن مات في غير الماء نجسه ، وإن مات في الماء فقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يتنجس الماء . و الضفدع البري إذا مات في الماء إن كان كبيراً له دم سائل ينجس الماء ، وإن كان صغيراً ليس له دم سائل لا ينجس الماء كالذبابة والزنبور و ما أشبههما ، والعقرب ليس له دم سائل فورها في

(١) حال : تغير .

الماء لا يتنجس الماء . وفى السننقى : وعن محمد رحمه الله أن الضفدع إذا قفقه فى الماء كره شربه لا لتجاسة لكن لأن أجزاء الضفدع فيه و الضفدع غير مأكول - كذا فى المبسوط ، وكذا كل غير مأكول اللحم إذا مات فى الماء و قفسخ فانه يكره شربه و أكله ، ذكره فى شرح الطحاوى . وفى الحجة : ضفدع برى مات فى الماء أو اللبن فهو طاهر يجوز أكل اللبن و التوضىء من الماء إلا إذا قفقت فيه فلا يجوز أكله و التوضىء به ، وإن علم أنه إذا خرج يميل منه الدم يتنجس الماء . وفى الهداية : و قيل الضفدع البرى مفسد لوجود الدم و عدم المعدن ، وفى الحاوى : قال أبو عبد الله : لو مات خارجا ثم وقع فى الماء أفسده - وفى السننقى : وإنما يعرف الضفدع المائى عن البرى أن المائى ما يكون بين أصابعه سترة ' ، دون البرى . وفى الفتاوى العتائية : وعن ابن مقاتل أن ما لا دم له مما لا يؤكل و يعيش فى الماء إذا قفسخ فى الماء أو فى العصور جاز أكله ، وعن محمد رحمه الله أنه يكره لا كراهة التحريم . فتاوى الحجة : اعلم أن عند أبى حنيفة العبرة لكونه يعيش فى الماء ، و عند أبى يوسف لعدم الدم ، فعلى هذا : الحية العظيمة المائية إذا ماتت فى الماء لا تفسد الماء ، و قال أبو يوسف رحمه الله : تفسده لأن لها دما ، و الصحيح عند أبى حنيفة و محمد رحمهما الله أن ذلك يشبه الدم و ليس بدم . وفى الفتاوى العتائية : و حية البيت البرية إذا كان فيها دم سائل ماتت فى البئر تقاس على ما يقاربها من الفأرة و نحوها ، وكذا الوزغة الكبيرة . الفياضة : البعوضة إذا مصت ثم وقعت فى الماء أفسدته ، قال محمد رحمه الله : لا تفسده .

م : نوع آخر فى ماء الحمام

روى المولى عن أبى يوسف رحمه الله أنه قال : ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى ، إذا أدخل يده فيه و فيه قذر لم يتنجس . و اختلف المتأخرون فى بيان هذا القول ، فهم من قال : مراد

(١) السترة ما يستر به ، و المراد الجلد الرقيق الذى يكون بين أصابعه .

أبي يوسف رحمه الله حالة مخصوصة وهي ما إذا كان الماء يجري إلى حوض الحمام والاعتراف منه متدارك فهذا الماء في هذه الحالة في حكم الجاري، ومنهم من قال: ماء الحمام عنده بمنزلة الماء الجاري على كل حال لأجل الضرورة ويجوز التوضؤ بماء الحمام عنده، وإن كان الماء في الحوض ساكناً لا يدخل من أنبوبة شيء ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فإن أدخل رجل يده في هذه الحالة وفي يده قدر فعلى قول أبي يوسف رحمه الله على ما ذهب إليه بعض المشايخ: لا يتنجس الحوض، وعامة المشايخ رحمه الله على أنه يتنجس - وفي الصيرفية: وعليه الفتوى . م . وكذلك إذا كان الناس يغتفون بقصاعهم إلا أن الماء لا يدخل من الأنبوب فأدخل رجل يده فيه وفي يده قدر يتنجس الحوض عند عامة المشايخ رحمهم الله، وإن كان يدخل الماء في الحوض من الأنبوب والاعتراف متدارك فعامة المشايخ على أنه لا يتنجس الحوض، وعليه الفتوى . وإذا فسد ماء الحوض فأخذ رجل من ذلك الحوض بالقصة وأمسك القصة تحت الأنبوب فدخل الماء القصة من الأنبوب وسال ماء القصة فتوضأ به: لا يجوز - وفي الغيائية: وقال بعض المتأخرين: إذا خرج أكثر ما فيها يجوز، وفي الحجة: هذا إذا خرج من الإناء شيء من الماء وصار جارياً ولم يكن فيه أثر من أثر النجاسة كالطعم واللون والريح، أما إذا كان فلا يطهر وإن خرج منه شيء كثير . وفي الفتاوى الخلاصة: تنجس حوض الحمام فدخل الماء من الأنبوب وخرج من الجانب الآخر كالحوض الصغير . وفي أقاويل، والمختار ما ذكرنا أنه يطهر . م : وإذا غاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه وخرج فإن لم يعلم أن في الحمام جنباً: أجزأه أن لا يغسل قدميه، وإن علم أن في الحمام جنباً قد اغتسل يلزمه أن يغسل قدميه إذا خرج - وفي الصيرفية: وبه نأخذ . وفي واقعات الناطق: الرجل إذا دخل الحمام واغتسل وخرج من غير نعل لم يكن به بأس للضرورة والبؤى - وفي الولوالجية: والفتوى على أنه يجوز به وإن لم يغسل قدميه، م : وذكر في المتيقن رواية أخرى أنه يلزم غسل الرجلين على كل حال، يعني سواء علم أن

أن في الحمام جنباً أو لم يعلم . الحجة : روى أبو يوسف [عن أبي حنيفة رحمه الله]^١ في رجل توضأ من أرى الحمام والماء يخرج من الأنبوب فيقع في حوض الحمام أنه جائز ولا يفسد الماء إذا وقع فيه شيء . الخاتمة : وينبغي لمن دخل الحمام أن يمسك مكثاً متعارفاً، ويصب الماء صبا متعارفاً من غير إسراف . م : وحوض الحمام إذا تنجس ودخل فيه الماء لا يطهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرات ، وقال بعضهم : إذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر ، والمذكور في المتقى للحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا كان في حوض الحمام قدر لم يغسلوا منه حتى يذهب قدر ما كان في الحوض ثم يسيل ماء آخر في الحوض ثم اغتسلوا به . فتاوى آهو : ولو بال في الحمام ثم توضأ فيه اختلاف ، قال ظهير الدين رحمه الله : لو صب الماء حتى اطمأن قلبه يصير طاهراً . أجرة الحمام على الزوج من الجنابة عند البعض ، ومن الحيضة عليها ، وفي بعض المواضع إن كان أيامها عشرة فعليها وإلا فعليه ، وهو اختيار قاضي خان .

م: نوع آخر في بيان المياه التي لا يجوز الوضوء بها على الوفاق وعلى الخلاف

ولها أنواع ، منها ماء الفواكه ، [وتفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل دقا ناعماً ثم يعصر فيستخرج منه الماء]^١ أو يكون تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطبخ بالماء ويعصر ويستخرج منه الماء ، ففي الوجهين لا يجوز التوضؤ به ، وكذا لا يجوز التوضؤ بماء البطيخ والقثاء^٢ والقث^٣ ، ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع ، ولا بماء الورد ، وفي جوامع أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز التوضؤ بالماء الذي يسيل من الكرم ، وفي الانتع : أو من غيره ، وفي الأوزجندی : ولا يجوز بماء العنب ، هو الصحيح .

٢ : ومنها الماء الذي غاطه شيء ، وذكر في نوادر داود بن رشيد عن محمد رحمه الله

في الماء يطرح فيه الريحان أو الأشنان فان تغير لونه بأن سوده الريحان أو حمره الأشنان

(١) من أن ، خ (٢) القثاء : نوع من نبات ثمره يشبه ثمر الخيار ، نوع من الفاكهة

يشبه الخيار . (٣) لم تظفر به ، وأعله - المنصل - وهو البصل البري .

لو كان الغالب عليه أثر الاشتان أو أثر الريحان لا يتوضأ به ، وإن كان الغالب عليه أثر الماء فلا بأس بالتوضئ به ، وكذلك البابونج^١ ، وأما الزعفران إن كان قليلا والغالب الماء فلا بأس به - فحمد رحمه الله اعتبر الغلبة في هذه المسائل إلا أن بعضها أشار إلى الغلبة باللون ، وفي بعضها أشار إلى الغلبة بالأجزاء . وفي الأمالى رواية بشر عن أبي يوسف : و لو توضأ بماء أغلى بأشتان أو بأس^٢ أو بشيء مما يتعالج به الناس ويصلون به فإن الوضوء بذلك الماء يجرى ما لم يغلب عليه . و لو توضأ بماء زردج^٣ أو العصف^٤ أجزاء إذا كان رقيقا يستين الماء منه ، وإن غلبت الحمرة وصار شيئا نخبنا لا يجوز التوضئ به ، وفي الهداية : قال رضي الله عنه أجرى في المختصر ماء الزردج يجرى المرق ، والمروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه بمنزلة ماء الزعفران ، وهو الصحيح . م : وكذلك ماء الصابون إذا كان نخبنا قد غلب عليه الصابون لا يجوز التوضئ ، وإن كان رقيقا لكن يباح الصابون يكون غالبا عليه جاز التوضئ به . وفي الانتفع : يعتبر الغلبة أولا من حيث اللون ، ثم من حيث الطعم ، ثم من حيث الأجزاء ، فنقول : ينظر إن كان شيئا يخالف لونه لون الماء كاللبن والعصير والحل والزعفران ونحوها فالعبرة فيه بلون ، إن كان الغلبة للون الماء يجوز التوضئ به ، وإن كان مغلوبا لا يجوز ، وإن كان لونه يوافق لون الماء نحو ماء البطيخ و ماء الأشجار و الثمار فالعبرة فيه للطعم ، إن كان شيئا له طعم يظهر في الماء فإن كان الغالب طعم ذلك الشيء لا الماء لا يجوز التوضئ به كتقيع الزبيب و سائر الأنبة ، وإن كان شيئا لا يظهر طعمه في الماء فإن العبرة فيه لكثرة الأجزاء إن كان أجزاء الماء أكثر يجوز التوضئ به ، وإلا فلا . م : قال : ورأيت عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز التوضئ بماء الحصى و الباقلا - يريد به الماء الذي طبع فيه الحصى أو الباقلا ، وكذلك ما طبع ليؤكل أو يشرب أو ليتداوى به . وإذا طبع الآس في الماء أو البابونج فإن غلب على الماء حتى يقال ماء البابونج ، أو ماء الآس ، لا يجوز التوضئ به .

(١) بابونج : حشيشة ذات زهر أصفر ، معرب ، و بالفارسية : بابونه (٢) آس : شجر يعرف بالريحان (٣) زردج معرب زرده ، أى الجزر (٤) العصف : صبغ أصفر اللون .

وإن طبع في الماء السدر و الأشنان فتغير لونه إلا أنه لم يذهب رفته جاز التوضي به ،
 فالخاصل من مذهب أبي يوسف رحمه الله أن كل ما خوط به شيء يناسب الماء فيما يقصد
 من استعمال الماء وهو التطهير فالتوضي به جائز بشرط أن لا يغلب ذلك المخلوط على
 الماء من حيث الأجزاء حتى لا يزول به الصفة الأصلية وهي الرقة ، وذلك مثل الأشنان
 والصابون . ويجوز التوضي بالماء الذي ألقى فيه الحمص والبقاقل و تغير لونه إلا أنه
 لم يذهب رفته . وفي الحاتية : وإن طبع إن برد ثخن لا يجوز التوضي به ، وإن لم يثخن
 و رقة الماء باقية جاز ، وإن وجد فيها ربح الباقلا لا يجوز به التوضي . وفي الحبة :
 و الماء الذي أريق في الحنطة يجوز التوضي به ، فان غلب على الماء حتى صار نفاستجا
 لم يجوز التوضي به . م : و إذا ألقى فيه الزاج^١ - وفي الظهيرية : أو العصف^٢ - حتى اسود
 لكن لم يذهب رفته جاز التوضي به ، وهذا لا يستقيم على قول محمد رحمه الله على القول
 الذي اعتبر الغلبة من حيث اللون ، ولو بل الخبز بالماء و بقي رفته جاز الوضوء به ، وإن
 صار تخينا لا يجوز - وهذا لا يستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله على الرواية التي
 يشترط الغلبة في خلط ما لا يناسب الماء في التطهير . ولو وقع الثلج في الماء و صار
 تخينا لا يجوز به التوضي ، وفي الفتاوى ذكر مسألة التوضي بالثلج ، و ذكر فيها تفصيلا :
 إن كان الثلج يذوب و يسيل الماء على أعضائه و تقاطر يجوز ، و ما لا فلا ، و يجب أن
 يكون الجواب في المسألة المتقدمة على هذا التفصيل أيضا ، و في الذخيرة : الثلج إذا
 توحأ به ، إن قطر قطرتان فصاعدا يجوز لإجماعا - وفي الحجة : ولكنه يكره ، وإن كان
 بخلافه فعلى قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله لا يجوز ، و على قول أبي يوسف يجوز ، وفي
 الظهيرية : و الصحيح قولها . م : ولا بأس بالتوضي بماء السيل إذا كانت رقة الماء عليه
 غالبة ، وإن لم تكن غالبة لا يجوز . و في القدوري : إذا اختلط الطاهر بالماء و لم يزل

(١) الزاج : ملح يستعمل في الصباغة ، والكلمة فارسية ، و الغامة تقول : ابلان .

(٢) العصف : ورق الزرع و ما لا يؤكل منه .

اسم الماء ورقته فهو طاهر و طهور تغير لونه أو لا ، ولم يذكر فيه خلافا - وهذا لا يستقيم على قول محمد على القول الذى يعتبر الغلبة من حيث اللون . وقال : وكل ماء طبخ فيه شيء حتى تغير مثل الباقلا وغيره لم يجوز التوضئ به لزوال اسم الماء عنه ، ولم يذكر فيه خلافا أيضا ، فان أراد بهذا التغير من حيث اللون فهو قول محمد رحمه الله على القول الذى اعتبر الغلبة من حيث اللون ، فان أراد بهذا التغير التغير من حيث الاجزاء فهو على قول محمد أيضا على أحد قوليهِ وقول أبى يوسف رحمه الله على أحد قوليهِ على ما تقدم .

وفى شرح الطحاوى : وكل ماء خالطه ما سواه من المائعات و غلب ذلك الشيء على الماء فحكمه حكم ذلك الشيء لا حكم الماء حتى لا يجوز التوضئ به ، فان كان الغلبة للماء فحكمه حكم الماء المطلق يجوز التوضئ به - بياضه : اللبن أو الخل أو العصير إذا اختلط بالماء فان كانت الغلبة للماء جاز التوضئ به ، وإن كانت الغلبة للخل أو العصير أو اللبن لا يجوز . وسئل الفقيه أحمد بن إبراهيم رحمه الله عن الماء الذى تغير بكثرة الأوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الأوراق فى الكف إذا رفع الماء منه هل يجوز التوضئ به ؟ قال : لا ، ولكن يجوز شربه و غسل الأشياء به . الحجة : و لو طبخ البيض فى الماء جاز الوضوء بذلك الماء .

ومنها الماء الذى غلب على الظن وقوع النجاسة فيه ، قال القدورى رحمه الله فى كتابه : كل ماء تيقنا بوقوع النجاسة فيه أو غلب على ظننا لم يجوز التوضئ به ، و بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : يعتبر التيقن ولا يعتبر غلبة الظن ، و الأصح ما ذكره القدورى . وفى الكافي : ولا يجوز التوضئ بماء قليل دائم فيه نجس ، وقال مالك رحمه الله يتوضأ به ، وفى المنظومة فى بابه :

لا ينجس الماء القليل بالقدر ما لم يبق فيه نوع أثر

وفى الحزاة : ولا يجوز بماء الحناء والمرى^١ والأشربة . الخانية : وإن بال جاهل فى

(١) المرى : كامخ يتخذ من الخل واللحم أو الخضراوات و يؤكل بعد ما يشمس .

الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ إن لم يتغير لون الماء أو طعمه أو ريحه يجوز ، وإلا فلا . الذخيرة : ذكر الحاكم الشهيد في المتقى عن أبي يوسف رحمه الله في رجل أخذ بقمه ماء من إناء ففصل به جسده أو توضأ به لم يحز ، ولو غسل به نجاسة من ثوبه أجزأه ، وذكر بعد هذه المسألة مسائل عن أبي يوسف رحمه الله في البزاق والنخامة يقع في إناء الوضوء يجوز التوضي ويكره . وفي السراجية : ويكره التنخم والامتخاط في الماء . وفي متفرقات أبي جعفر : يحدث معه ماء قليل وعلى يده نجاسة فأخذ الماء بفيه من غير أن ينوى غسل فيه ثم غسل يديه ؟ قال : على قول محمد رحمه الله لا يطهر يده ، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وفي رواية أخرى عنه أنه يطهر يده ، وهذا لأن الماء الذي أخذ بفيه غاطه البزاق وخرج من أن يكون ماء مطلقا فالتحق بسائر المائعات ، وفي غسل البدن بسائر المائعات سوى الماء المطلق روايتان عن أبي يوسف رحمه الله ، في رواية يطهر كالثوب ، وفي رواية لا يطهر ، بخلاف الثوب ، وعن محمد رحمه الله رواية واحدة بأن البدن لا يطهر ، بخلاف الثوب فإنه يطهر . قال الفقيه : الماء الذي أخذ بفيه اختلطه البزاق ولو غسل الثوب بالبزاق الذي في فيه يجوز ، فهذا أولى .

م : ومنها الماء المستعمل في البدن ، الكلام في الماء المستعمل في مواضع ، أحدها في نجاسته وطهارته فنقول : اتفق أصحابنا رحمهم الله أن الماء المستعمل ليس بطهور حتى لا يجوز التوضي به ، فلا يجوز غسل شيء من النجاسات به^١ ، وفي السغناقي : الماء المستعمل يطهر الانجاس فيما روى محمد عن أبي حنيفة رضي الله عنه - وفي الينابيع : وبه أخذ مشايخ العراق . م : واختلفا في طهارته ، قال محمد رحمه الله : وهو طاهر [غير طهور] ، وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه ، وعليه الفتوى - وفي الغياثة : ومشايخنا اختاروا قوله للفتوى لكنهم استثنوا مسألة الجنب إذا غاض ماء الحمام كما مر^٢ وبه أخذ الفقيه أبو الليث ، م : وقال أبو يوسف رحمه الله : هو نجس نجاسة خفيفة ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ،

(١) راجع التفصيل في كتاب الأصل المطبوع ج ١ ص ٢٥ إلى ص ٨٣ .

وقال الحسين بن زياد : إنه نجس نجاسة غليظة كالدم والبول ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله - وفي شرح الطحاوى : سواء كان المتوضئ طاهراً أو محدثاً ، م : وعند زفر رحمه الله هو طاهر و طهور ، وقال الشافعى رحمه الله : إن كان المستعمل محدثاً فهو كإل محمد رحمه الله طاهر غير طهور ، وإن كان المستعمل طاهراً فهو كإل زفر رحمه الله طاهر و طهور ، وفي الخلاصة : وعند زفر إن كان المتوضئ محدثاً أو جنباً فالماء طاهر غير طهور ، وإن كان طاهراً فالماء طاهر و طهور ، وعند مالك رحمه الله الماء طاهر و طهور سواء كان المتوضئ طاهراً أو محدثاً - وفي السفناق : إلا أنه قال : أحب إلى أن يتوضأ بغيره ، والشافعى رحمه الله في قول مع زفر رحمه الله ، وفي قول مع مالك رحمه الله -

م : الموضع الثانى أن الماء المستعمل متى يأخذ حكم الاستعمال ؟ فنقول : الماء إنما يأخذ حكم المستعمل إذا زایل الماء البدن ، والاجتماع فى المكان ليس بشرط ، هذا هو مذهب أصحابنا - وفي الهداية : وهو صحيح ، وفي فتاوى العناية : وقالوا لو أصاب ثوبه يتنجس إن كان متقاطراً ، وكذا الخرقه يمسح بها أعضاء الوضوء إن كان متقاطراً يتنجس .

و إذا أمسك إنسان يده تحت ذراعى المتوضئ وغسلها بذلك الماء لا يجوز . مررى ذلك عن أصحابنا ، ذكره فى الحاشية ، وما ذكره فى شرح الطحاوى أن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زایل البدن واستقر فى مكان فذلك قول سفيان الثوري وإبراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ ، وهو اختيار الطحاوى ، وبه كان يفتى الشيخ الإمام ظهير الدين المرغينانى ، أما مذهب أصحابنا فإذكرنا ، وعلى هذا قلنا : إن من نسي مسح رأسه فأخذ من ملأ لحية ومسح برأسه لا يجوز ، لأنه كما أخذ من لحية زایل المصنوع فأخذ حكم الاستعمال . وفي شرح الطحاوى : الماء مادام على البدن لا يلحقه حكم الاستعمال ، حتى أنه لو بقيت فيه الوضوء لمة لم يصح الماء فصرف البلل النقي على ذلك المصنوع إلى تلك اللة جاز ، م : ولو صرف البلل الذى فى النقي إلى اللة التى فى اليسرى أو من اليسرى إلى النقي

(١) اللة من الجسد : يريق لونه ، البقية .

لا يجوز ، ولو كان هذا في الجنابة جاز لأن الأعضاء في الجنابة كعضو واحد . وفي النوازل : روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن الماء المستعمل إذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة معه ، و روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، وهذا إذا اجتمع في موضع ثم أصاب الثوب ، أما إذا تقاطر من أعضائه وأصاب الثوب فإنه لا يفضل في قولهم جميعاً .

م : الموضوع الثالث معرفة سبب استعمال الماء ، فنقول : يختلف المشايخ المتأخرون في معرفة سبب الاستعمال ، قال الشيخ أبو بكر الرازي و جماعة من مشايخ العراق : الماء على أصل أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله إنما يصير مستعملاً بأحد الأمرين ، إما برفع الحدث بأن يتوضأ متبرداً . وهو محدث ، أو باستعماله على قصد القربة بأن يتوضأ وهو متوضئ ناوياً للوضوء ، وعلى أصل محمد رحمه الله الماء إنما يصير مستعملاً بشئ واحد وهو الاستعمال على قصد إقامة القربة . وفي الأئمة : غير المحدث وغير الجنب والحائض إذا توضأ لا لوجه الله لا يصير الماء مستعملاً بلا خلاف . قال القدوري : كان شيخنا أبو عبد الله المرحوم يقول : الصحيح عندي من مذهب أصحابنا رحمهم الله أن إزالة الحدث يوجب استعمال الماء لأن المقصود قد حصل بها ، كما لو قصد القربة . م : المحدث أو الجنب إذا أدخل يده في الإناء أو الحب لأجل الاغتسال لا يصير الماء مستعملاً بلا خلاف ، إلا إذا نوى بادخال اليد الاغتسال . ولو أدخل رجله في البئر ولم ينوبه الاغتسال ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنه يصير مستعملاً عند أبي يوسف رحمه الله ، و ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أنه لا يصير مستعملاً عنده لأن الرجل في البئر يجري مجرى اليد في الإناء . فعلى قول هذا التحليل لو أدخل الرجل في الإناء يصير مستعملاً لعدم الضرورة . وكذا لو أدخل رأسه أو عضواً آخر في البئر أو في الإناء يصير مستعملاً لعدم الضرورة ، وعلى هذا إذا وقع الكوز في الحب و أدخل يده في الحب لإخراج الكوز لا يصير الماء مستعملاً في الرواية المروفة عن أبي يوسف رحمه الله .

و فى الفتاوى : لو أدخل فى الإناء أصبغاً أو أكثر منه دون الكف يرد غسله لم يتنجس الماء ، وإن أدخل الكف يرد غسله يتنجس ، قال الصدر الشهيد رحمه الله : هذا إنما يتأق على قول من يجعل الماء المستعمل نجساً - وفى المضمرات : هذا قول أبى يوسف رحمه الله ، وهو إحدى الروايتين عن أبى حنيفة رحمه الله ، وأما على قول محمد وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه فى الصحيح أنه طاهر ، وعليه الفتوى . وفى العمون عن محمد رحمه الله : جنب - وفى المضمرات أو حائض أو محدث - م : أصاب يده أو ثوبه قدر أخذ الماء بفيه ولم يرد به المضمضة وغسل اليد أو الثوب يحوز ، وكذا لو توضأ به يحوز ، ولو أراد به المضمضة لم يحوز الغسل ولا الوضوء ، لأن فى الوجه الاول لم يقصد القرية فلم يصر الماء مستعملاً ، وفى الوجه الثانى قصد القرية فصار الماء مستعملاً عنده ، وروى المولى عن أبى يوسف رحمه الله أنه لا يحوز الوضوء به ولا الغسل لأنه قد ارتفع الحدث وإنه كاف لصيرورة الماء مستعملاً عنده ، وعلى هذا إذا أخذ الماء بفيه وملاً به الآية كان طاهراً وطهوراً إذا لم يرد به المضمضة ، وفى المضمرات : وقال أبو يوسف رحمه الله : إنه لا يبق طهوراً ، هو الصحيح ، ولو نوى المضمضة ثم نفخ فى الثوب لا ينجسه . وفى الظهيرية : الجنب إذا دفع الماء بفيه من ارضى الحمام وغسل به يديه لا رواية لهذا فى الاصل ، قال محمد بن الفضل رحمه الله : فنه نجس ويدها نجستان والماء الذى خرج من فمه نجس مستعمل ، وقال بعضهم : الماء مستعمل ويدها نجستان وفمه طاهر ، والاول أصح . م : قال الحاكم الشهيد فى المختصر : ولا يحوز التوضى بالماء المستعمل فى وضوء أو غسل شيء من البدن ، و تفسيره إذا غسل جنبه أو غلظه لا لنجاسة هل يأخذ حكم الاستعمال ؟ تكلم المشايخ فيه ، ولا نص فيه عن أصحابنا الثلاثة ، وفى الفتاوى الخلاصة : والأصح أنه لا يصير الماء مستعملاً ، م : والمنصوص من أصحابنا أنه إذا غسل أعضاء الوضوء وهو محدث متبرداً أو غسل أعضاء الوضوء وهو طاهر ناوياً لوضوء فالماء الذى غسل به عضواً آخر من البدن وهو طاهر فتكلم المشايخ فيه ، منهم من قال : هو مستعمل ، وكثير من

مشايخنا رحمهم الله قالوا : لا نأخذ في هذا حكم الاستعمال . و ذكر الطحاوى أن من تبرد بالماء صار مستعملا ، و في شرح الطحاوى : و أخذوا عليه ، م : قال القدورى : و هو محمول على ما إذا كان محدثا . و ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله في العيون و غيره أنه لو أدخل المحدث رأسه في الإناء يريد به المسح أو خفه يريد به المسح يحزبه المسح و لا يفسد الماء في رواية المولى عن أبي يوسف رحمه الله لأن المسح يتم بما يتصل به من البلة ، و روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله أنه يصير مستعملا و لا يحزبه من المسح لإقامة القرية بهذا الماء . و كذا لو كانت على يده جبائر فغمسها في الإناء يريد به المسح فهو على هذا الاختلاف ، و لو لم يقصد المسح أجزاء المسح و لا يصير الماء مستعملا على اختلاف المذهبين ، عند محمد لعدم قصد القرية ، و عند أبي يوسف رحمه الله لأن الفرض لا يتأدى بما بقى بل بما اتصل من البلة . و في الذخيرة : ابن سماعة عن محمد رحمه الله : رجل على جراحته جبائر فغمسها في إناء يريد بذلك المسح عليها لم يحزبه و أفسد الماء ، و لو كان على أصابع يده أو كفه جبائر فغمسها في الماء يريد بذلك المسح عليها أجزاء و لا يفسد الماء ، قال : و اليد لا يشبه غيرها ، فقد أشار إلى اعتبار الضرورة في إدخال اليد . م : الرجل إذا غسل اليدين للطعام قبل الأكل أو بعده صار الماء مستعملا لأنه قصد به إقامة السنة ، فإن من سنة الطعام غسل اليدين قبله و بعده ، بخلاف ما لو غسل يده من الوسخ أو العجين لا يصير مستعملا [لأنه لا قرينة ثم لا إزالة الحدث - و في الطحاوى : و قال بعضهم : للطعام يصير مستعملا] و من الطعام لا . م : و إذا أدخل الصبي يده في إناء على قصد القرية فالأشبه أنه يصير مستعملا إذا كان الصبي عاقلا لأنه من أهل القرية ، و لهذا يصح إسلامه و صححت عباداته حتى أمر بالصلاة إذا بلغ سبعا و يضرب عليها إذا بلغ عشرا . الحاشية : غسالة الميت من الماء الأول و الثانى و الثالث فاسدة ، و في الفتاوى الخلاصة : غسالة الميت من الماء الأول و الثانى إذا اجتمع بموضع ما دام في علاج الفسل لا ينجسه عند محمد رحمه الله ، و هو

(١) من أر ، خ (٢) و في س : العتاية .

إحدى الروايتين عن أبي حنيفة : و في الحنافية : و ما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عنه يكون صفوا ، و في الظهيرية : و كذلك غسالة الحى . و فيها : و غسالة الميت نجس أطلق محمد رحمه الله في الأصل . و الأصح أنه إذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملا و لا يكون نجسا إلا أن محمدا رحمه الله إنما أطلق لأن الميت لا يخلو عن النجاسة غالبا . الحجة : فإن أصاب الماء المستعمل في المرة الأولى ثوبا طاهرا يجب غسله ثلاث مرات ، و إن أصاب الماء الثاني يجب مرتين ، و إن أصاب الماء الثالث يجب مرة ، و كذلك الإصابة الأولى يفصل ثلاث مرات ، و الثانية مرتين ، و الثالثة مرة . الحنافية : و الثوب الذى يسمح به الميت طاهر كثوب الحى . و في الغيانية : و ما بقى على أعضاء المتوضئ إذا أخذه بالحرقة لا يكون مستعملا البتة لأن فيه ضرورة ، و هو المختار . و المحدث إذا استنجى فأصاب الماء ذيله أو كفه إن أصابه الماء الأول أو الثانى أو الثالث يتنجس بنجاسة غليظة ، و إن أصابه الماء الرابع يتنجس بنجاسة الماء المستعمل - و في الخلاصة : الماء الرابع فى الثوب طاهر و فى المصنوع مستعمل . و يكره شرب الماء المستعمل ، فكما يصير الماء مستعملا بآزالة المحدث و الجنابة يصير مستعملا بالفسل للاحرام . أو للإسلام ، أو للوضوء [على الوضوء] و صلاة الجمعة ، و صلاة العيد ، و ليلة عرفة ، و ليلة القدر . الظهيرية : و من احتجم ثم اغتسل فآؤه مستعمل ، و إذا غسل رأسه ليخلق شعره و هو متوضئ لا يصير الماء مستعملا . الحنانية : و كذا إذا اغتسلت المرأة للحيض أو النفاس . أو غسل ميتا ثم اغتسل فإن الماء يصير مستعملا فى هذه الوجوه لإقامة القرية . الحجة : الماء المستعمل على ثلاثة أوجه : مستعمل هو نجس بنجاسة حقيقية بالاتفاق كماء الاستجمام و غسالة الثياب النجسة ، و مستعمل هو طاهر و طهور بالاتفاق كغسالة الجيوب و البقول و الثياب الطاهرة و القدور و القصاع و الثمار و ما أشبهها ، و مستعمل فيه أقاويل الأئمة . و هو الماء الذى استعمل فى النجاسة الحسكية كالوضوء و الغسل^٢ . غسلت المرأة شعرا

(١) من س (٢) راجع لتفصيل ودلائل الأقوال والترجيح مبسوط السرخسى ج ١ ص

٤٦ و ما بعدها .

أو صلة شعرها لا يصير الماء مستعملاً . وفي الظهيرية و لو غسل رأس إنسان أبين من الجسد حيار الماء مستعملاً لأنه يهضم إلى البدن - وفي الغبائية : ويصلى عليه وكان بمنزلة البدن فتكون غسله مستعملاً . الخلاصة : و لو توضأ بالخل وماء الورد لا يصير مستعملاً عند الكل ، لأنه لم يوجد إقامة القرية و لا إسقاط الفرض . الفتاوى العتائية : ذكر الكرخي رحمه الله أن الماء الرابع في الوضوء ليس بمستعمل إلا أنه ينوى به استئناف الطهارة . وعن محمد في غسالة العضو [أنه] كره شربها ، و ليس بحرام .

وما يتصل بهذا الفصل بيان حكم الآسار

المنافع : السور بقية الماء الذى يبقياها الشارب في الإناء ، ثم استعير لبقية الطعام وغيره . م : يجب أن يعلم بأن الآسار أربعة : طاهر لا كراهة فيه ، و طاهر مكروه ، و نجس ، و مشكوك . وفي الكافي : الأصل أن ينظر في اللعاب ، فان كان لعابه طاهراً كان سوره طاهراً ، و إن كان نجساً كان نجساً ، و إن كان مكروهاً كان مكروهاً ، و إن كان مشكوكاً كان مشكوكاً . م ، أما الطاهر الذى لا كراهة فيه فسور الآدمى و سور ما يؤكل لحمه ، سوى الدجاجة المخلاة و البط - وفي شرح الطحاوى : و البقر و الغنم الجلالة^٢ ، و في الخلاصة : سواء كان الآدمى طاهراً أو جنباً أو محدماً ، مسلماً كان أو كافراً ، و في الحجة : حائضاً كانت أو نفساء . و عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من شرب سور أخيه كتب له عشر حسنات - و في رواية : سبعون حسنة “ و في الخلاصة الختائية : و عليه إجماع المسلمين . م : و قال الشافعى رحمه الله : سور الكافر نجس . وأما سور ما يؤكل لحمه من الطيور و الدواب فطاهر - سوى الدجاجة المخلاة و البط ، و في شرح الطحاوى : و البقر و الغنم الجلالة - لأن لعابه ينشأ من لحمه و لحمه طاهر فكذا لعابه .

(١) راجع كتاب الأمل ج ١ ص ٢٥٢ (٢) الجلالة : البقرة أو الباقية تتبع النجاسات .

و أما الطاهر الذى هو مكروه فهو سور الدجاجة المخلاة لأنها تفتش الجيف والاقذار ، فنقارها لا يخلو عن نجاسة ، مع هذا إذا توضأ به أجزاء لأن مقارها فى الأصل طاهر وفى نجاسة مقارها شك لأن تفتيشها النجاسة والاقذار ليس بقطعى ، فلمدم التيقن بنجاسة المنقار لم يحكم بنجاسة السور ، ولمكان الاحتمال أثبتنا الكراهة^١ . فان كانت الدجاجة محبوسة فسورها طاهر من غير كراهة ، واختلف المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا : المحبوسة إن تحبس فى بيت وتعلق هناك ، وقال بعضهم : صفة المحبوسة أن تحفر لها حفرة فيجعل رجلها فيها ورأسها والعلف أمامها ، أو يجعل لها بيت ويكون رأسها وعلفها وماؤها خارج البيت بحيث لا يصل مقارها إلى ما تحت قدمها . وكذلك سور سباع الطير كالصقر والبازى والشاهين مكروه - وفى الطحاوى : إلا إذا كان محبوساً فسورها غير مكروه ، وفى الفياثية : وكثير من مشايخنا رحمهم الله أخذوا بهذه الرواية وأفتوا بعدم كراهة سورهن ، وفى الظهيرية : سور البازى والباشق^٢ قيل مكروه ، وقيل لا يكره وهو الصحيح - وفى الخلاصة : وعند الشافعى رحمه الله سور سباع الطير نجس اعتباراً بلحمها . م : وكذلك سور ما يسكن البيوت من الحشرات كالقارعة والحية والوزغة مكروه - وفى الفياثية : كراهة تزيهية هو الأصح ، وفى الحجة : والصحيح أن سور القارعة نجس . م : وكذلك سور الهرة مكروه عند أبى حنيفة ومحمد ، وعلى قول أبى يوسف لا يكره ، وذكر فى صلاة الأثر : المستحب أن لا يتوضأ بسور الهرة وإن توضأ به أجزأه ، وعن أبى يوسف رحمه الله أنه قال : سألت أبا حنيفة وابن أبى ليل رحمهما الله عن سور الهرة فكرهاه ، وأما أنا فلا أرى به بأساً ، وهو قول الشافعى رحمه الله^٣ .

- (١) و راجع ص ٢٧ ج ١ من كتاب الأصل (٢) الباشق : طير من أصغر الجوارح .
(٢) وفى كتاب الأصل ج ١ ص ٢٥٢ : إذا توضأ الرجل بسور الحمار أو البقل وهو محمد بن حمير لم يجزه . وقال أبو حنيفة فى لعاب الكلب والباع كلها : إذا سلك أكثر من -

وما يتصل بسؤر الهرة: إذا أكلت فأرة وشربت من إناء على فورها يتنجس الماء بلا خلاف، وإن مكثت ساعة أو ساعتين ثم شربت لا يتنجس الماء عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: يتنجس، فأبو حنيفة رحمه الله يقول: إذا مكثت ساعة أو ساعتين قد غسلت فيها بلعابها ولعابها طاهر وإزالة النجاسة بما سوى الماء من المائمات عندى جائز فشربت بعد ذلك وفيها طاهر، وأبو يوسف رحمه الله يقول: النجاسة وإن كانت لا تزول عندى إلا بصب الماء عليها لكن في مثل هذا الموضع يحكم بالزوال بدون الصب للضرورة، ومحمد رحمه الله يقول: إزالة النجاسة بما سوى الماء من المائمات عندى لا يجوز فبقى فيها نجسا كما كان، ونظير هذا ما قالوا فيمن شرب الخمر ثم تردد في فمه من البزاق: ما لو كانت تلك الخمر على ثوب طهره ذلك البزاق إنه يظهر فمه عند أبي حنيفة رحمه الله، وكذلك الرجل إذا أصابته نجاسة في بعض أعضائه أو أصاب سيفه فلحسها بلسانه أو مسحها بريقه حتى ذهب أثره طهر - وفي الظهيرية: ولا يظهر النجاسة إلا بماء متقاطر، وإن لحس بلسانه ثلاث مرات وألقى بزاقه في كل مرة يظهر عند أبي يوسف رحمه الله، خلافا لمحمد رحمه الله. وفي فتاوى الحجة: إذا كان شارب الخمر طويلا يتنجس الماء وإن شرب بعد ساعة. م: وكذلك الصبي إذا قام على ثدى أمه ثم مص ذلك مرارا حكم بطهارتها عند أبي حنيفة رحمه الله. وعلى قياس مسألة السؤر قالوا في الهرة: إذا لحست كف رجل يكره له أن يدعها تفعل ذلك لأن ريقها ليس بطيب. ولأجل ذلك كره التوضي بسؤرها. وكذلك قالوا: الهرة إذا أكلت بعض الطعام كره للرجل أن يأكل الباقي.

وأما النجس فسؤر سباع البهائم وسباع الوحش، كالأسد والذئب، ونجاسته غليظة في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله^١، وفي رواية أخرى عنه خفيفة وهو قول = قدر الدرهم أفسد الصلاة، وقال: لا يتوضأ بسؤر شيء من السباع إلا بسؤر السنور فإنه يتوضأ بسؤرها ولا بأس بلعابها، وقال أبو حنيفة: وغير سؤرها أحب إلى أن يتوضأ به، ومثله في ص ٢٧ من الأصل.

(١) أرايت إن شرب من الماء ما لا يؤكل لحمه مثل الحمار والبغل أو شبه ذلك؟ قال: =

أبي يوسف رحمه الله . وكذلك سور الخنزير و سور الكلب نجس . وفي شرح الطحاوي :
وعند الشافعي رحمه الله سور سباع الوحش طاهر . وفي المنظومة : في باب مالك
رحمه الله :

وليس سور الكلب والخنزير مزايل الطهر ولا التطهير

وكذلك سور الفيل نجس كسور السباع ، و روى ذلك عن محمد .

وأما المشكل فسور الحمار ، واختلف المشايخ المتأخرون في أن الإشكال في طهارته
أو طهوريته ، قال بعضهم : الإشكال في طهارته ، و عامتهم على أن الإشكال في طهوريته ،
و الأصح ما نقل عن عامة المشايخ أن الإشكال في طهوريته لا في طهارته - وفي النصاب :
وعليه الفتوى . ونص محمد على طهارته حتى قال : ثلاث لو غمس الثوب فيها يجوز الصلاة فيه :
الماء المستعمل ، وسور الحمار ، و بول ما يؤكل لحمه : ولهذا لا يؤمر بغسل الأعضاء ، إذا وجد
الماء الطاهر بعد ما توضأ بسور الحمار . وفي النصاب : وعند أبي يوسف رحمه الله
من توضأ بسور الحمار ثم وجد ماء مطلقاً فعليه غسل ما أصاب ذلك من ثيابه و بدنه ،
و الفتوى على قول محمد رحمه الله ، و روى عن أبي حنيفة أنه نجس . م . و الحكم
في سور البغل مثل الحكم في سور الحمار ، و بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : حكم سور
الحمار أخف من سور البغل لأن البلوى في حق الحمار أكثر لكثرة الحر و قلة البغال .
و بعض الناس فرقوا في الحر بين الفحل و الاتان فقالوا : سور الفحل يكون نجساً لأنه
يشتم الأبول فيتلطخ شفتاه فيتنجس فإذا دخل في الماء القليل ينجس الماء ، و لا كذلك
الاتان لأنها لا تشتم الأبول ، و عندنا الكل مشكل ، و عن الكرخي رحمه الله عن
أبي حنيفة رحمه الله أن سور الحمار نجس - وفي النهاية : و الصحيح أنهما سواء لأن ما

— لا يوضأ منه ، و إن توضأ منه ، صلى بذلك الوضوء يوماً أو أكثر من ذلك فعليه أن

يعيد الوضوء و الصلوات كلها - كتاب الأصل ٢٨/١ .

ذكروا موهوم ، والاصل هو الطهارة . م : وذكر البلخي^١ رحمه الله في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله أن سور الحمار والبغل نجس ، عند زفر والحسن نجاسة خفيفة ، طاهر عند أبي يوسف . [وفي باب السهو من الاصل : قال أبو يوسف]^٢ وعمد رحمهما الله : إذا سقط من لعابها شيء في وضوءه رجل قليلا كان أو كثيرا يفسد الماء ، وذكر الجواب في لعاب ما لا يؤكل لحمه كذلك ولم يصفه إلى أحد ، قال بعض مشايخنا : أراد بفساد الماء هاهنا أن لا يبقى طهورا . الحجة : سئل محمد بن الحسن عن رجل عنده سور حمار وماء طاهر لا يعرف الطاهر منهما قال : يتوضأ بهما على التعاقب ، وليس عليه أن يتيمم . وفي الفتاوى العتائية : ولو توضأ بسور الحمار [وتيمم ثم وجد ماء لا يصلي ما لم يتوضأ به ، وفي السقناني : وإن لم يتوضأ به حتى ذهب الماء ومعه سور الحمار فعليه إعادة التيمم وليس عليه إعادة الوضوء بسور الحمار]^٣ فان لم يجد غير المشكوك يجمع بين الوضوء والتيمم . وفي الهداية : ويجوز أيهما قدم ، وقال زفر رحمه الله : لا يجوز إلا أن يقدم الوضوء ، وفي الخاتبة : لو اكتفى بأحدهما وصلى لا يجوز صلاته . وفي الحجة : بالاتفاق . وفي الجامع الصغير المحبوبي عن نصير بن يحيى في رجل لم يجد إلا سور الحمار قال : يهرق ذلك السور حتى يصير عادما للماء ثم يتيمم . الحاوي : ولو أصاب بدن الحمار ماء ثم ركبته إنسان فأصاب منه ثوبه قال : حكمه حكم سوره . الكبرى : الحمار إذا شرب من العصير لا يجوز شربه ، وقال محمد بن مقاتل : لا بأس به ، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله : هذا خلاف قول أصحابنا ، والاحتياط في أن لا يشرب . م : وروى البغداديون عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن سور ما لا يؤكل لحمه بمنزلة بوله ، إذا كان أكثر من قدر الدرهم الكبير أفسد الثوب . وأما سور الفرس فمن أبي حنيفة رحمه الله فيه أربع روايات ، قال في رواية : أحب إلى أن يتوضأ بغيره ، وفي رواية الحسن عنه أنه مكروه كله ، وفي رواية أخرى قال : مشكوك كسور الحمار ، وفي رواية كتاب الصلاة قال : هو طاهر ، وهو الصحيح من

(١) في س « التلجي » (٢) من أر ، خ .

مذهبه - وفي الخاتمة : و الأظهر أنه طاهر و طهور ، و هو قولهما . و في شرح الطحاوى : و ما ولغ بما لا يؤكل لحمه - إلا السنور - من إناؤه فيه ماء أمراق ذلك الماء و غسل الإناء حتى يظهره ، لا وقت في ذلك عندهم ، و وقته سكون القلب إليه .

م : و بما يتصل بهذا الفضل بيان حكم العرق و اللعاب و اللبن . م : و ذكر الكرخي و الطحاوى رحمهما الله في مختصرهما أن عرق كل شيء مثل سوره في النجاسة و الطهارة و الحرمة و الكراهة - و في الهداية : و هو الأصح . و في باب السهو من الأصل أن عرق الحمار و البغل و لعابهما لا يتنجس الثوب و إن لحش ، و إذا وقعا في الماء القليل أفسده و إن قلا ، و هذا ليس بتفرقة بين الثوب و الماء كما ظنه بعض المشايخ ، إلا أنه لم يحكم بنجاسة الثوب الطاهر بالشك ، و لم يحكم بزوال الحدث بذلك الماء بالشك ، حتى لو وقع ذلك الثوب في الماء القليل لا يجوز التوضي به ، و لو أصاب ذلك الماء الثوب لا يمنع جواز الصلاة فيه و إن لحش . و روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أن الماء يتنجس بوقوع عرق الحمار فيه ، و عنه أيضا أن عرق الحمار نجس نجاسة خفيفة حتى أن الكثير الفاحش على الثوب يمنع جواز الصلاة و ما دونه لا يفسد الصلاة . و في جامع البرامكة عن أبي حنيفة برواية أبي يوسف رحمه الله في عرق الحمار أنه إذا كان أكثر من قدر الدرهم يفسد الصلاة . و ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد أن عرق الحمار أو لعابه إذا وقع في البئر مثل كف ينزع ماء البئر ، يحتمل أنه إنما قال ينزع ليصير طهورا ، و يحتمل أنه إنما قال ذلك حتى تصير البئر طاهرة . و عن أبي حنيفة رحمه الله في عرق الحمار ثلاث روايات ، في رواية هو طاهر ، و في رواية هو نجس نجاسة خفيفة ، و في رواية أخرى هو نجس نجاسة غليظة . و في القدوري أن عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة . و ذكر شمس الأئمة الحلواني أن عرق الحمار و البغل نجس ، و إنما جعل عفوا في الثوب و البدن لمكان الضرورة . الحجة : و عرق الفرس طاهر ، و عرق السباع كلها نجس . الخلاصة : و عرق الجلالة نجس بلا خلاف . و في الخاتمة : لعاب الفيل نجس . جامع المجموع : عرق الجنب سال في البئر أو التور لا يفسده . الحجة : عرق الهرة طاهر ،

وكذا لبنا في قول ذكره في الخلاصة . م : و عرق الغرس و لبن الاتان نجس في ظاهر الرواية ، و روى عن محمد أنه طاهر و لا يؤكل . و في الذخيرة عن محمد : أن لبن الاتان بمنزلة لعابه و عرقه ، يفسد الماء و لا يفسد الثوب و إن كان مغموسا فيه ، و في السفناني : و عن البزدوى يعتبر فيه الكثير الفاحش ، و هو الصحيح ، و عن شمس الأئمة الحلواني الصحيح أنه نجس نجاسة غليظة لأنه حرام بالإجماع . م : و روى عن أصحابنا في لبن المرأة الميتة أنه طاهر ، و كذا لبن الشاة الميتة و البقرة الميتة ، و في المنظومة في الباب الأول :
إنفحة الميتة و الالبان طاهرة و يستمر الشان

و أوجبا في الجمادات غسلها و حرما في الذائبات أكلها

الصيرفية : و لبن المرأة الميتة إذا وقع في الماء نجسه و إن كان على حال حياتها طاهرا ، ألا ترى [أن عرق الاتان طاهر و لو وقع في الماء أفسده ، و ألا ترى] ^٢ أن الماء الذي يخرج من فم الحى طاهر و من فم الميت نجس .

و بما يتصل بهذا الفصل بيان ما لا يجوز الوضوء به من المائعات و ما يجوز : و لا يجوز التوضئ بشيء من المائعات سوى الماء ، نحو الخل و الدهن و المرى و ما أشبه ذلك . جامع الجوامع : لا يجوز الوضوء بماء العينين و الطل ، فانه بخار البحر يتفرق على الأرض و قيل نفس دابة ، أما لو ابتل عنه الخف جاز عن المسح استحسانا . م : و أما التوضئ بالأنفة فقد اتفقوا على أنه لا يجوز حال وجود الماء ، و أما حال عدم الماء فقد قال أبو حنيفة : يجوز التوضئ بنبيذ التمر ، و قد ذكر في الجامع عن أبي حنيفة رحمه الله في المسافر إذا لم يجد إلا نبيذ التمر أنه يتوضأ به و لا يقيم ، و قال في كتاب الصلاة عن أبي حنيفة رحمه الله [و لو تيمم مع ذلك أحب إلى ، و إن لم يقيم أجزاءه ، و روى نوح في الجامع عن أبي حنيفة] ^٢ أنه رجع عن ذلك و قال : لا يتوضأ به و يقيم ، و هو

(١) إنفحة ، إنفحة ، إنفحة : شيء . يستخرج من بطن الجسد قبل أن يطعم غير اللبن أصغر فيمصر في صورة مبتلة في اللبن فينفظ كالبلين (٢) من أر ، خ .

قول أبي يوسف ومالك والشافعي رحمهم الله ، وفي الجامع الصغير المتأني : روى نوح عن أبي حنيفة رحمه الله أن الوضوء بنيذ التمر منسوخ ، م : وقال محمد رحمه الله : يجمع بينهما احتياطاً - وفي السفناني : وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا شرع في الصلاة بالتييم ثم وجد النيذ فنذ محمد رحمه الله يمضي فيها فإذا فرغ يتوضأ ويمسحها ، وعند أبي يوسف يمضي فيها ولا يمسحها ، وعند أبي حنيفة رحمه الله يقطعها . وفي وجود سور الحمار فيها جواب الكل بجواب محمد رحمه الله . م : وحكى عن أبي طاهر الدباس رحمه الله أنه كان يقول : إنما اختلفت الأجوبة عن أبي حنيفة في بنيذ التمر لاختلاف الأسئلة ، كأنه سئل مرة عن التوضئ بنيذ التمر إذا كان الماء غالباً على الخلاوة فأجاب وقال : يتوضأ ولا يتييم ، وسئل مرة أخرى عن التوضئ بنيذ التمر إذا كانت الخلاوة غالبية قال : يتييم ولا يتوضأ به ، وسئل مرة أخرى عن التوضئ بنيذ التمر إذا كانا سواء قال : يتوضأ به ويتييم ، فعلى هذا يرتفع الخلاف . قال القدوري في كتابه : وكان أصحابنا رحمهم الله يقولون : إن الوضوء بالنيذ على أصولهم يجب أن لا يصح إلا بالنية كالتييم ، لأنه بدل عن الماء كالتييم ولهذا لا يجوز التوضئ به حال وجود الماء ، إلا أنه مقدم على التييم بالخبر ، ولما كان بدلاً لا يجوز بدون النية كالتييم . ولا نص عن أبي حنيفة رحمه الله في الاغتسال بنيذ التمر ، واختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يجوز كالوضوء ، وفي الفتاوى المتأني : هو الصحيح ، م : وبعضهم قالوا : لا يجوز ، وفي الجامع الصغير الحسامي : وهو الأصح ، وفي الكافي : والاغتسال به يجوز في الأصح . م : ثم لم يصف محمد رحمه الله بنيذ التمر في الأصل وفي الجامع الصغير ، وإنما وصفه في التوارد فقال : على قول أبي حنيفة رحمه الله إنما يجوز الوضوء بنيذ التمر إذا كان رقيقاً يسيل على العضو إذا صب عليه ، فأما الذي كان مثل الرب غليظاً فإن ألقى تمرات في الماء وطبخ ذلك الماء حتى صار غليظاً أو عصر الرطب حتى سال منه الماء وذلك يسمى دبساً فلا يجوز التوضئ به .

(١) في س « الخاني » .

ثم الرقيق منه ما دام حلوا أو قارصاً^(١) فالوضئ به جائز عند أبي حنيفة رحمه الله وكذلك إذا غلى واشتد وقذف بالوبد يجوز الوضئ به عند أبي حنيفة رحمه الله أيضاً وذكر الشيخ الفقيه أبو طاهر الدباس والشيخ الفقيه القدوري أنه لا يجوز الوضئ به بعد ما اشتد وصار مسكراً بالإجماع . هذا إذا كان نثياً ، أما إذا طبخ أذى طهنة قال الكرخي رحمه الله : يجوز الوضئ به مرا كان أو حلوا عند أبي حنيفة رحمه الله ، ومن المشايخ رحمهم الله من قال : لا يجوز - وفي الحنفية : هو الصحيح ، ومنهم من قال : إن كان حلوا يجوز الوضئ به لأن ما طبخ مع التمر صار كما طبخ مع الصابون والاشنان . وإن اشتد فهو نجس على إحدى الروايتين عن أبي حنيفة فلا يجوز الوضئ به ، وفي الحاشي : وكذلك حكم المنصف^(٢) .

ثم : ولا يجوز الوضئ بسائر الأنبة عندنا ، خلافاً لبعض الناس . الحنفية : وتفسير النيذ أن يلقى التمر في الماء فيأخذ الماء حلاوته ولا يصير ثخيناً ولا سكرًا ، فإن صار سكرًا لا يحل شربه ولا يجوز الوضئ به ، وفي السنناني : وإن توضأ قبل خروج الحلاوة يجوز . الحجة : ولو أصاب الثوب من النيذ الممتق^(٣) أكثر من قدر الدرهم عند أبي حنيفة رحمه الله يجوز الصلاة فيه ، وعند محمد رحمه الله لا ، قال المصنف : يؤخذ بقول محمد في الشرب والوضئ والغتسال وإصابة الثوب والمكان ، وقال بعض المشايخ : يجمع بين الغتسال بالنيذ والتيمم في الحال وينسل بالماء إذا وجد ، الظهيرية : ولو قدر على ماء مكروه يتوضأ به ولا يتوضأ بنيذ التمر إجماعاً ، ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نيذ التمر والصعيد يتوضأ بنيذ التمر عند أبي حنيفة لا غير ، وعند أبي يوسف رحمه الله يتوضأ بالماء المشكوك ولا يتوضأ بنيذ التمر ، وفي الحجة : ويتيمم أيضاً ، وعند محمد رحمه الله يجمع بين الثلاث ، ولو ترك واحداً لا يجوز ، والتقديم والتأخير فيه سواء ، ويشترط النية في الغتسال بنيذ التمر كما في التيمم . وفي السنناني : لو توضأ

(١) قارص : نيذ وبن يحذى اللسان (٢) المنصف : الشراب الذى طبخ حتى ذهب نصفه وبقى نصفه وغلى واشتد (٣) الممتق : القديم .

باليد ثم وجد ماء مطلقا يتقضى وضوؤه كما يتقضى التيمم لوجود الماء، قال أبو حنيفة رحمه الله: كل وقت يجوز التيمم يجوز التوضى بنيد التمر .

الفصل الخامس في التيمم

المنافع: اعلم أن التيمم لم يكن مشروعا لغير هذه الامة، وإنما شرع رخصة لنا، وهو في اللغة: التقصد، وفي الشرع: عبارة عن التقصد إلى الصعيد للتطهير .
م: وهذا الفصل مشتمل على أنواع:

الاول في كیفيته وصفته:

خرأه الفقه: فرائض التيمم أربعة أشياء: النية، والصعيد الطاهر، وضربة للوجه، وضربة للذراعين . وسنته أربعة أيضا: إقبال اليدين، وإدبارهما، وتفرج الأصابع، وإتفاضهما .
م: قال محمد رحمه الله: في بعض روايات الأصل: يضع يديه على الأرض - وقال في بعضها: يضرب يديه على الأرض ضربة، والآثار جاءت بلفظ الضرب، والضرب أفضل لأن بالضرب يدخل التراب أثناء الأصابع، وبالوضع لا يدخل - ثم قال: ينفضهما، وفي الهداية: بقدر ما يتناثر التراب، م: ويمسح بهما وجهه، والمروى عن أبي يوسف رحمه الله: ينفضهما مرتين، والمروى عن محمد رحمه الله ينفضهما مرة، قالوا: ولا خلاف في الحقيقة لأن ما روى عن أبي يوسف محمول على ما إذا لصق يديه من التراب شيء كثير وما روى عن محمد رحمه الله محمول على ما إذا لصق شيء يسير، فالمرأة يكتفي والمرتان لا بأس بهما، وهذا لأن الواجب المسح بكف موضوعة على الأرض لا استعمال التراب لأن ذلك مثله - قال: ثم يضرب يديه ضربة أخرى على الأرض ثم ينفضهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى، ويمسح كفيه وذراعيه إلى المرفقين - هذا هو مذهب علمائنا رحمهم الله . ولم يذكر في الكتاب نصا أنه يضرب ظاهر كفيه على الأرض أو باطنهما، وإنما أشار إلى أن يضرب باطنهما، فانه قال: فان مسح وجهه وذراعيه ولم يمسح ظهر كفيه لا يجوز، وإنما يستقيم وضع المسألة على

هذا الوجه إذا كان يضرب باطن كفيه على الأرض . قال أبو يوسف رحمه الله في الآمالى : سألت أبا حنيفة رحمه الله عن التيمم ؟ فقال : الوجه والذراعان إلى المرفقين ، قلت : كيف ؟ قال يده إلى الصعيد فأقبل بهما وأدبر ، ثم رفعهما وقضهما ثم مسح وجهه ، ثم أعاد كفيه جميعا على الصعيد وأقبل بهما وأدبر ، ثم رفعهما وقضهما ثم مسح بكل كف ظهر الذراع الأخرى وباطنها إلى المرفقين . وفي قوله : فأقبل بهما وأدبر ، وجهان أحدهما أنه ضرب بطن كفيه . وظهرهما على الأرض ، وعلى هذا الوجه يصير هذا رواية أخرى بخلاف ما أشار إليه محمد رحمه الله ، وفي الذخيرة : والأصح أنه يضرب باطن كفيه وظاهره على الأرض ، ٣ : والثاني أنه أقبل بهما وأدبر لينظر هل التصق بكفيه شيء . يصير حائلا بينه وبين الصعيد ، وفي الحاشية : الإقبال والإدبار ليس بلازم ، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، وفي الخلاصة : قال بعضهم : يفعل ذلك قبل الضرب يهين نفسه للتيمم .

م : وقال : بعض مشايخنا رحمهم الله في كيفية التيمم : أنه إذا ضرب يديه على الأرض في المرة الثانية وقضهما ينبغى أن يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرها ظاهر يده اليمنى إلى المرفق ويمسح المرفق ، وفي الحاشية : ثم يدبرها إلى باطن الساعد ، ٣ : ثم يمسح باطنه بالإبهام والمسبحة إلى رأس الأصابع ، وهل يمسح الكف ؟ تكلموا فيه ، قال بعضهم : لا يمسح [لأنه مسحه مرة حين ضرب يده على الأرض] ٢ ، وفي الأوزجندى : هو الصحيح ، ٣ : ثم يفعل في اليد اليسرى كذلك ، وفي الخلاصة : ثم يضرب أخرى وينفضهما فيمسح بأربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رأس الأصابع إلى المرفق ، ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى إلى الرسغ ويمد باطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ، ثم يفعل باليد اليسرى كذلك ، وهذا أحوط لأن فيه احترازا عن استعمال التراب المستعمل بقدر الإمكان .

(١) عبارة ما بين المرفقين كررت في آر ، خ (٢) من آر ، خ .

وفي التفريد: ولا يجوز التيمم بأقل من ثلاث أصابع . وفي الذخيرة: ولو تيمم بجميع الكف ورؤس الأصابع من غير أن يراعى السكف و الأصابع يجوز - الحاوى: لا يجوز .

الكافي: التيمم عند ابن سيرين ثلاث ضربات، وهو عند الاوزاعي والشافعي إلى الرسفين، وعند الزهري إلى الأباط، وعند مالك إلى نصف الذراع . الخاتية: ولم يذكر في الكتاب تحليل الأصابع، ولا بد منه لهم الاستيعاب . م: ولو مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يحزبه، ولو تمكك^١ في التراب بنية التيمم فأصاب التراب وجهه ويديه أجزاء لأن المقصود قد حصل . ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً . وفي الذخيرة: أو كنس داراً - م: فأصاب الغبار وجهه وذراعيه ففسح بنية التيمم جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وبدون المسح بنية^٢ التيمم لا يجوز، وعلى هذا إذا فر على وجهه تراباً لم يحز . وإن مسح ينوى به التيمم والغبار على وجهه جاز على قول أبي حنيفة رضي الله عنه .

و ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه أن استيعاب العضوين بالتيمم واجب في ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله، حتى لو ترك التيمم شيئاً قليلاً من مواضع التيمم لا يحزبه . وفي الخلاصة: وروى الحسن عن أبي حنيفة أن الأكثر يكفي، وهو الأصح، وفي الحاوى: وكذلك كل ما يرجع إلى باب المسح فأصاب الأكثر من ذلك الموضع جاز . وفي الخاتية: واستيعاب العضوين شرط في ظاهر الرواية، وفي السراجية: هو المختار، حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين والعينين ولم يحرك الخاتم إن كان ضيقاً والمرأة السوار^٣ لم يحز - م: وروى عن محمد رحمه الله في النوادر ما يؤكد هذا القول، فانه روى عنه: إذا لم يدخل الغبار بين أصابعه فعليه أن يخل ما بين أصابعه، وفي هذه الحالة يحتاج إلى ثلاث ضربات: ضربة للوجه، وضربة لليدين، وضربة لتحليل الأصابع، وفي الذخيرة: (١) التمكن: التمرغ (٢) وفي م: بدون نية (٣) السوار: حية كالطوق تنبه المرأة في زندها أو معصمها .

و على ما روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يضرب ياطن كفيه و ظاهرهما يحتاج إلى أربع ضربات ، م : و روى الحسن عن أصحابنا رحمهم الله : إذا ترك أقل من أربع يجهزه . و في المجرد رواية الحسن عن أبي حنيفة : إذا مسح أكثر الكف و الذراعين أنه يجوز كما في مسح الرأس و مسح الخف ، فعلى هذه الرواية الفرض استيعاب أكثر المحل لأن استيعاب جميع المحل في المسوحات لا يكون إلا بخرج ، و على هذه الرواية لا يجب تحليل الأصابع و زرع الحاتم و السوار ، قال شمس الآمنة الحلواني : ينبغي أن يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى فيه ، م : و روى عن محمد ما يخالف رواية الحسن فانه روى عنه : لو ترك المسح على ظهر كفه لا يجهزه ، فظهر الكف أقل من الربع ، قال الفقيه أبو جعفر : ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من الربع أنه يجوز ؛ و يخرج مسألة ظهر الكف أن الكف عضو على حدة فظهر الكف لا يكون أقل من الربع ، فعلى رواية الحسن يحتاج إلى الفرق بين التيمم و الوضوء ، و الفرق أن حكم الوضوء أغلظ من حكم التيمم و لهذا شرع التيمم في عضوين و الوضوء في أربعة أعضاء . و اختلف العلماء رحمهم الله في وجوب التيمم في الذراعين ، قال الشافعي رحمه الله في القديم : لا يجب ، و هو قول مالك و الأوزاعي رحمهما الله ، فيحذف عن القليل إظهارا لحفته و قدروا الكثير بالربع . م : و إذا تيمم و هو مقطوع اليدين من المرافق فله أن يمسح موضع القطع عندنا ، و لا يجهزه تركه ، و عند زفر رحمه الله لا يمسح ، بناء على أن المرفق هل يدخل في فرض الطهارة ؟ فان قيل : كيف يجب مسح ذلك الموضع وإنه لم يكن واجبا قبل القطع ! قلنا : إنما لم يجب قبل القطع لأنه كان مستورا ، و الآن صار مكشوفاً . و إن كان القطع من فوق المرفق بأن كان من المنكب أو دون ذلك لم يكن عليه مسحه . و في الذخيرة : ذكر الحسن عن أبي حنيفة أن الرجل إذا كان مقطوع اليدين من المرفقين أو مقطوع الرجلين من الكعبين يوضئ وجهه و يمس أطراف الكعبين و المرفقين بالماء و لم يجهزه إلا ذلك ، و هو قول أبي يوسف رحمه الله - و في الفتاوى العتابة : إذا لم يبق

من يديه ورجليه شيء من محل الفسل يمسح وجهه على الحائط ويصلي . وعن محمد رحمه الله في أقطع اليدين والرجلين وفي وجهه قروح يتنذر غسله وتيممه : يصلي ولا يجوز .
الظهيرية : التيمم في الحيض و النفاس و الجنابة و الحدث سواء .

م : نوع آخر في بيان شرائطه

ف نقول : من شرط صحته النية ، خلافا ل زفر رحمه الله . و تكلموا في كيفية النية ، روى عن أبي حنيفة أنه قال : ينوي الطهارة لقربة لا تتأدى من غير طهارة ، و ذكر القدوري فقال : ينبغي أن ينوي الطهارة أو استباحة أداء الصلاة . وفي الحائية : إذا نوى به التطهير جاز ، و لا يشترط نية التمييز . وفي الهداية : هو الصحيح ، و عن محمد رحمه الله في الجنب إذا تيمم يريد به الوضوء أجزاء من الجنابة ، و في النصاب : وعليه الفتوى ، م : و عن أبي بكر الرازي أنه لابد من التمييز فينوي من الحدث أو من الجنابة . و ذكر القدوري في شرحه أنه لو تيمم للنافلة جاز أداء الفرض به . و قال الشافعي رحمه الله : لا يجوز . و لو تيمم للفرض جاز أداء النافلة عندنا و عنده ، وكذا إذا تيمم لفرض جاز أداء فرض آخر به عندنا ، خلافا له . و في الفتاوى : إذا تيمم الجنب لقراءة القرآن ، أو لمس المصحف ، أو لدخول المسجد . و في الحائية : أو لخروجه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث - أو لدفن الميت ، أو للآذان ، أو للاقامة . أو لرد السلام ، و في الحائية : أو لعيادة المريض - م : لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند عامة العلماء ، إلا عند أبي بكر ابن سعيد البلخي رحمه الله . و في الظهيرية : و لو تيمم لقراءة القرآن اختلف المشايخ فيه ، قيل : لا يجوز ، و هو الصحيح . م : و لو تيمم لسجدة التلاوة أو لصلاة الجنابة أجزاء أن يصلي به المكتوبة بلا خلاف . و ذكر القدوري في شرحه أنه لا يجوز التيمم لسجدة التلاوة - و في الخلاصة : اتفاقا ، لأنها غير موقفة فلا يخاف فوتها لو أخرها عن الوقت - فالخلاص أن قول عامة العلماء رحمهم الله لو وقع التيمم للصلاة أو لجزء من الصلاة جاز أن يصلي به صلاة أخرى ، و ما لا فلا . و على هذا إذا تيمم يريد به تعليم غيره أو لزيارة

القبر لا يجوز له أن يصلى بذلك التيمم . ولو تيمم الكافر ثم أسلم لم يحزله أن يصلى بذلك التيمم عند أبي حنيفة وعمر رحمهما الله . وفي الولوجية : وقال أبو يوسف يحزبه إذا نوى به الإسلام . وفي الذخيرة : لو تيمم لسجدة الشكر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلى المكتوبة بذلك التيمم ، وعند محمد يصلى .

م : ومن جملة الشرائط طلب الماء في العمرانات ، حتى لو تيمم في العمرانات قبل الطلب لا يحزبه ، وهذا بلا خلاف ، وأما في الفلوات فلا يشترط الطلب عندنا ، خلافاً للشافعي رحمه الله . وفي الظهيرية : لا يشترط الطلب إذا لم يتجبر عن ماء ولم يطمع فيه ، ولكن يطلب مقدار الغلوة على وجه الاستحباب . م : وإذا غلب على ظن المسافر أن يقربه ماء لو طلبه وجده أو أخبر به وجب عليه الطلب بالإجماع ، وإنما الخلاف فيما إذا لم يغلب على ظنه ذلك أو لم يتجبر به . وفي الحثانية : يفترض عليه الطلب يميناً ويساراً على قدر غلوة . ولا يبلغ في الطلب ميلاً ، ومقدار الغلوة أربعمائة ذراع ذكره في الظهيرية ، وفي التجريد عن محمد رحمه الله : يبلغ في الطلب ميلاً .

و الترتيب في التيمم ليس بشرط الجواز عندنا ، حتى لو بدأ بذراعيه في التيمم يحوز عندنا ، وعند الشافعي شرط . وكذا الموالاة ليس بشرط للجواز عندنا ، حتى لو مسك بعد ما تيمم وجهه ساعة ثم تيمم ذراعيه أجزاء عندنا . وعند مالك لا يجوز بناء على مسألة الموالاة .

و من جملة الشرائط محززه عن استعمال الماء . الفتاوى المتأية : الاعتذار التي يباح به التيمم إذا محز من النزول عن الدابة لخوف عدو ، أو بينه وبين الماء سبع - وفي التجنيس : صار - أو يخاف تلف عضو بسبب البرد - خارج المهر إجماعاً وفي المهر عند أبي حنيفة رحمه الله ، أو يخاف زيادة المرض ، أو لا يجد آلة الاستقاء من البئر ، أو يكون بعيداً . وسأقي بيانه .

(١) الغلوة : الغاية ، وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه ، وهي أربعمائة ذراع .

م : و إذا تيمم المسافر والماء منه قريب وهو لا يعلم به أجزأه تيممه ، فإن كان عالماً بالماء لم يحز له التيمم ، وإن كان الماء بعيداً عنه جاز له التيمم . وإن كان عالماً به . ولم يذكر في الكتاب حد القرب والبعد ، وروى عن محمد رحمه الله أنه قال : إذا كان بينه وبين الماء دون ميل لا يحز له التيمم ويكون قريباً ، وإن كان ميلاً أو أكثر أجزأه ويكون بعيداً ، والميل ثلاث فرسخ . وفي الظهيرية : و اختلفوا في المسافة التي بينه وبين الماء أنها كم هي حتى يحوز له التيمم ؟ قال أبو حنيفة : مقدار ميل ، وقال محمد بن مقاتل : مقدار ميلين . وفي العمون : عن أبي حنيفة قال : إذا كان الماء قريباً قدر ميل لم يحز له التيمم . م : وقال الحسن بن زياد رحمه الله : إنما كان الميل بعيداً إذا كان على يمينه أو على يساره أو خلفه حتى يصير ميلين ذهاباً ورجوعاً ، فأما إذا كان قدامه فإنه يكون الميل قريباً فيعتبر ميلين لجواز التيمم ، وفي الهداية : والميل هو المختار ، وفي الخلاصة : وهو الأصح ، م : كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي ، وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده رواية عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفسر الميل في كتابه بثلاثة آلاف ذراع وخمسة ذراع ، إلى أربعة آلاف ذراع ، وفي النبايع : الميل ثلاث فرسخ ، وذلك أربعة آلاف خطوة ، وكل خطوة ذراع ونصف بذراع العامة ، وذلك أربعة وعشرون أصبعا بعدد حروف لا إله إلا الله محمد رسول الله ، م : وروى عن أبي يوسف أنه حد لهذا حداً آخر وقال : إن كان بجمال لو اشتغل فذهب القافلة ونسيب عن بصره يكون بعيداً ، وإن كان على العكس فهو قريب - وفي الذخيرة : وهذا حسن جداً ، م : وقال زفر رحمه الله : إن كان بحيث يصل إلى الماء قبل خروج الوقت لا يحز له التيمم ، وإن كان على العكس يحز له . هذا الذي ذكرنا في حق المسافر ، وأما المقيم إذا خرج من أمصره لا يريد سفراً وقد بعد عن المصر وليس معه ماء فهل يحوز له التيمم ؟ سيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى ، وذكر السرخسي في كتابه : إذا كان يلفه صوت أهل الماء يكون قريباً ، وإن كان لا يلفه يكون بعيداً -

وفي الخاتمة بعد هذه المسألة : فإذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر . المحاوي :
سئل أبو جعفر عن بينه وبين الماء أقل من ميل و يطلع الشمس قبل وصوله إلى الماء ؟
قال : لا يتيمم بل يتوضأ بعد طلوع الشمس ، وقال الحاكم : يتيمم ويصلي ولا يعيد ،
وعن أبي نصر بن سلام : يعيد ، وفي الهداية : والمعتبر المسافة دون خوف القوت . الخاتمة :
قليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصر ، وإنما الفرق بين
القليل والكثير في ثلاثة : قصر الصلاة ، والإفطار ، والمسح على الخفين . م : وإذا
كان مع رفيقه ماء ولم يكن معه ماء فانه يسأل ، هكذا ذكر في الأصل ، وفي الظهيرية :
وإن كان مع رفيقه ماء فنزع في الصلاة قبل الطلب لا يجوز ، وقيل : يجوز على قول
أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : لا يجوز حتى يطلب الماء . م : ورأيت في موضع آخر
عن أصحابنا رحمهم الله إذا كان غالب ظنه أنه يعطيه لم يحز له أن يتيمم قبل السؤال ، وعلى
قول الحسن بن زياد لا يسأله ، فان سأله فأبى أن يعطيه إلا بالثمن فان لم يكن معه ثمنه
فانه يتيمم بالإجماع - وإن كان معه ثمنه فهذا على ثلاثة أوجه : إما أن أعطاه بمثل قيمته
في ذلك الموضع أو بغير يسير أو بغير فاحش ، ففي الوجه الأول والثاني ليس له أن
يتيمم بل يشتري ويتوضأ ، هكذا ذكر في بعض المواضع ، وفي بعض المواضع : إذا باعه
بمثل القيمة أو بغير يسير ومعه مال زيادة على ما يحتاج إليه - وفي الزاد : بمقدار ثمن
الماء - م : لا يتيمم بل يشتري الماء ، وفي مختار الفتاوى : يشتري الماء بثمن المثل ،
ولا يجب عليه أن يشتري بأكثر . م : وفي الوجه الثالث يتيمم ، وقال الحسن البصري :
يلزمه الشرى بجميع ماله ، ونحن لا نأخذ بها فان حرمة مال المسلم كحرمة دمه ، ثم لو خاف
تلف عضو جاز له التيمم ، فإذا خاف فوت المال الذي هو مثل تلف النفس أولى أن
يجوز له التيمم ؛ ولم يذكر في الأصل الثمن الفاحش تقديرا ، وقد ذكر في النوادر : إن كان
الماء الذي يكفي للوضوء يوجد في ذلك الموضع بدرهم فأبى أن يعطيه صاحب الماء إلا
بدرهم ونصف فعليه أن يشتري ولا يتيمم ، فان أبى أن يعطيه إلا بدرهمين يتيمم

ولا يشترى . وقال بعضهم : العين الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المحرمين و يعتبر قيمة الماء في أقرب المواضع من الموضع الذى يعز فيه الماء ، وقد أشار في النوادر إلى اعتبار قيمته في المكان الذى يشترى فيه ، و ذكر الشيخ أبو نصر الصفار : المسافر إذا كان في موضع عز الماء في ذلك الموضع فالأفضل أن يسأل ، فإن لم يسأل وتيمم و صلى فانه يجوز صلاته ، لأن الظاهر أنه يجرى الشح ' في الماء في مثل ذلك الموضع فلو أعطاه بعد ذلك لا يجوز صلاته و عليه أن يعيد تلك الصلاة لأنه لو سأل قبل ذلك أعطاه فإذا لم يسأل فالتقصير من قبله فلا يجوز ، فأما إذا كان في موضع لا يعز فيه الماء فانه يسأل حتى لو لم يسأل و صلى بتييمه لا يجوز صلاته كما في العمرانات ، فلو أنه سأل فابى أن يعطيه تيمم و صلى ثم أعطاه بعد ذلك فانه يجوز صلاته . و في الفتاوى العتاية : و إن منه الماء يجوز أخذه بغير رضاه للشرب لا للوضوء . فتاوى الحجة : و إن كان عريانا لا يجب عليه السؤال ، فإن أعطاه صاحب الثوب فلم يأخذ و صلى عريانا جاز . م : قال شمس الأئمة الحلوانى : و كان القاضى الإمام أبو على النسفى رحمه الله يقول : إن بعض الحجاج إذا انصرفوا من حجهم ربما يحملون ماء زمزم في آنية للاستسقاء أو للعطية و يحملون رأس الآنية مرصصاً و لا يخافون على أنفسهم العطش ، و ربما يعز الماء في بعض المواضع فيقيمون و ماء زمزم في رحلهم و يرون ذلك جائزاً و هذا منهم جهل و حق لأنهم واجدون للماء فلا يميزهم التيمم - و ذكر في فتاوى أبى الليث في هذه المسألة حيلة ، و هى أن يهب ذلك الماء لغيره و يسله إليه ثم إن الموهوب له يستودعه فيجوز له التيمم ، إلا أن هذه الحيلة ليست بصحيحة عندنا لأن القدرة على استعمال الماء بواسطة الرجوع في الهبة ثابتة فيمتنع جواز التيمم . و إن كان مع رفيقه دلو و ليس معه دلو فانه لا يجب عليه أن يسأل ، و في الماء يجب عليه أن يسأل إذ الوضوء يحصل بالماء لا بالدلو ، و ربما يمكنه الاستسقاء بالدلو و ربما لا يمكنه ، و ربما يعطيه و ربما لا يعطيه ، فلا يجب عليه السؤال ، فإن

(١) الشح : البخل .

سأل فقال له «انتظر حتى أستقي الماء ثم أدفع إليك الدلو» فاستحب عند أبي حنيفة رحمه الله أن ينتظر إلى آخر الوقت ، فإن خاف فوت الوقت تيمم وصلى ، وفي الخاتمة : وإن تيمم ولم ينتظر جاز . م : و عندهما ينتظر وإن خاف فوت الوقت ، لأن الظاهر هو الوفاء بالوعد فيمد قادراً على الموعود به ، وكذا على هذا الخلاف إذا كان عرباناً ومع رفيقه ثوب فقال «انتظر حتى أصلى ثم أدفع إليك الثوب» ، وأجمعوا أنه إذا قال لغيره «أبحث لك مالى لتنج» ، فإنه لا يجب عليه الحج ، وأجمعوا أن فى الماء ينتظر وإن خرج الوقت . وحاصل الاختلاف راجع إلى أن القدرة على ما سوى الماء يثبت بالإباحة ، عند أبي حنيفة رحمه الله لا يثبت بالإباحة وإنما يثبت بالملك فلم يوجد هنا فلم يثبت القدرة فيجزيه التيمم ، وعندهما القدرة على ما سوى الماء كما يثبت بالملك يثبت بالإباحة وقد وجدت الإباحة هاهنا فثبت القدرة وصار كما لو كان معه دلو ملوك له ، ولو كان هكذا لا يجوز له التيمم ، كذا هاهنا . وإذا انتهى إلى بئر وليس معه دلو كان له أن يتيمم لعجزه عن استعمال الماء . وكذا إذا كان معه دلو إلا أنه ليس معه رشاء فإنه يتيمم لعجزه عن استعمال الماء ، قالوا : وهذا إذا لم يكن معه متدبيل طاهر يصلح لذلك ، فإن كان لا يتيمم ، قال القاضى الإمام نضر الدين رحمه الله : إن كان ينقص قيمة المتدبيل قدر درهم فضة يتيمم وليس عليه أن يرسل المتدبيل ، فأما إذا كان النقصان أقل من قيمة درهم فضة لا يتيمم ، كما لو كان فى الصلاة فرأى إنساناً يسرق ماله فإن كان مقدار درهم يقطع الصلاة ، وإن كان أقل لا يقطع . كذا هاهنا . وإذا رأى حياً من الأحياء وطلب الماء فلم يجد فصلى بالتيمم فهو على وجهين ، إن رأى قوماً من أهلهم ولم يسألهم وصلى بالتيمم ثم سألهم وأخبروه بالماء لم يجوز صلاته ، وإن سألهم فلم يخبروه أو لم ير قوماً من أهلهم جازت صلاته ، وفى جامع الجوامع : سأله فلم يخبر ثم بعد الفراغ أخبره لا يعيد . م : وإن كان معه سور حمار أو بغل وليس معه غير ذلك يتوضأ به ويتيمم ، يريد به الجمع لا الترتيب ،

(١) جمعه الأرشية ، الحبل هو ما أوصل الدلو (٢) الحى : القيمة .

ولكن الأفضل أن يبدأ بالوضوء ليكون عادماً للماء الطاهر عند التيمم^١، فإن لم يفعل إلا أحدهما وصلى أعاد الصلاة، فإن توضأ بسور الحار وصلى ثم تيمم وصلى تلك الصلاة فالصحيح أنه لا يلزمه الإعادة، وكذا لو بدأ بالتيمم وصلى ثم توضأ بسور الحار وصلى لا يلزمه الإعادة، ولو تيمم وصلى ثم أهرق سور الحار يلزمه إعادة التيمم والصلاة . وإن كان معه نيز التمر وليس معه غير ذلك قال أبو حنيفة: يتوضأ به ولا يقيم، وذكر في كتاب الصلاة عن أبي حنيفة: وإن تيمم مع ذلك أحب إلى، غير أنه لو ترك التيمم أجزاء، ولو ترك التوضى به لا يحزبه، وروى نوح عن أبي حنيفة رحمه الله أن التوضى بنيز التمر مفسوخ فيتيمم ولا يتوضأ به، وهو قول أبي يوسف ومالك والشافعى، وقال محمد: يجمع بينهما، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله، وإن لم يجد إلا سور الكلب يقيم ولا يتوضأ به عندنا . وإن مر المسافر بمسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجد غيره فإنه يقيم لدخول المسجد ثم يدخل المسجد ويستقي من البئر . وإن لم يكن معه ماء يستقي به ولا يستطيع أن يعترف به منها لكنه يستطيع أن يقع فيها فإن كان ماء جارياً أو حوضاً كبيراً اغتسل فيه وإن كان عيناً صغيراً لا يقتسل فيه ولكن يقيم للصلاة . وهذا إشارة إلى أنه لا يصلى بالتيمم الأول لأن قصده عند ذلك دخول المسجد لا الصلاة قال في الجامع الصغير: رجل في رحله ماء قد نسيه يقيم وصلى ثم تذكر الماء بعد فراغه من الصلاة والوقت قائم يحزبه، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف لا يحوز، وفي السنن: قيل بالنسيان لأن في الظن لا يحوز التيمم بالإجماع ويعيد الصلاة، ثم قول محمد في الكتاب: رجل في رحله ماء قد نسيه، دليل على أن الخلاف فيما إذا علم بكون الماء في رحله ابتداء بأن وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره ثم خفي عليه لأن النسيان إنما يكون بعد العلم، فلي هذا لو كان الواضع غيره وهو لا يعلم فإنه يحوز التيمم بالاتفاق، وإلى هذا ذهب بعض مشايخنا رحمهم الله . وقال بعض مشايخنا: الخلاف في الكل واحد، وإليه أشار في كتاب الصلاة فإنه قال فيه: مسافر يقيم وفي رحله ماء

وهو لا يعلم ، وهذا يتناول النسيان وغيره ، وفي السراجية : بخلاف ما إذا كان الماء في إناء على ظهره وهو لا يشعر . م : وأما إذا صلى عربانا وفي رحله ثوب وهو لا يعلم به فن مشايخنا من قال : هو على هذا الخلاف ، ومنهم من قال : لا يجوز الصلاة هاهنا بلا خلاف ، وقال الكرخي رحمه الله : لم تزل هذه المسألة مشكلة على حتى وجدت الرواية عن محمد أنه قال : يحزبه صلاته ولا يلزمه الإعادة ، والجواب في هذه المسألة فيما إذا تذكر في الوقت أو بعد خروج الوقت سواء . وإذا تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم فصلى بتيممه جاز عندهما ، خلافاً لآبي يوسف رحمه الله . وكذا إذا ضرب خباج على رأس البئر قد غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم أو كان على شط النهر وهو لا يعلم تيمم وصلى به فهو على الخلاف ، وذكر في البديعة مطلقاً لم يقيده بالتغطية . وإن كانت الإداوة معلقة من عتق دابة وفيها ماء فنسيه وصلى بالتيمم بعض مشايخنا على أنه على هذا الخلاف أيضاً ، وحكى عن الحاكم الإمام عبد الرحمن رحمه الله أنه كان يقول في فصل الإداوة : إنه لا يجوز بلا خلاف ، لأنه نسي ما لا ينسى وجهل ما لا يعلم ، ولو كان الماء معلقاً على الإكاف فهو على الوجهين ، إما أن يكون سائقاً أو راكباً . ولا يخلو إما أن يكون الماء في مقدم الرجل أو في مؤخر الرجل ، فإن كان راكباً والماء في مؤخر الرجل يحزبه لأنه نسي ما ينسى عادة ، وإن كان سائقاً وكان الماء في مؤخر الرجل لا يحزبه ، وإن كان في مقدمه يحزبه . ولو كفر بالصوم وفي ملكه رقبة أو ثياب أو طعام قد نسيه فلا رواية فيه ، وقد قيل : يحزبه عندهما ، والصحيح أنه لا يحزبه لأن الوجود في الكفارة عبارة عن الملك ولم ينعدم الملك بالنسيان ، والوجود في التيمم عبارة عن القدرة والنسيان انعدمت القدرة .

(١) إكاف : البردعة .

نوع آخر في بيان وقت التيمم :

قال محمد رحمه الله في الأصل^١ : المسافر الذى لا يجد الماء ينتظر إلى آخر الوقت - وفي شرح الطحاوى : مقدار ما تيمم وصلى ، فإذا خاف فوت تيمم ، وإنما قالوا ذلك ليصير مؤدياً للصلاة بأكل الطهارة . وذكر القدورى : ويؤخر المسافر الصلاة إلى آخر الوقت إذا كان على طمع من وجود الماء ، ومعناه إذا كان يرجو وجود الماء ، وهو الصحيح . حتى أنه إذا كان لا يرجو وجود الماء لا يؤخر الصلاة عن الوقت المعلوم إذا لا فائدة فيه ، وقال القدورى : إن التأخير إلى آخر الوقت استحباب وليس بحتم ، وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف : حتم ، لأن الطمع غلبة الظن وغلبة الظن حجة فصار باعتبار هذه الحجة قادراً على الاستعمال حكماً ، وجه ظاهر الرواية أن المعجز الحقيقى للحال ثابت ييقن وما ثبت ييقن لا يسقط حكمه إلا ييقن مثله ، وهذا إذا كان الماء بعيداً عنه ، فإن كان قريباً منه لا يحجزه التيمم وإن خاف فوت الوقت - واختلفت الروايات فى الحد الفاصل بين القريب والبعيد وقد ذكرنا ذلك قبل هذا ، وفى الذخيرة : قال الفقيه أبو جعفر فى غريب الرواية : أجمع أصحابنا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد على هذا . م : ثم إذا أخر لا يفرط فى التأخير حتى لا تقسح الصلاة فى وقت مكروه ، ولا يؤخر العصر إلى تغير الشمس ولكن يؤخرها إلى أن يصلى قبل التغير ، واختلف المشايخ فى المغرب ، قال بعضهم : لا يؤخر المغرب ولكن يتيمم ويصلى بها فى أول الوقت ، وأكثرهم على أنه لا بأس بالتأخير إلى غيبوبة الشفق لأن وقت المغرب يمتد إلى هذا الوقت ، والدليل على هذا أن المسافر والمريض إذا أخرّا المغرب حتى جمعا بين المغرب والعشاء جاز . قال القدورى فى شرحه : يجوز التيمم قبل الوقت ، قال الشافعى : لا يجوز .

نوع آخر فيما يجوز به التيمم :

فقول : على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض

نحو: التراب، والرمل، والحصاة، والزرنخ^١، وفي التفريد: والزرنخ المعدنى،
والتورة، م: والجص، والكحل، والمردارسنج^٢، وفي الخلاصة: والمردارسنج
المعدنى دون المتخذ من شيء آخر، والحجر الأملس، والمنسول، والطين الأحمر،
والأخضر، والأسود، والحائط المطين، والمجصص، والسبخة^٣ المنعقدة من الأرض
دون المائية، وفي الحفانية: والمغرة^٤، والإمد، والحجر الذى عليه غبار أو لا مدقوقا
أو غير مدقوق، وعن محمد رحمه الله إن كان الحجر مدقوقا أو عليه غبار جاز به التيمم
وإلا فلا. م: قال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب والرمل، وروى عنه آخر أنه
لا يجوز إلا بالتراب، وهو قول الشافى. ولا يجوز التيمم بما ليس من جنس الأرض
نحو: الذهب، والفضة، والرصاص، والزجاج، والخنطة، والشعير، وسائر الحبوب
والأطعمة، وفي الخلاصة: والبورق^٥، وفي الظهيرية: والعبر، والكافور، والمسك،
والحناء، وفي السراجية: والنشارة^٦. وقد ذكر بعض المشايخ في مسألة الذهب والفضة
والرصاص فقال: ما ذكر في الكتاب محمول على ما إذا كان مسبوكا ولم يكن مختلطاً
بالتراب، أما إذا لم يكن مسبوكا بأن كان مختلطاً بالتراب قبل التخليص جاز التيمم به
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وإنه صحيح. وقالوا أيضا في الخنطة والشعير وسائر
الحبوب إذا كان عليه غبار: جاز التيمم، وإنه صحيح أيضا. ثم إن عند أبي حنيفة
رحمه الله وإحدى الروایتين عن محمد الشرط مجرد المس. ولا يشترط استعمال جزء من
الصعيد، حتى لو وضع يده على هفزة لا غبار عليها أجزأه عند أبي حنيفة وإحدى
الروایتين عن محمد، وكذا إذا وضع يده على الأرض الندبة ولم يعلق يده شيء. جاز

(١) الزرنخ: جسم بسيط من المعدنيات (٢) مردارسنج ويخفف ويقال «مردارسنج»
نوع حجر من المعدنيات، فارسيته «مردار سنگت» ومعناه الحجر الميت (٣) السبخة:
أرض ذات نوع من الملح (٤) المغرة: الطين الأحمر يصبغ به (٥) البورق: شيء كاللح.
(٦) النشارة ما سقط في النثر من الخشبة ونحوه.

عند أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن محمد ، وفي إحدى الروایتين عن محمد لا بد من استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها أو على أرض ندية ولم يعلق به شيء لا يجوز . وفي الزاد : ثم الفاصل من جنس الأرض ومن غيرها أن كل ما يحترق بالنار و يصير رمادا ، أو ما يتطبع ويلين كالحديد و الذهب : فليس من جنس الأرض ، وما عداها فهو من جنس الأرض . ٣ : ويجوز التيمم بالآجر مدقوقا أو غير مدقوق في قول أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن محمد رحمهما الله ، وذكر شيخ الإسلام أبو نصر الصفار أن في التيمم بالآجر عن أبي حنيفة روايتين والأصح أنه يجوز ، وفي رواية أخرى عن محمد لا بد وأن يكون مدقوقا أو يكون عليه غبار . وفي الخاتمة : ويجوز التيمم بالعقيق والبرجد - وفي الخلاصة : والفيروزج والمرجان والياقوت والزمرد لأنه من أجزاء الأرض . ولو تيمم بالثوب واللبد لا يجوز . ولا يجوز باللآلى لأنها خلقت من الماء . ٣ : ولو تيمم بغبار ثوبه أو غير ذلك أجزاء في قول أبي حنيفة ، وفي الظهيرية : في قول أبي حنيفة ومحمد وإن وجد التراب ، ٣ : وكان أبو يوسف يقول أولا : يتيمم بالغبار إذا لم يجد غيره ، ثم رجع وقال : الغبار عندى ليس من الصعيد ، والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله ، وصورة التيمم بالغبار أن يضرب يده ثوبا أو لبدا أو وسادة أو ما أشبهها من الأعيان الطاهرة التي عليها غبار فإذا وقع الغبار على يديه تيمم ، أو قفص ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فإذا وقع الغبار على يديه يتيمم . وفي فتاوى الحجة : قال أبو يوسف : يجوز التيمم بالغبار الذي على ظهر الفرس وعلى ظهر كل دابة يؤكل لحمه ، وفي الفتاوى المتأخرة : ولو ضرب يديه على البردعة^١ النجسة فارتفع الغبار فمسح بهما عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز ، وفي السفناتى : إذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز ، إلا إذا وقع التراب بعد ما جف الثوب . ٣ : ولو تيمم بالملح إن كان مائيا كالفركوكة^٢ يبخارا لا يجوز ، وإن كان جلييا

(١) البردعة : الإكاف (٢) الفركوكة : ملح مائي .

ككشية^١ بعض مشايخنا قالوا: يجوز لانه بمنزلة الحجر، قال الشيخ الإمام المرخسي: الصحيح عندي أنه لا يجوز لانه يذوب بالنار فلا يكون من جنس الأرض، وفي الحاتية: الصحيح هو الجواز، وفي الخلاصة: الأصح أنه لا يجوز. م. و قال محمد رحمه الله في الأصل^٢ في المسافر إذا كان في طين ورددغة أصابه مطر و ابتل سرجه وثيابه ولم يجد ماء يتوضأ به فانه يبلطخ ثوبه بالطين ويحفه ثم يفركه و يتيمم - قال القدوري في شرحه: وهذا قول محمد، فأما على قول أبي حنيفة وإحدى روايته عن محمد قال: يعتبر استعمال جزء من الصعيد، وإنما يعتبر المس والطين من جنس الأرض فيضع يده على الطين و يتيمم، و من المشايخ من قال: ما ذكر في الأصل قول الكل ولا يجوز التيمم بالطين عند الكل، لأن التراب لا يصير طينا ما لم يصر مغلوبا بالماء، والعبارة للغالب فكان الكل ماء فلا يجوز التيمم به. و ذكر الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: وينبغي للإنسان أن لا يتيمم بالطين إذا كان يتلطح به وجهه، ولو فعل ذلك يجوز، وفي الولوالجية: و إن ذهب الوقت قبل أن يحف الطين لا يتيمم بالطين ما لم يحف، لكن مشايخنا قالوا: هذا قول أبي يوسف رحمه الله فان عنده لا يتيمم إلا بالتراب و الرمل، فأما عند أبي حنيفة إن خاف ذهاب الوقت يتيمم بالطين وإلا فلا. م. ويجوز التيمم بالحصى والكيزان والحجاب^٣ والحيطان من المدر، ولا يجوز بالفضارة^٤ إذا كانت مطلية بالآلنك^٥، بطن الفضارة وظهرها في ذلك على السواء إلا إذا كان عليه تراب لحيثئذ يجوز، وإن لم يكن مطلية جاز التيمم به سواء كان عليه غبار أو لم يكن، وفي إحدى الروايتين عند محمد لا يجوز إلا إذ كان عليه غبار. ولو تيمم بالحزف^٦ إن كان عليه تراب جاز، وإن لم يكن عليه غبار إن كان متخذاً من التراب الخالص أو لم يجعل فيه شيء من الادوية

(١) الكشية: ملح معدني (٢) ج ١ ص ١١١ (٣) راجع هامش ص ٢٠٠ (٤) الفضارة: القصعة الكبيرة (٥) الآلنك: الأسرب (٦) الحزف: ما عمل من الطين وشوى بالنار
فصار نفاقاً.

جاز، وإن جمل فيه شيء من الأدوية لا يجوز - وفي الغيائية : بالإجماع - ٢٠ ، وإذا تيمم بالرماد لا يجوز ، وفي الخلاصة الحاشية : فهو الصحيح من الجواب لأنه ليس من جلس الأرض ، وفي الحاوى : وبه نأخذ - ٢١ : وإذا استرق النخيل التي في الأرض واختلط رمادها بتراب الأرض إن كانت الغلبة لتراب الأرض يجوز ، وإن كانت للرماد لا يجوز ، وكذلك التراب إذا غاطه غير الرماد عما ليس من أجزاء الأرض يعتبر فيه الغلبة - وفي الظهيرية : الأرض إذا احترقت فتميم بذلك التراب قيل : يجوز ، وهو الأصح ، وفي الغيائية : والفتوى عليه - ٢٢ : وإذا أصابت الأرض النجاسة وجففت وذهب أثرها لا يجوز التيمم بها ويجوز الصلاة عليها ، هذا هو جواب ظاهر الرواية ، وروى ابن كاس عن أصحابنا رحمهم الله أنه يجوز التيمم به أيضا . وإذا تيمم الرجل من موضع فجاء رجل آخر وتيمم من ذلك الموضع أيضا جاز ، لأن الصعيد باق في المكان بعد تيمم الأول ، نظيره الماء في الإناء - بعد وضوء الأول فيكون طاهرا وطهورا في حق الثاني . وفي اللؤلؤ الجية : إذا تيمم مرارا من موضع واحد جاز ، لأن التراب لا يصير مستعملا لأن المستعمل ما التزق من يده ، وهو كفضل ماء في الإناء .

نوع آخر في بيان من يجوز له التيمم ومن لا يجوز له :

فنقول : يجوز للسافر التيمم إذا لم يكن معه ماء ، وكذلك إذا كان معه ماء وهو يخاف العطش على نفسه أو دابته لأنه عاجز عن استعمال الماء حكما لكونه مستحقا لحاجته الأصلية . وفي الكافي : وكذلك إذا كان الماء نجسا - ٢٣ : وكذلك إذا كان مقيما خرج عن المصر لحاجته نحو الاحتطاب والاختشاش لا للسفر وقد صار بعيدا عن المصر فله أن يقيم ، والتقدير في القرب والبعد قد مر قبل ، وبعضهم قدروا البعد بالفرسخ وهو اثنا عشر ألف خطوة - كذا في السغفاني ، ٢٤ : وبعضهم بما لو خرج مسافرا يجب عليه قصر الصلاة ، وبعضهم بما إذا كان بحيث لا يجمع الأذان ، وبعضهم بحيث لو نودي من أقصى المصر لم يسمع ، وفي الظهيرية : قال أبو حفص الكبير البخارى : إذا كان خارج المصر

بحيث لا يسمع أصوات الناس جاز له التيمم، م : وعن محمد رحمه الله أنه قدر بالميلين ، ومن الناس من قال : لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر إلا إذا قصد سفرا صحيحا لأن الله تعالى قيده بالسفر حيث قال ﴿ وان كنتم مرضى او على سفر ﴾ ١ ،

وجوز التيمم للمريض - وفي الخلاصة المفاتيح : حضرا أو مقرا ، م : إذا خاف زيادة المرض باستعمال الماء ، وقال الغامدي : لا يجوز إلا إذا خاف التلف ، و اعلم بأن هذه المسألة على أربعة أوجه : إما أن يخاف على نفسه الهلاك بسبب استعمال الماء ، أو تلف عضو من أعضائه ففي هذين الوجهين يجوز له التيمم ، وإما أن لا يخاف الهلاك ولا التلف ولكن يخاف زيادة المرض أو إبطاء البرء بسبب استعمال الماء - وفي الهداية : ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحرك أو بالاستعمال - م : وهذا الوجه على الخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله ، وإما أن لا يخاف على نفسه شيئا من ذلك وفي هذا الوجه لا يجوز التيمم بلا خلاف . وإن كان المريض بحال لا يضره استعمال الماء أصلا إلا أنه عجز عن استعماله بحكم المرض فهذا على وجهين : الأول أن لا يجد أحدا يوضئه ، وفي هذا الوجه يجوز له التيمم في ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله - وفي الغيائية : بلا خلاف ، وهو الأصح ، م : وعن محمد رحمه الله أنه لا يجوز في المصر ، هكذا ذكر شمس الأئمة المرخسي ، وذكر شيخ الإسلام خراهر زاده والشيخ أبو نضر الصغار : يجوز له التيمم بالاتفاق . وفي الظهيرية : وإذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضئه أو يؤمّه فإنه لا يصلي عندهما ، وإن لم يوضئه إلا بيدل جاز له التيمم عند أبي حنيفة رحمه الله قل البدل أو أكثر ، وقالوا : لا يتيمم إلا إذا كان الأجر ربع درهم . م : وأما إذا وجد أحدا يوضئه فهذا على وجهين أيضا ، الأول أن يكون الذى يوضئه حرا وفي هذا الوجه قال أبو حنيفة رحمه الله : يحزبه التيمم ، وقالوا لا يحزبه ، وفي الفتاوى العتائية : بخلاف القيام في الصلاة حيث لا يجب عليه أن يستعين بغيره ، في الظهيرية : وإن كان

(١) سورة النساء آية ٤٣ .

معه من يوضئه مجانا^١ لا يقيم - و في الحائنة عند الكل . و في الفتاوى الحجة : سئل أبو حنيفة رحمه الله عن يعجز بنفسه عن الوضوء ؟ قال : يجوز له التيمم وإن كان يحد من يوضئه - و في الذخيرة : قال الفضلي : هو الصحيح من مذهبه فإن من أصله أن لا يعتبر المكلف قادرا بقدره غيره . م . و على هذا الاختلاف إذا كان مريضا لا يستطيع استقبال القبلة أو في فراشه نجاسة ولا يستطيع التحول ووجد من يحوله ووجهه إلى القبلة لا يفترض عليه ذلك عنده ، و عندهما يفترض . و كذلك الأعمى إذا وجد قائدا يقوده إلى الحج لا يفترض عليه الحج عند أبي حنيفة ، و عندهما يفترض . و أما المقعد إذا وجد من يحمله إلى الجمعة ذكر الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل [أنه لا الجمعة عليه عند الكل ، قال : و ينبغي أن لا يكون عليه الحج و لا حضور جماعة بلا خلاف]^٢ و ذكر القاضي الإمام على السغدري رحمه الله أن الكل على الخلاف . و في التوازل : و لو كان عربا حاكمه حكم الماء ، عليه أن يستعين بمن يكسوه ، و في الولوجية : و إن كان عنده مال مقدار ما يستأجر أجيرا أو حضر من المسلمين من لو استعان على الوضوء أعانه لا يجوز له التيمم . م : الوجه الثاني : إذا كان الذي يوضئه مملوكا له بأن كان عبده أو أمته لا شك أن على قولها لا يجوز له التيمم ، و أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فقد اختلف المشايخ و الصحيح أنه لا يجوز له التيمم . و إذا كان عامة بدن الجنب جريحا و شيء منه مهيحا ، أو عامة أعضاء المحدث جريحا و شيء منه مهيحا : فانه يقيم و لا يستعمل الماء فيما كان مهيحا ، و إذا كان على العكس فانه يغسل ما كان مهيحا و يسمح على الجراحة إن أمكنه أو فوق الخرقه إن كان المسح يضره و لا يقيم ، و هو قول علمائنا ، و قال الشافعي رحمه الله : يغسل ما كان مهيحا ثم يقيم بعد ذلك ، و إن استويا فلا رواية في هذا الفصل عن مشايخنا ، و من مشايخنا من قال : يقيم و لا يستعمل الماء ، و منهم من يقول : يغسل ما كان مهيحا ، و في الحائنة : و هو الصحيح ، م : و يسمح على الباقي إذا كان المسح

(١) الجبان ما كان بلا بدل و بلا ثمن (٢) المقعد : المصاب بداء القعاد (٣) من أر . خ .

لا يضروه ، ثم اختلف مشايخنا في حد الكثرة ، فمنهم من اعتبر الكثرة من حيث عدد الاعضاء لا الكثرة في نفس العضو - يانه : إذا كان برأسه و وجهه و يديه جراحة و الرجل صحيح فانه يتيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء المبروحة جريحا أو الاقل ، و منهم من اعتبر الكثرة في نفس العضو فقال : إن كان الاكثر من كل عضو من أعضاء الوضوء جريحا كان كثيرا فيجزيه التيمم و إلا فلا ، و في الحجة : و إن عجز عن التيمم في الاكثر أو النصف سقط التيمم و يصلى إذا صح ، و قيل : يأمر غيره أن يؤممه أو مسح وجهه و ذراعيه على جدار ، فاذا عجز عن ذلك صلى بالإيماء و يعيد إذا صح ، و قال أبو حنيفة : لا يصلى بغير طهارة . م : المسافر أو المريض إذا أصابته جنابة و هو يخاف الهلاك على نفسه من شدة البرد أو تلف عضو إن اغتسل فانه يباح له التيمم . و في الحائية : و إذا زال المرض المبيح للتيمم ينقض تيممه . م : و أما إذا كان مقبيا صحيحا أصابته جنابة - و في الولوالجية : و لا يجحد ماء ثنينا ، و في الخلاصة الحائية : و لا مكانا يؤويه . م : و هو يخاف الهلاك أو تلف عضو أو زيادة مرض إن اغتسل قال أبو حنيفة : إنه يتيمم و لا يغتسل ، خلافا لهما ، و في الولوالجية : يتيمم و يصلى و لا يعيد ، م : و كذلك المحدث على هذا الخلاف إذا كان يخاف على نفسه الهلاك أو تلف عضو ، هكذا ذكر شيخ الإسلام ، و ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله أن المحدث يتوضأ و لا يتيمم بالإجماع ، و ذكر في غير رواية الاصول قول محمد مع قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، و منهم من قال : لا خلاف في الحقيقة فان أبا حنيفة رضى الله عنه إنما قال هذا في بلد لا يوجد فيه ماء حار ، و هما أجايا في بلد يوجد فيه ماء حار لكن بالتكلف ، و منهم من يحقق الاختلاف و قالوا : لو كان في موضع فيه حمام و تؤخذ الاجرة عند الخروج عادة لا يباح له التيمم لانه بعد ما خرج إذا علم أنه ليس معه شيء لا يطالب بشيء . القيمة : سئل أبو الفضل عن رجل في سفر معه جمد^١ أو تلج و معه آلات الذوب بكاملها و في الوقت سعة هل يجب

(١) الجمد : التلج و الماء الجلمد .

عليه أن يذيعها وهو قادر على الذنوب أم يجوز له التيمم؟ فقال: يجب عليه: وسئل على ابن أحمد: إذا انتهى رجل إلى بئر وأغلاه جامد والماء يجري تحت الجمد ومعه آلات التقوير هل يجب عليه أن يقوره أم يجوز له التيمم؟ فقال: نعم عليه ذلك، وسألت عنها أبا حامد فقال: ليس عليه التقوير. وفي الظهيرية: من سقط فأصاب رجله وجع لا يقدر على القيام ولا على غسل رجله يتوضأ ويمسح على ذلك الموضو ولا يقيم. م: والمحبوس في السجن إذا لم يجد الماء فهو على وجهين، الأول: أن يكون محبوسا في موضع نظيف وأنه على وجهين أيضا، الأول أن يكون محبوسا خارج المصر قال أبو حنيفة رحمه الله: يصلي بالتيمم ولا يعيد، وإن كان في المصر لم يصل، ثم رجع أبو حنيفة وقال: يصلي ثم يعيد، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وفي الظهيرية: وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله: لا يعيد، م: الوجه الثاني أن يكون محبوسا في مكان نجس لا يجد ماء ولا ترابا نظيفا فانه على وجهين. إن أمكنه تقرأ الأرض أو الحائط بشيء واستخراج التراب الطاهر فعل ذلك ويصلي بالتيمم، وإن لم يمكنه ذلك فعلى قول أبي حنيفة لا يصلي بل ينتظر حتى يجد الماء أو التراب الطاهر، وقال أبو يوسف - وفي التجريد: والشافعي - يصلي بالإيماء، وفي المصنف: قائما، م: تشيها بالمصلين ويعيد، وقول محمد مضطرب، ذكر في الزيادات وفي كتاب الصلاة في رواية أبي حفص قوله مع قول أبي حنيفة رحمه الله. وذكر في رواية كتاب الصلاة لابن سليمان قوله منع قول أبي يوسف، قال بعض المشايخ: على قول أبي يوسف رحمه الله إنما يصلي بالإيماء إذا لم يكن الموضع يابسا، أما إذا كان يابسا يصلي بركوع ومجود. وفي الفتاوى العتاية: إذا توضأ بالماء فلم يجد مكانا نظيفا في السجن يصلي بالإيماء ثم يعيد عندهما، وفي الخاتمة: كان ذلك في الحضر والسفر، وقال محمد رحمه الله: في السفر لا يعيد. م: وإذا توضأ ولم يجد مكانا يابسا أو طيا يصلي بالإيماء ولا يعيد بالإجماع. م: الأسير في دار الحرب إذا منعه الكفار عن الوضوء أو الصلاة يقيم

و يصلى بالإيماء ثم يعيد إذا خرج . و كذلك إذا قيل لرجل ، لا تلتك إن توضأت ، أو : إن توضأت حسناك و قتلناك ، فانه يصلى بالتيمم و يعيد . و فى غلوى الحجة : و لو كان الخوف و المنع من سبع يتيمم و لا يعيد بالاتفاق . م : و أما العارى إذا لم يجد ثوبا أو اللابس إذا كان له ثوب كله نجس و لا يجد ما يغسل به فانه يصلى و لا يترك الصلاة و لا يعيد . و فى مسألة السجن : إذا لم يجد ماء و لا ترابا فظيفا على قول أبى حنيفة رحمه الله لا يصلى ، و على قول أبى يوسف يصلى و يعيد ، و فى التوازل : إذا كان فى السجن و هو يجد التراب و مكانا طاهرا و لا يجد الماء فانه يتيمم و يصلى فإذا خرج أعاد الصلاة . و فى الخاتية : و من به جدري^١ أو حصبة^٢ يجوز له التيمم ، و فى الظهيرية : إذا كان بعامة جسده جدري يتيمم . و فى الخاتية : و من لا يقدر على الوضوء إلا بمشقة لا يباح له التيمم - و فى الذخيرة : المسافر إذا كان على يقين عن وجود الماء فى آخر الوقت فتيمم فى أول الوقت إن كان بينه و بين الماء نحو ميل أجزاء .

م : نوع آخر فى بيان ما يتيمم عنه :

فقول : يجوز التيمم عن الجنابة ، و الحيض ، و النفاس كما يجوز عن الحدث . و قال بعض الناس : لا يجوز التيمم عن الجنابة و الحيض و النفاس ، و هو قول عمرو بن مسعود رضى الله عنهما ، فذهبنا مروى عن على و ابن عباس رضى الله عنهما . و أما بيان ما يتيمم لأجله فقول : يجوز له التيمم لصلاة العيد إذا كان بحال لو توضأ تقوته الصلاة عندنا . و يجوز التيمم لصلاة الجنائزة صيانة عن الفوات ، و عن هذا قلنا : إن الإمام لا يتيمم لانه لا يخاف الفوات لأن الناس ينتظرونه ، و فى الذخيرة : و لو لم ينتظروه أجزاء ، قال شمس الأئمة : الصحيح هذا . م : و كذلك غير الولي يتيمم لصلاة الجنائزة إذا خاف الفوات ، و الولي لا يتيمم لصلاة الجنائزة ، و فى الهداية : هو الصحيح . و فى النصاب : و يجوز التيمم للإمام لصلاة الجنائزة ، و كذلك من كان له حق الصلاة ، و هو الصحيح ،

(١) مرض شديد العدوى ، يسبب البثور (٢) الحصبة : مرض معد يخرج بثورا فى الجلد .

٣ : و لو صلى غير الولى صلى الجنازة فلولى سقى الإعادة . و فى الحائنة : و لا يقيم السلطان لصلاة العيد . الخلاصة : التيمم للجنازة المتخثرة لا يجوز اتفاقاً . شرح الطحاوى : و لو تيمم و شرع فى صلاة الجنازة ثم أحدث جاز له أن يقيم و يبنى و يعنى على صلاته بالاتفاق ، و لو دخل بطهارة الماء ثم أحدث جاز له أن يقيم و يبنى فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، و قالوا : لا يقيم ، و فى الصيرفة : فى فوائد الفضلى أنه يبنى و لا يستخلف ، و قال بعضهم : يستخلف . ٣ : و لا يقيم للجسمة و إن غاب الفوت ، و فى الحائنة : لو أحدث فى صلاة الجمعة لا يبنى بالتيمم . ٣ : و يقيم لمس المصحف و دخول المسجد . و فى سجدة التلاوة اختلاف المشايخ ، و فى شرح الاصل : و يقيم لسجدة التلاوة فى السفر ، و لا يقيم لها فى الحضر . و إذا سبق المؤتم الحدث فى صلاة العيد فى الجبانة^١ فهذا على وجهين ، الأول : إذا سبقه الحدث قبل الشروع فى الصلاة و إنه على وجهين أيضاً ، إن كان يرجو إدراك شيء من الصلاة مع الإمام [لو توسأ لا يباح له التيمم - و فى الفتاوى العتاية بالإجماع ، ٣ : و إن كان لا يرجو إدراك شيء من الصلاة مع الإمام]^٢ يباح له التيمم ، و فى الفتاوى العتاية : التيمم لصلاة العيد قبل الشروع فيها لا يجوز للإمام لأن القوم ينتظرونه ، ٣ : الوجه الثانى : إذا سبقه الحدث بعد الشروع فى الصلاة ، فهذا على وجهين أيضاً ، الأول : أن يكون شروعه بالتيمم و فى هذا الوجه يقيم و يبنى بلا خلاف ، و إن كان شروعه بالوضوء إن كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء . يباح له التيمم بالإجماع ، و إن كان لا يخاف زوال الشمس فإن كان يرجو إدراك الإمام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالإجماع ، و إن كان لا يرجو إدراك الإمام قبل الفراغ يقيم و يبنى عند أبى حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : يتوسأ و لا يقيم ، فن مشايخنا من قال : هذا اختلاف عصر و زمان ، و كان فى زمن أبى حنيفة رحمه الله يصلى الناس صلاة العيد فى جبانة بعيدة من الكوفة بحيث لو انصرف الرجل إلى بيته

(١) الجبانة : المصل العام فى الصحراء (٢) من أر ، خ .

ليتوضأ زالت الشمس فأفتى على وفق زمانه ، و في زمانها كان يصلى صلاة العيد في جبانة قرية بحيث لو انصرف الرجل إلى بيته ليتوضأ لا تزول الشمس فأفتيا على وفق زمانها ، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني والشيخ الإمام السرخسى يقولان : في ديارنا لا يجوز التيمم لصلاة العيد لا ابتداء ولا بناء لأن الماء محيط بمصلى العيد فيمكن التوضي والبناء من غير خوف القوت ، حتى لو خيف القوت يجوز التيمم ؛ ومن المشايخ من قال : هذا اختلاف حجة وبرهان ، و اختلفوا فيما بينهم ، قال الشيخ أبو بكر الإسكافي : هذه المسألة بناء على أن من شرع في صلاة العيد ثم أفسدها لا قضاء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وكان تفوته الصلاة على أصله لا إلى بدل لو لم يجوز له التيمم فأجاز له التيمم ، وعندهما يلزمه القضاء فلا تفوته الصلاة لا إلى بدل و لو لم يجوز له التيمم [قبل الشروع إذا فاتته الصلاة لا يمكنه القضاء]^١ بالإجماع و كان القوت لا إلى بدل فيجوز له التيمم بالإجماع ، وغيره من المشايخ من جعل هذا اختلافاً مبتدأ . و في الظهيرية : و كما يجوز التيمم للجنب لصلاة الجنائز و صلاة العيد فكذلك يجوز للحائض إذا طهرت من الحيض إذا كان أيام حيضها عشرة ، و إن كان أقل من عشرة لا يجوز .

م : نوع آخر في بيان ما يبطل به التيمم وما لا يبطله :

اعلم أن ما يبطل به الوضوء يبطل به التيمم ، و يبطل أيضا إذا رأى الماء ، و في الهداية : إذا قدر على استعماله . م : فبعد ذلك المسألة على وجوه : إن رأى الماء قبل الشروع في الصلاة يتوضأ به و صلى ، و إن رأى الماء بعد ما صلى لا يعيد الصلاة و إن كان في الوقت ، و إن رأى الماء في خلال صلاته يتوضأ ويستقبل الصلاة ، و إن رأى الماء بعد ما قعد قدر التشهد في آخر صلاته فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : لا تفسد ، و هي من المسائل الاثنا عشرية المعروفة . و على هذا الخلاف : الماسح على الخف إذا انقضى وقت مسحه بعد ما قعد قدر التشهد في آخر صلاته

(١) من أر ، خ .

قبل أن يسلم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تقصد صلاته و على قولها لا تقصد . و على هذا الخلاف : الماسح على الخف إذا وجد على خفه نجاسة قزعه و كان ذلك بعد ما قعد قدر التشهد ، و المراد بهذه النجاسة أن تكون قدر الدرهم أو أقل حتى يصح شروعه فيها ، أما إذا كانت أكثر من قدر الدرهم فلا يصح شروعه فيها ، و قال الفقيه أبو جعفر : هذا الاختلاف فيما إذا كان الخف و اسما بحيث يخرج من غير معالجة كثيرة ، فأما إذا كان الخف بحال يحتاج في نزع إلى معالجة بحيث لو وجد في خلال الصلاة أوجب فساد الصلاة فإن صلاته تكون تامة بالإجماع . و على هذا الخلاف : مصلى الجمعة إذا خرج وقت الجمعة بعد ما قعد قدر التشهد . و على هذا الاختلاف [مصلى الفجر إذا طلعت الشمس بعد ما قعد قدر التشهد . و على هذا الخلاف]^١ العارى إذا وجد ما يستر عورته بعد ما قعد قدر التشهد . و على هذا : إذا تعلم الأيمى سورة بعد ما قعد قدر التشهد . و على هذا : القارئ إذا استخلف أميا بعد ما قعد قدر التشهد . و على هذا : المؤمى إذا قدر على الركوع و السجود بعد ما قعد قدر التشهد . و على هذا : المصلى إذا تذكر فائتة بعد ما قعد قدر التشهد و في الوقت سعة . و على هذا : المستحاضة أو صاحب الحدث الدائم إذا ذهب الوقت أو برأ جراحته . و على هذا : إذا كان ثوبه نجسا أكثر من قدر الدرهم فوجد الماء في هذه الحالة . و الشيخ الإمام شيخ الإسلام يزيد على هذه المسائل : فائت الفجر إذا شرع في قضائها فزالت الشمس في هذه الحالة . و كذا إذا مسح على الجبائر فسقطت الجبائر عنه عن بره بعد ما قعد قدر التشهد . من أصحابنا من قال : هذه المسائل تبتى على أصل ، و هو : أن الخروج من الصلاة بصنع المصلى فرض عند أبي حنيفة رحمه الله ، و عندهما ليس بفرض ، و جميع ما قلنا فيما إذا اعترض قبل السلام و كذلك في سجود السهو ، أو بعد ما فرغ منها قبل أن يتشهد ، أو بعد ما تشهد قبل أن يسلم ، هكذا ذكر في الأصل ، و إن وجد هذه الأشياء بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو فصلاته تامة عندهم

جميعا ، وكذلك إن كان سلم إحدى التسليمتين . وفي الحاتية : وإن وجد بعد ما عاد إلى جهود السهو فسدت صلاته . وفي شرح الطحاوى : ولو تذكر بعد السلام أن عليه بحجة التلاوة أو بحجة صليية فعاد إليها ثم وجد الماء قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلاته في قولهم جميعا ، ولو وجد الماء قبل أن يعود إليها فإن كانت عليه بحجة التلاوة لا تفسد صلاته ، وإن كانت صليية تفسد صلاته . وفي الفتاوى العتائية : ولو أخبر بالماء في الصلاة يتم ثم يطلب ، فإن وجد أعاد ، وإن وجد في الصلاة لا يتم لأنه لم يبق في حرمة الصلاة . وفي النوازل : الجنب إذا تيمم ودخل المسجد ليحمل الماء فلم يقدر على الماء في المسجد فله أن يصلي بذلك التيمم . م : متيمم اقتتح الصلاة ثم وجد سور الحمار مضى على صلاته . وإذا فرغ توطأ به وأعاد الصلاة احتياطا لجواز أن يكون سور الحمار طاهرا . ولو وجد نيز التمر في خلال الصلاة فكذلك عند محمد لأن عنده نيز التمر كسور الحمار . وعند أبي يوسف يتم الصلاة ولا يعيد لأن نيز التمر عنده ليس بماء مطلق ، وعند أبي حنيفة رحمه الله في قوله الأول تنقض طهارته لأن نيز التمر عنده بمنزلة الماء حال عدم الماء فتنتقض طهارته فيتوطأ به ويستقبل الصلاة ، إن وجد سور الحمار والنيز جميعا فعند أبي حنيفة رحمه الله تفسد صلاته فيتوطأ بهما ثم يستقبل لأن سور الحمار إن كان طاهرا فالنيز معه ليس بظهور لأن التوضي بالنيز إنما يجوز عند أبي حنيفة إذا كان عادما للماء ، وإذا كان السور طاهرا لا يكون عادما للماء فلا يكون النيز طاهرا ، وإذا لم يكن السور طاهرا فالنيز ظهور فقد وقع الشك في سور الحمار فلهذا توطأ بهما ، وعند أبي يوسف رحمه الله هو على صلاته وإذا فرغ توطأ بالسور خاصة وأعاد الصلاة ، وعند محمد هو على صلاته فإذا فرغ توطأ بهما وأعاد الصلاة احتياطا . وإذا رأى المتيمم في صلاته سرايا^١ فظن أنه ماء فشى إليه ساعة فإذا هو سراب فعليه أن يستأنف الصلاة

(١) السراب : ما يشاهد نصف النهار من اشتداد الحر كأنه ماء تنعكس فيه البيوت

والأشجار وغيرها .

سواء جاوز مكان الصلاة أو لم يجاوز، وفي الظهيرة: ولا يتنقض تيممه. وفي الحائية: المصلى بالتيمم إذا رأى سرايا إن كان أكبر رأي أنه ماء يباح له أن ينصرف، وإن شك أنه ماء أو سراب ويستوى الظن فانه يمضى على صلاته، وإذا فرغ من صلاته ذهب إن كان ماء توشاً واستقبل الصلاة لأنه متيمم وجد الماء في خلال الصلاة، وإن كان سرايا لا يلزمه الإمادة. المسافر إذا مر في القلاة بماء موضوع في الحب أو نحوه لا يتنقض تيممه، وليس له أن يتوشاً منه لأنه وضع للشرب لا للوضوء، والمباح نوع لا يحوز استعماله في نوع آخر، إلا أن يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على أنه وضع للشرب والوضوء جميعاً لحيث يتوشاً ولا يقيم، وفي الفتاوى العنانية: ولا يغترف من الكثير للتوضي ولكن يغترف للشرب. م: وذكر القاضي الإمام أبو على النسفي رحمه الله عن أستاذه أبي بكر محمد بن الفضل أن الماء الموضوع للشرب يحوز منه التوضي، والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب، وفي الولوالجية: الماء الموضوع للشرب يحوز شربه للفقير والفقير جميعاً لاستواء الحاجة في هذا الموضوع، وكذلك الثمار إذا بذل للارة، بخلاف الصدقة لأن الصدقة تملك الفقير، وهذا إباحة للفقير والفقير جميعاً، مثال هذا المسجد والمقبرة والسرير^١ والجنائز^٢ وثيابها وأثاثها والرباط ونحو ذلك من المصحف للقراءة. م: وإذا اقتدى المتوضي بالتيمم ثم رأى المقتدى ماء ولم ير إمامه فسدت صلاة المقتدى دون صلاة الإمام، وكذلك إذا أم المتيمم المتوضين فأبصر بعض القوم الماء ولم يعلم به الإمام والآخرين حتى فرغوا فسد صلاة من أبصر خاصة، وهذا قول علمائنا رحمهم الله، وقال زفر رحمه الله: لا تفسد صلاته، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله. وعلى هذا الاختلاف إذا أم الرجل قوماً في صلاة الظهر ولم يصل الفجر ولا يعلم به الإمام وقد علم به القوم فصلاة القوم فاسدة استحساناً عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله، وقال

(١) السرير - أي لغسل الميت (٢) الجنائز - أي السرير لحمل الميت.

زفر رحمه الله لا تفسد صلاته^١ ، وهو رواية أبي يوسف ، وأجمعوا أن التيمم إذا أم التيممين ثم رأى بعض من خلفه الماء أو علم بمكانه ولم يعلم الإمام تفسد صلاة من علم بالماء . التيمم إذا وجد الماء فلم يتوضأ به ثم حضرت الصلاة فلم يجد الماء أعاد التيمم . جماعة من التيممين إذا رأوا ماء في صلاتهم قدر ما يكفي لأحدهم إن كان الماء مباحا فسدت صلاة الكل ، وإن كان ملوكا لرجل فقال المالك : « أبحث لكل واحد منكم - أو قال : من شاء منكم فليتوضأ ، فسدت صلاتهم ، وإن قال : « أبحث لكم جميعا ، لم تفسد صلاتهم . قال محمد رحمه الله في الزيادات : جماعة من التيممين إذا انتهوا إلى رجل في السفر معه من الماء ما يكفي لأحد فأباح الماء لهم وقال : « خذوه فليتوضأ به أيكم شاء ، ينتقض تيممهم ، م : قال فان توضأ به أحدهم جاز وأعاد الباقيون تيممهم ، ولو قال : « هذا الماء لكم فاقبضوه ، فقبضوه لم ينتقض تيممهم ، قال بعض مشايخنا : وهذا على قولها لأن عندهما هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين هبة مهيضة جائزة تامة و كان هذا تمليكا منهم ، أما على قول أبي حنيفة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين أو من جماعة غير جائزة فلا يكون هذا تمليكا منهم بل يكون مجرد إباحة فصار نظير الوجه الأول ، وبعضهم قالوا : هذا قولهم جميعا وهو الصحيح . وفي اللؤلؤجية : ولو أذن كل واحد منهم للواحد الوضوء عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز إذنه ، وعندهما صح إذنه ، وانتقض تيممهم ، فان أباح كل واحد منهم لأصحابه يطل تيممهم ، وكذا لو أباحوا للواحد بعينه بطل تيممه ، قال مشايخنا : وهذا على قولها . أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فإذنه فيما بينهم لا يعمل قبل القبض لعدم المالك ، و بعد القبض لفساد المالك . التيمم إذا صلى يقوم متيممين ركعة لجاه رجل مع كوز من ماء يكفي أحدهم وقال : « هو لفلان الرجل من القوم ، فسدت صلاة ذلك الرجل ويمضى القوم على صلاتهم ، فاذا فرغوا سألوهم الماء فان أعطى الإمام توضأ الإمام واستقبل الصلاة واستقبل القوم معه ، وإن منع الإمام

(١) أى صلاة من علم من القوم .

و القوم فصلاة الكل تامة ، و لو أن الذى جاء بالكوز قال للتيممين قبل الشروع فى الصلاة « من شاء منكم فليتوضأ به » ، انتقض تيممهم ، و فى الحاشية : و إن قال « هو بينكم - أو هو لكم » ، لا ينتقض تيممهم . ٣ : قوم من التيممين منهم متيمم للجنبات و منهم متيمم للحدث و إمامهم متوضئ لجاه رجل بكوز ماء يكفى أحد التيممين عن الحدث و قال « هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم » ، فسدت صلاة التيممين عن الحدث و لم تقسد صلاة التيممين عن الجنبات ، و لو كان الإمام متيماً عن الحدث فسدت صلاة الكل لفساد صلاة الإمام ، و لو كان الإمام متيمم للجنبات و الماء لا يكفى للجنبات فصلاة الإمام و من خلفه من التيممين للجنبات و المتوضئين تامة و فسدت صلاة التيممين للحدث ، و إن كان الماء يكفى للجنبات فإن كان الإمام متوضئاً فصلاته و صلاة المتوضئين تامة و صلاة التيممين قاسدة ، و إن كان الإمام متيماً عن أى شيء كان فسدت صلاة الكل . رجلان يصليان أحدهما عريان و الآخر متيمم لجاه رجل و قال « معى ماء فتوضأ به أيها التيمم ، و معى ثوب نخذ أيها العريان ، فسدت صلاتهما - كذا قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله . المصلى بالتيمم إذا قال له نصرانى « خذ الماء ، فإنه يمضى على صلاته و لا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء ، و قد صح الشروع يقين فلا يقطع بالشك ، فإذا فرغ من الصلاة سأله فإن أعطاه أعاد الصلاة و إلا فلا . ذكر أبو الحسن فى جامعهم فى المصلى إذا وجد مع رفيقه ماء كثيراً و لا يدرى أعطيه أم لا : أنه يمضى فى صلاته ، فإذا فرغ سأله فإن أعطاه توضأ و أعاد الصلاة ، و إن أبى حين سأله فقد تمت صلاته ، فإن أعطاه بعد ما أبى لم ينتقض ما مضى من صلاته . و عن محمد رحمه الله أنه إذا رأى فى الصلاة مع غيره ماء و فى غالب ظنه أنه يعطيه بطلت صلاته .

و بما يتصل بهذه المسائل ما قال محمد رحمه الله فى الزيادات ، و صورته : مسافر اغتسل عن جنابة فبقيت منه لمعة لم يصبها الماء و ليس معه ماء فإنه يتيمم [و يصلى فإن تيمم للجنبات ثم أحدث حدثاً يوجب الوضوء و ليس معه ماء فإنه يتيمم]^١ أيضاً للحدث (١) من أر ، خ .

ويصلى ، فإن وجد ماء قبل التيمم للحدث فهو على خمسة وجوه ، الأول : إذا وجد من الماء ما يكفي لهما وفي هذا الوجه ينتقض تيممه للجنبه فيفسل اللمعة ثم يتوضأ للحدث ، الوجه الثاني : إذا وجد من الماء ما لا يكفي لأحدهما وفي هذا الوجه لا ينتقض تيممه للجنبه ويتمم للحدث ويستعمل ذلك الماء في اللمعة قليلاً للجنبه ، الوجه الثالث : إذا وجد من الماء ما يكفي لللمعة ولا يكفي للوضوء ففي هذا الوجه ينتقض تيممه للجنبه فيفسل اللمعة ويتمم للحدث ، الوجه الرابع : إذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء ولا يكفي لفسل اللمعة ففي هذا الوجه لا يبطل التيمم للجنبه ويتوضأ للحدث ، الوجه الخامس : إذا وجد من الماء ما يكفي لكل واحد منهما حالة الانفراد ولا يكفي لهما على الجمع وفي هذا الوجه يصرف الماء إلى اللمعة ثم يتمم للحدث ، فإن توضأ بهذا الماء جاز ويعد التيمم للجنبه ، ولو أنه لم يتوضأ بهذا الماء ولكن بدأ بالتيمم للحدث ثم صرف الماء إلى اللمعة هل يعد التيمم للحدث ؟ ذكر في الزيادات أنه يعد التيمم ، وعلى رواية الأصل لا يعد ، قيل : ما ذكر في الزيادات قول محمد ، وما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمه الله . هذا الذي ذكرنا إذا وجد الماء قبل أن يتمم للحدث ، فأما إذا وجد الماء بعد ما تيمم للحدث فهو على خمسة وجوه ، الوجه الأول : إذا وجد من الماء ما يكفي لهما وفي هذا الوجه يبطل تيممه للجنبه والحدث فيفسل اللمعة ويتوضأ للحدث ، الوجه الثاني : إذا وجد من الماء ما لا يكفي لأحدهما وفي هذا الوجه لا يبطل تيممه للجنبه ولا للحدث ولكن يصرف الماء إلى اللمعة قليلاً للجنبه ، الوجه الثالث : إذا وجد من الماء ما يكفي لللمعة دون الوضوء ففي هذا الوجه يبطل تيممه للجنبه فيصرف الماء إلى اللمعة ولا يبطل تيممه للحدث ، الوجه الرابع : إذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء ولا يكفي لللمعة ففي هذا الوجه لا يبطل تيممه للجنبه ويبطل تيممه للحدث فيتوضأ به ويصلى ، الوجه الخامس : إذا وجد من الماء ما يكفي لكل واحد منهما حالة الانفراد ولا يكفي لهما واحداً يصرف الماء إلى اللمعة ، وهل

ينتقض تيممه للحدث؟ على رواية الزيادات وهو قول محمد ينتقض، وعلى رواية الأصل وهو قول أبي يوسف لا ينتقض. - جنب اغتسل ونسى أن يبدأ بمواضع الوضوء يعني لم يغسل مواضع الوضوء ونسى غسل ظهره أيضاً ثم أراق الماء: فانه يتيمم، فان تيمم وجد ماء يمكن لأحدهما إما لمواضع الوضوء وإما لغسل الظهر لا ينتقض تيممه، وكان له أن يهرق هذا الماء إلى أيهما شاء ولكن الأفضل أن يستعمل في مواضع الوضوء. - جنب اغتسل وبقى من جسده ظهره لم يصبه الماء وليس معه ماء آخر فعليه أن يتيمم تيمماً واحداً للجنباء والحدث جميعاً، وإنما كان هكذا لأن التيمم خلف عن الماء ثم استعمل الماء مرة واحدة يكفي عن الحدثين، حتى أن الحائض إذا ظهرت من حیضها وأجنبت يكفيها غسل واحد للجنباء والحدث جميعاً، قيل: وينبغي له عند التيمم أن ينوي الحدثين، فان تيمم لهما ثم وجد من الماء ما يكفي لأحدهما إما لغسل الظهر وإما لمواضع الوضوء صرفه إلى غسل الظهر ويعيد التيمم للحدث على رواية الزيادات وهو قول محمد رحمه الله؛ استشهد محمد رحمه الله في الكتاب لإيضاح مذهبه بمسألة قال: ألا ترى أن الرجل إذا كان بثوبه أو بجسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم وأحدث ولم يجد ماءً وتيمم ثم وجد ماءً يكفي لأحدهما فانه يهرق إلى غسل النجاسة ثم يعيد تيممه للحدث مع أن هذا مستحق للصرف إلى النجاسة فكذا في مسائلنا، قال مشايخنا رحمهم الله: لا يحفظ لهذه الرواية حكماً عن أبي يوسف رحمه الله، والصحيح أن يقال: لا ينتقض تيممه ولا يلزمه إعادة التيمم عند أبي يوسف. - جنب وجد من الماء قدر ما يكفي للوضوء دون الاغتسال فانه يتيمم ولا يلزمه استعمال ذلك الماء عندنا، فان تيمم وتوضأ ثم أحدث فعليه أن يتيمم، فان تيمم ثم وجد ماءً يكفي لأحدهما إما لبقية جسده أو لمواضع وضوئه: صرفه إلى جنباء ويعيد التيمم للحدث على رواية الزيادات، وهو قول محمد رحمه الله. وفي نوادر ابن سماعه رحمه الله: مسافر أجنب قتيماً وشرع في الصلاة ثم أحدث ووجد من الماء ما يكفي للوضوء وتوضأ به وينبى على صلاته في قول محمد الآخر، وروى ذلك

عن أبي يوسف رحمه الله أيضا .

نوع آخر :

في التيمم إذا أحدث في الصلاة ، وفي إمامة التيمم للمتوضئين :

إذا افتتح الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحدث فلم يجد ماء : يتيمم ويبنى ، وكذلك لو افتتح الصلاة بالوضوء ثم سبقه الحدث فلم يجد الماء يتيمم ويبنى ، وإن وجد ماء بعد ما تيمم توضأ واستقبل الصلاة سواء وجد الماء بعد ما عاد إلى مكانه أو قبل أن يعود إلى مكانه ، هكذا ذكر الحاكم الشهيد في المختصر ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : كان الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد يقول : وجدت رواية عن أبي يوسف أنه يتوضأ ويبنى ، قال : وهذا أقيس على مذهبه ، فيحتمل أن يكون ما ذكره الحاكم في المختصر قول محمد رحمه الله . و ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن المتوضئ إذا سبقه الحدث فذهب وتيمم ثم وجد الماء بعد ما عاد إلى مكانه استقبل الصلاة ، وإن وجد الماء قبل أن يعود إلى مكانه ففي القياس يتوضأ ويستقبل الصلاة وهو قول محمد رحمه الله ، وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله : يتوضأ ويبنى على صلاته . وفي البقالي : مسافر أجنب وشرع في الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجد ماء قدر ما يكفي للوضوء فإنه يتوضأ به ويبنى ، قال : وهذا هو القول الأخير لمحمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله . ويجوز للتيمم أن يؤم المتوضئ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وقال محمد رحمه الله : لا يجوز وهو قول علي رضي الله عنه . وإذا كان الإمام متيمما وخلفه متوضئون فأحدث فاستخلف متوضئاً ثم وجد الإمام الأول الماء فسدت صلاته ولا تقصد صلاة القوم ولا صلاة الخليفة ، وإن كان الأول متوضئاً والخليفة متيمماً فوجد الخليفة الماء فسدت صلاته وصلاة الإمام الأول والقوم جميعاً ، وهذا التصريح إنما يتأني على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لأن عندهما اقتداء

المتوضئ بالتيمم جائز ، وأما على مذهب محمد رحمه الله لا يتأني هذا التفريع لأن من مذهبه أن اقتداء المتوضئ بالتيمم لا يجوز .

نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات :

و يصلى الرجل بتييمه ما شاء من الصلاة من الفرائض والنوافل والفوائت ما لم يحدث أو زوال العلة أو يحد الماء ، وقال الشافعي رحمه الله : يصلى بتييم واحد فرضاً واحداً وما شاء من النوافل ، وحاصل الخلاف يرجع إلى أن حكم التيمم عند عدم الماء ما ذا ؟ قال أصحابنا رحمهم الله : حكمه زوال الحدث مطلقاً من كل وجه إلى وقت الحدث كما في الماء ، إلا أن في الماء الزوال موقت إلى غاية الحدث وفي التيمم موقت إلى غاية الحدث أو وجود الماء أو زوال العلة ، وعند الشافعي حكمه رفع الحدث مقدراً بالحاجة إلى فرض الوقت كما في طهارة المستحاضة . إذا أجنب المسافر فوجد من الماء قدر ما يتوضأ به لا غير فانه يتييم ولا يتوضأ به عندنا ، وعند الشافعي رحمه الله يتوضأ بذلك الماء ثم يتييم . وكذلك على هذا الخلاف المحدث إذا كان معه من الماء ما يكفيه لغسل بعض الأعضاء يتييم عندنا ، وعند الشافعي رحمه الله يستعمل الماء فيما يكفيه ثم يتييم ، فان تيمم للجنبه وصلى ثم أحدث ومعه من الماء ما يتوضأ به يتوضأ به لصلاة أخرى ، وإن توضأ به ولبس خفيه ثم مر بماء يكفيه للاغتسال فلم يغتسل حتى صار عادماً للماء ثم حضرت الصلاة ومعه من الماء مقدار ما يتوضأ به فانه يتييم ولا يتوضأ به ولا يلزمه نزع الخف ، فان تيمم ثم حضرت الصلاة الأخرى وقد سبقه الحدث فانه يتوضأ به ولا يمسح على خفيه ، وإن لم يكن مر بالماء قبل ذلك مسح على خفيه . وإذا أصابت بدن التيميم نجاسة لم ينقض ذلك تيممه ، وكذلك إذا أصابت ثوبه ، وامكن يمسح تلك النجاسة بخرقه أو خشبة أو تراب ثم يصلى لأنه بالمسح يزول العين وإن كان لا يزول الاثر فهو قادر على إزالة البعض ، ولو أمكنه إزالة الكل يؤمر به فإذا أمكنه إزالة البعض يؤمر به أيضاً ، وصار كالعارى إذا وجد من ثوبه ما يستر به بعض عورته ، فان ترك

المسح فانه لا يضره . قال محمد رحمه الله فى الجامع الصغير فى مسلم تيمم ثم ارتد عن الإسلام - والىاذ بالله - ثم أسلم : فهو على تيممه ، وقال زفر : يطل تيممه ، وأجمعوا على أنه إذا توطأ ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم فهو يكون على وضوئه . ولو تيمم نصرانى يريد به الإسلام لا يصح تيممه حتى لا يصل بهذا التيمم لو أسلم عند أبى حنيفة و محمد رحمهما الله ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله يصح تيممه ، شرط فى الجامع الصغير إرادة الإسلام على مذهب أبى يوسف ، ولم يشترط إرادة الإسلام فى كتاب الصلاة على مذهبه ، والصحيح ما ذكر فى الجامع الصغير . و فى الخلاصة : ولو تيمم الكافر ثم أسلم لا يجوز تيممه . وعند أبى يوسف رحمه الله إذا تيمم بنية الإسلام يصير مسلماً و يصح تيممه ، م : ولو توطأ حال كفره ثم أسلم فصلى بذلك الوضوء يجوز عندنا ، خلافاً للشافعى . و للمسافر أن يطأ جاريته وإن علم أن لا يجد الماء ، وقال مالك : يكره له ذلك . سئل شيخ الإسلام السفدى رحمه الله عن رجل ضرب يديه على الأرض للتيمم و رفسهما قبل أن يمسح بهما وجهه و ذراعيه أحدث بصوت أو يريح أو نحو ذلك ثم يمسح بهما وجهه هل يجوز ذلك التيمم ؟ قال : وقعت هذه المسألة أيام أسأذاً رحمه الله فقال القاضى الإمام المنتسب إلى إسييجاب : يجوز التيمم ، بمنزلة من ملأ كفيه ماء فأحدث ثم استعمله فى بعض أعضاء الوضوء أليس أنه يصح ! فكذا هنا ، وقال الإمام أبو شعاع رحمه الله : لا يجوز لأن الضربة من التيمم . قال عليه السلام " التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين " فقد أتى ببعض التيمم ثم أحدث فينقضه كما ينقض الكل إذا حصل بعد تمامه وعند ذلك ينقض الكل .

ثلاثة نفر فى السفر : جنب ، وحائض طهرت من الحيض ، وميت ، ومعهم من الماء قدر ما يكفى لأحدهم ، إن كان الماء لأحدهم فهو أحق به ، وإن كان الماء لهم لا يبنى لأحد أن يقتسل ، وفى الحائية : يباح التيمم للكل ، وفى الولواجية : و يبنى لهما أن يصرقا نصيبهما لليت و تيمما ، م : وإن كان الماء مباحاً فالجنب أحق به - وفى العتابة :

بالإجماع، م : و تيمم للمرأة و يتيمم الميت و صلى عليه و تقتدى به المرأة ، وكذلك لو كان مكان الحائض محدثا يصرف إلى الجنب بالإجماع ، و في الحائض : ولو وهب لهم رجل ماء قدر ما يكفي لأحدهم قالوا : الرجل أولى به لأن الميت ليس من أهل قبول الهبة ، و المرأة لا تصلح للإمامة - قال مولانا رحمه الله : هذا الجواب إنما يستقيم على قول من يقول إن هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يفيد الملك و إن اتصل به القبض . و إن كان الماء بين الأب و الابن فالأب أولى به . و في الحجة : و إن كانت امرأة جنب و امرأة حائض طهرت فصرف الماء إلى الحائض التي طهرت أولى . م : تيمم مر على الماء و هو قائم ذكر في بعض الروايات أن على قول أبي حنيفة رحمه الله ينقض تيممه ، و قيل : ينبغي أن لا ينقض عند الكل لأنه لو تيمم و بقره ماء و لم يعلم به يجوز تيممه عند الكل ، إنما الخلاف بين أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله فيما إذا تيمم و في رحله ماء لا يعلم به . رجل يرى التيمم إلى الرسغ أو الوتر ركعة واحدة ثم رأى التيمم إلى المرفق أو الوتر ثلاثا لا يعيد ما صلى ، و إن فعل ذلك من غير أن يسأل أحدا ثم سأل فأمر بثلاث يعيد ما صلى . المسافر إذا وجد الماء قدر ما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له أن يتيمم إلا أن يخاف العطش على نفسه أو دابته . و لو كان متيمما و وجد ماء قدر ما يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلاثا ثلاثا فلم يبق الماء فانه يعيد التيمم ، و في المضمرات : و إن غسل أعضائه مرة و بقي بعض أعضائه لا يبطل التيمم ، لأنه لم يجد ماء يتوضأ به فهو على تيممه . و في الظهيرة : و إذا توضأ الرجل في المغازة و لم يكن معه من الماء ما يمسح به رأسه فانه يقيم . م : و إذا أحدث [الإمام في صلاة الجنازة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله : إن استخلف متوضئا] ثم تيمم و صلى خلفه أجزأه في قولهم جميعا ، و إن تيمم هذا الذي أحدث و أم الناس و أتم جازت صلاة الكل في قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله ، و على قول محمد و زفر

(١) من أر ، خ .

رحمهما الله صلاة المتوضئين فاسدة وصلاة التيممين جائزة، وهذه المسألة دليل على أن صلاة الجنابة يجوز البناء والاستخلاف ويصح فيها اقتداء المتوضئ بالتيمم كما في غيرها من الصلاة . المسافر إذا لم يجد الماء وجد الثلج إن كان ذلك في مكان البرد وزمانه جاز له التيمم ، لأن التوضئ بالثلج لا يجوز إلا بشرط أن يسيل الماء على أعضائه ويتقاطر منها وذلك لا يتصور في زمان الشتاء . فإذا عجز عن الوضوء جاز له التيمم . مسافر أحدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء قدر ما يكفي للوضوء أو لغسل الثوب ولا يكفيها : فإنه يغسل الثوب به و يتيمم للحدث ويصلي ، وإن توضأ بالماء وصلى في الثوب النجس يحزبه وكان سيئاً فيما فعل ، وفي المضمرات : وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يتوضأ ولا يقيم . م : وإذا تيمم لصلاة الجنابة وصلى جاز له أن يصلي بذلك التيمم على جنازة أخرى قبل أن يقدر على الوضوء . وفي الظهيرية : وإذا كان مع المسافر ماء يحتاج إليه لاتخاذ الجبين جاز له التيمم ، وإن كان يحتاج لاتخاذ المرقة لم يحز له التيمم . م : مسافر معه ماء طاهر وسؤر حمار ولا يعرف أحدهما من الآخر قال محمد رحمه الله : يتوضأ بهما جميعاً ولا يقيم . جنب تيمم للظهر وصلى ثم أحدث لمحضرتة العصر ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه يتوضأ للعصر ، فإن توضأ للعصر وصلى ثم مر بماء يتأق فيه الاغتسال وعلم به ولم يغتسل حتى حضرت المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قدر ما يكفي للوضوء : فإنه يقيم ولا يتوضأ به . ومن تيمم ثم شك أنه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث . مسافر أجنب فغسل وجهه وذراعيه ولم يبق الماء فإنه يقيم - وفي الحائض : لا تجزئ لها باقيه ، م : فإن تيمم وشرع في الصلاة ثم قهقه في الصلاة ثم وجد ماء يكفي للاغتسال فإنه يغسل به أعضاء الوضوء ، إلا رواية عن أبي يوسف رحمه الله ، ويغسل ما بقي من جسده لم يكن غسله في المرة الأولى بلا خلاف . الحائض : إذا طهرت المسافرة من حيضها وأيامها أقل من عشرة فتيمنت إن صلت بذلك التيمم حل للزوج أن يطأها عند الكحل ، وإن لم تصل لا ذكر لها في الأصل واختلف

المشاخ فيه ، قال بعضهم : يحل للزوج وطؤها قبل الصلاة في قول محمد رحمه الله ، ولا يحل عندهما لأن عندهما لا يقطع حق الرجعة قبل الصلاة ، وعلى قول محمد يقطع ، والأحوط أن لا يطأها . ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتلم تكلموا فيه ، قال بعضهم : لا يحل له الخروج قبل التيمم ، وقال بعضهم : يباح ، وفي الفائية : ولو ظن أن الماء قد فنى فتييمم وصلى ثم ظهر أنه بقي لا يجوز بالإجماع . فتاوى الحجة : الرجل إذا صار مربوطا وصار بحال لا يمكنه الوضوء يتيمم ، فإن صار بحال لا يقدر على التيمم بنفسه ولا يجد أحدا يوضئه ولا يؤممه سقط عنه الصلاة ما دام هكذا ، فلو صح ليس عليه القضاء ، وإذا مات لا وبال عليه ، وعلى قياس قول أبي يوسف يصلى هكذا تشديها بالصلاة . وإن كان في طين ولا يقدر على الوضوء والتيمم يصلى بالإيماء ويعيد إذا قدر . وإذا كان في سفر ولا يمكنه إخراج يديه من الكم مخافة البرد فانه يسمح وجهه ويديه إلى الرسغ ويصلى . قال الشيخ أبو الليث البخارى الحافظ : صلى على ميت بالتيمم ثم وجدوا الماء فان سوى اللبن لا يخرج ولا يغسل ، وإن لم يستو اللبن أو لم يهل التراب عليه أخرج وغسل كأنه كان موضوعا على الأرض ، ولا تعاد الصلاة ، قياسا على جنب تيمم وصلى ثم وجد الماء فانه يغتسل ولا يعيد الصلاة . جامع الجوامع : صبي أو مجنون تيمم ثم بلغ أو أفاق أعاد . فتاوى العتاية : ولو توضأ بسؤر الحمار ثم أحدث وتيمم وأعاد الصلاة خرج من العهدة - والله أعلم بالصواب .

الفصل السادس في المسح على الخفين

يجب أن يعلم بأن المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء بأثار مشهورة قوية من المتواتر ، وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه سئل عن السنة والجماعة فقال : أن تحب الشيخين ولا تظعن في الخنتين وتمسح على الخفين . وقال الكرخي : من أنكر المسح على الخفين يخشى عليه الكفر . قالوا : وعلى قول أبي يوسف : من أنكر المسح على الخفين يكفر - وفي الكافي : من لم يره يددع ، ومن رآه ولم يسمح أخذا بالعزيمة

يثاب، والثواب باعتبار النزح والغسل . وفي الذخيرة : وفي فوائد الشيخ أبي الحسن الرستغفي سئل عن المسح على الخفين يراه الرجل إلا أنه يحتاط ويزرع خفيه عند كل وضوء ولا يمسح عليهما؟ فقال : أحب إلى أن يمسح على خفيه نقيا للثمة لأن الرواض لا يرونه . وفي جامع الجوامع : المسح أفضل من الغسل .

٣ : وهذا الفصل يشتمل على أنواع :

النوع الأول في صورة المسح و كفيته و مقداره :

فتقول : قال أصحابنا رحمهم الله : مسح الخف مرة واحدة ، ولا يسن فيه التكرار ، ويدأ من قبل الأصابع فيضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن ، ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر ويمدحها إلى أصل الساق . وفي الطحاوى : لو مسح عليهما عرضاً أجزأه ولكن يكون مخالفاً للسنة . ٣ : وعن محمد أنه سئل عن المسح على الخفين ؟ قال : أن يضع أصابع يديه على مقدم خفيه ويحافى كفيه ويمدحها إلى الساق ، أو يضع كفيه مع الأصابع ويمدحها جملة ، وقال محمد : كلاهما أحسن - قال شمس الأئمة الحلواني : والاحسن تحصيل المسح بجميع اليد ، ولو بدأ من قبل الساق يجوز . وفي الخاتبة : ويفرج بين أصابعه - وفي الذخيرة : قليلاً ، وفي الهداية : والبداية من الأصابع على استحباب . وفي فتاوى الحجة : يستحب أن يضم ثلاث أصابع من اليدين ويضعهما على الخفين من جانب أصابع الرجلين ثم يمدحها ، ويفتحهما قليلاً قليلاً حتى يبلغ الأصابع إلى الكعبين . ٣ : ولو بدأ من الساق - وفي الخاتبة : ومد إلى الأصابع ، ٣ : جاز إلا أنه ترك السنة ، وترك السنة لا يمنع الجواز ، ألا ترى لو بدأ في الغسل من أصل الساق يجوز ولو مسح بظاهر كفيه يجوز والمستحب أن يمسح يباطن كفيه . وفي الظهيرية : وإظهار الخطوط في المسح ليس بشرط ، وكذلك لو محى الخطوط من الخف ، وفي الحجة : ويستحب إظهار خطوط المسح على الخفين . وفي الولوالجية : ولو مسح بأصبع واحدة قدر ثلاث أصابع مداً لا يحويه ، ٣ : ولو مسح بأصبع أو إصبعين

لا يجوز ، ولو مسح بثلاثة أصابع جاز ، وفي الولوالجية : ولو مسح بثلاث أصابع وضعا لا مدا جاز . م : وعلى قياس رواية الحسن رحمه الله في مسح الرأس أنه لا يجوز ما لم يمسح مقدار الربع ولا يجوز في مسح الخفين إلا مقدار الربع أيضا ، ولو مسح بالإبهام والسبابة إن كانتا مفتوحتين جاز لأن ما بينهما مقدار إصبع آخر ، وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس ، ولم يذكر محمد في الأصل أن التقدير بثلاث أصابع اليد أو بثلاث أصابع الرجل ؟ وكان الكرخي رحمه الله يقول : التقدير بثلاث أصابع الرجل اعتبارا بمحل المسح ، وكان الشيخ الفقيه أبو بكر الرازي يقول : التقدير بثلاث أصابع اليد اعتبارا لآلة المسح ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله - وفي السراجية : وهو المختار ، وفي الخلاصة : وعند الشافعي رحمه الله التقدير بأذن ما يطلق عليه اسم المسح ، ولو مسح بإصبع واحدة ثم به ومسح ثانيا وثالثا كذلك إن مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه مرة يجوز كأنه مسح بثلاث أصابع . وفي الخانية : وإن مسح برؤس الأصابع وجاف أصول الأصابع والكف لا يجوز ، إلا أن يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد . م : ويجوز المسح على الخف يبل الغسل سواء كانت البلة متقاطرة أو غير متقاطرة - وفي الذخيرة : إذا لم يكن البلل مستملا بأن أخذ البلة من عضو آخر من أعضائه سوى الكف . م : ولا يجوز المسح يبل المسح ، وتفسير هذا : إذا توضأ ثم مسح الخف يبله بقيت على كفه بعد الغسل يجوز ، ولو مسح رأسه ثم مسح الخف يبله بقيت لا يجوز ، ولو توضأ ونسى مسح خفيه ثم غاض الماء فأصاب الماء ظاهر خفيه يجهزه من المسح ، وهو نظير ما لو نسى مسح الرأس فأصاب رأسه ماء المطر - وهل يصير الماء بهذا مستملا ؟ قال أبو يوسف : لا يصير . وقال محمد رحمه الله : يصير . وإذا لم يمسح على خفيه ولكن مشى في الحشيش فابتل ظاهر خفيه يبل الحشيش إن كان الحشيش مبتلا بالماء أو بالمطر يجهزه بالإجماع ، وإن كان مبتلا بالطل اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أنه يجوز لأن الطل من الماء كاللمطر .

وقيل : إن الطل يسيل في بيت المقدس كالطر . ولو أمر إنسانا حتى مسح على خفيه جاز الحصول المقصود وهو إصا البلة . النوازل : ولو أن رجلا توشأ و لبس خفيه ثم وجد في موضع الوضوء مكانا لم يصبه الماء فإن كان أحدث فيما بين ذلك فانه يخلع خفيه ويفسل قدميه ، وإن لم يحدث فيما بين ذلك فليمس الماء على ذلك الموضع ولا ينزع خفيه ؛ وهذا إذا ترك شيئا من فرائض الوضوء ، ولو أنه ترك من السنن كالمضمضة والاستنشاق فانه يفسل ذلك ولا ينزع خفيه أحدث أو لم يحدث ، ولو نسي من الجنابة المضمضة والاستنشاق أو ترك شيئا من السنن لم يصبه الماء فإن كان أحدث يخلع خفيه ، وإن لم يحدث يفسل ذلك الموضع ولا يخلع خفيه .

نوع آخر في بيان محل المسح

فنقول : محل المسح ظاهر الخف دون باطنه ، حتى لو مسح باطن خفيه دون ظاهرهما لا يجوز ، وقال الشافعي رحمه الله : المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة ، والأولى عنده أن يضع يده اليمنى على ظاهر الخف ويده اليسرى على باطن الخف ويمسح بهما كل رجله . وفي الظهيرية : و موضع المسح ظهر القدم دون الكعب والجوانب ، و ظهر القدم من رؤس الأصابع إلى معقد شراك النعل . م : وإذا مسح على العقب لا يجوز ، ولو مسح على ما يلي الساق أو ما يلي مقدم ظهر الخف يجوز ، ولو مسح على ما فوق الكعبين لا يجوز .

نوع آخر

في بيان ما يجوز عليه المسح من الخفاف وما بمعناها وما لا يجوز . الخف الذي يجوز المسح عليه : ما يمكن قطع السفر به و تتابع المشي عليه و يستر الكعبين و ما تحتها ، و ستر ما فوق الكعبين ليس بشرط ، وإن كان يرى من الكعب قدر إصبع أو إصبعين جاز المسح عليه ، وإن كان ثلاث أصابع فصاعدا لا يجوز ، نص عليه محمد رحمه الله في الزيادات ، و المذكور في الزيادات : رجل عليه خفان لا ساق لها

جاز له أن يمسح عليهما إذا كان الكعب مستورا، وإن كان خرج منهما شيء من مواضع الرضوء نحو الكعب وغيره فإن كان ما خرج مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل لا يجوز المسح عليهما، وعن هذه المسألة قال مشايخنا رحمهم الله: إذا لبس المكعب ولا يرى من كعبه إلا إصبعان جاز المسح لأنه بمنزلة الخف الذي لا ساق له. وفي فتاوى الحجة: وإذا كان الخف لنا جدا جاز المسح عليه لأنه خيط خفا. وفي القيمة: سئل على بن أحمد عن المسح على الخف المتخذ من المسك^١، بالخط پوست، هل يجوز؟ فقال: لا يجوز لأنه لا استمسك لهما، فأشبهه العهن، وقال الإمام الزنجري: يجوز المسح عليهما، وسئل الوبري فقال: إن كان صلبا غليظا بحيث يمكن المشي فيه فلا بأس به وإلا فلا، وعنه رواية أخرى أنه يجوز بعد أن يكون ذكيا. وسألت الوبري عن البول إذا ترشش على الخف مثل رؤس الإبر ثم مسح على ذلك الخف؟ قال: لا بأس به. قال: وسألت أباذر فقال: لا يجوز، وجواب الوبري منصوص في الفتاوى البقالي^٢. م: قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله: الصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية^٣. وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه [لا يجوز]^٤، إنما يجوز [المسح على الخفاف المتخذة من اللبود، وفي الغياثة: الصحيح عند أبي حنيفة أنه]^٥ إذا كان تحته آدم؛ م: قال مشايخنا رحمهم الله: كان أبو حنيفة لم يعرف صلاة هذا النوع من الخف وصلاحيته لقطع السفر وتابع المشي به، أما لو عرف ذلك لآقته به لأن مثل هذا الخف صالح لقطع السفر وتابع المشي به وكان كالخف المتخذ من الأديم. وفي الظهيرية: إذا مسح على اللقافة التي يلبس عليها الصاروج^٦ يجوز. وفي السراجية: إذا مسح على الصاروج والطرباج على قول بعض المتأخرين يجوز إذا كانت اللقافة ذات طاقين وقد شدها برباطات عليها بحيث لا يدخل فيها ثلاث أصابع اليد.

(١) المسك: الجلد (٢) اللبود التركية: تتخذ من الصوف (م) من أر، خ (و) الصاروج: النورة وأخلطها.

م : أما المسح على الجوارب فلا يخلو إما أن يكون الجورب رقيقاً غير منعل وفي هذا الوجه لا يجوز المسح بلا خلاف ، وإما أن كان ثخيناً منعلًا ففي هذا الوجه يجوز المسح بلا خلاف ، والمراد من الثخين أن يستمسك على الساق من غير أن يشده بشئ. ولا يسقط . فأما إذا كان لا يستمسك ويسترخى فهذا ليس بثخين فلا يجوز المسح عليه . وأما إذا كان ثخيناً غير منعل لا يجوز المسح عليه عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما يجوز . وفي النصاب : وعليه الفتوى . وفي الهداية : ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين ، وفي النوافع : المجلد ما يكون في أسفل القدم وأعلىها جلد ، والمنعل ما يكون أسفله جلداً كالنعل . م : ثم بين المشايخ رحمهم الله اختلاف في مقدار النعل الذي يكفي لجواز المسح على الثخينين عند أبي حنيفة رحمه الله ، قال بعضهم : إذا كان في باطن الكف أديم وهو ما يلي كف القدم جاز المسح ، وقال بعضهم : لا يجوز المسح حتى يكون الأديم إلى الساق ليكون ظاهر قدميه وكعباه مستورا بالأديم ، فعلى قول هذا القائل لو كان المستور بالأديم ما دون الساق والساق بلا جورب لا يجوز المسح عند أبي حنيفة رحمه الله ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : سألت الشيخ الإمام الأستاذ رحمه الله عن تفسير الجورب المنعل عند أبي حنيفة رحمه الله : أراد به الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس خرضه على جواربهم أو أراد به الصرم الغليظ نظير الصرم الذي يكون على جوارب أهل مرو ؟ قال : إن كان هذا الجورب المنعل بجوارب الصبيان التي يمشون عليها في دقة الجورب وغلظ النعل جاز المسح عند أبي حنيفة رحمه الله . قال شمس الأئمة في شرح كتاب الصلاة : الجوارب أنواع ، منها ما يكون من غزل وصوف ، ومنها ما يكون من غزل ، ومنها ما يكون من شعر ، ومنها ما يكون من جلد رقيق ، ومنها ما يكون من الكرباس^١ - فالأول^٢ لا يجوز المسح عليه عندهم جميعاً ، وأما الثاني^٣ فإن كان رقيقاً لا يجوز (١) الكرباس : ثوب من القطن الأبيض (٢) أى ما يكون من الغزل والصوف . (٣) ما يكون من غزل .

المسح عليه بلا خلاف، وإن كان ثغنا مستمسكا أى يستمسك على الساق من غير أن يربط بشئ. ويستر الكعب سترًا لا يبدو للناظر كما هو جوارب أهل مرو فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز المسح عليه إلا إذا كان متعلا أو مبطنا، وعلى قولها يجوز - وفى السفناني: وعند الشافعى رحمه الله لا يجوز المسح على الجوارب وإن كانت منعلة، وأما الثالث ذكر فى النوادر أنه لا يجوز المسح عليه، قالوا: إذا كان صلبا متمسكا يمشى معه فراسخ أو فرسخا يجب أن يكون على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله، وأما الرابع فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز المسح عليه، والمتأخرون قالوا: الصحيح أن المسألة على الخلاف، وأما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان، ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله فى شرحه: حكى أن أبا حنيفة رحمه الله مسح على جوربيه فى مرضه الذى مات فيه وقال لعواده: فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه، قال رحمه الله: استدلوأ به على رجوعه إلى قولها - وفى الذخيرة: قال الصدر الشهيد: وعليه الفتوى، وكان شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله يقول: هذا كلام محتمل يحتمل أنه كان رجوعا إلى قولها، ويحتمل أن لا يكون رجوعا ويكون اعتذارا لهم، أى إنما أخذت بقول المخالف للضرورة، فلا يثبت الرجوع بالشك. وأما المسح على الجاروق^١ فإن كان يستر الكعب والقدم فهو بمنزلة الخف الذى لا ساق له، وكل جواب ذكرنا ثمة فهو الجواب هاهنا، وإن كان لا يستر الكعب والقدم اگر بیش چاروق بوزنى بر دوخته باشد چنانكه عادت بعضى مردمان است مسح روا بود و این بمعنى جوربى باشد از پوست كه پليس مع الثعلين، آنجا مسح رواست باتفاق

- (١) ما يكون من الشعر (٢) ما يكون من جلد رقيق (٣) ما يكون من الكرباس .
(٤) كيف كان هناك عواده ؟ والصحيح الثابت أنه مات فى بيمين المنصور بعد ما سقى سما، فلما أحس بالموت سجد فمات فى السجدة غريبا بيمين - رحمه الله، ولعله قال ذلك فى غير مرض الموت (هـ) الجاروق: نوع فعل يستعمله البدويون .

كذا ذكره الطحاوى، واكر يمشى چاروق يوزنى بردوخته بود عامه مشايخ برانند كه لا يجوز المسح عليه، وجوز بعضهم ذلك لأن عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد الشرق. وإذا كان الخنف مشقوقا يعنى ما يلى ظاهر القدم وكان يبدو قدمه من ذلك، أو كان جوربا نخبنا متعلا إلا أن ما يلى ظاهر القدم مشقوق وقد هيا لذلك الشق أزرارا^١ وكان يشدها، أو هيا له خيطا أو سيرا وكان يشدها شدا يستر قدمه : فهو كغير المشقوق، وفي الطحاوى : فان حله بعد ما أحدث وانكشف من أسفل الكعب قدر ثلاث أصابع لا يجوز المسح عليه، ولو انكشف قدر إصبع أو إصبعين جاز المسح عليهما، وإن كان يستر بعضه دون بعض ذكر الإمام شمس الأئمة الحلوانى إن كان ذلك بمنزلة الحرق في الخنف، سيأتى الكلام فيه بعد هذا إن شاء الله . وإذا لبس الجرموقين^٢ وأراد أن يمسح عليهما فالمسألة على وجهين : إما أن يلبسهما وحدهما، أو يلبسهما فوق الخفين، وكل مسألة على وجهين : إما أن كان الجرموق من كرباس أو ما أشبه الكرباس، أو من أديم أو ما يشبه الأديم، فان لبسهما وحدهما فان كانا من كرباس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما، وإن كان لبسهما فوق الخفين فان كانا من كرباس أو ما يشبه الكرباس لا يجوز المسح عليهما كما لو لبسهما على الانفراد، إلا أن يكونا رقيقين يصل البلى إلى ما تحتها، وإن كانا من أديم أو ما يشبهه أجمعوا أنه إذا لبسهما بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين أو بعد ما أحدث ومسح على الخفين أنه لا يجوز المسح عليهما، وإن لبسهما قبل أن يحدث جاز المسح عليهما عندنا، به ورد الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى المغيرة رضى الله عنه أنه مسح على الموق، وهو الجرموق . وفي الظهيرية : و لو أدخل يده تحت الجرموق ومسح على ظاهر الخنف لم يجوز . وفي فتاوى الحجة : قال القاضى الإمام الحسن المروزى رحمه الله : إن كان الجرموق بحال (١) أزرار - جمع زر : ما يجعل فى العروة، وهو معروف (٢) الجرموق : ما يلبس فوق الخنف الصغير ليقية من الطين .

لو أراد أن يدخل يديه و يمسح على الخف يمكنه ذلك لا يجوز مسحه على الجرموقين ، وإن كان لا يمكنه يجوز . اليتيمة : سئل الحسن بن على رضى الله عنه عن لبس الجرموق الواسع الذى يبدو للناظر الكعب إذا نظر من أعلاه هل يجوز المسح عليهما ؟ قال : نعم . م : و إن مسح على جرموقيه ثم نزعهما أعاد المسح على خفيه ، فرق بين هذا و بين ما إذا مسح على خف ذى طاقين ثم نزع أحد طاقيه فانه لا يلزمه إعادة المسح على الطاق الثانى ، وكذا إذا مسح على خفيه فقشر جلد ظاهر الخفين ثم رفعه فانه لا يلزمه إعادة المسح . وكذلك إذا كان الخف مشعرا كالخف البانى فمسح على ظاهر الشعر ثم حلق الشعر فانه لا يلزمه إعادة المسح ، و الفرق أن الخف إذا كان ذا طاقين و كل طاق متصل بالآخر غير مزابل عنه فيصير أن يحكم الاتصال كشى . واحد ، كالشعر مع بشرة الرأس حتى كان المسح على شعر الرأس كالمسح على البشرة ، فكذا ما هنا يجعل المسح على أحد الطاقين كالمسح على الطاق الآخر . فأما الجرموق غير متصل بالخف بل هو مزابل عنه فلا يحصل المسح على الجرموق كالمسح على الخف ، فالمسوح مزال حقيقة و حكما و يحل الحدث بما تحته فيلزمه إعادة المسح على الخف البادى ، كما لو أحدث فى هذه الحالة . و إذا لبس الخفين فوق الخفين فالجواب فيه على التفصيل الذى ذكرنا فيما إذا لبس الجرموقين فوق الخفين . و فى الولوالجية : و لو لبس خفيه ثم أحدث ثم لبس جرموقيه ثم توضأ مسح على خفيه دون جرموقيه . و إذا لبس الجرموقين فوق الخفين ثم نزع أحدهما فان عليه أن يعيد المسح على الخف البادى و الجرموق الباقى ، هكذا ذكر فى ظاهر الرواية ، و وقع فى بعض نسخ كتاب الصلاة أنه يخلع الجرموق الثانى و يمسح على الخفين ، وهكذا روى عن أبى يوسف فى غير رواية الأصول ، و فى التجريد : و قال زفر رحمه الله : لا يقتض المسح على الجرموق الثانى . و فى اليتيمة : من لبس جرموقين واسعين فوق خفيه يفضل الجرموقان على الخفين قدر ثلاث أصابع فمسح على ما فضل لم يجوز ، وكذلك لو مسح على الأصابع و على ذلك الفضل قدر ثلاث أصابع . م : و من لبس الجرموق

الجرموق فوق الخف و مسح على الجرموق ثم أحدث و نزع الجرموق جاز المسح على الخف . و فى الخاتية : و لو لبس الخفين و لبس أحد الجرموقين جاز له أن يمسح على الخف الذى لا جرموق عليه و على الجرموق .

م : و إذا كان فى الخف خرق فإن كان يسيرا لا يمنع جواز المسح ، و إن كان كثيرا يمنع ، و فى الهداية : و قال زفر و الشافى رحمهما الله : لا يجوز و إن قل ، م : و الحد الفاصل بين اليسير و الكثير أن الحرق إذا كان قدر إصبع أو إصبعين فهو يسير ، و إن كان قدر ثلاث أصابع فهو كثير ، و فى الخاتية : و لو كان طول الحرق أكثر من ثلاث أصابع [و افتاحه أقل من ثلاث أصابع جاز المسح عليه ، و إن كان افتتاحه ثلاث أصابع] يظهر منه أطراف ثلاث أصابع من أصفر أصابع الرجل لا يجوز . م : ثم على روايات الزيادات اعتبر ثلاث أصابع من أصفر أصابع الرجل ، و فى الهداية هو الصحيح ، و على رواية الحسن عن أبى حنيفة اعتبر ثلاث أصابع اليد ، و فى الهداية : و يعتبر هذا المقدار فى كل خف علاحدة . م : ثم الخرق الكثير إنما يمنع جواز المسح إذا كان منفرجا يرى ما تحته ، فأما إذا كان لا يرى ما تحته بأن كان الخف صلبا إلا أنه إذا كان أدخل فيه الأصابع تدخل فيها ثلاث أصابع لا يمنع جواز المسح ، و إن كان يبدو قدر ثلاث أصابع حالة المشى لا فى حال وضع القدم على الأرض يمنع جواز المسح . ثم اختلف مشايخنا فى فصل أنه إذا كان يبدو قدر ثلاث أنامل من أصابع الرجل هل يمنع جواز المسح ؟ قال بعضهم : يمنع ، و قال بعضهم : لا يمنع ، و يشترط أ يبدو قدر ثلاث أصابع بكاملها و هو الأصح . و فى الخاتية : و لو ظهر من الخف الخنصر و الوسطى و الإبهام من كل إصبع منها شيء لا يجوز المسح ، و فى الظهيرية : و فى صلاة الحسن أنه يعتبر قدر ثلاث أصابع الرجل مضمومة لا منفرجة ، و فى شرح الطحاوى : و قال بعضهم : مقدار ما يسع فيه أنامل ثلاث أصابع م : و لو ظهر من الخرق الإبهام و هى

مقدار 'ما يسع فيه أنامل' ثلاث أصابع من غيرها جاز عليه المسح ، و يعتبر نفس الأصابع الصغير والكبير فيه على السواء . قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله : و سواء كان الخرق فى باطن الخف أو ظاهره أو فى ناحية العقب فالحكم لا يختلف ، يعنى إذا كان الخرق مقدار ثلاث أصابع من أى جانب كان فذلك يمنع جواز المسح . و ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلوانى و شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده أنه إذا كان المكشوف من قبل العقب أكثر من المستور لا يجوز المسح ، و إن كان المكشوف قل من المستور يجوز المسح . و المروى عن أبى حنيفة رحمه الله فى هذه الصورة أنه يسمح حتى يبدو أكثر من نصف العقب . و فى الخلاصة : لو ظهر الإبهام مع الأخرى - و فى جامع الجوامع طولاً - ٣ : يمنع المسح . و فى الجامع الصغير : الإبهام مع جارته لو كانا مكشوفين جاز المسح مقدار ثلاث أصابع يعتبر ما وراء الأصابع . و فى الظهيرية : المعتبر فى الخرق أكبر الأصابع إذا كان عند أكبر الأصابع ، و إن كان الخرق عند أصغر الأربع يعتبر أصغر الأصابع . و فى الذخيرة : عن محمد بن الحسن : خف فيه فتق مفتوحاً أو بطانة الخف من حرقة أو غيرها لم ينفق محروزاً فى الخف جاز المسح عليه . و إذا كان الرجل مقطوع الأصابع من الرجل وفى الخف خرق يختلف المشايخ فيه ، منهم من قال : يقدر الحرق بأصابع غيره ، و منهم من قال : يقدر أصابعه لو كانت قائمة ٣ : و يجمع الخروق فى خف واحد و لا يجمع فى خفين - يئانه : إذا كان فى أحد الخفين خرق قدر إصبع و فى الآخر قدر إصبعين جاز المسح عليهما . و فى النخاية : و لا يجمع الخروق فى خفين ، بخلاف النجاسة المتفرقة فى الثوب ، ٣ : فانها تجمع كانت فى ثوب أو ثوبين ، وكذا النجاسة تحت القدمين إذا كانت تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم و عند الجمع يصير أكثر . ٣ : و لو كان فى خف واحد خرق واحد فى مقدم الخف قدر إصبع و فى العقب مثل ذلك و فى جانب الخف مثل ذلك لا يجوز المسح عليه ، فرق

(١-١) ما بين الرقنين فى نسخة م وحدها .

بين الخروق وبين النجاسة فان النجاسة تجتمع في خفين كما تجتمع في خف واحد متى كان في موضعين ، وكذلك الخرق الذى في موضع العورة يجمع ، والفرق أن في باب النجاسة المانح عين النجاسة لانها ينافى الطهارة ، وكذلك في باب العورة المانع عين انكشاف العورة وقد وجد ذلك وإن كان في مواضع متفرقة . فأما الخرق فما كان مانعا لعينه بل لكونه مانعا يتابع المشى به وهذا إذا كان الخرق مقدار ثلاث أصابع في خف واحد لا في خفين . وإن كان الخرق على الساق لا يمنع جواز المسح وإن كان أكثر من ثلاث أصابع . وفي الخلاصة . ولو مسح على ظاهر الخف وانتشر ظاهره وبقيت البطانة يبق المسح ولا يعيد المسح على الباطن .

م : نوع آخر في بيان شرط جواز المسح على الخف :

شرط جواز المسح على الخف أن يكون الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة ، حتى لو غسل رجله أولاً ولبس الخفين ثم أحدث لم يجوز المسح ، لأن الحدث ما طرأ على طهارة كاملة ، وسواء كملت الطهارة قبل اللبس أو بعده جاز المسح في الحالين عندنا ، حتى أنه لو غسل رجله أولاً ولبس الخفين ثم أكل وضوءه ثم أحدث جاز له المسح على الخف عندنا ، وقال الشافعى رحمه الله : الشرط أن يدخلهما في الخف بعد إكمال الطهارة . وفي الثانية : شرط جواز المسح على الخف أن يكون لابس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث ، سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله ، أو غسل رجله أولاً ثم لبس خفيه قبل الحدث ، أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكل الطهارة قبل الحدث . وفي جامع الجوامع : غسل رجله ولبس قبل الاستنجاء لا يجوز ، م : وثمرة الاختلاف مع الشافعى رحمه الله إنما تظهر فيما إذا توضأ وغسل رجله اليمنى ولبس عليها الخف ثم غسل رجله اليسرى ولبس عليها الخف ثم أحدث وتوضأ وأراد المسح جاز له المسح عندنا ، وعلى قول الشافعى رحمه الله لا يجوز ، واعتبر بما إذا أحدث بعد اللبس ثم أكل الطهارة فانه لا يجوز

المسح هناك . و في اليتايح : إذا لبس خفيه على غير طهارة ثم غاض ماء عظيماً فدخل الماء في خفيه حتى غسل رجله ثم غسل بقية أعضاء الوضوء فأحدث كان له أن يمسح عليها . و في الفتاوى الحجة : توضع للفجر و لبس الخف و صلى ، و توضع للظهر و مسح و توضع لكل صلاة إلى العشاء و صلى ، ثم تبين أنه نسي مسح الرأس في الفجر : يعيد الصلوات بوضوء كامل و يغسل رجله ، لأنه تبين أنه لم يلبس خفيه بطهارة كاملة . جامع الجوامع : يحدث على بدنه نجاسة و الماء يكفي لأحدهما يغسلها . و لو توضع جاز خلافاً للنخعي ، و لو توضع و لبس الخف ثم وجد ماء كثيراً يغسل النجاسة و يتوضع و يمسح ، و في نوادر الصلاة عن محمد : هذا إذا كانت النجاسة على غير أعضاء الوضوء .

م : و النية ليس بشرط لجواز المسح على الخفين ، حتى أن من قال لغيره : علمني الوضوء و المسح على الخفين ، فتوضع ذلك الغير و مسح على الخفين و كان قصده التعليم جاز عندنا ، و في فتاوى العتابة : و يشترط فيه النية كما في التيمم ، بخلاف المسح على الجبيرة . حتى لو مثنى في الماء و أصاب الماء ظاهر خفيه إنما يجوز عن المسح إذا نوى المسح . م : و كذلك الترتيب ليس بشرط عندنا - بيانه فيما ذكرنا : أنه إذا غسل رجله أولاً و لبس الخفين ثم أكل وضوءه ثم أحدث و توضع جاز له المسح على الخفين .

و يمسح من كل حدث أوجب الوضوء بعد اللبس ، فأما الجنابة فلا يجوز المسح فيها . و في الفتاوى العتابة : الجنب إذا وجد ماء في السفر يكفي لوضوئه توضعاً و تيمم للجنابة و لبس الخفين ثم أحدث و معه ماء يكفي لوضوئه : عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز له أن يمسح على الخفين لأن اللبس حصل على طهارة كاملة ، و لو لبس الخف ثم أحدث قبل التيمم ثم تيمم للجنابة ثم أحدث و معه ماء يتوضع به لا يمسح على الخف و يغسل رجله . و لو تيمم للجنابة فتوضع و لبس الخفين ثم مر على الماء و لم يقتل فإنه يعيد التيمم للجنابة . و لو تيمم ثم أحدث و معه ماء يكفي للوضوء توضعاً و يغسل رجله لأن الجنابة حلت الرجل حين مر على الماء . و في التفريد : المستحاضة إذا توضأت في الوقت

و لبست الخف والدم سائل مسح في الوقت ولا تمسح بعد الوقت ، خلافاً لوفى رحمه الله ، ولو توضأت والدم منقطع تمسح تمام المدة . م : ذكر الناطق في هدايته : قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في الإملاء : كل طهارة تنتقض بغير حدث فإذا انتقض بالحدث منع جواز المسح على الخفين ، وكل طهارة لا تنتقض إلا بحدث فإذا انتقض بالحدث الأصغر لا يمنع جواز المسح على الخفين ، وأشار إلى الفرق فقال : ما يطل بغير حدث كان الحدث موجوداً عند ابتداء لبسه فلم يصادف الحدث الطهارة ، ولا كذلك طهارة لا تنتقض إلا بالحدث لأن ابتداء اللبس صادف طهارة كاملة فكان الحدث طارئاً على لبسه . و تفسير هذا : المسافر إذا لم يجد الماء وتيمم ولبس خفيه ثم أحدث ووجد من الماء ما يكفيه للوضوء فإن عليه أن يتوضأ ويغسل قدميه ، ولا يجوز له المسح على خفيه لأن تيممه قد بطل بوجود الماء وكان الحدث موجوداً في رجله لأن التيمم لا يرفع الحدث ، ولا كذلك المستحاضة ومن به جرح سائل ، وكذلك لو توضأ بنيد التمر ولبس الخفين فمسح على الخفين بنيد التمر ثم وجد الماء نزع خفيه وتوضأ به وغسل قدميه ، وإذا توضأ بسور الحمار ولبس خفيه ولم يتيمم حتى أحدث فإنه يتوضأ بما بقي معه من سور الحمار ويمسح على الخفين ثم يتيمم ويصلي ، ولو توضأ بنيد التمر ولبس الخف ثم أحدث ومعه نيد التمر فإنه يتوضأ ونزع خفيه وغسل قدميه في قول أبي حنيفة ولا يمسخ على خفيه ، وفي سور الحمار قال : يمسخ على خفيه مع أن نيد التمر عنده مقدم على سور الحمار حتى قال في سور الحمار : يجمع بينه وبين التيمم ، ولم يقل بالجمع في نيد التمر .

نوع آخر في بيان مقدار مدة المسح :

قال علماؤنا رحمهم الله : يسمح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها . وفي السراجية : سواء كان سفر طاعة أو سفر معصية . م : و ابتداء المدة تعتبر من وقت الحدث عند علمائنا رحمهم الله ، حتى أن من توضأ في وقت الفجر وهو مقيم وصلى الفجر ثم طلعت الشمس ثم لبس الخفين ثم زالت الشمس وصلى الظهر ثم أحدث ثم دخل

وقت العصر قنوصاً و مسح على الخفين فعندنا مدة المسح باقية إلى الغد إلى الساعة التي أحدث فيها اليوم حتى جاز له أن يمسح الظهر في الغد بالمسح ، ولا يجوز أن يمسح العصر في الغد بالمسح ، و في الظهيرية : و عند الشافعي ابتداء المدة من وقت المسح ، و عند مالك من وقت اللبس . و في الخلاصة : مدة المسح عند مالك غير مقدر ، و يجوز للمسافر دون المقيم . م : و إذا انقضى وقت المسح و لم يحدث في تلك الساعة فعليه نزع خفيه و غسل رجله ، و ليس عليه إعادة بقية الوضوء ، و أراد بقوله : و لم يحدث في تلك الساعة ، أنه لم يحدث بعد الحدث الأول من وقت اللبس ، لا أنه لم يحدث أصلاً من وقت اللبس ، فإن لابس الخفين إذا استكمل يوماً و ليلة و هو على وضوئه و لم يحدث أصلاً لا يجب عليه غسل القدمين بالإجماع . فأما إذا أحدث بعد لبس الخفين قنوصاً و مسح على الخفين ثم استكمل يوماً و ليلة و هو على وضوئه و لم يحدث حدثاً آخر يجب عليه نزع الخفين و غسل القدمين و لا يجب عليه تجديد الوضوء ، و إن كان أحدث في تلك الساعة نزع خفيه و غسل رجله و أعاد الوضوء . و إذا استكمل المقيم مسح الإقامة ثم سافر نزع خفيه و غسل رجله ، و إن لم يستكمل مسح الإقامة حتى سافر إن سافر قبل أن يحدث فإنه يستكمل مدة مسح السفر بالإجماع ، و أما إذا أحدث و مسح على الخفين أو لم يمسح و سافر و كان ذلك قبل استكمال مسح الإقامة يستكمل مدة مسح المسافر عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ، و في السقاني : و عند الشافعي رحمه الله يستكمل مدة المقيم ، و أما إذا سافر بعد ما أحدث و بعد ما استكمل مدة المقيم لا يستكمل مدة السفر بالاتفاق . م : و إذا قدم المسافر مصره و كان ذلك بعد ما مسح يوماً و ليلة أو أكثر نزع خفيه ، لأنه صار مقيماً ، و لا يلزمه إعادة شيء من تلك الصلوات ، و إن كان قدومه بعد ما مسح أكثر من يوم و ليلة ، فإن قدم المصر قبل استكمال يوم و ليلة يمسح مسح المقيمين بالاتفاق . و إذا انقضى مدة المسح و هو مسافر و يخاف ذهاب الرجل من البرد لو نزع خفيه جاز له المسح لمكان الضرورة ، و في فتاوى الحجة : لكن على وجه المسح على الجبيرة لا على

وجه المسح على الخفين ، م : وإن كان لا يخاف ذهاب الرجل ينزع خفيه و يغسل رجله . وإذا أحدث الماسح في صلاته وانصرف ليتوضأ و انقضى مدة المسح قبل أن يتوضأ فانه يغسل رجله و يبنى على صلاته ، وإن كان لا يخاف ذهاب الرجل ينزع في صلاته كالمصلي بالتييم إذا أحدث وانصرف و وجد ماء فانه يتوضأ و يبنى على صلاته ، وإذا انقضى مدة المسح و هو في الصلاة و لم يجد ماء فانه يمضى على صلاته ، ولو قطع الصلاة و هو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتييم و لا حظ للرجل من التيمم فلهذا يمضى على صلاته ، و من المشايخ من قال : تقصد صلاته ، و الاول أصح . و في الخاتمة : المحدث إذا تيمم عند عدم الماء و لبس الخف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه و يغسل رجله .

نوع آخر في بيان ما يبطل المسح على الخفين

الهدياء : و ينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء ، و ينقضه أيضا نزع الخف و مضى المدة ، و كذا إذا نزع قبل مضى المدة . م : و إذا مسح على الخف ثم دخل الماء الخف و ابتل من رجله قدر ثلاث أصابع أو أقل لا يبطل مسحه ، و لو ابتل جميع القدم و بلغ الماء الكعب بطل المسح ، روى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله ، و يجب غسل الرجل الأخرى ذكره في حيرة الفقهاء ، و عن الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله : إذا أصاب الماء أكثر إحدى رجله ينقض مسحه و يكون بمنزلة الغسل ، و به قال بعض مشايخنا رحمهم الله ، و في الذخيرة : و هو الأصح . م : و بعض مشايخنا قالوا : لا ينقض المسح على كل حال . و إذا نزع خفيه بعد المسح أو أحدهما غسل رجله فقط ، و قد ذكرنا هذه المسألة فيما تقدم . و إذا بدا للماسح أن يخلع خفيه و نزع القدم من الخف غير أنه في الساق بعد فقد انتقض مسحه ، و هذا قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله ، هذا إذا نزع كل القدم إلى الساق ، فأما إذا نزع بعض القدم عن مكانه ذكر الشيخ الفقيه أبو محمد الخواصقي رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله في الإملاء : إذا زال عقب الرجل عن عقب الخف أو زال

أكثر عقب الرجل عن عقب الخف: انتقض المسح ووجب غسل الرجل، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله، وعنه في رواية أخرى: إذا نزع من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث أصابع انتقض مسحه، وعن محمد رحمه الله: إذا بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث أصابع لا ينتقض مسحه. وفي الهداية: وحكم النزح يثبت بخروج القدم إلى الساق، وكذا بأكثر القدم وهو الصحيح، م: وفي بعض الروايات أنه إذا كان بحيث يمكنه المشي بعد ما تحرك قدمه عن موضعه لا ينتقض مسحه، وإن كان بحيث لا يمكن المشي ينتقض مسحه، وفي بعض الروايات: إذا خرج أكثر ما يفترض عليه غسله ينتقض وما لا فلا، وفي بعض الروايات إن بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث أصابع لا ينتقض المسح، وأكثر المشايخ على هذا، وهو المروي عن محمد رحمه الله. وفي النصاب: ولو نزع الخف وبقي بعض الرجل فالصحيح أنه إن بقي من الرجل فيه مقدار ثلاث أصابع اليد طولاً لا ينتقض المسح، وإذا كان أقل ينتقض، وفي الذخيرة: وإذا نزعته حتى يبلغ لإصبعه موضع الكف انتقض مسحه عندنا. ومثل الإمام أبو الحسن الرستغني في الخف إذا كان واسعا بحيث لو نظر الناظر إلى أعلى الخف رأى رجله في الخف، قال: يجوز. م: وفي كتاب الصلاة لأبي عبد الله الزعفراني: رجل أعرج يمشي على صدور قدميه وقد ارتفع عقباه عن موضع عقب الخف، أو كان لا عقب للخف وصدور قدميه في الخف، أو رجل صحيح أخرج عقبه من عقب الخف إلا أن مقدم قدمه في الخف في موضع المسح: له أن يمسح ما لم يخرج صدور قدميه عن الخف إلى الساق، وفي بعض المواضع إذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه. ولو كان الخف واسعا إذا رفع القدم يرتفع القدم حتى تخرج العقب وإذا وضع القدم عادت العقب إلى موضعها لا ينتقض مسحه. وفي البخاية: رجل له خف واسع الساق إن بقي من قدميه خارج الساق في الخف مقدار ثلاث أصابع سوى أصابع الرجل جاز مسحه، وإن بقي مقدار ثلاث أصابع بعضها من القدم وبعضها من الأصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلاث أصابع، كلها من القدم لا اعتبار للأصابع

للأصابع . م : ذكر أبو علي الدقاق رحمه الله : رجل لبس خفين ولبس فوقهما جرموقين واسمين يفضل من الجرموق على الخف مقدار ثلاث أصابع فمسح على تلك الفضلة لم يحز ، وإن مسح على تلك الفضلة وقد قدم رجله إلى تلك الفضلة ومسح عليه ثم زالت رجله عن ذلك الموضع أعاد المسح . وفي الذخيرة : وإذا انقضت مدة مسحه وهو في الصلاة ولم يجد ماء فإنه يمضى على صلاته ، ومن المشايخ من قال : تفسد .

نوع آخر :

في بيان أن المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في المعنى المجوز للمسح : وإذا استحيضت المرأة ولبست خفيها بعد ما توضأت ثم أحدثت في الوقت حدثاً آخر انتقضت طهارتها - لما عرف - فتوضأت وأرادت أن تمسح على خفيها ، فهذه المسألة على أربعة أوجه : إما أن كان الدم سايلاً وقت الوضوء [واللبس ، أو كان منقطعاً وقت الوضوء واللبس ، أو كان سايلاً]^١ منقطعاً وقت اللبس ، أو كان منقطعاً وقت الوضوء سايلاً وقت اللبس - في الوجوه كلها لما أن تمسح على خفيها . ولو لم تحدث حدثاً آخر لكن خرج الوقت حتى انتقضت طهارتها بخروج الوقت فتوضأت وأرادت أن تمسح على خفيها قفياً إذا كان الدم منقطعاً وقت الوضوء واللبس لما أن تمسح ؛ وفي الخلاصة : ولو توضأت ولبست والدم منقطع تمسح تمام المدة لأن اللبس حصل على طهارة كاملة ، م : وفيما عدا ذلك من الوجوه ليس لما أن تمسح عند عليتنا الثلاثة رحمهم الله ، وعند زفر لما أن تمسح . وصاحب الجرح السائل في حق هذه الأحكام بمنزلة المستحاضة لأنه بمنعها . وفي الولوالجية : المستحاضة وصاحب الجرح السائل يمسحان في وقت الصلاة ولا يمسحان بعد ذهابه .

نوع آخر :

قال محمد رحمه الله في الزيادات : رجل قطعت إحدى رجليه وبقي من موضع الوضوء مقدار

(١) من أر .

ثلاث أصابع أو أكثر قوضاً وغسل ذلك الرجل والرجل الصحيحة ولبس الخف على الرجل الصحيحة ثم أحدث قوضاً لا يجوز له أن يمسه على الرجل، لأنه إذا بقي من الرجل المقطوعة شيء من مواضع الوضوء يجب غسله فيجب غسل الرجل الصحيحة كيلا يؤدي إلى الجمع بين البدل والمبدل في وظيفة واحدة، وإن لبس الخفين فإن كان ما بقي من الرجل المقطوعة أقل من مقدار ثلاث أصابع فلا يجوز المسح على الخفين لأن محل المسح على الخفين قدر ثلاث أصابع ولم يبق من الرجل المقطوعة قدر ثلاث أصابع فلا يجوز المسح عليه ويجب عليه غسله فيجب عليه غسل الرجل الصحيحة لما ذكرنا، وهذا بخلاف ما إذا لبس الخفين فظهر من أحدهما أقل من مقدار ثلاث أصابع من موضع الوضوء ثم أحدث فانه يتوضأ ويمسح على خفيه لأن هناك ليس يلزمه غسل ما ظهر من إحدى الرجلين فلا يلزمه غسل الباقي، أما هاهنا لزمه غسل الباقي من الرجل المقطوعة فلم يغسل الرجل الصحيحة، وإن كان الباقي من الرجل المقطوعة مقدار ثلاث أصابع فإن لم يكن الباقي من ظهر القدم لا يجوز المسح عليه، وإن كان الباقي من ظهر القدم جاز المسح، وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله: إذا كان الباقي مقدار ثلاث أصابع من جانب الأصابع جاز المسح، وإن لم يبق من جانب الأصابع شيء وإنما بقي على العقب مقدار ثلاث أصابع أو أقل أو أكثر لم يجوز المسح، وهو الصحيح. وفي الذخيرة: وفي صلاة المستغني: إذا كان الرجل مقطوع الأصابع وبعض خفه خال عن القدم فمسح عليه ينظر إن وقع المسح على المفسول مقدار ثلاث أصابع جاز، وإلا فلا، وكذلك لو كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم فمسح عليه ينظر إن وقع المسح على المفسول مقدار ثلاث أصابع جاز، وإلا فلا. م: رجل قطعت إحدى رجله من الكعب أو من نصف الكعب وبره ولبس الخف على الرجل الصحيحة لم يجوز أن يمسه عليهما إلا على قول زفر رحمه الله. وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله في مقطوع الرجل من الكعب: عليه أن يمسه موضع القطع، وإن كان عليه خفان جاز له أن يمسه عليهما. وفي الخاتمة:

و لو لم يكن له إلا رجل واحدة و لبس عليها الخف جاز له أن يمسح عليها .
نوع آخر :

قال محمد رحمه الله في الزيادات : رجل باحدى رجله جراحة لا يستطيع غسلها لكن يستطيع أن يمسح على الخرق التي عليها فانه يتوضأ و يمسح على الخرق التي عليها و يغسل الرجل الصحيحة ، فان توضأ و غسل الرجل الصحيحة و لبس الخف عليها و مسح على الخرق التي على الرجل الاخرى إلا أنه لم يستطع أن يلبس الخف عليها ثم أحدث فتوضأ لا يجوز المسح على الخف الذي لبسه على الرجل الصحيحة - و على قياس ما قيل لأبي حنيفة رحمه الله أن من ترك المسح على الجبائر و المسح لا يضره أنه يحزبه عنده ، و ينبغي أن يجوز هاتما المسح على الخف عنده لأن المسح على الجبائر عنده ليس بفرض فيسقط وظيفة هذه الرجل المبروكة فكأنها ذهبت أصلاً ، وإن كان حين غسل الرجل الصحيحة و مسح و لبس الخفين ثم أحدث جاز المسح على الخفين ، وإذا كانت الجراحة بحال لا يقدر على المسح عليها و على ربط الخرق و الجبائر فغسل الرجل الصحيحة و لبس الخف ثم أحدث و توضأ جاز المسح على الخف في الرجل الصحيحة . رجل انكسرت يده و هو على وضوء فربط الجبائر عليها و لبس خفيه ثم أحدث و توضأ و مسح على الخفين و الجبائر ثم برأت اليد قال : يغسل موضع الجبائر و يمسح ، و لو كان على غير وضوء حين انكسرت يده فربط الجبائر عليها ثم توضأ و لبس خفيه ثم أحدث و توضأ و مسح على الخفين و الجبائر ثم برأت قال : يجب عليه نزع خفيه . قال الحاكم أبو الفضل : وجدت في بعض الامالى عن أبي يوسف رحمه الله فيمن أحدث و على بعض مواضع وضوئه جبائر فتوضأ و مسح عليه ثم لبس الخف ثم برأ فعليه أن يغسل قدميه ، قال : و لو أنه لم يحدث بعد لبس الخفين حين برأ المرح و ألقى الجبائر و غسل مواضعها ثم أحدث فانه يتوضأ و يمسح على الخفين . و في المتنق عن أبي يوسف : إذا مسح على جبائر إحدى رجله و غسل الاخرى و لبس خفيه ثم أحدث فانه يزع الخف الذي على الرجل التي

عليها الجبار ويسح على الجبار وعلى الخفين الآخر - وفي الهداية : ولا يجوز المسح على البرقع والقلنسوة والقفازين .

م : وما يتصل بهذا الفصل المسح على الجبار^١ وعصاة^٢ المفتصد^٣ ومسألة الشقاق :

قال الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية : ذكر في كتاب الصلاة أن من ترك المسح على الجبار وذلك لا يضره أجزاء - ولم يبين القائل ، قال : وسمعت أبا بكر محمد بن عبد الله يقول : ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال الحسن : قال أبو حنيفة رضي الله عنه : إذا مسح على العصاة فعليه أن يسح على موضع الجرح وعلى جميع العصاة صغيرا كان الجرح أو كبيرا أو على الأكثر منها ، فقد أوجب المسح على العصاة فصار عن أبي حنيفة روايتان ، قال الفقيه أبو جعفر : والله أعلم أيتهما الأولى وأيتهما الأخرى قال الشيخ أبو حفص السفكردى : ليس في روايتنا ما حكاه الفقيه أبو جعفر عن كتاب الصلاة ، وإنما الذى في روايتنا قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إذا ترك المسح على الجبار وذلك لا يضره لا يجوز له أن يغسل ما ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله [في رواياتهم]^٤ في باب الوضوء والغسل من الأصل* إذا اغتسل من الجنابة ومسح بالماء على الجبار التى على يديه أو لم يسح لأنه يخاف على نفسه إن مسح يجزئه ، وذكره مطلقا من غير أن يضيفه إلى أحد ، ثم ذكر قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله على نحو ما حكاه الشيخ الإمام الزاهد أبو جعفر رحمه الله أنه إذا ترك المسح على الجبار وذلك لا يضره لا يجوز له ، وذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو الليث رحمه الله في مختلف الرواية اختلاف المتأخرين في قول أبي حنيفة رحمه الله ، قال بعضهم : قوله لا يخالف قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأنهما قالا بدم جواز الترك فيمن لا يضره المسح ، وأبو حنيفة رحمه الله قال : يجوز ترك المسح فيمن يضره ذلك ، وبعضهم حققوا الخلاف فيما إذا ترك المسح والمسح لا يضره

(١) الجبار جمع الجبرة ، العبدان أو الخرق التى تجبر بها العظام (٢) العصاة ما يعصب به من متبديل ونحوه (٣) المفتصد العرق : شقة (٤) من أر (هـ) وسفورد ما في كتاب الأصل .

فقالوا : على قول أبي حنيفة رحمه الله يمجزه وعلى قولها لا يمجزه^١ ، وفي شرح الطحاوى : أن المسح على الجبيرة ليس بفرض عند أبي حنيفة ، وفي تجميد القدورى : أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله أن المسح على الجبيرة ليس بفرض وإن كان لا يضره المسح ، وكان القاضى الإمام أبو على النسفى يقول : المسح على الجبائر إنما يجوز إذا كان لا يقدر على المسح على القرحة كما كان لا يقدر على غسلها بأن كان يضرها الماء ، أما إذا كان يقدر على المسح على القرحة فلا يجوز المسح على الجبائر ، كما لو كان قدر على غسلها فلم يغسلها ، وكان يقول : ينبغى أن يحفظ هذا فإن الناس عنه غافلون ، وفي الخلاصة الحاتية : وإذا كان يضره الماء البارد دون الحار يغسله بالماء الحار ولا يمجزه ترك الفصل .
و فى الحاتية : رجل باحدى رجله بثرة^٢ فغسل رجله و لبس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخفين وصلى صلوات فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم أنها متى انشقت قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : ينظر إن كان رأس الجراحة قد يبست وكان الرجل لبس الخف عند طلوع الفجر ونزع

(١) وفى كتاب الأصل ج ١ ص ١٠٢ : قلت : أرايت رجلا به جرح عليه خرقه وقد نهى أن يصيبه الماء فتوضأ ومسح عليه ثم لبس خفيه ثم أحدث فتوضأ ومسح على الخفين ثم برأ ذلك الجرح كيف يصنع ؟ قال : ينزع خفيه ويغسل قدميه ، ويكون على وضوءه لأن المسح إنما يمجزه ما لم يبرأ ذلك الجرح - ١٠١ . وفى ص ١٠٠ منه : أرايت إن كانت به جراحة وهو يخاف على نفسه أن يمسح عليها ؟ قال : إذا خاف على نفسه أن يمسح عليها فلم يمسح عليها أبجاء . . . قلت : أرايت إن أجنب فاعتسل فمسح بالماء على الجبائر التي على يده أو لم يمسح لأنه يخاف على نفسه أن يمسح ؟ قال : يمجزه ، وقال أبو يوسف ومحمد : إن ترك المسح على الجبائر ولا يضره ذلك لم يمجزه - ١٠١ . قال السرخسى فى شرحه : ولم يذكر قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وفى غير رواية الأصول عن أبى حنيفة رحمه الله أنه يمجزه ، وقيل : هو قوله الأول ثم رجع عنه إلى قولها (٢) بثرة : خراج صغير ، وهو ما يخرج بالبدن من دمل ونحوه .

الخف بعد العشاء الأخيرة فإنه لا يجيد [الفجر و بعد ما بعدهما من الصلوات ، وإن نزع الخف و رأس الجراحة مبلولة بالدم فإنه لا يجيد] ' شيئا من الصلاة . صاحب الجيرة إذا مسح على الجيرة و لبس الخف عليها ثم أحدث و مسح على الخف ثم سقطت الجيرة عن بره : بطل المسح على الخف .

م : و إذا كان بإصبعه قرحة و أدخل المرارة^٢ في إصبعه و المرارة تجاوز موضع القرحة فمسح عليها جاز . و هل يكره إدخال المرارة في إصبعه لأجل الاستشفاء ؟ لاشك أنه إذا لم يكن فيها شيء من البول لا يكره ، و إن كان فيها شيء من بول الشاة يكره . هكذا روى عن محمد رحمه الله ، و يجب أن يكون قول أبي يوسف في هذا كقول محمد لأن عندهما يجوز شرب بول الشاة للتداوى و يجوز الاستشفاء به . و على قول أبي حنيفة رحمه الله يكره لأن على قوله لا يجوز شربه للتداوى فيكره الاستشفاء به .

و كذلك إذا كان على بعض أعضائه جراحة فجعل عليها الجائر و الجائر يزيد على موضع الجراحة فمسح عليها جاز . و كذلك في المفتصد ، و كان القاضي الإمام أبو على النسفي رحمه الله لا يجوز المسح على عصاة المفتصد ، وإنما يجيزه على خرقه المفتصد لا غير . و ذكر القاضي الإمام علاء الدين محمود المفتي رحمه الله في شرح مختلف الرواية في حق المفتصد أنه إن كان في موضع يمكنه الشد بنفسه من غير إعاقة أحد لا يجوز المسح على العصاة ، و إن كان في موضع يحتاج إلى العون يجوز المسح على العصاة . و ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده : إذا كان حل العصاة و غسل ما تحتها يضر بالجراحة يجوز المسح على العصاة ، و ما لا فلا ، و في الذخيرة : و إن كان حل العصاة لا يضر بالجراحة ولكن نزحها عن موضع الجراحة يضر فإن عليه أن يحلها و يغسل ما تحتها إلى أن يبلغ موضع الجراحة ثم يهد العصاة و يمسح على موضع الجراحة ، و عامة المشايخ جوزوا المسح على (١) من : أر ، خ (٢) المرارة ؛ هنة شبه كيس لازقة بالكبد تكون فيها مادة صفراء هي المرة .

عصابة المقصد وعليه الاعتداد، وفي الخلاصة^١ : وإن كان يضره المسح ولا يضره الحل فإنه يمسح على الخفة التي على الجرح ويغسل حوالها وما تحته الخفة الزائدة، م : وكذلك الحكم في كل خفة جاوزت موضع القرحة . وأما القرحة التي تبقى من اليدين العقيتين فقد اختلف المشايخ فيها، بعضهم قالوا : يجب غسلها، وبعضهم قالوا : لا يجب . ويكفي المسح - وفي الصغرى : وهو الأصح وعليه الفتوى، لأنه لو أمر بالغسل ربما يتل جميع العصابة وتنفذ البلة إلى موضع الفصد فيتضرر . وفي الفتاوى العتاية : إذا مسح على الجراحة وبقى من موضع الغسل شيء صحيح وذلك عامة رجله غسله، وإن كان ما صح منها شيء قليل مسح على الجراحة وعلى ذلك الموضع . جامع الجوامع : رجل به رمد^٢ يداويها وأمر أن لا يغسل فهو كالجبيرة .

م : وإذا مسح على الجبيرة وعلى عصابة المقصد هل يشترط الاستيعاب ؟ فقد اختلف المشايخ فيه، بعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله، وبعضهم لم يشترطوا ذلك ولكن إذا مسح على أكثر العصابة يجوز . وإن مسح على النصف فما دونه لا يجوز، وبه كان يقول الشيخ المعروف بخواهر زاده . وفي الفتاوى العتاية : ويغسل حد المرفق وكل ما هو بادٍ، وقيل : جاز المسح على الكل - وفي الذخيرة^٣ والنصاب : وبه يفتى . وفي اليتيمة : إذا اقتصد الرجل فما دام موضع الفصد مفتوحا قال القاضي الإمام الحكيم : هو في حكم المستحاضة . وقال القاضي الزرنجيري : لا يكون في حكم المستحاضة - م : وهل يشترط تكرار المسح ؟ اختلفوا فيه أيضا، قال بعضهم : يشترط إلى الثلث، إلا أن تكون الجراحة في الرأس فلا يشترط التكرار أيضا، ومنهم من قال : لا يشترط ويكتفى بالمسح مرة واحدة، وهو الصحيح، وفي الذخيرة والنصاب : وهو الأصح عند علماؤنا رحمهم الله .

(١) في م وحسبها : الووابجية (٢) الرمد : هيجان العين، وكل مؤلم للعين (٣) من م، وفي البقية : الصغرى .

م : وإذا انكسر عضو من أعضائه وهو يحدث فسد عليه العصابة ثم توضأ ومسح على العصابة جاز ، وهذا بخلاف المسح على الخف فان اللبس إذا حصل مع الحدث لا يجوز المسح على الخف - فالمسح على الجبائر يخالف المسح على الخف في حق أحكام من جعلها هذا ، ومن جعلها أن المسح على الخفين ينتقض بمضى مدة المسح ، والمسح على الجبائر لا ينتقض إلا بالحدث كالغسل ، ومنها أن من مسح الخف إذا نزع أحد خفيه يلزمه غسل الرجلين ، وإذا سقطت الجبائر لا عن بره لا يلزمه الغسل أصلاً - وفي الذخيرة : وإن طالبت المدة ، وفي شرح الطحاوى : ولا يجب عليه إعادة المسح سواء شدها بتلك الجبائر أو غيرها . م : وإن سقط عن بره يجب غسل ذلك الموضع خاصة . وفي المنتقى : الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا مسح على الجبائر ثم نزعها ثم أعادها كان عليه أن يعيد المسح عليها ، وإن لم يعد أجزاه . رواية في موضع آخر : وإذا سقطت العصابة فبدها بعصابة أخرى فالأفضل والأحسن أن يعيد المسح عليها ، وإن لم يعد أجزاه . وفي الظهيرية : ولو سقطت الجبائر في الصلاة إن كان سقوطها من غير بره مضى على صلاته ، وإذا سقطت عن بره يغسل ذلك الموضع خاصة ويستأنف الصلاة . وفي النصاب : ولو مسح على الجبيرة ثم أم الغاسلين الأصح أنه يجوز . م : وعن أبي يوسف رحمه الله : رجل به جرح يضره مساس الماء فصبه بعصابتين ومسح على العليا ثم رفعها قال : يمسح على العصابة الثانية ، بمنزلة الخفين والجزموقين ، ولا يجزيه حتى يمسح . وفي الأصل^١ : إذا انكسر ظفروه وجعل عليه الدواء أو العلك^٢ وتوضأ وقد أمر أن لا ينزع عنه يجزيه وإن لم يخلص إليه الماء ، ولم يشترط المسح ولا إمرار الماء على الدواء أو العلك من غير ذكر خلاف ، وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله وشرط إمرار الماء على العلك ولا يكفيه المسح . وذكر رحمه الله أيضاً : إذا ألقى علكة^٣

(١) ج ١ ص ٥٦ (٢) العلك : كل صمغ يملك من لبان وغيره فلا يسهل (٣) العلكة دويبة سوداء شبه الدود تكون بالماء تعلق بالشارب منه فتمتص الدم منه .

على بعض أعضائه فسقطت العلقه فجعل الحناء في موضع العلقه ولا يمكنه الغسل ولا إمرار الماء يلزمه المسح ، وإن عجز عن المسح أيضا يسقط فرض الغسل والمسح جميعا فيغسل ما حول ذلك الموضع و يترك ذلك الموضع ، فان سقط الحناء فان كان السقوط عن بره يلزمه غسل ذلك الموضع و إلا فلا . و ذكر إذا كان في أعضائه شقاق و قد عجز عن غسله يسقط عنه فرض الغسل و يلزمه إمرار الماء ، فان عجز عن إمرار الماء يكفيه المسح ، فان عجز عن المسح أيضا سقط عنه فرض الغسل والمسح فيغسل ما حول ذلك الموضع و يترك ذلك الموضع . و إذا كان الشقاق في يده ولا يمكنه استعمال الماء و قد عجز عن الوضوء يستعين بغيره حتى يوضئه ، فان لم يستعن و تيمم و صلى جازت صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله ، خلافا لهما . و إذا كان الشقاق في رجله فجعل فيه الدواء أو الشحم أو الطلك و لا يمكنه إيهال الماء إلى قمره يؤمر بإمرار الماء فوق الدواء و لا يكلف إيهال الماء إلى قمره و لا يكفيه المسح ، و إذا توضأ و أمر الماء على الدواء ثم سقط الدواء إن سقط عن بره يجب غسل ذلك الموضع ، و ما لا فلا .

الفصل السابع في النجاسات وأحكامها وفي معرفة

الآعيان النجسة وأضدادها

و هذا الفصل يشتمل على نوعين :

الأول فنقول : الآعيان النجسة نوعان : مائع ، و غير مائع . و كل نوع على قسمين : نجس باعتبار نفسه ، و نجس باعتبار غيره . و سنذكر بعضها هاهنا و بعضها في كتاب الصلاة . قال القدوري في كتابه : كل ما يخرج من بدن الإنسان عما يوجب الوضوء و الغسل فهو نجس ، كالفائط ، و البول ، و الدم ، و المني ، و غير ذلك ؛ و قال الشافعي : المني طاهر ، و في تحنيس مختصر خواهر زاده : منى كل حيوان نجس . م : الآرواث

(١) المانع : خلاف الجامد .

والإخشاء كلها نجسة ، وقال زفر ومالك رحمهما الله : كلها طاهرة ، وفي الكافي : فالكل غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله ، خفيفة عندهما ، ولا فرق بين ما أكل اللحم وغيره ، وقال زفر رحمه الله : روث ما لا يؤكل لحمه غليظة كبوله ، وروث ما يؤكل لحمه خفيفة كبوله . م : روى المولى عن محمد رحمه الله أنه قال : الروث لا يمنع جواز الصلاة وإن كان كثيرا فاحشا ، قيل : هذا آخر أقواله ورجع إلى هذا القول حين جاء مع الخليفة إلى الري ورأى أسواقهم وسككهم مملوءة من الأرواث فرجع إلى هذا القول دفعا للبلوى ، قال مشايخنا : على قياس هذه الرواية طين بخارا لا يمنع جواز الصلاة وإن كان كثيرا فاحشا مع أن التراب مخلوطا بالعذرات ، دفعا للبلوى - وفي الفتاوى العتائية : ما لم ير عين النجاسة ، م : وكان الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يعتمد على هذه الرواية وكان يقول : البلوى إنما يكون في النعال ، والنعال ما يمكن خلعها ، وقد اعتاد الناس خلع النعال ، وليس فيه كثير ضرورة ، والصلاة بغير النعل أحد ، فالكثير الفاحش فيه يمنع جواز الصلاة .

وقد ذكرنا خرو ما يؤكل لحمه من الطير كالحماسة والمصفور والبط في مسائل الآبار ، وأما ذرق ما لا يؤكل لحمه نحو سباع الطير كالصقر والبازي وغيرهما من الحداة وأشباهاها فهو طاهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وفي الخاتية : في أظهر الروايات ، وفي السفناق : وهو الأصح . م : وقال محمد رحمه الله : هو نجس .

والأبوال كلها نجسة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وقال محمد : بول ما يؤكل لحمه طاهر ، وإذا ثبت أنه طاهر فانه إذا أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة فيه وإن لحس ، وإذا وقع في الماء القليل لا يمنع التوضي ، إلا أن يغلب على الماء فيحتد لا يمحو التوضي به . وفي الحجة : نجاسة بول ما يؤكل لحمه غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله ، خفيفة عند أبي يوسف ، والفتوى في الوقوع في الماء على قول أبي حنيفة ، وفي إصابة

الثوب على قول أبي يوسف، وفي الحنطة في الكدس^١ على قول محمد رحمه الله . م : ثم إن أبا حنيفة وأبا يوسف رخصا الله اختلافا فيما بينهما، قال أبو حنيفة: لا يجوز شربه لتدائى ولنغرة، أو قال أبو يوسف: يجوز شربه للتدائى ولا يجوز شربه لنغرة . وفي الفتاوى المتأخرة: بول الحمار والبغل نجس نجاسة غليظة، لأنه ليس فيه بلوى فإن الأرض تنشفه، بخلاف الزوث لأنه يبقى على وجه الأرض . م : وبول الهرة نجس . وفي الحجة: إجماعا، م : حتى لو أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة، وهو الظاهر من المذهب، وحكى عن محمد بن سلام أنه كان يقول: لو ابتليت به لفسلت ولكن لا، أمر غيرى . باعادة الصلاة . وفي الخلاصة: وبول الصبي والصبية نجس لا يظهر إلا بالغسل، وعند الشافعى يحزى الرش في الصبي الذى لم يطعم، وبول الجارية لا يظهر إلا بالغسل اتفاقا . م : وأما بول الفأرة إذا وقع في الماء أسد الماء حتى لا يجوز التوضئ به، بخلاف سوره، أو إذا أصاب الثوب بول الفأرة فقد قال بعض مشايخنا: إنه ينجس الثوب، وقاسه على الماء، وقال بعضهم: لا ينجسه، وعن محمد رحمه الله أنه قال: لا لرى بول الفأرة بأسا، وذهب في ذلك إلى أن البلوى في بولها ظاهر، ولو وجد رائحته في الثوب ولا يشيقن به فالتزئة به أولى، وإن صلى فيه لم أقل بأنه لا يحزبه، وبعض مشايخنا قالوا: لا ينجسه إلا أن يفحش، وهذا القائل جعل أثر البلوى في التخفيف لا في سلب أصل النجاسة . وفي الخلاصة: بول الفأرة وخروها نجس، وقيل: بولها مفعو، وعليه الفتوى، وفي الحجة: والصحيح أنه نجس . وفي الظهيرية: ومرارة كل شيء كبوله، والمرارة التى تدخل في الإصبع المجروحة طاهر لا بأس به، وكأنه قول أبي يوسف رحمه الله . م : قال الحسن بن زياد: لو أن برة من بعر الفأرة وقعت في قر حنطة فطحت لم يهرأكلها، ولو وقعت في دهن فسد الدهن، وقال محمد بن مقاتل رحمه الله:

(١) الكدس: هو ما يجمع من الحبوب والتلات في البيدر و يطوى الأبقار وغيرها،

(٢) راجع ص ٢٨٤ .

ما لم يتغير طعمه لا يفسد الحنطة والدهن ، وقال للفقهاء أبو الميث رحمه الله : وبه نأخذ .
وفي مسائل أبي حفص رحمه الله في بحر الفأرة إذا وقع في الرب أو الحبل أنه لا تفسد ،
وعن الشيخ الإمام أبي محمد الخيزرانى أنه قال : وقعت لى هذه الواقعة فسألت أبا إسحاق
الضريرى رحمه الله فقال : لو كان لى لشربت ، وأنا لم أشرب ولكن جئت . و بول
الختاش و خروءه ليس بشئ لأنه لا يستطيع الامتناع عنه ، وفي الخلاصة : ليس بنجس ،
المضمرات : و عليه إجماع المتقدمين و المتأخرين . وفي الحجة : و ونيم^٢ الذباب ليس
بشئ - يعنى خروءه . م . و كذا هم البق و البراغيث ليس بشئ . وإن كثرت ، لأنه ليس
بدم مسفوح . و أماحم الحلة^٣ و الاوزاغ^٤ فنجس ، فإذا أصلب الثوب أكثر من قدر
الدرهم يمنع جواز الصلاة ، وفي الظهيرية : و دميها نجس إذا كان سايلا .

وفي فتاوى أبي الميث رحمه الله : الدم الذى يخرج من الكبد إن لم يكن من غيره
متمكنا فيه فهو طاهر ، و كذلك اللحم الملهوزل إذا قطع . فالدم [الذى فيه : ليس بنجس ،
هكذا حكى عن الفقيه أبى بكر محمد ، و كان الصدر الشهيد يزيغ]^٥ هذا القول . و يقول :
إن لم يكن هذا دما فقد جاور المدم ، و الشئ يتنجس بنجاسة الجوار ، و فى الطعن كلام .
و فى فتاوى الفقيه أبى الميث فى موضع آخر ذكر مسألة اللحم مطلقا و لم يقيد بها بالملهوزل .
و رأيت فى موضع آخر : الطحال إذا شق و خرج منه دم . ليس بسائل . فليس بشئ .
و كذا الدم الذى فى القلب ليس بشئ . ذكر المسألة مطلقا من غير فصل بين دم و دم .
و فى عيون المسائل : الدم الملتزق باللحم إذا كان ملتزقا من الدم السائل . بعد ما سأل . كان
نجسا ، وإن لم يكن ملتزقا من اللدم السائل لم يكن نجسا . و روى المعلى عن أبى يوسف
أنه قال : غسالة الدم إذا أصاب الثوب لم يحز الصلاة فيه ، وإن صب فى أثر يفسد الماء .
يزيد به الدم للذى بقى فى اللحم ملتزقا به . و لو طبخ اللحم فى القدير و يوى صفرة أو

(١) الرجم : ما يطبخ من التمر . (٢) الونيم : سلخ الذهب . (٣) حلة : دودة تقع فى الجلد
فأكله (٤) جمع وزغة : سام أبرص (٥) من أر ، خ .

حرة فلا يأبس به، ورد الأثر في عين هذه الصورة عن جاثية رضى الله عنها . وفي الحثاية : دم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب . في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : يفسد إذا غُش . ودم البرغوث والبق والبعوض - وفي الحجية : والقمل - لا يفسد عندنا ، وفي الغيائية : وإن كثر . الطحال والكبد طاهران قبل الغسل . وفي الخلاصة : وما يبق من الدم في عروق اللحم ليس بنجس ولهذا حل أكله ، وعن أبي يوسف أنه معفو [في الأكل لتعذر الاحتراز عنها ، غير معفو]^١ في الثياب لإمكان الاحتراز . م : وبين أبي حنيفة رحمه الله أنه إنما يحرم الدم المسفوح ، وهو السائل ، فأما ما يكون في اللحم ملتزقا به فلا يأبس به ، وعن أبي يوسف رحمه الله برواية ابن سماعه : إنما يحرم الدم المسفوح الذي يسكن العروق وإذا جف سأل . وفي الحجية : وقال محمد بن الحسن : ما ليس بسائل ولا متقاطر فليس بكروه ، وقال أبو بكر الإسكاف : الدم نجس ، مسفوحا كان أو غير مسفوح ، ودم قلب الشاة ليس بمسفوح وإنه حرام . وفي شرح الطحاوى : ودم الاستحاضة وصاحب الجرح السائل نجس . وفي الظهيرية : ودم الشهيد ما دام عليه فهو طاهر ، فإذا أبين منه كان نجسا ، وفي الفتاوى الحثاية : حتى لو أصاب الثوب أو وقع في الماء أفسده ، وفي الحثاية : إذا صلى وهو حامل شهيد عليه دم جازت صلاته .

م : وفي الجامع الصغير عن أبي حفص الكبير رحمه الله أن الطين إذا جعل فيه السرقين وطين به شيء وبيع لا بأس أن يوضع عليه متبدل ببول ، وسئل هو عن سرقين جاف أو التراب النجس إذا هبت به الريح وأدخله في الثوب [فقال] لا يتنجسه ما لم ير أثره . التبن النجس إذا استعمل في الطين إن كان يربى كان نجسا ، وإلا فلا ، لو بيع يحكم بجاهلته ، ولو أصابه الماء فهو على الروايتين ، وفي الذخيرة : فإن عاد بطلا في الوجه الثاني عاد نجسا في رواية . م : إذا كان الماء أو التراب نجسا فالطين منها يكون طاهرا ،

هكذا عني الشيخ الإمام الفقيه أبي نصر محمد بن سلام ، وكان الشيخ أبو بكر الإسكاف يقول : العبرة للآل ، إن كان الماء طاهرا فالطين طاهر ، وإن كان الماء نجسا فالطين نجس ، وقد قيل على العكس أيضا ، وفي الخلاصة : والصحيح أنهما نجسان ترجيحاً للنجاسة ، وفي الحاوي : وبه نأخذ ، م : وكان الشيخ أبو القاسم الصفار يقول : الطين نجس ، وبعضهم قالوا : على قول محمد الطين يكون طاهرا ، وعلى قول أبي يوسف يكون نجسا ، وجعلوه فرعا لمسألة أخرى : أن السرقة أو الخرق إذا احترقت وصارت رمادا فالذهب عند محمد رحمه الله أن النجس يطهر بالتغير والاستحالة ، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله ، وفي الخلاصة : اختلط الروث بالطين يعتبر فيه الغالب لتطين المسجد .

م : إذا لف الثوب النجس في ثوب طاهر وللثوب النجس رطب مبتل فظهر خدوته على الثوب الطاهر ولكن لم يضر رطبا بحيث لو عصر يسيل منه شيء ويتقاطر اختلف المشايخ فيه ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : الأصح أنه لا يصير نجسا ، وكذلك الثوب الطاهر اليابس إذا بسط على أرض نجسة مبتلة وظهر أثر بلة النجاسة في الثوب إلا أنه لم يضر رطبا ولم يضر بحال لو عصر يسيل منه شيء ويتقاطر اختلف المشايخ فيه ، قال شمس الأئمة : هذا والأصح أنه لا يصير نجسا ، وفي الصغرى : ذكر أستاذنا عن شمس الأئمة الحلواني أنه ذكر هذه المسألة في صلاة الأصيل وقال : إن صار الثوب الطاهر بحيث لو وضع عليه يبتل يتنجس ، وإلا فلا ، م : ذكر هذين الفصيلين في صلاة المستغنى . وإذا وضع رجله على أرض نجسة أو على لبد نجس إن كانت الرجل رطبة وللارض أو اللبد يابسا وهو لم يقف عليه بل مشى لا تنجس رجله ، ولو كانت الرجل يابسة وهو لم يقف عليه بل مشى لا تنجس رجله ، ولو كانت الرجل يابسة [١] والارض رطبة وظهرت الرطوبة في الرجل تنجس رجله . وفي الظهيرية : والندوة لا يعتبر ، وهو المختار .

و في الخاتمة : الرجل إذا غسل رجله ومشى على أرض نجسة بغير نعل فابتلت الأرض من بلل رجله وأسود وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصلى جازت صلاته ، وإن كان بلل الماء في الرجل كثيرا حين مشى على وجه الأرض وابتل وجه الأرض وصار طينا ثم أصاب الطين رجله لا يجوز صلاته . وفي الفتاوى الحجة : غسل رجله ومضى ثلاث خطوات ثم مشى على أرض نجسة أو نجاسة يابسة لم يضره ذلك . م : وإذا نام الرجل على فراش قد أصابه منى وبيس ففرق الرجل وابتل الفراش من عرقه إن لم يصب يبل الفراش جسده لا يتنجس جسده ، وإن أصاب يبل الفراش جسده يتنجس جسده . وفي مجموع النوازل عن الفيض الفقيه أبي بكر الوراق رحمه الله أنه سئل عما توضع على شط نهر ومشى حافيا إلى المسجد ؟ قال : كاد أن يتكسر ظهره في غم بعض الناس يتوضئون على شطوط الأنهار ويتسلون أقدامهم ويمشون حفاة ورجلام رطبة إلى مساجدهم فينجسون الحصى والبوارى . وتفسد صلاتهم وصلاة أهل المسجد وبال ذلك عليهم ، ثم ينصرفون كذلك حفاة إلى منازلهم ويناحون مع أزواجهم فيتنجس فرشهم وأيدي أزواجهم وأرجلهم وجميع أعضائهم فيصلين ولا يشعرون بذلك تفسد صلاتهم وبال ذلك عليهم . قال : وأكثر هذا الخوف على أرباب الدواب وأهل الرماثيق الذين يحتاجون إلى الدخول على الدواب والمرايط كل يوم كذا مرة . القيمة : وسئل حمير الوبرى عن عرق في الثياب النجسة هل يتنجس بدنه ؟ قال : نعم . وفي الكبرى : أصابه الطين أو مشى في الطين ولم يغسل قدميه حتى صلى يحزبه ، ما لم يكن فيه أثر النجاسة . م : وقد قيل في النيل : يربى بالدم ! فإن كان كذلك كان نجسا ، والثوب المصبوغ به أيضا يكون نجسا فيغسل ثلاث مرات ويحكم بظهارته عند أبي يوسف رحمه الله ، وقد سألتنا عن هذا معارف التجار فأخبرونا أنه لا يربى بالدم ، وسمعنا أيضا أن أهل الفارس يستعملون البول في الدياج عند النسج

(١) البوارى - جمع بارى وبارية : الحصى المنسوج من القصب .

و يقولون إن البول يزيد في بريقه ! فان كان كذلك لا شك أن دياجمهم يكون نجسا ولا يجوز الصلاة معه إلا بعد الغسل ثلاث مرات عند أبي يوسف رحمه الله - و في الفتاوى المتأخرة : و الفتوى في الثوب المصبوغ بالنيل و دهن السراج أنه طاهر ، لأن الأصل هو الطهارة حتى يتيقن بنجاسته .

و في تجنيس الناصرى : إذا امتخط في ثوبه فوجد فيه الدم فهو نجس سايلا كان أو لم يكن . م . و قد وقع عند بعض الناس أن الصابون نجس ، لأنه يتخذ من دهن الكتان و دهن الكتان نجس لأن أوعيته تكون مفتوحة الرأس عادة و الفأرة تقصد شربها و تقع فيها غالبا ، و لكننا لانفتى [بنجاسة الصابون لأننا لانفتى] بنجاسة الدهن ، و مع هذا لو فتى بنجاسة الدهن لا نفتى بنجاسة الصابون لأن الدهن قد تغير و صار شيئا آخر . و في الجامع الصغير : سئل خلف رحمه الله عن ألقى حجرا ملطحا بالمذرة في نهر كبير جار فارتفعت قطرات من الماء فأصاب ثوبه ؟ قال : إن كان ذلك من الماء المتصل بالحجر فسد ، و إن كان من غير ذلك الماء فلا بأس به ، و إن لم يعلم فأحب إلى أن يغسله ، و يسعه أن يصل فيه من غير أن يغسله ، و في الفتاوى : سئل ابن شجاع عن هذه المسألة فقال : عليه أن يغسله ، و به قال نصير ، و قال إبراهيم بن يوسف : لا يضره ذلك ، و به قال الشيخ الفقيه أبو بكر إلا إن ظهر فيه لون النجاسة ، قال الفقيه أبو الليث : و به نأخذ . و عن إبراهيم رحمه الله : حار يبول في الماء فأصاب من ذلك الرش ثوب إنسان قال : لم يضره ، لأنه ماء حتى يتيقن أنه بول ، قال الفقيه : و به نأخذ . و في البيضة : سئل على بن أحمد عن القبار النجس إذا طار و وقع في الماء القليل هل يتنجس ؟ فقال : لا عبرة للقبار ، إنما العبرة للتراب . م . و في متفرقات الفقيه أبي جعفر رحمه الله في الفرس إذا مشى على الماء و عليه راكب و أصاب ثوبه من ذلك الماء ، عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه إذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين وغيره

(١) من ار ، خ .

صار الثوب نجسا سواء كان الماء جاريا أو راكدا، وإن لم يكن في رجله شيء من النجاسة لا يضره . سئل أبو نصر رحمه الله عن يغسل الدابة فيصيبه من مائها أو عرقها ؟ قال : لا يضره ذلك ، قيل : فإن كانت مرغت في بولها أو روثها ؟ قال : إذا جف و تنثر و ذهب عنه لا يضره أيضا - و في النياثية : فعلى هذا إذا جرى الفرس في الماء و ابتل ذنبه و ضرب به راكبه ينبغي أن لا يضره .

و في الأصل^١ : رجل مر بكثيف فسال عليه من ذلك الكثيف شيء ؟ قال : إن علم بنجاسته فعليه غسله ، و إن علم بطهارته لا يجب غسله ، و إن لم يعلم بنجاسته و لا بطهارته و لم يجد من يسأل عنه يتحرى و يبقى الأمر على ما يستقر عليه رأيه - قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني و الإمام المعروف بخواهر زاده : إنما بنى هذا الجواب على عرف ديارهم ، أما في عرف ديارنا فيغسله لا محالة لأن الكثيف في ديارنا معد لصب النجاسة و لا يصب فيه إلا النجاسة ، أما في ديارهم الكثيف كما يعد لصب النجاسات يعد لصب ماء غسالة القدر ، قال شيخ الإسلام : هذا و قياس كنيهم بما عندنا الموازب فانه يصب فيه الماء و غيره فلا جرم لو أصابه شيء من الميزاب كان الجواب على ما ذكره في الكتاب ، و عن أبي عصمة سعد بن معاذ المروزي رحمه الله أنه مر بكثيف و سال منه شيء و هبت به الريح و اتضح عليه شيء مثل رؤس الإبر قال : هذا ليس بشيء و لا يجب عليه الغسل و إن استيقن أنه بول ، و هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، قال الشيخ الفقيه أبو جعفر رحمه الله : قوله « رؤس الإبر » دليل على أن الجانب الآخر من الإبر معتبر و ليس عندنا هكذا بل لا يعتبر . و في نوادر المحلى عن أبي يوسف رحمه الله : إذا اتضح من البول شيء يرى أثره لا بد من غسله ، و لو لم يغسل و صلى كذلك و كان إذا جمع كان أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة . و في واقعات الناطق : دخل المشرعة^٢ و توضأ و لم يكن له نعلان فوضع رجله على ألواح المشرعة و قد كان يدخل فيها من رجلاه قدر : جاز ،

(١) وراجع ما في الأصل المطبوع ٦٥ / ١ برواية أبي سليمان الجوزجاني (٢) المشرعة : مورد الشاربة .

و لا يجب غسل القدمين ما لم يعلم أنه وضع رجله على الموضع النجس ، لأن فيه ضرورة و بلوى ، و فى الثانية : و الاحتياط أن ينسلها ، و فى الحاية : إن كان بحيث لو وضع عليه فم يبل فهو نجس لأن عينه نجس ، و كذا الكلب إذا مشى فى طين و ردغة فوطئ إنسان على إثر رجله لما قلنا . و فى الصيرفة : بال الكلب فى طين فخلط كذلك قال ظاهر ، لأن البول صار مستهلكا حيث خلط بالطين . الكلب إذا مشى مع إنسان فى يوم بارد فجمد ثوبه من ريقه يتنجس ثوبه عند البعض لأنه ترطب من ريقه و ريقه نجس ، و عند بعضهم ينظر : إن كان ثوبه متغيرا لا يصل به ، و إلا يصل - و فى الفتاوى العتاية : و لو تنفس فى ثوب إنسان لو ابتل ثوبه يتنجس ، و إلا فلا ، و قال : و علامة الأبتلال أنه لو أخذه يده يتبل يده . و فى واقعات الناطق : الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثيابه إن أخذ فى حالة الغضب لا يجب غسله ، و إن أخذ فى حالة المزاح يجب غسله . و فى الملتقط : لا يتنجس ما لم ير البلل سواء كان الكلب راضيا أو غضبان - و فى الصيرفة : و هو المختار . و فى الحاية : و إذا نام الكلب على حصر المسجد إن كان يابسا لا يتنجس ، و إن كان رطبا و لم يظهر أثر النجاسة فيه فكذلك . م : و إذا امتخط الرجل فى ثوب و رأى فيه أثر الدم لا ينجسه لأن ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا . و فى الظهيرية : السقاء إذا دخل الدار بالماء و صادم الستور المعلقة على الأبواب و الستور نجسة هل يتنجس الكوز و ما كان رطبا من السقاء ؟ قال رضى الله عنه : قال أستاذنا الشيخ الأجل ظهير الدين المرغيناني : لا يتنجس . و فى الحاية : إذا كان فى غاية ثقب و الماء يسيل من الثقب فجاء إنسان و وضع يده النجسة على الماء الذى يسيل من ثقب الحاية ، قال ظهير الدين : هذا يتنجس ماء الحاية . ثوب أصابه ماء ينفصل عن الضفدع حيث وثب هل يتنجس ؟ قال ظهير الدين : هذا لا يتنجس ، و قال غيره : إن عرف أنه بول يتنجس . م : ذباب المستراح إذا جلس على ثوب رجل قد قيل : لا بأس به لأن التحرز عنه غير ممكن ، و قيل : لا بأس به ، إلا إذا كثر و لحش .

النوع الثاني من هذا الفصل في مقدار النجاسة التي يمنع جواز الصلاة يجب أن يعلم بأن القليل من النجاسة عفو عندنا . ثم النجاسة على نوعين : غليظة ، وخفيفة . فالغليظة إذا كانت قدر الدرهم أو أقل فهي قليلة لا تمنع جواز الصلاة ، وإن كانت أكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلاة ؛ ويعتبر الدرهم الكبير دون الدرهم الصغير ، قال محمد في الجامع الصغير : الدرهم الكبير أكبر ما يكون من الدرهم ، ولم يبين أنه أراد به الكبير من حيث العرض و المساحة أو من حيث الوزن ، و ذكر في النوادر أن الدرهم الكبير أكبر ما يكون من الدرهم كالدرهم السود الزرقانية - درهم كبير ضربه الزبرقان ، و قال في موضع آخر : الدرهم الكبير ما يكون عرض الكف كالدرهم الشهلبي ، و هذا اعتبار التقدير من حيث العرض ، و من المشايخ رحمهم الله من قال : أكبر ما يكون من الدرهم من نقود زمانهم ، و أما ما كان من النقود و اقتطع لا يعتبر ، و ذكر في كتاب الصلاة : و اعتبر الكبير من حيث الوزن - قال الفقيه أبو جعفر : نوفق بين ألفاظ محمد و نقول : أراد بالتقدير من حيث العرض تقدير النجاسة الرقيقة ، و أراد بالتقدير من حيث الوزن تقدير النجاسة الغليظة ، و هو الصحيح من المذهب أن في الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض ، و في الغليظة يعتبر الدرهم من حيث الوزن . و روى بشر بن غياث عن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة رضى الله عنه عن حد الكثير الفاحش فكره أن يحد فيه حدا و قال : الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس و يكثرونه ، و روى الحسن في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال : الكثير الفاحش شبر في شبر ، و في كتاب الصلاة للملي رحمه الله قال : هو شبر أو أكثر . و عن محمد رحمه الله أنه قال : الكثير الفاحش هو ربع الثوب ، و ذكر أبو على الدقاق رحمه الله في كتاب الحيض : الكثير الفاحش عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ربع الثوب ، و روى هشام عن محمد رحمه الله أنه قال : الكثير الفاحش مقدار باطن الخفين - معناه أن يستوعب القدمين ، و روى إبراهيم عن محمد رحمه الله أن الفاحش في الخف أكثر الخف . و قد اختلفت الروايات عن أبي يوسف

رحمه الله ، أنه ذكر في كتاب الصلاة أنه شبر في شبر ، قال الشيخ الفقيه رحمه الله : وهكذا ذكر في الامالى ، وذكر في صلاة الاثر : قال أبو يوسف رحمه الله : وفي ألعاب المحار قدر شبر فاحش بعيد منه الصلاة ، وفي عرقه الفاحش أكثر من شبر ، وفي ماء الوضوء أكثر من شبر على أصله ، و ذكر الطحاوى فى مختصره ^١ عن أبى يوسف : ذارعا فى ذراع . وقيل : على قياس مسائل كثيرة الفاحش أكثر من النصف ، وفى النصف روايتان ، قال مشايخنا رحمهم الله : التقدير بالربع أصح لأن الربع أقيم مقام الكل فى كثير من الأحكام ، كسح ربع الرأس أقيم مقام الكل ، وفى الإحرام لخلق ربع الرأس أقيم مقام خلق الكل ، وككشف ربع العورة أقيم مقام كشف الكل ؛ ثم اختلف المشايخ رحمهم الله فى كيفية اعتبار الربع ، بعضهم قالوا : يعتبر ربع [جميع الثوب ، واختلفوا فيما بينهم ، حكى عن الشيخ أبى بكر الرازى أنه يعتبر ربع] ^٢ السراويل احتياطا لأنه أقصر الثياب ، ومنهم من يعتبر ربع أى ثوب كان ، وقال بعض المشايخ : يعتبر ربع الطرف الذى أصابته النجاسة ، يعنى ربع الكم أو الذيل والدخريص .

بعد هذا يحتاج إلى الحد الفاصل بين الغليظة والحفيفة ، قال القدورى فى شرحه : النجاسة الغليظة عند أبى حنيفة كل عين ورد فى نجاسته نص ولم يعارضه نص آخر اختلف الناس فيها أو اتفقوا فيها - أشار إلى أنه إذا عارضه نص آخر فهى خفيفة اتفق الناس أو اختلفوا فيها . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : ما ساغ الاجتهاد فى طهارته فهو مخفف ، وفى الخلاصة : وقالوا : المظلة ما وقع الإجماع على نجاستها ، وما ساغ الاجتهاد فيه فهى مخففة ، وثمرة الاختلاف تظهر فى الآرواث ، عند أبى حنيفة نجاستها غليظة لأنه ورد النص فيها وهو حديث ابن مسعود رضى الله عنه ولم يعارض الحديث نص آخر ، وعندهما نجاسة خفيفة لاختلاف العلماء فيها ولمكان البلوى . ونجاسة بول ما يؤكل لحمه على قول من يقول بنجاسة خفيفة حتى لو أصاب الثوب لا يمنع جواز

(١) ص ٢١ المطبوع (٢) من أر ، خ .

الصلاة ما لم يكن كثيرا فاحشا ، وإذا وقع قطرة في الماء أفسده لأن القليل في الماء يصير كثيرا . قال الفقيه أحمد بن إبراهيم : إن أصحابنا جعلوا التي في ظاهر الرواية كالمذرة والبول حتى قالوا : إذا أصاب بدنه التي . وهو أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة معه ، وفي رواية الحسن ما جعله كذلك حتى كان التقدير فيه على رواية الحسن بالكثير الفاحش . ونجاسة سؤر سباع البهائم غليظة في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله ، وفي رواية أخرى عنه خفيفة . وهو قول أبي يوسف رحمه الله . والخبر هو التي من ماء العنب إذا غلى وقذف بالزبد فنجاستها غليظة ، وإذا طبخ أدنى طبخة وغلى واشتد وقذف بالزبد فنجاستها غليظة ، إليه أشار محمد رحمه الله في كتاب الأشربة ، قالوا : وهكذا روى هشام عن أبي حنيفة [وأبي يوسف رحمهما الله]^١ ، وحكى عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يجب أن يكون نجاستها خفيفة ، والفتوى على الأول أن نجاستها غليظة . الظهيرية : وخلا بكم^٢ طاهر لا بأس به . الخائنية : نجو الكلب ورجيع السباع نجس نجاسة غليظة . وخره ما يؤكل لحمه من الطيور ما له رائحة كريهة كخره الدجاج والبط والإوز نجس نجاسة غليظة . وفي الصيرفية : خره القلق^٣ نجس نجاسة غليظة . وخره العلق^٤ نجس نجاسة غليظة . القيمة : سئل السمرقندي عن خره الطائوس والدراج فقال : خروهما بمنزلة خره الحمام . وفي الصيرفية : خره دود القز طاهر . وفي الذخيرة : خره الحية وبولها نجس نجاسة غليظة ، وأما قميص الحية فقد قيل : إنه نجس ، والصحيح أنه طاهر . وفي الفتاوى العتائية : خره الحرة نجس . وفي شرح الطحاوي : كل حيوان مات خنق أنه فاته يتنجس لحمه وجلده وشحمه حتى لا يجوز الصلاة معه ، وإن استهلك أحد لا يفرم قيمته ، ولا يجوز بيعه . في السراجية : ماء قم النائم طاهر - وفي السغناقي : سواء كان من الفم أو منبعا (١) من أر ، خ (٢) خلا بكمه : الوحل (٣) القلق : طائر طويل العنق والرجلين وهو يأكل الحيات ، ويوصف بالذكاء والفطنة . كنيته « أبو حديج » (٤) العلق : دويبة سوداء تمتص الدم .

من الجوف عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، و عليه الفتوى ، و في الفتاوى العتاية : قال أبو يوسف : إن كان فيه لون الدم فهو نجس ، و عندهما طاهر . و في الظهيرية : و ماء فم الميت قيل : إنه نجس . السراجية : و الماء الذي في دود الفيلق^١ طاهر . و في الصيرفية : فلو وطئ دود القز فأصاب ثوبه أكثر من قدر الدرهم قال القاضي بديع الدين : يجوز الصلاة معه . اليتيمة : ذكر الحسن : بلة الفرج الطاهرة للمرأة طاهرة أو نجسة ؟ فالصحيح أن من جعلها كالقضيبي قال بنجاستها ، و من قال كالقلفة قال بطهارتها . الحجة : الرطوبة التي على الولد عند الولادة طاهرة . حلب اللبن فخرج معه قطرة أو قطرتان من الدم : إن لم يكن في الضرع علة فذلك احمرار اللبن لا يضره . الملتقط : السخلة^٢ إذا خرجت من أمها فذلك الرطوبات طاهرة لا يتنجس بها الثوب و الماء ، و كذا البيضة ، و في الحجة : و يكره التوضي بالماء الذي وقع فيه لمكان الاختلاف . و في الحثانية : و كذا الأنفحة^٣ إذا خرجت من الشاة بعد موتها . و في الفتاوى العتاية : هو المختار ، و عندهما يتنجس ، و هو الاحتياط ، و في المنظومة :

أقحمة الميتة و الألبان طاهرة و استمر الشان
و أوجبا في الجامدات غسلها و حرما في الذاتيات أكلها

و في شرح الطحاوي : و إن ييس البيضة أو السخلة ثم وقست في الماء أو في المربة لا تفسدهما ، و في الظهيرية : البيضة إذا صار عذها دما أو مات فيها الفروخة فهي طاهرة ، و في شرح الطحاوي : و الصلاة معها جائزة ، إلا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال : إذا كان مضغة لا يجوز . و في اليتيمة : البيضة إذا مذرت^٤ من غير أن يحضنها

- (١) « الفيلق » هو سهو التامنين ، و الصحيح « الفيلق » و الفيلق و الفلق : ثم محجف إذا تفلق من نواة (٢) السخلة : ولد الشاة ، و الجمع : محضال (م) الأنفحة شيء يستخرج من بطن البعدي قبل أن يطعم غير اللبن ، يتخذ منه اللبن ، و هو المعروف عند العامة بالهجنة - (٤) مذرت البيضة : فسدت و خيثت .

الدهاج تنجس . الذخيرة : الخارج من غير السيلين إذا لم يكن سائلا لم يكن حدثا موجبا انتقاض الطهارة . هل يكون نجسا ؟ فمن محمد أنه نجس . وبه كان يفتي الفقيه أبو بكر الإسكاف والفقيه أبو جعفر ، وعن أبي يوسف أنه طاهر ، وفي الهداية : هو الصحيح ، حتى أن الخارج لو وقع في الماء فعلى قول من يقول هو نجس يتنجس الماء ، وعلى قول من يقول هو طاهر لا يتنجس . [في الحجة] قال المصنف رحمه الله : إذا ألقى الشيء الذي ليس ملء الفم في الماء القليل أفسده احتياطا . الصيرفة : شارب الخمر إذا بات قبل أن يضل فيه فأصاب الثوب من بزاة أكثر من قدر الدرهم لا رواية لهذا في الأصل ، قال أبو يوسف رحمه الله : إن رثي عين الخمر يمنع وإلا فلا ، وقال محمد رحمه الله : هو نجس سواء رثي عينه أو لم ير ، وفي فتاوى قاضيخان : إن كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحه ينبغي أن يكون طاهرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، ويظهر الفم بريقه . الغيائية : إذا أحرقت العذرة في بيت فعلا دغانه وبخاره إلى الطابق و انمقد ثم ذاب أوعرق الطابق فأصاب ماؤه ثوبا : لا يفسد استحسانا ما لم يظهر أثر النجاسة به ، وبه أفتى الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، وهو اختيار أستاذنا الشيخ ظهير الدين المرغيناني . وفي الحفائية : وكذا اصطبل إن كان حارا وعلى كوته طابق فرق الطابق وتقاطر فيه منه . وكذا الحمام إذا أهرق فيه النجاسات فرق حيطانها وكوتها وتقاطر منه . وكذا لو كان في الاصطبل كوز معلق فيه فترشح من أسفل الكوز في القياس يكون نجسا ، وفي الاستحسان لا يتنجس .

الذخيرة : الرجل إذا استنحى بالماء ثم خرج منه ريح قبل أن يبس البلل هل يتنجس من تنه الموضع الذي يمر فيه الريح ؟ أو كان سراويله مبتلا فأصابه هذا الريح هل يتنجس السراويل ؟ اختلف المشايخ فيه ، عامتهم على أنه لا يتنجس ؛ وكذا إذا دخل إنسان المربط في الشتاء وبدنه مبتلا بالماء أو بالعرق لجف البلل من حر المربط ، أو أدخل شيئا مبتلا في المربط لجف ذلك الشيء من حر المربط : لا يتنجس البدن ولا ذلك الشيء عند

(١) من أر ، خ .

عامة المشايخ، إلا أن يظهر أثره كصفرة ظهرت في السراويل بعد خروج الريح أو في ذلك الشيء بعد الإدخال في المربط إذا يبس فإن هذا يتنجس . الظهيرية : إذا مرت الريح بالفترات وأصاب الثوب المبلول يتنجس إذا وجد رائحة النجاسة . وما يصيب الثوب من بخار النجاسات قيل : يتنجس الثوب بها ، وقيل : لا يتنجس ، وهو الصحيح . الصيرفية : لو عصر عتبا فأدمى رجله و سال في العصير وإنه يسيل ولا يظهر أثر الدم فيه : لا يتنجسه - م . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وكذا لو بال فوقه في العصير والعصير غالب يسيل لأنه جار ، ولو عصر عتبا فأدمى رجله قبل أن يسيل العصير قال القاضى بديع الدين : لا يتنجس للضرورة ، وقال بعضهم : يتنجس .

اليتمة : سئل أبو حامد عن المرقعة إذا أنقنت هل تصير نجسة ؟ قال : لا ، قال رضى الله عنه : ذكر الحلوانى في صلاته أن الطعام إذا تغير واشتد تغيره يتنجس ، وذكر الطحاوى في مشكل الآثار أن اللحم إذا أتن يحرم أكله ، والسمن واللبن والزيت والدهن إذا أتن لا يحرم ، وذكر في باب الأشربة أن بالتغير لا يحرم ، فنحمل ما ذكره الحلوانى على أنه بلغ في نهاية التغير وإليه أشار فقال : واشتد تغيره ، وما ذكر في كتاب الأشربة على أنه تغير من غير أن يبلغ النهاية - قال رحمه الله : وإنما اخترت هذا ليكون اتفاقاً لا اختلافاً . ودود لحم وقعت في مرقعة لا يتنجس ، ولا تؤكل الدود ولا المرقعة إذا تفسخت الدود فيها .

الدجاجة تذبح وينف ريشها ثم تغلى في الماء قبل أن يشق بطنها صار الماء نجساً وصارت الدجاجة نجسة بحيث لا طريق إلى أكلها إلا أن تحمل المرة فتأكلها . الملتقط : أرض أصابها نجاسة فصب عليها الماء فاجتمع ذلك الماء في موضع آخر فهو نجس .

(١) وأما لو أتيت الدجاجة تسبيلاً لتنف الريش حالة غلى الماء ولا تترك فيه إلا مقدار ما تصل الحرارة إلى ظاهر الجلد لتتحل مسام السطح عن الريش فالأولى أن تطهر بالفسل ثلاثاً - كما في مراق الفلاح ورد المختار .

الخلاصة الخاتمة : بدن المحدث و الجنب طاهر ، حتى لو صلى حامل محدث أو جنب يجوز .
 الخلاصة : لا يتنجس من الميتة عشرة أشياء : الشعر ، والصوف ، والوبر ، والريش
 والحافر ، والقرن ، والطفر ، والظلف ، والعظم ، والعصب إذا لم يكن عليه دسومة
 ولا لحم ولا دود ؛ وفي الذخيرة : وأما المصّب ففيه روايتان ، في رواية جاز الانتفاع به
 وبيعه لأنه طاهر ، وفي الكافي : خلافاً لما لك في عظم الميتة . وفي الظهيرية : قال
 أبو حنيفة رحمه الله : لا بأس بالانتفاع بحافر الميتة وظلفها وعظمها . وفي الملتقط :
 عظام الفيل بعد ما جف طاهرة يجوز بيعها ، وفي الخاتمة : عظم الفيل إذا لم تكن عليه
 دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل ، و يباح الانتفاع به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله ، وعن محمد أنه نجس ، وفي المنظومة :

ولا يجوز بيع عظم الفيل والانتفاع منه بالقليل

[وكذا سن الكلب والثعلب]^١ ، وكذا جلد الكلب بعد الدباغ طاهر . التجريد : وفي
 شعر الخنزير الصحيح أنه لا يفسد الماء ، وقيل : إن كان كثيراً يتنجس ، وإنما رخص
 للخرازين^٢ الانتفاع بشعره ضرورة ، وفي تجنيس الناصري : وتركه أحوط ، وفي شرح
 الطحاوي : ولا يجوز بيعه في الروايات كلها ، الخلاصة : وعظم الخنزير نجس . وفي
 الظهيرية : وجلد الكلب نجس ، وشعره طاهر ، وهو المختار . الملتقط : شعر الإنسان المنفصل
 والمتصل طاهر لا يتنجس الماء إذا وقع فيه ، وفي الحجة : سواء كان الأدمى حياً أو ميتاً ،
 وفي الحادي عن رستم عن محمد : شعر الأدمى لم يحز الصلاة معه إن كان أذى من قدر
 الدرهم أن لو بسط ، وبه قال أبو منصور الماتريدي ، وفي الفتاوى : قال أبو جعفر الهندواني :
 جاز . وبه نأخذ .

الخلاصة : العين النجس بمزاجه كالهيئة والدم لا يجوز الانتفاع به في شيء ما ، وإن
 كان بمجاورة كالماء والدهن إذا وقعت فيها نجاسة يجوز الانتفاع به في غير البدن كسقي
 الدواب وبلّ الطين والاستصباح ويجوز بيعه . وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز الانتفاع
 (١) من أر ، خ (٢) الخراز هو الإسكاف .

به كما في ودك^١ الميتة . القيمة : عن أبي يوسف رحمه الله : ثوب يصبه بول ولا يقين أثره لا بأس أن يبيعه ولا يبين ، فان ظن أن المشتري يريد أن يصل في فأحب إلى أن يبين ، وكذا العيلسان والقرو والحشو .

وما يتصل بهذا الفصل :

ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في إشارات أن النجاسة إذا خرجت من البئر ولم ينزح شيء من الماء بعد فنجاسة الماء غليظة ، ثم بقدر ما ينزح من الماء تخف النجاسة وتقل . قال : وهذا كما قلنا في الكلب إذا ولغ في إنائين فغسل أحدهما مرة وغسل الآخر مرتين : إن كل واحد منهما نجس بعد ، ولو تركها زماناً ثم غسل مرة مرة فإل الذي غسل في المرة الأولى مرتين يطهر والآخر لا يطهر ما لم يغسل مرة ثالثة . قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : قال مشايخنا رحمهم الله : نجاسة الثوب إذا غسل ينبغي أن يكون على هذا القياس - يانه : في الثوب النجس إذا غسل في ماء طاهر وعصر ، ثم غسل في ماء آخر طاهر وعصر ، ثم غسل في ماء ثالث طاهر وعصر : فإن الثوب يطهر والماء كلها نجسة ، ولو أنه أصاب هذا الماء الثالث ثوباً ينبغي أن يطهر [هذا الثوب وإن لم يغسل لأن ما دخل فيه من النجاسة لو كانت في الثوب الأول لكان يطهر]^٢ بالعصر ولا يحتاج فيه إلى الغسل ، ولو أصاب الماء الثاني كان طهارته بالعصر والغسل مرة ، ولو أصاب الماء الأول كان طهارته بالعصر والغسل مرتين ، وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة المرحوم رحمه الله في شرحه : أن الماء الثاني أو الثالث من غسالة الثوب النجس إذا أصاب الثوب لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً . وفي شرح الجامع من تعليقه في مسألة الثوب : أن نجاسة المياه على نمط واحد عند أبي يوسف ، وعند محمد نجاستها مختلفة ، فمن حكم الماء الأول أنه إذا أصاب ثوباً آخر لا يطهر إلا بالغسل ثلاث مرات ، ومن حكم الماء الثاني أنه إذا أصاب الثوب لا يطهر إلا بالغسل مرتين ، ومن حكم الماء الثالث أنه إذا أصاب الثوب يطهر بالغسل مرة - والله أعلم بالصواب .

(١) ودك الميتة : الشمع وما يسيل منها (٢) من أر ، خ .

الفصل الثامن في تطهير النجاسات

و يجب أن يعلم أن إزالة النجاسة واجبة ، وإزالتها إن كانت مرئية بأزالة عينها ، وأثرها إن كانت شيئا يزول أثرها ، ولا يعتبر فيه العدد ، وإن كان شيئا لا يزول أثرها فإزالتها بأزالة عينها ويكون ما بقي من الأثر عفوا وإن كان كثيرا ، والمعنى في ذلك الحرج - بيانه : أن المرأة إذا اختضبت يدها أو رأسها بجناء نجسة لو شرطنا زوال الأثر لقبول الطهارة لتقاعدت عن الصلاة زمانا كثيرا وفيه من الحرج ما لا يخفى ، وكذلك الرجل إذا صبغ الثوب بصبغ نجس لو شرطنا زوال الأثر لقبول الطهارة لتقاعد عن الصلاة إذا لم يكن له إلا هذا الثوب وإنه قبيح ، وحكى عن الفقيه أبي إسحاق الحافظ أن المرأة إذا اختضبت يدها بجناء نجسة أو الثوب إذا صبغ بصبغ نجس غطت يدها وغسل الثوب إلى أن يصفو ويسيل منه ماء أبيض ثم يغسل بعد ذلك ثلاثا يحكم بطهارة يدها وبطهارة الثوب بالإجماع ، وكان الفقيه أبو جعفر يذكر مسألة الحناء والثوب المصبوغ بالصبغ النجس ويقول : على قول محمد رحمه الله لا يطهر ، وكان الفقيه أبو إسحاق رحمه الله يقول في الدم : إذا كان عتيقا لا يذهب أثره بالغسل يغسل إلى أن يصفو ويسيل الماء من الثوب على لونه ثم يغسل بعد ذلك ثلاثا ، وكذلك الصيد وغيرها من النجاسات المبنية ، وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمه الله : إذا غمس الرجل يده في سمن نجس ثم غسل اليد في الماء الجاري بغير حرص ' وأثر السمن باق على يده طهرت يده ، لأن نجاسة السمن باعتبار المجاور وقد زال المجاور عنه فبقى على يده سمن طاهر ، وهذا لأن تطهير السمن بالماء ممكن ، ألا ترى إلى ما روى عن أبي يوسف رحمه الله في الدهن إذا أصابته نجاسة أنه يحمل في إناء ويصب عليه الماء ثلاث مرات فيعلو الدهن الماء فيرفع بنىء ، هكذا يفعل ثلاث مرات ويحكم بطهارته في المرة الثالثة ؛ وإن زال العين والأثر بالمرأة الأولى هل يحكم بطهارة الثوب ؟ اختلف المشايخ فيه ، منهم من قال : يطهر ، وقال بعضهم : وإن زال العين بالمرأة الأولى ما لم يغسل مرتين أخراوين

(١) الحرج بضم الحاء : الأشتان .

لا يحكم بطهارته اعتبارا بغير المرى - وفي النازل : هو الصحيح . م : هذا إذا كانت النجاسة مرئية [وإن كانت غير مرئية] كالبول والخر ذكر في الأصل و قال : يغسلها ثلاث مرات و يعصر في كل مرة . فقد شرط الغسل ثلاث مرات و شرط العصر في كل مرة . و عن محمد رحمه الله في رواية الأصول أنه إذا غسل ثلاث مرات و عصر في المرة الثالثة يطهر . و في القدوري : و ما لم يكن مرئية فالطهارة مؤكدة إلى غلبة الظن ، و قدرنا بالثلاث لأن غلبة الظن يحصل عنده . و في الخلاصة : ثم التقدير ليس ب لازم عندنا بالثلاث بل هو مفوض إلى اجتهاده ، إن كان غالب ظنه أنها تزول بما دون الثلاث يحكم بطهارته . و في شرح الطحاوى : و إن كانت النجاسة غير مرئية كالبول و أشباه ذلك يغسله حتى يطهر ، و لا وقت في غسله . و وقته سكون قلبه إليه . و هذا الذى ذكرنا من اشتراط الغسل ثلاث مرات مذهبنا ، و قال الشافعى رحمه الله : إن كانت النجاسة غير مرئية فانه يطهر بالغسل مرة واحدة إلا أن يخرج الماء متغيرا ، و قد روى عن أبى يوسف رحمه الله كقول الشافعى رحمه الله فانه ذكر الحاكم الشهيد فى المتقى عنه : إذا غسل مرة واحدة سابقة تطهر . و فى الخلاصة : و عند الشافعى رحمه الله يكتفى بمرة واحدة إلا فى ولوغ الكلب فان الإناء يغسل منه سبعا إحداهن يعقر بالتراب ، و فى رواية : الثامنة بالتراب - م : ثم يشترط العصر ثلاث مرات فى ظاهر رواية الأصل و إنه أحوط ، و فى غير رواية الأصول يكتفى بالعصر مرة و إنه أوسع و أرفق بالناس ، و فى النازل : و عليه الفتوى . م : و ذكر شمس الأئمة الحلوانى أن النجاسة إذا كانت بولا أو ماء نجسا و صب الماء عليه كفاه ذلك ، و يحكم بطهارة الثوب على قياس قول أبى يوسف رحمه الله ، فانه روى عنه أن الجنب إذا اترز فى الحمام و صب الماء على جسده من حيث الظهر و البطن حتى يخرج عن الجنابة ثم صب الماء على الإزار يحكم بطهارة الإزار و إن لم يعصره ، و قال فى رواية أخرى : إذا صب الماء على الإزار و أمر الماء يكفيه فوق الإزار . فهو أحسن و أحوط ، فان لم يفعل يجرمه ، و فى المتقى : شرط العصر على قول أبى يوسف رحمه الله ، فقد روى

(١) من اد ، خ .

ابن سماعه عنه في الثوب يصبه مثل قدر الدرهم من البول فصب عليه الماء صبة واحدة وعصر طهر ، وكذلك إذا غسسه غسمة واحدة في إناء أو نهر جار وعصره فان ذلك يطهره ، وإن غسسه غسمة واحدة سابقة لم يطهر - قال الحاكم الشهيد : يريد به إذا لم يعصره ، وبعض مشايخنا قالوا : على قياس قول أبي يوسف رحمه الله إذا كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر ، وإذا كانت يابسة يشترط . ثم في كل موضع يشترط العصر ينبغي أن يبلغ في العصر في المرة الثالثة حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ، ويعتبر في حق كل شخص قوته وطاقته . وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمه الله : الثوب النجس إذا غسل ثلاثاً وعصره في كل مرة ثم تقاطر منه قطرة فأصاب شيئاً قال : ينظر إن عصر في المرة الثالثة عصراً بالغ فيه حتى صار بحال لو عصر لم يسيل منه الماء فالثوب طاهر واليد طاهرة وما تقاطر طاهر ، وإذا لم يبلغ في العصر في المرة الثالثة وكان الثوب بحال لو عصر سال الماء فاليد نجسة والثوب نجس وما تقاطر نجس . وفي الفتاوى العتبية : وعن محمد : وإذا صب الماء عليه صبة واحدة سابقة أو غسسه في النهر وعصره جاز . وفي تجنيس خواهر زاده : فان غمس الثوب النجس في الماء الجاري أو صب عليه الماء صبة سابقة طهر ، هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله ، فان أدخل يده في الماء وأمرها على موضع النجاسة ومسحه بخرقه حتى ذهب أثرها لم يطهر .

م : ثم الفصل بطريقتين : بورود الماء على العين النجس بأن يصب الماء على العين النجس ويغسل ، أو بورود النجس على الماء بأن يجعل الماء في طشت ويلقى فيه الثوب النجس ، والقياس أن لا يطهر العين النجس سواء ورد الماء عليه أو ورد هو على الماء ، وفي حال ورود النجس على الماء خلاف - والمسألة في الجامع ، وصورتها : إذا غسل الثوب النجس في إجابة ماء^١ وعصر ثم غسل في إجابة أخرى وعصر ثم غسل في إجابة

(١) الإجابة : إلقاء تدسل فيه الثياب .

أخرى وعصر فقد طهر الثوب ، و المياه كلها نجسة ، هكذا ذكر المسألة في الجامع . و ذكر بعد هذه المسألة في الجامع : إذا غسل العضو النجس في ثلاث إجماعات فقد طهر عند أبي حنيفة وعمر ، وعند أبي يوسف رحمه الله لا يظهر ما لم يصب عليه الماء صبا ، ذكر الخلاف في فصل العضو ولم يذكر في فصل الثوب ، والمشايخ المتأخرون رحمهم الله يختلفون في ذلك ، فشايخ العراق رحمهم الله على أن الخلاف في الفصلين واحد ، عند أبي يوسف لا يظهر الثوب ما لم يصب عليه الماء صبا كالعضو ، قيل : و هكذا روى عنه في النوار ، ومشايخ بلخ على أن الخلاف في فصل العضو لا غير . و في الطحاوى : الثوب إذا غسل في إجماعة ثم في إجماعة إلى العشرة أو أكثر فإنه ينظر : إن لم يكن على ثوبه عين نجاسة فالله طاهر لا يصير مستعملا ، ولو كانت عليه نجاسة كان القياس أن يصير المياه نجسة ، و لا يظهر الثوب ما لم يصب عليه الماء أو يغسله في ماء جار ، و هو قوله بشر و زفر رحمهما الله ، و في الاستحسان يخرج الثوب من الإجماعة الثالثة طاهرا ، و أما المياه الثلاثة نجسة ، و الباقي طاهر بالإجماع - و في الحجة : إذا عصر في كل مرة م : ثم إذا طهر الثوب بالفصل في إجماعات على قول من قال به طهرت الإجماعة ، و هو نظير ما قلنا في طهارة الدلو و الرشاء تبعا لطهارة البئر . هذا إذا أصابت النجاسة شيئا يتأتى فيه العصر ، فأما إذا أصابت شيئا لا يتأتى فيه العصر يقام لإجراء الماء فيه مقام العصر ، حتى حكى عن الشيخ الإمام الفقيه أبي إسحاق الحافظ رحمه الله : إذا أصابت النجاسة البدن يظهر بالفصل ثلاث مرات متواليات .

و في فتاوى أبي الليث : خف بطانة ساقه من الكرياس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف و ذلك باليد ثم ملاء الماء ثلاثا و أهرقه إلا أنه لم يتهيا له عصر الكرياس : طهر الخف ، و في النوازل : المختار أنه يترك في كل مرة حتى يقطع التقاطر ، و في الفتاوى المتأية : و إن كان الخف منخرقا و دخل ماء الاستنجاء فيه و ابتلت اللقافة أو دخل فيه بول و بطاته من الكرياس يملا من الماء ثلاث مرات و بذلك باطنه فيطهر .

و أما اللقافة لا تطهر إلا بالغسل و العصر ثلاثا ، و لو جففه بخمرة طاهرة جاز . م :
البساط النجس إذا جعل في نهر فترك يوما و ليلة حتى جرى الماء عليه - و في الحجة :
أو أكثر اليوم و الليلة - م : يطهر ، و في الحجة : و كذا اللبد . و إذا أصابت النجاسة
الأرض فإن كانت رخوة طهرت بالصب عليها ، و إن كانت صلبة فاندفع الماء عن موضع
النجاسة طهر ذلك المكان و يتنجس الموضع الذي انتقل الماء إليه ، و في الفتاوى العتاية :
و إن كان صلبا صب الماء عليه ثلاثا و سيله في كل مرة يطهر ، م : و إن لم ينتقل الماء
عن ذلك المكان يخفر ذلك الموضع ، هكذا ذكر القدوري . و في الطحاوي : إذا كان
الأرض منحدرة و كانت صلبة فإنه يخفر في أسفلها حفيرة فيصب الماء عليها فيجمع الماء
في تلك الحفيرة فتطهر الأرض ثم تكبس الحفيرة ، و إن كانت الأرض مستوية
و كانت صلبة فلا حاجة إلى غسلها بل يجعل أعلاما أسفلها ، و أسفلها أعلاما فتطهر ،
و في الفتاوى : إذا أصاب البول الأرض و احتيج إلى غسلها يصب الماء عليه ثم يدلك
و ينشف ذلك بصوف أو خرقة ، فإذا فعل ذلك ثلاثا طهرت ، و إن لم يفعل ذلك و لكن
صب عليه ماء كثيرا حتى عرف أنه زالت النجاسة و لا يوجد في ذلك لون و لا ريح ثم تركه
حتى تشفته الأرض : كان طاهرا . و عن الحسن بن مطيع رحمه الله قال : لو أن أرضنا
أصابتها نجاسة فصب عليها الماء فجرى عليها الماء إلى أن أخذ قدر ذراع من الأرض طهرت
الأرض ، و الماء طاهر ، و يكون ذلك بمنزلة الماء الجاري . و في المتقي : أرض أصابها
بول أو عذرة ثم أصابها ماء المطر و كان المطر غالبا قد جرى ماؤه عليه فذلك مطهر لها ،
و إن كان المطر قليلا لم يجر ماؤه عليه لا تطهر ، ثم قال : و ليغسل قدميه و خفيه - يريد به
إذا كان المطر قليلا حتى لا يجرى لم يظهر ذلك الموضع ثم إذا وضع قدميه أو خفيه على
ذلك الموضع يتنجس قدماء أو خفاء فله أن يغسل قدميه أو خفيه - و إن كان ذلك
الموضع قد بيس قبل المطر فلا يغسل قدميه ، يريد به إذا كان المطر قليلا ، و هذه إشارة

(١) كبس البئر و النهر : طمها بالتراب .

إلى إحدى الروايتين في الأرض النجسة إذا ييست ثم أصابها الماء . وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر عن أبي يوسف أنه سئل عن غسل أرض أصابها نجاسة ؟ قال : إذا صب عليها الماء مقدار ما يغسل به ثوب أصابته هذه النجاسة يغسل ثلاث مرات و عصفى كل مرة يطهر طهرت الأرض بهذا المقدار ، فبلغ هذا القول أبا عبد الله محمد بن سلة فأعجبه وقال : ما أجد رأى أبي يوسف إلا وعنده قاعدة . وفي النوازل : لو أن بولا أصاب أرضا طويلا فصب الماء على أحد جانبي البول و انتهى الماء إلى الجانب الآخر يطهر . وفي الفتاوى المتأخرة : الأرض و البستان التي ألقيت فيه عذرات فسق ثلاث مرات طهر - يريد به إذا لم يبق أثر النجاسة . م : حصر أصابته نجاسة فإن كانت يابسة لا بد من الدلك حتى يلين . وإن كانت رطبة إن كان الحصر من قصب أو ما أشبه ذلك فإنه يطهر بالغسل فلا يحتاج فيه إلى شيء آخر ، و إن كان الحصر من بردى^١ أو ما أشبه ذلك يغسل ثلاثا و يوضع عليه شيء ثقيل أو يقوم عليه إنسان حتى يخرج الماء من أثنائه ، هكذا ذكر في بعض المواضع ، و ذكر عن العقيي أحمد بن إبراهيم رحمه الله أن الحصر إذا كان من بردى يغسل ثلاثا و يحفف في كل مرة و يطهر عند أبي يوسف ، خلافا لمحمد . و في شرح الطحاوي : إنه لا توقيت في إزالة النجاسة إذا أصابت الحجر أو الآجر أو شيئا آخر من الأدوات بل يغسله مقدار ما يقع في أكبر رأيه أنه قد طهر ، و يشترط مع ذلك أن لا يوجد منه طعم النجاسة و لا رائحتها و لا لونها ، فأما إذا وجدت هذه الأشياء لا يحكم بالطهارة ، قال ثمة : سواء كانت الآنية من خزف أو غيره ، و سواء كانت قديمة أو جديدة ، و عن محمد رحمه الله أن الخزف الجديد إذا وقع فيه خمر أو بول أنه لا يطهر أبدا .

و في النوازل : إن تشربت النجاسة في المصاب بأن موته^٢ السكين بماء نجس أو كان الخزف والآجر جديدين على قول محمد رحمه الله لا يطهر أبدا ، و على قول أبي يوسف يموه الحديد

(١) البردى : نبات كالقصب كان قدماء المصريين يستخدمون قشره للكتابة (٢) موه

السكين : سقاء .

بالماء الطاهر ثلاثا . و هو المختار . الحديد إذا أصابته نجاسة فأدخله في النار قبل أن يمسحه أو يغسله ينبغي أن يطهر إذا ذهب أثر النجاسة . ويكون الحرق كالغسل . و في الصغرى : الحديد إذا موه بالماء النجس لا يطهر بمجرد إدخاله في النار لأن النجاسة تشربت . م : و يغسل الأجر الجديد و الخنزف الجديد بالماء ثلاثا و يحفف في كل مرة يطهر ، و في الحجة : و أما العتيق المستعمل فيغسل ثلاث مرات بدفعة واحدة . و في الحناية : وكذا النعل الجديد إذا أصابه ماء نجس و تشرب . وكذا البردى إذا ألقى في الماء النجس في الابتداء على قول محمد رحمه الله لا يطهر أبدا ، و على قول أبي يوسف و عامة المشايخ يغسل ثلاث مرات و يصبر في كل مرة [و يحفف في كل مرة] ' فيطهر - م : و حد التجفيف أن يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر و يذهب الندوة ، و لا يشترط اليبس . و على هذا الاختلاف الحنطة إذا أصابها خمر و تشربت فيها و انتفخت من الخمر فغسلها عند أبي يوسف رحمه الله أن تنقع في الماء حتى يتشرب الماء كما تشرب الخمر ثم تجفف ، يفعل ذلك ثلاث مرات ثم يحكم بطهارتها عند أبي يوسف رحمه الله . و قيل : مثل هذا في غسل الخنزف الجديد أن يوضع في الماء حتى يتشرب فيه الماء كالنجاسة و يطهر في قول أبي يوسف . و رأيت في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله : تور كان فيه خمر فطهره أن يجعل الماء فيه ثلاث مرات كل مرة ساعة إذا كان التور جديدا ، و في الظهيرية : يطهر إذا لم تبق رائحة الخمر ، و إن بقيت لا ، و في تجنبس الملتقط : و إذا بقى في الحب بعد الغسل رائحة الخمر لا يجعل فيه شيء من المائعات سوى الخل و حيثئذ يطهر و إن لم يغسل . و في فتاوى الحجة : سئل عبد الله بن مبارك رحمه الله عن الحب المركب في الأرض يتنجس ؟ قال : يغسل ثلاثا و يخرج الماء منه كل مرة فيطهر ، و لا يقطع الحب . م : إذا أصابت الحنطة الخمر إلا أنها لم تنتفخ من الخمر فغسلت ثلاثا و لا يوجد لها طعم و لا رائحة ذكر في بعض المواضع عن أبي يوسف أنه لا بأس بأكلها ، و في شرح (١) من أر ، خ .

الطحاوى : إنه لا يحل أكلها ، و كان المذكور فى شرح الطحاوى قول محمد رحمه الله .
و فى المتن عن أبى يوسف رحمه الله : لو طبخت الحنطة بخمر حتى تنتفخ و تنضج فطبخت
بعد ذلك ثلاث مرات و انتفخت فى كل مرة و جفت بعد كل طبخة فلا بأس بأكلها ،
و فيه أيضا : الدقيق إذا أصابه خمر لم يؤكل و ليس لهذا حيلة .

و فيه أيضا : قدر طبخ فيه لحم وقع فيه خمر فعلى بما فيه لا يؤكل و هذا قول محمد ،
و عن أبى يوسف رحمه الله أنه يطبخ بالماء ثلاث طبخات و يبرد بعد كل طبخة و يؤكل .
امرأة تطبخ قدرا فطار طير فوقه فى القدر و مات لا يؤكل المرقعة بالإجماع لانه تنجس
بموت الطير فيه ، و أما اللحم ' ينظر إن كان الطير وقع فى القدر حالة الغليان لا يؤكل
لان النجاسة تشربت ، و إن كان الطير قد وقع فى القدر حالة الضكون يغسل و يؤكل -
و هذا قول محمد رحمه الله ، و أما على قول أبى يوسف رحمه الله إذا كان الوقوع فى القدر
فى حالة الغليان يطبخ ثلاث مرات بماء طاهر و يجفف فى كل مرة و يؤكل ، و كذلك
الحل ' المشوى كان فى بطنها بر فأصاب بعض اللحم فى حالة الشوى و طريق غسله ما
ذكرنا عن أبى يوسف رحمه الله . و فى الظهيرية : امرأة تطبخ مرقعة لحاء زوجها سكران
و صب فيها خمرا فصبت المرأة فيها خلا إن صارت المرقعة كالخل فى المحوطة طهرت
المرقة ، و فى الحائية : لا بأس بأكلها - و على هذا فى جميع المسائل إذا صب فيه الخل
فصار خلا لا بأس بأكله . دجاجة شويت فخرج من بطنها شيء من الحبوب يقتبس
موضع الحبوب ، و تطهيره أن تطبخ ثلاث مرات بالماء الطاهر و تبرد فى كل مرة -
م : أبو يوسف عن أبى حنيفة رحمه الله فى رجل اتخذ مرياً^٢ من سمك و ملح و خمر قال :
إذا صار مرياً فلا بأس به ، بالاثر الذى جاء عن أبى الدرداء رضى الله عنه ، و أبو يوسف

(١) أى اللحم الذى كان فى المرقعة قبل وقوع الطائر فى القدر (٢) الحمل : الحروف ، و قيل :
هو الجذع من أولاد الضأن ، ج : حملان (٣) الرمي : كاذب يتخذ من السمك و الملح
و الخمر و يؤكل بعد ما يشمس .

رحمة الله يقول كذلك إلا في حصة واحدة : أن السك إذا كان هو الغالب والخمر قليل وأراد أن يتناول شيئاً ليس له ذلك ، وهو كالخبز إذا عجن بالخم ، وإن كان الخمر غالباً وتحوّلت الخمر عن طبعها إلى المرى فلا بأس بذلك . وفيه أيضاً عن أبي يوسف أن رجلاً اتخذ من الخمر عتيّاً وألقى فيه أفواهه لا يحل أن يتطيب به وأن تمسّط به ، ولا يحل له ينهض ، وكذا ما غلط الخمر من الإدام فإن الخمر يخرمه ، ما خلا حصة واحدة : أن يكون الخمر غالباً فيحول عن طبعها إلى الخل أو المرى . وعن أبي يوسف رحمه الله : لو أن رجلاً من الخبز المنجوع بالخم وقع في دن خل وذهب فيه حتى لا يرى فلا بأس بأكل الخل ، فأما الرقيق نفسه فلا يؤكل . وفيه أيضاً : لو أن حرقرة أصابها خمر ثم سقطت في دن خل فلا بأس بأكل الخل ، ولو وقع رقيق طاهر في خمر ثم وقع في خل طهره الخل : ورأيت في موضع آخر : الرقيق إذا وقع في الخمر ثم تخلل فقد اختلف المشايخ فيه ، وكذلك البصل إذا وقع في الخمر ثم تخلل فقد اختلف المشايخ فيه . ثم : وإذا أصابت النجاسة خفاً أو نعلان لم يكن لها جرم كالبول والخمر فلا بد من الغسل رطباً كان أو يابساً . وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله يحكي عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه إذا أصاب نعله بول أو خمر ثم مشى على التراب أو الرمل فلا يؤق به بعض التراب ونجف ومسحه بالأرض : يظهر عند أبي حنيفة ، وفي السعفي : وهو صحيح وعليه الفتوى ، م : وهكذا ذكر الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله مثل ذلك إلا أنه لم يشترط الجفاف : وفي النهاية : قال بعض المتأخرين : يجب أن يفتى بهذا توسعة ودفعاً للرجح . وفي الخلاصة : وعن أبي يوسف إذا أصاب البول الخف ألقى عليه تراباً أو رماداً ومسحه على وجه المبالغة ولم يبق رائحة النجاسة وأثرها : حكم بطهارتها ، م : وأما التي لها جرم إذا أصاب الخف أو النعل فإن كانت رطبة لا تطهر إلا بالغسل ، وكذا أحابته مع غيرها ، وعن

(١) أفواه : نوافج الطيب ، واحداً : فوه .

أبى يوسف رحمه الله أنه إذا مسح في التراب أو الرمل على سبيل المبالغة - و في السراجية : بحيث لا يبقى لها لون ولا رائحة - م : يطهر ، وعليه فتوى مشايخنا رحمهم الله للبلوى والضرورة ، وإن كانت النجاسة يابسة تطهر بالحك والحت عند أبى حنيفة و أبى يوسف رحمهما الله . وقال محمد رحمه الله : لا يطهر إلا بالغسل ، والصحيح قولهما ، وعن محمد أنه رجع عن هذا القول بالرى لما رأى من كثرة السرقين في طرقهم ، قال القدورى رحمه الله في شرحه : ومعنى قول أبى حنيفة رحمه الله في هذه المسائل أن الحنف أو النعل تطهر يريد به جواز الصلاة معه ، أما لو أصابه الماء بعد ذلك يعود نجسا على إحدئ الروائين ، ثم إن محمدا رحمه الله ذكر في الجامع الصغير في النجاسة التي لها جرم إذا أصابت الحنف أو النعل وحكها أو حتها بعد ما يبست أنها تطهر في قول أبى حنيفة و أبى يوسف ، وذكر في الأصل : إذا مسحها بالتراب تطهر ، قال مشايخنا رحمهم الله : لو لا المذكور في الجامع الصغير لكنا نقول : لا تطهر ما لم يمسحها بالتراب ، لأن المسح بالتراب له أثر في باب الطهارة فان محمدا قال : المسافر إذا أصابت يده نجاسة يمسحها بالتراب ، فأما الحك فلا أثر له في باب الطهارة ، فالمذكور في الجامع الصغير أن للحك أثرا أيضا كما أن المسح بالتراب له أثر . ثم إذا وجب غسل الحنف أو النعل في الموضع الذى وجب فان كان المجلد صلبا ينشف رطوبات النجاسة فقد قال بعض مشايخنا إنه لا تطهر أبدا على قول [محمد إذا كان لا يمكن عصره ، وعلى قول أبى يوسف ينقع ثلاثا في ماء طاهر ويحفف]^١ في كل مرة في رواية ، وفي المرة الثالثة في رواية . وقاسوا الحنف والنعل على الخنزف الجديد والآجر الجديد ، وبعض مشايخنا قالوا : هذا التفصيل خلاف لفظ محمد ، فان محمدا قال « لا يحزبه حتى يفسل موضع النجاسة » في الحنف وغيره من غير فصل بين خف وخف ، وهو الظاهر فان الصرم الذى يتخذ منه الحنف أو النعل أولا ينقع في الماء و يعالج بالشحم والدهن فلا تشرب فيه رطوبات النجاسة فلا يكون نظير

(١) من أر ، خ .

الكوز والحب ، ولأجل هذا الملعن أبي بعض مشايخنا اشتراط التجفيف في الخف ، ألا ترى إلى ما حكى عن أبي القاسم الصفار رحمه الله في الرجل يستجى ويمر بماء استنجائه تحت رجله وخفه ليس بمنخرق أن له أن يصلى مع ذلك الخف ، فعلى قول هذا القائل الخف أو المكعب إذا أصابته نجاسة يغسل ثلاث مرات بدفعة واحدة ويحكم بطهارته ، والمختار أنه يغسل ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب الندوة ولا يشترط اليبس . وفي الحجة : حد التجفيف أن يصير بحال لا يبطل منه اليد ، ولا يشترط صيرورته بإبسا جدا . وفي مجموع النوازل : الخف الخراساني الذي صرمه موسى بالغلز حتى صار ظاهر الصرم كله غزلا فأصابه نجاسة فحته وصلى فيه قال الشيخ نجم الدين النسفي رحمه الله : لا يجوز صلاته إلا إذا غسله بالماء ثلاثا وجففه في كل مرة ، وحكم هذا الخف حكم الثوب لا حكم الخف . وفي القيمة : سئل المتجندى عن خف أصابه دهن الميتة هل له حيلة حتى يكون نظيفا ؟ قال : الحيلة له أن يغسل ثلاث مرات ثم يدبغ بالسبخة ونحوها حتى يذهب أثر الدهن ، فاذا ذهب أثر الدهن صار نظيفا .

م : السيف أو السكين إذا أصابه بول أو دم ذكر في الأصل أنه لا يظهر إلا بالغسل ، فإن أصابه عذرة إن كانت رطبة فكذلك الجواب ، وإن كانت يابسة طهرت بالحلم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وعند محمد لا تظهر إلا بالغسل ، والكرخي رحمه الله ذكر في مختصره أن السيف يظهر بالمسح ، من غير فصل بين الرطب واليابس وبين العذرة والبول . وفي الفتاوى : سئل الشيخ أبو القاسم رحمه الله عن ذبح الشاة بالسكين ثم مسح السكين على صوفها أو بما يذهب به أثر الدم عنه ؟ فقال : إنه يظهر . وعنه أنه لو لمس السيف بلسانه حتى ذهب الأثر فقد طهر . وعن أبي يوسف رحمه الله أن السيف إذا أصابه دم أو عذرة فمسحه بخزقة أو تراب أنه يظهر ، حتى لو قطع به بطيخا بعد ذلك أو ما أشبه ذلك كان البطيخ طاهرا ويباح أكله ، وقد صح أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم [ويمسحون السيوف] ويصلون معها .

(١) من أر ، خ .

فاذا وقع على الحديد نجاسة من غير أن يمسه بها فكما يظهر بالفصل يظهر بالمشح بخرقة طاهرة أيضا إذا كان الحديد صقيلا غير خشن ، كالسيف والسكين والمرآة ومحوها : الحديد إذا أصابته نجاسة فأدخله في النار قبل أن يفصله أو يمسه ينبغي أن يظهر إذا ذهب أثر النجاسة ويكون الحرق كالغسل ، ألا ترى إلى ما ذكر في الفتاوى : إذا أحرق رجل رأس شاة فملطخ وزال عنه الدم يحكم بطهارته ! كذا ها هنا .

وفي قولوا الجنة : ولو أصاب بعض أعضائه نجاسة قبل يديه ثلاثا ومسحها غلى ذلك إن كانت البلة في يديه متقاطرة جاز ، وإلا فلا .

م : وإذا سقرت المرأة التنور ثم مسحته بخرقة مبتلة بنجاسة ثم خبزت فيه فان كانت حرارة النار أكلت بلة الماء قبل إلصاق الخبز بالتنور لا يتنجس الخبز . قال الزندوسى رحمه الله في نظمه : شتان يظهر أن بالجفاف الأرض إذا أصابها النجاسة فجفت ولم ير أثرها جازت الصلاة فوقها ، وفي الهداية : وقال الشافعى رحمه الله : لا يجوز ، أما التيمم عنها روايتان والصحيح أنه لا يجوز ، ولو أصابها الماء تعود نجسا - وفي الذخيرة على أظهر الروايتين ، وكذا متى على الثوب إذا ابتل ، وكذا موضع الاستنجاء بالأحجار لأن النجاسة تكثر في هذا الموضع باصابة الماء فلا يكون عفوا ، وفي الخاتمة : في المني الصحيح أنه يعود نجسا ، وفي الأرض الصحيح أنها لا تعود نجاسة ، وفي الظهيرية : فيها الصحيح أنه لا يعود نجسا . م : والحشيش وما ينبت في الأرض إذا أصابها النجاسة فجفت طهرت ، ورأيت في موضع آخر أن الكلاء والشجر ما دام قائما على الأرض ففي طهارته بالجفاف اختلاف المشايخ ، وحكى عن الشيخ أبى بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه قال : الحمار إذا بال على التبله (كذا) فوقع عليه الظل ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات فقد طهر ويجوز عليه الصلاة : الخشب إذا أصابته النجاسة فأصابه المطر بعد ذلك كان بمنزلة الغسل ، وفي بعض النسخ : وحكم الحصى حكم الأرض إذا تتجست فجفت وذهب أثرها - يريد به إذا كان الحصى في الأرض ، فأما إذا كان على وجه

الأرض لا يطهر ، وكذا الحجر على وجه الأرض إذا أصابته نجاسة . وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر رحمه الله : والآجرة إذا كانت مفروشة لحكها حكم الأرض تطهر بالجفاف . وإن كانت موضوعة تنتقل من مكان إلى مكان لا بد من الغسل ، وكذا اللبنة إذا أصابها نجاسة وهي غير مفروشة لا تطهر إلا بالجفاف ، وإن كانت مفروشة وصلى عليها بعد الجفاف يجوز ، فإن ابتلت بعد ذلك هل تعود نجسة ؟ فيه روايتان .

الحنف أو النعل أو الثوب إذا أصابه منى فإن كان رطبا فلا بد من الغسل . وإن كان يابس يجوز فيه fark ، قال الفقيه أبو إسحاق الحافظ : متى اليابس إنما يطهر بالفرك إذا كان رأس الذكر طاهرا وقت خروجه بأن كان بال واستنجدى ، أما إذا لم يكن طاهرا وقت خروجه لا يطهر ، قالوا : وهكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله ، وقيل أيضا : إذا كان رأس الذكر طاهرا إنما يطهر المصاب بالفرك إذا خرج المتى قبل خروج المذى ، أما إذا خرج المذى على رأس الإحليل ثم خرج المتى لا يطهر الثوب بالفرك ، وفي الخلاصة : وفي رواية الحسن إن كان على البدن يغسل ، وفي ظاهر الرواية يطهر بالفرك لأن البلوى فيه أشد - وفي الخلاصة الثانية : هذا ليس بصحيح ، وفي الثانية : وقيل منى المرأة لا يطهر بالفرك لأنه رقيق بمنزلة البول . وفي الذخيرة : قال الفقيه أحمد بن إبراهيم : وعندى المتى إذا خرج من رأس الإحليل على سبيل الدفق ولم ينتشر على رأسه أنه يطهر بالفرك لأن البول الذى هو داخل الإحليل غير معتبر ومرور المتى غير مؤثر ، وأما إذا انتشر المتى على رأس الإحليل لا يكتفى به بالفرك ، فعلى هذا القول إذا بال الرجل ولم يجاوز البول ثقب الإحليل حتى لم يهر رأس الإحليل نجسا بالبول ثم احتلم يكتفى فيه fark . وفي النصاب : اختلف المشايخ في الطاق الثانى من الثوب الذى أصابه المتى هل يطهر بالفرك أم لا ؟ فالصحيح أنه يطهر بالفرك كالطاق الأعلى . وفي الفتاوى العتابية : المتى إذا أصاب الحنف وقذ إلى اللقافة فالحنف يطهر بالفرك ، واللقافة لا تطهر إلا بالغسل . م : وإذا كانت النجاسة على بدن الادمى ذكر

فى الأصل أنها لا تطهر إلا بالفسل رطبة كانت أو يابسة ، لها جرم أو لا جرم لها ، و فى القنورى : لا يطهر شئ . مما كان فيه نجاسة من ثوب أو بدن إلا بالفسل ، إلا متى فانه يجوز فيه الفرق إذا كان يابساً على الثوب ، و إن كان على البدن لا يكتفى بالحث و يغسل فى رواية الحسن ، و ذكر الشيخ أبو الحسن الكرخى رحمه الله مسألة متى فى محصره و ذكر أنه يظهر بالفرق من غير فصل بين العضو و غيره .

و يجوز إزالة النجاسة من الثوب و البدن بكل شئ ينصرف بالعصر كالخل و ماء الورد فى قول أبى حنيفة و أبى يوسف رحمهما الله ، و قال محمد و زفر رحمهما الله : لا يزول إلا بالماء ، و روى عن أبى يوسف رحمه الله فى البدن كذلك . و فى المنتقى : رجل على ساعده دم أخذ كفا من ماء و غسل به ذلك الدم و سال الماء على يده أجزاء و طهر ، و لو غمس يده فى الماء و لم يأخذ فى يده شيئاً منه ثم مسح به موضع الدم حتى ذهب أثره [لم يجهز - يريد به إذا مسح موضع الدم بعد ما أخرجه من الماء ، أما لو مسح به فى الماء حتى ذهب أثره]^١ يجهزه و هذا طاهر ، و فى نوادر بشر عن أبى يوسف رحمه الله : و كل ما غسل به الثوب من شئ نحو الدم و أشباهه تخرج منه الدم بعصره فأنصرف حتى سال فقد أذهب النجس . قال : و الأدهان لا تخرج الدم لأن لها دسومة و لصوقاً بالهمل فلا يقدر على الاستخراج ، و لو غسله بلبن أو خل فأنصرف موضع الدم حتى خرج من الثوب فقد طهر . و روى الحسن بن زياد عن أبى يوسف رحمه الله : إذا غسل الدم من الثوب بدهن أو سمن أو زيت حتى ذهب أثره جاز ، و لو أصاب بدنه دم لم يجهز إلا أن يغسله بالماء . و فى المنتقى : قال أبو يوسف رحمه الله فى المحتجم : لا يجهزه أن يمسح الدم عن موضع الحجامة حتى يغسله . قال الحاكم الشهيد رحمه الله : رأيت عن أبى حفص عن محمد أنه إذا مسحه بثلاث خرقات رطاب نظاف أجزاءه . و فى نوادر إبراهيم عن محمد فى حمار وقع فى المملحة و مات و ترك حتى صار ملهاً أكل الملع ، و قال (١) من ار . خ .

أبو يوسف: لا يؤكل . وكذلك رماد عنزة أحرقت و صلى عليه هل هذا الاختلاف . و حكى أبو عصمة رحمه الله أن خشبة لو أصابها بول فاحترقت و وقع رمادها في بئر قال أبو يوسف رحمه الله: يفسد الماء، وقال محمد رحمه الله: لا يفسده، وفي الظهيرية: و الفتوى على قول أبي يوسف . م: الطين النجس إذا جعل منه الكوز أو القدر و طبخ يكون طاهرا . إذا قام ملء الفم ينبغى أن يغسل فاه، و إن لم يغسل و صلى بعد ما مضى زمان ينبغى أن تجوز صلاته في قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله و يظهر فيه بيزاته، و على هذا إذا شرب الخمر و صلى بعد زمان .

فتاوى الحجة: إذا كان شارب شارب الخمر طويلا ينجس الماء و الإناء و إن شرب بعد ساعة . و في الحاوى: و قيل إن كان الإناء مملوا ينجس الماء و الإناء بملاقاة فيه، و إن لم يكن مملوا لا ينجس . م: و إذا شرب الخمر و نام و سال من فيه شيء على وسادته إن كان لا يرى فيه عين الخمر و لا يوجد رائحته ينبغى أن يكون طاهرا على قياس قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله . العنب إذا تنجس يغسل ثلاثا فيؤكل - وضع المسألة في مجموع النوازل في العنقود: إذا أكل الكلب بعضه و ذكر أنه يغسل العنقود ثلاثا و يؤكل، قال ثمة: و كذلك يفعل بعد ما يبس العنقود . و لو عصر عنباً فأدى رجله و سال في العصير و العصير يسيل و لا يظهر أثر الدم فيه قال: لا يتنجس العصير، و هذا على قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله كما في الماء الجاري . الفأرة إذا وقعت في دن نشاستجة و ماتت و ابن نشاسته رسيده بوده است قال الشيخ نجم الدين رحمه الله: 'نشاسته را سه بار بشویند، فقيل له: اگر موش بأول افتاده بود که آب درخم کرده بودند و یک روز سرخم کشاده بودند که آب دیگر ریختند و سرخم بستند و بعد از چند شبان رورسرخم کشادند موش یافتند آماسیده و معلوم شد که موش هم از اول در افتاده است' (١-١) تفصل النشاستجة ثلاث مرات، قيل له: إن وقعت الفأرة في الدن و كان الدن مفقوح الرأس يوما بعد و قرح الفأرة ثم صبوا الماء في الدن في يوم آخر و أغلقوا رأسه و احتوه بعد أيام فوجدوا الفأرة متفسخة و علموا أن الفأرة وقعت في أول يوم .

قال : الاحتياط في هذا أن يراق ، وهذا الذي ذكره قول محمد رحمه الله ، أما على قول أبي يوسف فيسل التشاستجة ثلاثا و يحفف في كل مرة و يحكم بطهارته .

رجل اتخذ عصيرا في خاية فعلا و اشتد و قذف بالزبد و انتقص مما كان ثم صارت خلا طهر الحب كله ، حتى يخرج الخل طاهرا إذا زالت رائحة الخمر ، هكذا وقع في بعض الكتب ، و في بعضها : إذا تخلل و تطاول مكثه في الدن^١ طهر الحب كله ، و لو رفع من الدن كما تخلل من غير مكث فالوضع الذي لوث بالخمر نجس ، و أما إذا عالج ذلك الموضع بالخل قبل أن يتطاول مكثه فعلى قول من يرى إزالة النجاسة الحقيقية بغير الماء يطهر الدن الذي فيه . العصير إذا غلى و اشتد و صار خمرأ و على رأسه فدام^٢ فرفع ذلك الفدام بعد زمان يعنى بعد ما صار خلا و تطاول مكثه عليه فانه يكون طاهرا ، حتى لو وضع على قدر مرقه لا تتنجس المرقه ، و أما إذا رفع قبل أن يصير خلا فانه يكون نجسا و تتنجس المرقه ، و كذلك إذا رفع بعد ما صار خلا و لكن قبل أن يتطاول مكثه . وقع كوز من دن خمر في دن خل أو صب فيه و لا يوجد طعمها و لا رائحتها يباح الخل من ساعته . و لو وقع قطرة من خمر في دن خل لا يباح الخل من ساعته ، و ينبغى أن يقال في القطرة إذا كان غالب ظنه أنها صارت خلا تطهر . الخمر إذا وقع في الماء أو الماء إذا وقع في الخمر ثم صار خلا ففيه اختلاف المشايخ ، واختيار الصدر الشهيد أنه يطهر ، وكذلك في خلا بكمه اختلاف المشايخ و اختياره أنه يطهر . و إذا صب خل النجس في الخمر حتى صار الكل خلا يبقى النجاسة في الكل . و إذا وقعت فأرة في دن خمر و صار الخمر خلا قد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يباح تناول الخل ، و قال بعضهم : لا يباح ، و قال بعضهم : إن تفسخت الفأرة فيها لا يباح ، و إن لم تفسخ يباح . الكلب إذا ولغ في عصير فتخمر العصير ثم تخلل لا يباح شربه ، و على قياس خلا بكمه ينبغى أن يحل

(١) الدن : الراقد العظيم لا يقعد إلا أن يحفر له (٢) فدام : المصفاة تجعل على فم الإبريق ليصفى بها ما فيه .

شربة . الأجرة الجديدة إذا أصابها نجاسة فبالغسل ثلاثا يطهر ظاهرها لا باطنها ، حتى لو وقع قطعة منها في ماء قليل يتنجس الماء . ثوب أصابه عصير و مضى على ذلك أيام إلا أنه توجد منه رائحة الخمر لا يحكم بنجاسته . الفتاوى العتائية : اللبن إذا لبس بالماء النجس أو التراب النجس و أحرق بالنار طهر ، و عن أبي سلة إذا جف قبل إدخال النار طهر ، و إذا عاد الماء تعود النجاسة . المضمرات : المحلوج النجس إذا ندف إن كان الكل أو النصف نجسا لا يطهر ، و أما إذا كان النجس شيئا يسيرا بحيث يعتدل أن يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته . الصيرفة : لو صب الخمر في مرى أو في الكامخ^١ يفسده لانه من جنسه ، و ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن حامد رحمه الله في كتاب الاشربة : لا يفسد المرى لأن حوصته تخل ، قلت : و في فتاوى قاضيخان أنه لم يؤكل في الحال فان مضى زمان و يوجد منه ريح الخل يؤكل . و في الحجة : دباغ الخمر بالخل أو بالملح لو أراد أن يخلل الخمر بالخل لا يحمل الخمر إلى الخل و لكن يحمل الخل إلى الخمر فيصب فيها ، و إذا أصاب الخمر الحب أو الكوز فلا يطهر إلا بصب الخل فيه . و في الخانية : دن الخمر إذا غسل ثلاثا و كان عتيقا مستعملا يطهر ، و في الكبرى : إذا لم تبقى رائحة الخمر .

و في الظهيرية : العذرات إذا دفنت في موضع حتى صارت ترابا قيل يطهر . الثوب إذا كان عليه نجاسة و لا يدري مكانها يغسل كله ، و نقل عن الشيخ المعروف بخواهر زاده إذا غسل موضعا بلا تحرى يطهر ، و في الخلاصة و النصاب : هو المختار . و في الذخيرة : و نظير هذه المسألة الحنطة التي تداس بالخمر فتبول و تروث و يصب بعض الحنطة و يختلط ما أصيب منها بغيرها قالوا : لو عزل بعضها و غسل ثم خلط الكل أبيح تناولها ، و كذلك لو عزل بعضها و وهبها من إنسان أو تصدق به حل له تناول البقية . و في الفتاوى العتائية : و كذلك لو وقعت القسمة بين الأكارين^٢ جاز لكل فريق أكل ما أصابه لأن

(١) الكامخ : إدام يؤتد به ، و خصه بعضهم بالمخللات التي تستعمل لتشهى الطعام .

(٢) الأكار : الحراث و الفلاح .

فيه احتمال النجاسة ولا معتبر به . وفي فتاوى الحجة : سئل أبو الليث البخارى عن كدس^١ تداس بالحر قروث و تبول فى الحنطة قال : أرجو أن لا يكون به بأس ، وقال أبو حفص رحمه الله : لا خير فى ذلك حتى يغسل ، وقال أبو جعفر : إنه طاهر للبلوى ، وحكى عن محمد بن على الحكيم الترمذى عن أصحابنا : أنه لا يعاب به إلا أن يكون فى موضع مستنقع يأخذه العين ويحيط به العلم . الظهيرية : إذا أصلح مصارين^٢ شاة ميتة طهرت ، ولهذا تتخذ منه الأوتار . وفى الحارثى : وكذلك العصب^٣ والعقب^٤ . وكذلك لو دبت المثانة . وفى الحجة : لو جعل فيها لبنا جاز . وكذلك الكرش^٥ إذا قدر على إصلاحه ، وعن أبى يوسف أنه لا يظهر ، وفى الخانية : إنه لا يقبل الدباغ . وفيه : إذا وجد الشعر فى بعر الإبل والغنم يغسل . وفى الحجة : ويحفف ثلاثا ويؤكل ، وإن كان فى أخشاء البقر لا يؤكل ، وفى الكبرى : الصحيح أن يفصل بالاتفاخ وعدمه . ويستوى بين البعر والجنى .

الفصل التاسع فى الحيض

هذا الفصل يشتمل على أنواع :

نوع منه فى تفسيره

فنقول : الحيض لغة اسم لدرور الدم من أى شخص كان ، و تقول العرب : حاضت الأرنب - إذا خرج الدم من فرجها . و شرعا اسم لدم دون دم ، فانه اسم لدم خارج من رحم المرأة^١ ، فأما الخارج من فرج المرأة دون الرحم فاستحاضة وليس بحيض شرعا ، وفى فتاوى الشيخ الفقيه أبى الليث رحمه الله : أن الدم الخارج من الدبر لا يكون حيضا ، (١) الكدس : حبوب نجم فى اليدر (٢) مصارين : واحدها " مصير " ما ينتقل الطعام إليه بعد المعدة (٣) أطواب منقشرة فى الجسم كله و بها تكون الحركة والحس (٤) العقب : العصب الذى تعمل منه الأوتار (٥) الكرش : هى لذى الخنف والظلم بمنزلة المعدة للإنسان . (٦) الرحم : بيت منبت الولد .

و يستحب لها أن تغتسل عند انقطاع الدم ، وإن أمسك زوجها عن الإتيان بها أحب إلى لجواز أنه خرج من الرحم ولكن من هذا السبيل . وفي كفاية الشعبي : روى في الاختيار أن آدم عليه السلام لما أهبط في الأرض مع حواء وكانت حواء لم تر نجاسة قبل ذلك فحاضت وهي في الصلاة فسألت آدم عليه السلام عنه ، فلم يعلم الجواب حتى نزل جبرئيل فسأله آدم عليه السلام عنه ، فلم يعلم حتى رجع ، ثم جاء جبرئيل وأمره أن يأمرها بترك الصلاة أيام حيضها ، ولم يأتها الأمر بالقضاء ، ثم حاضت بعد ذلك وهي صائمة فسألت آدم عليه السلام في ذلك فقال لها : أفطري . فجاء جبرئيل عليه السلام وأمره أن يأمرها بالقضاء ، فقال آدم عليه السلام : يا رب ! كل واحد منهما عبادة كيف أمر بالقضاء في أحدهما دون الأخرى ؟ فأوحى الله إليه : إنك رجعت إلينا في المرة الأولى فحكما ما حكمتا وفي الثانية حكمت برأيك فعاقبنا بالقضاء لتعلم أن المرجع في جميع الأمور إلى الله تعالى .

م : ثم الدم الخارج من الرحم نوعان : حيض ، ونفاس ؛ فالنفاس هو الدم الخارج من الرحم عقيب الولادة و سياتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى ؛ وأما الحيض فقد قال الكرخي رحمه الله في مختصره : الحيض الدم الخارج من الرحم تصير المرأة بالغته بالبداية به ، وكان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول : الحيضة هي الدم التي ينفضها رحم المرأة السليمة عن الداء والصفر .

نوع آخر

في بيان الدماء الفاسدة التي لا يتعلق بها حكم الحيض : وإنها كثيرة ، فمن جملة ذلك القاصر عن أقل مدة الحيض ، فنقول : أقل مدة الحيض مقدر بثلاثة أيام ولياليها في ظاهر رواية أصحابنا - وفي النابيع : يريد بقوله « ولياليها » ليالي تقع في بعض هذه الأيام ، ولا يريد به ثلاثاً مقدرة كتقديره بثلاثة أيام ، وعلى هذا قال أبو حنيفة رحمه الله : إن رأيت المرأة في أول الأيام غدوة اليوم دماً ثم انقطع

ثم رأته في اليوم الثاني ساعة ثم انقطع ثم رأته في اليوم الثالث ساعة ثم انقطع بالعشاء هذا حيض كله . وفي شامل البيهقي : أقل الحيض ثلاثة أيام وليالهن ، ثنتان وسبعون ساعة ، وفي المنافع : وامتداد الدم إلى ثلاثة أيام بحيث لا يقطع ساعة ليس بشرط . م : وروى ابن سماعه في نوادره وأبو سليمان في نوادر الصلاة عن أبي يوسف رحمه الله أنه يومان والأكثر من اليوم الثالث ، وفي التجريد : وكذلك ذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلاة ، وقال الشافعي رحمه الله : يوم وليلة ، وفي المنظومة في باب مالك رحمه الله :

والحيض ما يوجد قل أو أكثر والطهر ما يحصل جل أو صفر

وفي جامع الجوامع عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله : حاضت ثلاث ليال ويومين لا يكون حيضا .

م : ومن جملة ذلك الدم الذي جاوز أكثر مدة الحيض ، فإن أكثر مدة الحيض مقدر شرعا ، والتقدير الشرعي يمنع أن يكون لما فوق المقدر حكم المقدر كيلا يفوت فائدة التقدير ، وفي هذا المقام يحتاج إلى بيان أكثر مدة الحيض فنقول : أكثر الحيض عشرة أيام ، وقال الشافعي رحمه الله : خمسة عشر يوما .

ومن جملة ذلك الدم المتخلل في أقل مدة الطهر ، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بعد معرفة أقل الطهر ، وأقله خمسة عشر يوما عندنا . وقال عطاء بن أبي رباح ويحيى بن أكثم ومحمد بن شجاع : إنه تسعة عشر يوما .

وأما أكثر مدة الطهر فالمنقول عن أصحابنا أنه لا غاية له ، وكان شمس الأئمة الحلواني رحمه الله يقول : قول أصحابنا رحمهم الله : لا غاية له ، إن كانوا عنوانه أن الطهر طهر وإن طال فصحيح ، وإن عنوانه أن الطهر الذي يصلح لنصب العادة عند وقوع الحاجة إليه بوقوع الاستمرار غير مقدر فهو ليس بصحيح بل هو مقدر عديم جيمما ، إلا عند أبي عصمة سعد بن معاذ المروزي رحمه الله فإنه لا يقدر طهرها بشيء إذا احتج إلى نصب العادة لها إذا استمر بها الدم وخلت أيامها لكنها تبقى على ما رأت وإن

امتد ، و عامة مشايخنا قالوا بتقديره و اختلفوا فيما بينهم - و بيان هذا : مبتدأة رأت عشرة دما و ستة أشهر طهرها و استتر بها الدم قال أبو عصمة سعد بن معاذ رضى الله عنه : حيضها و طهرها ما رأت ، لأنها رأت دما صحيفا و طهرها صحيفا ، و المبتدأة إذا رأت دما صحيفا و طهرها صحيفا يجعل ذلك عادة لها ؛ و قال محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله : يجعل عادتها من الطهر ستة أشهر إلا ساعة اعتبارا بمدة الحبل فان أقل مدة هي طهر كلها ستة أشهر [بمدة الحبل ، غير أن] مدة الحبل يكون أمد من مدة الطهر عادة فينقص عنها شيء ليقع الفرق بينهما ، و أقل ذلك ساعة حتى أن عدة هذه المرأة إذا طلقها زوجها على قول محمد بن إبراهيم الميداني تنقص بتسعة عشر شهرا إلا ثلاث ساعات لجوار أن يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج إلى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر إلا ساعة ، و إلى ثلاث حيض كل حيض عشرة أيام . و في الأنفع : و عليه الاعتماد ، م : و قال بعضهم : يجعل عادتها من الطهر سبعة و عشرين يوما ، لأن المرأة ترى الدم و الطهر في كل شهر عادة و أقل الحيض ثلاثة أيام فيجعل الباقي و ذلك سبعة و عشرون طهرا ، ثم يكمل الحيض عشرة أيام مع هذه الثلاثة في الشهر الثاني ، و هكذا دأبها ما دام بها الاستمرار عشرة حيضها و سبعة و عشرون طهرها ، و قال أبو علي الدقاق رحمه الله : يجعل عادتها من الطهر سبعة و خمسين يوما ، و كان أبو عبد الله الزعفراني يقول : يجعل عادتها من الطهر ستين يوما و حيضها عشرة ، و هكذا أثبتها الحاكم الشهيد في المختصر . و من جملة ذلك ما تراه الحامل من الدم ، فقد ثبت عندنا أن الحامل لا تحيض ، و في المنظومة في باب الشافى رحمه الله :

و الحيض في الحامل أيضا يوجد

و منها الدم الذى جاوز أكثر مدة النفاس .

و من جملة ذلك ما تراه الصغيرة جدا من الدم ، و اختلف المشايخ في أدنى المدة التي يحكم ببلوغ الصغيرة فيها برؤية الدم فمحمد بن مقاتل الرازى يقدرها بتسع (١) من أر ، خ .

سنين ، و بعضهم قدروها بسبع سنين ، و سئل أبو نصر محمد بن سلام البلخي رحمه الله عن ابنة ست سنين إذا رأت الدم هل يكون حيضا ؟ قال : نعم إذا تدامى بها مدة الحيض و لم يكن نزوله عن آفة سماوية ، و أكثر مشايخ زماننا رحمهم الله على ما قاله محمد بن مقاتل رحمه الله ، و في النبايع : و هكذا قال أبو يوسف رحمه الله ، و أجمعوا أن ابنة خمس سنين و ما دونها إذا رأت الدم لا يكون حيضا ، و ابنة تسع سنين و ما فوقها إذا رأت الدم يكون حيضا ، و اختلاف المشايخ في ابنة ست و سبع و ثمان ، م : و بعض مشايخ زماننا قدروا ذلك بثنتي عشرة سنة ، فإذا رأت الدم و هي صحيحة لا داء بها فهو حيض و إلا فهو من المرض ، و الأغلب في زماننا رؤية الدم في ثلاث عشرة سنة أو في أربع عشرة سنة ، و أصحابنا المتقدمون رحمهم الله لم يحدوا في ذلك حدا و لكن قالوا : إذا بلغت مبلغا و رأت الدم ثلاثة أيام و لياليها فهو حيض .

و من جملة ذلك ما تراه الكبيرة جدا ، هكذا وقع في بعض الكتب ، و قد ذكر محمد في نوادر الصلاة أن المجوز الكبيرة إذا رأت الدم مدة الحيض فهو حيض ، قال محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله : رواية النوادر محمولة على ما إذا لم تحكم بإياسها ، فأما إذا انقطع الدم و حكم بإياسها و هي بنت سبعين سنة أو نحوها فرأت الدم بعد ذلك فلا يكون حيضا كما وقع في بعض الكتب ، و هو مروى عن عطاء بن أبي رباح و الشعبي و جماعة من التابعين ، و كان محمد بن إبراهيم الميبداني رحمه الله يقول : ما ذكر في النوادر محمول على ما إذا رأت دما سايلا و ذلك حيض ، و ما وقع في بعض الكتب محمول على ما إذا رأت بلة يسيرة و ذلك ليس بحيض ؛ و عامة المشايخ على أن في رواية النوادر لا تقدير في حد الآيسة بالنسبة ، و تفسير الآيسة على هذه الرواية أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها ، فإذا بلغت هذا المبلغ و انقطع دمها يحكم بإياسها ، فإن رأت بعد ذلك ما يكون حيضا على هذه الرواية ، و يظهر كونه حيضا في حق بطلان الاعتداد بالاشهر و في حق فساد الانكحة . و على رواية بعض الكتب لحد الآيسة تقدير ، و اختلف الأقاويل في التقدير ، قال بعضهم : إذا بلغت المرأة مبلغا لا تحيض نساء تلك البلدة في ذلك الموضع يحكم بإياسها ،

و قال بعضهم : يعتبر بأثرها من قرابتها ، و كثير من المشايخ رحمهم الله منهم أبو علي الدقاق اعتبروا ستين سنة و هو مروى عن محمد رحمه الله نسا ، و اعتبر بعضهم خمسين سنة و هو مذهب عائشة رضي الله عنها ، و مشايخ مرو أفتوا بخمس و خمسين سنة ، و كثير من المشايخ رحمهم الله كذلك أفتوا بخمس و خمسين سنة و هو أعدل الأقوال ، و في الحجة : اليوم يفتى بخمسين سنة تيسيرا على من ابتلى بارتفاع الحيض بطول العدة . فان رأت بعد ذلك دما هل يكون حيضا ؟ على هذه الرواية اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : لا يكون حيضا و لا يطل به الاعتداد بالأشهر و لا يظهر فساد الأنكحة ، و قال بعضهم : يكون حيضا و يطل به الاعتداد بالأشهر و يظهر فساد الأنكحة و هذا القائل يقول : الدم المرنى بعد هذه المدة إنما يكون حيضا إذا كان أحمر أو أسود ، أما إذا كان أخضر أو أصفر فلا يكون حيضا ، لأن كون هذا المرنى حيضا ثبت بالاجتهاد فلا يطل حكم الإياس الثابت بالاجتهاد ، فملى قول هذا القائل يطل الاعتداد بالأشهر و يظهر فساد الأنكحة ، و قال بعضهم : إن كان القاضى يقضى بجواز ذلك النكاح ثم رأت الدم لا يقضى بفساد ذلك النكاح ، و في الحجة : هو الصحيح - م : و طريق القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد النكاح بسبب قيام العدة فيقضى للقاضى بجوازه و باقضاء العدة بالأشهر ، و كان الصدر الشهيد يفتى بألوانها لو رأت الدم بعد ذلك على أى صفة رأت يكون حيضا و يفتى بطلان الاعتداد بالأشهر إن كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالأشهر ، و لا يفتى بطلان الاعتداد بالأشهر و لا بفساد النكاح إن كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالأشهر قضى القاضى بجواز ذلك النكاح أو لم يقض .

و من جملة ذلك ما رآته المرأة على غير ألوان الدم ، و عند ذلك يحتاج إلى معرفة ألوان الدم ، فنقول - و بالله التوفيق : ألوان ما تراه المرأة في حالة الحيض من الدماء ستة ، بعضها على الوراق و بعضها على الخلف : أما الذى على الوراق فالحمرة و السواد

والصفرة - وفي النهاية : الصحيح أن الصفرة حيض ، وفي الطحاوي : قاله أبو علي الدقاق رحمه الله إن الحمرة أرق من الدم المبيط^١ حيثما تراها وعليه عامة المشايخ وهو المأخوذ به ، والدم المبيط أغلظ منها ، وكل ما تراه المرأة بما يقع عليه اسم الحمرة فهو حيض سواء كان مشيع^٢ اللون أو لم يكن .

م : وكان الشيخ أبو منصور المازينى رحمه الله يقول في الصفرة : إذا رأتها ابتداء في زمان الحيض إنها حيض ، وأما إذا رأتها في زمان الطهر واتصل ذلك بزمان الحيض فإنها لا تكون حيضا ؛ ومرة يقول : إذا اعتادت المرأة أن ترى أيام الطهر صفرة و أيام الحيض حمرة فحكم صفرتها يكون حكم الطهر حتى لو امتدت هي بها لم يحكم لها بالحيض في شيء في هذه الصفرة ، وحكمها حكم الطهر على قول أكثر المشايخ رحمهم الله ، ثم إن بعض مشايخنا أتوا بصفرة الفز ، وبعضهم بصفرة التين ، وبعضهم بصفرة السن ، وعن محمد بن مقاتل أنه يعتبر فيه أدنى ما يطلق عليه اسم الصفرة . وفي النصاب : قاله أبو علي الدقاق رحمه الله : الصفرة إذا كانت أقرب إلى الحمرة تكون حيضا ، وإن كانت أقرب إلى البياض لا تكون حيضا ، وهو الصحيح عند البعض - والاعتبار في الصفرة والبياض حين ترفع الحشو وهو طرى ولا يعتبر التغير بعد ذلك . م : وهذا كله في المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء ، وأما إذا كانت أيسر وحكم بإياسها ثم رأت بيضا قليلا به أثر الصفرة فلا يكون حيضا لأن ذلك أثر البول فلا يبطل به حكم الإياس .

و أما الذي على الخلاف فن حملتها الكدرة ، وهي كاللحم الكدر . وإنها حيض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تقدمت على الدم أو تأخرت عنه . وقال أبو يوسف رحمه الله : إن تقدمت على الدم لا يكون حيضا ، وإن تأخرت يكون حيضا . ثم اختلف المشايخ رحمهم الله على قوله في الكدرة المتأخرة عن الدم أنها متى يعتبر حيضا ؟

(١) المبيط : دم خالص طرى ، لم يوجد في نسخة بالعين بل بالتين وهو خطأ (٢) شيع الثوب : رواه صيفا .

و الصحيح ما ذكره أبو علي الدقاق رحمه الله أن ما دون خمسة عشر يوما لا يحصل بينهما وبين الدم كما لا يفصل بين الدمين .

و من ذلك الخضرة . و قد أنكر بعض مشايخنا رحمهم الله وجودها حتى قال محمد ابن سلام البلخي رحمه الله حين سئل عن الخضرة : كأنها أكلت قصيلا - على سبيل الاستبعاد ، و قال أبو علي الدقاق رحمه الله : إنها كالكدرة و الخلاف فيها واحد ، و عنه أيضا أنها حيض من غير ذكر الخلاف ، قال الشيخ نجر الإسلام البزدوى رحمه الله : و الذي عليه عامة المشايخ أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء فالخضرة منها حيض - و في الهداية : هو الصحيح ، و إن كانت كبيرة آيسة و لا ترى غير الخضرة لا يكون خيضا و يحمل على فساد المنبت ، و الأول على فساد الغذاء .

و من جملة ذلك الترية ، قال الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله : و من الناس من يخفف هذه اللفظة ، و منهم من يشدها ، و كان الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله يقول : إن الترية ليست بشيء لأن موضع الفرج إذا اشتدت فيه الحرارة يخرج منه ماء رقيق و هو الترية ، و قيل : هي بين الكدرة و الصفرة . و في جامع الجوامع : الترية أرفع من الكدرة و أدون من الصفرة ، و قيل : هي الصفرة ، م : كان الشيخ الإمام نجم الدين النسفي يقول : هي على لون التراب مشتقة منها . و في فتاوى الحجة : قال الخليل في كتاب العين : التربة مكسورة الراء معدودة مهموزة ، و قيل : هي الترية بزيادة الياء منسوبة إلى التراب ، و هي التي على لون التراب . م : و عامة المشايخ على أنها حيض . و في فتاوى الطحاوي : و البياض على مذهبهم جميعا ليس بحيض . و في النسفية : سئل عن امرأة انقطع حيضها و هي من ذوات الأقراء و لزمتها عدة الطلاق فاحتالت حتى رأت ثلاث مرات حيضها في أيام الحيض هل انقضت عدتها ؟ قال : إن كان ما رأيته من الدم دم رحمها انقضت عدتها و إلا فلا ، قال : و إنما قيدت به لأنني سمعت أنهم يحتلن فيعتشدين بشيء - يجرح داخل فرجهن فيدر دم قتل : إنه حيض ، و لا عبرة له .

(١) القصيل : الشعر يجز أخضر لعلف الدواب .

م: نوع آخر

في بيان أنه متى ثبت حكم الحيض والاستحاضة والنفاس .

يجب أن يعلم بأن حكم الحيض والنفاس والاستحاضة لا يثبت إلا بخروج الدم وظهوره ، وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله وعليه عامة مشايخنا ، وعن محمد في رواية الأصول أن حكم الحيض والنفاس يثبت في حقها إذا أحست بالنزول وإن لم يظهر ولم يخرج ، فلا يثبت حكم الاستحاضة في حقها إلا بالظهور . وفي التهذيب : حتى لو احتشت كرسفة فابتل داخلها بالدم ثلاثة أيام يكون حيضا ، وكذا لو خرج الدم من قرحة في الفرج في أيامها وعلت المرأة ذلك فهو حيض عند محمد ، ولا يثبت حكم الاستحاضة في حقها إلا بالظهور - م : و الفتوى على ظاهر الرواية ، ويستوى في جميع ما ذكرنا من دم الحيض والنفاس والاستحاضة أيكون كثيرا سائلا أو قليلا غير سائل ، ولكن لا بد من معرفة الخروج والبروز ، ولا بد لمعرفة ذلك من معرفة مقدمة أخرى - و بيانها : أن للمرأة فرجين : فرج ظاهر ، وفرج باطن - على صورة الفم ، والفم شفتان وأستان وجوف الفم ، فالفرج الظاهر بمنزلة ما بين الشفتين ، وموضع البكارة بمنزلة الأسنان ، والركنان ' بمنزلة الشفتين ، والفرج الباطن بمنزلة ما بين الأسنان وجوف الفم ، وحكم الفرج الباطن حكم قصبة الذكر لا يعطى للخارج إليه حكم الخروج ، والفرج الظاهر بمنزلة القلفة يعطى للخارج إليه حكم الخروج ؛ فإذا وضعت المرأة الكرسف في الفرج الخارج وابتل الجانب الداخل منه دون الجانب الخارج فان ذلك يكون حيضا ، فان وضعته في الفرج الداخل وابتل الجانب الداخل منه دون الجانب الخارج لا يكون ذلك حيضا ، وإن نفذت البلة إلى الخارج فان كان الكرسف عاليا عن حرف الفرج الداخل أو كان محاذيا له فذلك حيض ، وإن كان الكرسف متسفلا متجاфия عنه فذلك ليس بحيض .

(١) الركن : الزاوية .

و على هذا : الرجل إذا حشى إحليله فابتل الجانب الداخل دون الجانب الخارج لا ينقض وضوؤه ، وإن ابتل الجانب الخارج فكذلك إذا كانت القطنة متسقة عن رأس الإحليل متجاوفا عنه ، وإن كانت القطنة عالية عن رأس الإحليل أو محاذية له ينقض وضوؤه ، وهذا كله إذا لم تسقط القطنة أو الكرسف ، فأما إذا سقط و قد ابتل الجانب الداخل كان حيضا وينقض وضوؤه نفذت البلة إلى الجانب الخارج أو لم تنفذ . و ذكر الشيخ الإمام أبو الفضل الكرماني في شرح كتاب الحيض أن الدم إذا نزل من الرحم إلى الفرج فإن خرج فهو حيض وإلا فلا عند أبي حنيفة ، استدلالا بقصة الذكر إذا نزل إليها البول فإن ظهر على رأس الإحليل ينقض وضوؤه وما لا فلا ، وقال محمد رحمه الله : هو حيض وإن لم يخرج ، استدلالا بقصة الأنثى إذا نزل إليها الدم فإنه ينقض وضوؤه وإن لم يخرج - ولم يفصل بين الفرج الداخل والخارج وإنه مشكل لأنه إن أراد بقوله نزل الدم من الرحم إلى الفرج الداخل فذلك ليس بحيض بلا خلاف ، إلا رواية عن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول ، وإن أراد به الفرج الخارج فذلك حيض بلا خلاف . و في النوازل : قال أبو معاذ : إذا رأت المرأة أول ما رأت الدم فإنها لا تترك الصلاة حتى يأتي عليها ثلاثة أيام ، قال الفقيه : هذا القول خلاف قول أصحابنا ، و في قول أصحابنا تترك الصلاة من ساعتها وبه نأخذ . جامع الجوامع : انقطع دم المبتدأة في الحيض والنفاس كانت طاهرة مطلقة ولا تنتظر والزوج يأتيها .

٣ : و عما يتعلق بهذا النوع من المسائل أن اتخاذ الكرسف للبكر سنة عند الحيض ، والتيب يستحب لها اتخاذ الكرسف بكل حال ، وأما البكر فيستحب لها وضع الكرسف في حال الحيض ولا يستحب لها في غير حالة الحيض ، والطاهرة إذا صلت بغير كرسف وأمنت أن يخرج منها شيء جازت صلاتها ، والاحسن أن تضع الكرسف ، [و عن محمد ابن سلية البلخي رحمه الله أنه يكره للمرأة أن تضع الكرسف]^١ في الفرج الداخل ، وإذا

(١) من أر ، خ .

وصنعت الكرسف في أول الليل وهي حائض ونامت فظفرت إلى الكرسف حين أصبحت فوأت الياض الخالص فظفرتها فظفرت العشاء للثيقن بظفرها من حين وضعت الكرسف ، ولو كانت طاهرة حين وضعت الكرسف ونامت ثم انتهت بعد طلوع الفجر فوجدت البلة على الكرسف فانها تجعل كأنها رأت الدم في آخر نومها حتى لا يسقط عنها العشاء احتياطاً ، وكذلك حكم النفاس واقطاعه .

نوع آخر

في الأحكام التي تتعلق بالحيض .

يجب أن يعلم بأن الأحكام التي تتعلق بالحيض كثيرة . فمنها أن لا تصوم و لا تصلي . وفي الولوالجية : و يستحب للمرأة الحائض إذا دخل عليها وت الصلاة أن تتوضأ و تجلس عند مسجد بيتها . و في السراجية : مقدار ما يمكن أداء الصلاة لو كانت طاهرة و تسبح و تهلل كيلا تزول عنها عادة العبادة ، و في فتاوى الحجة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا استغفرت الحائض في وقت كل صلاة سبعين مرة كتب لها ألف ركة ، و غفر لها سبعون ذنباً ، و رفع لها سبعون درجة ، و أعطى لها بكل حرف من استغفارها نور ، و كتب الله بكل عرق في جسدها حبة و عمرة . و منها أنها تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة . و منها أن لا يأتيها زوجها ، و في الولوالجية : و من أتى المرأة في حيضها فعليه الاستغفار و التوبة . هذا من حيث الحكم ، أما من حيث الاستحباب يتصدق بدينار أو نصف دينار . و منها أن لا تمس المصحف و لا الدرهم المكتوب عليه آية تامة من القرآن ، و لا اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن ، و هل يكره لها مس المصحف بكها أو ذيلها ؟ قال بعض مشايخنا رحمهم الله : يكره ، و عامتهم على أنه لا يكره لأن المحرم هو المس ، و أنه اسم للبشارة باليد من غير حائل ، ألا ترى أن المرأة إذا وقعت في ردغة حل للامجنبي أن يأخذ يدها بحائل ثوب ، و كذا حرمة المصاهرة لا تثبت بالمس بحائل ، و في الصيرفية : (بسم الله الرحمن الرحيم) قرآن تمنع من مسها ، و في الذخيرة :

قال محمد رحمه الله في رواية : لا بأس بمسه بالكم . ويكره للحائض مس كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة . ولا بأس بالكم . وفي فتاوى أهل سمرقند : ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وإن كانا لا يقرءان . ولا ينبغي - وفي التهذيب ويكره - للحائض أن تقرأ التوراة والإنجيل والزيور ، م : ولا بأس لها أن تمس المصحف بغلاف ، والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين . وقيل : هو المنفصل كالخريطة ونحوها . ولا بأس لها بكتابة القرآن عند أبي يوسف رحمه الله إذا كانت الصحيفة على الأرض لأنها لا تحمل المصحف ، والكتابة تقع حرفا حرفا وليس الحرف الواحد بقرآن ، وقال محمد رحمه الله : أحب إلى أن لا تكتب . ومنها أن لا تقرأ القرآن عندنا ، والآية وما دونها في تحريم القراءة سواء ، هكذا ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه ، وفي الخلاصة والنصاب : هو الصحيح ، وقد الطحاوي رحمه الله في حرمة القراءة بآية تامة ، وفي المنظومة في باب مالك رحمه الله :

و تقرأ القرآن في الحيض اعلين

م : وهذا إذا قصدت القراءة ، فإن لم تقصد بها نحو أن تقرأ « الحمد لله » شكرا للنعمة فلا بأس به . و ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في مختصر كتاب الحيض أن الآية إذا كانت طويلة فقراءتها حرام عليها ، وإن كانت قصيرة إن كانت تجرى على اللسان عند الكلام كقوله « بسم الله الرحمن الرحيم » « الحمد لله رب العالمين » يحرم أيضا ، وإن كانت لا تجرى على اللسان عند الكلام كقوله « ثم نظر » وكقوله « ولم يولد » فلا بأس به . وفي الحجة : وقراءته بالفارسية أيضا على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز . وإذا حاضت المعلقة فينبغي لها أن تعلم الصياني كلمة كلمة ، وتقطع بين الكلمتين على قول الكرخي رحمه الله ، وعلى قول الطحاوي رحمه الله تلم نصف آية وتقطع ثم تلم نصف آية . ولا يكره لها التهجي بالقرآن ، وكذلك لا يكره لها قراءة دعاء القنوت اللهم إنا نستعينك . وفي السفناق : النظر إلى المصحف لا يكره للجنب والحائض ، ويمنع الكافر عن مس المصحف .

وفي الصغرى: الحائض إذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها . م : ومنها أن لا تدخل المسجد ، وفي التهذيب : لا تدخل مسجد الجماعة ، وفي الحجة : إلا إذا كان في المسجد ماء ولا تجد في غيره ، وكذا الحكم إذا خاف الجنب أو الحائض سبعا أو لصا أو بردا فلا بأس بالمقام فيه ، والأولى أن يقيم تعظيما للسجد . وفي السراجية : ولا بأس للجنب والحائض بزيارة القبور والدخول في مصلى العيد ، ويحوز لها الدعوات . م : ومنها أنها لا تطوف بالبيت للحج أو العمرة ، وفي التهذيب : فرضا كان أو تطوعا . م : ومنها أنه يلزمها الاغتسال عند انقطاع الدم . وفي السقناني : ومنها الحكم بيلوغها . ومنها الفصل بين طلاق السنة . م : ومنها أنه تقدر به الاستبراء . ومنها أنه تنقضي به العدة . جامع الجوامع : شرعت في صلاة التطوع أو الصوم لحاضت تقضى وفي الفرض لا .

م : وإذا مضت مدة الحيض وهي أكثر المدة عشرة أيام يحكم بطهارتها اقطع الدم أولا ، اغتسلت أو لم تغتسل ، مبتدأة كانت أو معتادة ، ولا تؤخر الاغتسال لوقوع اليقين بخروجها عن الحيض ، وتقطع الرجعة ، ويحل لها الزوج بزواج آخر ولكن لا يستحب لها ذلك ، ويحل للزوج قربانها ولكن لا يستحب له ذلك ، وهي بمنزلة الجنب ما لم تغتسل . وإن انقطع دمها فيها دون العشرة إن كانت مبتدأة ومعنى عليها ثلاثة أيام فصاعدا أو كانت معتادة واقطع الدم على عاداتها أو فوق عاداتها أخرت الغسل إلى آخر الصلاة . فإذا خافت فوت الصلاة اغتسلت وصلت ، وإنما أخرت الاغتسال والصلاة احتياطا لاحتمال أن يعاودها الدم في العشرة ، وليس في هذا التأخير تفويت الشيء . ولكن إنما تؤخر الاغتسال والصلاة إلى آخر الوقت المستحب دون الوقت المكروه - وفي الظهيرية : نص عليه محمد في الأصل فقال : إذا اقطع الدم في وقت العشاء فإنها تؤخر الصلاة إلى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصل قبل اتصاف الليل ، م : وإذا اغتسلت حكم بطهارتها في حق جميع الأحكام التي ذكرنا حتى حل قربانها ، وكذلك لو لم تغتسل ومعنى عليها أدنى وقت الصلاة . ولو كانت مسافرة فتيمنت أو

أو كانت في الحضر قيمت لمكان المرض إن صلت أو مضى عليها أدنى وقت الصلاة فكذلك ، وإن لم تصل ولم يمض عليها أدنى وقت الصلاة لا يحل للزوج قربانها ولا يحل لها الزوج بزواج آخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وفي الوافي : طهرت في وقت عصر أو عشاء تقضيها فقط . وفي الكافي : وعند الشافعي إذا طهرت في وقت العصر تقضى الظهر والعصر ، وإن طهرت [في وقت العشاء تقضى المغرب والعشاء بناء على أن وقت الظهر والعصر واحد عنده ، وكذا] وقت المغرب والعشاء حتى يجوز الجمع بالعذر . السراجية : الكتاتية بمجرد انقطاع الدم تخرج من الحيض . وفي الذخيرة : المسافرة إذا طهرت من الحيض قيمت ثم وجدت الماء جاز للزوج أن يقربها لكن لا تقرأ القرآن - وفي الكبرى : وعليه الفتوى .

و إذا حاضت المرأة في آخر الوقت أو صارت نفساء وهو وقت لو كانت طاهرة يمكنها أن تصلي فيه أو لا يمكنها ذلك يسقط عنها فرض الوقت . وفي فتاوى الحجة : لو طهرت وقد بقي من الوقت قليل إن كانت أيامها عشرة يجب عليها أن تغتسل وتقضى الصلاة ، لأن وقت الاغتسال لا يكون من الحيض كيلا يصير الايام زائدة على العشرة ، وإن كانت أيامها أقل من العشرة لا يجب عليها قضاء تلك الصلاة ، إلا إذا بقي من الوقت بعد الغسل شيء فيجب الصلاة بالاتفاق . وفي الملخص : وإذا طهرت ويبقى من الوقت مقدار ما يسع فيه التحريم وهو قوله : الله ، عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعند أبي يوسف : الله أكبر ، عليها صلاة ذلك الوقت عندنا ، خلافا لزفر ، والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله - وفي شرح الطحاوي : ولزوجها أن يقربها عندنا ، وقال زفر رحمه الله : لا يجوز حتى تغتسل ، وإن بقي من الوقت مقدار الاغتسال لا غير أو لا يسع الاغتسال فليس عليها قضاء تلك الصلاة ولا يحكم بطهارتها بمعنى ذلك الوقت حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة أخرى . م : وإن كانت معتادة وانقطع الدم فيما دون (١) من ار ، غ .

العادة و لكن بعد ما يمضي عليها ثلاثة أيام و اغتسلت أو مضى عليها الوقت كره للزوج قربانها و كره لها التزوج بزواج آخر حتى تأتي عاداتها و تنقسل و تصوم و تصلي في هذه الأيام . و في شرح الطحاوى : و لو كان ذلك في آخر الحيض من عدها فانه يطل الرجعة ، و ليس لها أن تزوج بزواج آخر حتى يمضي أيامها ، م : و لو كانت أيام حيضها دون العشرة فانقطع الدم على رأس عاداتها أخرت الاغتسال إلى آخر الوقت أيضا ، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : تأخير الاغتسال في هذه الصورة على طريق الاستحباب دون الإيجاب . و في فتاوى الحجة عن النبي صلى الله عليه و سلم : إذا اغتسلت المرأة من الحيض و صلت ركعتين تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب و قل هو الله أحد ثلاث مرات غفر لها كل ذنب عملت من صغيرة أو كبيرة ، و لم يكتب لها خطيئة إلى الحيضة الأخرى ، و أعطاهما ثواب ستين شهيدا ، و بنى لها مدينة في الجنة ، و أعطاهما بكل شعرة على رأسها نورا ، و إن ماتت إلى الحيضة الأخرى ماتت موت الشهداء .

و في الظهيرية : المطلقة طلاقا رجعيًا إذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة و أيامها أقل من عشرة قيمت لا تنقطع الرجعة عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، و إذا شرعت في الصلاة قيل : تنقطع بنفس الشروع و هو الأصح . و إذا طهرت و أيام حيضها أقل من عشرة قلت آية السجدة لا تلزمها السجدة . الحنفى إذا خرج منه المني و الدم فالعبرة للقي دون الدم . م : و فيها : انقطع الدم فيما دون عاداتها و باقى المسألة بحالها فتأخير الاغتسال بطريق الإيجاب ، و لو كان حيضها عشرة أيام فحاضت ثلاثة أيام و طهرت ستة لا يحل للزوج قربانها عند أبي يوسف .

و بما يتصل بهذه المسائل : إذا عاودها الدم في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت أو معتادة ، و كأنها لم تطهر أصلا عند أبي يوسف ، و هذا الذى ذكرنا إذا عاودها الدم في العشرة و لم تزد على العشرة و طهرت بعد ذلك طهرا صحيحا خمسة عشر يوما و يكون جميع ذلك حيضا ، أما إذا زاد على العشرة أو لم يزد لكن انتقص الطهر بعد

ذلك عن خمسة عشر في المبتدأة العشرة حيض ، وفي المعتادة أيامها المعتادة حيض ، لأنه صار كالدم المتوالى ، وفي الدم المتوالى الجواب على نحو ما ذكرنا . وإن انقطع الدم بعد ما رأت يومين و هي مبتدأة أو معتادة أخرت الصلاة إلى آخر الوقت ، فإذا خافت الفوت توضأت و صلت وليس عليها مراعاة الترتيب صلت في أول الوقت أو في آخر الوقت ، وإن انقطع الدم بعد ما رأت يوما أو أقل و توضأت فإن أرادت أن تصلى في أول الوقت فعليها مراعاة الترتيب تقضى الفوات أولاً ، وإن كانت معتادة وعادتها في أيام حيضها أنها ترى يوما دما و يوما طهرا هكذا إلى العشرة فإن رأت الدم في اليوم الأول ترك الصلاة و الصوم ، وإذا طهرت في اليوم الثاني توضأت و تصلى ، فإن رأت الدم في اليوم الثالث فإنها تترك الصوم و الصلاة ، فإذا طهرت في اليوم الرابع تغتسل و تصلى ، هكذا تفعل إلى العشرة .

نوع آخر من هذا الفصل

مراهقة رأت الدم تركت الصلاة كما رأت ، وهو اختيار الشيخ الإمام الزاهد الفقيه أبي حفص الكبير و الإمام الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني و الشيخ الإمام الفقيه محمد بن سلة البلخي رحمهم الله ، و عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أنها لا تترك الصلاة ما لم يستمر بها الدم ثلاثة أيام ، و به كان يقول بشر بن غياث المريسي رحمه الله . فإن استمر الدم ثلاثة أيام فضاعدا إلى عشرة تبين أنه كان حيضا فيلزمها قضاء الصوم و لا يلزمها قضاء الصلاة ، فإن انقطع دما على رأس العشرة فالعشرة كلها حيض ، وإن جاوز العشرة فالعشرة من أول ما رأت حيض و باقى الشهر يكون طهرا ، و عن أبي يوسف رحمه الله أنه تأخذ بالاحتياط فتغتسل بعد ثلاثة أيام ثم تصوم و تصلى سبعة أيام بالشك ، و لا يقربها زوجها ، ثم تغتسل هي بعد تمام العشرة و تقضى صيام الأيام السبعة . و لكن هذا ضعيف ، و عن إبراهيم النخعي أنه يقدر حيضها بمحض نساء عشيرتها ، و هو ضعيف أيضا .

نوع آخر

هو دائرة هذا الفصل

الأصل عند أبي يوسف رحمه الله وهو قول أبي حنيفة الآخر: أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوما لا يفصل بين الدمين ويحمل الكل كالدم المتوالى، وإذا كان خمسة عشر أو أكثر يعتبر فاصلا ثم ينظر إلى الدمين: إن أمكن أن يحمل أحدهما بافتراده حيضا يحمل ذلك حيضا، وإن أمكن أن يحمل كل واحد منهما حيضا يحمل كل واحد منهما حيضا. وفي الحجة: الأصل عند أبي يوسف رحمه الله أن الطهر إذا تخلل بين الدمين ولا يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما حيض، وإن جاوز العشرة فإن كانت مبتدأة فالعشرة الأولى من ذلك حيض ما رأت فيها الدم وما لم تر، وما زاد على العشرة فما رأت دما فهو استحاضة وما رأت طهرا فهو طهر ٣٠: ومن أصله أيضا أن يبتدأ الحيض بالطهر ويختمها بالطهر إذا كان قبل البداية وبعد الحتم دم، وجه قوله في ذلك أن طهر ما دون خمسة عشر يوما طهر فاسد فلا يتعلق به حكم الطهر الصحيح والفصل بين الدمين من حكم الطهر الصحيح - بيان قوله في أن طهر ما دون خمسة عشر: لا يفصل بين الدمين في المبتدأة إذا رأت يوما دما وأربعة عشر يوما طهرا ويوما دما، فالعشرة من أول ما رأت حيض يحكم ببلوغها به، وكذلك إن رأت يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما وتسعة طهرا ويومين دما، وفي المعتادة معروفتها حيض وما زاد على ذلك استحاضة - وبيان قوله في ابتداء الحيض بالطهر وفي ختمه بالطهر: يشترط أن يكون قبل البداية وبعد الحتم دم في المرأة إذا كانت عادتها في الحيض في كل شهر خمسة فرأت قبل أيامها يوما دما ثم طهرت خمسا ثم رأت يوما دما فعنده خمستها حيض لإحاطة الدمين بها، ويقع الختم والابتداء هاهنا بالطهر، وفي المبتدأة لا يتصور الابتداء إلا بالدم، وكذلك لو رأت هي قبل خمستها يوما دما ثم طهرت أول يوم من خمستها ثم رأت ثلاثة دما ثم طهرت آخر يوم من خمستها ثم استمر بها الدم فحيضها خمستها عنده وإن كان ابتداء الخمسة

و ختمها

وختمها بالطهر لوجود الدم قبلها وبعدها ، وبعض مشايخنا رحمهم الله أخذوا بقول أبي يوسف ، وبه كان يفتى القاضي الإمام صدر الإسلام أبو اليسر رحمه الله وكان يقول : قول أبي يوسف أيسر وأسهل على النساء وعلى المفق ، وعليه استقر رأى الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى . والأصل عند محمد - وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه فتوى كثير من مشايخنا - أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يصير فاصلا بين الدمين ، ويجعل ذلك كله بمنزلة الدم المتوالى ، فان كان ثلاثة أيام فصاعدا ينظر إن كان الطهر مثل الدمين أو أقل من الدمين لا يعتبر ذلك فاصلا أيضا فيجعل ذلك كله بمنزلة الدم المتوالى ، فأما الطهر إذا كان أكثر من الدمين يصير فاصلا ، ثم ينظر إن أمكن أن يجعل أحد الدمين بانفراده حيضا يحمل حيضا وهذا ظاهر ، وإن أمكن اعتبارهما حيضا يجعل المتقدم حيضا وترجح السابق منها بقوة السبق ، وإذا اعتبر المتقدم حيضا لا يعتبر المتأخر حيضا .

نوع آخر من هذا الجنس

اختلف المشايخ رحمهم الله فيه على قول محمد رحمه الله أنه إذا اجتمع الطهران المعتبران معنى به أن كل واحد منهما يصلح للفصل بين الدمين و صار أحدهما لإحاطة الدم بطرفه واستوائه بالطهر كالدم المتوالى هل يتعدى حكمه إلى الطهر الآخر ؟ قال الشيخ أبو زيد الكبير وأبو علي الدقاق : إنه يتعدى ، وقال الشيخ الإمام أبو سهل الغزالي : لا يتعدى - صورة المسألة : مبتدأة رأت يومين دما وثلاثة طهرا فيوما دما وثلاثة طهرا ويوما دما فالسنة الأولى حيض بلا خلاف لا سواء الدم والطهر فيها ، والأربعة بعدها حيض عند أبي زيد رحمه الله ، وعند أبي سهل رحمه الله حيضها السنة الأولى فأما الأربعة بعدها لا يكون حيضا ، قال مشايخنا رحمهم الله : والأول أصح . وكذلك لو رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما فالسنة الأخيرة حيض بالإجماع ، وفي الأربعة الأولى خلاف . فان رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويوما دما وثلاثة طهرا ثم استمر بها الدم فعلى قول الشيخ الإمام أبي زيد والشيخ أبي علي الدقاق يمر يومان

من أول الاستمرار إلى ما سبق ، ويكون العشرة كلها حيضا عند محمد ، وعلى قول الشيخ الإمام أبي سهل حيضا عشرة بعد اليوم و الثلاثة الأولى فيكون ستة من أول الاستمرار حيضا عنده . و لو رأت هي يومين دما و ثلاثة طهرا و يوما دما و ثلاثة طهرا ثم استمر بها الدم فعند الشيخ الإمام أبي زيد و الشيخ الإمام أبي على الدقاق رحمهما الله حيضا عشرة من أول ما رأت فيكون أول يوم من الاستمرار من جملة حيضا يتم به العشرة ، و عند الشيخ الإمام أبي سهل حيضا ستة من أول ما رأت و لا يكون شيء من أول الاستمرار حيضا فوصل إلى موضع حيضا الثاني .

نوع آخر في الأوقات و الساعات و آخر النهار

هذا النوع لا يتأتى على قول أبي يوسف ، و إنما يتأتى على قول محمد - رحمهما الله ، فنقول و بالله التوفيق : يجب أن يعلم بأن الوقت الواحد لا يتكرر وجوده في يوم واحد ، كطلوع الفجر و طلوع الشمس ، و إذا كان ابتداء الوقت من طلوع الشمس قيام اليوم و الليلة يكون قبيل طلوع الشمس من الغد ، لأن « قبيل » اسم لوقت يتصل به الوقت المذكور بخلاف « قبل » - و يباه : فيمن قال لامرأته وقت الضحوة « أنت طالق قبل غروب الشمس » ، طلقت في الحال ، و لو قال « قبيل غروب الشمس » لا تطلق حتى تغرب الشمس ، فإذا عرفت هذا و سئلت عن امرأة رأت الدم عند طلوع الشمس ثم انقطع دمها ثم رأت الدم قبيل طلوع الشمس من اليوم الرابع فقل : إن الثلاثة كلها حيض ، وكذلك لو رأت الدم في اليوم الرابع عند طلوع الشمس فالكل حيض ، و إن رأت الدم في اليوم الرابع بعد طلوع الشمس لم يكن شيء من ذلك حيضا ، و إن رأت الدم عند طلوع الشمس ثم انقطع ثم رأت من اليوم الرابع عند طلوع الشمس ثم انقطع ثم رأت من اليوم السابع بعد طلوع الشمس فالكل حيض ، و إن رأت الدم عند طلوع الشمس ثم انقطع ثم رأت الدم في اليوم الرابع قبيل طلوع الشمس ثم انقطع ثم رأت الدم في اليوم السابع بعد طلوع الشمس ثم رأت الدم في اليوم العاشر بعد طلوع الشمس

ف عند الشيخ الإمام أبي زيد الكبير وعند الشيخ الإمام الفقيه أبي علي الدقاق [الكل حيض على قول محمد ، وعلى قول الشيخ الإمام الفقيه أبي سهل الغزالي] ^١ الستة الأولى حيض وما بعدها ليس بحيض .

جئنا إلى بيان الساعة ، فنقول : « الساعة » اسم لوقت تمتد على ما يقوله المنجمون ، فيشتمل اليوم واليلة عندهم على أربع وعشرين ساعة ، فطرة ينتقص الليل حتى يكون تسع ساعات ويزداد النهار حتى يكون خمس عشرة ساعة ، وهذا أمر حقيقي إلا أنها إذا أطلقت يراد بها في عرف لسان الفقهاء جزء من النهار . فإذا عرفت هذا وسئلت عن مبتدأة رأت ساعة دما وثلاثة أيام غير ساعتين طهرا وساعة دما قتل : إن الكل حيض ، لأن الكل ثلاثة أيام فصار الطهر دون الثلاث فصار كالدّم المتوالى ، وإن رأت ساعة دما وثلاثة أيام غير ثلاث ساعات طهرا وساعة دما لم يكن شيء من ذلك حيضا ، إلا رواية عن أبي يوسف فإنه يقيم الأكثر من اليوم الثالث في حق رؤية الدم قائما مقام كله ، وإن رأت ساعة دما وثلاثة أيام غير ساعة طهرا وساعة دما فالكل حيض ، وإن رأت ساعة دما وثلاثة أيام طهرا وساعة دما لم يكن شيء من ذلك حيضا عند محمد رحمه الله ، وإن رأت ساعة دما وثلاثة أيام غير ساعة طهرا وساعة دما وثلاثة أيام طهرا وساعة دما فعلى قول الشيخ الإمام الفقيه أبي زيد الكبير والشيخ الإمام أبي علي الدقاق الكل حيض ، وعلى قول الفقيه أبي سهل حيضها ستة أيام وساعة من أول ما رأت دما ، وأما آخر النهار فيحسب ما يذكر من ربه أو ثلثه أو غيره . فإذا سئلت عن مبتدأة رأت ربع يوم دما ثم يومين وثلاث يوم طهرا ثم ربع يوم دما قتل : لا يكون شيء منه حيضا عندى ، وإن رأت ربع يوم دما ثم يومين ونصف يوم طهرا ثم ربع يوم دما فالكل حيض ، وإن رأت ربع يوم دما وثلاثة أيام طهرا وربع يوم دما لم يكن شيء من ذلك حيضا - وهذا النوع من المسائل لا يقع غالبا لكنها وضعت لتشديد الخاطر .

(١) من أر ، خ (٢) شذذ السكين : أحده .

نوع آخر:

هو قريب مما تقدم من المسائل
 مبتدأة رأت يوما دما ويوما طهرا واستمر كذلك أشهرها فعلى قول أبي يوسف - وهو
 قول أبي حنيفة الآخر - الجواب في جنس هذه المسائل واضح، فانه يرى بداية الحيض
 بالطهر وختمه بالطهر فيكون العشرة من أول ما رأت حيضها والعشرون طهرها،
 وذلك دأبها في كل شهر، وعليه الفتوى، وأما على قول محمد حيضها من أول ما رأت
 تسعة وطهرها أحد وعشرون، وهو لا يرى ختم الحيض بالطهر، ويحتاج على قول
 محمد إلى معرفة ختم العشرة وإلى معرفة ختم الشهر ليتبين به حكم بداية الحيض في الشهر
 الثاني، ولذلك طريقان، أحدهما: إن الأوتار من أيامها دم والشفوع طهر، واليوم
 العاشر من الشفوع فلم أنه كان طهرا. واستقبلها في الشهر الثاني مثل ما كان في الشهر
 الأول، والثاني وهو طريق الحساب وعليه تخرج هذه المسائل فنقول في معرفة ختم
 العشرة تأخذ دما وطهرا وذلك اثنان، وتضربه فيما يوافق العشرة وذلك خمسة، واثنان
 في خمسة عشرة فكان آخره طهرا، وفي معرفة ختم الشهر تأخذ دما وطهرا وتضربه
 فيما يوافق الشهر وذلك خمسة عشر فيكون ثلاثين فيكون آخره طهرا، وكذلك في
 الشهر الثاني حيضها عند محمد تسعة من أول ما رأت وطهرها أحد وعشرون، وإن
 رأت يومين دما ويوما طهرا واستمر كذلك فالعشرة من أولها حيض عند محمد أيضا
 لأن ختم العشرة بالدم. وإذا أردت معرفته في حق العشرة فخذ دما وطهرا وذلك
 ثلاثة واضربها فيما يقارب العشرة وذلك ثلاثة، لأنك لا تجد ما يوافقها، وثلاثة
 في ثلاثة يكون تسعة، وآخر المضروب طهر ثم بعده يوم دم فيكون ختم العشرة
 بالدم. وإن أردت معرفة ختم الشهر فخذ دما وطهرا وذلك ثلاثة واضربه فيما يوافق
 الشهر

الشهر وذلك عشرة فيكون ثلاثين ، و آخر المضروب طهرا ، واستقبلها بالشهر الثانى مثل ما كان لها فى الشهر الاول و يكون دورها فى كل شهر عشرة حيضها وعشرون طهرها . وكذلك إن رأت يوما دما ويومين طهرا فهو على هذا التخرج . وإن رأت يومين دما ويومين طهرا واستمر كذلك لحيضها عشرة من أول ما رأت عند محمد لأن ختم العشرة بالدم ، وطريق معرفته أن تأخذ دما وطهرا وذلك أربعة وتضربه فيما يقارب العشرة وذلك اثنان فيكون ثمانية و آخر المضروب طهر ثم بعده يومان دم تمام العشرة ، فسلم أن ختم العشرة بالدم وكانت العشرة من أول ما رأت حيضها . وإن أردت أن تعرف ختم الشهر فخذ دما وطهرا وذلك أربعة واضربها فيما يقارب الشهر وذلك سبعة فيكون ثمانية وعشرون و آخر المضروب طهر ثم بعده يومان دم تمام الشهر ، واستقبلها فى الشهر الثانى يومان طهرا ، وبداية الحيض بالطهر عند محمد رحمه الله لا يكون فتصلى فى هذين اليومين ، ثم بعده يكون يومان دما ويومان طهرا ويومان دما فهذه الستة يكون حيضا لها فى الشهر الثانى لأن ختم العشرة فى الشهر الثانى بيومين طهر ولا يختم الحيض بالطهر ، ثم ينظر إن ختم الشهر الثانى بما ذا يكون ف يأخذ دما وطهرا وذلك أربعة فيضربه فيما يوافق الشهرين وذلك خمسة عشر فيكون ستين . و آخر المضروب طهر فتصلى إلى هذا الموضع ، واستقبلها فى الشهر الثالث يومان دما وكان دورها فى شهرين فى الشهر الاول عشرة حيضا و اثنان وعشرون طهرا وفى الشهر الثانى ستة حيض بعد يومين مضيا و اثنان وعشرون طهر ، وعلى قياس ما قلنا يخرج ما يسأل عن هذا الجنس . وفى الخلاصة : لو رأت يومين دما ويومين طهرا ثلاثة أشهر ، فى الشهر الاول والثالث العشرة حيض اتفاقا ، وفى الثانى عندهما عشرة . وعند محمد ستة .

م : نوع آخر فى نصب العادة للبتدأة

يجب أن يعلم بأن البدأة على وجهين : إما أن ابتدأت و بلغت بالحيض ، أو ابتدأت و بلغت بالحبل - فبدأ بما إذا بلغت بالحيض ، وإنه على وجوه : أما إذا رأت دما صحيحا

وطهرا صحيفا ثم ابتليت بالاستمرار ففي هذا الوجه يعتبر المرنى عادة لها في زمان الاستمرار ، لأنه لو لم يعتبر ذلك عادة لما ردت هي إلى العشرة والعشرين ولم ترمي ذلك قط وكان ردھا : إلى ما كانت رأته مرة أولا ، بخلاف صاحبة العادة إذا رأت بخلاف عاداتها مرة ثم استمر بها الدم حيث لا يتقل عاداتها إلى المخالف عند أبي حنيفة وعمر ، لأن هناك لو لم يعتبر المخالف عادة لما ردت هي إلى العادة الأصلية وذلك مرتبة مؤكدة بالتكرار ، أما ههنا بخلافه . ثم تفسير الدم الصحيح أن لا ينتقص من ثلاثة أيام ولا يزيد على عشرة أيام ولا يصير مغلوبا بالطهر ، وتفسير الطهر الصحيح أن لا يكون أقل من خمسة عشر ولا ترى المرأة فيه بشيء من الدم من أوله وأوسطه وآخره وأن يكون بين الحيضتين ، فإذا رأت دما صحيفا وطهرا صحيفا مرة واحدة على التفسير الذي قلنا ثم ابتليت بالاستمرار يجعل أيام حيضها في زمان الاستمرار ما رأت من الدم قبل الاستمرار ، وأيام طهرها ما رأت من الطهر قبل الاستمرار - بيان ذلك : مبتدأة رأت خمسة دما وعشرين يوما طهرا ثم استمر بها الدم أشهرا فانها تترك الصلاة من أول الاستمرار خمسة وتصل عشرين ، وذلك دأبها في جميع زمان الاستمرار . وفي التوازل : سئل أبو بكر عن امرأة رأت الدم عشرة أيام ثم رأت الطهر ثلاثين يوما ثم عشرة دما ثم ثلاثين يوما طهرا فأرأت هكذا سنين ثم استحيضت فاستمر بها الدم ؟ قال : سئل الحسن عن هذه المسألة فقال : تدع الصلاة عشرة أيام ثم تغتسل وتصل سبعة وعشرين يوما ، ويكون هذا دأبها . فينتقص من الثلاثين مقدار أقل الحيض ، قال : سمعت هذا عن أبي نصر ، فقال أبو نصر : عرضت هذا على محمد بن سبله فاستحسنه ، قال : وكان أبو سهل يروي فيه روايتين ، إحداهما أنها تمضي على عاداتها عشرا حيضا وثلاثين طهرا ، والآخرى عشرة حيضا وسبعة وعشرين طهرا ، قال الفقيه : وبه نأخذ . م : الوجه الثاني إذا رأت دما فاسدا وطهرا فاسدا ثم ابتليت بالاستمرار - وبيان ذلك : مبتدأة رأت أربعة عشر يوما دما وأربعة عشر طهرا واستمر بها الدم فهانها الطهر والدم كلاهما فاسدان ، الدم للزيادة على العشرة ، والطهر للنقصان عن

خمس عشر ، فيجعل كأنها ابتليت بالاستمرار من الابتداء فيجعل حيضها عشرة من أول ما رأت أربعة عشر دما وبقية الشهر وذلك عشرون طهرا ، ومعنا ثمانية عشرة إلى زمان الاستمرار فيجعل من أول الاستمرار يومين من طهرها يفتل في هذين اليومين ثم تقعد عشرة وتصل عشرين ، وذلك دأبها [وكذلك إذا كان الدم خمسة عشر و الطهر أربعة عشر يجعل حيضها عشرة من أول ما رأت خمسة عشر دما وبقية الشهر وذلك عشرون طهرها ، ومعنا تسعة عشر ويجعل من أول الاستمرار يوما من طهرها يفتل فيه ثم تقعد عشرة وتصل عشرين] ، وكذلك إذا كان الدم ستة عشر و الطهر أربعة عشر يجعل حيضها عشرة من أول ما رأت الدم ستة عشر وبقية الشهر وذلك عشرون طهرها ، ومعنا عشرون ، فأول الاستمرار في هذه الصورة يوافق ابتداء حيضها فتدع الصلاة عشرة أيام من أول الاستمرار وتصل عشرين وذلك دأبها - ثم نسوق المسألة هكذا إلى أن نقول : الدم ثلاثة وعشرون و الطهر أربعة عشر ثم استمر بها الدم فان المشرة من أول ما رأت حيض ، وما بعد ذلك ابتداء طهرها ، وقد رأت في ثلاثة عشر يوما دما بقي إلى تمام طهرها سبعة أيام فن الأربعة عشر التي هي طهرت سبعة أيام طهرها وسبعة موضع حيضها الثاني ؛ ولم ترفيه شيئا جاء الاستمرار وقد بقي من موضع حيضها الثاني ثلاثة و الثلاثة حيض كامل فتدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة ثم تصل عشرين ثم تدع الصلاة عشرة ثم تصل عشرين وذلك دأبها . فان كان الدم أربعة وعشرين والمسألة بخلافها يعني و الطهر أربعة عشر ثم استمر بها الدم فسته من طهر أربعة عشر ببقية طهرها بقي ثمانية أيام من موضع حيضها الثاني ولم ترفيه دما ثم جاء الاستمرار وقد بقي من موضع حيضها الثاني فلا يكون حيضها ، وهذه امرأة لم ترمرة فتصل موضع حيضها الثاني وذلك اثنتان وعشرون يوما من أول الاستمرار ، ثم تدع الصلاة عشرة وتصل عشرين ، وهذا قول أبي حنيفة ، ومحمد رحمه الله يقول بالإبدال على ما يأتي ثبانه بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وأبو يوسف يقول بقل العادة لعدم الرؤية

(١) من أد ، خ .

مرة حتى أن على قوله في هذه الصورة المرأة تستأنف الحساب مرة من أول الاستمرار فتدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة وتصلى عشرين، فتثقل عاداتها من حيث المكان والعدد على حاله، وهذا دأب كل امرأة لم ترف في موضع حيضها مرة ثم استمر بها الدم إنها تستأنف الحساب من أول الاستمرار، فيجمل حيضها من أول الاستمرار، فيثقل المكان والعدد على حاله. الوجه الثالث: إذا رأت دما فاسدا وظهرها صحيحا من حيث الظاهر - ويان ذلك: مبتدأة رأت أحد عشر يوما دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فالدم هنا فاسد لكونه زائدا على العشرة والظهر صحيح ظاهرا لأنه استكمل خمسة عشر يوما، إلا أنه فسد معنى فساد الحيض لأنها وصلت في أول يوم منه بالدم فقل قول محمد بن إبراهيم الميداني يكون حيضها عشرة من أول ما رأت، وظهرها عشرون، كما لو بلغت فاستمر بها الدم ومعنا من طهرها ستة عشر اليوم الحاذي عشر من الدم وخمسة عشر بعد ذلك لم تر فيها الدم جاء الاستمرار وقد بقي من طهرها أربعة، [فتصلى أربعة] من أول الاستمرار ثم تدع الصلاة عشرة ثم تصلى عشرين، وعلى قول الشيخ الإمام أبي على الدقاق: حيضها عشرة و طهرها ستة عشر يوما فتدع الصلاة من أول الاستمرار وتصلى ستة عشر. وذلك دأبها. الوجه الرابع: إذا رأت دما صحيحا وظهرها فاسدا واستمر بها الدم - ييان ذلك: مبتدأة رأت خمسة أيام دما وأربعة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم فحيضها خمسة و طهرها بقية الشهر خمسة وعشرون جاء الاستمرار وقد بقي من طهرها أحد عشر يوما من أول الاستمرار، فتصلى أحد عشر يوما من أول الاستمرار ثم تدع الصلاة خمسة وتصلى خمسة وعشرين وذلك دأبها. الوجه الخامس: إذا رأت دما و طهرا كل واحد منهما صحيحا من حيث الظاهر ولكنه فاسد بطريق الضرورة [فلا يصلح لنصب العادة] ١ - ويان ذلك: مبتدأة رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم يوما دما ثم يومين طهرا واستمر بها الدم، فها هنا وجد دم صحيح في الظاهر وهي ثلاثة أيام،

(١) من أ، خ.

وطهر صحيح في الظاهر وهو خمسة عشر يوما، ولكنها لما رأت يوما دما بعدها ويومين طهرا لا يمكن اعتبار هذه الثلاثة حيضا لأن ختمها بالطهر، ومحمد رحمه الله لا يرى ذلك، ولا وجه فيه إلى الإبدال لأنه لا يبق بعد الإبدال إلى موضع حيضها الثاني طهر خمسة عشر يوما، ولا يجوز الإبدال في مثله على ما يأتي. بيانه بعد هذا، فتصلى هي في هذه الأيام ضرورة، فيفسد به ذلك الطهر لأنها وصلت فيه بالدم ويخرج^١ من أن يكون صالحا لنصب العادة، فيكون حيضها ثلاثة أيام و طهرها بقية الشهر سبعة وعشرون وقد مضى منه ثمانية عشر يوما، فتصلى من أول الاستمرار تسعة أيام ثم تدع الصلاة ثلاثة فتصلى سبعة وعشرين، وهذا الذي ذكرنا قول محمد رحمه الله، وأما على قول أبي يوسف لما رأت بعد طهر خمسة عشر يوما دما ويومين طهرا واستمر بها الدم أمكن اعتبار هذه الثلاثة حيضا، لأنه يرى ختم الحيض بالطهر إذا كان بعده دم فجعلنا تلك الثلاثة حيضها فلم يفسد الطهر بل بقي صحيحا، ويجعل عاداتها في الدم والطهر ما رأت، وقد وافق ابتداء الطهر ابتداء الاستمرار، فتصلى من أول الاستمرار خمسة عشر يوما وتدع الصلاة ثلاثة وذلك دأبها. ولو رأت في الابتداء أربعة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم يوما دما ويومين طهرا ثم استمر بها الدم فها هنا الطهر صحيح صالح لنصب العادة لأن بعده دم يوم و طهر يومين و يوم من أول الاستمرار تمام الأربعة فابتداء الحيض الثاني وختمه بالدم فيمكن أن يجعل ذلك حيضا، فيقى الطهر على الصحة فيصلح لنصب العادة، فتدع الصلاة من أول الاستمرار يوما ثم تصلى خمسة عشر ثم تدع الصلاة أربعة وتصل خمسة عشر وذلك دأبها في زمان الاستمرار، وهذا على قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله.

فإن رأت الدم عشرة و الطهر خمسة عشر ثم الدم ثم الطهر ثلاثة ثم الدم يوما ثم الطهر ثلاثة ثم استمر بها الدم فعلى قول أبي يوسف رحمه الله هنا بمنزلة ما لو رأت الدم عشرة و الطهر خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم فيجعل حيضها من أول الاستمرار عشرة

والطهر خمسة عشر، وإنما على قول محمد رحمه الله فقد اختلف المشايخ: الشيخ أبو زيد الكبير والشيخ أبو علي الدقاق والشيخ الإمام أبو سهل الفراء رحمهم الله، قال الإمام أبو زيد وأبو علي: يخرج من أول الاستمرار يومان ويضم إلى ما رأته بعد خمسة عشر فتصير عشرة بعد خمسة عشر مخصها، فيصلح البناء عليها، قدح الفتاة من أول الاستمرار يومين ثم تصلى خمسة عشر ثم تقعد عشرة ثم تصلى خمسة عشر، وذلك عليها؛ وعلى قول الشيخ الإمام أبي سهل رحمه الله تقعد من أول الاستمرار سبعة ثم تصلى خمسة عشر ثم تقعد عشرة ثم تصلى عشرين وذلك دأها. فإن رأت ثلاثة دما وخمسة عشر طهرا ويوما دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فقهة امرأة رأت دما حقيقا وظهرها قائدا، لأن الدم المتخلل بين الطهرين لا يصلح حيضا، فيكون أيام حيضها ما رأت ابتداء وذلك ثلاثة وأيام طهرها بقية الشهر سبعة وعشرون يقول: موضع عيضا الثاني من ثلاثين إلى ثلاثة وثلاثين، ومن ابتداء ما رأت إلى يوم الاستمرار أربعة وثلاثون قد مضى أيام حيضها الثاني بكاملها ولم تر فيها شيئا تثقل عاداتها من حيث المكان والعدول على حاله عند أبي يوسف رحمه الله، فتشأفت الحساب من أول الاستمرار فتقعد ثلاثة وتصل سبعة وعشرين وذلك دأها في زمان الاستمرار، وإن رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ويوما دما وأربعة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فقهة امرأة رأت دما حقيقا وظهرها قائدا، فإن الطهر الثاني لما كان أقل من خمسة عشر لم يعتبر وصار كأيها رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم استمر الدم يجعل ذلك فاذ لها في زمان الاستمرار، ويجعل بعد طهر خمسة عشر ثلاثة أيام من حيضها وخمسة عشر من طهرها، ومن بعد طهر سبعة عشر إلى يوم الاستمرار خمسة عشر، فجاء الاستمرار وقد بقي من طهرها الثاني ثلاثة، وتصل من أول الاستمرار ثلاثة أيام بقية طهرها الثاني، وتقعد عشرة وتصل خمسة عشر وذلك دأها. بخلاف ما إذا رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ويوما دما وخمسة عشر

يوما طهرا فان هناك جعلنا حيضها ثلاثة أيام و طهرها بقية الشهر سبعة و عشرين ، لأن هناك الطهر الثانى لم يصير كالدم المتوالى لانه بلغ خمسة عشر و صار فاصلا بين دم يوم و بين دم الاستمرار ، و دم يوم لا يمكن أن يحصل حيضها فتصلى فيه فيحسد الطهر الاول لمكان هذا اليوم لانه شابه وما أمرت بالصلاة فيه ، أما أن يصير الطهر الثانى كالدم المتوالى فلا ، أما هاهنا الطهر الثانى قصر عن خمسة عشر فصار كالدم المتوالى فلهذا اقترقا ؛ هذا إذا رأيت دما و طهرا ، فأما إذا رأيت دماء صحاحا و أطهارا ثم استمر بها الدم فانه على وجوه ، الاول : أن ترى دميين متفقين و طهرين متفقين ، نحو أن ترى ثلاثة دما و خمسة عشر طهرا و ثلاثة دما و خمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم ، ففي هذا الوجه تندع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة و تصلى خمسة عشر لأن ما رأيت صارت عادة قديمة لها بالكرار ، و لو كانت رأته مرة واحدة تستبرأ عادة لها في زمان الاستمرار فاذا رأته مرتين أولى . الوجه الثانى : إذا رأيت دميين مختلفين و طهرين مختلفين بأن رأيت ثلاثة دما و خمسة عشر يوما طهرا و أربعة دما و ستة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم لا رواية في هذا الفصل ، و قد اختلف المشايخ فيه ، قال المقيي محمد بن إبراهيم الميذاني : تنبى ما رأته في الثانية على ما رأته في المرة الاولى ، و تفسير ذلك : أنها لما رأيت أربعة دما فثلاثة من ذلك مدة حيضها ، و اليوم الرابع من حساب طهرها إلا أنها ترك الصلاة فيه لرؤية الدم ، فلما طهرت ستة عشر فأربعة عشر منها تمام طهرها و يومان مدة حيضها فلا تترك الصلاة فيه لأن ابتداء الحيض بالطهر لا يكون فجاء الاستمرار و قد بقى من مدة حيضها يوم و اليوم الواحد لا يكون حيضا فتصلى إلى موضع حيضها الثانى و ذلك ستة عشر ، ثم تقعد و تصلى خمسة عشر . الوجه الثالث أن ترى ثلاثة دماء مختلفة و ثلاثة أطهار مختلفة كلها صحاح ، فان رأيت الدم ثلاثة و الطهر خمسة عشر ثم رأيت الدم أربعة و الطهر ستة عشر ثم رأيت الدم خمسة و الطهر سبعة عشر ففي هذا الوجه لا تنبى البعض على البعض بلا خلاف ، فرق الشيخ محمد بن إبراهيم الميذاني على قول محمد بين هذا الوجه و بين الوجه

الثاني من حيث أن هاهنا رأيت خلاف ما رأيته أولاً مرتين ، و العادة تنقل برؤية المخالف مرتين ، بخلاف الوجه الثاني لأن هناك رأيت المخالف مرة واحدة - ثم إذا لم تبين البعض على البعض في هذا الوجه ما ذا تصنع ؟ قال الفقيه محمد بن إبراهيم : تبني هي أمرها على أوسط الأعداد وهو قول أبي نصر أحمد بن سهل ، و آق عصمة سعد بن معاذ المروزي و أبي بكر الأعمش ، و على قول أبي عثمان سعد بن مزاحم السمرقندي رحمه الله تبني أمرها على أقل المرتين الآخرين . و هو قول أبي يعقوب الغزالي و أبي سهل و ابنه آق نصر رحمهم الله . و ثمرة الخلاف لا تظهر في هذه الصورة التي ذكرناها فإن أوسط الأعداد في هذه الصور أربعة و ستة عشر ، و أقل المرتين الآخرين أيضاً أربعة و ستة عشر ، و إنما تظهر ثمرة الخلاف عند قلب هذه الصورة بأن قلت : لو رأيت خمسة دما و سبعة عشر يوماً طهراً ثم رأيت أربعة دما و ستة عشر يوماً طهراً ثم رأيت ثلاثة دما و خمسة عشر يوماً طهراً فعلى قول من يقول بأوسط الأعداد : تقعد من أول الاستمرار أربعة و تصل ستة عشر و ذلك دأبها . و على قول من يقول بأقل المرتين الآخرين : تقعد من ابتداء الاستمرار ثلاثة و تصل خمسة عشر و ذلك دأبها ، و الفتوى على هذا لأنه أيسر على النساء و على المفتين ، و يجب أن يكون مبنى الحيض على السعة و اليسر لأنه يتعلق بالنساء و في عقولهن نوع نقصان ، ألا ترى أن مشايخنا اختاروا الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله في انتقال العادة برؤية المخالف لأنه أيسر عليهن ؛ و على هذا الاختلاف صاحبة العادة إذا احتلفت أيامها في الحيض و الطهر ثم استمر بها الدم فعلى قول محمد بن إبراهيم المدايني ينظر إلى أوسط الأعداد الثلاثة في آخر الطهر و الحيض ، و على قول أبي عثمان ينظر إلى أقل المرتين الآخرين ، و سيأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله ، و كان الشيخ نضر الإسلام البزدوى رحمه الله يفتي بأوسط الأعداد و هذا إذا كانت المرأة تذكرها ، و إن لم تكن تذكرها فأقل المرتين الآخرين إذا ذكرتهما ، و إن لم تذكرهما فبالأخيرة . أخذاً بقول أبي يوسف رحمه الله في انتقاض العادة بمرة على ما يأتي بيانه بعد هذا .

الوجه الرابع إذا رأت دمين متفقين و طهرين متفقين ثم رأت بعد ذلك ما يخالف لها بأن رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم رأت أربعة دما وسبعة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم ، ففي هذا الوجه على قول أبي حنيفة ومحمد تصلي من أول الاستمرار ستة عشر لأن عندهما العادة لا تتنقل برؤية المخالف مرة فيجب البناء على تلك العادة . فإذا رأت أربعة دما فثلاثة من ذلك حساب حيضها واليوم الرابع من حساب طهرها ، فإذا رأت بعد ذلك ستة عشر يوما طهرا فأربعة عشر من ذلك تمام طهرها ويومان من حساب حيضها ولم تر فيها دما فلا يمكن اعتبار حيضها لجهالة الاستمرار وقد بقي من حيضها يوم واحد ولا يمكن اعتبار يوم واحد حيضا فتصلي هي إلى موضع حيضها الثاني وذلك ستة عشر يوما ، ثم تقعد ثلاثة وتصلي خمسة عشر وذلك دأبها ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله العادة تتنقل برؤية المخالف ، وهو المختار للفتوى فتقعد من أول الاستمرار أربعة وتصلي ستة عشر وذلك دأبها . الوجه الخامس : أن ترى دمين متفقين [وطهرين متفقين]^١ وبينهما ما يخالفهما بأن رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم رأت أربعة دما وستة عشر يوما طهرا ثم رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم ففي هذا الوجه تقعد من أول الاستمرار ثلاثة وتصلي خمسة عشر ويكون ذلك عادة جمالية لها ، وإنما سميت هاهنا . عادة جمالية ، لأنها لا تكون على الاتفاق لكنها ضعفت لتخلل المخالف فسميت جمالية لهذا . وقيل : إنما سميت هذه عادة جمالية لأنها لو رأت المتفقين على الولا . لكان ذلك عادة أصلية لها فإذا كان بينهما ما يخالفهما يجعل ذلك عادة لها ، على معنى أنا نعتبر ما رآته آخرها كالضمومة إلى ما رآته أولا لما بينهما من الموافقة فتأكد هي بالتكرار ويصير عادة لها في زمان الاستمرار ، وتفسير العادة الجمالية وأحكامها يأتي بعد هذا على سبيل الاستقصاء إن شاء الله تعالى ، فهانها التكليف إنما يحتاج إليه ليخرج المسألة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا على

(١) من أر ، خ .

قول أبي يوسف رحمه الله ، لأن على قوله المادة تقتل بروية المخالف مرة ويكون ذلك حادة أصلية ، فحين رأيت أول مرة ثلاثة وخمسة عشر صار ذلك حادة أصلية لها ، فإذا رأيت بعد ذلك أربعة وستة عشر صار ذلك حادة أصلية لها ، فإذا رأيت بعد ذلك ثلاثة وخمسة عشر صار ذلك حادة أصلية لها ، فبقي عليها في زمان الاستمرار - والله أعلم .

هذا الذي ذكرنا إذا ابتدأت وبلنت بالحيض ، فأما إذا ابتدأت وبلنت بالحبل وقد يكون ذلك بأن سجلت من زوجها قبل أن تحيض فيكون بلوغها بالحبل ، فلو ولدته واستمر بها الدم ففاسها أربعون يوما عندنا ، وعند القاضي رحمه الله ساعة ، وبعد الأربعين يحصل عشرون يوما طهرا لأنه لا يتوالى نفاس وحيض لا طهر بينهما كما لا يتوالى حيضان لا طهر بينهما ، ثم بعد ذلك حيضها عشرة وطرهما عشرون وذلك دأبها . وكذلك لو طهرت بعد الأربعين أقل من خمسة عشر ثم استمر بها الدم كان الجواب كما قلنا ، لأن هذا طهر قاصر لا يصلح للفصل بين الحيض والنفاس وكان كالدم المتوالى . فان طهرت بعد الأربعين خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم فانها تدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة أيام لأن طهر خمسة عشر طهر صحيح فيصير عادة لها بالمرة الواحدة ولا إعادة لها في الحيض . فيكون حيضها عشرة فتدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة وتصلى خمسة عشر ويكون دورها في كل خمسة وعشرين . ثم نسوق المسألة إلى أن نقول : طهرت بعد الأربعين أحدا وعشرين ثم استمر بها الدم فلا رواية في هذه الصورة وقد اختلف المشايخ فيه ، قال محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله : تدع الصلاة من أول الاستمرار تسعة وتصلى أحدا وعشرين وذلك دأبها ، لأن طهر أحد وعشرين صحيح ، وعادتها في الطهر والحيض على ما عليه الغالب يوجد في كل شهر ، فإذا صار أحدا وعشرين طهرا لا يبقى للحيض إلا تسعة ، وقال أبو عثمان سعيد بن منار رحمه الله : تدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة وتصلى أحدا وعشرين ويكون دورها في كل أحد وثلاثين يوما ، قال الصدر الشهيد : هذا القول أليق بمذهب أبي يوسف

رحمه الله ظاهراً فيقضى به . ثم نسوق المسألة إلى أن تقول : طهرت بعد الأربعين سبعة وعشرين ثم استمر بها الدم فعلى قول محمد بن إبراهيم حيضها من أول الاستمرار ثلاثة قدع الصلاة من أول الاستمرار [ثلاثة وتصل سبعة وعشرين و ذلك دأبها ، وعلى قول أبي عثمان حيضها من أول الاستمرار عشرة]^١ قدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة وتصل سبعة وعشرين و ذلك دأبها ، ويكون دورها على قول أبي عثمان رحمه الله في كل سبعة وثلاثين ، فإن طهرت بعد الأربعين ثمانية وعشرين يوماً ثم استمر بها الدم فها هنا حيضها من أول الاستمرار عشرة ودورها في كل ثمانية وثلاثين بالاتفاق . فإن رأت بعد ما ولدت أحداً و أربعين يوماً دماً ثم خمسة عشر طهراً ثم استمر بها الدم فعلى قول محمد بن إبراهيم رحمه الله قاسها أربعون و طهرها عشرون ، لأنها وصلت في اليوم الحادى والأربعين بالدم فيفسد طهر خمسة عشر فلا يصلح هناك لنسب العادة ، فصار كما لو ولدت واستمر بها الدم وهناك يحصل نفاسها أربعين وبعد الأربعين يحصل عشرون لظهرها ، وبعد ذلك عشرة لحيضها ، ومن بعد الأربعين إلى وقت الاستمرار ستة عشر بقى إلى تمام طهرها أربعة ، ومن ابتداء الاستمرار تصلى أربعة وتدع الصلاة عشرة ثم تصلى عشرين ثم تدع الصلاة عشرة و ذلك دأبها ، وعلى قول الشيخ أبي على الدقاق رحمه الله : طهرها ستة عشر و حيضها عشرة ، فن أول الاستمرار تدع الصلاة عشرة وتصل ستة عشر و ذلك دأبها .

فوع آخر في الانتقال

يجب أن يعلم بأن الانتقال نوعان ، انتقال الحيض عن موضعه ، وانتقاله عن عدده ، فصورة انتقال الموضع أن يكون لها أيام حيض معروفة فلا ترى هى فى موضع حيضها مرتين على الولاء ، فيثقل حيضها من موضعها والعدد على حاله و يستأنف الحساب من أسرع ما يمكن ، وهذا لأن ذلك الموضع إنما صار عادة لها فى الحيض لرؤيتها الدم فيه (١) من أر ، خ .

مرتين أو مرارا ، لأن « العادة » مشتقة من « العود » مرة بعد أخرى ، فإذا لم ترفى موضع حيضها مرتين على الولاء فقد عاودها الطهر في أيامها و عاودها الدم في غير أيامها ، فيجب نقل موضع الحيض إلى موضع آخر ، ويجب استئناف الحساب لأن هذه عادة جديدة غير العادة الأولى ، وإذا بطلت العادة الأولى يجب استئناف الحساب من أسرع ما يمكن لأن الأصل في القضاء بالحيض في غير المعروفة القضاء بأسرع ما يمكن ، قياسا على التي تبلغ مبلغ النساء إذا رأت الدم أول ما رأت فانه يحكم لها بالحيض في الحال وإن أمكن القضاء به من بعد - و بيان هذا : امرأة كان أيام حيضها ثلاثة أيام طهرها خمسة عشر ، فرأت ثلاثة دما ثم طهرت أربعة و ثلاثين يوما ثم استمر بها الدم فقول : موضع حيضها الأول من خمسة عشر إلى ثمانية عشر ، و موضع حيضها الثاني من ثلاثة و ثلاثين إلى ستة و ثلاثين ، فإذا طهرت أربعة و ثلاثين ثم استمر بها الدم فهذه امرأة لم ترفى موضعها مرة أصلا ، و مضى من موضع حيضها الثاني يومان و بقي يوم فيوم واحد لا يمكن أن يجعل حيضا ، فلم تر الحيض هي في موضعها مرتين فاتقلت عاداتها من حيث الموضع و العادة و العدد على حاله فيستأنف لها الحساب من أسرع ما أمكن و ذلك من أول الاستمرار ، فتدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام ثم تصل خمسة عشر ثم تدع الصلاة و تصل خمسة عشر و ذلك دأبها . و كما ينتقل العدد في الحيض بعدم الرؤية في موضع مرتين ينتقل بعدم الرؤية في موضع مرة و العدد على حاله عند أبي يوسف رحمه الله ، و عليه الفتوى ، و على قوله لا ينفرع مسائل الإبدال ، لأن مسائل الإبدال إنما تنفرع على قول من لا يرى الانتقال بعدم الرؤية مرة . و في فتاوى الحجة : ولو أن امرأة طهرت شهرين و لم تر شيئا و بعد ذلك رأت الدم غير موضعها يكون حيضا و تصير بمنزلة المبتدأة ، غير أن المبتدأة إذا رأت تمام الشهر يحمل العشرة الأولى حيضا و هاهنا إذا استمر بها الدم ترد إلى المعروف لأن المكان انتقل دون العدد ، وكذلك

(١) في نسخة : تنتقل العادة

إذا حبلت و كان أيامها في أول الشهر خمسة و طهرها خمسة و عشرين فلما مضت تقاسها طهرت خمسة و عشرين ثم رأت خمسة أيام دما فهي حيضها ، و كذلك إذا استمر بها الدم أشهرها فإن حيضها خمسة أيام من أول ما رأت و استمر بها الدم و طهرها خمسة و عشرون ، فهذا انتقال العادة من أول الشهر إلى آخره ، و لم ينتقل العدد مرة . م : صورة انتقال العدد أن يكون لها أيام معروفة في الحيض و الطهر ، فرأت خلاف عاداتها مرتين متفتقين على الولاء ، فانه تنتقل عاداتها في الحيض و الطهر عن موضعها و عددها و تصير عاداتها ما رأت مرتين في الحيض و الطهر بلا خلاف ، و إن رأت خلاف عاداتها الأصلية مرة ثم استمر بها الدم لم تنتقل عاداتها إلى ما رآته . آخرها في الروايات الظاهرة عن أصحابنا رحمهم الله ، روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف و نحن نقى به أيضا . و في الولوالجية : و إن رأت مرة سبعا و مرة سنا ثم استحيضت أخذت في الصوم و الصلاة و انقطاع الرجمة بالأقل ، و في حل الزوج و الوطى بالأكثر احتياطا . هذا إذا جاوز العشرة ، أما إذا انقطع على العشرة فالعشرة حيض ، و في الزاد : و إذا مضى اليوم السابع اغتسلت في اليوم الثامن و تقضى الصوم الذى صامت في اليوم السابع دون الصلاة .

م : و بما يتصل بهذا النوع معرفة أنواع العادة ، فنقول : العادة نوعان : أصلية ، و جعلية ؛ فالأصلية أن ترى دمين متفتقين و طهرين متفتقين على الولاء ، أو دماء متفتقة و أطهارا متفتقة على الولاء ، و الجعلية أنواع : جعلية في حق الطهر و الدم جميعا ، و ذلك بأن ترى أطهارا مختلفة و دماء مختلفة أو ترى دمين متفتقين و طهرين متفتقين و بينهما مخالف ، ثم استمر بها الدم فيجب البناء إما على أوسط الأعداد الثلاثة الآخرة أو على أقل المرتين الأخيرين على حسب ما اختلفوا ، فيسمى ذلك عادة جعلية في الدم و الطهر جميعا - جامع الجوامع : بيانه . مبتدأة رأت ثلاثة دماء و خمسة عشر طهرا و أربعة دماء و ستة عشر طهرا و خمسة دماء و سبعة عشر طهرا فالعادة الوسط اتفاقا ، لانه وسط و أقل ، و فيه : إذا رأت أربعة ثم خمسة ثم ثلاثة ثم خمسة ، و قيل : ثلاثة . م : و جعلية في الطهر دون الدم بأن ترى هي أطهارا مختلفة

أو ترى طهرين متفقين وبينهما طهر يخالفهما ثم استمر بها الدم ، فيجب البناء في حق الطهر على أوسط الأعداد الثلاثة الآخرة أو على أقل المرتين الأخيرين ، فتصير عاداتها في الطهر جملة . و جملة في حق الدم دون الطهر : بأن ترى دماء مختلفة أو دمين متفقين وبينهما دم يخالفهما ثم استمر بها الدم فيجب البناء في حق الدم على أوسط الأعداد الثلاثة الآخرة أو على أقل المرتين الأخيرين ، فتصير عاداتها في الدم جملة . و كذلك في حق الطهرين والدمين وبينهما مخالف ، وهذه المادة الجملة إذا اعترضت على المادة الأصلية ثم جاء الاستمرار هل تنتقض المادة الأصلية ؟ قال مشايخ بلخ : لا تنتقض ، و قال مشايخ بخارا : تنتقض - و بيان ذلك : أن المرأة إذا كانت لها عادة أصلية في الطهر و الحيض فرأت دماء مختلفة و أطهارا مختلفة ونصب أوسط الأعداد و أقل المرتين الأخيرين عادة لها ثم جاء الاستمرار فانها تبني الأمر في زمان الاستمرار على ما جعل عادة لها عند مشايخ بخارا ، و عند مشايخ بلخ تبني الأمر في زمان الاستمرار على ما كانت لها عادة في الأصل .

و عما يتصل بهذا النوع من المسائل : إذا كانت للمرأة عادة أصلية في الحيض و الطهر فوقعت الحاجة إلى نصب عادة لها برؤية أطهار مختلفة و دماء مختلفة و نصب أوسط الأعداد عادة لها على قول من يقول به فوافق تلك المادة الأصلية : فانه يطرح المأخوذ ثم ينظر إلى أوسط الأعداد من الثاني أو إلى أقل المرتين الأخيرين ، فإذا وافق ذلك المادة الأصلية علم أن المادة الأصلية باقية تبنى عليها ، فان لم يوافق هذه المادة الأصلية علم أن المادة الأصلية قد بطلت فيصير المطروح عادة جملة لها - بيان هذا : امرأة عاداتها في الحيض عشرة و في الطهر عشرون ، طهرت ثلاثين يوما ثم رأت الدم عشرة ثم طهرت [أربعين يوما ثم رأت الدم عشرة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم عشرة أيام ثم طهرت عشرين ثم] استمر بها الدم فتقول : أوسط الأعداد في الطهر عشرون لأنها طهرت

(١) من أر ، خ .

مرة ثلاثين ومرة أربعين ومرة خمسة عشر ومرة عشرين، فمشرووف أوسط الأعداد الثلاثة الأخيرة، إنما يعتبر أوسط الأعداد من الثلاثة التي قبل الاستمرار فانه موافق للعادة الأصلية فيطرح ذلك فيبقى بعده خمسة عشر وثلاثون وأربعون، وأوسط الأعداد عليها ثلاثون وإنه ليس بموافق للعادة الأصلية فلم أن العادة الأصلية قد اتفقت لأنها رأت بخلافها مرتين فتبني الأمر على المطروح وهو دم عشرة وطهر عشرين ويصير ذلك عادة جملية . ولو رأت الدم عشرة والطهر ثلاثين والدم عشرة والطهر خمسة عشر والدم عشرة والطهر عشرين ثم استمر بها الدم فأوسط الأعداد عشرون، وإنه يوافق العادة الأصلية فيطرح ذلك فيبقى بعده خمسة عشر وثلاثون، وما كان في الأصل عادة لها وذلك عشرون فألاوسط عشرون، فقلنا أن العادة الأصلية لم تنقص لأنه لم يجر بخلافها إلا مرة فتبني عليها ما بعدها، فإذا طهرت ثلاثين يوما فمشرووف منها زمان طهرها وعشرة من حساب حيضها، ثم رأت الدم عشرة وهو ابتداء طهرها ثم رأت الطهر خمسة عشر فعشرة من ذلك حساب طهرها وخمسة من حساب حيضها، ثم رأت الدم بعده عشرة فخمسة من ذلك بقية حيضها وخمسة من حساب طهرها، ثم رأت الدم بعده عشرين يوما فخمسة عشر من ذلك بقية طهرها وخمسة من حساب حيضها ثم استمر بها الدم، وقد بقي من مدة حيضها خمسة فدفع الصلاة خمسة أيام من أول الاستمرار ثم صلى عشرين ثم تدع الصلاة عشرة وذلك دأبها .

نوع آخر في البدل على قول من يرى ذلك

إذا كان للمرأة أيام حيض وأيام طهر معروفة فلم ترمي في موضع حيضها مرة فأنها تصلى إلى موضع حيضها الثاني، ولا يبدل لها في وقت طهرها وإن رأت الدم فيه عند أبي حنيفة رحمه الله، لما فيه من إهام نقل العادة بمرة، وقال محمد رحمه الله: يبدل لها بعد أيامها إذا أمكن بذلك، وإنما يثبت الإمكان إذا كان يبقى بعد البدل إلى موضع حيضها الثاني ظهر خمسة عشر يوما، أو كان لا يبقى بعد البدل إلى موضع حيضها الثاني

طهر خمسة عشر يوما ، إلا أنه يمكن أن يمر من موضع حيضها الثاني إلى بقية طهرها ما يتم خمسة عشر يوما . و يبقى بعد الجر في موضعها الثاني ما يكون حيضها فانه يمر لأن مبنى الحيض على الإمكان وإنه موجود إذا بقي بعد البذل مدة طهر تام أو أمكن تسميم ما يمر ، وكان الشيخ أبو زيد الكبير والشيخ أبو يعقوب الغزالي رحمهما الله يأخذان بقول محمد رحمه الله بالبذل ما لم يحتج إلى الجر ، فإذا احتج إلى الجر لا يأخذان بقوله ، وكان الشيخ أبو حفص الكبير البخاري والفقير محمد بن مقاتل الرازي يقولان : يدل لها بقدر ما تستغنى فيه عن الجر ، وكثير من مشايخنا المتأخرين رحمهم الله أخذوا بقول محمد واختاروا قول الشيخ أبي حفص والفقير محمد بن مقاتل الرازي ، ثم يجوز أن يدل لها مثل أيامها وأقل من أيامها ، ولا يجوز أن يدل لها أكثر من أيامها إلا أن يكون قبلها وبعدها طهر تام ، وقيل : إذا كان هو تاما بين طهرين تأمين فإن كان حيضها ثلاثة فرأت هي عشرة دما ولم يحاوز كان كله حيضها و كان هو أصلا لا بدلا ، ثم يجوز البذل بعد أيامها كيف ما كان ، ولا يجوز البذل قبل أيامها إلا أن يكون على إثر طهر تام لأن الطهر متى وجد أينما وجد يتوقع بعدها وجود دم حيض عند محمد رحمه الله ، فإن من مذهبه أن المرأة إذا رأت عشرة أيام دما خمسة قبل أيامها وخسة في أيامها كان ذلك حيضها إذا كان الطهر قبله وبعده تاما ، فإذا انقضت أيامها ولم تر فيه ما يكون حيضا يتوقع منها بعده وجود دم الحيض ، فإذا وجد كيف ما كان حكم بالبذل منه ، وكذا الدم قبل أيامها إذا كان على إثر طهر تام ، وأما إذا لم يكن هو على إثر طهر تام فهو غير مرئي في وقت كان دم الحيض متوقعا منها فأمرت بالصلاة فيه . ثم اختلف المشايخ في مراد محمد رحمه الله من قوله « لا يدل لها قبل أيامها إلا أن يكون على إثر طهر تام » قال الحاكم أبو نصر أحمد بن مهرويه : أراد به الصحيح الخالص الذي لا يشوبه دم تؤمر المرأة بالصلاة فيه ، لا التام مع الفساد ، وقال بعض مشايخنا : أراد بالتام أن يكون خمسة عشر يوما لا أن يكون صحيحا غالبا ، وإذا أمكن البذل موضعين تبدل

من أسرعها ، و هو معنى قول محمد رحمه الله في الكتاب : إذا أمكن البذل قبل أيامها ، و بعد أيامها يبذل لما قبل أيامها ، و هذا لأن البذل يعتبر بالأصل ، و في الأصل هي المبتدأة متى أمكن اعتبار الحيض في الموضعين جعل هو من أسرعها إمكانا فكذا في البذل . ثم علامة مسائل البذل على قول محمد أن كل امرأة وجب عليها أن تصلى إلى موضع حيضها الثاني سبعة عشر أو أقل من ذلك فلا يبذل لها عند محمد ، و كل امرأة وجب عليها أن تصلى إلى موضع حيضها الثاني ثمانية عشر أو أكثر من ذلك يبذل لها عنده .

جئنا إلى أن نخرج المسائل على الأصول ، فنقول : المرأة إذا كانت عادتھا في الدم خمسة و في الطهر عشرين طهرت مرة اثنين وعشرين يوما ثم استمر بها الدم : يجعل حيضها من أول الاستمرار ثلاثة لأنها رأت في أيامها ما يمكن أن يجعل حيضا ، ولو طهرت ثلاثة وعشرين يوما ثم استمر بها الدم فعند أبي حنيفة تصلى إلى موضع حيضها الثاني و ذلك اثنان وعشرين يوما ، و عند محمد رحمه الله تبدل لها خمسة أيام من أول الاستمرار لأن الباقي بعد الإبدال إلى موضع حيضها الثاني سبعة عشر يوما . وكذلك إن طهرت أربعة وعشرين يوما أو خمسة وعشرين يوما ثم استمر بها الدم فانه يبذل لها خمسة أيام عند محمد رحمه الله لأن الباقي بعد الإبدال إلى موضع حيضها الثاني ستة عشر أو خمسة عشر فتدع الصلاة من أول الاستمرار خمسة ثم تصلى خمسة عشر ثم تدع الصلاة خمسة و تصلى عشرين . ولو طهرت ستة وعشرين يوما ثم استمر بها الدم فعلى قول أبي يعقوب و أبي زيد رحمهما الله لا تبدل لها لأن الباقي بعد البذل أربعة عشر فلا يمكن القول بالبذل إلا بطريق الجر ، و هما لا يريان الجر ولكنها تصلى إلى موضع حيضها الثاني كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله ، فتصلى من أول الاستمرار تسعة عشر يوما ثم تدع الصلاة خمسة و تصلى عشرين ، و على قول محمد رحمه الله يبذل لها خمسة أيام لأن البذل بطريق الجر يمكن فيجر من موضع حيضها الثاني يوم إلى بقية طهرها حتى يتم خمسة عشر يوما ، و تدع الصلاة من أول الاستمرار أربعة و تصلى عشرين ثم تدع خمسة و تصلى عشرين ، و على قول الشيخ الإمام الزاهد أبي حفص و الشيخ الإمام

محمد بن مقاتل تبدل لها أربعة حتى تستغنى عن الجرج قدح من أول الاستمرار أوبعة
وتصلى خمسة عشر ثم تدع خمسة وتصلى عشرين - وفي الظهيرة : وهذا بدل بطريق
الطرح ، و الأول بدل بطريق الجمر ٠ م : وكذلك إن طهرت سبعة وعشرين يوما ثم
استمر بها الدم فالتخريج على هذا ٠ وإن طهرت هي ثمانية وعشرين يوما فلا تبدل لها
ولكنها تصلى إلى موضع حيضها الثاني لأنه يبق بعد الإبدال من طهرها اثنا عشر يوما ،
فلو جردنا إليها ثلاثة من موضع حيضها الثاني لا يبق من موضع حيضها الثاني ما يمكن
اعتباره حيضا ، فلا تبدل لها ولكنها تصلى إلى موضع حيضها الثاني وذلك نتيجة عشر
يوما ثم تدع الصلاة خمسة وتصلى عشرين ٠ إذا كان أيام حيضها خمسة وأيام طهرها
عشرين فطهرت خمسة عشر يوما ثم رأت خمسة دما وطهرت أيامها ففقد محمد رحمه الله
تبدل لها الخمسة المتقدمة ٠ ولو طهرت أربعة عشر يوما ثم رأت ستة دما ثم طهرت أيامها
فلا تبدل لها من المتقدمة لفساده ٠ ولو كانت عاداتها في الحيض ثلاثة وفي الطهر سبعة
وعشرين فطهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم ثلاثة ثم طهرت هي اثنا عشر يوما ثم رأت
فاتها لم ترف أيامها شيئا ، فتبدل لها الثلاثة التي رأتها بعد طهر خمسة عشر ٠

نوع آخر في الزيادة والنقصان في أيام الحيض

صاحبة الغداة المعروفة في الحيض إذا رأت الدم زيادة على معروفها يحصل ذلك كله
حيضا ما لم يجاوز المرقى عشرة ، [وإن جاوز المرقى عشرة] ردت إلى معروفها والباقي
يكون استغناء ، فإذا اقتصر على العشرة أمكن أن يحصل ما زاد على معروفها حيضا ،
وإذا جاوز العشرة لا يمكن أن يحصل ما زاد على معروفها حيضا ، ولو كانت عاداتها
في الحيض خمسة فرأت الدم في اليوم السادس فعلى قول مشايخ بلع رحمهم الله تؤمر
هي بالاعتسال والصلاة وكان الشيخ الإمام محمد بن إبراهيم الهيداني يقول : لا تؤمر
بالصلاة ولا بالاعتسال ، فإن جاوز الدم العشرة خيقت تؤمر بالقضاء لما تركت من
الصلاة بعد أيامها ، وكان الصدر الشهيد رحمه الله يفتي في هذه الصورة بأنها تؤمر
بالاعتسال ولا تؤمر بالصلاة ، ولو كانت عاداتها في الحيض الأول خمسة فطهرت في

اليوم الرابع فانها تقوم بالاغتسال إذا خافت فوت الوقت وتقوم بالصلاة هاهنا ، ولو كانت عادتھا في الحيض خمسة في أول كل شهر فرأت ثلاثة دما في أول الشهر ثم انقطع دما سبعة أيام أو ستة أيام ثم رأت يوما دما فخمسة من أول الشهر حيض عند أبي يوسف لأنه يجوز ختم الحيض بالطهر ، وعند محمد رحمه الله الثلاثة الأولى هي حيض لأنه لا يرى ختم الحيض بالطهر ، هكذا ذكر محمد رحمه الله المسألة في الأصل ، والمسألة في الستة مشكلة لأن الثلاثة قبل الستة دم ويوما بعدها دم فاجملة عشرة فيمكن جعل الكل حيضا عند أبي يوسف وقد أجاب أن حيضها خمسة عند أبي يوسف ! فالصحيح أن تزداد على طهر ست ساعات أو ما أشبهها أو على يوم الحيض بعدها ويصير تقدير المسألة : فرأت ثلاثة دما في أول شهر ثم انقطع دما سبعة أيام أو ستة أيام وساعة ثم رأت يوما دما أو أكثر ليزيد على العشرة فيرد إلى معروفها عند أبي يوسف رحمه الله . ولو رأت يومين دما في أول العشرة ويومين دما في آخر العشرة فخمستها المروفة حيض عند أبي يوسف إذا كان اليومان الآخران هو اليوم العاشر واليوم الحادى عشر ، فأما إذا كان اليومان الآخران هو اليوم التاسع والعاشر فالكل حيض عند أبي يوسف ، وعند محمد - رحمه الله - شيء من ذلك لا يكون حيضا ، ولو رأت في أول العشرة يومين دما ورأت اليوم العاشر والحادى عشر والثانى عشر دما فحيضها خمستها عند أبي يوسف ، وعند محمد رحمه الله الثلاثة الأخيرة حيض . ولو رأت في أول خمستها يوما دما ويوما طهرا حتى جاوز العشرة فخمستها هي الحيض عندهم جميعا . فان طهرت يوما من أول الشهر ثم رأت يوما دما ويوما طهرا حتى جاوز العشرة فالיום الاول ليس ببعض عندهم والاربعة الباقية من أيامها حيض عند أبي يوسف ، وعند محمد حيضها اليوم الثانى والثالث والرابع . وإن وقف الدم على العشرة كان ما بعد اليوم الاول حيضا كله ، ولو رأت يوما دما قبل رأس الشهر ومن أول الشهر يوما طهرا ثم يوما دما إلى العشرة فجميع ذلك حيض عند أبي يوسف إلا اليوم العاشر ، وإن جاوز الدم العشرة فحيضها

خمسها المعروفة عند أبي يوسف رحمه الله ، وعند محمد حيضها ثلاثة أيام من معرفتها وهو اليوم الثاني والثالث والرابع .

نوع آخر في تقديم الحيض وتأخير

هذا النوع يشتمل على ثلاثة أقسام : قسم في المتقدم ، وقسم في المتأخر ، وقسم في الجمع بينهما .

أما القسم الأول فهو على وجوه، الأول : إذا رأت في أيامها ما يكون حيضا ورأت قبل أيامها ما لا يكون حيضا - وفي الينايع إلا أن المجموع ما لم يجاوز العشرة ، م : بأن كان المرئي في أيامها ثلاثة والمرئي قبل أيامها أقل من ثلاثة ، وفي هذا الوجه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله ، روى محمد عنه أن المتقدم لا يكون حيضا ، وروى الحسن عنه أن الكل حيض ، وذكر بعض مشايخنا رحمهم الله في شرح كتاب الحيض في هذا الوجه أن الكل حيض من غير ذكر خلاف ، وذكر بعضهم أن الكل حيض بالاتفاق - وفي الينايع : بالإجماع . م : الوجه الثاني : إذا رأت قبل أيامها ما يصلح حيضا ولم ترف في أيامها شيئا ، ففي هذا الوجه حكمها موقوف عند أبي حنيفة فان ، طهرت أيامها مرة أخرى في الشهر الثاني صار حيضها ما رآته ، وانتقلت عاداتها في الحيض عن موضعها ، وإلا فالمرئي استحاضة ، وفي الينايع : ويجب عليها قضاء ما تركت فيها من الصلاة ، م : وعند أبي يوسف المتقدم حيض ويصير ذلك عادة لها ، وعليه الفتوى ، وعلى قول محمد يكون المتقدم حيضا بدلا عن أيامها ولكن لا يصير عادة لها ، وفي الينايع : لا يصير عادة لها حتى ترى مثله مرتين كما هو قول أبي حنيفة .

م : الوجه الثالث : إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضا وقد رأت قبل أيامها ما يصلح حيضا . والجواب في هذا الوجه ظهير الجواب في الوجه الثاني ، لأنها إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضا كان المرئي في أيامها في حكم الدم . والوجه الرابع : إذا رأت في أيامها ما يصلح أن يكون حيضا ورأت قبل أيامها ما يصلح أن يكون حيضا ولم يجاوز

الكل العشرة، ففي هذا الوجه عند أبي حنيفة روايتان، روى محمد والحسن بن زياد رحمهما الله أن المتقدم على أيامها لا يكون حيضا، وروى بشر بن الوليد والمعلل وغيرهما عن أبي يوسف رحمه الله أن المتقدم حيض، غير أن في بعض روايات أبي يوسف أنه قول أبي حنيفة، وفي بعض رواياته أنه قياس قول أبي حنيفة، وفي الحجة: فأرأت في أيامها حيض في قولهم جميعا، وما رأيت قبل أيامها في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كلاهما حيض، وفي رواية محمد عنه موقوف حتى ترى في الشهر الثاني مثله، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المتقدم حيض إذا لم يجاوز العشرة، ثم عند أبي يوسف يصير ذلك عادة لها، وعند محمد لا يصير عادة لها، وفي التبايع: المرتى في عاداتها يكون حيضا بالإجماع. م: الوجه الخامس: إذا رأيت في أيامها ما لا يصلح حيضا ورأت قبل أيامها ما لا يصلح حيضا وإذا جمعا صلحا حيضا، وفي هذا الوجه اختلف المشايخ، قال بعضهم: إنها نظير الوجه الثاني والثالث لأنها لما رأيت في أيامها ما لا يصلح حيضا كان المرتى في أيامها كالعدم، وقال بعضهم: الجواب فيه كالجواب في الوجه الرابع، وذكر الشيخ الإمام غفر الإسلام على بن محمد البزدوى رحمه الله في شرح كتاب الحيض: إن شيئا من ذلك لا يكون حيضا، إلا أن ترى في موضعها الثاني مثل ذلك فتنتقل العادة إليها في الابتداء. وما يتصل بهذا القسم: امرأة تستفتي أنها ترى الدم قبل أيامها ذكر الصدر الشهيد في مختصر كتاب الحيض أنها تؤمر بترك الصلاة إذا كان الباقي من أيام طهرها ما لو ضم إلى حيضها لا يجاوز العشرة، وذكر الشيخ الإمام نجم الدين عمر النسفي في كتاب الخصائل أن على قولها تؤمر بترك الصلاة إذا كان المتقدم من أيامها لا يجاوز العشرة، وعلى قول أبي حنيفة إن كان المتقدم ثلاثة أيام لا تترك الصلاة، وإن كان أقل من ذلك فكذلك على قوله ما اختاره مشايخ بخارا، وعلى ما اختاره مشايخ بلخ ترك.

و أما القسم الثاني: فهو على وجوه أيضا، الأول: إذا رأيت في أيامها ما يصلح

(١) أي تأخير الحيض عن العادة.

حيضا ورأت بعد أيامها ما لا يصلح حيضا، وفي هذا الوجه الأول الكل حيض - وفي
 النيسب: إن لم يجاوز البشرة، وفي الحجة: فالكل حيض اتفاقا، م: وأيامها تبع ما بعدها
 وانتقل الهادة لأن ما بعدها لا يستقل بنفسها وقد تبعت أيامها بعد مشاهدة فتيهما حكما .
 الوجه الثاني: إذا رأت أيامها أو رأت في آخر أيامها ما يصلح حيضا ورأت ما بعد أيامها
 ما يصلح حيضا أيضا، وفي هذا الوجه إن لم يجاوز العشرة فالكل حيض، وإن جاوز فالمعروفة
 حيض وما زاد على ذلك استحاضة . الوجه الثالث: إذا لم تر في أيامها شيئا ورأت بعد
 أيامها ما يصلح حيضا، وفي هذا الوجه الكل حيض، ذكر المسألة في الأصل من غير
 ذكر خلاف، وقد اختلف المشايخ فيه . قال الشيخ الإمام أبو علي الدقاق والزعفراني في
 كتابيهما والقدوري في شرحه وعامة مشايخ خراسان: إن ما ذكر في الأصل قول الكل،
 وقال أبو سهل الفرضي وجماعة من البلخييين وعامة المحييين من البخاريين أن هذا على
 الاختلاف الذي بيناه في المتقدم . الوجه الرابع: إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضا
 ورأت بعد أيامها ما يصلح حيضا، فالجواب في هذا الوجه كالجواب في الوجه الثالث،
 لأنها إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضا كان المرئي في أيامها ملحقا بالعدم . الوجه الخامس:
 إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضا ورأت بعد أيامها ما لا يصلح حيضا أيضا ولكن
 إذا جاءها صلحا حيضا، فالجواب في هذا الوجه نظير الجواب في الوجه الثالث والرابع،
 لأنها لما رأت في أيامها ما لا يصلح أن تكون حيضا صار كأنها لم تر في أيامها شيئا .
 وبما يتصل بهذا القسم: امرأة جاءت تستفتي عما رأت بعد أيامها ذكر الشيخ الإمام نجم
 الدين النسفي في كتاب الخصائل أن الأصح أنها تؤمر بترك الصلاة، إلا إذا جاوز العشرة
 فتؤمر بالقضاء .

وأما القسم الثالث: وهو ما إذا اجتمع المتقدم والمتأخر وذلك كله دون البشرة
 كان المتأخر حيضا، والمتقدم هل يكون حيضا؟ فهو على ما فسرنا ثمة على الوجه: أما
 أن يكون المتقدم والمتأخر كل واحد منهما نصابا، وصورتها: امرأة عادت في الحيض
 أربعة (٩١)

أربعة فرأت أيامها دما ورأت قبل أيامها ثلاثة دما ورأت بعد أيامها ثلاثة دما فالحكم حيض عندهما، وكذلك عند أبي حنيفة في رواية [وفي رواية أخرى: المتقدم ليس بحيض، وإذا لم يكن المتقدم حيضا على هذه الرواية هل يجعل التأخر استحاضة؟ فقد اختلف المشايخ فيه، والصحيح أن لا يجعله. وأما أن لا يكون المتقدم ولا التأخر نصابا وصورتها: امرأة أيام حيضها ستة فرأت أيامها دما ورأت قبل أيامها يومين ورأت بعد أيامها يومين دما فالحكم حيض عندهما وكذلك عند أبي حنيفة في رواية [١]. وأما أن يكون المتقدم نصابا والتأخر لا يكون نصابا، وصورتها: امرأة حيضها عشرة فرأت أيامها سبعة دما ورأت ثلاثة قبل أيامها دما ورأت يومين بعدها دما فندهما العشرة حيض، وكذلك عند أبي حنيفة في رواية، وفي رواية أخرى: المتقدم ليس بحيض، وإذا لم يكن المتقدم حيضا على هذه الرواية هل يجعل التأخر استحاضة؟ فقد اختلف المشايخ والظاهر أن لا يجعله. هكذا ذكر الشيخ الإمام نجم الدين عمر النسفي. وأما أن لا يكون المتقدم نصابا والتأخر يكون نصابا، وصورتها: امرأة أيام حيضها خمسة فرأت أيامها دما ورأت يومين قبل أيامها دما ورأت ثلاثة بعد أيامها دما فالحكم حيض عندهما، وكذلك عند أبي حنيفة في رواية على نحو ما بينا، وإن كان عند الجميع يزيد على العشرة فإن كان كل واحد منهما بانفراده استحاضة بنفسه فحيضها أيامها المعروفة، والمتقدم والتأخر يكون استحاضة، ونفى بقولنا إذا كان كل واحد منها استحاضة بنفسه، أن يكون كل واحد منهما - يعني المتقدم والتأخر - بحال لو انفرد وضم إلى أيامها ازداد على العشرة، ويان هذا في امرأة ترى في أيام حيضها تسعة فرأت قبلها يومين دما ورأت التسعة دما ورأت بعدها يومين دما فحيضها معروفة، وكذلك إذا كان أيام حيضها ستة فرأت قبلها ستة وبعدها ستة أو رأت قبلها خمسة وبعدها خمسة فحيضها معروفة وإن كان أحدهما استحاضة، ومعناه أن يكون أحدهما بحال لو ضم إلى أيامها يزيد على العشرة والآخر

(١) من أد، بخ.

لم يكن استحاضة على هذا التفسير ، فأيامها حيض . والتي هي استحاضة لا يلحق بأيامها وهذا يمتد إلى الآخر حتى يحمله استحاضة فمن أبي حنيفة روايتان ، ذكر في الأصل عنه يمتد لأنه دم واحد ، و روى الحسن رحمه الله أنه لا يمتد لأن أيامها فاصل بين الدمين فبطل الجمع بين المتقدم والمتأخر ، بيان هذا في امرأة أيام حيضها تسعة فرأت قبلها يومين دما وبعدها يوما دما ، فالتقدم استحاضة لأنه دم لو انفرد وضم إلى أيامها يزيد على العشرة و المتقدم ليس باستحاضة لأنه لو انفرد وضم إلى أيامها لا يزيد على العشرة ، ففي هذه الصورة أيامها حيض و المتقدم استحاضة . وهل يصير المتأخر بالمقدم استحاضة ؟ فمن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية الأصل يصير استحاضة وهو قولها وهو الصحيح ، وهذا بخلاف ما تقدم وهو ما إذا كان أيامها أربعة و رأت قبلها ثلاثة دما و رأت بعدها ثلاثة دما أن المتقدم استحاضة في إحدى الروايتين عنه ، ولا يحمل المتأخر استحاضة . وإذا كان أيامها ستة فرأت قبلها أربعة وبعدها خمسة فهانها المتأخر استحاضة و المتقدم ليس باستحاضة ، وهل يؤثر المتأخر في المتقدم فيجعله استحاضة ؟ فهو على ما قلنا . و من جملة صورة هذه المسألة : إذا كان أيامها خمسة فرأت أيامها دما و يومين قبلها و ستة بعدها فهانها المتأخر دم استحاضة ، و المتقدم ليس باستحاضة ، وإن رأت أيامها دما و ستة قبلها و يومين بعدها فهانها المتقدم دم استحاضة - والله أعلم .

وما يتصل بما تقدم من المسائل : امرأة أيام حيضها خمسة من رأس كل شهر فرأت هي قبل خمستها خمسة دما و طهرت أيامها ثم رأت بعد ذلك يوما أو يومين أو ثلاثة دما فمروفتها هي الحيض في قول أبي يوسف ، وقال محمد رحمه الله : المتقدم هو الحيض . وكذلك إن رأت يومين من أول أيامها أو من آخر أيامها مع ذلك ، لأن المروفي أيامها لا يمكن اعتباره حيضا بانفراده . وإن رأت ثلاثة دما في أيامها مع ذلك من أولها أو آخرها فهذه الثلاثة هي الحيض عند محمد ، لأنه يمكن جعله حيضا . وإن كان حيضها ثلاثة أيام من أول الشهر فتقدم حيضها قبل ذلك أحد عشر يوما ثم طهرت أيامها فلم ترقها ولا قيجا بعدها دما ففي قياس قول أبي حنيفة هو استحاضة ، إلا أن يعاودها الدم

في مثل ذلك الحال أحد عشر ، فان عاودها كانت ثلاثة أيام من الايام الاولى من أولها
حيضا وثلاثة أيام من أول هذه الأحد عشر الأخيرة حيضا ، لانه لا يرى الإبدال فيجعل
ذلك موقوفا ، فان تأكد ذلك بالتكرار ينتقل العادة وما لا فلا ، وأما على قول محمد
رحمه الله ثلاثة من أول الأحد عشر الأولى حيض بطريق البدل لرؤيتها ذلك عقيب
طهر صحيح ، وحكم انتقال العادة موقوف على ما ترى في الشهر الثاني كما قاله أبو حنيفة ،
وإن كان حيضها خمسة من أول كل شهر فحاضتها ثم استمر بها الدم تمام الشهر
ثم انقطع خمسها ثم استمر بها الدم بعدها فعلى قول أبي يوسف حيضها خمسها لإحاطة
الدمين بجانبيها ، وقال محمد رحمه الله : حيضها خمسة أيام بعد أيامها . وإن لم ترك ذلك
ولكن رأت خمسة دما قبل أيامها وظهرت أيامها فتلك الخمسة في الحيض عند محمد
لوجود شرط الإبدال في المتقدم ، فان رأت في المرة الثانية تلك الخمسة وأيامها المعروفة
وزيادة يومين دما لحيضها معروفتها لأن عاداتها لم تنتقل لأنها رأت المخاف مرة ، وإن
لم تر في المرة الثانية كذلك ولكنها رأت الخمسة التي قبل أيامها وظهرت أيامها ثم رأت
في المرة الثالثة تلك الخمسة وأيامها وزيادة يومها لحيضها خمسة من أول ما رأت لا تنقل
العادة من حيث الموضع لعدم رؤيتها الدم في معروفتها مرتين . وإن كانت هي ظهرت
أيامها مرة واحدة لحيضها هي الخمسة المعروفة لأن انتقال العادة لا يحصل لعدم الرؤية مرة
إلا على قول أبي يوسف رحمه الله ، وإن لم تر قبل أيامها ولا في أيامها ولكن رأت بعدها
خمس ثم في المرة الثانية ظهرت خمسها وهذه الخمسة ثم استمر بها الدم لحيضها خمسة من
حين استمر بها الدم ، لأن عاداتها قد انتقلت إلى موضع الرؤية لعدم الرؤية في أيامها مرتين ،
قال محمد رحمه الله في الأصل : وما بعدها طهر إلى تمام الشهر من حين استمر بها الدم ثم
تكون حائضا ، وكثير من المشايخ قالوا : هذا الجواب غلط ، والصحيح أنها بعد ما
تركت الصلاة من أول الاستمرار خمسة أيام تصلي ثلاثين يوما لأن عاداتها في الطهر
قد انتقلت إلى ثلاثين لرؤيتها ذلك مرتين على الولا ، ففي الشهر الأول ظهرت خمسها

بعد ما مضى من طهرها خمسة وعشرون وذلك ثلاثون ثم رأت خمسة دما ثم طهرت عشرين بقية الشهر وظهرت أيامها من أول الشهر الآخر وخمسة بعدها وذلك ثلاثون أيضا، فلم أنها طهرت ثلاثين يوما على الولاة فانتقلت عاداتها إليه في الطهر فتنبى هي على ذلك في زمان الاستمرار، ومن المشايخ من صحح ما ذكر في الكتاب وقال: المكان قد انتقل، أما العدد لم ينتقل فبقى اعتبار العدد الأول - والله أعلم.

نوع آخر في رسم الفتوى

المرأة إذا أخبرت أنها طهرت عشرة أيام ينبغي للفتى أن يسألها: إنك طهرت اليوم العاشر أو اليوم الحادى عشر؟ فان قالت: اليوم العاشر! أخذ تسعة، وإن قالت: اليوم الحادى عشر! أخذ عشرة - وأعلم بأن تمام العشرة الأيام في اليوم الحادى عشر قبل الساعة التى رأت الدم فيه في اليوم الاول بلا فصل إلا لو استقصينا في الساعات في مثل هذا يتسر عليها الأمر فلا يستقصى ولكن يسألها على نحو ما بينا. وكذلك هذا في الإطهار إذا أخبرت أنها طهرت عشرين ينبغي للفتى أن يسألها: إنك رأيت الدم يوم العشرين أو يوم الحادى والعشرين؟ فان قالت: يوم العشرين! أخذنا تسعة عشر، وإن قالت: يوم الحادى والعشرين! أخذنا عشرين، يفعل هكذا في جميع الصور، إلا في دم ثلاثة أيام وفي طهر خمسة عشر فانا نستقصى في دم ثلاثة أيام. وإذا أخبرت أنها طهرت في اليوم الرابع في الساعات غفلة أن ينقص الدم عن ثلاثة أيام ولياليها، وكذلك نستقصى في طهر خمسة عشر. وإذا أخبرت أنها رأت الدم يوم السادس عشر غفلة أن يقصر الطهر عن خمسة عشر، وينبغي للفتى أن يسألها عن أيام حيضها وطهرها. فان أخبرت أن عاداتها في الطهر عشرون وعاداتها في الحيض عشرة أيام أمرها بالصلاة من بعد تمام العشرة عشرين يوما ثم تدعى الصلاة عشرة إن رأت الدم وتصل عشرين. وإن أخبرت أن عاداتها في الطهر عشرون وفي الحيض ستة أيام أمرها بإعادة ما تركت من الصلاة بعد تمام الستة وذلك أربعة وهو أول الطهر، ثم يأمرها أن تصلى من ذلك الوقت إلى تمام طهرها وذلك

سنة عشر يوما حتى يتم أيام طهرها عشرون يوما ثم تدع الصلاة ستة أيام من موضع حيضها إن رأت الدم ، و هذه المرأة قد كانت أصابت كما رأت أيام حيضها ستة أيام فتركت الصلاة إلى تمام العشرة لأن هذا دم على إثر طهر تام فيكون حيضا ، و هكذا الجواب في كل دم كان على إثر طهر تام ، م : إن المرأة تؤمر بترك الصلاة فيه من غير تقدير لأن ما زاد على أيام حيضها دم على إثر الحيض فيكون تبعا للحيض حتى يظهر أنه ليس بحيض و ذلك بأن يجاوز العشرة ، و إن لم يجاوز العشرة و لكن الطهر يقتصر عن خمسة عشر ففي هذه الصورة كان حيضها معروفتها ، و ما تأخر عن أيام حيضها يكون استحاضة تؤمر هي بإعادة الصلاة في ذلك ؛ فأما إذا انقطع الدم على رأس العشرة أو فيما دون العشرة و الطهر بعده خمسة عشر يوما لا يخالطه دم فكان جميع ما رأته في أيامها و بعد أيامها حيضا . و إن أخبرت أن عاداتها في الطهر كان عشرين يوما و لكن كان يختلف دما إلا أنها تعلم أن الدماء كلها صحاح سألها عن دم واحد قبل هذه الدماء التي جاءت فيه و هي تستفتى فيسألها : كم كان الدم الذي قبل الطهر الآخر ؟ فان قالت : عشرة ! لا يسألها عن شيء آخر عند أبي يوسف و ظهر له جواب مسائلها لأن العادة عنده تنتقل برؤية المخالف مرة فاذا أخبرت أن الدم الذي كان قبل الطهر الآخر عشرة فالدماء كلها صحاح ، فقد عرف المفتي أن عاداتها انتقلت إلى عشرة فيأمرها بأن تصل إلى تمام عشرين يوما ثم تترك الصلاة عشرة أيام إن رأت الدم ، و الفتوى على هذا القول . فان أخبرت أن الدم الذي قبل الطهر الآخر كان سبعة أمرها بقضاء صلاة ثلاثة أيام من هذه العشرة لأنه قد ظهر أن عاداتها في الحيض انتقلت إلى سبعة أيام و قد رأت في هذه المسألة عشرة و زيادة عليها فيكون حيضها عاداتها و ذلك سبعة ، و يكون ما زاد على ذلك استحاضة و ذلك ثلاثة أيام من هذه العشرة . فان أخبرت أنها لا تحفظ إلا طهر خمسة عشر و دم عشرة فهذا لا يكفي للاستئناف لأنها لو أخبرت عن ثلاثة أطهار كلها خمسة عشر و عن ثلاثة دماء كلها عشرة و هذا لا يكفي للاستئناف ، و إذا

لم يصلح ذلك للاستئناف وجب البناء ، ولا يدرى على ما ذا تبقى فيقول لها المفتي : اذهبي وتذكرى أيامك وإلا فأنت والعائلة سواء ، والحكم في ذلك يذكر بعد هذا . وإن أخبرت أن ما قبل ذلك من الاطهار كان أكثر من خمسة عشر إلا أنها لا تدرى هل كان بينها استحاضات أو لم يكن فهذا يكفي للاستئناف ، لأنها تيقنا بخلوص خمسة عشر يوما لأنه بين دمى ترك وقد كانت الاطهار قبل هذا أكثر من خمسة عشر فيقتل إليها أيامها برؤية خلافها مرة ، ، تيقنا بخلوص دم عشرة لأنه بين طهرين تأمين فتجددت العادة ، والعادة إذا تجددت وجب الاستئناف ، فمن أول الاستمرار عشرة حيض وخمسة عشر طهرا فيأمرها بالصلاة تمام خمسة عشر وتترك الصلاة بعد ذلك عشرة إن رأت الدم . وإن أخبرت أن ما قبل ذلك من الاطهار أكثر من خمسة عشر وأنها لم تكن مستحاضة فهذا على ثلاثة أوجه : إما أن أخبرت أن ما قبله من الاطهار المتقدمة كانت متفقة ، أو مختلفة ، أو لا تدرى ، وفي الوجوه الثلاثة يكفيها ذلك للاستئناف لأن عاداتها المتقدمة أصيلة كانت أو جمعية تنقص إلى طهر خمسة عشر برؤية المخالف مرة والعادة إذا تجددت وجب الاستئناف . فان أخبرت عن طهرين قبل هذا الدم الذى جاءت فيه كلاهما خمسة عشر وبينهما دم عشر لا تحفظ قبل ذلك فهذا لا يكفيها للاستئناف ، لأن ما قبلها بعد لا يكون أكثر من طهر خمسة عشر فلا تنتقل العادة إلى طهر خمسة عشر فلم تتجدد العادة ، والعادة إذا لم تتجدد بالانتقال لا يجب الاستئناف ، فيجب البناء ولا يدرى على ما ذا تبقى فتكون هي والعائلة سواء ، وإن أخبرت أنها لم تكن مستحاضة إلا أنها لا تدرى أن الاطهار المتقدمة كانت خمسة عشر أو أكثر من خمسة عشر فهذا يكفي للاستئناف لأنها إذا لم تكن مستحاضة قبل ذلك فالاطهار المتقدمة إذا كانت خمسة عشر بحق كذلك ، وإن كانت أكثر من خمسة عشر أو رأت طهرا طويلا جعل الطهر الطويل عادة لما لاها فحاض ثم انتقلت العادة إلى خمسة عشر ، وتترك الصلاة والصوم من أول الاستمرار عشرة وتصلى خمسة عشر ، بخلاف المسألة الأولى

لأن ثمة احتمال أن الاطهار المتقدمة خمسة عشر ورأت طهرا طويلا خاطله دم فيجب البناء ثم لم تر طهرا أكثر من خمسة عشر لتثقل العادة إليه ثم تنتقل إلى خمسة عشر ، فيجب البناء ولا يدري على ما ذا تبني . وإن أخبرت أن الاطهار التي كانت قبل هذين الطهرين كانت أكثر من خمسة عشر لكنها لا تدري أنها كانت مستحاضة أو لم تكن فهذا يكفي للاستئناف لأن الطهر الأخير خالص بيقين ، لأن الطهر الخالص قد يكون بين دمي ترك وقد وجد ، وقد علم أن ما قبلها من الاطهار أكثر منها فتنتقل إليهما العادة ، والعادة إذا تجددت بالانتقال يجب الاستئناف فتدع عشرة وتصلي خمسة عشر . وإن أخبرت عن ثلاثة أطهار كلها خمسة عشر وعن ثلاثة دماء كلها عشرة وليست تحفظ شيئا قبل هذا فهذا لا يكفي للاستئناف لأنه يتوهم أن العادة كانت خمسة عشر ثم طهرت طهرا طويلا وهو ثلاثة وثلاثون في حالة دم ، فيجب البناء ولا تدري على ما ذا تبني . وإن أخبرت أنها لم تكن مستحاضة ولكن لا تدري أن ما قبل هذه الاطهار وهذه الدماء أطهارا كانت أكثر من خمسة عشر أو خمسة عشر والدماء كانت عشرة أو أقل فإن هذا يكفيها للاستئناف ، لأنها لم تكن مستحاضة من قبل ، فإن كانت الاطهار المتقدمة أكثر من خمسة عشر انتقل إلى خمسة عشر ، وإن كانت خمسة عشر يبقى خمسة عشر ، أكثر ما في الباب أنه يتوهم طهر طويل لأن العادة تنتقل برؤية المخالف مرة ثم تنتقل العادة إلى خمسة عشر . فإن أخبرت أن الاطهار المتقدمة كانت أكثر من خمسة عشر فهذا يكفي للاستئناف بالطريق الأولي ، والحاصل أن شرط الاستئناف من أول الاستمرار شيئا : أحدهما أن تخبر عن طهر صحيح والطهر الصحيح أن يكن خمسة عشر فصاعدا بين دمي ترك ، والثاني أن تخبر أنها لم تكن مستحاضة من قبل ، أو تخبر عن طهر صحيح آخر مخالفا لهذا الطهر .

نوع آخر في الإضلال

إذا كانت للمرأة أيام حيض و طهر معروفة فاستحيضت فلم تهتم لدينها حتى آتى على ذلك زمان ثم ندمت على ما فرطت لجأته تستقئ وهي لا تعلم موضع حيضها ولا موضع

طهرها وتعلم عاداتها في الحيض والطهر أو لا تعلم : فاتها تحرى عندنا ، لأن هذا اشتباه وقع في أسر من أمور الدين فأشبه اشتباه القبلة والسهو في أعداد الركعات ، فان استقر أكبر رأيها وظنها على موضع حيضها وعددها مضت على ذلك كما في القبلة ، فتصل في كل زمان هي طاهرة بغالب ظنها ولكن بالوضوء لوقت كل صلاة ، وتدع الفرض الصلاة في كل زمان هي حائض بغالب ظنها ، وبكل زمان لم تستقر رأيها فيه على شيء وتردد بين الحيض والطهر لم تمسك عن صلاة الفرض لاحتمال أنها طاهرة في ذلك الزمان فعليها ذلك ويحتمل أنها حائض فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلاة وتركها في حق الحل والحرمه والباب باب المبادات فتحتاط فيها وتصل ، لأنها إن صلت وليس عليها ذلك كان خيرا لها من أن تتركها وعليها ذلك ، فبعد ذلك ينظر : إن كان التردد بين الطهر وبين دخول الحيض صلت فيه بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك ، وإن كان التردد بين الطهر والخروج من الحيض صلت فيه بالفصل لوقت كل صلاة بالشك استحسانا ، والقياس أن تغتسل في كل ساعة لأنه ما من ساعة إلا ويتم أنه وقت خروجها من الحيض فتغتسل احتياطا ، وجه الاستحسان : أن في إيجاب الاغتسال عليها في كل ساعة حرجا عظيما لأنها تصير مشغولة عن إقامة الصلوات وإصلاح امر المعيشة ، قال الشيخ نجم الدين النسفي رحمه الله : والصحيح أنها تغتسل لكل صلاة ، وعن الشيخ الفقيه أبي سهل أنها إذا اغتسلت في وقت صلاة و صلت ثم اغتسلت في وقت صلاة أخرى أعادت الصلاة ثم تصل الوقتية ، وهكذا تصنع في كل صلاة احتياطا لاحتمال أنها إن كان حائضا في وقت الصلاة الأولى تكون طاهرة في وقت الصلاة الثانية فتصل كذا للتيقن بأداء إحداها بصفة الطهارة ، ولها أن تصل السنن المشهورة لكونها تبعا للفرائض ، وتصل الوتر أيضا ، ولا تصل تطوعا سوى هذه السنن المشهورة لتردها بين المباح والبدعة . وإذا صلت الفرائض لا تطيل القراءة بل تقرأ الفاتحة وسورة قصيرة ، وقال بعض مشايخنا : تقرأ في الأولين عند أبي حنيفة رحمه الله آية واحدة أو ثلاث آيات قصار ،

وعندهما قدر ما تجوز به الصلاة، وقيل : تقرأ الفاتحة في الأولين من المكتوبات وفي كل ركعة من السنن [ولا تقرأ غيرها ، وقيل : إنها تقرأ في الأولين من المكتوبات وفي كل ركعة من السنن]^١ الفاتحة وسورة قصيرة أو ثلاث آيات لأنها واجبة ، وهو الصحيح ، ولا تقرأ في الآخرين من المكتوبات أصلاً عند بعض المشايخ رحمهم الله ، وعند بعضهم تقرأ وهو الصحيح ، قال بعض مشايخنا : ولا تقنت بـ « اللهم إنا نستعينك » لأنها سورتان من القرآن عند عمرو وأبي بن كعب رضي الله عنهما ، وغيره من الدعوات تقوم مقامه فلا تقرأ احتياطاً ، وذكر الصدر الشهيد في مختصر كتاب الحيض : إنما تقرأ « اللهم إنا نستعينك » ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة لاحتمال قيام الحيض ، هكذا وقع في بعض النسخ ، وفي بعض النسخ يقول : ولا تقرأ آية تامة في غير الصلاة ، ولا تمس المصحف ، ولا تدخل المسجد ، وإن سمعت بمجدة ومجدة للحال سقطت عنها ، وإن مجدت بعد ذلك أعادتها بعد عشرة أيام لجواز أن السماع كان في الطهر والآداء في الحيض ، فإذا أعادت بعد عشرة أيام فقد تيقنت بالآداء في الطهر في إحدى الروايتين ، وإن كانت عليها صلاة فائتة فقصتها فعلها أعادتها بعد عشرة أيام عند مشايخ بخارا ، وقال الشيخ الفقيه أبو علي الدقاق : أعادتها بعد تمام عشرة أيام قبل أن تزيد على خمسة عشر وهو الصحيح ، ولا تطوف للتحية ، و تطوف للزيارة ثم تعيده بعد عشرة أيام ، و تطوف للصدر ثم لا تعيده ، ولا يأتيها زوجها أبداً ، ومن المشايخ من قال : يأتيها زوجها بالتحري ، ولكن هذا باطل فقد نص محمد رحمه الله في كتاب التحري أن التحري في باب الفروج لا يجوز ، ولا تقطر في شيء من شهور رمضان لتوم الطهر في كل يوم ثم بعد ما مضى رمضان تقضى أيام الحيض .

وأكثر ما يكون حيضها في الشهر عشرة أيام سواء كان الشهر كاملاً أو ناقصاً ، وهذا إذا كانت تعرف أن حيضها كان في كل شهر مرة إلا أنها لا تعرف مقدار

(١) من أد ، خ .

حيضها فإن في هذه الصورة يحمل حيضها عشرة ، ثم المسألة على ثلاثة أوجه : إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل فليها قضاء عشرين يوما ، و يستوى إن كانت تقضى بعد الفطر من غير تأخير أو كانت تؤخر القضاء مدة معلومة ؛ و إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار فإن أكثر ما يفسد من صومها أحد عشر لأن ابتداء الحيض إذا كان في بعض النهار فتمام العشرة يكون في اليوم الحادى عشر فليها أن تقضى بعد الفطر اثنين و عشرين يوما قضت هى بعد الفطر من غير تأخير ، أو أخرت القضاء مدة طويلة لجواز أن يوافق شروعا في القضاء حيض عشرة أيام فيفسد صوم أحد عشر يوما فليها أن تصوم أحد عشر يوما أخرى لتخرج عن العهدة ييقين ، و إن لم تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل أو بالنهار يمدل على أنه يكون بالنهار لأن هذا أحوط الوجوه ، و هو اختيار الشيخ الفقيه أبى جعفر وغيره من المشايخ رحمهم الله قالوا : تقضى هى صيام عشرين يوما لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة أيام . و إن علمت أن حيضها فى كل شهر عشرة أيام و الطهر عشرون و لكنها لا تعرف موضع حيضها و لا موضع طهرها فالجواب من أوله إلى آخره على نحو ما ذكرنا . و إن علمت أن حيضها فى كل شهر تسعة أيام و طهرها بقية الشهر إلا أنها لا تعرف موضع حيضها ، فإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل قالها تقضى بعد رمضان بمائة عشر يوما ، و إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار قالها تقضى بعد رمضان عشرين يوما بلا خلاف لأن أكثر ما يفسد من صيامها فى الوجه الاول تسعة و فى الوجه الثانى عشرة فتقضى ضعف ذلك لاحتمال اعتراض الحيض فى أول يوم القضاء ، و إن لم تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل أو بالنهار قالها تقضى عشرين يوما بلا خلاف . هذا إذا علمت أن دورها كان فى كل شهر ، و إن لم تعلم أن دورها فى كل شهر فليها أن لا تقطر فى شيء من شهر رمضان احتياطاً ، و عليها إن عرفت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل قضاء خمسة عشر يوما لأنها تحمل حيضها عشرة و طهرها خمسة عشر فى هذه

الصورة بطريق الاحتياط ، فأنما فسد صومها إما عشرة من أول الشهر وخمسة من آخره أو خمسة من أول الشهر بقیة حیضها وعشرة من آخر الشهر . فبعد ذلك المسألة على وجهين : إما أن كانت تقضى موصولا بشهر رمضان ، وفي هذا الوجه عليها قضاء خمسة وعشرين يوما لأنه إن كان ما فسد من صومها عشرة من أول الشهر وخمسة من آخر الشهر فيوم الفطر هو السادس من حیضها [لا تصوم هي فيه ثم تصوم تسعة عشر يوما ولا يجزئها صومها في أربعة أيام بقیة حیضها]^١ ، ثم يجزئها في خمسة عشر بعدها ، وإن كان ما فسد من آخر الشهر عشرة فيوم الفطر أول يوم من طهرها لا تصوم هي فيه ، ثم يجزئها الصوم في أربعة عشر ثم لا يجزئها في عشرة . ثم يجزئها في يوم ، في هذا الوجه كان عليها أن تصوم خمسة وعشرين ، وفي الوجه الأول عليها أن تصوم تسعة عشر وكان الاحتياط في أن تصوم خمسة وعشرين ، وإن كانت تقضيه مفصلا فكذلك تقضى خمسة وعشرين يوما لاحتمال أن ابتداء القضاء يوافق أول يوم من حیضها ولا يجزئها الصوم في عشرة ثم يجزئها في خمسة عشر ، وهذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوما ، فأما إذا كان تسعة وعشرين يوما فعليها أن تصوم بعد الفطر إذا وصلت عشرين يوما وإذا فصلت أربعة وعشرين ، هكذا ذكر الصدر الشهيد في مختصر كتاب الحيض . وإن علمت أن ابتداء حیضها كان يكون بالنهار وأكثر ما فسد من صومها في الشهر ستة عشر يوما إما أحد عشر من أوله وخمسة من آخره ، وإما خمسة من أول بقیة الحيض وأحد عشر من آخره ، فبعد ذلك المسألة على وجهين : أما إن كانت تقضيه موصولا بـرمضان ، وفي هذا الوجه عليها أن تقضى اثنين وثلاثين يوما والاحتياط في هذا لأنه يجوز إنما فسد صومها أحد عشر من أول رمضان وخمسة من آخر رمضان ويوم الفطر هو السادس من حیضها فلا تصوم فيه ثم لا يجزئها صومها في خمسة أيام ثم يجزئ في أربعة عشر بعدها ثم لا يجزئ في أحد عشر ثم يجزئ في يومين فيكون الجملة اثنين وثلاثين ،

(١) من أر . خ .

و اما إن كانت تقضيه مفصولا عن رمضان ففي هذا الوجه عليها قضاء ثمانية وثلاثين لجواز أن يوافق ابتداء القضاء أول زمان حيضها فلا يحزبها صومها في أحد عشر يوما ثم يحزبها في أربعة عشر ثم لا يحزبها في أحد عشر ثم يحزبها في يومين لحكمة ذلك ثمانية وثلاثون ، فإذا صامت هذا القدر تيقنت بجواز صومها في ستة عشر يوما وذلك القدر كان واجبا عليها ، هذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوما ، فأما إذا كان تسعة وعشرين يوما فعليها أن تصوم بعد الفطر إذا وصلت اثنين وثلاثين يوما ، وإذا فصلت سبعة وثلاثين يوما ، هكذا ذكر الصدر الشهيد في مختصر كتاب الحيض . وإن كانت لا تدري أن ابتداء الحيض كان يكون بالليل أو بالنهار فعند الشيخ الفقيه أبي جعفر رحمه الله تأخذ بأحوط الوجهين فتقضى ثمانية وثلاثين إن قضت مفصولا ، وإن قضت موصولا تقضى اثنين وثلاثين ، وعند عامة المشايخ تقضى خمسة وعشرين ، والصحيح قول الفقيه أبي جعفر . وإن كانت تعلم أن أيام حيضها ثلاثة ونسيت أيام طهرها يحمل طهرها على الأقل خمسة عشر ، فإذا صامت شهر رمضان كله ثم أرادت أن تقضى فإن علت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل وكان شهر رمضان ثلاثين يوما صامت تسعة أيام وصلت يوم الفطر أو فصلت ، أما إذا وصلت فلائنه يحتمل أنها حاضت في أول شهر رمضان ثلاثة ثم ظهرت خمسة عشر ثم حاضت ثلاثة ثم ظهرت خمسة عشر فقد فسد من صومها ستة أيام ، فإذا وصلت فقد جاز من صيامها بعد يوم الفطر خمسة أيام ثم تحيض ثلاثة فيفسد صومها فصار ثمانية بقي عليها صوم يوم فيصير تسعة ، وأما إذا فصلت فلائنه الواجب عليها من القضاء ستة أيام ويحتمل اعتراض الحيض في أول يوم القضاء فيفسد صومها في ثلاثة ثم يحوز في ستة فيصير تسعة . وإن علت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار تصوم اثنين عشر يوما بعد يوم الفطر وصلت بيوم الفطر أو فصلت ، أما إذا وصلت فلائنه يحتمل أنها حاضت في شهر رمضان فيفسد صومها في أربعة ثم يحوز [في أربعة عشر ثم يفسد

فى أربعة فقد فسد من صومها ممانية فاذا قضت موصولا بالشهر [جاز بعد الفطر صوم خمسة أيام ثم استقبلها الحيض فيفسد صوم أربعة أيام و قد بق عليها قضاء ثلاثة أيام لجمله ذلك اثنا عشر . هذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوما ، وإن كان تسعة وعشرين فتخريجه على قياس المسألة المتقدمة يعرف عند التأمل ، وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل .

وإن وجب على هذه المرأة صوم شهرين متتابعين فى كفارة القتل أو فى كفارة الفطر بأن كانت أفطرت قبل هذه الحالة فإن الفطر فى هذه الحالة لا يوجب الكفارة لتتمكن الشبهة فى كل يوم لتردده بين الحيض و الطهر ، فهذا على وجهين : إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل وكان دورها فى كل شهر [فعليها أن تصوم تسعين يوما لأن الواجب عليها صوم ستين ، فإن كان دورها فى كل شهر] يجوز صومها فى عشرين يوما من كل ثلاثين فاذا صامت تسعين فقد تيقنت بجواز صومها فى ستين يوما . وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار وكان دورها فى كل شهر فعليها أن تصوم مائة يوم و أربعة أيام لجواز أن يوافق ابتداء صومها ابتداء حيضها فلا يجوز صومها فى أحد عشر ثم يحزبها فى تسعة عشر ثم لا يحزبها فى أحد عشر ثم يحزبها فى تسعة عشر ثم لا يحزبها فى سبعة وخمسين يوما ثم لا يحزبها فى أحد عشر ثم يحزبها فى أربعة عشر فبلغ العدد مائة وخمسة عشر جاز صومها فى ستين يوما ييقن . وإن كانت لا تدرى كيف كان ابتداء حيضها بالنهار أو بالليل فهو على الاختلاف الذى بيننا ، على قول الفقيه أبى جعفر تأخذ بأحوط الوجهين فتصوم مائة و أربعة أيام ، وعلى قول كثير من مشايخنا تصوم تسعين يوما . وإن كانت لا تدرى أن دورها كيف كان فى كل شهر فإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل فعليها أن تصوم مائة يوم لأننا نجعل حيضها فى هذه الصورة عشرة و طهرها خمسة عشر فكلما صامت (١) من أر ، خ .

خمس وعشرين من ستين جاز صومها في خمسة عشر ، فإذا صامت مائة جاز صومها في ستين يوما يقين فسقطت عنها الكفارة . وإن كانت تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار فليها أن تصوم مائة وخمس عشر يوما لأن من الجائز أن يوافق ابتداء الصوم ابتداء حيضها فلا يحرمها في أحد عشر ثم يحرمها في أربعة عشر ثم لا يحرمها في أحد عشر ثم يحرمها في أربعة عشر ثم لا يحرمها في أحد عشر ثم يحرمها في أربعة عشر فبلغ العدد مائة ، وإنما جاز صومها في ستة وخمسين يوما ثم لا يحرمها في أحد عشر ثم يحرمها في أربعة فبلغ العدد مائة وخمس عشر ، وإنما جاز صومها في ستين يوما يقين . وإن كانت لا تدري كيف كان ابتداء حيضها فهو على الاختلاف الذي بينا ، ولو وجب عليها صوم ثلاثة أيام في كفارة الدين ، فإن كانت تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل فليها أن تصوم خمسة عشر يوما ويحرمها في ثلاثة بعده وذلك ثلاثة عشر ، وإن كان عند ابتداء صومها قد بقي من طهرها يوم أو يومان جاز صومها فيها ثم لم يحرمها صومها في عشرة والمقطع القابع فإن صوم ثلاثة أيام في كفارة الدين يجب متتابعة ، وعذر الحيض فيه لا يكون عذرا لأنها تجد ثلاثة أيام غالية عن الحيض بخلاف الشهرين ، فليها أن تحتاط وتصوم خمسة عشر يوما ، حتى إذا كان الباقي من طهرها يومين حين شرعت في صومها لم يحرم صومها فيها عن الكفارة لا تقطاع التطيع وفي العشرة بعدها بمنزلة الحيض و جاز في ثلاثة بعدها وكانت الجملة خمسة عشر ، وإن شابت صامت ثلاثة أيام ثم بعد عشرة أيام تصوم ثلاثة أخرى فتيقن أن إحدى الثلاثين واقتت بزمان طهرها و جاز صومها فيها عن الكفارة . وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار فليها أن تصوم ستة عشر يوما لأن من الجائز أن الباقي من طهرها حين شرعت في الصوم يوما فلا يحرمها صومها فيها عن الكفارة لا تقطاع التابع ثم لا يحرمها في أحد عشر يوما بسبب الحيض ثم يحرمها في ثلاثة أيام فيكون الجملة ستة عشر ، وإن شابت صامت هي ثلاثة أيام ثم أفطرت أحد عشر يوما ثم صامت ثلاثة أيام فتيقن أن إحدى الثلاثين كان في

زمان طهرها فيجزيها عن الكفارة، كذا قال محمد رحمه الله، قال القاضي الإمام الشهيد محسن بن أحد المروزي رحمه الله: هو خطأ فإنه يجوز أن يكون اليوم الأول من الثلاثة الأولى يوم خروجها من الحيض و اليوم الثاني من الثلاثة الأخرى يوم دخولها في الحيض فلا يجزيها إحدى الثلاثين، قال: والصحيح ما قاله أبو علي الدقاق إنها تصوم ثلاثة أيام وتقطر سبعة أيام وتصوم أربعة أو تفعل على قلبه وتظهر محنته بالإمتحان، وعلى هذا قضاء رمضان أيضاً فإن كان الواجب عليها قضاء عشرة أيام بأن كان دورها في كل شهر فإن صامت عشرين يوماً كما بينا، وإن شامت صامت عشرة أيام في شهر ثم في شهر آخر عشرة أخرى سوى العشرة الأولى لتيقن بأن إحدى العشرتين يوافق بزمان طهرها. وكذا إن علمت أن حيضها كان يكون في كل شهر ثلاثة أو أربعة فليها بعد ما مضى رمضان قضاء ضعف عدد أيامها، وإن شامت صامت عدد أيامها في عشرة من شهر ثم في شهر آخر صامت مثل ذلك لتيقن أن إحداهما يوافق زمان طهرها فيجزيها من القضاء. إلا أنا لم نشغل به في قضاء رمضان لأنه لا تخفيف عليها لنقصان العبد وقد بيناه في صوم كفارة اليمين لأن التخفيف متحقق فيه، ولو وجب عليها قضاء صلاة تركتها في زمان طهرها صلت تلك الصلاة بالاغتسال ثم أعادتها بعد عشرة أيام لتخرج عما عليها يتيقن ليكون أحد الوقتين زمان طهرها.

ولو أن هذه المبتدأة كانت أمة فاشترها إنسان فعلى قول محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله فقد يتقدر مدة استبرائها ستة أشهر وعشرين يوماً إلا ساعتين لجواز أن الشراء كان بعد ما مضى ساعة من حيضها، فلا يحتسب بهذه الحيضة من الاستبراء لأنه عشرة أيام إلا ساعة ثم بعدها طهر ستة أشهر إلا ساعة ثم بعده الحيض عشرة أيام فيكون الجلة ستة أشهر وعشرين يوماً إلا ساعتين فيستبرئها به، قال مشايخنا رحمهم الله: وهذا على قول من يجوز وطها بالتجري، أما على قول من لا يجوز وطها أصلاً - وهو الأصح - فلا حاجة له إلى هذا التكليف. ولو كانت المبتدأة حرة فطلقها زوجها بعد الدخول بها

فعل قول أبي عصمة سعد بن معاذ رحمه الله لا تنقضي عدتها في حكم التزوج بزواج آخر أبداً، لما بينا أنه لا يقدر أكثر الطهر بشيء، وعلى قول محمد بن إبراهيم الميقاتي تنقضي عدتها بمعنى تسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات من وقت الطلاق لأنه يقدر أكثر مدة الطهر بستة أشهر غير ساعة على ما مر، ومن الجائز أن الطلاق كان بعد مضي ساعة من حيضها فلا يحسب هذه الحيضة من العدة وذلك عشرة أيام غير ساعة ثم بعده يحتاج إلى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر إلا ساعة وثلاث حيض كل حيض عشرة أيام فإذا جمعت بين هذه الجملة كانت الجملة تسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات فيحكم باقضاء عدتها بمعنى هذه المدة من وقت الطلاق فيجوز لها التزوج بزواج آخر بعدها، وعلى قول من يقدر طهرها بسبعة وعشرين على ما بينا تتزوج بزواج آخر بعد مضي أربعة أشهر ويوم واحد غير ساعة من وقت الطلاق لأن من الجائز أن الطلاق كان بعد مضي ساعة من حيضها فلا يحسب هذه الحيضة من الحيض التي تنقضي بها العدة وهي عشرة أيام غير ساعة، ثم بعد ذلك يحتاج إلى ثلاثة أطهار كل طهر سبعة وعشرون وإلى ثلاث حيض كل حيض عشرة فبلغ الجملة مائة وأحد وعشرين يوماً غير ساعة فتزوج بعد مضي هذه المدة. وأما حكم انقطاع الرجعة للزوج في حق هذه المرأة فنقول: إذا مضي من وقت الطلاق تسعة وثلاثون يوماً يحكم بانقطاع الرجعة لأن هذا أمر يحتاج فيه، ومن الجائز أن حيضها كان ثلاثة وطهرها كان خمسة عشر وكان وقوع الطلاق في آخر جزء من أجزاء طهرها، وتنقضي عدتها بمعنى تسعة وثلاثين لأن في هذه الصورة تنقضي عدتها بثلاث حيض كل حيض ثلاثة وبطهرين كل طهر خمسة عشر، وهذا الجواب في حق امرأة لا تعرف مقدار حيضها في كل شهر.

نوع آخر في المرأة تفضل عدداً في عدد

إن سئل المقلد عن امرأة أضلت أيامها فيما دونها من العدد بأن قيل: أيامها كانت عشرة فأضلت في أسبوع، فهذا السؤال محال لا متناع وجودها في أسبوع. وكذلك إذا

سئل أن المرأة أضلت أيامها في مثلها من العدد بأن قيل : أيامها كانت سبعة فأضلت ذلك في أيام جمعة ، فهذا السؤال محال أيضا لأنها واجده أيامها وعالمه بها . وإن سئل عن امرأة أضلت أيامها فيما فوقها من العدد ، فهذا السؤال مستقيم ، ثم الأصل فيه ما ذكرنا أن كل زمان يتقن بالحيض فيه تترك الصلاة والصوم ولا يأتيها زوجها فيه يقين ، وكل زمان يتردد فيه بين الحيض والطهر لا تترك المكتوبات وصوم رمضان ، فبعد ذلك إن كان التردد بين الطهر والخروج من حيض تصلي فيه بالاعتسالة لكل صلاة أو لوقت كل صلاة على حسب ما اختلفوا بالشك ، وإن كان التردد بين الطهر والدخول في الحيض تزوا لوقت كل صلاة بالشك . وأصل آخر أن المرأة متى أضلت أيامها في ضعفها من العدد أو أكثر منها فانها لا تتيقن بالحيض في شيء منها ، ومتى أضلت أيامها فيما دون ضعفها من العدد فانها تتيقن بالحيض في شيء منها نحو ما إذا كان أيامها ثلاثة فأضلتها في خمسة فانها تتيقن فترك الصلاة بالحيض في اليوم الثالث فانه أول الحيض ، و آخر الحيض أو الثاني منه يتيقن فترك الصلاة فيه . إذا عرفنا هذا فنقول - وبالله التوفيق : إن علمت أن أيامها كانت ثلاثة فأضلتها في العشر الاخير من الشهر ولا تدري هي في أى موضع من العشر ولا رأى لها في ذلك فانها تصلي ثلاثة من أول العشر بالوضوء لوقت كل صلاة أو لكل صلاة للتردد بين الحيض والطهر ، ثم تصلي بعده إلى آخر الشهر بالاعتسالة لوقت كل صلاة أو لكل صلاة على حسب ما ذكرنا من الاختلاف بين المشايخ رحمهم الله للتردد بين الطهر والخروج من الحيض ، إلا إذا تذكرت أن خروجها من الحيض في أى وقت من اليوم كان يكون ففي هذه الصورة تنقسل في كل يوم في ذلك الوقت مرة ، وإن لم تذكر ذلك الوقت تنقسل لكل صلاة أو لوقت كل صلاة - وفي فتاوى الحجة : ثم تنقسل عند تمام العشر . م : وإن أضلت أربعة في العشرة فانها تصلي أربعة من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والحيض ثم تنقسل بعد ذلك إلى آخر العشرة لكل صلاة أو لوقت كل صلاة

للتردد بين الطهر وبين الخروج من الحيض ، وإن أضلت خمسة في العشرة فاتها تصلي خمسة من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة ثم تغتسل لوقت كل صلاة أو لكل صلاة على ما ذكرنا ، وإن أضلت ستة في العشرة صلت من أول العشرة أربعة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة ثم تدع يومين ثم تصلي أربعة أيام بالاغتسال لكل صلاة أو لوقت كل صلاة لأن الخامس والسادس حيض يقيضان لأن أيامها إن كانت من أول العشرة فالخامس والسادس آخر حيضها ، وإن كانت من آخر الشهر فالخامس والسادس أول حيضها ثم إلى آخرها ويتم الخروج وتغتسل ، وإن أضلت سبعة في عشرة صلت في ثلاثة من أولها بالوضوء لكل صلاة أو لوقت كل صلاة ثم تدع أربعة لثبوتها أيام الحيض ثم تصلي ثلاثا بالاغتسال لكل صلاة أو لوقت كل صلاة ، وإن أضلت ثمانية في عشرة فاتها تصلي في يومين من أولها بالوضوء لكل صلاة ثم تدع الصلاة في ستة لثبوتها أيام الحيض ثم تصلي يومين بالاغتسال لتوهم الخروج عن الحيض ، وإن أضلت تسعة في العشرة فاتها تصلي في أول العشرة يوما بالوضوء ثم تدع الصلاة ثمانية ثم تصلي يوما بالاغتسال . فإن قالت « أضلت عشرة في عشرة » فهي واجدة طالمة بها ، وهذا السؤال منها محال . وإن علمت أنها كانت تطهر في آخر الشهر ولا تدري كم كانت أيامها توضأت لوقت كل صلاة إلى تمام سبعة وعشرين من الشهر و صلت ثم تدع الصلاة ثلاثة أيام ثم اغتسلت غسلا واحدا في آخر الشهر و صلت في آخر الشهر = هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، قالوا : والجواب الذي ذكره صحيح إلا أنه مبهم لأنه لم يبين وقت عيقها بالحيض من وقت الطهر . وإنما قام الجواب أنها إلى العشرين يثق بالطهر لأن الحيض لا يزيد على عشرة أيام فتوضأ في وقت كل صلاة يقيظ ويأتيها زوجها ، ثم في سبعة أيام بعد العشرين تردد حالها فيه بين الحيض والطهر لأنه إن كان حيضها فلائحة بهذه النسبة من جملة طهرها فتصلي فيها بالوضوء لوقت كل صلاة [يمين ، وإن كان حيضها غائرة بهذه النسبة من جملة حيضها فتصلي فيها بالوضوء لوقت

كل صلاة^١ بالشك وترك الصلاة في ثلاثة أيام من آخر الشهر لتيقنها بالحيض فيه، وقت الخروج من الحيض معلوم لها، وهو عند انسلاخ الشهر فتغتسل في ذلك الوقت غسلاً واحداً، فإذا ذكرت أنها كانت ترى الدم إذا جاوزت عشرين يوماً، ولكن لا تدري كم كانت قائماً بعد العشرين تدع الصلاة ثلاثاً يمين لأن الحيض لا يكون أقل منها ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخره لما قلنا، وإن علمت أنها كانت ترى الدم يوم الحادى والعشرين ولا تذكر سوى ذلك فالجواب أنها تتبقي بالطهر إلى الحادى والعشرين من الشهر فتصلي بالوضوء لوقت كل صلاة يمين ويأتيها زوجها، ثم تصلي تسعة أيام بالوضوء بالشك لجواز أن اليوم الحادى والعشرين آخر حيضها وأيامها عشرة ولا يأتيها زوجها في هذه التسعة، ثم تدع الصلاة في اليوم الحادى والعشرين لأن فيه تمين الحيض ثم تصلي إلى آخره بالاغتسال لكل صلاة. وإن علمت أنها كانت ترى الدم بعد مضي سبعة عشر من الشهر فلا تدري كم كانت أيامها فقد ذكر في بعض النسخ أنها تدع الصلاة ثلاثة أيام بعد سبعة عشر لتيقن الحيض ثم تصلي بالاغتسال لكل صلاة بالشك، وتأويل هذا؛ إذا كانت تذكر أن ابتداء حيضها كان يكون بعد سبعة عشر - وفي طائفة النسخ قال؛ تصلي بالوضوء ثلاثة أيام ثم بالاغتسال سبعة أيام، وهكذا الذى ذكره الحاكم الشهيد رحمه الله في المختصر. وإن علمت أنها كانت تجهض في كل شهر مرة في أوله أو آخره ولا تدري كم كان حيضها قائماً توساً من أول الشهر لوقت كل صلاة ثلاثة أيام ولا يأتيها زوجها لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر، ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيه بين الطهر والحيض والخروج من الحيض ولا يأتيها زوجها ثم توساً إلى آخر الشهر، ولم يميز في هذا الجواب الزمان الذى فيه تمين الطهر فنقول: في العشرة الاوسط توساً لوقت كل صلاة لأنها تيقن بالطهر ويأتيها زوجها فيها، ثم في العشرة الاخيرة توساً لوقت كل صلاة بالعكس ولا يأتيها زوجها فيها لتردد حالها فيها بالحيض والطهر ثم تغتسل هي تمام

الشهر مرة واحدة. وإن علمت أن أيامها خمسة وأنها كانت ترى الدم في اليوم العشرين ولا تحفظ شيئاً آخر صلت بالوضوء من أول الشهر إلى خمسة عشر لتيقن الطهر، ثم تصلى بالوضوء بالشك أربعة أيام، ثم تترك الصلاة في اليوم العشرين لأنه من أيام الحيض ييقن، ثم تنقل بعدها أربعة أيام بالشك باحتمال الخروج عن الحيض. وإذا كانت للمرأة أيام معلومة في كل شهر انقطع عنها الدم أشهراً ثم عاودها الدم أشهراً ثم انقطع عنها الدم ثم عاودها الدم واستمر ونسيت أيامها تركت الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام لتيقنها بالحيض منها، قالت عاداتها قد انتقلت إلى موضع الاستمرار لعدم رؤيتها الدم في موضعها مرتين وزيادة ييقن بالحيض في ثلاثة أيام فترك الصلاة فيها، ثم تنقل لوقت كل صلاة في سبعة أيام لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر والخروج عن الحيض، ثم تتوضأ عشرين يوماً لوقت كل صلاة لتيقنها فيها بالطهر ويأتيها زوجها فيها وذلك دأبها، هكذا ذكر محمد رحمه الله جواب المسألة في الكتاب، وتأويلها أنها تعلم أن دورها في كل شهر، فإن لم تعرف ذلك فلا ذكر له في الكتاب عن محمد رحمه الله، والجواب أن هذا لا يخلو من وجوه، أما إن كانت لا تعرف مقدار حيضها ومقدار طهرها وتدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثاً ييقن ثم تصلى سبعة بالاغتسال بالشك لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر والخروج عن الحيض، ولا يأتيها زوجها في هذه العشرة لاحتمال الحيض، ثم تصلى سبعة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة ويأتيها زوجها في هذه الثمانية لتيقنها بالطهر فيها، فانه إن كان حيضها ثلاثة فهذا آخر طهرها، وإن كان حيضها عشرة فهذا أول طهرها، ثم تصلى ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك ولا يأتيها زوجها فيها، قد بلغ الحساب أحداً وعشرين، ثم تصلى بعد ذلك بالاغتسال لوقت كل صلاة بالشك لأنه لم يبق لها بعده ييقن بالحيض أو بالطهر في شيء فإما في وقت إلا ويوم أنه وقت خروجها من الحيض. وأما إن عرفت مقدار طهرها ولم تعرف مقدار حيضها بأن عرفت أن طهرها كان خمسة عشر ولكن لا تعرف مقدار حيضها، وفي هذا

الوجه ترك الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام يتيقن ثم تصلى سبعة أيام بالفضل
لوقت كل صلاة بالشك لأنه يتوهم في كل وقت أنه وقت خروجها من الحيض ، ثم
تصلى ثمانية أيام بالوضوء لوقت كل صلاة . ثم تصلى ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل
صلاة بالشك فبلغ الحساب أحدا وعشرين . فلو كان حيضها ثلاثة أيام فابتداء طهرها
الثاني بعد أحد وعشرين ، ولو كان حيضها عشرة فابتداء طهرها الثاني من خمسة وثلاثين ،
ففي هذه الأربعة عشر - أعنى بعد أحد وعشرين إلى خمس وثلاثين - تصلى بالاعتسال
لوقت كل صلاة بالشك لاحتمال خروجها من الحيض في كل وقت من ذلك ثم تصلى
يوما واحدا بالوضوء لوقت كل صلاة يتيقن ، وذلك بعدما تغتسل عند تمام خمسة
وثلاثين لأن هذا اليوم من طهرها يتيقن ، ثم تصلى ثلاثة بالوضوء لوقت كل صلاة
بالشك لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر . ثم تغتسل بعد ذلك بالشك أبدا لوقت كل
صلاة لأنه لم يبق لها يقين الطهر بعده في شيء فإما من ساعة إلا ويتوهم أنه وقت
خروجها من الحيض ، وأما إن عرفت مقدار حيضها ولم تعرف مقدار طهرها بأن
عرفت أن حيضها كان ثلاثة ولا تدري كم كان طهرها ففي هذا الوجه تدع الصلاة
ثلاثة أيام من أول الاستمرار يتيقن وتغتسل ثم تصلى خمسة عشر يوما بالوضوء لوقت
كل صلاة يتيقن وبأيتها زوجها فيها ثم تصلى ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة
بالشك لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر فبلغ الحساب أحدا وعشرين يوما ولم يبق لها
يقين في شيء من ذلك فتصلى فيها بالاعتسال لوقت كل صلاة بالشك لأنه ما من وقت
بندما إلا ويتوهم أنه وقت خروجها من الحيض . وأما إن عرفت مقدار طهرها
خمس عشر وتردد رأيا في الحيض بين الثلاثة والأربعة ففي هذا الوجه تركت من
أول الاستمرار ثلاثة ثم اغتسلت وصلت في اليوم الرابع بالوضوء بالشك ثم تغتسل
عند مضي اليوم الرابع مرة أخرى ثم تصلى بالوضوء أربعة عشر يوما يتيقن فبلغ الحساب
ثلاثية عشر ، ثم تصلى اليوم التاسع عشر بالوضوء بالشك ثم تدع اليوم العشرين والحادي
والعشرين يتيقن . وتغتسل تمام الحادي والعشرين لاحتمال أنه وقت خروجها من

الحيضة الثانية بأن كان حيضها ثلاثة ، و تصلى اليوم الثانى والعشرين بالوضوء بالشك ، ولا تغتسل لتام الثانى والعشرين لأنه بناء على الحيض فى الحال بأن كان حيضها أربعة و طهرها فى الحال بأن كان حيضها ثلاثة فلا تغتسل فيه ولكن تصلى فيه بالوضوء بالشك ، ثم تغتسل عند تمام الثالث والعشرين لاحتمال أنه أران خروجها من الحيضة الثانية بأن كان حيضها أربعة ثم تصلى ثلاثة عشر يوما بالوضوء ييقن فبلغ الحساب ستة وثلاثين ، ثم تصلى يومين بالوضوء بالشك ، ثم تدع الصلاة يوما واحدا لأن هذا اليوم آخر حيضها إن كان حيضها ثلاثة ، و أول حيضها إن كان حيضها أربعة . فتتقين فيه بالحيض فبلغ الحساب تسعة وثلاثين ، ثم تغتسل لجواز الخروج من الحيض ثم تصلى ثلاثة بالوضوء بالشك فبلغ الحساب اثنين وأربعين ، ثم تغتسل لاحتمال أن هاهنا أران خروجها من الحيض بأن كان حيضها أربعة ، ثم تصلى اثنى عشر يوما بوضوء ييقن فبلغ الحساب أربعة وخمسين ، ثم تصلى ثلاثة بالوضوء بالشك ثم تغتسل و تصلى أربعة بالوضوء بالشك . و تسوق المسألة مكذبا بأمرها بإغتسال فى كل وقت يتوم خروجها من الحيض .

وما يتصل بهذا النوع . إذا كانت المستحاضة لا تذكر أيامها غير أنها تستيقن بالظهر فى اليوم العاشر والعشرين والثلاثين فإنها تصلى ثلاثة أيام من أول الشهر بالوضوء لوقت كل صلاة لتردها فيه بين الحيض و الطهر ، ثم تصلى ستة أيام بالاغتسال لوقت كل صلاة لاحتمال خروجها من الحيض فى كل ساعة . ثم تصلى اليوم العاشر بالوضوء لوقت كل صلاة ييقن الطهر . ثم تصلى اليوم الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك لتردد حالها فيه بين الحيض و الطهر . ثم تصلى بمسند ذلك ستة أيام بالاغتسال [لوقت كل صلاة لتوم خروجها من الحيض فى كل ساعة ثم تتوضأ فى اليوم العشرين و تصلى ييقن الطهر ثم تصلى ثلاثة أيام بملها بالوضوء بالشك ثم تصلى ستة أيام بالاغتسال] ثم تصلى اليوم الثلاثين بالوضوء ييقن الطهر . ولا يحرمها

(١١) من أر . خ .

صومها في تسعة أيام عن رمضان فلتضم ضمنها ثمانية عشر يوما ، قال الحاكم الهيد
رحمه الله : لو قضت صوم رمضان في هذه الأيام الثلاثة اليوم العاشر و اليوم العشرين
: اليوم الثلاثين كفها لتيقنها بالطهر [فيها : التابع في صوم هذا القضاء ليس بشرط ،
وما قضت من الفوائت في غير هذه الأيام الثلاثة] ' فلتعدها في هذه الأيام الثلاثة ،
ولا يأتيها زوجها إلا في هذه الأيام لأنها لا تتيقن بالطهر إلا فيها .

وما يحصل بهذا النوع : إذا كان على المستحاضة صلوات فاقصة قضت ما عليها
في يوم إن قدرت عليه أو في يومين بالاغتسال لكل صلاة ، ثم تيدها بعد . حتى عشرة
أيام في اليوم الحادى عشر و الثانى عشر للتيقن بالأداء في زمان الطهر .

نوع آخر في استخراج معرفة الضالة

امراة كانت أيام حيضها عشرة و طهرها عشرين و طهرت أشهرا ثم استمر بها الدم
فلم تستفت في ذلك حتى أتى عليها سنون بمارض اعترض بأن جنت أو تركت الاستفتاء
فسقا و مجانة ' ثم ندمت على ذلك و جاءت تستفتى أها في الحيض أو في الطهر في أوله
أو آخره و هى تعلم يوم الاستمرار أنه أى يوم و من أى شهر و من أى سنة بأن علمت
أن يوم الاستمرار مثلا يوم الأربعاء الخامس من محرم سنة ثمان و ستين و خمسمائة
و يوم الاستفتاء يوم الخميس الثامن عشر من رجب سنة إحدى و سبعين و خمسمائة : فان على
المفتى أن يجمع عدد الأيام من أول الاستمرار إلى يوم الاستفتاء فيأخذ الستين الكوامل
و هى في هذه الصورة ثلاث سنين و يضربها في شهور السنة و هى اثنا عشر فيصير ستة
و ثلاثين . و يأخذ أيضا الشهور الكوامل بعد ثلاث سنين و ذلك هنا ستة فيضم إلى الأول
و ذلك ستة و ثلاثون فيصير اثنى و أربعين ، ثم يضرب ما اجتمع و ذلك اثنان
و أربعون في عدد أيام الشهور و هو ثلاثون في الأصل فيصير ألفا و مائتين و ستين ،
فيضم إليها ما بقى من الأيام من يوم الاستمرار إلى يوم الاستفتاء بعد الستين الكاملة
(١) من أر ، غ (٢) على الرجل مجانة : منزل و ما بالم قول لا فضلا .

والشهور الزائدة عليها وهي ثلاثة عشر فيصير ألفاً ومائتين وثلاثة وسبعين ،
إلا أن كل الشهر لا تكون كاملة وكلها لا تكون ناقصة بل يكون نصفها كاملة
ونصفها ناقصة ، هذا هو الغالب ، وبنحوه ورد الأثر عن عمر رضى الله عنه ، والذي
اجتمع عندنا من الشهور اثنان وأربعون ، ينقص عما اجتمع عندنا من الايام أحد
وعشرون ، والذي اجتمع عندنا من الايام ألف ومائتان وثلاثة وسبعون . فيطرح
عنها أحد وعشرون يبقى هنالك ألف ومائتان واثنان وخمسون ، ثم ينظر المقتى إلى
دورها وذلك ثلاثون يوماً ، حيثها عشرة من أولها ثم طهرها عشرين . وهذا عدد له
ثلاث صحيح وعشر صحيح ، فيطرح من جملة ما اجتمع عندنا ما له ثلاث صحيح وعشر
صحيح وذلك ألف ومائتان وثلاثون . ويبقى هناك اثنان وعشرون إلى تمام ألف
ومائتين وخمسين . واثنين ليس له ثلاث وعشر صحيح فشرة منها من أولها حيض
واثنا عشر مضى من طهرها وقد بقي من طهرها ثمانية - ثم بقي شبهة أن المقتى يجوز أن يكون
مصبيا في هذا الطرح بأن كان عدد الكوامل من الشهور مثل عدد النواقص من الشهور .
ويجوز أن يكون محظنا في الطرح فيها بأن كان عدد الكوامل والنواقص أكثر ، فالوجه في معرفة
الصواب والخطأ في الطرح أن بعد المقتى ما حصل معه من الايام من يوم الاستمرار
إلى يوم الاستفتاء بأيام الجمعة سبعة سبعة إذ أيام الجمعة لا تزيد على السبعة ولا تنقص .
فيحيط سبعة سبعة ويحيط عدد الايام التي تنقص من السبعة في العاقبة فيقابل بعدد ما مضى
من يوم الاستمرار إلى يوم الاستفتاء في أيام الجمعة وذلك سبعة . فان استويا ظهر أنه
كان مصيبا في الطرح ، وإن تفاوت ظهر أنه كان محظنا في الطرح فرفع الخطأ بان يزداد في
الطرح أو ينقص في الطرح . إذا ثبت هذا فنقول : اجتمع عندنا من الايام من أول الاستمرار
إلى يوم الاستفتاء بعد طرح أحد وعشرين ألف ومائتان واثنان وخمسون فيطرح منها
سبعة سبعة فيطرح أولا سبعة ، ثم يطرح نصفها ثلاثمائة وخمسون ، ثم مائة وأربعون ،
ثم ستة وخمسون ، لجملة المطروح ألف ومائتان وستة وأربعون ، يبقى هنالك سبعة إلى
تمام (٩٧) ٢٨٨

تمام ألف و مائتين و ائتين و خمسين . و أول الاستمرار إن كان يوم الأربعاء و السوا ل يوم الخميس فذلك يومان . و الباقي ما هنا ستة فرغ الخطأ بأربعة . فيزيد المفق في النواقص أربعة أيام و يلحقها بالسكامل ، و يزيد هذه الأربعة على أصل الحساب و ذلك ألف و مائتان و ائتان و خمسون فيصير ألفاً و مائتين و ستة و خمسين ، و قد طرحنا من الابتداء ألفاً و مائتين و ثلاثين ، بقى إلى تمام ما اجتمع عندنا في الأخيرة و ذلك ألف و مائتان و ستة و خمسون : ستة و عشرون ، عشرة من أولها حيض و ستة عشر يوماً مضت من طهرها و بقيت من طهرها أربعة ، فتصلى أربعة ثم تقعد عشرة ثم تصلى عشرين يوماً .

نوع آخر في النفاس

هذا النوع يشتمل على أقسام

الاول : يجب أن يعلم بأن النفاس هو الدم الذى يخرج عقيب الولادة ، قيل : إنه مشتق من النفس الذى هو عبارة عن الدم ، و قيل : مشتق من النفس الذى هو عبارة عن الولد ، فخرج الولد لا ينفك عن بلة دم ، و قيل : هو عبارة عن نفس الولادة ، يقال : نفست المرأة ، فهي نفساء ، و الولد منفوس . و الولد لا ينفك عن بلة الدم ، فلو ولدت و لم ترهى دما فهي نفساء في رواية الحسن عن أبى يوسف رحمه الله . و هو قول أبى حنيفة رحمه الله ، ثم رجع أبو يوسف و قال : هي طاهرة ، و ثمرة الاختلاف تظهر في حق وجوب الغسل ، فأما الوضوء واجب بالإجماع ، و في فتاوى الحجة : قال محمد في الإملاء : لا غسل عليها ، و قال أبو على الدقاق : الغسل بنفس خروج الولد ، م : و أكثر المفاتيح أخذوا بقول أبى حنيفة ، و به كان يفتى الصدر الشهيد ، و بعضهم أخذوا بقول أبى يوسف رحمه الله ، ثم الأئمة أجمعت على وجوب الغسل بالنفاس . و في الولوالجية : المرأة إذا خرج ولدها ميتاً من قبل سرتها فإن ظهر قرحة عند سرتها ثم انشقت سرتها و خرج منها ولد ميت إن سلك الدم من قبل المرة لا يصير نفساء بل تكون مستطاعة ، و إن

سأل الدم من الأسفل صارت نفاساً، ولو كانت معتدة انقضت عدتها، ولو كانت أمة
تصير أمة ولده إن كان الولد من المولى، وفي العناية: ولو كان قال لها الزوج: إن
ولمعت فأنت طالق، طلقت لوجود الولد. م: وليس لقليه غاية على ظاهر رواية
أصحابنا، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: أقل مدة النفاس مقدر بأحد عشر يوماً،
وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه قدره بخمسة وعشرين يوماً، وفي المنافع: وأما ما قالوا عن
أبي حنيفة رحمه الله أن أقل النفاس عنده خمسة وعشرون يوماً فأنما هو تقدير ما تصدق
فيه النفاس إذا كانت معتدة وليس بتقدير لأقل النفاس، حتى إذا انقطع الدم فيما دون
ذلك يكون نفاساً؛ وفي الحجة: أقله ساعة واحدة - وفي الخزانة: هذا مروى عن
محمد رحمه الله، وفي السراجية: وعليه الفتوى. م: وأكثر مدة النفاس مقدر بأربعين
يوماً عندنا، وقال الشافعي رحمه الله بستين يوماً، وقال مالك بتسعين يوماً، وفي التجريد:
وقال مالك: سبعون يوماً. م: وإن زاد الدم على الأربعين فالزيادة على الأربعين
استحاضة، والأربعون نفاس في المبتدأة، وفي صاحبة العادة معروفتها نفاساً والزيادة
عليها استحاضة. وفي الحجة: وإن انقطع الدم قبل الأربعين ودخل وقت صلاة
تتظر إلى آخر الوقت ثم تغسل في بقية الوقت وتصل. وفي العناية: وأحكام النفاس
كأحكام الحيض، سوى أنه لا تقضى به العدة والاستبراء، والنفاس لا تطلق للسنة
كالحيض.

م: قسم آخر في الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس

قال أبو حنيفة رحمه الله: الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس لا يعتبر فاصلاً بين
الدمين، سواء كان أقل من خمسة عشر أو خمسة عشر أو أكثر منها، ويجعل إحاطة
الدمين بطريقه كالدم المتوالي - وفي الخلاصة: وعليه الفتوى، م: وقال أبو يوسف
ومحمد رحمهما الله: إذا كان الطهر المتخلل بين الأربعين خمسة عشر فصاعداً يعتبر فاصلاً بين

الدمين ويحمل الأول قاسا و الثاني حيضا إن أمكن؟ وإن كان أقل من خمسة عشر
يعتبر فاصلا بين الدمين ويحمل كالدم المتوالى، فأبو يوسف سوى بين النفاس وبين الحيض
فلم يحمل الطهر أقل من خمسة عشر فاصلا بين الدمين فيها، ومحمد رحمه الله فرق
بينهما فحمل الطهر أقل من خمسة عشر فاصلا بين الدمين ولم يحمل في الأربعين فاصلا -
وعلى هذا الأصل مسائل : إذا رأت بعد الولادة يوما دما و ثمانية و ثلاثين يوما طهرا
و يوما دما فالأربعون كلها نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله، وعند أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله نقاسها الدم الأول، و لو رأت مبتدأة خمسة دما بعد الولادة بأن بلغت بالحبل
ثم خمسة عشر يوما طهرا ثم رأت خمسة دما ثم خمسة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم
ف عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله نقاسها هي الخمسة، وعادتها في الطهر يكون خمسة عشر،
و يكون حيضها هي الخمسة التي رأتها بعد العشرين و يصير ذلك عادة لها برؤيتها إياها
مرة لكونها مبتدأة في الحيض، وعند أبي حنيفة نقاسها يكون خمسة وعشرين، والطهر
الأول غير معتبر عنده أصلا، والطهر الثاني صحيح ومعتبر، و يصير عادتها في الطهر خمسة
عشر لرؤيتها ذلك مرة لكونها مبتدأة و لا عادة لها في الحيض فيجعل حيضها من أول
الاستمرار عشرة و الطهر خمسة عشر، هذا قول أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما يحمل حيضها
من أول الاستمرار خمسة و تصير عادتها في النفاس عند أبي حنيفة رحمه الله خمسة وعشرين
وعندهما خمسة . و في النبايع : و لو كانت المرأة لها عادة معروفة في النفاس و هي التي
ولدت غير مرة فكلما رأت من الدم و لم يحاوز الأربعين فذلك كله نقاس بالإجماع، كما
في الحيض إذا لم يحاوز العشرة، و في الخلاصة : و إذا جاوز الدم على الأربعين ترد إلى
عادتها، و في السراجية : إذا كانت عادتها في النفاس أربعين فكلما كل أربعين أخذت
حكم الطاهرات و حل للزوج قربانها وإن لم تقتل، و لو بقي من الوقت قدر ما يمكنها
أن تقول . الله، و نحو ذلك فاتها تقضى تلك الصلاة .

م : قسم آخر في معرفة أول وقت النفاس

وقد اختلف العلماء رحمهم الله فيه ، قال أبو حنيفة و أبو يوسف : هو من وقت ولادة الولد الأول - وفي الزاد : هو الصحيح ، م : وقال محمد و زفر رحمهما الله : هو من الولد الثاني ، و ثمة الاختلاف يظهر فيما إذا ولدت ولدا وفي بطنها الآخر ، قال أبو حنيفة و أبو يوسف : كما ولدت الأول تصير نفساء ، وقال محمد و زفر : لا تصير نفساء ما لم تلد الولد الثاني . وإن كان بين الولدين أربعون يوما فصاعدا فقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله ، قال بعضهم : يجب عليها النفاس من الولد الثاني أيضا عنده ، وقال بعضهم لا يجب عليها النفاس من الولد الثاني على قياس قول أبي حنيفة و أبي يوسف وهو الصحيح ، وإلى هذا أشار في الجامع الصغير ، و لكنها تقتل كما تضع الولد الثاني و تصلى ، و هذا صحيح لأنه لا يتوالى نفاسان ليس بينهما طهر صحيح ؛ وفي فتاوى الحجة : و يؤخذ بقولهما في ترك الصلاة و الصيام و دخول المسجد و تلاوة القرآن ، و يؤخذ بقول محمد بوجوب القضاء احتياطاً . و في الكافي : و التوأمان ولدان بينهما أقل من ستة أشهر .

م : و ما يتصل بهذا القسم امرأة ولدت ثلاثة أولاد بين كل ولدين أقل من ستة أشهر و بين الولد الأول و الثالث أكثر من ستة أشهر فالأولاد الثلاثة هل يحصل من حبل واحد ؟ اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم منهم أبو علي الدقاق : يحصل من حبل واحد . و ما يتصل بهذا القسم أيضا : امرأة خرج بعض ولدها منها و رأت الدم هل تصير به النفساء ؟ اختلفت الروايات فيه ، روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله [و هو قول أبي حنيفة رحمه الله] : أنه يتبر فيه خروج أكثر الولد ، لما عرف أن أكثر الشيء له حكم كاله ، و روى المجلد عن أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله أنه إذا خرج بعض الولد [صارت به نفساء ، و روى هشام عن محمد أنها لا تصير نفساء حتى يخرج (١) من : أر ، خ .

الرأس ونصف البدن أو الرجلان أو أكثر من نصف البدن . وعن محمد رحمه الله أنها لا تصير نكساً حتى يخرج جميع ولعها ، وعن أبي حنيفة أنها تصير نكساً بمجرد بعض الولد [١] لافتتاح فيه الرحم بخروج بعض الولد ، وكذلك لو انقطع الولد في بطنها فبمخروج أكثره تصير نكساً في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله ، وبمخروج بعضه تصير نكساً على الرواية الأخرى ، وفي الذخيرة : إن خرج الأقل لا يكون حكمها حكم النفساء ويجب عليها أن تصلي ، ولو لم تصل تصير طائفة ، ثم كيف تصلي ؟ قال : يؤتى بقدر فيجمل تحتها وتضرع لها حفيرة وتجلس هناك وتصل ، وفي الحجة : وتصل قاعدة كيلاً يؤذى الولد . وفي الهداية : والدم الذي تراه الحامل ابتداء أو في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وإن كان عمداً - وفي الخزانة : فلا تترك الصلاة ويأتيها زوجها وإن كان ذلك أيام حيضها المعتاد . وفي فتاوى الحجة : وقيل إن المرأة إذا تعسر عليها الولادة يكتب على قرطاس « بسم الله الرحمن الرحيم وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لبها وحقت أمياً إثمها » وتلق من تلخها اليسرى تلقى الولد من ساعته إن شاء الله تعالى عز وجل . وذكر في فتاوى القابلة : إذا اشتغلت بالصلاة تخاف خروج الولد وسقوطه وهلاكه جاز لها أن تؤخر الصلاة حتى لا يتضرر الولد ، كن رأى إنساناً يفرق في الماء وفي وسعه إنجاؤه جاز له التأخير . وفي النسفية : المرأة إذا كانت تغور قدرها وهي في الصلاة جاز لها القطع ، وكذا المسافر إذا ندت دابته ، وكذا لو غاف الراعي على غنمه الذئب ، أو رأى أحمى على حريم^٢ بر وسعه قطعها .

م : وما يتصل بهذا القسم : المرأة إذا أسقطت سقطاً^٣ فإن استبان شيء من خلقة

(١) من أو ، خ (٢) ند البعير : قرر وذهب على وجهه شاربدا (٣) حريم البئر ما حولها من حقوقها ومرافقها (٤) السقط : الولد الغير التام ، أو الذي يسقط من بطن أمه ميتاً وهو مستبين الخلق .

فهي قساء فيما زأت الدم - وفي الإنطباع، وتنقضي به العدة، وتصير الجارية أم ولد إذا كان المولود من المولى، م: فإن لم يستن من خلقه فلا غلس لها، ولكن إن أمكن جعل للزنى من الدم حيضا بأن تقدمه طهر تام - وفي السفناني: ووافق أيام عاداتها - م: يحمل حيضا لعله أنه دم خارج عن الرحم، وإن لم يمكن أن يحمل حيضا بأن لم تقدمه طهر تام فهو استحاضة، وإن رأت دما قبل إسقاط السقط ورأت دما بعد إسقاط السقط فإن كان السقط مستبين الخلق فأرأته قبل الإسقاط لا يكون حيضا لأنه تبين أنها حين رأته كانت حاملا وليس لدم الحامل حكم الحيض وهي قساء فيما رأت بعد إسقاط السقط، وإن لم يكن السقط مستبين الخلق فأرأته قبل الإسقاط حيض إن أمكن جعله حيضا بأن وافق أيام عاداتها أو كان مرثيا عقيب طهر صحيح لأنه تبين أنها لم تكن حاملا، ثم إن كان ما رأت قبل السقط مدة تامة بأن كان أيامها ثلاثة فرأت قبل الإسقاط ثلاثة دما ثم استمر بها الدم بعد الإسقاط فأرأته بعده تكون استحاضة، وإن لم تكن مدة تامة بأن رأت قبل الإسقاط يوما أو يومين دما يكمل مدتها بما رأت بعد إسقاط السقط ثم هي مستحاضة بعده، وإن كانت لا تدري حال السقط بأن أسقطت في المخرج ولا تدري أنه كان مستبين الخلق أو لم يكن فاستمر بها الدم وهي مبتدأة في النفاس وصاحبة عادة في الحيض والطهر كان عاداتها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرين فنقول على تقدير أن السقط مستبين الخلق: هي قساء، ويكون قساها أربعين يوما لأنها مبتدأة في النفاس وقد استمر بها الدم فيجعل قساها أكثر النفاس، كما يحمل حيض المبتدأة في الحيض إذا استمر بها الدم أكثر الحيض وهي عشرة أيام، وعلى تقدير أن السقط لم يكن مستبين الخلق لا تكون قساء، ويكون عشرة أيام عقيب الإسقاط حيضا إذا وافق عاداتها وكان ذلك عقيب طهر صحيح فترك هي الصلاة عقيب

(٤) علقت المرأة بالولد: حبلت، والمولود: الجنين.

الإسقاط عشرة أيام يمين لأنها فيه إما حائض أو نساء، ثم تغتسل مرة وتصلّي عشرين يوماً بالوضوء. لو قتل كل صلاة بالشك لردد حالها فيه بين الطهر والنفاس، ثم ترك الصلاة عشرة أيام يمين لأنها في هذه العشرة إما حائض أو نساء، ثم تغتسل لتمام مدة النفاس والحيض، ثم بعد ذلك يكون طهرها عشرين وحيضها عشرة وذلك دأبها. وإن كانت رأت قبل الإسقاط دما فإن كان ما رأت قبل الإسقاط مستقلاً بنفسه لا ترك هي الصلاة بعد الإسقاط، وإن لم يكن ما رأت قبل الإسقاط مستقلاً بنفسه فإنها ترك بعد الإسقاط قدر ما تم بها مدة حيضها، ولا ترك الصلاة فيما رأت قبل الإسقاط على كل حال، ولو تركت فعلها قضاءها. ثم إذا كان معروفتها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرين ورأت قبل الإسقاط عشرة دما اغتسلت وصلى عشرين يوماً بعد السقط لأنه تردد حالها فيه بين النفاس والطهر، ثم ترك عشرة يمين لأنها فيها نساء أو حائض: إن كان السقط مستبين الخلق فهي نساء وإن كان غير مستبين الخلق فهي حائض فيها، ثم تغتسل هي وتصلّي عشرين يوماً عشرة بالشك لردد حالها فيه بين الطهر والنفاس ثم تغتسل وتصلّي عشرة أخرى يمين الطهر، ثم تصلّي عشرة أخرى بالشك لردد حالها فيه بين الحيض والطهر ثم تغتسل، وهكذا دأبها أن تغتسل في كل وقت يترجم أنه وقت خروجها من الحيض والنفاس. فإن رأت قبل الإسقاط خمسة دما ثم أسقطت هكذا فإنها ترك الصلاة خمسة أيام بعد السقط لأن السقط إن لم يكن مستبين الخلق فهذه الخمسة تم مهدة حيضها، وإن كان مستبين الخلق فهو أول نفاسها فترك الصلاة في الخمسة يمين لأنه حيض أو نفاس، ثم تغتسل وتصلّي عشرين يوماً بالوضوء بالشك والتردد بين النفاس والطهر، ثم ترك عشرة يمين لأنه حيض أو نفاس فبلغ الحساب خمسة وثلاثين، ثم تغتسل وتصلّي خمسة بالوضوء بالشك، ثم تغتسل لتمام الأربعين، ثم تصلّي خمسة عشر يوماً بالوضوء باليمين لأنه طهر فبلغ الحساب خمسة وخمسين، ثم تصلّي خمسة بالوضوء

لتردد بين أول الحيض إن لم يكن السقط مستبين الخلق و الطهر إن كان مستبين الخلق فبلغ الحساب ستين ، ثم ترك خمسة أيام لأنها أول حيضها أو آخر حيضها ، ثم تغتسل وتصلّى خمسة أيام بالوضوء بالشك ، ثم تغتسل مرة أخرى لأنه آخر أيام حيضها إن كان السقط مستبين الخلق ، ثم تصلّى خمسة عشر يوما بالوضوء يتيقن . وإن كانت المرأة معتادة في الحيض والطهر والنفاس وكانت عاداتها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرين وفي النفاس أربعين فأسقطت في أول أيام حيضها ولم تدر حال السقط : فانها تترك الصلاة عشرة يتيقن لأنها حيض أو نفاس ، ثم تغتسل وتصلّى عشرين بالوضوء بالشك لأنها إما نفاس أو طهر ، ثم تترك الصلاة عشرة لأنها حيض أو نفاس ، ثم تغتسل وتصلّى عشرين لأنه طهر في الأحوال كلها . الصيرفية : سئل عن إسقاط الجنين في الأربعين ؟ قال : يكره .

م : قسم آخر في الضلال في النفاس

المرأة إذا كانت لها عادة معروفة في الناس فنسبت عاداتها وولدت بعد ذلك ولدا ورأت الدم : فعليها أن تقعد عن الصلاة أربعين يوما إن كانت ترى الدم ، وإن لم يجاوز دمها أربعين يوما وطهرت هي بعد الأربعين طهرا كاملا لم تمدّ شيئا بما تركت من الصلاة ، وإن جاوز الدم الأربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت بعد الأربعين أقل من خمسة عشر يوما فان عليها أن تحرّى في ذلك فان وقع أكبر رأيها وغالب ظنها على حدّ أنه كان عادة قاسها ذلك مضت على ذلك وأعادت ما تركت من الصلاة في أكثر أيام قاسها المعتادة ، وإن لم يكن لها رأى في ذلك احتاطت فقعدت صلاة الأربعين كلها لجواز أن قاسها كان ساعة ، وإن كان دمها مستمرا للحال انتظرت عشرة أيام ثم قصت صلاة هذه الأربعين ثانيا لاحتimal حصول القضاء في أول مرة في حالة الحيض ، والاحتياط في الميلاات واجب .

قسم آخر

وإذا ولدت ولدا واحمر بها الدم وشكت في حيضها أو في طهرها أو فيهما فحى على ثلاثة أوجه: فإن شكك في حيضها أنها حمة أو عثرة وتفتت في الطهر أنه عثرون فالحمة تعد الأربعين النفاس، ثم تنقسل وتصل عشرين يوما يقين الطهر، ثم تدفع خمسة يمين الحيض ثم تنقسل فبلغ الحساب حمة وطمين، ولها حسابان: الأقصر والأطول. في الأقصر استقبلها طهر عشرين، وفي الأطول بقي من حيضها حمة فتصل فيها بالوضوء بالشك، ثم تنقسل وتصل خمسة عشر بالوضوء يقين الطهر فبلغ الحساب حمة وأربعين، وفي الأقصر استقبلها الحيض حمة وفي الأطول بقي من طهرها حمة فتصل حمة بالوضوء بالشك [فبلغ الحساب خمسين ثم تنقسل، وفي الأقصر استقبلها طهر عشرين وفي الأطول استقبلها حيض عشر فتصل عشرا بالوضوء بالشك]^١ ثم تنقسل فبلغ ستين، ثم في الأقصر بقي من طهرها عشرة وفي الأطول استقبلها طهر عشرين فتصل عشرة يقين فبلغ سبعين، وفي الأقصر استقبلها حيض حمة وفي الأطول بقي من طهرها عشرة بالوضوء بالشك فبلغ خمسة وسبعين فتنقسل، ثم في الأقصر استقبلها طهر عشرين وفي الأطول بقي من طهرها حمة فتصل حمة بالوضوء يقين فبلغ ثمانين، ثم في الأقصر بقي من طهرها حمة عشر وفي الأطول استقبلها حيض عشرة فتصل عشرة بالوضوء بالشك فبلغ تسعين فتنقسل في الأقصر لم يبق من طهرها حمة، وفي الأطول استقبلها طهر عشرين فتصل حمة بالوضوء يقين فبلغ خمسة وتسعين، ثم في الأقصر استقبلها حيض حمة وفي الأطول بقي من طهرها حمة عشر فتصل حمة بالوضوء بالشك ثم تنقسل فبلغ الحساب مائة، وفي الأقصر استقبلها طهر عشرين وفي الأطول بقي من طهرها عشرة فتصل عشرة يقين فبلغ مائة وعشرة، ثم في الأقصر بقي من طهرها عشرة وفي الأطول استقبلها حيض عشرة

(١) من أو، خ.

فصلى عشرة بالشك ثم تنسل فبلغ مائة وعشرين ، ثم فى الأقصر استقبلها حيض خمسة وفى الأطول استقبلها طهر عشرين فصلى خمسة بالوضوء بالشك فبلغ الحساب مائة وخمسة وعشرين ، ثم فى الأقصر استقبلها طهر عشرين وفى الأطول بقى من طهرها خمسة عشر فصلى خمسة عشر بالوضوء ييقن فبلغ مائة وأربعين ، وفى الأقصر بقى من طهرها خمسة وفى الأطول استقبلها حيض عشرة فصلى خمسة بالوضوء بالشك فبلغ مائة وخمسة وأربعين ، ثم فى الأطول بقى من حيضها خمسة وفى الأقصر استقبلها حيض خمسة فترك هذه الخمسة ييقن ثم تنسل فبلغ الحساب مائة وخمسين واستقام دورها . وعلى هذا يخرج : إذا شككت فى الطهر أنه خمسة عشر أو عشرون واستقامة دورها تكون فى مائة وخمسين . وعلى هذا يخرج إذا شككت فيها : شككت فى الحيض أنه خمسة أو عشرة ، وشككت فى الطهر أنه خمسة عشر أو عشرون ، واستقامة دورها يكون فى ثلاثمائة .

قسم آخر :

امرأة ولدت وانقطع دمها بعد يوم أو يومين انتظرت إلى آخر الوقت واغتسلت وصلت .

قسم آخر :

فى المرأة إذا طلقها زوجها فأخبرت عن انقضاء العدة فى كم تصدق ؟ وهذا فصل يختلف فيه العلماء رحمهم الله ، روى أبو يوسف ومحمد عن أبى حنيفة أنها لا تصدق فى أقل من خمسة ومثلفين يوما ، وفى رواية الحسن عنه لا تصدق فى أقل من مائة يوم ، وذكر الشيخ الإمام أبو سهل الغرضى فى كتاب الحيض عن أبى حنيفة رحمه الله أنها لا تصدق فى أقل من مائة وخمسة عشر يوما ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله لا تصدق فى أقل من خمسة وستين يوما ، وقال محمد رحمه الله : لا تصدق فى أقل من أربعة وخمسين يوما وساعة . وهذا إذا كانت حرة ، أما إذا كانت أمة وقد طلقها الزوج بعد الولادة

فعلى رواية محمد عن أبي حنيفة لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما ، وعلى رواية الحسن لا تصدق هي في أقل من خمسة وسبعين يوما ، وعلى رواية أبي سهل لا تصدق هي في أقل من تسعين يوما ، وعلى قول أبي يوسف لا تصدق هي في أقل من سبعة وأربعين يوما ، وعلى قول محمد رحمه الله لا تصدق في أقل من ستة وثلاثين يوما وساعة .

قسم آخر في ختم النفاس بالطهر الفاسد :

يجب أن يعلم بأن أبا يوسف رحمه الله كان يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد ، كما يرى ختم الحيض بالطهر الفاسد ، إذ الأصل عنده أن كل طهر بين الدمين يكون هو أقل من خمسة عشر فهو كدم مستمر ، وأبو حنيفة رضى الله عنه على ما يروى عنه أبو يوسف رحمه الله يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد ، وعلى ما يروى عنه محمد لا يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد ، واختلف المشايخ فيه على قول محمد رحمه الله ، قال الشيخ الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله والشيخ الفقيه أبو بكر الأعمش : إن محمدا لا يرى ختم النفاس به كما لا يرى ختم الحيض به ، وقال جماعة منهم : إن محمدا يرى ختم النفاس به ، ففرقوا بين النفاس والحيض - ويان ذلك : امرأة بلغت بالحبل فرأت الدم ثلاثين يوما ثم طهرت أربعة عشر يوما ثم استمر بها الدم أشهرا فعند من يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد يكون قاسها أربعين يوما عادة أصلية لها ، وطهرها عشرون يوما عادة أصلية لها ، وحيضها عشرة ، فتصلى بعد الأربعين عشرين يوما ، وتدع الصلاة عشرة أيام ، وتصلى عشرين يوما وذلك دأبها ما دامت ترى الدم ؛ وعلى قول من لا يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد يكون قاسها ثلاثين يوما عادة أصلية لها ، وطهرها عشرين عادة أصلية ، وحيضها عشرة عادة أصلية ، فتصلى بعد الثلاثين عشرين وتقعده عشرة ثم تصلى عشرين .

قسم آخر في انتقال العادة في النفاس :

يجب أن يعلم بأن انتقال العادة في النفاس إنما يكون بالخالص من النفاس ، وخالصة أن يكون حبيب النفاس طهر تام خمسة عشر يوما فصاعداً ، وإذا قصر الطهر بعد النفاس عن خمسة عشر فذلك النفاس قاعد [غير خالص ، ولا يستند النفاس بدم ترى قبل الولادة لأنه لم يخرج عن الرحم] لا تستداد فم الرحم بالولد ، فتنتقل العادة في النفاس بروية المخالف مرة عند أبي يوسف رحمه الله وتفسير ذلك عادة لها ، أو عليه الفتوى = ويانه : امرأة كانت أيام نفاسها أربعين يوماً عادة أصلية لها ، وأيام طهرها عشرين ، وأيام حيضها عشرة ، فولدت ورأت الدم ثلاثين ، ثم طهرت خمسة عشر ، ثم استمر بها الدم : انتقلت عاداتها في النفاس إلى ثلاثين ، وفي الطهر إلى خمسة عشر ، وبقيت عاداتها في الحيض عشرة ، فترك الصلاة من أول الاستمرار عشرة ، ثم تصلى خمسة عشر ، وعلى هذا القياس فافهم - والله أعلم .



كتاب الصلاة

هذا الكتاب يشتمل على خمسة و ثلاثين فصلا

في الخلاصة: الصلوات الخمس فريضة على المسلمين العاقلين البالغين من الرجال و النساء دون الحائض و النفساء في المواقيت المعروفة .

م: الفصل الأول في المواقيت

هذا الفصل يشتمل على أنواع :

الأول في بيان أول المواقيت و آخرها ، فنقول : أول وقت الفجر من حين تطلع الفجر الثاني و هو الفجر المستطير المنتشر في الأفق ، فاذا طلع الفجر الثاني خرج وقت العشاء و دخل وقت الفجر ، هذا هو المنقول عن أصحابنا رحمهم الله ، و لم ينقل عنهم أن العبرة لأول طلوع الفجر الثاني أو لاستطارته و انتشاره ، و قد اختلف المشايخ فيه . و في الثانية : الفجر لجران ، سمي الضرب الأول كاذبا و هو أن يبدو كذنب السرحان و يعقبه ظلام ، و في الهداية : و لا معتبر بالفجر الكاذب ، و هو الياض الذي يبدو طولا ثم يعقبه الظلام ، لا يخرج به وقت العشاء ، و لا يثبت شيء من أحكام النهار . و الثاني هو الياض الذي يستطير و يعترض في الأفق ، و لا يزال يزداد حتى ينتشر ، و سمي مستطيرا لذلك . يثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام و الشراب للصائم و خروج وقت العشاء و جواز أداء الفجر . م : و آخر وقت الفجر حين تطلع الشمس ، فاذا طلعت الشمس خرج وقت الفجر و لا يدخل وقت صلاة أخرى حتى تزول الشمس ، فن حين طلوع الشمس إلى زوالها وقت مهمل .

(١) السرحان : الذئب ، و ذنب السرحان : الفجر الكاذب .

فأول وقت الظهر من حين تزول الشمس - وفي الحاشية : اتفاقاً م : وإذا أردت معرفة زوال الشمس فالمقول عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينظر إلى القرص فما دام في كبد السماء فإنها ما زالت الشمس ، فإذا انحطت يسيراً فقد زالت ، والمقول عن محمد رحمه الله في ذلك أن يقوم الرجل مستقبل القبلة فإذا مالت الشمس عن يساره فهو الزوال ، وقد قيل في معرفة ذلك أن تفرز خشبة مستوية في أرض مستوية قبل زوال الشمس ويخط في مبلغ ظلها علامة فإن كان الظل يقصر عن العلامة فاعلم بأن الشمس ما زالت لأن ظل الأشياء يقصر إلى زوال الشمس ، وإن كان الظل يطول ويجاوز الخط فاعلم بأن الشمس قد زالت ، وإن امتنع الظل عن القصور ولم يأخذ في الطول فهذا وقت الزوال وهو الظل الأصلي - وفي الظهيرية : وهو الصحيح ، وفي الحاشية : وعن محمد رحمه الله أنه جعل لمعرفة زوال الشمس طريقاً آخر وهو أن يقوم الرجل مستقبل الشمس فإذا صار الظل على حاجبه الأيسر علم أن الشمس لم تزل ، وإذا صار الظل على حاجبه الأيمن - وفي الخلاصة الحاشية وجد حرها على جفن عينه اليمنى - علم أن الشمس قد زالت م : و اختلفوا في آخر وقت الظهر ، روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله سوى الظل الأصلي ، فإذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وذكر في الأصل أنه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قائمتين ، ولم يتعرض لآخر وقت الظهر ، وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله [أنه إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله ، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه] ' إذا صار الظل أقل من قائمتين خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله ، وقال أبو الحسن : هذه

(١) من أد ، خ

الرواية أصح فعلى هاتين الروایتين يكون بين الوقتين وقت مهمل يسميه الناس بين الصلاتين .

و أول وقت العصر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إذا صار الظل قائمًا وزاد عليها، وذكر أبو سليمان عن أبي يوسف أنه لم يعتبر الزيادة، قال أبو الحسن: الخلاف في آخر وقت الظهر هو خلاف في أول وقت العصر، وفي الغيائية: و أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه، وهو المختار . م: و آخر وقت العصر وقت غروب الشمس، وفي التحفة: وللشافعي فيه قولان، في قول إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت العصر ولا يدخل وقت المغرب حتى تغرب الشمس فيكون بينهما وقت مهمل عنده، وفي قول إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج الوقت المستحب ويبقى أصل الوقت إلى غروب الشمس .

و أول وقت المغرب حين تغيب الشمس - وفي التحفة: بلا خلاف . م: و آخر وقتها حين تغيب الشفق، وفي الحائية: و قال الشافعي: وقتها مقدار ما يتمكن فيه من أدائه ثلاث ركعات، و من صلى بعده كان قاضيا لا مؤديا، و في التحفة: و فته عنده مقدار ما يتطهر الإنسان ويؤذن ويقيم ويصلي ثلاث ركعات . و في الغيائية: و إذا اجتمع صلاة المغرب وصلاة الجنازة يقدم المغرب وسنتها لأن تأخيرهما مكروه .

م: و أول وقت العشاء حين تغيب الشفق - وفي التحفة: بلا خلاف . م: و آخر وقتها يمتد إلى طلوع الفجر، و في التحفة: و للشافعي فيه قولان، في قول حين يمضي ثلث الليل، و في قول حين يمضي نصف الليل . م: و تفسير الشفق في قول أبي حنيفة البياض الذي يكون في جانب المغرب - و في السراجية: بعد الحمرة، م: و في رواية أسد بن عمرو عنه أنه الحمرة، وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله - و في الوقاية: و به يفتى، و في الحائية: حتى لو صلى العشاء بعد ما غابت الحمرة ولم يغب البياض لا يجوز عنده . و في الغيائية: و اختار بعض مشايخنا في العشاء

فأول وقت الظهر من حين تزول الشمس - وفي الحثاية : اتفاقاً . م : وإذا أردت معرفة زوال الشمس فالمقول عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينظر إلى القرص فما دام في كبد السماء فانها ما زالت الشمس ، فإذا انحطت يسيراً فقد زالت ، والمقول عن محمد رحمه الله في ذلك أن يقوم الرجل مستقبل القبلة فإذا مالت الشمس عن يساره فهو الزوال ، وقد قيل في معرفة ذلك أن تفرز خشبة مستوية في أرض مستوية قبل زوال الشمس ويخط في مبلغ ظلها علامة فإن كان الظل يقصر عن العلامة فاعلم بأن الشمس ما زالت لأن ظل الأشياء يقصر إلى زوال الشمس ، وإن كان الظل يطول ويجاوز الخط فاعلم بأن الشمس قد زالت ، وإن امتنع الظل عن القصور ولم يأخذ في الطول فهذا وقت الزوال وهو الظل الأصلي - وفي الظهيرية : وهو الصحيح ، وفي الحثاية : وعن محمد رحمه الله أنه جعل لمعرفة زوال الشمس طريقاً آخر وهو أن يقوم الرجل مستقبل الشمس فما دام الشمس على حاجبه الأيسر علم أن الشمس لم تزل ، وإذا صار الشمس على حاجبه الأيمن - وفي الخلاصة الحثاية وجد حرها على جفن عينه اليمنى - علم أن الشمس قد زالت . م : و اختلفوا في آخر وقت الظهر ، روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله سوى الظل الأصلي ، فإذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وذكر في الأصل أنه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قائمتين ، ولم يتعرض لآخر وقت الظهر ، وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله [أنه إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه] ' إذا صار الظل أقل من قائمتين خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ، وقال أبو الحسن : هذه

(١) من ار ، خ

الرواية أصح فعلى هاتين الروایتين يكون بين الوقتين وقت مهمل يسميه الناس بين الصلاتين .

و أول وقت العصر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إذا صار الظل قائمة وزاد عليها ، وذكر أبو سليمان عن أبي يوسف أنه لم يعتبر الزيادة ، قال أبو الحسن : الخلاف في آخر وقت الظهر هو خلاف في أول وقت العصر ، وفي الغياثة : و أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه ، وهو المختار . م : و آخر وقت العصر وقت غروب الشمس ، وفي التحفة : وللشافعي فيه قولان ، في قول إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت العصر ولا يدخل وقت المغرب حتى تغرب الشمس فيكون بينهما وقت مهمل عنده ، وفي قول إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج الوقت المستحب و يبقى أصل الوقت إلى غروب الشمس .

و أول وقت المغرب حين تغيب الشمس - وفي التحفة : بلا خلاف . م : و آخر وقتها حين تغيب الشفق ، وفي الحاشية : و قال الشافعي : وقتها مقدار ما يتمكن فيه من أداء ثلاث ركعات ، و من صلى بعده كان قاضيا لا مؤديا ، و في التحفة : وقته عنده مقدار ما يتطهر الإنسان و يؤذن و يقيم و يصلي ثلاث ركعات . و في الغياثة : وإذا اجتمع صلاة المغرب و صلاة الجنائز يقدم المغرب و سنتها لأن تأخيرها مكروه .

م : و أول وقت العشاء حين تغيب الشفق - وفي التحفة : بلا خلاف . م : و آخر وقتها يمتد إلى طلوع الفجر ، و في التحفة : و للشافعي فيه قولان ، في قول حين يمضي ثلث الليل ، و في قول حين يمضي نصف الليل . م : و تفسير الشفق في قول أبي حنيفة الياض الذي يكون في جانب المغرب - و في السراجية : بعد الحمرة ، م : و في رواية أسد بن عمرو عنه أنه الحمرة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله - و في الوقاية : و به يفتى ، و في الحاشية : حتى لو صلى العشاء بعد ما غابت الحمرة و لم يغيب الياض لا يجوز عنده . و في الغياثة : و اختار بعض مشايخنا في العشاء

أن يؤخذ بقول أبي حنيفة: في الشتاء، ويصبر الشفق يابضا لطول الليالي ويطم بقاء
اليابض إلى ثلث الليل، م: ورد ثوى في زمن الصدر الكبير برهان الإثمة وفيه: إما
لا نجد وقت المشاء في بلدنا فإن الشمس كما تفرب يطلع الفجر من الجانب الآخر هل
علينا صلاة المشاء؟ فكتب في الجواب: إنه ليس عليكم صلاة المشاء؛ وفي الظهيرية:
الصحيح أنه ينوى القضاء لفقد وقت الأداء.

م: وأما الوتر فوقته ما هو وقت المشاء، إلا أنه مأمور بتقديم المشاء عليه، وفي
التجريد: حتى لو صلى الوتر قبل المشاء لم يحسب إلا إذا كان ناسيا في قول أبي حنيفة،
وقال أبو يوسف وعبد رحمهما الله: وقته إذا فرغ من صلاة المشاء؛ وفي الخانية:
وإن صلى المشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السحر فأوتر فلما فرغ من الوتر قد ذكر
أنه صلى المشاء على غير وضوء فإنه يعيد المشاء ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة
رضي الله عنه. وفي التفريد: وهو واجب عنده، سنة عندهما.

وفي التهذيب: ثم الوجوب يتعلق بآخر الوقت عندنا بمقدار التحريم، وعند
زفر بمقدار أداء الصلاة، قال ابن شجاع: أول الوقت يتعلق به الوجوب ويتضيق في
آخره، وهو قول الشافعي رحمه الله، حتى أن الكافر إذا أسلم، والصبي إذا بلغ،
والمجنون إذا أفاق، والحائض إذا طهرت: إن بقي مقدار التحريم يجب عليه الصلاة
عندنا. ثم إذا أدى في أول الوقت قبل: يقع فرضا ويتعين ذلك الوقت للوجوب [فيه
وقيل: يقع قفلا، وقيل: يقع موقوفا إن بقي في آخر الوقت أهلا للوجوب] يقع
فرضا، وإن لم يبق كان قفلا. م: وقت الجمعة ما هو وقت الظهر.

نوع آخر في بيان فضيلة الأوقات

قال أصحابنا رحمهم الله: الإسفار بالفجر أفضل في الأمانة كلها، إلا صبيحة يوم النحر
للحاج بمودعة فإن هناك التغليس أفضل، إلا أنه لا يلبي أن يؤخر تأخيرا يقع الشك في

(١) من أر: ح.

طلوع الشمس لأنه حيثئذ يقع العك في فساد صلاته، وفي القنائة: و المختار أنه لا يؤخر تأخيراً لا يمكن لسبوق قضاء ما فاتته . م ، واختار الطحاوي في الفجر الجمع بين التغليس والإسفار، يبدأ بالتغليس و يطول القراءة و يحتم بالإسفار - وفي القنائة: و هو حسن، ولا سيما في جماعة الصلحاء والأبرار - وفي الطحاوي: في ظاهر الرواية: و يستحب أن يبدأ بالإسفار و يحتم بالإسفار . وفي الحنابلة: و وجد الإسفار ما قاله شمس الأئمة الحلواني والقاضي الإمام أبو علي النسفي لأنه يبدأ الصلاة بعد انتشار الياض في وقت يصلي الفجر بقراءة مسبونة ما بين أربعين آية إلى مئتين أو أكثر و يرتل القراءة، فإذا فرغ من الصلاة لو ظهر منه سهو في طهارته يمكن أن يتوضأ و يعيد الصلاة قبل طلوع الشمس، كما فعل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما . وفي فتاوى اللجنة: الإسفار في الفجر أفضل - أي أدائها في آخر الوقت، وعند الشافعي التغليس أفضل،^١ وكذا التحجيل والأداء في أول الوقت في سائر الصلوات أفضل^٢.

و أما العصر فتأخيرها أفضل في الأزمان كلها ما لم يتغير الشمس، ولكن يكره تأخيرها إلى أن يتغير الشمس - هكذا ذكر في الأصل، و في القدوري: و ذكر الطحاوي رحمه الله إلى أن تحمر الشمس، ولكن مع هذا لو صلى جاز لأنه صلى في الوقت . ثم علي ما ذكره في الأصل يعتبر التغير في عين القرص^٣ أو في الضوء الذي يقع على الجدران والحائط، قال السفیان وإبراهيم النخعي رحمهما الله: في الضوء، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد في النواذر أنه يعتبر التغير في القرص [و به كان يقول مشايخ بلخ والشيخ محمد بن الفضل يبخارا . ثم تكلموا في معرفة التغير في القرص]^٤ قال بعضهم: إذا قامت الشمس للغروب قدر رحمين أو رمح لم يتغير، فإن صارت أقل من ذلك فقد تغير، وقال بعضهم: يوضع طست ماء في الصحراء و ينظر فيه، فإن كان القرص يبدو للناظر فقد تغيرت، و في البنايع: و قال بعضهم: يوضع الطست فإن ارتفعت الشمس (١-١) من أر، خ وغيرها، وفي نسخة م: وتجيلها في زبمان الشتاء أفضل (٢) قرص الشمس: عنها (٣) من أر، بخ .

على جوانبه فهو الوقت المتغير المكروه، وإن وقعت في جوف الطست فهو الوقت المباح،
 م: وقال بعضهم: إذا كان بحال يمكنه إحاطة النظر إلى القرص ولا تهازل عيناه
 فقد تغيرت - وفي الهداية: هو الصحيح، وفي العناية: وهو الأصح، وبه تأخذ: م: وإن
 كان لا يمكنه إحاطة النظر إلى القرص وتهازل عيناه فما تغيرت. وقال بعض أصحابنا:
 إن التأخير إلى هذا الوقت مكروه، وأما الفعل فقير مكروه، لأنه مأمور بالفعل ولا يستقيم
 إثبات الكراهية للشيء مع الأمر، وفي الكافي: قيل الأداء مكروه أيضاً، وفي الظهيرية:
 روى عن إبراهيم النخعي أنه قال: «ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كاجتماعهم على تنوير الفجر وتأخير العصر». ولو أسلم الكافر عند غروب الشمس فأراد
 أن يقضيها عند غروب الشمس من اليوم الثاني هل له ذلك؟ ذكر الشيخ أبو علي البرزدي:
 لا رواية لهذه المسألة، وينبغي أن يجوز لأنه أداها كما وجب، وفي جامع الجوامع:
 لو غاف دخول الوقت المكروه وهو لم يصل الظهر صلى الظهر ثم العصر، وقيل: العصر.
 م: وأما المغرب فيكره تأخيرها إذا غربت الشمس - وفي السراجية: إلا بعذر
 السفر أو بأن كان على المائدة.

م: وأما العشاء فتأخيرها أفضل إلى ثلث الليل في رواية - وفي التفريد: وهو
 الاختيار، م: وفي رواية إلى نصف الليل. هكذا ذكر القدوري، وذكر الكرخي
 رحمه الله أن تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحب، وفي الغياثة: إلا إذا كان فيه تفرق
 الجماعة، وبعده إلى نصف الليل مباح غير مكروه، م: وقال الطحاوي: وبعد نصف
 الليل إلى طلوع الفجر مكروه إذا كان التأخير بغير عذر. وفي الحاشية: ويسجل العشاء
 في الصيف ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل، وفي المضمرات: أن الاختيار في صلاة العشاء
 التأخير ما بينه وما بين ثلث الليل. م: وأما الوتر فإن كان لا يثق من نفسه الاستيقاظ
 أوتر أول الليل، وإن كان يثق فالأفضل آخر الليل.

وفي يوم القيم يؤخر الفجر والظهر والمغرب، ويسجل العصر والعشاء في الإزملة

كلها، وفي الهداية : وعن أبي حنيفة رحمه الله التأخير في الكل للاحتياط . م : وأراد بقوله « يؤخر المغرب » التأخير قدر ما يستيقن بغروب الشمس . وفي النائية : « يؤخر الظهر قدر ما يستيقن بزوالها » م : وأراد بقوله « ويسجل العصر » التججيل قدر ما يقع عنده أنه لا يقع في الوقت المكروه ، فإن التأخير إلى آخر الوقت مستحب ، وأراد بقوله « يسجل العشاء » التججيل قليلا على الوقت المعتاد .

ولا يجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما ، لا في سفر ولا في حضر ، ما خلا عرفة والمزدلفة ، وسيأتي في الحج ، وفي الحاية : وعند الشافعي رحمه الله يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر والمرض والمطر . م : وقيل الجمع بين الصلاتين فعلا لعذر المطر جائز إحرازاً لفصلية الجماعة ، وذلك بتأخير الظهر وتجيل العصر ، وتأخير المغرب وتجيل العشاء .

قال مشايخنا رحمهم الله : المستحب للإنسان أن لا يؤخر الظهر حتى يصير ظل كل شيء مثله ، ولا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله ليصير مؤدياً كل الصلاة في وقتها بالإجماع .

نوع آخر في بيان الأوقات التي يكره فيها الصلاة

الأوقات التي يكره فيها الصلاة خمسة ، ثلاثة يكره فيها التطوع والفرض ، وذلك عند طلوع الشمس ووقت الزوال وعند غروب الشمس ، إلا عصر يومه فإنها لا يكره عند غروب الشمس ، وفي الخلاصة والسراجية والتفريد : يكره التطوع . ولا يجوز الفرض عند طلوع الشمس ، وقيام الظهيرة ، والغروب - وفي شرح الطحاوي : وقال الكرخي : التطوع في هذه الأوقات يجوز وأحب إلى أن يعيد ، وفي السفناقي : وعند الشافعي يجوز الفرائض في هذه الأوقات في جميع الأماكن دون النوافل ، وفي مكة يجوز الفرائض والنوافل عنده . وفي التفريد : في هذه الأوقات عند الشافعي رحمه الله يجوز الفرض والنافة إذا كان لها نصيب ، ولا يجوز إنشاء النوافل . م : وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز النفل

وقت الزوال يوم الجمعة، وفي جامع الجوامع عن أبي يوسف أنه جوز النفل وقت الزوال يوم الجمعة وركعتي التحية، وفي التحفة: أن الأفضل في صلاة الجنائز في هذه الأوقات أن يؤدبها ولا يؤخرها، وكذا سجدة التلاوة فإنه إنما يكره في هذه الأوقات فيما إذا كانت التلاوة في غير هذه الأوقات، أما لو تلا في وقت مكروه وسجدها فيه جاز من غير كراهة. م: ولا يجوز في هذه الأوقات صلاة الجنائز، ولا سجدة التلاوة، ولا سجدة السهو، ولا قضاء فرض، ولو قضى فرضاً من الفائتات في هذه الأوقات يجب عليه إعادتها، ولو صلى صلاة الجنائز لا يعيدها، وكذلك لو سجد للتلاوة في هذه الأوقات لا يعيدها وتسقط عنه، وإذا تلا آية السجدة في هذه الأوقات فالأفضل أن لا يسجد، ولو سجد جاز ولا يعيد. وفي الينابيع: ولو صلى التطوع في هذه الأوقات الثلاثة يجوز ويكره، والأولى أن يقطعها ويقضيها في وقت مباح. وفي الفتاوى العتبية: سئل شمس الأئمة الحلواني عن قوم كسالى عادت بهم الصلاة وقت طلوع الشمس أيمنعون عن ذلك؟ قال: لا، لأنهم لو آمنوا لا يصلون بعد ذلك.

م: وقتان آخران يكره فيها التطوع وهما بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس إلا ركعتي الفجر، وما بعد صلاة العصر إلى وقت غروب الشمس، ولا يكره فيهما الفرائض ولا صلاة الجنائز، وفي الكافي: ولا سجدة التلاوة، وفي الينابيع: ولا سجدة السهو. وفي الفتاوى العتبية: ولو أخر القضاء ثم قضى في مثل هذا الوقت لا يجوز. وعن الكرخي رحمه الله أنه يجوز، وفي المنظومة في باب زفر رحمه الله:

ولو تلا عند طلوع وسجد عند الزوال وإذا غابت فسد

م: ولو أفسد سنة الفجر قبل الفرض ثم قضاها بعد الفرض لا يجوز، ولا يجوز أدائها المنذورة في هذين الوقتين، وإن كانت الصلاة المنذورة واجبة إلا أنها وجبت بإيجاب العبد والواجبات على قسمين: قسم وجب بإيجاب العبد والمنذورة، وقسم وجب بإيجاب الله تعالى كالوتر على إحدى الروايات عن أبي حنيفة وسجدة التلاوة وسجدة السهو.

فما وجب بإيجابه الله تعالى يحوز أدائه في هذين الوقتين ، وما وجب بإيجابه العبد لا يحوز . وفي السنفاق : ذكر في التجنيس من أراد أن يصلي تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الإتمام أفضل ، لأنه وقع صلاة التطوع بعد الفجر لا عن قصد . م : والواجب على نفسه صلاة في هذه الاوقات ، فالأفضل له أن يصلي في وقت مباح ، ولو صلى في هذا الوقت يسقط عنه . ولا يحوز ركعتا الطواف في هذين الوقتين ، وفي الولولجية : ويكره ركعتا الطواف قبل طلوع الشمس وبعد العصر ولا يكره الطواف في هذين الوقتين ، هو الصحيح . م : وما هنا وقت آخر ، وهو ما بعد غروب الشمس قبل أن يصلي المغرب فالصلاة فيه مكروهة ، لا لمعنى في الوقت بل لتأخير المغرب . وفي الخاتمة : تسعة أوقات يحوز فيها قضاء الفائتة و صلاة الجنازة و سجدة التلاوة ، ولا يحوز فيها قل لها سبب كالمندورة و ركعتي المعز و الطواف و تحية المسجد - وفي الهداية : و الذي شرع فيه ثم أفنده . م : أو لم يكن لها سبب : بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر لا يحوز إلا سنة الفجر ، و بعد الفريضة قبل طلوع الشمس ، و بعد صلاة العصر قبل التغير ، و بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ، و عند الخطبة يوم الجمعة ، و عند إقامة الجمعة ، و عند خطبة العيدين ، و عند خطبة الكسوف ، و عند خطبة الاستسقاء . فالحاصل أن الاوقات التي يكره فيها الصلاة اثنا عشر ، فثلاثة يكره الصلاة فيها لمعنى في الوقت . وهي : وقت الطلوع ، و الغروب ، و الزوال : فذلك يكره فيها جنس الصلاة فرضا و نفلا ، و البواقي لمعنى في غير الوقت فلذلك أثر في النوافل .

م : بقى الكلام في الوقت الذي يباح فيه الصلاة إذا طلعت الشمس ، و المذكور في الأصل : إذا طلعت حتى ارتفعت قدر رحمن أو قدر رح يباح فيه الصلاة ، و كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول : ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فالشمس في الطلوع لا يباح فيه الصلاة ، فإذا عجز عن النظر يباح فيه الصلاة ، و قال الشيخ أبو محمد عبد الله بن الفضل : ما دامت الشمس عمرة أو مصفرة على رؤس

الحيطان و الجبال و الأشجار فهي في الطلوع فلا تحل الصلاة ، فإذا ابضت فقد طلعت و قد حلت الصلاة ، و قال الإمام أبو حفص السفكر دري رحمه الله : يؤتى بطست و يوضع في أرض مستوية فما دامت الشمس تقع على حيطان فهي في الطلوع فلا تحل الصلاة ، فإذا وقعت في وسطه فقد طلعت و قد حلت الصلاة .

و لو شرع في النفل في الأوقات الثلاثة فالأفضل له أن يقطعها ، فإذا قطعها لزمه القضاء في المشهور من الرواية . و قال الناطني في هدايته : روى ابن شجاع عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا قضاء عليه ، و لو شرع في الوقتين في النافلة ثم أفسدها لزمه القضاء ، و لو افتتح النافلة في وقت مستحب ثم أفسدها ثم أراد أن يقضيها بعد العصر قبل غروب الشمس لا يقضيها وإن كانت واجبة ، و لو شرع في صلاة النفل في وقت طلوع الشمس ثم قطعها ثم قضاها في تلك الساعة عقيب ما أفسدها جاز ، و كذلك إن قضاها من الغد في مثل ذلك الوقت ، و إن لم يفسدها و أتمها لا قضاء عليه . و عن أبي يوسف رحمه الله في رواية أخرى أنه لا يجوز القضاء إلا في وقت يحل الأداء ، و على هذا : لو شرع في سنة الفجر ثم أفسدها ثم أراد أن يقضيها بعد ما صلى الفجر قبل طلوع الشمس لا يقضيها . هكذا قيل ، و حكى عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن له أن يقضيها بعد ما صلى الفجر قبل طلوع الشمس ، و صورة ما حكى عنه : رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر و خاف أنه لو اشتغل بالسنة تقوته الفجر بالجماعة . قال : جاز له أن يدخل في صلاة الإمام و يترك السنة و يقضيها بعد ما طلعت الشمس عند محمد ، فإن أراد أن يقضيها قبل طلوع الشمس فالخيلة أن يشرع في السنة ثم يفسدها على نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس . و لا يكره لأنه بإفساده إياها صارت ديناً عليه و يصير كمن شرع في التطوع ثم أفسدها على نفسه ثم قضاها في هذا الوقت و ذلك لا يكره ، كذا هاهنا ، و من المشايخ من قال : في هذه الخيلة نوع خطأ لأن فيها أمراً بإفساد العمل و الله تعالى يقول ﴿ و لا تبطلوا أعمالكم ﴾ و الأحسن

(١) آية ٣٣ من سورة محمد .

أن يقال : يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل إلى عمل، وهو كمن كبر للظهر في وقت العصر على ظن أنه لم يصل الظهر ثم تذكر أنه صلى الظهر في وقتها فكبر ثانيا من غير سلام ولا كلام ينوي الدخول في العصر يصير شارعا في العصر غارجا عن الظهر، كذا هاهنا . ولو غربت الشمس في خلال العصر لا يفسد عصره ويتمها، وقال الناطني : ما كان قبل غروب الشمس كان أداءه، وما كان بعد غروب الشمس يحتاج أن ينوي فيه القضاء . ولو طلعت الشمس في خلال الفجر تفسد فجره، وفي التجريد : وقال الشافعي : يتمه، وعن أبي يوسف رحمه الله أن من صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس لم يفسد صلاته ولكن يلبث كذلك إلى أن ترفع الشمس وتبضع ثم يتم الصلاة - وفي التهذيب : ولو غربت الشمس أتمها اتفاقا . وفي الجمعة : لو خرج الوقت ينقلب تطوعا عند أبي حنيفة رحمه الله، وعند محمد بطل أصلا . وفي اليتيمة : سئل البقال عن تحية المسجد بعد طلوع الفجر هل يجوز ؟ قال : لا يجوز . وذكر في شرح السنة أن عند الشافعي من دخل المسجد لا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد . وذكر في شرح المناقب في باب ما جاء في مناقب أبي حنيفة أن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يصلي ركعتي تحية المسجد بعد طلوع الفجر . وفي الظهيرية : ولو شرع في التطوع قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعة طلع الفجر قيل : يقطع الصلاة ، والأصح أن يتمها، وهل ينوب ما صلى بعد طلوع الفجر عن سنة الفجر ؟ الأصح أنه لا ينوب . وكذا إذا صلى الظهر ستا وقد قعد قدر التشهد في الرابعة الأصح أنه لا ينوب عن الركعتين . في الغياثة : ولو صلى ركعتين من الليل فلما سلم علم أنه وقع بعد طلوع الفجر يقع عن السنة، فهذا يدل على أن السنة يتأدى بنية النفل .

وما يتصل بهذا الفصل : يكره الكلام بعد انشقاق الفجر إلى أن تعلى الفجر، إلا بخير لآثر عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، فإذا صلى الفجر فلا بأس بأن يتكلم في

حاجته ويمشى في حاجته كعاشه ومبلده، والمراد من هذا الكلام الكلام المباح، أما الفاحش فحرام في جميع الأوقات، وقال بعض الناس: يكره الكلام بعد صلاة العجر أجنباً إلى طلوع الشمس، وقال بعضهم: إلى أن ترتفع الشمس، وعن الحسين بن علي رضي الله عنهما أنه كان لا يتكلم إلى أن ترتفع الشمس، وذكر الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله في كتابه «البيان» أن البيهقي بعد العشاء مكروه عند البعض، وسيأتي الكلام فيه - والله أعلم.

الفصل الثاني

في فرائض الصلاة وواجباتها وسننها وآدابها

فرائض الصلاة نوعان: أحدهما قبل الشروع فيها^٢، وإنها كثيرة، فمن جملتها: ستر العورة، العورة للرجل من تحت سترته حتى يجاوز ركبته، وفي شرح المتفق: وقال الشافعي: من فوق السرة إلى ما فوق الركبة. م: وقال زفر: من فوق السرة إلى تحت الركبة، وركبته عورة عند علمائنا رحمهم الله إلا أنه إذا ستر مقدار ما ذكرنا وصلى كذلك كان مسيئاً بخلاف ما إذا صلى في ثوب واحد متوشحاً به، وتفسير التوشح أن يفعل بالتوب مثل ما يفعل القصار في المقصرة إذا لبس الكرباس على نفسه حيث لا يكون مسيئاً، وفي الحاوي: ويؤمر بذلك إذ لم يجد ثوباً آخر، م: وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أن الصلاة في سراويل واحد يشبه فعل أهل الجفاء، وفي الثوب الذي يتوشح به أبعد من الجفاء، وفي قيص وإزار أخلاق الناس وتجملهم. وفي الخلاصة: العورة المورتان: غليظة وخفيفة، فالغليظة كالقمل والدبر، والخفيفة سائر الأعضاء، والأصح أن التقدير في الغليظة والخفيفة الأربع، وذكر الكوخى رحمه الله في كتابه أنه يعتبر في الغليظة قدر الدرهم - وفي الخلاصة والحلاية: وهذا ليس بصحيح. م: وذكر ابن شجاع (١) سمر فلان: لم يتم لهلا وتحدث فيه (٢) وتسمى شرائط الصلاة، وما تكون بعد الشروع تسمى أركان الصلاة.

أنه إذا كان محلول الإزار وكان إذا نظر رأى عورة نفسه لم يحجز صلاته . وفي نوادر هشام : إذا صلى في قبض واحد وهو محلول الجيب فافتتح جيبه حتى لو نظر رأى عورة نفسه فصلاته فاسدة ، وزاد فقال : وإن لم ينظر ، وإن كان قد لُزق الثوب بصدرة فلم ير عورته لو نظر إليها لا تفسد صلاته ، فعلى هذه الرواية جعل ستر العورة من نفسه شرطاً ، حتى فرق بعض أصحابنا على هذه الرواية بين أن يكون المصلي خفيف اللحية وبين أن يكون كث اللحية فقال : إذا كان المصلي كث اللحية يحجز صلاته لأن لحيته تستر عورته ، وقال بعضهم : لا يحجز صلاته ولا ينفعه لحيته . وذكر الزندوسى هذا القول في نظمه ، وعامة أصحابنا رحمهم الله جعلوا الشرط ستر العورة من غيره لا من نفسه ، ألا ترى أنه يحجز لصاحبه سها والنظر إليها . وفي السراجية : إذا صلى في قبض محلول الجيب بغير إزار جاز ، وهو المختار وإن لم يكن طويل اللحية ، وفي الولوالجية : وهو الأصح ، وعليه الفتوى ، م : وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أنه إذا كان محلول الجيب فنظر إلى عورته لا تفسد صلاته ، وفي الصغرى : هو الصحيح ، م : وإن كان عليه قبض ليس عليه غيره وكان إذا سجد لا يرى أحد عورته ولكن لو نظر إنسان من تحته رأى عورته فهذا ليس بشيء . وفي الفتاوى العتائية : إذا كانت العانة مكشوفة لا يحجز صلاته ، وفي فتاوى الحجة : إذا عقد إزاره أسفل السرة وحولها مكشوف فوق العانة لا يحجز أن ينظر الرجل إليه ، ولا يحجز أن يصلي كذلك ، وفي الكبرى : المصلي إذا انكشف ما بين سرتة وعانته إن انكشف ربه فسدت صلاته ، والمراد من حولها ، جميع البدن . وفي التوازل : سئل أبو نصر عن رجل عريان ومعه ميت وثوب واحد فحضر الصلاة قال أبو عبد الله البلخي : الحى أولى بالثوب من الميت ، يورى الميت في التراب ويلبس الثوب الحى ؛ قال الفقيه : هذا الجواب إنما يصح إذا كان الثوب ملكاً للحى ، أما إذا كان ملكاً للميت فلا يسع للحى أن يلبسه ولكن يكفن

(د) العانة : منبت الشجر في أسفل البطن .

الميت لأن الكفن أولى من الميراث . وأما المرأة يلزمها أن تستر نفسها من قرننها إلى قدمها ، ولا يلزمها ستر الوجه والكفين بلا خلاف ، وفي جامع الجوامع : وقيل يداها إلى الرسغ ورجلاها إلى الكعب ليست بعورة ، وفي المنافع : قول صاحب القدرى ، إلا وجهها وكفيها ، فيه إشارة إلى أن ظهر الكف عورة ، وفي الفتاوى العتاية : وفي الذراع روايتان عن أبي يوسف ، في رواية كالساق ، وفي الظهيرية : وهو الأصح ، وفي رواية كالكف . م : وفي القدمين اختلاف المشايخ ، وكان الشيخ الإمام أبو جعفر يقول مرة : إن قدمها عورة ، ومرة يقول : ليست بعورة ، والأصح أنها ليست بعورة ، وفي الظهيرية : وذكر الكرخي أن القدم ليست بعورة في حق النظر بغير شهوة ، وفي السراجية : قدم المرأة ليست بعورة في حق الصلاة . م : وفي الجامع الصغير : امرأة صلت وربع ساقها أو ثلث ساقها مكشوف لم تجز صلاتها ، هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وقال أبو يوسف : إن كان المكشوف أكثر من النصف لم تجز صلاتها ، وإن كان أقل من النصف جاز ، وفي النصف عنه روايتان ، وقليل الانكشاف عفو بالإجماع ، فقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : الربع وما فوقه كثير ، وما دونه قليل ، وقال أبو يوسف : ما فوق النصف كثير ، وما دونه قليل ، وفي النصف روايتان ، الصحيح قولهما . وكذلك حكم البطن والظهر والفخذ والشعر ، ثم إن كان المراد من الشعر المذكور في الكتاب ما يوارى المنت فذكر من الجواب على الروايات كلها ، وإن كان المراد من الشعر المسترسل فما ذكر من الجواب على إحدى الروايتين لأن في كون المسترسل عورة روايتين ، واختيار الشيخ أبي الليث أنه عورة ، وفي الهداية : هو الصحيح ، وفي النوازل : وهو المختار ، وفي الخلاصة والخاتمة : وغسله في الجنابة موضوع ، وهو المختار . وفي الذخيرة : امرأة صلت وشعرها ما تحت الأذنين مكشوفة قدر الربع لا تجوز صلاتها لأنها عورة على اختيار الفقيه أبي الليث في حق هذا الحكم ، وكذا عورة في حق نظر الأجنبية حتى لا يجوز النظر للأجنبي إلى طرف صدغ الأجنبية ،

أما في حق الغسل عن الجنابة فالاختيار الرواية الأخرى . وفي الفتاوى العتائية : وإذا انكشف ربع عورتها عند السجود تركت السجود . و لو كان بمحلقه قرحة تسيل لو قرأ أو سجد : عند أبي حنيفة رحمه الله يقرأ و يسجد مع السيلان ، وفي الزيادات : يترك السجود . وفي السراجية : امرأة معها ثوب لو صلت فيه قائمة انكشفت ربع ساقها ، ولو صلت قاعدة يستر الجميع فانها تصلى قاعدة . م : و اختلف المشايخ في الركبة ، منهم من قال : الركبة عضو على حدة حتى يعتبر فيه انكشاف الربع منه ، ومنهم من قال : يعتبر مع الفخذ عضوا واحدا حتى يعتبر الربع فيها ، وفي الخلاصة : حتى لو كان ربع الركبة مكشوفاً يجوز صلاته و هو المختار ، وفي الملتقط : و لو صلى و ركبته مكشوفتان و الفخذ مغطى جازت صلاته . في الهداية : الذكر يعتبر بانفراده ، وكذا الاثنيان ، هو الصحيح . م : و أما ثدى المرأة إن كانت مراهقة فهي تبع للصدر ، وإن كانت كبيرة فالثدى أصل بنفسه . وفي الفتاوى العتائية : و الظهر بانفراده عورة ، و البطن كذلك ، وكذا الصدر . وفي الظهيرية : و اختلف المشايخ في الدبر أنه عورة مع الاليتين جميعا أو كل منهما عورة و الدبر ثالثهما ، منهم من قال : كل ذلك عورة واحدة ، و منهم من قال : كل منها عورة . وفي الحجة : و لو صلت الامة و رأسها مكشوف جاز بالاتفاق ، و لو صلت و صدرها و ثديها مكشوفة لا يجوز عند أكثر مشايخنا . وفي النياية : للصغيرة أن تصلى بغير قناع لأن صلاتها ليست فرضا ، و المختار أن تصلى بقناع لتعتاد ما يجب عليها بعد البلوغ . وفي السراجية : و المراهقة لو صلت عريانة أمرت بالإعادة . وفي الفتاوى العتائية : لو صلت أمة شهرا بغير قناع ثم علمت أنها أعقت منذ شهر تعيد تلك الصلوات . و الانكشافات المتفرقة تجمع ، كالتجاسات المتفرقة ، و تضم الغليظة إلى الخفيفة فإذا بلغا ربما مُنْع . وفي الحجة : إذا وجد العارى حصيرا أو بساطا صلى فيه و لا يصلى عريانا ، وكذا إن أمكنه أن يستر عورته بالحشيش أو أوراق

(١) القناع : ما تقنع به المرأة رأسها .

القرع^١ . وفي السنتاق : كل عضو هو عورة ، فإذا انفصل جلى يجوز النظر إليه ، فيه وجهان ، أحدهما أنه لا يجوز ، وكذا الذكر المقطوع من الرجل وشعر عاتقه إذا حلق . وفي الفتاوى المتأخرة : العريانة إذا لم يجد ثوبا يصلي قاعدا بالإيماء . وفي الكافي : أو قائما بركوع وسجود ، والأول أفضل ، وقال زفر والشافعي : يصلي قائما بركوع وسجود ، ولو جمعوا يقوم الإمام وسطهم . الهداية . وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة ، وبطنها وظلها عورة ، وفي الملتقط : قال أبو حنيفة رضي الله عنه : ذراع الأمة عورة كبطنها ، وقال أبو يوسف : ليس بعورة ، وفي الظهيرية : وكذا من فيها شيء من الرق كالمذبة^٢ وأم الولد والمكاتب^٣ والمستعانة^٤ بمنزلة المكاتب عند أبي حنيفة . والأمة إذا أعتقت في خلال الصلاة فإن أخذت قناعها بعمل قليل وتغنعت به قبل أن تؤدي ركنا لا تفسد صلاتها ، وكذا المصلي إذا تعرى فيستر من ساعته ، وكذلك من ألقى عليه الثوب النجس ثم رماه من ساعته . وفي السراجية : العاري إذا كان بحضرتة من له كسوة فإنه يسأله فإن لم يعطه صلى عريانا ، ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل . وفي الحجة : ولا يجوز صلاة النساء [على السطوح] * قاعدات لأنهن غير عاريات .

م : ومن جعلتها طهارة ما يستر به عورته إذا كان مقيما وله ثوب آخر أو ليس له ثوب آخر ، وإذا كان مسافرا وله ثوب آخر لا يجوز صلاته مع الثوب النجس إذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدرهم ، وإن لم يكن له ثوب آخر ويجز عن غسله لعدم الماء أو معه ماء وهو يخاف العطش جاز له الصلاة فيه - وفي الهداية : ولا يعيد ،

- (١) القرع : نوع من اليتطين طويل إلى نحو شبر (٢) التدبير هو إيجاب الفتق الحاصل بعد الموت (٣) كاتب العبد : كتب على نفسه ثمنا فإذا سمى وأداه عتق (٤) المستعانة العبد استعماه : كلفه من العمل ما يؤدي به عن نفسه إذا أعتق بعضه لمعتق ما بقي منه (٥) من أر - (٦) أي من فرائض الصلاة قبل الشروع فيها ، راجع ص ٤١٢ .

٣ : وإن كان كله مملوًا من الدم كان هو بالخيار : إن شاء صلى عريانا قاعدا بايماء ، وإن شاء صلى قائما بركوع وسجود ، وعن محمد : يلزمه أن يصلي فيه قائما بركوع وسجود ، وفي السراجية : الأفضل أن يصلي قاعدا بايماء . وإن كان ربه طاهرا وثلاثة أرباعه نجسا . وفي جامع الجوامع أو نصفه . لم تجز الصلاة عريانا بالإجماع ، وإن كان أقل من الربع طاهرا فله الخيار على الاختلاف الذي مر . وفي البنايع : ولو أن مسافرا معه ثوبان أحدهما فيه النجاسة أكثر من قدر الدرهم وفي الآخر مقدار الدرهم صلى في الذي نجاسته قدر الدرهم ، ولو أن في أحدهما قدر الدرهمين وفي الآخر قدر ثلاثة دراهم جاز له أن يصلي في أيهما شاء ، والأفضل أن يصلي في الثوب الذي نجاسته أقل ، ولو كانت نجاسة أحدهما مقدار الربع ونجاسة الآخر أقل من الربع والنجاسة مخففة صلى في الذي نجاسته أقل من الربع ، ولو صلى في الآخر لا يجوز ، ولو كانت نجاسة أحدهما قدر ثلاثة أرباعه ونجاسة الآخر أكثر من ثلاثة أرباعه فإنه يصلي في الأقل منها ، ولو صلى في الآخر لا يجوز ، وفي الكافي : ولو كان أحدهما مملوًا دما والآخر ربه طاهر فتعين الذي ربه طاهر . ٤ : ولو وجدت المرأة ثوبا تستر به جسدها وربع رأسها لا يزيد على ذلك ففقط به جسدها ولم تستر به رأسها لم تجز صلاتها ، ولو كانت تقدر على أن تغطي بذلك الثوب جسدها وأقل من ربع رأسها فالأفضل لها أن تغطي ما قدرت عليه من رأسها قليلا للعورة ، وإن لم تغط رأسها وغطت جسدها جاز . فإذا صلى وهو لا بس منديلا أو ملءة ' وأحد طرفيه نجس والطرف الذي فيه النجاسة على الأرض فإن كان النجس يتحرك بتحريك المصلي لم تجز صلاته ، وإن كان لا يتحرك تجوز . وإذا صلى في ثوب وعنده أنه نجس فلما فرغ من صلاته تبين أنه طاهر يجوز صلاته . وبمثله لو صلى إلى جهة وعنده أن القبلة إلى جهة أخرى فلما فرغ من صلاته تبين أنه أصاب القبلة لا يجوز صلاته . وفي الفتاوى المتأخرة : ولو وجد ثوبا أحد طرفيه نجس والباقي طاهر ويمكنه أن يتزر بالطرف

(١) الملأة : ثوب يلبس على الفخذين .

الظاهر لا يجوز عريانا . المراجعة : إذا اعتقه عليه الثوب الطاهر من النجس تحرى وإن كانت الغلبة للثياب النجسة ، و في جامع الجوامع : تحرى و صلى الظهر في ثوب و العصر في آخر لم يجوز ، و كل ما صلى بالأول جاز دون الثاني . البيهقي : سألت أبا الفضل الكرماني عن عريان لا يبعد إلا ثوب حرير فماذا يصنع ؟ قال : يصلي فيه ، و ليس هذا كالثوب النجس . قال الحسن بن علي المرغيناني في عريان لم يكن معه إلا ثوب ديباج و ثوب كرباس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم : يصلي في ثوب الديباج .

م : و من جملة ذلك^١ طهارة موضع الصلاة ، فإن كان موضع قدميه و ركبتيه و جبهته و أنفه طاهر أجازت صلاته بلا خلاف ، و كذلك إذا كان موضع قدميه طاهرا و موضع أنفه نجسا و موضع جبهته و ركبتيه طاهرا يجوز صلاته بلا خلاف ، و كذلك إذا كان موضع قدميه و موضع ركبتيه و موضع أنفه طاهرا و موضع جبهته نجسا و مهد على أنفه يجوز صلاته بلا خلاف ، و إن كان موضع قدميه و ركبتيه طاهرا و موضع أنفه و جبهته نجسا ذكر الزندوسى في نظمه : قال أبو حنيفة : يسجد على أنفه دون جبهته و يجوز صلاته و إن لم يكن بجبهته عذر [و في الملتقط و الملخص : و هو الصحيح ، و عندهما لا يجوز صلاته إلا إذا كان بجبهته عذر]^٢ ، و في القدورى غن أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه في هذا الفصل روايتان ، روى محمد غنه أنه لا يجوز ، و روى أبو يوسف عنه أنه يجوز ، فإن أجاد تلك السجدة في الصلاة في مكان طاهر يجوز . و إن كان موضع قدميه و جبهته و أنفه طاهرا و موضع ركبتيه نجسا ذكر الزندوسى في نظمه أن في ظاهر رواية الأصول لا يجوز صلاته ، و قال الطحاوى : يجوز . و ذكر الإمام المرحضى في شرحه في باب الحديث : إذا كانت النجاسة في موضع السكعين أو الركبتين مجازت صلاته عندنا ، خلافا لفر رحمه الله . و في الغياثية : و طهارة موضع الركبتين ليست بشرط عندهم جميعا ، هو المختار . م : و في المنتقى ابن سماعة عن أبى يوسف في الأمالى : إذا مهد على دم أو وضع (١) أى من شرائط الصلاة (٢) من أر ، خ .

يديه أو ركبتيه عليه فانه لا يعيد الصلاة عند أبي حنيفة ، و عقدهما إن سجد عليه يعيد الصلاة ، وإن وضع يديه أو ركبتيه لا يعيد الصلاة - وفي النبايع : فيه خلاف زفر ، وفي الكافي : والشافعي ، وفي الخلاصة : واختار الفقيه أبي الليث أنه لا يجوز ، وفي الحجة : وعليه الفتوى ، م : وعن الشيخ الإمام أحمد بن إبراهيم أنه قال فيمن صلى قائما و موضع القدمين نجس : فسدت صلاته ، ولا يفترق حال بين أن يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين أن يكون موضع الأصابع نجسا ، لأن القدم و موضع الأصابع شيء واحد فكان حكمهما واحدا . وإذا كان موضع إحدى القدمين طاهرا و موضع الأخرى نجسا فوضع قدميه اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يجوز صلاته ، و الأصح أنه لا يجوز . فان وضع إحدى القدمين التي موضعها طاهر و رفع القدم الأخرى التي موضعها نجس وصلى فان صلاته جائزة . وفي الخلاصة : ولو كانت النجاسة تحت قدميه أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته ، وفي الثانية : و إن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جمعت تصير أكثر من قدر الدرهم فانها تجمس و تمنع جواز الصلاة ، وفي المضمرات : هو المختار ، وفي الفتاوى العتائية : و كذا تجمع نجاسة موضع السجود و موضع القدم . م : في القدوري : إذا اقتنع الصلاة على مكان نجس منع ذلك انعقاد الصلاة ، وإن اقتنع الصلاة على مكان طاهر ثم نقل قدميه إلى مكان نجس ثم غاد إلى مكان طاهر صححت صلاته إلا أن يطاول ، وفي الذخيرة : إلا أنت يطاول حتى يصير في حكم الفعل الذي إذا زيد في الصلاة أفسدها . وفي الفائية : ولو بسط كفه على النجاسة و سجد عليه فيه اختلاف المشايخ ، قال صاحب جامع الفتاوى : سمعت أستاذي رحمه الله يقول : إن الصحيح أنه لا يجوز ، وفي اليتيمة : سئل عبد العزيز أحمد الحلواني رحمه الله عن يصى في مكان نجس فأرسل طرفي سراويله فقام على ذلك و هو يركع و يسجد على كفه هل يجوز ؟ فأجاب بأنه يجوز ، و سألت عنها يوسف بن محمد و حميرا الوهري فقالا : لا يجوز ، و سألتها أيضا عن المرأة تبسط المصلى فتلط بعضه على ساقها و بعضه على الأرض النجسة مبسوط فقالا : لا يصح صلاتها إلا إذا وضعت المسألة في

مصل لا يتحرك بتحركها . م : و لو صلى على بساط في ناحية منها نجاسة إن كانت النجاسة في موضع قيامه لا يجوز ، و إن كانت موضع سجوده فعلى ما ذكرنا فيما إذا كانت النجاسة على الأرض ، و إن كانت في غير هذين الموضعين اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يجوز صغيرا كان البساط وحده إذا رفع أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر أو كبيرا وحده أنه إذا رفع أحد طرفيه لا يتحرك الطرف الآخر ، و في الوجهين جميعا يجوز صلاته ، و به أخذ الشيخ أبو جعفر رحمه الله ، و في المضمرات : و هو المختار . و في الحجة : البساط إذا أصابته نجاسة و لا يدري في أى موضع هى فانه يجوز أن يتحرى حتى يطمئن قلبه فيصل في ذلك الموضع الذى اطمأن قلبه أنه طاهر ، و يجوز فيه التحرى . م : و لو كان البساط مبطنا و أصابت النجاسة البطانة فصل على الظهارة^١ و قد قام على ذلك الموضع فمن محمد أنه يجوز ، و عن أبي يوسف أنه لا يجوز ، قيل : جواب محمد في محيط غير مضرب^٢ حكمه حكم ثوبين ، و جواب أبي يوسف في محيط مضرب حكمه حكم ثوب واحد ، فلا خلاف بينهما في الحقيقة - قال شمس الأئمة الحلواني في نوادره : الضم [بالحياطة غير معتبر ، و هو كثوبين منفصلين الأسفل منها نجس ، و أبو يوسف يقول : الضم]^٣ قد جمعها فهو كثوب واحد غليظ . و في نوادر المعل عن أبي يوسف رحمه الله في جبة مبطنة أصابها دم قدر درهم و خلص إلى البطانة و هو إن جمع كان أكثر من قدر الدرهم فصل في جازات صلاته ، و الجبة بمنزلة ثوب واحد ، و روى أبو سليمان عن محمد أنه لا يجوز . و في النوادر : إن صلى معه ثوب ذو طاقين فأصابته نجاسة أقل من قدر الدرهم و نفذت النجاسة إلى الجانب الآخر حتى صارت أكثر من قدر الدرهم لا يجوز ، و لو كان الثوب ذا طاق واحد فأصابته نجاسة و نفذت إلى الجانب الآخر حتى صارت أكثر من قدر الدرهم لم تمنع جواز الصلاة ، لأن هذا من الجانبين واحد فلا يعتبر متعددا ، فأما ذو طاقين فتعدد ، و ما ذكر من الجواب في الثوب إذا كان ذا طاقين فذلك قول محمد ، أما على قول

(١) إذا كان الثوب ذا طاقين فالطاق الأعلى : الطهارة ، والطاق الأسفل : البطانة (٢) بساط مضرب : أى محيط (٣) من أر ، خ .

أبي يوسف فلا يجمع ذلك جواز تلك الصلاة . وفي القدوري : لو كانت على بطانة مضلاه أو في حشوها نجاسة جازت الصلاة عليها ، بخلاف ما إذا كانت النجاسة في حشو جبهته . وفي الفتاوى المتأية : ولو تقي وفي الطي الأسفل نجاسة وصلى على الطاق الأعلى يجوز ، وإن كان ثوبا لا يتهاى أن يحمل ثوبين بشقه عرضا لا يجوز الصلاة بلا خلاف لأنه ثوب واحد ، ولو كان المصلى رقيقا فبسطه على النجاسة إن كان يحكى ما تحته لا يجوز الصلاة عليه . م : و إذا صلى على موضع نجس و قرش نعليه و قام عليها جاز . وفي الحائية : أما إذا كان النعل ظاهره و باطنه طاهرا فظاهر ، وإن كان ما يلي الأرض منه نجسا فكذلك ، وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين أسفل نجس و قام على ظاهره ، م : و لو كان لا يساهلها لا يجوز ، وإذا قام على مكعبه و على نعله نجاسة جاز عند محمد رحمه الله خلافا لأبي يوسف ، و لو كان لم يخرج رجله و صلى فيها إن كان واسعا فهو على الخلاف و إن كان ضيقا لم يجوز بلا خلاف ، و إن كانت النجاسة في خفه لا يجوز بلا خلاف ، و في قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز في باب المسح . من نوادر شمس الأئمة الحلواني : رجل زحمه الناس يوم الجمعة تخاف على نعليه فرقمها و هو في الصلاة و كان فيها نجاسة أكثر من قدر الدرهم ثم وضعها لا تفسد صلاته حتى يركع ركوعا تاما أو يسجد سجودا تاما و النعل في يده حتى يصير مؤديا ركننا تاما مع النجاسة من غير حاجة . و في فتاوى أهل سمرقند : إذا صلى على مكان طاهر و سجد على مكان طاهر إلا أنه إذا سجد يقع ثيابه على أرض نجسة يابسة أو ثوب نجس جازت صلاته . و في اختلاف زفر : إذا كانت النجاسة على باطن اللبنة أو الأجرة و هو على ظاهرهما قائم يصلى لم تفسد صلاته . و فيه أيضا : لبنة أو أجرة أصابها بول ملغف حتى ذهب أثره ثم بنى عليها بناء أو فرشها جاز أن يصلى عليها . و فيه أيضا : أجرة حلت بها نجاسة قتلها رجل و سجد عليها جاز ، و بمثله لو حلت نجاسة بخشبة قتلها رجل و سجد عليها لم يجوز ، هكذا ذكر في بعض المواضع ، و ذكر مسألة الخشبة في موضع آخر و ذكر أنه إذا كان غلط الخشبة بحيث

يقبل القطع يحوز الصلاة . وعن أبي يوسف في الآجر والابن يقبله ينظر في ذلك ، فان وضع للبناء أو للفراش جازت صلاته - وفي الفتاوى العتائية : بلا خلاف ، وإن وضع بغير ذلك لكي يرفع لم يحوز صلاته ، وذكر الفتاوى العتائية فيه اختلاف المشايخ . وكذلك في الأرض إذا أصابته نجاسة فألقى عليه التراب وصلى عليها فان كان ذلك للكبس^١ والبناء من غير أن ينقل إلى غيرها جازت صلاته وإلا فلا ، قال محمد رحمه الله في هذه الفصول كلها : إن صلاته جائزة . وفي الخلاصة : إذا أراد أن يصلى على أرض عليها نجاسة فكبسها بالتراب ينظر إن كان التراب قليلا بحيث لو استشمه يجد رائحة النجاسة لا يحوز ، وإن كان كثيرا لا يجد الرائحة يحوز . واقعات الناطقي : مريض مجروح تحته ثياب نجسة إن كان لا يسط تحته شيء إلا نجسه من ساعته له أن يصلى على حاله لأنه ليس فيه فائدة ، وكذلك إن لم ينجس الثاني إلا أنه يزداد مرضه ويلحقه المشقة لأن الحرج مدفوع . م : ولو كان لبدا أصابته نجاسة قلبه وصلى على الوجه الثاني روى عن محمد أنه يحوز ، وقال أبو يوسف : لا يحوز . في النصاب : الرحي الموضوعة على الأرض النجسة الرطبة لو كان أحد جانبي الرحي نجسا فصلى على الوجه الطاهر لا يحوز عند أبي يوسف لأنه اعتبر الصورة ، وعند محمد يحوز وهو اعتبر المعنى ، حتى لو صلى على لوح في وجهه الأسفل نجاسة روى عن محمد أنه قال : إن أمكن أن يقطع بالنصف لفظه جاز ، وإلا فلا .

م : ومن جملة ذلك^٢ الوضوء ، أو التيمم إذا كان مسافرا أو عادما للباء ، ومسائل الوضوء والتيمم ذكرناها في كتاب الطهارة .

ومن جملة ذلك^٢ الوقت ، حتى لو صلى قبل دخول الوقت لا يحوز . الحاوي : ولو صلى المكتوبة وعنده أنه قبل الوقت ثم ظهر أنه كان في الوقت قالوا : لا يحوز ، ويخاف عليه في دينه .

م : ومن جملة ذلك^٢ استقبال القبلة ، وفي الينايع : ومعرفة القبلة عند الشروع في (١) الكبس - بالكسر : التراب الذي تكبس به البثر والنهر (٢) أى من شرائط الصلاة .

الصلاة لم تذكر في ظاهر الرواية، قال بعضهم : معرفة القبلة فرض، وقال بعضهم : إن أتى بها لحسن، وإن تركها لا يضر . م : وكل من كان بحضرة الكعبة يجب عليه إصابة عينها . وفي الخاتمة : ثم تعين لكل قوم منها مقام، فلاهل الشام الركن الشامي، ولاهل المدينة موضع الحطيم والميزاب - وفي الظهيرية : وهذا محمول على ما قبل إخراج الحطيم من البيت، أما بعد الإخراج فلا، ولهذا لو توجه إلى الحطيم لا يجوز - وفي جامع الجوامع : إلا إذا ظن أنه الكعبة، الخاتمة : ولاهل اليمن الركن اليماني، ولاهل الهند ما بين الركن اليماني إلى الحجر . ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام إبراهيم عليه السلام . ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة لا عينها، وهذا قول الشيخ أبي الحسن الكرخي والشيخ الفقيه أبي بكر الرازي - وفي الهداية والتحفة : هو الصحيح، وعلى قول الشيخ أبي عبد الله الجرجاني : من كان غائبا عنها ففرضه عينها لأنه لا فصل في النص، ومثمة الخلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة، فعلى قول أبي عبد الله يشترط ذلك، وعلى قول أبي الحسن وأبي بكر رحمهما الله لا يشترط . وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يشترط نية الكعبة مع استقبال القبلة، وكان الشيخ أبو بكر محمد بن حامد لا يشترط ذلك، وبعض المشايخ رحمهم الله يقول : إن كان يصلي إلى المحراب فكما قال الحامدي، وإن كان في الصحراء فكما قال الفضلي، وفي الظهيرية : والمختار أنه لا يشترط . وهل يشترط في النية أن يتكلم بلسانه؟ قالوا : يستحب وهو المختار . م : وذكر الزندوسى في نظمه أن الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام، والمسجد الحرام قبله أهل مكة لمن يصلي في بيته [أو في البطحاء، ومكة قبله أهل الحرم، والحرم قبله أهل العالم، قال : وقيل مكة وسط الدنيا] ' قبله أهل المشرق إلى المغرب عندنا، وقبله أهل المغرب إلى المشرق، وقبله أهل المدينة إلى يمين من توجه إلى المغرب، وقبله أهل الحجاز إلى يسار من توجه إلى المغرب، فإذا

(١) من أر، خ .

صلى بمكة صلى إلى أى جهة الكعبة شاء مستقبلاً بشئ منها ، وإن كان منحرفاً عنها غير متوجه إلى شئ منها لم يجر . وفى الحاشية : وجه السكبة يعرف بالدليل ، والدليل فى الأمصار والقرى المحارب التى نصبتها الصحابة والتابعون ، فحين فتحوا العراق جعلوا قبلة أهلها ما بين [المشرق والمغرب ، لذلك قال أبو حنيفة : إن كان بالعراق جعل المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره ، وهكذا قال محمد ، وحين فتحوا خراسان جعلوا قبلة أهلها ما بين]^١ مغرب الصيف ومغرب الشتاء ، فلعينا اتباعهم فى احتفال المحارب المنصوبة ، فان لم يكن فالسؤال عن الأهل . أما فى البحار والمفاوز فدليل القبلة النجوم ، وعن أبى يوسف أنه قال فى قبلة أهل الرى : اجعل الجدى^٢ على منكبك الأيمن . واختلف المشايخ فيما سوى ذلك من الأمصار ، قال بعضهم : إذا جعلت بنات نعش الصغرى^٣ على أذنك اليمنى وانحرفت قليلاً إلى شمالك فذلك القبلة ، وقال بعضهم : إذا جعلت الجدى خلف أذنك اليمنى فذلك القبلة ، وعن عبد الله بن المبارك وأبى مطيع وأبى معاذ وسلمان بن سالم وعلى بن يونس أنهم قالوا : قبلتنا العقرب^٤ عند الغروب ، وعن بعضهم : إذا كانت الشمس فى برج الجوزاء^٥ ففى آخر وقت الظهور إذا استقبلت الشمس بوجهك فذلك القبلة ، وعن الفقيه أبى جعفر أنه قال : إذا قت مستقبل المصارب فى وقت الضياء الأخيرة يكون فوق رأسك نجمان مضيئان وهو بموضع زوال الشمس من رأسك وهما متقابلان فالذى عن يمينك يقال له « النسر الواقع » ، والذى عن يسارك يقال له « النسر الطائر » ، وهو أسرعها سقوطاً ، فإذا سقط الذى يمينك فسقوطه يكون بحذاء منكبك الأيمن ، وإذا سقط النسر الطائر كان سقوطه فى وجهك بحذاء عينك اليمنى والقبلة

- (١) من أر ، خ (٢) الجدى : نجم إلى جنب القطب ، يدور مع بنات نعش ، تعرف به القبلة (٣) بنات نعش : النجوم المتفرقة فى الأفق (٤) العقرب : برج فى السماء . (٥) الجوزاء : برج فى السماء (٦) النسر - كوكب ، وهما اثنان ، يقال لأحدهما : النسر الواقع ، وللآخر : النسر الطائر .

ما بينهما؛ قال الفقيه أبو جعفر: قبة بخارا هي قبلتنا، وعن القاضي الإمام صدر الإسلام رحمه الله ما هو قريب من هذا فإنه قال: القبة ما بين الفسرين الفسّر الواقع والفسر الطائر وبينهما قريب من عشرين ذراعاً في برأى العين فإذا [مر على رأسك يكون القبة بينهما]. وعن الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي قال: [إذا] أردت مبرة القبة فانظر إلى مغرب الشمس في أقصر أيام السنة واجعل لذلك علامة، ثم انظر إلى مغرب في أطول أيام السنة واجعل لذلك علامة، ثم دع الثلثين عن يمينك والثلث عن يسارك فالقبة بين ذلك - وفي الفتاوى العتبية: ويصلى فيها بين ذلك، ولو صلى إلى جهة غير ما بين المغربين لا يجوز وإلى المغربين يجوز. وفي السراجية: قبة الشافعي عندنا خطأ، وهو أن يميل إلى مغرب الشتاء جداً. وفي الحجة: إذا اشبه على المصلى استواء القبة فالتأمين أولى من التيسار. وفي الظهيرية: وعن بعض العارفين أنه قال: قبة البشر الكعبة، وقبة أهل السماء البيت المعمور، وقبة الكرويين الكرسي، وقبة حملة العرش العرش، ومطلوب الكل وجه الله. وفي الخلاصة: استقبال القبة شرط إن قدر عليه، وإلا فيكتفى بالجهة. والمعتبر التوجه إلى مكان البيت دون البناء، حتى لو صلى فوق الكعبة جاز لأن الكعبة هي العرصة والهواء إلى عنان السماء عندنا دون البناء، ألا ترى لو صلى على جبل أبي قبيس جاز، وعند الشافعي رحمه الله الصلاة فوقها لا يجوز إلا إذا كان بين يديه ستره ليصير متوجهاً إلى الكعبة. م: قال القدوري رحمه الله: إن صلوا جماعة استداروا حول الكعبة، بهذا جرت العادة، ومن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام فإن كان في الجهة التي يصلى إليها الإمام لم يحز، وإن كان في جهة أخرى جاز، وإن صلت امرأة إلى جنب الإمام في تلك الجهة فسدت صلاة الإمام وصلاة القوم، وإن صلت إلى غير تلك الجهة فسدت صلاة من يحاورها خاصة، والكلام في فساد صلاة الرجل بسبب المحاذاة يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى. سواء كانت الكعبة مبنية

(١) من أره بخ.

أو منهمة يتوجه إليها ، لأن الكعبة ليست باسم للحيطان . ألا ترى أنه لو وضع الحيطان في موضع آخر صلى إليها لا يحوز . وفي الفائية : إذا رفعت الكعبة عن مكانها لزيارة أصحاب الكرامة كما جاء في الآثار^١ في تلك الحالة جازت صلاة المتوجهين إلى أرضها . وفي الحجة : الصلاة في الآبار العميقة والجبال والتلال الشائعة وعلى ظهر الكعبة جائزة ، لأن القبة من الأرض السابعة إلى السماء السابعة بمخاء الكعبة إلى العرش . م : وفي الأصل يقول : وإذا كانت الكعبة تبنى جاز له أن يصلي إليها - وأراد به انهدام الحيطان لكن كره إطلاق لفظ الهدم عليها . ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز إلى أي جهة توجه - وفي الظهيرية : خلافا لما لك رحمه الله . م : ولو صلى على جدار الكعبة فإن كان وجهه إلى سطح الكعبة يحوز وإلا فلا . ولو صلى في جوف الكعبة بجماعة استداروا خلف الإمام وينبني لمن يواجه الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سترة ، ولو صلى وظهره إلى ظهر الإمام جاز ، ومن كان ظهره إلى وجه الإمام لم يحوز . وفي شرح الطحاوي : ولو صلوا في جوف الكعبة أجزام بحيث ما كانت وجوههم ، سواء كان ظهره إلى وجه الإمام أو إلى ظهره ، أو وجهه إلى وجهه إلا أن هذا مكروه لأن في ذلك استقبال الصورة الصورة في الصلاة ونهى عليه السلام عن ذلك^٢ وينبني لمن يواجه الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سترة^٣ . م : ولو نوى مقام إبراهيم ولم ينو الكعبة إن كان هذا الرجل قد أتى مكة جاز ، وإن لم يكن أتى مكة

(١) ليس هنا أثر ثابت أن الكعبة المشرقة رفعت عن مكانها ! وما حكى أن الكعبة زالت عن مكانها وذبحت لاستقبال ولي من أولياء الله الصالحين فتأويله أن التجليات الربانية التي تكون في الكعبة المشرقة توجهت إلى ذلك الولي فلم يجد أهل العراق تلك التجليات في الكعبة وراوها متجهة إلى جهة بعض الأولياء فقالوا : زالت الكعبة عن مكانها لاستقبال فلان الولي ، محاذ لا حقيقة ، وأما نفس الكعبة فلا يزال في مكانه فلا يتغير هدم المسألة على هذه المفروضة - والله أعلم (٢-٣) العبارة بين الرقنين ليست في آر ، خ وغيرهما . (٤)

وعنده أن المقام والبيت واحد أجزاء لأنه نوى البيت، وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده: من نوى مقام إبراهيم لا يحزبه - وفي الغاية: هو الصحيح، م: إلا أن ينوى الجهة فيحسب يحوز. وفي شرح الطحاوى: ولو نوى المسجد الحرام دون البيت لا يحوز أيضا، وفي الحاوى قيل لأبي نصر: أليس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "الكعبة قبله لأهل المسجد، والمسجد قبله لأهل الحرم، والحرم قبله لأهل الآفاق"؟ قال: يعنى المسجد وما فيه وكذا فى أخواته، فالحاصل يرجع إلى شيء واحد وهو البيت. م: ومن شرط نية الكعبة يقول: إذا نوى الكعبة أو نوى العرصة يحوز، ولو نوى البناء لا يحوز إلا أن يريد بالبناء الجهة، ولو صلى مستقبلا بوجهه إلى الحطيم لا يحوز، ولو نوى قبله محراب مسجده لا يحوز صلاته لأنه ليس بقبلة بل هو علامة للبيت، وقوله: وجه وجهى، للصلاة لا ينوب عن نية القبلة. وفي تجميع الناصرى: ولو علم أن قبلته الكعبة فلم ينوها جازت صلاته عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله. م: ولو أن مريضا صاحب فراش لا يمكنه أن يحول وجهه إلى القبلة وليس بمحضته أحد بوجهه - وفي الظهيرية: أو كان ولكن يضره التحويل - يحزبه صلاته حينما توجه، وفي شرح الطحاوى: فريضة كانت صلاته أو تطوعا. وكذا إذا كان مصحيا لكنه مستخف من العدو أو غيره ويخاف أنه إذا تحرك واستقبل القبلة أن يشعر به العدو: جاز له أن يصلى قاعدا أو قائما بالإيماء أو مضطجعا بحيث ما كان وجهه، وفي شرح الطحاوى: إلا فى فصل واحد وهو أنه إذا كان يخاف التزول عن الدابة لخوف طين أو ردغة يصلى مستقبلا لأنه لا ضرورة فى ترك استقبال القبلة هاهنا. وفي الخاتمية: ولو حول المصلى وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته. م: وكذلك إذا انكسرت السفينة وبقي على لوح وخاف أنه لو استقبل القبلة لسقط فى الماء له أن يصلى حيث ما كان وجهه. المصلى إذا حول وجهه عن القبلة إن حول صدره فسدت صلاته، وإن لم يحول صدره لا تفسد صلاته إذا استقبل من ساعته القبلة لأنه

(١) وسبأى المسألة فى فصل السجدة من الحجة.

قلها يمكنه التحرز عن هذا، قالوا: وهذا الجواب البقي يقول أبي يوسف وعبد
رحمهما الله، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فينبغي أن لا تفسد صلاته في الوجهين
جميعا، بناء على أن عندهما الاستدبار إذا لم يكن لقصد الإصلاح يفسد الصلاة، وعند
أبي حنيفة إذا لم يكن لقصد ترك الصلاة لا تفسد ما دام في المسجد، أصل هذا: إذا
انصرف عن القبلة على ظن أنه أتم الصلاة ثم تبين أنه لم يتم فسد أبي حنيفة رحمه الله
يبني ما دام في المسجد، وعنهما لا يبني.

ومن جملة ذلك النية، وفي الأصل يقول: إذا أراد الدخول في الصلاة كبره
وظن بعض أصحابنا أن محمدا لم يذكر النية وليس الأمر كما ظنوا، لأنه ذكر إرادة الدخول
في الصلاة، وإرادة الدخول في الصلاة هي النية. والكلام فيها في الفصلين: في كيفيتها،
وفي محلها. أما الكلام في كيفيتها فنقول: المصلي لا يخلو إما أن يكون متفلا أو مقترضا،
فإن كان متفلا يكفيه نية مطلق الصلاة لأن الصلاة أنواع في منازلها وأدائها منزلة
النفل فانصرف مطلق النية إليه، وفي صلاة التراخي يكفيه أيضا مطلق النية على ظاهر
الجواب وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله، وفي سائر السنن يكفيه مطلق النية وبه أخذ
عامة المشايخ. وفي الأنفع: هو الصحيح، وفي الذخيرة: والاحتياط في السنن أن ينوي
الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفي الفتاوى العتائية: وسنن الصلاة
هل يتأدى بنية النفل؟ والمختار أنه يتأدى. م. وإن كان المصلي مقترضا فلا يخلو إما
أن كان منفردا أو إماما أو مقتديا، فإن كان منفردا لا يكفيه نية مطلق الفرض سواء
كان يصلي في الوقت أو خارج الوقت. ثم إذا عين الظهر مثلا وكان في وقت الظهر هل
يشترط نية فرض الوقت؟ اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يشترط، وقال بعضهم: لا يشترط؛
وإن نوى فرض الوقت ولم يمين أجزاء إلا في فرض الجمعة فإن في فرض الوقت وتعيين
يوم الجمعة خلافا على ما يأتي بيانه. وإذا نوى فرض الوقت أو ظهر الوقت أو عصر

(١) أي من شرائط الصلاة.

الوقت ولم ينو أعداد الركعات جاز ، هذا إذا كان يصلى فى الوقت ، وإن كان يصلى بعد ما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت ونوى فرض الوقت لا يجوز . وفى الفتاوى العتائية : وهو الصحيح ، ولو نوى ظهرا لا غير قال بعضهم : لا يحز به ، والأصح أنه يحز به . وفى التوازل : ولا بد للفترض المنفرد من نية الفرض المعين فى الوقت كالظهر وغيره . وفى الغياثة : الواجبات والفرائض لا يتأدى بمطلق النية إجماعا . وفى الحثاية : ولو كانت الفوائت كثيرة فاشغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر أو العصر أو نحوهما ، وينوى أيضا ظهر يرم كذا وعصر يوم كذا ، فإذا أراد تسهيل الأمر ينوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه ، وإذا نوى الأول وصلى فإليه يصير أولا ، وكذا لو نوى آخر ظهر عليه وصلى فإليه يصير آخر - فرق بين الصلاة وبين الصوم : فى الصوم لو كان عليه قضاء يومين قضى يوما ولم يعين جاز لأن فى الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه إكمال العدد ، أما فى الصلاة السبب مختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين لا جرم ، لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين يحتاج إلى التعيين . وذكر فى المتقى عن أبى حنيفة رحمه الله : رجل فاتته عصر يومه قضى أربعين عشا عليه وهو يرى أن عليه الظهر لم يحز ، بمنزلة ما لو صلى أربعين قضاء عشا عليه وقد جهل الصلاة التى عليه لم يحز حتى ينوبها ويعينها . وفى الخلاصة الحثاية : رجل افتتح الظهر فصلى ركعة ثم افتتح العصر بتكبيرة أخرى فقد نقض الظهر ، وكذا إذا كان يصلى منفردا فكبر ينوى الاقتداء بالإمام يصير شارعا فيما كبر ، وهذا فى حق من لا ترتيب عليه ، فأما صاحب الترتيب إذا انتقل من الظهر إلى العصر قبل أداء الظهر لا يصير شارعا إلا فى التطوع . م : رجل افتتح المكتوبة ثم ظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هى المكتوبة ولو كبر ينوى التطوع ثم كبر ينوى الفرض يصير شارعا فى الفرض ، وفى الولوالجية : ولو كان على العكس فالصلاة هى التطوع . قال أبو نصر : إن لم تقم بحنبه يصح اقتداؤها ، وإن قامت بحنبه لا يصح ،

وقال أبو يوسف^١: لا يجوز اقتداؤها بغير نية الإمام في الوجهين . م : وإذا أراد أن يصلى ظهر يومه وعنده أن وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت فنوى ظهر اليوم جاز . هذا الذى ذكرنا كله إذا كان منفردا ، أما إذا كان إماما فكذلك الجواب فى حقه لأنه بمنزلة المنفرد فى حق نفسه ولا يحتاج إلى نية الإمامة ، وإن كان مقتديا لا يكفيه نية الفرض والتممين حتى ينوى الاقتداء ، وكذلك فى صلاة التراويح إذا كان مقتديا يحتاج إلى نية الاقتداء مع نية التراويح . وإن نوى الاقتداء بالإمام ولم يعين الصلاة اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : لا يحزبه ، وقال بعضهم : يحزبه ، وكذلك إذا قال « نويت أن أصلى مع الإمام » . وذكر محمد رحمه الله فى باب الحدث : إذا اقتدى بالإمام ينوى صلاة الإمام [ولا يعلم أن الإمام فى أية صلاة فى الظهر أو فى الجمعة ؟ أجزاء أيتها كانت ، وإن نوى صلاة الإمام]^٢ لا يحزبه بالاتفاق ، وذكر شمس الأئمة السرخسى : إن نوى صلاة الإمام جاز عن نية ذاتية الصلاة وعن نية الاقتداء ، وإن نوى الشروع فى صلاة الإمام فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يحزبه - وفى الزاد : هو الصحيح ، م : وقال بعضهم : لا يحزبه ، وفى الحاشية : وقال بعضهم : إذا انتظر تكبيرة الإمام فكبر مع الإمام يجوز ويكون مقتديا به . م : ولو نوى الاقتداء بالإمام ولكن لم ينو صلاة الإمام إنما نوى الظهر فإذا هى الجمعة لا يجوز ، لأن اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء . وإذا أراد المقتدى تهسير الأمر على نفسه ينبغى أن ينوى صلاة الإمام والاقتداء به ، أو ينوى أن يصلى مع الإمام ما يصلى الإمام ، ولو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالإمام اختلفوا فيه ، قال بعضهم : يجوز . ولو نوى الاقتداء بالإمام ولم يحضر بياله أنه زيد أو عمرو جاز اقتداؤه . وفى الفتاوى المتأخرة : ولو نوى الاقتداء بالإمام فى صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا ببعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بالاقتداء . ولو قال « اقتديت

(١) فى أر « أبو القاسم » ، وفى خ « أبو يوسف » وعلى هامش نسخة م « أبو القاسم كذا فى الذخيرة والحاوى » (٢) كذا من أر ، خ لغرد .

بالخليفة ، و هو غير الخليفة لا يجوز ، و لو قال « بهذه الخليفة اقتديت » ، فإذا هو ليس بخليفة يجوز ، و فى الحادى : و لو صلى خلف الإمام و هو يرى أنه خليفة فإذا هو غيره يجوز ، و إن نوى حين كبر أنه خلف الخليفة - أى أقتدى - فإذا هو غيره لا يجوز .
 م : و لو نوى الاقتداء بالإمام و هو يرى أنه زيد فإذا هو عمرو يصح اقتداؤه ، و لو قال « اقتديت بزيد » ، أو نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عمرو لا يصح اقتداؤه . و لو نوى الشروع فى صلاة الإمام على قول من يرى صحة الشروع بهذه النية و الإمام لم يشرع بعد و هو يعلم بذلك يصير شارعا فى صلاة الإمام إذا شرع الإمام .

و الأفضل أن ينوى الاقتداء بعد ما قال الإمام « الله أكبر » ، حتى يكون مقتديا بمصلى ، و لو نوى الاقتداء حين وقف الإمام موقف الإمامة يجوز به نيته عند العامة العلماء ، و به كان يفتى الشيخ الإمام الزاهد إسماعيل و الحاكم عبد الرحمن الكاتب ، و قال أبو سهل الكبير و الفقيه عبد الواحد و القاضى الإمام أبو جعفر رحمهم الله - و به أخذ أهل بخارا : لا يجوز نية الاقتداء ما لم يكبر الإمام ، و قال الشيخ الفقيه الزاهد الخوارزمى رحمه الله : ينوى الاقتداء بعد قول الإمام « الله » ، قبل قوله « أكبر » ، و قول إسماعيل الزاهد و الحاكم عبد الرحمن أجود .

الذخيرة : سئل نجم الدين عن الإمام يقوم فى المحراب و ينوى القوم الاقتداء به قبل تكبيره هل يجوز نيتهم ؟ قال : نيتهم الاقتداء به قبل تكبيره ليس إلا قصدهم متابعتهم إياه فى أداء هذه الصلاة إذا شرع فيها ، و هذا هو تقديم النية على العمل متصلا بالعمل و هو المشروع و المشروع ، و سئل أيضا عن يقول بلسانه عند الشروع فى الصلاة قبل التكبير « در آمدن بنماز » ، أو يقول « اقتداء كردم بامام » هل يصح هذا و إنه إخبار عن الماضى ؟ قال : المعتبر قصد القلب ، فان كان من قصده أنه يدخل فى صلاة نفسه أو شرع فى الصلاة متابعا للإمام فيها يكفيه ذلك ، و لا يضره خلل اللفظ كما لا يضره عدم اللفظ . و فى القيمة : سألت والدى عن قال « نويت أن أصلى أربع ركعات »

مكان « ركعات » هل يصير شارعا في الصلاة ؟ فقال : قد أساء و يجره . وفي الوافي :
وللجنة ينوى الصلاة والدعاء للميت .

م : ولو نوى الشروع في صلاة الإمام على ظن أن الإمام قد شرع ولم يشرع الإمام بعد اختلفوا فيه ، قال بعضهم : لا يجوز . وإذا كان المقتدى يرى شخص الإمام فقال : اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبد الله ، فإذا هو جعفر جاز ، وكذا إذا كان في آخر الصفوف لا يرى شخص الإمام فقال : اقتديت بالإمام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله ، فإذا هو جعفر . ولو نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله يجره ويكون تقلا . ولو شرع في صلاة ما عليه على أنها سبئية فإذا هي أحدية لا يصح شروعه . ولو شرع على ظن أنها أحدية فإذا هي سبئية يصح شروعه . وإذا جاء إلى المسجد فقال : إن كان الإمام زيدا فأشروع وإن كان عمروا فلا ، قال محمد بن مقاتل رحمه الله : فهو على ما نوى ، وقال الفقيه أبو جعفر : لا يصح شروعه أصلا . وفي النهاية : لو قال : إن كانت [هذه القعدة الأولى اقتديت وإن كانت] الأخيرة ما اقتديت ، لا يصح الاقتداء أصلا ، ولو قال : إن كانت الأولى اقتديت به الفريضة ، وإن كانت الثانية اقتديت به تطوعا ، لا يصح في الفرض لعدم الاكتفاء بأصل النية ، و يصح في التطوع . وفي الحاشية : وينبغي للمقتدى عند كثرة القوم أن لا يعين الإمام لكن يقول « نويت الاقتداء بالإمام القائم في المحراب فإصلي الإمام فأنا أصلي تلك الصلاة » فإذا نوى ذلك جاز ، وكذا في صلاة الجنابة ، ولا ينبغي أن يعين الميت بأن ينوى الصلاة على فلان الميت لكن ينبغي أن ينوى الاقتداء بالإمام في الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الإمام . وفي الذخيرة : وإذا نوى الظهر خمسا وسلم على رأس الرابع جاز ظهره و لغت نيته . وفي الفتاوى العتائية : ولو اقتدى بمصلي الظهر في التطوع وأفسد ثم اقتدى به في الظهر وصلى خرج عن عهدة كليهما . وفي

(١) من أر ، خ .

الفتاوى إذا قال «الله على» أن أحلى هذه الصلاة التى يصلحها الإمام تطوعا ، والإمام فى الظهر فدخل معه ثم تذكر أن عليه الظهر و دخل معه فى الظهر و صلى لا شئ عليه .

م : و إذا لم يعرف الرجل فرضية صلوات الخمس و لكن يصلحها فى مواعيتها لا يجوز و عليه قضاءها ، وكذلك لو علم أن منها فريضة و منها ستة إلا أنه لم يعلم الفريضة من السنة و لم ينو الفريضة فى الكل لم يجوز الفرائض ، و لو صلى سنين و لم يعرف النافلة من المكتوبة إن ظن أن الكل فريضة جاز ما صلى ، و إن كان لا يعلم أن البعض فريضة و البعض ستة و كل صلاة صلاحها خلف الإمام جاز إذا نوى صلاة الإمام ، و إن كان يعلم الفرائض من التوافل و لكن لا يعلم ما فى الصلاة من الفريضة و الستة فعلى الفرائض ينيتها فصلاته جائزة ، و إذا كان لا يعلم الفرائض من التوافل فأمر قوما و نوى الفرائض فى الكل فقد ذكرنا أن صلوات الإمام كلها جائزة . و أما صلاة القوم و كل صلاة قبلها مثلها من التطوع كالنفل و الظهر لا يجوز صلاتهم ، و كل صلاة ليس قبلها من التطوع كالنفل و المغرب و العشاء يجوز صلاتهم .

و فى الحاشية : سئل أبو القاسم عن ترك فريضة من فرائض الله تعالى عمدا هل يكفر ؟ قال : التعمد على وجهين ، إن تعمد على وجه الجحود كفر ، و إن لم يكن على وجه الجحود فهو ذنب و لا يكفر ، و إن تركها استخفافا يخاف عليه .

م : و إذا كان الرجل شاكاً فى وقت الظهر هل هو باق ؟ فنوى ظهر الوقت فإذا الوقت قد خرج يجوز ، بناء على أن القضاء بنية الأداء يجوز و الأداء بنية القضاء أيضا يجوز ، هذا هو المختار . و فى الفتاوى المتأخرة : و كذا كل وقت شك فى خروجه . و اختلفوا أن الوقتية هل يجوز بنية القضاء ؟ و المختار أنه يجوز إذا كان فى قلبه فرض الوقت ، و فى الذخيرة : وكذلك القضاء بنية الأداء جائز . و لو نوى ظهر يومه و هو يظنه يوم الخميس فإذا هو يوم الأربعاء صحته .

و لو افتتح عالما لله ثم دخل فى قلبه الرياء فهو على ما اقتض ، و الرياء أنه لو خلى

عن الناس لا يصلى و لو كان مع الناس يصلى ، فأما لو صلى مع الناس يحسنها و لو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الإحسان ، و لا يدخل الرياء فى الصوم .
 و فى اليتايىع : قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله : لو صلى رياء فلا أجر له و عليه الوزر ، و قال بعضهم : يكفر ، و قال بعضهم : لا أجر له و لا وزر عليه و هو كأن لم يصلى .
 و فى الولوالجية : و إذا أراد الرجل أن يصلى أو يقرأ القرآن و يخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن يترك لأنه أمر موهوم . و فى الفتاوى العتائية : و لو اقتح الظهر ثم نوى التطوع أو العصر أو الفاتمة أو الجنائزة و كبر يخرج عن الأول و يشرع فى الثانى إلا رواية عن محمد رحمه الله ، و النية بدون التكبير ليس بمخرج . و لو أن قوما صلوا تطوعا بجماعة و قوما آخرين كذلك ثم أفسد الفريقان فاقضى أحد الفريقين بالآخر لا يجوز . م : رجل صلى الظهر و نوى أن هذا من ظهر الثلاثاء فتبين أن ذلك من يوم الاربعاء . جاز ظهره و الغلط فى تعيين الوقت ، ثم فى هذه الفصول هل يستحب أن يتكلم بلسانه ؟ بعض المشايخ قالوا : لا ، و بعضهم قالوا : يستحب و هو المختار ، و إليه أشار محمد رحمه الله فى أول كتاب المناسك .

هذا هو الكلام فى كيفية النية ، يبق الكلام فى معرفة وقتها ، لاشك أنها لو كانت مقارنة للشروع يجوز ، أما إذا تقدمت النية على حالة الشروع لم يذكر محمد رحمه الله هذا فى ظاهر الرواية ، و ذكر محمد بن شجاع فى نوادره عن محمد رحمه الله أن من توضأ يريد به الصلاة الوقتية و قد عريت عن النية أجزأه . و فى الرقيات : خرج من منزله يريد الصلاة التى كان القوم فيها فلما انتهى إلى القوم كبر و لم يحضره النية فهو داخل مع القوم - و فى شرح الطحاوى : و قيل هذا هو الأصح ، و قال بعضهم : إذا توضأ بنية [الصلاة و لم يشتغل فيما بين ذلك من أعمال الدنيا كفته تلك النية و جازت] ' صلاته . و فى الحجة : و لو سعى ليدرك الفرض بالجماعة فدخل فى الصلاة و لم يذكر النية و لا الوقت (١) من أر ، خ .

باللسان جازت صلاة، و من أصحابنا من قال: إذا كان عند التحريمة بحيث لو قيل له: أى صلاة هذه، أمكنه أن يجيب على البديهة فهى نية صحيحة، وإلا فلا .
 م: وذكر فى المناسك: إذا خرج يريد الحج فأحرم ولم يحضره النية جاز لإحرامه . وذكر هشام رحمه الله فى نوادره أن من جعل الدرهم فى صرة ليتصدق بها عن زكاة ماله فى السر ولم يحضره النية عند الفعل لا يحزبه عن الزكاة عند أبى حنيفة رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: أرجو أن يحزبه . فالخاصل أن الشروع فى الصلاة وفى جملة العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رحمه الله إذا لم يشتغل بعدها بعمل آخر لا يليق بالصلاة، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يحزبه إلا فى الصوم خاصة، وذكر الطحاوى رحمه الله: ينوى مقارنا للتكبير ومخالطاً له، وهو مذهب الشافعى رحمه الله، وفى الأنفع: الأصل فى النية أن يكون مقارنا إلا عند الضرورة كما فى الصوم، وفى شرح الطحاوى: والأفضل أن يشتغل فى الصلاة قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع .

اليقينة: سئل الحنجدى عن اشتبه عليه الوقت فى يوم غيم ونوى الصلاة الوقتية سم تبين أنه صلاحاً فى غير وقتها هل يجوز؟ فقال: إذا نوى ما عليه من أقرب الصلاة يجوز، وسئل أبو الفضل عنه فقال: إذا عين الصلاة التى يؤديها صح نوى القضاء أو الأداء . النسفية: سئل والدى عن رجل عليه صلوات كثيرة أراد أن يقضيها هل عليه أن ينوى بأن هذا من أمسه أم أول من أمسه؟ فقال: لا يجب . وفى الفتاوى الغتائية: وروى عن أبى يوسف رحمه الله: من ظن أن عليه ظهر أمسه ونواها ثم تبين أن عليه ظهر أول من أمسه لا يجوز . م: روى عن أبى يوسف رحمه الله فيمن خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى إلى الإمام كبر ولم يحضره النية فى تلك الساعة أنه يجوز، وأما إذا تأخرت النية عن الشروع بأن عريت عنه النية وقت الشروع ونوى بعد التكبير فى ظاهر الرواية أنه لا يصح . وفى شرح الطحاوى: وإن جمعت النية بعد قوله «الله» قبل قوله «أكبر»، لا يحزبه، وقال الشيخ الإمام أبو الحسن

الكرخى : يصح ما دام فى الثناء ، وقال بعض الناس : يصح إذا تقدمت على الركوع ، وفى الحاشية : وقال بعضهم [إلى أن يرفع رأسه من الركوع ، وفى السجدة : وقال بعضهم]^١ إلى القعود .

النوع الثانى

من فرائض الصلاة التى هى عند الشروع^٢

وهى ثمانية : ستة على الوافق ، وهى : تكبيرة الافتتاح ، والقيام فى حق القادر عليه ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، والقعدة الأخيرة ، واثنان على الخلاف ، وهما : القومة بين الركوع والسجود ، والجلسة بين السجدة . والخروج عن الصلاة بفعل المصلى فرض - على ما يأتى يسانه إن شاء الله تعالى . وفى الخلاصة : وذكر الكرخى الأركان الأربعة ولم يعد التكبير لأنه شروع فى الصلاة وليس من الصلاة ، وكذا القعدة الأخيرة وقال : هى فرض وليس بركن . وفى التحفة : إن الستة التى فى الصلاة : القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، والانتقال من ركن إلى ركن ، والقعدة الأخيرة - إلا أن الأربعة الأولى من الأركان الأصلية دون الاثنين الباقيين ، حتى أن من حلف لا يصلى فقيد الركعة بالسجدة حنث وإن لم يقعد ، ولكنها من فرض الصلاة حتى لا يجوز الصلاة بدونها .

فصل فى [تكبيرة الافتتاح]

تكبيرة الافتتاح أو ما يقوم مقامها مع النية فرض ، لا دخول فى الصلاة إلا بهما ، ويستقبل القبلة ويقول «الله أكبر» ، وفى شرح المتفق : وعن ابن عينة والأصم أنه يدخل بمجرد النية ، وفى الغياثة : ينبغى أن يكبر قائما وهو مستوى .
م : وإذا أراد التكبير يرفع يديه ويكبر ، ورفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح

(١) من أر ، خ (٢) أى أركان الصلاة ، وراجع ص ٤١٢ .

الصحيح أنه سنة، فإن ترك رفع اليدين يَأثم، وقال بعضهم: لا يَأثم وقد روى عن أبي حنيفة رضى الله عنه ما يدل على هذا القول فإنه قال: إن ترك رفع اليدين جاز، وإن رفع فهو أفضل، وكان الشيخ الإمام الصفار رحمه الله يقول: إن ترك أحيانا لا يَأثم، وإن اعتاد ذلك يَأثم - وفي النصاب: وهو المختار، وفي شرح الطحاوى: إن تركه يكون مستثنا . م : وكذلك اختلوا في وقت رفع اليدين، قال بعضهم: يرفع ثم يكبر - وفي الأقنع: وهو الأصح، وما ذكر في القدورى « و رفع يديه مع التكبير، أشار إلى المقارنة وهو مروى عن أبي يوسف رحمه الله، م : وقال بعضهم: يرسل يديه أولا إرسالاً ويكبر ثم يرفع يديه، وقال الفقيه أبو جعفر: يستقبل بطرف كفيه القبلة، وفي الحاوى: وقال بعضهم: يحمل بطن كل كف إلى الكف الأخرى، م : وينشر أصابعه ويرفعها، فإذا استقرتا في موضع المحاذاة يعنى محاذاة الإبهامين شحمة الأذنين يكبر، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله: وعليه عامة المشايخ رحمهم الله، وفي الحاشية: ويس طرف إبهاميه شحمة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه، وفي الطحاوى: وعند الشافعى رحمه الله يرفعها حذاء منكبيه، وعند مالك حذاء الرأس . م : وعن بعض المشايخ أن الصواب أن يقبض أصابعه قبضا ويضمها ضمّا في الابتداء فإذا جاء أوان التكبير نشرها، وعن بعضهم أنه لا يفرج أصابعه كل التفريج ولا يضمها كل الضم بل يتركها على ما عليه العادة وهو المعتمد، وذكر ابن رستم أنه لا يفرج أصابعه كل التفريج في حالة الصلاة ولا يضم كل الضم إلا في موضعين: في حالة الركوع يفرج كل التفريج، وفي حالة السجود يضم كل الضم، وفيما سواهما يتركها ما عليه العادة، وفي الحجة: ويسط أصابع يديه في التكبير، فإن شاء فرج وإن شاء لم يفرج . م : وعن أبي يوسف رحمه الله عليه ينبى أن يقرن التكبير برفع اليدين، وبه أخذ شيخ الإسلام خواهر زاده والشيخ الإمام الزاهد الصفار، وينبى أن يرفع يديه حذاء أذنيه ويحاذى بإبهاميه شحمة أذنيه .

و أما المرأة ترفع يديها كما يرفع الرجل في رواية الحسين عن أبي حنيفة رضي الله عنه ،
 وبهذه الرواية أخذ بعض المصنفين ، وقال بعضهم : حذاء منكبيها وهو الإصح ، وفي
 الظهيرية : و الإمة كالرجل في رفع اليدين ، كالخمر في الركوع و السجود و القعود ،
 و في شرح الطحاوي : و لو أنه رفع اليدين و لم يكبر و نوى ذلك بقلب لا يجوز صلاته .
 ثم تكبيرة الافتتاح ليس من هلة أركان الصلاة بل هي شرط الدخول في الصلاة ،
 و قال الشافعي رحمه الله : هي من أركان الصلاة ، و في التفريد : تكبيرة الافتتاح و البنية
 ليستا من الصلاة بل هي شروع في الصلاة عندنا ، و عند الشافعي من الصلاة ، و في
 البكافي : و عدت التحريمة من فرائض الصلاة لأنها تتصل بالأركان فالتحقت بها على أن
 عند بعض أصحابنا ركن - م : و فائدة الخلاف بينا و بين الشافعي تظهر في جواز بناء
 النفل على تحريمة الفرض ، و في جواز بناء ركعتي الظهر على تحريمة الظهر ، و في جواز
 بناء الفرض على تحريمة الفرض : عندنا يجوز و عنده لا يجوز .

و لو افتتح الصلاة بالتهليل بأن قال « لا إله إلا الله » أو بالتحميد بأن قال « الحمد لله »
 أو بالتسبيح بأن قال « سبحان الله » أو قال « الله أجل » ، الله أعظم ، أو قال « لا إله غيره »
 أو قال « تبارك الله » يصير شارعا في الصلاة ، و كذلك إذا قال « الرحمن أكبر »
 « الرحيم أكبر » يصير شارعا ، و هذا قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله و هو قول النخعي
 و الحكم بن عتيبة - و في الزاد : و الصحيح قولهما . و في الفتاوى : إنه بقوله « الرحمن »
 يصير شارعا ، و بقوله « الرحيم » لا يصير شارعا لأنه من الأسماء المجتربة . و يستوي أن
 كان بحسن التكبير أولا يمين التكبير ، و كذلك يستوي أن كان يعرف أن الصلاة
 تفتح بالتكبير أولا يعرف ، و قال أبو يوسف و محمد في الجامع الصغير : إذا كان
 يحسن التكبير لم يحزه إلا بقوله « الله أكبر » ، « الله الأكبر » ، « الله الكبير » ، و لم يفصل
 فيما إذا كان يعلم أن الصلاة تفتح بالتكبير أولا يعلم ، و ذكر في كتاب الصلاة :
 و قال أبو يوسف إذا كان يحسن التكبير و يعلم أن الصلاة تفتح بالتكبير لا يصير

شارعاً بما ذكرنا من الالفاظ ، فأما إذا كان لا يعرف الافتتاح بالتكبير يحرم ، وإن كان يحسن التكبير ، وقال البيهقي رحمه الله : إذا كان يحسن التكبير لا يصير شارعاً إلا بقوله : الله أكبر ، والله الأكبر ، وقال مالك رحمه الله : لا يصير شارعاً إلا بقوله : الله أكبر ، وفي الجيزة : ويجوز التحريمة بجميع الأسماء الحسنى ، والتكبير أولى : وفي الصيرفية : ولو قال : آية ، مع ألف الإستفهام لا يصير شارعاً بالاتفاق . م : وعن محمد بن عيسى بن حماد وعبد الرحمن أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يفتحون الصلاة بـ : لا إله إلا الله ، وفي الخلاصة الحانية : ونيابا من جملتهم ، ولو قال : أكبر الله ، روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يصير شارعاً ، ولو قال : الله الكبير ، روى عن أبي يوسف أنه يصير شارعاً لأن الكبير لغة في الكبير ، وفي اليتيمة : سمعت أبا حامد يقول : ولو قال : الله أكبرت ، يصير شارعاً بقوله : الله ، ويفسد بقوله : أكبرت . م : ثم إن محمداً رحمه الله ذكر أنه إذا اقتح الصلاة بالتلهيل أو بالتسبيح أو بالتحميد أنه يصير شارعاً عديهما ، ولم يذكر أنه هل يكره ذلك عديهما ؟ وقد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يكره ، وبعضهم قالوا : لا يكره ، والأول أصح : ولو قال : اللهم اغفر لي ، أو : اللهم ارزقني ، كتباً لا يصير شارعاً بلا خلاف ، وفي الخلاصة الحانية : وكذا لو ذبح وقال : اللهم اغفر لي ، لم يحرم عن التسمية ، م : وعلى هذا إذا قال : استغفر الله ، أو قال : أعوذ بالله ، أو قال : إنا لله ، أو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو قال : ما شاء الله ، لا يصير شارعاً ، ولو قال : الله ، يصير شارعاً عند أبي حنيفة رحمه الله في رواية الحسن عنه ، وفي ظاهر رواية الأصيل : لا يصير شارعاً ، وفي رواية الحسن عنه اكتفى بذكر الاسم ، وفي ظاهر رواية الأصيل اعتبر الصفة مع الاسم ، وذكر الشيخ شمس الأئمة البرخسي الإمام والشيخ الإمام الصفار أن على قول أبي حنيفة رحمه الله يصير شارعاً ، وعلى قول محمد رحمه الله لا يصير شارعاً ، ولو قال : يا الله ، يصير شارعاً عندهما هكذا ذكر الصفار ، وعلى قياس المسألة المتقدمة ينبغي أن لا يصير شارعاً عند محمد . ولو قال : الله أكبر ،

بالقاف يصير شارعا لان العرب تبدل الكاف بالقاف ، ولو قال : اللهم ، فقد اختلف أهل التحوفه على قولها ، قال البصريون : يصير شارعا ، وقال الكوفيون : لا يصير شارعا ، والاول أصح - وفي شرح الطحاوى : الاظهر أنه لا يصير شارعا . م : وفي فتاوى النسفى : إذا افتتح الصلاة بالتموذ أو بالتسمية لا يصير شارعا ، أما بقوله « سبحانك اللهم وبحمدك ، يصير شارعا . وفي الحاوى : عن محمد بن الفضل فيمن افتتح الصلاة بقوله « بسم الله ، فانه يجوز بقول أبى حنيفة . وفي الظهيرية : ولو كبر متعجبا ولم يرد به التعظيم - وفي الصيرفية : أو أراد به جواب المؤذن - لم يجزه ، وفي العتاية : وإن نوى . م : ولو كبر بالفارسية بأن قال « خدا بزرگ است » ، أو قال « خدای بزرگ » ، « بنام خدای بزرگ » ، جاز عند أبى حنيفة رحمه الله سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن العربية ، إلا أنه إذا كان يحسن العربية لا بد من الكراهة ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز إذا كان يحسن العربية . وفي الهداية : ويجوز بأى لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح ، والتشهد والخطبة على هذا الاختلاف . وفي شرح الطحاوى : ولو كبر بالفارسية أو سمى بالفارسية عند الذبح أو لبى عند الاحرام بالفارسية أو بأى لسان كان سواء كان يحسن العربية أو لا جاز بالاتفاق ، وفي التهذيب : وكذا الإيمان يجوز اتفاقا . وفي الحاشية : وفي صلاة الجنازة لو دعا الإمام بالفارسية يجوز ، ويصح اقتداء الناس به فى قول أبى حنيفة رحمه الله يحسن العربية أو لا ، وعندهما إن كان يحسن لا يجوز صلاته ، وإن كان لا يحسن يجوز صلاته ، واقتداء من يحسن به باطل ويصل مصليا وحده . م : وعلى هذا الاختلاف لو سجد بالفارسية فى الصلاة أو دعا أو أتى على الله تعالى أو تموذ أو هلل أو تشهد أو صلى على النبي بالفارسية فى الصلاة ، وفى القراءة بالفارسية كلمات كثيرة يأتى بعد هذا إن شاء الله تعالى .

وفى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله : إذا افتتح المؤتم الصلاة مع الإمام وفرغ من قوله « الله » قبل فراغ الإمام من قوله لم يجزه ، سواء قال « أكبر » مع الإمام أو (١١٠) أو

أو قبله أو بعده، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: يحزبه [إذا قال «أكبر» مع الإمام أو بعده، وفي الحانته: وأجمعوا على أن المقتدى لو فرغ من] ' قوله «الله» قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات . م : ولو قال «الله» مع الإمام أو بعده وفرغ من قوله «أكبر» قبل فراغ الإمام من قوله «أكبر» على قول أبي حنيفة رحمه الله يحوز، وقيل ينبغي أن لا يحوز هاهنا بالاتفاق، وفي الحانته ذكر الفقيه أبو جعفر: الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم، وكذا لو أدرك الإمام في الركوع وقال «الله أكبر» إلا أن قوله «الله» كان في قيامه وقوله «أكبر» وقع في الركوع لا يكون شارعا في الصلاة عندهم . م : وإذا نوى الاقتران وكبر ووقع تكبيره قبل تكبير الإمام فصلى الرجل بصلاة الإمام لم يحزه، وهل يصير شارعا في صلاة نفسه؟ أشار في كتاب الصلاة إلى أنه يصير شارعا، وذكر في نوادر أبي سليمان رحمه الله أنه لا يصير شارعا فانه قال: إذا قهقه لا تنتقض طهارته، ولو صار شارعا تنتقض، وهو الأصح ذكره في السراجية، وفي الذخيرة: والأصح أن في المسألة روايتين، قال الصدر الشهيد: والاعتماد على أنه لا يصير شارعا، وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه أن ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف، وما ذكر في النوازل قول محمد رحمه الله . م : ثم إذا شرع في صلاة الإمام في هذه الصورة وقطع ما كان فيها هل يلزمه قضاء ما قطعها؟ ينظر إن كانت تلك الصلاة نقلا يلزمه القضاء بالشروع، وإن كانت فرضا ينظر إن كانت تلك الصلاة والصلاة التي اقتدى بالإمام واحدة لا يلزمه شيء، وإن كانتا مختلفتين يلزمه القضاء . وفي السراجية: رجل عليه ظهر وعصر من يومين ولا يدرى أيتهما أولى أو يدرى ولكن كبر لهما لا يصير شارعا .

م : ثم الأفضل في تكبيرة الافتتاح في حق المقتدى أن يكون تكبيره مع تكبير الإمام عند أبي حنيفة، وهو قول زفر رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد: يكبر بعد

تكبير الإمام . وفي المصنف : المقارنة على قوله كقارنة حركة الخاتم والإصبع ، والجدية على قولها أن يوصل المقتدى همزة « الله » براء « الأكبر » - وتظهر فائدة الاختلاف في وقت إدراك فضيلة تكبيرة الافتتاح ، فعنده لا يدركها ما لم يكبر مع الإمام ، وعندها يدركها إذا كبر في وقت التناء ، والمقارنة في الأفعال أفضل بالإجماع ، وقيل : الخلاف فيها أيضا . وذكر الشيخ أبو نصر الصفار عن شداد بن الحكيم : إن كان الرجل باضرا وأراد أن يدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح ينبغي أن يشرع [في صلاة الإمام قبل أن يقرأ ثلاث آيات ، وإن كان غائبا أن يشرع] قبل قراءة سبع آيات أدرك ، وقال بعضهم : إذا أدرك في الركعة الأولى يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح ، وهذا أوسع للناس - وفي المحصر : هو الصحيح ، وفي فتاوى الحجة : قال محمد بن مقاتل وأبو بكر ابن أبي سعيد : الخلاف لأصحابنا في الأفضلية لا في أهل الجواز ، وقال الحسن بن مطيع : الاختلاف في الجواز ، قال الفقيه أبو الليث : المستحب أن يكون افتتاح المقتدى موصولا بفراغ الإمام من قوله « الله أكبر » ، وبه نأخذ . م . ولو كبر مقارنا قال أبو يوسف في رواية : يحزبه ويكبره ، وقال محمد : أجزاء . وإذا لم يعلم المؤتم أنه كبر قبل تكبير الإمام أو بعده ذكر المسألة في المارونيات على ثلاثة أوجه : إن كان أكبر وأباه أنه كبر بعد الإمام يحزبه ، وإن كان أكبر رأيه أنه كبر قبل الإمام لا يحزبه ، وإذا استوى الظن فانه يحزبه لأن أمره محمول على الصواب حتى يظهر الخطأ ، وإذا نسي المصل تكبيرة الافتتاح وقرأ ثم تذكر ذلك فكبر للركوع ينوي أن يكون ذلك عن تكبيره لم يحز ذلك عن تكبيرة الافتتاح ، وكذلك إذا كبر في الطلوع حالة الركوع للافتتاح لا يحز وإن كان الطلوع يحوز قاعدا من غير عذر . وفي السراجية : إذا نسي نية الصلاة ثم نوى الشروع حالة قراءة التناء يصح شروعه ، به أقر بعضهم . وفي الكبرى : المصل إذا كان قائما ينبغي أن يكون بين قديه قدر أربعة أصابع اليد لانه أقرب إلى

(١) من أر ، خ .

الحشوع ، هكذا روى عن أبي نصر الدبوسى أنه كان يفعل كذا .

م : فصل فى القراءة

يجب أن يعلم بأن القراءة فى الصلاة ركن ، قال الله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾^١ الأمر للوجوب ، و المراد به حالة الصلاة ، إذ هى لا تجب خارج الصلاة فتعين حالة الصلاة .

و إذا ثبت أن القراءة ركن فتقول : لا بد من معرفة : حدها ، و محلها ، و قدرها ، و صفتها . أما معرفة حدها فتقول : تصحيح الحروف أمر لازم لا بد منه ، و لا تصير قراءة إلا بعد تصحيح الحروف ، فان صحح الحروف بلسانه و لم يسمع نفسه حكى عن الكرخى أنه يجزئه ، و به كان يفتى الفقيه أبو بكر الأعمش رحمه الله ، و إليه أشار محمد رحمه الله فى الأصل حيث قال : و إن كان وحده و كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة قرأ فى نفسه ، إن شاء جهر و أسمع نفسه ؛ و لو كان إسماع نفسه داخلا فى القراءة لكان إسماع نفسه مستفادا من قوله « قرأ فى نفسه » ، فيكون قوله « و أسمع نفسه » تكرارا^٢ ، و حكى عن الشيخ أبى جعفر و الشيخ محمد بن الفضل أنه لا يجزئه ما لم يسمع نفسه ، و به أخذ عامة المشايخ - و فى السراجية : هو المختار ، و فى الخلاصة : و الصحيح أنه لو سمع هو جاز و إلا فلا ، م : قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله : الأصح أنه لا يجزئه ما لم يسمع نفسه و يسمع من هو بقره ، قال بعض مشايخنا : كل حكم يتعلق بالذكر نحو : التسمية

(١) آية رقم ٢٠ من سورة الزمل . (٢) و الذى فى الأصل : و إن كان وحده ليس بامام قرأ فى نفسه إن شاء إن كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة ، و إن شاء جهر و أسمع نفسه ، و فى نسخة : و أسمع أذنيه - اهـ ، راجع المطبوع ج ١ ص ٤ ؛ أى أن المنفرد يختار فى الصلاة الجهرية بين أسر و الجهر الأدنى ، و أدنى الجهر أن يسمع نفسه كما قال الإمام الكرخى ، و أما الإمام فيسمع غيره ، و انظر ما سيأتى جاهزا ص ٤٤٦ و ما بعدها ، و راجع ما ذكره من المحيط البرهانى ص ٤٤٢ .

على الذبيحة ، و الاستثناء في اليمين ، و الطلاق ، و العتاق ، و الإبراء ، و البيع ، فهو على هذا الاختلاف - و في الخلاصة : و كذا وجوب سجدة التلاوة ، و جواز الصلاة ، م : ذكر القاضي الإمام علاء الدين رحمه الله في شرح مختلفاته : و الصحيح عندي أن في بعض التصرفات يكفي سماعه ، و في بعضها يشترط سماع غيره ، مثلاً في البيع لو أذن المشتري صمخه إلى فم البائع فسمع يكفي ، و لو سمع البائع بنفسه و لم يسمع المشتري لا يكفي ، و فيما إذا حلف لا يكلم فلاناً فاداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يبحث .

م : و أما الكلام في محلها فنقول : محل القراءة في التطوع الركعات كلها حتى يفترض القراءة في الركعات كلها ، و في الفرائض محل القراءة الركعتان حتى يفترض الركعتين ، إن كانت الصلاة من ذوات المثنى يقرأ فيها جميعاً ، و إن كانت من ذوات الأربع يقرأ في الركعتين الأوليين ، و في الآخرين بالخيار : إن شاء قرأ ، و إن شاء سبغ ، و إن شاء سكت - و في الحجة : إن شاء سكت قدر ثلاث آيات ، و إن كان القيام أقل من ذلك لا يقطع صلاته ، م : و قال الشافعي رحمه الله : القراءة فرض في الأربع ، و في الخلاصة : و عند مالك رحمه الله في ثلاث ركعات ، و عند الحسن في ركعة واحدة م : و إن ترك القراءة و التسليم في الآخرين لم يكن عليه حرج ، و لم يكن عليه سجدة السهو إن كان ساهياً ، لكن القراءة أفضل ، هذا هو الصحيح من الروايات ، و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لو سبغ في كل ركعة ثلاث تسيحات أجزاء ، و قراءة الفاتحة أفضل ، و إن لم يقرأ و لم يسبغ كان مسيئاً إن كان متممداً ، و إن كان ساهياً فعليه سجدة السهو . و في شرح الطحاوي : قال أصحابنا رحمهم الله : القراءة فرض في الركعتين بغير عنيهما ، إن شاء قرأ في الأوليين ، و إن شاء قرأ في الأولى و الرابعة ، و إن شاء في الثانية و الثالثة ، و أصلها في الأوليين و هي المسنونة ، و إن كانت الصلاة ثلاث ركعات فالمغرب فالقراءة فرض في الركعتين ، و في الثالثة هو بالخيار . و في الكافي : و عن أبي حنيفة رحمه الله أن قراءة الفاتحة في الآخرين واجبة ، رواه الحسن ، حتى لو تركها

عامدا كان مسينا ، وإن كان ساهيا يسجد للسهر . م : وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : يسبح فيها ولا يسكت ، إلا أنه إن أراد أن يقرأ الفاتحة فليقرأ على وجه الثناء لا على وجه القراءة ، وبه أخذ بعض المتأخرين من أصحابنا رحمهم الله . وفي الوتر عمل القراءة الركعات كلها حتى يفترض القراءة في الركعات كلها ، وهذا على أصلها لا يشكل لأن الوتر على أصلها ستة والقراءة في السنن في جميع الركعات واجبة ، وأما على أصل أبي حنيفة فإن عنده وإن كان فرضا عملا ولكن دليل الفرضية قاصر لأنه من أخبار الأحاد ، فأظهرنا أثر القصور بإيجاب القراءة في الكل احتياطا ، فإن القراءة في الفرائض لا يوجب الفساد ، وترك القراءة في ركعة من التوافل يوجب الفساد .

وأما الكلام في قدر القراءة فنقول : فرض القراءة عند أبي حنيفة رحمه الله يتأدى بآية واحدة وإن كانت قصيرة - وفي الخلاصة : وهو الأصح ، وفي الوقاية : والممكن فيهما م : و قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : لا يتأدى إلا بآية طويلة كآية المداينة والكرسى أو ثلاث آيات قصار ، وفي الخلاصة : وهو رواية عنه ، وما دون الآية فليس لها حكم القرآن ولهذا لا يحرم على الجنب والخاض قراءة ، هكذا ذكر الطحاوى . وفي الحاوى : سئل أبو الحسن عن قرأ في الفرض فاتحة الكتاب وآية قصيرة وركع ساهيا قبل أن يقرأ ثلاث آيات قصار أو آية طويلة هل يجب عليه سجدة السهو ؟ قال : نعم . م : ثم على قول أبي حنيفة رضي الله عنه إذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان نحو قوله ﴿ قتل كيف قدر ﴾ ﴿ ثم نظر ﴾ وما أشبه ذلك يجوز بلا خلاف بين المشايخ ، كذا ذكره بعض المشايخ ، وأما إذا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى ﴿ مدهامتان ﴾ أو آية قصيرة هي حرف نحو قوله ﴿ ص ، و ن ، و دق ، فان هذه آيات عند بعض القراء : اختلف المشايخ فيه ، وفي الظهيرية : الأصح أنه لا يجوز ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : لأنه يسمى عاذا ولا يسمى قارئاً . ولو قرأ نصف (١) سورة المدثر : آية ١٩ (٢) سورة المدثر آية ٢١ (٣) آية رقم ٦٤ من سورة الرحمن .

آية مرتين أو كرر كلمة واحدة من آية مرارا حتى بلغ آية تامة لا يجوز . وفي الصيرفة : ولو قرأ في صلاته ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ لا غير يجوز صلاته . م : وإذا قرأ آية طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي أو آية الدين ، البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة ، بعضهم قالوا : لا يجوز لأنه ما قرأ آية تامة في كل ركعة ، وعامتهم على أنه يجوز لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث آيات قصار أو يندلها فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات قصار ، وفي الظهيرية : الصحيح أنه لا يجوز عند أبي حنيفة . م : وفي نوادر المملع عن أبي يوسف : إذا كان الرجل لا يحسن إلا هذه الآية وهو قوله ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فإنه يقرأها مرة واحدة في الركعة ولا يكررها في الركعة يجوز صلاته ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، وروى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة : أدنى ما يجوز من القراءة في الصلاة في كل ركعة ثلاث آيات تكون تلك الآيات الثلاث مثل أقصر سورة من القرآن مثل ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ وإن قرأ بآيتين طويلتين أو بآية طويلة تكون تلك الآيات مثل أقصر سورة في القرآن يحزبه أيضا ، وإن لم يكن الآيتان أو الآية مثل أقصر سورة من القرآن لا يحزبه . وفي التحفة : ثم مقدار القراءة التي يخرج به عن حد الكراهية هو فاتحة الكتاب وسورة قصيرة قدر ثلاث آيات أو ثلاث آيات من أي سورة كانت . وفي شرح الطحاوي : ولو قرأ الفاتحة وحدها أو قرأ الفاتحة ومعاها آية أو آيتين فإن ذلك مكروه ، وقال الكرخي في مختصره : ولو قرأ الفاتحة ولم يقرأ معها سورة فهو مكروه عندهم جميعا . م : وقراءة الفاتحة على التمين ليست بفرض عندنا ، ولكنها واجبة حتى يكره تركها ، وقال الشافعي رحمه الله : فرض حتى لو ترك حرفا لم تصح صلاته .

وأما الكلام في صفة القراءة فنقول : لا يخلو إما أن يكون إماما أو منفردا ،

(١) آية رقم ٣٠ من سورة النمل (٢) أي آية المدافعة ، وهي آية رقم ٢٨٢ من

سورة البقرة .

و الصلاة لا تخلو إما أن تكون مكتوبة أو فافلة ، أما إذا كانت الصلاة مكتوبة فإن كان إماما فانه يجهر في موضع الجهر ويسر في موضع الإسرار ، و موضع الجهر : الفجر و المغرب و العشاء و الجمعة و العیدان ، و موضع الإسرار : الظهر و العصر - و في الهداية و إن كان بعرفة ، و في الكافي : و قال مالك : يجهر في ظهر عرفة . و في البيهقي : سئل أبو الفضل عن شرع في صلاة يجهر فيها بالقراءة و ليس أحد يقتدى به فاختار المخافة و لو قرأ الفاتحة ثم دخل في صلاته جماعة أجهرو بالسورة أم يخافت ؟ قال : إن قصد الإمامة يجهر . م : و اختلفوا في حد الجهر و المخافة ، قال الشيخ أبو الحسن الكرخي : أدنى الجهر أن يسمع نفسه ، و أقصاه أن يسمع غيره ، و أدنى المخافة : تحصيل الحروف ، و في الجامع الصغير العتابي : و أدنى المخافة أن يسمع نفسه أو غيره إذا وضع أذنه على فمه إلا لمانع . و في شرح المتفق : ذكر في الجامع الصغير : إذا قرأ الإمام في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهرا حتى يسمع الكل . و في شرح الطحاوي : و لو قرأ بقلبه و لم يحرك لسانه فانه لا يجوز ، و لو حرك لسانه بالحروف أجزاء و إن كان لا يسمع منه . و قال الفقيه أبو جعفر و الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : أدنى الجهر أن يسمع غيره ، و أدنى المخافة أن يسمع نفسه ، و على هذا يعتمد - و في الرواية : و هو الصحيح ، و في شرح الطحاوي : و ما دون ذلك فجمجمة لا يسمى قراءة ، و إن جهر فيما يخافت أو خافت . فيما يجهر فقد أساء لانه خالف السنة . و في الحجة : و إن كان إماما يسمع غيره ، و لا يرفع صوته بحيث يخشى عليه الضرر . م : أما إذا كان منفردا إن كانت صلاة يخافت فيها يخافت ، و إن جهر يكون مسيئا ، و إن كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار إن شاء جهر و أسمع نفسه و إن شاء أسر و قرأ في نفسه ، هكذا ذكر في عامة الروايات ، و ذكر في رواية أبي حفص أن الجهر أفضل - و في السفناقي : هو الصحيح ، م : و الاصل فيه ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال " من

(١) يجمع الرجل في الحديث لم يبينه و لم يفد به .

صلى على سنية الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة“ والجهر من سنية الصلاة بجماعة فيما يجهر، وأما النوافل فلا يخلو إما أن تكون نوافل النهار أو نوافل الليل، فإن كانت نوافل النهار يكره الجهر فيها لأنها تابعة للفرائض، وأما نوافل الليل فلا بأس بالجهر فيها لكن الأفضل أن يكون بين الجهر والإخفاء - وفي كفاية الشعبي: وأما في تطوع النهار فإنه يخاف فيها بالقراءة، إلا من عذر وهو أن يكون هناك من يتحدث أو يغلبه النوم فيجهر في ذلك لرفع النوم أو لغلبة الكلام عليه ولا يجب بحمد السهر، وفي الكافي: وفي التطوع في الليل فيقرأ بين الجهر والخافتة والجهر أفضل . م : وأما الخافتة في ”بسم الله الرحمن الرحيم“ في أوائل السور فهو عند أصحابنا، وهو قول الثوري .

بقى الكلام بعد هذا في القدر المسنون، قال محمد رحمه الله في الكتاب: القراءة في الصلاة في السفر يقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شاء، وفي الحضر يقرأ في الفجر في الركعتين أربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب، وكذا في الظهر، والعصر والعشاء سواء، والقراءة فيهما على النصف من القراءة في الفجر والظهر، وفي المغرب يقرأ بقصار المفصل - وفي التهذيب: جدا، هذا هو المذكور في ظاهر الرواية، وفي بعض روايات الحسن: ويقرأ في الظهر في الركعتين مثل قراءته في الركعة الأولى من الفجر . اعلم أن محمدا رحمه الله بدأ في الكتاب ببيان حالة السفر فقال: تقرأ في السفر بفاتحة الكتاب وأى سورة شئت، وقد صح أن النبي عليه السلام قرأ في صلاة الفجر في السفر سورة «المعوذتين»، وهذا في حالة الضرورة، وأما في حالة الاختيار في السفر يقرأ في الفجر سورة «البروج»، و”انشقت“ ليحصل الجمع بين مراعات السنة في القراءة وبين التخفيف، وفي الظهر مثل ذلك، وفي العصر والعشاء دون ذلك، وفي المغرب يقرأ بالقصار جدا . أما تسيحات الركوع والسجود يقولها ثلاثا أو أكثر، ولا ينقص عن الثلاث . وفي السراجية: ويقرأ [في] حالة الخوف قدر ما تيسر، م: وأما في حالة الحضر فإن كان الحال حال الضرورة بأن كان يخاف خروج الوقت يقرأ

مقدار ما لا يفوته الصلاة في الوقت ، وإن كانت الحالة حالة الاختيار بأن كان في الوقت سعة ذكر في الجامع الصغير أنه يقرأ في الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين أو ستين آية في كل ركعة عشرين أو خمس وعشرين أو ثلاثين سوى فاتحة الكتاب ، و روى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يقرأ ما بين الستين إلى مائة - وفي النبايع : سوى الفاتحة ، وفي غير رواية الأصول عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه يقرأ في الركعتين في الأولى « أَلَمْ تَزِيلِ السَّجْدَةَ » ، وفي الثانية « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ » . وفي الخلاصة : و السنة أن يقرأ بفاتحة الكتاب ثم من ثلاثين إلى ستين آية في الركعة الأولى من الفجر ، وفي الثانية من عشرين إلى ثلاثين ، والآثار قد اختلفت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنه أنه كان يقرأ في الفجر من ستين إلى مائة ، وعن بعض الصحابة رضى الله عنهم أنه قال : تلقفت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة « ق » و « الذاريات » لكثرة ما كان يقرأهما في صلاة الفجر ، و عنه عليه السلام أنه قرأ في الفجر « إذا الشمس كورت » ، و « إذا السماء انفطرت » ، و عنه عليه السلام أنه قرأ في الفجر سورة « المزمل » و « المدثر » ، و عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قرأ في الركعة الأولى فاتحة « البقرة » و في الثانية خاتمتها ، و عن عمر رضى الله عنه أنه قرأ في الركعة الأولى سورة « النحل » و في الثانية سورة « بنى إسرائيل » ؛ و لما اختلفت الأخبار في المقادير اختلفت مقادير حملها ، و بالاختلاف يستدل على أن في الأمر سعة ، و المشايخ وفقوا بين الروايات ، فمنهم من قال : الأربعون للكسالى ، و ما فوق ذلك إلى الستين للآسباط ، و ما بين الستين إلى المائة للذين يتجهدون ويستأنسون بالقراءة . و منهم من وفق من وجه آخر فقال : المراد من الأربعين إذا كانت الآى طوالا كسورة « الملك » فانها مع طولها ثلاثون آية ، و المراد من الحسين و الستين إذا كانت الآى متوسطة بين الطول و القصر أو محتلفة فيها الطوال و القصار ، و المراد بما بين الستين إلى المائة إذا كانت الآى قصارا كسورة « المزمل » . و « المدثر » و كسورة « الرحمن » . و منهم من وفق من وجه

آخر فقال : إن كان الوقت وقت كل وكسب نحو الصيف يقرأ أربعين ، وإن كان وقت فراغ كالشتاء يقرأ ما بين الستين إلى المائة ، وإن كان فيما بينهما - وفي الخلاصة : وفي الربيع والخريف - يقرأ من خمسين إلى ستين . ومنهم من يقول : إذا كانت الليالي قصارا يقرأ أربعين ، وإن كانت طوالا يقرأ ما بين الستين إلى المائة ، وإن كان فيما بين ذلك يقرأ خمسين أو ستين . وفي الزاد : وقيل : المائة للوهاد ، والستون في الجماعة الملهودة ، والأربعون في مساجد الشوارع . وفي الينابيع : وفق بعضهم بين الروايات فقال : المساجد ثلاثة : مسجد ليس على مارة الطريق وفيه زهاد وعباد فيقرأ فيه على رواية الحسن ، ومسجد على مارة الطريق كمساجد الرباط والطريق المجادة فيقرأ فيه أربعين ، ومسجد ليس فيه زهاد وعباد وليس على مارة الطريق فيقرأ فيه ستين آية . وفي السغناقي : ذكر الإمام الترمذی هذا كله إذا كان إماما ، وأما إذا كان منفردا قرأ ما شاء لأن على الإمام أن يراعى حق القوم . وذكر أبو بكر رحمه الله الأفضل أن يطول القراءة إذا كان يصلي وحده ، وإذا كان بجماعة لا ، تيسيرا على الناس .

هذا كله في صلاة الفجر ، وأما في صلاة الظهر فقد ذكر في الجامع الصغير : و يقرأ في الظهر مثل الفجر ، وذكر في الأصل : و يقرأ في الظهر مثل الفجر أو دونه . وأما في صلاة العصر فيقرأ في الركعتين بعشرين سوى فاتحة الكتاب - وفي الينابيع : أو ثلاثين ، وفي القيمة : إذا كان يؤدي العصر في وقت مكروه فالصواب أن يستوفي القراءة المسنونة لأنه نص في الكتاب أن لا كراهة في نفس الوقت ، إنما الكراهة في فعل التأخير ، م : و روي عن جماعة من الصحابة أنهم قالوا : حرزنا قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر فوجدناه على النصف من قراءته في الظهر . وفي الخلاصة الحاتية : ذكر في المجرى : يقرأ في الظهر في الركعتين ثلاثين آية سوى الفاتحة ، وفي بعض الروايات : يقرأ في الركعتين من الظهر مثل ما يقرأ في الركعة الأولى من الفجر .

م : و أما في صلاة العشاء يقرأ ما يقرأ في العصر . و أما في المغرب فيقرأ في كل ركعة بسورة قصيرة ، و قال الشافعي رحمه الله : يقرأ في المغرب مثل سورة « المرسلات » و « عم يتساءلون » . و أما الوتر فما قرأ فيه فهو حسن ، بلقنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قرأ في الوتر في الركعة الأولى بـ « سبح اسم ربك الأعلى » ، و في الثانية بـ « قل يا أيها الكافرون » ، و في الثالثة بـ « قل هو الله أحد » . و في التهذيب : يقرأ أحياناً هذا للتبرك و أحياناً غير هذا للتحرز عن هجران باقي القرآن ، م : و روى أنه عليه السلام يوتر بتسع سور من المفصل في الركعة الأولى بـ « انا أنزلناه » ، و « اذا زلزلت الأرض » ، و « الهسك » ، و في الركعة الثانية « العصر » ، و « انا اعطيتك الكوثر » ، و « اذا جاء نصر الله » ، و في الثالثة بـ « قل يا أيها الكافرون » ، و « تبت » ، و « قل هو الله أحد » . و في شرح الطحاوي : و الأفضل للامام أن لا يزيد القراءة على ما ذكرنا . و لا يقل على القوم و لكنه يخفف بعد أن يكون على التمام و الاستحباب .

م : نوع آخر

الأفضل أن يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب و سورة تامة ، و لو قرأ بعض السورة في ركعة و البعض في ركعة بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : يكره لأنه خلاف ما جاء به الأثر . و في الغيائية : و كأنهم أرادوا بذلك سورة قصيرة ، م : روى عن أصحابنا أنه لا يكره ، و في الظهيرية : هو الصحيح ، و في الخلاصة : لا يكره و لكن لا ينبغي أن يفعل ، و لو فعل لا بأس به . م : و لو قرأ في الركعتين من وسط سورة أو من آخر سورة فلا بأس به ، و لو قرأ في الركعة الأولى من وسط سورة أو من آخر سورة و قرأ في الركعة الأخرى من وسط سورة أخرى أو من آخر سورة أخرى فلا يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ، و لكن لو فعل لا بأس به ، و قال بعضهم : يكره ، و قال بعضهم : لا يكره . و في الذخيرة قال شمس الأئمة : هو الأصح : و في الحجة : و لو قرأ في الركعة الأولى من آخر سورة و في الركعة الثانية من وسط سورة أو سورة قصيرة كما لو قرأ « امن الرسول »

في ركعة، و « قل هو الله احد، في ركعة لا يكره . م : و في فتاوى أبي الليث : سئل عن القراءة في الركعتين من آخر السورة أ هو أفضل أو قراءة سورة بتمامها ؟ قال : إن كان آخر السورة أكثر آية من السورة التي أراد قراءتها كان قراءة آخر السورة أفضل ، وإن كانت السورة أكثر آية فهي أفضل ، ولكن ينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة . [وفي الحاشية] : ولا ينبغي أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة . م : وإن أراد أن يقرأ آية طويلة مثل آية المدانية أو ثلاث آيات اختلفوا ، والصحيح أن قراءة ثلاث آيات أولى إذا بلغت الآيات مقدار أقصر سورة من القرآن .

في فتاوى الحجة : ثم القراءة على ثلاثة أوجه في الفرائض : على التؤدة^١ ، والترسل^٢ ، والتدبر حرفاً حرفاً . و في التراويح يقرأ بقراءة الائمة بين التؤدة والسرعة ، و في النوافل بالليل له أن يسرع بعد أن يقرأ كما يفهم و ذلك مباح ، ألا ترى أن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة واحدة^٣ . و ينبغي أن يفتح القراءة في الصلاة بآية الرحمة والنعمة والجنة ، و يختم كذلك لبدل ذلك على حسن القول وحسن الحال و تبشيراً على صالح الأعمال . م : و إذا انتقل من آية إلى آية أخرى من سورة أخرى أو من هذه السورة و بينهما آيات يكره ، وكذلك يكره أن يختار قراءة أواخر السور دون أن يقرأ السورة على الولاء في الصلاة و خارج الصلاة لأنه يخالف فعل السلف ، و إذا جمع بين السورتين في ركعة رأيت في موضع أنه لا بأس به ، و ذكر شيخ الإسلام أنه لا ينبغي له أن يفعل هكذا على ما هو ظاهر الرواية . إذا جمع بين السورتين بينهما سورة واحدة في ركعة واحدة فانه يكره - و في الذخيرة : بالاتفاق ، و إن كان في الركعتين فإن كان بينهما سور لا يكره ، و إن كانت سورة واحدة قال بعضهم : يكره ، و قال بعضهم : إن كانت السورة طويلة لا يكره ، و قال بعضهم : لا يكره أصلاً .

(١) التؤدة : الرزاة و الثاني (٢) الترسل : التمهّل و الترفق (٣) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام وغيره ، و ذكره الصيمري وغيره في مناقب الإمام و أخباره .

الذخيرة : إذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فجرت على لسانه سورة أخرى ، فلما قرأ منها آية أو آيتين أراد أن يتركها ويفتح السورة التي أراد قراءتها لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، بل المختار أنه يمضي في قراءتها . ٣ : وإذا قرأ في ركعة سورة وفي الأخرى سورة فوق تلك السورة أو قرأ في ركعة سورة ثم قرأ في تلك الركعة سورة أخرى فوق تلك السورة يكره . وفي القسفة : ومثل أبو الفضل عن قرأ في النفل في الركعة الأولى « ثبت يد آبي لب » وفي الثانية « إذا جاء نصر الله » قال : إن تمعد ذلك يكره ، وذكر القاضي الإمام أبو بكر أنه يكره في الفريضة ولا يكره في النفل ، ٣ : وإذا قرأ في الركعة الأولى « قل اعوذ برب الناس » ينبغي أن يقرأ في الركعة الثانية أيضا . قل اعوذ برب الناس . وإذا قرأ في ركعة آية وقرأ في الركعة الأخرى آية فوق تلك الآية ، أو قرأ في ركعة آية ثم قرأ بعدها في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك الآية فهو على ما ذكرنا في السور . وإذا جمع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة أو في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السورة أيضا . ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الثانية سورة أطول منها إن كان التفاوت قليلا لا يكره ، فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة في الركعة الأولى « سبح اسم ربك الأعلى » ، وفي الركعة الثانية « هل اتك » . وهو أطول من « سبح اسم » ، بقليل ، وفي الغبائية : قالوا القليل مقدر بآية أو آيتين ، وإن كان التفاوت بثلاث فما فوقها لا شك أنه يكره ، ٣ : وإن كان التفاوت كثيرا يكره - وهذا كله في الفرائض ، فأما في السنن لا يكره . وإذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلاة أو قرأ الفاتحة ومعها آية أو آيتين فذلك كله مكروه . وفي السراجية : إذا قرأ في الأولين من التطوعات من « المودتين » وفي الآخرين « ثبت » ، وسورة « الإخلاص » لا يكره . البيهقي : سئل علي بن أحمد عن رجل شرع في الصلاة ثم تذكر أنه لم يقرأ بفاتحة الكتاب أيعود إلى الفاتحة أو يمضي ؟ قال : لو عاد إلى الفاتحة فقد أحسن ، وقال الوبري ويوسف بن محمد : يقرأ الفاتحة ثم السورة ، وسئل

عن رجل قرأ في الركعة الأولى من الظهر سورة « الفلق » ، وفي الثانية الفاتحة و « قل هو الله أحد » ، فلما بلغ « الله الصمد » تذكر أن عليه أن يقرأ « قل أعوذ برب الناس » ، قيل : يتم سورة الإخلاص . وفي الكبرى : ولا ينبغي أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة واحدة في ركعتين . والولولة : من يختم القرآن في الصلاة إذا فرغ من المودعتين في الركعة الأولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب و شيء [من سورة البقرة لأن النبي عليه السلام قال " خير الناس الحال المرتحل " أى الخاتم المفتوح] ١ .

م : المقتدى إذا قرأ خلف الإمام في صلاة لا يجهر فيها اختلف المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا : لا يكره . وبعض مشايخنا ذكروا في شرح كتاب الصلاة أن على قول محمد لا يكره ، وعلى قولهما يكره ، وفي الكافي : وقال مالك : يقرأ في السرية لا في الجهرية ، وقال الشافعي : يقرأ الفاتحة في الكل ، وفي الهداية : ويستحسن على سبيل الاحتياط ، وقوم فرقوا بين ما يجهر فيها وبين ما لا يجهر فيها ، ففيما يجهر يسكت ، وفيما يخافت يقرأ ، وفي الذخيرة : الأصح أنه يكره ، وفي السغاني : وقال شمس الأئمة السرخسي : يفسد صلاته في قول عدة من الصحابة ، وقيل : يستحب أن يكسر أسنانه ، وعند الشافعي رحمه الله يقرأ في كل صلاة إلا في صلاة الجهر ، ويقرأ الفاتحة بعد فراغ الإمام منها فإن الإمام ينصت حتى يقرأ .

وفي الجامع الصغير الحسامي : إمام قرأ آية الترغيب أو التهيب يستمع من خلفه ويسكت ، وكذا في الخطبة ، وكذا لو صلى على النبي عليه السلام . م : ولا بأس بقراءة القرآن على التأليف فقد صح أن الصحابة فعلوا ذلك ، وفي الحجة : والصحيح أن رعاية ترتيب المصاحف لازمة عملاً باجماع الصحابة لكن لا يجب السهو بترك هذا الترتيب ، م : ومشايخنا استحسنا قراءة المفصل ليستمع القوم وتعلموا . وإذا كبر للركوع في الصلاة ثم بدا له أن يزيد في القراءة لا بأس به - م : ما لم يركع ، ويكره

(١) من أ ، خ .

أن يتخذ شيئاً من القرآن موقفاً بشيء من الصلوات ، يعنى لا يقرأ غيرها فى تلك الصلاة - وفى الكافى : أريد به سوى الفاتحة ؛ م : فإذا فعل ذلك فى بعض الأوقات فلا بأس به ، وفى بعض شروح الجامع الصغير أن هذه الكرامة فيما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بدونها ، أما إذا اعتقد أن الصلاة تجوز بدونها إلا أن قراءة هذه السورة أيسر عليه فلا بأس به . وفى الحجة : ولو تبرك بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة السجدة و « هل أتى على الإنسان ، يوم الجمعة جاز ولا يداوم على ذلك ، وكذا لو قرأ سورة « الجمعة » ، و « المنافقين » ، فى صلاة الجمعة وغيرها يجوز ، وكذلك قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة المغرب ليلة الجمعة . قل يا أيها الكافرون ، و « قل هو الله احد ، فالتبرك والتميم به يجوز ، وفى السنن : ويكره أن يتخذ سورة السجدة ، و « هل أتى على الإنسان ، لصلاة الفجر فى كل جمعة ، وقال الشافعى رحمه الله : يستحب ذلك . م : وإذا كرر آية واحدة مراراً فإن كان ذلك فى التطوع الذى يصلى وحده فذلك غير مكروه ، وإن كان ذلك فى الصلاة المفروضة فهو مكروه ، وهذا فى حالة الاختيار ، أما فى حالة العذر والفسيان فلا بأس به . وفى الذخيرة : وإذا قرأ الفاتحة فى الصلاة على قصد الثناء جازت صلاته .

فتاوى الحجة : وقراءة القرآن بالقراءات السبع والروايات كلها جائزة ، ولكنى أرى الصواب أن لا يقرأ بالقراءة العجيبة بالإمالات وبالروايات الغريبة لأن بعض الناس يتمتعون وبعضهم يتفكرون وبعضهم يخطئون ، وبعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون ، ولعلمهم لا يرغبون فيقعون فى الإثم والشقاء ، ولا ينبغي للائمة أن يحملوا العوام إلى ما فيه نقصان دينهم وديارهم وحرمان ثوابهم فى عقابهم ، م : لا يقرأ على رأس العوام والجهال وأهل القرى والجبال مثل قراءة أبى جعفر المدنى وابن عاصر وعلى بن حمزة الكسائى صيانة لدينهم فلعلمهم يستخفون أو يضحكون وإن كان كل القراءات والروايات صحيحة فصيحة طيبة ، ومشايخنا اختاروا قراءة أبى عمر حفص عن عاصم .

م : نوع آخر

في معرفة طوال المفصل وأوساطه وقصاره

فتقول : طوال المفصل من سورة الحجرات ، إلى سورة البروج ، ، والأوساط منها إلى سورة 'لم' يكن ، ، والقصار منها إلى آخر القرآن . وفي الكافي : المفصل السبع ' السابع ، سمي به لكثرة فصوله وهو من سورة 'نوح' ، وقيل من 'الفتح' ، وقيل من 'ق' . وفي الجامع الصغير العتابي : طوال المفصل من 'الحجرات' ، إلى 'عبس' ، ، وأوساطه 'إذا الشمس كورت' ، إلى سورة 'والضحى' ، والباقي قصاره .

م : نوع آخر

في إطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية

قال أبو حنيفة - في الجامع الصغير : و يطول الركعة الأولى من الفجر على الثانية : و ركعتا الظهر سواء ؛ و قال محمد : أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها - وفي الحجة : وهو المأخوذ للفتوى . م : و يجب أن يعلم أن إطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية من الفجر مسنونة بالإجماع ، و سائر الصلوات كذلك عند محمد . و عند أبي حنيفة و أبي يوسف إطالة القراءة في الركعة الأولى في سائر الصلوات غير مسنونة . ثم يعتبر التطويل من حيث الآيات إذا كان بين ما كان يقرأ في الأولى و بين ما يقرأ في الثانية مقارنة من حيث الآي ، أما إذا كان بين الآي تفاوت من حيث الطول و القصر فيعتبر الكلمات و الحروف ، و في الخاتمة : فالمعتبر كثرة الآي لا كثرة الكلمات و الحروف . م : بعد هذا اختلف المشايخ رحمهم الله ، بعضهم قالوا : ينبغي أن يكون التفاوت بينهما بقدر الثلث و الثلثين ، الثلثان في الأولى و الثلث في الثانية ، و في شرح الطحاوي قال : ينبغي أن يقرأ في الأولى قدر ثلاثين و في الثانية قدر عشر آيات أو عشرين آيات هذا هو بيان الأولى .

(١) الحرب السابع .

و أما بيان الحكم فنقول : التفات و إن كان فاجسا بأن قرأ في الأولى بأربعين آية و في الثانية بثلاث آيات لا بأس ، و به ورد الأثر ، أما إطالة الركعة الثانية على الأولى فكروه بالإجماع ، هذا إذا كان التفات كثيرا بثلاث آيات فما فوقها ، و أما إذا كان قليلا نحو آية أو آيتين فلا يكره .

م : فوع آخر في القراءة بالفارسية

و إذا قرأ في الصلاة بالفارسية جازت قراءته سواء كان يحسن العربية أو لا ، أما إذا كان يحسن [يجوز ، و يكره عند أبي حنيفة ، و عندهما لا يجوز إن كان يحسن] ، و يجوز إن كان لا يحسن ، و ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة و شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير رجوع أبي حنيفة رحمه الله إلى قولها - و في النصاب و الخلاصة : هو الصحيح ، و عليه الاعتماد ، و في الخلاصة الحنافية : و كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول : الخلاف فيما إذا جرى على لسانه من غير قصد أما من تعدد ذلك يكون زنديقا أو مجنونا ، فالجئون يداوى و الزنديق يقتل ، م : و قال الشافعي رحمه الله : لا يجوز قراءته على كل حال . و أجمعوا على أنه لا يفسد صلاته بالقراءة بالفارسية ، إنما الخلاف في الجواز ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : إن أبا حنيفة إنما جوز قراءة القرآن بالفارسية إذا قرأ آية قصيرة ، يعني قرأ ترجمة آية قصيرة ، ثم ذكر الشيخ الفقيه أبو سعيد البردعي أن أبا حنيفة إنما جوز القراءة بالفارسية خاصة دون غيرها من اللسان لقربها من العربية على ما جاء في الحديث « لسان أهل الجنة العربية و الفارسية الدرية ، و الأصح أن الاختلاف في جميع اللسان و اللغات نحو التركية و الرومية و الهندية . ثم إنما يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله إذا كان مقطوع القول بأن ما أتى به هو المعنى و يكون على نظم القرآن نحو قوله تعالى ﴿ لجواؤهم جهنم ﴾ « سزائے و سے دوزخ ، و قوله ﴿ لجمعناهم جمعا ﴾ لجمعناهم عندا (كذا) و قوله تعالى ﴿ ممشة (١) من أر .

حُتَكَ) قَالَ «مَعِيشَتِ تَنگَا»، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى نَظْمِ الْقُرْآنِ فَلَا يَحُوزُ، قَالَ الشَّيْخُ
الإمام الصَّغَرُ: يَحُوزُ كَيْفَ مَا كَانَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَحُوزُ إِذَا كَانَ ثَلَاثَ كَسُورَةٍ
الْإِخْلَاصِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْقَصَصِ فَانَّهُ لَا يَحُوزُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (اقْلُوا يَوْسُفَ)
قَالَ «بِكَشِيدِ يَوْسُفَ رَا»، تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحُوزُ فِي الْكُلِّ.

وإن اعتاد القراءة بالفارسية، أو أراد أن يكتب المصحف بالفارسية منع من
ذلك على أشد المنع، وإن فعل ذلك في آية أو آيتين لا يمنع من ذلك، ذكر الشيخ
الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير: وإن كتب القرآن وتفسير كل
حرف وترجمته تحته روى عن الشيخ الفقيه أبي جعفر أنه لا بأس به في ديارنا، وإنما
يسكره في ديارهم لأن القرآن نزل بلغتهم.

وإذا قرأ الرجل في صلاته شيئاً من التوراة والإنجيل والزبور لم يحوز صلاته سواء
كان يحسن القرآن أو لا يحسن، وقال الشيخ شمس الأئمة: وجدت في بعض النسخ أنه
إن كان ما قرأ من التوراة وأشباهها مؤدياً للمعنى الذي في القرآن يحوز في قول أبي حنيفة
رحمه الله، وكثير من مشايخنا اختاروا هذا القول، وإذا لم يكن مؤدياً للمعنى الذي
في القرآن لا شك أنه لا يحوز صلاته، ولكن هل تفسد صلاته؟ ينظر: إن علم أنه
هو التوراة الذي أنزل على موسى عليه السلام لا تفسد صلاته لأنه بمنزلة التيسيح إلا أن
يكون ذكر قصة بحيث تفسد صلاته لأنه كلام الناس، وكثير من مشايخنا اختاروا
ما حكاه الشيخ الإمام شمس الأئمة عن بعض النسخ أنه ينظر: إن كان ما قرأ في صلاته
من التوراة موافقاً للمعنى للقرآن جازت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن العبرة
عنده للمعنى. وفي الظهيرية: وإن كان لا يدري ما معناه تفسد صلاته لأنه لا يؤمن بما
حرفه أهل الكتاب. ولو قرأ ما حكى رسولنا من ربنا جل جلاله «نحو قوله» الصوم لي
وأنا أجزي به، لا يحوز.

(١) أي الحديث القدسي.

نوع آخر من هذا الفصل

فيمن نسي القراءة في الأولين

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قرأ في الأولين من العشاء سورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يقض فاتحة الكتاب في الآخرين، وفي الحاشية: له أن يقرأ الفاتحة في الآخرين إن شاء، وإن قرأها لا تكون قضاء. م: فإن قرأ في الأولين بفاتحة الكتاب ولم يقرأ بالسورة قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب والسورة - وفي الجامع الصغير التالي: وجهر بهما هو الصحيح، وقيل: جهر بالسورة وحدها، وفي الخلاصة: وعن أبي حنيفة أنه يجهر بالسورة دون الفاتحة، وعن محمد أنه لا يجهر بهما، وفي الفتاوى المتأخرة: أسر بهما تبعاً للفاتحة وهو المختار؛ م: وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يقضى السورة، وفي الكافي: وقال الحسن بن زياد: يقضيها، وقيل: يقضى الفاتحة دون السورة لأنها أم فتكون قراءتها أولى. م: فإن أراد أن يقرأ السورة وحدها في الآخرين وترك الفاتحة ويقول: كنت بالخيار قبل هذا في قراءة الفاتحة في الآخرين بين أن أقرأ بها وبين أن أتركها فأمضي على خياري ولا أقرأها. هل له ذلك؟ لم يذكر هذا في الكتاب، ومشايخنا رحمهم الله فيه مختلفون، منهم من قال: لا يقرأ الفاتحة لأنها لم تكتب عليه في الآخرين، وهو الأشبه بمذهب أصحابنا، ومنهم من قال: ليس له أن يترك الفاتحة هنا ليقع السورة بعد الفاتحة كما هو سنة القراءة في الصلاة، ثم قول محمد رحمه الله في الجامع الصغير: وإن قرأ في الأولين بفاتحة الكتاب ولم يقرأ السورة قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب والسورة، يقتضى وجوب قضاء السورة، وذكر هذه المسألة في الأصل وقال: إذا ترك السورة في الأولين فأحب إلى أن يقرأها في الآخرين نصاً على أن قضاء السورة في الآخرين بطريق الاستحباب؛ فصار في المسألة روايتان، على رواية الأصل يستحب قضاء السورة، وعلى رواية الجامع الصغير يجب قضاء السورة، وقول محمد في الجامع الصغير: قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب والسورة وجهر، يحتمل أنه

أراد بالجهر السورة وال فاتحة جميعا ، و هو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه - وفي الكافي : و هو الأصح ، م : و يحتمل أنه أراد به الجهر بالسورة دون الفاتحة ، و إليه ذهب المشايخ رحمهم الله و هو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه أيضا ، و في الكافي : و هو اختيار غير الإسلام ، م : و منهم من قال بأنه يخاف بهما ، و هو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه أيضا . و في الحجة : و لم يقرأ فاتحة الكتاب و السورة في الأولين قضاهما في الآخرين .

م : و عما يتصل بهذه المسألة : إذا نسي الفاتحة في الركعة الأولى أو في الركعة الثانية و قرأ السورة ثم تذكر قرأ بفاتحة الكتاب ثم السورة - هكذا ذكر في الأصل ، و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يركع و لا يقرأ الفاتحة . و لو لم يقرأ في الركعتين الأوليين أصلا و قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب خاصة فإن صلاته جائزة ، و ينوب هذا عن الأولين ، و لو قرأ في الأولين بفاتحة الكتاب خاصة أليس أنه يجوز صلاته إذا كذا هذا ، و في الحجة : و يسجد للسهو ، م : إلا أن يريد بقراءة الفاتحة في الآخرين التاء و الدخام على ما جرى من السنة فيثبت لا يجوز صلاته و لا ينوب هذا عن القراءة . و في فتاوى الحجة : و لو قرأ في الأولين من الأربع قبل الظهر بفاتحة الكتاب و سورة و قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب و ركع فإن تذكر في الركوع رجع و قرأ الفاتحة و السورة ، و إن رفع رأسه من الركوع فتذكر لا يقرأ السورة . البيهقي : سئل حيدر الوري عن رجل سها أنه هل قرأ الفاتحة أم لا و هو قائم و يعرف أنه لم يقرأ السورة بعد الأولى في حقه أن يترك الفاتحة و قرأ السورة أم يقرأ الفاتحة ثم السورة ؟ فقال : يتحرى في ذلك و يبني على ما يقع في رأيه ، و إن لم يثبت له رأى فإنه يقرأ السورة لا غير ؛ و سئل عنها يوسف بن محمد فقال : الأولى أن يقرأ بفاتحة الكتاب ثم السورة إذا لم يثبت له رأى ، قال رضي الله عنه : و الصواب ما ذكره يوسف بن محمد لأن السرخسي ذكر في كتاب السجودات في أوله : و ما تردد بين البدعة و الواجب عليه أن يأتي به احتياطاً لأنه لا وجه لترك

لترك الواجب ، وقراءة الفاتحة واجبة عندنا و أقصى درجات تكرار الفاتحة أن يحمل بدعة . م : محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل فاته المشاء فصلها بعد ما طلعت الشمس إن أم فيها جهر بالقراءة ، وإن صلى وحده اتفق المشايخ أنه يتغير بين الخافضة والجهر ، والجهر أفضل إن كان في الوقت ، وإن كان بعد ذهاب الوقت اختلف المشايخ رحمهم الله فيه ، بعضهم قالوا : يخاف حتما - وفي الجامع الصغير العتاني : وهو الأصح ، م : وبعضهم قالوا : يخير والجهر أفضل ، وفي الذخيرة : والأصح أنه يجهر كما في الوقت . م : ولم يجب الجهر على المفرد بعد الوقت كما لا يجب في الوقت بالإجماع ، والجهر في الوقت أفضل ، أما بعد خروج الوقت ففهم من قال : يخاف ، ومنهم من قال : كلاهما سواء والجهر أفضل ، وهذا أصح . محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل صلى أربع ركعات تطوعا ولم يقرأ فيهن شيئا أو في بعضهن : يقضى ركعتين ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف رحمه الله : يقضى أربع ركعات - وهنا مسائل ستأتي في الفصل العاشر . إذا أوتر وترك القراءة في الركعة الثالثة تفسد صلاته بالإجماع . وإذا ترك القراءة في إحدى ركعتي الفجر تفسد صلاته ، وكذا المسافر إذا ترك القراءة في إحدى الركعتين . وإذا افتتح العصر ثم نام ققرأ وهو قائم ذكر المسألة في الفتاوى في الموضوعين ، فأجاب في أحد الموضوعين بالجواز ، وأجاب في الموضوع الآخر بعدم الجواز ، والمختار عدم الجواز - وفي الظهيرية : وهو الأصح . م : قال الإمام غفر الدين : إذا نام في القيام وقرأ فيه يجوز ، وإن نام قاعدا بأن كان يصلي قاعدا ققرأ فيه لا يجوز . م : إمام افتتح الصلاة وركع قبل أن يقرأ ثم رفع رأسه وقرأ وركع فالمعتبر في هذا الركوع الثاني ، حتى لو اقتدى به إنسان في هذا الركوع يصير مدركا للركعة ، وكذا إذا لم يتم القراءة وركع بأن ققرأ الفاتحة ولم يقرأ السورة أو ققرأ السورة ولم يقرأ الفاتحة وركع ثم رفع رأسه و أتم القراءة وركع ، فأما إذا أتم القراءة وركع ثم رفع رأسه من الركوع وقرأ ثانيا وركع ذكر في باب الحدث أن المعتبر

هو الركوع الاول ، حتى لو اقتدى به إنسان في هذا الركوع لا يصير مدركا ، وذكر في باب السهو أن المعتبر هو الركوع الثاني ، ولو أن هذا الإمام ركع ولم يقرأ فلما رفع رأسه من الركوع الاول سبقه الحدث فاستخلف رجلا فقرأ هذا الرجل وركع لجماعه رجل واقتدى به : يصير مدركا للركعة [وكذا إذا قرأ الإمام الاول الفاتحة ولم يقرأ السورة وركع فلما رفع رأسه سبقه الحدث فاستخلف رجلا وقرأ الخليفة السورة وركع لجماعه رجل اقتدى به فان الرجل يصير مدركا للركعة]^١ . وكذا لو قرأ الإمام الاول السورة ولم يقرأ الفاتحة وبقى المسألة بجعلها فانه يصير مدركا للركعة . فلو أن الإمام الاول قرأ وركع فلما رفع رأسه من الركوع سبقه الحدث فاستخلف رجلا فقرأ هذا الخليفة وركع لجماعه رجل واقتدى به فعلى الرواية التي ذكرنا في باب الحدث لا يصير مدركا للركعة .

نوع آخر في زلة القاري

يحتاج لتفريغ مسائل هذا النوع إلى معرفة مخارج الحروف ، وإلى معرفة جواز إبدال الحروف بعضها عن بعض ، فنبدأ ببيان مخارج الحروف ، فنذكر الحروف وهي تسعة وعشرون على ترتيب مخارجها ، فنقول : أولها الميمزة والالف والهاء ، ثم العين والحاء ، ثم الغين والحاء ، ثم القاف والكاف ، ثم الجيم والشين والياء ، ثم الصاد ، ثم اللام والراء والنون ، ثم الطاء والذال والطاء ، ثم الصاد ، ثم الزاي والسين ؛ ثم الظاء والذال والطاء ، ثم الفاء والياء والميم والواو .

فهذه الحروف ستة عشر مخرجا ؛ فالحلق منها ثلاثة مخارج : فأقصاها مخرج الميمزة والالف والهاء ، وأوسطها مخرج العين والحاء ، وأدناها من القيم الغين والحاء . ومن أقصى اللسان مخرج القاف والكاف ، ومن وسط اللسان مخرج الجيم والشين والياء ، ومن طرف اللسان خمسة مخارج ، فالطاء والذال والطاء من مخرج واحد وهو طرف

(١) من : أو ، غ .

اللسان و طرف الثنايا العليا، و الذال و الظاء و التاء من مخرج واحد و هو طرف اللسان و أصول الثنايا العليا - و فى الحجة : من أراد أن يقول الطاء فليقل بلسانه مع ضم الأسنان و لا يخرج رأس لسانه . م : و الصاد و السين و الزاى من مخرج واحد و هو طرف اللسان و فوق الثنايا العليا، و يبقى فرجة قليلة بين اللسان و الثنايا العليا عند الذكر . و يخرج النون المتحركة من طرف اللسان بينه و بين ما فوق الثنايا . و بما يتصل بالخياشيم و راء يخرج النون من ظهر اللسان و الحنك يخرج الراء . و لحافة اللسان مخرجان و حرفان، فمن حافة اللسان من أقصاها إلى ما يلي الأضراس الصاد، فبعضهم يخرجها من الجانب الأيمن . و بعضهم يخرجها من الجانب الأيسر - و فى الحجة : و بالأيسر أصح . م : و من حافة اللسان من أدناها إلى ما يلي الثنايا و ينتهى طرف اللسان بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى يخرج اللام . و للشفة مخرجان، فالفاء من باطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العليا، و الباء و الميم و الواو بين الشفتين . و يخرج النون الحقيقية و هونون «مك» و «عنك» من الخياشيم ليس لها فى الفم موضع .

و لهذه الحروف فروع بعضها مستقبحة و بعضها مستحسنة، فالمستحسنة مستعملة فى العربية الصحيحة و اللغة الفصيحة، و هى خمسة : النون الحفيفة و صفتها ما ذكرنا، و الهمزة الحفيفة و هى التى لا تكون همزة محضة من غير تليين و لا تليينا محضا من غير همزة و ذلك نحو قوله «سأل» فانه ليس بهموز محض و لا تليين محض، و ألف التثنية و هو الألف التى تجدها بين الألف و الواو نحو : الضلوة و الزكوة و الحياة، و ألف الإمالة و هى الألف التى تجدها بين الألف و الياء كما فى قوله : عالم حاتم، و الضاد التى كالزاي غير أن الضاد التى كالزاي إنما تقع مستحسنة إذا وقعت قبل الدال فقط . و أما المستقبحة فهى : السين التى كالجم، و الباء التى كالفاء، و الجيم التى كالشين، و الجيم التى كالفاء، و القاف التى كالكاف عند قوم قالوا فى بثل قال : كال، و الطاء التى كالتاء، فهى مبهمة أحرف، و إنها خارجة عن لغة الفصحاء .

جئنا إلى الإبدال فنقول : الهمزة تبدل من خمسة أحرف : الألف والواو والياء والياء والعين ، والباء تبدل عن الواو ، والثاء في القسم تبدل من الواو والياء والسين والصاد والطاء والدال ، والثاء تبدل من الياء ، والجيم تبدل من الياء ، والحاء لا تبدل من حرف ما إلا نادرا ، وكذا النحاء ، وقيل : النحاء تبدل من العين ، والحاء تبدل من النحاء ، والدال تبدل من الثاء ، والذال لا تبدل وقيل : تبدل عن الثاء والدال والثاء . والراء لا تبدل وقيل : تبدل عن اللام ، والزاي تبدل عن السين والصاد ، والسين تبدل عن الياء ، والشين تبدل من السين والكاف التي هي خطاب للوثة ، والصاد تبدل من السين إذا جاوره هاء أو عين أو قاف أو طاء ، والصاد لا تبدل وقيل : تبدل من الصاد ، والطاء تبدل من تاء افتعل ، والطاء تبدل عن الذال عند بعضهم ، والعين تبدل من الهمزة والحاء ، والغين تبدل من العين عند بعضهم ، والقاف تبدل من الياء ، والقاف تبدل من الكاف ، والكاف تبدل من القاف ، واللام تبدل من الصاد والنون ، والميم تبدل من الواو والنون والياء واللام ، والنون تبدل من الهمزة ، والواو تبدل من الهمزة والألف والياء ، والحاء تبدل من الهمزة والألف والياء والواو . واللام والألف الساكنة في " لا " وهي التي تسمى لام ألف تبدل من الهمزة والياء والنون والخفيفة والواو ، والياء تبدل من الألف والواو والهمزة والحاء والسين والثاء والراء والنون واللام والصاد والضاد والميم والدال والعين والكاف والباء والثاء والجيم .

وبعد الوقوف على هذه الجملة نشرع في المسائل فنقول : الذي يعرض من الخطأ في القراءة على وجوه فنجعل لكل وجه فضلا تيسيرا على الطالبين ، ونذكر عقيب كل فصل ما يتصل به من المسائل - والله ولي التوفيق .

الفصل الأول

في ذكر حرف مكان حرف

وأنه على وجهين الأول : أن لا تخرج الكلمة بحرف البدل من ألفاظ القرآن ،

و معناه أن هذه الكلمة مع حرف البدل توجد في القرآن ، نحو أن يقرأ « يألون » مكان « يعلمون » ، أو ما أشبه ذلك ، ففي هذا الوجه لا تفسد صلاته ، و يحتمل كأنه ابتدأ من هذه الكلمة . الوجه الثاني : أن لا توجد الكلمة مع حرف البدل في القرآن ، و إنه على قسمين ، الأول : أن يكون مع مواقعة في المعنى نحو أن يقرأ « تبابا » مكان « توبا » أو يقرأ « ان الله يحب التائبين » أو يقرأ « كونوا قيامين » و في هذا القسم لا تفسد صلاته عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله خلافاً لأبي يوسف ، و على هذا إذا قرأ « لا يآه حليم » لا تفسد صلاته ؛ أما القسم الثاني من هذا الوجه : أن يكون مع مخالفة في المعنى نحو أن يأتي بالظاء مكان الضاد ، و في الخلاصة : و لو قرأ الظاء مكان الضاد أو على العكس تفسد صلاته عند أبي حنيفة و محمد ، و عند عامة المشايخ كأبي مطيع البلخي و محمد بن سلية لا تفسد صلاته ، و في الحانبة : و لو قرأ « الظالين » بالظاء مكان الضاد أو بالذال لا تفسد صلاته ، و لو قرأ « الدالين » تفسد ، أو بالضاد مكان الظاء فالقياس أن تفسد صلاته و هو قول عامة المشايخ ، و استحسنت بعض مشايخنا وقالوا بعدم الفساد للضرورة في حق العامة خصوصاً للمجموع ، و هذا في الحروف المتقاربة في المخرج ، فأما في الحروف المتباعدة في المخرج بعد تغير المعنى نحو أن يقرأ « ينشرك » مكان « نيسرك » تفسد صلاته . الظهيرية : كل صاد بعده طاء كقوله « الصراط » أو غين كقوله « لتصغي » و « صاغرون » و كل سين بعده قاف كقوله « سلقوكم » و « سقر » أو بعده خاء كقوله « يسخرون » و ما أشبه هذا يجوز أن يقال مكان الصاد سينا أو زايا أو مكان السين صاداً و أما الصاد التي بعدها الدال قال : إن كانت الصاد ساكنة كقوله « يصدر » يجوز أن يقرأ بالسين أو بالزاي ، و كل صاد متحركة نحو « الصمد » لا يجوز أن يقرأ بالسين ، و لو قرأ تفسد صلاته . و في السراجية : و لو قرأ « كل هو الله احد » و لم يكن بلسانه علة تفسد صلاته ، و لو قرأ « تل هو الله احد » بالتاء تفسد . و في اليتيمة : و لو قرأ « لم يلت و لم يولت » تفسد صلاته ، و لو قرأ « مسيد » مكان « مسجد » فهو لغة بنى أسد

يجعلون الجيم ياء و يقرؤون " ولا تقربا هذه الشيرة " - والحاصل من الجواب فى جنس هذه المسائل أن الكلمة مع حرف البدل إذا كانت لا توجد فى القرآن و الحرفان من مخرج واحد أو بينهما قرب المخرج و يجوز إبدال أحد الحرفين عن الآخر : لا تفسد صلاته عند بعض المشايخ رحمهم الله ، و عليه الفتوى ، و على هذا إذا قرأ فى صلاته " فاما اليتيم فلا تكهر " بالكاف لا تفسد صلاته على ما اختاره بعض المشايخ ، فكذلك إذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج و لا قربه إلا أن فيه بلوى العامة نحو أن يأتي بالذال مكان الضاد أو يأتي بالزاي المحض مكان الذال و الظاء و الضاد لا تفسد صلاته عند بعض المشايخ رحمهم الله ، و لو قرأ " الحمد لله " بالخاء لا تفسد صلاته عند المشايخ رحمهم الله ، و إذا قال " الحمد لله " بالهاء تفسد إذا كان لا يجهد لتصحيحه ، و ينبغي أن لا تفسد لأن الهاء تبدل من الحاء يقال « مدحته » و « مدحته » ، واقعات الناطقى : رجل قرأ فى صلاته " الرحمن الرحيم " بالهاء ، أو " التحيات لله " بالهاء أو قال " سمع الله لمن حمده " بالهاء إذا كان يجهد أثناء الليل و النهار فى تصحيحه و لا يقدر عليه فصلاته جائزة ، و إن ترك جهده فى بعض عمره لا يسه أن يترك فى باقى عمره ، و إن ترك فصلاته فاسدة . م : و إذا قرأ " السمد " بالسين حكى عن الشيخ الإمام نجم الدين النفسى رحمه الله أنه لا تفسد صلاته ، و هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبى بكر الزرنجى ، وكذا لو قرأ " اهدنا الصراط " بالناء المقوطة بنقطتين من فوق أو قرأ " المسطقيم " بالطاء المهملة لا تفسد صلاته لأن فيه بلوى العامة . اليتيمة : مثل على بن أحمد عن قرأ " اهدنا الصراط " قال : تفسد صلاته . م : و لو قرأ " اهدنا السراط " بالسين أو بالزاي الخالصة أو بالصاد التى بين الزاي و السين لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " عنى حين " أو قرأ " هنالك تتلوا " مكان " تلبوا " بالتائين لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " سبخا طويلا " لا تفسد صلاته . الذخيرة : و لو قرأ " رحلة الشتاء و الصيف " أو قرأ " إذا جاء نصر الله " بالسين قال : تفسد صلاته عند بعض المحققين من مشايخنا لأنه يصير اسم شىء آخر فتغير به المعنى ، و هذا هو الأصل .

الخانية : وإن ذكر حرفا مكان حرف وغير المعنى فإن أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ " الطالحات " مكان " الصالحات " تفسد صلاته عند الكل ، وإن كان لا يمكن الفصل بين الحرفين إلا بشقة كالطاء مكان الضاد ، والصاد مكان السين ، والطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه ، قال أكثرهم : لا تفسد صلاته . وعن أبي منصور العراقي كل كلمة فيها عين أو حاء أو قاف أو طاء أو تاء أو فيها سين أو صاد فقرأ السين مكان الصاد والصاد مكان السين : جاز . وإذا قرأ " الطحيات لله " بالطاء أو قرأ " الدحيات " بالدال قال القاضي : لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " ولا يغوث ويعوق ونسرا " بالصاد لا تفسد صلاته . وفي الظهيرية : ولو قرأ " على عباد الله السالحين " بالسين قال بعضهم : تفسد صلاته . الخانية : ولو قرأ " اصاطير " أو " اساتير " بالتاء لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " الا ما اظطرتم " بالطاء أو " ما اذ طرتم " بالذال مكان الضاد تفسد صلاته ، ولو قرأ " غاسا وهو حصير " بالصاد لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " عسير " بالعين مع السين لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " نصير " بالصاد مع العين تفسد صلاته ، ولو قرأ " يوم تبلى السرائل " باللام تفسد صلاته ، ولو قرأ " نيرا " بالراء لم تفسد صلاته ، ولو قرأ " قانطين " بالطاء تفسد صلاته ، وكذا لو قرأ " لا انقسام لها " بالسين أو قرأ " لا انفصال " لا تفسد ، ولو قرأ " وعند الوجوه " بالدال تفسد صلاته ، ولو قرأ " لاتم اشد رهبطا " بالطاء لم تفسد صلاته ، ولو قرأ " الا من خفف الخنفة " بالتاء فيها تفسد صلاته ، وكذا لو قرأ يوم " نبش البتشة الكبرى " بالتاء أو قرأ " في يوم ذى مسقة " بالقاف أو قرأ " مس سفر " بالعين تفسد صلاته ، ولو قرأ " ذلكم بانة اذا دعى الله وعده " بالعين لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " هم اظلم و اتقى " بالتاء لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " واتقى " بالتاء والقاف مكان " و اطفى " تفسد صلاته ، ولو قرأ " والعاديات طلبحا " بالفاء تفسد صلاته ، ولو قرأ " يوم ترجف الارز والجبال " بالزاي أو قرأ " تحسبها جامدة " بالذال أو " جامدة " مقبولة تفسد صلاته ، ولو قرأ " خامدة "

بالخاء لا تفسد صلاته ، ولو قرأ "فتقلبوا خاسئين" في "خاسرين" لا تفسد صلاته ،
ولو قرأ "رب هذا البيت التي" بالتاء فهي بمنزلة ما لو قرأ "ياك نعبد وياك نستعين"؛
ولو قرأ "فظلمت تفكحون" بالخاء أو بالعين تفسد صلاته . م : ولو قرأ بالذال مكان
الدال ، أو على العكس ، أو ذكر العين مقام القاف أو اللام مكان النون ، أو على العكس
تفسد صلاته بالاتفاق ، ولو قرأ في دعاء القنوت « ونستغفرك » بالخاء لا تفسد صلاته عند بعض
المشايخ رحمهم الله . و في اليممة : سئل علي بن أحمد عن قال : اللهم سل علي محمد ،
فقال : تفسد صلاته ، وفي الخاتمة : لا تفسد ، قال : سئل علي بن أحمد عن قال : ولو قرأ « اللهم
كل علي محمد ، وقد قعد قدر التشهد قال : لا تفسد صلاته ، وقيل : لو قرأ « ونسطفرك ،
بالطاء ؟ قال : تفسد ، قيل : ولو قرأ « انا نستعذك ، بغير ياء أو قرأ « ونومين بك ،
بالياء أو قرأ « وثنا عليك ؟ فقال : لا تفسد ، قيل : ولو قرأ « وتوكل عليك ،
بالنون ؟ فقال : تفسد ، قيل : ولو قرأ « ونختع ؟ قال : تفسد إذا تبين منه ذلك ، قيل :
ولو قرأ « ونشجد ، بالشين ؟ قال : تفسد إذا تبين منه ذلك ، قيل له : ولو قرأ « وإليك
نسبح ونحمد ؟ قال : تفسد ، وقيل : ولو قرأ « بالكفار ملحق » بتشديد الحاء ؟ قال :
لا تفسد والإعادة أحوط ، وسئل جابر الله عن قرأ « وعافنا فيمن عفيت » بغير ألف
أو قرأ « فيمن عديت » فقال : لا تفسد صلاته ، م : ولو قرأ "وزايب مبثوثة"
تفسد ، ولو قرأ "وزايب" لا تفسد صلاته لأن إبدال الجيم من الياء ليس يعيد .
الخاتمة : وإن اختلف المعنى ولم يكن التي قرأها في القرآن نحو أن يقرأ "فسحقا
لاصحاب الشعير" تفسد عند الكل ، ولا يميز بين حرف وحرف ، ولا يعتبر تعذر الفصل
بين الحرفين ولا قرب المخرج كما قاله محمد بن سلمة ، إنما العبرة لاتصاق المعنى في قول
أبي حنيفة ومحمد ، ولوجود المثل عند أبي يوسف رحمه الله .

وفي السراجية : ولو قرأ "نستعين" بالتاء والشين ونحو ذلك يجوز ، ولا يقتدى به .
الخاتمة : ولو قرأ "بل الساعة" موعدهم "بالذال أو" موعظهم "بالظاء أو" موعضهم "بالضاد

تفسد صلاته في الوجوه كلها، ولو قرأ "فهل عصيت" بالصاد مكان السين لا تفسد صلاته، [وكذا لو قرأ "فان عسوك"، بالسين، ولو قرأ "لينيض بهم الكفار"، بالصاد أو قرأ بالذال لا تفسد صلاته، ولو قرأ "فيحفكم تجلوا"، بالحاء المهملة لا تفسد صلاته ولو قرأ "يلبسون ثيابا خدرا"، بالذال أو بالذال لا تفسد صلاته، ولو قرأ "يعودون برجال" بالذال لا تفسد صلاته، ولو قرأ استرق السمع "استرغ" بالعين تفسد صلاته، ولو قرأ هذا ما لدى عتيد "عتيد" بالنون لا تفسد صلاته، وكذا لو قرأ "كل كمار عتيد"، بالثاء لا تفسد صلاته^١، ولو قرأ إلا النار "إلا الناس" تفسد صلاته، ولو قرأ كلا إذا بلغت التراقي "بلقت" بالقاف لا تفسد صلاته. وفي الفتاوى الحجة: ولو قرأ "فاذا فرقت" مكان "فرغت" قال صاحب الكتاب: لا تفسد صلاته إن شاء الله تعالى، ولو قرأ "لا تزل قلوبنا" مكان "لا تزغ" لا تقطع صلاته، ولو قرأ "صراط الدين" بالذال لو قال قائل: لا تقطع صلاته لا يبعد، لأن الصراط والدين بمعنى متقارب. ولو قرأ مكان السين صادًا في بعض المواضع يجوز، وفي بعضها لا يجوز، نحو قوله تعالى "لست عليهم بمسيطر" و"بمسيطر" "بسطة" و"بصلة" كلاهما صح في القرآن واللغات، وفي أكثر المواضع لا يجوز، كقوله "الله السمد" بالسين تفسد صلاته، ولو قرأ "قل هو الله وحد" وكثير من العوام يقولون هكذا فإنه لا تفسد صلاته، ولو قرأ "سبحان الله" بالصاد تفسد صلاته. وفي القيمة: ولو قرأ "وسطا" بالصاد أو قرأ و"اسبغ" بالصاد مكان السين أو "اسبغ" بالعين لا تفسد صلاته. وهاتان أصل في اللغة، وهو أن كل كلمة كان فيها بعد السين طاء أو غين أو قاف أو غاء جاز أن تبدل السين صادًا. الخائية: ولو قرأ ولا تكن خصيما "خصيما" بالسين تفسد صلاته، وكذا لو قرأ "عصيا" بالعين، ولو قرأ "وما هو على الغيب بظنين" بالظاء لا تفسد صلاته، ولو قرأ "غير المغضوب" بالقاف تفسد صلاته،

(١) من أر، خ.

و كذا لو قرأ بالظاه أو بالذال تفسد صلاته . وفي الحجة : و إذا قال مكان الضاد ظاه
اختلف المشايخ فيه ، فيفتى في حق الفقهاء و من يعرف الفقه بقول أبي مطيع بإعادة الصلاة ،
و يفتى في حق العوام بالجواز بقول محمد بن سلة اختياراً للاحتياط في موضعه و للرخصة
في موضعه . و في الملتقط : و لو قرأ " قل اعود " بالذال لا تفسد صلاته . و في
النوازل : إن كان منكسراً لسانه جاز ، و إلا فلا . و في اليقظة : سئل علي بن أحمد
و والدي عن قرأ " اياك نعبت " هل تفسد صلاته ؟ قال : نعم ، و سئلا عن قرأ
" غير المغضوب " فقال : لا تفسد ، [و قيل لعلي بن أحمد عن قرأ " المستقين " قال :
تفسد]^١ ، و سألت البقالى عن قال " اشد أن محمدا رسول الله " مكان " أشهد " قال
هذا لغو من الكلام ، فإن قرأها بعدما قرأ قدر التشهد في القعدة الأخيرة لا تفسد صلاته
ولكن لو قرأ في القعدة الأولى تفسد ، و لو قرأ " غير مغضوب " سئل جابر الله عنه
فقال : أرجو أن يحزبه . الخاتمة : و لو قرأ " الشيطان " بالتاء لا تفسد صلاته ، و لو قرأ
إن لم يره احد " احت " بالتاء تفسد صلاته ، و لو قرأ ولم يكن " ولم يكل " باللام
لا تفسد صلاته ، و لو قرأ صدقناكم " سددناكم " بالسين لا تفسد صلاته ،
و كذا لو قرأ تصطلون " تسطلون " بالسين لا تفسد صلاته . [و لو قرأ أم موسى
فارغا فارعا ، لا تفسد صلاته]^٢ ، و لو قرأ لا تأخذه سنة ولا نوم " ثنة " بالتاء تفسد
صلاته ، و لو قرأ " ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بتر " بالتاء لا تفسد
صلاته ، و لو قرأ أن هؤلاء متبر " دبر " أو " مدر " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ و شروه
بشمن بنحس " بشمر " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ إنما هي زجرة " زحرة " بالخاء تفسد
صلاته ، و لو قرأ " و نخل طلحها هضيم " بالظاه أو بالذال تفسد صلاته ، و لو قرأ " تلحها "
بالتاء لا تفسد صلاته .

و في اليقظة : لربيعة لغة يقولون في صيغة العذاب " سيعة العذاب " ؛ و لقيس لغة

(١) من خ (٢) من أر ، خ .

يجمعون الفاء ثاء ، ولغة أخرى مكان قوله ان الله اصطفاك و طهرك " اصطفاش و طهرش " ، ولسمد من بنى تميم لغة يقولون " و قلوبهم وجرة " مكان وجة ، و قيس و تميم يقولون كشطت " قشطت " فعلى هذا إذا قرأ فى صلاته ذلك لا تفسد صلاته عندهما ، وعند أبى يوسف رحمه الله : تفسد صلاته إذا كان لغة وليس بقراءة ، و أجمعوا أنه إذا كان قراءة لا تفسد .

الحاتية : و لو قرأ " و امطرنا عليهم مطرا " بالثاء تفسد صلاته ، و لو قرأ " ان الشيطان ينزع بينهم " بالعين المهملة لا تفسد صلاته ، و كذا لو قرأ و لا اكثر " و لا اكثر " بالثاء لا تفسد صلاته . و لو قرأ " الا عن موعدة " بالذال أو بالضاد تفسد صلاته . و لو قرأ " موعظة " بالطاء لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " ما أنا بظلام للعبيد " بالذال تفسد صلاته . اليتيمة : سئل زين المشايخ البقالى عن قال فى ركوعه " سبحان ربى العظيم " ؟ قال : لا تفسد ، و قيل له : و لو قال " سبحان ربى العظيم " ؟ قال : لا تفسد . و ذكر محمد بن الفضل فى فتاواه أن الترك ليس فى لغتهم حاء إنما فى لغتهم خاء ، فاذا قرأ ترك مكان الحاء خاء لم تفسد صلاته لأنه لا يمكنه إقامة الحاء إلا بمشقة و جهد فصارت هذه لغة ، وكذلك قال فى كل أعجمى لا يمكنه إقامة حرف إلا بمشقة و جهد . و سئل الورى عن قرأ فى صلاته " ربنا لك الحمد " بالهاء ؟ فقال : لا تفسد صلاته إن شاء الله تعالى ، و سئل عن تفحش لحنه فى قراءته و قد ضاق وقت صلاته و لا يقدر على إصلاح لحنه أيقرا هكذا أم يصلى و لا يقرأ ؟ فقال : لا بل يصلح لحنه ثم يشرع فى الصلاة بعد ذلك ، و سئل مرة أخرى عن ذلك فقال : يصلى و لا يقرأ . سئل جابر الله عن إمام علم بفساد صلاته لبعض ما عليه فلم يأمرهم بالإعادة لاختلافهم فيه هل يسمعه ذلك ؟ فقال : يسمعه و يجب العمل فى ذلك ما يستفده . الحاتية : و لو قرأ " قل موتوا بغيظكم " بالضاد لا تفسد صلاته ، [و لو قرأ " فظا غليظا " بالضاد تفسد صلاته ، و لو قرأ خلصوا نجيا " خلطوا نجيا " بالطاء

لا تفسد صلاته [١] ، و لو قرأ " في البحر سربا " بالصاد تفسد صلاته ، و لو قرأ " نسيا " بالصاد أو قرأ " بنى اسرائيل " بالصاد أو قرأ " اذ اوتينا الى الصخرة " بالسين أو قرأ " فطرة الله التي فطر الناس عليها " بالثانين تفسد صلاته ، و لو قرأ " ولقد فضلنا بعض النبيين " بالصاد لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " فضل الله " بالصاد لا تفسد [و لو قرأ " نفصل الآيات " بالسين تفسد ، و لو قرأ " كتاب فصلت " بالصاد لا تفسد صلاته] ١ و لو قرأ " ولا تقبلوا لهم شهادة " بالياء تفسد صلاته ، و لو قرأ " و يدرو عنها العذاب " بالذال تفسد صلاته ، و لو قرأ " والطور " بالطاء تفسد صلاته ، و لو قرأ " مسطورا " بالطاء لا تفسد ، و لو قرأ " و من يشاقق الرسول " بالسين تفسد صلاته ، و كذا لو قرأ كتم تشاقون " تساقون " بالسين تفسد صلاته ، و لو قرأ " طلقا يخصفان " بالسين فسدت صلاته ، و لو قرأ انا ارسلنا عليهم ريحا " روحا " لا تفسد صلاته ، و كذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح " والريح " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " يساقون الى الموت " بالشين لم تفسد صلاته ، و لو قرأ " من الجبال جدد بيض " بالذال لا تفسد صلاته ، و لو قرأ و رتل القرآن ترتيلا " ترتيلا " لا تفسد ، " سورة انزلناها " قرأ بالصاد لا تفسد ، " فقال لما يريد " قرأ بالطاء لا تفسد ، و من كل كرب قرأ " و من كل كلب " لا تفسد صلاته ، " سوط عذاب " قرأ بالصاد تفسد صلاته " و جاءكم النذير " قرأ بالصاد لا تفسد صلاته ، " و لو لا أن ربطنا " قرأ بالطاء تفسد صلاته ؛ " وهو أفصح منى لسانا " قرأ بالسين لا تفسد ، بل عجبت و يسخرون " يسخرون " بالحاء ، " و إذا رأوا آية يستسخرون " قرأ بالحاء لا تفسد صلاته ، " و من يزغ منهم عن امرنا " قرأ بالعين لا تفسد صلاته ، " و لو طأ اتيناه " قرأ بالطاء لا تفسد صلاته ؛ " من القاين " قرأ بالعين لا تفسد صلاته ، [" الذين ينقضون " قرأ بالصاد لا تفسد ، و كذا لو قرأ بالغين لا تفسد صلاته] ١ " فسيتنقضون اليك رؤسهم " لو قرأ بالقاف لا تفسد صلاته ؛ " و ان كنت لمن الساخرين " قرأ بالحاء

(١) من أد ، غ .

لا تفسد صلاته ٢ " لا يحاورونك " لو قرأ بالزأى لا تفسد صلاته ؛ " ليسأل الصادق عن صدقهم " قرأ بالسين فيها لا تفسد صلاته ؛ " فكالوا يعفرون " قرأ بالسين لا تفسد صلاته ؛ " ولا تكن كصاحب الحوت " قرأ بالطاء لا تفسد صلاته ؛ " وهو مكظوم " قرأ بالذال أو بالضاد تفسد صلاته ، ألم يحذك شيئا قرأ " يحتك " بالثاء تفسد ، " قولا سديدا " قرأ بالصاد تفسد صلاته ؛ وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأء الباطن ، بالنون تفسد صلاته ، " وكانت من القاتنين " " فاذا لم يقطعون " ، ومن يقنت من رحمة ربه ، قرأ بالثاء مكان الطاء أو على العكس تفسد صلاته ، و من يقنت منكن لله ، قرأ بالطاء مكان التاء تفسد صلاته ، ايهم اقرب لكم قرأء اغرب ، تفسد صلاته ، دخط وائل ، قرأ بالثاء تفسد صلاته ، فاكثنا مع الشامدين قرأء " فاكثنا " بالميم لا تفسد صلاته ، " ولا يستنون " قرأء بالطاء لا تفسد ، " وجوه يومئذ ناضرة " قرأء بالطاء لا تفسد صلاته ، ويتجنبها الاشقي الذى قرأء " اتقى " بالثاء قال : إن وصل به " الذى يصلى النار الكبرى " تفسد صلاته وإلا فلا ، [وسيجنبها الاتقى لو قرأء " اشقى " فان وصل به " الذى يؤتى ماله يتزكى " تفسد صلاته وإلا فلا] ١ ، وما قلى قرأء بالعين " وما على " تفسد صلاته ، وانه على ذلك لشهيد قرأء " لشديد " لا تفسد صلاته [وكذا لو قرأء " لحب الخير لشهيد " فى لشديد لا تفسد صلاته] ١ ، فالمغيزات صبغا قرأء " سبغا " بالسين تفسد صلاته ، فآرن به قعرا قرأء " نعما " تفسد صلاته ، " ولسوف يعطيك ربك فترضى " قرأء بالطاء تفسد صلاته ، لإيلف قريش قرأء " كريش " لا تفسد صلاته ، كلا اذا بلغت التراقي قرأء " تراخى " قيل : لا تفسد صلاته ، فالتقمه الحوت قرأء " فالتقطه " قيل : لا تفسد ، هل ائتلك حديث العاشية قرأء " العاشية " بالعين تفسد صلاته ، وكذا إذا قرأء " و اليل اذا ينشئ " بالعين وكذا " وذلك قطوفها تذليلا " قرأء بالضاد تفسد صلاته ، ولو قرأء بالطاء لا تفسد ، [وكذا لو قرأء] ١ " فظلت اعتافهم " بالذال أو بالضاد لا تفسد

(١) من أر ، ع .

صلاته، لم يحدك يتيا فاوى قرأ "الم يزدك" لا تفسد صلاته، يومئذ تحدث اخبارها قرأ "احبارها" قال بعضهم: تفسد صلاته، نار حامية قرأ "غامية" بالخاء وكذا "وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر" قرأهما بالسين تفسد صلاته، "الم يجعل كيدهم في تضليل"، قرأ بالذال لا تفسد صلاته. ولو قرأ بالطاء تفسد، "فصل لربك وانحر"، قرأ بالهاء تفسد صلاته، ثبت يدا أبى لخب قرأ "اذا أبى لخب" تفسد صلاته، "حالة الخطب" قرأ بالتاء تفسد صلاته، وكذا لو قرأ "رحلة الشتاء" بالطاء أو من شر غاسق قرأ "فاسق" تفسد صلاته. وكذا لو قرأ "وب" و"خب"، ومن شر حاسد اذا حسد قرأ بالصاد "حسد" لا تفسد صلاته، "كيدهم في تضليل" قرأ بالطاء قال بعضهم: لا يصح، "اذا لا ذنباك ضعف الحيوية وضعف الممات"، قرأ بالذال أو بالطاء تفسد صلاته، ولا تكن من الغافلين قرأ "غافرين" بالراء لا تفسد صلاته، ليكون من الخاسرين قرأ "من الشاكرين" تفسد صلاته، ومن يكتمها قرأ "يكتمها" بالباء تفسد صلاته، "إن يقيمون الا الظن" قرأ بالصاد تفسد صلاته؛ ذلك اذكى لكم واطهر قرأ بالطاء "وأظهر" لا تفسد صلاته، ولو قرأ بالصاد أو بالذال تفسد صلاته، "اذا عوا به" قرأ بالصاد لا تفسد صلاته، امنت طائفة قرأ "أمنت" بالطاء لا تفسد صلاته، ولو قرأ "ناطقة" بالتاء تفسد، كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها قرأ "اعيدوا" بالذال تفسد صلاته، "حتى اذا فزع" قرأ بالراء والغين لا تفسد صلاته، ولو قرأ "فعموا وصموا" بالسين تفسد صلاته، وفتح قريب قرأ "غريب" بالغين لا تفسد صلاته، "لنسفعا بالناصية" قرأ بالسين لا تفسد صلاته، وكذا لو قرأ "لنصفعا" بالصاد، "كاذبة" قرأ بالذال لا تفسد صلاته، وكذا لو قرأ "خاتة" بالتاء لا تفسد صلاته، هل ترى من فطور قرأ "طرى" بالطاء و"فطور" بالتاء لا تفسد صلاته - وفي فتاوى الحجة: قرأ إمام هل ترى من فطور فامرهم الشيخ أبو بكر محمد بن إبراهيم بالإعادة - خ: فستيسره لليسرى قرأ "للعسرى" تفسد صلاته،

(١) لعله أراد بهذا الرمز الخاتية، لأنه يقل من الخاتية بالاستمرار وذكر من فتاوى الحجة -

وأما الزيد فقرأ "وأما الذهب فيذهب جفاء" تفسد صلاته، أتوكأ عليها قرأ "أتوكل عليها" لا تفسد صلاته، إيهم بذلك زعيم قرأ "زيم" تفسد صلاته، "يومئذ يصد الناس" قرأ بالسین و الطاء "يسطر الناس" تفسد صلاته، و لو قرأ بالسین و التاء قال بعضهم: لا تفسد، فانزلنا به الماء قرأ "فأحينا به الماء" قال بعضهم: لا تفسد صلاته، "و من يضل الله" قرأ بالظاء لا تفسد صلاته، ثمانية أيام حسوما قرأ "حسوما" بالصاد تفسد صلاته، فسترضع له أخرى قرأ "فستعرض" لا تفسد صلاته، و التین و الزيتون قرأ بالطاء "و الطین" تفسد صلاته، و إذا مسه الخیر قرأ "الخر" بطرح الياء تفسد صلاته، "و ابتغ فيما آتاك الله" قرأ بالعين لا تفسد صلاته، ["و زرع" قرأ بالذال لا تفسد صلاته؛ "ان الذى فرض عليك القرآن" قرأ بالظاء تفسد صلاته]^١، و "لينا خالصا" قرأ بالسین لا تفسد صلاته، وكذا لو قرأ "سائعا" بالصاد لا تفسد، إنه كان بن حفيا قرأ "حفيا" لا تفسد صلاته، "و انا لجميع حاذرون" قرأ بالصاد لا تفسد صلاته، بكل ريع قرأ "بكل ريغ" لا تفسد صلاته، لا تدرن إيهم اقرب قرأ "لا يدرن" تفسد، لو لا ان تداركه نعمة قرأ "تذاوكه نعمة" بالذال تفسد صلاته، "قل كل متربص فتربصوا" قرأ بالسین فيها تفسد صلاته، "بجعل حثيث" قرأ بالذال تفسد صلاته، "و اليك نسعى و نحفد" قرأ بالذال تفسد صلاته، "صحفا" بالسین تفسد صلاته، ما سبقكم بها من احد قرأ "سبغكم" بالعين لا تفسد صلاته، "و قالوا انذا ضللتنا" قرأ بالظاء، لا تفسد صلاته، و لو قرأ "فن فرض فيهن الحسج" بالظاء أو بالذال تفسد صلاته، و ذروا ظاهر الاثم قرأ "وظروا" بالظاء

— قول أبى بكر بن إبراهيم ضمنا فى «فتور» ثم استأنف النقل من الخالية لذلك كفى ذكره بالرمز - و الله أعلم .

(١) من أر، خ (٢) ليست هذه الجملة من القرآن الكريم، بل هي قطعة من القنوت فى الوتر .

أو بالصاد تفسد صلاته، "و يجعلوا لله مما ذرأ من الحرث"، قرأ بالهاد أو بالطاء تفسد صلاته، "و تلى الاعين"، قرأ بالهاد أو بالطاء تفسد صلاته، "فظاف عليها طائف"، قرأ بالهاء تفسد صلاته، و لو قرأ يدخلون في دين الله أثاء "يخولون" تفسد صلاته، انعمت عليهم قرأ باللام "العمت" تفسد صلاته، و لو قرأ "ظن ان لن يحول" مكان "يحول" لا تفسد صلاته، و لو قرأ فرش مرفوعة "مرفوعة" بالفاء قال بعضهم: تفسد صلاته، و قال بعضهم: لا، و لو قرأ وأخذ برأس أخيه يجره إليه "يجزه" بالخاء و الزاى قال بعضهم: تفسد صلاته، و قال بعضهم: لا، و لو قرأ فمزرنا مكان "فمزرنا" قال بعضهم: تفسد صلاته، و قال بعضهم: لا .

و في الظهيرية: و لو سبج في ركوعه "سبحان ربى الأعلى"، مكان "العظيم"، لا تفسد صلاته . و في الولولجية لو قال "سبحان ربى العظيم"، بالصاد أو بالذال إن كان يجهد بالليل و النهار في تصحيحه و لا يقدر عليه فصلاته جائزة لانه عاجز، و إن ترك جهده فصلاته قاسدة، إلا أن يكون الدهر كله في تصحيحه .

و عما يتصل بهذا الفصل: إذا زاد حرفاً لا يوجب الكلمة في الأصل إلا أنه تغير النظم و الحكم و لا يقيح المعنى نحو أن يقرأ "و ما أفا الا بشر مثلنا" مكان "ما انت إلا بشر مثلنا" لا تفسد صلاته، و قد كتب في مصحف عثمان رضى الله عنه في سورة الضحى "و خلق الله السنوات" بزيادة واو، و كتب في سورة النجم "ان ربك واسع المغفرة و هو اعلم" بزيادة واو، و كتب في اقربت الساعة "نعمة من عندنا وكذلك نهمى من شكر" بزيادة واو، و كتب في المتحة "و تسرون اليهم بالودة" بزيادة واو في تسرون . و إن زاد حرفاً لا يوجب الكلمة في الأصل و يفسد النظم و يقيح المعنى نحو أن يقرأ "يسن و القرآن الحكيم و انك لمن المرسلين" بزيادة واو في "انك" أو قرأ "و النهار إذا تجلى و ان سميعكم" فقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله: أخاف أن تفسد صلاته . فتاوى الحجة: و لو قرأ "الحمد لله" لا تفسد صلاته لان "الحمد" كلام تام

و "له" كلام تام بقی حرف واحد لا تفسد صلاته .

م : و عما يتصل بهذا الفصل : إذا زاد حرفاً هو ساقط و أصل المشتق من الفعل واحد نحو أن يقرأ "اردوها على" مكان "ردوها على" ونحو أن يقرأ "انا رادوه اليك" لا يوجب فساد الصلاة ، و يؤيد ذلك ما كتب في مصحف ابن مسعود رضى الله عنه "و لا تمشى فى الارض مرحاً" ياء بعد الشين ، و كذلك كتب في مصحفه "وانهى عن المنكر" ياء بعد الهاء ، و كتب في مصحف آخر "يايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه" بدالين ، و كتب "ما مكنتى فيه ربى خير" بتونين . و فى الحاشية : و لو قرأ "اسفل السافلين" بالالف و اللام فى "سافلين" لا تفسد صلاته .

م : و عما يتصل بهذا الفصل : الألف . و هو الذى لا يقدر على التكلم يعض الكلمة و يقرأ مكان الراء ياء فيقرأ مكان "الرجيم" "الجيجم" أو ما أشبه و لا يطاوعه لسانه على غير ذلك ، و فى النوازل : الألف الذى يتخذ لسانه الناء غير السين فيقرأ "بسم الله" بالباء فى صلاته و لا يطاوعه على غير ذلك ، أو كان مكان اللام ثاء فى جميع القرآن هل يجوز صلاته ؟ فانه روى أبو القاسم أنه قال : الهندى الذى لا يفصح بالقراءة فسكوته أحب إلى من قراءته فى الصلاة ، و قيل : ألهذا القارئ أجر لو قرأ فى غير الصلاة أم لا ؟ قال : إن كان عند تبديل الحروف يصير كلاماً آخر من كلام الناس فلا ينبغي له أن يقرأ فان قرأ فى الصلاة تفسد صلاته و هو بقراءته ذلك غير مأجور . و فى الولوالجية : إذا قرأ فى صلاته "بسم الله" بالثين أو بالباء و هو الألف فلا يطاوعه لسانه غير ذلك فان كان فيه تبديل الكلام تفسد صلاته ، و لو قرأ خارج الصلاة لم يكن مأجوراً . م : و إنه على وجهين : إما أن يؤم ، أو يصلى وحده ، فى الوجه الأول فى حق ذلك الحرف كان أمياً و لا يجوز إمامة الأمامى للقارئ و يجوز لمن كان بمثل حاله ، و هذا قول أبى يوسف و محمد رحمهما الله ، و كذلك قول أبى حنيفة رحمه الله إذا لم يكن فى القوم من يقدر على التكلم ببعض الحروف ، و أما إذا كان فى القوم من يقدر على التكلم بذلك

قد فسدت صلاته وصلاة القوم عند أبي حنيفة رحمه الله ، قياساً على الأئمة إذا صلى بأمينين وقارئين ، وكذا من يقف في غير مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له أن يؤم ، وكذا من تنحج عند القراءة كثيراً لا ينبغي له أن يؤم ، وكذلك من كان به تمتة وهو أن يتكلم بالتاء مراراً ، أو فافاة وهو أن يتكلم بالفاء مراراً حتى يتكلم بعده لا ينبغي له أن يؤم ، وأما الذى لا يقدر على إخراج الحروف إلا بالجهد ولا يتكلم بالفاء مراراً ولا بالتاء وإذا أخرج الحروف أخرجها على الصحة فصلاته وقراءته جائزتان ولا يكره أن يكون إماماً . وفى الوجه الثانى - وهو ما إذا كان يصلى وحده - ينظر : إن لم يكن فيه تبدل الكلام ولا يمكنه أن يتخذ آيات من القرآن ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته بالاتفاق ، وإن كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ إلا فاتحة الكتاب فإنه لا يدع قراءتها . وإن كان فيه تبدل فإن كان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ تلك الآيات التى ليس فيها تلك الحروف ، ولو قرأ مع ذلك الآيات التى فيها تلك الحروف الصحيح أنه لا تجوز صلاته . وفى الحاوى : حكى عن أبي القاسم الصفار أنه كان يقول : الخطأ إذا دخل فى الحرف لا تفسد لأن فى هذا بلوى عامة الناس ، لا يقيمون الحرف ولا يمكنهم إقامتها إلا بمشقة . م : وإن كان لا يجد آيات ليس فيها تلك الحروف قال بعض مشايخنا يسكت ولا يقرأ ، ولو قرأ تفسد صلاته ، وقال بعضهم : يقرأ ولا يسكت ، ولو سكت تفسد صلاته ؛ والمختار للفتوى فى جنس هذه المسائل أن هذا الرجل إن كان يحتج بأن الليل وأطراف النهار فى تصحيح هذه الحروف ولا يقدر على تصحيحها فصلاته جائزة ، وإن ترك جهده فصلاته فاسدة ، وإن ترك جهده فى بعض عمره لا يسهه أن يترك فى باقى عمره ، ولو ترك تفسد صلاته - قال صاحب الذخيرة : وإنه مشكل عندى لأن ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره . الحجة : وما يجرى على السنة النساء والأرقاء من الخطأ الكثير من أول الصلاة إلى آخرها " كالشيتان " و " الآلين " " اياك نابد و اياك نستعين " " الشرات "

”الشرات“ ”انأمت“ وكيف تمد أصناف خطاياهم ؟ فعلى جواب الفتاوى الحسامة ما داموا في التعلم والتصحيح والإصلاح بالليل والنهار ولا يطاوعهم لسانهم جازت صلاتهم ، كسائر الشروط إذا عجز عنها من الوضوء وتطهير الثوب وترك القيام والقراءة والركوع والسجود والقعود والتوجه إلى القبلة إذا حصل العجز عنها جازت صلاتهم ، فكذا هاهنا ، وأما إذا ترك التصحيح والتقويم والجهد فسدت صلاتهم كما إذا ترك سائر الشروط في الصلاة ، وإنما جوز صلاتهم لعجزهم عن إصلاح ذلك فصار تلك الالفاظ لغتهم ولسانهم كأنهم قرأوا القرآن بلغتهم . وفي واقعات التاطن عن أبي شجاع : قال الأئمة مكان رب . لب ، أو شبه ذلك تجوز صلاته ، وفي الحاشية : وإن أخطأ بذكر حرف مكان حرف ولم يختلف المعنى والتي قرأها تكون في القرآن جازت صلاته عند الكل ، كما لو قرأ ”من المسلمين“ ”من الظالمين“ ، وإن لم يختلف المعنى ولكن ما قرأ ليس في القرآن كما لو قرأ ”كونوا قيامين“ ”ولا تذر على الأرض من الكافرين دواراً“ أو قرأ ”الحى القيام“ فسدت صلاته في قول أبي يوسف ، وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تفسد صلاته ، وإن اختلف المعنى ولم يكن التي قرأها في القرآن نحو أن يقرأ ”فسحقاً لأصحاب الشعر“ تفسد صلاته عند الكل ، ولا يميز بين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي رحمه الله ، ولا يعتبر تعذر الفصل بين الحرفين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سبلة رحمه الله ، إنما العبرة لاتفاق المعنى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولوجود المثل عند أبي يوسف .

الفصل الثاني :

في ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البدل :

وإنه على وجهين أيضاً ، الأول : أن يوجد الكلمة التي هي بدل في القرآن ، وإنه على قسمين ، الأول أن يوافق البدل المبدل في المعنى ، نحو أن يقرأ ”الفاجر“ مكان ”الاثيم“ في قوله ”طعام الاثيم“ والجواب فيه أن صلاته تامة على قول أصحابنا رحمهم الله ، القسم

الثاني أن يخالف البديل المبدل من حيث المعنى ، وإنه على نوعين: إن كان اختلافا متقاربا نحو أن يقرأ "الحكيم" مكان "العليم" أو "السميع" مكان "البصير" ونحو أن يقرأ "خييرا" مكان "بصيرا" أو يقرأ "كلا انها موعظة" مكان قوله "تذكرة" وفي هذا النوع صلاته تامة - وفي الخلاصة : وبه يفتى ، النوازل : سئل أبو بكر عن رجل قرأ في صلاته "ذاك الدار الآخرة" ؟ قال : تفسد صلاته لأنه أتى بما ليس في القرآن ، قال الفقيه : ولو قرأ "ذلك الدار الآخرة" ينبغي أن لا تفسد لأن "ذلك" في القرآن كثيرة^(١) ، م : وإن كان اختلافا متباعدة نحو أن يحتم آية الرحمة بآية العذاب أو آية العذاب بآية الرحمة أو أراد أن يقرأ "الرحمن علم القرآن" فجرى على لسانه الشيطان ، أو أراد أن يقرأ "الشيطان يبدكم الفقر" فجرى على لسانه "الرحمن" فعلى قول أبي حنيفة ومحمد تفسد صلاته ، وأما على قول أبي يوسف لا تفسد صلاته إذا لم يقصد ذلك و مر على لسانه غلطا ، ويحمل كأنه ابتداء بكلمة من كلمات القرآن ، وبه كان يفتى الشيخ الإمام أبو الحسن رحمه الله وهو اختيار محمد بن مقاتل الرازى ، وقيل : فى المسألة على قول أبي يوسف روايتان ، وفى الظهيرية : قال رضى الله عنه : والصحيح عندي أنه إذا وقف ثم انتقل لا تفسد صلاته ، وإن وصل تفسد ، وفى الخائنة : والصحيح هو الفساد . وفى اليتيمة : سئل جاز الله عن قرأ فى قصة فرعون "وأنا من المفسدين" مكان "المسلمين" ؟ قال : لا تفسد ، قال رضى الله عنه : وهذا على قياس قول أبي يوسف وأما على قول أبي حنيفة ومحمد تفسد ، وسئل أيضا عن قرأ "قاليوم نسوهم" أو قرأ "إذا لقيكم" مكان "لقوم" ؟ فقال : تفسد . وفى الظهيرية : ومن قرأ فى صلاته مكان قوله "اولئك اصحاب الجنة" "اولئك اصحاب النار" أو قرأ "ان الكافرين فى جنات النعيم" مكان "المتقين" أو قرأ "الا ان حزب الله هم الكافرون" مكان "الملفحون" تفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله . وفى الحاوى : سئل ابن المبارك عن

(١) أى كلمة ذلك ، وه الدار الآخرة . متفرقا (٢) أى مكان : نساها .

قرأ "ان الذين امنوا و عملوا الصالحات اولئك اصحب النار" قال : لا يقطع صلاته إلا أن يتعمد لحيقه يقطع ، وفي النياية : ومن العلماء من يوجب الفساد لقبح المعنى وخروجه من أن يكون قرأنا وعليه الفتوى ، الخاتمة : و لو قرأ مكان " فاكثروا فيها الفساد " " فاسلوا " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " ان هؤلاء يكذبون العاجلة " مكان " يحبون " تفسد صلاته ، و لو قرأ فسوف يذبهم الله " يذبهم الله " من البيان لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " وعسى ان تكرهوا شيئا وهو شر لكم و عسى ان تحبوا شيئا وهو خير لكم " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ و ما اتيناهم من كتاب " و ما اهلكناهم " تفسد صلاته ، و لو قرأ و الاغلال التي كانت عليهم " و الاعناق التي كانت عليهم " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ بما كنتم تكفرون " بما كنتم تكسبون " لا تفسد صلاته ، [و لو قرأ في عقبه " في عنقه " لا تفسد صلاته] ، ما يأتيهم من رسول قرأ " من رزق " لا تفسد صلاته ، حتى تكون حرصا أو تكون من الهالكين قرأ " من الجاهلين " تفسد صلاته . و اوتيت من كل شيء قرأ " من كل نفس " لا تفسد صلاته ، ليكون من الخاسرين قرأ " من الشاكرين " تفسد صلاته ، و لو قرأ من يحير الكافرين " فمن يريد الكافرين " لا تفسد صلاته ، سيقولون ثلثة رابعهم قرأ " ثلثة ربهم " تفسد صلاته ، كيف ضربوا لك الأمثال قرأ " كذبوا لك الأمثال " لا تفسد صلاته ، ما نسخ من آية او نسخها قرأ " او وثها " لا تفسد صلاته ، فسوف تؤتيه اجرا عظيما قرأ " نصليه اجرا عظيما " لا تفسد ، و لو قرأ و اذكر في الكتاب ادريس " ابليس " تفسد صلاته ، و كذلك لو قرأ أن يمكك عذاب من الرحمن " عذاب من الشيطان " أو قرأ و من يؤمن بالله و يعمل صالحا " و من يكفر بالله و يعمل صالحا يدخله جنات تجري " موصولا تفسد ، فان قرأ مفصلا لا تفسد ، و لو قرأ في ان ربكم الرحمن " ربكم الشيطان " تفسد صلاته ، و لو قرأ " قد تبين الرشد من الغي " بالقاف تفسد ، و لو قرأ " و اذ قال ابراهيم رب اني كيف نحى

(١) من أر ، خ و غيرهما .

الموتى قال او لم تؤمن قال نعم" لا تقصد صلاته . وفي الخلاصة : "افرايم ما تخلقون" مكان "تمنون" تقصد ، ويجب أن لا تقصد ، والظاهر هو الفساد ، ولو قرأ " ذق انك انت العزيز الحكيم" مكان "الكريم" لا تقصد صلاته ، وقيل : تقصد ، وبالأول يقضى ، ولو قرأ مكان احدى "غثا اوحى" لا تقصد هو المختار . وفي الحامى : شئ أبو حفص رحمه الله عن قرأ " أفجعل المجرمين كالمسلمين " قيل : لا تقطع .

م : الوجه الثانى : أن لا يوجد الكلم التى هى بدل فى القرآن ، وإنه على قسمين أيضا ، الأول : أن يوافق البديل المبدل من حيث المعنى ، نحو أن يقرأ " ان الله لا يغفر ان يكفر به " مكان قوله " ان يشرك به " أو قرأ " فبلى الا ربك يتحدان " مكان قوله " تكذبان " أو قرأ " الم ذلك الكتب لا شك فيه " مكان " لا ريب فيه " أو ما أشبه ذلك ، وفي هذا القسم لا تقصد صلاته عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وعند أبى يوسف تقصد . والثانى : أن لا يوافق البديل المبدل من حيث المعنى ، نحو أن يقرأ " قوسرة " مكان " قسورة " او " فسحفا لصحاب الشعير " مكان السعير تقصد صلاته بالاتفاق . وفي الثانية : ولو قرأ " قصورة " بالصاد فى قسورة ، أو " كعقص " مكان كعصف ، أو قرأ " مثل الغبار " مكان الغراب تقصد صلاته ، وقال بعض المشايخ رحمهم الله : لا تقصد . وفي النصاب : لو قرأ فى صلاته " احوالها " مكان " ارحى لها " لا تقصد صلاته وهو الأصح لتقارب المعنى .

م : وما يتصل بهذا الفصل : استبدال النسبة ، وإنه على وجهين ، فالأول : أن لا يكون المنسوب إليه فى القرآن ، نحو أن يقرأ " ومريم ابنت غيلان التى أحصنت " مكان " ومريم ابنت عمران " أو قرأ " عيسى ابن سارة " مكان " عيسى ابن مريم " تقصد صلاته ، الوجه الثانى : أن يكون المنسوب إليه فى القرآن ، نحو أن يقرأ " ومريم ابنت لقمان " و " عيسى ابن موسى " و " موسى ابن مريم " وما أشبه ذلك اختلف

(١) مكان قول الله « أفجعل المسلمين كالمجرمين » .

التأخرون ، منهم من قال : تفسد صلاته عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، وعن أبي يوسف روايتان في رواية لا تفسد ، و من التأخيرين في ”مریم ابنت لقمان“ و ”عيسى ابن موسى“ الجواب على الخلاف ، أما في ”موسى ابن مریم“ و ”عيسى ابن موسى“ فلا تفسد صلاته - والحاصل في فصل النسبة أنه إذا كان التفاوت في حرف واحد لا يعتبر بلا خلاف ، و إذا كان التفاوت في حرفين أو أكثر فالمسألة على الخلاف .

الفصل الثالث

في القراءة بغير ما في المصحف الذى جمعه أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه بأن قرأ في مصحف عبد الله بن مسعود و أبى بن كعب رضى الله عنهما : و روى نصر بن يحيى عن أبى سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن رحمه الله أنه قال : قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا قرأ القارئ في الصلاة بغير ما في مصحف العامة فصلاته فاسدة ، و هو قول أبى يوسف رحمه الله و قولنا ، و روى أيضا نصر بن يحيى عن محمد ابن سماعة رحمه الله قال سمعت أبا يوسف يقول : إذا قرأ القارئ في الصلاة بحرف أبى و ابن مسعود رضى الله عنهما و ليس ذلك في مصحفنا فإن الصلاة لا تجوز ، و روى عبد الصمد بن الفضل عن عصام بن يوسف أنه كان يقول : من قرأ بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه في الصلاة فسدت صلاته ، و التأخرون من مشايخنا قالوا : هذا إذا لم يثبت برواية صحيحة مستندة إليهما أو إلى واحد منهما أنه قرأ كذلك الترتيب في قراءة ابن مسعود و قراءة أبى بن كعب رضى الله عنهما بأن لم يثبت كذلك إنما وجد ذلك في المصحف ، لأن بمجرد وجوده في المصحف لا يثبت قراءتها ، و لا يجوز العمل بما في المصحف إذا لم يوجد له رواية ، فأما إذا ثبت برواية صحيحة مستندة إليهما أنها قرأ ذلك أو واحد منهما قرأ كذلك لا تفسد صلاته ، و ذكر بعض المشايخ أنه إذا قرأ بغير ما في المصحف المعروف ما لا يؤدي معنى ما في المصحف تفسد صلاته بالاتفاق إذا لم يكن دعاء و لا ثناء في نفسه ، و إذا قرأ ما يؤدي معنى ما في المصحف المعروف فعلى قولهما لا تفسد و على

قول أبي يوسف تفسد ، و الصحيح من الجواب في هذا أنه إذا قرأ ما في مصحف ابن مسعود أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلاة ، أما لا تفسد صلاته لأنه إذا لم يثبت ذلك قرأنا ثبت قراءة شاذة والمقروء في الصلاة إذا كانت قراءة لا يوجب فساد الصلاة ، و ما رويانا في أول هذا الفصل عن أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد و عطاء بن يوسف رحمهم الله أن المصلى إذا قرأ بغير ما في المصحف العام أن صلاته فاسدة فتأويله : إذا قرأ هذا و لم يقرأ معها شيئاً بما في مصحف العامة تفسد صلاته لتركه قراءة ما في مصحف العامة لا لقراءته ما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ، حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً بما في مصحف العامة مقدار ما يحوز به الصلاة تجوز صلاته . و في فتاوى الحجة : قال الفقيه أبو جعفر : من قرأ بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لا يقطع صلاته مثل قوله ” فامضوا إلى ذكر الله “ مكان قوله ” فاسعوا “ و كقوله ” و كان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا “ و كقوله ” ثم اتينا موسى الكشبي تماماً على الذي احسنوا “^١ و كقوله تعالى ” لقد كان في يوسف و اخوته عبرة “^٢ للسائلين “ و كقوله تعالى ” قال فعلتها إذا و أنا من الجاهلين “^٣ في هذه الوجوه كلها لا تفسد صلاته ، و ما يقرأ من الشواذ مما يحتمله لفظ القرآن كقوله تعالى ” قال يوم ننجيك بيدك لتكون لمن خلّفتك آية “^٤ مكان ” خلّفتك “ و ما يجيء من هذا النوع لا تفسد صلاته .

الفصل الرابع

في ذكر آية مكان آية

يجب أن يعلم بأن المتأخرين رحمهم الله اختلفوا في هذا الفصل ، فمنهم من قال : تجوز على كل حال ، و منهم من فصله تفصيلاً فقال : إن وقف على الآية وقفا تاماً ثم ابتدأ بآية أخرى لا تفسد صلاته و إن تغير المعنى ، نحو أن يقرأ ” و التين و الزيتون و طور سينين و هذا البلد الامين “ و وقف تاماً ثم قرأ ” لقد خلقنا الإنسان في كبد “^١ فأما إذا لم يقف

(١) أى زيادة : صالحة (٢) مكان : احسن (م) مكان : أئنت (هـ) مكان : من الضالين .

و وصل الآية بالآية إن كان لا يتغير به المعنى نحو أن يقرأ "وجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قرة"، ثم قرأ بدون الوقف "أولئك هم الكافرون حقا"، أو قرأ "ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جزاء الحسن" فلا تفسد صلاته، أما إذا تغير به المعنى بأن قرأ "وجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قرة أولئك هم المؤمنون حقا" قال عامة أصحابنا: تفسد صلاته، وقال بعض أصحابنا: لا تفسد صلاته. وفي الحاتية: ولو قرأ "ان الابرار لفي جحيم وان الفجار لفي نعيم" أو قرأ "ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية" تفسد صلاته، وهو الأصح.

الفصل الخامس

في حذف حرف عن كلمة

فقول: إن كان الحذف على سبيل الإيجاز والترخيم عن تلك الكلمة فلا يوجب الفساد، وللحذف على سبيل الترخيم شرائط ثلاثة، أحدها: أن يكون ذلك في اسم النداء، حتى لا يجوز الترخيم في الأفاعيل ولا في الحروف ولا في اسم المعرفة بالآلف واللام ولا في النعت، والثاني: أن يكون المنادى معروفا نحو قوله: يا حارث! وما أشبه ذلك ولا يصح في المنكر نحو: يا قاتل! يا ضارب! إلا في قوله: يا صاحب! يا فلان! والثالث: أن يكون الاسم المنادى على أربعة أحرف صحاح أو ما زاد على ذلك، أما إذا كان على ثلاثة أحرف فلا يجوز الترخيم إلا إذا كان ثلث الحروف الهاء، فأما فيما عدا ذلك فلا يجوز الترخيم، فإذا وجدت هذه الشرائط وحذف الأخير نحو أن قرأ "ونادوا يا مال ليقتض علينا ربك" لا تفسد صلاته، وكذلك لو ترك حرفين من آخر الكلمة والباقي ثلاثة أحرف أو ما زاد على ذلك فذلك جائز - فالحاصل أن ينظر في مثل هذا إلى الباقي، فإن كان الباقي من اسم النداء ثلاثة أحرف فصاعدا لا تفسد صلاته، وذلك أن يترك من "طالوت" الواو والتاء، ومن "هاروت" الواو والتاء، ومن "هارون" الواو والنون. وبعض مشايخنا قالوا إذا حذف حرفا زائدا وآتى بجميع أصول الكلمة

ولم يكن قاصدا لا تفسد صلاته على قول أبي حنيفة و عبد الله بن المبارك رحمهما الله ،
وهو مذهب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، و ذلك نحو أن يقرأ ” اذا وقعت
الواقعة “ بحذف الهاء أو قرأ ” لا ترفضوا اصواتكم “ بحذف الميم . ثم اختلف أهل النحو
فيما إذا ترك حرفا أو حرفين ، فالحرف الباقي قبل المتروك عند أكثر أهل النحو يبقى على
حركته حتى يقال : يا حار ! بكسر الراء من حارث ، و يقال : يا عائش ! بفتح الشين
من عائشة ، و لقاطمة : يا فاطم ! و بعضهم على أنهم يرفع الحرف الاخير حتى يقال :
يا حار ! بضم الراء ، و يا عائش ! بضم الشين . هذا إذا كان الحذف على وجه الإيجاز
و الترخيم ، فأما إذا لم يكن على وجه الإيجاز و الترخيم فإن كان لا يغير المعنى لا تفسد
صلاته ، نحو أن يقرأ ” ولقد جاءهم رسلنا بالبينات “ بترك التاء من ” جاءتهم “ ، [أو يقرأ
” قالوا انما انت من المسحرين “ ” قالوا ما اتم إلا بشر مثلنا “ بترك الواو من قالوا] أو يقرأ
” سبحن الذى بيده ملكوت كل شيء “ بترك الفاء من ” فسبحان “ . و فى الحثاية :
و لو ترك الألف و اللام فى الرحمن أو الرحيم لا تفسد صلاته . م : و إن غير المعنى
تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو أن يقرأ ” فاعلم يومنون “ فى ” لا يؤمنون “ بترك
هـاء . و فى القياية : و هو الصحيح ، م : أو يقرأ ” وإذا قرأ عليهم القرآن يسجدون “ بترك
” لا “ أو يقرأ ” تنزل عليهم الملائكة لا تخافوا و لا تحزنوا “ بترك ” لا “ ، ألا ترى أنه
لو تعدد ذلك مع علمه و اعتقد ذلك يكفر ، فإن كان مخطئا تفسد صلاته . و الله أعلم .
و فى العناية : فإن حذف حرفا أصليا من كلمة فتغير المعنى تفسد صلاته فى قول أبي حنيفة
و محمد رحمهما الله ، كما لو قرأ ” و ما رزقناهم “ بحذف الراء أو الزاى ، أو قرأ ” و يقولوا
درست “ بغير دال ، أو قرأ ” و اليل اذا يغشى و النهار اذا تجلى “ ما خلق الذكر و الاثى “
بحذف الواو عن ” و ما خلق الذكر “ لأن الواو فيه و اوقسم فاذا حذف حرف القسم
يصير جوابا للقسم و يصير نفيا بعد ما كان إثباتا ، و لو تعدد به يكفر ، قالوا : على قياس

(٢) من ار ، خ .

قول أبي يوسف لا تقسد لأن المقروء موجود في القرآن . ولو كانت الكلمة ثلاثية لحذف حرفاً من أولها أو أوسطها كما لو قرأ في قرآنًا عربياً « ريباً ، أو « عربياً ، بحذف الباء تقسد صلاته إما لتغير المعنى أو لأنه يصير لغواً في الكلام ، وكذا لو حذف الحرف الآخر نحو أن يقرأ « ضرب الله مثلاً » بحذف الباء .

م : وما يتصل بهذا الفصل : إسقاط حرف من الكلمة باثبات همزة مكانها ، إذا قرأ « حافظوا على الصلوات والصلوة الاسطى » أو قرأ « قد استمسك بالعروة الاثني » ، وما أشبه ذلك فعلى قول أبي حنيفة في ظاهر الرواية وهو قول عبد الله بن المبارك لا تقسد صلاته ، وهو مذهب ابن مسعود ، وعلى قول أبي يوسف وهو لإحدى الروایتين عن أبي حنيفة تقسد .

الفصل السادس

في زيادة كلمة لا على وجه الهدل

مسائل هذا الفصل على وجهين ، أحدهما : أن تكون الكلمة الزائدة موجودة في القرآن ، وإنه على قسمين ، إن كان لا يغير المعنى لا تقسد صلاته بالإجماع نحو أن يقرأ « إن الله كان بعباده خبيراً بصيراً » ، أو يقرأ « قد خسر الذين كفروا » وكذبوا بقاء الله ؛ فإن كان يغير المعنى تقسد صلاته بلا خلاف نحو أن يقرأ « والذين آمنوا وكفروا » بالله ورسله أولئك هم الصديقون » أو يقرأ « فاما من آمن^٢ و طغى و اثر الحيوۃ الدنيا » وفي الحائنة : إني أريد أن انكحك قرأ « رب انى اريد ، تقسد صلاته ، وفي الظهيرية : و لو قرأ « رب رب العالمين » أو « ملكك ذلك يوم الدين » الصحيح أنه تقسد صلاته . م . الوجه الثاني أن لا تكون الكلمة الزائدة موجودة في القرآن ، وإنه على قسمين أيضاً ، إن كان لا يغير المعنى نحو أن يقرأ « فيها فاكهة ونخل و تفاح و رمان » أو يقرأ « كلوا من ثمره اذا اثمر و استحصد » عند عامة المشايخ لا تقسد صلاته وزعموا أن هذا (١) أى زيادة : خبيراً (٢) أى زيادة : كفروا و (ب) أى زيادة : وكفروا (٣) أى زيادة : آمن و .

قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وعند أبي يوسف رحمه الله تفسد صلاته ، وإن كان تغير المعنى نحو أن يقرأ "إنما تملى لهم ليزدادوا اثماً وجهاً" لا تفسد بلا خلاف .

الفصل السابع

فى الخطأ فى التقديم والتأخير .

وإنه على وجوه ، أحدها : أن يقدم جملة على جملة ويفهم بالتقديم ما يفهم بالتأخير ، نحو أن يقرأ "يوم تسود وجوه وتبيض وجوه" أو يقرأ "كتبنا عليهم فيها إن العين بالعين والنفس بالنفس" أو يقرأ "العبد بالعبد والحر بالحر" ونحو ذلك لا تفسد صلاته ، وإن غير المعنى نحو أن يقرأ "إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه مخافوهم ولا تخافوني" "تفسد صلاته ، وكذلك إذا قرأ" "وإن هذا صراطى مستقيماً فلا تتبعوه واتبعوا السبيل" .
والثانى أن يقدم كلمة على كلمة ولا يغير المعنى ، بأن يقرأ "لهم فيها شهيق وزفير" أو يقرأ "فأبئنا فيها عبداً وجاناً" لا تفسد صلاته ، ولو قرأ "إن الأبرار لى جحيم وإن الفجار لى نعيم" فأكثر المشايخ أنه تفسد ، وهو الصحيح . وفى مجموع النوازل : إذا قرأ "أذ الاعناق فى أغلالهم" ^٢ لا تفسد صلاته . الثالث : أن يقدم حرفاً على حرف فنقول : بتقديم الحرف أن تبدل الكلمة لا محالة فيكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا ذكر كلمة مكان كلمة ، قالوا : هذا إذا لم يكن من باب المقلوب ، فإن كان من باب المقلوب مثل "جذب" و"جذب" فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تفسد صلاته ، وعلى قول أبي يوسف إن كانت الكلمة الثانية فى القرآن لا تفسد صلاته ، وإن لم تكن فى القرآن تفسد صلاته ، وفى الخاتمة : ولو قرأ "إن الإنسان لى سرخ" مكان "خسر" تفسد صلاته .

(١) أى مكان : فلا تخافوهم وخافوني (٢) أى مكان : فاتبعوه ولا تتبعوا السبيل (٣) أى مكان : إذ الأغلال فى أعناقهم .

الفصل الثامن

في الوقف والوصل والابتداء.

إذا وقف في غير موضع الوقف أو ابتداء من غير موضع الابتداء فإنه على وجهين ،
الاول: أن لا يتغير به المعنى تغيراً فاحشاً لكن الوقف والابتداء قبيح نحو أن وقف على
اسم إن قبل ذكر الخبر ثم ابتداء بالخبر فقرأ " ان الذين امنوا وعملوا الصالحات " ووقف
ثم ابتداء بقوله " أولئك هم خير البرية " ونحو أن فصل بين التمت والمنعوت والصفة
والموصوف فقرأ " انه كان عبداً " ووقف وابتداء " شكورا " لا تفسد صلاته بالإجماع
بين علمائنا رحمهم الله ، الوجه الثاني: أن يتغير به المعنى تغيراً فاحشاً بأن قرأ " شهد الله
انه لا اله " ووقف ثم قال " الا هو " أو قرأ " وقالت النصارى " ووقف ثم قال
" المسيح ابن الله " وفي هذا الوجه أيضاً لا تفسد صلاته عند علمائنا رحمهم الله ، وعند
بعض العلماء تفسد صلاته ، والفتوى على عدم الفساد بكل حال ، الخاتمة : ولو قرأ " وما
اتم بمصرخى " ووقف عليه ثم ابتداء بقوله " انى كفرت " ^١ لو تعمد ذلك بكفر وتبطل
صلاته ، ولو قرأ " لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير " ووقف عليه ^٢ لا تفسد
صلاته ، ولو قرأ " أنت قلت للناس " ووقف عليه ^٣ أو " قال الله لا تتخذوا " ووقف
عليه ^٤ أو " ألا انهم من افكهم ليقولون " ^٥ أو " ثم تولوا عنه وقالوا معلم " ^٦
أو " نحشر فنادى فقال " ^٧ ووقف عليه إن وقف لا تقطع النفس في هذه المواضع
لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " من يشأ من مرقدنا هذا " ووقف عليه ^٨ قال : هذا وقف

(١) هذه العبارة هكذا في جميع النسخ ، والصحيح عندى : " وما اتم بمصرخى انى كفرت " ووقف عليه ثم ابتداء بما أشركتمون « (٢) أى ولم يقرأ : ونحن اغنياء (٣) أى ولم يقرأ : اتخذوني و ابنى المؤمنين (٤) أى ما قرأ : المؤمنين اثنين : (٥) أى ما قرأ : ولد الله وانهم لكاذبون (٦) أى ما قرأ : مجنون (٧) أى ما قرأ : الا ربكم الاعلى (٨) أى ما قرأ : ما وعد الرحمن وصدق المرسلون .

حسن ، أو قال " في ضلال مبين " ووقف عليه وابتدأ بقوله " اقلوا يوسف " لا يأثم ولا تفسد صلاته . و في فتاوى الحجة : الاصل أن حفظ الوقوف ومعرفة ذلك من باب الفضيلة ولا يتعلق به قطع الصلاة ، وإنما وقف لا تفسد صلاته ، وكذلك التقديم والتأخير في جميع القرآن حتى لو قرأ " يخرجون الرسول و اياكم " ووقف ثم قال " أن تؤمنوا بالله ربكم " هذا الوقف فيه غير مستحسن ولكن لا يقطع الصلاة ، وهذا مذهب الفقهاء ، فأما مذهب القراء فهم يزعمون أن عددا من الوقف في القرآن بمواضع معينة ، لو وقف غيرها يقطع الصلاة ، وسمعت أنهم يكفرون به صاحبها ولكن الكفر إنما يكون بالقصد وسوء الاعتقاد ، فالذى يقف للتنفس والضرورة لا يكون للكفر فيه مدخل ولا يقطع الصلاة ، فن ذلك قول الله تعالى حكاية عن الشيطان يقول يوم القيامة للكفار " إن الله وعدكم وعد الحق و وعدتكم فاخلفتكم و ما كان لى عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لى فلا تلومونى و لوموا انفسكم ما انا بمصرخكم و ما اتم بمصرخى انى كفرت " بعض القراء يكفروا و هذا ليس بكفر لان الشيطان يكفر بمن أشرك به - والله أعلم ؛ ومن ذلك " قالت اليهود عزيز ابن الله " و لو وقف عند قوله " وقالت اليهود " ثم قال " عزيز ابن الله " قال القراء : يقطع صلاته ، و عند الفقهاء لا تفسد ، سئل على بن أبى طالب رضى الله عنه عن الترتيل في القرآن في قوله تعالى ﴿ ورتل القرآن ترتيلا ﴾ فقال : حفظ الوقوف وأداء الحروف . و الاصل أن الوقوف على الرفع دون المرفوع غير مستحسن نحو قوله تعالى " شهد الله " و " قال الله هذا يوم ينفع الصادقين " ، و " قال الرسول يا رب " فالوقف على " قال ، و " شهد ، و هذا ، غير حسن ، و الوقف على المرفوع دون الرفع غير حسن أيضا نحو قوله " الحمد لله رب العالمين " فالوقف على " الحمد ، وقوله " الله خلق كل دابة من ماء " فالوقف على " الله ، في اللغة غير حسن أيضا ، وكذلك الوقف على الناصب دون المنصوب غير حسن كقوله تعالى " ونادى نوح ابنه " ، وكذلك الوقف على المنصوب دون

الناصب كقوله "اياك نعبد"، وكذلك الوقف على "ان، غير حسن، وكل موضع حسن الوقف عليه وتم الكلام به وحسن الابتداء بما بعده جاز الوقف عليه، وكل موضع تم الكلام به وحسن الوقف عليه [غير أنه لا يحسن الابتداء جاز الوقف عليه من غير تمامه، وكل ما لا يحسن الوقف عليه]^١ ولا يتم الكلام به ولا يحسن الابتداء به فالوقف عليه غير حسن، والوقف على الحروف المعجمة لحسن عند عامة العلماء والقراء كقوله تعالى "الْحَمْدُ" يقف ثم يقول "ذلك الكُتُبُ" أو يقف على "المَصِّ" ثم يقول "كُتُبُ انزل اليك" ونحوهما في القرآن إلا في قوله تعالى "الْحَمْدُ لِلَّهِ" فان الميم منصوبة متصلة بقوله "الله" على قول الجمهور غير الاعنى .

م : وما يتصل بهذا الفصل : إذا وصل حرفاً من كلمة أخرى بأن قرأ "اياك نعبد" وصل كاف "اياك" بتون "نعبد" أو قرأ "انا اعطيتك الكوثر" وصل كاف "اعطيتك" بألف "الكوثر" أو قرأ "غير المغضوب عليهم" وصل الباء بالعين أو ما أشبه ذلك فعلى قول بعض العلماء تفسد صلاته، وعلى قول العامة لا تفسد صلاته - وفى الخاتمة : لا تفسد وإن تعمد ذلك، الخلاصة : إذا قال "سمع الله لمن حده"، وصل العلماء من "الله"، باللام فالصحيح أنه لا تفسد، وكذلك إن تعمد ذلك : م : وبعض المشايخ ذكروا فى ذلك تفصيلاً فقالوا : إذا علم أن القرآن كيف هو إلا أنه جرى على لسان هذا لا تفسد، فان كان فى اعتقاده أن القرآن كذلك تفسد صلاته، وعلى هذا إذا قرأ "إذا جاء نصر الله" بطريق الاستفهام . الحجة : المصلى إذا بلغ فى الفاتحة "اياك نعبد واياك نستعين" لا ينبغي أن يقف عند قوله "اياك" ثم سكت ثم قال "نعبد" ثم قال "واياك" وسكت ثم قال "نستعين" . وقيل : فى آخر سورة الكوثر "ان شاتك هو الا بتر" ينبغى أن يقرأ مهموزاً وموصولاً، ولا يرفع الراء فى "الا بتر" إنما يقول "هو الا بتر" بجزم الراء ويقف، ثم قال "الله أكبر" .^٢ وكان القاضى الإمام السعيد (١) من أر، خ .

أبو بكر اليمقوبى قال : إذا فرغت من القراءة وتريد أن تكبر للركوع فإن كان الحتم بالثناء فالوصل « بالله أكبر » أولى كقوله تعالى « وكبره تكبيرا » ؛ ولو لم يكن ختم السورة بالثناء فالفصل أولى كقوله عز وجل « ان شأئك هو الاثر » الاولى أن يقف ويفصل ثم يقول : الله أكبر ، وكقوله عز وجل « فى جيدها جبل من مسد » يقف ثم يقول : الله أكبر .

الفصل التاسع

فى ترك المد والتشديد فى موضعها والإتيان بهما فى غير موضعها :

إن كان لا يغير المعنى ولا يقبح الكلام لا يوجب فساد الصلاة ، وإن كان يغير المعنى ويقبح الكلام اختلف المشايخ ، قال بعضهم : لا تفسد صلاته ، وقال عامتهم : تفسد صلاته ، وفى النصاب : وعليه الفتوى ، م : مثال الأول فى ترك التشديد إذا قرأ « ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا » بغير تشديد لا تفسد صلاته لأنه قريب من « قتلوا » بالتشديد ، وفى الثانية : « يدعُ اليتيم » قرأ « يدعُ » غير مشدد لا تفسد صلاته ، ولو قرأ « يدعُ » بضمك الدال تفسد صلاته ، ولو قرأ « ما ودعك » بغير تشديد لا تفسد صلاته ، ولو قرأ « ربك » بغير تشديد تفسد . م : مثال الثانى إذا قرأ « قل اعوذ برب الناس » وذكر « الرب » من غير تشديد ، أو قرأ « ان النفس لامارة بالسوء » ذكر « الامارة » بغير تشديد ، ولو قرأ « اياك نعبد » بغير تشديد ، قال بعضهم : تفسد صلاته لأن « إيا » ضوء فكأنه قرأ : ضوءك نعبد - وفى الذخيرة : ولو اعتقد ذلك يكفر ، فإذا قرأ سهوا تفسد صلاته ، والأصح أنه لا تفسد ، وفى الخلاصة : وهو المختار ، ولو قرأ « فن اظلم من كذب على الله » شدد الذال فى « كذب » اختلف المشايخ فيه ، وفى النائية : قال بعضهم : لا تفسد ، وعليه الفتوى ، م : ولو قرأ « فاولئك هم العادون » وشدد الدال تفسد صلاته بلا خلاف . ومثال الأول فى ترك المد [نحو إذا قرأ « انا اعطيتك » (١) ايا الشمسى : نورها وحسنها (٢) من أر ، خ .

بدون المد، ومثال الثاني إذا قرأ "سواء عليهم" بدون المد [١]، ونحو أن قرأ دعاء ونداء بدون المد اختلف المشايخ فيه كما في ترك التشديد، وفي الخلاصة: والمختار أنه تفسد. وفي الظهيرية: قال بعضهم لا تفسد الصلاة بتشديد المخفف، ولا بتخفيف المشدد، ولا بمد المقصور، ولا بقصر الممدود، ولا بهمز المثلين، ولا بتلين المهموز، ولا بادغام المظهر ولا باظهار المدغم، ولا بتسكين المتحرك، ولا بتحريك الساكن، ولا بإبدال حركة بحركة لمعوم البلوى، والصحيح إن تغيير المعنى تفسد نحو أن يقرأ "ولما جاموس" بغير المد لأن "الجاموس" حيوان.

م: وما يتصل بهذا الفصل: إذا فرغ المصلي من فاتحة الكتاب قال "آمين" بالمد والتشديد فقد قيل: تفسد صلاته، وقيل: لا تفسد على قول أبي يوسف، وقيل: لا تفسد على قولها أيضا وعليه الفتوى وهو الأصح، م: وينبغي أن يقول "أمين" بغير مد ولا تشديد أو "آمين" بالمد دون التشديد، وفي النصاب: ولو قال "أمين" بغير مد ولا تشديد لدعاه غيره تفسد صلاته. م: و"أمين" "يا أمين" استجب لنا، إلا أنه لما سقط عنه ياء النداء ادخل فيه المد وأقيم مقامه. وفي الظهيرية: ذكر نجم الدين رحمه الله في تفسيره وجها لآمين بالتشديد صيانة لكلام العامة وتحريزا عن إفساد الصلاة وقال: إن معناه: ندعوك قاصدين لإجابتك. م: ولو قال "آمين" بالمد وحذف الياء لا تفسد صلاته على قول أبي يوسف، ولو قرأ "أمن" بترك المد وحذف الياء ينبغي أن تفسد. وفي الحجة: وفي آمين ثلاث قراءات معروفة: "آمين" بالمد دون التشديد، و"أمين" بغير مد وتشديد بنصب الألف وهو اسم من أسماء الله تعالى، و"آمين" بالإمالة.

الفصل العاشر في اللحن في الإعراب

إذا لحن في الإعراب لحنا، وهو على وجهين: إما أن لا يغير المعنى بأن قرأ "لا ترفضوا أصواتكم" أو قرأ "ان الذين يغضون أصواتهم" أو قرأ "الرحمن على العرش" بنصب (٢) من أر، خ.

الرحمن ففي هذا الوجه لا تفسد الصلاة بالإجماع، وفي الخاتمة: ولو قرأ "و ربك يخلق ما يشاء ويختار" بالنصب لا تفسد صلاته، ولو قرأ "ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خيرا لانفسهم انما نملي لهم" بكسر الأول و نصب الثاني لا تفسد عند المتأخرين، ولو قرأ "وقال فرعون ذروني اقاتل موسى" بالرفع دون الجزم لا تفسد صلاته، ولو قرأ "الحمد لله" برفع اللام الاول لا تفسد صلاته، م: و إما أن تغير المعنى بأن قرأ "هو الله الخالق البارئ المصور" بفتح الواو و رفع الراء، أو قرأ "وعصى آدم ربه" بنصب آدم و رفع ربه، أو قرأ "و اذ ابتلى ابراهيم ربه" برفع ابراهيم و نصب ربه، أو قرأ "من الجنة والناس" بفتح الجيم، أو قرأ "عفا الله عنك لم اذنت لهم" بكسر الكاف و التاء ففي هذا الوجه قال بعض المشايخ: لا تفسد صلاته، وهكذا روى عن بعض اصحابنا رحمهم الله، و هو الاشبه - وفي الخلاصة: و به يفتى، وفي الخاتمة: و الإعادة أحوط. وفي النصاب: و عن أبي حنيفة و محمد رحمهما الله فيمن قرأ "و اذ ابتلى ابراهيم ربه" الصحيح أنه تفسد صلاته. و في الملتقط: و لو قرأ "الخالق البارئ المصور" بنصب الواو فن أبي الفضل الكرماني أنه أفتى بالفساد، وفي الخاتمة: و لو قرأ "ربنا انا بما انزلت و اتبعنا الرسول" بنصب العين و رفع الرسول لا تفسد صلاته عند المتأخرين، و كذا لو قرأ "فان كذبوك فقد كذب رسل من قبلك" بنصب كاف كذب لا تفسد صلاته عند المتأخرين، و كذا لو قرأ "كذب اصحاب الايكة" برفع الكاف، و لو قرأ "ان الله بما يعملون" بالنصب لا تفسد صلاته، و لو قرأ "ولا يقرنكم بالله الغرور" بالكسر تفسد صلاته. الظهيرية: سئل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن قرأ "انا كفيناك المستهزؤن" في "المستهزئين" هل تفسد صلاته؟ قال: لا، كأنه قال: انا كفيناك هم المستهزؤن، و ذكر القتهبي في كتابه: من قرأ "و لا يحزنك قولهم أن العزة لله جميعا" بنصب إن كان متعمدا يكفر، و إن كان غير متعمد فسدت صلاته لأن هذا تغيير المعنى كأن النبي عليه السلام كان يحزنه أن يكون العزة لله! قال الشيخ: هذا بعيد لأن "أن" قد يكون بمعنى "لأن"

فيكون معناه : ولا يحزنك قولهم لأن العزة لله . وفي النوادر : محمد بن مقاتل : لو أن رجلاً صلى قرأ "المرسلين" مكان "المرسلين"، و"المتدبرين" مكان "المتدبرين"، أو ختم آية رحمة بآية عذاب أو على العكس وما أشبه ذلك خطأ وغلطاً لم تفسد صلاته ، فإن ذكر في صلاته فليعد إلى ذلك الموضع وليقرأ على الصحة . وفي الغيائية : و لو قرأ "أغفر الله اتخذ ولياً فاطر السموات والأرض وهو يطعم ولا يطعم" بنصب الياء من الأول ورفعها من الثاني أتى عامة الأئمة بسمرقند بفساد الصلاة ، فبلغ ذلك الشيخ السيرافي المقرئ فأخبر أنه قراءة الأعشى ، ووجهه : أغفر الله اتخذ ولياً ذلك الولى يطعم ولا يطعم ؛ فأخبروا بذلك فرجعوا . وفي اليقظة : و لو قرأ "ليغيظ بهم الكفار" برفع الياء لا تفسد صلاته ، وفي الحجية : و لو قرأ "وقتل داود جالوت" بنصب داود ورفع جالوت ينفي أن يقطع صلاته ، وفي السراجية : و لو قرأ "اياك نعبد" بكسر الباء لا تفسد صلاته ، وفي النصب تفسد ، و في الغيائية : و لو قرأ بكسر اللام "ان الله يرى من المشركين ورسوله" الصحيح أنه تفسد صلاته . و في الظهيرية : و المتأخرون من أصحابنا يقولون الخطأ في الإعراب لا تفسد صلاته ، وعليه الفتوى . و قل عن أبي القاسم الصفار البخاري رحمه الله أن الصلاة إذا جازت بوجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً إلا في باب القراءة لأن للناس عموم البلوى فيه . م : و روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله : إذا لحن القارئ في الإعراب وهو إمام ففتح عليه رجل إن صلاته جائزة ، وهذه المسألة دليل على أن أبا يوسف رحمه الله كان لا يقول بفساد الصلاة بسبب اللحن في الإعراب في المواضع كلها ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أيضاً فيمن قرأ "وإذا ابتلى إبراهيم ربه" برفع إبراهيم ونصب ربه أنه لا تفسد صلاته ، وعنه أيضاً أن من قرأ "إنما يخشى الله من عباده العلماء" بنصب العلماء لا تفسد صلاته ، ومناه : إنما يجازى على خشية العلماء الله تعالى .

(١) لأن معنى نعبد : نقضب .

الفصل الحادى عشر

فى ترك الإدغام والإتيان به

إذا أتى بالإدغام فى موضع لم يدغمه أحد من الناس نحو أن يقرأ "قل الذين كفروا مستغلبون و تحشرون"، أدغم القين فى اللام و شدد اللام فقرأ "ستلبون" و أدغم الحاء فى الشين و شدد الشين فقرأ "و تحشرون"، فسدت صلاته، وإن أتى بالإدغام فى موضع لم يدغمه أحد إلا أن المعنى لا يتغير به و يفهم ما يفهم مع الإظهار نحو أن يقرأ "قل سيروا" و أدغم اللام فى السين و شدد السين لا تفسد صلاته، و إذا ترك الإدغام بأن قرأ ["إنيما تكونوا يدرككم الموت" أو قرأ "قل لو كان البحر مدادا" أو قرأ] "قل لو كنتم فى بيوتكم" و أشباه ذلك، و كذلك كل ما اتقى الحرفان من جنس واحد و الأول ساكن و الآخر متحرك فلم يدغم الأول فى الثانى، أو اجتمع ثلاثة أحرف و الأوسط ساكن فلم يدغم الأوسط فى الثالث نحو أن قرأ "و لقد مننا عليك مرة أخرى" فإظهار النونات الثلاث، أو اجتمع ثلاثة أحرف و الأول منها ساكن فلم يدغم الأول كما فى قوله "قل لله الامر جميعا" "قل الذين كفروا مستغلبون" و كذلك فى نظائره لا تفسد صلاته و إن لحش من حيث العبارة .

الفصل الثانى عشر

فى الإمامة فى غير موضعها :

إذا قرأ "بسم الله" بالإمالة أو قرأ "ملك يوم الدين" بالإمالة أو قرأ "ذلك الكتاب" بالإمالة أو قرأ "حتى توتى" أو قرأ "و كاتنا تحت عبيدين" و ما شاكل ذلك لا تفسد صلاته، و قد روى عن أبى يوسف رحمه الله أنه قال : ليس كل لحن يفسد الصلاة، و لا نعلم لحن أخف من هذا، و روى عن أبى صالح أنه كان يعلم الصبيان "نخاتهما" على الإمامة، و لم يرو عن أحد من فقهاء السلف فى وقته مع صلاتهم فى أمر الدين و معرفتهم (١) من أر، خ .

بالاحكام وإقدامهم على النهى واشتغالهم هذه القراءة فى المساجد والمحاريب الإنكار عليهم، وقد روى أنه مكتوب فى مصحف عثمان الذى فيه أثر الدم "الله لا اله الا هو ليجمعنكم الى يوم القيامة" وكذلك مكتوب فى أول الانعام "فى قرطيس" فليسوه، وكذلك مكتوب فى أول آل عمران "بأييت الله" ومكتوب "لا تتخذوا اليهين ائتين" بالياء بين اللام والهـ .

الفصل الثالث عشر

فى حذف ما هو مظهر وفى إظهار ما هو محذوف :

نحو أن يقرأ "م آلذين كفروا" فيجزم الميم ويظهر الالف من الذين وكانت الالف محذوفة فى الوصل غير مدغمة ، ونحو أن يقرأ "الحمد لله رب العالمين" فأظهر الالف من "العالمين" وكانت محذوفة وهذا لا يفسد الصلاة، وكذلك إذا أظهر حرفين إحداهما محذوفة والاخرى مدغمة نحو أن يقرأ "وما خلق آلذكر والاثنى" أظهر الالف وكانت محذوفة وأظهر اللام وكانت مدغمة فى الذال لأجل التسهيل لا تفسد صلاته، وفى الثانية : وأما حذف ما هو مظهر فنحو أن يقرأ "وهم لا يظلمون فرأيت" لحذف الالف عن "افرأيت" ووصل نون "يظلمون" بفاء "افرأيت" ونحو أن يقرأ "وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا" لحذف الالف من "انهم" ووصل النون بالنون فانه لا يفسد الصلاة، وقد اختلف القراء فى حذف ألف قرية من هذه نحو قوله "قد افلح" "بل اتيهم" "من أجل ذلك"، وفى مصحف عثمان رضى الله عنه مكتوب فى الصافات "لُونْ عندنا ذكرا من الاولين" بحذف الالف من "ان" .

٢ : وما يتصل بهذا الفصل : إذا قرأ "الهنكم" "القارعة" "الحاقة" وحذف اللام

فانه يفسد صلاته .

(١) أى مكان : الى (٢) أى مكان : قرطاس (٣) أى مكان : آيات (٤) أى مكان : اليهين .

الفصل الرابع عشر

في ذكر بعض الحروف من الكلمة :

إذا ذكر بعض الكلمة وما أتىها إما لا تقطع النفس أولاته نسي الباقي ثم تذكر
بذكر الباقي، نحو أن يقرأ "الحمد لله" ولما قال "أل" انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر
فقال "حمدته" أو لم يذكر الباقي نحو أن قرأ فاتحة الكتاب والسورة ثم نسي قراءته فأراد
أن يقرأ فلما قال "أل" فذكر أنه كان قد قرأ فترك ذلك وركع، أو ذكر بعض الكلمة
وترك تلك الكلمة و ذكر كلمة أخرى وفي هذه الصور كلها وما شاكلها تفسد صلاته
عند بعض مشايخنا، وبه كان يفتي الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله، ومن المشايخ
من فصل الجواب تفصيلا فقال: إن ذكر شطر الكلمة لو ذكر كلها يوجب ذلك فساد
الصلاة فذكر شطرها يوجب فساد الصلاة - وفي الثانية: هو الصحيح، م: وإن ذكر
شطر الكلمة لو ذكر كلها لا يوجب فساد الصلاة فذكر شطرها لا يوجب فساد الصلاة،
وذكر الشيخ الإمام نجم الدين في الحواصل في فصل زلة القارئ هذه المسألة و فرق بين
الاسم والفعل فقال في الاسم نحو "الحمد لله": لا تفسد الصلاة إذا ذكر البعض وترك
البعض، وفي الفعل إذا ذكر البعض وترك البعض نحو أراد أن يقرأ "يشكرون" فقال
"يش" وترك الباقي تفسد صلاته، وفي هذا التفصيل نظر، والفرق أن الآلف واللام
في الأسماء زوائد وترك الزوائد لا يوجب فساد الصلاة، فأما في الأفعال فالكل يكون
أصلا وترك الأصل يوجب الفساد، إلا أن هذا الفرق إنما يستقيم إذا قال "أل" في الحمد
وترك الباقي، فأما إذا قال "الح" وترك الباقي فلا يتأتى هذا الفرق فتفسد صلاته، ومن
المشايخ من قال: إن كان لما ذكر من الشطر وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا
ولا يتغير به المعنى ينبغي أن لا يوجب فساد الصلاة، وإن كان العطر المقروء لا معنى
له ويكون لغوا أو لم يكن لغوا لكن يكون مغيرا للمعنى يوجب فساد الصلاة، وصيانة

(١) أي من: الحمد .

الصلاة في هذا أكثر، و عامة المشايخ رحمهم الله على أنه لا تفسد الحجة : و ما حصل الانقطاع به في وسط الكلمة كما إذا قال المصل "و" فسكت لا تفسد صلاته لأن من قرأ حروف القرآن منفصلة لا يقطع صلاته ، و لو قال "وع" فانقطع وسكت اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : لا تفسد لأنه قال واوا وعينا ، و قال بعضهم : تفسد لأنه قال "وع" ، و لو قال ثلاثة أحرف فسكت أو أربعة أحرف وسكت قال بعضهم : لا تفسد مثل "سَسَس" بغير "مه" و مثل قوله "وَال" بغير "ذِي" . و في الحاتية : "حتى مطلع الفجر" لما قال "الفج" انقطع نفسه فركم لم تفسد صلاته .

م : و بما يتصل بهذا الفصل : إذا خفض صوته ببعض حروف الكلمة فالصحيح أنه لا يفسد ، لأن فيه بلوى العامة .

الفصل الخامس عشر

في إدخال التأنيت في أسماء الله تعالى :

إذا قرأ في صلاته "هل ينظرون إلا أن تأتيهم" الله في ظليل من الغمام" قال علي ابن محمد الأديب : تفسد صلاته لأن التأنيت لا يجوز إدخاله في أسماء الله تعالى ، كما لا يجوز في قوله عز وجل "الله لا اله إلا هو" الحى القيوم" و كما لا يجوز في قوله "لم تلد ولم تولد" و أشباه ذلك ، و حكى عن الشيخ الإمام أبى بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه لا تفسد الصلاة لأن الإتيان هنا فعل غير الله و لا فرق في ذلك بين التذكير و التأنيت ، و بعض مشايختنا صححوا ما ذكره الفضلى من الجواب و لكن أشاروا إلى معنى آخر فقالوا : إنما لا تفسد صلاته في هذه الصور باضمار الكلمة و صار تقدير الآية - و الله أعلم : إلا أن تأتيهم كلمة الله ، كما في وجه القراءة بالياء ليس المراد إتيان الله بل المراد إتيان أمر الله تعالى ، و يمكن أن يقال : إنا تقدم ذكر الملائكة في ظلل من الغمام في القراءة و يصير

(١) أى مقلا من "وعيد" (٢) أى في : منسوخه (٣) أى في : والذى (٤) بدلا من : يأتيهم .

(٥) بدلا عن : هو (٦) بدلا عن : لم يلد و لم يولد .

تقدير الآية: هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة واقه، والتقديم والتأخير سائغ في اللغة.

الفصل السادس عشر

في التغنى بالقرآن والالحان:

هذا الفصل على وجهين: إن كان الالحان لا يغير الكلمة عن وضعها ولا يؤدي التغنى بها إلى تطويل الحروف التي حصل التغنى بها حتى لا يصير الحرف حرفين بل يحسنه تحسين الصوت وتزيين القراءة لا يوجب ذلك فساد الصلاة، وذلك مستحب عندنا في الصلاة وخارج الصلاة، وإن كان يغير الكلمة عن وضعها يوجب فساد الصلاة لأن ذلك منهي عنه، وإنما يجوز إدخال المد في حروف المد واللين وهي الهوائية والمعتلة نحو الالف والواو والياء. وفي الخائية: والالحان في حروف المد واللين لا يغير، إلا إذا لحش، وإن قرأ بالالحان في غير الصلاة اختلفوا فيه، وعامة المشايخ كرهوا ذلك، وكرهوا الاستماع أيضا لأنه يشبه بالقسمة بما فعلوه في فسقهم، وكذا الترجيع في الأذان، ومراد قوله عليه السلام "زينوا القرآن بأصواتكم" القراءة بنعمة العرب.

فصل آخر

في الأحكام المتعلقة بالقرآن وقراءته خارج الصلاة.

الحجة: أعلم أن حفظ القرآن مقدار ما يحجز به الصلاة فرض عين على المسلمين، وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم، وحفظ جميع القرآن على سبيل الكفاية على الأمة. الخائية: رجل تعلم من القرآن ما يحجز به الصلاة كأن تعلم الباقي، وتعلم الفقه والأحكام أولى من صلاة التطوع. وفي الكبرى: وتعلم الفقه أولى من تعلم جميع القرآن لأنه فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين. إذا كان الرجل تعلم بعض القرآن ولم يتعلم البعض فاذا وجد فراغا كان تعلم القرآن أفضل من صلاة التطوع. امرأة تعلم القرآن من الأعمى إن تعلمت من امرأة كان أحب، وفي الملتقط: لا يحجز للمرأة أن تتعلم القرآن من الأعمى. م: ولا بأس بأن يعلّم النصراني

القرآن فرجما يتوب ، إذا قال الكافر من أهل الحرب أو الذمة لمسلم : علني القرآن أفلا بأس به بأن يعلمه ويفقهه في الدين ، وفي كراهية أهل سمرقند : النصراني إذا تعلم القرآن [أى إذا أراد تعلم القرآن يعلمه ويفهمه كذلك لأنه عسى يتهدى لكن لا يمس المصحف ، وإن اغتسل ثم مسه لا بأس به]^١ وهذا قول محمد رحمه الله ، فقد ذكر القدورى عن أبي يوسف أنه لا يترك الكافر أن يمس المصحف من غير فصل . ويجب للولى أن يعلم عبده من القرآن قدر ما يحتاج إليه لأداء الصلاة . رجل يقرأ القرآن ويلحن في قراءته فسمع إنسان إن علم أنه لو لقته الصواب لا تدخل عليه الوحشة أو تدخله ولكن لا يخرج من الطبع ولا يقع بينهما عداوة يلقنه الصواب ولم يكن في وسعه من تركه ، وإن علم خروجه من الطبع وخاف صولته ووقع العداوة فهو في سعة من أن لا يخبره . وفي الحاشية : و تكلموا في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا ، والاولى أن يقرأ على وجه يكون أقرب إلى التعظيم ، ولا بأس بالتهليل والتسبيح مضطجعا ، وكذا بالصلاة على النبي عليه السلام . وقراءة القرآن من المصحف أولى من القراءة عن ظهر القلب . م : ولا بأس بالتهليل والتسبيح على ما يفرش و يبسط . و كتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسن عند البعض . م : إذا قال الرجل " بسم الله الرحمن الرحيم " فإن أراد به قراءة القرآن يتعوز قبله ، وإن أراد به افتتاح الكتاب كما يقرأ التليذ على الأستاذ لا يتعوز قبله لأنه لم يرد قراءة القرآن ، ألا ترى أن الرجل لو أراد أن يشكر فيقول " الحمد لله رب العالمين " لا يحتاج إلى التعوذ قبله^١ والاولى في التعوذ أن يقول " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " ولو قال " أعوذ بالله العظيم " أو قال " أعوذ بالله السميع العليم " جاز لكن لا أحب أن يقول " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " إن الله هو السميع العليم ، لأنه يصير فاصلا بين التعوذ والقراءة فلا يحصل القراءة عقيب التعوذ - وفي الحجة : الأصح أنه يجوز . م : رجل

(١) من أر ، خ .

قرأ القرآن في غير الصلاة لا يجب عليه أن يتعوذ عند اقتراح كل سورة . وفي الحجة :
ولو تعوذ وقرأ ثم سلم عليه إنسان فرد عليه أو أجاب المؤذن أو سبح و ذكر و هلل
و مجد لا يجب عليه أن يعيد التعوذ ، ولو عقد أو أكل أو عمل عملاً كثيراً فإنه يعيد
الاستعاذة ، و ذكر السيد أبو القاسم السمرقندي : إنما تركت التسمية في سورة البراءة
إذا كتبها وصلها سورة الأنفال ، أما إذا ابتدأها فليتعوذ وليأت بالتسمية ، وفيه
دليل على أن من ابتدأ بآية الكرسي أو "شهد الله" أو توسط أى سورة ينبغي أن يأتي
بالتسمية تبركاً و تيمناً بها كافتتاح جميع الأمور . وفي النوازل : سئل محمد بن مقاتل
عن رجل ابتدأ قراءة سورة البراءة ولا يسمى ؟ قال : أخطأ ، وقال أبو القاسم :
الصحيح ما قال محمد بن مقاتل لأن الرجل لو أراد أن يبتدئ قراءة آية من سورة من
السور كان مأموراً بأن يستعين بالله من الشيطان الرجيم ويقول "بسم الله الرحمن الرحيم"
وكذلك سورة البراءة . م : إذا أراد الرجل أن يقرأ القرآن يستحب أن يكون على
أحسن حاله ، فليلبس صالح ثوبه و يتعمم و يستقبل القبلة ، وكذا العالم يجب أن يعظم
العلم - وفي الثانية - و أن يكون على الطهارة ، ثم يتعوذ ، ثم يقول "بسم الله الرحمن
الرحيم" . م : رجل يقرأ القرآن وكلما انتهى إلى قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾
رفع رأسه وقال : ليك يا سيدي ! فالأحسن أن لا يفعل ذلك ، و لو فعل في الصلاة
قالوا : لا تفسد صلاته ، والأوجه أن تفسد . وفي الترجيع بقراءة القرآن تكلم المشايخ
فيه ، قال بعضهم : لا بأس به ، و أكثرهم على أنه مكروه ، ولا ينبغي لأحد أن يفعل
ذلك ، ولا ينبغي لأحد أن يستمع إليه ، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم "من لم يتغن"
من لم يستغن ، ذكره في الغريين . رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ، والآخر يقرأ
خمسة آلاف مرة "قل هو الله أحد" فان كان هذا قارئاً قراءة القرآن كله أفضل .
و ينبغي لحامل القرآن أن يحتم القرآن في كل أربعين يوماً . وفي السراجية : ينبغي له
أن يكون في كل سنة ختمان ، وفي البيضة : سئل عمر الحافظ عن المروى عن أبي حنيفة
أن

أن من قرأ القرآن في السنة مرتين فقد قضى حقه ، أن المراد به في سنة في عمره أم في كل سنة ؟ قال : بل في كل سنة - و اختلف مشايخنا رحمهم الله في قارئ القرآن إذا أراد أن يقضى حقه الواجب بقراءته ، قال بعضهم : يحتم كل أسبوع ، و قال الحسن بن زياد رحمه الله : في كل سنة مرتين ، و الاحسن فيه أن يقال : الحتم في كل شهر مرة ، و به أفتى أبو عصمة رحمه الله - و في جامع الفتاوى : رأيت في بعض النسخ : لا يستحب أن يحتم القرآن في أقل من ثلاثة أيام لقوله عليه السلام : ” من قرأ القرآن في أقل من ثلاثة أيام لم يفقهه “ . م : إذا أراد إنسان ختم القرآن قال عبد الله بن المبارك : يعجبي أن يحتم في الصيف أول النهار ، و في الشتاء أول الليل ، لأنه إذا ختم أول النهار فالملائكة يصلون عليه حتى يمسي ، فإذا ختم أول الليل فالملائكة يصلون عليه حتى يصبح . و في فتاوى سمرقند : و يكره الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان ، و عند ختم القرآن بجماعة ، لأن هذا لم ينقل عن النبي عليه السلام و لا عن الصحابة ، و لهذا قال أبو القاسم الصفار : لو لا أن يقول أهل هذه البلدة لمنعنا من الدعاء و إلا لمنعهم لكن هذا شيء لا يفتى به لأنه لا ينبغي أن يقال للعامة ما لم يفهموا . قراءة ” قل هو الله أحد “ ثلاث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ . و قال الفقيه أبو الليث : هذا شيء استحسنه أهل القرآن و أئمة الأمصار فلا بأس به - و في التوازل : قال الفقيه : و به نأخذ لأن ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة ، و في الحانية : في المكتوبة فلا يزيد على مرة واحدة . م : القراءة في الأسبوع جائزة ، و في المصحف أحب ، و يكره أن يصغر المصحف و يكتب بقلم رقيق . و في اليتيمة : إذا حفظ الإنسان القرآن ثم نسيه فانه يأثم ، و روى فيه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : ” عرضت على أجور أمتي حتى القذاة أو البقرة يخرجها الرجل من المسجد ، و عرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أكبر من آية أو سورة أوتيتها الرجل نفسيها “ - قال يوسف بن محمد رحمه الله : و تفسير النسيان أن لا يمكنه القراءة من

المصحف . و سئل الوري عن سماع القرآن و هناك واعظ أيها استماعه أولى ؟ قال :
 العظة ، سئل البقال أيضا عن قراءة القرآن أفضل أم الصلاة على النبي عليه السلام عند
 طلوع الشمس و في الأوقات المنهى عن الصلاة ؟ قال : الصلاة على النبي و الدعاء
 و التسبيح أفضل من قراءة القرآن . و سئل الحنبدى عن مصحف صار قديما لا يصلح
 للقراءة هل يجوز أن يجلد به القرآن ؟ قال : لا ، و سألت والدى عن كواخذ من الاخبار
 و من التعليقات يستعملها الوراقون فى الغلاف ؟ فقال : إن كان فى المصحف أو فى
 كتب الفقه فلا بأس به ، و إن كان فى كتب الأدب أو النحو يكره لهم ذلك . رجل
 يكتب الفقه و يحببه رجل يقرأ القرآن لا يمكنه أن يستمع القرآن كان الإثم على القارئ
 لأنه قرأ فى موضع اشتغل الناس فى أعمالهم ، و فى الكبرى : و لاشئ على الكاتب .
 م : و لا يقرأ القرآن فى المخرج^١ و المغتسل - و فى الحائض : و المسلخ^٢ ، م : و الحمام ،
 و فى القدورى : أطلق محمد رحمه الله القراءة فى الحمام . و فى صلاة التوازل : قراءة
 القرآن فى الحمام على وجهين : إن يرفع صوته يكره ، و إن لم يرفع بل يقرأ خفيا
 لا يكره ، هو المختار - و فى النصاب : و عليه الفتوى . و فى الصيرفية : و قال القاضى
 الإمام بديع الدين : لو كان فى الحمام وحده و يرفع صوته لا يكره ، و فى التهليل
 و التسبيح لا بأس به و إن رفع ، قال ظهير الدين : يكره الشاء . و فى فتاوى قاضى
 برهان الدين : إن كان يرفع صوته يكره ، و إلا فلا . و فى الحائض : قراءة القرآن فى
 الحمام [إن لم يكن فيه أحد مكشوف العورة و كان الحمام]^٣ طاهرا لا بأس بأن يرفع
 صوته بالقراءة ، و إن لم يكن كذلك فإن قرأ فى نفسه و لا يرفع صوته لا بأس به .
 و أما قراءة المائى و المحترف إن كان متهتلا لا يشغله العمل و المئى جاز ، و إلا فلا .
 و لا بأس بالخلوة و المجامعة فى بيت فيه مصحف لأن بيوت المسلمين لا يخلو عن ذلك .
 م : قراءة القرآن عند القبور يكره عند أبى حنيفة ، و عند محمد لا يكره ، و مشايخنا

(١) المخرج : بيت الخلاه أو المستراح (٢) المسلخ : مذبح الحيوانات (٣) من أر ، خ .

أخذوا بقول محمد ، ثم هل ينفع ؟ والمختار أنه ينفع لأن الأخبار وردت بقراءة آية الكرسي وسورة الإخلاص والفاحة وغير ذلك . رجل مات فأجلس وارثه رجلاً يقرأ القرآن على قبره تكلّموا فيه ، منهم من كره ذلك ، والمختار أنه ليس بمكروه ، ويكون المأخوذ في هذا الباب قول محمد . وفي اليتيمة : سألت والدى عن ختم القرآن ليلة البراءة أو في أواخر شهر رمضان و يوم الجمعة ؟ فقال : هو مندوب . وسئل الحنجدى عن إمام يقرأ مع أهل جماعة كل غداة بعد ما فرغ من صلاته جاهراً آية الكرسي وشهد الله وأخر سورة البقرة هل يجوز له أن يعتاد بهذه العادة ؟ فقال : لا بأس به ، والأفضل الإخفاء بها . وسئل عن إحياء ليلة القدر بقراءة القرآن أولى أم بصلاة التطوع ؟ فقال : قراءة القرآن في الصلاة أولى - وبعض هذه المسائل يأتي في كتاب الاستحسان .

واقامت الناطقي : الرجل إذا أمكنه أن يصلي بالليل وينظر بالنهار في العلم فعل ، وإن لم يمكنه أن ينظر بالنهار في العلم فإن كان له ذهن يعلم ويعقل الزيادة كان النظر في العلم أفضل من الصلاة ، لأنه جاء في العلم أن مذاكرة ساعة خير من إحياء ليلة .

م : فصل في الركوع

اختلف المشايخ في وقت الركوع ، عامتهم على أن وقته بعد ما فرغ من القراءة ، وبعضهم قالوا : إذا أتم بقية القراءة في حالة الخروء للركوع لا بأس به بعد أن يكون ما بقي من القراءة حرفاً أو كلمة ، والأول أصح [والقدر ما يتأوله الاسم بأن يكون أقرب إلى تمام الركوع]^١ . وإذا ركع يضع يديه على ركبتيه ، ويفرج أصابعه ؛ ولا يطبق عندنا ، وكان ابن مسعود وأصحابه رضي الله عنهم يقولون بالتطبيق ، وصورته : أن يضم إحدى الكفين إلى الأخرى ويرسلها بين ثغفيه . ويبسط ظهره ولا ينكسر رأسه ولا يرفعه ، معناه يسوى رأسه بجمزه . فإذا اطمأن رآكما رفع رأسه ، والطمانينة ليست بفرض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى لو تركها لا تقصد صلاته ، وعند

(١) من أر ، خ .

أبي يوسف والشافعي رحمهما الله فرض حتى لو تركها تفسد صلاته . وفي النوازل : سئل عن رجل ركع فلم يرفع رأسه من الركوع وخر ساجدا؟ قال أبو بكر : في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله جازت صلاته ، وفي قول أبي يوسف لا يجوز . م : وذكر المصنف في نوادره عن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة عن من لم يقيم صلبه في الركوع والسجود؟ قال : لا يجوز صلاته ، قال أبو يوسف : وأنا أقول : لا يجوز صلاته ، وفي صلاة الأثر عن هشام عن محمد مسألة تدل على أن قول محمد مثل قول أبي يوسف رحمه الله . م : وإن طأطأ رأسه في الركوع قليلا ولم يعتدل فظاهر الجواب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز ، وروى الحسن أنه إن كان إلى الركوع أقرب يجوز ، وإن كان إلى القيام أقرب لا يجوز ، قال بعض مشايخنا رحمهم الله : إذا كان بحال لو نظر الناظر إليه من بعيد لم يشكل عليه أنه في الصلاة يجوز ، وإن أشكل عليه أنه في الصلاة أو غارج الصلاة لا يجوز .

فصل في السجود

السنة في السجود أن يسجد على : الجبهة ، والأيمن ، واليسار ، والركبتين ، والقدمين ؛ وأما فرض السجود فيتأدى بوضع الجبهة أو الأيمن والقدمين في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : لا يتأدى بوضع الأيمن - وفي جامع الجوامع : كده وذقه ، م : إلا إذا كان بجبهته عنبر ، وفي التفريد : يجوز عند أبي حنيفة مع الكراهة ، ولو سجد على الجبهة دون الأيمن يجوز اتفاقا ، وعند الشافعي لا يجوز ، م : قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : ذكر الأئمة - وهو اسم لما صلب من الأئمة - دليل على أنه لا يكفي أن يسجد على ما لان من الأيمن وهو الأربعة ، وإن عليه أن يمكن ما صلب من أفضه من الأرض بالقدر الممكن . والسجود على اليمين والركبتين ليس بواجب عندنا ، وقال زفر والشافعي رحمهما الله : هو واجب ، وفي

جامع الجوامع : سنة عندنا . وفي الحجة : وإذا سجد على مفرق رأسه لا يجوز . ولو وضع الرأس والقدمين ولم يضع اليدين جاز . ووضع القدمين على الأرض حالة السجود فرض ، فإن وضع إحدهما دون الأخرى لا يجوز . وفي الحائية : ولا يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض . م : ولو سجد على كور عمامته - وفي المنافع : وهو دورها ، وفي القدوري : أو فاضل ثوبه - جاز ، وفي الفتاوى العتائية : ولو سجد على كور عمامته قيل : إنما يجوز إذا لم يكن غليظا ، ثم إذا كان لدفع الأذى لا يسكره ، وإن كان لثلا يصيبه التراب يسكره . م : ويضع يديه في السجود حذاء أذنيه - وفي الوقاية : ضامًا أصابعه ، م : ويوجه أصابعه نحو القبلة ، ويعتمد على راحتيه ويبدى ضبعيه ، وفي الهداية : ويحافى بطنه عن تغذيه ، وقيل : إذا كان في الصف لا يحافى كيلا يؤذى جاره . م : ويعتدل في سجوده ، ولا يفترش ذراعيه ، وفي جامع الجوامع : لك أن تفترش في النفل ، وفي الحجة : والنساء جاز لهن وضع الذراعين على الأرض - م : وقسم الاعتدال الطمأنينة ، وإنه ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، ولكن لو تركه يكره أشد الكراهة ، رأيت في بعض الشروح روى عن أبي حنيفة أنه قال : أخشى عليه أن لا يجوز صلاته . والمرأة تلتصق بطنها بركبتها ولا تجافى عضدها ، وهي في الباقي كالرجل ، وفي شرح الطحاوى : والمرأة تنخفض ولا تنتصب كاتصاب الرجل وتلوق بطنها بفخذها ، وفي الولوالجية : ولا تجافى بطنها من تغذها في ركوعها وسجودها . م : ثم الاعتدال في الركوع والسجود إذا لم يكن فرضا عند أبي حنيفة يكون واجبًا أو سنة عنده ، قال أبو عبد الله الجرجاني : لو تركه ساهيا لا يلزمه سجدة السهو ، ولو تركه متعمدا يكون مسيئا ، وذكر الكرخي أنه واجب لو تركه ساهيا يلزمه سجدة السهو ، ولو تركه متعمدا ذكره صدر الإسلام : يلزمه الإعادة .

وفي الحجة : فلو كان بموضع سجوده شك كثير أو قراصات زجاجة فرفع رأسه من موضع السجود ووضع بموضع آخر جاز ، ولا يكون ذلك سجدة أخرى بل الكل

بجدة واحدة . القيمة : سئل الحلواني عن رفع رأسه من السجدة قبل الإمام أيمك أم يعود إلى السجدة ؟ قال : يعود ، وسئل هو عن صلى ثم تذكر بعد السلام أن عليه سجدة ولكن لا يدري أصلية كانت أو سجدة تلاوة ولا يقع تحريره على شيء ؟ فقال : يعيد . م : وهما كلمات كثيرة تأتي في فصل : ما ينبغي للصلي أن يفعله في صلاته .

فصل في القعدة الأخيرة

يجب أن يعلم بأن القعدة الأخيرة فرض عندنا ، وفي جامع الجوامع : عند الشافعي واجب ، وعند مالك سنة . م : وقدर الفرض فيها مقدار قراءة التشهد ، وفي المنافع : وهو إلى قوله « عبده ورسوله » ، وقيل : القدر المفروض ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين ، والأول أصح . م : والسنة في القعدة الأولى والثانية أن يفرش رجله اليسرى فيقعد عليها وينصب اليمنى نصبا - وفي شرح الطحاوي : ويوجه أصابع رجله نحو القبلة - وفي الرافى : واضعا يديه على نغذه باسطا أصابعه ، وفي التجريد : وقال الشافعي رحمه الله : يفعل في القعدة الأولى مثل ذلك ، وفي الثانية يخرج رجله من الجانب الأيسر ويجلس على الأرض ، وفي الكافي : وقال مالك : يتورك في القعدتين . وفي الذخيرة : وفي القعدة يضع يده اليمنى على نغذه اليمنى واليسرى على نغذه اليسرى ، ولا يأخذ في الركبة ، هو الأصح [وفي شرح الطحاوي : ويفرق بين أصابعه . م : وتعد المرأة كأستر ما يكون لها]^١ . وفي شرح الطحاوي : والمرأة تجلس للتشهد على أليتها اليسرى وتخرج رجلها من الجانب الأيمن لأنها أستر لها ، وفي الولوالجية : وتعد على رجلها إن شاءت .

م : فصل في القومة التي بين الركوع والسجود والجلسة بين السجدة الأولى والثانية يجب أن يعلم بأن الروايات اختلفت عن أبي حنيفة رحمه الله في هذا ، ذكر في بعضها أن رفع الرأس من الركوع والسجود فرض ، فأما عوده إلى القيام عند رفع الرأس من

(١) من أر ، خ .

الركوع والجلسة بين السجدين ليسا بفرض ، وهو قول محمد رحمه الله ، وفي شرح الطحاوى : ولو ترك القومة جازت صلاته ولكن يكره أشد الكراهة . م : وقال أبو يوسف رحمه الله : العود إلى القيام والجلسة فرض ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أن الانتقال فريضة ، فأما رفع الرأس من الركوع والعود إلى القيام ليس بفرض وهو الصحيح من مذهبه ، إلا أن الانتقال من السجدة إلى السجدة بدون رفع الرأس لا يمكن فيشترط رفع الرأس لتحقيق الانتقال لا لأنه رفع الرأس فرض بنفسه ، حتى لو تحقق الانتقال من السجدة إلى السجدة من غير رفع الرأس بأن يسجد على وسادة ثم نزعته الوسادة من تحت الرأس و يسجد على الأرض يحوز ولا يشترط فيها رفع الرأس ، هكذا ذكره القدورى فى كتابه وشيخ الإسلام فى شرحه . وفى الكافى : إذا ركع المصلى فلم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا وهو ساه حكى عن عدة من أصحابنا أنه يجب عليه سجدة السهو ، وفى البيهقي : سئل حمير الوبرى عن رجل كان لا يتم الركوع فى حقه أن يقضى هذه الصلوات ويأخذ فى ذلك على قول أبي يوسف والشافعى أم يشتغل بالتطوع ؟ فقال : ما دام وقت الصلاة باقيا يؤمر بالإعادة ، وإذا خرج لا ، ولو أعاد يثاب عليها . م : ثم على الرواية التى شرط فيها رفع الرأس من الركوع يكتفى بأدنى ما يطلق عليه اسم الرفع ، وكذلك فى السجدة إذا شرطنا رفع الرأس يكتفى بأدنى ما يطلق عليه اسم الرفع ، و العود إلى القيام عند رفع الرأس من الركوع والجلسة بين السجدين إذا لم يكونا فرضين عند أبي حنيفة رحمه الله فهما سكتان عنده بلا خلاف .

فصل فى الخروج عن الصلاة بفعل المصلى

الخروج عن الصلاة بفعل المصلى فرض ، وذلك بأن يبنى على صلاته صلاة إما فرضا أو قلا ، أو يضحك تهقته ، أو يحدث عمدا ، أو يتكلم ، أو يذهب ، أو يسلم : وقالوا : ليس بفرض ، وفى جامع الجوامع : وعند الشافعى الخروج بلفظ السلام فرض - م : وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا طلعت الشمس بعد ما قعد قدر التشهد ولم يسلم ولم يفضل شيئا

عما ذكرنا فسدت صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله ، خلافا لها ، ويتّ على هذا مسائل .

[واجبات الصلاة]

وأما واجبات الصلاة فالمذكور في شروح المشايخ أنها ستة ، إحداها: تعديل الأركان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وفي المغرب : والمراد بتعديل أركان الصلاة تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة بينهما والقعدة بين السجدين . م : والثانية تعيين الفاتحة للقراءة في الأولين ، والاختصار على قراءتها مرة ، وتقديمها على السورة ، وتعيين الأولين بقراءتها وقراءة ثلاث آيات بعدها ، وقراءة الفاتحة في الآخرين عندهما في ظاهر الرواية وعند الكل في رواية الحسن بن زياد . والثالثة القعدة الأولى من ذوات الأربع والثلاث من الفرائض والواجبات . والرابعة قراءة التشهد في القعدة الأولى والأخيرة ، وفي الحجة : والتشهد في القعدة الأولى ستة مؤكدة ، وفي السنناني : والأصح أنها واجبة ، وفي الكافي : وعند الشافعي فرض ، وفي خزائن الفقه : والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأخيرة واجبة ، وفي اليمعة : ذكر السرخسي في أول كتاب الصلاة له في التطوع : يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى ، وفي الفريضة لا يصلى على النبي عليه السلام عندنا ، وعند الشافعي رحمه الله يصلى . م : والخامسة قراءة القنوت في الوتر . والسادسة تكبيرات صلاة العيد .

وهنا أشياء أخرى من جملة الواجبات ، إحداها الجهر فيما يجهر والمخافة فيما يخاف ، وفي الحجة : وبعضهم قالوا : هو السنة ، والصحيح أنها واجبان ، وتجب بمحدثا السهو بتركها . م : والإنصات عند قراءة الإمام للقتدى ، ومتابعة الإمام على أى حال وجده وإن لم يكن محسوباً من صلاته ، ومجدة التلاوة ، ومجدة السهو . وفي الكافي : ورعاية الترتيب في فعل مكرر كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام إلى الركعة الثانية لا تقصد صلاته ، أما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود ففرض لأن الصلاة لا توجد إلا بذلك ، وإصابة لفظ السلام وما زاد سنة أو نذ .

وفي السنناني: المشروع في الصلاة ركنا أو فرضاً أنواع، منها ما يتحد في كل الصلاة كالقعدة، ومنها ما يتعدد في كل الصلاة كالقراءة، ومنها ما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع، ومنها ما يتعدد في كل ركعة كالسجود، والترتيب ليس بشرط بين ما يتعدد في كل الصلاة أو في كل الركعات وبين المتحد في كل الصلاة.

[سنن الصلاة]

م : و أما سنن الصلاة فن جملتها رفع اليدين مقارنا لتكبيرة الافتتاح، وقد ذكرنا المسألة مع فروعها في فصل تكبيرة الافتتاح . ومن جملتها نشر الأصابع عند رفع اليدين، وقد مر . وجهر الإمام بالتكبير لإعلاما للناس بالشروع، وتكبيرة المقتدى في أول القيام مع الإمام عند أبي حنيفة وبعد تكبيره عندهما، وقد مرّت المسألة من قبل . والثناء . والتعوذ والإخفاء به، والتعوذ لأجل القراءة عند محمد فيأتي بها من يقرأ وحين يقرأ حتى قال : لا يتعوذ المقتدى، والمسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به يتعوذ، وعند أبي يوسف رحمه الله التعوذ تبع للثناء فيتعوذ المقتدى ولا يتعوذ المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به، وفي الوقاية : ويؤخر عن تكبيرات العيد، وفي الخلاصة : قال الصدر الشهيد الإمام : قول أبي يوسف أصح، وفي الحائنة : المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق قالوا : إن تعوذ كان حسنا . م : والتسمية، والإخفاء بها . والتأمين، يأتي به الإمام والقوم جميعا ويخفونه . والاعتماد يمينه على يساره، ويكون موضع الوضع تحت السرة عندنا، وفي التحفة : وقال مالك : السنة هي إرسال اليدين حالة القيام، وفي الخلاصة : وعند الشافعي يضعهما على الصدر، وفي الطحاوي : المرأة تضع يدها على صدرها بالاتفاق، وفي الهداية : ثم الاعتداء سنة القيام عند أبي حنيفة . وأبي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله حتى لا يرسل حالة الثناء . م : والتكبير إذا انحط للركوع وإذا رفع الرأس سنة . والتسبيح فيه ثلاثا، وفي (١) راجع ص ٤٣٦ .

الكافي : وقال مالك : لا تسبيح في الركوع وتسبيح السجود فرض . ووضع
اليدين والركبتين سنة في السجود ، خلافاً لأبى و الشافعى رحمهما الله . وفي السراجية :
إذا رفع رأسه من الركوع يرسل يديه ولا يأخذهما ، وعليه الفتوى . م : وأخذ
الركبتين باليدين في الركوع ، وتقريح الأصابع . والتكبير إذا خر ساجداً . والتسبيح
في السجود ثلاثاً . واقراش رجله اليسرى والقعود عليها . ونصب اليمنى نصبا وقد مرت .
والصلاة على النبي عند القعود . والدعاء بما يشبه ألفاظ القرآن ولا يشبه كلام الناس .
وقد قيل : رفع سبابة يد اليمنى في التشهد عند قوله " أشهد أن لا إله إلا الله " عند أبي حنيفة
ومحمد والشافعى رحمهم الله تعالى ، وسيأتى هذا مشبعاً في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى ،
وقال في ظاهر الأصول : لا يرفعها ، وكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله ، وذكر في
الحاوى عن أبي يوسف رحمه الله أنه روى في الإشارة حديثاً مفسراً وذكر فيه الاختلاف ،
وقرأ أكثر المشايخ أنه يستحب . وقد قيل : قراءة الفاتحة في الآخرين في القرائن سنة
والخروج بلفظ السلام ، والسلام عن يمينه ويساره سنة .

[الأذان]

م : ومن جملة السنن الأذان ، ومساائل أنواع . السفناتى : ثم الكلام هاهنا في
مواضع : في تفسيره لغة وشرعية . وفي سنيه ، وفي وصفه ، وفي كيفيته ، وفي سنه ،
وفي المحل الذى شرع هوفيه ، وفي وقته ، وفيما يجب على السامعين عند الأذان .
أما الأول فان الأذان لغة الإعلام ، قال الله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ أى
إعلام ، وفي التسمية عبارة عن إعلام مخصوص في أوقات مخصوصة .

م : نوع في بيان صفتيه

فقول : الأذان من سنن الصلاة ، وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله قالوا : إنه

(١) آية رقم ٣ من سورة التوبة .

واجب، والصحيح أنه سنة، وعليه عامة المشايخ، إلا أنه سنة مؤكدة ثبت ذلك بفعل النبي عليه السلام وإجماع الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم عليه، وروى عن أبي حنيفة في قوم صلوا في مسجد بغير أذان ولا إقامة أنهم أخطأوا السنة - وفي اللؤلؤية: إنهم أسأوا ٣٠ : وروى عن محمد رحمه الله أنه قال: إذا اجتمع أهل البلدة على ترك الأذان قاتلناهم، ولو ترك واحد ضربته وحبسته، وكذلك سائر المسلمين. وقال أبو يوسف: إذا امتنعوا عن إقامة الفرض نحو صلاة الجمعة وسائر الفرائض وأداء الزكاة يقاتلون، ولو امتنع واحد ضربته، وأما السنن نحو صلاة العيد وصلاة الجماعة فإني آمرهم وأضربهم ولا أقاتلهم ليقع التفرقة بين الفرائض والسنن. ومحمد رحمه الله يقول: الأذان وصلاة العيد ونحو ذلك وإن كان من السنن إلا أنها من أعلام الدين، فالإصرار على تركها استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك لهذا. وقد نقل عن مكحول رحمه الله: السنة ستان، سنة أخذها هدى وتركها لا بأس به، وسنة أخذها هدى وتركها ضلالة كالأذان والإقامة وصلاة العيد والجماعة، يقاتلون على الضلالة، إلا أن الواحد إذا ترك ذلك يضرب ويحبس لتركه سنة مؤكدة ولا يقاتل، لأن فعله لا يؤدي إلى الاستخفاف بالدين. وفي الخاتمة: لو امتنع أهل مصر أو أهل قرية أو محلة أجبرهم الإمام، فإن لم يفعلوا قاتلهم. وفي القباية: ولو ترك أهل محلة يؤدبون. عن نصير في ترك المضمضة والاستنشاق في الجنابة وترك الوتر: يؤدبون، وفي ترك السنن نحو غسل القدم والالتفات في الوضوء وركعتي الفجر وترك السواك يؤمرون ولا يؤدبون. السغناقي: السنن في الأذان نوعان، أحدهما يرجع إلى نفس الأذان، والثاني يرجع إلى نفس المؤذن؛ أما الأول فهو أن يأتي بالأذان والإقامة جهرا رافعا بها صوته إلا أن الإقامة أخفض منه، وأن يفصل بين كلمتي الأذان بسكته ويطوّلها من غير تطريب وهو المراد بالترسل، ويجعل كلمتي الإقامة كلاما واحدا وهو المراد بالحدر؛ ومنها أن يرتب بين كلمات الأذان وأن يوالى بينهما، حتى لو ترك الموالاة فالسنة

أن بعيد ، و أن يأتي بهما مستقبل القبلة إلا في " الصلاة " و " الفلاح " ، و أما السنن التي يرجع إلى صفات المؤذن فذكورة في بيان الأهلية و في فصل بيان ما يفعل المؤذن .

م : نوع آخر

في بيان سبب ثبوت الأذان :

وقد تكلموا فيه ، الأشهر مما قيل فيه ما روى عن النبي عليه السلام أنه لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة و يجعلها أخرى ، فاستشار الصحابة رضى الله عنهم في علامة يعرفون بها وقت أداء الصلاة كيلا تفوتهم الجماعة ، فقال بعضهم بنصب رؤية فلم يعجبه ذلك ، و أشار بعضهم بضرب الناقوس فكره لأجل النصارى ، و بعضهم بالنفخ في الشبور^٢ فكره لأجل اليهود ، و بعضهم بالبوق فكره لأجل المجوس ، فتفرقوا قبل أن يجتمعوا على شيء ، قال عبد الله بن زيد بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنه : فبت لا يأخذني النوم ، و كنت بين النائم و اليقظان إذا نزل شخص من السماء و عليه ثوبان أخضران و في يده شبه الناقوس ، قلت : أتيعني هذا ؟ فقال : ما تصنع به ؟ قلت : نضربه عند صلاتنا ، فقال : هل أدلك على ما هو خير منه ؟ قلت : نعم ! فقام على جذم^٣ حائط مستقبل القبلة و قال " الله أكبر الله أكبر " - الأذان المعروف ، ثم مكث هنيهة ثم قام فقال مثل مقالته الأولى و زاد في الآخر " قد قامت الصلاة " مرتين ، فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم و أخبرته بذلك ، فقال عليه السلام : رؤيا صدق - أو قال : رؤيا حق ألقيها على بلال فإنه آمد صوتا منك ! فألقيتها عليه ، فقام على سطح امرأة أرملة بالمدينة و جعل يؤذن ، فجاء عمر رضى الله عنه و هو في إزار و هو يهرول و يقول : لقد طاف بي ما طاف بجيد الله بن زيد إلا أنه سيقى ؛ و روى أنه سبعة من الصحابة رضوان الله عليهم

(١) أي في قوله : حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح (٢) الشبور : البوق أو النفير ، و الكلمة عبرانية (٣) الجذم : الأصل .

رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة [وفي السغناقي : هذا سبب في الابتداء ، و أما سببه في البقاء دخول وقت الصلاة المكتوبة] ' .

م : نوع آخر

في بيان ما يفعل فيه

الحاتية : و ينبغي أن يؤذن [على المئذنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد ، وفي الحجة : و ينبغي أن يؤذن] ' في أول الوقت ، و يقيم في أوسطه ، حتى يفرغ المتوضئ من وضوئه و المصلى من صلاته و المعتصر من قضاء حاجته . م : المستحب للتؤذن أن يستقبل القبلة استقبالا ، هكذا روى عبد الله بن زيد رضى الله عنه عن النازل من السماء ، و في شرح الطحاوى : و لو ترك استقبال القبلة أجزاء و يسكره . م : فإذا انتهى إلى " الصلاة " و " الفلاح " حوّل وجهه يمينا و شمالا و قدماه مكانهما ، و من الناس من يقول : إذا كان يصلى وحده لا يحول وجهه لأنه لا حاجة إلى الإعلام هاهنا ، و هو قول شمس الأئمة الحلوانى ، و الصحيح أنه يحول على كل حال لأنه صار سنة للأذان فيؤتى به على كل حال ، حتى قالوا في الذى يؤذن للولود ينبغي أن يحول وجهه يمينا و يسرة عند هاتين الكلمتين . و إن استدار في الصومعة لمحسن ، و هذا إذا لم يستطع سنة " الصلاة " و " الفلاح " و هو تحويل الرأس يمينا و شمالا مع ثبات قدميه لا تساع الصومعة ، أما بغير حاجة فلا يفعل ذلك . و يؤذن قائما ، و إن أذن راكبا في السفر لا بأس به ، و يؤذن حيث كان وجهه ، هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله ، و ينزل للإقامة ، و هذا إذا كان راكبا ، و أما إذا كان يمشى فلا بأس بأن يؤذن غير مستقبل القبلة و يقيم مستقبلها . و في الحجة : و المشى عند الإقامة مكروه ، م : و أما في الحضر فظاهر الرواية أنه يسكره أن يؤذن راكبا ، و عن أبي يوسف أنه لا بأس به ، و إن لم ينزل المسافر للإقامة و أقام كذلك أجزاء لحصول المقصود ، و إن اقتصر المسافر على الإقامة

(١) من أر ، خ .

وترك الأذان جاز ، وإن تركها أو ترك الإقامة فقد أساء ويكره .
ويكرر التكبير في الأذان أربعاً " الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر " ، وقال مالك رحمه الله : مرتين ، وهكذا روى عن أبي يوسف في غير رواية الأصول ، وقيل : إنه قول الحسن بن زياد رحمه الله ، اعتماداً على حديث أبي مخذوة رضى الله عنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان وقال " الله أكبر " مرتين ؛ وقياساً على الطرف الآخر من الأذان ، ولنا أن النازل من السماء كثر التكبير الأول أربعاً ، ولأنه شريح في آخره مرتين فيجب أن يكون في أوله ضعف ذلك قياساً على التهليل . ويتم الأذان بالتهليل " لا إله إلا الله " وعند مالك رحمه الله بالتكبير " لا إله إلا الله والله أكبر " وهو قول أهل المدينة ، ومن الناس من يقول : إذا قال " لا إله إلا الله " يقول بعده " محمد رسول الله " في نفسه يسمع نفسه . ولا ترجيع في الأذان عندنا ، وقال مالك والشافعي رحمهما الله : فيه ترجيع ، وذلك أن يبتدئ بالشهادتين - يريد به " أشهد أن لا إله إلا الله " و " أشهد أن محمداً رسول الله " - يخفّض بهما صوته ثم يرجع إليهما فيرفع بهما صوته ، وفي المنافع : الترجيع أن يرجع المؤذن بعد قوله في المرة الثانية " أشهد أن محمداً رسول الله " خفية إلى قوله في المرة الأولى " أشهد أن لا إله إلا الله " رافضاً صوته ، فيكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين أربع مرات ، مرتين بالإخفاء ، و مرتين بالجهر . قال : والأذان والإقامة مثنى مثنى عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله : الإقامة فرادى إلا قوله " قد قامت الصلاة " فانها مرتين - الحسنية : الأذان خمس عشرة كلمة ، وآخر الأذان عندنا " لا إله إلا الله " ؛ والإقامة سبع عشرة كلمة ، عشرة خمس منها كلمات الأذان وكلمتان قوله " قد قامت الصلاة " ، وأذان الفجر في بلادنا سبع عشرة كلمة : خمس عشرة منها كلمات الأذان المعروف وكلمتان قوله " الصلاة خير من النوم " .

وفي روضة الفقهاء : قال أبو بكر الأنباري : عوام الناس يضمنون الراء من قوله

”الله أكبر“ ، وكان أبو العباس المبرد يقول : الأذان سمح^٢ مؤقوفاً في مقاطعه كقوله ”حى على الصلاة، حى على الفلاح“ . وفى المبسوط البكرى : ويكره للؤذن أن يقول الله أكبر ويطول ذلك . وفى الكافى : تفلّظ اللام فى اسم الله تعالى لفظة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب ، قال السيرافى : لفظة أهل البصرة التريق ، وعن مجاهد رحمه الله أنه يختار تفلّظ اللام إذا تقدمها فتحة أو ضمة ، فإذا تقدمها كسرة اختار التريق . م : والأفضل للؤذن أن يجعل إصبعه فى أذنيه ، وإن ترك ذلك لم يضره - يعنى ترك جعل الإصبعين فى الأذنين ، وقال فى الجامع الصغير : فهو حسن ، قالوا : خلاف السنة كيف يكون حسناً ! والجواب أنه ليس بسنة أصلية لأنه ليس فى الحديث النازل من السماء ذلك ولكن أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً ، لأن صوته يدخل أذنه فربما يضعفه ، فإذا كان كذلك لا يؤثر فيه ولا يكون فى تركه بأساً . ولا يجهد نفسه ، لما روى أن عمر رضى الله عنه رأى مؤذناً يجهد نفسه فى الأذان فقال : أما تخاف أن ينقطع مريثاك^١ ؟ وفى الملتقط : ويكره للؤذن أن يرفع صوته فوق الطاقة . وإذا أخذ المؤذن فى الإقامة لا ينتظر الإمام ولا غيره . السراجية : ذكر حسام الدين رحمه الله : التمتع عند الإذان والإقامة بدعة . والشوب فى الفجر ”حى على الصلاة“ و ”حى على الفلاح“ بين الأذان والإقامة حسن ، ويكره الشوب فى سائر الصلوات ؛ هذا هو لفظ الجامع الصغير ، وذكر فى الأصل : ولا شوب إلا فى صلاة الفجر عندنا ، وقال يعقوب : لا أرى بأساً أن يذهب المؤذن إلى باب الأمير فى جميع الصلوات ويقول ”السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته ! حى على الصلاة وحى على الفلاح ، يرحمك الله“ وكذلك كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالقاضى والمفتى يخص بنوع إعلام ، ومشايخنا اليوم لم يروا بالشوب بأساً فى سائر الصلوات فى جميع الناس لأنه حدث بالناس تكاسل فى الأمور الدنيوية ، ويعتبر فى ذلك

(١) أى ويوصلونها باللام بحذف الألف من اسم الجلالة (٢) سمح ، أى من غير تطريب ولا لحق (٣) الرضى : مجرى الطعام من الحقوق إلى المعدة .

ما يتعارفه كل قوم، حكى عن محمد بن سلمة أنه كان يتنحج، وكان عادة أهل سمرقند قبل هذا هكذا، واختار مشايخ بخارا " الصلاة، الصلاة، بانك نماز بانك نماز، قامت قامت ". وفي فتاوى الحجّة: يكره للؤذن أن يقول " صلاة صلاة " ثم يؤذن لأنه خلاف السنة . م : وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينبغي للؤذن أن يمكث بعد الأذان قدر ما يقرأ الإنسان عشرين آية ثم يثوب، ثم يصلى ركعتي الفجر، ثم يمكث قليلاً ثم يقيم، وفي الخلاصة: وفي الظهر يصلى أربع ركعات يقرأ في كل ركعة عشر آيات ثم يقيم، وكذلك العشاء، وفي العصر يصلى ركعتين يقرأ في كل ركعة عشر آيات، وعن أبي يوسف أن الثوب بعد الأذان والإقامة بساعة، قال محمد في الجامع الصغير: الثوب الذى يثوب الناس في الفجر بين الأذان والإقامة " حتى على الصلاة حتى على الفلاح " مرتين حسن، وهذا هو الثوب المحدث، ولم يبين الثوب القديم، وذكر في الأصل: كان الثوب الأول في صلاة الفجر بعد الأذان " الصلاة خير من النوم " فأحدث الناس هذا الثوب وهو حسن، ولم يبين المحدث، بعض مشايخنا قالوا: أراد محمد رحمه الله بقوله في الأصل " فأحدث الناس هذا الثوب " أحدث مكان الثوب لا نفس الثوب، فإن الثوب الأول في صلاة الفجر " الصلاة خير من النوم " بعد الأذان فالناس جملوها في الأذان، ومن المشايخ من قال: أراد بقوله " فأحدث الناس هذا الثوب " نفس الثوب فإن الثوب الأول " الصلاة خير من النوم " ثم إن من التابعين وأهل السكوة أحدثوا هذا الثوب وهو قوله " حتى على الصلاة، حتى على الفلاح " مرتين بين الأذان والإقامة - ومعنى الثوب: العود إلى الإعلام بعد الإعلام، من: ثاب يثوب، بمعنى: رجع . قال: و يرسل في الأذان، ويحدر في الإقامة، وإن ترسل في الإقامة وحدر في الأذان، أو ترسل فيها أو حدر فيها فلا بأس - والله أعلم . وفي النبايع: الترسل أن يقول " الله أكبر الله أكبر " ويقف ثم يقول مرة أخرى مثله، وكذلك يقف بين كلتين إلى آخر الأذان، والحدر الوصل والمرعة . الملتقط :

و لا ينبغي لأحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجاه : حان وقت الصلاة ، سوى المؤذن ،
وفيه : الإمامة أفضل من الأذان .

م : نوع آخر

في أذان المحدث والجنب ، و بيان من يكره أذانه ومن لا يكره :
قال محمد رحمه الله في مؤذن أذن على غير وضوء و أقام : أجزاء ولا يعيده ،
والجنب أحب إلى أن يعيد ، وإن لم يعد أجزاء . وفي الخاتمة : وأهليته يعتمد معرفة
القبلة والعلم بمواقيت الصلاة . وفي الخلاصة : وينبغي أن يكون المؤذن رجلاً عاقلاً
صالحاً تقياً عالماً بالسنة مواظباً على ذلك ، وفي الكافي : والأولى أن يتولى العلماء أمر
الأذان ، وفي الجامع الصغير الحسامي : قال يعقوب : رأيت أبا حنيفة يؤذن في المغرب
و يقيم ولا يجلس ، فهذا يدل على أن الحق أن المفتي هو المؤذن . م : يجب أن يعلم بأن
الكلام هاهنا في الفصلين : في الكراهة ، وفي الإعادة ؛ أما الكلام في الكراهة فنقول :
ذكر بعض المشايخ رحمهم الله في شروحه أنه يكره الإقامة مع الحدثين باتفاق
الروايات ، لأنه يقع الفصل بين الإقامة والصلاة ، وموضع الإقامة أن يتصل بها أداء
الصلاة ، وكذلك يكره الأذان مع الجنابة باتفاق الروايات ، وفي كراهية الأذان مع
الحدث روايتان ، بعض مشايخنا ذكروا في شروحه عن أبي حنيفة أن أذان المحدث وإقامته
جائزان من غير كراهة ، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله . وأما الكلام في الإعادة
فأذان المحدث لا يعاد وكذلك إقامته ، وأذان الجنب وإقامته يعادان على طريق
الاستحباب ، نلغظ حكم الجنابة وخفة حكم الحدث ، وفي رواية لا يعادان ، قال بعض
مشايخنا رحمهم الله : والاشبه أن يقال : يعاد أذان الجنب ولا يعاد إقامته ، لأن تكرار
الأذان مشروع في الجملة كما في الجمعة ، فأما تكرار الإقامة فغير مشروع أصلاً . ثم إن
محمدًا رحمه الله قال في الجنب : « أحب إلى أن يعيد ، وإن لم يعد أجزاء » ، قيل : يحتمل

أن يكون معنى قوله "أجزاه" بجواز الصلاة بغير أذان [ويحتمل الجواز في أصل الأذان لحصول المقصود . قال في الأصل : وليس على النساء أذان] ^١ ولا إقامة قال في الجامع الصغير : والمرأة إذا أذنت يعاد أذانها ، وإن لم يعيدوا جاز ، وذكر في الأصل : ويكره أذان المرأة ، ولم يذكر أنه هل يعاد ؟ وقوله في الكتاب : « وإن لم يعيدوا جاز ، يحتمل جواز الصلاة بغير أذان ، ويحتمل الجواز في أصل الأذان على ما مر . ولم يذكر في الجامع الصغير حكم أذان الصبي ، وذكر القدورى في شرحه : إذا أذن الصبي الذى لا يعقل أو مجنون يعاد ذلك ، وفي السراجية : أذان الصبي المراهق لا يكره ، إلا رواية عن أبي حنيفة . ويكره الأذان قاعدا ، إلا إذا أذن لنفسه ، وفي الخانية : ولو أذن لا يعاد . م : ويكره أذان السكران ويستحب إعادته ، وكذا يكره أذان الفاسق ولا يعاد أذانه لحصول المقصود به . وإن اشترط على الأذان أجرا فهو فاسق ، وفي الخانية : وإن لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت شيئا كان حسنا وطاب له ذلك ، وفي جامع الجوامع : وكذا الإمام ، خلافا للشافعى رحمه الله . وفي فتاوى الحجة : ولو أخر المؤذن الإقامة ليحضر أهل المسجد جاز ، وفي المنتقى : إن تأخير المؤذن وتطويل القراءة لإدراك بعض الناس حرام ، هذا إذا مال لأهل الدنيا تطويلا أو تأخيرا يشق على الناس ، فالحاصل أن التأخير القليل لإعانة أهل الخير غير مكروه فلا بأس بأن ينتظر الإمام انتظارا أوسطا . م : ويجوز أذان العبد والقروى وأهل المفاز وولد الزنا والاعمى من غير كراهة ، ولكن غير هؤلاء أولى ، وكذا يجوز أذان من يؤذن في بعض الصلاة دون البعض بأن كان في السوق نهارا وفي السكة ليلا من غير كراهة ، وغيره أولى . وإن أذن رجل وأقام رجل آخر إن غاب الأول جاز من غير كراهة ، وإن كان حاضرا وتلحقه الوحشة بإقامة غيره يكره ، وإن رضى به لا يكره عندنا ، وفي باب الشافعى في المنظومة :

(١) من أر ، خ ، س .

ولا يقيم غير من يؤذن والسبق في كل صلاة أحسن
وإن أذن وأقام ولم يصل مع القوم يكره ، لأنه إن كان صلى فهذا تغل بالأذان وإنه
غير مشروع ، وإن كان لم يصل فقد جمعهم على الخير و فارقهم فيكره .

م : نوع آخر

في فصل بين الأذان والإقامة

قال في الجامع : ويحسب بين الأذان والإقامة - وفي السراجية : قدر ما يمكن
أن يصل أربع ركعات ، وفي الجامع الصغير العتاني : مقدار ركعتين أو أربع إلا في
المغرب ، وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يحسب في المغرب
أيضا جلسة خفيفة . م : يجب أن يعلم بأن الفصل بين الأذان والإقامة في سائر الصلوات
مستحب ، والأصل في ذلك قوله عليه السلام لبلال رضى الله عنه " اجعل بين أذانك
وإقامتك مقدار ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه " واعتبر الفصل في
سائر الصلوات بالصلاة حتى قلنا : إن في الصلوات التي قبلها تطوع مسنون أو مستحب .
فالأولى للتؤذن أن يتطوع بين الأذان والإقامة ، جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ ومن
أحسن قولاً لمن دعا إلى الله وعمل صالحاً ﴾ أنه المؤذن يدعو الناس بأذانه ويتطوع
بعده قبل الإقامة . ولم يعتبر الفصل في المغرب بالصلاة لأن الفصل بالصلاة في المغرب
[يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقته وهو مكروه ، وإذا لم يفصل بالصلاة في
المغرب]^١ بما ذا يفصل ؟ قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يفصل بجلسة خفيفة ،
وقال أبو حنيفة : يفصل بالسكوت ، وفي الخلاصة : وقال الشافعي رحمه الله : يفصل
بركعتين خفيفتين اعتباراً بسائر الصلوات ؛ م : ثم عند أبي حنيفة رحمه الله مقدار السكينة
ما يقرأ فيه ثلاث آيات قصار أو آية طويلة ، وروى عنه أنه قال : مقداره ما يخطو ثلاث

(١) من أر ، خ ، س .

خطوات، وعندهما مقدار ما يجلس الخطيب بين الخطبتين من غير أن يطول ويمكن مقعده على الأرض .

نوع آخر

في بيان الصلوات التي لها أذان [والتي لا أذان لها ،
و في بيان في أي حال يؤتى بها

و ليس لغير الصلوات الخمس والجمعة ^١ نحو السنن والوتر والتطوعات والتراويح والعديد أذان ولا إقامة . [وفي الثانية : إذا أذن قبل الوقت بكره الأذان والإقامة]
ولا يؤذن لصلاة قبل الوقت ، وقال أبو يوسف والشافعي رحمهما الله : يؤذن لصلاة الفجر في النصف الأخير من الليل - وفي الحجة : ثم إذا طلع الفجر يعيد الأذان عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما لا يعيد ، والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله .
وأجمعوا أن الإقامة قبل الوقت لا يجوز . الثانية : وفي الجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة يؤذن و يقيم للاولى ، و يقيم للثانية ولا يؤذن ^٢ .

م : نوع آخر

في تدارك الخلل الواقع فيه

إذا غشى على المؤذن ساعة في الأذان أو في الإقامة قال محمد رحمه الله : أحب إلى أن يتدنى بهما من أولهما ، ولو لم يتدنى بهما وأتمها جازت صلاته ، وكذلك لو رفع أو أحدث فيها فذهب وتوضأ ثم جاء فأحب إلى أن يتدنى بهما من أولهما . قال مشايخنا رحمهم الله : الأولى أن يتم الأذان إن أحدث في الأذان ، وأتم الإقامة إن أحدث في الإقامة ثم يذهب ويتوضأ ويصلي . وكذا إذا مات المؤذن في الأذان أو ارتد - والعياذ بالله - فالأولى أن يتدنى غيره ، [وإن لم يتدنى غيره] ^٤ وأتمه جاز ، وإذا أذن (١) من أر ، س (٢) من خ (٣) هذا الحكم في العرفة ، وأما في المزدلفة فلا يقيم الثانية - كما سيأتي في كتاب الناسك (٤) من أر ، خ ، س .

بتأيمه ثم ارتد فان اعتدوا بأذانه وأمرؤا من يقيم ويصلى بهم جاز ، وإن استقبلوا الأذان كان أولى . القيمة : سئل عن يقف فى خلال الأذان ؟ قال : يعيد الأذان ، قال رضى الله عنه : هذا إذا كانت الوقفة كثيرة بحيث تمد فاصلة ، فأما إذا كانت يسيرة مثل التتحنح والسمال فانه لا يعيد . وفى الحاقية : إذا حصر المؤذن فى خلال الأذان وفى الإقامة ولم يكن هناك من يلقنه يجب الاستقبال ، وكذا إذا أخرس فى الأذان أو فى الإقامة وعجز عن الإتمام يستقبل غيره . ٢ : وإذا قدم المؤذن فى أذانه أو إقامته بعض الكلمات على البعض نحو أن يقول ” أشهد أن محمدا رسول الله “ قبل قوله ” أشهد أن لا إله إلا الله “ فالأصل فى هذا أن ما سبق أوانه لا يعتد به حتى يعيده فى موضعه ، وإن مضى على ذلك جازت صلاتهم . وإذا افتتح الأذان فظن أنها الإقامة وأقام فى آخرها وصلى بالقوم جازت صلاتهم ، وإن استيقن قبل الشروع فى الصلاة بأن علم بعد ما قال ” قد قامت الصلاة “ أنه فى الأذان فانه يتم الأذان به ثم يقيم - ثم فى فصل الأذان قال : يتم الأذان ، ولم يبين صورة الإتمام ، وقد قال الناطقى رحمه الله فى هدايته : قوله ” يتمها أذانا “ معناه يتمها أذانا من الموضع الذى جعلها إقامة ، وقد ذكر الإمام الزاهد أبو نصر الصفار رحمه الله صورته فقال : يعود إلى قوله ” حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله “ ؛ وإذا ظن الإقامة من أولها أذانا وأتمها أذانا ينبغى أن يعيد الإقامة لأن التغير فى كلها ولو ألحق باخرها ” قد قامت الصلاة “ وصلى بها جاز ، ولو أنه حين فعل فى الإقامة ما فعل ظن ذلك لا يحجزه فاستقبل الأذان من أوله ثم أقام وصلى فانه يجوز ، لأنه أتى بأحسنها . القيمة : سئل حسن بن على رضى الله عنها عن الإمام إذا تبين له فى خلال الصلاة أنه لم يكن على وضوء وقدم رجلا جاء ساعثد هل يسن إعادة الإقامة أم لا ؟ قال : لا . السراجية : الإقامة أفضل من الأذان .

م: نوع آخر

فيمن يقضى الفوائت يقضيها بأذان وإقامة أو بغيرهما ؟

ومن فاتته صلاة عن وقتها فقضاها في وقت آخر أذن لها وأقام ، واحدا كان أو جماعة . وفي الهداية : فان فاتته صلوات أذن للأولى وأقام ، وكان مخيرا في الباقي إن شاء أذن وأقام ليكون القضاء على حسب الاداء ، وإن شاء اقتصر على الإقامة ، وعن محمد رحمه الله أنه يقيم لما بعدها ولا يؤذن ، قالوا : يجوز أن يكون هذا على قولهم جميعا . م : فان اكتفوا بالإقامة لكل صلاة جاز . وذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله قال الشيخ الإمام أبو جعفر الهندي رحمه الله : فالأحسن أن يؤذن ويقيم للأولى ، ثم بعد ذلك يقضى كل صلاة بإقامة من غير أذان ، وذكر الإمام الصفار : فان صلوا بغير أذان وإقامة وجماعة يجوز ، وفي الذخيرة : قال أبو سعيد الخدري : الأحسن أن يؤذن ويقيم لكل صلاة ليكون القضاء على هيئة الاداء ، وفي الأنفع : إنما كان يخير في الباقي إذا قضاها في مجلس واحد ، أما إذا قضاها في مجالس قيل : يشترط كلاهما . م : وفي جامع الهاروني : قوم ذكروا فساد صلاة صلوا في غير وقت تلك الصلاة قضاها بأذان وإقامة في غير المسجد الذي صلوا فيه تلك الصلاة مرة ، فان ذكروها في وقتها صلوا في ذلك المسجد ولا يعيدون الأذان والإقامة ، فان صلوا فاتته في ذلك المسجد صلوا وحدها .

م: نوع آخر

في المتفرقات من هذا الفصل

إذا صلى رجل في بيته وأكثف بأذان الناس وإقامتهم أجزاء من غير كراهة ، وفي التجريد : وإن أذن فهو أفضل . والمسافر إذا صلى وحده وترك الأذان والإقامة أو ترك الإقامة فانه يكره له ذلك ، م : والمقيم إذا صلى وحده بغير أذان ولا إقامة لا يكره ،

والفرق وهو أن المقيم إن صلى بغير أذان وإقامة حقيقة ولكنه صلى بأذان وإقامة من حيث الحكم والاعتبار ، فأما المسافر فقد صلى بغير أذان وإقامة حقيقة وحكما فيكره له . وإذا أذن المقيم وأقام وحده فهو حسن ، وكذا إن أقام ولم يؤذن روى عن طاووس رضى الله عنه أنه قال : إذا صلى الرجل وحده إن صلى بإقامة صلى معه ملكاه ، وإن صلى بأذان وإقامة صلى من وراءه من ملائكة الحافقين ^٢ . قال القاضي صدر الإسلام رحمه الله : إذا لم يؤذن في تلك المحلة يكره له تركها ، ولو ترك الأذان وحده لا يكره . قال القدورى رحمه الله في شرحه : روى عن أبي حنيفة في الجماعة إذا صلوا في منزل أو في مسجد بغير أذان وإقامة أنهم أسأوا ، ولا يكره للواحد . وفي الفتاوى العتائية : ولو أذن وأقام في الصحراء وهو منفرد لحكمه حكم المنفرد في أنه يجمع بين التسميع والتحميد ، وكذا في الجهر والمخافة . وفي الخاتمة : ويكره أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير أذان وإقامة ، ولا يكره في البيوت والكروم ^٣ وضباع ، القرى لأن أذان القرية والمصر أذان لهم ، وإن أذنوا كان أولى .

م : ومن سمع الأذان فليعلم أن يجيب ، قال عليه السلام : " من لم يجيب الأذان فلا صلاة له " ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : تكلم الناس في الإجابة ، قال بعضهم هي الإجابة بالقدم لا باللسان ، حتى لو أجاب باللسان ولم يمش إلى المسجد لا يكون مجيبا ، ولو كان حاضرا في المسجد حتى سمع الأذان فليس عليه الإجابة ، وقوله عليه السلام " من قال مثل ما يقوله المؤذن فله من الأجر كذا " فهو كذلك إن قاله قال الثواب الموعود ، وإن لم يقله لم ينل ، فأما أن يأثم أو يكره له ذلك فلا ، وأما إذا أراد الجواب باللسان لينال الثواب الموعود فكل ما هو ثناء وشهادة يقوله

- (١) حيث صلى على أذان الحى أو المحلة أو القرية ، فأذاذهب أذان له (٢) الحافقين : المشرق والمغرب (٣) الكروم - جمع كرم ، وهو أرض يحوط بها حائط وفيها أشجار ملتفة .
(٤) ضباع - جمع ضبعة : العقار .

كما قال المؤذن وعند قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" يقول "لا حول ولا قوة إلا بالله ما شاء الله كان" وفي المضمرة : ذكر في التهديد ، سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسير "لا حول ولا قوة إلا بالله" فقال : لا عصمة من معصية الله إلا بعصمة الله ، ولا قوة على طاعة الله إلا بمعوته ؛ ومن لم ير الحول والقوة من الله بصير كافرا . وفي التحفة : وإذا قال المؤذن " الصلاة خير من النوم " لا يقوله السامع لأن فيه شبه المحاكاة كما في قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" بل يقول " صدقت وبررت " .

وفي فتاوى الحجة : روى عن سعد بن معاذ رضى الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال : " من قال بعد الأذان : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم نبياً ، غفر له " .

وفي المنافع في بيان معاني كلمات الأذان " الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر " أما " الله " اسم للعبود القديم بذاته : " أكبر " للتفضيل ، وتقديره : الله أكبر من كل ما اشتغلتم به ؛ قوله " أشهد أن لا إله إلا الله " إعلام منه أنى غير مخالف لكم فيما دعوتكم إليه ، فلما فرغ من الإيذان والإعلام بالإيمان أمرهم بالصلاة وعدمهم بالفلاح لكيلا تكاسلوا . وقيل : معنى قوله " الله أكبر " أى أعظم وعمله أوجب فاشتغلوا بعمله وتركوا الدنيا ؛ وقوله " أشهد أن لا إله إلا الله " [أى أشهد أنه واحد لا شريك له فاتبعوا أمره فانه لا يتفككم أحد إلا الله]^١ ولا ينجيكم من عذابه أحد إن لم تؤدوا أمره و تصدقوا رسولاً في الأمر بأقامة الصلاة ، وهذا معنى قوله " أشهد أن محمداً رسول الله " .

والأذان في الحقيقة هو قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" حتى يحنث الحالف بأن لا يؤذن بقوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" - ذكره في فتاوى الحجة ، قال أبو بكر الإسكاف : إنما يحنث بعد تمامه . ومعنى قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" أى أسرعوا إلى أداء الصلاة فانه قد حان وقتها فأقيموها ولا تؤخروها عن

(١) من س ، خ .

وقتها وصلوها بالجماعة ، ومعنى قوله " حى على الفلاح " أى أسرعوا إلى ما فيه نجاتكم وسعادتكم فأقيموها لتتجوا من عذابه ، إلا أنه سمى المجموع أذاناً لأن المقصود منه إعلام الوقت .

٣ : وفي مجموع النوازل : رجل فى مسجد يقرأ القرآن فسمع الأذان فان كان هذا الرجل فى المسجد يعضى على قراءته ولا يجب المؤذن . وإن كان فى منزله فان لم يكن هذا أذان مسجده لا يجب المؤذن ويعضى فى قراءته ، وإن كان هذا أذان مسجده يقطع القرآن ويجب المؤذن ، قال الشيخ الإمام أبو الحسن السفدى رحمه الله : رأيت إمام الهدى أبا منصور رحمه الله فى المنام فقال : يا أبا الحسن ألم تر أن الله غفر لأمراء لم تصل قط ؟ قلت : بما ذا ؟ قال : باستماع الأذان وإجابة المؤذن . وفيه : أن أجر الإجابة أفضل من أجر الأذان . سئل ظهير الدين عن سماع الأذان فى وقت واحد من الجهات ما ذا يجب عليه ؟ قال : إجابة أذان مسجده بالفعل . وفى الحجة : ويكره الكلام والذهاب عند الأذان .

٤ : رجل دخل مسجدا صلى فيه أهله فانه يصلى وحده من غير أذان وإقامة ، ويكره له أن يصلى بجماعة بأذان وإقامة ، والأصل فى ذلك ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليصلح بين الأنصار واستخلف عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، فرجع بعد ما صلى عبد الرحمن ، فدخل بيته وجمع أصحابه وصلى بهم ، ولو كان يجوز إعادة الصلاة فى المسجد لما ترك الصلاة فى المسجد مع أن الصلاة فى المسجد أفضل ، ولأن فى هذا تقليل الجماعة لأن الجماعة إن كانت لا تفوتهم لا يعجلون للحضور فان كل واحد يعتمد على الجماعة ، وبه وقع الفرق بين هذا وبين ما إذا صلى فيه قوم ليسوا من أهله حيث كان لأهله أن يصلوا فيه بجماعة بأذان وإقامة . وروى عن أبى يوسف فى الفصل الأول أنه قال : إنما يكره تكرار الجماعة إذا كان القوم كثيراً ، أما إذا صلى واحد بواحد أو باثنين بعد ما صلى فيه أهله فلا بأس به ، لما روى أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه فدخل أعرابي وقام يصلي فقال صلى الله عليه وسلم : من يتصدق على هذا فيقوم ويصلي معه ؟ فقام أبو بكر رضى الله عنه وصلى معه . وروى عن محمد رحمه الله أنه لم يرد بالترديد بأسا إذا صلوا في زاوية المسجد على سبيل الخفية ، وإنما يكره إذا صلوا على سبيل التداعى والاجتماع - وفي الولوالجية : ولم يرق مقام الأول ، وبه نأخذ . وفي الخلاصة : وقال الشافعي رحمه الله : لا بأس بتكرار الجماعة . م : وإن كان المسجد على قارة الطريق وليس فيه قوم معينون فلا بأس بتكرار الجماعة . وفي الملل : ولو صلى بعض أهل المسجد بأقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والإمام وبقي الجماعة فالجماعة المستجابة لهم ، والكرهية الأولى . م : جماعة من أهل المسجد أذنوا في المسجد على وجه المخافة بحيث لا يسمع غيرهم وصلوا ثم حضر قوم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول فأذنوا على وجه الجهر والإعلان ثم علموا ما صنع الفريق الأول فلهم أن يصلوا بالجماعة على وجهها . ولا عبرة للجماعة الأولى لأنها ما أقيمت على وجه السنة باظهار الأذان والإقامة ، فلا يبطل حق الباقي .

ولا بأس بالطرب في الأذان ، وهو تحسين الصوت من غير أن يتغنى ، فان تغنى بلحن أو مد أو ما أشبه ذلك يكره . قال شمس الأئمة الحلواني : إنما يكره ذلك فيما إذا كان من الأذكار . أما قوله وحى على الصلاة ، حى على الفلاح ، فلا بأس به بادخال المد فيه . المؤذن إذا لم يكن عالما بأوقات الصلاة لا يستحق ثواب المؤذنين . ولا ينبغي للمؤذن أن يتكلم في الأذان أو الإقامة بشيء ، لأن لها شباها بالصلاة ، وإن تكلم بكلام يسير لا يلزم الاستقبال . وإذا انتهى المؤذن إلى قوله وقد قامت الصلاة له الخيار إن شاء أمها في مكانه وإن شاء مشى إلى مكان الصلاة إماما كان المؤذن أو لم يكن ، وفي الذخيرة : وإن كان المؤذن غير الإمام والإمام حاضر يتمها في المكان الذي بدأ ، وفي الحاوي عن أبي حنيفة أنه قال : أكره للمؤذن أن يمشى في الإقامة حتى يفرغ . م : وإذا (١) وتفسير الولوالجية يتعلق بالجملة : إذا صلوا في زاوية المسجد - الخ .

سلم الرجل على المؤذن في أذانه أو عطس رجل روى عن أبي حنيفة رضى الله عنه : أنه يرد السلام في نفسه و يشتمه في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك إذا فرغ ، وعن محمد : أنه لا يفعل شيئا في الأذان و إذا فرغ من الأذان رد السلام و شمت العاطس إن كان حاضرا ، وعن أبي يوسف رحمه الله : أنه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل الفراغ من الأذان ولا بعده ، وهو الصحيح . ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية ، ولو علم الناس بأنه أذان فقد قيل : إنه يجوز - والله أعلم .

فصل في بيان آداب الصلاة

ف نقول : من آداب الصلاة إخراج الكفين من الكمين عند التكبير . ومنها أن يكون نظره في قيامه إلى موضع سجوده ، وفي الركوع إلى أصابع رجليه ، وفي السجود إلى أرنبة أنفه . وفي قعوده إلى حجره ، وسيأتي ذلك بتفاهم في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى . ومنها : كظم الفم إذا ثأب ، فإن لم يقدر غطاء يده أو بكفه . ومنها : دفع السعال عن نفسه ما استطاع . ومنها : أن لا يمسح التراب والعرق عن وجهه بعدما قعد قدر التشهد في آخر الصلاة ، هكذا ذكر الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله في الحاصل ، واعلم أن هذه المسألة على وجوه ، أحدها : إذا مسح جبهته بعد السلام وإنه لا بأس به بل يستحب ذلك لأنه قد خرج من الصلاة وفي إزالة الأذى عن نفسه ؛ والثاني : إذا مسح جبهته بعد الفراغ من أعمال الصلاة قبل السلام وإنه لا بأس به أيضا لأن هذا دون الخروج من الصلاة والذهاب وقد أيسر له الخروج والذهاب قبل الخروج حتى لو ذهب ولم يسلم تمت صلاته فا دون الخروج والذهاب أولى أن يكون مباحا ؛ والثالث : إذا مسح جبهته بعد ما رفع رأسه من السجدة الأخيرة ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة النرخسى أنه لا بأس به وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلوانى أنه اختلفت ألفاظ الكتب في هذا الوجه ذكر في بعضها : لست أكره ذلك ، وذكر في بعضها : أكره ذلك ، وذكر في بعضها : لا أكره ذلك ، بعض مشايخنا قالوا : قوله " لا " مقطوع

عن قوله "أكره" قوله "لا" نهى وقوله "أكره" تأكيد له، معناه: لا تفعل، فصار هذه اللفظة وقوله "أكره ذلك" سواء، وهذا القائل يستدل بما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال: أربع من الجفاء - وذكر من جملتها: وأن تمسح جبهتك قبل أن تفرغ من صلاتك، وقال بعضهم: قوله "لا" متصل بقوله "أكره" فصار هذا اللفظ على قول هذا القائل وقوله "لست أكره ذلك" سواء، واستدل هذا القائل بما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال: بت في بيت خاتى ميمونة رضى الله عنها فقامت أصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فقامت عن يساره فحولت إلى يمينه ورأيت يمسح العرق عن جبينه، الرابع: إذا مسح جبهته في خلال الصلاة ففي ظاهر الرواية لا بأس به. وقال أبو يوسف أحب إلى أن يدعه.

قال محمد في الأصل: إذا كان الإمام مع القوم في المسجد فانه يقوم الإمام والقوم إذا قال المؤذن "حى على الفلاح" عند علمائنا الثلاثة، وقال الحسن بن زياد: إذا قال المؤذن "قد قامت الصلاة" قاموا في الصف، وإذا قال مرة ثانية كبروا. والصحيح قول علمائنا الثلاثة. هذا إذا كان المؤذن غير الإمام والإمام حاضر في المسجد، فأما إذا كان الإمام خارج المسجد فإن دخل المسجد من قبل الصفوف اختلفوا فيه، قال بعضهم: كما رأوا الإمام يقومون، وقال بعضهم: ما لم يأخذ الإمام مكان الصلاة. لا يقومون، وقال بعضهم: إذا اختلط الإمام بالقوم قاموا، وقال بعضهم: كلما جاوز صفا قام ذلك الصف، وإليه مال الشيخ شمس الأئمة الحلواني والشيخ الإمام المروفي بخواهر زاده والشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى. وإن كان الإمام دخل المسجد قدامهم يقومون كما رأوا الإمام. وإن كان الإمام والمؤذن واحداً فإن أقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الإقامة، وإن أقام خارج المسجد فلا ذكر لهذه المسألة في الأصل، ومشايخنا اتفقوا على أنهم لا يقومون ما لم يدخل الإمام في المسجد. ثم الإمام متى يأتي بالتكبير؟ قال أبو حنيفة: يكبر قبيل قوله "قد قامت الصلاة"

هكذا فسر في النواذر، و ظاهر ما ذكر في الكتاب يوجب أن يكبر بعد فراغه عن قوله "قد قامت الصلاة"؛ قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني: والصحيح ما ذكر في النواذر، وقال أبو يوسف: ينتظر فراغ المؤذن من الإقامة فإذا فرغ منها كبر، هذا يان الأفضلية، ولو كبر بعد ما فرغ المؤذن من الإقامة كما قال أبو يوسف رحمه الله جاز عند أبي حنيفة، ولو كبر قبيل قوله "قد قامت الصلاة" كما قال أبو حنيفة جاز عند أبي يوسف - وقال أبو يوسف رحمه الله: ليس المراد من قوله "قد قامت الصلاة" حقيقة الإخبار عن الإقامة بل المراد به الإخبار عن المقاربة. ثم اختلفوا في وقت إدراك فضيلة تكبيرة الافتتاح، ذكر شيخ الإسلام الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فقال: على قول أبي حنيفة إذا كبر مقارنا لتكبير الإمام يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وإلا فلا، وعندهما إذا أدرك الإمام في التمام وكبر يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وإلا فلا، وذكر الشيخ الإمام أبو نصر الصفار أن شداد ابن الحكيم كان يقول: إن كان الرجل حاضرا وأراد أن يدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح ينبغي أن يشرع في صلاة الإمام قبل أن يقرأ ثلاث آيات، وإن كان غائبا ينبغي أن يشرع قبل قراءة سبع آيات، وقال بعضهم: إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى يصير مدركا فضيلة الافتتاح، وهذا أوسع بالناس - والله أعلم.

الفصل الثالث

في بيان ما يفعله المصلي في صلاته بعد الافتتاح

إذا افتتح وضع يمينه على يساره تحت السرة، وقد مر هذا، ولم يذكر في الأصل موضع وضع اليدين على اليسار، واختلف المشايخ، قال بعضهم: يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى، وقال بعضهم: باطن كفه اليمنى على فزاعه اليسرى، وقال أكثرهم: يضع باطن كفه اليمنى على مفصل اليسرى، وبه أخذ الطحاوي - وفي شرح الطحاوي: وهو الأصح،

وفي غير رواية الأصول قال أبو يوسف رحمه الله : يقبض يده اليمنى وسفله اليسرى ،
وقال محمد رحمه الله : يضع كذلك ، وفي جامع الجوامع : ويكون أصابعه على الساعد ؛
وفي الظهيرية : قال شمس الأئمة السرخسي : واستحسن أكثر مشايخنا الجمع بينهما - يعني
بين الإخذ والوضع ، وذلك بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق
بالخنصر والإبهام على الرسغ ، م : قال الفقيه أبو جعفر : قول أبي يوسف أحب إلى
لأن في القبض وضعا وزيادة ، قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده : كما كبر يضع
يمينه على يساره عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعن محمد رحمه الله في النوادر : في حالة الشاء
يرسل يديه ولا يعتمد ، وإنما يعتمد إذا فرغ من الشاء ، وأما في صلاة الجنائز وقنوت
الوتر وتكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسجود يرسل ولا يضع عند محمد
رحمه الله ، وفي الظهيرية : أما في صلاة الجنائز وقنوت الوتر يضع ، هو المختار - م :
والحاصل أن الوضع عنده سنة قيام فيه قراءة ، واختلف المشايخ رحمهم الله على قول
أبي حنيفة في قنوت الوتر ، قال بعضهم : يرسل ، وهو قول أبي يوسف . وقال بعضهم :
يضع ، وأما في القومة التي بين الركوع والسجود ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب
الصلاة أنه يرسل على قولهما كما هو قول محمد - وفي واقعات الناطني : وهو المختار ، وفي
السراجية : وعليه الفتوى : م : وذكر في موضع آخر أن على قولهما يعتمد ، ومشايخ
ما وراء النهر رحمهم الله اختلفوا ، قال الشيخ أبو حفص رحمه الله : السنة في صلاة
الجنائز وتكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسجود الإرسال . وقال أصحاب
الشيخ أبي بكر محمد بن الفضل : السنة في هذه المواضع الاعتماد والوضع ، وقالوا : مذهب
الروافض الإرسال من أول الصلاة ونحن نعتد مخالفة لهم ، وكان الشيخ الإمام شمس
الأئمة الحلواني رحمه الله يقول : كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة
الثناء والقنوت وصلاة الجنائز ، وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العيد
فالسنة فيه الإرسال - وفي الهداية : وهو الصحيح ، وفي الواد : وهو المختار ، م : وبه

كان يفتي الشيخ شمس الأئمة السرخسي والشيخ الإمام برهان الدين والصدر الشهيد . ثم يقول ” سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك “، إلى آخره ، وفي الظهيرية : إماما كان أو مقتديا أو منفردا ، ولم يذكر في الأصل ولا في النواذر ” وجل ثناؤك “، لأنه لم ينقل في المشاهير ، وفي الهداية : فلا يأتي به في الفرائض ، م : قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله قال مشايخنا : إن قال ” جل ثناؤك “، لم يمنع عنه ، وإن سكنت عنه لم يؤمر به ، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا قال ” سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك “، بحذف الوار قد أصاب وهو جائز ، وروى محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . وعن أبي يوسف رحمه الله في الإملاء : أحب إلى أن يزيد في الاقتراح ” إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا “، إلى قوله ” وأنا أول المسلمين “، فعلى هذا عن أبي يوسف روايتان ، في رواية قال : يقول ” وأنا من المسلمين “، وفي رواية قال : يقول ” وأنا أول المسلمين “، والطحاوي أخذ بهذا إلا أنه قال : المصلي بالخيار إن شاء قال ذلك قبل الشاء ، وإن شاء قال بعد الشاء وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وفي رواية أخرى عنه يقول ذلك بعد الشاء ، قيل : هو الصحيح من مذهبه . وفي ظاهر رواية أصحابنا : لا يقول ذلك بعد اقتراح الصلاة ، وهل يقول قبل الاقتراح ؟ فمن المتقدمين أنه لا يقول ذلك ، وقال المتأخرون : يقول ، وهو اختيار الفقيه أبي الليث . ثم على قول من يقول ” وأنا من المسلمين “، لو قال ” وأنا أول المسلمين “، هل تفسد صلاته ؟ اختلفوا فيها بينهم ، قال بعضهم : تفسد ، وقال بعضهم : لا تفسد ، وفي الحاشية : عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لو قال ذلك قبل التكبير لإحضار القلب فهو حسن ، وفي الهداية : و الأولى أن لا يأتي بالتوجه قبل التكبير ليتصل النية

(١) أى : وتعالى جدد ولا إله غيرك (٢) وهو من التنزيل ، آية رقم ٧٩ من سورة الأنعام حكاية عن قول خليل الله إبراهيم عليه السلام ، وفيه : ” وما أنا من المشركين “ .

(٣) أى : إني وجهت - الآية

به ، هو الأصح - وفي قوله ” ولا إله غيرك “ أربع لغات : لا إله غيرك ، لا إله غيرك ، لا إله غيرك ؛ ولا يقول ” ولا إله خيرك “ ولو جرى ذلك على لسانه خطأ هل تفسد صلاته ؟ اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أنه لا تفسد ، وبه كان يقى الشيخ أبو نصر الصفار . ثم يقول ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم “ في نفسه ، وأعلم أن الكلام في التمؤذ في فصول ، أحدهما في أصله قال علماؤنا : يتمؤذ ، وقال مالك : لا يتمؤذ ؛ والثاني في وقته ومحلّه ، قال علماؤنا رحمه الله : يتمؤذ بعد التناء قبل القراءة ، وقال بعض أصحاب الظواهر : يتمؤذ بعد القراءة ؛ والثالث في لفظ التتمؤذ ، وهذا فصل لم يذكر محمد ، وقد اختلف فيه القراء ، قال بعضهم ” أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم “ وقال بعضهم ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم “ وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله أنه اختار أحد اللفظين ” أستعذ بالله من الشيطان الرجيم “ ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم “ ؛ وفي المضمرات : والآلى أن يقول ” أستعذ بالله من الشيطان الرجيم “ ليوافق القرآن ، وفي الحائية : قال الفقيه أبو جعفر : وهو المختار ، وفي الكافي : وهو اختيار حمزة ، وفي الخلاصة : يقول ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم “ وهو المختار ، م : وفي الكافي : وهو اختيار أبي عمرو وعاصم وابن كثير ، وفي جامع الجوامع : فالمستحب ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم “ ، ولا يقول بعد التتمؤذ ” إن الله هو السميع العليم “ ، وفي الحجة : لا يقول في الصلاة ” إن الله هو السميع العليم “ لأنه يصير فاصلا بين التتمؤذ والقراءة ، والأصح أنه يجوز . وفي الظهيرية : والاستعاذة سنة عند عامة العلماء ، وعند عطاء واجب ، ثم إن محمدا رحمه الله قال : يتمؤذ في نفسه ، فهذا إشارة إلى أن السنة فيه الإخفاء ، وهو المذهب عند علماؤنا . وهذا الذى ذكرنا في الإمام والمنفرد ، وأما المقتدى هل يأتى بالتتمؤذ ؟ على قول أبي يوسف يأتى ، وعلى قول محمد لا يأتى ، ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله ، وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده . والشيخ الزاهد أبو نصر الصفار في شرح كتاب الصلاة أن قول أبي حنيفة مثل

قول محمد ، و أحالاه إلى الزيادات فطلبنا قول أبي حنيفة في الزيادات و استقصينا في ذلك فلم نجد قوله ثمة و لا في شيء من الكتب ، ففعل الخلاف بين أبي يوسف و محمد ، و قد رأيت في متفرقات الشيخ الإمام أبي جعفر رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة مثل قول محمد ؛ و منشأ الخلاف أن التعوذ تبع للثناء أو تبع للقراءة ؟ فوقع عند أبي يوسف أنه تبع للثناء و المقتدى يأتي بالثناء فيأتي بالتعوذ تبعاً له ، و وقع عند محمد أن التعوذ تبع للقراءة و المقتدى لا يأتي بالقراءة فلا يأتي بالتعوذ - و عمرة الخلاف تظهر في ثلاثة مواضع ، أحدها هذه المسألة ، و الثاني في العيدين المصلي يأتي بالتعوذ بعد الثناء قبل تكبيرات العيد عند أبي يوسف و عند محمد رحمه الله يأتي بالتعوذ بعد تكبيرات العيد ، و الثالث أن المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به فعلى قول أبي يوسف لا يأتي بالتعوذ ، و عند محمد في هذه الصور روايتان في رواية يتعوذ ، و في رواية لا يتعوذ ، قال صدر الإسلام : قول أبي يوسف أصح ؛ و التعوذ عند افتتاح القراءة في الركعة الأولى لا غير ، إلا على قول ابن سيرين ؛ و في اللؤلؤية : رجل افتتح الصلاة فأنسى التعوذ حتى قرأ فاتحة الكتاب لا يتعوذ . ٣ : ثم يفتح القراءة ، و يأتي بالتسمية و يخفيها ، و في الكافي : قال مالك : يبدأ الإمام بالفاتحة بلا ثناء و تعوذ و تسمية ؛ و اعلم أن الكلام في التسمية في مواضع ، أحدها : أن التسمية هل هي من القرآن ؟ فنحن نأخذ من القرآن - و في اللؤلؤية : و هو الصحيح ، و عند مالك ليس من القرآن ، و في الحجة : و أجمعوا أنه آية من القرآن في سورة النمل (انه من سليمان و انه بسم الله الرحمن الرحيم) ؛ و الثاني أنها هل هي من الفاتحة و من رأس كل سورة أم لا ؟ قال أصحابنا : إنها ليست من الفاتحة و لا من رأس كل سورة و لكنها آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ، و هذا اختيار الشيخ الإمام أبي بكر الرازي رحمه الله ، و قال الشافعي : إنها آية من الفاتحة قولاً واحداً ، و له في كونها من رأس كل سورة قولان ، و في القدوري : قال أبو الحسن الكرخي رحمه الله : لا أعرف هذه المسألة بعينها عن متقدمي أصحابنا رحمهم الله ، و الأمر

بالإخفاء دليل على أنها ليست من السور ، وفي شرح الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني : اختلف المشايخ في أن التسمية هل هي آية من الفاتحة ؟ وبه يصير سبع آيات ؛ والثالث أنه هل يجهر بها ؟ على قول أصحابنا : لا يجهر بها في الجهرية ، وقال الشافعي : يجهر بها ؛ والرابع : أنها هل تكرر ؟ روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : المصلّي يسمى في أول صلاته ثم لا يعيد ، وإليه مال الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله ، وروى المصلي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يأتي بها في أول كل ركعة ، وهو قول أبي يوسف ، وفي الحجة : و الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله ، م : و ذكر الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه إذا قرأها مع كل سورة فحسن ، وروى عن أبي نصر عن محمد رحمه الله أنه يأتي بالتسمية عند افتتاح كل ركعة وعند افتتاح السورة أيضا - وفي الفتاوى القياية وهو المختار ، إلا أنه إذا كان صلاة يجهر فيها بالقراءة لا يأتي بالتسمية بين الفاتحة والسورة - وفي التفريد : ويفصل بسكنة ، م : و ذكر الشيخ الإمام أبو علي الدقاق أنه يقرأ قبل الفاتحة في كل ركعة ، وهو قول أصحابنا ، كما هو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وهو قول أبي يوسف ، وهو أحوط ، م : وعند الشافعي رحمه الله يأتي بالتسمية في كل ركعة ويأتي بها في رأس السورة سواء كان صلاة يجهر بالقراءة أو يخافت . وفي الحاوي : قال أبو يوسف : لا يجب على المقتدى قراءة التسمية بعد الشاء ، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة ، قال الفقيه : وبه نقول ، والمسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق روى الحسن عن أبي حنيفة أنه ليس يأتي بالتسمية أيضا ، وعن محمد رحمه الله أنه يتعوذ ويسمي ، وبه نأخذ ، م : قال صدر الإسلام في شرحه : ولم يذكر محمد رحمه الله في التسمية خلافا بين أبي يوسف وبين نفسه أنها للصلاة والقراءة كما ذكر في التعوذ ، وما روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يسمى في الركعة الأولى فحسب يدل على أنها للصلاة من حيث أنه لا يتكرر بتكرار القراءة . وفي الخلاصة : ويسكت المؤتم عن الشاء إذا جهر الإمام ، هو الصحيح . م : و إذا فرغ من الفاتحة قال " آمين " والسنة فيه الإخفاء ،

وينبغي للإمام والمأموم "آمين"؛ وفي الكافي: وقال مالك: لا يقولها الإمام، وفي شرح الطحاوي: وعند الشافعي رحمه الله يمجهر بالتأمين، م: وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن المقتدي لا يؤمن، وإذا سمع المقتدي من الإمام "ولا الضالين" في صلاة لا يمجهر فيها مثل الظهر والمصر بعض المشايخ قالوا: إنه لا يؤمن، وعن الفقيه أبي جعفر أنه يؤمن، ومن سمع الإمام أمن في صلاة الجمعة أمن هو، وفي الكافي: و"آمين" ليس من الفاتحة اتفاقاً.

م: ثم إذا فرغ من القراءة يركع، وقد ذكرنا بعض مسائل الركوع في الفصل المتقدم^١، قال محمد رحمه الله: وإذا أراد أن يركع يكبر، وفي شرح المتفق: يمجهر الإمام بتكبير الركوع وغيره، وهو ظاهر الرواية، وقيل: لا يمجهر، قال بعض مشايخنا: ظاهر ما ذكر محمد يدل على أن تكبير الركوع يؤتى بها في حال القيام فانه قال: وإذا أراد أن يركع يكبر، وقال بعضهم: يكبر عند أول الخرورج للركوع، فيسكون ابتداء تكبيره عند أول الخرورج والفراغ عند الاستواء للركوع، والطحاوي رحمه الله في كتابه يقول: يخبر كما مكبرا - وفي الظهيرية: وهو الصحيح، م: وهذا إشارة إلى القول الثاني. ولا يرفع يديه لا في حال الركوع ولا في حال رفع الرأس من الركوع، وفي شرح الطحاوي: وعند الشافعي يرفع م: ويقول في ركوعه «سبحان ربّي العظيم» ثلاثاً، وذلك أدناه، وإن زاد فهو أفضل بعد أن يختم على وتر فيقول خمسا أو سبعا، هكذا ذكره الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني، وفي الزاد: الأدنى هو الثلاث، والأوسط خمس مرات، والأكمل سبع مرات م: قال الشيخ الإمام خواهر زاده: هذا في حق المنفرد، وأما الإمام فلا ينبغي أن يطول على وجه يمل القوم [لأنه يصير سبياً للتفكير وذلك مكروه]^٢، وكان الثوري رحمه الله يقول: ينبغي للإمام أن يقول ذلك خمسا حتى يتمكن القوم من أن يقولوا ثلاثاً، ثم لم يرد محمد رحمه الله بقوله «وذلك أدناه»

(١) ص: ٥٠٠ و ٥٠٦ (٢) من أر، خ.

أدنى الجواز، لأن الركوع بدون هذا الذكر جائز في ظاهر الرواية، وإنما أراد به أدنى الفضيلة، وفي الأنفع: وذلك أدناه، أى أدنى كمال الجمع، وفي الحجة: أى أدناه من حيث السنة، م: وعن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول أنه إذا ترك التسبيح أصلاً أو أتى به مرة يجوز ويكره، وفي السفناني: وقال أبو مطيع تلميذ أبي حنيفة: لو نقص من ثلاث في تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته. م: ولو كان الإمام في الركوع فسمع خفق النعال هل ينتظر أم لا؟ قال: أبو يوسف: سألت أبا حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله عن ذلك فكرها، قال أبو حنيفة: أخشى عليه أمراً عظيماً - يعنى الشرك، وروى هشام عن محمد رحمه الله أنه كره ذلك، وعن أبي مطيع أنه كان لا يرى به بأساً. وقال الشافعي: لا بأس به مقدار التسبيحة والتسبيحتين، وقال بعضهم: يطيل التسبيحات ولا يزيد في العدد، وقال الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار رحمه الله: إن كان الجاني غنياً لا يجوز له الانتظار، وإن كان فقيراً جاز له الانتظار، وقال الفقيه أبو الليث: إن كان الإمام عرف الجاني لا ينتظره، وإن لم يعرفه لا بأس بذلك، وفي الحجة: مقدار تسبيحة أو تسبيحتين، م: وقال بعضهم: إن أطل الركوع لإدراك الجاني خاصة ولا يريد باطالة الركوع التقرب إلى الله تعالى فهذا مكروه. وفي واقعات الناطقي: الإمام إذا طول القراءة في الركعة الأولى لكي يدرك الناس الركعة فإن كان التطويل تطويلاً يشق على الناس فينبغي أن لا يفعله.

م: ثم يرفع رأسه من الركوع، فبعد ذلك لا يخلو إما أن يكون المصلي إماماً أو مقتدياً أو منفرداً، فإن كان إماماً يقول «سمع الله لمن حمده» بالإجماع، وهل يقول «ربنا لك الحمد»؟ على قول أبي حنيفة لا يقول، وعلى قولهما يقول - وفي الكافي: يقول سرا، م: وقال الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: كان شيخنا القاضي الإمام يحكي عن أستاذه أنه كان يميل إلى قولهما وكان يجمع بين التسميع والتحميد حين كان إماماً، والطحاوي رحمه الله كان يختار قولهما أيضاً، وهكذا نقل عن الجماعة من المتأخرين

رحمهم الله أنهم اختاروا قولها، وهو قول أهل المدينة، وفي شرح الطحاوى: وهو قول الشافعى . م : ثم ذكر في الكتاب لفظين «ربنا لك الحمد» و«اللهم ربنا لك الحمد» والثاني أفضل، وفي الطحاوى: و الأول أظهر، م : و هاهنا لفظ آخر لم يذكره محمد رحمه الله في الكتاب وهو قوله «ربنا ولك الحمد»، وحكى عن الفقيه أبى جعفر الهندواى أنه لا فرق بين قوله «ربنا لك الحمد» و بين قوله «ربنا ولك الحمد»، و في الكافى: وصفة التحميد «ربنا لك الحمد» «ربنا ولك الحمد» «اللهم ربنا لك الحمد» «اللهم ربنا ولك الحمد» هو الأحسن، والكل منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإن كان مقتديا يأتى بالتحميد ولا يأتى بالتسميع بلا خلاف. وفي جامع الجوامع: وقال الشافعى: المقتدى يقولها. وإن كان منفردا لا شك بأن على قولها يأتى بالتسميع والتحميد، وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله ذكر الطحاوى أنه لا رواية فيه نصا عن أبى حنيفة رحمه الله واختلف مشايخنا فيه والأصح أنه يأتى بهما، وفي القدورى: عن أبى حنيفة فيه روايتان، وذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله في شرحه: روى الحسن عن أبى حنيفة أنه يجمع بينهما - وفي الجامع الصغير العتاقى: وعليه الاعتماد، م : و روى المولى عن أبى يوسف رحمه الله أنه يأتى بالتحميد لا غير، وذكر شيخ الإسلام في شرحه: روى أبو يوسف عن أبى حنيفة أنه يأتى بالتسميع لا غير، والصحيح من مذهبه أنه يأتى بالتحميد لا غير، وبه كان يفتى الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى والشيخ شمس الأئمة السرخسى رحمهما الله، وذكر الإمام أبو نصر الصفار أن المنفرد يأتى بالتسميع باتفاق الروايات وفي التحميد اختلفت الروايات والصحيح ما قلنا أنه يأتى بالتحميد لا غير. وفي الأنفع: والهاء في قوله «لن حمده» للكناية لا الاستراحة، وفي الحجة: إذا قال «سمع الله لمن حمده» يقول الهاء بالجرم ولا يبين الحركة في الهاء ولا يقول «ة». الخلاصة: قال يعقوب سألت أبا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في الفريضة أيقول «اللهم» ؟ قال يقول «ربنا لك الحمد» ثم يسكت، وكذلك بين السجدين يسكت. اليتيمة: يأتى بالتسميع

في حالة الرفع وبالتحميد في حالة الاستقرار ، وقال عمر بن الحافظ : الأول اجمع بينهما وقت الرفع . وسئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع « سمع الله لمن حمده » قال : لا يأتي به بعد ما استوى قائما . وكذا كل ذكر يؤتى به في حال الانتقال لا يؤتى به في غير محله كالتكبير الذي يؤتى به عند الانعطاف من القيام إلى الركوع أو من الركوع إلى السجود ، وكذا لا يأتي بيقية تسليح السجود بعد رفع رأسه بل الواجب أن يراعى كل شيء في محله . ويصل خاتمة السورة بتكبير الركوع ، وروى عن أبي يوسف أنه قال : ربما وصلت وربما تركت تعليلاً للرخصة . م : وإذا ركع المقتدى قبل الإمام وأدركه الإمام في الركوع جاز ، وقال زفر : لا يحزبه ، وإن رفع رأسه قبل أن يركع الإمام لم يحز الركوع - وهذا كله إذا ركع بعد فراغ الإمام من القراءة ، فأما إذا ركع قبل أخذ الإمام في القراءة ثم قرأ الإمام وركع والرجل راكع فقد قال الفقيه أبو محمد الحرميني رحمه الله : لا يحزبه من ركوعه ، ولو ركع بعد ما قرأ الإمام ثلاث آيات ثم أتم القراءة وأدركه جاز . ولو ركع الإمام بعد قراءة الفاتحة ونسى السورة فركع المقتدى معه ثم عاد الإمام إلى قراءة السورة ثم ركع والمقتدى على ركوعه الأول أجزاء ذلك الركوع . ولو تذكر الإمام في ركوعه في الركعة الثالثة أنه ترك سجدة من الركعة الثانية فاستوى الإمام فسجد للثانية وأعاد التشهد ثم قام وركع الثالثة والرجل على حاله راكع لم يحز للمقتدى ذلك الركوع . الفتاوى الغياثية : ولو رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الإمام يجب عليه أن يعود ويكون ذلك واحداً .

م : جئنا إلى السجود ، قال : ينجز ساجداً ، ويكبر في حالة الخرورج - فذكر لفظ « الخرورج » في النوادر ، وفي الأصل ذكر : ثم ينحط ويكبر ويسجد ، وكأنه اختار لفظة الخرورج اتباعاً للكتاب ، واختار لفظ الانعطاف اتباعاً للسنة . وفي الطحاوي : فيكون أول (١) له « الخرميئي » وخرميئي قرية قرب بخارا .

ما يصيب الأرض ركبته، ثم يده، ثم جبهته، ثم أذنه، وقال بعضهم: أذنه ثم جبهته، وفي الحاوى: وقال مالك: إن شاء وضع يديه أولا ثم ركبتيه، وإن شاء عكس. م: ويقول في سجوده "سبحان ربى الأعلى" ثلاثا وذلك أدناه، وإن زاد فهو أفضل، والكلام في تسبيحات السجود نظير الكلام في تسبيحات الركوع. ثم يرفع رأسه ويكبر حتى يطمئن. ثم يكبر وينحط للسجدة الثانية، ويسبح فيها مثل ما يسبح في السجدة الأولى. وفي الطحاوى: وإذا أراد القيام يرفع يديه أولا ثم ركبتيه - هذا إذا كان حافيا يمكنه ذلك، ولو كان في خف لا يمكنه وضع الركبتين قبل اليدين فانه يضع يديه أولا ويقدم اليمنى على اليسرى. وفي شرح الطحاوى: وليس بين السجدين ذكر، وفي الفتاوى العتامية: وعن الحسن بن أبى مطيع يقول «سبحان الله وبحمده وأستغفر الله». وفي المنافع: معنى ذكر التكبير عند كل خفض ورفع وعند ابتداء كل ركن وعند انتهائه: أكبر من أن يؤدي حقه بهذا القدر بل حقه أعلى من هذا، كما قالت الملائكة "ما عبدناك حق عبادتك". م: وإذا سجد ورفع رأسه قليلا ثم سجد أخرى إن كان إلى السجود أقرب لا يحزبه عن السجدين لأنه يعد ساجدا - وفي الهداية: وهو الأصح، م: وإن كان إلى الجلوس أقرب يحزبه عن السجدين، وفي الحجة: جاز مع السكراة، م: وبعض مشايخنا قالوا: إذا زايل جبهته عن الأرض ثم أعادها جاز ذلك عن السجدين، وعن الحسن بن زياد ما هو قريب من هذا فانه قال: إذا رفع رأسه بقدر ما يجري فيه الريح يحوز، وقال محمد بن سلية: لا يكون عنهما ما لم يرفع جبهته مقدار ما يقع عند الناظر أنه رفع رأسه لسجدة أخرى، إن فعل ذلك جاز عن السجدين وإلا يكون عن سجدة واحدة - وفي التهذيب والتفريد: وهو الأصح. الكبرى: المصلى إذا أتم الركوع والسجود فلا بأس بالتخفيف، روى عن النبى عليه السلام أنه

(١) أى ساجدا للسجدة الأولى، ولا يخرج منها برفع رأسه قليلا.

كان أخف الناس صلاة . وفي الولوالجية : و يطمنن في كل حال من أحوال صلاته راكعا أو ساجدا أو رافعا . م : وإذا سجد قبل الإمام وأدركه الإمام فيها جاز على قول علمائنا الثلاثة ولكن يسكره للمقتدى أن يفعل ذلك ، وقال زفر : لا يجوز ، والكلام فيه نظير الكلام في الركوع . وإذا سجد قبل رفع الإمام رأسه من الركوع أو سجد للثانية قبل رفع الإمام رأسه من السجدة الأولى ثم شاركه الإمام فيها فقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز . وإذا رفع المقتدى رأسه من السجدة الأولى فرأى الإمام ساجدا فظن أنه في السجدة الثانية وهو في السجدة الأولى بعد فالمسألة على ستة أوجه ، في الخمسة يصير ساجدا للسجدة الأولى ، منها : إذا لم ينو شيئا حملا لأمره على الصواب وهو المتابعة ، والثانية : إذا نوى الأولى ، والثالثة : إذا نوى المتابعة ، والرابعة : إذا نوى الأولى والمتابعة والجواب فيها أظهر ، والخامسة : إذا نوى الثانية والمتابعة ، والسادسة : إذا نوى الثانية لحسب وهنا يصير ساجدا عن الثانية : ثم إذا صار ساجدا عن الثانية فرفع الإمام رأسه عن السجدة الأولى وأدركه في هذه السجدة وقد ذكرنا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز ، وروى عن أبي يوسف أنه يجوز ، وعن محمد روايتان . فان أطال المقتدى السجدة الأولى وسجد الإمام الثانية ثم رفع المقتدى رأسه فرأى الإمام ساجدا وظن أنه في السجدة الأولى ثم سجد فالمسألة أيضا على ستة أوجه ، في الوجوه كلها يصير ساجدا عن الثانية ، وأما إذا لم تحضره النية فان كان هذه ثانية باعتبار حاله وحال الإمام ، أما إذا نوى الثانية أو نوى المتابعة والثانية فظاهر ، وأما إذا نوى المتابعة والأولى فلما ذكرنا ، وأما إذا نوى الأولى لحسب كأن النية لم تصادف محلها لا باعتبار حاله ولا باعتبار حال الإمام فتلقوا . فتاوى الحجة : ركع الإمام ولم يقدر المقتدى على السجود حتى قام الإمام وركع للركعة الثانية ثم سجد هذا المقتدى أربع سجود : فانه يكون السجدة الأولى حتى يتم ركعة ، ويعد الركعة الثانية لأن الركوع بلا سجدتين لا يكون ركعة ، فيضم السجدة الأولى إلى الركوع الأول ، والقيام

والقيام والركوع الثانى لا يحتسبان من الصلاة لأنها حصلا قبل تمام الركعة الأولى .
 الوافى : إذا ذكر راکعاً أو ساجداً سجدة فسجدها يعيدها ولو لم يعد جاز . الحجة :
 رجل صلى مع الإمام أربع ركعات وسبق لإمامه فى كل ركوع وسجد السجدة كلها
 مع الإمام : إن هذا الرجل صلى ركعة بغير سجدين فيصلى بسجدين وثلاث ركعات ، لأن
 الركوع قبل الإمام لا يعتد به فكان سجوده مع الإمام قبل الركوع فلا يعتد به ، فبقيت
 الركعات بغير السجدة فلا يجوز ، هذا إذا نوى بالسجدة متابعة الإمام ولم ينو القضاء ،
 ولا يقرأ فى هذه الركعات لأنه لاحق . وعن محمد رحمه الله : إذا ركع مع الإمام فى
 الركعة الأولى ولم يمكنه السجود ولم يركع مع الإمام للركعة الثانية ولكن سجد معه
 فى الثانية فإن سجوده لا يكون للأولى ، ويقوم فيأتى بسجدين للركعة الأولى ويستأنف
 الركعة الثانية . فان سبق لإمامه فى السجدة كلها وركع مع الإمام فى الركعات كلها
 فهذا رجل صلى ركعتين فعليه قضاء ركعتين ، لأن ركوعه الأول معتد به وسجده قبل
 الإمام فى الركعة الثانية محسوبتان من الركعة الأولى ، وكذلك الجواب فى الثالثة والرابعة ،
 فيجوز ركعة ولا يجوز ركعة ؛ فان سبق بركوع وسجد وقام معه وركع وسجد قبله
 فى ركعة قيل : تفسد صلاته لأنه سبقه بركعة . ولو صلى رجل فلما تكلم تذكر أنه ترك
 الركوع فى صلاته قال : إن صلى كما يصلى العلماء الاتقياء يقضى الصلاة لأنه ترك ركن
 الركوع ، وإن كان يصلى كما يصلى العوام جازت صلاته لأن العالم التقي يقوم وينحط
 إلى السجود قائماً مستويًا فلم يكن لصلاته ركوع ، وأما العوام ينحط إلى السجود منحنيًا
 فذلك ركوع وإن كان منها ، وقليل الانحناء محسوب من الركوع لأن قليل المحكث
 فى الركوع والسجود يقوم مقام الفرض كأنه ركع ولم يقم بين الركوع والسجود .
 وسئل الشيخ الفقيه أبو نصر رحمه الله عن يضع جبهته على حجر صغير ؟ قال : إذا وضع
 أثر الجبهة على الأرض يجوز وإلا فلا . وسئل الشيخ الفقيه عبد الكريم عن وضع
 جبهته على السكف للسجدة ؟ قال : لا يجوز . وفى الحجة : وإن وضع كفيه على الأرض ،

وهو الأصح ؛ ٣ : وقال غيره من أصحابنا رحمهم الله : يجوز . وإذا بسط كنه على النجاسة وسجد قال بعض مشايخنا : يجوز ، كما لو كان منفصلا عنه ، وقال بعضهم : لا يجوز . وإذا سجد على ظهر غيره بسبب الزحام ذكر في الأصل أنه يجوز ، وقال الحسن بن زياد والشافعي رحمهما الله : لا يجوز ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إنما يجوز إذا سجد على ظهر المصل ، أما إذا سجد على ظهر غير المصل لا يجوز ؛ وفي الحجة : وقال علي بن الجعد : إن آخر السجود حتى يسجد مكانا فيسجد على الأرض فهو أحب . وروى ذلك عن أبي يوسف ، وقال أبو يوسف رحمه الله : أكره أن يسجد على ظهر غيره بغير أمره ، وقال الحسن بن زياد : إن كان السجود عليه في المبطعة ^١ جاز ليكون أمكن من السجود ؛ وإن سجد الثالث على ظهر الثاني لا يجوز . ٣ : ولو سجد على ثغذه إن كان بغير عذر فالتحريم أنه لا يجوز ، وإن كان بعذر فالتحريم أنه يجوز ، هكذا ذكر الصدر الشهيد . ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعذر أو بغير عذر . وفي الكبرى : لكن إن كان بعذر يكفيه الإيماء . وإذا لم يضع المصل ركبتيه على الأرض عند السجود لا يحزبه ، هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله ، وقتوى مشايخنا على أنه يجوز لأنه لو كان موضع الركبتين نجسا يجوز ، هكذا ذكر القدوري رحمه الله في كتابه ، والشيخ الإمام الفقيه أبو الليث رحمه الله لم يصح هذه الرواية . وإذا بسط كنه وسجد عليه فإن بسط لثى التراب عن وجهه يكره ذلك - وإن بسط لثى التراب عن ثيابه وسجد عليه لا يكره - وفي الكبرى : لا بأس به ، وفي الحاوى : وقال الفقيه : وهذا أحب إلى ، وفي الحجة : وإن سجد على كنه لصيانة عمامته وقلنسوته أو لصيانة عينيه من الشوك جاز . الثانية : ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش ، والحصير ، والبساط ، والبوارى . ٣ : وجل يصلى على الأرض ويسجد على خرقة وضعا بين يديه ليتقى به الحر لا بأس به ، وذكر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه فعل ذلك فر به رجل وقال : يا شيخ لا تفعل مثل

(١) المبطعة : ما اطمان من الأرض ، أى السهل المنخفض .

هذا فانه مكروه ا فقال أبو حنيفة رحمه الله : من أين أنت ؟ فقال : من خوارزم ، فقال أبو حنيفة رحمه الله : الله أكبر جاء التكبير من وراءه ١ يعنى الصف الآخر ، ومراده أن علم الشريعة يحمل من هاهنا إلى خوارزم ٢ لا على العكس . الخلاصة : ولو وضع الرأس والقدمين ولم يضع اليدين جاز . ٣ : وإذا سجد ورفع أصابع رجله عن الأرض لا يحوز ، كذا ذكر الكرخي رحمه الله والجصاص في كتابه . وفي العتاية : هذا إذا لم يصب أصابعه الأرض عند وضع الرأس أصلاً . ولو سجد على العجلة ٤ وهى على ظهر البقر لا يحوز لأنه كالسجود على ظهر البقر . وفي التوازل : إذا سجد على الثلج إن لبدته جاز ، وإن لم يلبد وكان يغيب وجهه فيه ولا يحذ حجه لم يحز لأنه بمنزلة الساجد على الهواء ، وعلى هذا إذا ألقى في المسجد حشيش كثير فسجد عليه إن وجد حجه يحوز وإلا فلا ، وإذا صلى على التبن والقطن المحلوج وسجد عليه إن استقرت جبهته وأنفه على ذلك ووجد الحجم يحوز ، وإن لم تستقر جبهته لا يحوز . وفي الفتاوى العتائية : ولا يحوز على الأرض والجاورس ٥ والرمل لأنه لا تستقر جبهته ؛ وفي السراجية : إذا سجد على صبرة جاورس جاز ، وقيل : الأصح أنه لا يحوز . وفي الحاوى : سئل عن صلى فوق ثياب كثيرة ؟ إن كان موضع سجوده مستقراً له جاز ، وإن نهض مرة ورفع أخرى لم يحز . ٦ : وإذا سجد على ظهر ميت إن كان على الميت لبد ولا يحذ حجم الميت يحوز لأنه سجد على اللبد ، وإن وجد حجم الميت لا يحوز لأنه سجد على الميت . وفي فتاوى الحجة : ولو سجد على شاة مذبوحة جاز إن أمكن جبهته عليه كأنه سجد على لبد ، وفيها : إذا صلى على صبرة الحنطة أو الشعير أو الملح أو الديباج تجوز صلاته . الثانية : ولا يصلى في طين ولا ردة ٧ لأن فيه تلمطخ الوجه ، وإن كانت الأرض ندية بحيث (١) وموقع بلاد خوارزم من وراء النهر (٢) العجلة : السرعة ، الآلة التى تحمل عليها الأثقال (٣) الجاورس : نبات حبه يشبه الأرز (٤) الردة : الطين والوحل الشديد ، والرزة : الطين الرقيق والوحل .

لو وضع جبهته عليها لا يتلطح لا بأس به . الحجة : ولو صلى رجل في الصحراء ولا يجد الأرض [إلا] مبتلة فإن كان وجهه لا ينيب في الطين يصل قائماً بركوع وسجود ، وإن كان يتلطح وجهه و يتضرر عينه و يتلوث ثوبه يصلى بالإيماء ، فإن وجد مكانة القعود يقعد ويؤمى . ولو كان الرجل لا يمكنه من شدة المطر أن يقعد يصلى قائماً يؤمى بالركوع والسجود صيانة للدين واحترازاً عن الطين وإحرازاً للثواب واحترازاً عن تلطخ الأثواب بالتراب ، فيؤمى كما تيسر له^١ . وذكر الشيخ الأجل الشهيد في الوقفات : إذا اشتد المطر أو الخوف ودخل وقت الصلاة ينزل ويصلى ، فإن لم يمكنه يصلى على دابته واقفاً يؤمى ، وإن لم يمكنه الإيقاف يصلى ذاهباً إلى القبلة ، وإن لم يمكنه التوجه إلى القبلة يؤمى ويصلى كما تيسر ولا يدع الصلاة ، وإن كان الخوف أشد من ذلك فأخر الصلاة يحوز دفعا للهلاك عن نفسه - م : وإذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين قيل : إن كان التفاوت مقدار لبنة أو لبنتين يحوز ، وإن كان أكثر من ذلك لا يحوز ، وأراد باللينة اللبنة المنصوبة دون المقروشة .

ثم إذا فرغ من السجدة ينهض على صدور قدميه ولا يقعد ، وقال الشافعي رحمه الله : يجلس - وفي الهداية : جلسة خفيفة - ثم ينهض معتمداً على الأرض . م : وقوله " ينهض على صدور قدميه " إشارة إلى أنه لا يعتمد على الأرض بيديه عند قيامه ، وإنما يعتمد بيديه على ركبتيه [هكذا ذكر القدوري في شرحه ، وقال الشافعي رحمه الله : يعتمد بيديه على الأرض]^٢ وذكر شمس الأئمة الحلواني أن الخلاف في الفضل ، حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند الشافعي ، ولو فعل كما هو مذهبه لا بأس به عندنا .

و يفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى من القيام والقراءة والركوع والسجود . وفي القدوري : إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ ، وفي الزاد : ولا يرفع (١) وانظر ما مضى عن شرح الطحاوى ص ٤٢٧ (٢) من أر ، خ .

يديه إلا لتكبيرة الافتتاح .

م : و إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية يقعد قدر التشهد في ذوات الأربع و الثلاث من الفرائض ، و هذه القعدة سنة ، لو تركها لا تفسد صلاته و لكن يكره تركها متعمدا ؛ و في الظهيرية : و الأصح أنها واجبة حتى لو تركها ساهيا يلزمه سجود السهو . م : و إذا قعد يضع يديه على ركبتيه أو على فخذه و تشهد ، و التشهد أن يقول : ” التحيات لله و الصلوات و الطيبات ، السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته ، السلام علينا و على عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا عبده و رسوله “ ، و في الشامل البيهقي : قال الشافعي رحمه الله : يقول ” بسم الله خير الاسماء ، التحيات الزاكيات المباركات و الصلوات الطيبات لله ، سلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته ، سلام علينا و على عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا عبده و رسوله “ . و في النوازل : مثل الحسن البصري عن معنى ” التحيات لله “ إنه قال : كان لأهل الجاهلية أصنام صغار يمسحون وجوههم ويقولون ” لك التحية الباقية “ فلما جاءهم الإسلام أمرهم الله تعالى أن يجعلوا تلك التحيات لله ؛ و في المنافع : ” التحيات لله “ يعنى العبادات القولية ، و ” الصلوات “ يعنى العبادات البدنية ، و ” الطيبات “ يعنى العبادات المالية كلها لله ، فصار جامعا لجميع أنواع الاعمال . و في الانفع : و كذا عادة من دخل على الملوك يقول بلسانه الثناء ثم يخدمه ثم يعطى المال ؛ ” السلام “ هو السلامة من الآفات ، و سمي به الله تعالى لتزهره عن النقائص و الرذائل ؛ و ” النبي “ اسم من النبأ ، و هو الخبر ، فعيل بمعنى مفعول . م : فان زاد على التشهد في القعدة الأولى و صلى على النبي و دعا لنفسه و لوالديه فان كان عامدا كان ذلك مكروها ، و إن كان ساهيا روى عن أبي حنيفة أنه يلزمه سجدة السهو ، و عن أبي يوسف و محمد أنه لا يلزمه سجدة السهو - و في فتاوى الحجة : يعنى إذا زاد قدر ما يمكنه أن يؤدي فيه ركنا ، قال في موضع آخر : إذا قال . ” اللهم صل على محمد “

ثم تذكر قمام سجد للسهو ، و فى الحادى : إن على قولها ما لم يبلغ " إنك حميد مجيد " لا يجب السهو .

م : فاذا فرغ من قراءة التشهد قام ، و لا بأس بأن يعتمد بيده على الأرض ، وإذا قام فعل فى الشفع الثانى مثل ما فعل فى الشفع الأول من القيام والركوع والسجود غير أنه فى القراءة بالخيار إن شاء قرأ ، وإن شاء سبح . وإن شاء سكت ، و قد ذكرنا هذا فى فصل القراءة .

إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة من الشفع الثانى قعد ، و هذه القعدة فرض . وفى السراجية : ولكن من أنكر فرضيتها لا يكفر ، و به أفتى القاضى الإمام عبد الواحد . م : و قراءة التشهد فيها واجبة و ليس بفرض حتى لو تركها لا تفسد صلاته عندنا ، و إن قرأ بعض التشهد و ترك البعض فى ظاهر الرواية أنه يجوز صلاته أيضا ، و ذكر فى بعض الروايات فيما إذا قعد قدر التشهد و قرأ بعض التشهد اختلافا بين أبى يوسف و محمد ، عند أبى يوسف يجوز صلاته كما لو ترك الكل ، و عند محمد لا يجوز صلاته لأنه إذا شرع فى القراءة افترض عليه الإتمام و إذا تركها فقد ترك الفرض فتفسد صلاته ، و هو نظير من سلم ثم تذكر أن عليه سجدة تلاوة فلو ذهب و لم يسجد لها فصلاته تامة ، و لو خر ساجدا ثم رفع رأسه و ذهب و لم يعد إلى القعدة فسدت صلاته ، و كذا فى مسائلنا . يتشهد فى هذه القعدة أيضا ، فاذا فرغ من التشهد يصلى على النبي صلى الله عليه و سلم و يدعو للمؤمنين و المؤمنات و لنفسه و لوالديه إن كانا مسلمين ، هكذا ذكر الطحاوى رحمه الله ، و لم يذكر محمد رحمه الله الصلاة على النبي فى الأصل ، و الصحيح ما ذكر الطحاوى . ثم يدعو بما شاء مما يشبه ألفاظ القرآن - و فى الوافى : و السنة - م : و لا يدعو بما يشبه كلام الناس ، و فى السفناقى : و قال الشافعى : وكل ما شرع من الدعاء خارج الصلاة لا يفسد الصلاة . و فى الولوجية : المصلى ينبغى أن يدعو فى الصلاة بدعاء محفوظ لا بما يحضره لأنه يخاف أن يجرى على لسانه ما يشبه كلام

كلام الناس تفسد صلاته ، وأما في غير الصلاة فينبغي أن يدعو بما يحضره ، ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء ينمعه عن الرقة . و في القيمة : ذكر في شرح السنة في باب أدب الدعاء رفع اليدين عن النبي عليه السلام أنه قال : ” إذا سألت الله تعالى فاسألوا يطون أكفكم ولا تسألوا بظهورها ، وإذا دعا أحدكم ففرغ من الدعاء فليمسح يديه على وجهه “ ؛ وقال في شرح السنة : إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطها حتى يمسح بها وجهه .

٣ : و الصلاة على النبي في هذه القعدة ليست من الواجبات ، و قال الشافعي رحمه الله : هي واجبة ، كذا ذكر القدوري ، وقال الإمام أبو الحسن الكرخي : الصلاة على النبي واجبة على الإنسان في العمر مرة ، إن شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها ، و عن الطحاوي رحمه الله أنه يجب عليه الصلاة كلما ذكر - و في المضمرات : أو سمع ، وهذا هو الأصح :

٤ : قال الإمام شمس الأئمة السرخسي : ما ذكر الطحاوي مخالف للاجماع فاعامة العلماء على أن الصلاة على النبي كلما ذكر مستحبة وليست بواجبة ، وقال الشيخ أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله : الصلاة على النبي ليست بفرض . ثم بقى الكلام في كيفية الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام ، ذكر عيسى بن أبان أن محمدا سئل عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يقول ” اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد “ ؛ واختلفت الآثار في قوله ” على إبراهيم وعلى آل إبراهيم “ فذكر بعضها إبراهيم ولم يذكر آل ، وفي بعضها ذكر آل ولم يذكر إبراهيم ، و في بعضها جمع بينهما . و في واقعات الناطني : ويكره أن يصلي إنسان على أحد من آل الرسول على الانفراد ويقول ” اللهم صل على فلان “ و روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : لا يصلي على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم [إلا إذا ذكره على إثر الرسول وذلك لتعظيم الرسول عليه السلام] ١ .

وفي الذخيرة : حكى عن محمد بن عبد الله أنه كان يكره قول المصلى " و ارحم محمدًا وآل محمد " وكان يقول : هذا نوع ظن بتقصير الانبياء فان أحدا لا يستحق الرحمة إلا باتيان ما يلام عليه ونحن أمرنا بتعظيم الانبياء ، ولهذا إذا ذكر النبي عليه السلام لا يقال " رحمه الله " ولكن يقال " صلى الله عليه وسلم " وإذا ذكرت الصحابة لا يقال " رحمهم الله " ولكن يقال " رضى الله عنهم " ؛ وذكر شمس الاثمة السرخسى أنه لا بأس به لورود الآثار ، ولأن أحدا لا يستغنى عن رحمة الله . وفي المضمرات : إن النبي عليه السلام كان يقول بعد التشهد : " اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر المسيح الدجال " . وفي فتاوى الحجة ويستحب أن يقول المصلى بعد ذكر الصلاة في آخر الصلاة ﴿ رب اجعلنى مقيم الصلوة ومن ذريتى ربنا و تقبل دعاء ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ ١ . م : وينبغى أن يحذف التكبير كلها . واعلم أن المد فى التكبير لا يخلو إما أن يكون فى " الله " أو فى " أكبر " ، فان كان فى " الله " فلا يخلو إما أن يكون فى أوله أو فى أوسطه أو فى آخره ، فان كان فى أوله كان خطأ ولكن لا تفسد صلاته وقال بعض مشايخنا : يوم الكفر ، وقال أبو نصر الصفار : لا يوم ، وفى فوائد الجامع الصغير : إذا قال " الله تعالى أكبر " بعد الهزمة من أول " الله " فهذا يفسد الصلاة ، ولو تعمد به يكفر ، م : فان كان فى أوسطه فهو الصحيح وهو المختار ، وإن كان فى آخره فهو خطأ ولكن لا يفسد الصلاة . وأما إذا كان المد فى " أكبر " فانه يفسد الصلاة سواء كان فى أوله أو أوسطه أو آخره ، وإذا تعمد ذلك فى أوسطه يكفر ، وإن لم يتعمد لا يكفر ويستغفر ويتوب ، وفى فوائد الجامع الصغير : وأما إذا مد الآخر من " أكبر " بأن وسط الألف بين الباء والراء قال بعضهم : تفسد ، وقال بعضهم : لا تفسد . م : وينبغى أن يقول " الله " برفع الهاء ، ولا يقول بجزم الهاء ، (١) وهى من التنزيل من سورة إبراهيم آية رقم ٤٠ .

و في قوله " أكبر " هو الخيار إن شاء ذكره بالرفع وإن شاء ذكره بالجزم ، وفي فوائد الجامع الصغير : ويجزم الراء من التكبير وإن كان أصله الرفع لكونه خبر المبتدأ ، لما روى عن إبراهيم النخعي موقوفا عليه أو مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الأذان جزم ، والإقامة جزم ، والتكبير جزم " ؛ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : إن شاء نغم "تكبير ، وهو استخراج اللام من أقصى مخرجه بما على الحلق ، ويكره قصر اللام منه . م : وإن كرر التكبير مرارا ذكر " الله " بالرفع في كل مرة وذكر " الأكبر " فيها عدا المرة الأخيرة بالرفع ، وفي المرة الأخيرة هو الخيار إن شاء ذكره بالرفع وإن شاء ذكره بالجزم .

قال محمد رحمه الله : ويكون منتهى بصره في صلاته إلى موضع سجوده - وفي المضمرات : وهذا في ظاهر الرواية ، وذكر الطحاوي والكرخي : ينبغي أن يكون منتهى بصره في قيامه إلى موضع سجوده ، وفي الركوع إلى ظهر قدميه ، وفي سجوده إلى أرنبة أفه ، وفي قعوده إلى حجره - وفي الحجة : وفي سجوده إلى خديه ، وفي قعوده إلى ركبتيه ، م : وزاد بعضهم : وعند التسليم الأولى إلى كتفه الأيمن ، وعند التسليم الثانية إلى كتفه الأيسر ، ومن الناس من يقول : يكون بصره أمامه ، كمن يناجي غيره . وهو بين يديه يكون بصره أمامه ، وما ذكره الطحاوي بيان الاستحباب لا بيان الوجوب حتى لو نظر في حالة القيام أمامه وفي حالة الركوع والسجود على الأرض لا بأس به ولا يأثم . وفي التهذيب : ثم ينبغي أن يكون في الصلاة حاضر القلب غاشما بنفسه وقلبه ، فيكون منتهى بصره في القيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى قدميه - إلى آخر ما مر . القيمة : سئل عمر النسفي بسمرقند عن شرع في صلاة الفرض وشغله أمر التجارة بأن كان تاجرا أو شغله التفكير في مسألة بأن كان فقيها حتى أتم الصلاة الأولى في حقه أن يعيدها أم الأولى أن يتوب ؟ فقال : لا يستحب الإعادة ، وسئل عنها الحسن بن علي المرغيناني فقال : لا يعيده . م : ثم إذا أخذ في التشهد وانتهى إلى قوله " أشهد أن لا إله إلا الله " هل يشير بأصبعه

السبابة من اليد اليمنى؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في الأصل، وقد اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: لا يشير، وفي الكبرى: وعليه الفتوى، م: ومنهم من قال: يشير، وذكر محمد رحمه الله في غير رواية الأصول حديثاً عن النبي عليه السلام أنه كان يشير، قال محمد رحمه الله: "يصنع بصنع النبي عليه السلام"؛ ثم قال: "وهذا قولى وقول أبى حنيفة"؛ وفي الملتقط: الإشارة عند قوله "أشهد أن لا إله إلا الله حسن"، م: ثم كيف يصنع عند الإشارة؟ حكى عن الشيخ الفقيه أبو جعفر رحمه الله أنه قال: يعقد الخنصر والبصر ويخلق الوسطى مع الإبهام ويشير بسبابه، وفي الحاوى: وقبل يشير بثلاثة وخمسين . ثم إذا فرغ من التشهد وصلى على النبي عليه السلام دعا لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات، ويسلم تسليمتين: تسليمية عن يمينه وتسليمية عن يساره، ويجول في التسليمية الأولى وجهه عن يمينه حتى يرى يابض خده الأيمن، وفي التسليمية الثانية عن يساره حتى يرى يابض خده الأيسر . ومن الناس من يقول في السلام "سلام عليكم ورحمة الله" بحذف الألف واللام، وعندنا يقول "السلام" بالألف واللام - وفي الظهيرية: وهو المختار، وكذلك في التشهد خلافاً للشافعى رحمه الله، م: ولا يقول في هذا السلام في آخره "وبركاته" عندنا، وفي مختار الفتاوى: ثم يسلم عن يمينه ويقول "السلام عليكم ورحمة الله وبركاته" وعن يساره كذلك . م: والسنة في السلام أن يكون التسليمية الثانية أخفض من الأولى، وعن محمد رحمه الله أن التسليمية الثانية تحية للحاضرين، والتسليمية الأولى للتحية والخروج، لأن من تحرم فقد غاب عن الناس ولا يكلمهم ولا يكلمونه، وعند التحليل كأنه يرجع إليهم فيسلم، فإن سلم أولاً عن يساره فسلم عن يمينه ولا يعيده عن يساره، وإذا سلم عن تلقاء وجهه بعيد ذلك عن يساره، وفي جامع الجوامع: يسلم تلقاء وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز، رواه الحسن عن محمد رحمه الله، وفي الكافي: وقال مالك يسلم تسليمية واحدة تلقاء وجهه . م: وينوى بالتسليمية الأولى من عن يمينه من الحفظة والرجال والنساء، وبالتسليمية الثانية من عن يساره منهم، وفي الهداية:

ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شريك له في صلاته وهو الصحيح، ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت فأشبه الإيمان بالأنبياء - م : و اختلف المشايخ في النية، منهم من قال في نية الحفظة : ينوي كراما كاتين ، ومنهم من قال : ينوي جميع من معه من الملائكة ، وفي نية الرجال و النساء اختلف المشايخ أيضا ، منهم من قال : ينوي من كان معه في الصلاة ، ومنهم من قال : ينوي بالتسليم الأولى عن يمينه من الحضور وفي الثاني ينوي جميع عباد الله الصالحين من الملائكة و الإنس . ومنهم من قال : في التسليمتين جميعا ينوي جميع المؤمنين - وفي الكافي : من الرجال و النساء من يشاركه و من لا يشاركه - م : هذا الذي ذكرنا في حق الإمام ، و المقتدى يحتاج إلى نية الإمام مع نية من ذكرنا ، فان كان الإمام في الجانب الأيمن نواه فيهم ، و إن كان في الجانب الأيسر نواه فيهم ، و إن كان بجذاته نواه في الجانب الأيمن عند أبي يوسف ترجحا للجانب الأيمن ، و عند محمد ينويه فيها لإمكان الجمع عند التعارض - وفي الكافي : و هو رواية عن أبي حنيفة ، و في السنناني و هو الصحيح ، و في الخلاصة الحاتية : قيل لا يشترط النية في حق الإمام لأنه أشابه إليهم ، و في الخلاصة الحاتية : و الأصح أنه ينوي ، ثم اختلفوا ، قال بعضهم : ينوي في التسليم الأولى ، و الأصح أنه ينوي في التسليمتين ، و في السنناني : و كان ابن سيرين يقول : المقتدى يسلم ثلاث تسليمات ، أحدها من لرد سلام الإمام ، و هذا ضعيف فان مقصود الرد حاصل بالتسليمتين إذ لا فرق في الجواب بين أن يقول "عليكم السلام" و بين أن يقول "السلام عليكم" و بهذه الرواية علم أن جواب السلام لا يتفاوت بين تقديم السلام على "عليكم" و بين تأخيره عنه - م : و المنفرد لا ينوي إلا الحفظة عند بعض المشايخ ، و منهم من قال : ينوي جميع من على يمينه من الرجال و النساء و جميع من على يساره من الرجال و النساء ، و في الخلاصة الحاتية : و قبل بعضهم : ينوي جميع المؤمنين و المؤمنات - م : ثم قدم الحفظة على بنى آدم في الذكر في الأصل ، و في الجامع الصغير قدم بنى آدم على الحفظة ، و من المشايخ من

قال: ليس في المسألة اختلاف الروايتين، لأن الوارد لا يقتضي الترتيب بل تقتضي مطلق الجمع فينبوهم من غير ترتيب، كما لو سلم على جماعة فيهم الشيوخ والشباب لا ترتيب في التسليم بل يجمعهم، ومنهم من قال: في المسألة روايتان. ثم المقتدى متى يسلم؟ فعن أبي حنيفة روايتان، في رواية يسلم مع الإمام، فعلى هذه الرواية لا يحتاج إلى الفرق بين التسليم والتكبير، وفي رواية يسلم بعد الإمام، وبعض مشايخنا قالوا: عند محمد يسلم مقارنا للإمام. وذكر الإمام أبو نصر الصفار أن عطاء وإبراهيم يقولان: المقتدى بالخيار إن شاء سلم بعد فراغ الإمام وإن شاء سلم مع الإمام، وقال محمد بن سلة: إذا سلم الإمام عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه بعده، وإذا سلم الإمام عن يساره يسلم المقتدى عن يساره، وقال الفقيه أبو جعفر الهندي رحمه الله: يسلم المقتدى مع الإمام حتى يصير خارجا بسلام نفسه، فذهب الفقيه أبو جعفر إلى أن المقتدى يصير خارجا بسلام الإمام بشرط أن يسلم مع الإمام فيكون مقبلا للسنّة، وعن أبي حنيفة رحمه الله في هذا روايتان، في رواية يصير المقتدى خارجا عن حرمة الصلاة بسلام الإمام، وفي رواية لا يصير خارجا - وفي السراجية: إلا عند محمد رحمه الله. م: قال الشيخ الإمام أبو جعفر إلى الرواية التي يصير خارجا عن حرمة الصلاة - فتاوى الحجة: وإن سلم المقتدى قبل الإمام وذهب إن كان بعذر يجوز، وإن لم يكن بعذر يكره مخالفة الإمام. ويجوز التحليل بكل شيء وبالتسليم أولى، ولو جلس طويلا ولم يخرج يصير خارجا، فإن كان عمدا كره منه وجازت صلاته، وإن كان سهوا لا، وإن سلم عن يمينه فقام وإن لم يتكلم ولم يخرج من المسجد يقعد ويسلم. م: وإذا فرغ الإمام من التسيّحات قبل فراغ المأموم فلأمام يتابع الإمام ولا يتم التسيّحات - وفي الكبرى: هو الصحيح، م: قال الفقيه أبو جعفر: هو الأشبه بمذهب أصحابنا، وعلى قياس قول أبي مطيع البلخي يتم التسيّحات لأن التسيّحات عنده فريضة، حتى قال: تفسد الصلاة بتركها كلا وبعضا، والاشتغال بتمام الفرض أولى من الاشتغال بالواجب. وفي الذخيرة: وفي

صلاة الإمام. رواية بشر بن غياث: إذا أدرك المقتدى الإمام في ركوعه وركع معه وسبح مرة فقبل أن يتمها ثلاثا رفع الإمام رأسه أتمها ثلاثا، ولو كان مع الإمام قبل أن يركع الإمام فركع مع الإمام وسبح فقبل أن يتمها ثلاثا رفع الإمام رأسه رفع هو أيضا رأسه تبعا للإمام، قال ثمة: وكذلك هذا في السجود. وإذا فرغ الإمام من التشهد والمؤتم لم يفرغ بعد في القعدة الأولى لا يتابع الإمام ما لم يتشهد، وفي فتاوى الحجة: يتابعه لأن المتابعة فرض، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله: الصحيح أن المقتدى يتم التشهد لأنه من الواجبات، وفي القعدة الأخيرة يتابع الإمام ويسلم معه. وفي الحاشية: ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي عليه السلام فانه يسلم مع الإمام، بخلاف التشهد لأن قراءة التشهد واجبة ولهذا يلزمه السهو بتركها، بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه السلام. ولو تكلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد، والكلام بمنزلة السلام. وإن أحدث الإمام متعمدا قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه لا يتم التشهد، وفي الحاشية: سئل عن أحدث متعمدا قبل الفراغ من التشهد؟ قال: إن قعد مقداره جاز وإن كان في قراءته بعد. وفي الحاشية: ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابعه لأن القنوت ليس بموقت ولا مقدر، ولو ركع الإمام في الوتر والمقتدى لم يقرأ شيئا من القنوت إن خاف فوت الركوع فانه يركع، وإن كان لا يخاف يقتسم يركع. م. وفي الكبرى: ومن أدرك الإمام في التشهد فقام الإمام أو سلم في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدى تشهده قال الفقيه أبو الليث: المختار عندي أنه يتم تشهده لأن التشهد من الواجبات، وإن لم يفعل أجزأه. م. وفي الفتاوى الحسامية: إذا قال الإمام السلام فاعتدى به رجل في هذه الحالة لا يصير شارعا في صلاته لأنه سلم ولا يريد أن يعود إلى صلاته، ألا ترى أن المصلى إذا أراد أن يسلم على إنسان في صلاته ناسيا فلما قال السلام تذكر فسكت فسدت صلاته.

م: وإذا فرغ الإمام من الصلاة أجمعوا على أنه لا يمكن في مكانه مستقبل القبلة في الصلوات كلها، فبعد ذلك ينظر: إن كان صلاة لا تطوع بعدها يتخير إن شاء انحرف عن يمينه أو عن يساره، وإن شاء ذهب في حوائجه، وإن شاء استقبل الناس بوجهه إذا لم يكن بحذاءه رجل يصلي - ولم يفصل بين ما إذا كان المصلي في الصف الأول أو الآخر، وهو جواب ظاهر المذهب، وفي الذخيرة: وإن كان بحذاءه رجل يصلي يكره للإمام أن يستقبل الناس وإن كان بينهما صفوف. وإن كان صلاة بعدها تطوع كالظهر والمغرب والعشاء يقوم إلى التطوع، ويكره له تأخير التطوع عن حال أداء القرينة، وإذا قام إلى التطوع لا يتطوع في المكان الذي صلى المكتوبة فيه بل يتقدم أو يتأخر أو ينحرف يمينا وشمالا أو يذهب إلى بيته يتطوع فيه، ومن المشايخ رحمهم الله من قال: إن كان إماما ومن عادته أن يتطوع قبل المكتوبة عن يمين المحراب فبعد المكتوبة ينبغي أن يتطوع عن يسار المحراب، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: هذا إذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء، فإن كان له ورد يقضيه بعد المكتوبات فأراد أن يقضى قبل أن يشتغل بالتطوع فإنه يقوم عن مصلاه فيقضى ورده قائما، وإن شاء جلس في ناحية من المسجد وقضى ورده ثم قام إلى التطوع، فمن الصحابة رضي الله عنهم من كان يقضى ورده قائما، ومنهم من كان يجلس في ناحية المسجد فيقضى ورده ثم يقوم إلى التطوع، والأمر فيه واسع، وما ذكره شمس الأئمة الحلواني دليل جواز تأخير السنن عن حال أداء المكتوبة، وما ذكرنا في ابتداء المسألة نص على كراهة تأخير السنن عن حال أداء القرينة. هذا الذي ذكرنا في حق الإمام، فأما المنفرد والمقتدي فإن شاءا قاما في مصلاهما، وإن شاءا قاما للتطوع في مكانهما أو في مكان آخر، وفي بعض النواذر: قاما للتطوع في مكان آخر من المسجد فهو أحسن، وفي بعض الروايات: إن ذهب خطوة أو خطوتين فهو أحب إلي. وفي شرح شيخ الإسلام: بعض مشايخنا قالوا: المؤمنون يقضون الصفوف ويتأخر بعضهم ويتقدم البعض، قال: وهكذا روي عن محمد

رحمه الله . وفي الحجة : الإمام إذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء يشرع في السنة ولا يشتغل بأدعية طويلة ، لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث بعد السلام قدر ما يقول " اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام " ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول دبر كل صلاة : " لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير " ؛ وروى عن النبي عليه السلام أنه كان يقول إذا فرغ من صلاته " سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين " ، وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم : من قرأ بعد كل صلاة مكتوبة " قل هو الله أحد " مرة فهو رفيق في الجنة ، ومن استغفر بعد كل صلاة عشر مرات غفر الله تعالى له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر . وفي الصغرى : إذا فرغ من المغرب الأولى أن يبدأ بالركعتين قبل الدعاء . الولوالجية : رجل يدعو وهو ساهى القلب فإن كان دعاءه على الرقة فهو أفضل ، وإن لم يمكنه أن يدعو إلا وهو ساهى القلب فالدعاء أفضل من تركه لأنه ليس في وسعه أكثر من ذلك . وفي الخلاصة : ويكره أن يتطوع على مكان الفريضة .

م : وما يتصل بهذا الفصل :

إذا انتهى إلى الإمام وقد سبقه الإمام بشيء من صلاته هل يأتي بالثناء ؟ فهذا على وجوه ، الأول : إذا أدركه في حال القيام في الركعة الأولى أو في الثانية ، وفي هذا الوجه كان القاضي الإمام أبو علي النسفي يحكي عن أستاذه : لا يأتي بالثناء ، وقال غيره من أصحابنا : يأتي ، وذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده : إن كانت الصلاة صلاة يخافت فيها بالقراءة يأتي بالثناء لا محالة . وفي النصاب : وعليه الفتوى ، م : أما إذا كانت صلاة يحجر فيها بالقراءة إن أدرك الإمام في الركعتين الآخرين فكذلك بالجواب يشتغل بالثناء ، وإذا

(١) وفي نسخة م : الكبرى .

كان في الركعتين الأولين فقد اختلف المشايخ ، منهم من يقول : يشتغل بالثناء ، ومنهم من يقول : لا يشتغل بالثناء وإليه كان يميل الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهو الأصح ، ومنهم من يقول : ينتظر مواضع سككات الإمام يأتي بالثناء فيما بينهما حرفا حرفا . وفي متفرقات شيخ الإسلام أبي جعفر : إذا جاء المسبوق إلى الإمام والإمام في الفاتحة في صلاة يحجر فيها يثنى بالافتتاح ، وإذا جاء الإمام في السورة في صلاة يحجر فيها قال أبو يوسف رحمه الله : يثنى المسبوق ، وقال محمد : لا يثنى ، وفي اليتيمة : وذكر محمد بن شجاع عن أبي حنيفة وأبي يوسف مطلقا في المسبوق أنه يستفتح ثم إذا قام إلى القضاء فإنه يعيد الاستفتاح أيضا ، وفي الحاشية : ولو أن المسبوق لم يأت بالثناء في أول الصلاة فقام إلى قضاء ما سبق ذكر في الكيسانيات أنه يأتي به ، وفي النايح : إذا أراد المسبوق أن يقضى ما سبق به قال الفقيه أبو الليث : ينبغي أن يتعوذ ويسمى ، وعلى قول أبي حفص الكبير رحمه الله يستفتح ثم يتعوذ . والأصح أن الثناء موضعه بعد التكبيرة الأولى ، وفي الحاشية : وعند أبي يوسف رحمه الله يتعوذ عند الدخول في الصلاة وعند القراءة أيضا ، وفي النايح : المسبوق في قضاء ما سبق لم يكن عليه أن يقرأ بسم الله ، هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة ، وعن محمد أنه قال : يتعوذ ويأتى بالتسمية ، قال الحسن الكرخي : وبه نأخذ . وفي صلاة العيد والجمعة إذا كان المسبوق بعيدا من الإمام لا يسمع قراءته : هل يثنى بعد تكبيرة الاستفتاح ؟ قال الفضلي : لا يثنى ، وقال الشيخ أبو عبد الله بن الفضل : يثنى . هذا الذي ذكرنا إذا أدرك الإمام في حالة القيام ، وأما إذا أدرك في حالة الركوع وكبر تكبيرة الافتتاح قائما هل يأتي بالثناء قائما ؟ يتحرى فيه ، إن كان أكبر رأيه أنه لو أتى به قائما يدرك الإمام في شيء من الركوع فإنه يأتي به . وإن كان أكبر رأيه أنه لو اشتغل بالثناء لا يدرك الإمام في شيء من الركوع لا يأتي بالثناء بل يتابع الإمام في الركوع ، ألا ترى أنه لو أدرك الإمام في صلاة الفجر إن كان أكبر رأيه أنه لا يدرك الإمام في الركعة الثانية فإنه

لا يشتغل بركعتي الفجر ا و قد ورد في ركعتي الفجر من المؤكدات ما لم يرد في غيره
لكن لما كان الاشتغال بركعتي الفجر يؤدي إلى نفويت سنة الجماعة في الركعة الثانية كان
إقامة سنة الجماعة أولى ، فكذلك هاهنا ، وفي فتاوى الحجة : وفي الركوع لا يقرأ الشاء
إذا أدرك الإمام في الركوع ، لكن يأتي تسيحات الركوع ، وفي التوازل : وكان
الفتية أبو جعفر يقول : يترك الشاء في حالة الركوع ، وبه نأخذ . وفي الذخيرة : وإن
أدركه وهو في الركوع فدخل في صلاته ولم يركع معه وسجد بسجدتين لا يصير مدركا
للركعة ولا تفسد صلاته ، وكذا لو أدرك الإمام في السجدة الأولى فركع وسجد معه
بسجدتين لا يصير مدركا للركعة ولا تفسد صلاته . وإذا أدرك الإمام بعد ما رفع رأسه
من السجدة الأولى فدخل في صلاته فركع وسجد السجدة الأولى بنفسه والثانية مع الإمام
تفسد صلاته . م : فإن أدرك بعد ما رفع رأسه من الركوع يكبر تكبيرة الافتتاح
قائما ويأتي بالثناء إن كان أكبر رأيته أنه لو أتى بالثناء يدرك الإمام في السجدة . وكذا
لو أدركه في السجدة الأولى يكبر تكبيرة الافتتاح قائما ويأتي بالثناء إن كان أكبر رأيته
أنه يدرك الإمام في السجدة الثانية ثم يسجد ، ولا يأتي بالركوع وسجدتين ، ولو أتى بهما
تفسد صلاته ؛ وهل يستفتح قائما ؟ ذكر البقال في فتاواه : منهم من قال لا يستفتح ، ومنهم
من قال يستفتح ، وعن أبي حنيفة رحمه الله في المسبوق أنه يستفتح مطلقا من غير فصل .
وأما إذا أدركه في القعدة الأخيرة فانه يكبر تكبيرة الافتتاح قائما ثم يقعد ويتابعه
في التشهد ، ولا يأتي بالدعوات المشروعة بعد الفراغ من التشهد عند بعض المشايخ ، وإليه
مال شيخ الإسلام رحمه الله ، وبعضهم قالوا : يأتي بها متابعة للإمام ، هكذا رواه الشيخ
أبو عبد الله البلخي عن أبي حنيفة ، وبه كان يفتي عبد الله بن الفضل - الظهيرية : وهو
الأصح . ثم على قول من لا يأتي بالدعوات المشروعة بعد الفراغ من التشهد ما ذا يصنع ؟
اختلفوا فيما بينهم ، قال بعضهم : يكرر التشهد من أوله ، وقال بعضهم : يصلى على
النبي عليه السلام ، وفي التفريد : وقال بعضهم : يكرر كلمة الشهادة ، م : وقال بعضهم

يأتى بالدعوات التى فى القرآن ﴿ ربنا لا تواخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾^١ ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ﴾^٢ وقال بعضهم: يسكت، وقال بعضهم: بالخيار إن شاء أى بالدعوات المذكورة فى القرآن وإن شاء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم، وفى الحجة: يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوله " حميد مجيد "؛ وسئل شيخ الإسلام محمد الطيان عن هذا فقال: يقرأ المسبوق التحيات كلمة كلمة ويقف عند كل كلمة حتى إذا بلغ التشهد بلغ الإمام السلام فيقوم إلى قضاء ما سبق لكيلا يكرر التشهد ولا يسكت ولا يجاوز قدر التشهد، وهذا أولى الوجوه. القيمة: ذكر فى الأصل: وإذا انتهى الرجل والإمام قاعد وقد سبق بركعتين؟ قال: يكبر تكبيرة يفتح بها الصلاة ثم يكبر أخرى فيقعد بها، وذكر البقالى فى كتاب الصلاة: و اختلفوا فى الاستفتاح فى هذا الموضع، فذهب بعضهم من قال يستفتح ثم يقعد، ومنهم من قال: لا يستفتح، وفى الظهيرية: إذا قام المسبوق إلى قضاء ما سبق قبل سلام الإمام يكون مسيئا، وقيل: إن كان فى الوقت ضيق لا يكره، وقيل: إن كان يخالف المرور بين يديه لا يكره. وفى الحجة: فإن قام المسبوق قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد فإن بلغ المسبوق قدر التشهد فقد قدم الإمام أيضا، وإن قام قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد فإنه ينظر: إن قرأ المسبوق بعد بلوغ الإمام قدر التشهد مقدار ما تجوز به صلاته جازت صلاته ويكره، فإن قام المسبوق قبل أن يفرغ الإمام من التشهد فالمسألة على وجوه: إما أن يكون مسبوقا بركعة أو بركعتين أو بثلاث، فإن كان مسبوقا بركعة فإن وقع من قراءته بعد فراغ الإمام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلاة جازت صلاته ولو مضى على ذلك، وإن لم يقع من قراءته ذلك المقدار بعد ما فرغ الإمام من التشهد لا تجوز صلاته، وكذلك لو كان مسبوقا بركعتين، ولو كان مسبوقا بثلاث كان عليه فرض القراءة فى الركعتين وفرض القيام فى ركعة فينظر: إن كان قام بعد فراغ الإمام من التشهد أدنى قومة وقرأ فى الآخرين ما تجوز به الصلاة جازت صلاته، وإن ركع فى الأولى قبل فراغ الإمام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلاته - والله أعلم -

(١) آية ٢٨٦ من سورة البقرة (٢) آية ٨ من سورة عمران .

الفصل الرابع: في بيان ما يكره للمصلى أن يفعل

في صلاته وما لا يكره

في التجريد: ويكره ترك الأذكار المستنونة - يريد بها الاستفتاح وتكبيرات الركوع والسجود وتسيحاتها ٠ م: ويكره للصلى أن يغطي فاه - وفي الخاتمة: وأغش - في الصلاة، م: وهذا الذي ذكرنا في غير حالة العذر، أما في حالة العذر بأن غلبه التأوب فلا بأس بأن يضع يده على فاه - الحجة: ويكره للصلى أن يغمض عينيه في الصلاة لأنها عادة اليهود - وفي السفناني: وحاصله أن كل عمل هو مفيد للصلى فلا بأس أن يأتي به، أصله ما روى أن النبي عليه السلام عرق في صلاته ليلة فسلت العرق عن جبينه لأنه كان يؤذيه، وكان مفيدا، وفي زمن الصيف كان إذا قام من السجود نقض ثوبه يمنة ويسرة، فأما ليس بمفيد فيكره للصلى أن يشتغل به ٠ م: ويكره أن يصلى معتجرا - وتكلموا في تفسير الاعتجار، قال بعضهم: أن يشد العمامة حول رأسه بالتمديد ويبدى هامته كما يفعل بعض الشطارين، وقال بعضهم: أن يشد بعض العمامة على رأسه والبعض على بدنه، وعن محمد رحمه الله أنه قال: لا يكون الاعتجار إلا مع تقب وهو أن يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه شبه المعجر للنساء يلف حول وجهه، وإنه مكروه - ويكره أن يصلى وهو عاقص شعره - والعقص هو الإحكام والشد، والمراد من المسألة عند بعض المشايخ أن يجمع شعره على هامته ويشده بصمغ أو غيره ليتلبد وعند بعضهم أن يلف ذواته حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الأوقات، وعند بعضهم أن يجمع الشعر كله من قبل القفا ويسكه بخيط أو خرقه كيلا يصيب الأرض إذا سجد - ويكره أن يضع يديه على الأرض قبل ركبته إذا انحط للسجود، وإذا قام رفع يديه قبل ركبته، ويجوز أن يفعل خلافه حالة العذر - وفي الحجة: ويكره للصلى

(١) المعجر: ثوب تشده المرأة على رأسها .

أن يجر ذراعيه في السجود والقعود، لأنه يخل بحزمة الصلاة . م : ويكره أن يقر نقر الديك ، وأن يقمى إقواء الكلب - وتفسيره : أن يضع يديه على الأرض وينصب نخذه ، وقيل تفسيره : أن يضع أليته على الأرض وينصب يديه أمامه نصبا ، وفي شرح الطحاوى : والإقواء أن ينصب رجله ويقعد عليها - وفي الكافي : هو الأصح ، وفي الهداية : والإقواء أن يضع أليته على الأرض وينصب ركبتيه نصبا ، وهو الصحيح . وفي الحجة : والإقواء أن يقعد على عقبه بين السجدين ويده على الأرض وهو إقواء الكلب . وإن لم يضع يديه على الأرض عند الرجوع إلى القعود ولكن لا يقعد بين السجدين قعودا تاما ويقعد على عقبه فهو أيضا إقواء . م : ويكره أن يفترش ذراعيه اقتراش الثعلب ، وفي الحجة : ويكره أن يفترش ذراعيه في السجدة ويضع بطنه على نخذه ويرفع رأسه قليلا ، لأنه يشبه نقر الديك وهو منهى - وفي الكافي : ويكره للصلى أن يفعل ما هو من أخلاق الجبارة لأنه في مقام التواضع . م : ويكره أن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع . ويكره السدل في الصلاة - وتفسيره : أن يضع ثوبه على كتفيه ويرسل طرفيه ، وفي القدورى يقول في تفسيره : أن يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه ثم يرسل أطرافه من جوانبه ، ومن صلى في قباء أو المطرف^١ أو في الباراني^٢ ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ، ويشد القباء بالمنطقة احترازا عن السدل ، وعن الشيخ الإمام أبى جعفر رحمه الله : إذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسمى . وفي الخلاصة والنصاب : المصلى إذا كان لابس شقة أو فرجى ولم يدخل يديه في كفيه اختلف المتأخرون في الكراهية ، والمختار أنه لا يكره . وفي السراجية : ويكره الصلاة في ثوب اليهودى والمجوسى . م : ويكره لبسة السماء - وذلك بأن يجمع طرفى ثوبه ويخرجهما تحت إبطيه ويضعهما على كتفيه الأخرى إذا لم يكن عليه سراويل . وكذلك

(١) رداء من حر ذو أعلام ، جمعه : مطارف (٢) لعله المططرة ، أى الكسوة التى يرتديها الرجل في المطر فوق الثياب لوقايتها ، و " باران " بالفارسية : المطر .

يكره أن يضع ثوبه على رأسه ويلف به جميع بدنه بحيث لا يبقى له فرجة . وكذلك يكره له أن يكف ثوبه أو يرفعه ثلثا يترتب . وفي شرح المتفق : ولا يحك جسده يده . م . ويكره الصلاة في إزار واحد . وفي الحاشية : من غير عذر ، قال الشيخ الإمام نجم الدين النسفي في كتاب الخصائل : قلت لشيخ الإسلام إن محمدا رحمه الله يقول في الكتاب : لا بأس بأن يصلى في ثوب واحد متوشحا به ا قال : مراد محمد رحمه الله أن يكون ثوبا طويلا يتوشح به ويجعل بعضه على رأسه وبعضه على منكبيه وعلى كل موضع من يديه ، أما ليس فيه تنصيص على إعراء الرأس والمنكبين ، وقد روى عن أصحاب النبي عليه السلام كانوا يكرهون إعراء المناكب في الصلاة . ويكره الصلاة حاسرا رأسه تكاسلا أو تهاونا - وفي الذخيرة : إذا كان يجد العمامة ، م . ولا بأس إذا فعله تدللا وخشوعا بل هو حسن ، وفي الحجة : ذكر السيد الإمام في الملتقط أنه يكره على الإطلاق لأن الخشوع خشوع القلب ، وفي ذلك ترك هيئة الصلاة وتكبيرها ، وفي الحاشية : إن صلى مكشوف الرأس لأجل الحرارة والتخفيف يكره ، وفي الفتاوى العتائية : والمختار أنه يكره . م . وكذلك يكره الصلاة في ثياب البذلة ، وكذلك يكره في ثوب فيه تصاوير ، وفي التهذيب : ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ، ولو كانت ملقاة على الأرض لا يكره ، الهداية : إنه يكره لو كانت على الستر ، وأشدّها كراهة أن يكون أمام المصلّي ثم فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ، وفي الجامع الصغير العتائي : وإن كان خلفه أو تحت قدميه لا يكره ، الهداية : ولا يكره تمثال غير ذى الروح لأنه لا يعبد ، وفي الجامع الصغير الحسامي : ويكره التصاوير في الثوب ، وفي الحاشية : والكراهة إذا كانت الصورة كبيرة وتبدو للنّاظر من غير تكلف ، فإذا كانت صغيرة أو محوّة الرأس لا بأس به ، وفي الفتاوى العتائية : ومقدار الطير يكره وإن خيط عنقه لأنه كالطوق إلا أن يخاط رأسه كله - وفي الظهيرية : هذا إذا كانت التصاوير مكشوفة ، أما إذا كانت مستورة فلا بأس به ، وفي مسائل ستاني في كتاب

الاستحسان . م : والمستحب للرجل أن يصلي في ثلاثة أثواب : قميص ، وإزار ، وعمامة ، والمستحب للمرأة أن تصلي في قميص ، وإزار ، ومقنعة . ولا يرفع ولا يعث بشيء من جسده أو ثيابه . وفي الفتاوى المختلصة : إذا أراد أن يصلي على القباء يجعل الكتف تحت رجليه فيسجد على الذيل ويصلي على الظهارة . وفي الحجة : سئل صاحب الكتاب عن سقطت قلنسوته أو عمامته في الصلاة كيف يصنع ؟ فقال : رفع القلنسوة بعمل قليل بيد واحدة أفضل من الصلاة مع كشف الرأس ، وأما العمامة فإن أسكنه رفعها ووضعا على الرأس معقودة كما كانت فستر الرأس أولى بيد واحدة ، وإن انحلت العمامة ويحتاج إلى تكويرها فالصلاة مع كشف الرأس أولى من عقد العمامة وقطع الصلاة . م : ولا يفرقع أصابعه . وفي الخاتمة : ولا يتمطى ، وفي النوازل : يكره التفرقع في المسجد في غير الصلاة . م : ولا يجعل يده على خاضعته ، قيل : إنه استراحة أهل النار ، ولا يقلب الحصى ، إلا إن لا يمكنه من السجود فيسوى موضع سجوده مرة أو مرتين فلا بأس به ، وفي الفتاوى الثانية : ويكره شد وسطه لأنه صنيع أهل الكتاب . م : ويكره مسح جبهته من التراب في أثناء الصلاة . وفي الخاتمة : لا بأس بأن يمسح العرق من جبهته في الصلاة . ويكره أن يشبك أصابعه . ولا بأس بأن يفض ثوبه ثلثا يلتصق بجسده في الركوع . م : ويكره عد الآي والتسبيح في الصلاة ، وكذلك عد السور - يريد بها المد بالاصابع ، وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : لا بأس به ، ثم من مشايخنا من قال : لا خلاف في التطوع أنه لا يكره ذلك وإنما الخلاف في المكتوبات ، قال الفقيه أبو جعفر : وجدت رواية عن أصحابنا أنه يكره فيها ، وعن أبي يوسف أنه قال : لا أرى بعد الآي في المكتوبة بأسا ولا في التطوع ، قال : وأراد بهذا المد بالقلب دون البنان ، وفي الخاتمة : قالوا إن غزبرؤس الاصابع لا يكره . واختلف المشايخ في كراهة عد التسبيح خارج الصلاة ، بعضهم كرهوا ذلك وقالوا : تسبيح وتحصى وتذنب ولا تحصى ! . م : المصلي إذا مر بآية فيها

[ذكر النار أو ذكر الموت فوق عندها وتوذن النار واستغفر، أو مر بأية فيها] ذكر الرحمة فوق عندها وسأل الله الرحمة فهانئ ثلاث مسائل: مسألة في المنفرد والجواب فيها أنه إن كان في التطوع فهو حسن وإن كان في الفرائض يكره، ومسألة في الإمام والجواب فيها أنه لا يفعل ذلك في التطوع والقرض، ومسألة في المستدئ والجواب فيها أنه يستمع وينصت ولا يشتغل بالدعاء. وفي السراجية: إذا أتى الإمام وهو راكع كره أن يركع دون الصف، وينبغي أن ينتهي إليه بالسكينة والوقار. م: ويكره له أن ينظر إلى السماء، ولا يلتفت يميناً وشمالاً، فأما إن فطر بموق عينه ولا يحول بعض وجهه لا يكره. ويكره له أن يسجد على كور عمامته. وفي الزاد: وفاضل ثوبه، وعن أبي يوسف أنه لا يجوز. وهو قول الشافعي رحمه الله. م: ويكره له التنحج قصداً - يعني عن اختيار - إذا كان صوتاً لا حروف له. وإن كان له حروف كان في كونه مفسداً لاختلاف كما يأتي بيانه بعد، وأما السعال الذي هو مدفوع إليه فلا يكره، ويكره التنخم قصداً. وفي الكافي: وكره رد السلام بيده لأنه سلام معنى، وفي اليتيمة: ولا يكره رد السلام بالإشارة، وحكى نحوه عن الشافعي: رجل صلى فدخل عليه الآخر فقال: كم صليتم؟ فأشار بيده أنهم صلوا ركعتين قال: لا تفسد صلاته بالإشارة. م: ولا يصلى وفي فيه درهم أو ذنابير لا يمنعه عن القراءة، وإن منه لم تجز صلاته، وفي موضع آخر: إن منه عن أداء الحروف أفسد الصلاة، وإن لم يمنعه عن عين القراءة وإنما منه عن سنة القراءة لا تفسد صلاته ولكن يكره له، وإن لم يمنعه شيئاً فلا بأس به. ويكره النفخ في الصلاة. ومراده فتح لا يسمع. ويكره أن يتلع ما بين أسنانه إذا كان قليلاً. الذخيرة: ومن صلى وقدامه بول أو عذرة يكره، وفي الملتقط: ولا يكره عن يساره أو عن يمينه. اليتيمة: سئل علي بن أحمد عن الإزار الذي مسح به الوجه والرجل هل يكره الصلاة عليه؟ فقال: غيره أولى بالصلاة عليه، وسئل أبو حامد

فقال : لا بأس به . ٣ : الرجل إذا كان خليف الإمام ففرغ الإمام من السورة لا يكره له أن يقول " صدق الله و بلفت رسله " ولكن الأفضل أن لا يقول . و يكره الجهر بالتسمية في صلاة الجهر ، و كذلك الجهر بالتأمين . و كذلك يكره له إتمام القراءة في الركوع . و كذلك يكره تحصيل الأذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال . و يكره الاتكاء على العصا و نحوها من غير عذر في الفرائض ، و لا يكره في التطوع ، و قبل : يكره في التطوع أيضا ، و في الحجة : ولو احتاج في الصلاة إلى أن يتوكأ على عصاه أو جدار لا بأس به عند أبي حنيفة رحمه الله ، و عندهما يكره . ٣ : و يكره إمساك شيء من ثوب أو درهم بيده ، فإن كان لا يشغله فلا بأس به . و كذا يكره حمل الصبي في حالة الصلاة ، و إن كان بعذر لا يكره . و يكره أن يخطو خطوات من غير عذر و وقف بعد كل خطوة ، و إن كان بعذر لا يكره . و يكره التمايل على يمناه مرة و على يسراه أخرى . و في الظهيرية : و يكره القيام باحدى القدمين ، و يكره التراوح بين القدمين في الصلاة إلا بعذر . و في الجاوي عن أبي القاسم : لو تحول من الظل إلى الشمس قال : أكره له ذلك لأن الظل لا يؤذيه ولكن أراد به الراحة . قال نصر : يكره التطوع قبل العشاء مخافة أن يفوته العشاء ، و إن لم يفت فلا كرامة . ٣ : و يكره التربع من غير عذر ، و في النجانية : و إن ربع في التطوع لا على وجه التكبر جاز . ٣ : و إن أخذ قلة في الصلاة يكره له أن يقتلها ، لكن يدفنها تحت الحصير ، و هذا قول أبي حنيفة ، و روى أيضا : لو أخذ قلة أو برغوثا و قتلها أو دفنها فقد أساء ، و عن محمد أنه يقتلها و قتلها أحب إلى من دفنها ، و أى ذلك فعل فلا بأس به ، و قال أبو يوسف رحمه الله : يكره قتلها و دفنها في الصلاة . و في الحجة : و يكره أن يذب بيده و كفه الذباب و البعوض ؛ إلا عند الحاجة بعمل قليل . ٣ : و يكره أن يترق في الصلاة ؛ و كذا يكره ترك الطمأنينة في الركوع و السجود ، و هو أن لا يقيم صلبه . و في النجانية : و يكره القراءة غير حالة القيام . الملتقط : و لو فرغ من الوتر و سجد سجودا طويلا لا يكره على قياس قول

محمد : م : ولا بأس بالصلاة على الطنافس^١ واللبود وسائر الفرش - وفي جامع الجوامع :
والإدم ، وقال مالك : يكره ، وفي فتاوى القنينة : ولا يكره الصلاة مع البرنس^٢ ،
ولا يكره لبسه في الحرب . م : والصلاة على الأرض وعلى ما أشبه الأرض أفضل : ولا يكره
أن يطول الركعة الأولى في التطوع ، وفي السجدة : وعلى اختيار أبي اليسر : لا يكره ،
ولا يكره تطويل الثانية على الأولى في جميع الصلوات . وفي الخاتمة : ولا يكره تكرار
السجدة في ركعة واحدة في الفرائض ، ولا بأس بذلك في التطوع . م : ولا يكره أن
يحرف أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره . ولا يكره نزع القميص
والقلنسوة ولبسهما ، وخلع الجف يعمل يسير . ولا يكره أن يشم طيباً أو ريحاناً . في
اليتمية : سئل الوري عن يصرى فيرفع يديه للتكبير خارج الكم أذاك أفضل أم رفعها
في كمو ؟ فقال : كلاهما سواء . وخارج الكم أولى . وذكر أبو بكر في باب الطواف
من كتاب الحج أن معاذة المرأة للرجل في صلاة لا يشتركان فيها بوجوب الكراهة . في
الحجة : إذا صلى وبين يديه سراج يضيء فلا بأس به ، والأولى أن لا يواجهه . وفي
الخاتمة : ولا يكره أن يصلى وبين يديه تور . وفي السجدة مفتوح الرأس - م : أو كان
فيه نار موقدة . ولا بأس بأن يصلى وبين يديه أو فوق رأسه بهصف أو بيصف معلق
أوما أشبه ذلك ، وفي الخلاصة الخاتمة : ومن الناس من كره ذلك . وفي السجدة :
واختلف فيمن صلى وبين يديه شمع أو سراج فليل يكره والصحيح أنه لا يكره .
وبعض المسائل^٣ تأتي في كتاب الكراهة والاستحسان .

وما يتصل بهذا الفصل

قال محمد رحمه الله : لا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد ورأسه في السجود في
الطاق ، ولا يكره أن يقوم في الطاق ، فإن كان المحراب مشبكاً وقام الإمام في الطاق هل

(١) الطنافس جمع طنفية ، وهي البساط والحصير ، والكلمة من السخيل (٢) برنس :

قلنسوة طويلة كانت تلبس في صدر الإسلام (٣) في نسخة م : وكثير من المسائل .

يكره؟ على أحد القولين وهو على طريق تخصيص المكان يكره، وعلى الطريق الآخر وهو على طريق اشتباه حال الإمام لا يكره^١، ثم إن محمدا رحمه الله اعتبر القدم في هذه المسألة لجعل الإمام كالحاريج عن الطاق إذا كان قدماء خارج الطاق وإن كان رأسه في الطاق عند السجود، وإنه يوافق أصول أصحابنا فانهم قالوا فيمن حلف لا يدخل دار فلان فأدخل رجله في دار فلان [يحنث في يمينه وإن كان جميع أعضائه خارج الدار، ولو أدخل جميع أعضائه في دار فلان]^٢ ورجلاه خارج الدار لا يحنث، وكذلك الصيد إذا كان قدماء في الحرم ورأسه خارج الحرم كان صيد الحرم، ولو كان على العكس لا يكون صيد الحرم، وكذلك المصلى إذا كان قدماء على مكان نجس لا يجوز صلاته، ولو كان قدماء على مكان طاهر وركبته ويداؤه على مكان نجس يجوز، وكذلك قالوا في المأموم إذا كان أطول من الإمام وصلى بجنبه وهو بحال لو سجد يقع رأسه قبل رأس الإمام فصلاته جائزة، فقد اعتبروا القدم في هذه المسائل وفي السراجية. ويكره أن يقوم الإمام [في غير المحراب إلا لضرورة] ٣: وإذا كان الإمام على الدكان^٤ والقوم على الأرض^٥، أو كان الإمام على الأرض والقوم على الدكان: ففي الفصل الأول يكره رواية واحدة، وفي الفصل الثاني روايتان، في رواية الأصل يكره، وذكر الطحاوي أنه لا يكره، وقال بعض مشايخنا: إنما يكره إن كان الإمام وحده على الدكان أو وحده على الأرض، أما إذا كان بعض القوم مع الإمام فلا بأس به، وذكر شيخ الإسلام خواهرزاده فيما إذا كان القوم على الدكان إنما يكره على رواية الأصل إذا لم يكن للقوم فيه عذر، أما عند العذر فلا يكره، كما في الجمعة فإن القوم يقومون على الرفاف^٦ والإمام على

(١) بحيث أن حال الإمام لا يشتبه (٢) مس أو، خ وغيرهما (٣) الدكان: الحائضات، هو شيء كالمصطبة يقعد عليه، والمصطبة مكان ممد قليل الارتفاع عن الأرض يجلس عليه (٤) الرفاف جمع: رف، وهو خشبة أو نحوها تشد إلى الحائط فتوضع عليها طرائف البيت.

الأرض ولم ينكر عليهم أحد من الأئمة . وحكى عن شمس الأئمة الحلوانى : الصلاة على الرفوف فى المسجد الجامع من غير ضرورة مكروهة ، وعند الضرورة بأن امتلاء المسجد ولم يحدد موضعاً يصلى فيه فلا بأس به . وحكى عن الإمام أبى الليث رحمه الله فى مسألة الطاق إذا تحققت الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم والإمام يقوم فى الطاق فلا يكره ، وذكر شيخ الإسلام عن الطحاوى رحمه الله أنه قال : إن كان الدكان دون قامة الرجل لا يكره كيف ما كانت ، وإن كان مثل قامة الرجل إن كان الإمام على الدكان يكره رواية واحدة ، وإن كان القوم على الدكان ففيه روايتان ، وهكذا روى عن أبى يوسف أنه قدر الدكان بهذا ، وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلوانى عن الطحاوى الكراهة فيما إذا جاوز الدكان قدر قامة الوسط . وإن كان دون ذلك لا يكره ، قال رحمه الله : وقد قال بعض مشايخنا : إن كان الدكان قدر ذراع يكره ، وإن كان دون ذلك لا يكره . وفى الخلاصة الخانية : وعليه الاعتماد .

م : و يكره للمقتدى إذا كان وحده أن يقوم على يسار الإمام أو خلفه ، فإن السنة أن يقوم على يمينه . وكذا يكره للفرد أن يقوم فى خلال صفوف الجماعة فيخالفهم فى القيام والعمود . الخانية : و يكره أن يصلى وقبله نيام أو قوم يتحدثون فى رواية الحسن عن أبى حنيفة ، وفى الجامع الصغير الخانى قالوا : لا بأس أن يصلى إلى ظهر رجل قاعد يتحدث ، م : وقالوا : إذا كان حديثهم لا يشوش عليه ، أما إذا كان يشوش فهو مكروه ، وفى الكافى : والتقييد بالظهر يشير إلى أنه لو صلى إلى وجهه يكره ، م : قالوا : وتأويل رواية الحسن إذا رفعوا أصواتهم وربما يصير ذلك سبباً لقطع الصلاة ، وفى الخلاصة الخانية : وفى النائمين إنما يكره إذا كان يخاف أن يظهر صوت النائم فيضحك فى صلاته ويحجل النائم إذا اتقه ، وإن لم يكن كذلك فلا بأس به . وفى السخاقي : قوله « إلى ظهر رجل يتحدث » إشارة إلى أنه لا بأس بأن يصلى وإن كان بقربه قوم يتحدثون ، ومن الناس من كره ذلك . م : و يكره للمقتدى أن يقوم خلف الصفوف وحده إذا وجد فرجة

في الصفوف، وإن لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن عجاج والحنن بن زيات عن أبي خنيفة أنه لا يكره، وإن جر أحدا من الصف إلى نفسه وقام معه فذلك أولى.

الحائنة: ويكره الصلاة في سبعة مواطن: في قوارع الطريق، وفي فناءات الإبل، والمزبلة، والمجبرة، والمخرج، والمقتسل، والحمام، فإن غسل في الحمام فوضعا ليس فيه تماثيل فصلى لا بأس به، ولا بأس بالصلاة في موضع جلوس الحامي. وذكر في الحزونة من جملتها: مراض الغنم، وسطح المزبلة، والاضطبل، والطاحونة، م: ومنها الصلاة في المقبرة لأنه تشبه باليهود، فإن كان فيها موضع أعد للصلاة ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به، وفي الحارثي: وإن كانت القبور ما وراء المصلى لا يكره، وإن كان بينه وبين القبر مقدار لو كان في الصلاة ويمر لإنسان لا يكره فها هنا أيضا لا يكره. وفي السدائقي: ويكره للإنسان أن يخص لنفسه مكانا في المسجد يصلى فيه، خ: ومنها الصلاة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم. ولا بأس بالصلاة على العجلة بأن كانت موضوعة على الأرض لأنها بمنزلة السرير. وإن كانت في عنق الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي حنلة على الدابة. وفي الملتقط: والصلاة في مراض الغنم لا يكره إذا كان بعيدا من النجاسة. م: ويكره الصلاة في طريق العامة، وكذا يكره الصلاة في الصحراء مع غير ستر، ومقدار ستره يأتي بعد هذا في فصل على جدة إن شاء الله، ويكره للرجل أن يؤم قوما هم له كارهون، وكذا يكره له أن ينقل على قوم بالتطويل، وكذا يكره له أن ينفض عليهم على وجه يغطيهم عن إكمال سلتها ويكره أن يلجئ القوم إلى الفتح عليه ويقرأ ما لا يسي فيه، فإن عرض له فهو انتقل إلى غيره أو ركع إن قرأ ما يتكفيه. وكذا يكره له أن يمكث في مكانه بعد ما تم

(١) سئل أريد بهذا الرمز خزانة الفقه لأنه أورد قبل هذا من الحزونة بعض مواضع تكره الصلاة فيها، أو المراد به الخالية أي فتاوى قاضيخان، فانه شرع بذكر النواهي تكره فيها الصلاة من الخالية.

الفتاوى التاريخية (كتاب الصلاة - ما يفسد الصلاة وما لا يفسد) ج - ١

إلا قدر ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ،
الملتقط : ولو صلى في بيت رنجل في مصلاه بغير إذنه يجوز لوجود الإذن دلالة .
الصيرفية : ويكره أن يؤم الرجل للرجل في بيته إلا بأذنه ، إلا أن يكون الضيف سلطانا
لحسن الإمامة له . القيمة : سئل الحلواني عن يصلي جماعة مع أهله في بيته أحيانا هل
ينال فضل الجماعة ؟ قال : لا ، وسئل : هل يكون بدعة ومكروها ؟ قال : نعم . وفي
المتفق : وإن تفت عن مسجد المحلة فالمرأ في البيت يؤم أهله . الحجة : الصلاة في العليين
تفضل على صلاة الحاق أضعافا بخلاف لليهود .

القيمة : سئل عبد العزيز بن أحمد الحلواني عن الإساءة والكرامة حكم أيهما أغلظ ؟
فقال : الكرامة ألحش من الإساءة .

في خزانة الفقه : ومن المنهى الارتفاع قبل الإمام ، والعلو والهولة للصلاة ،
ومن المنكروه مجاوزة الدين عن الأذنين ، ورفع الدين تحت المنكبين ، ومجدة السهو
قبل الإمام ، والمكث قاعدا بعد أداء الفريضة في الظهر والمغرب والعشاء ، وقيام القوم
في الصف عند الإقامة مع غيبة الإمام .

م : الفصل الخامس

في بيان ما يفسد الصلاة وما لا يفسد

يجب أن يعلم بأن ما يفسد الصلاة نوعان : قول ، وفعل . فنبدا بالقول ، فنقول :
إذا تكلم في صلاته ناسيا ، أو ساميا ، أو جامدا ، أو خاطئا ، أو قاصدا قليلا أو كثيرا ، تكلم
لإصلاح صلاته بأن قام الإمام في موضع التعمود فقال له المقتدى أقم أو قد في
في موضع القيام فقال له المقتدى قم أو لا للإصلاح في صلاته ويكون الكلام
من كلام الناس - وفي الثانية قبل أن يقم قدر التشهد - م : استقبل الصلاة عندنا ،
وفي السنتاق : وعند الشافعي إذا تكلم ناسيا أو خاطئا لا يستقبل الصلاة إلا إذا طأ
كلامه . لم : وهذا إذا تكلم على وجه يسمع منه ، فأما إذا تكلم على وجه لا يسمع منه

فإن كان بحيث يسمع نفسه تقصد صلاته ، وإن كان بحيث لا يسمع نفسه إن لم يصحح الحروف لا يضره ، وإن صحح الحروف حكي عن الإمام الكرخي أنه تقصد صلاته ، وحكي عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه لا تقصد ، والاختلاف في هذه المسألة كالاختلاف فيما إذا قرأ في صلاته ولم يسمع نفسه هل يجوز صلاته . وفي التوازل : ولو هجر في صلاته أو هذى بعد ما غلبه النوم تقصد صلاته . وإذا تكلم في الصلاة وهو في النوم تقصد صلاته ، وهو المختار .

م : وإذا عطس الرجل فقال : رجل في الصلاة "رحمك الله" فسدت صلاته ، ذكر المسألة في الجامع الصغير من غير ذكر خلاف . وذكر في موضع آخر : قال أبو يوسف رحمه الله : لا تقصد صلاته . وفي فتاوى الفضلي : إذا عطس الرجل فقال رجل في صلاته "الحمد لله" لا تقصد صلاته وإن أراد به الجواب ، لأنه جواب غير العاطس للعاطس ليس هو التحميد فلم يكن مجيباً ، وفي الحجة : لو توجه إلى العاطس فقال "الحمد لله" يقطع صلاته لأنه أخرج الكلام مخرج الجواب . وفي المتن : ولو أراد الشكر لا تقصد صلاته . وعن حسن بن زياد : ينبغي إذا عطس أن يعمد الله تعالى فيقول "الحمد لله رب العالمين" أو "الحمد لله على كل حال" ولا ينبغي أن يقول غير ذلك . م : وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله : إذا عطس الرجل في الصلاة حمد الله تعالى ، فإن كان وحده إن شاء أسر به وحرك لسانه ، وإن شاء أعلن ، فإن كان خلف إمام أسر به وحرك لسانه ، وقال أبو يوسف بعد ذلك : إن كان يصلي وحده أو خلف الإمام فمطس فليحمد الله في نفسه ولا يتكلم فيه . وفي التوازل : قال الفقيه وبه نأخذ ، م : وقال أبو حنيفة : يصمت ، وفي اللؤلؤجية : الأحسن أن يسكت . م : وعن أبي حنيفة رحمه الله في العاطس : يحمد الله في نفسه ولا يحرك لسانه ، ولو حرك تقصد صلاته . وعن بعض المشايخ أن المصلي إذا عطس وقال لنفسه "رحمك الله

(١) هجر في النوم أو مرضه : خط و هذى (٢) هذى : تكلم بغير معقول لمرض أو بغيره .

يا نفسى، لا تفسد صلاته، وفي الخاتمة: ولو قال "يرحمك الله" لنفسه فسدت صلاته وينبى أن لا تفسد كما لو دعا بدعاء آخر . م : ولو عطس رجل في الصلاة فقال له رجل في الصلاة "يرحمك الله" فقال العاطس "آمين" فسدت صلاته لأنه أجابه . وفي الخاتمة: ولو كان بمنحب المصلى العاطس رجل آخر في الصلاة فأعطس المصلى وقال له رجل ليس في الصلاة "يرحمك الله" فقال المصليان "آمين" فسدت صلاة العاطس ولا تفسد صلاة غير العاطس، لأن تأمينه ليس بجواب . وفي اللؤلؤجية: وإذا عطس خارج الصلاة ينبى أن يحمده الله تعالى فيقول "الحمد لله رب العالمين" وينبى لمن يحضره أن يقول "يرحمك الله" ويقول العاطس "يغفر الله لنا ولكم" أو يقول "يهديك الله ويصلح بالكم" ولا يقول غير ذلك . وإن عطس ثلاث مرات ينبى أن يحمده الله في كل مرة ومن يحضره أن يشتمه ثلاث مرات، فإذا زاد على الثلاث فالعاطس يقول "الحمد لله" وأما من حضره إن شتمه فحسن، وإن لم يفعل بعد الثلاث فحسن . وفي واقعات الناطقى: وإذا عطست المرأة لا بأس بتشتميتها إلا أن تكون شابة لأن فيه فتنة .

الذخيرة: إذا آمن المصلى لدعاء رجل هو ليس في الصلاة تفسد صلاته . الصيرفية: سئل قاضى خان عن قرأ فاتحة الكتاب خارج الصلاة فقال رجل في الصلاة "آمين"؟ قال: تفسد، وفي غريب الرواية: لا تفسد . م : وإذا أخبر المصلى بخبر يسوءه فقال "إنا لله وإنا إليه راجعون" وأراد به جوابه فهذا يقطع الصلاة، وإن لم يرد جوابه لم يقطع، وذكر المسألة من غير خلاف . ولو أخبر بخبر يسره بأن قيل له "قدم أبوك" قال "الحمد لله" وأراد جوابه قطع الصلاة في قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: لا يقطع . وعلى هذا الاختلاف إذا أخبر بما يعجبه فقال "سبحان الله" أو قال "لا إله إلا الله" وأراد جوابه، وفي الهداية: والاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح - وفي الكافى: وقيل إنه مفسد اتفاقا . وفي السفتاقي: وعلى هذا الخلاف

إذا وصف الله تعالى بوصف لا يليق به فقال "سبحان الله" يرد به الجواب، و قول الشافعى مثل قول أبى يوسف . وفى الخانية : و إذا أخبر بخبر يهوله فقال "لا إله إلا الله" أو قال "الله أكبر" إن لم يرد به الجواب لم تفسد صلاته . الخلاصة : المصلى إذا أخبر بخبر يسره أو بخبر عجيب فقال "اللهم صل على محمد" أو قال "الله أكبر" لا تفسد صلاته بالإجماع إن لم يرد به الجواب، وإن أراد به الجواب فقال بعضهم : تفسد صلاته عند الكل، و هو الظاهر . و لو قال رجل "اقرأ الفاتحة لأجل المهات" فقرأ المسبوق لقاتل أن يقول : لا تفسد، و لقاتل أن يقول : تفسد، كالتسبيح، و فيه اختلاف المشايخ و عن الإمام الحسامى رحمه الله أنه أقتى بفساد الصلاة . و به يفتى . وفى الظهيرية : و لو لدغته عقرب فقال "بسم الله" تفسد صلاته عند أبى حنيفة و محمد رحمهما الله . و كذا لو قال عند رؤية الهلال "ربى وربك الله" . و لو عوذ نفسه بشيء من القرآن للحمى و نحوها تفسد عندهم .

وفى السراجية : رجل أعجبته قراءة الإمام لمجمل يبكى ويقول "بلى و نعم" أو "آرى" لا تفسد صلاته . وفى الملتقط : و لو قال "سمع الله لما حمده" لا تفسد صلاته . م : رأى رجلا اسمه يحيى و بين يديه كتاب موضوع فقال "يا يحيى خذ الكتاب بقوة" و أراد به خطابه، أو كان الرجل فى سفينة و ابنه خارج السفينة قال "يا بنى اركب معنا" و أراد به خطابه، أو كان بجانبه رجل اسمه موسى و فى يده عصا فقال له المصلى "و ما تلك يمينك يا موسى" و أراد به خطابه، أو قال رجل للمصلى : بأى موضع مررت ؟ فقال "بئر معطله و قصر مشبد" و أراد به جوابه، أو أنشد شعرا فى الصلاة فيه ذكر الله نحو قوله "تبارك ذو العلا و الكبرياء" : يحمل متكلمها حتى تفسد صلاته فى هذه الوجوه كلها . و كذا إذا قرع الباب على المصلى أو نودى من الخارج فقال "و من دخله كان آمنا" و أراد به الجواب و الإذن بالدخول تفسد صلاته، و إذا أراد قراءة القرآن فى هذه الصور كلها لا تفسد صلاته . و فى الخانية : و لو قال "انا ربكم الاعلى" و أراد الإخبار

الإخبار عن نفسه كما قال فرعون - عليه اللعنة - يصير كافرا و تبطل الصلاة . و لو قال رجل بين يدي المصلي " أمع الله إله آخر " قال المصلي " لا إله إلا الله " إن أراد به الجواب تفسد صلاته ، و في الكافي : و عند أبي يوسف رحمه الله لا تفسد . و في السنناني : قالوا في رجل يصلي قليل له : ما مالك ؟ فقال " الخيل و البغال و الحير " فانه ينظر ، إن أراد به جوابه تفسد . م : إذا عرض للمصلي شيء فذكر الله يريد به خطاب الغير نحو أن يزجره عن فعل أو يأمره فسدت صلاته في قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف : لا تفسد صلاته . و في التجريد : و إذا وقف المصلي عند القراءة فتحوذ بالله من النار و ذلك في التطوع فهو حسن . و أما الإمام في صلاة الفرض فلا يفعل ذلك ، و كذا المأموم يسمع و ينصت . م : و إن عرض للإمام شيء فسبح له فلا بأس به ، و كذا إذا سبح ليعلم غيره أنه في الصلاة لا تفسد صلاته [و في الخلاصة : و كذا إذا قال " لا إله إلا الله " و أراد به ليعلم أنه في الصلاة لم تفسد] بالإجماع .

و في فتاوى الحجة : المصلي إذا كبر بنية أن يعلم غيره أنه في الصلاة لا تفسد صلاته ، و الأولى التسييح لقوله عليه السلام : " التسييح للرجال و التصفيق للنساء " ، و لو صفق الرجل و سبحت المرأة لا تفسد صلاتهما و قد تركا السنة . جامع الجوامع : سبح رجل لا يتباه الإمام لا تفسد صلاته ، [و إن] قام إلى الثالثة لا يسبح . م : و إذا دعا في الصلاة فسأل الله تعالى الرزق و العافية لا تفسد صلاته ، و اعلم بأن الدعاء في الصلاة مندوب إليه ، و في الحجة : و كل دعاء في القرآن إذا دعا به لا يقطع الصلاة ، م : و إذا دعا بما يشبه ما في القرآن و لا يشبه كلام الناس لا تفسد صلاته ، و إن دعا بما يشبه كلام الناس تفسد صلاته ، و في الكافي : و عند الشافعي لا تفسد كالدعاء بما يشبه ألفاظ القرآن ، م : و الفرق بين ما يشبه ما في القرآن و بين ما يشبه كلام الناس أن كل ما يستل به الله و لا يستل به غيره فهذا بما يشبه ما في القرآن و ذلك نحو (١) من أر ، خ ، س .

قوله " اللهم اغفر لي ، اللهم أدخلني الجنة " ، وكل ما يستل به الله ويستل به غيره فهذا من جملة ما يشبه كلام الناس وذلك نحو قوله " اللهم زوجني فلانة ، اللهم اقض ديني ، اللهم اكفني ثوبا " ، وفي شرح الطحاوي : ولو قال بعد ما قد قدر التشهد يصير غاربا كما إذا تكلم ، وفي الخاتبة : ولو قال " اللهم ارزقني دابة ، أو : كرما " ، تفسد صلاته ، فالحاصل أنه إذا دعا في الصلاة بما جاء في الصلاة أو في القرآن أو الأدعية المأثورة لا تفسد صلاته ، وإن لم يكن في القرآن ولا في المأثورة ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد صلاته . ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلاته . وفي جامع الجوامع : إذا قال " اللهم ارزقني فلانة " قال بعضهم : لا تفسد صلاته ، والصحيح أنه تفسد . م : روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : علني دعاء أدعو به في صلاتي فقال : قل " اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وإني لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم " . وذكر في الجامع الصغير : ادع في الصلاة بكل شيء من القرآن ، وبنحوه نقل عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل فانه يقول : إذا قال " اللهم اغفر لي ولوالدي " لا تفسد صلاته ، وكذا إذا قال " اللهم اغفر لآبي " . وفي الخاتبة : ولو قال " اللهم اغفر لآخي " قال شمس الأئمة الحلواني : لا تفسد صلاته ، وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : تفسد صلاته . ولو قال " اللهم اغفر لعمي أو خالي " تفسد صلاته . ولو قال " اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات " لا تفسد لأنه في القرآن . م : [ولو قال " اللهم اغفر لزيد ، أو لعمر " تفسد صلاته] [ولو قال " اللهم ارزقني من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها " لا تفسد صلاته لأن عينها في القرآن . ولو قال " اللهم ارزقني بقلًا وقثاء وعدسا وبصلا " تفسد صلاته ، وقول محمد في الأصل : إذا دعا بما يشبه ما في القرآن] لم يرد به حقيقة الشبه ،

(١) من خ (٢) من : أر ، بخ ، بس .

لأن الدعاء كلام العباد والقرآن كلام الله، ولكن أراد به إذا دعا بدعوات يكون معناها معنى الدعوات المذكورة في القرآن، ذكر الإمام أبو نصر الصفار أنه إذا دعا بالدعوات التي ذكرها محمد رحمه الله في الكتاب نحو قوله "اللهم أكرمى، اللهم أنعم على، اللهم عافنى من النار، اللهم أصلح لى أمرى، اللهم سدنى وفقى، اللهم اصرف عنى شر كل ذى شر، أعوذ بالله من شر الجن والإنس، اللهم ارزقنى حج بيتك وجهاد فى سبيلك، اللهم استملى فى طاعتك وطاعة رسولك، اللهم اجعلنا عابدين حامدين صادقين شاكرين، اللهم ارزقنا وأنت خير الرازقين" وهذا كله حسن ولا يقطع الصلاة. وفى الخلاصة: [ولو قال "اللهم اهن دىنى ودين والدى" تفسد صلاته. وفى الحجة: ولو قال "اللهم اهن الظالمين" لا يقطع صلاته] ١- ولو قال "اللهم اهن فلانا" يبنى ظالما يقطع صلاته. وفى الثانية: ولو قال "اللهم ارزقنى جنتك، أورويتك"، لا تفسد صلاته. وكذا لولبى الحاج فى صلاته، ولو قال فى الصلاة فى أيام التشريق "الله أكبر" لا تفسد صلاته. ولو قرأ الإمام آية الترغيب فقال المقتدى "صدق الله وبلغت رسله" فقد أساء، ولا تفسد صلاته. وفى الظهيرية: والإمام إذا قرأ آية الرحمة يكره أن يسأل شيئا منها لما فيه من التثجيل على القوم، ويكره للمقتدى أن يفعل ذلك لما فيه من الإخلال بالسماح، وإن كان منفردا لا بأس به.

م: وإذا نفخ التراب لتقية موضع مجوده فهذا على وجهين: إن كان نفخا لا يسمع صوته لا تفسد صلاته - وفى جامع الجوامع: يكره، م: وإن كان يسمع تفسد صلاته عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، وظن بعض مشايخنا أن النفخ المسموع ما يكون له حروف مهجاة نحو قوله "أف، يف، تف" وغير المسموع ما لا يكون له حروف مهجاة وإليه مال الشيخ شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله، وبعض مشايخنا لم يشترطوا للنفخ المسموع أن يكون له حروف مهجاة وإليه ذهب شيخ الإسلام خواهر زاده، ثم إقامة

(١) من ار، خ وغيرهما.

الحروف باللسان بدون الصوت مفسدة، وكذا الصوت المسموع الخارج من مخارج الكلام يجب أن يكون مفسدا فكأنه مال إلى قول الكرخي فيما إذا صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه، وكان أبو يوسف رحمه الله أولا يقول: لا تفسد صلاته إلا إذا أراد به التأنيف - يريد به لغة العرب أف كما في قوله تعالى ﴿ فلا تقل لها أف ﴾ و قال القائل: أفا وتفا لمؤذيه، فأما إذا أراد تنقية موضع سجوده من التراب لا يقطع الصلاة، ثم رجع وقال: لا يقطع صلاته وإن أراد بالتأنيف لغة العرب، وفي الحجة: وعند أبي يوسف النفخ والتأنيف لا يقطعان الصلاة، ولا فرق بين حروف الزوائد وغيرها، هو الصحيح. م: والعطاس لا يقطع الصلاة وإن كان مسموعا وله حروف مهجاة، وفي السغناقي: وهي "أصهت" أراد باصهت هيئة العطاس فانه يكون لبعض الناس على هذه الهيئة. وفي الكافي: وأما الجشاء إن حصل به حروف ولم يكن مدفوعا إليه [يقطع عندهما، وإن كان مدفوعا إليه لا يقطع الصلاة على كل حال أيضا، وإن لم يكن مدفوعا إليه] إلا أنه تنحج لإصلاح الحلق ليتمكن من القراءة إن ظهرت له حروف "أخ أح" وتكلف لذلك قال الإمام إسماعيل رحمه الله: يقطع الصلاة عندهما، وقال غيره من المشايخ: لا يقطع، وإن لم يظهر له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة عندهما على قياس ما ذكره شمس الأئمة، وفي السراجية: ولو تنحج بغير عنذر وحصل حرفان تفسد، وفي النصاب: إذا تنحج ليلم القارع أنه في الصلاة قال: إن تعمدته وسمع حروفه فسدت صلاته، ورأيت جواب الفتوى عن محمد بن عبد العزيز أنه لا تفسد صلاته وإن تنحج بغير حاجة. م: وإذا ساق الدابة بقول "هو" أو زجر الكلب فقال "هند" يقطع عندهما، وكذلك إذا نقرها بما له حروف مهجاة. وفي الذخيرة: وإن دعا الهرة بما له حروف مهجاة يقطع الصلاة عندهما. وإن دعا بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع. وفي الخاتية: ولو تاب فارتفع صوته فحصل به حروف لم تفسد صلاته.

(١) آية ٢٣ من سورة الإسراء (٢) أي الإمام أبو يوسف عن قوله الأول (٣) من أر، خ.

الملتقط : ولو صلى الإمام المصطفى صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ، فصلاة القائلة فاسدة .
 م : ولو أن في صلاته أو تأوّه أو بكى فارتفع بكاه - وفي الخاتمة لمحصل له
 حروف - م : فان كان من ذكر الجنة أو النار فصلاّته تامة ، وإن كان من وجع أو مصيبة
 فسدت صلاته عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، وفي الحجة : ولو تأوّه لكثرة الذنوب
 لا يقطع الصلاة ، وفي الخاتمة : ولو بكى في صلاته فان سال دمه من غير صوت
 لا تفسد صلاته . م : و تفسير الآتين أن يقول " آه آه " و تفسير التأوّه أن يقول
 " أوّه " ، و في الكافي : الآتين أن يقول " آه " ، م : و عن أبي يوسف إذا كان يمكنه
 الامتناع يقطع الصلاة ، و إذا كان لا يمكنه لا يقطع الصلاة ، و عند محمد رحمه الله
 ما هو قريب منه فانه قال : إذا كان المريض خفيفاً يقطع الصلاة ، و إن كان ثقيلاً لا يقطع
 الصلاة . و سئل محمد بن سلمة عن ذلك فقال : لا يقطع . و في الغياثية : قالوا و الأخذ
 بهذا أولى و أحسن للفتوى لأن هذا مما يتبلى به المريض إذا اشتد مرضه ، م : و المشهور
 عن أبي يوسف روايتان ، إحداهما أن الآتين لا يوجب قطع الصلاة سواء كان من وجع
 أو من ذكر الجنة و النار - و في النوازل قال الفقيه : و به نأخذ ، م : الثانية أن الآتين
 إذا كان بحرفين فهو " آه " لا تفسد صلاته ، و إن كان بثلاثة أحرف نحو " أوّه "
 تفسد صلاته عند بعض المشايخ سواء كان من وجع أو ذكر النار ، و هذا بناء على أن
 كل كلمة اشتملت على حرفين زائدتين أو إحداهما أصلية و الأخرى زائدة لا يقطع
 الصلاة عند أبي يوسف ، و في الهداية : و هذا لا بقوى لأن كلام الناس في منقاسم
 العرف يتبع حروف الهجاء و قيام المعنى و يتحقق ذلك في حروف كلها زوائد ، م : و عند
 أبي حنيفة و محمد رحمهما الله يقطع . و كل كلمة اشتملت على ثلاثة أحرف أو ما زاد
 عليها ففي الزيادة على الثلاث تفسد الصلاة عند أبي يوسف بلا خلاف بين المشايخ ،
 و في الثلاث اختلاف المشايخ على قوله ، و الحروف الزوائد عشرة جمعها البغداديون في
 (١) أن : صوت لألم و تأوّه .

قولهم " اليوم تنساه " ، و قلنا : قوله " أوّه " مع التشديد يتولد منه أربعة أحرف لأن التشديد يقوم مقام حرف واحد ، و " أوّه " بدون التشديد يتولد منه ثلاثة أحرف فيكون في أوّه بدون التشديد خلاف المشايخ على قول أبي يوسف رحمه الله ، و في أوّه مع التشديد اتفاق بين المشايخ ، و حكى عن أبي حفص الكبير أنه كان يقول : إذا تأوه في صلاته لا تفسد صلاته . و إنه خلاف الرواية ، و في الغياثة : و أما قوله أوّه بالتشديد فقد اتفق المشايخ على فساد الصلاة على قوله لوجود أربعة أحرف . م : و إن جرى على لسانه حرف واحد لا تفسد صلاته عند الكل ، و ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده : على قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله تفسد الصلاة بالصوت المسموع فبحرف واحد أولى . و في الحجة : و لو أُلغى السراج فقال " تف " يقطع صلاته ، و لو برّد الطعام بالنفخة لا يقطع و إنه مكروه .

م : قال محمد رحمه الله في الرجل يستفتح الرجل و هو في الصلاة ففتح قال : في هذا كلام ، اعلم بأن فتح المصلي لا يخلو من ثلاثة أوجه : إما إن يكون على إمامه ، أو على رجل ليس هو في الصلاة أصلاً ، أو على رجل في الصلاة غير صلاة الفاتح ؛ فإن كان الفتح على إمامه لا تفسد صلاته ، و بعض مشايخنا قالوا : هذا إذا كان فيه إصلاح صلاته بأن ارتجى على الإمام قبل أن يقرأ مقدار ما يجوز به الصلاة أو بعد ما قرأ إلا أنه لم ينتقل إلى آية أخرى [و أما إذا لم يكن فيه إصلاح صلاته بأن قرأ الإمام مقدار ما يجوز به الصلاة أو انتقل إلى آية أخرى] تفسد صلاته ، و بعضهم قالوا : لا تفسد على كل حال ، و في المتفق : و الفتح بعد ما تلا ما يكفي ما يجوز ، هو الأصح فاعرف . الهداية : و لو كان الإمام انتقل إلى آية أخرى تفسد صلاة الفاتح و تفسد صلاة الإمام لو أخذ به لوجود التلقين و التلقن من غير ضرورة ، و ينوى الفتح دون القراءة هو الصحيح لأنه مرخص فيه و قرأته ممنوع عنه . م : و لو أخذ الإمام من الفاتح بعد ما انتقل إلى آية أخرى هل تفسد صلاة الإمام ؟ حكى عن القاضي الإمام

(١) من أر ، خ و غيرها .

أبي بكر الزهرى أنه قال : تفسد ، وغيره من المشايخ قالوا : لا تفسد ، ولا يبنى للامام أن يلجئ القوم إلى الفتح ولكن إذا قرأ مقدار ما يجوز به الصلاة يركع ، وإن لم يقرأ مقدار ما يجوز به الصلاة ينتقل إلى آية أخرى ، ولا يبنى للفتن أن يفتح على الإمام من ساعته - وفي السخاقي : وتفسير الإجماع أن يردد الآية أو يقف ساكنا ، وفي الحجة : و الأولى إذا فتح على إمامه أن يقرأ آية قبلها ثم وصلها بما معه كيلا يشبه التعليم والتعلم وهذا ليس بلازم - م : وإن كان الفتح على رجل ليس هو في الصلاة فهو على وجهين ، إن أراد به التعليم تفسد صلاته ، وإن لم يرد به التعليم وإنما أراد به قراءة القرآن لا تفسد صلاته ، وفي الحجة : والأصح أنه يستقبل الصلاة ، م : وبعض مشايخنا قالوا ما ذكرنا من الجواب فيما أراد به التعليم يجب أن يكون قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، أما على قول أبي يوسف يبنى أن لا تفسد - وإن كان الفتح على رجل هو في صلاة غير صلاة الإمام فهو على وجهين أيضا : إن أراد به التعليم تفسد صلاته إلا على قول أبي يوسف ، وإن أراد به قراءة القرآن لا تفسد ، وهل تفسد صلاة المستفتح في هذه الصورة وهو ما إذا لم يكن الصلاة واحدة ؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في شيء من الكتب ، وذكر الإمام الصغار أنها تفسد ، وذكر القدورى في شرحه : إذا فتح على غير الإمام فسدت صلاته من غير فصل ، ثم لم يشترط في الجامع الصغير التكرار ، وفي الحاشية : وهو الأصح ، م : و شرط التكرار في الأصل فقال : إذا فتح غير مرة فيدل على أن بالفتح مرة لا تفسد صلاته ، القيمة : كتب إلى الحسن بن علي : إذا فتح الصبي المرامق على الإمام هل تبقى صلاة الإمام صحيحة ؟ قال : نعم .

م : وإذا أذن في الصلاة وأراد به الأذان فسدت في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : لا تفسد حتى يقول "حى على الصلاة ، حى على الفلاح" ، وكذا إذا سمع المصلى الأذان فقال مثل ما قال المؤذن وأراد به جواب المؤذن فسدت صلاته - في الحاشية : في قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف لا تفسد حتى يقول "حى على الصلاة ، حى على

الفلاح“ ، و فى الولوالجية : و إن لم يرد به الجواب لا تفسد ، و إن لم يكن له نية تفسد أيضا لأن الظاهر أنه أراد به الإجابة . و فى الصيرفية : إذا سمع التلاوة من الإمام فقال “سمعنا و أطلعنا” لم تفسد ، و الأصح أنه تفسد إذا أراد به الجواب . و فى فوائد شمس الأئمة الحلوانى : إذا قرأ الإمام “يا أيها الذين آمنوا” فقال “ليك” قال لا ينبغى أن يشتغل بهذا ، و إن قال لا تفسد . م : و إذا جرى على لسانه “نعم” فإن كان ذلك عادة له يجرى على لسانه فى غير الصلاة فسدت صلاته ، و إن لم يكن عادة له لا تفسد ، و إن قال بالفارسية “آرے” فهو بمنزلة قوله “نعم” إن كان ذلك عادة له تفسد صلاته و إلا فلا ، و الإمام الفقيه أبو الليث رحمه الله يقول : ينبغى أن يكون المسألة على الاختلاف الذى عرف فيما إذا قرأ القرآن بالفارسية . و الصحيح ما ذكرنا لأن عريته إذا جملت من القرآن صار كأنه قرأ القرآن بالفارسية و تمة لا تفسد بالإجماع ، إنما الاختلاف فى الاعتداد به . المصلى إذا وسوسه الشيطان فقال “لا حول و لا قوة إلا بالله” إن كان ذلك فى أمر الآخرة لا تفسد صلاته ، و إن كان فى أمر الدنيا تفسد صلاته . و إذا قال المصلى فى صلاته “صلى الله على محمد” إن لم يكن مجيبا لأحد لا تفسد صلاته ، و فى الحارثى : قال فى المجرد عن أبي حنيفة : إنه يقطع . م : و فى فتاوى أهل سمرقند : إذا سمع اسم النبى صلى الله عليه و سلم فضلى عليه و هو فى الصلاة فسدت صلاته ، و لو صلى عليه و لم يسمع اسمه فهذا ليس باجابة فلا تفسد صلاته . و فى الملتقط : و كذا لو سمع اسم الله تعالى فقال “جل جلاله” ، و فى الظهيرية : و كذا لو سمع اسم الشيطان فقال “لعنه الله” . النصاب : مريض صلى فقال عند قيامه أو عند انحطاطه “بسم الله” لما يلحقه من المشقة و الوجع لا تفسد صلاته ، و عليه الفتوى .

م : و إذا قرأ المصلى من المصحف فسدت صلاته ، و هذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : لا تفسد . و فى الجامع الصغير الحسامى : ولكنه يكره ، و فى السغناقى : و عند الشافعى يجوز بغير كراهة ، و فى جامع الجوامع : و من المحراب قال

الكرخى : جاز إجماعا . وفى المصنى : لأبى حنيفة وجهان ، أحدهما أنه يحتاج إلى عمل كثير وهو النظر فى المصحف و قلب الأوراق ورفع المصحف وغير ذلك والعمل الكثير يفسد الصلاة ، والثانى أنه تلقن وتعلم من المصحف فصار كالتلقن والتعلم من إنسان آخر ، ولو كان المصحف بين يديه موضوعا لا يحتاج إلى قلب الأوراق و الرفع أو كان مكتوبا فى المحراب فهى على النكتة الأولى لا تقسد ، وعلى الثانى تقسد - وفى التهذيب : وهو الأصح . وفى الحانية : و لو نظر فى المحراب أو المصحف وفهم ولم يقرأ لا تقسد صلاته ، هو الأصح ، م : و إذا كان المكتوب على المحراب غير القرآن بأن كان المكتوب عليه " كن فى صلاتك خاشعا " فظهر المصلى فى ذلك وتأمل حتى فهم قال بعض مشايخنا : على قياس قول أبى يوسف لا تقسد ، وعلى قياس قول محمد تقسد . وبه أخذ مشايخنا ؛ وفى العيون : وقاسوا هذه المسألة على مسألة اليمين ، فإن من حلف لا يقرأ كتاب فلان فبسط و نظر إليه حتى فهم ولم يقرأ بلسانه قال أبو يوسف : لا يبحث فى يمينه لأنه لم يقرأ ، وقال محمد : يبحث لأنه وجد معنى القراءة وهو فهم ما فى الكتاب وهو المقصود من اليمين : وينبغى للفقهاء أن لا يضع جزء تعليقه بين يديه فى الصلاة لأنه ربما يقع بصره على ما فى الجزء ويفهم فتدخل فيه شبهة الاختلاف ، ومن المشايخ من قال : على قول محمد لا تقسد وإن فهم ما فى المصحف أو ما على المحراب ، و روى ذلك نضا عن محمد رحمه الله . ثم لم يفصل فى الكتاب فى هذه المسألة بين إذا قرأ قليلا أو كثيرا ، قال بعض مشايخنا : إذا قرأ مقدار آية تامة تقسد صلاته عند أبى حنيفة وفيما دون ذلك لا تقسد ، وقال بعضهم : إذا قرأ مقدار الفاتحة [تقسد صلاته]^١ وفيما دون ذلك لا تقسد . وكذلك لم يفصل فى الكتاب بين إذا لم يكن حافظا للقرآن وبينما إذا كان حافظا ، قال الإمام الصغار : إذا كان حافظا للقرآن ومع هذا نظر فى المصحف أو فى المكتوب على المحراب و قرأ جازت

(١) من أر ، خ ، س ، وغيرها .

صلاته ، وإن نظر إلى شيء مكتوب و فهم ما فيه إن نظر غير مستفهم ولكنه فهم لا تفسد صلاته - وفي الولوالجية بالإجماع ، م : وإن نظر مستفهما و فهم تفسد صلاته عند محمد رحمه الله ، وبه أخذ الشيخ الفقيه أبو الليث ، ولا تفسد عند أبي يوسف . وفي الجامع الصغير الحسامي : ولو نظر في كتاب من الفقه في صلاته و فهم لم تفسد صلاته بالإجماع ، بخلاف ما لو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان .

م : وفي العمود : المصلي إذا سلم على أحد أو رد السلام على غيره فسدت صلاته ، وفي التجريد : ولا ينبغي أن يسلم على المصلي بكلام أو إشارة . م : إذا أراد المصلي أن يسلم على غيره ساهيا فلما قال " السلام " فذكر أنه لا ينبغي له أن يسلم وهو في الصلاة فسكت تفسد صلاته ، وفي الحجة : وكذا لو قال " عليكم " .

م : النوع الثاني :

في بيان الأفعال المفسدة

ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير : روى شعبة العنكي عن الأزرق بن قيس أنه رأى أبا برزة رضى الله عنه يصلي أخذًا بقياد فرسه حتى صلى ركعتين ، ثم انسل قياد فرسه من يده ففضى الفرس إلى القبلة فتبعه أبو برزة حتى أخذ بقياده ثم رجع ناكها على عقبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين ؛ قال محمد رحمه الله في السير الكبير : وبهذا نأخذ ، الصلاة تجزى مع ما صنع لا يفسدها الذي صنع لأنه رجع على عقبيه ولم يستدبر القبلة بوجهه ، ولو استدبر القبلة بوجهه حتى جعلها خلف ظهره فسدت صلاته ، ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المشي القليل والكثير ، فهذا يبين لك أن المشي في الصلاة مستقبل القبلة لا يوجب فساد الصلاة وإن كثر ، وبعض مشايخنا أروا هذا الحديث واختلفوا فيما بينهم في التأويل ، ففهم من قال : تأويله أنه لم يجاوز الصفوف أو لم يجاوز موضع سجوده ، فأما إذا جاوز ذلك فإن صلاته تفسد لأن موضع سجوده في القضاء مصلاه ، وكذلك موضع الصفوف كالمسجد وخطاه في مصلاه عفو ، كما قالوا في المصلي إذا

إذا ظن أنه رُفِعَ في صلاته فذهب للبناء مستقبل القبلة ثم علم أنه ما رُفِعَ في صلاته قبل أن يخرج من المسجد ثم عاد إلى مكانه لا تفسد صلاته، ولو خرج من المسجد ثم عاد تفسد صلاته، وكذلك إذا كان في الفضاء فإن جاوز الصفوف أو موضع سجوده فسدت صلاته وإن لم يجاوز لا تفسد، وكذلك إذا رأى سواداً في صلاته فظن أنه عدو ففر ثم ظهر أنه سواد الوحش فإن جاوز الصفوف أو موضع سجوده تفسد صلاته وإن لم يجاوز لا تفسد؛ ومنهم من قال: تأويله أن مشيته لم يكن متلاصقا بل مشى خطوة فسكن ثم مشى خطوة وذلك قليل وإنه لا يوجب فساد الصلاة، أما إذا كان المشى متلاصقا تفسد صلاته وإن لم يستدبر القبلة لأنه أكثر العمل، وفي النوازل: لو مشى خطوة أو خطوتين ثم وقف ثم مشى حتى مشى مشياً كثيراً قال: فإن كان ما بين الأول والثاني فصل لا يفهم بذلك اتصال الأول بالثاني فذلك غير مفسد عليه؛ م: ومنهم من قال: حديث أبي برزة محمول على أنه مشى مقدار ما يكون بين الصفين، فإن المشى في الصلاة إذا كان مقدار ما يكون بين الصفين ولا يستدبر القبلة لا تفسد صلاته، وهذا كما قالوا في رجل كان في الصف الثاني فرأى فرجة في الصف الأول فمشى إليها لم تفسد صلاته، ولو كان في الصف الثالث فرأى فرجة في الصف الأول فمشى إلى الصف الأول وسد تلك الفرجة تفسد صلاته وإن لم يستدبر القبلة؛ ومن المشايخ من أخذ بظاهر الحديث ولم يقل بالفساد قل المشى أو أكثر استحساناً والقياس أن تفسد صلاته إذا كثر المشى، كما لو لم يفسد قياد الفرس من يده فمشى مشياً كثيراً فإن هناك تفسد صلاته وإن لم يستدبر القبلة إلا أنا تركنا القياس بحديث أبي برزة رضي الله عنه، وإنه خص حالة العذر، وفي غير حالة العذر يعمل بقضية القياس. وكان الشيخ الإمام على السعدي يحكي عن أستاذه أنه كان يقول بجواز الملاحة إذا مشى مستقبل القبلة بعد أن يكون إغازياً، وهكذا الجواب في كل حاج أو مسافر إذا كان سفره سفر العبادة؛ وهذا كله إذا لم يستدبر القبلة، أما إذا استدبر فسدت صلاته. الفتاوى العتائية: الإمام صلى ركعة يقوم لجاء قوم آخر فأذنوا

وأقاموا بناحية المسجد فسالوا ذلك الإمام أن يؤمهم فنهى إليهم شيئا لا يقطع الصلاة .
 م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : لا بأس بقتل المقرّب في الصلاة ،
 وذكر في الأصل قتل المقرّب والحية في الصلاة لا يفسدها - وفي الجامع الصغير المتأني :
 يريد به إذا قصده . م : ونص على الإباحة في الجامع الصغير في قتل المقرّب ولم يذكر
 الحية واعلم بأن هاهنا حكيم : إباحة القتل ، وفساد الصلاة ، فأما حكم الإباحة فمن
 مشايخنا رحمهم الله من يسوّى بين قتل الحية والمقرّب في حكم الإباحة وقال : كما يحل
 قتل المقرّب والحية في غير الصلاة يحل قتل المقرّب والحية في الصلاة ، والحية نوعان
 جنية وهي أن تكون بيضاء - وفي الخلاصة الحاتية : ولها صفيّتان تمشى مستوية - م :
 وغير الجنية وهي أن تكون سوداء تمشى ملتوية ، والكل في ذلك سواء ، ومن
 المشايخ من فرق بين الحية والمقرّب فقال : يحل قتل المقرّب في الصلاة ولا يحل قتل
 الحية ، ومن المشايخ من يقول : يحل قتل غير الجنى ، وهذا القائل هكذا يقول في غير
 حالة الصلاة إلا بعد الإنذار والاعذار وهو أن يقول لها " مر بأذن الله وخل
 طريق المسلمين لا تقصّ عهد رسول الله " فان أبى حيثنذ يحل قتله ، وفي الخلاصة :
 والأولى هو الاعذار رجاء للعمل بالعهد ، م : ومن يقول يحل قتل الجنى في الصلاة
 كذلك يقول خارج الصلاة وهو الصحيح من المذهب ، وإنما يباح قتل الحية
 والمقرّب في الصلاة إذا مر بين يديه وخاف أن يؤذيه ، فأما إذا كان لا يخاف الأذى
 فيكره ، وأما حكم فساد الصلاة بالقتل فمن مشايخنا من قال : إن احتاج في القتل إلى
 المشى والضرب الكثير تفسد صلاته ، وإن لم يحتاج إلى المشى والضربات الكثيرة
 بأن وطئها برجله أو وضع نعله عليها أو غمزها أو ضربها بجبر حربة واحدة
 لا تفسد صلاته ، ومن المشايخ من أطلق الجواب إطلاقا كما أطلق محمد في الأصل ،
 الحارثي : ولو قتل عقربا قدام الإمام أو في صف النساء ثم عاد إلى مكانه تجاوزت صلاته
 إن كان ذلك قليلا . م : وذكر في الأصل إذا رمى طائرا بحجر وهو في الصلاة أكره

له ذلك وصلاته تامة ، وقيل : هذا إذا كان الحجر في يده ، أما إذا أخذ الحجر من الأرض ورمى به طيرا تفسد صلاته ولكن هذا خلاف رواية الأصل فان محمدا رحمه الله ذكر في الأصل : وصلاته تامة ، ولم يفصل بينا إذا كان الحجر في يده أو أخذه من الأرض ، وفي الخلاصة : ولو روى حجرا بغير حاجة إن روى بأصابعه لا تفسد صلاته لأنه عمل قليل ، وإن روى بكفه تفسد ، وفي الولولجية : وإن روى واحدا أو اثنين لا تفسد ، وإن روى ثلاثا تفسد ، وفي الحجية : وقال بعض المشايخ : إذا روى حجرا وبسط ذراعه ومد بها بطاقته ورمى نحو الهواء فسدت صلاته بحجر واحد . م : وفي الأصل أيضا : إذا أخذ قوسا ورمى بها تفسد صلاته ، وهذا إذا أخذ السهم ووضعه على الوتر ومده حتى روى ، فأما إذا روى بالقوس فلا تفسد صلاته ، وكذلك لو كان القوس في يده والسهم على الوتر لا تفسد صلاته إذا روى .

ثم اختلف المشايخ في الحد الفاصل بين العمل اليسير وبين العمل الكثير ، بعضهم قالوا : العمل الكثير ما اشتمل على عدد الثلاث ، واستدل هذا القائل بما روى الحسن عن أبي حنيفة إذا تروح بمروحة مرة أو مرتين لا تفسد صلاته . وفي الحجية : ولكن يكره ، م : وإن زاد فسدت صلاته . وبعضهم قالوا : العمل الكثير عمل يكون مقصودا للفاعل وله مجلس على حدة ، وهذا القائل يستدل بامرأة صلت فليفسها زوجها وقلها بشهوة تفسد صلاتها ، وكذا إذا مص صبي ثديها وخرج اللبن تفسد صلاتها . وبعضهم قالوا : كل عمل لا يمكن إقامته إلا باليدين فهو كثير ، حتى قالوا : لو شد الإزار فسدت صلاته ، وكذا إذا اغتم ، وكل عمل يمكن إقامته بيد واحدة فهو يسير ما لم يتكرر ، حتى قالوا : لو حل الإزار لا تفسد صلاته ، وكذا إذا كان عليه عمامة فانقص منها كرا فسواء لا تفسد صلاته . وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف : إذا فتح بابا أو أغلقه بدفعة واحدة يده - يريد «درباز كرد» يا فزاز كرد - لا تفسد صلاته ، وإن عالج به مفتاح أو قفل فسدت صلاته : ولو رفع العمامة من الرأس ووضع على الأرض

أو رفع عن الأرض ووضعها على الرأس لا تفسد صلاته . ولو نزع القميص لا تفسد صلاته ، ولو لبس تفسد . ولو تململ أو خلع نعليه لا تفسد صلاته . ولو لبس الخفين تفسد ، وفي الحجبة : و لو تخفف بيد واحدة والخف واسع لا يقطع صلاته ، وفي الخلاصة : و لو نزع الخف وهو واسع لا يقطع - وفي التوازل : و به نأخذ ، وفي الحجبة : و إن نزع خفيه بلفافيه فسدت صلاته . وفي الخانية : و لو ألجم دابة أو أسرجها أو نزع السرج فسدت ، و إن أمسكها و خلع اللجام لا تفسد . و لو لبس القلنسوة أو البيضة أو نزعها لا تفسد ، وكذا لو زر القميص تفسد ، و لو حل لا تفسد ، وفي الحارثي : و حل الإزار وشده و حل المنطقة وشدها لا تفسد وقد أساء . وفي الظهيرية : قال بعضهم : كل عمل يقام باليدين عادة فهو كثير . و إن فعل بيد واحدة ، و ما يقام بيد واحدة فهو يسير . م : و قال بعضهم : كل عمل يشك الناظر في عامله أنه في الصلاة أو ليس في الصلاة فهو يسير ، و كل عمل لا يشك الناظر أنه ليس في الصلاة فهو كثير . و في الصغرى : و هو المختار . م : قال بعضهم : يفوض ذلك إلى رأى المبتلى به ، و هو المصلئ إن استغشاه واستكثره فهو كثير و ما لا فلا ، قال الإمام شمس الأئمة الحلواني : هذا القول أقرب إلى مذهب أبي حنيفة . و إذا ادهن أو سرح رأسه - و في الولوالجية أو لحيته - م : أو حملت المرأة صيا فأرضعته - و في الذخيرة أو قاتل رجلا أو قطع ثوبا أو غاطه : فهذا كله عمل كثير على الأقوال كلها . الخانية : المرأة إذا تخمرت فسدت صلاتها ، و لو جاء صبي و ارتضع من ثديها و هى كارهة فنزل لبنها فسدت صلاتها ، و إن مص مصة أو مصتين و لم ينزل لبنها لم تفسد صلاتها ، و إن مص ثلاث مصات تفسد صلاتها ينزل اللبن أو لم ينزل . م : و إذا تروح بكه لا تفسد صلاته - و في الحجبة : إذا لم يكن كثيرا و إن كان بغير ضرورة يكره . و لو أصلح السراج بيد واحدة لا تفسد صلاته ، و لو استوقده باليدين تفسد صلاته ، و في السراجية : و لو حك جسده باصبع واحدة مرات متواليات تفسد صلاته ، و في الفتاوى الخلاصة : إذا حك ثلاثا في ركن واحد

تفسد صلاته ، هذا إذا رفع يده في كل مرة ، أما إذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد لأنه حك واحد . م : وسئل الشيخ الإمام أبو نصر عن رجل تنف شعره في الصلاة ؟ قال : إن تنف ثلاثا فسدت صلاته ، وفي الحاتية : ولو تنف شعرة أو شعرتين بمرة أو مرتين لا تفسد صلاته . وفي التوازل : ولو أن المصلي رفع شيئاً نجساً بيده ثم رماه لا تفسد صلاته . اليتيمة : سئل علي بن أحمد عن الرجل الذي يصلّي الفجر فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة نام قدر التشهد فلما اتقه سلم وذهب هل تفسد صلاته ؟ قال : إذا نام قاعدا جازت صلاته بالسلام بمد القعود قدر التشهد . م : وعن الحسن رحمه الله في المصلي على الدابة إذا ضربها لاستخراج السير فسدت صلاته ، وبعضهم قالوا : إن ضربها مرة أو مرتين لا تفسد صلاته ، وإن ضربها ثلاثا في ركعة واحدة تفسد صلاته - يريد به إذا ضربها على الولا ، ولو كان في صلاة الظهر أو في أربع من النفل فضربها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تفسد صلاته ، وبعض مشايخنا قالوا : إذا كان معه سوط ففهبها به ونحسها لا تفسد صلاته . وإن أهوى به وضربها تفسد ، وإن حرك رجلا واحدة لا على الدوام لا تفسد صلاته ، وفي الحجة : وإن حرك رجله قليلا يضرب بها جنب الدابة لا تفسد صلاته ، م : وإن حرك رجله تفسد صلاته ، واعتبر هذا القائل العمل برجلين بالعمل باليدين ، والعمل برجل واحدة بالعمل بيد واحدة ، وقال بعضهم : إن حرك رجله قليلا لا تفسد صلاته ، وإن فعل ذلك كثيرا تفسد صلاته . ولو أكل أو شرب عامدا أو ناسيا فسدت صلاته ، وفي الحجة : قال الحسن البصري : لا تفسد الصلاة بالطعام والماء ناسيا قياسا على الصوم ، م : وإذا كان بين أسنانه شيء فابتلع لا تفسد صلاته ، هذا إذا كان بين أسنانه قليل دون الحصة ، فأما إذا كان أكثر من ذلك تفسد ، وسوى هذا القائل بين الصلاة والصوم ، وقال بعض مشايخنا : لا تفسد صلاته بما دون ملء القم ، وفي أجناس الناطقي : إذا ابتلع المصلي ما بين أسنانه أو فضلة طعام أكله أو شراب قد شربه قبل الصلاة فصلاته تامة - وفي الحجة : وعليه

الفتوى، م: ولم يذكر المقدار، وهذه الرواية توافق قول محمد في باب الحدث فإن محمد رحمه الله لم يذكر المقدار منه، وعن أبي يوسف رحمه الله في المصلى إذا مضى العلك أن صلاته فاسدة، وعنه أيضا إذا كان في فيه هليجة فلاكها فسدت صلاته - وفي الحجة: لو كان كثيرا. م: ولو دخل حلقه منها شيء من غير أن يلوكها لا تفسد صلاته إلا إذا كثر ذلك، وفي الفتاوى العتائية: ولو كان في فيه سكر أو فانيذ^١ يذوب ويدخل ماؤه حلقه فسدت صلاته، وهو المختار، م: ولو أكل السكر قبل الشروع ثم شرع والحلاوة في فيه فدخل حلقه مع البزاق لا تفسد، كبرودة الماء بعده. م: وعنه^٢ في المصلى إذا تناول شيئا أو ناول فصلاته تامة. ما لم يكثر ذلك أو يكن حلا ثقيلًا يتكلف بأعضائه أن يأخذه. وعنه أيضا في امرأة صلت فباشرها رجل قليل المباشرة لا تفسد صلاتها، وفي كثير المباشرة تفسد صلاتها، وكذلك القبلة، وقال الشيخ أبو جعفر: إن كان بشهوة فسدت صلاتها على كل حال، وإن كان بغير شهوة فالقليل يخالف الكثير. ولو كانت المرأة في الصلاة لجامعها زوجها بين الفخذين فسدت صلاتها وإن لم ينزل منها بلة. الذخيرة: عن أبي يوسف: إن لمسته امرأة بشهوة ولم يشته هو أو قبلته امرأته على فيه ولم يقبلها هو لا تفسد صلاته، وروى ابن سماعة: إن لمس بشهوة فسدت صلاته - وفي النوازل قال محمد بن سلية: و به نأخذ. الحاوي: عن ابن المبارك فيمن تناول شيئا وشبهه قال: أكرهه ولا تفسد صلاته، وقال في الجامع الأصغر: إن شم شيئا أو نظر في مكتوب في الحائط أو نحوه إن كثر ذلك فسدت صلاته، وإن قل لا. الحجة: ويكره للرجل أن يدخل في الصلاة حافئا، ولو دخل جاز أن يقطع الصلاة ويحدد الوضوء ويستقبل الصلاة - وفي الحائية: وإن مضى عليها جاز وقد أساء، وفي الحجة: وكذلك لو حدث^٣ في الصلاة جاز له القطع، ولو أتم يكون صلاته مع (١) فانيذ: نوع من السكر غير السكر الأحمر (٢) أى عن الإمام أبي يوسف (٣) أى حدث الحلق في الصلاة.

الكرامة، و في الفتاوى العتائية : إلا إذا خاف فوت الوقت فالإتمام أولى من تفويته من الوقت، و في الحجة : ولو كان لا يتوضأ و يترك الصلاة لو أمر بقطع الصلاة فالصلاة مع هذا أولى من تركها ؛ و كذا لو كان إرجل يصلي عند طلوع الشمس فيقال له « اصبر حتى ترتفع الشمس، فلو صبر و صلى يؤجر، و لو كان يشتغل بالأشغال و ربما لا يصلي فالصلاة في وقت الطلوع أولى من تركها لأنه على مذهب بعض العلماء يكون مصليا .

جامع الجوامع : سرح رأسه أو لحيته بالأصابع لا تفسد صلاته . م : و إن عبث بلبحيته أو حك بعض جسده لا تفسد صلاته، قيل : هذا إذا فعل ذلك مرة أو مرتين . و كذا إذا فعل مرارا و لكن بين كل مرتين فرجة، فأما إذا فعل ذلك مرات متوالات تفسد صلاته . و عن الفقيه أبي جعفر سئل عن قتل قلة في صلاته ؟ قال : لا تفسد صلاته، قيل : فإن قتل اثنتين أو ثلاثه ؟ قال : إن كان يعتري ذلك لا تفسد صلاته، و إن قتل مرة بعد مرة فإن كان يقتل على طلبه تفسد صلاته، و في الولوالجية : المصلي إذا قتل القمل مرارا في صلاته إن كان قتلا متداركا حتى يكثر فسدت صلاته، و إن كان بين القتلين فرجة لا تفسد، و الكف عنه أفضل، و في الحاوى : و قتلها في غير الصلاة في المسجد لا بأس به، و في الفتاوى العتائية : و لوكثر طلبه القمل في ثوبه بالجلس دون النظر لا تفسد، فإن كان معه النظر تفسد، و لو طلب القمل في ثوبه بين يديه فسدت صلاته، و كذا إن غسل بعض عضوه أو ثوبه . م : و إذا صافح إنسانا يريد بذلك التسليم عليه فسدت صلاته . و لو ضرب إنسانا بسوط أو يد فسدت صلاته . و في الحجة : و لو سقط إنسان فأعطاه يده ليتمسك بها لا تفسد صلاته . و لو رفعه إنسان من مقامه ثم وضعه أو ألقاه ثم قام و وقف مكانه و لم يتحول وجهه من القبلة لا تفسد صلاته . م : و لو كتب في صلاته خطأ مستبينا لا تفسد صلاته، إلا أن يطول فيصير عملا كثيرا فيثبت تفسد صلاته، و حد الطول أن يزيد على ثلاث كلمات، و في الحجة : و إن كتب خطأ مستبينا بحيث يظنه الناظر أنه ليس في الصلاة تفسد صلاته، و في الذخيرة :

المعل عن أبي يوسف: إذا كتب في شيء يقرأ فسدت صلاته، ولو كتب في شيء لا يقرأ لا تقصد، م: ولو كتب على يديه أو على الهواء شيئاً لا يستين لا تقصد صلاته وإن كثرة. وإذا صب الدهن على رأسه يد واحدة لا تقصد صلاته، وإن أخذ وعاء الدهن بيد واحدة برأسه يد أخرى فسدت صلاته، وفي العيون: وإن كان في يده شيء من الدهن فدخل في صلاته وهو في يده فمسح برأسه أو ببلحيته لا تقصد صلاته وقد أساء. وإن تناول الكحل فاحتل تقصد صلاته. م: وإذا جعل ماء الورد على نفسه فهو على التفصيل الذي ذكرنا، وفي الحجة: وإن أعطى غيره ماء الورد فأقطر على ثوبه أو مس وجهه لا تقصد صلاته. م: ولو ركب دابة فسدت صلاته، ولو نزل من الدابة لا تقصد، قيل: هذا يشكّل بما إذا حمله غيره ووضعه على السرج فإن هناك تقصد صلاته، والجواب عنه من وجهين، الأول: إن الحكم يتي على الغالب والغالب ركوب الإنسان بنفسه، أما إركاب غيره فليس بغالب، وركوبه بنفسه لا يقوم إلا باليدين؛ والثاني: إن غيره لا يركبه عادة إلا بأمره، وفعل الغير بأمره يقتل إليه فكأنه ركب بنفسه. ولو تقلد سيفاً أو نزع لا تقصد صلاته. وفي الخاتمة: وكذا إذا تردى برداء أو حمل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة أو حمل ثوباً على عاتقه لم تقصد صلاته. ولو دفع المار بين يديه برأسه أو يده لا تقصد صلاته.

م: وإذا أحدث في صلاته من بول أو غائط أو ريح أو رعاف متعمداً فسدت صلاته، وإن سبقه الحدث ولم يتعمد إن كان موجه الغسل فكذلك، نحو إن احتلم أو نظر إلى امرأة فأنزل أو تفكر فأنزل، وإن كان موجه الوضوء فإن كان شيئاً بفعله الآدى فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تقصد صلاته، وإن كان شيئاً لا يفعله الآدى لا تقصد صلاته بل يتوضأ ويبنى. وإن كان على بدنه دمل أو جراحة أو بثرة فغمزها يده غمزاً فسال منه الدم فسدت صلاته، وإن لم يغمزها لكنها انشقت باصابة اليد أو الثوب في الركوع أو في السجود وسال منها الدم فسدت صلاته في قول

أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وهو بمنزلة ما لو رماه إنسان ببندقة أو حجر وهناك تفسد صلاته عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، كذلك ماهنا ، وكذلك لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلى فأدماه . وكذلك لو دخل الشوك في رجل المصلى ، أو وضع جبهته على الأرض في السجود فسال منه الدم من غير قصده تفسد صلاته عندهما ، وقيل : تفسد عند الكل ، وكذا إذا صلى تحت شجرة فسقطت منها ثمرة فخرحته . السراجية : إذا رأى المقتدى على ثوب الإمام شيئاً أكثر من قدر الدرهم فظن أنه نجاسة ولم تكن تفسد صلاته . البيهقي : سئل عن ابن أحمد عن المصلى إذا سبقه الحدث فأخذ نعله ليتوضأ وشيئاً آخر كان وضع قبل الشروع في الصلاة هل تفسد صلاته بأخذ ذلك الشيء ؟ قال : نعم . الصيرفي : ذكر الزندويستى في متجاسنه : لو شد بساطاً على أربعة أشجار وصلى على البساط يتعلق في الهواء لا يجوز . ولو صلى على قطعة جمد في النهر والجند يجري يجوز لأنه بمنزلة السفينة . وسئل بديع الدين : لو قطع من عضوه لحاً ثم وضع في الحال ولزقت ؟ قال : لا تجوز صلاته ، وعليه الفتوى ، وعند أبى يوسف تجوز صلاته .

م : وإن قام في صلاته فهأنا فصلان ، فصل في القيء ، وفصل في التقيء ، أما فصل القيء فنقول : لا تفسد صلاته بالقيء إذا كان أقل من ملة القم ، فإن عاد إلى جوفه وهو لا يملك إمساكه لا تفسد صلاته ، وإن ابتلع وهو قادر على أن يمجعه يجب أن يكون على قياس الصوم عند أبى يوسف لا تفسد صلاته كما لا يفسد صومه ، وعند محمد رحمه الله المسألة تكون على الروايتين ، في الكبرى : لا يظهر أن لا يفسد صومه فهأنا لا تفسد صلاته ، وفي الحاشية : تفسد في قول محمد والاحوط قوله ، م : وفي فتاوى الفضلي ذكر روايتين عن أبى يوسف لا عن محمد ، وإن قام ملة القم تنقض طهارته ولكن لا تفسد صلاته لأنه ليس بمحدث عدا فيتوضأ ويفسل فيه ويبقى على صلاته ، وإن ابتلع بعد ما قام وهو يقدر على أن يمجعه فسدت صلاته . وأما فصل التقيء : فإن كان أقل من ملة القم لم تفسد صلاته ، وإن كان ملة القم تفسد صلاته لأنه

حدث عمد ، وإن ابتلع ما بين أسنانه من الدم لم تفسد صلاته إذا لم يكن ملء الفم .
المصلي إذا نظر إلى فرج امرأته المطلقة طلاقاً رجعيّاً بشهوة يصير مراجعاً ، وهل
تفسد صلاته ؟ حكى عن الناطقي : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تفسد
صلاته ، وهكذا ذكره شيخ الإسلام خواهر زاده والصدر الشهيد . وأجاب الشيخ
أبو القاسم الصفار بالفساد مطلقاً . وفي الجامع الأصغر : قال ابن شجاع : إذا نظر المصلي
إلى فرج المرأة بشهوة ينبغي أن تفسد صلاته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ، وذكر
ابن رستم في نوادره : وقال أبو حنيفة رحمه الله : المصلي إذا نظر إلى فرج المرأة بشهوة
لا تفسد صلاته وتحرم عليه أمها وابتها ، وهو قول محمد ، وقال أبو يوسف رحمه الله
في صلاة الأثر لهشام : لا تفسد صلاته ، وهو رجعة لو حصل ذلك في المطلقة الرجعية
كان في المسألة عن أبي حنيفة وأبي يوسف روايتان . الحجة : و لو وقع بصر المصلي على
عورة غيره لا تفسد صلاته ، وإن تمعد ذلك فهو مسيء ، وقال إبراهيم بن يوسف :
إذا تمعد النظر فسدت صلاته .

جامع الجوامع : شك أنه صلى أربعاً أم ثلاثاً ورفع رأسه ونظر إلى القوم يقومون
قيل : تفسد ، وقيل : لا وإنه أصح . النوازل : إن أمياً اقتدى بقارئ فصلى ركعة ثم
تعلم سورة فسدت صلاته ، وقال أبو عبد الله محمد بن خزيمة : يمضي على صلاته ولا تفسد
عليه ، وقال الفقيه : بهذا القول نأخذ . م : رفع اليدين - وفي الولوجية عند الركوع
والسجود - في الصلاة لا تفسد صلاته ، وفي السراجية : وهو المختار ، م : وذكر الصدر
الشهيد في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أنه
تفسد . وإذا سلم لإنسان على المصلي فرد السلام بالإشارة أو بإيد أو بالرأس أو بالإصبع
لا تفسد صلاته . و لو طلب لإنسان من المصلي شيئاً فأوى برأسه : أي نعم ، أو أراه إنسان
درهما وقال : أجيد هو ؟ فأوى برأسه : أي نعم ، لا تفسد صلاته . النسفية : سئل عن
تفكر

تفكر في صلاته فتذكر حديثاً أو سبقاً أو شعراً نبي أو أنشأ كلاماً مرتباً أو أنشأ خطبة أو رسالة أو آياتاً من شعره ففعل ذلك في قلبه ولم يتكلم بلسانه هل تفسد صلاته؟ قال: لا . الخاتمة : الامى إذا تلم القرآن فسدت صلاته ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إن تلم الامى بعد ما قعد قدر التشهد لا تفسد صلاته ، وإن تلم الامى بعد ما سلم ثم تذكر بمجدة الثلاثة فسدت صلاته في قول أبي حنيفة ، ولو كانت السجدة صلية فسدت عند الكل . ولو كان الامى مقتدياً بالقارئ فتلم القرآن في وسط الصلاة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : لا تفسد ، وفي النابيع : وقال الفقيه أبو الليث : وبه نأخذ . وكذا صاحب الجرح السائل إذا انقطع دمه ، وأخرج الوقت في خلال الصلاة ، والمتميم إذا وجد الماء ، وماسح الخف إذا انقضت مدة مسحه ، وصاحب الجيرة إذا سقطت الجيرة في الصلاة عن بره : فسدت صلاته . مصلى الجمعة إذا خرج وقتها فسدت صلاته . وكذا لو أنشد شعراً فيه تسبيح أو تهليل فسدت صلاته . ولو أغنى على المصلى أو جن فسدت صلاته . إذا نام المصلى مضطجماً متعمداً فسدت صلاته ، ولو نسي في الصلاة ولم يعتمد قال نفسه حتى اضطجع قال بعضهم : تنقض طهارته ولا تفسد صلاته ، وله أن يتوضأ ويبنى ، وقال بعضهم : لا تفسد صلاته ولا تنقض طهارته ، ولو نام في ركوعه أو سجوده إن لم يعتمد ذلك لا تفسد صلاته ، وإن تعتمد تفسد في السجود ولا تفسد في الركوع . الكافي : إن كان المقتدى متوضئاً والإمام حثيماً فرأى المقتدى ماء تفسد صلاته ، خلافاً لزمه رحمه الله . النابيع : ولو صلى الامى ركعتين من ذوات الأربع بغير قراءة ثم تلم سورة قراها في الآخرين جاز عند أبي يوسف ، وقالوا : لا يجوز .

م : وما يتصل بهذا الفصل مسائل الفقهية :

إذا تهتة في صلاته فسدت صلاته بلا خلاف ، وإنما عالجنا الشافى في كونه

حدثا، و حد القهقهة ما يكون مسموعا له ولجيرانه ، و التبسم ما لا يكون مسموعا له ولا لجيرانه ، و الضحك ما يكون مسموعا له دون جيرانه - هكذا ذكر شيخ الإسلام، و ذكر شمس الأئمة الحلواني : ما فوق التبسم دون القهقهة لا ذكر له في المبسوط ، و كان الشيخ ركن الإسلام يحكى عن أستاذه أنه كان يقول : إذا ضحك حتى بدت نواجذه و منعه عن القراءة أو التسبيح تقضى الصلاة ، و غيره من المشايخ على أنه لا ينتقض حتى يسمع صوته و إن قل . و إذا قهقه الإمام بعد ما قعد مقدار التشهد قبل أن يسلم فصلاته تامة و إن لم يأت بلفظ السلام ، لأن الخروج بلفظ السلام ليس بفرض ، لما الفرض على قول أبى حنيفة الخروج بفعل المصلى و قد وجد صنع المصلى فتمت صلاته ، و عليه الوضوء لصلاة أخرى عند علمائنا الثلاثة خلافا لزوم رحمه الله . و أما صلاة القوم فإن كانوا لاحقين أدركوا أول الصلاة فصلاتهم تامة ، و إن كانوا مسبوقين فصلاتهم فاسدة في قول أبى حنيفة ، و فى قولهما صلاتهم تامة ؛ و هذا بخلاف ما إذا سلم الإمام أو تكلم أو خرج من المسجد بعد ما قعد قدر التشهد حيث لا تفسد صلاة المسبوقين بل يقومون و يقضون ما بقى من صلاتهم ، و إن قهقه الإمام و القوم جميعا فى وسط الصلاة فإن كان قهقهة الإمام أولا فعلى الإمام إعادة الوضوء و الصلاة جميعا ، و ليس على القوم ذلك ، و إن كان قهقهة القوم أولا فعلى الكل إعادة الصلاة و الوضوء ، و كذلك إن كانوا قهقهوا جميعا معا . و لو تكلم الإمام بعد ما قعد قدر التشهد ثم ضحك القوم لا وضوء عليهم . و فى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف : إمام تشهد ثم ضحك قبل أن يسلم فضحك بعده من خلفهم فليهم الوضوء . و ذكر فى المنتقى فى إمام قعد فى آخر صلاته قدر التشهد و لم يتشهد و القوم على مثل حاله فضحك الإمام ثم ضحك من خلفه فقال : أما فى قول أبى حنيفة فعلى الإمام الوضوء و لا وضوء على القوم ، و قال أبو يوسف : عليهم الوضوء . و لو كان الإمام و القوم تشهدوا ثم سلم الإمام ثم ضحك القوم قبل أن يسلموا فليهم الوضوء عندهما ، و كذلك عند محمد لا وضوء على القوم فى هذه الصورة

وهي ما إذا مضى بعد سلام الإمام . والقهقهة في سجدة السهو تنقض الوضوء ولا تفسد الصلاة ، لأن العود إليها يرفع السلام دون القعدة . وكأنه قهقهة بعد القعدة قبل السلام فلا تفسد الصلاة ، وعن أبي يوسف رحمه الله في رواية شاذة أن العود إلى سجدة السهو يرفع القعدة كالعود إلى سجدة التلاوة ، ففي تلك الرواية يلزم إعادة الصلاة كما تلزمه إعادة الوضوء . وإذا نام في صلاته ثم قهقهة لا يتنقض وضوؤه ولكن تفسد صلاته .

إمام أحدث قدم رجلا قد فاتته ركعة فليهدى أن يصلي بهم بقية صلاة الإمام ، وإذا جاء أوان السلام يتأخر ويقدم رجلا من المدركين ليسلم بهم ، ثم يقوم هذا المسبوق ويقضى ما سبق به ، فإن قهقهة الإمام الثاني وقد بقي عليه ركعة أو ركعتان فإن صلاته وصلاة الإمام وصلاة من خلفه فاسدة ، ولا وضوء على القوم ولا على الإمام الأول ، فإن توضأ الإمام الأول والإمام الثاني في الصلاة مع القوم يتابعه الإمام الأول ، وإن أراد الإمام الأول أن يصلي في بيته ينظر إن صلى بعد ما فرغ الإمام الثاني من بقية صلاته فصلاته تامة ، وستأني المسألة في فصل الاستخلاف . وإن قعد الإمام في الرابعة قدر التشهد وهي له الثالثة ثم قهقهة أعاد الوضوء والصلاة ، أما صلاة من خلفه إن كان مسبوqa فكذلك فاسدة أيضا ، ولا وضوء عليهم لصلاة أخرى لأن القهقهة وجدت من الإمام لا منهم فلا تنقض طهارتهم ، كما لو أحدث الإمام حدثا آخر وصلاة المدركين تامة ، وذكر الشيخ أبو جعفر الهندواني أن أبا يوسف رحمه الله قال في الأمالي : صلاة المدركين فاسدة أيضا كصلاة المسبوقين ، وأما صلاة الإمام الأول فإن كان فرغ من صلاته خلف الإمام الثاني فصلاته تامة بلا خلاف كغيره من المدركين . وإن كان في بيته ولم يدخل مع الإمام الثاني في الصلاة اختلفت الروايات فيه ، في رواية أبي سليمان رحمه الله تفسد صلاته وهو الأشبه بالصواب - وفي الهداية : وهو الأصح - م : وفي رواية الشيخ الكبير أبي حفص صلاته تامة ، والشيخ الإمام الزاهد أبو نصر الصفار ومشايخ العراق صححوا رواية أبي حفص .

اليقظة : سئل علي بن أحمد عن رجل ترك القراءة في الركعة الأخيرة من الفجر فلما قعد

للتشهد تذكر ذلك ققام وصلى ركعة وقرأ وتشهد وسجد للسجود هل يجوز صلاته؟
قال : لا يجوز .

م : وما يتصل بهذا الفصل : و إذا زاد في صلاته ركوعاً أو سجوداً - وفي الكبرى متعمداً ، م : و ذكر في ظاهر الرواية أنه لا تفسد صلاته ، وهذا ظاهر ، فإن من اقتدى بالإمام والإمام ساجد كان عليه أن يسجد معه وتلك السجدة له زائدة ، وكذلك لو تلا آية السجدة في الصلاة لزمه سجدة التلاوة وهذه السجدة ليست من موجبات تحريمه ، ثبت أن زيادة السجدة في الصلاة لا تفسد الصلاة . وكذلك إن زاد سجدةً أو أكثر لا تفسد صلاته لأن الجنس واحد فهن وإن كثرن كأنها سجدة واحدة ، وهي كلها زوائد في الحقيقة ، لأنها ليست من موجبات تحریم الصلاة ، لأن ما شرع في الصلاة مثني فلواحد حكم المثني ، فإن الركعة تنقيد بالسجدة الواحدة عندنا كما تنقيد بالسجدة ، وكذا التحلل يحصل بالسلام الواحد كما يحصل بالمثنى ، ثبت أن ما شرع في الصلاة مثني حكمه حكم الواحد ، ثم الصلاة لا تفسد بالسجدة الواحدة وكذا بالمثنى . والذي بينا في السجود كذلك في الركوع الزائد ، وكذلك الركوعات وما زاد على ذلك . وروى عن محمد رحمه الله أنه قال في السجود الزائد : تفسد صلاته ، وهكذا ذكر الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله . وفي الخانية : المقتدى إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال الإمام السجدة فظن المقتدى أن الإمام في السجدة الثانية فسجد ثانياً وكان الإمام في السجدة الأولى قالوا : إن نوى متابعة الإمام أو نوى السجدة التي فيها الإمام [جاز ، فإن نوى المقتدى السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى]^١ فرفع الإمام رأسه عن السجدة وانحط للسجدة الثانية فقبل أن يضع الإمام جبهته على الأرض للسجدة الثانية رفع المقتدى رأسه عن السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدى . وكان عليه إعادة السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلاته ، وفي الفتاوى الغاية : ولو رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام يجب

(١) من أر . خ .

عليه أن يعود ويكون ذلك واحداً . م : وإذا جاء إلى الإمام وقد رفع الإمام رأسه من الركوع فدخل في صلاته وركع وسجد معه السجدين لا يصير مدركا للركعة ، ولا تفسد صلاته . وكذلك لو أدرك الإمام في السجدة الأولى فركع هذا الرجل وسجد سجدين لا تفسد صلاته ، فُرق بين هذا وبين إذا ركع الإمام وسجد بسجدة ورفع رأسه عنها فجاء رجل ودخل معه وركع وسجد سجدين فإنه تفسد صلاته : والفرق أن في المسألة الأولى لم يدخل فيها إلا زيادة ركوع لأنه وجب عليه متابعة الإمام في السجدين وإذا لا يفسد الصلاة ، أما هاهنا أدخل زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وأنه يفسد الصلاة ، وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : إن زاد في الركوع أو في السجود إن كان الزيادة عن سهو بأن ركع ركوعاً زائداً أو سجد سجوداً زائداً لا تفسد صلاته بالإجماع ، أما إذا تعدد ذلك يجب أن يكون المسألة على الاختلاف على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تفسد صلاته وعلى قول محمد رحمه الله تفسد ، بناء على اختلافهم في سجدة الشكر ، وكان الشيخ الفقيه محمد بن مقاتل الرازي يقول بالفساد في صورة العمد . فتاوى الحجة : وعن محمد رحمه الله : إذا زاد ركوعاً لا تفسد ، وإن زاد سجوداً تفسد لأنه يتقرب بالسجدة بانفرادها فقد خلط المكتوبة بالتطوع . وفي الحاشية : إذا زاد الإمام في صلاته بسجدة لا يتابعه المقتدى لأنه خطأ إجماعاً ولا متابعة في الخطأ ، بخلاف ما إذا ترك القعدة الأولى في ذوات الأربع فإن المقتدى يتابعه ولا يقعد . م : وفي نوادر ابن سماعه عن محمد : رجل دخل مع الإمام في أول صلاته ثم قام فأنه وقد سجد الإمام بسجدة تلاوة فظن هذا الرجل أنه قد ركع وسجد فركع هذا الرجل وسجد يريد اتباع الإمام قال : لا تفسد عليه صلاته لأنه متبع الإمام فيها للتلاوة ، فإن سجد أخرى فسدت صلاته . الولوالجية : رجل افتتح الصلاة وحده يركع بركوع مصلى آخر ويسجد بسجوده ويقعد بقعوده لا تفسد صلاته لأنه ربما يكون صاحب وسوسة فيقول : إن صليت متمعداً على نفسي يشبه عليّ فأفتتح الصلاة وأعتمد على صلاة غيره - والله أعلم بالصواب .

الفصل السادس

في بيان من هو أحق بالإمامة . وفي بيان من يصلح لإمامة
لغيره ومن لا يصلح لإمامة . وفي بيان تغير حال المصلح
إماما كان أو منفردا أو مقتديا . وفي بيان ما يمنع صحة
الاعتداء وما لا يمنع .

أما الكلام في بيان من هو أحق بالإمامة

قال : الأولى بالتقديم الأعلم بالسنة إذا كان يحسن قراءة ما تجوز بها الصلاة ، فإذا تساوا
فأكثرهم قرآنا ، وفي السنن : فان تساوا في العلم فأقرؤهم ، وفي الكافي عن أبي يوسف أن
الأقرأ أولى من الأعلم ، فان تساوا فأبينهم ورعا ، فان تساوا فأكبرهم سنا ، وفي السراجية :
فان تساوا فأرضؤهم عند القوم . وفي المختار مكان فأرضؤهم فأحسنهم خاتما . وفي الخلاصة :
ثم أصبحهم وجها وأنسبهم . م : . والعالم بالسنة أولى بالتقديم إذا كان يحتنب الفواحيش
الظاهرة وإن كان غيره أروع منه . وفي فتاوى الإرشاد : يجب أن يكون إمام القوم
في الصلاة أفضلهم في : العلم ، والورع ، والتقوى ، والقراءة ، والحسب والنسب ،
والجمال ، على هذا إجماع الأمة . وفي شرح المتفق : قال الفقيه أبو الليث رحمه الله في
مبسوطه : الفقه والقراءة والورع والسن إذا اجتمع في واحد فهو أفضل من غيره ، وإن
اجتمعت هذه النصال في رجلين يقرع بينهما ، أو الخيار إلى القوم . البيهقي : مثل الحلواني
عن المحدث والجنب إذا تيمما أيهما أولى بالإمامة ؟ فقال : المحدث . م : وقال
أبو يوسف : أكره أن يكون الإمام صاحب البدعة ، ويكره للرجل أن يصلي خلفه .
ولو أن رجلين هما في الفقه والصلاح سواء إلا أن أحدهما أقرأ فقدّم القوم الآخر
ولم يقدموا أقرأهما فقد أساوا . في الحجة : أو تركوا السنة . ولكن لا يأتمون لأنهم قنعوا
رجلا صالحا ، وكذلك هذا الحكم في الإمارة والحكومة ، وأما الخلافة . وهي الإمامة

الكبرى - فلا يجوز أن يتركوا الأفضل، وفي البديعة : وعليه إجماع الأمة . ح :
جماعة في دار أضياف يريد أن يتقدم واحد يبني أن يتقدم المالك ، فان قدم المالك
واحدا منهم لعله وكبره فهو أفضل ، وفي الملتقط : إذا تقدم أحدهم جاز لأن الظاهر
أن المالك أذن لضيفه إكراما له ، وفي جامع الجوامع : صاحب البيت أولى إلا أن
يكون معه ذو سلطان أو قاض . وفي فتاوى الحسامية : دار فيها مستأجرها ومالكها
وضيف فن هو أحق بالإذن ؟ قال : المستأجر أحق بالإذن والاستئذان منه ، لأن الصلاة
في البيت نوع من الانتفاع . وولاية استيفاء الانتفاع للمستأجر في المدة .

م : وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة : الصلاة خلف أهل الهواء ينكره -
وفي شرح الكرخي : وإن كان أقرأهم بكتاب الله ، وقال : حاصل الجواب فيه أن كل
من كان من أهل قبلتنا ولم يغفل في هواه حتى لم يحكم بكونه كافرا ولا يكون ماجنا
بتأويل فاسد - وفي الذخيرة : ولكنه مال عن الحق بتأويل فاسد - تجوز الصلاة خلفه ،
م : وإن كان هوى يسكر أهلها كالجهمي والقدرى الذي قال بخلق القرآن والرافضى
الغالى الذى ينكر خلافة أبى بكر رضى الله عنه لا تجوز ، وفي المتقى : بشر عن أبى يوسف :
من اتحل من هذه الأهواء شيئا فهو صاحب بدعة ، ولا ينبغي للقوم أن يؤمهم صاحب بدعة .
وفي النصاب : الصلاة خلف الكرامية لا تجوز لأنهم يصفون الله بالجسم وذا كفر حتى
لا يجوز أداء الزكاة إليهم . م : وعن الشيخ أبى محمد بن إسماعيل الحسن رحمه الله أنه
قال : روى عن أبى حنيفة وأبى يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز . وقال
أبو يوسف رحمه الله : لا تجوز الصلاة خلف من يستثنى في إيمانه ، وفي الذخيرة : لو قال
” أموت مؤمنا إن شاء الله تعالى “ يصح الاقتداء به . م : وأما الصلاة خلف شافى
المذهب ذكره شيخ الإسلام : إن كان منهم من يميل من القبلة ، أو احتجج ولم يتوضأ ،
أو خرج منه شيء من غير السيلين ولم يتوضأ ، أو أصاب ثوبه منى أكثر من قدر الدرهم
(١) الماجن : الذى لا يبالي قولا وفلا .

ولم يفسله : لا تجوز . وفي الذخيرة : وقال شمس الأئمة الحلواني : لا يصح الاقتداء بشفعوى المذهب إذا كان يعلم أنه لا يرى الوضوء من الحجامة والوتر ثلاثة بتسليمه واحدة ، وقال ركن الإسلام على السعدي : ما لم يتيقن بالمفسد يصلي خلفه . وفي الحانية : الاقتداء بشفعوى المذهب قالوا : لا بأس به إذا لم يكن متعصبا ، ولا شاكاً في إيمانه ، ولا منحرفاً انحرفاً فاحشاً عن القبلة بأن جاوز المغارب ، ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة . وفي الخلاصة : وذكر مكحول النسفي عن أبي حنيفة أنه إذا لم يعلم منه شيء من هذه الأشياء يجوز الاقتداء من غير كراهة ، وكذا في العتائية والمختار أيضاً .
 ٣ : وقال أبو يوسف لا تجوز الصلاة خلف المتكلم بحق ، لأنه بدعة ، ولا تجوز الصلاة خلف مبتدع . وفي المنتقى : إبراهيم عن محمد أنه سئل : هل يصلي خلف شارب الخمر ؟ قال : لا ولا كراهة - ومعنى قول محمد رحمه الله "لا" : لا ينبغي ، فأما الصلاة خلفه فجازة . وفي جامع الجوامع : وقال أبو يوسف : يكره .

٣ : وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف معتوه يفيق أحياناً إلا أنه ليس لإفاقته وقت معلوم إن كان في أكثر حالاته معتوها فهو في جميع حالاته بمنزلة المطبق عليه ، فإن صلى في حال إفاقته يقوم أعادوا الصلاة ، وإن كان لإفاقته وقت معلوم فهو في إفاقته بمنزلة الصحيح . وفي الحانية : ولا يصح الاقتداء بالمجنون المطبق ، فإن كان يحسن ويفيق يصح الاقتداء به في زمان الإفاقة . ولا يصح الاقتداء بالسكران ، وفي العيون قال الفقيه : في الروايات الظاهرة لا فرق بين أن يكون لإفاقته وقت معلوم أو لم يكن فهو بمنزلة الصحيح في حال إفاقته ، وبه نأخذ . ٣ : ولا بأس بأن يؤم الأعمى ، والبصير أولى ، وفي الخلاصة : ويكره لإمامة الأعمى ، وفي الألفح ذكر الإمام المعروف بخواهر زاده في مبسوطه : [عما يكره تقديم الأعمى إذا كان غيره أفضل منه ، أما إذا كان الأعمى أفضل من غيره فهو أولى . وفي فتاوى العتائية : ولو كان بقدمه عرج يقوم ببعض قدمه يجوز ، وغيره أولى . ٣ : ويكره لإمامة العبد وولد الزنا - وفي شرح

الكرخى : معناه غيره أولى . و فى الكبرى : و يكره أن يكون الإمام فاسقا ، و يكره للرجال أن يصلوا خلفه . و فى شرح المتفق : لو اجتمع الحر و العبد أو الحر و المعتق و استويا علما و قراءة فالحر الأصل أولى من العبد و المعتق عندنا ، و إن قدموه جاز ، و فى الكافى : و إن تقدم الفاسق جاز ، خلافا لما لك رحمه الله . م : و أما الأعرابى فإن كان عالما بالسنة فهو كغيره إلا أن غيره أولى . و فى الكافى : قالوا و يستحب تقديم العرفى لأنه يسكن المدن . و فى التهذيب : الإمام إذا كان جنبا أو محدثا و القوم لا يعلمون لا يصح اقتداؤهم به ، و عند الشافعى يصح صلاة القوم ، و فى السغناقى : و أما إذا علم قبل الاقتداء أن الإمام جنب أو محدث فلا يجوز الاقتداء بالإجماع : و أما الاقتداء بالكافر و المرأة فلا يجوز عنده كما لا يجوز عندنا سواء علم أو لم يعلم . م : و لا تجوز إمامة الصبي فى صلاة الفرض ، و قال الشافعى : تجوز ، و أما اقتداء البالغ بالصبي فى التطوع فقد جوزة محمد بن مقاتل للحاجة إليه خصوصا فى ليالى رمضان فى التراويح ، و به قال مشايخ بلخ ، و الأصح عندنا أنه لا يجوز ، لأن نفل الصبي دون نفل البالغ حتى لا يلزمه القضاء بالإفساد . و فى نوادر الصلاة : إذا افتتح الصلاة خلف غلام لم يحتلم ثم قهقه لا ينتقض طهارته . و يجوز الاقتداء بمن كان معروفا بأكل الربا و لكن يكره . و فى الظهيرية : و لا بأس بالصلاة خلف الإمام الجائر . م : و روى عن أبى حنيفة نسا و عن أبى يوسف رحمه الله : لا ينبغي للقوم أن يؤمهم صاحب خصومة فى الدين ، و إن صلى رجل خلفه جاز ، قال الفقيه أبو جعفر : يجوز أن يكون مراد أبى يوسف الذين يناظرون فى دقائق الكلام . و من صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزا ثواب الجماعة ، أما لا ينال ثواب من يصلى خلف التقي . الفاسق إذا كان يؤم و يعجز القوم عن منعه تسكلموا ، قال بعضهم : فى صلاة الجمعة يقتدى به و لا يترك الجمعة بإمامته ، و أما فى غير الجمعة من المكتوبات لا بأس بأن يتحول إلى مسجد آخر و لا يصلى خلفه و لا يأثم بذلك . و من أم قوما و هم له

كارهون إن كانت الكراهة لفساد فيه أو لأنهم أحق بالإمامة كره له ذلك، وإن كان هو أحق بالإمامة لم يكرهه. الحجة: وينبغي للإمام أن يحتز عن ملامسة النساء ومخالطتهن لأنه قد يقتدى به من يرى نقض الوضوء بملامسة النساء حتى لا يكون صلاتهم عندهم مع الكراهة، ويحتز مواقع الاختلاف ما استطاع. م: أبو سليمان عن محمد في نوادره: رجل أم قوما شهرا ثم قال "كنت على غير وضوء" أو قال "في ثوبى قدر"؟ قال: يعيدون صلاتهم، إلا أن يكون ماجنا فحتذ لا يلتفت إلى قوله ولا يعيدون الصلاة. وقد فسر بعض المتقدمين الماجن: المائل إلى الهزء واللعب، وفي الظهيرية: والماجن هو الفاسق وهو أن لا يبالي بما يقول ويفعل ويكون أعماله على نهج الفساق، وفي الحجة: ولو قال وادعى أنه كان مجوسيا لا يصدق لأن الصلاة بالجماعة آية الإيمان فيضرب ضربا شديدا ولا يجب إعادة الصلاة. وذكر السيد الإمام أبو القاسم السمرقندى في كتاب الملل أن إذا وقعت صلاة الإمام فاسدة ينبغي أن يخبر الناس الذين صلوا خلفه ليعيدوا صلاتهم، فإن غابوا يكتب إليهم أو يرسل إليهم من يأمرهم بذلك ليخرج هو وم من العهدة، إلا إذا كان في فصل مجتهد فيه جاز أن يأخذ في تلك الصلاة بقول من يقول بالجواز، كما حكى أن أبا يوسف اغتسل يوم الجمعة وصلى ببغداد فوجدوا في تلك البئر فارة ميتة فأخبر بذلك فقال: نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة تمسكا بالحديث المروى عن النبي عليه السلام أنه قال "إذا بلغ الماء قلتين لا يحتمل خبثا"، أما إذا كان الفساد بأمر حتم يأمر الناس بالإعادة، روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أصابته الجنابة فغنى ذلك عليه حتى صلى ثم تذكر فأمر مناديا ينادى في المدينة: ألا إن الأمير صلى وهو جنب فن صلى خلفه فليعد الصلاة.

م: وأما بيان من يصلح إماما لغيره ومن لا يصلح:

قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير: لا يؤم القاعد الذى يؤم قوما يركعون ويسجدون قياما، ولا قوما قعدوا يركعون ويسجدون، فإن كان حال الإمام مثل حال المقتدى

أو فوفه جازت صلاة الكل ، وإن كان حال الإمام دون حال المقتدى صححت صلاة الإمام ولا يصح صلاة المقتدى - بيان هذا الأصل في المسائل إذا كان الإمام يصلى قائما بركوع وسجود وخلفه قوم يصلون قياما بركوع وسجود ، أو قوم يصلون قعودا بركوع وسجود ، أو قوم يصلون بإيماء مستقلين على قفاهم : فصلاة الكل جائزة . وإذا كان الإمام يصلى قاعدا بركوع وسجود وخلفه قوم يصلون قياما بركوع وسجود القياس أن لا تجوز صلاة القوم ، وبه أخذ محمد رحمه الله - وفي الظهيرية : الفرض والنفل سواء ، م : وفي الاستحسان تجوز صلاة القوم ، وهو قولهما . وفي البديعة : ولو كان القوم يصلون قعودا بركوع وسجود كالإمام ، أو يصلون قعودا بالإيماء ولا يقدرّون على السجود ، أو يصلون قياما بالإيماء بأن كانوا لا يقدرّون على القعود : فصلاة الكل جائزة . م : وإن كان الإمام يصلى قاعدا بالإيماء لا يقدر على السجود وخلفه قوم يصلون قعودا بالإيماء أيضا يجوز . وإن كان خلفه قوم قيام يركعون ويسجدون وقوم قعود يركعون ويسجدون لا تجوز صلاة القوم عندنا ، وعند زفر رحمه الله تجوز - فرع في نواذر الصلاة على هذا الأصل وقال : إذا كان الإمام مستلقيا يؤمى وخلفه من يؤمى مستلقيا ومن يؤمى قاعدا تجوز صلاة من هو في مثل حاله ، ولا تجوز صلاة القاعد ، ولهذا فرق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله بين هذا وبين اقتداء القائم بالقاعد الذى يركع ويسجد ، لأن حال الإمام هناك قريب من حال المقتدى حتى يجوز أداء التطوع قاعدا مع القدرة على القيام ، وهاهنا بخلافه . قال محمد في الجامع الصغير أيضا في أمى صلى بقوم أميين وبقوم قارئين : فصلاتهم جميعا فاسدة عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد صلاة الإمام ومن هو بمثله تامة ، وصلاة القارئ فاسدة . يجب أن يعلم بأن الأئمة إذا أم قوما أميين أن صلاتهم جميعا جائزة بلا خلاف ، وفي الذخيرة : لأن الحالة مستوية ، فهو كالعماري إذا أم قوما عرا ، وكصاحب الجرح السائل إذا أم قوما جرحى ، وفي السفناتى : واختلفوا في الذى يصلى قاعدا مؤميا بالذى يصلى مضطجعا

و الإصح أنه يجوز على قول محمد ، وكذلك الإظهار على قولهما جواز . م : و الأيم
إذا أم قوما قارئين فصلاة الكل فاسدة بلا خلاف ، و كان شيخ الإسلام أبو الحسين
الكرخي يقول : اقتداء القارئ بالأيم صحيح في الأصل لكن إذا جاء أوان القراءة تفسيده
صلاته ، و كان أبو جعفر الطبري يقول : لا يصح اقتداء القارئ بالأيم أصلا -
و في التهذيب : اتفاقا ، و في الخلاصة البخانية : و الأصح أنه لا يصور شارعا فانه ذكر في
الأصل : القارئ إذا اقتدى بالأيم في التطوع ثم أفسد لا يلزمه القضاء . م : و القارئ
إذا أم قوما أميين فصلاتهم جميعا جائزة بلا خلاف . و في الحجة : الأيم الذي لا يقرأ
شيئا من القرآن ، و الذي لا يكتب ولا يقرأ شيئا من الخط ، و المراد بما نذكره في
الفقه هو الذي لا يقرأ شيئا من القرآن ، أما الذي لا يكتب ولا يقرأ ولكنه
يحفظ من القرآن ما يجوز به الصلاة فلا يرد به الأيم في الفقه لأنه إذا قرأ الفاتحة
و السورة من حفظ يجوز اقتداء القارئين وإن كان لا يفهم الخط و لا يكتب .
و لو اقتدى أيم بالقارئ ثم تعلم سورة في الصلاة فانه لا تفسد صلاته لأنه وإن
كان قارئاً لكن لا قراءة على المقتدى فلا يجب عليه أن يستقبل الصلاة ، و في السنفاق :
و ذكر الإمام الترمذى رحمه الله : يجب أن لا يترك الأيم اجتهداه في أثناء ليله
و نهاره حتى يعلم مقدار ما تجوز به الصلاة ، فإن قصر لم يضر عند الله تعالى ،
و في الكبرى : و العاري إذا وجد في صلاته ثوبا و هو خلف الإمام يستقبل الصلاة .
و الآخرى إذا أم قوما خرسا فصلاة الكل جائزة ، و إذا أم أيا ذكر في بعض
المواضع : لا يجوز عندهما ، و ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة أن الآخرى
مع الأيم إذا أراد الصلاة فإن الأيم أولى بالإمامة ، فهذا دليل على جواز اقتداء الأيم
بالآخرى ، و الأيم إذا أم الآخرى فصلاتها جائزة بلا خلاف . و في السراجية :
الآخرى إذا صلى منفردا جاز و إن كان قادرا على الاقتداء بالقارئ . م : الآخرى
إذا أم قوما خرسا و قوما قارئين فصلاة الكل فاسدة عند أبي حنيفة ، و عندهما صلاة

الإمام ومن هو بمثل حاله جائزة في المسائلين جميعا ، قياسا على القارئ إذا أم قوما كساة وعراة ، و قياسا على صاحب الجرح السائل إذا أم قوما محججا و جرحى ، و قياسا على المؤمى إذا أم قوما مؤميين و قوما قادرين فان في هذه الصور تجوز صلاة الإمام ومن هو بمثل حاله . و رأيت مسألة الأئمة إذا كان يصلى وحده وهناك قارئ يصلى وحده في بعض النسخ أن القارئ إذا كان على باب المسجد أو بهوار المسجد و الأئمة في المسجد يصلى وحده إن صلاة الأئمة جائزة بلا خلاف ، وكذلك إذا كان القارئ في الصلاة غير صلاة الأئمة جاز لأئمة أن يصلى وحده و لا ينتظر فراغ القارئ من الصلاة بالاتفاق ، و أما إذا كان القارئ في ناحية أخرى و صلاتهم موافقة فقد ذكر القاضى الإمام أبو حازم رحمه الله : على قياس قول أبي حنيفة لا يجوز ، و هو قول مالك رحمه الله ، و لكن سلبنا أنه يجوز فوجه تخريجه أنه لم يظهر من القارئ رغبة في أداء الصلاة بالجماعة فلا يعتبر وجود القارئ في حق الأئمة . و في السعناقى : و لو حضر أى على قارئ يصلى فلم يقتد و صلى وحده اختلفوا فيه ، و الأصح أن صلاته فاسدة ، و لو افتتح الأئمة ثم حضر القارئ قيل : تفسد ، و قال الكرخى : لا تفسد . م : و ذكر شيخ الإسلام عبد الله الجرجاني عن القاضى الإمام أبي حازم في مسألة الآخرس : إذا صلى بقوم خرس و يقوم قارئين ، و في مسألة الأئمة إذا صلى بقوم أميين و يقوم قارئين : إنما تفسد صلاة الأئمة و الآخرس عند أبي حنيفة إذا علم أن خلفه قارئا ، أما إذا لم يعلم فلا تفسد صلاته كما قالوا ، إلا أن في ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم و بين حالة الجهل ، و إلى هذا يميل الشيخ أبو نصر الصفار رحمه الله ، و روى هشام عن محمد أنه قال قال عامة أمهاتنا : إذا أم الآخرس الأميين فصلاة الآخرس تامة و صلاة الأميين فاسدة ، و إن أم أى الآخرس فصلاتها تامة - قال الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله : أراد محمد بقوله " قال عامة أمهاتنا " من كان معه من المتعلمين ، و لم يرد به أبا حنيفة لأنه يخالفهم في ذلك . ثم إنني محمدا لم يذكر في الجامع الصغير أن القارئ إذا اقتدى بالأئمة هل يصير شيارعا

في الصلاة ؟ وهذا فصل اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : لا يصير شارعا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء ، وبعضهم قالوا : يصير شارعا ثم تفسد حتى لو كان في التطوع يجب القضاء ، والصحيح هو الاول ، نص عليه محمد في الاصل ، ذكر القدوري أن القارئ إذا دخل في صلاة الامي متطوعا ثم أقسدها لم يلزمه القضاء عند زفر رحمه الله ، قال : ولا رواية عن أبي حنيفة في هذا الفصل ، وإنما لا يلزم القضاء لأن الشروع بمنزلة النذر ، ولو نذر القارئ أن يصلي بغير قراءة لا يلزمه فكذا إذا شرع . وكل جواب عرفته في القارئ إذا اقتدى بالامي ثم أقسده على نفسه فهو الجواب في الرجل يقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث أو الجنب ثم أقسده على نفسه .

ولا يؤم المؤمى من يركع ويسجد ، وقال زفر رحمه الله : يجوز ، وفي السكافي : وعند الشافعي رحمه الله يصح . ٣ : ولا تؤم المرأة الرجل - وفي التهذيب : اتفاقا . ٣ : ويوم الماسح الفاسل ، وفي الخانية : ويجوز اقتداء ماسح الخف بماسح الخف . الخلاصة : وفي حق صاحب الجيرة اختلف المشايخ ، والاصح أنه يجوز . وفيها ' اقتداء المتوضئ بالمتميم في صلاة الجنابة بلا خلاف ، وذكر شيخ الإسلام هذا الخلاف فيما إذا لم يكن مع المتوضئين ماء ، وإن كان معهم ماء فإنه لا يؤم المتوضئين . وقال زفر رحمه الله بأنه يؤم المتوضئين سواء كان معهم ماء أو لم يكن . وفيها ' : ويكره للمرأة أن تؤم النساء لعدم ورود السنة بالجماعة في حقهن ، وإن فعلت قامت وسطهن . وفي جامع الجوامع : وخشي المشكل تقدمهن ، وفي السراجية : إمامة الخنثى المشكل بمثله لا تجوز . ٣ : ويوم القاعد الذي يركع ويسجد قوما قياما عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد لا يؤم . ويوم الاحدب ' القائم كما يؤم القاعد ، وفي الظهيرية : ولا يصح إمامة الاحدب القائم ، وقيل : يجوز ، والاول أصح . ٣ : ولا يؤم

(١) أى في الخانية (٢) الأحدب : الرجل الذي خرج ظهره ودخل صدره وبطنه .

الفتاوى التاريخية (كتاب الصلاة - من يصلح إماما لغيره ومن لا يصلح) ج - ١

الراكب النازل . و الأئمة إذا أم غير الأئمة ذكر الشيخ محمد بن الفضل أنه يجوز ، وقال غيره : لا تجوز إمامته . والمقصد إذا أم غيره إن كان يأمن من خروج الدم يجوز ، وفي الحائض : قيل لا يؤم على الفور ويؤم بعد زمان . النوازل : المحدود في القذف لو صلى بالناس جازت صلاته ، ولو قضى أو شهد لا تجوز . الفتاوى العناينة : ولا يصح اقتداء الصحيح الذي ثوبه نجس وتعذر عليه غسله بالمبتلى بالحدث الدائم . وعن محمد رحمه الله إذا قرأ الإمام في الأولين ثم خرس أو صار أميا فسدت صلاة القوم وأثم هو . وعنه : إذا اقتدى الأمي بالقارئ ثم تذكر سورة استقبل في أى حالة كانت . الحائض : ولا يصح اقتداء الكاسى بالعارى . ولا الصحيح بصاحب العذر ، وفي الكاكي : وعند الشافعى رحمه الله يصح - وفي الظهيرية : ومن اقتدى بإمام في الوتر والإمام يقلد أبا يوسف ومحمدا في أن الوتر ستة والمقتدى يقلد أبا حنيفة في أن الوتر واجب يصح الاقتداء به لأن الصلاة واحدة . م : أمى اقتدى بقارئ بعد ما صلى ركعة فلما فرغ الإمام قام الأمي لقضاء ما عليه فصلاته فاسدة في القياس ، وقيل : هذا قول أبي حنيفة ، وهو كرجل نسي القراءة بعد ما قام إلى قضاء ما سبق فانه تفسد صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله ، وفي الاستحسان يجزئه وهو قولهما ، كرجل افتتح صلاة العصر مع تذكره أن الظهر عليه فلما صلى ركعتين غربت الشمس يمضى على صلاته لأنه لو استقبل كان مؤديا جميع الصلاة خارج الوقت ولا شك أن أداء بعض الصلاة في الوقت وبعضها خارج الوقت أولى من أداء جميعها خارج الوقت ، وكذلك الجواب في الآخرس . وفي الأصل : أن الأمي إذا افتتح الصلاة بقوم بعضهم أميون وبعضهم قارئون فأحدث قبل أن يصلى شيئا فانصرف وقدم رجلا من القارئ فان صلاتهم فاسدة ، وخص محمد قول أبي حنيفة في الكتاب ولأنه قولهم جميعا . قال محمد رحمه الله في إمام قرأ في الأولين فسبقه الحدث ثم قدم أميا في الآخرين : فسدت .

(٣) الأئمة : من يرجع لسانه إلى الله والنبي .

صلاتهم ، وكذلك إن قدمه في التشهد وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وروى عن أبي يوسف في غير رواية الأصول أنه لا تفسد صلاتهم ، وفي الكافي : ولو قدمه بعد ما قعد قدر التشهد فهو الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه ، وقيل : لا تفسد عند الكل ، م : وأما إذا صلى ركعة ثم سبقه الحدث ثم استخلف أميا لم يصح هذا الاستخلاف بلا خلاف .

وأما بيان تغير حال المصلي :

قال محمد رحمه الله في الأصل : أمي صلى يقوم بعض صلاته ثم تعلم سورة وقرأها فيما بقي فإنه لا تجوز صلاته وصلاة من خلفه ، بمنزلة الآخرس يزول ما به من الخرس في خلال صلاته ، وهذا قول علمائنا الثلاثة : هذا إذا كان إماما وتعلم سورة في وسط الصلاة ، وفي الذخيرة : وكذلك الجواب فيما إذا كان منفردا وتعلم سورة في وسطه ، م : أما إذا كان مقتديا بالقارئ وتعلم سورة في وسط الصلاة لا ذكر لهذه المسألة في الكتب المشهورة ، وقد اختلف المشايخ فيه ، كان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يقول : لا تفسد صلاة ، وكان الشيخ أبو بكر محمد بن حامد وعامة المشايخ يقولون : تفسد صلاته . القارئ إذا صلى بعض صلاته ثم نسي القراءة وصار أميا فسدت صلاته عند أبي حنيفة ويستقبلها ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد لا تفسد صلاته ويبنى عليها استحسانا وهو قول زفر رحمه الله . القارئ إذا صلى يقوم قارئين وقرأ في الركعتين الأوليين ثم أحدث واستخلف أميا فسدت صلاتهم ، كما لو استخلف صيا أو امرأة ، إلا على قول زفر رحمه الله . وعلى هذا إذا رفع الإمام رأسه من آخر السجدة فسبقه الحدث واستخلف أميا فسدت صلاته وصلاة القوم عنده ، فإن كان قعد مقدار التشهد ثم سبقه الحدث واستخلفه فهو على الاختلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه ، وهي من جملة الاثني عشرة ، وهكذا ذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسي وأبو عبد الله الجرجاني ، وذكر الشيخ الإمام أبو جعفر في كشف القوامض أن على قول أبي حنيفة لا تفسد

صلاته . وفي الأصل : الأي إذا افتتح صلاة الظهر وقعد قدر التشهد وسلم ثم تعلم سورة ثم تذكر أن عليه سجدة السهو فانه لا يعود ، و صلته جائزة عند الكل - ونظير هذا ما لو كان مسافرا فنوى الإقامة بعد السلام وكان عليه سجدة السهو فانه يصير خارجا بالسلام السابق ، وأما إذا عاد إلى سجدة السهو فلما سجد سجدة تعلم السورة فان صلته تفسد على قول أبي حنيفة ، وعلى قولها لا تفسد ، وأما إذا سلم ثم تعلم سورة ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة أو قراءة تشهد لم يذكر هذا في الكتاب ، ويجب أن تكون المسألة من الاثني عشرة ، فأما إذا سلم ثم تعلم سورة ثم تذكر أن عليه سجدة صلية فان صلاتهم تفسد عندهم جميعا ، لانه تعلم سورة وعليه ركن من الأركان . شرح المتفق : ولا يقتضى بمن يقف في القراءة عند المجاوزة .

م : وأما بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع :

فإذا كان بين الإمام وبين المقتدى حائط أجزته صلته ، أطلق الجواب في الأصل إطلاقا ، قالوا : وهذا إذا كان الحائط ذليلا قصيرا ، أما إذا كان بخلافه يمنع صحة الاقتداء ، وفي الحاتية : إذا كان قصيرا أسه مقدار الفرجة بين الصفيين ذراع أو ذراعان كما يكون بين المسجد الصفي و الشتوى . م : واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القصير الذليل وغيره ، حكى عن أبي طاهر الدباس أنه كان يقول : الذليل الذى يصعد عليه من غير كلفة ولا مشقة يخطو خطوة ويضع قدمه عليه ، وعن محمد بن سلمة رحمه الله أنه قال : الذليل الذى لا يشته على المقتدى حال الإمام بسية ، وغير الذليل الذى يشته عليه حال الإمام بسية ، وذكر الشيخ الإمام خواهر زاده : الذليل الذى لا يمنع المقتدى الوصول إلى الإمام لو قصد الوصول إليه - مثل حائط المقصورة - لا يمنع صحة الاقتداء ، وإن كان صغيرا يمنعه عن الوصول إلى الإمام ولكن لا يشته عليه حال الإمام سمعا أو رؤية ، فن مشايخنا من قال : يمنع صحة الاقتداء لانه إذا لم يمكنه الوصول إلى الإمام فقد اختلف المكان ، ومنهم من قال : لا يمنع هذا ، هو الصحيح . وإن كان عريضا

أو طويلا بحيث يمنع عن الوصول إلى الإمام لو أراد الوصول، إليه ذكر في بعض المواضع أنه يمنع صحة الاقتداء اشتبه عليه حال الإمام أو لم يشتبه، وإن كان على هذا الحائط الطويل العريض ثقب إن كان لا يمنع عن الوصول إلى الإمام لا يمنع صحة الاقتداء، وفي الحائنة: إن كان لا يمنعه عن الوصول ولا يشتبه عليه حال الإمام بساع أو رؤية صح الاقتداء في قولهم . م : وإن كان الثقب صغيرا يمنعه عن الوصول إلى الإمام ولكن لا يشتبه عليه حال الإمام سمعا أو رؤية فمن مشايخنا من قال: يمنع صحة الاقتداء، ومنهم من قال: لا يمنع، وهو الصحيح . وإن كان على هذا الحائط باب إن كان الباب مفتوحا لا يعتبر حائلا، وإن كان الباب مشدودا قال الشيخ الإمام أبو بكر الإسكاف: يعتبر حائلا ويمنع صحة الاقتداء، وقال الشيخ أبو بكر الأعمش: لا يمنع صحة الاقتداء، وإن كان الحائط طويلا إلا أنه مشبك فمن اعتبر الوصول إلى الإمام يجعله حائلا، ومن اعتبر عدم اشتباه حال الإمام لا يجعله حائلا . وفي النوازل: سئل أبو نصر عن أبواب المسجد إذا غلقت واتصلت الصفوف بحيطان المسجد من ورائه؟ قال: إن كان باب من الأبواب مفتوحا من أى جانب كان جازت صلاتهم، قيل: أرايت لو كان هذا الباب الذى يدخل الأمير؟ قال: فى الاستحسان جائز، قال الفقيه: وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله أن صلاتهم جائزة وإن كانت الأبواب كلها مغلقة إذا لم يخف عليهم أحوال الإمام . م : وذكر شيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسى أنه إذا لم يكن على الحائط العريض باب ولا ثقب ولا خوخة فقيه روايتان، فى رواية يمنع الاقتداء لأنه يشتبه عليه حال الإمام، وفى رواية لا يمنع وعليه عمل الناس بمكة فإن الإمام يقف فى مقام إبراهيم وبعض الناس يقفون وراء الكعبة من الجانب الآخر وبينهم بين الإمام الكعبة ولم يمنعه أحد من ذلك . ولو كان بينه وبين الإمام طريق عظيم أو نهر عظيم أو صف من النساء لا يجوز الاقتداء عندنا، وقد تكلم المشايخ فى مقدار الطريق الذى يمنع الاقتداء، قال بعضهم: أن يكون مقدار ما يمر فيه العجلة أو حمل بغيره

وفي الكبرى: وما دون ذلك لا يمنع لأنه يسير ٣٠ م: وقال بعضهم إذا كان طريقا يمر فيه العامة يكون عظيما يمنع الاقتداء به ، وإن كان طريقا لا يمر فيه العامة وإنما يمر فيه الواحد والاثنان لا يمنع الاقتداء ، وفي الحجة : وأما طريق العامة يمنع إذا كان ذلك قدر الصفين ، [وفي البديعة : وإن كان بينه وبين الإمام أقل من ثلاثة أذرع] ٣٠ م : وهذا إذا لم يكن الصفوف متصلة ، فأما إذا اتصلت الصفوف على الطريق لا يمنع الاقتداء ، وإن كان على الطريق واحد لا يثبت به الاتصال ، وبالثلث يثبت الاتصال بالاتفاق ، وفي المتن خلاف ، على قول أبي يوسف رحمه الله يثبت ، وعلى قول محمد لا يثبت . وفي الخاتمة : فإن قام المقتدى في عرض الطريق واقتدى بالإمام جاز ويكره : ٣ م : وكذا اختلفوا في مقدار النهر العظيم الذي يمنع محبة الاقتداء ، قال بعضهم : النهر العظيم الذي يمنع محبة الاقتداء الذي يجري فيه السفن والزوارق ، هكذا ذكر الحاكم الشهيد في المتقى عن أبي حنيفة وهو الصحيح ، ولكن إنما يمنع الاقتداء في هذه الصورة إذا كان الناس يعمرون فيه ، وإن كانوا لا يعمرون فيه لا يمنع الاقتداء . وفي الغيائية : وإن كان بين الإمام والمقتدى نهر صغير لا يجري فيه السفن والزوارق لا يمنع الاقتداء وهو المختار ، ٣ م : وعن أبي يوسف أنه إذا كان بحيث يمكنه المشي في بطنه كان عظيما - وفي الحجة : سواء كان فيه ماء أو لم يكن ، ٣ م : ومن المشايخ من قال : إذا كان لا يمكن للرجل القوى أن يجتازه بوثية - وفي الحجة بوثية من غير تكلف - ٣ م : فهو عظيم مانع من محبة الاقتداء ، وفي الملتقط : إذا كان النهر كأضيق الطرق فإنه يمنع الاقتداء ، وإن كان بحيث لا يكون طريق صغير مثله لا يمنع . وفي الحجة : ساقية صغيرة مثل الذي بين الصفين^٢ لا يمنع سواء كان فيها ماء أو لم يكن . وقال أبو يوسف : النهر الذي يمشي في بطنه حمل وفيه ماء يمنع الاقتداء ، وإن كان يابسا واتصلت الصفوف جاز ٣٠ م : وإن كان على النهر جسر وعليه

(١) من نسخة م فقط (٢) أي قدر ما يكون بين الصفين من الفصل .

الفتاوى التاتلوعانية (كتاب الصلاة) ما يمنع صحة الاقتداء لا ما لا يمنع . ج ١٠

صغرف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء من كان خلف النهر - وفي الحجة : سواء رأوا إمامهم أم لا ، ولثلاثة حكم الصف بالإجماع ، وليس للواحد حكم الصف بالإجماع ، وفي المتن اختلاف على ما مر في الطريق . وإن كان بينه وبين الإمام بركة أو حوض إن كان بحال لو وقعت التجاسة في جانب يتجنب الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء ، وإن كان لا يتجنب يمنع الاقتداء ويكون كثيرا ، كذا ذكره الشيخ الإمام أبو نصر الصفار . وفي الخاتمة : [لو كان في المسجد الجامع نهر يجري إن كان صغيرا لا يمنع ، وإن كان كبيرا يجري فيه الزوارق] يمنع .

٣ : وفي فتاوى الشيخ أبي الليث : رجل يصلي يقوم في فلاة كم يقبل ما يقبى أن يكون بينه وبين القوم حتى لا يجوز صلاتهم ؟ حكى عن الشيخ الإمام أبي القاسم أنه قل : مقدار ما يمكن أن يصطف فيه القوم ، وفي الحجة : مقدار ما يمر فيه الصلاة ، ٣ : وغيره من المشايخ قال : مقدار ما يصح فيه الصفان ؛ فرق بين هذا وبين ما إذا صلى الإمام في مصلى العيد يوم العيد حيث يجوز وإن كان بين الصفوف فصل ، والفرق أن مصلى العيد بمنزلة المسجد في حق الصلاة بالاتفاق وإن اختلفوا فيما عدا الصلاة لأن ذلك كله جعل للصلاة ولا كذلك الفلاة . وفي الخاتمة : ولو صلى بالناس في الجبابة صلاة العيد جازت صلاتهم وإن كان بين الصفوف قضاء واتساع ، لأن الجبابة عند أداء الصلاة لها حكم المسجد . وفي الخاتمة : وأما مصلى العيد فالمقصورة كاللجنة بالاتفاق . وأما المحروط الكبير قال المشايخ : في يوم العيد يأخذ المحروط حكم المسجد حتى أنه لو تباعد الصفوف

(١) من أر ، لح ، من وغيرهما (٢) الجبابة : - ما استوى من الأرض في ارتفاع ولا غير فيه ، وفي الاصطلاح مكان يجزئ لفتلة العيد خارج البلد ، دون مصلى العيد (٣) المقصورة : الدار المربعة المحيطة ، والمزاد طاعة المقصورة التي تكون في الفصل ويكون فيها الخراب والمخرب على المصوم بدون التلف (٤) المحوط : - المحظرة والمراد بها الجبابة أو مصلى العيد الكبير المحوط بمحيط كاللجنة الكبير إلا أنه لا سقف فيه .

أو بقي عاليا مقدار طامة ذراع يجوز ، و في غيره من الأيام فله حكم المعتادة حتى لو دخلوا بعض الصلوات جماعة فإلم تكن الصفوف متصلة لا تجوز الصلاة ، وأما غير مطلق العيد من الجباة خارج المحوط إن اتصلت الصفوف جازت صلاتهم وإلا فلا ، والجماعات المتفرقة يوم العيد خارج البلدة في كل موضع جلوسا و صفوفا بينهم وبين المصلين مفازات حالية لا تجوز صلاتهم ما لم يتصل . م : إمام صلى يقوم على الطريق فاصطف الناس في الطريق على الطول قال : إذا لم يكن بين الإمام وبين القوم مقدار ما يمر فيه الحل جازت صلاتهم ، وإن كان فلا ، وكذلك بين الصف الأول وبين الصف الثاني - وفي الثانية : إلى آخر الصفوف . م : رجلان أم أحدهما صاحبه في فلاة من الأرض فجاء ثالث ودخل في صلاتهما فتقدم الإمام حتى جاوز موضع سجوده مقدار ما يكون بين الصف الأول وبين الإمام لا تقصد صلاته وإن جاوز موضع سجوده لأن في الابتداء لو كانوا ثلاثة وكان يخطه وبينهما هذا القدر جاز ، فكذا إذا تقدم هذا القدر . و في الفتاوى : لو صلى في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه مقدار سجوده لا تقصد صلاته - وفي الولو الجية : وهو المختار ، م : و يعتبر مقدار سجوده من خطفه وعن يمينه ويساره ويعطى لهذا القدر حكم المسجد كما في وجه القبلة ، فالج تأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد فلا تقصد صلاته ، ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرنا من الموضع فتعدت صلاته . وفي هذا الموضع أيضا : قوم يصلون خارج المسجد أو في الصحراء وفي وسط الصفوف موضع لم يقم فيه أحد مقدار حوض أو قاربين تجوز صلاة من وراء ذلك الموضع إذا كانت الصفوف المتصلة حوالى ذلك الموضع ، وهذه المسألة تؤيد قول من يقول بجواز الاقتداء خارج المسجد إذا كانت الصفوف متصلة بغيره المسجد وإن لم يكن المسجد ملائ : و في باب الجمعة في صلاة الأجل مسألة تدل على هذا القول ، و صورتها : إذا صلى الرجل في سوق السيارة صلاة الجمعة مثقديا ، إماما في المسجد جاز إذا كانت الصفوف متصلة بغيره المسجد ،

اعتبر اتصال الصفوف ولم يعتبر كون المسجد ملائناً . وإذا صلى الرجل في المثنية مقتدياً بامام في المسجد يجوز . وكذا لو صلى على سطح المسجد مقتدياً بامام في المسجد تجوز صلاته لأن غالب سطح المسجد لا يخلو عن كوة ومفصل ومقعد فصار كحائط بينه وبين الإمام عليه باب . هذا إذا كان مقامه خلف الإمام أو على يمينه أو على يساره ، فأما إذا كان أمام الإمام أو بآزائه فوق رأسه لا يجوز ، هو المنقول عن أصحابنا ، وذكر الإمام المعروف بنحوه زاده هذه المسألة وجعل الجواب فيها كالجواب في الحائط إذا كان عليه قبة أو باب مفتوح أو مشدود . الحاشية : إن كان للسطح باب في المسجد ولا يشتبه عليه حال الإمام صح الاقتداء في قولهم ، وإن لم يكن له باب فيه المسجد ولكن لا يشتبه عليه حال الإمام صح الاقتداء به أيضاً ، وإن اشتبه حال الإمام لا يصح الاقتداء . م : هذا إذا صلى على سطح المسجد ، وإن صلى على سطح بينه وبينه متصل بالمسجد ذكر الشيخ الإسلام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله أنه يجوز لأن سطح بينه إذا كان متصلاً بالمسجد لا يكون أشد حالاً من منزل يكون بمجنب المسجد بينه وبين المسجد حائط ، ولو صلى رجل في مثل هذا المنزل مقتدياً بامام في المسجد وهو يسمع التكبير من الإمام أو المكبر تجوز صلاته ، فالقيام على السطح يكون كذلك . الحجة : ويجوز الاقتداء لجار المسجد بامام المسجد وهو في بينه إذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام ، وإن كان طريقاً عاماً ولكن سدته الصفوف جاز الاقتداء لمن في بينه بامام المسجد ، ولو كان هذا في مسجد الرباط والحان وبينهما طريق لأهل الرباط لا يمنع الاقتداء لأنه ليس بطريق عام ، م : وذكر القاضي الإمام علاء الدين رحمه الله : لا يجوز الاقتداء لأن الحائط حائل ، فصاب الفقه : وقال بعض الفقهاء : إن كان بينهما على الحائط قبة يسع فيه إنسان جاز ، وإن لم يكن فلا . م : وإذا قام على رأس الحائط يريد به الحائط الذي بين المسجد ومنزله ذكر القاضي الإمام علاء الدين في شرح المختلفات قالوا : يجوز الاقتداء لأنه لا حائل ما هنا ، وذكر القاضي الإمام علاء الدين أيضاً أنه

القول: التاليعانية (كتاب الصلاة) ما يمنع صحة الاقتداء بما لا يمنع (ج ١)

إذا كان هل رأس الحائط صف و صف على سطح المنزل فصحة اقتداء الصف الذي على سطح المنزل على الخلاف فيها إذا قامت الصفوف خارج المسجد متصلة بالمسجد ، وهناك إن كان المسجد ملائ يصح الاقتداء ، وإن لم يكن المسجد ملائ قال بعض المشايخ : لا يجوز الاقتداء ، وقال بعضهم : يجوز وهو الصحيح . وفي فتاوى الشيخ الإمام أبي الليث : إمام صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة قام صف خلف الإمام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلموا فيه ، منهم من قال : يجوز : ومنهم من قال : لا يجوز ، قال الصدر الشهيد : لا عدل من الأقاويل أن الإمام إذا كان في المقصورة والقوم في سرائع خاصه يجوز ، وكذلك إذا كان الإمام في مسجد الأنبار والقوم في سرائع خاصه يجوز ، وإن كان الإمام في المقصورة والقوم في مسجد المناوة لا يجوز . وفي الحاشية : وأما الصلاة في المسجد الجامع بالجماعة والإمام في داخل المقصورة والقوم في الصحن ففي يوم الجمعة ويوم العيد والصفوف متصلة تجوز بالاتفاق ، وسمعت بعض المشايخ يقولون : الطريق الذي في الجامع يمنع الاقتداء لأنه طريق عام ، قلت : إنه طريق المصلين إلى موضع الصلاة فلا يكون مانعا فاقبال الصفوف أولى . م : واتحاد الصلاتين شرط لصحة الاقتداء حتى لم يصح اقتداء مصلّي الظهر بمصلّي العصر ، ولا اقتداء من يصلي ظهر يوم بمن يصلي ظهر غير ذلك اليوم ، وفي الحاشية : وكذا صاحب الظهر إذا أم لصاحب الجمعة أو الإمام يصلي الجمعة والقوم يصلي الظهر ، وفي جامع الجوامع : ولا من صلى ركعة ثم حضر الإمام فاعتدى به ، م : ولا اقتداء المفترض بالمتنفل ، وصح اقتداء المتنفل بالمفترض . وفي جامع الجوامع : وإن لم يقرأ في الآخرين ، م : وقال الشافعي : يصح الاقتداء في جميع ذلك . ثم إذا لم يصح الاقتداء في هذه المسائل عندما ولم يصير شارعا في الفرض هل يصير متطوعا شارعا في الصلاة ؟ ذكر في باب الحدث أنه لا يصير شارعا ، وذكر في باب الأذان أنه يصير شارعا ، ومن المشايخ من قال : في المسألة روايتان ، ومنهم من قال : ما ذكر في باب الحدث قول

الفتاوى التاريخية في كتّاب الصلاة ما يقع منه الاكراه وتما لا يجمع (الشيخ رحمه الله)

محمد رحمه الله في باب الإذان قولها بناء على أن الفرضية (إذا بطلت هل) ينقلب تطوعاً ذكر في الزيادات : إذا اختلف الفرضان قام أحدهما مناجية لا يجوز صلاة المأموم ، وإن قهقه فيها لم يكن عليه وضوء ، وهذا يدل على أنه لم يصر شارحاً في الصلاة . وفي الكافي : ولو ائقدى بالتفل بمقتضى تقديمه المقتدى ثم ائقدى به في ذلك الفرض ونوى قضاء ما لزمه بالإفساد جاز عندنا قضاء ، خلافاً لوفرحه الله . م : ثم بين المشايخ اختلاف في اقتداء المقتضى بالتفل ، قال بعضهم : اقتداء المقتضى بالتفل كما لا يجوز في جميع أفعال الصلاة لا يجوز في فعل واحد ، وبعض مشايخنا قالوا : اقتداء المقتضى بالتفل إنما لا يجوز في جميع أفعال الصلاة أما يجوز في فعل واحد ، ألا ترى ما ذكر محمد أن الإمام إذا رفع رأسه من الركوع جاء إنسان وائقدى به قبل أن يسجد بمحدثين سبق الإمام الحدث فاستخلف هذا الرجل الذي [ائقدى به ساعثذ صبح الاستخلاف و يأتي الخليفة بالسجدين ويكون] هاتان السجدتان فلا للخليفة حق بيعدهما بعد ذلك ، فرضاً في حق من أدرك أول الصلاة ، ومع هذا صبح الاقتداء وكذلك المتفل إذا ائقدى بالمقتضى في الشفع الأخير يجوز ، وهذا اقتداء المقتضى بالتفل في حق القراءة ، وعامة المشايخ على أن اقتداء المقتضى بالتفل كما لا يجوز في حق جميع أفعال الصلاة لا يجوز في فعل واحد لأن المعنى لا يوجب الفصل . وأما ما ذكره من المسألتين أما الأولى قلنا : نحن لا نقول بأن السجدين نقل في حق الخليفة بل هما فرض لوجود حد الفرض فإن حد الفرض أنه إذا لم يؤده في محله يؤمر بالإعادة إذا أمكنه ، وإذا عجز عن الإعادة بأن خرج من حرمة الصلاة تفسد صلاته ، وقد وجد هذا الحد في مسألتنا ، ولأن الخليفة قائم مقام الأول ، ولو كان الأول في مكانه كانت السجدة فرضاً في حقه وكذا في حق الخليفة إلا أنه لا يمتد بهما في صلاته ، وكم من فرض لا يمتد به ، فعلم الاعتداد لا يدل على عدم الفرضية . [وأما المسألة الثانية] قلنا :

(من أراد من غيره ما لا يملكه من نفسه فليطلبه من غيره)

الفتاوى النافذة (كتاب الصلاة وما يتعلق بها) (الشيخ محمد بن عبد الله)

خلاصة المفتى أخفت حكم الفرض بسبب الاقتداء ولهذا لزمه قضاء ما لم يدرك مع الإمام من الشفع الأول، وكذا لو أفسد المفتى الصلاة على نفسه يلزمه قضاء أربع ركعات، وإذا أخذت صلاة المفتى حكم الفرض كانت القراءة تولا في حقه كما في حق الإمام، فكان هذا اقتداء المتفل بالمتفل في حق القراءة، وإذا اقتدى أحد التاذرين بصاحبه لم يجوز لأن سببها مختلف واختلاف الأسباب يوجب اختلاف الأحكام فصار كاختلاف الفرضين وكذا من أفسد صلاة فقضاها مقتديا بالمتفل لا يجوز لأن القضاء لزمه بالإفساد فصار كإقتداء المقرض بالمتفل.

الحافى: رجل اقتدى بالإمام في المغرب ينوى التطوع فصى الإمام بأربع ركعات وقد على رأس الثالثة وتابعه المفتى في ذلك قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل: تفسد صلاة المفتى لأن الرابعة وجبت على المفتى بالشروع وعلى الإمام بالقيام إليها، فصار كرجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالنذر واقتدى فيهن بغيره، فلا يجوز صلاة المفتى، وفي الفتاوى العتبية: وإن لم يقعد الإمام بعد الثالثة فصلاة الإمام فاسدة - يعنى الفريضة - وصلاة المفتى جائزة لأنه انقلب كله قفلا للإمام. الحافى: وإذا صلى الرجل المغرب في منزله لجاء رجل واقتدى به صلى المغرب تطوعا فقام الإمام إلى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المفتى قالوا: فسدت صلاة الإمام والمفتى ٠ م: وفي النوادر عن محمد بن رجلى صليا معا صلاة واحدة ونوى كل واحد منهما إمامة صاحبه: جاز، ولو اقتدى كل واحد منهما بصاحبه فإن صلاتهما فاسدة، ولو نذر رجل أن يصلى ركعتين فقال رجل آخر: لله على أن أصلى تلك المتذورة، ثم اقتدى أحدهما بالآخر جاز، وإذا نذر رجل أن يصلى ركعتين وحلف آخر وقال: والله لأصلى ركعتين، جاز اقتداء الحالف بالناذر، ولا يجوز اقتداء الناذر بالحالف - ونفى جامع الجوامع: جاز اقتداء الناذر بالحالف، وكذا عكسه ٠ م: ولو حلف رجلان كل واحد منهما أن يصلى ركعتين واقتدى أحدهما بالآخر جاز.

بمنزلة اقتداء المتطوع بالطوع . ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعاً أسبوعاً واقتدى أحدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداؤه ، بمنزلة اقتداء الكافر بالكافر .
الحالفة : إذا اقتدى المتفل بالمتقضى فأحدث المقترض وخرج من المسجد فسدت صلاة الإناء ، ولا تفسد صلاة المتفل . الفتاوى الثمانية : لو اقتدى بمصلي الظهر في التطوع وأفسد ثم اقتدى به في الظهر وصلى خرج من مهلة كليهما . وإذا قال وقته على أن أصله هذه الصلاة التي يصلها الإمام تطوعاً ، والإمام في الظهر فدخل معه ثم تذكر أن عليه الظهر فدخل معه في الظهر وصلى : لا شيء عليه . ولو اقتدى في التفل بمن يصلي الظهر وهو مقيم يلزمه الأربع ، ولو أفسد يقضى أربعاً بتسليمه واحدة يقرأ في كل ركعة ، ولا يجوز بتسليمتين ، وإن كان الإمام مسافراً فليبه قضاء ركعتين . ولو اقتدى بإمام يصلي الظهر وهو مقيم في التفل ثم أفسد الإمام وسافر في الوقت : فالإمام يصلي ركعتين والمقتدى يصلي أربعاً ، وإن اقتدى به في تلك جاز لكن إذا سلم الإمام لا يسلم المقتدى بل يقوم ويصلي ركعتين بقرلة ، وإن لم يقرأ في أحدهما لا يجوز . م : ولو أن حنفى المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف وعبد رحمهما الله قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : يصح اقتداؤه ، ولو اشتركا في نافلة فأفسداها ثم اقتدى أحدهما بالآخر في القضاء : يصح . الحالفة : رجل شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد ورجل آخر شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد فاقضى أحدهما بالآخر في القضاء : لا يجوز . جامع الجوامع : اقتدى في الظهر متطوعين فأفسدا فأما أحدهما الآخر : جاز . ولو اقتدى رجل برجل في أربع قبل الظهر فاقضى به رجل آخر يرى بعد الظهر أربعاً ومجملها : جاز . اليتيمة : سئل الحسن بن علي عن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلاله ثم اقتدى به إنسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه ؟ قال : نعم . إن لم يكن الإمام مقيماً والمقتدى مسافراً . م : ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ما سبق بمثله ، وكذا اقتداء اللاحق بمثله .

وإذا كان صف تام من النساء خلف الإمام وورا من صفوف من الرجال فسببت صلاة تلك الصفوف كلها استحسانا ، وفي القياس تقسدت صلاة صف واحد خلفت النساء ، فإن كن ثلاثا وكن في الصف يفسدن صلاة واحد على يمينه وواحد على شماله وثلاثة خلفهن إلى آخر الصفوف - وفي النبايع : وعليه الفتوى . م : وذكر في واقعات الناطق : ويجعل الثلاث صفا تاما حتى قال بفساد صلاة تلك الصفوف إلى آخرها . فإن كانت امرأتان فالمرؤى عن محمد رحمه الله أن المرأتين تقسدان صلاة أربعة نفر : واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنتين خلفهما بحذائهما ، وعن أبي يوسف روايتان ، في رواية جعل الثلاث كالاثنتين قال : لا تقسدان إلا صلاة خمسة نفر : واحد عن يمينه وواحد عن يساره وثلاثة خلفهن بحذائهن . وفي رواية أخرى جعل المثنى كالثلث وقال : امرأتان تقسدان صلاة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وصلاة رجلين خلفهما إلى آخر الصفوف . ابن سماعة عن محمد رحمه الله في قوم وقفوا على ظهر ظلة والمسجد تحتهم والنساء قدامهم : لا تجوز صلاتهم . وفي فوائد الشيخ أبي الحسن الرستغفي : إذا كان في المسجد ردف وعلى الرف صف من النساء اقتدين بالإمام وتحت الرف صفوف الرجال هل تقسدت صلاة من وقف خلف النساء ؟ قال : لا تقسدت ، وكذلك الطريق . قال : فإن كان الرجال الذين فوق الظلة بحذائهم من تحتهم نساء أجزتهم ، بمنزلة امرأة بحذاء رجل بينها وبينه حائط . وإن قام ثلاث نسوة خلف الإمام أفسدن على من قام بحذائهن خلفهن إلى آخر الصفوف ، ومن لم يكن بحذائهن من أهل الصفوف فصلاتهم تامة . بشر عن أبي يوسف في إمام صلى برجال ونساء و صف النساء بحذاء صف الرجال قال : تقسدت صلاة رجل واحد الذي بين الرجال والنساء ، وصار ذلك كستره أو حائط بينهم وبينهن ، ألا ترى أنه لو كان بين صف النساء وبين صف الرجال سترة قدر مؤخرة الرجل كان ذلك سترة للرجال ولا تقسدت صلاة واحد منهم ! وكذلك لو كان بينهم حائط وكان الحائط قدر الذراع كانت سترة

و إن كان أقل من ذلك لا يكون سترة . فإن كان النساء فوق ذلك الحائط - يعنى الذى هو قدر الذراع - فليس بستره ، وإن كان الحائط قدو قامه أو أطول فهو سترة لمن كان على الأرض من الرجال ولا يكون سترة لمن كان على الحائط ، وإن قام الرجل على الحائط و النساء على الأرض فهذا وما لو قامت النساء على الحائط و الرجل على الأرض سواء .

الفصل السابع

فى بيان مقام الإمام و المأموم

و إذا كان مع الإمام رجل أو صبى يقل الصلاة قام عن يمينه ، وهو المختار ، وفى الفتاوى الغتاية و يكره أن يقوم عن يساره أو خلفه . وفى جامع الجوامع : و قال الشافى رحمه الله : تفسد ، و فى شامل البيهقى : و لو وقف على يساره جازت صلاته و قد أساء ، م : لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال : بت عند عائى ميمونة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قممت و توضأت و وقفت على يساره ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أذنى و أدارنى وراء ظهره و أقامنى على يمينه - وفى هذا الخبر فوائد ، منها أن السنة أن يقوم الواحد على يمين الإمام ، و إن وقف على يساره لا تفسد صلاته لأن النبى عليه السلام لم يأمره بتجديد التكبير ، و أن المقتدى إذا تقدم لإمامه تفسد صلاته لأن النبى صلى الله عليه وسلم أداره وراء ظهره و لو أداره أمامه لكان أسهل عليه ، و أن العمل القليل لا يفسد الصلاة لأن النبى عليه السلام أداره . وفى الخانية : المقتدى إذا تقدم على الإمام لا يجوز صلاته - و لو كان المقتدى أطول من الإمام و رأسه عند السجود يقع قبل رأس الإمام جازت صلاته ، و كذا المرأة إذا صلت مع زوجها فى البيت إذا كان قدماها بخذاء قدم الزوج لا تجوز صلاتهما بالجماعة ، و إن كان قدماها خلف قدم الزوج إلا أنها طوية يقع رأسها قبل رأس الرجل جازت صلاتهما لأن العبرة للقدم ، ألا ترى أن صيد الحرم إذا كان رجلاه خارج الحرم و رأسه فى الحرم يحل أخذه ، و إن كان

على العكس لا يحمل . م : إذا كان مع الإمام رجل واحد ثم في ظاهر الرواية لا يتأخر المقتضى عن الإمام ، وعن محمد رحمه الله قال : ينبغي أن يكون أصابع المقتضى عند كعب الإمام ، ولو وقف خلف الإمام لا يكره ، ولو صلى خلف الصف ولم يلحق بالصف فالتقول عن الشيخ أبي بكر أنه لا يكره ، وذكر محمد بن شجاع أن على قول أبي حنيفة رحمه الله يكره . قال : وإذا كان معه اثنان قاما خلفه ، وكذلك إذا كان أحدهما صييا ، وإن كان معه رجل وامرأة أقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه ، وإن كان رجلان وامرأة أقام رجلين خلفه والمرأة وراءهما . الخلاصة : ولو كانوا رجالا ونساء وصيانا وصيات : صف الرجال ، ثم الصبيان ، ثم النساء . ثم الصيات - وذكر في البناء مكنها : المرافقات ، وفي المتفق : صف الرجال ، خلفهم صبيان ، ثم الخنثاء ، خلفهم الفسوان . م : وإن كان معه رجلان وقام الإمام وسطهما فصلاتهم جائزة ولم يذكر الإساسة . وفي الفتاوى العتبية : ولو قام الإمام وسط القوم أو قاموا في ميمنته أو ميسرته فقد أسأوا ، ولو جاء والصفوف متصلة انتظر حتى يحى آخر فان خاف فوت الركعة جذب واحدا من الصف أو من على يمين الإمام إن علم أنه لا يؤذيه . م : وأفضل مكان المأموم حيث يكون أقرب إلى الإمام ، وإذا تساوت المواضع فعن يمين الإمام أولى ، وقال بعض المشايخ : عن يسار الإمام أولى ، والاول أحسن ، وفي الخلاصة : وإن لم يجد في الصف الأول فرجة يقوم في الثاني لأنه أقرب إلى الأولى . النسفية : سألت أبا الفضل الكرماني وعلى بن أحمد عن أفضل الصفوف في حق الرجال ما هو ؟ فقالا : في صلاة الجنازة آخرها ، وفي سائر الصلوات أولها ، قال : وكانا يشيران إلى معنى وهو أن هذا شفاعة لليت فينبى للشفيع أن يختار أقرب المواضع إلى التواضع ليكون شفاعته أدعى إلى القبول . م : وإذا قاموا في الصفوف تراصوا وسروا بين مناكبهم ، وفي جامع الجوامع : ويسدون الحفل . وينبى أن يحى إلى الصلاة بالسكينة والوقار - وفي الخلاصة : وإن خاف الفوت ، م : وكذلك إذا أدرك الإمام في

الركوع . جامع الجوامع : و ينبغي أن يحاذي الإمام أفضلهم . الخلاصة : إذا دخل المسجد والإمام في الركوع لا يدخل في الركوع ما لم يصل إلى الصف . م : رجلا ن صليا في الصحراء و اتم أحدهما بالآخر و قام على يمين الإمام فجاء ثالث وجذب المؤتم إلى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر طرخان أنه لا تقصد صلاة المؤتم ، جذبه الثالث إلى نفسه قبل التكبير أو بعده . وفي الفتاوى العتاية : هو الصحيح ، و قال غيره من المشايخ : إذا جاء الثالث لا ينبغي له أن يجذب المؤتم إلى نفسه لكن يتقدم الإمام و يقوم في موضع سجوده فيصير الثالث مع من كان على يمين الإمام خلف الإمام .

قال محمد في الجامع الصغير في رجل صلى ولم ينو أن يؤم النساء لجماعت امرأة فدخلت في صلاته خلفه ثم قامت إلى جنبه : لم تقصد صلاته عليه ، ولم تجز صلاتها . يجب أن يعلم أن نية إمامة المرأة شرط لصحة اقتدائها به ، وفي الخلاصة الحانية : وقال زفر رحمه الله : ليس بشرط ، ولهذا يصح اقتداؤها به في صلاة الجمعة والعديد و صلاة الجنائزة و إن لم ينو الإمام إمامتها ، و في الهداية : وإنما يشترط نية الإمامة إذا [اتممت محاذية ، فإن لم يكن بجانبها رجل ففيه روايتان . م : ثم لا بد لمعرفة هذه المسألة من معرفة المحاذاة و معرفة المرأة و الصلاة المطلقة و المشتركة ، فنقول - و بالله التوفيق : معنى المحاذاة أن تقوم المرأة بمحاذة الرجل في مكان متحد من غير أن يكون بينهما حائل ، حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الأرض و الدكان مثل قامة الرجل لا تقصد صلاة الرجل لاختلاف المكان ، ولو كانا في مكان متحد بأن كانا على الأرض أو على الدكان إلا أن بينهما أسطوانة أو ما أشبهها لا تقصد صلاة الرجل أيضا لمسكان الحائل . ونفى بالمرأة أن تكون بمن تصح منها الصلاة ، وهي بالغة أو صبية مشتهة ، حتى أن المجنونة إذا حاذت الرجل لا تقصد صلاة الرجل و إن كانت بالغة مشتهة لانه لا تصح منها الصلاة .

(١) من أر . غ ، م و غيرها ، و موضعه في نسخة م : ثبت .

والصية التي تعقل للصلاة إذا كانت لا تشتهى فحاذت الرجل لا تفسد صلاة الرجل .
 ونفى بالصلاة المطلقة الصلاة المعهودة ، حتى أن المحاذاة في صلاة الجنابة لا تفسد صلاة
 الرجل . ونفى بالمشاركة أن يكونا شريكين بتحريمه وأدائه - وفي الخاتمة : سواء اقتدت
 في الفريضة أو اقتدت متطوعة بالمفترض . ٣ : ونفى بالشركة بتحريمه أن يكونا بانين
 تحريمتهما على تحريمه الإمام . ونفى بالشركة أدائه أن يكون لهما إمام فيما يؤديانه حقيقة
 أو تقديرًا فإذا استجمعت المحاذاة هذه الشرائط أوجب فساد صلاة الرجل - وفي الخاتمة :
 قلت المحاذاة أو كثرت ؛ ٤ : ولا توجب فساد صلاة المرأة استحسانًا . وحكى عن مشايخ
 العراق صورة في المحاذاة تفسد صلاة المرأة ولا تفسد صلاة الرجل ، وبينها : إذا جاءت المرأة
 وشرعت في الصلاة بعد ما شرع الرجل في الصلاة ناويا إمامة النساء وقامت بحذائه ، وهذا
 لأن فساد صلاة الرجل بسبب المحاذاة لتركه فرضا من فروض المقام فإن الرجل مأمور
 بتأخير المرأة لقوله عليه السلام ”أخروهن من حيث أخرهن الله“ فإذا لم يؤخرها فقد ترك
 فرضا من فروض المقام ، فأما المرأة فما تركت فرضا من فروض المقام وإن صارت مأمورة
 بالتأخير ، لأن المرأة ما صارت مأمورة بالتأخير نصا وإنما تصير مأمورة بالتأخير ، إذا وجد
 التأخير من الرجل ليقع تأخيرها مفيدا ، فإذا كانت المرأة حاضرة حين شرع الرجل في الصلاة
 فقامت بحذائه أمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة أو خطوتين ، فإذا لم يتقدم لم يوجد منه
 التأخير فلا يلزمها التأخير فلم تترك فرضا من فروض المقام ، فأما إذا جاءت بعد ما شرع
 الرجل في الصلاة لا يمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة أو خطوتين لأن ذلك مكروه في
 الصلاة ، وإنما تأخيرها بالإشارة أو باليد أو ما أشبه ذلك ، فإذا فعل ذلك فقد وجد منه
 التأخير ، وإذا لم تأخر فقد تركت فرضا من فروض المقام تفسد صلاتها - وهذه المسألة
 عجبية . وإذا قامت المرأة بحذاء الإمام واقتدت به ونوى الإمام إمامتها أفست صلاة
 الإمام والقوم لوجود المحاذاة في صلاة مشتركة ، وفساد صلاة القوم بفساد صلاة الإمام ،
 وكلام محمد بن مقاتل يقول : لا يصح اقتداؤها ، وهذا قاسد لأن المحاذاة غير مؤثرة في صلاتها

وإنما تفسد صلاتها بفساد صلاة الإمام ، ولا تفسد صلاة الإمام إلا بعد صحة شروعاتها ، لأن المحاذاة ما لم يكن في صلاة مشتركة لا أثر لها في الإفساد ، وأما إذا لم ينو الإمام إمامتها فلم تكن داخلية في صلاته فلا تفسد الصلاة على أحد . وفي الخاتمة : وإن قامت بحجب إمام نوى إمامتها وكبرت مع الإمام لم تنعقد تحريمه الإمام ، هو الصحيح ، وإن تقدمت على الإمام واثبتت به لم تفسد صلاة الإمام . الخلاصة : يصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وإن لم ينو إمامتها ، وكذا العيدين ، وهو الأصح . الطحاوى : إمامة الرجل للمرأة جائزة إذا نوى الإمام إمامتها إذا لم يكن في الخطوة ، أما إذا كان الإمام في الخطوة فإن كان الإمام لمن أو لبعضهن محرما فانه يجوز ويسكره ، وقال زفر رحمه الله : يجوز إمامة الرجال للنساء سواء نوى الإمام أو لم ينو . الصيرفية : وإذا نوى الإمام إمامة امرأة بعينها فاقدت به ثم جاءت أخرى واقدت قال قاضيخان والقاضي برهان الدين : لا يصح . جامع الجوامع : محاذاة الخنثى المشكل لا تفسد . ٣ : قال محمد رحمه الله في الجامع : إذا صلى الرجل برجال ونساء صلاة مكتوبة فأحدث رجل وامرأة من خلفه وذهبا يتوضآن ثم جاءا وقد صلى الإمام فقاما يقضيان صلاتهما فقامت المرأة بخذاء الرجل في مكان واحد فصلاة الرجل فاسد وصلاة المرأة تامة ، ولو كانا مسبوقين بأن دخلا في صلاة الإمام بعد ما سبقهما الإمام بشيء من الصلاة فقامت المرأة بخذاء الرجل في مكان واحد فصليا فصلاتهما تامة . وكان الشيخ عبد الله الخيزاخيزي يقول : أصحابنا جعلوا المسبوق فيما يقضى كالمنفرد إلا في ثلاث مسائل ، إحداها : أنه إذا قام إلى قضاء ما سبق لجاء إنسان فاقدت به لا يصح اقتداؤه ، ولو كان كالمنفرد يصح اقتداؤه ، والثانية : إذا قام إلى قضاء ما سبق فكبر ونوى استئناف تلك الصلاة وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا ولو كان كالمنفرد لما صار مستأنفا وقاطعا ، والثالثة : إذا قام إلى قضاء ما سبق وعلى الإمام بمحدثا السهو فعليه أن يتابعه ولو لم يتابعه حتى فرغ من صلاته كان عليه أن يسجد بمحدثي السهو ، ولو كان كالمنفرد لا يلزمه بمحدثا السهو بسهو سواه الإمام .

ثم إن محمدا رحمه الله وضع المسألة في الكتاب فيما إذا تحاذيا بعد العود، و فرق بين المدركين وبين المسبوقين، ولم يذكر ما إذا تحاذيا في الطريق ؟ قال مشايخنا : ينبغي أن لا تفسد صلاة الرجل استحسانا سواء كانا مدركين أو مسبوقين ، لأنها غير مؤديين الصلاة والمحاذاة إنما أوجبت فساد صلاة الرجل بتركه فرضا من فروض المقام وذلك مختص بحالة الأداء . الولوالجية : رجل صلى خلف الإمام فزحمه الناس حتى وقع في صف النساء ولم يبرح حتى فرغ الإمام من صلاته فلما وجد مسلكا تنحى عن النساء ثم صلى فصلاته تامة ، لأنه لم يؤد ركنا مع النساء . م : وحكى عن الشيخ أبي الحسن على بن محمد البردوى أن القهقهة في هذه الحالة لا تكون حدثا استحسانا ولكن تقطع الصلاة .

الفصل الثامن في الحث على الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة ، لا يجوز لأحد التأخر عنها إلا بعذر ، وفي الملتقط : الجماعة واجبة ، وفي الأنفع : وعند داود الطائى الجماعة فرض ، وفي السنن : الجماعة سنة مؤكدة ، أى قوية تشبه الواجب في القوة حتى قال الناس بأن الصلاة بالجماعة فريضة ، إلا أن منهم من يقول بأنها من فروض الكفاية حتى إذا قام بها البعض سقط عن الباقي ، ومنهم من يقول بأنها من فروض الأعيان حتى لو صلى وحده ويمكنه الأداء بالجماعة فإنه لا يجوز . وفي جامع الجوامع : ولا يجب على : المقعد ، والزمن ، ومقطوع اليد والرجل من خلاف ، والمفلوج ، والشيخ الغافى ، والاعمى وإن وجد قائدا عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالوا : يجب ، م : والاعمى إذا وجد قائدا يقوده إلى الجمعة لا يجب عليه الجمعة عند أبي حنيفة خلافا لها . قال : وإذا زاد على واحد فهو جماعة في غير جمعة ، ولو كان معه صبي يعقل الصلاة كانت جماعة ، ولو فاتته الجماعة جمع بأمله في منزله - وفي جامع الجوامع : وإن كان واحدا ، وفي الفتاوى المتأية : ينال ثواب الجماعة . م : وقال أبو يوسف : سألت أبا حنيفة عن الأمطار والارداغ أيأتى فيها المساجد أو يصلى في المنازل ؟ قال : ما أحب أن يتركوا حضور المساجد ، قال

أبو يوسف: هذا أحسن مما سمعنا فيه . ابن سماعه قال: سألت رجلاً محمداً رحمه الله فقال: إن لنا مسجداً ظاهراً على الطريق أؤذن فيه وأقيم ولا يجتمع فيه أحد إلا أنا وابن عمي وربما كنت وحدي ويقربني مسجد يجتمع فيه جمع عظيم أرى أن أعطل هذا المسجد وأصلي في المسجد الكثير الجماعة؟ قال: لا تعطله ما قدرت عليه . عن الحسن عن أبي حنيفة في رجل جاء إلى مسجد وقد صلى فيه فسمع الإقامة في مسجد آخر قال: إن دخل فيه فلا يخرج منه حتى يصلي هذه الصلاة التي صلاها . بشر عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن النساء هل يرخص لهن في حضور المساجد؟ قال: العجوز تخرج للعشاء والفجر ولا تخرج لتفسيرهما، والشابة لا تخرج في شيء من ذلك، وقال أبو يوسف: والعجوز تخرج في الصلوات كلها، وفي الكافي: واختلفت الروايات في المغرب، فجاز أن يكون فيه روايتان، والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور الفساد، ومتى كره حضور المسجد للصلاة لأن يكره حضور مجالس الوعظ - خصوصاً عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحماية العلماء - أولى . جامع الجوامع: وللولى منع العبد من الجماعة . الكافر صلى بجماعة المسلمين يحكم بأسلامه، وعند الشافعي لا .

الفصل التاسع

في المار بين يدي المصلي وفي دفع المصلي المار،

واتخاذ السترة ومسائلها

قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير في امرأة تريد أن تمر بين يدي رجل وهو يصلي قال: يدرؤها، وإن مرت لا تقطع صلاته . اعلم أن الكلام في هذه المسألة في مواضع، أحدها أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع الصلاة عندنا أي شيء كان المار، وهذا مذهبنا، وقال بعض الناس: إن مرور المرأة والحر والكلب يقطع الصلاة، وهو قول بعض الصحابة . والثاني أن المصلي كيف يدرؤ؟ اختلف المشايخ في كيفية الدرء، منهم من قاله: يدرؤ بالإشارة، ومنهم من قال: يدرؤ بالتسييح، وفي الكافي:

والجمع بين الإشارة والتسبيح يكره ، والإشارة بالأيسر واليمين أو غيرهما ، وفي الفتاوى الصائفة : وإن لم يمنع لم تفسد صلاته والإثم على المارء م : وذكر في الأصل : إذا سبح وأشار بأصبعه ليصرفه عن نفسه لم يقطع صلاته وأحب إلى أن لا يفعل ، واختلاف المشايخ في معنى قوله « أحب إلى أن لا يفعل » قال بعضهم : لأنه جمع بين الإشارة والتسبيح وكان يكفيه أحدهما ، وقال بعضهم : لأنه سبح واليمين ورد بالإشارة ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون معناه أن ترك الإشارة والتسبيح للدره أولى لأن الكراهة في المرور ثابتة من غيره ، وهذا ثابت بفعله ، وفعله عليه السلام محمول على الابتداء حيث كان يجوز إدخال ما ليس من الصلاة في الصلاة - ثم إذا أشار أو سبح أو جمع بينهما ولم يمتنع المار عن المرور لا يزيد على ذلك ولا يشتغل بالمعالجة هذا هو مذهب علمائنا ، ومن العلماء من أطلق للأصلي أن يأخذ ببعض ثيابه أو يعض يديه فيدروا لظاهر قوله عليه السلام " وادروا ما استطعتم " ، ومن العلماء من أطلق أن يضربه ضربا وجيعا وأن يقاتله لقوله صلى الله عليه وسلم " وادروا ما استطعتم فإن أبي فليقاتله فإنه شيطان " وعندنا لا يزيد على الإشارة . الحجة : وإذا دفعه رجل آخر لا بأس به ، سواء كان في الصلاة أو غير الصلاة ، لما روى عن عطاء بن أبي رباح قال : سمعت النبي عليه السلام يوم الجمعة يصلي بالناس العصر وهو قاعد في الركعتين فركلب فدعا سعد على الكلب فأهلكه الله ، فلما فرغ من صلاته ونظر إلى الكلب أنه قد هلك قال : من الداعي منكم على هذا الكلب ؟ فلم يتكلم أحد ، ثم أعاد النبي عليه السلام القول ، فقال سعد : أنا الداعي عليه يا رسول الله بأبي أنت وأمي ، يا رسول الله ! أشفقت أن يقطع عليك صلاتك فدعوت عليه ، فقال النبي : كيف دعوت عليه يا سعد ؟ قال : " سببائك لا إله إلا أنت يا ذا الجلال والإكرام أهلك هذا الكلب أن يقطع على نيك صلاته " فقال النبي عليه السلام : يا سعد لقد دعوت في يوم وساعة وكلبات لو دعوت على ما بين السماء والأرض لاستجيب لك : فأبشر يا سعد - يحتمل أن المراد

من هذا القطع قطع المناجاة لا قطع الصلاة ، و يحتمل أنه شدد على الناس لينتدوا الكلاب ، و يحتمل أنه صار القطع منسوخا . م : و الثالث أن المرور بين يدي المصلي مكروه ، و المار آثم : الرابع في مقدار ما يجب أن يكون بين يدي المصلي و المار حتى لا يكره المرور ، و هذا فصل لا ذكر له في الأصل و اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : خمسون ذراعا ، و بعضهم قالوا : مقدار موضع صلاته و هو موضع قدمه إلى موضع سجوده ، و في الكافي : و إنما يأثم إذا مر في موضع سجوده في الأصح لأن هذا من المكان حقه و في تحریم ما ورائه تضيق على المارة . م : قال الشيخ أبو جعفر : إذا مر في موضع يقع بصر المصلي عليه - و بصره إلى موضع سجوده - فذلك مكروه ، و ما زاد على ذلك فليس بمكروه ، و في الظهيرية : و المختار ما قاله أبو جعفر . و في السفناني : و اختلف في الموضع الذي يكره المرور فيه ، منهم من قدره بثلاثة أذرع ، و منهم من قدره بخمسة ، و منهم من قدره بأربعين ، و منهم من قدره بقدر صفين أو ثلاثة ، و الأصح أنه إن كان بحال لو صلى صلاة غاشع لا يقع بصره على المار فلا يكره و كذا اختيار نجر الإسلام ، م : و قال الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار : إذا كان بينه و بين المار مقدار ما بين الصف الأول إلى حائط القبلة فروره لم يضره ، و هذا إذا كان في الصحراء و لم يكن له سترة ، فإن كان له سترة فر بينه و بين السترة فهو مكروه ، و إن مر من وراء السترة فهو ليس بمكروه ، و كذا لا يدرو المصلي إذا مر من وراء السترة ، قال بعض المشايخ : فانما يكره المرور بين المصلي و بين السترة إذا كان بين المصلي و المار أقل من مقدار الصفين . أما إذا كان مقدار الصفين فضاغدا فلا يكره ، و في السفناني : و إن مر على بعد في المسجد الجامع فقد قيل : يكره ، و الأصح أنه لا يكره ، و في الحجة : و الاحتياط في أن لا يمر و إن كان بعيدا . م : و إن كان يصلي في المسجد و كان بينه و بين المار أسطوانة أو إنسان قائم أو قاعد لا يكره ، و إن لم يكن بينهما حائل إن كان المسجد صغيرا يكره في أي موضع يمر ، و إليه أشار محمد في الأصل ، و إن كان

المسجد كبيرا مثل الجامع قال بعض المشايخ : هو بمنزلة المسجد الصغير فيكره المرور في جميع الاماكن ، و قال بعضهم : هو بمنزلة الصحراء ، و من المشايخ من قال : الحد في المسجد قدر ثلاثة أذرع فترك ذلك القدر و فيها وراء ذلك الأمر واسع عليه . و إن كان الرجل يصلى على الدكان أو على السطح فر إنسان بين يديه على الأرض قد مر بين يديه إن كان السطح و الدكان على أقل من قامة الرجل يكره ، هكذا ذكر بعض المشايخ و ذكر بعضهم إن كان بحيث يحاذى أعضاء المار أعضاء المصلى يكره ، و ما لا فلا .

الملقط : عن أبي يوسف رحمه الله أنه يكره أن يصلى في مهن المسجد ولا يقرب من السترة . ٢ : و لو مر رجلان بين يدي المصلى متحاذين فالذى يليه هو المار بين يديه ، و لو مر بين يدي المصلى خلف الدابة فليس بمار بين يديه . و فى الفتاوى العتاية : و لو كان المار اثنين يقوم أحدهما أمامه فيمر الآخر و يفعل الآخر هكذا . و فى السغناقى : و إن استر بدابة فلا بأس . اليتيمة : و فى غريب الرواية : و إن كان بين يديه نهر كبير تجرى فى مثله السفن فليس بسترة . ٣ : قال محمد رحمه الله : رجل يصلى فى الصحراء يستحب له أن يكون بين يديه شئ مثل العصا ، و إن كان لا يحسد العصا استر بحائط أو سارية أو شجرة ، و الكلام هنا فى المواضع ، أحدها : فى أصل السترة و أنه مستحب . و الثانى : أن السنة فيها الغرز . و الثالث : ينبغى أن يكون مقدار طولها ذراعا ، و لم يذكر فى الأصل قدرها عرضا ، و ينبغى أن يكون فى غلظ الإصبع ، هكذا ذكره الشيخ شمس الأئمة السرخسى ، و أما إذا كان طول السترة أقل من قدر ذراع ففيه اختلاف المشايخ ، قال شيخ الإسلام خواهر زاده : فعلى هذا إذا وضع قنطرة أو جعبة بين يديه إن كان ارتفع قدر ذراع يصير سترة بلا خلاف ، و إن كان دون ذلك ففيه خلاف . و الرابع : سترة الإمام تجزى أصحابه . و الخامس : ينبغى للمصل أن يقرب إلى السترة . و السادس : ينبغى أن يجعل السترة على أحد حاجبيه إما اليمين

(١) القناة : الرمح (٢) البلعبة كناية الشاب ، أى السهام .

أو الأيسر ، والأفضل أن يجعلها على جاحبه اليمين . و السابع : إذا تمذير غرذ السترة لصلاة الأرض أو الحجر لا يضمها بين يديه عند بعض المشايخ ، و في الكبرى : ولا يعتبر الإلقاء بالوضع ، وهو المختار ، م ؛ وعند بعضهم يصح لأن الشرح كما ورد بالغرز ورد بالوضع ولكن يصح طولاً . والثامن : لا بأس بترك السترة إذا أمن المرور ولم يواجه الطريق ، و في الفتاوى الهتاية : و يكره ترك السترة إذا أمن المرور ، وكذا في المسجد الجامع إذا لم يستر بأسطوانة . و التاسع : إذا لم يكن معه خشية يغرزها أو يضمها بين يديه ؛ هل يخط خطا بين يديه ؟ جابة المشايخ على أنه لا يخط خطاً ، وهو رواية عن محمد ، و في الكبرى : هو المختار ، م ؛ وقال بعض مشايخنا : يخط ، و هو قول الشافعي ، و هو رواية عن محمد أيضاً . و في الحاوي : و هو قول أبي حنيفة في رواية الحسن ، و قول أبي يوسف و زفر رحمهم الله . م ؛ و الذين قالوا بالخط اختلفوا فيما بينهم في كيفية الخط ، قال بعضهم : يخط طولاً ، و قال بعضهم : يخط كالمحراب .

الفصل العاشر في التطوع

خزاة الفقه : التطوع في كل يوم أربع و عشرون ركعة ، منها صلاة النجوى و تمامها ست ركعات إلى ثلث عشرة ركعة ، و صلاة الزوال و هي ركعتان ، و أربع ركعات قبل العصر و هي سنة أيضاً ، و ست ركعات بعد سنة صلاة المغرب و هي صلاة الإوائين . العمود : روى ابن سماعة عن محمد بن الحسن قال : رجل افتتح الظهر و هو يظن أنه لم يصلها فدخل معه رجل يريد به التطوع ثم ذكر الإمام أنه ليس عليه الظهر فرفض صلاته فلا شيء عليه ولا على من اقتدى به . الخلاصة : إذا شرع في النفل ثم أفسده يلزمه القضاء خلافاً للشافعي . م ؛ رجل افتتح التطوع بنوى أربع ركعات ثم تكلم فبطلت ركعتين في قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، و عن أبي يوسف ثلاث روايات ، في رواية ابن سماعة أنه يلزمه أربع ركعات ولا يلزمه أكثر من ذلك وإن نواه ، و في رواية بشر بن الأزهر عنه أنه يلزمه ما نوى وإن نوى مائة ركعة ، و في النبايع : و في رواية

يلزمه ثمانى ركعات ، م : وفي رواية أخرى عنه إن كان شروعه في الأربع قبل الظهر
والأربع قبل العصر والأربع قبل الجمعة وبعدها يلزمه أربع ركعات ، وإن كان في
غير ذلك لا يلزمه إلا ركعتان ، وبعض المتأخرين من أصحابنا اختاروا هذا القول ،
والصحيح من مذهبه أنه رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله - وحاصل الكلام راجع
إلى أن بالشروع في التطوع في ظاهر الرواية لا يلزمه أكثر من الركعتين وإن نوى أكثر
من ذلك ، وعند أبي يوسف رحمه الله يلزمه . واتفق أصحابنا أن الشروع في التطوع
بمطلق النية لا يلزمه أكثر من الركعتين ، إنما الاختلاف فيما إذا نوى أربع ركعات .
ويلزمه في كل ركعتين من القراءة والذكر والفعل ما يلزمه في صورة الفرض ، وفي
التجريد : وما كان مسنوناً في الفرض فهو مسنون في التطوع ، م : وقالوا : إذا قام إلى
الثالثة يستفتح كما يستفتح في الابتداء لأن كل شفع من التطوع صلاة على حدة على ما مر .
وإذا ترك القعدة الأولى فالقياس أن تفسد صلاته وهو قول محمد . كما لو تركها من
آخر الفرض ، وفي الاستحسان لا تفسد وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، فإن أفسدها
يجب قضاؤها ، وقال الشافعي : لا يجب . الكبيرى : رجل نزل به ضيف وله ورد من
صلاة التطوع فإن كان هذا الرجل كثير الضيافة لا يترك ورده . م : وكل ركعتين
أفسدهما فعليه قضاؤهما دون ما قبلهما . الخلاصة : رجل صلى التطوع ثلاث ركعات
ولم يقعد على رأس الركعتين الأصح أنه تفسد صلاته . ولو صلى ست ركعات أو ثمانى
ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ ، فيه الأصح أنه تفسد استحساناً وقياساً .
ولم يذكر الإمام السرخسى أنه إذا لم يقعد وقام إلى الثالثة هل يعود ؟ ذكر الإمام الصغار في
نسخة من الأصل : على قياس قول محمد يعود ويقعد ، وعندهما لا يعود ويلزمه بهود
السهو . والأربع قبل الظهر والوتر حكمهما حكم التطوع عند محمد ، وأما عند أبي حنيفة
فيه قياس واستحسان ، وفي الاستحسان لا تفسد صلاته عنده ، هو المأخوذ . م : وإذا
افتح التطوع قائماً ثم أراد أن يقعد من غير عذر فله ذلك عند أبي حنيفة استحساناً ،

وقالا : لا يحزبه ، و هو القياس ، و فى الخلاصة : و كذا إذا أعبى فانكأ على عصا أو قوس - م : وجه القياس أن الشروع ملزم كالنذر و من نذر أن يصلى ركعتين قائما لم يحز أن يقعد فيهما من غير عذر فكذلك إذا شرع قائما . و فى الوقاية : و يتنفل قاعدة مع قدرة قيامه ابتداء ، و كره بقاء إلا بعذر . شرح الطحاوى : و لو صلى قاعدة فى التطوع أو فى الفريضة و هو لا يقدر على القيام فانه بالخيار إن شاء جلس محتيا فى حالة القراءة و إن شاء جلس متربعا ، و عن أبى يوسف روايتان . فى رواية : يتنقض تربعه إذا أراد أن يركع ، و فى رواية : يركع على حاله متربعا أو محتيا ثم ينقض إذا أراد السجود ، و فى قول زفر يجلس كما يجلس فى التشهد . م : و لو نذر أن يصلى صلاة و لم يقل قائما أو قاعدة قال الشيخ أبو جعفر : لا رواية لهذه المسألة ، و اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : هو بالخيار إن شاء صلى قائما و إن شاء صلى قاعدة ، قال بعضهم : يلزمه قائما ، و قال بعضهم : هو على الاختلاف قياسا على الاختلاف الذى يبنى فى الشروع . فلو أنه افتتح التطوع قاعدة و أدى بعضها قاعدة ثم بدا له أن يقوم قدام و صلى بعضها قائما أجزاء عديم جميعا . فلو أنه افتتح التطوع قاعدة وكلما جاء أو أن الركوع قام و قرأ ما بقى من القراءة و ركع جاز ، و هكذا ينبغي أن يفعل إذا صلى التطوع قاعدة لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبى عليه السلام كان يفتح التطوع قاعدة فيقرأ و رده حتى إذا بقى عشر آيات قام ثم يقرأ ثم يركع و يسجد ، و هكذا يفعل فى الركعة الثانية ، فقد انتقل من القعود إلى القيام و من القيام إلى القعود ، فدل أن ذلك جائز فى التطوع . و فى الكبرى : و من يصلى التطوع قاعدة فإذا أراد الركوع قام و ركع فالأفضل له أن يقرأ شيئا إذا قام ثم يركع ليكون موافقا للسنة ، فان قام مستويا و لم يقرأ شيئا و ركع أجزاء ، و إن لم يستو قائما و ركع لا يحزبه . اليتيمة : سئل على بن أحمد عن رجل افتتح أربع ركعات نقلا فلما رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية قام إلى الثالثة و لم يقعد أيقعد أم يعضى فى القيام ؟ فقال : بل يعود إلى القعود ، قال رضى الله عنه : هو قول أبى بكر

خواهر زاده و صدر القضاة رحمهما الله ، و قول على البزدوى رحمه الله أنه لا يعود على طريق الاستحسان . م : و إذا افتتح التطوع على غير وضوء أو بثوب نجس لم يكن داخلا في صلاته ، و إذا لم يصح شروعه لا يلزمه القضاء . و إن افتتحها نصف النهار أو حين تحمر الشمس أو بعد الفجر قبل طلوع الشمس فصلى فقد أساء و لا شيء عليه لأنه أداها كما التزم . كمن نذر أن يصوم يوم النحر فصام فانه لا يبق عليه شيء ، و إن قطعها فعليه القضاء عندنا ، و عند زفر لا قضاء عليه . الحاوى : فى الزيادات عن محمد : لو دخل الرجل فى الخامسة من الظهر مع الإمام و نوى التطوع فأفسد الداخل لا قضاء عليه ، كما لو أفسد إمامه . و فى نوادر المعلى : إن سجد الإمام الخامسة ثم قطع فعلى الداخل ركعتان ، و إن عاد الإمام إلى الرابعة فعلى الداخل أربع ركعات . فى فتاوى ما و راه النهر : سئل الفقيه عن تطوع بست ركعات و اقتدى به فى أول الركعة فعليه قضاء ركعتين ، و الذى اقتدى به فى آخر الركعة يجب عليه قضاء ست ركعات . العيون : رجل صلى الظهر خمس ركعات و قد قد قدر التشهد فانه يضيف إليها ركعة أخرى ، فان دخل معه رجل فى هاتين الركعتين يريد به التطوع وجبت عليه ست ركعات فى قول محمد ، و قال أبو يوسف : لا يلزمه إلا ركعتان . الحاوى : سئل عن دخل فى صلاة التطوع مقتديا بمن يصلى الظهر فسلم الإمام على رأس الركعتين قال : يجب على المأموم قضاء أربع ركعات . و فيه : افتتح التطوع قائما ثم قد ثم أفسد قضاها قاعدا جاز ، و لو أفسد قبل القعود لم يحز القضاء إلا قائما . اليتيمة : شرع فى النفل بنية الثلاث و قد على رأس الثنتين ثم قام و لم يسلم و شرع فى الثالثة و أتمها و سلم يجب عليه قضاء ركعتين . رجل انتهى إلى الإمام و لم يصل ركعتى الفجر و شرع مع الإمام فى الفرض ثم تذكر أنه لم يصل ركعتى الفجر و غلب على ظنه أنه إن أفسد ما شرع فيه و صلى ركعتى الفجر يدرك مع الإمام ركعة أو ركعتين فالأولى فى حقه أن يمضى فيما شرع فيه . سئل على بن أحمد و أبو حامد عن الادعية المأثورة عن النبى صلى الله عليه و سلم فى أوقاتها الاشتغال بها أفضل أم الاشتغال بغاتحة

الكتاب ؟ فقالا : الاشتغال بفاتحة الكتاب أولى . ٣ : إذا نذر أن يصلي ركعتين بغير وضوء أو بغير قراءة أو عريانا فعلى قول أبي يوسف في المواضع كلها يلزم ما يسمى من الصلاة الصحيحة ، وما زاد في كلامه فهو لغو ، وعلى قول زفر رحمه الله لا يلزمه شيء في الأحوال كلها ، وعند محمد إذا سمي ما لا يجوز أداء الصلاة معه بحال كالصلاة بغير طهارة لا يلزمه شيء ، وإذا سمي ما يجوز الصلاة معه في بعض الأحوال كالصلاة بغير قراءة يلزمه .

و طول القيام أفضل في التطوع ، و روى عن أبي يوسف رحمه الله : إذا كان له ورد من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات لأن القيام لا يختلف و يضم إليه زيادة الركوع والسجود ، وإذا لم يكن له ورد فطول القيام أفضل . فتاوى الحجة : [ولو صلى التطوع بالإيماء من غير عذر لا يجوز لعدم أركان الصلاة . ٣ :] ' ولا يصلي التطوع بجماعة إلا في شهر رمضان ، وعن شمس الأئمة السرخسي أن التطوع بالجماعة إنما يكره إذا كان على سبيل التداعي ، أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره ، وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه ، وإن اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا . التفريد : ولو شرع في النفل ثم أفسده إن خرج به من التحريم كما لو أحدث أو تكلم لا يصح بناء الآخرين عليه ، وإن لم يخرج كما لو ترك القراءة يصح بناء الآخرين عليه .

٣ : قال محمد رحمه الله : رجل صلى أربع ركعات ولم يقرأ فيهن شيئا يقضى ركعتين ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وقال أبو يوسف : يقضى أربع ركعات . واعلم بأن هاهنا ثمان مسائل ، إحداها هذه ، والثانية : إذا قرأ في إحدى الأولين وإحدى الآخرين ، والثالثة : إذا قرأ في الأولين ، والرابعة : إذا قرأ في الآخرين : والخامسة : إذا قرأ في الثلاث الأول ، والسادسة : إذا قرأ في الثلاث الآخر ، والسابعة : إذا قرأ في الركعة من الأولين ، والثامنة : إذا قرأ في الركعة من الآخرين . والاصل

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

في جعلتها أن يترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين أو في إحداهما لا ترتفع التحريمه ولا تنقطع : عند أبي يوسف ، فيصح بناء الشفع الثاني على الشفع الأول بترك التحريمه ، فان قرأ في الشفع الثاني في الركعتين صح هذا الشفع وعليه قضاء الشفع الأول لا غير ، وإن ترك القراءة في الشفع الثاني في الركعتين أو في إحداهما فسد هذا الشفع وكان عليه قضاؤه ، وعند محمد ترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين أو في إحداهما يرفع التحريمه ويقطعها فلا يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الأول ولا يلزمه قضاؤه ، وعلى قول أبي حنيفة ترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين يقطع التحريمه كما هو قول محمد باتفاق الروايات ولا يصح الشروع في الشفع الثاني عنده ولا يلزمه قضاؤه ، واختلفت الروايات عنه في ترك القراءة في الشفع الأول : لأحدى الركعتين ، روى محمد أنه لا يقطع التحريمه كما هو مذهب أبي يوسف فيصح الشروع في الشفع الثاني ويلزمه قضاء الأربع ، وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يقطع التحريمه فلا يصح الشروع في الشفع الثاني ولا يلزمه قضاؤه .

جئنا إلى نخرج المسائل : إذا ترك القراءة أصلاً فعلى قول أبي يوسف يجب عليه قضاء الأربع لأن التحريمه عنده بقيت على الصحة فصح الشروع في الشفع الثاني ، وعند أبي حنيفة ومحمد عليه قضاء ركعتين لأن التحريمه قد انقطعت عندهما في الشفع الأول في الركعتين فلم يصح الشروع في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاؤه ، وإذا قرأ في إحدى الأوليين وفي إحدى الآخرين يعنى في الأولى والثالثة فعليه قضاء أربع ركعات عند أبي يوسف وكذلك عند أبي حنيفة على رواية محمد عنه لأن عند أبي حنيفة على رواية محمد عنه بترك القراءة في إحدى الأوليين لا يبطل التحريمه فيصح بناء الشفع الثاني عليه فيلزمه قضاء الأربع ، وعند محمد يلزمه قضاء ركعتين لأن عنده بترك القراءة في إحدى الأوليين تبطل التحريمه فلا يصح بناء الثاني عليهما فيلزمه قضاء ركعتين ، [وإذا قرأ في الأوليين إن كان قد عد على رأس الركعتين فعليه قضاء ركعتين بالإجماع] لأن التحريمه

(١) من أ ر ، ع ، س :

لم تنقطع بالإجماع فيصح بناء الشفع الثاني عليها بالإجماع ، إلا أنه بترك القراءة في الآخرين أفسد الشفع الثاني وفساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الأول إذا قد في الشفع الأول كما إذا أحدث متمدا ، وإن لم يقعد على رأس الركعتين فعليه قضاء الأربع بالإجماع لأن الشفع الثاني قد لزمه وقد أفسده بترك القراءة قبل أن يقعد على رأس الركعتين فيؤثر في الشفع الأول ، كما لو أحدث متمدا في الشفع الثاني قبل أن يقعد في الشفع الأول ، فإذا قرأ في الآخرين فعليه قضاء الشفع الأول لأن الشروع في الشفع الأول صحيح والاداء قد فسد لعدم القراءة فيلزمه قضاؤه ، وأما الشفع الثاني عند محمد لم يصح الشروع فيه وكذلك عند أبي حنيفة فلا يلزمه القضاء ، وعند أبي يوسف صح الشروع فيه وصح الاداء لوجود القراءة فلا يلزمه القضاء فإذا اتحد الجواب مع اختلاف التخرج . وإذا قرأ في الثلاث الأول فإن كان قد على رأس الركعتين فعليه قضاء الشفع الثاني بالإجماع لأن الشفع الأول قد صح بوجود القراءة فيه فيصح بناء الشفع الثاني عليه وقد فسد الشفع الثاني بترك القراءة في إحدى الركعتين فيلزمه قضاؤه ، وإن لم يقعد على رأس الركعتين فعليه قضاء الأربع بالإجماع ، وإذا قرأ في الثلاث الاواخر فعليه قضاء الركعتين عند محمد لأن بترك القراءة في الركعة الاولى انقطعت التحريم فلم يصح الشروع في الشفع الثاني . وعند أبي يوسف يلزمه قضاء الأربع لأن بترك القراءة في الركعة الاولى لا ينقطع التحريم فيصح الشروع في الشفع الثاني وفسد الاول والثاني بناء عليه والبناء على الفاسد فاسد ، وكذلك الجواب عند أبي حنيفة على رواية محمد ، وإذا قرأ في إحدى الاولين فعند محمد عليه قضاء الشفع الأول لا غير وعند أبي يوسف عليه قضاء شفعين وكذلك عند أبي حنيفة على رواية محمد ، وإذا قرأ في إحدى الآخرين فعند محمد عليه قضاء الشفع الأول لا غير وعند أبي يوسف عليه قضاء الأربع .

الحجة : ولو قرأ في الأربع كلها ثم بنى عليها ركعتين ولم يقرأ شيئا في الشفع الأخير فعليه قضاء الشفع الثالث . ولو صلى ثمان ركعات ولم يقرأ في الشفع الثالث والرابع فعليه

قضاء الركعتين عند أبي حنيفة وهو قول زفر ومحمد رحمهما الله، وهو الشفع الثالث، وليس عليه قضاء الشفع الرابع، وقال أبو يوسف: عليه قضاء الشفع الثالث والرابع. م : فان صلى أربع ركعات ولم يقرأ في الأولين وقرأ في الآخرين بنوى قضاء الأولين لا يكون قضاء، لان بناءهما على تحريمة واحدة والتحريمة الواحدة لا يستتبع القضاء والإداء. فان ترك القراءة في الأولين ثم اقتدى به رجل في الآخرين فصلاهما معه فعليه قضاء الأولين، كما يقضى الإمام لانه لما شارك الإمام في التحريمة فقد التزم ما التزمه الإمام بهذه التحريمة، وهذا إنما يستقيم على قول أبي يوسف، وعلى قول أبي حنيفة على ما روى عنه محمد لان التحريمة لا تنحل بترك القراءة عندهما، فأما عند محمد رحمه الله فالتحريمة انحلت بترك القراءة وصار الإمام خارجا عن الصلاة فلم يصح اقتداء الرجل بالإمام ولا يجب عليه قضاء شيء، فان دخل معه رجل في الأولين فلما فرغ منها تكلم الرجل ومضى الإمام في صلاته حتى صلى أربع ركعات فعلى الرجل المقتدى قضاء الركعتين الأولين فقط. البنابيع : وإن صلى أربع ركعات وقعد في الأولين ثم أفسد الآخرين لزمه قضاء ركعتين، يريد به إذا قام إلى الثالثة ثم أفسدها، ولو كان قبل القيام إلى الثالثة لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف يلزمه قضاء ركعتين. الذخيرة : ذكر في المنفردات قبيل الزكاة : رجل افتتح التطوع ونوى ركعتين وصلى ركعة بقراءة وركعة بغير قراءة فسدت صلاته، فان لم يسلم حتى قام وصلى ركعتين وقرأ فيها ونوى قضاء عن الأول فانه لا يحزبه وعليه أن يستقبل الصلاة ركعتين، وكذلك إذا صلى الفجر وقرأ في ركعة منهما ولم يقرأ في الأخرى فسدت صلاته، ولو أنه لم يسلم ولكن قام وصلى ركعتين وقرأ فيها ونوى قضاء عن الأولين فانه لا يحزبه وعليه أن يستقبل الصلاة. م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير عن أبي حنيفة أنه قال : صلاة الليل إن شئت صليت بتكبير ركعتين، وإن شئت أربعاً، وإن شئت ستاً. وذكر في كتاب صلاة الاصل : وإن شئت ثمانياً. واعلم بأن التطوع بالليل حسن لقوله تعالى ﴿ ومن الليل ﴾

فتعبد به نافذة لك (١) ، م : قال بعض العلماء : ركعتان في كل ليلة لمن يقرأ القرآن سنة ، وقال بعضهم : فريضة ، وعندنا قيام الليل ليس بسنة ولا فريضة ولكن مستحب ، قال عليه السلام " خصصت بصلاة الليل " . قال : وصلاة النهار ركعتان أو أربع أربع ، ويكره أن يزيد على ذلك ، وإن زاد لزمه . واعلم أن هاهنا أحكاما ثلاثة : الجواز ، والكراهة ، والافضلية ؛ أما الكراهة فالزيادة على ثمان في صلاة الليل بتسليمه والزيادة على أربع في صلاة النهار بتسليمه مكروهة لأن السنة في صلاة الليل وردت إلى ثمان وفي صلاة النهار إلى أربع ، وما روى أنه عليه السلام صلى تسعا بتسليمه واحدة فتأويله أن الثلاث كان وترا وست ركعات صلاة الليل ، وما روى أنه عليه السلام صلى إحدى عشرة ركعة فثلاث منها كان وترا وثمان ركعات لصلاة الليل ، وما روى عنه عليه السلام صلى ثلاث عشرة ركعة فثلاث منها كان وترا وثمان ركعات صلاة الليل وركعتان للفجر - قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : هذا التفسير منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم غير مستخرج من تلقاء أنفسنا ، وهذا لأن في ابتداء الأمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصل صلاة الليل بالوتر وصلاة الوتر بركعتي الفجر ، فلما صار الوتر واجبا فصل بين صلاة الليل والوتر وركعتي الفجر فاستقر أمر الشريعة على ثمان ركعات بتسليمه واحدة في صلاة الليل ، فيكره الزيادة عليها لأنه خلاف السنة ولكنه لو فعل يجوز لأن الكراهة لا تمنع الجواز كالصلاة في الأوقات المكروهة . أما الكلام في الافضلية أما صلاة الليل فقال أبو حنيفة : الأفضل أربع ركعات بتحرمة واحدة ، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله : الأفضل ثمن ثمن وفي كل ركعتين يسلم ، وأما في صلاة النهار فالأفضل أربع ركعات بتسليمه واحدة عندنا ، وعند الشافعي ركعتان بتسليمه واحدة ، فالحاصل أن عند أبي حنيفة في تطوع الليل والنهار أربع ركعات أفضل ، وعند الشافعي ركعتان فيهما أفضل ، وعندهما

(١) آية رقم ٧٩ من سورة الاسراء .

صلاة الليل مثنى أفضل و صلاة النهار أربعا أفضل .

و إذا شرع في التطوع و أراد أن يصلي الركبتين ثم بدا له أن يصلي أربعا بتسليمية واحدة جاز له ذلك . و عن أبي يوسف رحمه الله في الامالى : إذا قال الرجل « لله على أن أصلي أربع ركعات ، فصلي ركعتين بتسليمية ثم ركعتين بتسليمية لا يجوز ، و لو نذر أن يصلي ركعتين فصلي أربعا بتسليمية واحدة جاز . الخلاصة : و ينبغي أن يستفتح بثالثة النفل لأن كل شفع من التطوع صلاة على حدة . جامع الجوامع : اقتدى متطوعا ثم أقصد ثم ثانيا ينوي آخر : عليه الاول كما لم ينو شيئا ، خلافا لغير رحمه الله . و فيه : رجل صلى أربع ركعات أو أكثر بتكبيرة فاقتدى به رجل في التشهد الأخير وجب عليه قضاء الجميع .

م : الفصل الحادى عشر

في التطوع قبل الفرض و بعده ، و فواته

عن وقته ، و تركه بمذر أو بغير عذر

و في المنافع : التوافل لجبر نقصان يمكن في الفرائض لأن العبد و إن علت رتبته لا يخلو عن تقصير . م : يجب أن يعلم أن التطوع قبل الفجر ركعتان اتفقت الآثار عليها و أنهما من أقوى السنن ، و في المنافع : ستة الفجر أقوى السنن حتى لو أنكرها يخشى عليه الكفر ، و لا يجوز أن يصليها قاعدا مع القدرة على القيام ، و لهذا قيل إنها قريب من الواجب . م : و التطوع قبل الظهر أربع ركعات لا فصل بينهما إلا بالتشهد - يريد به أنه يصليها بتسليمية واحدة و تحرمة واحدة ، و لو أداها بتحريمتين لا يكون معتدا بها عندنا ، و في الكافي : و عند الشافعى بتسليمتين ، م : و بعد الظهر ركعتان . و أما قبل العصر فإن تطوع بأربع ركعات لحسن ، و خيره بين أن يفعل و بين أن لا يفعل ، و في الكافي : و روى أنه عليه السلام كان يصلي قبل العصر ركعتين ، و الأربع أفضل ،

م : و لا تطوع بعدها . و التطوع بعد المغرب ركعتان ، و في الملتقط [إذا فرغ من صلاة المغرب الأولى أنه يبدأ بالركعتين قبل الدغاة ، أكذا] ^١ عن أبي بكر الجرجاني ، و في الفتاوى الخلاصة ، و إن تطوع بعد المغرب ينس . ركعات فهو أفضل . م . و أما التطوع قبل العشاء فان تطوع قبلها بأربع ركعات أحسن منه ، و التطوع بعدها ركعتان ، و إن تطوع بعدها بأربع فهو أفضل ، و في المفصلات : يذكر في خزانة الفقه ستة المشابه على ثلاث مراتب : مشروع و حسن و أحسن ، أما المشروع ففي ركعتان ، و الحسن أربع ، و الأحسن ستة يصلي ركعتين ثم أربعاً ، م . و ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده و الإمام الزاهد أبو نصر الصفار أن التطوع بعد العشاء يجزي إن شاء فهل و إن شاء لم يفعل ، لأنه لم ينقل إلينا أن رسول الله صلى الله عليه و سلم واطب عليها ، و في الهداية : و بأربع قبل العشاء و أربع بعدها ، و إن شاء ركعتين ، و الأصل فيه قوله عليه السلام " من تار على ثقتي عشرة ركة في اليوم و الليلة بنى الله له بيتاً في الجنة " و فرغ على نحو ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر فلهذا سماه في الأصل حسناً و خيراً لاختلاف الآثار ، و في الذخيرة : من مشايخنا من قال : ما ذكر في الكتاب أنه يتطوع بعد العشاء بركعتين قول أبي يوسف و محمد ، فأما علي قول أبي خنيفة الأفضل أن يصلي أربعاً . م : و التطوع قبل الجمعة أربع ركعات ، و قد اختلفوا فيه بعدها ، فمن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أربع و به أخذ أبو خنيفة و محمد رضيهما الله - و في الذخيرة : و لو أن أبي خنيفة أيضاً أنه ركعتان ، ثم : و عن علي رضي الله عنه أنه يصلي بعدها ستاً بركعتين ثم أربعاً ، و روي عنه برواية أخرى أنه يصلي أربعاً ثم ركعتين و به أخذ أبو يوسف و الطحاوي و كثير من المشايخ على هذا ، و أما التطوع قبل صلاة العيد و بعدها شيئاً في باب صلاة العيد فإن شاء الله تعالى .

و الخلاصة : الستة إذا قامت مع الفريضة تقضى تبعاً للعرض و إلا فلا ، قال محمد بن يعقوب

(١) من أدركها سجدة واحدة و غيرها سجدة واحدة و غيرها سجدة واحدة و غيرها سجدة واحدة

ركعتي الفجر، وعند الشافعي يقضى الجميع. وإذا أقيمت الجماعة لا يشتمل بالسنة بخلاف سنة الفجر، لأنها كدها. م : وإنما سبحة الضحى فقد ورد في الترغيب فيها من الركعتين إلى ثلثي عشرة ركعة. المراجعة : المتعبد بالليل إن شاء جهر قليلا وهو الأفضل، وإن شاء خافت. خزانة الفقه : الطلوع في كل يوم أربع وعشرون ركعة، منها صلاة الضحى تمامها سب ركعات إلى ثلثي عشرة، وصلاة الزوال وهي ركعتان، وأربع ركعات قبل العصر وهي ستة أيضا، وبسب ركعات بعد صلاة المغرب وهي صلاة الأوابين. م : وركعتا الفجر إذا فاتتا وحدهما بأن جاء رجل ووجد الإمام في صلاة الفجر فدخل مع الإمام في صلاته ولم يشتغل بركعتي الفجر أنها لا تقضى قبل طلوع الشمس ولا بعده قياسا، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وتقضى بعد طلوع الشمس استحسانا إلى وقت الزوال وهو قول محمد، وإذا فاتتا مع الفرض يقضى مع الفرض إلى وقت الزوال، وإذا زالت الشمس يقضى الفرض ولا يقضى السنة، وفي السكافي : وقال يقضيها تبعا ولا يقضى مقصودا إجماعا، م : ومن مشايخنا من قال : لا خلاف في الحقيقة لأن عند محمد لو لم يقض لا شيء عليه وعندهما لو قضى يكون حسنا، ومنهم من يحقق الخلاف، وقال : الخلاف في أنه لو قضى يكون نفلا مبتدئا أو سنة. وأما الأربع قبل الظهر إذا فاتته أو حدهما بأن شرع في صلاة الإمام ولم يشتغل بالأربع هل يقضيها بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا فقد اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا : لا يقضيها، وعلمتهم على أنها يقضيها، وهكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وهو الصحيح، ثم اختلف العامة فيما بينهم أن هذا يكون سنة أو نفلا مبتدئا؟ بعضهم قالوا : يكون نفلا مبتدئا هكذا روى عن أبي حنيفة، وبعضهم قالوا : يكون سنة هكذا روى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو قول إبراهيم النخعي رضي الله عنه وهو الأظهر، ثم كيف يأتي بها؟ قبل الركعتين أو بعدها؟ فعلى قياس قول من يقول بأن الأربع نفل مبتدئ يقول : يأتي بها بعد الركعتين لأنه لو أداها قبل الركعتين فتوته

الركعتان عن وقتها، وعلى قياس من يقول بأنها سنة يقول: يأتي بها قبل الركعتين لأن كل واحدة منهما سنة إلا أن إحداها فائتة والأخرى وقية، ولو كان عليه فرضان واحدتهما فائتة والآخر وقية يبدأ بالفائتة أولاً، فكذا هاهنا، وفي جامع العتابي: وهل ينوى القضاء؟ اختلف المشايخ فيه.

م: وفي فتاوى أهل سمرقند: رجل ترك سنن الصلوات الخمس إن لم ير السنن حقاً فقد كفر، وإن رأى السنن حقاً منهم من قال: لا يأثم، والصحيح أنه يأثم. وفي النوازل: إذا ترك السنن إن تركها بعذر فهو معذور، وإن تركها بغير عذر لا يكون معذوراً فيها. ويسأل الله تعالى يوم القيامة عن تركها. وسائر التوافل إذا فائتة عن وقتها لا تقضى بالإجماع سواء فائت مع الفرض أو بدون الفرض، هذا هو المذكور في ظاهر الرواية - وفي الخلاصة الحاتية: وعند بعض المشايخ وهو قول الشافعي، وكان الشيخ الفقيه أبو جعفر الهندواني يقول في ركعتي الفجر أنه يقضيها، وفي الكبرى: روى عن النبي عليه السلام أنه قال "من تهاون بالآداب حرم السنن، ومن تهاون بالسنن حرم الفرائض، ومن تهاون بالفرائض حرم الآخرة". النسفية: سئل والدي عن رجلين قرأ أحدهما في سنة الفجر والذاريات والطور وقرأ الآخر فيها المودتين أو غيرهما من القصار المفصل أيهما أفضل؟ قال: الذي قرأ القصار أفضل لأن هذا الوقت أخرجه الشرع من أن يكون محلاً للنفل، وذكر الطحاوي في باب القراءة في ركعتي الفجر من شرح الآثار أن [لا] تطال القراءة فيها عندنا، وعند مالك رحمه الله يقرأ فيها بقائتة الكتاب خاصة.

م: وبما يتصل بهذا الفصل يان الأماكن التي يوثق فيها بالسنن:

يجب أن يعلم بأن السنة في ركعتي الفجر أن يأتي بهما الرجل في بيته، فإن لم يفعل فعند باب المسجد، فإن لم يمكنه ففي المسجد الخارج إذا كان الإمام في المسجد الداخل وفي الداخل إن كان الإمام في المسجد الخارج، وإن كان المسجد واحداً تخلف أسطوانة

أو نحو ذلك ، وفي الكبرى : إمام يصلى الفجر فى المسجد الداخل لحاء رجل فصلى ركعتى الفجر فى المسجد الخارج اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يكره . وقال بعضهم : لا يكره ، والاحتياط أن لا يفعل ، م : ويكره أن يصلى خلف الصفوف بلا حائل ، وأشدّها كراهة أن يصلى فى الصف مخالطاً للقوم ، وهذا كله إذا كان الإمام والقوم فى الصلاة ، فأما قبل الشروع فى الصلاة إذا أتى بهما فى المسجد فى أى موضع شاء لا بأس به ، وفى الفتاوى الخلاصة : والسته فى ركعتى الفجر ثلاث ، أحدها : أنه يقرأ فى الركعة الأولى الكافرون وفى الثانية الإخلاص . الثانى : أن يأتى بهما أول الوقت ، الثالث : أن يأتى بهما فى بيته ، وفى الكافى : قال عليه السلام " من صلى ستة الفجر فى بيته يوسع له فى رزقه ، وتقل المنازعة بينه وبين أهله ، ويختم له بالإيمان " ، الحاوى : قال الإمام الزاهد عبد الجبار : المستحب أن يؤدى ركعتى الفجر قريب الفريضة . م : وأما السنن التى بعد الفرائض فلا بأس بالإتيان بها فى مسجده فى المكان الذى يصلى فيه الفريضة ، والأولى أن يتخطى خطوة أو خطوتين ، والإمام يتأخر عن المكان الذى يصلى فيه الفريضة لا محالة ، وفى المتفق :
والأفضل النقل لأجل النقل للمقتدى والمقتدى بالنقل

وفى الجامع الأصغر : إذا صلى الرجل المغرب فى المسجد بالجماعة يصلى ركعتى المغرب فى المسجد إن كان يخاف أن لو رجع إلى بيته يشتغل بشئ ، وإن كان لا يخاف فالأفضل أن يصلى فى بيته لقوله عليه السلام " خير صلاة الرجل فى المنزل إلا المكتوبة " . وفى شرح الآثار للطحاوى : إن الركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب يؤتى بهما فى المسجد ، فأما ما سواهما فلا ينبغي أن يصلى فى المسجد ، وهذا قول البعض ، والبعض يقولون : التطوع فى المساجد حسن وفى البيت أفضل ، وبه كان يفتى الشيخ أبو جعفر . وذكر شمس الأئمة الحلوانى فى شرح كتاب الصلاة أن من فرغ من الفريضة فى الظهر والمغرب والعشاء فإن شاء صلى التطوع وإن شاء رجع وتطوع فى منزله . المضمرات : ولو صلى ركعتى الفجر أو الأربع قبل الظهر واشتغل بالبيع أو الشراء أو الأكل فإنه

يعيد السنة ، أما بأكل لقمة أو بشربة لا تبطل السنة .

م : وما يتصل بهذا الفصل :

إذا صلى ركعتين في آخر الليل ينوي بهما ركعتي الفجر ، فإذا تبين أن الفجر لم يطلع لم يحزه عن ركعتي الفجر ، وكذلك إذا وقع الشك في طلوع الفجر في الركعتين أو وقع الشك في إحدى الركعتين أنها وقعت قبل طلوع الفجر لم يحزه ذلك عن ركعتي الفجر ، ولو صلى بعد طلوع الفجر ركعتين بنية التطوع كان ذلك عن ركعتي الفجر - وفي الغياثة : ذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية هو المختار ، م : وذكر الحسن في كتاب الصلاة أنه لا يكون عن ركعتي الفجر . ولو صلى ركعتين بنية التطوع وهو يظن أن الليل باق فإذا تبين أن الفجر قد كان طلع قال الإمام علاؤ الدين في شرح المختلفات : لا رواية في هذا عن المتقدمين ، وقال المتأخرون : يحوزه عن ركعتي الفجر - وفي الحاوى : وبه نأخذ ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يحوز ، وفي الخلاصة : هو الأصح ، وعلى قولها يحوزه . وفيها : وفي متفرقات شمس الأئمة الحلواني في رجل صلى أربع ركعات في الليل فتبين أن الركعتين الآخرين صلاهما بعد الفجر يحسب عن ركعتي الفجر عندهما ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله ، وبه يفتى . م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : رجل دخل في مسجد قد صلى فيه فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له في الوقت - يريد بهذا إذا كان الوقت متسعاً ، وإذا ضاق تركه ، من مشايخنا من قال : أراد بقوله « لا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة » التطوع قبل العصر والعشاء دون الفجر والظهر ، لأن سنة الفجر واجبة ، وفي ترك سنة الظهر وعيد قال عليه السلام " من ترك الأربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي " ، ومنهم من قال : لا بل أراد الكل .

وفي الكافي : وقالوا لو كان العالم مرجحاً للفتوى له ترك سائر السنن لحاجة الناس

إليه إلا سنة الفجر . وفي الحاتية : وللسافرين أن يتركوا السن عند البعض ، وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : لا يرخص له في ترك السن ولا في قصرها . م : والإنسان متى صلى المكتوبة وحده من غير جماعة لا بأس بأن يأتي بسنة الفجر والظهر ولا بأس بأن يتركهما لأن النبي عليه السلام لم يأت بهما إلا عند أدائه المكتوبات بالجمع ، فإذا أتى بهما إذا صلى وحده لم يكن آتيا بسنة رسول الله صلى عليه وسلم ، وعن الحسن بن زياد أنه قال فيمن تفوته الجمعة فصل في مسجد يته : إنه يتدنى بالمكتوبة ولا يتطوع ، والقول الأول أظهر والأخذ به أحوط ، وفي السراجية : ومن صلى الفرائض وحده الأصح أن يأتي بالسنن ، وفي الكافي : إلا إذا غاف فوت الوقت ، السراجية : إذا دخل المسجد فإن شاء صلى السنة ثم يجلس ، وإن شاء جلس ثم قام وصلى السنة .

م : وما يتصل بهذا الفصل :

رجل انتهى إلى الإمام والناس في صلاة الفجر إن خشي أن تفوته ركعة من الفجر بالجماعة ويدرك ركعة صلى سنة الفجر ركعتين عند باب المسجد ثم يدخل المسجد ويصلي مع القوم ، وإن خاف أن تفوته الركعتان جميعا لو اشتغل بالسنة يدخل مع القوم في صلاتهم ، وفي التفريد : وعند الشافعي رحمه الله إذا أقيمت الفريضة يشتغل بالفرض ثم إذا فرغ يقضى الركعتين على مكانه ، م : ثم ذكر في الكتاب إذا كان يرجو إدراك ركعة من الفجر مع الإمام يأتي بركعتي الفجر ، ولم يذكر ما إذا كان يرجو إدراك القعدة مع الإمام صريحا أنه يشتغل بركعتي الفجر وأشار إلى أنه يدخل مع الإمام فانه قال : إذا خشي أن تفوته الركعتان مع الإمام يدخل في صلاة الإمام ، وبه أخذ بعض المشايخ ، بخلاف ما إذا كان يرجو إدراك ركعة من الفجر مع الإمام ، ومنهم من قال : على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يجب أن يشتغل بركعتي

الفجر إذا كان يرجى إدراك الإمام في التشهد . وعلى قياس قول محمد يدخل في صلاة الإمام ولا يشتغل بركعتي الفجر - أصل المسألة: إذا أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد يصير مدركا للجمعة عندهما ، وعند محمد لا يصير مدركا لها . ثم إن محمدا رحمه الله ذكر في الجامع الصغير: إذا انتهى إلى الإمام والإمام في صلاة الفجر إن خشي أن تفوته ركعة من الفجر يصلى ركعتي الفجر ويدخل مع الإمام في صلاتهم ، وذكر في كتاب الصلاة: إذا انتهى إلى الإمام والإمام يريد أن يدخل في الإمامة فقد اختلفوا فيه ، قال بعضهم: هذا وما ذكر من قبل سواء و يشتغل بركعتي الفجر في الحالين إذا كان يرجى إدراك ركعة مع الإمام ، وقال بعضهم: إذا انتهى إلى الإمام والإمام في الصلاة يشتغل بركعتي الفجر إذا كان يرجى إدراكه مع الإمام ، أما إذا أراد الإمام أن يأخذ في الإمامة يدخل في صلاة الإمام لأن في الصورة الأولى تكبيرة الافتتاح فائدة حقيقة ، وفي الصورة الثانية تكبيرة الافتتاح ما فاتته حقيقة ، فلو دخل في صلاة الإمام يحرز تكبيرة الافتتاح حقيقة وفضيلة و كان هذا أولى ، ومن سوى بين الحالين يقول في الصورة الثانية إن كان يحرز فضيلة تكبيرة الافتتاح حقيقة تفوته فضيلة ركعتي الفجر ، وإذا اشتغل بركعتي الفجر يحرز فضيلة ركعتي الفجر ويحرز تكبيرة الافتتاح معنى و كان هذا أولى . الذخيرة: وفي الظاهر يدخل مع الإمام ولا يشتغل بالسنة ، سواء خاف فوت الركعتين بالجماعة أو لم يخف . البيهقي: سئل علي بن أحمد عن يتكلم بعد الفريضة قبل السنة هل يسقط ذلك السنة ؟ قال: لا و لكن ثوابه أقص ، و سئل الوبري عن شغله همومه عن فكرته ؟ قال: لم ينقص أجره إن لم يكن بتقصيره ، و سئل عمر النسفي بسمرقند عن شرع في صلاة الفرض وشغله أمر التجارة بأن كان تاجرا أو شغله التفكير في مسألة بأن كان فقيها حتى آتم صلاته الأولى في حقه أن يعيدها أم الأولى أن يتوب ؟ قال: لا يستحب الإعادة ، و سئل عنها الحسن بن علي المرغيناني فقال: لا يعيد - والله أعلم .

الفصل الثانى عشر

فى رجل يشرع فى صلاة ثم أقمت تلك الصلاة ، أو يشرع فى النفل ثم أقمت الفريضة ، أو يدخل فى مسجد قد أذن فيه :

إذا صلى ركعة من الظهر ثم أقمت الظهر فى ذلك المسجد يقطعها ويدخل مع القوم ، يجب أن يعلم بأن نقض العبادات مقصودا بغير عذر حرام ، والنقض لأداء ما هو فوقه جائز لأنه ليس بنقض معنى بل هو لإكمال فيجوز ، كهدم المسجد للإصلاح ، ونقض الظهر يوم الجمعة لأداء صلاة الجمعة ، قلنا : وللصلاة بجماعة ضرب مزينة على الصلاة منفردا ويجوز نقض الصلاة منفردا لإحراز الجماعة لأن هذا النقض وسيلة إلى ما فوقه ، ولكن هذا إذا لم يثبت شبهة الفراغ عن صلاته منفردا ، أما إذا ثبت شبهة الفراغ لا ينقض لأن العبادة بعد الفراغ عنها لا تقبل البطلان إلا بالردة - وإذا ثبت هذا جثا إلى تخريج المسائل التى ذكرناها ، والجواب فيها ما ذكرنا ، وإنما يقطعها ويدخل مع الإمام إحرازاً لفضيلة الجماعة ولكن يضيف إليها ركعة أخرى لأنه يمكنه إحراز الجماعة مع إحراز النفل بإضافة ركعة أخرى فيصير شفعاً . وإن كان فى الركعة الأولى قائماً - وفى الجامع الصغير الحسامى أو راكعاً - م : لم يتمها بعد حتى أقمت الظهر يقطعها للحال ، فى الخلاصة الحاتية : هو الصحيح . م : وقال بعضهم لا يقطع ، وكان الشيخ إبراهيم الميدانى إذا سئل عن هذه المسألة تارة يقضى بالمضى وتارة يقضى بالقطع ، فقبل له : لم لا تثبت أيها الشيخ على قول واحد ؟ فقال : إن قلبى لا يثبت على شيء واحد فكيف يثبت قولى ؟ وإذا لم يقطع على قول هؤلاء ما ذا يصنع ؟ اختلفوا فيما بينهم ، قال بعضهم : يخفف إذا شرع المؤذن فى الإقامة ويتم الصلاة ، وقال بعضهم : يصل ركعتين ثم يقطع وإليه مال شمس الأئمة السرخسى . وإن كان قد صلى من الظهر ركعتين وقام إلى الثالثة ثم أقمت الظهر فإن لم يقيد الثالثة بالسجدة قطعها ولم يسجد ، ثم اختلف المشايخ بعد ذلك ، قال بعضهم : هو بالخيار إن شاء عاد وقعد وسلم ودخل فى صلاة

الإمام ، وإن شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الإمام ، وقال بعضهم : يعود إلى التشهد لا محالة ويسلم ، ثم إذا عاد إلى القعدة على من يقول بالعود اختلفوا فيما بينهم أنه هل يقرأ التشهد ثانيا أم لا ؟ قال بعضهم : يقرأ . وقال بعضهم : يكفيه التشهد الأول ، ثم يسلم بتسليمتين عند بعض المشايخ ، وعند بعضهم يسلم بتسليمة واحدة ، وبعضهم قالوا لا يعود إلى التشهد لا محالة ، ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أنه لو لم يعد إلى القعدة وسلم قائما تفسد صلاته ، وإن كان قد قيد الثالثة بالسجدة أتمها ، وإذا أتمها إن شاء دخل مع الإمام بنية التطوع وإن شاء لم يدخل ولكن الأفضل أن يدخل في صلاة الإمام كيلا يتوهم أنه لا يرى الجماعة ويكون ما صلى مع الإمام تطوعا ، وإن أراد أن يكون فرضه ما صلى مع الإمام فالحيلة له أن لا يقعد في الرابعة من صلاته التي أداها وحده ويصلي الخامسة والسادسة ويصير ذلك قفلا ويكون فرضه ما صلى مع الإمام ، وفي الغياية : فالحيلة أن يصلي الرابعة قاعدا لتقلب هذه قفلا عندهما خلافا لمحمد . وكذلك الحكم في صلاة العشاء ، وأما في صلاة العصر فلا يدخل في صلاة الإمام بعد ما أتم صلاته ، وفيما عدا هذا الحكم العصر نظير العشاء ونظير الظهر ، ولو كان في صلاة الفجر وقد صلى ركعة منها ثم أقيمت الفجر في ذلك المسجد قطعها لإحرازا لفضيلة الجماعة ، وكذلك إذا كان قام إلى الثانية ولم يقبدها بسجدة قطعها لإحرازا لفضيلة الجماعة . وفي الشامل للبيهقي : فلو قيد الثانية بالسجدة أتمها لأنه أتى بأكثر الصلاة وله حكم الكل ، وخرج ' لأنه لا تطوع بعد الفجر والمكث مهمم بلا صلاة من سوء الأدب . م : ولو كان في المغرب وقد صلى ركعة منها ثم أقيمت في ذلك المسجد قطعها ، وكذلك إذا قام إلى الثانية ولم يقبدها بسجدة قطعها ، وإن قيد الثانية أو الثالثة بالسجدة أتمها ، ولا يشرع في صلاة الإمام بعد ما أتمها ، وفي الشامل للبيهقي : وإن دخل فهو مسيء ولزمه أربع ركعات ، هكذا روى عن عمر وعلي وابن مسعود وعائشة وأبي الدرداء .

(١) أي يخرج من المسجد .

رضي الله عنهم، م: وعن أبي يوسف أنه قال: الأحسن أن يدخل مع الإمام ويصلي مع الإمام أربعا ثلاث ركعات مع الإمام، فإذا فرغ الإمام قام وأتم الرابعة، وعنه رواية أخرى أنه يدخل في صلاة الإمام ويسلم على رأس الثالثة مع الإمام، لأن هذا تغير وقع في التطوع بسبب الاقتداء فلا يكون به بأس، كما إذا صلى الظهر وحده أولا ثم دخل في هذا الظهر مع الإمام وترك الإمام القراءة في آخرين فإنه يجوز صلاة المقتدى، وهذه الصلاة تطوع في حق المقتدى وأداء التطوع منفردا على هذا الوجه لا يجوز ولكن لما كان هذا تغيرا بسبب الاقتداء لم يكن به بأس. وإذا صلى الظهر في بيته يوم الجمعة ثم صلى الجمعة مع الإمام فالجمعة فرض ويصير الظهر نفلا، بخلاف سائر الأيام فإن في سائر الأيام لو صلى الظهر في بيته ثم شرع فيها مع الإمام فإن الأولى يكون فرضا والثانية تطوعا. وفي الجامع الصغير الحسامي: رجل أدرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلاث وقام وصلى الثلاث قال: لم يصل الظهر بجماعة، وهو قول أبي يوسف، وقد أدرك فضل الجماعة، وأصله ما ذكر في الجامع الكبير: رجل قال عبده حر إن صلى الظهر مع الإمام فسبق ببعضها لم يحسن لأنه لم يصل الظهر مع الإمام فإنه منفرد ببعضها، ولو قال عبده حر إن أدرك الظهر مع الإمام حنت وإن أدركهم قعودا لأن إدراك الشيء إدراك جزئه فصار محرزا ثواب الجماعة لأن شرط إحراز ثواب الجماعة إدراك الجماعة وقد وجد. م: وأما إذا شرع في النفل ثم أقبمت للفرض وهو قائم في الركعة الأولى لا يقطع بالإجماع، ولكن يتم ذلك الشفع ويدخل في الفرض، وإن كان في أربع قبل الظهر فقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: الجواب فيها كالجواب في الظهر من أولها إلى آخرها، وقال بعضهم: يتمها أربعا، وكان الشيخ الإمام أبو علي النسفي رحمه الله يقول: كنت أفتي زمانا أنه يتم الأربع هاهنا حتى وجدت رواية عن أبي يوسف أنه يسلم على رأس الركعتين فرجعت عن ذلك، فإن قطعها قضى ركعتين عند أبي حنيفة ومحمد، وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله يقضيها أربعا، كما في سائر

التطوعات إذا شرع فيها ينوي أربع ركعات و أفسدها يلزمه قضاء ركعتين عندهما ، وعند أبي يوسف يلزمه قضاء الأربع ، و كان الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل يفتى في سنة الظهر أنه يقضيها أربعاً متى قطعها في أى حال قطعها ، و كان يقول في سائر التطوعات : عندهما وإنما يقضى ركعتين - و في النصاب : وهو الأصح لأنه بالشروع صار بمنزلة القرض . م : و كذلك إذا شرع في الأربع قبل الجمعة ثم افتتح الخطيب الخطبة هل يقطع ؟ فيه اختلاف المشايخ ، منهم من قال : يصلى ركعتين و يقطع ، و منهم من قال : يتم أربعاً و به كان يفتى الصدر الشهيد برهان الدين رحمه الله .

قال محمد رحمه الله في رجل دخل مسجداً قد أذن فيه : كره له أن يخرج حتى يصلى ، اعلم أن هذه المسألة على وجهين : إما أن كان هذا الرجل قد صلى تلك الصلاة أو لم يصلى . فان لم يصلى وكان هذا المسجد مسجداً حياً لا يخرج من المسجد لقوله عليه السلام : " لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجته يريد الرجعة " ، و أما إذا كان هذا المسجد مسجداً آخر فان كان أهل مسجده صلوا في المسجد لا ينبغي له أن يخرج ، أيضاً ، و إن كان أهل مسجده لم يصلوا فيه فقد اختلف المشايخ فيه . بعضهم قالوا : إن خرج ليصلى في مسجد حياً فلا بأس به . و بعضهم قالوا : إن كان هذا الرجل يقوم بأمر الجماعة في مسجده كاملاً و مؤذن و يتفرق الجماعة بسبب خروجه منه لا يكره له الخروج استحساناً . هذا إذا لم يصل الرجل تلك الصلاة ، فان كان قد صلى تلك الصلاة لا بأس بأن يخرج قبل أن يأخذ المؤذن في الإقامة ، فان أخذ المؤذن في الإقامة ففي الظهر و العشاء لا يخرج و يشرع في صلاة الإمام و يحصلها تطوعاً ، و في العصر و المغرب و الفجر يخرج .

و عما يتصل بهذا الفصل : رجل له مسجد في محله أراد أن يحضر المسجد الجامع لكثرة جمعه لا ينبغي له أن يحضره ، و الصلاة في مسجده أفضل . و منها أن المؤذن إذا (١) بل ينتظر في ذلك المسجد للجماعة .

لم يكن حاضرا لا ينبغي للقوم أن يذهبوا مسجدا آخر بل يؤذن ويصلي وإن كان واحدا ،
ومنها مسجداً أراد الرجل أن يصلي في أحدهما صلى في أقدمها بناء ، فإن كانا سواء
يقيس منزله منهما ويصلي في أقربهما ، وإن استويا فهو غير ، وإن كان قوم أحدهما
أكثر فإن كما هو فقها يذهب إلى الذي قومه أقل ليكثر جمعه بسبه ، فإن لم يكن قبيها
يذهب حيث أحب . قال في الجامع الصغير : تحية المسجد بركتين ليست بواجبة ، وهذا
مذهب علمائنا ، وقال الشافعي : إنها واجبة .

الفصل الثالث عشر في التراويح

مسائل التراويح تشتمل على أنواع ، الأول : في بيان صفتها و كيتها وكيفية أدائها .
أما الكلام في صفتها فنقول : التراويح سنة ، هو الصحيح ، وفي الحاشية : سنة مؤكدة
توارثها الخلف عن السلف من ن لد تاريخ رسول الله عليه السلام إلى يومنا هذا ،
هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ، وقد واظب عليها الخلفاء الراشدون ، وقال
عليه السلام "عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى" ، وأقامها أزواج النبي
عليه السلام نحو عائشة وأم سلمة ، أقامت عائشة خلف ذكوان ، وأم سلمة
أقامت بجماعة النساء أمتهن مولاتهن ، وأتى على رضى الله عنه على عمر ودعاه فقال :
نور الله مضجع عمر كما نور مساجدنا ، وإنما لم يواظب النبي عليه السلام خشية أن
يكتب علينا ، إليه أشار في حديث رواه عمر ، ثبت أنها سنة وأنها سنة الرجال والنساء .
وفي جامع الجوامع : التراويح سنة مؤكدة ، ومن لم يرها سنة فهو رافضى يقاتل كن
لم الجماعة ، وقال أهل السنة والجماعة : إنها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلها ثلاث
ليال ، وقالت الروافض : إنها سنة عمر رضى الله عنه ، وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه
وسلم عشرين ركعة بعشر تسليكات ثم ترك مخافة أن يجب ، وكان لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وأصحابه حرص في قيام الليل ، كان رجل منهم يصلي مائة ركعة وأكثر ، وكذا في
زمن أبي بكر ، فلما ظهر الكسل في زمن عمر خاف أن يندرس ، فالصحابة اتفقوا على

أن يصلوا بجماعة وزيئوا المساجد بالقناديل ولم يكن على رضى الله عنه حاضرا، فلما حضر ورأى الجماعة والقناديل قال: أقام الله أمور عمر كما أقام سنة نبينا. وفي المضمرات: ذكر البخارى في الصحيح عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم في الليلة الثانية فصلى فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا. وكثر أهل المسجد في الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال "أما بعد! فأنا لم يخف على مكانكم ولكن خشيت أن تفترض عليكم فتعجزوا عنها" فتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأمر على ذلك؛ فهذه الأخبار تدل على أن التراويح سنة.

م: و أما الكلام في كيتها فنقول: إنها مقدرة بعشرين ركعة عندنا وعند الشافعى، وعند مالك رحمه الله بست و ثلاثين [ركعة]. وفي الحنانية: يصلى أهل كل مسجد في مسجدهم كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة، خمس ترويجات بعشر تسلييات يسلم في كل ركعتين، م: فإن قاموا بما قال مالك بالجماعة فعند الشافعى لا بأس به، وعندنا يكره بناء على التنفل بالجماعة خلافا للشافعى، وإن أتوا بما زاد على العشرين [فراى فلا بأس وهو مستحب]. وأما الكلام في كيفية أدائها فقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أن الإمام يصلى بالقوم ويسلم في كل ركعتين، وكلما يصلى ترويحتين ينتظر بين الترويحتين قدر ترويحة، وينتظر بعد الترويحة الخامسة قدر ترويحة فيوتر بهم، فالانتظار بين كل ترويحتين مستحب بمقدار ترويحة واحدة عند أبي حنيفة، وعليه عمل أهل الحرمين غير أن أهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين أسبوعا، وأهل المدينة يصلون بدل ذلك أربع ركعات، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون أو يهللون أو ينتظرون سكوتا، (١) يعنى عنده أيضا مقدرة بعشرين ركعة (٢) من أر، خ، س وغيرها.

و هل يصلون ؟ اختلف المشايخ ، منهم من كره ذلك ، و كان الشيخ أبو القاسم الصغار و إبراهيم بن يوسف و خلف و شداد لا يكرهون ذلك ، و كان إبراهيم بن يوسف يقول : ذلك حسن و جميل - و في الخاتمة : فصار تراويح أهل مكة مع الوتر ثلاثا و عشرين ، و تراويح أهل مدينة مع ما يصلون بين الترويعات ستا و ثلاثين . و أما الانتظار و الاستراحة على رأس خمس تسليمات فقد اختلف المشايخ . قال بعضهم : يكره ، و عاتمهم على أنه لا يكره . و في الخلاصة : و أكثر المشايخ على أنه لا يستحب ، هو الصحيح . م : و إذا صلى كل تسليمة لإمام على حدة حتى يصير لكل ترويجة إمامان فقد جوزه بعض المشايخ رحمهم الله ، و عاتمهم على أنه مكروه ، و ينبغي أن يؤدي كل ترويجة لإمام على حدة ، عليه عمل أهل الحرمين و غيرهم ، و في الخاتمة : و الصحيح أنه لا يستحب ، و إنما يستحب أن يصلي كل إمام ترويجة ، فلما جاز التراويح بإمامين على هذا الوجه يجوز أن يصلي الفريضة أحدهما و الآخر التراويح .

نوع آخر في أن الجماعة هل هي سنة التراويح

ف نقول : ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن المعلي عن أبي يوسف أنه قال : من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في شهر رمضان فأحب إلى أن يصلي في بيته ، و ذكر عن مالك نحوه ، و كان الشافعي رحمه الله يقول في القديم : صلاة المفرد في قيام رمضان أحب إلى كما قال الطحاوي ، و قد قال قوم إن الجماعة أفضل - و في الخاتمة : و هو الصحيح ، م : ذكر الطحاوي رحمه الله : أستحب له أن يصلي في بيته ، إلا أن يكون فقيها عظيما يقتدى به فيكون في حضوره ترغيب لغيره فحينئذ لا يستحب له أن يصلي في بيته ، و في نوادر المشام قال : سألت محمدا رحمه الله عن القيام في شهر رمضان في المسجد [أحب إليك أم في البيت ؟ قال : إن كان ممن يقتدى به فصلاته في المسجد] أحب إلى ، و قال أبو سليمان : كان أبو محمد رحمه الله يصلي مع الناس التراويح و يوتر بهم و يرجع ،

(١) من أرغ ، س و غيرها .

و هكذا كان يفعل أبو مطيع و خلف و شداد و إبراهيم بن يوسف ، و من المشايخ من قال : من صلى التراويح منفردا كان تاركا للسنة و هو مسيء ، و به كان يفتى الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله ، و من المشايخ من قال : يكون تاركا للفضيلة و لا بأس به ، و أكثر المشايخ على أن إقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل المسجد كلهم إقامتها بالجماعة فقد أسأوا و تركوا السنة ، و إذا أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد و تخلف عنها من أفراد الناس و صلى في بيته فقد ترك الفضيلة و لم يكن مسيئا . و إن صلوا بالجماعة في البيت فقد اختلف المشايخ فيه . و الصحيح أن للجماعة في البيت فضيلة و للجماعة في المسجد فضيلة أخرى فهذا جاء باحدى الفضيلتين و ترك الفضيلة الزائدة ، و في الخاتمة : و الصحيح إن أداها بالجماعة في المسجد أفضل . و لو كان الفقيه فالأفضل و الأحسن له أن يصلي بقراءة نفسه و لا يقتدى بغيره . و يكره للرجل أن يستأجر رجلا يؤمه في بيته لأن استئجار الإمام فاسد . م : و لو أن إماما يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد على الكمال لا يجوز ، هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر الإسكافي ، ثم قال أبو بكر : سمعت أبا نصر : يجوز لأهل كلا المسجدين ، قال الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله : قول أبي بكر أحب إلى ، و في الخاتمة كما لو أذن المؤذن و أقام و صلى ثم أتى مسجدا آخر فأذن و أقام و صلى معهم فانه لا يكره و إنما يكره إذا أذن و أقام و لا يصلي معهم ، كذلك في التراويح . و ذكر القاضي الإمام أبو على النسفي فيمن صلى العشاء و التراويح و الوتر في منزله ثم أم قوما آخرين في التراويح و نوى الإمامة كره له ذلك و لا يكره للأمويين ، و لو لم ينو الإمامة و شرع في الصلاة فاقتدى به الناس لم يكره لواحد منها . الخاتمة : و لو صلى من التراويح تسع تسليمات و شرع في الوتر فاقتدى به رجل في الوتر [ثم علم الإمام أنه صلى تسع تسليمات لم يجوز للقتدى ما نوى ، لأنه نوى التراويح]^١ و الإمام نوى الوتر . م : و المقتدى إذا صلاها في المسجدين لا بأس به ،

(١) بمن آر ، خ ، س و غيرها .

ولكن ينبغي أن يوتر في المسجد الثاني ، هكذا حكى عن الفقيه أبي القاسم .
ولو صلوا التراويح ثم أرادوا أن يصلوا ثانيا يصلون فرادى . السراجية : إذا فاته
بعض التراويح فأوتر مع الإمام ثم يصلى التراويح وحده جاز .

نوع آخر في بيان وقت التراويح

قال الشيخ الإمام لإسماعيل المستملى و جماعة من متأخري مشايخ بلخ : الليل كله إلى وقت
طلوع الفجر وقت لها ، قبل العشاء و بعدها ، قبل الوتر و بعد الوتر ؛ وقال عامة مشايخ بخارى :
وقتها ما بين العشاء و الوتر ، فإن صلاها قبل العشاء أو بعد الوتر لم يؤدها في وقتها .
وفي الخانية : ولا يكون تراويحا ، م : و أكثر المشايخ على أن وقتها بين العشاء إلى طلوع
الفجر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ، وفي السراجية : و هو المختار ، م : ولو صلى
بها بعد الوتر يجوز ، قال الشيخ الإمام أبو على النسفي : هذا القول أصح . إمام صلى
العشاء على غير وضوء و هو لا يعلم ثم صلى بهم إمام آخر التراويح ثم علموا فعلمهم أن
يعيدوا العشاء و التراويح ، و هذا الجواب في التراويح على قول من يقول بأن وقت
التراويح ما بين العشاء إلى آخر الليل . الخانية : رجل دخل المسجد فوجد الناس
يصلون التراويح و هو لم يصل العشاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز ذلك
على قول من يجوز التراويح قبل العشاء ، وإن وجدهم في الوتر و لم يصل العشاء فصلى
الوتر معهم لا يجوز وتره في قولهم . ويستحب التراويح إلى ثلث الليل ، و الأفضل
استيعاب أكثر الليل بالصلاة ، فإذا أخروا التراويح إلى ما بعد نصف الليل قال بعضهم :
لا يستحب ، كما لا يستحب تأخير العشاء إلى نصف الليل ، و بعضهم قالوا : لا بأس به ،
و هو الصحيح .

نوع آخر في نية التراويح :

الاحتياط في التراويح أن ينوى التراويح أو ستة الوقت أو قيام الليل في الشهر ، وفي

سائر السنن الاحتياط أن ينوى الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن نوى صلاة مطلقة أو نوى تطوعا لحسب اختلاف المشايخ رحمهم الله فيه ، ذكر بعض المتقدمين أنه لا يجوز ، وأكثر المتأخرين على أن التراويح وسائر السنن يتأدى بمطلق النية - وفي الغيائية : وهو المختار ، م : وروى الحسن عن أبي حنيفة ذلك في ركعتي الفجر . وفي الحنائية : وإنما يتأدى سنة الفجر إذا نوى السنة أو نوى الصلاة متابعا للنبى عليه السلام ، وفي صلاة التراويح إذا كان مقتديا يحتاج إلى نية الاقتداء مع نية التراويح . وإن نوى الاقتداء بالإمام ولم يعين الصلاة اختلف المشايخ ، قال بعضهم : لا يجوز ، وقال بعضهم : يجوز . م : ولو صلى التراويح بنية الفوائت لم تكن محسوبة من التراويح . ثم هل يشترط النية في كل شفيع ؟ اختلف المشايخ فيه ، وفي السراجية : إذا صلى التراويح مع الإمام ولم يحدد لكل شفيع نية جاز ، وفي الخلاصة : والصحيح أنه ينوى لكل شفيع لأنه صلاة على حدة [وفي الحنائية : والأصح أنه لا يحتاج لأن الكل بمنزلة صلاة واحدة]^١ .

نوع آخر بيان القراءة في التراويح :

اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يقرأ في كل ركعة كما يقرأ في المغرب - وفي الحنائية : هذا ليس بصحيح ، لأن بهذا القدر لا يحصل الختم مرة واحدة وهو سنة ، م : وقال بعضهم : يقرأ في كل ركعة كما يقرأ في العشاء ، وقال بعضهم : يقرأ في كل ركعة من عشرين إلى ثلاثين ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات - وفي الحنائية : هو الصحيح ، م : والحاصل أن السنة في التراويح إنما هي الختم مرة ، والختم مرتين فضيلة ، والختم ثلاث مرات في كل عشرة مرة أفضل . وفي جامع الجوامع : الأفضل أن يحتم فيه القرآن إن لم يثقل على القوم ، وفي الكافي : والجمهور على أن السنة الختم مرة فلا يترك لكسل القوم ، م : والختم مرة يقع بقراءة عشر آيات في كل ركعة ، وفي الكافي :

(١) من مخ .

لأن عدد الركعات في جميع الشهر ستائة ، وعدد آى القرآن ستة آلاف و شيء ، فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم فيها ، ومشايخ بخارا جعلوا القرآن خمسة و أربعين ركوعا و أعلوا المصاحف بها ليقع الختم في الليلة السابعة و العشرين رجاء أن ينالوا فضل ليلة القدر ، م : و الختم مرتين يقع بقراءة عشرين آية ، و الختم ثلاث مرات يقع بقراءة ثلاثين آية . و في الخاتمة : و ينبغي للإمام و غيره إذا صلى التراويح و عاد إلى منزله و هو يقرأ القرآن أن يصل عشرين ركعة يقرأ في كل ركعة عشر آيات إحرازا للفضيلة و هى الختم مرتين ، و الزهاد و أهل الاجتهاد يختصمون في كل عشر ليال ، و عن أبى حنيفة رحمه الله أنه كان يختم في شهر رمضان أحدا و ستين ، ثلاثين في الأيام و ثلاثين في الليالى و واحدة في التراويح ، و عنه رحمه الله أنه صلى ثلاثين سنة الفجر بوضوء العشاء . م : قال القاضي أبو على النسفى : إذا قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بأن كان القوم يعملون الختم في التراويح فلا بأس به ، و يكون لهم ثواب الصلاة و لا يكون لهم ثواب الختم . و سئل أبو بكر الإسكاف عن الإمام في شهر رمضان أيجرد الفريضة بقراءة على حدة أو يخلط قراءة الفريضة بقراءة التراويح ؟ قال : يميل إلى ما هو أخف للقوم . و سئل أيضا عن الإمام إذا فرغ عن التشهد هل يزيد عليها أو يقتصر ؟ قال : إن علم أن ذلك لا يثقل على القوم يزيد من الصلاة و الاستغفار ما شاء ، و إن علم أنه يثقل لا يزيد ، و في السغنى قال رحمه الله : ينبغي أن يأتى بالصلاة لأنها فرض عند الشافعى فيحتمل في الإتيان بها . و في الخاتمة : من لم يكن عارفا بأهل زمانه فهو جاهل ، و يأتى بالثناء في كل شفع . و في السراجية : و يكره الإسراع في القراءة و فى أداء الأركان . و فيها : ثم الإمام إذا لم يكن حافظا للقرآن أن يقرأ سورة الإخلاص ، و هو اختيار البعض ، و قيل : الأولى أن يقرأ في كل ركعة سورة من القصار . و في البرهانية : السنة هو ختم القرآن في التراويح عند الأكثر و هو المروى عن أبى حنيفة رحمه الله و المنقول في الآثار ، و الناس في بعض البلاد تركوا

الختم لتوايهم^١ في الأمور الدينية ثم اعتادوا قراءة " قل هو الله أحد " في كل ركعة ،
وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن مرتين وهذا أحسن لأنه لا يشتبه
عليه أعداد الركعات ولا يشتغل قلبه بحفظها . م : ويكره للإمام إذا ختم في التراويح أن
يقرأ « الإنعام » في ركعة واحدة إذا علم أن القوم يملون ، وكذا يكره أن يجعل
ويختم القرآن في الليلة الحادية والعشرين - وفي الخانية : أو قبلها - إذا علم أن القوم
يملون ، قال مشايخ بخارا : وينبغي للإمام إذا أراد الختم أن يختم في الليلة السابعة
والعشرين لكثرة ما جاء من الأخبار أنها ليلة القدر . وإذا غلط في القراءة في التراويح
وترك سورة أو آية وقرأ ما بعد فاستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون
قد قرأ القرآن على نحوه ، وإذا فسد شفع وقد قرأ فيه هل يعيد ما قرأ ؟ اختلف
المشايخ ، قال بعضهم : لا يعيد لأن المقصود هو القراءة ولا فساد في القراءة ، وقال
بعضهم : يعيد ليكون الختم في صلاة صحيحة . وإذا ختم القرآن فله أن يقرأ من حيث
شاء بقية الشهر ، الخانية : ولو جعل الختم له أن يفتح القرآن في بقية الشهر ، م : قال
القاضي الإمام أبو علي النسفي : إذا ختم في التراويح مرة وصلى العشاء بقية الشهر من
غير التراويح يجوز من غير كراهة ، لأن التراويح ما شرعت لحق نفسها بل لأجل القراءة
فيها ، والسنة هو الختم مرة ، وقد ختم مرة فلو أمرناه بالتراويح بعد ذلك أمرنا بها لحق
نفسها ، وإنما ما شرعت لحق نفسها . الخانية : ولا ينبغي للقوم أن يقدموا في التراويح
« النخوش خوان »^٢ ولكن يقدم « الدرست خوان »^٣ فإن الإمام إذا كان يقرأ
بصوت حسن يشتمل عن الخشوع والتدبر والتفكير ، م : قال القاضي الإمام : إذا كان
إمامه لحانا لا بأس بأن يترك مسجده ويطوف^٤ ، وكذلك إذا كان غيره أخف قراءة
وأحسن صوتا ، وبهذا تبين أنه إذا كان لا يختم في مسجد حيه له أن يترك مسجد حيه
(١) تواني توايها ؛ قتر و قصر (٢) كلمة فارسية معناها : حسن الصوت (م) أى : المجدود
و صحيح القراءة (ع) لعل المراد منه أن يترك مسجد حيه ويطوف مساجد بلده .

[و يطوف ، وما ذكر الصدر الشهيد إذا كان يقرأ في مسجد حيه قدر المسنون لا يترك مسجد حيه]^١ لم يتضح معناه ، وفي الذخيرة : إذا كان الإمام لا يجتم في مسجد حيه في التراويح ولكن "يقرأ مقدار المسنون - وهو قدر ما يقرأ في المشاء - فالأفضل أن يصلي في مسجده ، و مراده إذا كان يقرأ مقدار المسنون - وهو عشرون آية في الركعتين في كل ركعة عشر آيات - ولا يقرأ على التأليف من أول القرآن إلى آخره على وجه يقع به الختم بل يقرأ مقدار المسنون من بعض السورة في الركعتين ويعيد تلك الآيات بينها في التسليمة الأخرى هكذا إلى أن يتم الترويعات بها .

م : وما يتصل بهذا النوع : ما روى الحسن عن أبي حنيفة أن الأفضل تعديل القراءة بين التسليحات ، وإن خالف في هذا فلا بأس به ، وأما التسليمة الواحدة فلا يستحب تطويل الركعة الأولى على الثانية ولا تطويل الثانية على الركعة الأولى كما في سائر الصلوات ، وأما تطويل الركعة الأولى على الثانية فقد قيل لا بأس به من غير ذكر الخلاف ، وقد قيل : يجب أن تكون المسألة على الخلاف : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يطول بل يستوى ، وعلى قول محمد يستحب تطويل الركعة الأولى - وفي الخاتبة : وهو المختار عنده .

نوع آخر في القوم يصلون التراويح قعودا

اعلم بأن هذا النوع على وجوه ، الأول : أن يصلي الإمام والقوم جميعا التراويح قعودا بغير عذر ، والكلام فيه في موضعين في الجواز وفي الاستحباب ، أما الكلام في الجواز فقد اختلف المشايخ ، قال بعضهم : لا يجوز ، وقال بعضهم : يجوز وهو الصحيح ، وفي الخاتبة : إلا أن ثوابه على النصف من صلاة القائم ، م : وأما الكلام في الاستحباب فلا خلاف أنه لا يستحب . الوجه الثاني : أن يصلي الإمام والقوم جميعا قعودا بغير ، وإنه جائز من غير كراهة ، والكلام فيه ظاهر . الوجه الثالث : أن يصلي الإمام

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

التراويح قاعداً بمنزلة أو بغير عذر واقتدى به قوم قياماً ، والكلام فيه على موضعين أيضاً في الجواز والاستحباب ، أما الكلام في الجواز فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز الاقتداء ، وعلى قول محمد لا يجوز ، ومنهم من قال : يجوز إجماعاً - قال القاضي الإمام أبو علي النسفي : هو الصحيح ، وإذا صح الاقتداء على الوفاق على قول هؤلاء هل يستحب للقوم القيام ؟ اختلفوا فيما بينهم ، قال بعضهم : لا يستحب احترازاً عن صورة المخالفة ، وقال بعضهم : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يستحب القيام ، وعلى قول محمد يستحب القعود . وذكر أبو سليمان عن محمد في رجل أم قوماً في رمضان جالساً أيقومون يعني القوم ؟ قال : نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف : فبعض مشايخنا قالوا : إن محمداً خص قول أبي حنيفة وأبي يوسف في بيان حكم الجواز يعني على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز للقوم أن يصلوا قياماً والإمام قاعد ، وتخصيص قولهما في بيان حكم الجواز دليل على أنه لا يصح اقتداؤهم به عند محمد ، وبعض مشايخنا قالوا : خص قولهما في بيان حكم الاستحباب يعني يستحب لهم القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وعند محمد لا يستحب .

نوع آخر فيما إذا صلى ترويحة واحدة بتسليمة واحدة :

فهذه المسألة على وجهين ، الأول : أن يقعد على رأس الركبتين ، وفي هذا الوجه اختلاف المشايخ ، قال بعض المتقدمين : لا يجزئه إلا عن تسليمة واحدة ، وقال بعض المتقدمين وعامة المتأخرين : إنه يجزئه عن تسليمتين ، قال القاضي الإمام أبو علي النسفي : هو الصحيح ، ولو صلى ستاً أو ثمانياً - وفي الحاتية أو عشرة - بتسليمة واحدة وقعد على رأس كل الركبتين لم يجز إلا عن ركعتين في قول بعض المتقدمين ، وفي قول بعض المتقدمين وعامة المتأخرين يجوز عن تسليمتين ٣٠ : قال بعضهم : متى صلى بتسليمة واحدة عدداً بعضها مستحبة في صلاة الليل وبعضها غير مستحبة فإنها تجزئه عن القدر المستحب لأنه في الزيادة مسمى فكيف ينوب ذلك عن التراويح ! وما كان في استحبابه اختلاف كان

في هذا اختلاف أيضا ، فعلى هذا إذا صلى ستا أو ثمانيا بتسليمة واحدة وقعد على رأس كل ركعتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يحزبه عن تسليمتين - وفي الظهيرية: هو الصحيح ، م : و على قول أبي حنيفة فيما إذا صلى ستا يقع ذلك عن ثلاث تسليمات باتفاق الروايات ، وفيما إذا صلى ثمانيا يقع عن أربع تسليمات على ما ذكره في الاصل ، وعلى ما ذكره في الجامع الصغير يقع عن ثلاث تسليمات ، وعلى ما قاله بعض المشايخ أنه ليس في المسألة اختلاف الروايتين ولكن أطال في الاصل وأجز في الجامع يجب أن يحوز عن أربع تسليمات . ولو صلى عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قولهما يحوز عن أربع ركعات ، وعلى قول أبي حنيفة في الروايات الظاهرة يحوز عن أربع تسليمات ، وعلى قول العامة وهو الصحيح يحوز عن خمس تسليمات كل ركعتين عن تسليمة ، وفي الينايع : وفي رواية عنه يجب عن ثلاث . م : ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة وقعد على رأس كل ركعتين عندهما يحزبه عن أربع ركعات ، وعلى قول أبي حنيفة يحوز عن ثمان ركعات ، وعلى قول عامة المشايخ يحوز كل ركعتين عن تسليمة عند أبي حنيفة ، وفي الحائية : وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها في القياس وهو قول محمد وزفر تفسد صلاته ولا يحوز عن شيء ، وفي الاستحسان على القول الصحيح يحزبه عن تسليمة واحدة - وفي الينايع : وهو الاصح . وقيل : عند أبي حنيفة وأبي يوسف يحزبه عن الكل . ولو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد على رأس الركعتين في القياس وهو قول محمد وزفر وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة أنه تفسد صلاته ويلزمه قضاء هذه الترويجة ، وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة في المشهور وقول أبي يوسف يحوز ، لكن عن تسليمة واحدة أو عن تسليمتين ؟ قال بعضهم : عن تسليمتين ، وبه أخذ الشيخ أبو الليث رحمه الله . وفي الحائية : وكذا لو صلى الأربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جاز استحسانا . م : وكان الشيخ أبو جعفر يقول : يحزبه عن تسليمة واحدة ، وفي الحائية : هو الصحيح ، م : وبه

كان يفتى الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، قال القاضي الإمام أبو علي النسفي : قول الفقيه أبي جعفر و الشيخ الإمام أبي بكر أقرب إلى الاحتياط و كان الاخذ به أولى و عليه الفتوى . و عن الشيخ الإمام أبي بكر الإسكاف أنه سئل عن رجل قام إلى الثالثة في التراويح و لم يقعد على رأس الثانية ؟ قال : إن تذكر في القيام ينبغي أن يعود إلى القعدة فيقعد و يسلم - و في الحاتية : ما لم يقيد الثالثة بالسجدة ، م : و إن تذكر بعد ما ركع الثالثة و يجهد فان أضاف إليها ركعة أخرى كانت هذه الأربعة عن ترويجة واحدة ، و في الحاتية : يعني عن الركعتين ، و رأيت في نسخة فيما إذا صلى أربعا بتسليمة واحدة و لم يقعد على رأس الركعتين على قول أبي حنيفة يجوز عن تسليمتين و على قول أبي يوسف عن تسليمة واحدة ، و أما إذا صلى ثلاثا بتسليمة واحدة إن قعد على رأس الركعتين يجوز عن تسليمة واحدة و عليه قضاء الركعتين ، و إن لم يقعد على رأس الثانية ساهيا أو عامدا لا شك أن صلاته باطلة قياسا و هو قول محمد و زفر رحمهما الله و هو رواية عن أبي حنيفة و عليه قضاء ركعتين فحسب ، و على جواب الاستحسان و هو قول أبي حنيفة رحمه الله في المشهور ، و على قول أبي يوسف اختلف المشايخ قال بعضهم : يجزئه عن تسليمة ، و قال بعضهم : لا يجوز أصلا . و كذا الاختلاف في غير التراويح إذا تنفل ثلاثا و لم يقعد على رأس الثانية هل يجوز هذه الصلاة ؟ قال بعضهم : يجوز ، و إذا جاز التنفل جاز التراويح ، و صار هذا و ما لو صلى الأربع بقعدة واحدة سواء ، و قال بعضهم : لا يجوز - و في الحاتية : هو الصحيح ، م : ثم على قول من يقول يجزئه الثلاث عن تسليمة هل يلزمه شيء لأجل الثالثة ؟ إن كان ساهيا فلا لأنه شرع في المظنون ، و إن كان عامدا لزمه ركعتان في قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله ، و على قول من يقول لا يجزئه الثلاث أصلا لزمه قضاء الأولين ، و هل يلزم لأجل الثالثة شيء ؟ إن كان ساهيا لا شيء عليه ، و إن كان عامدا لزمه ركعتان في قول أبي يوسف لبقاء التحريم ، و في قول أبي حنيفة لا يلزمه شيء لأن التحريم قد فسدت حيث لم يقعد على رأس الثانية

و لم يأت بالرابع فإذا قام إلى الثالثة فقد قام إليها بتحريم فاسدة و ذلك موجب القضاء عند أبي يوسف ، و عند أبي حنيفة في الصحيح من مذهبه لا يلزمه القضاء - فعلى هذا إذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات و لم يقعد على رأس الركعتين في كل ثلاث فعلى جواب القياس و هو قول محمد و زفر رحمهما الله و هو رواية عن أبي حنيفة عليه قضاء التراويح كلها و لا شيء عليه سوى ذلك . و أما على قول أبي حنيفة و أبي يوسف فعلى قول من يقول إذا صلى ثلاث ركعات لا غير بتسليمة واحدة يحزبه عن تسليمة أجزاء هاهنا عن التراويح كلها و لا شيء عليه إن كان قام ساهيا ، و إن كان قام عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة . و على قول من يقول لا يحزبه الثلاث عن تسليمة واحدة فعليه قضاء التراويح كلها و لا شيء عليه سوى ذلك في قول أبي حنيفة كيف ما كان ، و في قول أبي يوسف إن كان ساهيا فهو كذلك و إن كان عامدا فعليه مع التراويح قضاء عشرين ركعة أخرى - و في الظهيرة : لكل ثلاثة قضاء الركعتين . و إذا صلى التراويح كلها ثلاثا ثلاثا و صلى إحدى و عشرين ركعة بسبع تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات و لم يقعد على رأس الركعتين ساهيا رأيت في نسخة مجموع النوازل أن عليه قضاء ركعتين لا غير عندهما ، و عند محمد رحمه الله بعيد التراويح كلها و لا يلزمه بالقيام إلى الثالثة شيء ، قال ثمه : و الصحيح قولها لأنه لما صلى ثلاثا و لم يقعد في الثانية و سلم ساهيا على رأس الثالثة بهذا السلام لم يخرج عن حرمة الصلاة ، فلما قام و كبر و صلى ثلاث ركعات صارت ست ركعات فقد قعد في آخرهن فقام مقام ثلاث تسليمات ثم ثلاث و ثلاث هكذا ثم ثلاث و ثلاث هكذا فيصير ثمانى عشرة ركعة فانه يقام بست تسليمات ، بقی عليه تسليمة واحدة فإذا صلى ثلاث ركعات و ترك القعدة على رأس الركعتين لم يحزبه هذه التسليمة مما عليه و كان عليه قضاء ركعتين من هذا الوجه ، لو تذكر و ضم إلى الثالثة في المرة الأخيرة ركعة جاز تراويحه و لا شيء عليه . الذخيرة : إذا صلى من الشفع

(١) كذا في نسخة م ، و في بقية النسخ : فقام ثلاث تسليمات .

الأول من التراويح ركعة و سلم ساهيا ثم أدى ما بقى على وجهها ركعتين ركعتين إن كان حين سلم تكلم أو فعل مما يوجب قطع الصلاة فليس عليه إلا قضاء الشفع الأول بالإجماع و أما إذا لم يعمل شيئا مما قلنا قال مشايخ سمرقند : التراويح كلها فاسدة لأن ذلك السلام لا يخرججه عن حرمة الصلاة ، فإذا قام إلى الشفع الثاني صح الشروع فيها و تقع قدمته على رأس الثالثة ، فإذا سلم كان ساهيا أيضا و يصح الشروع في الشفع الأخير و تقع القعدة على رأس الثالثة هذا إلى آخر التراويح فهذا الرجل ترك القعود على الركعتين في الاشغاف كلها ، و قال مشايخ بخارا عليه قضاء الشفع الأول لا غير لأن كل شفع من التراويح كصلاة على حدة فإذا كبر و دخل في الشفع الآخر خرج من الأول كالقارضين المختلفين ، كيف و إنه نوى الشفع الثاني بلسانه و إنه يقطع الصلاة .

م : نوع آخر في الشك في التراويح :

إذا سلم الإمام في تروية فاختلف القوم عليه قال بعضهم « صلى ثلاثا » و قال بعضهم « صلى ركعتين » قال أبو يوسف : يأخذ الإمام بعلم نفسه و لا يدع عليه بقول غيره ، و قال محمد : يقبل قول غيره و يعمل بقول من معه و إن كانوا أقل ، و في الحاتية : و إن لم يكن الإمام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا عنده ، م : و كذلك إذا وقع الاختلاف عن هذا الوجه بين الإمام و جميع القوم ، و إن شك الإمام فأخبره عدلان يأخذ بقولهما . و إذا شكوا أنه صلى عشر تسليمات أو تسع تسليمات اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : لا يعيدون تسليمه ، و قال بعضهم : عليهم أن يعيدوا تسليمه بالجماعة ، و ليس في هذا زيادة على التراويح بجماعة بل هذا إتمام للتراويح ، فالزيادة على التراويح أن يتموا التراويح ثم يصلوا الزيادة بين التراويح و الوتر ، و هاهنا يشعرون في هذه التسليمه بنية إتمام التراويح فلا يكره ، و هو نظير التطوع بعد العصر إذا شرع فيه مع العلم أنه يكره ، و إذا شرع في التطوع بنية العصر ثم علم أنه قد كان صلى العصر فإنه يتم صلاته و لا يكره ، هكذا هاهنا ، و قال بعضهم : لا يصلون بتسليمه أخرى احترازا عن الزيادة على التراويح ،

وقال بعضهم : يصلون بتسليمية واحدة فرادى فرادى حتى يقع الاحتياط في فعل السنة بتأديتها ويقع الاحتراز عن أداء النافلة غير التراويح بالجماعة ، وهو الصحيح .

نوع آخر :

إذا صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي مكتوبة أو نافلة غير التراويح اختلف المشايخ ، منهم من بنى هذا الاختلاف على الاختلاف في النية ، من قال من المشايخ إن التراويح لا يتأدى إلا بتأديتها يجب أن يقول بعدم صحة الاقتداء هاهنا لأنها لما كانت لا تتأدى إلا بتأديتها لا تتأدى بنية الإمام وهي تخالف نيته ، ومن قال بأنها تتأدى من غير نيتها بل بنية مطلقة يجب أن يقول بصحة الاقتداء هاهنا ، ومنهم من قال : لا يصح ، قال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله : وهو الأظهر والأصح . وعلى هذا الاختلاف إذا لم يسلم من العشاء حتى ينوي عليه التراويح والصحيح أنه لا يصح ، وهذا أظهر لأنه مكروه ، وعلى هذا الاختلاف إذا بناها على السنة بعد العشاء والصحيح أنه لا يصح . وكذلك لو كان الإمام يصلي التراويح واقتدى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلاة الإمام لا يجوز ، كما لو اقتدى رجل بمصلي المكتوبة ونوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلاة الإمام لا يجوز . ولو اقتدى بإمام يصلي التسليمية الثانية أو العاشرة والمقتدى نوى التسليمية الأولى أو الخامسة جاز . وفي الخلاصة : هو الصحيح ، م : وهذا كمن اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الأربع قبل الظهر صح اقتداؤه ، وهذا أولى . وفي تراويح القاضي الإمام أبي علي النسفي : رجل صلى العشاء في منزله ثم أتى المسجد ووجد الإمام في الصلاة وظن أنه في التراويح فاقتدى به ثم ظهر أنه في العشاء قال : هذا متفعل اقتدى بمفترض فيجزيه ، ولم يقل : يجزيه عن التراويح أو عن النقل . وفي فتاوى النسفي : إذا ظن المقتدى أن إمامه اقتسح الوتر وأتم التراويح فتوى الوتر ثم تبين أنه في التراويح وتابعه في ذلك قال : يجوز عن شفع . وفي تراويح أبي علي النسفي : إذا اقتدى بالإمام

في التراويح [أجزاء] ، وإذا اقتدى بالإمام في التراويح [١ بنوى سنة العشاء ، فإن لم يأت بسنة العشاء حتى قام الإمام إلى التراويح أجزاء] . [فاذا اقتدى] ١ في التسليمة الأولى أو الثانية بمن يصلي التسليمة الخامسة أو السادسة اختلف المشايخ فيه ، قال الصدر الشهيد : الصحيح أنه يجوز . وفي الخاتمة : وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الأربع قبل الظهر صح اقتداؤه . م : و إذا لم يدر المقتدى أن الإمام في التراويح أو في العشاء ونوى . إن كان في العشاء فقد اقتديت به ، وإن لم يكن في العشاء وكان في التراويح ما اقتديت به . لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح ، وإن نوى أنه « إن كان في العشاء فقد اقتديت به ، وإن كان في التراويح اقتديت به » ، فظهر أنه كان في التراويح أو في العشاء صح الاقتداء .

نوع آخر في إمامة الصبي في التراويح

جوزها أكثر علماء خراسان ، ولم يجوزها مشايخ العراق ، وفي الفتاوى عن نصير بن يحيى قال : لا بأس بأن يؤم الصبي في شهر رمضان إذا بلغ عشر سنين - يعني في التراويح ، وقال محمد بن سلة : لا يجوز ، وعن محمد بن مقاتل أنه قال : يجوز في التراويح خاصة ، وكان الحسن بن علي رضي الله عنهما يؤم عائشة رضي الله عنها في التراويح وإنه صبي ، وكان القاضي الإمام أبو علي الفسفي يفتي بالجواز ، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي يفتي بعدم الجواز - وفي الخاتمة : هو الصحيح ، وكان يقول : الإمام ضامن والصبي لا يصلح للضمان ، فلي هذه العلة لو أن هذا الصبي يؤم صبيانا بمثل حاله يجوز . وفي المتن : لو أن قوما صلوا خلف الصبي لا تجوز صلاتهم .

نوع آخر في قضاء التراويح

إذا فات التراويح عن وقتها هل يقضى ؟ اختلف المشايخ ، قال بعضهم : يقضى ما لم يدخل

(١) ليس في نسخة م.

وقت تراويح آخر، وقال بعضهم: بقضى ما لم يحضر رمضان، وقال بعضهم: لا يقضى أصلاً وهو أصح، والدليل عليه أنها لا تقضى بالجماعة بالإجماع، ولو كانت تقضى لتقصت كما فاتت، فإن قضاه منفرداً كان نفلاً مستحباً كسنة المغرب إذا قصيت. وفي الفتاوى: من ترك السنة يسئل عنها وإذا فاتت عن وقتها لا يؤمر بالقضاء، قال الشيخ أبو الليث: من ترك السنة بعذر فهو معذور ومن تركها بغير عذر فهو مغرور، وفي الحاشية: ولو ترك السنن بغير عذر استخفافاً وتهاوناً يكون مسيئاً. م: وإذا تذكروا في الليلة الثانية أنه فسد عليهم شفع في الليلة الأولى فأرادوا أن يقضوا يكره ذلك لأنهم لو قضوا بنية التراويح يزيد على تراويح هذه الليلة وإنه مكروه، وإذا فاتته تروية أو ترويحتان وقام الإمام في الوتر تابع في الوتر أم يأتي بما فاتته من الترويحيات؟ فقد اختلف مشايخ زماننا، وذكر في واقعات الناطني أنه يوتر مع الإمام.

نوع آخر في المتفرقات

إمام شرع في الوتر على ظن أنه أتم التراويح فلما صلى ركعتين تذكر أنه ترك تسليمه فسلم على رأس الركعتين لم يحجز ذلك عن التراويح لأنه ما صلى بنية التراويح. في الحاشية: سئل عن المقتدى في التراويح سلم إمامه وهو قائم قاعدة فاستيقظ وسلم أو يقرأ ما بقي من التشهد؟ قال: يقرأ ما بقي من التشهد ثم سلم، فإن لم يتذكر أنه إلى أي موضع انتهى وسلم ويتابع الإمام في التروية الأخرى. فتاوى الحجة: قال صاحب الكتاب لا ينقص من تسبيحات الركوع والسجود عن الثلاثة، لأن التراويح سنة وعدد الثلاث في الركوع والسجود سنة فلا يترك هذه السنن في السنة. القيمة: سئل أبو الفضل عن صلى التراويح مع الإمام بجماعة ثم خرج يريد أن يصلي الوتر في بيته بعد نصف الليل أداؤه بالجماعة أولى أم تأخيره إلى ثلث الليل؟ فقال: الإتيان بالجماعة أولى. وذكر الحلواني رحمه الله: قال أصحابنا فيمن دخل المسجد والإمام في قيام رمضان فانه يصلي العشاء أولاً ثم يتابع الإمام في التراويح. م: ويكره للمقتدى أن يقعد في التراويح، فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم

لأن فيه إظهار التكاسل في الصلاة والتشبه بالمنساقين . وكذا إذا غلبه النوم يكره له أن يصلي مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ . وكذا لو صلى على السطح من شدة الحر ، وكذا يكره أن يضع يديه على الأرض عند القيام بل يقوم بواحدة . ويكره عدد الركعات في التراويح . ولا يصلي تطوعا بجماعة إلا قيام رمضان ، وحكى عن شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن التطوع بالجماعة على سبيل التداعي [مكره] ، أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره ، وإذا اقتدى ثلاثة بواحد ذكره رحمه الله أن فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم : يكره ، وقال بعضهم : لا يكره ، وإذا اقتدى أربع بواحد كره بلا خلاف .

جئنا إلى مسائل الوتر

ذكر القاضى الإمام أبو على النسفى رحمه الله أن الوتر بالجماعات أحب إلى في رمضان ، قال : واختار علماؤنا رحمهم الله أن يوتر في منزله في رمضان ولا يوتر بجماعة ، وفي الخاتمة : والصحيح أن الجماعة أفضل ، وفي البناء : ولو صلى الوتر مع الإمام في غير رمضان لا يحتسب ذلك ، وفي الصغرى : ذكر في مختصر القدورى أنه لا يجوز ، والمراد بعدم الجواز الكرامة . ٣ : والوتر ثلاث ركعات ، وقال الشافعى رحمه الله : إن شاء أوتر بركعة أو بثلاث أو بخمس أو بسبع - وفي التجريد أو بتسع - ٣ : أو بأحدى عشر ، قال الحسن رحمه الله : أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث ركعات ، لا يصلح إلا في آخرهن ، وما روى الخصم محمول على ما قبل استقرار الوتر . وإنه سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وعن أبي حنيفة في الوتر ثلاث روايات ، في رواية هو واجب ، وفي رواية هو سنة ، وفي رواية هو فرض ، والصحيح أنه واجب عنده - ومعناه أنه فرض عملا لا اعتقادا حتى أن جاحده لا يكفر ، وهو معنى قوله فرض على رواية ، ومعنى قوله على رواية سنة ثبت وجوبه بالسنة . وإنما شرعت القراءة في الكل لأنها سنة عملا فأوجبنا القراءة في الكل احتياطا على أنه يجوز أن يجب القراءة في الفريضة في جميع

الركعات احتياطاً ، فان من دخل في صلاة الإمام وقد سبقه بركتين فأحدث الإمام واستخلف هذا المسبوق يجب عليه أن يقرأ في هاتين الركعتين ، وإذا أتم صلاة الإمام وقد استخلف رجلاً أدرك أول الصلاة حتى يسلم بهم ثم يقوم ويصلي ركعتين بقراءة ، فهذه صلاة فريضة مع ذلك اقترضت القراءة في جميع الركعات . وفي المتن عن أبي يوسف قال : سمعت أبا حنيفة يقول : الوتر فريضة واجبة ، قيل : كيف جمع بين صفة الفريضة وصفة الوجوب والواجب عند أهل الفقه غير الفرض ؟ والجواب أنه فريضة عملاً لا علماً ، وواجب علماً لا اعتقاداً ، وتفسيره أن من نفى فرضيته لا يكفر ، أو نقول عن بقوله « واجبة » ، أن وجوب الوتر لم يثبت بطريق قطعي كسائر الواجبات ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : الوتر سنة واجبة ، قيل في طريق الجمع بين السنة والواجب : إنه أراد بالسنة الطريقة فعنى قوله « الوتر سنة واجبة » ، أن وجوب الوتر طريقة مستقيمة ، وقيل : أراد به بيان الطريق الذي عرفنا به وجوب الوتر فإن وجوب الوتر ما عرف إلا بالسنة ، ففي القولين إشارة إلى أن الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمه الله ، وإنه خلاف المشهور من قوله . وفي الظهيرية : قال القاضي المنتسب إلى إسيجاب : الوتر على درجة من السنة حتى يقضى لو فات ، وأدنى درجة من الفرض حتى لا يكفر جاحده ، ولا أذان فيه ولا إقامة . م : وفي النوازل : أهل قرية اجتمعوا على ترك الوتر أديهم الإمام وحسبهم ، فان لم يمتنعوا قاتلهم ، وهذا الجواب ظاهر على قول أبي حنيفة ، وكذلك على قولهما على اختيار أئمة بخارا فانه إذا اجتمع أهل البلدة على الامتناع عن أداء السن لجواب أئمة بخارا أن الإمام حسبهم فان لم يمتنعوا قاتلهم كما يقاتلهم على ترك الفرائض . ولو ترك الوتر حتى طلع الفجر فعليه قضاءه في ظاهر رواية أصحابنا ، وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول أنه لا قضاء عليه ، وعن محمد في غير رواية الأصول : أحب إلى أن يقضيه ، وما ذكر من الجواب في ظاهر الرواية على مذهب أبي حنيفة ، ومتى قضى الوتر قضى بالقنوت .

ثم إذا أراد أن يصلي الوتر كبر وفعل بعد التكبير ما يفعل في سائر الصلاة ، فإذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حمداً أذنيه وقنت . والكلام في القنوت في مواضع^١ ، أحدهما : لا قنوت إلا في الوتر عندنا . والثاني : أن القنوت مشروع عندنا قبل الركوع وعند الشافعي رحمه الله بعد الركوع . والثالث : أن القنوت في الوتر في جميع السنة عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله : لا قنوت إلا في النصف الأخير من شهر رمضان .

والرابع : أن مقدار القيام في القنوت قدر سورة " إذا السماء انشقت " . فتاوى الحجة : القنوت في الوتر واجب لما روى الحسن بن علي رضي الله عنه قال : علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاه القنوت فقال قل " اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، ونؤمن بك وتوكل عليك ، وثني عليك الخير ، ونشكرك ولا نكفرك ، ونخلع وترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، وزجوا رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق ، اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقى ربنا شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك ، أنت تمل ولا يمل عليك . أنت الغني ونحن الفقراء إليك ، إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت ، تبارك ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، يا ذا الجلال والإكرام " وفي رواية " اللهم اهدنا وعافنا - إلى آخره " وروى أنه كان يقرأ " اللهم إني أعوذ بعفوك من عقابك ، وبرضاك من سخطك ، ولا تحصي ثناء عليك ، أنت كما أئتميت على نفسك " وفي اليتيمة " اللهم إنا نستعينك

(١) فأورد فيما يلي تسعة مواضع : القنوت في الوتر وحده ، والقنوت قبل الركوع ، والقنوت كل يوم ، مقدار القيام في القنوت وكيفية القنوت ، كيف إذا نسي القنوت ، يجهر بالقنوت أو يخافت ، القنوت يقنت ، يرسل يديه في القنوت أو يعتمد ، الصلاة على النبي في القنوت ، ويذكر بعد ذلك كيف إذا وقع الشك في القنوت .

و نستغفرك ، وثق عليك الخير ، نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع وترك من يفجرک ، اللهم
 إناك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، وزجو زحمتك ونخشى عذابك
 إنا عذابك بالكفار ملحق ؛ م : وليس فيه دعاء موقت ، وقد روى عن محمد أن التوقيت
 في الدعاء يذهب برقة القلب ، قال بعض مشايخنا : يريد بقوله « ليس فيه دعاء موقت »
 ليس فيه سوى قوله « اللهم إنا نستعينك - الخ » دعاء موقت ، فالصحابة رضى الله عنهم
 اتفقوا على هذا في الورق ، و قال بعضهم : لا يل ليس فيه شيء موقت أعتدلا لما ذكرنا ،
 والاولى أن يقرأ « اللهم انا نستعينك - الخ » و يقرأ بعده « اللهم اهدنا فيمن هديت
 - الخ » هكذا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضى الله عنه . التحفة :
 ولا ينبغي أن يقتصر على الدعاء المأثور « اللهم إنا نستعينك - الخ » و « اللهم اهدنا
 فيمن هديت - الخ » كيلا يتوهم العوام أنه فرض ، ولكن إذا أتى بالدعاء المأثور في
 بعض الأوقات وبغيره في البعض فهو حسن . القيمة : قال أخبرنا ابن أبي ليلى عن عطاء
 عن غنيد بن عير قال : صليت خلف عمر صلاة الغداة فقلت فيها بعد الركوع وقال في
 قنوته « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، وثق عليك الخير ، نشكرك ولا نكفرك ،
 ونخلع وترك من يفجرک ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ،
 وزجو زحمتك ونخشى عذابك إنا عذابك بالكفار ملحق » .

م : والخامس أنه إذا نسي القنوت حتى ركع وتذكر في الركوع ، فن أصحابنا فيه
 روايتان ، في رواية : يعود إلى القيام ويقت ، وفي رواية أخرى : يمسح على ركوعه
 ولا يرفع رأسه للقنوت ، وذكر في بعض المواضع أنه يعود إلى القيام ويأتي بها في حالة
 القيام ، ثم إذا عاد إلى القيام وقت لا يعيد الركوع ، لأن الركوع فرض والقنوت واجب
 ولا يجوز رفض الفرض لإقامة الواجب ، وفي الظهيرية : والصحيح أنه لا يقت في
 الركوع ولا يعود إلى القيام ، فان عاد إلى القيام وقت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته .
 م : ولو أوتر وقرأ في أثنائه القنوت ولم يقرأ الفاتحة ولا السورة أو قرأ الفاتحة دون

السورة وركع ثم تذكر ذلك في الركوع فانه يعود إلى القيام وقرأ - وفي الظهيرة :
و يقنت - م : ثم يركع وعليه سجود السهو عاد أو لم يعد قنت أو لم يقنت ، وفي
المضمرات : هذا إذا تذكر في الركوع . أما إذا رفع رأسه من الركوع ثم تذكر فانه
لا يعود إلى قراءة ما نسي بالاتفاق - وفي الخاتمة : ويسجد لسهوه في آخر الصلاة .

السادس : أنه يجهر بالقنوت أو يخافت به ؟ وقع في بعض الكتب أن على قول
محمد يخافت به لأنه دعاء والسبيل في الدعاء الإخفاء - وفي الخلاصة الخاتمة : وهو الصحيح -
وعلى قول أبي يوسف يجهر به ، و وقع في بعض الكتب على عكس هذا : على قول
أبي يوسف يخافت به وعلى قول محمد يجهر به ، وفي الحاشية : و قيل يتوسط بين الجهر
و الخافتة ، وذكر القاضي الإمام علاء الدين المعروف بعين في شرح المختلفات أن المتفرد
يخافت بالقنوت ، و الإمام يخافت عند بعض المشايخ منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل و الشيخ الإمام أبو حفص السفكردى ، فلو لا أنه علم من أستاذه محمد بن الحسن
أن من سنته الخافتة و إلا لما خالف أستاذه ، قال بعض مشايخ زماننا رحمهم الله : إن كان
الغالب في القوم أنهم لا يعلمون دعاء القنوت فالإمام يجهر به ليتعلموا منه - وفي الخاتمة :
روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به و الصحابة يتعلمون دعاء القنوت
منه ، م : و إن كان الغالب أنهم يعلمون يخفيه ، و قال بعض المشايخ : يجب أن يجهر به
لأن لها شبهة بالقرآن فان الصحابة اختلفوا فيه قال بعضهم : هما سورتان من القرآن ،
ويجهر بما هو قرآن على الحقيقة فكذا بما له شبه بالقرآن .

السابع : في بيان أن المقتدى هل يقرأ القنوت ؟ ذكر الشيخ الإمام علاء الدين
أن على قول أبي يوسف رحمه الله يقرأ ، وعلى قول محمد لا يقرأ ، وفي الخاتمة : ثم ما ذا
يصنع ؟ في رواية عنه يسكت ، وفي رواية يسكت إلى أن يبلغ الإمام موضع الدعاء
حيث يقرأ ، م : و كر في موضع آخر أن القوم يؤمنون عند محمد و يسكتون عند
أبي يوسف رحمه الله ، [و ذكر في موضع آخر أن على قول أبي يوسف القوم] بالخيار

إن شأوا قرؤا وإن شأوا سكتوا، وقال محمد: إن شأوا قرؤا وإن شأوا أمنوا لدعائه، في الحاوى: في صلاة الأثر لهشام عن محمد أن الإمام والمأموم يجهران بالقنوت، وكان يقول: رفع المأمومين أصواتهم بالدعاء أحب إلى من الإخفاء، م: وذكر الطحاوى أن القوم يتابعون إلى قوله "إن عذابك بالكفار ملحق" وفي الظهيرية: قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: المختار عندى أن المؤتم يخفى، الكبرى: إذا قنت الإمام في الوتر فالمقتدى يقرأ بالدعاء خلفه لأن الإمام يقرأ بالمخافتة هو المختار فيتمكن المقتدى، م: وذكر الطحاوى أن القوم يتابعونه إلى قوله "إن عذابك بالكفار ملحق" فإذا دعا الإمام فمسند أبي يوسف يتابعونه وعند محمد يؤمنون. الظهيرية: ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع الإمام ولا يقنت، ولو ركع الإمام ولم يقرأ المقتدى شيئا من القنوت إن خاف فوت الركوع فانه يركع، وإن لم يخف يقنت. ومن يقضى الصلوات والأوتار يقنت في الأوتار لأنه إن كان عليه الوتر فعليه القنوت، وإن لم يكن فالقنوت يكون في التطوع ولا بأس به. م: ومن لم يحسن القنوت يقول "ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار"، وقال الشيخ أبو الليث: يقول "اللهم اغفر لي" ويكرر، وفي شرح الطحاوى: ويقول ثلاث مرات، وفي الحاوى: يقول "يارب" ثلاثا بعد أن لا يقصر في تعلم القنوت.

م: الثامن: أن في حالة القنوت يرسل يديه أو يعتمد؟ والكلام فيه قد مر، وفي كتاب الصلاة للحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا مد يديه في دعاء القنوت أرسل يديه وأشار بالسبابة من يده اليمنى، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف أنه يبسط يديه بسطا حال دعاء القنوت. وذكر في صلاة الأثر أن هذا على ثلاثة أوجه، أحدها: قول ابن مسعود رضى الله عنه أنه يمد يديه مداً ويضمهما إلى صدره وبه أخذ هشام (١) في النسخ كلها: أخذ.

ابن عبد الله ، الثاني : قول إبراهيم النخعي أنه يرسل يديه بجيمتا عند القعدة إذا فرغ من تكبير القنوت وبه أخذ أبو حنيفة و أبو يوسف و محمد رحمهم الله ، و الثالث : قول الحسن أنه كان يرسل يده اليسرى و يشير بأصبعه التي على الإبهام اليمنى ،

التاسع : في الصلاة على النبي عليه السلام في القنوت ، و الشك الواقع فيه ، قال بعضهم : هذا ليس بموضع الصلاة على النبي عليه السلام = يعني لا يصل عليه ، و قال الشيخ الإمام أبو القاسم : هذا دغاة و الأفضل في الدعاء أن يكون فيها الصلاة على النبي عليه السلام ، فإن صلى على النبي عليه السلام في القنوت لم يعتل في القعدة الأخيرة عند بعضهم ، وكذا الذي سها فقصلى على النبي عليه السلام في القعدة الأولى لا يعتد بها في القعدة الأخيرة عند بعضهم ، و روى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه السهو ، و قال محمد رحمه الله : و أستحب أن أركعه السهو لأجل الصلاة على النبي عليه السلام .

و إذا قنت في الركعة الأولى أو الثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لأنه لا يتكرو في الصلاة الواحدة ، و إن شك أنه قنت أم لا يعني في الثالثة و هو في قيام الثالثة يتحير ، فإن لم يحضره رأى قنت لأنه عسى لم يقنت ، و ذكر في الواقعات : رجل شك في الوتر و هو في حالة القيام أنه في الأولى أو في الثالثة فانه يأخذ الأقل احتياطاً إذا لم يقع تحريره على شيء ، و يبعد في كل ركعة و يقرأ ، و أما قنوت الوتر فقد قال أئمة بلخ : إنه يقنت في الركعة الأولى لا غير ، و عن أبي حفص الكبير أنه يقنت في الركعة الثانية أيضا ، و به أخذ القاضي الإمام أبو على النسفي . و لو شك في حالة القيام أنه في الثانية أو في الثالثة يتم تلك الركعة ، و يقنت فيها لجواز أنها في الثالثة ، ثم يبعد و يقوم فيصليتها إليها أخرى و يقنت فيها على قول الشيخ الإمام أبي حفص الكبير و القاضي الإمام أبي على النسفي ، و في الذخيرة : و هو المختار ، م : فرقوا بين هذا و بين المنسبوق بركعتين في الوتر في شهر رمضان إذا قنت مع الإمام في الركعة الأخيرة (١) و انظر ما يأتي في فصل سجود السهو .

من صلاة الإمام حيث لا يقنت في الركعة الأخيرة إذا قام إلى القضاء في قولهم جميعا، وكذلك إذا أدركه في الركعة الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضى .
وفي الخاتمة : و المسبوق في الوتر يأتي بالقنوت في آخر صلاته عند محمد رحمه الله ،
وعن شيخ الإسلام الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أن في مسألة الشك لا يقنئ
مرة أخرى كما هو قول أئمة بلخ في المسألة الأولى .

و إذا صلى الفجر خلف إمام يقنت فيها لا يتابعه في القنوت في قول أبي حنيفة
ومحمد ، و قال أبو يوسف رحمه الله : يتابعه ، وفي الملتقط : و الأولى أن لا يصلي خلف
من يقنت في صلاة الفجر ، وفي الهداية : و قيل يقف قائما ، و قيل : يقعد تحقيرا
للخالف . م : و لو صلى الوتر خلف من يقنت في الوتر بعد الركوع في القومة و المقتدى
لا يرى ذلك تابعه فيه . وكذلك لو اقتدى بمن يرى سجود السهو قبل السلام تابعه فيه .
وكذلك لو اقتدى بمن يرى الزيادة في تكبيرات العيد تابعه فيها ما لم يخرج عن حد
الاجتهاد . و إن اقتدى في صلاة الجنائز بمن يرى التكبير خمسا لا يتابعه في الخامسة -
و في الخلاصة الخاتمة : قال بعضهم يسلم قبل الإمام ، و الأصح أنه يسكت و يسلم
مع الإمام .

اليقظة : سئل علي بن أحمد عن صلى الفريضة و التراويح وحده [ثم انتهى إلى
الإمام و هو في الوتر هل يدخل في صلاة الإمام أم يوتر وحده] ؟ قال : لا يصلي الوتر
مع الإمام ، قيل له : و لو كان صلى الفريضة مع الإمام دون التراويح ؟ فقال : لا أيضا ،
قيل له : لو أنه صلى التراويح وحده ثم انتهى إلى الإمام في الوتر هل يصلي معه الوتر ؟
قال : لا ، و مثل الحنفي عن صلى ركعة من الوتر ثم طلع الفجر ماذا يصنع ؟ قال :
يتنمها و يخرج عن العهدة ، و سئل عن رجل شافى المذهب ترك الصلاة سنة أو سنتين
ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة كيف يجب عليه القضاء ؟ فقال على مذهب أبي حنيفة يقضى .

(١) من أ ، خ ، س و غيرها .

المضمرات: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لفاطمة: رضى الله عنها: ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد بعد الوتر بمحمدتين يقول في سجوده خمس مرات "سبح قدوس رب الملائكة والروح" ثم يرفع رأسه ويقرأ آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول في سجوده خمس مرات "سبح قدوس رب الملائكة والروح" والذي نفس محمد بيده إنه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له وأعطاه ثواب مائة حجة ومائة عمرة، وأعطاه الله ثواب الشهداء، وبعث الله إليه ألف ملك يكتبون له الحسنات، وكأنما أعتق مائة رقبة، واستجاب الله تعالى دعاءه، ويشفع يوم القيامة في ستين من أهل النار، وإذا مات شهيدا.

الفصل الرابع عشر

في الذي يصل و معه شيء من النجاسات

إذا صلى و معه نأفة^١ مسك فقد ذكر الفضلى في فتاواه: إن كانت النأفة بحال متى أصابها الماء لم تفسد جازت صلاته، و إن كانت بحال متى أصابها الماء تفسد لا تجوز، و إن كانت هذه نأفة دابة لم يذك لم تجز صلاته، بمنزلة جلد ميتة لم يدبغ. و في البقالى: و أما نأفة المسك فبببها دبببها، فهذا إشارة إلى جواز الصلاة معها على كل حال. و في القدورى: و كل شيء دببب به الجلد مما بمنعه من الفساد و يعمل عمل دببب فانه يظهر، بربب به إذا ألقى جلد ميتة في الشمس حتى ببب أو عوبل بالتراب حتى ببب فهو طاهر، و هكذا روى عن أبى يوسف إذا أتاه من الشمس و الربب ما لو ترك لم بفسد كان دبببا، و ذكر الكرخى في جامعته عن محمد في جلد الميتة إذا ببب و وقع في الماء لم بفسده من غير فصل، و كذا روى عنه داود بن رشيد، و قيل في جلد الميتة: إذا ببب بالترب و الشمس ثم أصابه الماء هل يعود بنجسا؟ فنن أبى حنيفة فيه روايتان، و اختلاف

(١) معرب « نأفة » من الفارسية .

الروايات. في عود النجاسة عند إصابتها الماء دليل على الطهارة قبل إصابتها الماء، وبهذا تبين أن الصحيح في مسألة الناجية بجواز الصلاة معها من غير فصل. ولو صلى ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة مذبوحة كانت أو غير مذبوحة، وأما قصص الحية قال بعضهم: هو نجس، وقال بعضهم: هو طاهر، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: والصحيح أنه طاهر فإنه قال: عين الحية طاهر حتى لو صلى وفي كفه حية يجوز، وإذا كان عين الحية طاهرا كان قيصها طاهرا أيضا. وفي المتن عن محمد: رجل صلى ومعه حية أو سنور أو فأرة أجزاء، ولو صلى ومعه جرو كلب أو ثعلب لم تجز صلاته. وخبر الحية وبولها نجس نجاسة غليظة، وذكر لجنس هذه المسائل أصلا فقال: كل ما يجوز الوضوء بسؤره تجوز الصلاة معه، وما لا يجوز الوضوء بسؤره لا تجوز الصلاة معه، وذكر مسألة الخنزير في متفرقات الفقيه أبي جعفر فقال: إذا كان الخنزير أكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة، وإن كان أقل منه تجوز. وفي القدوري: عين الكلب نجس فإن محمدا يقول في الكتاب: وليس الميت بأنجس من الكلب والخنزير، وعن أبي يوسف في الكلب وقع في بئر فخرج حيا نجسها، وإن انتفض فأصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه، ومن المتأخرين من أصحابنا من زعم أن عين الكلب طاهر ويستدل هذا القائل على طهارة جلده بالديباغ، وعن أبي حنيفة في الكلب إذا وقع في الماء ثم خرج حيا أنه لا بأس به، قال أبو عصمة: إن كان الماء أصاب فم الكلب فلا خير فيه، وفي النوازل: إذا دخل الكلب في الماء ثم خرج وانتفض فأصاب ثوب إنسان أفسده، ولو كان ذلك ماء مطر أصابه لا يفسده. [إذا صلى ومعه مرارة الشاة فمرارة كل شيء كبوله فكل حكم في البول فهو الحكم في المرارة]. وفي البقال: قيل في قطعة من جلد كلب تلزق على جراحة في الرأس فيبست: إنه كالديباغ ويبعد ما صلى قبل ذلك. ويظهر الجلود كلها بالديباغ إلا جلد الإنسان والخنزير

و مكفأ قول علمائنا رحمهم الله في المشهور ، و عن أبي يوسف في جلد الخنزير أنه يظهر بالدباغ^١ . و في بعض الكتب عن أصحابنا في جلد الكلب روايتان ، في رواية يظهر وهو الصحيح ، و ما ظهر جلده بالدباغ ظهر جلده و لحمه بالذكاة ، و قال الشافعي ، لا يؤثر الذكاة فيما لا يؤكل لحمه ، قيل : و يشترط عند علمائنا أن تكون الذكاة من أهلها فيما بين اللة و اللحين و تكون الذكاة مقرونة بالتسمية بحيث لو كان المذبوح مأكولا يحل بذلك التسمية .

اليتمية : قال أصحابنا : إن صوف الحيوانات الميتة و عصبها و وبرها و شعرها و عظمها طاهر^٢ إلا أن يكون على العظم دسم ، سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم ، حتى يجوز الصلاة مع هذه الأشياء عندنا جتز عنها قبل الموت أو بعده . و قال الشافعي : إن كانت هذه الأشياء من مأكول اللحم و جز منها قبل موتها فأنها طاهرة يجوز الاتفاع بها ، و إن جز منها بعد موتها فأنها نجسة ، و إن كانت هذه الأشياء من غير مأكول اللحم فأنها نجسة لا يجوز الاتفاع بها جز قبل الموت أو بعده . و أما عظم الخنزير فنجس . و في عظم الآدمي اختلفوا ، بعض مشايخنا قالوا : إله نجس ، و بعضهم قالوا : إله طاهر ، و اتفقوا على أنه لا يجوز الاتفاع به و لكن على قول البعض لنجاسته و على قول البعض لكرامته . و أما العصب ففيه روايتان ، في رواية : لا حياة فيه فلا يتنجس و به أخذ شيخ الإسلام رحمه الله ، و في رواية : فيه حياة فيتنجس بالموت و به أخذ شمس الأئمة السرخسي . و أما شعر الآدمي فمن محمد فيه روايتان ، في رواية نجس ، و في رواية طاهر حتى لو صلى و معه شعر الآدمي أكثر من قدر الدرهم يجوز صلاته ، نص عليه الكرخي رحمه الله و هو الصحيح ، و حرمة الاتفاع به لكرامته كحرمة الاتفاع بعظمه و هذا لا يدل على النجاسة . و أما شعر الخنزير فنجس هو الظاهر من مذهب أبي حنيفة إلا أنه (١) أي الأشياء التي لا يكون فيها الحياة والدم ، منها أيضا ناب القمل أي العاج وغيره والنظف والظلف والحافر .

رخص للخرازين استعماله و جرت العادة من زمن الصحابة إلى يومنا في استعماله في الخبز من غير تكثير متكرر. و عن أبي يوسف في النوادر: شعر الخنزير إذا وقع في الماء يفسد الماء، و عن محمد أنه لا يفسد إلا أن يغلب على الماء، و هل يجوز بيعه؟ قال الفقيه أبو الليث: إذا لم يجد المشتري شعر الخنزير إلا بالشراء يجوز له الشراء، و يكره للبائع بيعه لأنه لا ضرورة للبائع، و عن ابن سيرين و جماعة من الزهاد أنه لم يجوز الاتفاف به. و أما عظم الفيل روى عن محمد أنه نجس، و روى عن أبي يوسف أنه طاهر و هو الأصح.

و أما سباع البهائم إذا ذبح هل تجوز الصلاة مع لحمه؟ و لو وقع في الماء القليل هل يتنجسه؟ قال أبو الحسن الكرخي: تجوز الصلاة مع لحمه و لا يتنجس الماء وإن كان لا يؤكل، و قال الفقيه أبو جعفر: لا تجوز الصلاة و يتنجس، و كان صدر الشهيد يفتي بطهارة لحمه و جواز الصلاة معه مطلقا. و أما سباع الطير كالبازي و أشباهه و الفأرة و الحية تجوز الصلاة مع لحمها إذا كانت مذبوحة، لأن سور هذه الأشياء ليس بنجس و ما لا يكون سوره نجسا لا يكون لحمه نجسا فتجوز الصلاة معه، و عن نصير بن يحيى أنه كان يفرق بين سباع يكون سورها نجسا و بين سباع يكون سورها طاهرا، و كان يجوز الصلاة مع لحم ما يكون سوره طاهرا و لا يجوزها مع لحم ما يكون سوره نجسا. في الصلاة المستغنى لشمس الأئمة الحلواني: إن لحم الكلب و غيره من السباع سوى الخنزير يظهر بالذكاة إذا كانت الذكاة بين اللب و اللحين و فيها لإنهار الدم و إفراغ الأوداج، أما إذا عقر و مات من ذلك لا يظهر جلده و لحمه، قال ثمة: و هذا إذا كان الكلب آلفا، فأما لو توحش فرمى بهم فمات من ذلك فذلك ذكاة له و طهر لحمه و جلده، و كذلك الذئب و الأسد و الثعلب.

و في العيون: امرأة صلت و معها صبي ميت هي حامل له فإن كان لم يستهل

(١) أفرى الشيء: قطعه و شقه.

فصلاتها [فاسدة غسل أو لم يغسل ، وكذلك إن استهل ولم يغسل ، وإن استهل وغسل فصلاتها] جائزة . وكذلك إذا صلى الرجل وهو حامل رجلا ميتا إن غسل فصلاته تامة - وفي الغيائية وهو المختار ، م : وإن لم يغسل فصلاته فاسدة ، وهذا في المسلم ، فأما إذا كان كافرا فصلاته فاسدة وإن غسل ، وإن صلى وهو حامل شهيد جازت صلاته ، وإن أصاب دم الشهيد ثوب إنسان أفسده ، وفي نوادر المحلى عن أبي يوسف رحمه الله : من صلى وهو حامل ميتا قد غسل فعله إعادة الصلاة . وفي متفرقات الشيخ الفقيه أبي جعفر : لو أن رجلا صلى ومعه صبي وعلى الصبي ثياب نجسة وهو يركب عليه ويلوه إذا سجد فإن كان الصبي يستمسك بنفسه وهو الذي يركبه فإن صلاته معه تجوز ، وإن كان لا يستمسك بنفسه ويحتاج إلى من يمسكه عليه فصلاته فاسدة . الخاتمة : ومن صلى ومعه جرو كلب أو ثعلب لم تجز صلاته . الفتاوى العتائية : ولو كان فوق المصلي ثوب معلق طرفه نجس فتي قام بفتح الطرف النجس على رأسه فسدت صلاته ، فأما مجرد المس من غير حمله لا يضر . وعن محمد رحمه الله فيمن يصلي وفي يده عنان دابته أو مقودها وهو نجس : فإن كان موضع قبضته نجسا لم يجز ، وإن كان النجس موضعا آخر جاز وإن كان يتحرك بتحريكه في ركوعه وسجوده . ولو جلست حامية على رأس المصلي وفي مقارها نجاسة لا يمنع الجواز لأن الحامل غير المصلي . م : وفي المبين عن أبي يوسف : إذا قطع رجل أذنه أو قلع سنه وأعاد ذلك إلى مكانه [فصل مع ذلك]^١ أو صلى وأذنه المقطوعة أو السن المقلوع في كفه فصلاته تامة وإن كان أكثر من قدر الدرهم - وفي الفتاوى الخلاصة : في ظاهر الرواية ، وفي الغيائية : وهو المختار ، م : وعن محمد رحمه الله أنه لا تجوز صلاته إذا كان أكثر من قدر الدرهم ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : إن كان سنه جازت صلاته ، وإن كان سن غيره لم تجز صلاته . فتاوى الحجة : قال أبو الليث الحافظ

(١) من أ ر ، خ ، س ، وغيرها .

البخارى فيمن قطعت أذنه فألزهها فالتزقت فصلاته جائزة ، وإن لم تلتزق لم تجز صلاته .
وقال أبو حفص الكبير فيمن وضع جلد الكلب أو عظمه على رأسه للعاجلة : إن
اختلط به والتزق جازت صلاته وإلا فلا ، وبعض المشايخ قالوا : ينبغي أن تجوز وإن
لم يلتزق لأنه بمنزلة الخرقعة المشدودة على الجراحة وقد جاز ذلك للضرورة . وفي الظهيرية :
قال محمد رحمه الله : سن وقعت في الماء القليل يفسد الماء ، وإذا طحنت في الخنطة
لا تؤكل . م : وفي متفرقات أبي جعفر : إذا صلى ومعه عظم إنسان وعليه لحم أو قطعة
لحم لا يجوز ، وإن كان ذلك مفسولا فيه روايتان ، وفي صلاة المستغنى : إن أسنان
الكلب الميت طاهرة ولو صلى معها يجوز ، وأسنان الإنسان إذا سقطت نجسة ولو صلى
م معها لا يجوز ، وحكى الشيخ رحمه الله عن بعض المتقدمين من أصحابنا من أثبت مكان
أسنانه أسنان [آدمى آخر منع جواز صلاته ، ولو أثبت مكان أسنانه أسنان]^١ الكلب
لا يمنع جواز الصلاة ، قال الفقيه أبو جعفر : وتأويله عندى إذا أمكن قلع أسنانه
من غير إجماع ولا ضرر ، أما إذا كان لا يمكن قلعها إلا بإجماع فلا يمنع جواز الصلاة -
وكذا إذا كسر ساقه وصل فيه ساق إنسان آخر أو عظما آخر من عظامه منع جواز
الصلاة ، ولو وصل فيه عظم كلب لا يمنع جواز الصلاة ، وتأويله عند الشيخ ما قلنا .
وفي السراجية : وإذا وصل عظم الخنزير بالساق ولا يقدر على نزعها إلا بضرر صلى
كذلك جاز . م : ولو صلى ومعه تكة^٢ من شعر الكلب لا تفسد صلاته . امرأة
صلت ومعه دود القز لا تفسد صلاتها . إذا صلى وفي كفه قارورة فيها بول لا تجوز
الصلاة سواء كانت ممثلة أو غير ممثلة - وفي التوازل قال الفقيه : وبه نأخذ .
الخلاصة : ولو صلى وفي عنقه قلادة فيها سن كلب أو ذنبه يجوز . ولو صلى ومعه
قارة أو هرة أو حية تجوز الصلاة وقد أساء ، وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره .
ولو صلى ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وإن كانت مذبوجة .

(١) من أر ، خ ، م ، (٢) تكة : رباط السراويل .

م : و لو صلى وفي كفه يضة مذرة^١ حال عنها دما جازت صلاته ، وكلنا البيضة التي فيها فرخ ميت . وإذا صلى وفي كفه فرخة حية فلما فرغ من الصلاة وأما ميتة فإن لم يكن في غالب رأيه أنها ماتت في الصلاة لا يعيد الصلاة ، وفي الحجة : والاحتياط في الإعادة ، م : وإن كان في غالب رأيه أنها ماتت في الصلاة أعادها . وفي نوادر هشام قال : سألت محمدا عن رجل صلى وفي ثوبه أكثر من قدر الدرهم من نيزد السكر أو قمع الزبيب أو المتصف^٢ يعني إذا غلا واشتد ؟ قال : يعيد الصلاة - يعني عند أبي حنيفة ، وكذلك قول أبي يوسف^٣ . وقول أبي حنيفة فيمن صلى وفي ثوبه نيزد معتق يعني نبيذ الزبيب المطبوخ إن صلاته تامة لأنه كان لا يرى بشره بأسا ، وهو قول أبي يوسف ، وقال محمد : وأما أنا أمره أن يعيد الصلاة ، وهذا بناء على أن محمدا لا يرى للطبخ أثرا في الحل ، ويستوى بين الطبخ أدنى طبخة وبين غير الطبخ . وقال محمد رحمه الله : وما لا يقع عليه الذكاة إذا دبغ جلده لم يظهر مثل الخنزير ، وأما الأسد إذا دبغ جلده فقد طهر ، وكذا الثعلب ، وعنه أيضا برواية الملقى : لو صلى في جلد خنزير مدبوغ فصلاته تامة وقد أساء ، وفي شرح الطحاوي : ولو صلى مع شعر الخنزير جازت صلاته عند محمد ، وعند أبي يوسف لا تجوز إذا كان أكثر من قدر الدرهم - قال بعضهم : وزنا ، وقال بعضهم : بسطا .

م : وفي عيون المسائل : رجل زحمه الناس يوم الجمعة تخاف أن تضيع نعله فرفعها وهو في الصلاة وكان فيها نجاسة أكثر من قدر الدرهم فقام ثم وضعها لا تفسد صلاته حتى يركع ركوعا تاما أو يسجد سجودا تاما والنعل في يده حتى يصير مؤديا ركنا تاما مع النجاسة من غير حدث ، بخلاف حالة القيام لأن له في رفع النعل حالة القيام حاجة كيلا تضيع نعله ، وبخلاف ما إذا شرع في الصلاة والنعل النجسة في يده لأن هناك (١) مذررت البهضة : أي قسدت وخبئت فهي مذرة (٢) للنصف : الشراب الذي طبخ وغلى حتى ذهب نصفه (٣) زيد في نسخة : وقول محمد .

الشروع في الصلاة لا يصح ، وفي المتنق عن محمد رحمه الله : لو أن مصليا حمل نعلًا وفيها قدر أكثر من قدر الدرهم ووضع من مناعته فصلاته جائزة ، شامل البيهقي : لا بأس في الصلاة في ثياب الذي لأن الأصل في القطن الطهارة ، ويكره في سراويلهم لأنهم لا يحتزون عن نجاسة المخرج بالاستنجاء وغيره . م : الدرهم إذا وقع في النجاسة لا تجوز الصلاة معه ، وفي الحجة : الدرهم الذي مسحته أكثر من نصف الدرهم أصابته النجاسة في وجهه فصلى معه لا تجوز الصلاة لأن بينهما فاصلا فيجمع بينهما فيصير أكثر ، وفي الحاقية : إذا صلى ومعه درهم تنجس جانباه الصحيح أنه لا يمنع جواز الصلاة لأن الكل درهم واحد ، وذكر في فوائد شمس الأئمة : وهو المختار . ولورأى في ثوب إمامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فإن كان من مذهب المقتدى أن النجاسة القليلة لا تمنع جواز الصلاة ومذهب الإمام أنها تمنع فصلى الإمام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدى دون صلاة الإمام ، وإن كان مذهبهما على العكس فحكمهما على العكس ، وفي الحاوى قال شداد : العبرة لرأى المقتدى لا لرأى الإمام . م : إذا شرع فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم إن كان مقتديا وعلم أنه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك إمامه في الصلاة أو يدرك جماعة أخرى في موضع آخر فإنه يقطع الصلاة ويغسل الثوب لأنه قطع للاكمال ، وإن كان في آخر الوقت ولا يدرك جماعة أخرى مضى على صلاته . البيهقي : سئل أبو حامد عن قطرة من دم وقعت في ماء ثم أصاب من ذلك الثوب أكثر من قدر الدرهم هل تجوز الصلاة معه ؟ قال : لا تجوز .

وفي الينايع : وروى هشام عن محمد فيمن رأى في ثوبه أثر المني قال : قال : يهيد الصلاة من أقرب نومة إليه . وفي الوالوجية : إن كان للنجاسة سبب يحال على ذلك السبب حتى قبل إن كانت النجاسة دما يعيد من آخر ما احتجم أو اقتصد ، وإن كان بولا فن آخر ما بال ، م : وإن كان رعا فأن آخر ما راعف ، وإن كان مينا فن آخر ما احتلم أو جامع ، وذكر ابن رستم في نوادره : إن وجد مينا في ثوبه

يعيد الصلاة من آخر نوم قام فيه ، وإن رأى دما لا يعيد حتى يستيقن أنه صلى وهو فيه .
 هذا إذا كان ثوبا يلبسه بنفسه ، وإن كان الثوب قد كان يلبسه غيره فالتغطية والدم
 في ذلك سواء لا يلزمه الإعادة حتى يتيقن بوقت الإصابة رطبا كان أو يابسا ،
 وفي اللؤلؤجية : وروى عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه يعيد صلاة يوم و ليلة إن
 كان حديثا ، ويعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليها إن كان عتيقا . وفي الفتاوى العتائية : ولو
 سلم فرأى نجاسة على ثوبه إن غلب على ظنه أنه أصاب في الصلاة أو قبلها يعيد هذه
 الصلاة ، ولا يعيد غيرها ما لم يتيقن متى أصابه ، وعن أبي حنيفة إن كانت يابسة يعيد
 صلاة ثلاثة أيام ، وإن كانت رطبة يعيد صلاة يوم و ليلة - وفي المختصر الكافي :
 لا يعيد شيئا عند الكل ، وهو المختار . وفي الحجة : قال أبو بكر الجوزجاني : إن
 كانت النجاسة قدام التوب يعيد صلاة يوم و ليلة ، وإن كانت خلفه يعيد صلاة ثلاثة
 أيام و لياليها ، كما قال أبو حنيفة رحمه الله في البثر ، وفي البنايع : و فرق بعضهم بين
 الصيف و الشتاء فقال : إن كان في الصيف و النجاسة يابسة يعيد صلاة يوم و ليلة ،
 وإن كان في الشتاء يعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليها . الحجة : فتق جبة فوجد فيها فأرة
 ميتة إن كان في الجبة ثقب يعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليها ، وإن لم يكن لها ثقب يعيد
 صلاة مذ ندف القطن عند أبي حنيفة ، وقالوا : لا يعيد حتى يتيقن متى ماتت فيها .
 وفي جامع الجوامع : صلى في جبة محشوة سنة و ظهر أن فيها فأرة ميتة قيل : تؤخذ
 فأرة و تحبس جائئة حتى تموت و تحف فقدر ما عاشت لا يعيد ، و ما كانت رطبة
 يعيد دون ما يبست .

الملتقط : عن محمد رحمه الله فيمن شرب الخمر و صلى و لم يغسل فيه لا يجوز ، إلا
 أن يكون ما أصابه أقل من قدر الدرهم . النسفية : سئل عن صبي رضيع ارتضع من
 أمه ثم قام فأصاب ثياب الام قال : إن كان ملء فيه فهو نجس ، فإذا زاد على قدر الدرهم
 منع جواز الصلاة ، و إن كان أقل من ملء فيه فليس بنجس - و الله أعلم .

الفصل الخامس عشر في الحدث في الصلاة

م: رجل دخل في الصلاة ثم أحدث حدثاً من بول، أو غائط، أو ريح، أو رطاف، أو شيء يسبقه لا يعتمد له فلا يغلو: إما أن يكون إماماً، أو منفرداً، أو مقتدياً؛ فإن كان إماماً تأخر - وفي السفن: من غير توقف بعد سبق الحدث - م: لو قدم رجلان خلفه ليصلي بالقوم، أو يذهب هو فیتوضأ ويبنى على صلاته إن لم يتكلم جاز عندنا استحساناً - وفي الحجّة: إن لم يتكلم قليلاً أو كثيراً قبل تجديد الوضوء أو بعده، م: وفي القياس - وهو قول الشافعي: يستقبل الصلاة، وفي جامع الجوامع: قال الشافعي لا يستخلف بل صلوا وحداناً، م: وكان مالك يقول أولاً: يبنى، ثم رجع وقال: يستقبل فعاتبه محمد في كتاب الحجّة لرجوعه من الآثار إلى القياس. ولم يذكر في الكتاب أن المستحب ما إذا؟ وقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: المستحب أن يقطع الصلاة ويستقبل، وفي الهداية: وقيل إن المنفرد يستقبل، والإمام والمقتدى يبنى صيانة لفضيلة الجماعة. م: وأجمعوا على أنه لو أحدث متعمداً لا يجوز له البناء، وإنما الاختلاف فيما إذا سبقه الحدث من غير قصده، وفي الحجّة: البناء إنما يجوز إذا سبقه الحدث من غير قصده وقوله أو فعل غيره حتى أنه لو غثا جوفه فاستقاء استقبال الصلاة. وأجمعوا على أنه لو نام في الصلاة واحتمل لا يجوز له البناء، وفي جامع الجوامع: وكذا إذا أزل بالنظر، م: فأجمعوا على أنه لو أغشى عليه أو جن في الصلاة لا يجوز له البناء. النوازل: سئل أبو جعفر عن رجل دخل في الصلاة فظن أنه ترك مسح الرأس فانصرف ولم يخرج من المسجد حتى تذكر أنه مسح ولم يتكلم هل يجوز له أن يبنى على صلاته؟ قال: لا، وعليه أن يستقبل الصلاة لأن انصرافه يرفع الصلاة، وليس كالذي ظن أنه أحدث ثم علم قبل أن يخرج من المسجد أنه لم يحدث جاز له أن يبنى على صلاته ويمضي.

م : هذا إذا كان إماماً ، وإن كان مقتدياً يذهب ويتوضأ ، وإن كان فرغ من الوضوء قبل أن يفرغ الإمام من الصلاة فعليه أن يعود إلى مكانه لا محالة لأنه بقي مقتدياً . وفي التفريد : ويقضى ما فاته أولاً بغير قراءة ثم يتابع الإمام ، و لو سها فيه لا يسجد بخلاف المسبوق ، م : و لو أتم بقية الصلاة في بيته لا يحزبه ، لأن بيته وبين إمامه ما يمنع صحة الاقتداء ، حتى لو فرغ إمامه تخير المقتدى بين أن يعود إلى المسجد وبين أن يتم في بيته على ما تبين . وإن كان منفرداً يذهب ويتوضأ ثم يتخير بين الرجوع إلى المسجد ليكون مؤدياً جميع الصلاة في مكان واحد وبين أن يتم في بيته ، إذ ليس فيه إلا ترك المشي في الصلاة وذلك لا يضر . وفي الخلاصة : و يعاد الركن الذي وقع فيه الحدث ، وفي الكافي : و لو لم يعد لم يحز ، وإن كان إماماً تقدم غيره دام المقدم على الركوع والسجود ، أى مكث راکماً أو ساجداً كما كان . م : و اختلف المشايخ في الأفضل للنفرد وللمقتدى إذا فرغ الإمام من صلاته ، ذكر شمس الأئمة السرخسى و شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده أن العود إلى المسجد أفضل ، و بعض مشايخنا قالوا : الصلاة في بيته أفضل ، و ذكر في نوادر ابن سماعه في المقتدى أنه لم يعد إلى المسجد بعد ما فرغ الإمام الثاني لأنه مشى في صلاته من غير حاجة ، إلا أن محمداً رحمه الله لم يقسم هذا التقسيم ، و الصحيح ما بينا . الظهيرية : و إذا دخل المسجد و أتم الصلاة قبل مكان الإمام لا رواية لهذا في الكتاب ، و المختار أنه يجوز .

م : و الرجل و المرأة في حكم البناء سواء ، هكذا ذكر محمد رحمه الله في الباب الأول من الجامع الكبير ، و عن أبي يوسف في غير رواية الأصول أنه إذا أمكنها البناء من غير كشف العورة بأن أمكنها غسل ذراعيها مع الكمين و أمكنها مسح الرأس مع الخمار بأن كانا رقيقين يصل الماء إلى ما تحتها فكشفتها لا تبني لأنها كشفت عورتها من غير حاجة ، فهي نظير الرجل إذا كشف عورته حالة البناء من غير حاجة ، و إن لم يمكنها الغسل و المسح بدون الكشف بأن كان عليها جبة و خمار تخين لا يصل

الماء إلى ما تحتهما فكشفت الذراعين والرأس جاز لها البناء لأنها كشفت عورتها لحاجة
 فهي نظير الرجل إذا كشف عورته بأن جاوزت النجاسة موضع الخروج أكثر من قدر
 الدرهم حتى وجب عليه غسل ذلك الموضع . وعن محمد رحمه الله في النوادر أن الرجل
 إذا سبقه الحدث فاستنجى إن استنجى من تحت ثيابه فإن صلاته لا تفسد ، وإن كشف
 عورته فسدت ولا يبنى لانه وإن لم يكن مصليا فهو في حرمة الصلاة وقد حصل
 الكشف من غير ضرورة وحاجة لأن الاستنجاء سنة . وفي السفناني : المصلي إذا سبقه
 الحدث فذهب ليتوضأ فأنكشفت عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي الإمام
 أبو علي النسفي : إن لم يجد بدا من ذلك لم تفسد صلاته ، وإن وجد منه بدا بأن
 يتمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة تحت القميص فأبدى عورته فسدت صلاته .
 م : وإن قام في صلاته مرة أو طعاما أو ماء أو تقيأ هل يبنى ؟ فهذا على وجهين : إن
 كان ذلك غير ملء الفم لا تفسد صلاته ولا حاجة إلى البناء ، والتي . والتقيؤ سواء ، فإن
 كان ملء الفم ففي التقيؤ . - وهو ما إذا ذرعه التقيؤ من غير قصد - يذهب ويتوضأ ويبنى
 على صلاته ما لم يتكلم ، كما في الرعاف ، وفي التقيؤ لا يبنى . وإذا فعل بعد ما سبقه
 الحدث فعلا ينافي الصلاة ، فإن كان فعلا لا بد منه كالشئ والاعتراف من الإناء لا يمنعه
 البناء ، وإن كان فعلا منه بد بأن دخل المخرج أو جامع أهله أو تغوط أو ما أشبه ذلك
 منع البناء لأن تحمل ما لا بد منه لأجل الضرورة وذلك لا يوجد فيما له منه بد ورد إلى
 ما يقتضيه القياس . وفي الحجة : إذا قال الذي يريد أن يبنى على صلاته « بسم الله »
 يستقبل ، ولو قال في صلاته من غير حدث وبناء « بسم الله » أو « سبحان الله » لا يستقبل .
 وفي الفتاوى الحسامية : إذا توضأ وغسل أعضائه ثلاثا ثلاثا قال بعض المشايخ رحمهم الله :
 يستقبل الصلاة لأن الفرض غسل الأعضاء مرة مرة فإذا زاد استقبل بعمل
 الزيادة ، قال الصدر الشهيد : الصحيح أن لا يستقبل لأن النسل المقروض في حق
 العوام يحصل بالنسل ثلاثا ثلاثا ، أما لو غسل أربعاً أربعاً يستقبل الصلاة .

م : و إذا فعل فعلا لا بد منه بحكم الحال وله منه بد في الجملة نحو أن استقى ماء لوضوئه من البئر لا يبنى ، لأن الأحوال لا تعتبر لبناء الأحكام الشرعية وإنما تعتبر في الجملة وفي الجملة لا يحتاج إلى الاستقاء من البئر لأن الحاجة تندفع بالاغتراف من الحب . وفي الظهيرية : و لو سبقه الحدث في الصلاة له أن يستقى الماء من البئر ويتوضأ ويبني إذا لم يكن عنده ماء آخر ، وفي الحنانية : و لو سبقه الحدث في الصلاة وبقره بئر فذهب إلى الماء قالوا : إن كان مؤنة النزع والاستقاء أقل من مؤنة الذهاب فانه يستقى ولا يذهب إلى الماء ، وإن وجد الدلو منخرقا فخرزه فانه يستقبل الصلاة ، و لو انتهى إلى نهر فيه ماء تجاوز عنه إلى نهر آخر لا يبنى ، و لو طلب الماء بإشارة أو اشترى بالتعاطى لا يبنى ، وفي النصاب : و لو كان عنده ماء في حبه للشرب فلم يتوضأ ومشى إلى الآخر لا يجوز البناء ، و عليه الفتوى ، و في السنناني : إذا أتى الحوض فوجد موضعاً يقدر على الوضوء تجاوز ذلك الموضع وتوضأ من مكان آخر فسدت صلاته لأنه مشى بغير حاجة ، و في جامع الجوامع : حضر نهرا ولم يتوضأ من جانب نهر حضره وذهب إلى آخر فسدت إن أمكنه وإلا فلا ، وفي الظهيرية : و لو وجد ماء فذهب إلى الأبعد إن كان قليلا بأن وجد مشرعة فركها وذهب إلى الأخرى بجنبها يبنى . م : و في الفتاوى : إذا سبقه الحدث والماء بعيد وبقره بئر يذهب إلى الماء ، لأنه لو نزع الماء من البئر استقبل الصلاة . وفي الحجة : فان توضأ ففسد مسح الرأس ثم رجع [ففسح جازله البناء ، و لو نسي ثوبه فرجع]^١ ورفع استقبل الصلاة لأنه ليس من أعمال الصلاة . الفتاوى العتائية : إذا أحدث في حال نومه ومكث حتى اتقه وذهب يبنى ، وعن محمد : إذا ركع أو سجد في حال نومه ثم اتقه وذهب جاز البناء . م : و في متفرقات الشيخ الإمام أبي جعفر : إذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في إناء فتوضأ بذلك الماء وحل ذلك الإناء إلى موضع صلاته جاز له البناء إن كان حمل الإناء على يد واحدة لأنه حمل

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

يسير ، و في الفتاوى : وكذا لو دخل المشرقة ورد الباب . جامع الجوامع : رجل دخل منزله و بابه مغلق ففتحته و توشأ فاذا خرج يطلق إن غاب السارق و إلا فلا ، و إن كانت أخوات ، مفتاحه منكسرة فأصلح لا يضره ، م : و إن ملأ الإناء و حمل مع نفسه ليتوشأ لا يبنى ، و لو أدى شيئاً من الصلاة مع الحدث الذي سبقه فسدت صلاته . و في جامع الجوامع : بأن كان ساجدا فكبر و رفع لتمام السجود و للانصراف لا ، و لو قال ” سمع الله لمن حمده “ فسدت في الحالين ، و في الحجة : و لو رفع رأسه من الركوع أو السجود و قال ” الله أكبر “ و لم يرد به أداء ركني قتيبه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله . م : و في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله : إذا تفكر الإمام المحدث من يقدم و لم ينو بمقامه الصلاة لم تقصد صلاته ، شرط في حال تفكره أن لا ينو بمقامه الصلاة لأنه إذا نوى ذلك صار مؤدياً مع الحدث ، و الشرع أبطل الأداء مع الحدث . و في الثانية : إذا سبقته الحدث في الصلاة فكث ساعة بعد الحدث و لم يتصرف فسدت صلاته . م : و في نوادر إبراهيم عن محمد رحمه الله : إمام أحدث في جهوده فرفع رأسه و كبر معه الناس فسدت صلاته و صلاة القوم ، و إذا صلى فسبقة الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب ليتوشأ ففسخ في ذلك الوقت قبل أن يتوشأ فصلاته تامة ، و إن قرأ فصلاته فاسدة لأنه أدى ركناً من الصلاة مع الحدث ، و يستوى الجواب بينما إذا قرأ ذاهبا أو جائياً عند بعض المشايخ - و في الكافي : هو الصحيح ، م : و من المشايخ من فرق فقال إن قرأ ذاهبا ففسد و إن قرأ جائياً لا تفسد ، و منهم من قال على العكس ، و المختار أنه لا فرق . الفتاوى العتبية : العارى إذا وجد ثوباً ، أو المتيمم عن الحدث وجد ماء يكفي لوضوئه ، أو الأيمى تعلم سورة ، أو الماسح على الخف انقضت مدة مسحه : لا يبنى عند أبي يوسف رحمه الله ، و كذا ماسح الجبيرة برئت جراحته أو صاحب الجرح السائل خرج وقت الصلاة ففي هذا كله يستقبل .

(١) أى استنان المفتح .

م : و في فوادر الصلاة : أحدثت الأمة فأعتقت في حالها تنوضأت ثم تقنعت بنت ، وإن رجعت إلى الصلاة غير مقنعة قنعت ثم تقنعت استقبلت . الخلاصة الغاية : رجل صلى العشاء فسلم على رأس الركعتين على ظن أنها ترويحة أو كان صلاة الظهر فسلم على رأس الركعتين على ظن أنها جمعة أو على ظن أنه مسافر فانه يستقبل ، ولو سلم على رأس الركعتين على ظن أنها رابعة فانه يبني على صلاته و يسجد للسهر . م : و إن قهقه في الصلاة استقبل الصلاة ناسيا كان أو عامدا ، وإن ضحك دون التهفئة مضى على صلاته ، و إن قهقه بعد ما قد قدر التشهد قبل أن يسلم لا تفسد صلاته و عليه الوضوء لصلاة أخرى عندنا خلافا لفر رحمه الله . و إذا أصاب المصلي حدث بغير فعله بأن شبهه إنسان استقبل في قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف يبني ، قال الناطقي في هدايته : رأيت في صلاة الأثر قال أبو حنيفة في الرجل يهيه بندق أو حجر في صلاته فشججه ففسله : يبني على ما مضى من صلاته ، فصار عن أبي حنيفة في المسألة روايتان . و لو سقط من السطح مدر فشج رأسه إن كان يمرور المار فهو على الاختلاف ، و إن كان لا يمرور المار فن مشايخنا رحمهم الله من قال : يبني بلا خلاف ، و منهم من قال على الخلاف ، و في الظهيرية : هو الأصح . م : و لو وقع الكثير من الشجر على رأسه فهو على هذا منهم من قال بلا خلاف يبني ، و منهم من قال على الاختلاف ، لأن إنبات الشجر كان يصنع منا . و لو أصابه حشيش المسجد فأدماه منهم من قال : [لا يبني لانه حصل بصنعه فانه يمكنه التحفظ منه ، و منهم من قال]^١ على الاختلاف . الحجة : و لو أخذه السعال أو العطاس أو التثنج فخرج به ريح أو كان به دمل فاصطدمه رجل فأدماه أو طار طائر فوق من مقاره حجر على رأس المصلي فأدماه لا يجوز له البناء عند أبي حنيفة رحمه الله . الظهيرية : و لو دخل الشوك في رجل المصلي أو يمد فدخل الشوك في جبهته فسال منه الدم من غير قصده لا يبني ، وكذلك لو عضه زبور فسال منه الدم . م : و لو

(١) من أر ، خ ، س .

أصاب بدنه أو ثوبه نجاسة إن أصاب بسبب مطلق له البناء بأن قاه أو رصف فأصاب ثوبه أو بدنه بسبب من ذلك يغسل ويبنى ، وفي الحجة : وفي رواية أخرى يستقبل لانه فل منه بد في الجملة ليس من خصائص البناء وهو الأقيس . م : و أما إذا أصابته لا بسبب مطلق له البناء ، بأن اتضح البول على ثوبه أكثر من قدر الدرهم فغسلها لا يبنى ، وعن أبي يوسف أنه يبنى ، وقيل الغسل لو أمكنه النزوع بأن وجد ثوبا آخر فززع من ساعته أجزاه ، وإن لم يمكنه النزوع من ساعته بأن لم يجد ثوبا آخر فإن أدى جزءا من الصلاة مع ذلك الثوب تفسد صلاته بالإجماع ، وإن لم يؤد جزءا من الصلاة مع ذلك ولكن مكث كذلك لم تفسد وإن طال مكثه ، وإن أمكنه النزوع من ساعته بأن كان يجد ثوبا آخر فلم ينزع ولم يؤد جزءا من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : تفسد صلاته فيذهب ويغسل الثوب ويستقبل الصلاة ، وقال محمد رحمه الله : لا تفسد فيغسل ويبنى كما لو أصاب جسده . وعلى هذا الاختلاف مسائل أخر ، جامع الجوامع : وضع يده على قدر فزعه أكثر من قدر الدرهم إن تعمد استأنف وإلا غسل وبنى . م : المقتدى إذا زحمه القوم حتى وقع في صف النساء أو أمام الإمام أو في المكان النجس - وفي الخاتمة : أو حولوه عن القبلة أو طرحوا إزاره وانكشفت عورته : فحيا إذا تعمد ذلك فسدت صلاته قل ذلك أو أكثر ، وإن لم يتعمد فإن يمسح مع ذلك أو ركع فسدت صلاته علم بذلك أو لم يعلم ، م : فإن مكث بمسح إن لم يمكنه التحول ولم يؤد شيئا فإن صلاته لا تفسد ، وإن مكث بغير عذر ولم يؤد شيئا فهو على الاختلاف ، وفي الخاتمة : و ظاهر الرواية عن محمد أنه تفسد ، وقيل : قول أبي حنيفة في هذا كقول محمد . م : وكذلك المصلي إذا سقط عنه ثوبه فكك عريانا ولم يستر من غير عذر ولم يؤد شيئا من الصلاة فعلى هذا الاختلاف ، ومحمد رحمه الله يقول : (إن) لم يؤد شيئا من الصلاة فلا تفسد كما لو مكث بمسح ، ومما يقولان : (إن) مكث بغير عذر تفسد كما لو أدى ركنا . وإن أصاب ثوبه الدم بسبب الرعاف وأصابه نجاسة أخرى

بسبب آخر و ذلك أقل من قدر الدرهم لكن مع الرعاف أكثر من قدر الدرهم ففسل
 النجاسة التى لا بسبب الرعاف فسدت صلاته سواء كانا فى محلي واحد أو فى محلين ، وإن
 سال من دمله دم توشاً و غسل و بنى ما لم يتكلم ، و لو أصاب ثوبه من ذلك الدم فانه
 بخلاف ما إذا أصابته نجاسة أخرى ففسلها حيث لا يبنى ينسل الثوب و يبنى ، و فى
 الظهيرية : و لو أصابه دم غيره يمنع البناء ، م : و إن عصر الدم حتى سال أو كان
 فى موضع ركبته دمل فافضح من اعتداده على ركبته فى سجوده فهذا بمنزلة الحدث العمد
 فلا يبنى على صلاته ، و فى الصيرفية : القرحة التى تكون بالإنسان فى موضع الجلوس
 فإذا جلس و هو فى الصلاة عصر و سال لا يبنى لانه من فعله ، وكذا لو كان بجبهته .
 الهداية : و إن سبقه الحدث بعد التشهد توشاً و سلم ، و إن تعدد الحدث فى هذه الحالة
 أو تكلم أو عمل عملاً ينافى الصلاة تمت صلاته .

فان رأى المقيم الماء بعد ما قعد قدر التشهد ، أو كان ماسحاً فاقضت مدة مسحه أو خلع
 خفيه بعمل يسير ، أو كان أمياً فتعلم سورة ، أو عريانا فوجد ثوبا ، أو مؤمياً قدر على
 الركوع و السجود ، أو تذكر فائمة عليه قبل هذه ، أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمياً ،
 أو طلعت الشمس فى الفجر ، أو دخل وقت العصر فى الجمعة ، أو كان ماسحاً على الجبيرة
 فسقطت عن برء ، أو كان صاحب عذر فاقطع عذره : بطلت الصلاة فى قول أبى حنيفة ،
 و قيل : الاصل فيه أن الخروج بصنع المصلى فرض عنده و ليس بفرض عندهما ، فاعتراض
 هذه الموارض عنده فى هذه الحالة كاعتراضها فى خلال الصلاة ، و عندهما كاعتراضها فى
 بعد التسليم ، و فى السفناق : و قيل لا تفسد عند الكل فيمن أحدث بعد ما قعد قدر التشهد
 فاستخلف أمياً ، أما عندهما فظاهر وكذلك عند أبى حنيفة لوجود الخروج من الصلاة
 بصنعه و هو الاستخلاف ، و جعل الإمام الترتاشى عدم الفساد عند الكل أولى .
 م : و لو عاف المصلى سبق الحدث فانصرف ثم سبقه قوشاً فليس له أن يبنى فى قول

أبي حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يبنى . ولو ظن الإمام أنه أحدث ثم علم أنه لم يحدث وهو في المسجد رجع ويبنى، وفي الخلاصة الخانية: روى عن محمد رحمه الله أنه قال: هذا إذا كان يمشى في المسجد وجهه إلى القبلة بأن كان باب المسجد على حائط القبلة، فأما إذا أعرض عن القبلة فسدت صلاته وإن كان في المسجد، وهو القياس لأنه انصراف عن القبلة من غير عذر فلو لم يستقبل، وفي ظاهر الرواية لم يفصل بينهما لأن هذا لإصلاح الصلاة لا على قصد الترك والإعراض عن الصلاة، م: وإن خرج من المسجد فسدت صلاته، وفي جامع الجوامع: أخرج لأحدى رجله فهو في المسجد، وقيل: إن كانت السكة أسفل فسدت، وإن كانت مستوية ينظر إلى شخصه إن كان مع الرجل الخارج فسدت، وقيل: إن كان الرجل طويلا والباب قصيرا فسدت، وعن أبي يوسف: صلوا في بيت فالخروج منه كالمسجد، وفي العتاية: وعليه الفتوى . م: ولو ظن أنه على غير وضوء أو في ثوبه نجاسة فتحول عن القبلة فسدت صلاته، وكذا المتيمم إذا رأى سرايا وظنه ماء، ولو سلم على رأس الركعتين ساهيا على ظن أنه آثم ثم تبين له ذلك صار حكمه حكم الذي ظن أنه أحدث سواء على الاختلاف الذي ذكرنا . وفي الخلاصة الخانية: ولو صلى الظهر وظن أنه لم يصل الفجر فانصرف ثم علم أنه قد صلى، أو ظن الماسح في صلاته أنه قد انقضى مدة مسحه فانصرف ثم علم أنه لم تنقض، أو رأى في صلاته حمرة وظن أنه دم فانصرف ثم علم أنه لم يكن: استقبل الصلاة . م: وإذا كان يصلي في الصحراء فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه ثم علم أنه لم يحدث فإن كان يصلي وحده فوضع سجوده ككونه في المسجد وكذلك يمينه وشماله وخلفه، وإن كانوا يصلون بالجماعة فإن انتهى إلى آخر الصفوف ولم يجاوز الصفوف صلى ما بقى استحسانا، وإن جاوز الصفوف استقبل الصلاة، وإن تقدم إمامه وليس بين يديه بناء ولا سترة إن تقدم مقدار ما لو تأخر جاوز الصفوف فسدت صلاته، وإن كان أقل من ذلك لا تفسد صلى ما بقى استحسانا،

وإن كان بين يديه حائط أو سترة فإذا جاوزها بطلت صلاته، و ذكر هشام عن محمد رحمه الله أنه لا تفسد صلاته حتى يتقدم مثل ما لو تأخر خرج من الصفوف و جاوز أصحابه و إن كان بين يديه سترة . الذخيرة : سئل القاضي الإمام محمود الأوزجندی عن أحدث في صلاته فذهب ليتوضأ فلم يجد الماء فتييم فأنصرف ثم وجد الماء هل تفسد صلاته ؟ قال : لا ، قيل : أليس للذهاب و المجيء حكم الصلاة ؟ قال : بلى و لكنه لم يؤد شيئاً من الصلاة ، قيل : لم لا تفسد للضربة بالتيمم من غير حاجة ؟ قال : في ذلك الوقت كان مقتدياً . الحجة : المحدث الذى سبقه المحدث في الصلاة في حكم الصلاة و لا يكون مصلياً ، و بينى ، على هذا لو صلى بالمسح فذهب وقت المسح و هو في الصلاة انتقضت صلاته لأنه يحتاج إلى نزع الخفين و غسل القدمين لسراية حكم الحدث إلى الرجلين ، و لو كان أحدث فذهب ليتوضأ و بينى فانتقضت مدة المسح له أن ينزع خفيه و يغسل قدميه و بينى على صلاته لأنه في حكم الصلاة و ليس في أعمال الصلاة و قد يجوز له إتمام الوضوء و هذه صلاة أدى بعضها بالمسح و بعضها بالغسل - و الله أعلم .

الفصل السادس عشر في الاستخلاف

في كل موضع جاز البناء فللامام أن يستخلف، و ما لا يصح له معه البناء فلا استخلاف فيه ، لأن الاستخلاف في القائم و قد فسدت صلاته بما صنع . و الإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد أو يستخلف رجلاً ، و يقوم الخليفة في مقامه ينوئ أن يؤم الناس أو يستخلف القوم غيره ، حتى لو لم يوجد شيء من ذلك قوضاً في جانب المسجد و القوم ينتظرونه و رجع إلى مكانه و أتم صلاته بهم أجزام . و إن لم يستخلف الإمام و لا القوم حتى خرج من المسجد فسدت صلاة القوم ، و يتوضأ الإمام و بينى لأنه في حق نفسه كالمفرد ، و في الظهورية : و هو الأصح ، و ذكر الطحاوى أن صلاته تفسد أيضاً ، م : و القياس أن لا تفسد صلاة القوم فإذا استخلف الإمام و تقدم الخليفة

قد صار هو الإمام، وبطلت الإمامة في حق الأول لأنه لا يجتمع في الصلاة الواحدة إمامان، وفي الفتاوى المتأخرة: حتى لو تذكر فائتة أو تكلم لم تقصد صلاة القوم، ولو تذكر أو تكلم قبل أن يقوم الخليفة موضع الإمام فسدت صلاتهم . الحجة: و لو استخلف رجلا فانه يصلي صلاته ثم إذا رجع الأول وقد بقي من صلاته شيء يتم خلف الخليفة، وإن فرغ الخليفة أتم صلاته بغير قراءة لأنه لاحق . الظهيرية: و الأولى للإمام أن لا يستخلف المسبوق، وإن استخلفه ينبغي أن لا يقبل لأنه عاجز عن جميع ما على الإمام وإن قبل جاز . وإن كان على الإمام سهو استخلف رجلا ليسل بهم و يسجد للسهو و هو يتابعه في سجدة السهو . و الأولى للإمام أن يستخلف من هو عالم . و في السنناني: و تفسير الاستخلاف أن يأخذ بثوبه و يجره إلى المحراب، و في شرح المنفق: و يجوز الاستخلاف، و لا يجوز بالعمل الكثير و الكلام لأنه مفسد . و في الفتاوى المتأخرة: و الاستخلاف يكون بالإشارة لركعة واحدة باصبع واحدة، و لسجدة يضع إصبعه على الجبهة إن كانت واحدة، و إن كانت اثنتين باصبعين، و لسجدة التلاوة يضع إصبعه على الجبهة و اللسان، و للسهو يشير بذلك بعد السلام بتحويل رأسه يمينا و شمالا، و قيل: يضع الإصبع على قلبه، و في الظهيرية: هذا إذا لم يعلم الخليفة بذلك، أما إذا علم فلا حاجة إلى ذلك . م: و كل من يصلح إماما للإمام الذي سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفة له، و من لا يصلح إماما له في الابتداء لا يصلح خليفة له . و في السنناني: إن كان خلفه جماعة لا يتعين أحدهم إلا بتقديم الإمام أو القوم أو بتقديمه فيقتدوا به، ولو لم يكن مع الإمام إلا رجل واحد فهو إمام نفسه قدمه المحدث أو لا، و في الجامع المتأخر: كالخليفة إذا مات و له ابن واحد يصلح للخلافة يتعين للخلافة . الظهيرية: و إن لم يستخلف الإمام في المسجد و استخلف من الرحبة و فيها قوم جازت صلاة الكل إذا كانت الرحبة متصلة بالمسجد الداخل، و لو لم يكن في الرحبة إلا ذلك الرجل لا رواية لهذا، و قال عبد الواحد: جازت صلاتهم . و لو أحدث الإمام و لم يستخلف أحدا

ولا القوم حتى يخرج الإمام من المسجد إلى الرحبة وهي متصلة بالمسجد فقدم القوم رجلا والإمام بعد في الرحبة وليس فيها أحد قال الفقيه عبد الواحد: يجوز إذا كانت الرحبة متصلة بالمسجد . م : ولو اقتدى رجل بهذا الإمام المحدث قبل أن يخرج من المسجد صم دخوله وإن كان بعد انصرافه ، لأن حكم الإمامة قائم لحاز البناء عليه وإن كان المقتدى في آخر المسجد فصار كأن الإمام في مكان الإمامة بعد ، فبعد ذلك ينظر إن قدم المحدث خليفة يصلي بالقوم جازت صلاة الداخل ، وإن لم يكن تقدم حتى يخرج من المسجد فصلاة الداخل فاسدة ، وهو الحكم في حق الذين كانوا مع الإمام قبل الحدث ، وفي الجامع الصغير العتاي : وإن لم يكن الذي خلفه صالحا للإمامة فسدت صلاته دون صلاة الإمام . المراجعة : رجل دخل المسجد والقوم في الظهر فسبق الإمام المحدث فاستخلف هذا الرجل قبل أن يقتدى به جاز .

ولو قدم الإمام امرأة فسدت صلاتهم جميعا الرجال والنساء والإمام المقدم ، وقال زفر رحمه الله : صلاة المقدم والنساء تامة ، وكذلك إذا قدم صليا فسدت صلاته وصلاة القوم ، وكذلك إذا قدم رجلا على غير وضوء فسدت صلاته وصلاة القوم . الحانية : وإذا أحدث الإمام فقدم جنبا أو مجنونا - وفي الفتاوى العتاية : أو أميا أو أخرس - وخروج من المسجد فسدت صلاة الكل . وفي فتاوى الحجة : ولو استخلف رجلا على غير وضوء أو امرأة أو صليا أو كافرا ولم يقم أحد من هؤلاء مقامه حتى استخلف من يصلح للإمامة أو استخلف القوم مقام مقام الإمام لم تفسد صلاتهم . م : ولو أن الإمام حين قدم واحدا من هؤلاء لم يتقدم المقدم بنفسه ولكن استخلف هو رجلا آخر فإن كان المتقدم على غير وضوء فاستخلافه غيره جائز ، وإن كان المقدم امرأة أو صليا أو كافرا لا يجوز استخلافه غيره . الفتاوى العتاية : ولو تقدم رجل فبدا له فتأخر فسدت صلاته . التجربة : الإمام إذا قرأ بالعربية فأحدث فاستخلف من يقرأ بالفارسية جاز ، وروى عن أبي يوسف أنه إذا دعا بالفارسية أعاد الصلاة ، وكذا إذا استخلف من يقرأ بالفارسية

ففسدت صلاته . م : و إذا أخذت الإمام وخلفه نساء لا رجال صحت فقدمت واحدة
منهن من غير تقديم الإمام قبل خروج الإمام ففسد صلاة الإمام وصلاة النسوة ،
هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي خنيفة رحمه الله نصاً أن صلاة الإمام تفسد بتقدم
واحدة منهن من غير تقديم منه ، وقيل : تفسد صلاة النسوة ولا تفسد صلاة الإمام ،
وقد روى عن محمد رحمه الله نصاً في هذه الصورة وهو ما إذا تقدمت واحدة منهن من
غير تقديم الإمام لا تفسد صلاة الإمام . الحاشية : مسافر شرع في قضاء الفوائت وجاء
مقيم على تلك الفاتنة واقتدى بالمسافر ثم سبق الإمام الحدث فذهب ليتوضأ وبقي المقيم
مفرداً قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : فسدت صلاة المقيم لأنه خلا مكان
إمامه عن الإمام ، ولا يصير هذا المقيم إماماً للمسافر لأنه لا يصلح إماماً للمسافر في قضاء
الفوائت ، وأما صلاة المسافر ينظر إن كان استخلفه المقيم فسدت صلاته ، وإن
لم يستخلف لا تفسد . م : و إذا كان مع الإمام صبي أو امرأة إن استخلفه فسدت
صلاتها ، وقد مر هذا ، وإن لم يستخلفه وخرج من المسجد اختلف المشايخ فيه ، قال
بعضهم : تفسد صلاتها - وفي السنن : وهو قول زفر رحمه الله ، وقال بعضهم :
تفسد صلاة الإمام لا غير ، م : وقال بعضهم : لا تفسد صلاة الإمام وتفسد صلاة
المقتدى ، وهذا أصح ، وعلى هذا إذا كان خلف الإمام من يصلح التطوع إن استخلفه
فسدت صلاته ، وإن لم يستخلفه وخرج من المسجد يجب أن يكون فيه اختلاف
المشايخ ، وفي جامع الجوامع : إن نوى إمامته فسدت صلاة الإمام وإلا
فسدت صلاته .

وإذا أحدث الإمام ولم يقدم رجلاً حتى خرج من المسجد فصلاة القوم فاسدة ،
ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل حكم صلاة الإمام ، وذكر الطحاوي أن صلاته تفسد
أيضاً ، وذكر أبو عصمة سعد بن معاذ المروزي عن محمد أن صلاته تفسد ، وذكر
الكرخي أنه لا تفسد صلاة الإمام ولم ينسب هذا القول إلى أحد ، وإذا أم رجلاً

واحدا فأحدثا وخرجا من المسجد فصلاة الإمام تامة لما مر ، وصلاة المقتدى فاسدة إذ لم يبق له إمام في المسجد . وفي الفتاوى العتائية : ولو كان المقتدى واحدا قام بحجب الإمام فإن أحدثا معا أو أحدهما قبل الآخر : فإدما في المسجد فالإمام هو الأول ، وإن خرجا متعاقبا فالإمام هو الثاني ، وعن أبي يوسف أن الثالث إنما يصير إماما إذا نوى ، ولو خرجا متعاقبا ثم شكأ فلم يدريا من الإمام ومن المقتدى ، أو شكأ قبل الخروج فصلاة الذى خرج أولا فاسدة لتعنه مقتديا وصلاة الآخر تامة لكونه إماما . وفيها : ولو اقتدى مقيم بمسافر فخرج الوقت فأحدث المسافر لا يصير المقيم إماما وتفسد صلاته . ولو أحدث الإمام والقوم وخرجوا معا فسدت صلاة القوم دون الإمام .

وإذا أم الرجل قوما فأحدث الإمام فقدم الإمام رجلا والقوم رجلا ونوى كل واحد منهما أن يكون إماما فالإمام هو الذى قدمه الإمام . وإذا أحدث الإمام وقدم كل فريق من القوم إماما فاقضى كل فريق بإمامه فسدت صلاتهم ، لأن هذه صلاة افتتحت بإمام واحد فلا يجوز إتمامها بإمامين ، وليس أحدهما بأن يحمل إماما دون الآخر أولى فسدت صلاة المتقدمين ، ومن ضرورته فساد صلاة القوم ، وهذا إذا استوى الفريقان فى العدد ، فأما إذا قدم جماعة من القوم أحد الإمامين إلا رجلا أو رجلين واقتدوا به وقدم الآخر الرجل أو الرجلان واقتديا به فصلاة من اقتدى به الجماعة وصلاتهم صحيحة ، وصلاة الآخرين مع إمامهما فاسدة . وأما إذا اقتدى بكل إمام جماعة وأحد الفريقين أكثر من الآخر عددا فقد قال بعض مشايخنا : صلاة الأكثرين جائزة ، وتعين الفساد فى حق الآخرين كما فى الواحد والمثنى ، وقال بعضهم : صلاة الكل فاسدة ، الظهيرية : ولو استويا فسدت صلاتهم . م : ولو قدم الإمام رجلين فتقدمه وتقديم القوم لإمامها سواء ، ولو وصل أحدهما إلى موضع الإمامة قبل الآخر تعين هو للإمامة وجازت صلاته وصلاة من اقتدى به . وفى الذخيرة : ولو تقدم رجلان بعد ما سبقه الحدث فأيهما سبق إلى مقام الإمام فهو الإمام وعلى القوم أن يقتدوا به ، وإن قدما واقتدى

بعضهم بهذا وبعضهم بذلك إن استوى الفريقان فسدت صلاتهم ، وإن كان أحد الفريقين أكثر فصلاة الذي اتهم به الأكثر صحيحة . و لو قدم الإمام رجلا قبل أن يخرج من المسجد وتقدم الآخر بنفسه أو قدمه القوم فاتم بكل واحد طائفة فهذا والاول سواء . م : و لو تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الإمام قبل أن يخرج الإمام من المسجد وصلى بالقوم أجزاء ، و لو كان الإمام قد خرج من المسجد قبل وصول هذا إلى موضع الإمام فسدت صلاتهم - وفي الحاشية : و فسدت صلاة الرجل - م : و صلاة الإمام تامة . وفي الفتاوى العتائية : و لو تقدم أحد بنفسه يشترط نية القوم للاقتداء به ، و لو قدمه الإمام أو القوم لا يعتبر نية القوم للاقتداء به . م : و إن كان مع الإمام رجل فأحدث الإمام وتعين الرجل الذي خلفه على ما مر فتوضأ الإمام و رجع دخل مع هذا في صلاته لأن هاهنا قد تعين للإمامة ، و إن لم يرجع الأول حتى أحدث هذا و خرج من المسجد فسدت صلاة الأول لأن الإمامة تحولت إلى الثاني فاذا خرج الثاني من المسجد لم يبق الأول لإمام في المسجد ففسدت صلاته ، هكذا ذكر القاضي علاء الدين في شرح المختلعات ، و ذكر الحاكم في المختصر أن على قول أبي عصمة لا تقصد صلاته ، و إن لم يخرج الثاني من المسجد حتى يرجع الأول ثم خرج الثاني صار الإمام هو الأول لأنه متعين لإصلاح هذه الصلاة فيكون متعينا للإمامة ، و إن كان الأول متعينا للإمامة صار الثاني مقتديا به لحجاز صلاتهما جميعا ، و إن جاء ثالث و اقتدى بالثاني ثم سبقه الحدث فخرج من المسجد تحولت الإمامة إلى الثالث لكونه معينا ، فإن أحدث الثالث فخرج من المسجد قبل رجوع أحد الأولين فسدت صلاتهما لأنه لم يبق لهما إمام في المسجد ، و إن كان يرجع أحد الأولين قبل خروج الثالث تحولت الإمامة إلى ذلك بخروج الثالث ، و إن كانا رجعا جميعا فإن استخلف الثالث أحدهما صار هو الإمام . فإن لم يستخلف حتى خرج فسدت صلاتهما . و روى الحسن عن أبي حنيفة إذا أحدث الإمام و ليس معه إلا رجل واحد فوجد الماء في المسجد و توضأ قال : يتم الصلاة مقتديا بالثاني لأنه متعين للإمامة ،

فبنفس الانصراف تحول الإمامة إليه ، وإن كان معه جماعة قروناً في المسجد ، عاد إلى مكان الإمامة و صلى بهم لأن الإمامة لم تحول منه إلى غيره بالاستخلاف . إمام صلى برجلين فسبقة الحدث تقدم أحدهما و ذهب صار المقدم إماماً لهما ، فإن سبقه الحدث فخرج هذا الذي بقي صار إماماً إذا نوى الإمامة ، كذا قال في نوادر الصلاة ، قالوا : معناه ترك المضى على الاقتداء حتى لو بقي على اقتدائه بإمامته ولم يعمل عمل المنفرد أنه لا يجوز ، فأما نية الإمامة ليست بشرط ، ويجب أن يكون الجواب فيما إذا كان خلف الإمام واحد هكذا . الصيرفة : أم قوماً على شاطئ الجبل وهبت الريح على الإمام وألقته ولا يدري أحى أم ميت ولم يستخلفوا أحداً في الحال فسدت صلاتهم . م : إمام أحدث فاقبلت و قدم رجلاً جاء ساعته فانه ينظر : إن كبر قبل سبق الإمام الحدث صح استخلافه لأنه شريك الإمام في الصلاة ، وكذا إذا نوى الدخول في صلاة الإمام وكبر قبل خروج الإمام من المسجد ، وعلى قول بشر لا يصح استخلافه هاهنا ، وإن كان حين كبر نوى الدخول في صلاة نفسه ولم ينو الاقتداء بالأول فصلاته تامة و صلاة القوم فاسدة . و أما صلاة الإمام الأول لم يذكرها في الكتاب و اختلف المشايخ فيه قال بعضهم : لا تفسد صلاته ، وقال بعضهم : تفسد ، وهو الأصح . جامع الجوامع : أحدث بعده ما رفع رأسه من الركوع فقدم من جاء ساعته يسجد سجدةًتين و إن لم يحتسب . م : إمام أحدث فقدم رجلاً من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فان نوى الثاني أن يكون إماماً من ساعته و نوى أن يؤمهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة و صلاة الإمام الأول و من كان على يمين الخليفة و على يساره في صفه و من كان خلفه ، ولا يجوز صلاة من كانوا أمامه من الصفوف ، و إن نوى الثاني أن يكون إماماً إذا قام مقام الأول و خرج الإمام الأول قبل أن يصل الثاني إلى مقام الإمام الأول فسدت صلاتهم ، و الأول يتوضأ و يبنى على صلاته في الأحوال كلها . السفناني : ولو تأخر الإمام الذي يستخلف فلبث في مكانه لينظر من يصلح قبل أن يستخلف كبر رجل من وسط الصف للخلافة

و تقدم صلاة من كان أمانه فاسدة ، و من خطئه جائزة . م : الإمام إذا أخذت
 و استخلف رجلا من خارج المسجد و الصفوف متخللة بصقوف المسجد لم يصح استخلافه
 و تفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و في فساد صلاة الإمام روايتان ،
 قيل : و الأصح هو الفساد ، و في الخلاصة : و عند محمد لا تفسد صلاة الإمام و لا القوم
 لأن الصفوف إذا اتصلت صار الكل ككأن واحد كما في الصحراء . م : إمام سبقه
 الحديث فاستخلف رجلا و استخلف الخليفة غيره قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل :
 إن كان الإمام لم يخرج من المسجد و لم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جاز ،
 و يصير كأن الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الأول ، و إن كان غير ذلك لا يجوز . إمام
 توم أنه رغب فاستخلف الغير فقبل أن يخرج الإمام من المسجد ظهر أنه كان ماء
 و لم يكن دما قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : لو كان الخليفة أدى ركنا من الصلاة
 لم يجوز للإمام أن يأخذ الإمامة مرة ثانية لكنه يقتدى بالخليفة ، و إن لم يؤد ركنا لكنه
 قام في المحراب قال أبو حنيفة و أبو يوسف : جاز له أن يأخذ الإمامة مرة أخرى ، و قال
 محمد رحمه الله : لا يجوز ، و في الظهيرية : قال محمد : تفسد صلاته . م : و في متفرقات
 أبي جعفر : إذا ظن الإمام أنه أحدث فاستخلف رجلا ثم تبين له قبل أن يخرج من
 المسجد أنه لم يحدث قال : إن كان لم يأت بالركوع جازت صلاتهم يعني الخليفة ، و إن
 أتى بالركوع فسدت صلاتهم ، قال الشيخ الإمام : هذا و في رواية محمد بن سماعة عن
 محمد أنه قال : إذا قام مقام الإمام فسدت صلاتهم و إن لم يأت بركن من أركان الصلاة ،
 و إذا لم يقيم الخليفة مقام الإمام جازت صلاتهم ، و كان الشيخ يفتي بهذا ، الخاتبة :
 و لو ظن أنه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج أنه على الوضوء روى عن أبي حنيفة
 أنه يستقبل الصلاة . الخاتبة : ظن الإمام أنه أحدث فاستخلف رجلا ثم أحدث الأول
 متعمدا أو تكلم قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاة الكل كما لو فعل ذلك قبل أن
 يستخلف أحدا ، و إن أحدث غير متعمد أو لم يؤد الخليفة ركنا ينبغي أن يعيد الأول

استخلافه حتى يجوز ، الحاوى : وإن أدى ركنا ثم سبقه الحدث فصلاة القوم فاسدة دون صلاة الإمام الأول . وفى الخلاصة : ولو ظن أن على ثوبه نجاسة أو كان متيبها فرأى سرايا وظنه ماء فانصرف من القبلة ثم علم أنه لم يكن تقسد صلاته . م : إذا ظن الإمام أنه أحدث فاستخلف رجلا و خرج من المسجد ثم علم أنه لم يكن حدثا فسدت صلاة الكل ، هو الصحيح ، وفى الحجة : إلا أن يرجع الإمام إلى مكانه قبل خروجه من المسجد لمجازت صلاتهم . م : ظن الإمام أنه أحدث أو أنه على غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم استيقن بالطهارة فسدت صلاة الكل خرج الإمام من المسجد أو لم يخرج . الإمام إذا صار مطالبا بالبول فذهب واستخلف غيره لا يصح استخلافه إنما يصح الاستخلاف بعد خروج البول ، وكذا إذا أصابه رجع البطن - وفى الحائية أو المثانة - م : أو غير ذلك . وكذا لو عجز عن القيام بذلك السبب فقدم وصلى قاعدا لا يجوز . إمام سبقه الحدث فاستخلف رجلا و تقدم الخليفة ثم تكلم الإمام قبل أن يخرج من المسجد أو أحدث متعمدا قالوا : يضره ولا يضر غيره ، ولو جاء رجل فى هذه الحالة فإنه يقتدى بالخليفة ، ولو بدا للأول أن يقعد فى المسجد ولا يخرج كان الإمام هو الثانى ، و لو توضأ الأول فى المسجد وخليفته قائم فى المحراب لم يؤد ركنا يتأخر الخليفة و يتقدم الإمام الأول ، و لو خرج الإمام الأول من المسجد فتوضأ ثم رجع إلى المسجد وخليفته لم يؤد ركنا كان الإمام هو الثانى ، و لو نوى الثانى بعدما تقدم إلى المحراب أن لا يخلف الأول و صلى صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلاة من اقتدى به . رجل صلى فى المسجد فأحدث و ليس معه غيره و لم يخرج من المسجد حتى جاء رجل و كبر بنوى الدخول فى صلاته ثم خرج الأول فان الثانى يكون خليفة الأول عند أصحابنا رحمهم الله ، وكذا لو توضأ الأول فى ناحية من المسجد و رجع يبنى أن يقتدى بالثانى لأن الثانى صار إماما له عيّنه أو لم يعينه . إذا أحدث الإمام و استخلف رجلا و خرج من المسجد ثم أحدث الثانى ثم جاء الأول بعدما توضأ قبل أن يقوم الثانى

مقام الأول تقدمه الثانى لا يجوز تقديمه ، ولو جاء الأول متوضئاً بعد ما قام الثانى مقام الأول جاز للثانى أن يقدمه . وإذا حضر الإمام فى القراءة ولم يستطع القراءة وتأخر تقدم رجلاً أجزام - وهذا قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجوزهم ، وهذا إذا لم يقرأ مقدار ما تجوز به الصلاة ، أما إذا قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة فعليه أن يركع ولا يجوز الاستخلاف بالإجماع ، وفى السنن قال ذكر الإمام الترمذى قال الرازى : إنما يجوز الاستخلاف إذا كان حافظاً للقرآن إلا أنه لحقه خوف فامتعت عليه القراءة ، فأما إذا كان نسي فصار أمياً لم يجز الاستخلاف . م : وإذا صار حاقناً بحيث لا يقدر على المضى ذكر فى غير رواية الأصول أن على قول أبى حنيفة ليس له أن يستخلف ، وعلى قول أبى يوسف له ذلك ، فأبو حنيفة فرق بين هذا وبين مسألة الحصر أن العجز عن القراءة ليس بنادر فى الصلاة ، أما صيرورته فى الصلاة حاقناً على وجه يعجز عن المضى عليها نادر ، بمنزلة الجنابة . ولو أن قارئاً صلى بقوم ركعتين من الظهر وقرأ فيها ثم سبقه الحدث فاستخلف أمياً جاز عند أبى يوسف ، وقال أبو حنيفة ومحمد : فسدت صلاة الكل لأن اشتغاله باستخلاف من لا يصلح لإماماً مفسد ، وكذا استخلاف الأئمة فى القعدة الأخيرة قبل قدر التشهد على هذا ، فأما بعد قدر التشهد قال فى الجامع الصغير : يجوز عند أبى يوسف ، وسكت عن قول أبى حنيفة ، قالوا : وعنده يجوز أيضاً . الإمام إذا نسي القراءة فى الأولين من الظهر ثم سبقه الحدث فاستخلف رجلاً جاء ساعثاً فعلى الثانى أن يقرأ فى الآخرين من الظهر قضاء عن الأولين ، فإذا انتهى إلى موضع سلام الإمام استخلف من يسلم بهم وقام بقضاء الأولين وقرأ فيها ، ولو ترك القراءة فيها فسدت صلاته وإن قرأ مرة فى ركعتين ، لأن تلك القراءة التحقت بالأوليين فبقيت الآخرين بغير قراءة ، فإذا قضى الأولين فلا بد له من القراءة فيها .

قال محمد رحمه الله فى الأصل : صلى رجل بقوم الظهر فلما صلى ركعة ومجدة ثم أحدث تقدم مدركاً فسهى عن هذه السجدة وصلى بهم ركعة ومجدة ثم أحدث وقدم

مدركا فسهى عن السجدين فصلى بهم ركعة ومجدة ثم أحدث وقدم مدركا فسهى عن ثلاث مجدات فصلى بهم ركعة ومجدة ثم أحدث. فقدم مدركا وتوضأ الأئمة الأربعة وجاءوا قال: ينبغي للإمام الخامس أن يسجد السجدة الأولى، لأن الأئمة كلهم خلفاء الأول فعليهم ما على الأول، ويسجد معه القوم والأئمة جميعا لأنهم أدركوا أول الصلاة وقد فاتتهم تلك السجدة، فإذا أدركوها في موضعها كان عليهم أدائها، ثم يقوم الإمام الأول فيصلّى ثلاث ركعات بغير قراءة لأنه قد أدرك أول الصلاة وكأنه خلف الإمام، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الثانية ويسجد معه القوم والأئمة لأنهم أدركوها في موضعها، إلا أن الإمام الأول لا يسجد السجدة الثانية لأن عليه أركانها قبلها وهي الركعة الثانية إلا أن يكون الخامس أدى الركعة الثانية وانتهى إلى هذه السجدة فيحسب يسجد مع الإمام الخامس هذه، ثم يقوم الإمام الثاني فيصلّى ركعتين بغير قراءة لأنه مدرك لأول الصلاة وكأنه خلف الإمام، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الثالثة ويسجد معه القوم والأئمة إلا الأول والثاني لأنهم أدركوها في موضعها على ما ذكرنا، ثم يقوم الإمام الثالث فيصلّى ركعة بغير قراءة على ما بينا، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الرابعة ويسجد معه القوم والإمام الرابع لما بينا، ولا يسجد معه الأول والثاني والثالث إلا أن يكونوا فرغوا من أداء ما عليهم وانتهوا إلى هذه السجدة، ثم يتشهد الإمام الخامس ويسلم ويسجد للسهو ويسجد معه القوم والإمام الرابع، ولا يسجد معه الإمام الأول والثاني والثالث لأنهم مدركون والمدرك لا يتابع الإمام في جهود السهو إلا أن يكون فرغ من أداء ما عليه - هذا هو الجواب في هذه المسألة، وإذا عرفت الجواب في ذوات الأربع ظهر لك الجواب في ذوات الركعتين، لأن الكلام في ذوات الركعتين أظهر، لأن هاهنا يحتاج إلى بيان أحكام الأئمة الخمسة وهناك يحتاج إلى بيان أحكام الأئمة الثلاثة.

قال محمد في الأصل: مقيم صلى بقوم مقيمين ركعة من الظهر ومجدة ثم

أحدث

أحدث قدم رجلا جاء ساعثن فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث قدم رجلا جاء ساعثن فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث قدم رجلا جاء ساعثن فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث قدم رجلا جاء ساعثن فصلى بهم ركعة وسجدة ثم تحدث الأئمة الأربعة و جاؤا قال : ينبغي لهذا الإمام الخامس أن يسجد بهم السجدة الأولى لما ذكرنا أنه خليفة الأول ويسجد معه القوم والإمام الأول لما ذكرنا أنهم أدركوها في موضعها لأنهم أدركوا أول الصلاة ، فلا يسجد معه الإمام الثاني والثالث والرابع لأنهم مسبقون بهذه الركعة ، وإذا قضوا هذه الركعة قضوها بسجديتها ، ولا فائدة في متابعتهم الإمام الخامس فيها فلا يتابعونه ، ثم يقوم الأول فيصلي ثلاث ركعات بغير قراءة لأنه مدرك أول الصلاة فهو فيما بقي مؤد وليس بقاض فلهذا لا يقرأ ، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الثانية ويسجد معه القوم والإمام الثاني ، ولا يسجد معه الإمام الأول إلا أن يكون قد انتهى إلى هذه السجدة ، وكذا لا يسجد معه الإمام الثالث والرابع لأنه لا فائدة في ذلك ، ثم يقوم الإمام الثاني فيقضي ركعتين بغير قراءة ، ثم يسجد بهم الإمام الخامس السجدة الثالثة ويسجد معه القوم والإمام الثالث ، ولا يسجد معه الإمام الأول والإمام الثاني إلا أن يكونا انتهيا إلى هذه السجدة ، وكذلك لا يسجد معه الإمام الرابع ، ثم يقوم الإمام الثالث فيؤدي ركعة بغير قراءة ، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الرابعة ويسجد معه القوم والإمام الرابع ، ولا يسجد معه الإمام الأول والثاني والثالث إلا أن يكونوا انتهوا إلى هذا الموضع ، ثم يتشهد الإمام الخامس فإذا انتهى إلى موضع السلام تأخر من غير أن يسلم و قدم رجلا أدرك أول الصلاة ليسلم بهم فيسجد بمحدثي السهو فيسجد معه القوم والإمام الرابع والخامس ، ولا يسجد معه الإمام الأول والثاني والثالث إلا أن يكونوا انتهوا إلى هذا الموضع ، ويسلم الإمام السادس ويسلم معه القوم ، ولا يسلم معه واحد من الأئمة إلا أن الإمام الأول إذا كان فرغ من أداء ما عليه ، ثم يقوم الثاني فيقضي ركعة بغير قراءة إذا كان فرغ من الأداء ، ويقوم

الإمام الثالث ويقضى ركعتين بقرأة إن كان فرغ من الأداء لأنه سبق بهما ، و يقوم **الرابع** ويقضى ثلاث ركعات يقرأ في الركعتين منهما ، و في الثالثة بالخيار - و ذكر في نواذر الصلاة أن الإمام الخامس إذا سجد السجدة الأولى سجد معه القوم والأئمة جميعاً إلا الإمام الأول ، وكذلك على هذا القياس في الثالثة والرابعة .

البديعية : مسافر شرع في قضاء فاتئة وهي من ذوات الأربع لمجاه مقيم وعليه تلك الصلاة و اقتدى بالمسافر ثم سبق الإمام الحدث فذهب ليتوضأ وبقى المقيم منفرداً فسدت صلاة المقتدى ، هو المختار ، وأما صلاة الإمام إن كان استخلف ففسد صلاته ، وإن لم يستخلف لا تفسد صلاته . م : إمام أحدث فاستخلف مدركا قد نام خلفه حتى صلى الإمام ركعة وقدمه قال أبو حنيفة : لا يبنى للإمام أن يقدم هذا ولا لهذا أن يتقدم ، مع هذا لو قدمه الإمام أو تقدم هو جاز ، والأصوب له أن يشير إلى القوم حتى يقفوا ، ثم يبدأ هو بما نام فيه خلف الإمام فيؤدى ذلك فإذا انتهى إلى ما انتهى إليه إمامه [أمهم في ذلك ، فلو لم يفعل هكذا ولكن بدأ بما بقي على الإمام]^١ وأخر ما نام فيه إلى أن تشهد ثم قام فأدى ما كان نام فيه ثم سلم بهم جازت صلاته استحساناً ، والقياس أن لا تجزئه - وهو قول زفر رحمه الله ، وعلى هذا القياس والاستحسان إذا نام المقتدى خلف الإمام حتى صلى الإمام ركعة أو ركعتين ثم استيقظ فتابع الإمام فيما أدرك فيه وأخر ما نام فيه إلى آخر الصلاة فلم يعتبر الترتيب في اللاحق ، واعتبر في حق المسبوق حتى قال بأن المسبوق يتابع الإمام فيما أدرك مع الإمام ثم يشتغل بقضاء ما سبق ، فلو أنه اشتغل بقضاء ما سبق أولاً قبل أن يتابع الإمام فيما أدرك تفسد صلاته ، وفي الظهيرية : وهو الأصح ، وفي النصاب : ذكر الطحاوى أنه يجوز غير أنه خالف السنة ، وفي جامع الفتاوى : إنه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى . م : ولو أن هذا الذي تقدم اشتغل بأداء ما بقي على الإمام فلما صلى ركعة تذكر ركعة فالأفضل أن

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

يومي إليهم لينتظروه حتى يقضى تلك الركعة ثم يصلى بهم بقية صلاته كما كان في الابتداء يفعل، وإن لم يفعل وتأخر حتى تذكر ذلك وقدم رجلا منهم فصلى بهم فهو أفضل من الأول كما في الابتداء، وإن لم يفعل ولكنه صلى بهم وهو ذاكر ركعة أجزاء أيضا، وإذا أتم صلاة الإمام يقدم رجلا من المدركين حتى يسلم بهم . الظهيرية : ولو استخلف الإمام رجلا نام في الركعة الأولى فأشار إليه أنه ترك أربع سجودات ولا يدرى كيف تركها فانه يسجد أربع سجودات ويتابعونه لاحتمال أنه تركها من أربع ركعات، ثم يصلى ركعتين بقعدتين ويتابعونه فتجوز صلاتهم . جامع الجوامع : أحدث وهو قائم فقدم من جاء ساعتئذ ولا يعلم كم صلى يقعد أولا لجواز قيامه إلى الخامسة بلا قعود، ثم يصلى أربعاً ويقعد في كل ركعة، ولو كان خلفه مسبقون فسدت صلاتهم . وفيه : رفع رأسه من الركوع وقدم من جاء ساعتئذ يقرأ ويركع ويسجد ثم يصلى ركعتين، فإذا قعد في الرابعة يقدم من يسلم لجواز أنه ركع ولم يقرأ . وفيه : قدم المسبوق بركعة فلم يقرأ في الثاني وقرأ في الثالث فسدت صلاة الكل . وفيه : نسي القراءة في الأولين فأحدث وقدم من جاء ساعتئذ وقرأ في الآخرين جاز . فتاوى الحجة : ولو أحدث الإمام فقدم المسبوق الذي جاء ساعتئذ ولم يدرك صلى الإمام وكم بقي فانه يكره للإمام تقديمه، ولو قدمه فانه ينظر : إن كان في الظهر يصلى أربع ركعات ويقعد عند كل ركعة ثم يقوم، أما القوم ما دام يصلى بقية صلاة إمامهم يتابعونه ثم يقعدون في الأخيرة فيقوم ولا يقومون، فإذا قعد يقعدون ويسلمون معه . وفي الفتاوى العتائية : ولو استخلف الإمام مسبقاً بركعة في الرابعة فشك هل أدرك الثانية وقد نام في الثالثة فانه يصلى الثالثة أولاً وانتظره القوم ثم يصلى بهم الرابعة، ثم يتأخر ويقدم رجلا يسلم بهم، ثم يقوم يصلى ما سبق به يقيّن، ثم يتحرى في الثالثة كما هو طريقه . الظهيرية : رجل صلى الفجر ولزمه سبع سجودات صليات كيف يكون هذا ؟ قيل : هذا رجل أدرك الإمام في قومة الركوع من الركعة الثانية فأحدث الإمام واستخلف هذا الرجل . وأشهر

إليه أنه ترك سجدة من الركعة الأولى، والخليفة يلزمه أن يصلي ركعتين بأربع سجدات لأنه لم يدرك مع الإمام ركعتين، فكان الكل سبع سجدات . م : رجل صلى بقوم ركعة من الظهر وأحدث واقلب ليتوضأ وقد قدم رجلا ثم تذكر أن عليه صلاة الغداة فصلاته فاسدة وصلاة القوم تامة، ولم يظهر فساد صلاته في حق صلاة القوم لأن فساد صلاته بسبب فوات الترتيب مختلف فيه لأن الشافعي رحمه الله لا يرى الترتيب فلم يكن الفساد قويا فلا يظهر في حق القوم - ولم يفصل في رواية ابن سماعة بينما إذا تذكر ذلك بعد خروجه من المسجد أو قبل خروجه من المسجد، ورأيت في موضع آخر أن الإمام المحدث إذا تذكر فاتئة قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة الثاني والقوم لأن الإمام الأول ما دام في المسجد فكأنه في المحراب بعد، ولو كان في المحراب وباقي المسألة بجالها كان الجواب ما قلنا، قلت : فيجب أن يشترط هاهنا شرط آخر وهو أن يتذكر الأول الفاتئة قبل أن يخرج من المسجد وقبل أن يقوم الخليفة في مقام ينوي أن يؤم الناس لفساد صلاة الكل، وإن تذكر فاتئة بعد ما خرج من المسجد فسدت صلاته خاصة لأن الإمام بعد الخروج من المسجد كواحد من القوم، وإن كان الإمام الثاني هو الذي تذكر الفاتئة بطلت صلاته وصلاة الأول والقوم - ذكر المسألة مطلقا ويجوز أن يكون المراد منها ما إذا تذكر بعد خروج الإمام من المسجد أو قبل خروجه ولكن بعد ما قام الثاني في مقام ينوي أن يؤم الناس فيه . الظهيرية : ولو كبر الخليفة ينوي الاستقبال جازت صلاة من استقبل وفسدت صلاة من لم يستقبل، وكذا صلاة الإمام تفسد إن بنى على صلاة نفسه .

م : وفي القدرى : إذا صلوا في غير مسجد - يعنى في الصحراء - وأحدث الإمام فجاوزه الصفوف كالخروج عن المسجد، يئد به إذا رجع الإمام خلفه حتى جاوز الصفوف ولم يقدم أحدا فسدت صلاة القوم، بمنزلة ما لو صلوا في المسجد وخرج الإمام من المسجد بعد ما أحدث قبل أن يقدم أحدا، وإن لم يرجع خلفه ولكن مضى

قدامه و ليست بين يديه بناء ولا سترة لم تفسد صلاتهم حتى تجاوز من بين يديه مقدار الصفوف التي خلفه ، هكذا روى المولى عن أبي يوسف اعتبارا بالجنبه الاخرى لان حكم الجنبتين لا يختلف إلا بقاطع ، وهكذا روى عن محمد ، وإن كان بين يديه حائط أو سترة فإذا تجاوز السترة من غير أن يقدم أحدا فسدت صلاتهم . هكذا روى عن أبي يوسف . ولم يذكر في القدورى ما إذا كان السترة سوطا موضوعا بين يديه بالطول أو بالعرض ! وفي نوادر المولى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا تفسد صلاتهم حتى تجاوز قدر موضع أصحابه الذين خلفه ، كما لو لم يكن بين يديه سترة أصلا .

الحجة : الإمام إذا أحدث فاستخلف رجلا و خرج و توضأ فرجع فسأله قوم في المسجد الخارج أن يؤمهم فكبر بنية الاستقبال يصير خارجا من الصلاة الأولى و داخلا في صلاته ابتداء . الفتاوى العتائية : مسافر خلفه مقيمون و مسافرون فأحدث و استخلف مقيما يتم عليهم صلاة السفر ، ثم يقدم مسافرا ليسلم بهم ، ثم يقوم المقيمون فيتمون صلاتهم وحدانا . وكذا المسافر إذا استخلف مسافرا و نوى الخليفة الإقامة يتم صلاة السفر بهم ، ثم يقدم مسافرا ليسلم بهم ثم يتم هو صلاة الإقامة وكذا سائر المقيمين . ولو أحدث الإمام المسافر و استخلف مسافرا فأتم الخليفة أربعا و تابعه المسافرون و المقيمون فصلاة المقيمين فاسدة لأنهم تابعوه في موضع الانفراد ، و صلاة الخليفة و المسافرين تامة إن قصدوا على الثانية . و لو أحدث الإمام و استخلف مسافرا و هو لا يعلم كم يصلى ولا يعلم أن الإمام كان مقيما أو مسافرا : يصلى بالقوم ركعة و يقعد ، ثم ركعة و يقعد ، ثم يشير المقيمين حتى يمكثوا قاعدين و صلى بالمسافرين ركعتين و يتم صلاتهم ، ثم يصلى المقيمون ركعتين وحدانا فتجوز صلاتهم .

م : إذا ذهب الإمام المحدث ليتوضأ و قد كان قدم رجلا و توضأ و أراد أن يصلى في بيته أو في مسجد آخر ينظر إن كان الخليفة قد فرغ من صلاته جازت صلاة الإمام في بيته أو في مسجد آخر ، و إن لم يكن فرغ الخليفة من صلاته لا تجوز صلاة

الإمام في بيته ولا في مسجد آخر، هكذا ذكر في الأصل، و ذكر في نوادر ابن سماعه عن محمد أن صلاة الإمام المحدث في بيته فاسدة حتى تكون صلاته بعد ما تشهد هذا الإمام المقدم، قالوا: وهذا إذا كان بين الإمام المحدث وبين خليفته ما يمنع صحة الاقتداء من الحيطان والجدر والنهر وما أشبه ذلك، وإن لم يكن بينهما ما يمنع صحة الاقتداء تجوز صلاة الإمام المحدث في بيته قبل فراغ الخليفة من الصلاة أو بعده. الظهيرية: رجلان وجدا في السفر ماء قليلا فقال أحدهما: هو نجس، وقال الآخر: طاهر، فتوضئا ثم أمهما من توضأ بماء مطلق ثم سبقه الحدث فصلى كل واحد من المقتدين وحده من غير أن يقتدى بالآخر، فلو رجع الإمام بعد ما توضأ يقتدى بمن يظنه طاهرا.

الفصل السابع عشر في سجود السهو

و هذا الفصل يشتمل على أنواع :

النوع الأول

في بيان صفة هذه السجدة، وكيفيتها، ومحلها :

أما بيان صفتها : كان الشيخ الإمام أبو الحسن الكرخي يقول : هو واجب ، استدلالا بما قال محمد رحمه الله إذا سها الإمام وجب على المؤتم أن يسجد - في الهداية : هو الصحيح ، م : و وجهه أنه جبر لنقصان العبادة فكان واجبا كدم الجبر في الحج ، وهذا لأن الأداء بصفة الكمال واجب و صفة الكمال لا يحصل إلا بجبر التقصان ، وقال غيره من أصحابنا : لأنه سنة ، استدلالا بما قال محمد إن العود بسجود السهو لا يرفع التشهد ، ولو كان واجبا لكان رافعا للتشهد كسجدة التلاوة . المضمرات : و حكم وجوب سجود السهو ترغيبا للشيطان ، وجبرا للتقصان ، ورضا للرحمن .

م : و أما الكلام في كيفيتها قال القدوري في كتابه : يكبر بعد سلامه الأول [ويغز ساجدا ويسبح في سجوده ، ثم يفعل ثانيا كذلك ، ثم يتشهد ثانيا ، ثم يسلم -

قوله «يكبر بعد سلامه الأول» [١] يشير إلى أنه يكتبني بتسليمية واحدة، وفي الأخيرة : وهو قول عامة المشايخ، وفي الهداية: هو الصحيح، م: وذكر الشيخ الإمام في شرح كتاب الصلاة أنه لو سلم تسليمين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك، وقال بعضهم: يسلم تسليمين، وفي الظهيرية: هو الصحيح، وقال بعضهم: يسلم من تلقاء وجهه. م: ثم اختلفوا في الصلاة على النبي عليه السلام والدعوات أنها في قعدة الصلاة أم في قعدة سجدة السهو؟ ذكر الكرخي في مختصره أنها في قعدة سجدة السهو، وفي الحجة: وهو الصحيح، م: والطحاوي قال: كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، فعلى هذا القول يصلى على النبي في القعدتين جميعا، ومنهم من قال: في المسألتين اختلاف، عند أبي حنيفة وأبي يوسف يصلى في القعدة الأولى، وعند محمد يصلى في القعدة الأخيرة وهي قعدة سجدة السهو، بناء على الأصل أن سلام من عليه السهو يخرج من الصلاة عندهما، وإذا كان يخرج من الصلاة كانت القعدة الأولى هي قعدة التحم فيصلى فيها على النبي عليه السلام ويدعو الله لحاجته ليكون خروجه منها بعد الفراغ من الأركان والسنن والآداب والمستحبات، وعند محمد سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلاة فيؤخر الصلاة على النبي عليه السلام إلى قعدة سجدة السهو فإنها هي الأخيرة له - وهذا الاختلاف إنما يظهر إذا ضحك بعد السلام قبل سجود السهو لا ينتقض طهارته عندهما، وعند محمد ينتقض، وفي الظهيرية: والأحوط أن يصلى في القعدتين، وفي الحجة قال رحمه الله: في حق الإمام قول الكرخي أحسن ليعلم القوم أنه يسلم ليسجد للسهو، وفي حق المنفرد قول الطحاوي أحوط. وقال شمس الأئمة الحلواني: القعدة بعد سجدة السهو ليست بركن وإنما أمر بها بعد سجود السهو ليقع ختم الصلاة بها فيوافق موضوع الصلاة ونظمتها، فأما أن يكون ركنا فلا، حتى لو تركها بأن يسجد بسجدة بعد التسليم ثم قام وذهب لم تفسد صلاته.

(١) من أر، خ وغيرهما.

و أما بيان محلها فنقول: بسجود السهو بعد السلام، سواء كان من زيادة أو نقصان.
وقال الشافعي رحمه الله: يسجد قبل السلام، ولو سجد قبل السلام أجزاء عندنا، قال
القدوري: هذا رواية الأصول، قال: و روى عنهم: لا يجزئه، و في المنظومة
في باب مالك:

و يسجد الساهى الذى زاد إذا سلم و النقص على خلاف ذا

م: و حكم السهو في صلاة الفرض و النفل سواء.

نوع آخر

في بيان ما يجب به سجود السهو و ما لا يجب.

و في الهداية: يسجد للسهو للزيادة و النقصان. و في الولوجية: الأصل في هذا أن
المتروك ثلاثة أنواع: فرض، و سنة، و واجب؛ ففي الوجه الأول إن أمكنه التدارك
بالقضاء يقضى و إلا فسدت صلاته، و في الثاني لا تفسد لأن قيامها بأركانها و قد
وجدت و لا يجبر بسجدة السهو، و في الوجه الثالث إن ترك ساهيا يجبر بسجدة السهو،
و إن ترك عامدا لا. م: أكثر المشايخ على أن سجود السهو يجب بستة أشياء: بتقديم
ركن، و بتأخير ركن، و بتكرار ركن، و بتغيير واجب، و بترك واجب، و بترك سنة
يضاف إلى جميع الصلاة - أما تقديم الركن نحو أن يركع قبل أن يقرأ و يسجد قبل أن
يركع، و تأخير الركن أن يترك سجدة صلية سهوا فتذكرها في الركعة الثانية فسجدها
أو يؤخر القيام إلى الثالثة بالزيادة على قدر التشهد، و تكرار الركن أن يركع ركوعين
أو يسجد ثلاث سجعات، و تغيير الواجب أن يجهر فيما يخاف و يخافت فيما يجهر، و ترك
الواجب نحو أن يترك القعدة الأولى في الفرائض، و ترك السنة المضافة إلى جميع الصلاة
نحو أن يترك التشهد في القعدة الأولى. قال الناطقي في هدايته: الصلاة توجد فيها
أفعال مسنونة، و ما كان طريقه الفعل ينقسم إلى أربعة أقسام، كل فعل شرع فيه ذكر
مسنون حال استقراره فتركه ناسيا يوجب سجود السهو كالقعدة الأولى، و كل فعل

شرع فيه ذكر مسنون إلا أنه لا يوجد في حال استقراره تركه ناسيا لا يوجب سجود السهو كترك رفع الرأس من الركوع، وكل فعل لم يشرع فيه ذكر مسنون لأجله حال استقراره تركه ناسيا لا يوجب السهو كترك وضع اليدين على الشمال، وكل فعل هو من جنس أفعال الصلاة وقد أدخلها في الصلاة زيادة فيها يتعلق به سجود السهو - وفي التفريد: بأن صلى الظهر خمسا . م : وأما الأذكار كل ذكر لم يقصد لنفسه وإنما يقصد لكونه تبعا لغيره بتركه لا يلزمه السهو، وما قصد لنفسه يجب بتركه السهو؛ فالأول كقوله «سبحانك اللهم» لأنه قصد به افتتاح الصلاة لا نفسه، والآخر - وفي الخلاصة الحاتية: «وآمين» و«ربنا لك الحمد» - م : وكشكيرات في الصلاة حالة الخفض والرفع وكقوله «سمع الله لمن حمده» وكنسيحات الركوع والسجود . وفي الظهيرية: ولا يجب سجود السهو بترك التسمية، ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيد وتكبيرة الافتتاح . م : والثاني كقراءة الفاتحة، أو السورة، وقراءة التشهد، وقنوت الوتر، وتكبيرات العيدين، وكان القاضي الإمام صدر الإسلام يقول: وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب، وهذا أجمع ما قيل فيه فإن هذه الوجوه الستة يخرج على هذا، أما التقديم والتأخير فلا من مراعات الترتيب واجبة عند أصحابنا الثلاثة وإن لم يكن فرضا كما قاله زفر رحمه الله، فإذا ترك الترتيب فقد ترك واجبا، وإذا كرر ركنا فقد أخر الركن الذي بعده وأداؤه من غير تأخير واجب، والجهل في محله واجب والمخافة كذلك، فأما التشهد في القعدة الأولى فإن صدر الإسلام كان يقول: هو واجب، وعليه المحققون من أصحابنا وهو الأصح، وكذلك يجب سجود السهو عندنا في التكبير الأولى، وفي القراءة، وفي القنوت، وتكبيرات العيد، وقراءة التشهد، وفي السلام، أما تكبيرة الافتتاح بأن شك في حالة القيام أو بعده أنه هل كبر للافتتاح أم لا وطال تفكره فيه وعلم أنه قد كبر فبنى أو ظن أنه لم يكبر فكبر وقرأ وبنى عليه فبني عليه سجودا سهوا فيها . الولوالجية: إذا تفكر في صلاته إن طال يجب عليه سجود السهو وإلا فلا،

والحد الفاصل بين الطويل والقصير أنه إذا شغل عن شيء من فعل الصلاة، وإن قل فهو طويل، الخلاصة الخاتمة: فلو أنه حين شك في تكبيرة الافتتاح أعاد التكبير والقراءة ثم تذكر أنه قد كان كبر كان عليه السهو لأنه آخر فرضاً، والتكبيرة الثانية لا تكون قطعاً واستقبالاً لأنه نوى الشروع فيما كان قبله .

م : و أما في القراءة فإما كان من واجبات القراءة يجب بسجود السهو بتركه، حتى إذا ترك فاتحة الكتاب أو السورة فعليه سجود السهو، فإن سها عن فاتحة الكتاب في الأولى أو في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة، وفي الظهيرية: قال الفقيه أبو الليث: يلزمه سجود السهو، وإن كان قرأ حرفاً من السورة. م : وكذلك إذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع - الفتاوى العتائية: أو بعد ما رفع رأسه من الركوع - م : فانه يأتي بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو . وفي الخاتمة: إذا ركع ولم يقرأ السورة رفع رأسه وقرأ السورة و أعاد الركوع، وعليه السهو هو الصحيح . م : وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد: إذا قرأ فاتحة الكتاب مرتين ساهياً فعليه السهو، يريد به إذا لم يقرأ السورة و علل فقال: من قبل أنه ترك قراءة السورة التي بعد الفاتحة وقراءة السورة بعد الفاتحة واجبة، وفي الخاتمة: إذا قرأ في الأوليين أو في أحدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة يلزمه السهو . م : ولو قرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم قرأ فاتحة الكتاب فلا سهو عليه لأنه ما قرأها على الولا، وفي الخاتمة: وقيل بأنه يلزمه السهو . م : وعن هذا قيل: إذا قرأ في صلاة فجر يوم الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ "تسجاني" لا سهو عليه وإن قرأ الفاتحة مرتين لأنه ما قرأها على الولا، وفي العتائية: هو المختار، م : روى إبراهيم عن محمد إذا قرأ الفاتحة في ركعة مرتين فإن كان ذلك في الأوليين فعليه سجدة السهو، من غير فصل بينها إذا قرأ بينهما سورة أو لم يقرأ، وإن كان في الآخرين - وفي الحجة: أو في إحدى الآخرين - فلا سهو عليه . وفي الذخيرة: وكذلك تكرار التشهد على هذا

التفصيل ، يعنى إن كررها فى القعدة الأولى فعليه السهو ، وإن كررها فى القعدة الثانية فلا سهو عليه . **النيابيع** : ولو قرأ فاتحة ونسى بعضها ثم قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة فليس ذلك بزيادة ولا يجب عليه سجدة السهو ، ولو ترك السورة فى الركعتين الأوليين ثم تذكر فانه يعود وقرأ السورة ما لم يسجد فى الوجهين وعليه سجدة السهو . م : وذكر هشام عن محمد إذا سها عن الأكثر من فاتحة الكتاب فعليه السهو ، يعنى إذا قرأ الأقل ونسى الأكثر - وفى الظهيرية إماما كان أو منفردا ، م : وإذا قرأ الأكثر ونسى الأقل فلا سهو عليه . وفى الخاتمة : وإن لم يقرأ الفاتحة فى الشفع الثانى لا سهو عليه فى ظاهر الرواية . وفى الظهيرية : ولو قرأ الفاتحة إلا حرفا أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهيا فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين . م : وإذا قرأ فى الآخرين من الظهر أو العصر الفاتحة والسورة ساهيا - وفى الحجة أو قرأ السورة دون الفاتحة - م : فلا سهو عليه وهو المختار ، وفى النصاب : وعليه الفتوى . م : وإذا قرأ فى الركعة الأولى سورة وقرأ فى الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه . وفى الفتاوى العتابية : وقد أساء ، م : وفى نوادر أبى الحسن على بن يزيد الطبرى وهو من أصحاب محمد أن عليه السهو عند أبى يوسف . وفى صلاة الأثر : لو قرأ فى الركعة الأولى فاتحة الكتاب وسورة الإخلاص وقرأ فى الثانية فاتحة الكتاب وسورة الإخلاص فعليه السهو فى قول أبى يوسف . قال ثمة : وينبغى إذا قرأ فى الركعة الأولى فاتحة الكتاب وسورة الإخلاص أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة دونها كاحدى المعوذتين .

ولو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة وركع ساهيا فعليه السهو ، وفى الظهيرية : ولو قرأ الفاتحة وآيتين نحر راكما ساهيا ثم تذكر عاد وآم ثلاث آيات وعليه مجاهد السهو . **التيمة** : سئل عبد الرحيم عن نسي قراءة السورة فى الركعتين الآخرين من التطوع هل يلزمه سجدة السهو ؟ فقال : يلزمه ، قيل له : لو تركها عامدا ؟ فقال : يكره . م : وعن الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله : إذا لم يقرأ فى الآخرين من الظهر أو العصر أو العشاء

و لم يسبح فقد أساء إن كان متعمداً ، وإن كان ساهياً فعليه سجدة السهو ، و روى أبو يوسف عنه أنه كان لا يرى في عمده حرجاً و لا في سهوه عليه سجوداً . الخاتمة : المصلى إذا ركع و لم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجداً ساهياً يجوز صلاته في قول أبي حنيفة و محمد رحمه الله و عليه السهو ، و في الظهيرية : و الصحيح أنه لا يلزمه .

م : رجل ترك من صلاته سجدة صليية و سجدة التلاوة فسلم و هو ذا كر إحداهما فسدت صلاته كانت المذكورة صليية أو تلاوة ، و عن أبي يوسف إن كان ناسياً للتلاوة و ذاكراً للصليية فكذلك ، و إن كان على العكس لا تقصد صلاته ، و لم سلم و هو ذا كر أنه قد قدر التشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة لا يعود لأنه سلام عمد ، و صلاته تامة لأنه لم يترك ركناً ، و كذا لو سلم و هو ذا كر أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يتشهد فانه لا يعود للتشهد ولا يسجد للتلاوة ، و صلاته تامة . المصلى إذا نسى سجدة التلاوة في موضعها ثم تذكرها في الركوع أو السجود أو القعود فانه يخرج لها ساجداً ، ثم يعود إلى ما كان فيه فيعيده استحساناً ، و إن لم يعد جازت صلاته ، و إن أخرها إلى آخر صلاته أجزاء لأن الصلاة واحدة . و إن كان إماماً فصلى ركعة و ترك منها سجدة فصلى ركعة أخرى و سجد لها فتذكر المترك في السجود فانه يرفع رأسه من السجود و يسجد المترك ، ثم يعيد ما كان فيها . الفتاوى العتائية : و لو قرأ آية السجدة و سجد لها ثم قام و قرأ الفاتحة ساهياً لا يجب السهو ، و لو تذكر في آخر الصلاة سجدة التلاوة فسجدها يجب السهو . و إذا ترك سجدة صليية من الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة لا تجزى سجدة السهو عن تلك السجدة ، و إن تركها من الركعة الرابعة تجزى عن تلك السجدة . و لو تذكر بعد القعدة الثانية أنه ترك سجدة فسجدها فانه يعود إلى التشهد في أى ركعة تركها ، لأنه يرتفع القعدة . و لو سلم ثم تذكر أن عليه سجدة تلاوة فسجد لها و قد قدر التشهد ثم تكلم ثم تذكر أن عليه سجدة صليية فسدت صلاته . و لو قام إلى الثالثة ثم تذكر أنه ترك سجدة من الركعة الأولى فسجد لها لا يعيد القعدة ،

و يصلّي الثالثة والرابعة . و لو أحدث في الثالثة في السجدة ثم تذكر أنه ترك سجدين من الركعة الأولى توحداً وسجد سجدين للأولى ، و يعيد الثالثة ، كأنه تذكر قبل السجدة ، لأن السجدة التي أحدث فيه صار كالمدم . الظهيرية : و إذا شك في سجود السهو أنه سجد سجدة أو سجدتين و طال تفكره ثم تذكر أنه سجد سجدين لا سهو عليه . و فيها : إمام سها في صلاته ثم أحدث فقدم غيره فسها الثاني و سجد سجدتين للسهو كفاه ذلك . فتاوى الحجة : إذا سلم الرجل في صلاة الفجر و عليه سجود السهو فسجد ثم تكلم ثم تذكر أنه ترك سجدة صليّة إن تركها من الركعة الأولى فسدت صلاته ، و إن تركها من الركعة الثانية لا تفسد صلاته . و لو سلم في الفجر ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة فسجد لها ثم تكلم ثم تذكر أنه ترك سجدة صليّة فصلاته فاسدة في الوجهين ، لأن سجدة التلاوة دين عليه في الصلاة فانصرفت نيته إلى قضاء تلك السجدة و لا ينصرف إلى غيرها ، بخلاف سجدي السهو لأنه يؤتى بهما خارج الصلاة في حرمتها .

م : و إذا أخر الفاتحة عن السورة كان عليه سجود السهو . وكذلك إذا جهر فيما يخافت أو خافت فيما يحجر ساهيا يجب عليه السهو عندنا خلافاً للشافعي ، ثم في ظاهر رواية الأصل سوى بين الجهر و المخافة في وجوب سجود السهو من غير تفصيل ، و ذكر في النوادر أنه إن جهر فيما يخافت فعليه السهو قل ذلك أو أكثر ، و إن خافت فيما يحجر إن كان ذلك في فاتحة الكتاب أو في أكثرها فعليه السهو و إلا فلا ، و إن وقع هذا في سورة أخرى إن خافت ثلاث آيات أو آية طويلة عند الكل أو قصيرة عند أبي حنيفة فعليه السهو و إلا فلا . الفتاوى العتائية : و عن أبي يوسف إذا جهر فيما يخافت يجب و إن كان حرفاً ، و إن خافت فيما يحجر لا يجب ، و قيل : ما ذكر في كتاب الصلاة قول أبي حنيفة ، و ذكر ابن سماعه عن محمد فيما إذا جهر فيما يخافت أو خافت فيما يحجر أنه إذا فعل ذلك مقدار ما تجوز به الصلاة من فاتحة الكتاب أو غيرها فعليه السهو و ما لا فلا ، و في الهداية : و هو الأصح . و في الظهيرية : و لو جهر الإمام بالتعوذ و التسمية و التأمين

لا يجب عليه سجود السهو . و فى السراجية : إذا جهر بالثناء أو التشهد ساهيا لا شيء عليه . م : و أما المنفرد فلا سهو عليه إذا خافت فيما يجهر لأن الجهر ليس بواجب عليه ، وكذلك إذا جهر فيما يخاف لأنه لم يترك واجبا لأن المخافة إنما وجبت لئنى المبالغة^١ و إنما يحتاج إلى هذا فى صلاة تؤدى على سبيل الشهرة و المنفرد يؤدى على سبيل الخفية . و فى الذخيرة : المنفرد إذا جهر فيما يخاف أن عليه السهو ، و فى ظاهر الرواية لا سهو عليه ، و ذكر شمس الأئمة الحلوانى أنه إذا كان الرجل يصلى وحده و ليس بتمه أحد فلا سهو عليه فى ظاهر الرواية ، و إن كان هناك رجل آخر و كل واحد يصلى منفردا كان عليه السهو ، م : و ذكر أبو سليمان فى نوادره أن المنفرد إذا نسي حاله فى الصلاة حتى ظن أنه إمام فجهر فى صلاته كما يجهر الإمام يسجد للسهو ، اليتيمة : مثل الحسن ابن على عن الإمام إذا ترك الجهر فى الوتر أو فى التراويح هل يلزمه سجود السهو ؟ فقال : نعم .

م : و لو ترك تكبيرات الركوع و السجود و تسبيحاتها فلا سهو فيها . و إذا فرغ من التشهد و قرأ الفاتحة سهوا فلا سهو عليه . و إذا قرأ الفاتحة مكان التشهد - و فى الحاشية : أو قرأ آية من القرآن - م : فعليه السهو ، وكذلك إذا قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السهو ، كذا روى عن أبى حنيفة ، و فى واقعات الناطنى : و ذكر هناك إذا بدأ فى وضع التشهد بالقراءة ثم تشهد فعليه السهو ، و بمثله لو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه ، وكذلك إذا أخرج القراءة إلى الآخرين فعليه السهو .

اليتيمة : مثل حمير الوبرى عن رجل سها أنه هل قرأ الفاتحة أو لا و هو قائم و يعرف أنه لم يقرأ السورة بعد الأولى فى حقه أن يترك الفاتحة و يقرأ السورة أم يقرأ الفاتحة ثم السورة ؟ فقال : يتحرى فى ذلك و يبنى على ما يقع رآيه ، و إن لم يثبت له رأى فإنه يقرأ السورة لا غير ، و مثل عنها يوسف بن محمد فقال : الأولى أن يقرأ

(١) فى نسخة : المبالغة .

الفاصلة ثم السورة إذا لم يثبت له رأى ، فقال رضى الله عنه : و الصواب ما ذكره يوسف ابن محمد ، كما ذكره السرخسى ان ما تردد بين البدعة والواجب فالإتيان به أولى . الخاتمة : إذا أراد أن يقرأ فى صلاته سورة فأخطأ فقرأ سورة أخرى لا سهو عليه . م : وفى غريب الرواية : إذا قرأ قاعدا - يعنى فى حالة التشهد - فعليه السهو . وكذلك لو قرأ آية فى ركوعه أو سجوده . و لو قرأ التشهد قائما أو راكعا أو ساجدا لا سهو عليه لأن التشهد ثناء و القيام موضع الثناء و القراءة ، أرأيت لو افتتح فقال ” السلام عليك أيها النبي ورحمة الله “ إلى قوله ” عبده ورسوله “ فانه يكون بمنزلة الدعاء و لا سهو عليه ، و إن قرأ فى جلوسه فعليه السهو . وفى الخاتمة : و لو قرأ التشهد فى الركوع و السجود كان عليه السهو ، وفى الخلاصة الخاتمة : فى رواية فتاوى الحجة : و لو تشهد ثلاثا أو أربعا ثم سلم يجب السهو ، لأنه صار اللبث و المكث طويلا و لو مكث ساهيا طويلا يجب السهو ، م : و كان الشيخ الإمام أبو إسحاق الحافظ بقول : إذا قرأ التشهد فى حالة القيام فى الركعتين الأولين فعليه سجود السهو ، و إن قرأ فى الركعتين الآخرين فليس عليه سجود السهو .

و أما السهو فى القنوت إن ترك القنوت ساهيا ثم تذكر بعد ما يسجد لا يعود إلى القيام فى هذه الصورة و لا يقنت ، بل يمضى فى صلاته و يسجد للسهو فى آخره ، و كذلك إذا تذكر بعد ما قام من الركوع مضى و لا يقنت . وفى الخلاصة : و كان عليه السهو لأن القنوت قرآن عند بعض الصحابة و هو أبى رضى الله عنه أثبت فى مصحفه ، و عمر رضى الله عنه كان يقول ” بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ، بسم الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد “ و كان يجعلها سورتين فكانت قراءته من الواجبات . م : و لو تذكر فى الركوع هل يعود إلى القيام ؟ فيه روايتان ، وفى الفتاوى العتابة : المختار أنه لا يعود و يسجد للسهو . وفى الظهيرية : و لو ترك تكبيرة القنوت لا رواية لهذا ، و قيل : إنه يجب سجود السهو اعتبارا بتكبيرات العيد ، و قبل : لا يجب . القيمة :

سئل عمر الحافظ عن شرع في القنوت في الوتر فبعد ما قرأ بعضها قرأ الفاتحة أو بعضها منها سهوا ثم عاد إلى قراءة القنوت هل يلزمه سجود السهو؟ قال لا . وسئل أيضا: لو سلم في خلال القنوت سهوا؟ [فقال:] لا يجب السجود ، وفي الينايع: ولو صلى الوتر وقت في الثالثة وركع ثم تذكر أنه ترك السورة يعود و يقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسهو، وكذلك إذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يرفع رأسه و يقرأ الفاتحة ويعيد السورة والقنوت والركوع .

م: و أما السهو في تكبيرات العيد فهو بتحصيلها في غير محلها، أو بالزيادة فيها، أو بالنقصان عنها، أو بتركها ففي كل ذلك يجب سجود السهو . و أما السهو في التشهد بأن نسي حتى قام إلى الثالثة ثم تذكر أو نسيه في القعدة الأخيرة حتى سلم بسجد للسهو في ذلك كله . وإذا ترك بعض قراءة التشهد ساهيا فعليه السهو، وإذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكر عاد وعليه السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفي جامع الجوامع: إلا إذا سلم عمدا، م: وقال الحسن بن زياد رحمه الله: ليس عليه إعادة قراءة التشهد، وفي الخاتية: وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يلزمه السهو . ولو قعد في الثانية قدر التشهد ونسي قراءة التشهد ثم تذكر فقرأ فيه روايتان عن أبي يوسف، في رواية لا سهو عليه . وإذا ترك القعدة الأولى من ذوات الأربع أو الثلاث يلزمه السهو، ولو ترك في التطوع لا تفسد صلاته ويلزمه السهو . الفتاوى العتبية: ولو سلم الإمام ناسيا قبل التشهد لا يسلم المقتدى ويتشهد، ولو سلم حامدا قبل التشهد فسدت . ولو قام الإمام إلى الثالثة قبل التشهد ولم يعلم المقتدى بحاله حتى شرع في التشهد ثم علم أتم التشهد، وإن علم تابعه ولم يتشهد، وكذا يتابعه في ترك سجدة التلاوة، وترك سجدة السهو، وترك القنوت، وترك تكبيرات العيد؛ ولا يتابعه في خمسة أشياء: إذا قام إلى الخامسة، وإذا زاد على الأربع في تكبيرات الجنائز، وفي سجدة التلاوة، ورفع اليدين عند الركوع، وعند رفع الرأس وفي التصميع، وفي القنوت

في الفجر - وقيل : يقدم تحقيقا للخالف - ٣ : وفي تكبيرات العيد إذا زاد على ما قال به أحد من الصحابة ، وإجابته في القنوت في رمضان بعد الركوع وفي جمعة السهو قبل السلام ، وروى عن أبي حنيفة فيمن تذكر بعد السلام أنه لم يتشهد لا يعود . ولو تذكر أن عليه قراءة التشهد فافتح التشهد ثم ذهب قبل أن يتم التشهد فيه اختلاف المشايخ ، والأصح أنه تجوز صلاته ولا ترتفع القعدة . ٣ : و القياس في قراءة التشهد وقنوت الوتر وتكبيرات العيد وتكبير الركوع والسجود وتسيحاتها أن لا سهو عليه ، لأن هذه الأذكار سنة فتركها لا يتمكن النقصان ، إلا أنا استحسنا في تكبيرات العيد وقراءة التشهد وقنوت الوتر لأن هذه السنة تضاف إلى جميع الصلاة يقال " تكبيرات العيد " و " قنوت الوتر " و " تشهد الصلاة " فتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلوات فيجب الجبر بسجدة السهو ، بخلاف تكبيرات الركوع والسجود لأنها سنة لا تضاف إلى جميع الصلاة فتركها لا يتمكن النقصان في الصلاة ، وكذا إذا ترك الاستفتاح ولم يسجد للسهو .

و إذا شرع في الصلاة على النبي عليه السلام بعد الفراغ من التشهد في الركعة الثانية ناسيا ثم تذكر فقام إلى الثالثة قال السيد الإمام أبو شجاع والقاضي الإمام الماتريدي : عليه مجود السهو ، كما هو جواب مشايخنا ، غير أن السيد الإمام قال : إذا قال " اللهم صل على محمد " وجب - وفي المضمرات : وهو المختار - ٣ : وقال القاضي الإمام : لا يجب ما لم يقل " وعلى آل محمد " . وفي السراجية : و لو زاد في التشهد الأول " ربنا لك الحمد كله " سهوا لا شيء عليه ، وفي آخر باب الدخول في الصلاة : ولا يزيد في القعدة الأولى على التشهد ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عندنا ، ولم يذكر ثمة ما إذا زاد ، وفي الامالي : الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه مجود السهو ، وعن أبي يوسف ومحمد أنه لا يلزمه ، وفي المضمرات : وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد (١) وقد مر ص ٦٧٦ عن الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني : واستحب أن أقره السهو لأجل الصلاة على النبي عليه السلام ،

ابن الفضل إذا صلى على النبي عليه السلام لا يلزمه السهو، وهو قول أبي يوسف رحمه الله، وحكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال: القياس أن لا يلزمه، وفي الاستحسان يلزمه لتأخير القيام وعليه الفتوى، م: وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني يقول: لا يجب سجود السهو بقوله "اللهم صل على محمد" ونحوه، وإنما المعتبر مقدار ما أدى فيه ركنا. وفي واقعات الناطق: إذا زاد في التشهد الأول حرفا قال أبو حنيفة وجب عليه سجود السهو، وفي غريب الرواية: ذكر الشعبي أن من زاد في التشهد الأول في الركعتين على التشهد فعليه السهو، قال ابن زياد: وهو قول أبي حنيفة، وقال الفقيه أبو جعفر: بلغنى عن أبي القاسم الصغار أنه لا سهو عليه. وإذا تشهد مرتين فلا سهو عليه، قيل: أراد به في القعدة الأخيرة، وفي صلاة جمع التفريق: إذا كرر التشهد في القعدة الأولى فعليه سجود السهو، وإذا كررها في القعدة الثانية فلا. النبايع: إذا ظن أنه سلم وبقى قاعدا ثم علم أنه لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسهو. جامع الجوامع: ولو سلم عن يساره أولا لا يجب السهو.

وفي التحفة: هذا الذى ذكرنا إذا ترك واجبا أصليا للصلاة بسبب التحريم، فإذا ترك واجبا ليس بأصلى بل صار من أفعال الصلاة بعارض كما إذا وجب عليه سجدة الثلاثة في الصلاة فتذكر في آخر الصلاة لا يجب السجدة بتأخيرها عن موضعها، وكذا إذا لم يتذكر وسلم ساهيا عن السجود لا يلزمه سجود السهو لأنه لم يجب بسبب التحريم.

وفي الولوالجية: المصلى إذا تلا آية السجدة ونسى أن يسجد لها ثم ذكرها وسجد وجب عليه سجود السهو لأنه تارك للوصل وهو واجب، وقيل: لا سهو عليه، والأول أصح - م: وكذلك يجب سجود السهو في الأفعال: بأن قام في موضع القعود، أو قد في موضع القيام، أو سجد في موضع الركوع، أو ركع في موضع السجود، أو كرر الركن أو قدم الركن، أو أخره، ففي هذه الفصول كلها يجب سجود السهو - وفي الظهيرية: إماما كان أو منفردا، وأراد بالقيام في قوله بأن قام في موضع القعود بأن يستتم قائما

أو كان إلى القيام أقرب ، فإن لم يكن كذلك فلا سهو عليه ، و في رواية : إذا قام على ركبتيه لينهض فقعده يلزم عليه السهو ، و يستوى فيه القعدة الأولى و الثانية ، و عليه الاعتماد ، و إن رفع أليتيه من الأرض و ركبته على الأرض لم يرفعهما فلا سهو عليه ، هكذا روى عن أبي يوسف . و في القدوري : و من ترك من صلاته فعلا وضع فيه ذكر فعليه سجود السهو ، و إن كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو - م : كوضع اليدين على الشمال و القومة التي بين الركوع و السجود - و إن زاد فعلا من جنس أفعال الصلاة فعليه سجود السهو ، و إذا قعد المصلّي في صلاته قدر التشهد ثم شك في شيء من صلاته فإن شك مثلا أنه صلى ثلاثا أو أربعاً حتى شغله ذلك عن التسليم ثم استيقن أنه صلى أربعاً فأتم صلاته فعليه سجودتا السهو لأنه آخر فرضاً من فرائض الصلاة و هو السلام ، و إن شك في ذلك بعد ما سلم تسليمه واحدة فلا سهو عليه . و إذا أحدث في صلاته و ذهب ليتوضأ فوقع له هذا الشك حتى شغله عن الوضوء ساعة فعليه سجودتا السهو . و في التهذيب : إذا دخل المؤتم بعد ما سها الإمام سجد مع الإمام ، و إن لم يسجد سجد في آخر صلاته استحساناً . الولوالجية : و لو سها فسلم ثم قام و كبر و دخل في صلاة أخرى فرضاً كان أو فعلاً لم يجب عليه سجودتا السهو . و لو سجد بسجدة السهو و لم يسلم و أراد أن يزيد في صلاته لم يكن له ذلك ، و لو زاد جاز . و لو سلم و هو ذا كر لسجدة التلاوة و ناسى للصلاة أو ذا كر لهذه و ناسى للأولى ففرض فسدت صلاته .

نوع آخر

في سهو الإمام أو المؤتم هل يتعدى إلى صاحبه ؟

سهو الإمام يوجب عليه و على من خلفه ، و كذلك إذا تلا الإمام آية السجدة في صلاة يخافت فيها و سجد بسجدة فعلى القوم أن يسجدوا و إن لم يوجد منهم التلاوة و السماع . و سهو المؤتم لا يوجب السجدة ، و لو ترك الإمام سجود السهو فلا سهو على المأموم .

نوع آخر

فمن صلى الظهر خمسا وفيه السهو عن القعدة :

رجل صلى الظهر خمسا قومد في الرابعة قدر التشهد يضيف إليها ركعة أخرى ويتشهد ويسلم ويسجد بمحدثي السهو ويتشهد ويسلم ثانيا ، ثم لم يرد محمد بقوله صلى الظهر خمسا ، الظهر على وجه الحقيقة لأن الظهر لا يكون خمسا ، وإنما أراد به المجاز ، كما يقال : صلى فلان بغير طهارة . ثم هذه المسألة على وجهين : إما أن قعد في الرابعة قدر التشهد أو لم يقعد ، وبدأ محمد فيما إذا قعد قدر التشهد في الرابعة ثم قام إلى الخامسة ، وإنه على وجهين : إن تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة أنها الخامسة عاد إلى القعدة وسلم ، ولا يسلم قائما كما هو ولو سلم لا تفسد صلاته ، وفي السغناقي : وإذا عاد لا يعيد التشهد ، وكذا لو قام عامدا ثم القوم هل يتبعونه أم لا ؟ قيل : يتبعونه ، فإن عاد عادوا معه ، وإن مضى في النافلة أتبعوه ، والصحيح ما ذكره البلخي من علمائنا أنهم لا يتبعونه لأنه ليس للبدعة اتباع ، فإن عاد قبل تقييد الخامسة بالسجدة اتبعوه بالسلام . وفي الحاوي : فإن تكلم بعد ما سجد قال : عليه قضاء ركعتين عند زفر رحمه الله ، وفي قول أبي يوسف لا شيء عليه . وإن تذكر بعد ما قيد الخامسة بالسجدة لا يعود إلى القعدة ولا يسلم بل يضيف إليها ركعة أخرى ، فيها : وإنما يضيف إلى الخامسة ركعة أخرى حتى يصير شفعاً ، ثم لم يحكم بفساد الفرض هاهنا ، وفي الخلاصة الخانية : عندنا سواء فعل ذلك ساهيا أو عامدا ، م : وإن انتقل من الفرض إلى النفل لأنه انتقل بعد تمام الفرض ، وإنما بقي عليه إصابة لفظ السلام وهو واجب عندنا وليس بركن ، وترك الواجب لا يفسد الصلاة . ثم إن محمدا ذكر في الجامع الصغير أنه يضيف إليها ركعة أخرى ، ولم يذكر أنه على معنى التخيير أو على الاستحباب أو على الإيجاب ، وفي الأصل ما يدل على الوجوب فإنه قال في الأصل : عليه أن يضيف . وإذا أضاف إليها ركعة أخرى يتشهد ويسلم ويسجد بمحدثي السهو ، ثم يتشهد ويسلم ، وإنما أوجب بمحدثي السهو

لأنه ترك لفظة السلام وإصابة لفظ السلام عندنا واجب حتى أنه إذا شك في صلاته فلم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً فشفله تفكيره حتى آخر السلام لزمه بسجود السهو، والضمان إنما يجب بتأخير الواجب، ثم هذا جواب الاستحسان، والقياس أن لا يلزمه السهو لأن هذا سهو وقع في الفرض وقد انتقل منه إلى النفل، ومن سها في صلاة لا يجب عليه أن يسجد في صلاة أخرى، وجه الاستحسان أنه انتقل من الفرض إلى النفل بناء على التحريم الأول فيجعل في حق وجوب السهو كصلاة واحدة، وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعاً بتسليمة واحدة وقد سها في الشفع الأول يسجد للسهو في آخر الصلاة وإن كان كل شفع من التطوع كصلاة على حدة لأن الشفع الثاني والثالث بناء على التحريم الأول فيجعل في حق السهو كأنه صلاة واحدة. ثم إذا أضاف إليها ركعة أخرى فهاتان الركعتان هل تنوبان عن التطوع المسنون بعد الظهر؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الأصل، وقد اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: تنوبان، قيل: هذا قولها، وبعضهم قالوا: لا تنوبان، قيل: هذا قول أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح، واختلفت عبارات المشايخ في تخريج المسألة [على قول أبي حنيفة، بعضهم قالوا: لأن المشروع صلاة كاملة على صفة السنة] فلا يتأدى بالناقص، وفي هذا نقصان لأنه شرع فيها عن غير تحريم مقصودة، وقال بعضهم: لأن السنة عبارة عن طريقة الرسول عليه السلام ولا يقن برسول الله عليه السلام أنه كان يصلي بركعتين من غير قصد! ولو أنه لم يضاف إلى الخامسة ركعة أخرى وأفسدها فليس عليه قضاء شيء عندنا خلافاً لفر رحمه الله، فإن جاء إنسان واقتدى به في هاتين الركعتين يجب عليه أن يصلي ست ركعات عند محمد، وعند أبي يوسف يجب عليه ركعتان بناء على أن إحرام الفرض انقطع عنده، وعند محمد إحرام الظهر باق، فإن قطع هذا المقتدى الصلاة على نفسه لا قضاء عليه عند محمد كما لا قضاء على الإمام لو أفسدها، وعند أبي يوسف يجب على المقتدى قضاء ركعتين، وفي الخلاصة الخاتمة:

(١) من أر، خ، س وغيرهما.

و من المشايخ من قال : عند محمد يقضى ست ركعات لأنه شرع في تحريم الست فيقضى ست ركعات . م : وكل جواب عرفته في الظهر فهو الجواب في العشاء ، ولم يذكر محمد العصر في الأصل ، وقد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يقطع ولا يضيف إلى الخامسة ركعة أخرى ، وإلى هذا أشار محمد في الزيادات فإنه قال : فن شرع في العصر على ظن أنه عليه ثم تبين أنه أداها قال : يقطعها ، وبعضهم قالوا : يضيف إليها ركعة أخرى وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة و هشام عن محمد ، و في المضمرات : و كان الفتوى على قول هشام لأن المكروه أن يتبدأ ، أما أن يصير شارعا فيه فلا ، ألا ترى أن من صلى العصر ثم وجد جماعة يصلون العصر فشرع معهم و قد كان نسي صلاة نفسه ثم تذكر أنه قد صلاها فإنه يمضي فيها ولا يقطع ! كذا هاهنا ، م : و نظير هذا ما قلنا إن التطوع يوم الجمعة بعد خروج الإمام مكروه ثم إنه لو افتتح رجل التطوع قبل خروج الإمام ثم خرج الإمام بعد ما صلى ركعة لا يقطعها بل يتمها ركعتين أو أربعاً على حسب ما اختلفوا . هذا إذا قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام إلى الخامسة ساهياً ، فأما إذا لم يقعد على رأس الرابعة حتى قام إلى الخامسة إن تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاد إلى القعدة كما في الفصل الأول ، و في الخلاصة الثانية : و يتشهد و يسلم و يسجد للسهو ، م : و يؤمر بالعود لإصابة لفظ السلام مع أن للصلاة جوازا بدونها ، فلا إن يؤمر هاهنا بالعود ولا جواز للصلاة بدون القعدة كان أولى . و إن قيد الخامسة بالسجدة فسد ظهره عندنا خلافاً للشافعي ، و في الخلاصة الثانية : فنتده لا يفسد ظهره إن كان ساهياً سواء كانت الزيادة ركعة أو دونها ، فإنه لا يعتد بها و يرفضها . م : ثم اختلف أبو يوسف و محمد في وقت فساد ظهره . قال أبو يوسف : كما وضع رأسه للسجود تفسد صلاته ، و قال محمد : لا تفسد صلاته حتى يرفع رأسه من السجود ، فقرض السجود عند أبي حنيفة يتأدى بوضع الرأس ، و عند محمد بالوضع و الرفع ، و في السنن : قال غفر الإسلام في الجامع الصغير : و المختار للفتوى قول محمد - م : و فائدة الاختلاف تظهر

فيا إذا أحدث في هذه السجدة عند أبي يوسف لا يمكنه إصلاحها ، وعند محمد يمكن فيذهب ويتوضأ - وفي الخلاصة الخاتية : ويقعد ويسلم - وهي تسمى مسألة زه . م : قال محمد في الأصل عقيب هذه المسألة : وأحب أن يشفع الخامسة بركمة فيضيف إليها ركعة أخرى ثم يسلم ويستقبل الظهر . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، أما على قول محمد لا يضيف إليها ركعة أخرى ، وفي السنن : وهل يسجد للسهو ؟ اختلفوا فيه ، والأصح أنه لا يسجد . م : وإذا بقي أصل الصلاة عندهما لو جاء إنسان واقتدى في هذه الصلاة صح اقتداؤه ، فإن قطعها على نفسه فلا شيء عليه ، ولو قطعها المقتدى على نفسه يلزمه قضاء ست ركعات عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، فرق أبو يوسف بين هذا الفصل وبين الفصل الأول وهو ما إذا قعد في الرابعة قدر التشهد ، فإن هناك قال : يقضى ركعتين ، وهاهنا قال : يقضى ست ركعات ، وبعض مشايخنا لم يشتغلوا بالفرق وقالوا : الفرق في غاية الإشكال . وبعضهم اشتغلوا بالفرق وقالوا : بأن هناك لما قعد قدر التشهد فقد تم فرضه فيصير شارعا في النفل ومن ضرورة شروعه في النفل خروجه عن الفرض ، فإذا اقتدى به إنسان فأنما التزم ركعتين لا غير فلا يلزم بالإفساد إلا قضاء ركعتين ، وهاهنا لم يتم الفرض حتى يصير شارعا في النفل ويخرج عن الفرض ضرورة شروعه بالنفل بل بترك القعدة بطلت الفرضية أصلا وانعقد إحرامه في الابتداء بست ركعات ، فإذا اقتدى به إنسان فأنما اقتدى به في تحريمة انعقدت الست فيصير مستلزما للست فيلزمه بالإفساد قضاء الست ، والجواب هاهنا في العشاء مثل الجواب في الظهر كما في الفصل الأول ، وكذلك الجواب في العصر مثل الجواب في الظهر والعشاء هاهنا بغير خلاف ، وفي الفصل الأول اختلاف لأن هناك لما بطلت الفرضية صار متنفلا قبل العصر ، والتنفل قبل العصر غير مكروه ، وفي الفصل الأول الفرض قد تم فيصير متنفلا بعد العصر ، والتنفل بعد العصر مكروه ، ولو كان هذا في صلاة الفجر بأن قام إلى الثالثة وقبدها بالسجدة إن كان قد قعد على رأس الثانية قدر التشهد فقد تمت صلاة

الفجر فيقطع الصلاة ولا يضيف إلى الثالثة ركة أخرى عند بعض المشايخ وهو رواية هشام عن محمد ، و رواية الحسن عن أبي حنيفة : يضيف إليها ركة أخرى ولا يكون مكروها لأنه وقع في النفل لا عن قصد ، وفي الكبرى : والفتوى على قول هشام ، م : وإن لم يقعد على رأس الثانية وقد الثالثة بالسجدة بطلت صلاة الفجر و جاز ذلك نفلا عندهما ، ولا يضيف إليها ركة أخرى عند بعض المشايخ لأنه يصير متفلا قبل الفجر والتفل قبل الفجر مكروه كالتفل بعد الفجر ، وهو رواية هشام عن محمد ، و رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يقطع و يضيف إليها ركة أخرى لأنه وقع في النفل لا عن قصد . ثم إن محمدا ذكر في هذه المسائل بهذا إذا قعد قدر التشهد ، فإذا لم يقعد قدر التشهد ولم يبين مقدار التشهد فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : هو مقدر بالشهادتين ، وقال بعضهم : هو مقدر بالتشهد من أوله إلى آخره ، وهو الاظهر والاصوب .

جامع الجوامع : مسافر قام إلى الثالثة فاقتدي به رجل ثم قطع لا شيء على الداخل . الحجة : إذا صلى ركة قبل الصبح ثم تنفس الصبح يصلي ركة أخرى ، لأنه وقع في النفل بعد الفجر لا عن قصد فهذا خير من البتراء - وهي ركة واحدة - ثم الاجترار من البتراء واجب ، ألا ترى إلى ما ذكره الفقيه أبو الليث : إذا قال الرجل : لله على أن أصلي ركة ، يلزمه ركعتان لأن الشفع في حق كونها صلاة لا يتجزى ، وذكر بعض ما لا يتجزى كذكر الكل ، وكذا لو قال : لله على أن أصلي ثلاث ركعات ، يلزمه أربع ركعات ، وإذا قال : لله على أن أصلي ركة ونصفا ، يلزمه ركعتان ، وهذا قول أبي يوسف - وإقامات الناطق : وهو المختار ، م : ولو قال : لله على أن أصلي ركعتين بغير قراءة ، يلزمه صلاة صحيحة ، ولو قال : بغير وضوء لا يلزمه شيء لأن الصلاة بغير قراءة صلاة جائزة في حق الإخمس والأي ، أما الصلاة بغير الوضوء ليست بصلاة في الشريعة ، وهذا قول محمد رحمه الله - وإقامات الناطق : هو المختار ، م : ولو قال : لله على أن أصلي الظهور ثمان ركعات ، عليه أربع ركعات .

م : نوع آخر

في الرجل سلم وعليه سجود السهو فجاء رجل واقتدى به :

قال محمد في الجامع الصغير : عن أبي حنيفة في رجل سلم وعليه سجودتا السهو فدخل رجل في صلاته [بعد التسليم فان سجد الإمام كان داخلا ، وإلا لم يكن ، وقال محمد : هو داخل يسجد أو لم يسجد] ' وأصله أن سلام من عليه السهو لا يخرججه عن حرمة الصلاة ، وعندهما يخرججه خروجا موقوفا ، فان عاد إلى سجود السهو تبين أنه لم يخرججه ، وإن لم يعد تبين أنه أخرجه - وفي شرح الطحاوي : ثم إذا سجد للسهو عاد إلى حرمة الصلاة فيرتفع السلام ولا يرتفع التشهد . ٣ : ويتولد من هذا الأصل ثلاث مسائل ، أحداها مسألة الكتاب ، فان عند محمد وزفر رحمه الله يصح الاقتداء على سبيل الثبات ، وعندهما على سبيل التوقف ، الثانية : إذا ضحك قهقهة في هذه الحالة عند محمد عليه الوضوء لصلاة أخرى خلافا لهما - وفي شرح الطحاوي : وصلاته تامة ، وسقطت عنه سجودتا السهو بالإجماع ، وعنده زفر رحمه الله لا يجب الوضوء لأن من أصله أن في كل موضع لم يجب عليه إحياء الصلاة لم يجب عليه إعادة الوضوء ، كما إذا ضحك بعد ما قعد قدير التشهد ، ٣ : والثالث : إذا نوى المسافر الإقامة في هذه الليلة تحول فرضه أربعا عند محمد ، خلافا لهما ، وفي شرح الطحاوي : وسقطت عنه سجودتا السهو ، وعنده محمد يجب عليه سجودتا السهو ولكن يؤخرهما إلى آخر الصلاة ، وأجمعوا أنه لو عاد إلى سجودتا السهو ثم اقتدى به رجل صح اقتداؤه إلا عيّد بشر ، وكذلك إذا قهقهه يجب عليه الوضوء إلا عند زفر ، ٣ : فان سجد مع الإمام ثم قام يقضى لم يكن عليه أن يعيد السهو وإن كان ذلك السهو في وسط الصلاة وحله آخر الصلاة ، لأنها آخر صلاته جيكا لأنه آخر صلاة الإمام حقيقة فيكون آخر صلاته تحقيقا للثابتة . فان سجد الرجل فيما يقضى مفردا فعليه أن يسجد بسهو ، وسجود الأول مع الإمام لا يحزبه من سهو ، لأن المسبوق

(١) من أ، خ، ص و غيرها :

فما يقضى منفردا و السجود مع الإمام لا يقع للفرد عن السهو في صلاته . الفتاوى العتاية : و لو سلم الإمام و عليه سجدة السهو فدخل رجل في صلاته قبل أن يسجد الإمام تابعه في سجدة السهو ، و إن كبر بعد ما يسجد الإمام السجدين ليس عليه أن يسجد .

م : نوع آخر

في بيان ما يمنع الإتيان بسجود السهو :

قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : و إذا سلم يريد به قطع الصلاة و عليه يسجد السهو فعليه أن يسجد للسهو ، و بطلت نية القطع عندهم جميعا ، و قد ذكر في الجامع الصغير مطلقا أنه يسجد للسهو ، و ذكر هذه المسألة في الأصل و شرطه لأداء السجدة شرطا زائدا فقال : إذا سلم و هو لا يريد أن يسجد للسهو و لم يكن تسليمه ذلك قطعاً حتى لو بدا له أن يسجد و هو في مجلسه ذلك قبل أن يقوم و قبل أن يتكلم فانه يسجد بسجدة السهو ، فقد شرط لأداء سجدة السهو شرطا زائدا و هو أن لا يتكلم و لا يقوم عن محله ذلك ، فهذا إشارة إلى أنه متى قام عن محله و استدبر القبلة أنه لا يأتي بسجدة السهو و إن كان لم يخرج عن المسجد بعد . و ذكر في الأصل بعد هذه المسائل أنه يأتي بهما قبل أن يتكلم و يخرج عن المسجد و إن مشى و انحرف عن القبلة ، و به قال بعض المشايخ ، أشار محمد في مسألة أخرى إلى ما يدل على هذا فانه قال : إذا سلم الرجل عن يمينه و سها عن التسليمة الأخرى فإدام في المسجد يأتي بالأخرى و إن استدبر القبلة ، و عامة المشايخ على أنه لا يأتي بها متى استدبر القبلة لانه انحرف عن القبلة من غير عذر ، و مثل هذا الانحراف يخرج منه عن حرمة الصلاة . كما لو انحرف عن القبلة على ظن أنه لم يمسه رأسه ثم تذكر أنه قد كان مسح و هو في المسجد بعد فانه يستقبل الصلاة ، فان تكلم أو خرج من المسجد لا يأتي بهما ، فان كان في مكانه ذلك فبدا له أن يسجد و في القوم من تكلم أو خرج من المسجد و منهم من لم يتكلم و لم يخرج من المسجد فعلى من لم يتكلم أن يتابع فيها ، و لا شيء على من تكلم ، فان كان من نيته حين سلم أن يسجد

للسهو فلم يسجد حتى تكلم أو خرج من المسجد فقد قطع صلاته ولا شيء عليه ، فإن لم يتكلم ولم يخرج عن المسجد وكان في عمله ذلك حتى تذكر أن عليه السهو فإنه يسجدها .
الحثانية : من عليه السهو في صلاة الفجر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر التشهد سقط عند سجود السهو ، وكذا لو سها في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى احمرت الشمس ، وكذا في الجمعة إذا خرج وقتها ، فكل ما يمنع البقاء إذا وجد بعد السلام يسقط السهو ، إذا لم يسجد الإمام للسهو لم يسجد المقتدى .

م : نوع آخر في سلام السهو

إذا سلم في الظهر على رأس الركعتين ساهيا مضى على صلاته و يسجد للسهو ، ثم السهو عن التسليم لا يخلو عن أحد الوجهين : إما أن وقع في أصل الصلاة أو في وصفها ، انه إن وقع في أصل الصلاة يوجب فساد الصلاة ، وإن وقع في وصف الصلاة لا يوجب فساد الصلاة - بيان الاول : إذا سلم على رأس الركعتين على ظن أنه في صلاة الفجر أو في الجمعة أو في السفر فإنه تفسد صلاته . وبيان الثاني : إذا سلم على رأس الركعتين على ظن أنها رابعة لا تفسد صلاته وعليه أن يقوم و يصلي ركعتين . وفي الذخيرة : ذكر في الاصل أنه إن كان في مكانه فإنه يتم - والمراد بالمكان المسجد - م : و يسجد بسجدة السهو لأنه آخر ركنا . وفي الحثانية : وإن افتتح المغرب و صلى ركعة و ظن أنه لم يكبر للافتتاح ففتحها و صلى ثلاث ركعات جازت صلاته ، ولو صلى المغرب ركعتين فظن أنه لم يفتح ففتحها و صلى ثلاث ركعات لا يجوز .

م : وبما يتصل بهذا النوع ما قال محمد في الاصل : إذا سلم ساهيا و عليه سجدة فهذه المسألة لا يخلو : إما أن يكون عليه سجدة التلاوة ، أو سجدة صلية . أو سجدة سهو ، وأما كان يأتي بها ، وإذا أتى بها هل ترتفع القعدة ؟ فإن كانت سجدة تلاوة أو سجدة صلية يرفض القعدة لأنها شرعت بعدهما فالإتيان بها يوجب رفضها ضرورة ، ورأيت في موضع آخر أن في ارتفاع القعدة بالعود إلى سجدة التلاوة روايتان ، في رواية -

وهو اختيار شمس الأئمة السرخسى رحمه الله - لا ترتفع حتى لو تكلم بعد ما يسجد قبل أن يقعد فصلاته تامة ، وفي الظهيرية : و بارتفاض القعدة بسجدة التلاوة روايات ، والصحيح رواية الارتفاض ، و في شرح الطحاوى : حتى لو تكلم أو أحدث متمعدا أو قهقه فسدت صلاته ، أما في السجدة الصليية لأنها ركن والقعدة الأخيرة فرض ورفض الشيء بمثابة جاز كما في الجملة مع الظهر ، و أما في سجدة التلاوة فإنها مع أنها واجبة والقعدة الأخيرة فرض فلا يجوز رفض الفرض بالواجب ، كما لو تذكر القنوت في الركوع فإنه لا يعود ، لكن القعدة هاهنا لا يتم ما لم يخرج عن الصلاة لأن القعدة ما شرعت بعينها وإنما شرعت للخروج فإن الخروج عن الصلاة لا يصح بدون القعدة ، فالمراد ما هو المقصود من القعدة لا يتم حقيقة ، وإذا لم يتم جاز رفضها بسجدة التلاوة لأن رفض الفرض قبل التمام لمكان الواجب جائز ، كن شرع في الظهر فصل ركعة ثم أقيمت الصلاة فإنه يتركها و يشرع مع الإمام مع أن الجماعة سنة ، فلما جاز رفض الفرض قبل التمام لمكان السنة فليكن الواجب أولى ، بخلاف ما لو ترك القعدة الأولى ثم تذكر بعد ما استمر قائما فإنه لا يعود ، لأن القيام مشروع بعينه فإذا وجد أدنى ما يطلق عليه اسم القيام تم الركن في نفسه فلعوده إلى القعدة يصير رافضا للركن بعد التمام للواجب وهذا لا يجوز ، وكذلك الركوع ركن شرع بعينه فإذا وجد أدنى ما يطلق عليه اسم الركوع وهو انحناء الظهر تم الركوع فلو قلنا بالعود إلى القنوت لصار رافضا للركن بعد التمام لمكان الواجب فلا يجوز . وإذا تذكر السورة في حالة الركوع قائما يعود إليها وينقض الركوع مع أنها واجبة و الركوع ركن ، لأن السورة واجبة قبل أن يقرأها فأما متى عاد إليها يصير فرضا فلما ارتفع الركوع فإنه ارتفع فرضا لفرض . وكذا لو تذكر سجدة التلاوة في حالة الركوع إنما يعود إليها مع أن سجدة التلاوة واجبة و الركوع فرض ، لأن الركوع لا يرتفع بها بل يبقى معتبرا بعد العود حتى لو لم يعد الركوع ثانيا تهويه صلاته . و في الذخيرة : إذا سلم ناسيا وعليه سجدة التلاوة فسجد ما

ثم خرج عن الصلاة قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلاته ، و لو سها عن قراءة التشهد حتى سلم لكنه قعد قدر التشهد ثم تذكر فعاد لقراءة التشهد ثم خرج عن الصلاة قبل أن يتم قراءة التشهد لم تفسد صلاته ، قال رضى الله عنه : وجدت الرواية نصا أن العود إلى قراءة التشهد لا يرفع القعدة ، وهو قول زفر رحمه الله ، وعن أبى يوسف فيه روايتان : يسجد السهو إذا وقع في وسط الصلاة لا يعتد به ويسجد ثانيا ، وعند أبى بكر الأعمش يعتد به وبه أخذ الفقيه أبو جعفر إذا دار بين الثانية والثالثة لا يقعد ، هو الصحيح . إذا سلم في الظهر على رأس الثانية على ظن أنها جمعة أو في العشاء على أنها تراويح [يستقبل الصلاة . وإن سلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن أنه أتم ذكر في الأصل]^١ أنه إن كان في مكانه فانه يتم ، والمراد بالمكان المسجد . م : وإذا سها عن قراءة التشهد في القعدة الأخيرة حتى سلم ثم تذكر فانه يعود إلى قراءة التشهد ، وإذا عاد إلى قراءة التشهد هل ترتفع القعدة حتى لو تكلم قبل أن يقعد بعدها هل تفسد صلاته ؟ ذكر شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسى في شرح الصلاة أنه ترتفع القعدة كما ترتفع إذا عاد إلى سجدة التلاوة والصليية ، وذكر الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل في فتاواه أنه لا ترتفع القعدة - و في واقعات الناطقى : و الفتوى على هذا . الخاتية : إذا سلم في الرابعة بعد ما قعد قدر التشهد ولم يتشهد فانه يتشهد ويسلم ويسجد بسجدة السهو ، ثم يتشهد ثم يسلم . م : من نسى التشهد حتى سلم ثم تذكر فجعل يقرؤه فلما قرأ بعضه ندم فسلم قبل تمامه قال أبو يوسف رحمه الله : تفسد صلاته ، وقال محمد : لا تفسد صلاته ، قال شمس الأئمة الحلواني : ولهذا نظير اختلف فيه المتأخرون ولا رواية فيه ، وهو أنه إذا نسى الفاتحة أو السورة حتى ركع ثم تذكر في ركوعه فانتصب قائما ليقرأ ثم ندم قبل القراءة فسجد ولم يعد الركوع ، منهم من قال : لا تفسد صلاته ، وركوعه لا يرتفع لأن عليه فرضين قيام وقراءة ، فالتم يأت بهما جميعا لا ينقض ركوعه ،

وفي الظهيرية: وقيل على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يرتفع الركوع اعتبارا بمسألة السعي إلى الجملة على قوله . م: وذكر في النواذر إذا تلا آية السجدة بعد ما قعد قبل التشهد فإنه يسجد لها ويميد القعدة ، والقعدة الأولى ترتفع بسجوده حتى أنه لو سجد ولم يعد القعدة [فسدت صلاته ، ومن أحصاها رحمه الله من لم يأخذ بهذه الرواية وقال: هاهنا لا ترتفع القعدة]^١ وإنما ترتفع في سجدة سبق القعدة وجوبها ، وإذا سلم عامدا وعليه سجدة فقد قطع صلاته بسلامه ، ثم ينظر: إن كان المتروك سجدة صليية فعليه إعادة الصلاة ، وإن كان المتروك سجدة التلاوة فليس عليه إعادة الصلاة ، وكذلك إذا كان المتروك قراءة التشهد لأن قراءته واجبة وترك الواجب لا يوجب الفساد . وفي شرح الطحاوي: ولو سلم وعليه سجدة السهو وسجدة التلاوة إن سلم وهو غير ذاكر لها أو ذاكر لسجدة السهو فإن سلامه لا يكون قطعاً فعليه أن يسجد للتلاوة ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ، وإن سلم وهو ذاكر لها أو ذاكر لسجدة التلاوة خاصة فالآن يكون سلامه قطعاً وسقطت عنه سجدة التلاوة وسجدة السهو ، ولو سلم وعليه سجدة من صلب الصلاة وسجدتا السهو أيضاً إن سلم وهو غير ذاكر لها أو ذاكر للسهو خاصة فلا يستقطن جميعاً فعليه أن يسجد أولاً للسجدة الصليية [ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ، وإن سلم وهو ذاكر لها أو ذاكر للسجدة الصليية]^١ فسدت صلاته وسلامه صار قطعاً لأنه ترك ركناً من أركان الصلاة ولا يمكنه العود ، ولو سلم وعليه السجدة الصليية وسجدة التلاوة وسجدتا السهو فإن كان غير ذاكر للكل أو ذاكر للسهو خاصة فلا يسقط عنه الكل ولا يكون سلامه قطعاً فيعود ويقضى الأول فالأول ، إن كانت التلاوة أولاً فإنه يسجدها ، وإن كانت الصليية أولاً يسجدها ثم يتشهد بعدها ويسلم ثم يسجد بسجدة السهو ، وإن كان ذاكرًا للسجدة الصليية أو بسجدة التلاوة أو ذاكرًا لها فسدت صلاته وصار سلامه قطعاً ، ولو سلم وعليه السجدة الصليية وسجدة

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

التلاوة إن سلم وهو ذاكر لها أو ذاكر لتلاوة خاصة فسدت صلاته ، وإن كان غير ذاكر لها فانه يعود ويقضيها الاول فالاول . الطحاوى : وإن سلم وهو محرم في أيام التشريق وعليه السجدة الصليية وسجد التلاوة وسجدتا السهو والتكبير والتلبية إن سلم وهو ذاكر للسجدة الصليية أو بسجدة التلاوة أو ذاكر لها فسدت صلاته وسلامه صار قطعاً ، وإن سلم وهو غير ذاكر لها فانه بهذا السلام لا يخرج عن حرمة الصلاة وسلامه لا يكون قطعاً وعليه أن يسجد للتلاوة ويسجد للصليية الاول فالاول منها ثم يتشهد بعدهما ويسلم ثم يسجد بسجدة السهو ثم يسلم ثم يكبر ثم يلبى ، ولو أنه بدأ بالتلبية قبل هذه الأشياء فسدت صلاته ، ولو بدأ بالتكبير لا تفسد صلاته ويجب عليه إعادة التكبير بعد هذه الأشياء . الظهيرية : ولو تذكر بسجدة التلاوة في آخر الصلاة وسجد لها هل يلزمه مجود السهو بهذا التأخير ؟ نص عليه عصام أنه يلزمه ، وفي الفتاوى العتائية : فان قعد وسلم ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة يعيد القعدة في أصح الروايتين - قيل : هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف - ويسجد للسهو ، ولو كان خلفه مسبوق يتابعه في جميع ذلك ثم يقوم إلى قضاء ما سبق ، ولو كان لاحقاً بثلاث ركعات مسبوقة بركعة فنام ثم انتبه وقد سجد الإمام بسجدة السهو وفرغ فان هذا يصلى ركعة ويقعد ثم يصلى ركعتين ويقعد ويسجد للسهو بلا سلام لمتابعة الإمام ، ثم يصلى ركعة أخرى التي سبق بها ويقرأ فيها ويتم صلاته . ٣ : إذا سلم في الرابعة ساهياً بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد فان عليه أن يعود إلى قراءة التشهد بتمامه ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يتشهد ويسلم ، ولو سلم وهو ذاكر أنه قد قدر التشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة فانه لا يعود إلى التشهد فلا يسجد للتلاوة وصلاته تامة ، وفي الظهيرية : وكذا لو سلم وهو ذاكر للتلاوة ثم تذكر أنه لم يتشهد . ٤ : وفي الأصل : وإذا نهض من الركعتين ساهياً فلم يستقم به قائماً حتى تذكر قعد فليجود السهو ، معناه رجل صلى ركعتين من الظهر فقام إلى الثالثة قبل أن يقعد مقدار التشهد فانه ينظر :

إن استتم قائما - يعنى استوى قائما - ثم تذكر فانه يمضى فى صلاته فلا يعود إلى القعدة وسجد السهو ، وفى الخلاصة : وإن كان إلى قيام أقرب لم يعد ، فان عاد لا تبطل صلاته لأن فيه إكمال ما تركه ، وفى نصاب الذرائع : وإن عاد فقعده يكون مسيئا بالعود ، فان استوى قائما ثم علم أنه لم يقعد فعاد وقعد فسدت صلاته لتكامل الجنابة برضى الفرض لأجل ما ليس بفرض ، م : وإن لم يستتم قائما فانه يعود ويسجد للسهو ، وذكر أبو يوسف رحمه الله فى الأمل أن إذا تذكر قبل أن يستتم قائما إن كان إلى القعود أقرب فانه يعود ويقعد ، وإن كان إلى القيام أقرب لا يعود ، وإذا كان إلى القعود أقرب وعاد وقعد هل يلزمه سجود السهو ؟ حكى عن الإمام أبى بكر محمد بن الفضل أنه قال : لا يلزمه سجود السهو - وفى الهداية : هو الأصح ، م : وقال غيره : يلزمه سجود السهو ، وفى السغناقى : ذكر الإمام الولوالجى فى فتاواه : المختار أنه يسجد ، فتاوى الحجة : إن رفع أليته من الأرض لا غير فقعده على رأس الثانية لا سهو عليه ، وإن رفع ركبته عن الأرض ساهيا يجب سجدة السهو ، وفى المضمرات : قبل يعتبر ذلك بالنصف الأسفل ، إن انتصب النصف الأسفل فيكون إلى القيام أقرب ، وإن لم ينتصب يكون إلى القعود أقرب ، م : قال شمس الأئمة : ومشايخنا استحسنا رواية أبى يوسف ؛ وفى الفتاوى العتائية وإن كان فى التطوع قال بعضهم : يعود ما لم يقيد بالسجدة ، والصحيح أنه لا يعود . وفى الذخيرة : وإذا قام إلى الخامسة ناسيا قبل أن يقعد على رأس الركعة الرابعة فى ذوات الأربع ثم عاد الإمام إلى القعدة ولم يعد المقتدى وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلاة الإمام ، واختلفوا فى صلاة المقتدى ، والإعادة أحوط . م : إبراهيم عن محمد : رجل تشهد فى الركعتين من الظهر ثم تذكر أن عليه سجدة من صلب الصلاة فسجدها إن كانت السجدة من الركعة الأولى لم يعد التشهد ، وإن كانت من الركعة الثانية أعاد التشهد ، وإن تذكر ذلك بعد ما تشهد فى آخر الصلاة وسجدها أعاد التشهد من أى ركعة كانت السجدة . وفى نوادر ابن سماعه

عن أبي يوسف : رجل صلى ركعة ونسى سجدة منها ثم تذكرها وهو ساجد في الثانية قال : إن شاء رفض هذه السجدة التي هو فيها وسجد التي هي عليه ثم عاد إلى ما كان فيه ، وإن شاء اعتد بها أو رفع رأسه منها وسجد التي هي عليه ثم يمضي في صلاته ، ورواه عن أبي حنيفة . وإن ذكر السجدة وهو راكم في الثانية قال أبو يوسف : إن شاء اعتد به ورفع رأسه منه ثم سجد التي هي عليه ثم يسجد بسجدة الركعة الثانية ويتشهد ، وإن شاء رفض ركوعه وسجد السجدة التي هي عليه ثم أعاد القراءة للثانية وركع عليها . وكذلك إن كانت السجدة التي تركها من الثانية فذكرها وهو راكم في الثالثة فلي نحو ما بينا في الركعة الثانية في الفصل الثاني ، ثم تذكر السجدة التي عليه لا يرفض هذه الركعة ، وإن كان رفع رأسه من الركعة الثانية في الفصل الأول أو من الركعة الثالثة في الفصل الثاني ثم تذكر السجدة التي عليه لا يرفض هذه الركعة لأنها ركعة تامة وإن لم يكن معها سجدة وسجدة التي عليه ، وفي الولوجية : ثم يتشهد للثانية ، م : ثم يسجد لهذه الركعة بسجدة ، وفي الولوجية : ثم أكمل ما بقي من صلاته وعليه سهو . وفي الخلاصة الخاتمة : وإن نسي ركوعا فتذكر في آخر صلاته قبل السلام أو بعده قبل الكلام يصلي ركعة ويسجد للسهو . اليتيمة : سئل علي بن أحمد عن المقيم إذا سلم على رأس الركعتين على ظن أنه مسافر ثم تبين أنه مقيم هل يبني أم صار السلام قاطعا للصلاة ؟ فقال : لا يبني .

م : نوع آخر

فيمن يصلي التطوع ركعتين ويسهو فيها ويسجد للسهو بعد السلام ثم أراد أن يبني عليها ركعتين أخراوين : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير عن أبي حنيفة في رجل صلى ركعتين تطوعا وسها فيها وسجد لسهوه بعد السلام ثم أراد أن يبني عليها ركعتين أخراوين تطوعا : لم يكن له أن يبني ، لأنه لو فعل ذلك بطل سجود السهو لوقوعه في وسط الصلاة ، فرق بين هذا

وبين المسافر إذا صلى الظهر ركعتين وسها فيها وسجد لسهوه ثم نوى الإقامة : فانه يقوم لاتمام صلاته ، لأن هناك إن حصل بسجود السهو في وسط الصلاة ولكن بمعنى شرعى لا بفعل مباشر باختياره ، فلو أنه بنى عليها ركعتين أخرتين جاز ، وهل يعيد سجدة السهو في آخر الصلاة ؟ فيه اختلاف المشايخ ، والمختار أنه يعيد . ومن هذا الجنس : لو صلى ركعتين تطوعا فسها فيها وتشهد ثم قام وصلى ركعتين أخرتين فعليه أن يسجد لسهو في الأولين إذا سلم . ومن هذا الجنس : رجل افتتح التطوع ونوى ركعتين فصلى ركعتين وسها فيها ثم بدا له أن يجعل صلاته أربعاً فزاد عليه ركعتين أخرتين فانه يجب عليه بسجود السهو في آخر صلاته .

نوع آخر :

فمن صلى الظهر والعشاء وسلم وعليه سجدة صلية ، وسجدة سهو ، وسجدة تلاوة :

رجل صلى العشاء فسها فيها وقرأ سجدة التلاوة فلم يسجدها وترك سجدة من ركعة ساهياً ثم سلم فالمسألة على أربعة أوجه : إن كان ناسياً للكل ، أو عامداً للكل ، أو ناسياً للتلاوة عامداً للصلاة ، أو على العكس - أما في الوجه الأول لا تفسد صلاته بالاتفاق ، وفي الوجه الثاني والثالث تفسد صلاته بالاتفاق ، وفي الوجه الرابع ففي ظاهر الرواية تفسد صلاته ، وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف : لا تفسد صلاته .

نوع آخر في المتفرقات

رجل صلى المغرب فيجئ رجل ويقتدى به فصلى المغرب تطوعاً فقام الإمام إلى الرابعة ناسياً ولم يقعد على رأس الثالثة وقيد الرابعة بالسجدة وتابعه المقتدى في ذلك قال : فسدت صلاة الإمام وصلاة المقتدى ، ومعنى قوله « فسدت صلاة الإمام » فسدت صلاته فرضاً لا نقلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقيل : ينبغى أن لا تفسد صلاة المقتدى . ومن

عليه سجود السهو في صلاة الفجر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس وكان ذلك بعد السلام لم يسجد . وكذلك إذا كان في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى احمرت الشمس لم يسجد .
 الخلاصة : السهو في سجود السهو لا يوجب السهو لأنه لا ينتهي ، ولو سها في صلاته مرارا يكفيه سجدة واحدة قل ذلك أو أكثر . الحجة : رجل شرع في صلاة الأربع ثم قدس بعده ثم سجد بسجدة ثم أتى بالركوعين ثم بالقيام صلى الأربع هكذا ؟ قال : لا يحتسب إلا ركعة واحدة وقياماً ، فيضيف إلى القيام ركوعاً وسجدة حتى يصير ركعتين ، ثم يصلي ركعتين ويسجد للسهو ، وتمت فريضته لأن القعدة والسجدة والركوع قبل القيام لا يحوز ، بقي القيام الأول فيضم إليه الركوع الثاني والسجدة فيصير ركعة ، ويعتبر القيام الثاني فيضم إليه الركوع والسجدة فيصير ركعتين فيتم كما ذكرنا ، وإن كان تطوعاً لا يحوز . رجل كان مقيماً مرة ومسافراً مرة وترك ظهر يوم واحد ولا يدرى أن المتروك كانت في حالة الإقامة أو في حالة السفر ؟ قال : يقضى الظهر أربع ركعات ويقعد على رأس الركعتين فيحوز كيف ما كان فاتت في الحضر أو في السفر ، ولو لم يقعد لا يحوز صلاته ، ولو أنه فعل كذلك إلا أنه تذكر في آخر الصلاة أنه ترك سجدة من الشفيع الأول قال : يسجد تلك السجدة ويعيد التشهد ، ثم يسجد للسهو ثم يسلم ، ثم يقوم فيصلي ركعتين صلاة السفر ، فقد خرج عن العهدة باليقين . م :
 ومن سلم عن يساره قبل سلامه عن يمينه فلا سهو عليه . ومن سلم وعليه سهو ففعل ما يقطع الصلاة لم يسجد . وإذا سها في الجمعة وخرج الوقت بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو سقط عنه سجود السهو . وإذا ترك صلاة الليل ناسياً وقضاها في النهار وأم فيها وخافت ساهياً كان عليه السهو ، وينبغي أن يحجز ليكون القضاء على وفق الأداء . وإن أم لبلا في صلاة النهار يخاف ولا يحجز ، فإن جهر ساهياً كان عليه السهو . ولو أم في التطوع في الليل وخافت متعمداً فقد أساء ، وإن كان ساهياً فعليه السهو - وفي النسفية : إذا ترك الجهر في الوتر وفي التراويح يلزمه السهو . م : وإذا سبقه الحدث

بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو أو بعد ما سجد سجدة واحدة للسهو توطأ وعاد وأتم الصلاة . وإذا أحدث الإمام وقد سها فاستخلف رجلا سجد خليفته للسهو بعد السلام لقيامه مقام الأول ، وإن سها خليفته فيما يتم أيضا كفاه سجدة واحدة للسهو ولسهو الأول كما لو سها الأول مرتين ، وإن لم يكن الأول سها وإنما سها الخليفة لزم الأول بسجود السهو لسهو خليفته لأن الأول صار مقتديا بالثاني كغيره من القوم فيلزم بسجدة السهو لسهو إمامه ، ألا ترى أن الثاني لو أفند الصلاة على نفسه فسدت صلاة الأول فكذا بسهو الثاني يتمكن التقصان في صلاة الأول ، ولو سها الأول بعد الاستخلاف لا يوجب سهوه شيئا . وإذا سلم المقتدى المسبوق حين سلم الإمام سهايا بنى على صلاته وعليه بسجود السهو - وفي الحجة : عندهما ، وقال محمد : لا يجب ، م : قيل هذا إذا سلم بعد ما سلم الإمام . وفي الكبرى : وهو المختار ، م : فأما إذا سلم مع الإمام - وفي شرح الطحاوى : أو قبله - م : فلا سهو عليه . وإذا لم يرفع المصلى رأسه من الركوع حتى خر ساجدا سهايا جازت صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد ، وعليه السهو . في شرح الطحاوى : المسبوق يتابع الإمام في سجدة السهو ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به . وفي الحاشية : المسبوق إذا لم يتابع الإمام في سجود السهو وسها فيما يقضى كفاه سجدة واحدة ، فتتظم الثانية الأولى ، فإن لم يسه فيما يقضى وفرغ عن صلاته سجد للسهو الذى كان مع الإمام استحسانا ، ولو تابع الإمام في سجود السهو ثم سها فيما يقضى فانه يسجد لسهوه . وفي شرح الطحاوى : وكذلك لو أن المقيم اقتدى بالمسافر فلم الإمام على رأس الركعتين لا يسلم المقيم معه ولكن يتابعه في سجدة السهو إن كان على الإمام سجدة واحدة للسهو ، ثم يقوم فيتم صلاته ، ولو سها المقيم فيما يقضى فليسه سجدة واحدة للسهو كالمسبوق . وفي الذخيرة : رجل صلى العصر خمسا وقعد في الرابعة قدر التشهد ثم تذكر ذلك لا يضيف السادسة ، هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند ، لأنه لا تطوع بعد العصر ولا يجب عليه السهو ، وروى هشام عن محمد أنه يضيف السادسة ، والفتوى على رواية هشام لأنه وقع في النفل لا عن قصد ،

ألا ترى إذا صلى ركعة من التطوع في الليل ثم طلع الفجر فإن هناك يضيف إليها أخرى مع أن هذا الوقت ليس وقت النفل . وفي مجموع النوازل : إمام صلى الظهر أربع ركعات ولم يقعد في الرابعة وقام إلى الخامسة وتابعه القوم في ذلك فتذكر الركوع فرجع وقعد والقوم يسجدوا لا تفسد صلاتهم ، وإن يسجدوا قبل أن يرفع الإمام رأسه عن الركوع فمن الطحاوى أنه تفسد صلاتهم . الإمام إذا صلى الظهر أربعاً وسلم [ثم تذكر أنه ترك سجدة منها وهو في موضعه بعد ثم قام واستقبل الصلاة وصلى أربعاً وسلم]^١ وذهب فسد ظهره . إذا صلى الغداة بقوم فقال القوم « تركت من الصلاة سجدة » ، قام وكبر واستقبل الصلاة لا تجزئه الأولى ولا الثانية ، لأن هذه التكبير لم تخرجه عن الأولى فقد خلط النافلة بالمكتوبة قبل الفراغ من المكتوبة . الحنانية : إمام سها في صلاته ثم أحدث فقدم غيره فسها الثاني أيضاً فسجد الثاني يسجدتين كفاه ذلك . الإمام إذا سلم وعليه سهو فقام المسبوق إلى قضاء ما سبق فقرأ وركع ولم يسجد حتى يسجد الإمام للسهو يتابعه المسبوق في سجدة السهو ويقعد معه مقدار التشهد ، ثم إذا أعاد إلى قضاء ما سبق قبل التقيد بالسجدة بعيد القيام والركوع ، لأن قيامه وركوعه قبل سجود الإمام للسهو ارتفع بالتابعة [فلا بد من الإعادة ، وفي شرح الطحاوى : ولو تذكر الإمام يسجد السهو بعد ما قيد هذا المسبوق ركعة بالسجدة فإنه لا يعود إلى متابعة]^١ الإمام ، فإن عاد إلى متابعة الإمام فسدت صلاته . الظهيرية : رجل صلى الظهر ثم تذكر أنه ترك من صلاته فرضاً واحداً قالوا : يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد أخرى ، هذا إذا علم أنه ترك فعلاً من أفعال الصلاة ، وإن ترك القراءة تفسد صلاته لاحتمال أنه صلى ركعة بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة . الكبرى : الإمام إذا ظن أن عليه يسجدتا السهو فسجد وتبعه المسبوق إن لم يعلم أن الإمام لم يكن عليه يسجد السهو لم تفسد صلاته ، وهو المختار ، وفي الحنانية : وإن علم أن الإمام لم يكن عليه

(١) من أ ، خ ، س ، وغيرها .

سهو فيه روايتان، وأشهرهما أن صلاة المسبوق تفسد . الحاوى : ظن الإمام أن عليه سجدة السهو فسجد الإمام وتابعه المسبوق فيها ثم تبين أنه لم يكن عليه قيل : لا تفسد صلاة المسبوق ، وقيل : تفسد ، والأحوط أن يعيد صلاته ، و فى الغيائية : صلاته جائزة عند المتأخرين و عليه الفتوى . م : المصلى إذا نسى سجدة التلاوة فى موضعها ثم تذكرها فى الركوع أو فى السجود أو فى القعود فانه يخرج لها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فيعيد استحسانا ، وإن لم يعد جازت صلاته ، م : وإن أخرها إلى آخر صلاته أجزأه . وإن كان إماما فصلى ركعة وترك فيها سجدة وصلى ركعة أخرى وسجد لها وتذكر المتروكة فى السجود فانه يرفع رأسه من السجدة ويسجد المتروكة ، ثم يعيد ما كان فيها لأنها ارتفعت فيعيدها استحسانا ، فأما ما قبل ذلك من المتروكة فهل يرتفع إن كان ما تخلل بين المتروكة وبين الذى تذكر فيه ركعة تامة ؟ فانه لا يرتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه إعادة ذلك ، وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك فى ظاهر الرواية ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يرتفع . إذا سلم الإمام و عليه سجدة التلاوة فتذكر فى مكانه بعد ما تفرق القوم فانه يسجد للتلاوة ويقعد قدر التشهد ، فان سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلاته إما باتفاق الروايات أو فى رواية على ما مر قبل هذا ، ولا تفسد صلاة القوم لاقتطاع المتابعة . مصلى الاربع إذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الثالثة فتذكر أنه لم يسجد فى الثانية إلا بسجدة واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يتشهد للثانية ثم يسجد للثالثة بسجدين ثم يتم صلاته ، وهذا إنما يستقيم على ظاهر الرواية على ما ذكرنا فى المسألة المتقدمة و يلزمه السهو ، وإن تذكر وهو راکع فى الثالثة أنه ترك من الثانية سجدة فانه يسجد السجدة المتروكة ويتشهد ثم يقوم ويصلى الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما . الحافية : إذا صلى الظهر أربعاً وتذكر بعد السلام أنه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلاة فصلى أربعاً وسلم وذهب فسدت صلاته .

الفصل الثامن عشر

في مسائل الشك ، وفي الاختلاف الواقع

بين الإمام والقوم في المقدار المؤدى

قال محمد في الأصل : إذا سها ولم يدر أثلثا صلى أم أربعا؟ وذلك أول ما سها استقبال الصلاة ، وإن لقي ذلك غير مرة يتحرى الصواب فان وقع تحريره على شيء أخذ به - وفي شرح الطحاوى : ويحمد بحدق السهو في آخر صلاته ، م : وإن لم يقع تحريره على شيء أخذ بالأقل ، وفي كل موضع يتوهم أنه آخر الصلاة يقعد لا محالة - وفي شرح الطحاوى : احتياطا ، وعند الشافعى يبنى على الأقل في الاحوال كلها ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة . م : ثم اختلف المشايخ في معنى قوله « أول ما سها ، قال بعضهم : معناه أن السهو ليس بعبادة لا لأنه لم يسه في عمره قط ، وقال بعضهم : معناه أنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة فان هاهنا يستقبل ، وإن وقع ذلك مرة أو مرتين يتحرى ويبنى على الأقل والأول أشبه ، وقال بعضهم : معناه أنه أول سهو وقع له في عمره ولم يكن سها في صلاة قط حين بلغ فهاهنا يستقبل الصلاة ، فأما إذا وقع له ذلك في شيء من الصلاة فانه يتحرى . ثم الشك لا يخلو إما أن وقع في ذوات المثنى كالفجر ، أو في ذوات الأربع كالظهر والعصر ، أو في ذوات الثلاث كالغرب ، فان وقع الشك في صلاة الفجر فلم يدر أنها الركعة الأولى أم الثانية وهو قائم يتحرى في ذلك فان وقع تحريره على شيء عمل به ، وفي الثانية : فان وقع تحريره على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه ، م : وإن لم يقع تحريره على شيء وهو قائم يبنى على الأقل ويجعلها الأولى فيتم تلك الركعة ثم يقعد لجواز أنها ثانية ، ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أن ما صلى كانت أولى وهذه ثانية ، ثم يسلم لأنها ثانية حكما - وفي الثانية : ويحمد لسهوه . م : وإن شك في الفجر أنها ثانية أو ثالثة عمل بالتحرى كما ذكرنا ، فان لم يقع

تحريمه على شيء. وكان قائما فانه يقعد في الحال ولا يركع لجواز أنها ثانية^١، ولو قلنا بأنه يمضي ولا يقعد فقد ترك القعدة على رأس الركعتين ففسد صلاته، ولهذا قال لا يمضي، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد لجواز أن القيام الذي رفضها بالعود ثانية وقد ترك ذلك فعليه أن يصلي أخرى حتى يتم صلاته - وفي الظهيرية: ويسجد للسهر، م: وإن كان قاعدا والمسألة بحالها يتحرى في ذلك إن وقع تحريمه أنها ثانية مضت صلاته على الصحة، وإن وقع تحريمه على أنها ثالثة يتحرى في القعدة، وإن وقع تحريمه على أنه قعد على رأس الركعتين يمضي على صلاته، وإن وقع تحريمه على أنه لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته، وإن لم يقع تحريمه على شيء فسدت صلاته أيضا. وإن وقع الشك في ذوات الأربع أنها الأولى أم الثانية عمل بالتحرى كما ذكرنا، فإن لم يقع تحريمه على شيء، يبني على الأقل فيجعلها أولى ثم يقعد لجواز أنها ثانية فيكون القعدة فيها واجبة، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد لأنها جعلناها في الحكم ثانية، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد لأنها جعلناها في الحكم رابعة والقعدة على رأس الرابعة فرض. وفي الصيرفية: ولو شك في القيام أنها رابعة أم خامسة يعود ويقعد ثم يصلي ركعة، فلو شك أنها ثالثة أم رابعة يتم الركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويسجد للسهر. م: ولو شك أنها الثانية أم الثالثة عمل بالتحرى كما ذكرنا، فإن لم يقع تحريمه على شيء يقعد في الحال لجواز أنها ثانية، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد لأنها جعلناها رابعة في الحكم. وإن وقع الشك في ذوات الثلاث فهو على قياس ما ذكرنا في ذوات المثنى والأربع. وفي الظهيرية: مصلى المغرب إذا شك أنه في الركعة الأولى أم في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد، ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد، ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد.

(١) في بعض النسخ: ثالثة.

م : وهذا كله إذا وقع الشك في الصلاة، أما إذا وقع الشك بعد الفراغ من الصلاة بأن شك بعد السلام في ذوات المثنى أنه صلى واحدة أو اثنتين، أو شك في ذوات الأربع بعد السلام أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً، أو في ذوات الثلاث شك بعد السلام أنه صلى ثلاثاً أو اثنتين : فهذا عندنا على أنه أتم الصلاة، حملاً لأمره على الصلاح [وهو الخروج عن الصلاة] في أوامره . ولو شك بعد ما فرغ من التشهد في الركعة الأخيرة على نحو ما بينا فكذاك الجواب يحتمل على أنه أتم الصلاة، هكذا روى عن محمد . وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله فيمن نسي ثلاث سجودات أو أكثر من صلاته فإن كان ذلك أول ما وقع له في صلاته استقبلها، وإن كان يقع له ذلك كثيراً مضى على أكبر رأي فيه، وإن لم يكن له رأى في ذلك أعاد الصلاة، هكذا ذكر هاهنا، قال الحاكم أبو الفضل : هذا خلاف ما ذكر محمد في كتاب الصلاة . وإذا شك في صلاته فلم يدر أ ثلاثاً صلى أم أربعاً وتفكر في ذلك كثيراً ثم استيقن أنه صلى ثلاث ركعات، فإن لم يكن تفكره شغل عن أداء ركن بأن يصلي وتفكر فليس عليه سجود السهو، وإن طال تفكره حتى شغله عن ركعة أو سجدة أو يكون في ركوع أو سجود فيطول تفكره في ذلك وتغير عن حاله في التفكر فعليه سجود السهو استحساناً، وفي القياس لا سهو عليه - قال الشيخ الإمام الصفار : هذا كله إذا كان التفكر يمنع عن التسليم، أما إذا كان لا يمنع عن التسليم بأن كان يسبح ويتفكر أو يقرأ ويتفكر لا يلزمه سجود السهو في الأحوال كلها . وإن شك في صلاة قد صلاها قبل هذه الصلاة وتفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لم يكن عليه سجود السهو وإن شغله تفكره، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : ما قال في الكتاب « وإن شغله تفكره » ليس يريد به أنه شغله التفكر عن ركن أو واجب فإن ذلك يوجب سجود السهو بالإجماع، ولكن أراد به شغل قلبه بعد أن يكون جوارحه مشغولة بأداء الأركان . الذخيرة : ذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية أنه ذكر البلخي في نوادره عن أبي حنيفة رحمه الله :

من شك في صلاته فلم يدر أصل ركة أو ركعتين فأطال تفكره إن كان ذلك في قيامه أو ركوعه أو قومته أو سجدة أو قعدته الأخيرة لا سهو عليه ، وإن كان في جلوسه بين السجدين فعليه السهو . مصلى سها عن القعدة الأخيرة وافتتح التطوع لا تفسد صلاته ما لم يقيد الركة بالسجدة ، ولو فعل عمدا تفسد . الحانية : ولو افتتح الظهر ثم نسي فظن أنه في العصر فصلى ركة أو أكثر ثم تذكر أنه كان في الظهر لا سهو عليه لأن تفكره لم يشغله عن أداء ركن - و في الظهيرية : و المسألة محمولة على ما إذا لم يطل تفكره ، خ : ' ولو صلى وحده فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ ثم شك أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً وشغله ذلك عن وضوئه ساعة ثم استيقن فأتم وضوءه فعليه السهو ، ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن بإتمام الصلاة لا يلزمه السهو ، وإن شك في ذلك بعد ما قعد قدر التشهد وشغله الشك عن السلام ثم تذكر فسلم كان عليه السهو .

م : وفي فتاوى الشيخ الإمام أبي الليث : رجل شك في صلاته أنه قد صلاها أم لا فإن كان الوقت فعليه أن يعيد ، وإن خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه ، وكذلك لو شك في ركة بعد الفراغ من الصلاة لا شيء عليه ، و في الصلاة يلزمه أدائها . النبايع :

إذا شك في ركوع أو سجود فإن كان في الصلاة فإنه يأتي بهما ، وإن كان بعد ما خرج من الصلاة فالظاهر أنه لم يتركها . الظهيرية : مصلى العصر إذا تذكر أنه ترك سجدة واحدة ولا يدرى أنه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر الذي هو فيه فإنه يتحرى ، فإن لم يقع تحريره على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة ، ثم يعيد الظهر احتياطاً ، ثم يعيد العصر ، وإن لم يعد لا شيء عليه . م : من شك في إتمام وضوء إمامه جازت صلاته ، ما لم يستيقن أنه ترك بعض أعضائه سهواً أو عمداً^٢ . قال : مصلى الفجر إذا شك في سجوده أنه صلى ركعتين أو ثلاثاً قالوا : إن كان في السجدة الأولى يمكنه إصلاح الصلاة

(١) أى هذا استمرار العبارة من الحانية بعد اعتراض الظهيرية بينها (٢) مثلاً لو رأى شفعوياً مسح رأسه بأطراف أصابعه الثلاثة ثلاث مررات ولم يمسح روج الرأس على الأقل .

بأن يعود إلى القعدة ، لأنه إن كان صلى ركعتين كان عليه إتمام هذه الركعة لأنها ثانية ، وإن عاد إلى القعدة فقد آتمها فيجوز ، ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد صلاته عند عمد لأنه لما تذكر في السجدة الأولى ارتفعت تلك السجدة أصلاً وصارت كأنها لم تكن ، كما لو سبقه الحدث في السجدة الأولى من الركعة الخامسة ، وإن كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته لاحتمال أنه قيد الثالثة بالسجدة الثانية و خلط المكتوبة بالنافلة قبل إكمال المكتوبة ففسد صلاته - يعنى المكتوبة . ولو شك في صلاة الفجر في قيامه أنها الأولى من صلاته أو الثالثة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله : يمكنه إصلاح صلاته بأن يرض ما هو فيه من القيام و يعود إلى القعدة ، وإن كانت هذه الركعة الثالثة فقد رفضها بالعود إلى القعدة و تمت صلاته ، ثم يقوم فيصلى ركعتين يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب و سورة ثم يتشهد و يسجد بحمدى السهو ، لأن تلك الركعة إن كانت هي الأولى فلم يأت بشيء من صلاته سوى التكبير فيأت بجميع أركانها ، ولا يقعد بينهما لأنه في حال يلزمه ركعتان و في حال لا يلزمه شيء فلا يقعد ، وقد ذكرنا أنه إذا شك في صلاة الفجر أصلى ركعتين أم واحدة وكان الشك في حالة القيام أنه يتم هذه الركعة و يقعد قدر التشهد ثم يقوم فيصلى ركعة و يقعد و يسجد للسهو في آخرها ، بخلاف ما إذا شك أنها ثالثة أو الأولى فإن هاهنا لا يتم ركعة ثم يقعد قدر التشهد ، لأن هناك يحتمل أنها ثالثة فلو أمر بالمضى فيها تفسد صلاته فلذلك أمر بالعود إلى القعدة ، أما هناك شك أنه أدى الركعة الثانية أم لم يؤد ، فاما إن يكون هذه الركعة الأولى أو الثانية فكيف ما كان لا تفسد صلاته بإتمام هذه الركعة ، وإذا آتمها يقعد قدر التشهد لاحتمال أنها ثانية ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى . وإن شك و هو ساجد إن شك أنها الركعة الأولى أو الثانية مضى فيها ، سواء شك في السجدة الأولى أو في السجدة الثانية ، وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم و يصلى ركعة . ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو أنه لم يسمح تيقن بذلك لا شك له فيه ثم يتيقن أنه

لم يحدث و يتقن أنه قد مسح قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : ينظر ، إن كان أدى ركنا حال ما كان متيقنا بالحدث و بعدم المسح فانه يستقبل الصلاة ، و إن لم يؤد ركنا يمضى فى صلاته . الصيرفية : و لو سجد فى صلاة الفجر ثم شك أنها سجدة تلاوة أو صليية من الركعة الأولى أو الثانية ، فانه يسجد بسجدة ، ثم يقعد ثم يصلى ركعة ، ثم يقعد ثم يصلى ركعة و يسجد للسهو . م : و لو شك فى صلاته أنه هل كبر للافتتاح أم لا ؟ هل أصابت النجاسة الثوب أم لا ؟ هل أحدث أم لا ؟ هل مسح رأسه أم لا ؟ إن كان ذلك أول مرة استقبل الصلاة ، و إن كان يقع له مثل ذلك كثيراً جاز له المضى . و لا يلزمه الوضوء و لا غسل الثوب . و فى الفتاوى العتائية : و لو شك هل كبر ؟ قيل : إن كان فى الركعة الأولى يعيد التكبير ، و إن كان فى الركعة الثانية لا يعيد . م : رجل دخل فى صلاة الظهر ثم شك أنه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلاة يتقن أنه لم يصل الفجر : فانه يصل الفجر ثم يعيد الظهر ، و كذا لو تذكر يوم الجمعة وقت الخطبة أنه لم يصل الفجر : فانه يقوم و يصلى الفجر و لا يسمع الخطبة . مصلى الظهر إذا صلى ركعة بنية الظهر ثم شك فى الثانية أنه فى العصر ثم شك فى الثالثة أنه فى التطوع ثم شك فى الرابعة أنه فى الظهر قالوا : هو يكون فى الظهر ، و الشك ليس بشئ . الخاتية : و إذا شك فى سجود السهو أنه سجد سجدة أو سجدتين فطال تفكره ثم تذكر لا سهو عليه . الحجة : رجل صلى فتذكر فى آخر الصلاة أنه ترك ركنا منها و لا يعلم أى ركن هو ؟ قال : إن كان الفجر أو الوتر يستقبل ، و إن كان فى الصلاة التى هى ذوات الأربع أو المغرب سجد سجدة و تشهد و صلى ركعة بعدها و سجد بسجدة السهو ، و قد تمت صلاته يقين . الفتاوى العتائية : و لو دخل فى الظهر مع الإمام و قد سبق بركعة و نام فى ركعة و شك فى ركعة و أحدث فى الرابعة فذهب و توضأ ثم جاء و على الإمام سهو قال : يؤخر المشكوك بكل حال فىأتى ركعتين بغير قراءة التى نام فيها و التى أحدث فيها و يقعد ، ثم يصلى ركعة بقراءة التى سبق بها ثم يقعد ، و يأتى الركعة التى شك فيها . م : رجل صلى ركعتين ثم

شك أنه مقيم أو مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم أنه مقيم : فانه يعيد صلاة المقيمين .
وفي الفتاوى العتائية : لو شك في صلاته أنه مسافر أو مقيم صلى أربعاً ، ويقعد على الثانية احتياطاً .

م : مسائل الاختلاف الواقع بين الإمام والقوم

وإذا وقع الاختلاف بين الإمام والقوم فقال القوم : صليت ثلاثاً ، وقال الإمام : صليت أربعاً ، فإن كان بعض القوم مع الإمام بسبب الإمام ، وإن لم يكن بعض القوم مع الإمام ينظر : إن كان الإمام على يقين لا يعيد الإمام الصلاة - وفي الفتاوى العتائية : وأعاد القوم - م : وإن لم يكن على يقين أعاد بقولهم ، هكذا ذكر المسألة في واقعات الناطقي ، ورأيت في موضع آخر : إذا كان مع الإمام رجل واحد يترجح قوله بسبب الإمام ولا تعاد الصلاة ، وإذا لم يكن مع الإمام أحد أعاد الإمام الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداؤهم . وفي واقعات الناطقي : إمام صلى بقوم وذهب قال بعضهم : هي الظهر ، وقال بعضهم : هي العصر ، فإن كان في وقت الظهر فهي الظهر ، وإن كان في وقت العصر فهي العصر ، لأن الظهر شاهد لمن يدعى ما يوافقه بظنه ، فإن كان مشكلاً - وفي الفتاوى العتائية : بأن كان غيباً - م : جاز للفرقتين ما يزعمه في القياس ، بمنزلة قطرة من الدم وقعت من خلف الإمام ولا يدري بمن هي ، لأن الشك في وجوب الإعادة والإعادة لا تجب بالشك . وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا صلى الإمام بقوم واستيقن [واحد منهم أن الإمام صلى أربعاً ويستيقن واحد منهم أنه صلى ثلاثاً والإمام والقوم في شك فليس على الإمام والقوم شيء ، ولا يستحب للإمام الإعادة ، وعلى الذي استيقن]^١ بالنقصان الإعادة لأن تيقنه لا ييطل يقين غيره ، وفي الظهيرية : ولا إعادة على الذي تيقن بالتمام ، م : وزاد في المنتقى : وكذلك إذا كان اثنين ، فإن كان الإمام استيقن بالنقصان واحد منهم يستيقن

بالتام يقتدى القوم بالإمام . إذا شك الإمام فأخبره عدلان يأخذ بقولهما ، لأنه لو أخبره عدل يستحب أن يأخذ بقوله فإذا أخبر عدلان يجب الأخذ بقولهما ، بخلاف ما إذا شك الإمام والقوم واستيقن واحد بالتام واستيقن واحد من القوم بالنقصان حيث يعيد الذى استيقن بالنقصان ، وصلاة القوم والإمام تامة . ولو شك الإمام والقوم واستيقن واحد من القوم بالنقصان الأحب أن يعيدوا - وفي الظهيرية : احتياطا إن كان ذلك في الوقت - م : فإن لم يعيدوا ليس عليهم شيء حتى يكون رجلان عدلان . رجل صلى وحده أو صلى بقوم فلما سلم أخبره رجل عدل : أنك صليت الظهر ثلاث ركعات ، قالوا : إن كان عند المصلى أنه صلى أربع ركعات لا يلتفت إلى قول المخبر ، وإن شك المصلى في المخبر أنه صادق أو كاذب روى عن محمد أنه يعيد احتياطا ، وإن شك في قول رجلين عدلين أعاد صلاته ، وإن لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله ، وفي الظهيرية : قال محمد بن الحسن : أما أنا فأعيد بقول واحد عدل بكل حال . م : رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الرابعة والثالثة فلحظ إلى من خلفه ليعلم بهم إن قاموا قام هو معهم وإن قعدوا قعد يعتمد بذلك ، فلا بأس به ، ولا سهو عليه . وفي نوادر إبراهيم عن محمد رحمه الله : صلى الإمام بقوم فقال له عدلان : أنك لم تتم الصلاة ، أعاد الصلاة . وفي الجامع الصغير : محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل تذكر وهو راكع أو ساجد أن عليه سجدة فأنشط من ركوعه فسجدها أو رفع رأسه من سجوده فسجدها فإنه يعيد الركوع والسجود ، يريد على سبيل الأولوية ، وإن لم يعد أجزاءه ، واختلف المشايخ في تعليل المسألة ، بعضهم قالوا : إنما يعيد ليكون الصلاة على الولاية والترتيب - والله أعلم .

الفصل التاسع عشر في وقت لزوم الفرض

الأصل عند أبي الحسن الكرخي رحمه الله أن وجوب الصلاة يتعلق بآخر الوقت ، وأوله سبب الاداء . وكان ابن شجاع يقول : الوجوب يتعلق بأول الوقت وجوبا موسعا ،

و يتصديق بآخر الوقت ، و فى التفريد : و به قال الشافى - و على هذا كل عبادة موقفة يتسع فيها وقتها لاداء أمثالها . و اختلف قول أبى الحسن فيما إذا صلى فى أول الوقت ، ففى قول يقع فرضا و يتعين ذلك الوقت للوجوب فيه ، و فى قول يتوقف فيه فان بلغ آخر الوقت و هو أهل للوجوب وقع فرضا ، و إن خرج من أن يكون أهلا كان نقلا ، و فى قول الواقع نقل فاذا بلغ آخر الوقت سقط به الفرض . و اختار القاضى الإمام أبو زيد الدبوسى رحمه الله أن الوقت جعل سببا للاداء ، و كل الوقت ليس بسبب لأنه ظرف الاداء فلا يمكن أن يجعل كل الوقت سببا بل السبب جزء منه ، فاذا وجد الجزء الأول جعلناه سببا لوجوده و عدم غيره ، و عند فواته يحمل الجزء الذى يليه سببا ، هكذا إلى آخر الوقت ، فاذا شرع فى الاداء تعين الجزء الذى تقدم على الشروع سببا ضرورة بصحيح الاداء ، و فى الظهيرية : لكن السبب الجزء الذى يتصل به الاداء .

٣ : و اختلف أصحابنا فى حكم آخر الوقت ، فقال أكثرهم : الوجوب يتعلق بمقدار التحريم من آخر الوقت ، و قال زفر رحمه الله : يتعلق إذا بقى من الوقت مقدار ما يؤدى فيه الصلاة ، و هذا القول اختيار القدورى ، و الأول اختيار الشيخ أبى الحسن الكرخى و المحققين من أصحابنا كالقاضى أبى زيد و غيره - و ثمة الاختلاف تظهر فى الحائض إذا ظهرت فى آخر الوقت ، و الصبي يبلغ ، و الكافر يسلم ، و المجنون و المغمى عليه يفيقان ، و المسافر إذا نوى الإقامة ، و المقيم إذا سافر ، فعلى قول أكثر أصحابنا يجب و يتغير الفرض إذا بقى من الوقت مقدار ما يوجد منه التحريم ، و عند زفر و من تابعه من أصحابنا لا يجب و لا يتغير الفرض إلا إذا أدرك من الوقت ما يمكن الاداء فيه . قال : و إذ اعترضت هذه العوارض فى آخر الوقت سقط الفرض بالإجماع ، أما على قول أبى الحسن الكرخى و أكثر أصحابنا فلا أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت و هذه العوارض مانعة من الوجوب ، و أما على قول زفر رحمه الله فلا أن التكليف زال فى البعض فيزول فى الكل .

ولو أن غلاماً صلى العشاء ونام واحتمل في منامه ولم يستيقظ حتى طلع الفجر هل يجب عليه قضاء العشاء؟ اختلفوا فيه، قال بعضهم: ليس عليه ذلك؛ وقال بعضهم: عليه ذلك، هو المختار؛ وإن استيقظ قبل طلوع الفجر فعليه قضاء العشاء إجماعاً - وهذه واقعة محمد رحمه الله سئل عنها أبو حنيفة فأجاب بما قلنا، فأعاد العشاء.

الفصل العشرون في قضاء الفائتة

يجب أن يعلم بأن الترتيب في الصلوات المكتوبات فرض عندنا - وفي النبايع: حتى لا يجوز أن يقدم بعضها على بعض - م: وقال الشافعي رحمه الله: سنة، لنا ما روى ابن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: "من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها، ثم ليعد التي صلاها مع الإمام"، فهذا دليل على فرضية الترتيب، وبهذا الحديث أخذ أبو يوسف من أوله إلى آخره، ومحمد لم يأخذ بأوله وأمر بقطع الصلاة التي هو فيها عند تذكر الفائتة حملاً بقوله عليه السلام "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها" فجعل وقت التذكر وقت الفائتة، فإذا صلى فيه غيرها لم يؤد الصلاة في وقتها فلا يجوز، والمعنى فيه؟ وهو أن الصلوات المكتوبات وجبت مرتبة وقتاً وفعلاً فالترتيب وإن سقط من جهة الوقت لمكان العذر وجب أن يراعى من جهة الفعل، وكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول: إنما يجب مراعاة الترتيب على من علم به لا على من لم يعلم به. الهداية: [ومن فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها وقدمها على فرض الوقت] م: فلو أنه نسي صلاة ثم ذكرها في وقت الثانية وصلى الثانية وهو ذاكر للنسية وفي الوقت سعة لم يجوز.

وأما الترتيب في بعض أعمال الصلاة فليس بفرض عندنا، حتى أن من أدرك الإمام في أول الصلاة ونام خلفه أو سبقه الحدث فسبقه الإمام ثم اتبعه أو توجساً وعاد فعليه أن يقضى أولاً ما سبقه الإمام به ثم يتابع إمامه إذا أدركه، فلو تابع الإمام أولاً قبل قضاء (١) من أر، خ، س، و غيرها.

ما لم يصل و صلى القضاء بعد تسليم الإمام جاز عندنا ، و كذلك فى الجمعة إذا زاحمه الناس فلم يقدر على أداء الركعة الأولى مع الإمام بعد ما اقتدى به وبقى قائما كذلك ثم أمكنه الأداء مع الإمام فإنه يؤدى الركعة الأولى أولا ، و لو أنه أدى الركعة الثانية أولا مع الإمام ثم قضى الركعة الأولى بعد فراغ الإمام جاز عندنا . وفى الحجة : الترتيب فى أفعال الصلاة عند زفر و الشافعى رحمهما الله فرض - م : فإذا ثبت أن الترتيب فى الصلوات المكتوبة فرض عندنا فنقول : هذا الترتيب يسقط بمذر النسيان . وفى النايىع : و بما هو فى معنى النسيان كمن صلى الظهر على ظن أنه على طهارة و هو ذا كر للظهر ثم صلى العصر على طهارة و هو ذا كر للظهر ثم علم أنه صلى الظهر على غير طهارة ، وفى الخانية : و لو تذكر صلاة نسيها بعد ما أدى وقتية جازت الوقتية ، م : و أما إذا ذكرها بعد أيام فقد ذكر الشيخ نغز الإسلام على البزدوى أنه لا يجوز الوقتية أيضا ، وفى الخانية : إلا إذا كانت الفوائت ستا أو أكثر ، م : و ذكر محمد فى الأصل أنه يجوز الوقتية [و هكذا ذكر الحاكم فى المتقى عن بشر بن الوليد عن أنى يوسف يجوز الوقتية]^١ و هكذا ذكر الشيخ الإمام أبو الليث فى عيون المسائل و عليه الفتوى ، م : و يسقط بضيق الوقت و بكثرة الفوائت . وفى الخلاصة [الخانية : حتى لو لم يقدر عند كثرة الفوائت على أداء الكل فى الوقت لا يلزمه الترتيب ، وفى الخانية :]^١ و تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الوقتية و المتروكة جميعا ، فإن كان يسع فيه الوقتية و المتروكة يكون واسعا . و إن كانت المتروكة أكثر من واحد و الوقت لا يسع جميع المتروكات مع الوقتية لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذى يسمه الوقت ، و قيل : على قول أبى حنيفة يجوز لأنه ليس بالصرف إلى هذا البعض أولى من الصرف إلى ذلك البعض ، وفى الخلاصة الخانية : و إذا خرج ذلك الوقت يلزمه الترتيب فى الوقت الثانى . و كذلك عن النسيان لا يظهر حكم الترتيب ما دام ناسيا ، فإذا تذكر

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

يلزمه . م : ثم اختلف المشايخ فيما بينهم أن العبدة لأصل الوقت أم للوقت المستحب الذى لا كرامة فيه ؟ قال بعضهم : العبدة لأصل الوقت ، وقال بعضهم : العبدة للوقت المستحب الذى لا كرامة فيه ، وقال الطحاوى : على قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف العبدة لأصل الوقت ، وعلى قول محمد العبدة للوقت المستحب - يئانه : إذا شرع فى العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر فى وقت لو اشتغل بالظهر يقع العصر فى وقت مكروه فعلى قول من قال قال العبدة لأصل الوقت يقطع العصر ويصلى الظهر ثم يصلى العصر ، وعلى قول من قال العبدة للوقت المستحب يمضى فى العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس ، التنايسع : ولو تذكر بعد إحرار الشمس أنه لم يصل العصر والظهر فانه يصلى العصر ولا يصلى الظهر ولو صلى الظهر لا يجوز . وإذا تذكر الرجل فى صلاة الجمعة أنه لم يصل الفجر إن كان بحال لو اشتغل بالفجر يفوته الوقت والجمعة جميعا فانه يمضى على الجمعة ثم يصلى الفجر بعدها ، وإن لم يخف فوتها جميعا يقضى الفجر ثم يدخل مع الإمام ، وإن كان يخاف فوت الجمعة ولا يخاف فوت الوقت فال عند أبى حنيفة وأبى يوسف يصلى الفجر ثم يصلى الظهر فى وقت الظهر ، وقال محمد : يصلى الجمعة ثم يقضى الفجر بعدها ، فأبو حنيفة وأبو يوسف لم يجعلوا فوت الجمعة عذرا لترك الترتيب ، ومحمد جعله عذرا ، كذلك ههنا على قولها يجب أن يفسد العصر وعليه أن يصلى الظهر ثم العصر فى الوقت المكروه ، وعلى قول محمد يمضى على صلاته . م : وإن افتتح العصر فى أول وقتها وهو ناس للظهر ثم احمرت الشمس ثم ذكر الظهر يمضى فى العصر ، وهذا نص على أن العبدة للوقت المستحب ، وإن افتتح العصر فى أول وقتها وهو ذاكر للظهر ثم احمرت الشمس قطع العصر ثم يستقبلها مرة أخرى ، وفى الجامع الصغير الحسامى : ويعتبر ضيق الوقت عند الشروع ، وفى الخاتمة : لو افتتح العصر فى أول الوقت وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر فأطال حتى غربت الشمس لا يجوز عصره ، وفى الكافى : إلا أن يقطع ويشرع عند ضيق الوقت . م : ولو افتتح العصر فى آخر وقتها فلما صلى ركعتين

غربت الشمس ثم تذكر أنه لم يصل الظهر فانه يتم العصر ثم يقضى الظهر . لأنه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر فانه - يجوز ، فهذا أولى ، وفي شرح الطحاوى : القياس أن يفسد العصر لأن العذر قد زال فيراعى فيه الترتيب . [م : ٣ : و لو تذكر في وقت العصر أنه لم يصل الظهر وهو متمكن من أداء الظهر قبل تغير الشمس إلا أن عصره أو بعض عصره يقع بعد التغير عندنا يلزمه الترتيب] ' ولا يجوز أداء العصر قبل قضاء الظهر ، وعلى قول الحسن لا يلزمه الترتيب إلا إذا تمكن من أداء الصلاتين قبل التغير .

الحجة : إذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر فوقع على ظنه أن الوقت لا يحتمل الصلاتين فافتتح الظهر فصلاها و قد بقى من وقت الظهر بعضه نظر فيه ، فان كان ما بقى من وقت الظهر ما أمكنه أن يصلى فيه الفجر ثم الظهر لم يحزه الى صلى وعليه أن يقضى الفجر ثم يعيد الظهر ، وكذلك إن بقى من الوقت مقدار ما يصلى الفجر و يصلى من الظهر ركعة . الفتاوى العتائية : و لو تذكر في وقت الفجر أنه لم يصل العشاء و ظن ضيق الوقت و صلى الفجر ثم تبين أنه كان في الوقت سعة ثم إن خاف فوت الوقت يعيد الفجر و لا يشتغل بالعشاء ، فإذا صلى الفجر تبين أنه كان في الوقت سعة فيعيد الفجر هكذا مرة بعده أخرى ، فلو اشتغل بالعشاء و لم يعد الفجر فلما قعد القعدة الأخيرة طلعت الشمس قبل التشهد كان لجرحه جائزا لأنه تبين أن الوقت كان ضيقا ، وإن طلعت الشمس بعد التشهد فكذلك عند أبي حنيفة ، و عندهما فسد لجرحه .

مسافر صلى المغرب شهرا ركعتين فالمغرب كلها لا يجوز ، و بعد المغرب الاول لا يجوز العشاء والفجر والظهر والعصر والمغرب ، فصار ستة تم يجوز غدا بعده جميعا سوى المغرب ، وعند أبي حنيفة ينقلب جائزا ٣٠ م : و أما بكثرة الفوائت قال زفر رحمه الله : الترتيب لا يسقط بكثرة الفوائت إذا كان الوقت يسع لها و للوقية ، و حد

(١) من أ ر ، خ ، س و غيرها .

الكثرة في ظاهر الرواية أن تصير الفوائت ستا ، وروى محمد بن شعاع عن أصحابنا أن تصير الفوائت خمسا ، والصحيح ظاهر الرواية ، في القدوري : قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إذا فاتته ست صلوات ودخل وقت السابعة سقط الترتيب [الهداية : وهو الأصح ، م :] وقال محمد : إذا دخل وقت السادسة سقط الترتيب [١ ، وفي الينابيع : فالسابعة جائزة ، وكذا روى عبد الله البلخي عن أصحابنا ، وفي الخلاصة الحاشية : وقال ابن أبي ليلى : من ترك صلاة لا يجوز صلاة ستة بعدها ، وقال زفر رحمه الله : لا يجوز صلاة شهر بعدها ، وقال بشر : لا يجوز صلاة عمره بعدها . الخلاصة : ولو صلى وهو ذاكر للفائتة معتقدا أنه يجوز يلزمه الإعادة ، خلافا لزفر رحمه الله . م : ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلاة فقد حكى عن الشيخ الفقيه أبي جعفر أن مذهب علمائنا أن تفسد صلاته ، قال : ولكن لا تفسد حين ذكرهما بل يتمها ركعتين ويعيدها تطوعا سواء كانت الفوائت قديما أو حديثا . الفتاوى العتبية : الصبي إذا بلغ ، صلى صلاة واحدة في وقتها يصير صاحب ترتيب ، كالمرأة إذا بلغت ورأت دما صحيحا تصير صاحبة عادة بمرة واحدة .

م : ثم إذا كثرت الفوائت حتى سقط الترتيب لاجلها في المستقبل سقط الترتيب في نفسها أيضا ، حتى قال أصحابنا فيمن كان عليه صلاة شهر فصلى ثلاثين فجرا ثم صلى ثلاثين عصرا هكذا : أجزاء . وفي الحاشية : فإن كان بين الأولى والثانية فوائت ستة يجوز له قضاء الثانية ، وإن كان دونها لا يجوز ما لم يقض ما قبلها . م : ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة ، فالحديثة تسقط الترتيب بلا خلاف ، وفي القديمة اختلاف المشايخ - تفسير القديمة : رجل ترك صلاة شهر في حال شبابه مجانة وفسقا ثم ندم على ما صنع واشتغل بأداء الصلوات في مراقبتها فقبل أن يقضى تلك الصلوات ترك صلاة ثم صلى صلاة أخرى وهو ذاكر لهذه المتروكة الحديثة ، قال بعض المتأخرين من مشايخنا : لا تجوز هذه الصلاة ، ويجعل الماضي من الفوائت كأن لم يكن احتياطا وزجرا عن التهاون ، وفي (١) من ار ، خ ، س ، وغيرها .

البايع : و هو الصحيح ، م : وبعضهم قالوا : يجوز ، و عليه الفتوى . ثم فى كل موضع سقط الترتيب بحكم كثرة الفوائت ثم عاد الفوائت إلى القلة بالقضاء هل يعود الترتيب الاول ؟ فمن محمد فيه روايتان ، و قد اختلف المشايخ فيه - ياته : إذا ترك الرجل صلاة شهر وقضاها إلا صلاة أو صلاتين ثم صلى صلاة دخل وقتها وهو ذاكر لما بقى عليه بعض مشايخنا قالوا : لا يجوز ، وهو إحدى الروايتين عن محمد ، وبعضهم قالوا : يجوز : و عليه الفتوى . وفى الخاتمة : فان بقيت الفوائت ستا جازت السابعة الوقتية . م : و روى ابن سماعه عن محمد فى رجل ترك صلاة يوم و ليلة ثم صلى من الغد مع كل صلاة صلاة أمسية أن الامسيات كلها صحيحة قدمها أو أخرها . و أما اليوميات فان بدأ بها فهي فاسدة كلها لانه متى أدى شيئاً من الوقتيات صار سادسة المتروكات ، إلا أنه إذا قضى متروكة بعدها عادت المتروكات خمسا ، ثم لا يزال هكذا فلا يعود إلى الجواز ، وإن بدأ بالامسيات و أخر اليوميات فاليوميات فاسدة إلا العشاء الاخيرة جائزة ، و أما فسادها وراء العشاء الاخيرة من اليوميات لانه كلما صلى أمسية عادت الفوائت أربعة ففسدت الوقتية ضرورة . و أما العشاء الاخيرة كما ذكر من الجواب أنها جائزة محمول على ما إذا كان الرجل جاهلاً لانه صلاها وعنده أنه لم يبق عليه فائتة فصار كالناسى ، و أما إذا كان الرجل عالماً لا يحجزه العشاء الاخيرة أيضاً لانه صلاها وعنده أن عليه أربع صلوات - وهذه الرواية هى التى ذكرناها قبل هذا أن على إحدى الروايتين عن محمد إذا كثرت الفوائت و سقط الترتيب ثم عادت الفائتة إلى القلة يعود الترتيب . قال فى الاصل : رجل صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر على وضوء ذاكرًا لذلك وهو يحسب أنه يحجزه فعليه أن يعيدهما جميعا ، قال الشيخ شمس الائمة الحلوانى : معنى المسألة أنه صلى الظهر بغير وضوء ناسيا ، فانه لو تيمم ذلك يكفر فى أصح القولين لا صحتا ، فان أعاد الظهر وحدها ثم صلى المغرب وهو يظن أن العصر له جائز قال : يحجزه المغرب و يعيد العصر فقط ولو كان عنده أن العصر لا يحجزه لا يجوز له المغرب نص عليه

ابن سماعة عن محمد رحمه الله . وكذلك الرجل صلى الظهر بغير وضوء تام بأن ترك مسح الرأس ناسيا وظن أن وضوءه تام فانه يحجزه العصر أيضا إذا مسح الرأس أو جدد الوضوء للعصر ، فان لم يصل الظهر حتى صلى المغرب و هو ذاكر للظهر لا يحجزه المغرب ، وعلى قول الحسن بن زياد يحجزه المغرب إذا كان يحفل أن الترتيب ركن أو فرض كما ذكرنا قبل هذا . وكثير من مشايخ بلخ أخذوا بقول الحسن بن زياد م .

م : رجل ترك الصلاة شهرا ثم أراد أن يقضى المتروكات فيقضى ثلاثين نجرا دفعة واحدة ، ثم ثلاثين ظهرا ، ثم ثلاثين عصرا هكذا فعل في جميع الصلوات ، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : الفجر الأول جائزة ، و الفجر من اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها أربع متروكات ظهر اليوم الأول وعصره ومغربيه وعشاؤه و الفجر من اليوم الثالث جائزة لأن قبلها ثمانى صلوات أربع من اليوم الأول وأربع من اليوم الثاني ، ثم ما بعدها من صلوات الفجر إلى آخر الشهر جائزة . أما صلاة الظهر فالظهر من اليوم الأول جائزة لأنه ليست قبلها متروكة ، و ظهر اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها ثلاث صلوات من اليوم الأول ، و صلاة الظهر من اليوم الثالث جائزة لأن قبلها ست صلوات متروكة ثلاث من اليوم الأول و ثلاث من اليوم الثاني ، و ما بعدها من صلاة الظهر إلى آخر الشهر جائزة . و أما صلاة العصر فالعصر من اليوم الأول جائزة لأنه ليست قبل العصر متروكة من ذلك اليوم ، و صلاة العصر من اليوم الثاني فاسدة لأن عليه المغرب والعشاء من اليوم الأول ، و صلاة العصر من اليوم الثالث فاسدة لأن قبلها المغرب والعشاء من اليوم الأول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني ، و صلاة العصر من اليوم الرابع جائزة لأن عليه قبلها ست صلوات من ثلاثة أيام ، و كذلك كل عصر إلى آخر الشهر جائزة . و أما صلاة المغرب فصلاة المغرب من اليوم الأول جائزة لأنه ليست قبلها متروكة ، و صلاة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها متروكة وهى العشاء من اليوم الأول ، و صلاة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لأن قبلها

صلاتين متروكتين العشاء من اليوم الأول والعشاء من اليوم الثاني ، و صلاة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لأن قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الأول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ، ومن اليوم الخامس كذلك لأن قبلها أربع صلوات ، ومن اليوم السادس كذلك لأن قبلها خمس صلوات ، ثم بعدها من صلاة المغرب إلى آخر الشهر جائزة . و أما صلاة العشاء فكلها جائزة لأنه ليست قبلها صلاة متروكة - وهذه المسألة على الترتيب الذى قلنا إنما يستقيم على إحدى الروايتين عن محمد ، وأما على قول من يقول من المشايخ أن الترتيب لا يعود وإن قل الفوائت نبحوز الصلوات كلها ، وفي الخلاصة الحاتية : وهو الصحيح .

م : رجل صلى العصر وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر فهو فاسد ، إلا أن يكون في آخر الوقت ، لكن إذا فسدت الفرضية لا يبطل أصل الصلاة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وفي شرح الطحاوى . وعليه أن يصلى ركعتين ويسلم ثم يقضى الفائتة ثم يصلى العصر ، م : وعند محمد يبطل - والمسألة معروفة ، ثم عند أبي حنيفة : فرضية العصر تفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد العصر جائزا ولا يجب إعادته ، وعندهما يفسد فسادا باتا لا جواز لها بحال ، قال مشايخنا : وإنما لا يجب إعادة الفوائت عند أبي حنيفة رحمه الله إذا كان عند المصلى أن الترتيب ليس بواجب وأن صلاته جائزة . أما إذا كان عنده فساد الصلاة بسبب الترتيب فعليه إعادة الكل كما قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله . ومن هذا الجنس مسألة أخرى : أن من ترك خمس صلوات ثم صلى السادسة فهذه السادسة موقوفة ، فإن صلى السابعة بعد ذلك جازت السابعة بالإجماع و جازت السادسة لجواز السابعة عند أبي حنيفة . الخاوى : ولو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها السادسة وهو ذاكر للحسن وأنه يصلى الحسن يعيد السادسة لإجماعا ، وإن لم يصل الحسن ولم يعد السادسة حتى صلى السابعة وهو ذاكر للخمس فالسابعة جائزة لإجماعا ، ويقضى الحسن المتروكة والسادسة أيضا عندهما ، وقال أبو حنيفة لا يعيد .

الذخيرة: مسافر صلى شهرا و قصر المغرب فعل قول أبي حنيفة يعيد صلوات المغرب بأسرها ولا شيء عليه فيها سواها، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقضى مع صلوات المغرب أربع صلوات أخرى: العشاء الأولى والفجر والظهر والعصر، وبعض مشايخنا قالوا: يقضى ست صلوات من كل عشر صلوات . م: رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات وهو ذاكر للتروكة كان عليه المتروكة لا غير، قال أبو يوسف ومحمد: يقضى المتروكة وخمس بعدها، ولو صلى بعد المتروكة خمس صلوات ثم قضى المتروكة كان عليه إعادة الخمس التي صلاها في قولهم جميعا، وفي السفاقي: ولو صلى السادسة قبل الاشتغال بالقضاء صح الخمس عنده . وقال شمس الأئمة السرخسي: وهذه هي التي يقال لها: «واحدة تفسد خمسا، وواحدة تصح خمسا» .

م: قال محمد في الجامع الصغير: رجل يصلى الفجر وهو ذاكر أنه لم يوتر فالفجر فاسد، إلا أن يكون في آخر الوقت يخاف أن يفوته الفجر فيكون الفجر تاما، وقال أبو يوسف ومحمد: الوتر لا يفسد الفجر، وفي البنابيع: ويقضى الوتر إذا فات بالإجماع. وفي السفاقي: إن أوتر في وقت العشاء قبل أن يصلى العشاء وهو ذاكر لذلك لم يحوزه بالاتفاق . وفي الكافي: ولو صلى العشاء بلا وضوء ثم توضأ وصلى السنة والوتر ثم علم أنه صلى العشاء بلا وضوء يعيد العشاء عنده والسنة ولا يعيد الوتر، وعندهما يعيد الوتر أيضا .

البيضة: سئل القاضي عن الرجل إذا تذكر في الوتر المغرب أو العصر؟ فقال: ليست هذه بمفروضة فيجب أن لا يفسد الوتر لأنه ليس له وقت في نفسه وهو تبع للعشاء . ويجوز أن يقال: يفسد، ورجح القول الأول، قال رضى الله عنه: وعلى قياس قول أبي حنيفة ينبغي أن يفسد . وسئل الحنفي عن رجل شافى المذهب ترك صلاة سنة أو سنتين ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة [كيف يجب عليه القضاء أيقضيها على مذهب الشافعي أم على مذهب أبي حنيفة] ؟ قال: على مذهب أبي حنيفة إن كان

(١) من أ، د، خ، س

قضى بعد أن يعتقد جوازها جاز . و سئل عن امرأة نوت أربع ركعات فرضاً أو نقلاً و صلت ركعتين أو ثلاثاً ثم حاضت هل يجب عليها أن تقضى تلك الصلاة بعد ما طهرت ؟ فقال : لا - قال رضى الله عنه : جوابه في الفرض صواب ، أما النفل فقد ذكر السرخسى أنه يجب عليها ذلك . و سئل عن رجل افتتح صلاة السنة أربعاً قبل صلاة الظهر فصلى ركعتين فأقام المؤذن ثم سلم في التشهد الأول و شرع في الفريضة مخافة فوت التسكيرة الأولى هل يقضى بعد الفريضة ركعتين أم أربعاً ؟ فقال : قالوا يقضى أربعاً - قال رضى الله عنه : و ذكر الإمام السرخسى أنه لا يلزمه قضاء شيء عند أبي حنيفة و محمد خلافاً لأبي يوسف ، قال السرخسى : و كان شيخنا الحلواني يقول : الأوجه عندى أن يقضى ركعتين . و سئل والدى عن الإمام إذا تذكر الفائتة بعد ما فرغ و خلفه مسبقون و لاحقون صلاة من تفسد ؟ قال : إن كان قبل السلام تفسد صلاتهم جميعاً . و سئل أيضاً عن شرع في المصير ثم غربت الشمس في خلاله ثم اقتدى به لإنسان في هذا المصير هل يصح اقتداؤه ؟ فقال : نعم : إن لم يكن الإمام مقيماً و المقتدى مسافراً .

الصيرفة : امرأة تركت صلاة لحاضت و طهرت فصلت مع تذكر تلك الفائتة قال : لا يجوز . فتاوى الحجة : ثلاثة نفر صلوا بجماعة كل واحد منهم أم صاحبه في صلاتهم أحدهم في الظهر و الآخر في المصير و الآخر في المغرب و قد قطرت قطرة دم من أحدهم و لا يدري من هو : فصلاة الكل جائزة حتى يظهر أن القطرة من وقعت ، فإن توضؤوا جميعاً ثم اقتدى بعضهم ببعض فما لم يمض أكثر من يوم و ليلة لم يصح الاقتداء به ، لأنه اقتدى به و في زعمه أن إمامه ترك صلاة حيث صلاها بغير الطهارة . فإذا صلى بعد ذلك ست صلوات سقط الترتيب بإجازة اقتداء البعض بالبعض .

م : و مما يتصل بهذا الفصل إذا وقع الشك في الفوائت :

و رجل نسي صلاة و لا يدري أى صلاة نسيها و لم يقع تحريره على شيء يعيد صلاة يوم و ليلة عدنا حتى يخرج مما عليه ييقن ، و في الحائض : و هو الأحرط ، و في النايح :

قال الفقيه وبه نأخذ، م: و قال بعض مشايخ بلخ رحمهم الله: يصلى الفجر بتحريمه ثم المغرب بتحريمه ثم يصلى أربع ركعات وينوى ما عليه من صلوات هذا اليوم واليلة، و قال سفيان الثوري: يصلى أربع ركعات - وفي الحجة: بنية أقرب صلاة إليه قضاء - م: و يقعد على رأس الركعتين ورأس الثالثة ورأس الرابعة - وفي الحجة: و يقرأ في الأربع - م: و ينوى ما عليه من صلوات يوم و ليلة، فيجزيه من أى صلاة فائتة فلا حاجة إلى قضاء الخمس أو الثلاث، و في الحجة: و هذا ضعيف لأن نية الصلاة المعينة شرط - و في الخلاصة الحاشية: و لو ترك صلاة واحدة من يوم و ليلة و لا يدري أية صلاة هى فصلى صلاة واحدة من غير تحرى جاز في الحكم و سقطت عنه المتروكة - م: و إذا نسى صلاتين من يومين و لا يدري أى صلاتين هما؟ قال: يعيد صلوات يومين، هكذا رواه أبو سليمان عن محمد - و على هذا إذا نسى ثلاث صلوات من ثلاثة أيام لا يدري أى صلوات هن؟ قال: يعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليها، رواه إبراهيم عن محمد رحمه الله، و في شرح الطحاوى: أنه يتحرى في ذلك إن كان أكبر رأيه على شئ. يصلى ذلك أولا - م: و لو ترك صلاتين من يومين الظهر و العصر و لا يدري أيتهما أولا و لا يقع تحريمه على شئ. قال أبو حنيفة رحمه الله: فانه يصلى إحدى الصلاتين مرتين و الأخرى مرة احتياطاً - و في واقعات الناطقى: و به نأخذ، فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان أفضل، و إن بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز أيضا لأنه صار مؤديا و مراعىا للترتيب ييقن و تقع إحداهما نافلة، و عندهما إن لم يقع تحريمه على شئ. يصلى كل صلاة مرة، فان شاء بدأ بالظهر و إن شاء بدأ بالعصر، و في الفتاوى العتائية: و هو رواية عن أبي حنيفة و هو المختار، م: و من مشايخنا من قال: لا خلاف بينهم فان ما قاله أبو حنيفة جواب الأفضل و ما قاله جواب الحكم، و منهم من حقق الخلاف، و في المنظومة في باب أبى حنيفة:

ظهر و عصر فائتا من يومين و ليس يدري أول المتروكين

قضاها ثم قضا أولاهما ولا يعيد تلك في قترهما

م : فأما إذا كان المتروك ثلاث صلوات من ثلاثة أيام ظهر وعصر ومغرب فالجواب على قولها على ما بينا أنه يصلى كل صلاة مرة فأيتهن بدأ جاز ، وفي الفتاوى العتابة : ولا يعيد على القول المختار ، م : وقول أبي حنيفة رحمه الله غير مذكور في الكتاب وقد اختلف المشايخ على قوله ، بعضهم قالوا : يصلى سبع صلوات لأن المتروك لو كان صلاتين يصلى ثلاثا على ما سبق فكذا هاهنا ، ثم يصلى بعد ذلك الثالثة وهي المغرب ، ثم يعيد الثالثة التي بدأ بها لجواز أن يكون المغرب هي المتروكة أولا . وفي شرح الطحاوي : ولو فاتته ثلاث صلوات من ثلاثة أيام يقضى كيف شاء بالإجماع لأنه لما جاوز يوما وليلة فقد سقط الولاة والترتيب . م : وأما إذا كان المتروك أربعا بأن ترك معها العشاء فالجواب عندهما على ما بينا ، وأما عند أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا : يصلى خمس عشرة صلاة ثم يصلى الرابعة فصار ثمانية ثم يعيد السبع لجواز أن يكون الرابعة هي المتروكة أولا ، فأما إذا كان المتروك خمسا فكذلك الجواب عندهما ، وعلى قول أبي حنيفة اختلف المشايخ بعضهم قالوا : يعيد لإحدى وثلاثين ، وبعض مشايخنا قالوا : الجواب في هذه المسائل وهو ما إذا كان المتروك ثلاثا أو أربعا أو خمسا على قول أبي حنيفة نظير الجواب على قولها ، بخلاف ما إذا كان المتروك صلاتين لأنه إذا كان [المتروك صلاتين لو اعتبرنا الترتيب على قوله يلزمه قضاء ثلاث صلوات فلا يؤدي]^١ إلى الحرج ولا إلى فوات الوقتية عن الوقت ، أما إذا احتاج إلى قضاء السبع أو الزيادة على ذلك يؤدي إلى الحرج وإلى فوات الوقتية عن الوقت فيصلى ما فاتته ويبدأ بأيتها ولا يعيد شيئا ، كما هو مذهبهما^٢ وعليه الفتوى ، بناء على ما تقدم أن من نسي صلاة وتذكرها بعد شهر وصلى الوقتية مع تذكرها جاز أداء الوقتية وعليه الفتوى ، فهاهنا كذلك . الحارثي : ومن فاتته صلوات كثيرة لا يعرف الأولى ولا الوسطى ولا الأخيرة فنأصحنا من قال :

(١) من أر ، خ ، س (٢) في بعض النسخ : مذهبا .

يبدأ في قضاؤها بصلاة الفجر ، وقبل : بصلاة الظهر ، قال خلف : سألت أبا يوسف عن عليه صلاة الظهر فظن أنها ظهر أمس فلما قضاها تبين أنه ظهر أول من أمس ؟ قال : لا يجره ، قال أبو الليث الكبير : يؤخذ به . وفيه شرع في صلاة أو في صوم على حساب أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه ومضى على ذلك ثم أفسد قال : عليه القضاء . م : مصلى العصر إذا تذكر أنه ترك سجدة واحدة ولا يدرى أنها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فانه يتحرى ، فان لم يقع تحريره على شيء يتم العصر ويسجد بسجدة واحدة لاحتمال أنه تركها من العصر ، ثم يعيد الظهر احتياطاً ، ثم يعيد العصر ، وإن لم يعد لا شيء عليه . ولو توهم أنه لم يكبر [تكبيرة الافتتاح ثم يتيقن أنه كبر جاز له المضي وإن أدى ركناً . وإذا صلى الظهر]^١ ثم تذكر أنه ترك من صلاته فرضاً واحداً قال : يسجد بسجدة ثم يقعد ، ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ، ثم يسجد أخرى ، هذا إذا علم أنه ترك فعلاً من أفعال الصلاة ، فان تذكر أنه ترك قراءة تفسد صلاته لاحتمال أنه صلى ركعة بقراءة و ثلاث ركعات بغير قراءة . وما يتصل بهذا الفصل من المسائل المتفرقات :

إذا أراد أن يقضى الفوائت ذكر في فتاوى أهل سمرقند أنه ينوي أول ظهر لله عليه ، وكذلك كل صلاة يقضيها ، وإذا أراد أن يصلي ظهراً آخر ينوي أيضاً^٢ آخر ظهر لله عليه . وفي الكافي : ولو لم يقل الأول والآخر وقال « نويت الظهر الفائتة » جاز ، وفي الحجة : ولو قال « نويت قضاء أقرب صلاة ظهر » جاز ، وكذلك يقول لكل صلاة . م : وإذا قضى الفوائت إن قضاها بجماعة

(١) من أر ، خ ، س وغيره (٢) زيد في أر ، خ ، س : « أول ظهر لله عليه ، ورأيت في موضع آخر أنه ينوي آخر ظهر لله عليه وكذلك كل صلاة يقضيها ، وإذا أراد أن يصلي ظهراً ينوي أيضاً » .

وكان صلاة يحجر فيها بالقراءة يحجر فيها الإمام، وإن قضاها وحده يخير إن شاء جهر وإن شاء خافت والجهر أفضل، وخافت فيما يخافت حتماً، وكذلك الإمام. وفي الوقاية: المنفرد خير إن أدى وخافت حتماً إن قضى. التيممة: سئل والدى عن رجل عليه صلوات كثيرة أراد أن يقضيها هل عليه أن ينوي أن هذا أمسية أو أول من أمس؟ فقال: لا يجب. م: وذكر الحسن: رجل عليه ظهران من يومين فصلى أربعاً بنوى إحداها لا يعينها، قال بعض مشايخنا: يجوز لأن الجنس واحد، والصحيح أنه لا يحزبه، وهو المذهب لأن باختلاف الأوقات يجعل الصلوات مختلفة ولهذا لم يحز الاقتداء في ظهر الأمس بمن صلى ظهر اليوم كما في صلاتين مختلفتين. سئل الخجندی عن اشتبه عليه الوقت في يوم عيم فتوى الصلاة الوقتية ثم تبين أنه صلاحاً في غير وقتها هل يجوز؟ فقال: إذا نوى ما عليه من أقرب الصلاة يجوز، وسئل أبو الفضل فقال: إذا عين الصلاة التي يؤديها صح سواء نوى القضاء أو الأداء. الحجة: رجل أراد أن يقضى الفوائت القديمة ينبغي أن يقضى الفجر وركعتي الفجر قبلها ويقضى الأوتار. وفي التنايع: بالإجماع. وفي سائر السنن غير إن شاء ترك وإن شاء قضى.

ولو فاتت من جماعة صلاة فجر أو ظهر من يوم واحد جاز لهم قضاؤها بالجماعة، لأن الموجب واحد فيتحد الواجب معنى، ولو كان في فجر أيام لكل واحد فجر يوم أو ظهر يوم واحد لا يجوز لهم أن يقتدوا بواحد منهم لاختلاف الأوقات وهي معالم للوجوب، فصار كأن الفروض مختلفة فلا يجوز الاقتداء. م: صلى الظهر إذا نوى أن هذا الظهر ظهر يوم الثلاثاء فتبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء جاز ظهره، ونظير هذا ما ذكر في النوازل: إذا صلى الرجل خلف رجل وهو يظن أنه خليفة فلان إمام هذا المسجد فاقضى به وهو خليفته في زعمه فإذا هو غيره يحزبه، ولو نوى الخليفة حين كبر يريد به واقضى بالخليفة لا يجوز، بخلاف الأول. وفيه: إذا افتتح بالخليفة المكتوبة

ثم نسي فظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ من صلاته فالصلاة هي المكتوبة ولو كان على العكس فالصلاة هي التطوع . وإذا أخر الصلاة الفائتة عن وقت التذكر مع القدرة على القضاء هل يكره ؟ فالذكر في الأصل أنه يكره . وفي متفرقات أبي جعفر عن خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله فيمن فاتته صلاة واحدة ومضى على ذلك شهر ثم تذكرها : فله أن يؤخرها ويقضى حاجته ثم يقضيها ، قال الشيخ أبو جعفر : وكذلك من وجبت عليه كفارة يمين فأخرها جاز له ذلك ولم يكره . جامع الجوامع : اقتدى في الظهر متطوعا ثم علم أن عليه الفرض ونواه جاز ولا شيء عليه ، ولو أفسد لم يكن عليه إلا الفرض ، كذا لو قال الله على أن أصلي خلف هذا تطوعا ، فصلى فرضا . ثوبان صلي في أحدهما الظهر وفي الآخر العصر فاذا أحدهما نجس قال أبو حنيفة : يعيدهما ، وقال أبو يوسف ورواية عن محمد أنه يعيد العصر لا غير .

الكافي : أسلم في دار الحرب جاهلا بالشرائع لم يقض . خلافا لوزر رحمه الله ، وفي الذخيرة : وإن كان ذميا أسلم في دار الإسلام فعليه قضاؤها استحسانا . وقال أبو يوسف ومحمد : لا قضاء عليه . حربى أسلم ومكث سنين لا يعلم أن عليه صلاة أو زكاة أو صياما وهو في دار الحرب ليس عليه قضاء ما مضى ، قال : وإن أعلمه بذلك رجلان أو رجل وامرأتان ممن هو عدل ثم فرط في ذلك كان عليه أن يقضى ما فرط فيه من وقت إعلامه في دار الحرب كان أو في دار الإسلام ، فإن بلغه في دار الحرب رجل واحد فعليه القضاء فيما يترك عندهما ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة . وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه القضاء حتى يخبره رجلان عدلان مسلمان أو رجل وامرأتان ، وأما العدالة ففي جواب المبسوط أنها شرط عندهما ، وروى الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية أنها ليست بشرط عندهما حتى إذا أخبره رجل فاسق أو صبي أو امرأة أو عبد فإن الصلاة تلزمه ، وفي المنتقى : قال أبو يوسف : من أخبره عبد أو صبي أو فاسق فهو إعلام وعليه قضاء ما لم يصل بعد الإعلام ، وعن أبي حنيفة : إذا أخبره بذلك أناس من أهل الذمة

لم يكن عليه أن يقضى شيئاً ماضياً ، وقال أبو يوسف : إذا لم يبلغه وهو في دار الحرب لم يقض ، وإن كان في دار الاسلام قضى . م . وفي فتاوى أهل سمرقند : رجل صلى خمس صلوات ثم علم أنه لم يقرأ في الأولين من إحدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك الصلاة فإنه يعيد الفجر والمغرب ، ولو تذكر أنه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أى صلاة تركها قالوا : يعيد صلاة الفجر والوتر ، ولو تذكر أنه ترك القراءة في ركعتين يعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ، ولو تذكر أنه ترك القراءة في أربع ركعات يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء ، ولا يعيد الفجر والمغرب والوتر . الحجة : ولو فات عن المسافر صلوات ثم أقام قضاها ركعتين . ولو فات عن المريض صلوات فصح لا يجوز قضاؤها قاعدا . م . و لو أن راعياً في بعض الفياض صلى الفجر في وقتها وصلى بعدها الظهر والعشاء أشهراً كذلك على حساب أن يجوز فالفجر الأول جائز لأنه أداها ولا فائتة عليه والصلوات الأربعة التي بعدها لا يجوز ، وكذا الفجر الثاني لأنه صلاهما وعليه أربع صلوات والفجر الثالث يجوز ، قالوا : ينبغي أن يتقلب الفجر الثاني جائزاً على قياس قول أبي حنيفة لأن فساد الفجر الثاني موقوف عنده لما عرف من أصله ، قال : وكذلك كل الفجر جائز وغير الفجر لا يجوز . الحائنة : رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد صلاة الفجر قالوا صلاة الفجر من اليوم الأول جائزة ، وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة ، وكذلك ما سوى الفجر من سائر الأيام لأنه صلاها قبل الوقت ، وصلاة الفجر من اليوم الثاني إن كان الرجل ممن يرى الترتيب لا يجوز لأن عليها قبلها من اليوم الأول أربع صلوات . وصلاة الفجر بعد اليوم الثاني من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يرى الترتيب أو لا لكثرة الفوائت . الكافي : رجل صلى فارتد فأسلم في الوقت يعيد ، خلافاً للشافعي . مرتد أسلم لم يقض المتروكات ، خلافاً للشافعي ، بناء على أن الكفار مخاطبون بالشرائع عنده وعندنا لا . الحائنة : غلام احتمل بعد ما صلى

العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه ، قال بعضهم : ليس عليه قضاء العشاء ، وقال بعضهم : عليه إعادة العشاء ، هو المختار ، وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاؤه إجماعاً ، وهذه واقعة محمد سأها محمد أباً حنيفة فأجاب بما ذكرنا . الملتقط : رجل لا يرى أنه هل في ذمته قضاء الفوائت أم لا ؟ يكره له أن ينوي الفرائض لأن غير الفرائض لا يجوز أن يسمى فريضة . في الفتاوى العتائية : وعن أبي نصر فيمن يقضى صلوات عمره من غير أن فاتته شيء يريد الاحتياط فإن كان لأجل النقصان أو الكراهية فحسن ، وإن لم يكن كذلك لا يفعل ، وفي الحانية : قال بعضهم : يكره ، وقال بعضهم : لا يكره ، والصحيح أنه يجوز إلا بعد صلاة الفجر والعصر ، وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد ، وفي الظهيرية : وقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة ، وفي الحجة : وإذا كان الرجل لا يدري أنه بقي عليه شيء من الفوائت أو لم يبق الأحب والأفضل أن يقرأ في الأربع بنية الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة . وفي الحانية في آخر باب ما يكون لإسلاما من الكافر : حربى أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الإسلام ومات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قياساً واستحساناً ، ولو أسلم في دار الإسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحساناً . الملتقط : ولو أمر الأب ابنه أن يقضى عنه صلوات وصيام أيام لا يجوز عندنا ، وعند الشافعى يجوز في الصوم ، وفي المنظومة في بابه :

يبر والابن عن والده يصوم وبالصلاة بعده يقوم

الحجة : الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من النوافل ، إلا السنن المعروفة وصلاة الضحى وصلاة التيسيح والصلوات التي رويت في الأخبار فيها سور معدودة وأذكار معهودة ، فلكل يصلى بنية الفل ، وغيرها بنية القضاء .

رجل مات وعليه صلوات فأوصى أن يطعموا عنه بصلاته اتفق المشايخ على أنه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ، واختلفوا أنه هل يقوم الإطعام مقام الصلاة ؟ قال

محمد بن سلة و محمد بن مقاتل : يقوم ، وقال البلخي : لا يقوم . وكذلك قول علمائنا :
الطعام يقوم مقام صوم رمضان و صوم النذر ، و الوتر كذلك ، و الصحيح أن هذا قول
أبي حنيفة في الوتر ، و لا رواية في سجدة التلاوة أنه يجب أو لا يجب ، و في الصيرفة :
الصحيح أنه لا يجب . و في الفتاوى الحجة : و إن لم يوص الوتر و تبرع بعض الورثة
يحوز . و إن كانت الصلوات كثيرة و الحنطة قليلة يعطى الورثة عشرة أمناه مسكيناً
واحداً لقضاء صلاة يوم و ليلة [ثم يدفع الفقير تلك العشرة إلى الوارث ، ثم يدفع الوارث
تلك العشرة لقضاء يوم و ليلة]^١ ، هكذا يفعل مراراً حتى يستوعب الصلاة فيخرج الميت
عن العهدة - و في الولوالجية : يتم لكل يوم قفيز حنطة كل قفيز اثنا عشر مثلاً يقع عن
كل صلاة مع الوتر متوان . و إذا فات الوتر عن المريض يكفر لكل وتر نصف صاع
كسائر الصلوات ، و يدفع عن كل صلاة نصف صاع حنطة منون ، و لو دفع جملة إلى
فقير واحد جاز ، و في الحجة : بخلاف كفارة اليمين و كفارة الظهار و كفارة الإفطار ،
و في الولوالجية : و لو دفع عن خمس صلوات تسع أمناه لفقير واحد و مثلاً لفقير واحد
قال أبو بكر الإسكاف : يحوز ذلك كله ، و اختيار الفقيه أنه يحوز عن أربع صلوات
و لا يحوز عن الصلاة الخامسة . و في الحجة : و لو أدى اثنا عشر مثلاً إلى أربعة و عشرين
مسكيناً اختلفوا فيه ، قال بعضهم : يحوز كما في صدقة الفطر إذا أدى إلى مسكين مثلاً
و مثلاً إلى مسكين يحوز ، و بعضهم فرقوا بين الصلاة و صدقة الفطر فقال : في الصلاة إذا
أعطى إلى مسكين أقل من نصف صاع لا يحوز ما لم يؤد إلى كل مسكين نصف صاع .
اليتيمة : سئل الحسن بن علي عن القدية عن الصلوات في مرض الموت هل يحوز ؟ فقال :
لا ، و سئل حمير الوبري و يوسف بن محمد عن الشيخ القاني هل يجب عليه القدية عن
الصلوات كما يجب عليه من الصوم و هو حي ؟ قالوا : لا - و الله أعلم بالصواب .

(١) من أر ، خ ، س ، وغيرها .

الفصل الحادى والعشرون

فى سجدة التلاوة

وهذا الفصل يشتمل على أنواع :

الأول : فى بيان صفتها و بيان موضعها

أما بيان صفتها فنقول : سجدة التلاوة واجبة عندنا - وفى الحجة : وهو الأصح ، وقال الشافى : هى سنة .

م : و أما بيان موضعها فنقول : مواضع السجود معلومة فى القرآن ، وفى الحجة : فى سورة الاعراف ، والرعد ، والحل ، وبنى إسرائيل ، ومريم ، والحج ، والفرقان ، والنمل ، وص ، وتزىل السجدة ، وحم السجدة ، والنجم ، وانشقت ، وإقرأ . م : والخلاف فى موضعين عندنا ، سجدة التلاوة فى الحج واحدة وهى الأولى ، وعند الشافى فيه سجدتان ، وأما سجدة سورة « ص » فهى سجدة تلاوة ، وقال الشافى : هى سجدة شكر .

وفى السغناق : وأما ركنها فوضع الجبهة على الأرض لأنها به توجد .

م : نوع آخر فى بيان سبب وجوبها

فنقول : لا خلاف أن التلاوة سبب لوجوبها فانها تضاف إلى التلاوة وتكرر بتكررها ، أما السماع هل هو سبب ؟ قال بعضهم : بأنه سبب ، فان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين قالوا السجدة على من سمعها كما قالوا : على من تلاها ، والصحيح أن السبب هو التلاوة فانها تضاف إليها دون السماع . وفى شرح الطحاوى : حتى لو تلا وهو أصم ولم يسمع وجب عليه السجدة ، وكذا إذا سمع ولم يعلم ولم يفهم وجب عليه السجدة . م : لكن السماع شرط ليعمل التلاوة فى حق غير التالى . فلو تلاها بالفارسية فعليه أن يسجد وعلى من

سمعها في قياس قول أبي حنيفة سواء فهم أو لم يفهم ، إذا أخبر أنه آية السجدة ، وقال أبو يوسف : ولا يجب على من لم يفهم . وفي شرح الطحاوى : ولو قرأها بالعربية يجب بالاتفاق فهم أو لم يفهم . ٢٠ : وإذا تلا آية السجدة ومعه نائم أو متشاغل بأمر فلم يسمعها فقد اختلف المشايخ في وجوب السجدة عليه ، والأصح أنه لا يجب . وإذا سمعها من طير لا يجب عليه السجدة ، وقيل : يجب ، وفي الحجة : وهو الصحيح لأنه سمع كلام الله تعالى وهذا السماع صحيح . ٢١ : وإن سمعها من الصداة - ويقال بالفارسية بجواك^١ وفي الظهيرية « آواز كوه »^٢ - لا تجب عليه السجدة . ٢٢ : وذكر الشيخ الإمام الصفار : وإن سمعها من نائم قبل يجب ، والصحيح أنه لا يجب ، وفي الخانية : الصحيح هو الوجوب . ٢٣ : ولو تهجأ لا يجب عليه السجدة ، وكذلك لو كتب القرآن لا تجب عليه السجدة . ومن قرأ آية السجدة عند نائم أو أصم فلم يسمع وهو يبحث لو لم يكن نائماً أو أصم يسمع لم يكن على النائم والأصم السجدة . وفي الذخيرة : والأبكم والأصم إذا رأى قوماً يسجدون للتلاوة لا يجب عليه أن يسجد . وفي الظهيرية : النائم إذا أخبر أنه قرأ في حال النوم يجب عليه ، وفي النصاب : وهو الأصح وفي الغبائية : النائم إذا هذى لجرى على لسانه آية السجدة فلا يسجد على السامع منه . وفي التهذيب : لو قال « لله على سجدة » لا يلزمه شيء إلا أن يقول « لله على سجدة التلاوة » ، لأن السجدة المطلقة لم يرد به الشرع ، ولهذا قال أبو حنيفة : سجدة الشكر مكروه . ٢٤ : ولا يجوز أداء السجدة بالتيمم مع قدره على الماء .

نوع آخر في بيان شرائط جوازها وأدائها

فنعول : شرائط جوازها ما هو شرائط جواز الصلاة من : طهارة البدن عن الحدث والجنابة ، وطهارة الثوب عن النجاسة^٢ ، وستر العورة . واستقبال القبلة - وفي الغبائية : وهو المختار . وفي الخانية : ولو سجد للتلاوة إلى غير القبلة جاهلاً قال في الكتاب : (١) كذا ، ولعله « طنك » (٢) صدأ باز كشت (٣) وطهارة المكان .

يجزیه إن كان متحریا . م : و یکبر عند الانحطاط و الرفع اعتبارا بالسجدة الصلاتية ،
 و فی الذخيرة : هو المختار ، و قيل : یکبر فی الابتداء بلا خلاف ، و فی الانتهاء خلاف
 بین أبی یوسف و محمد فعلى قول أبی یوسف أنه لا یکبر . و على قول محمد یکبر ، م :
 و روى الحسن عن أبی حنیفة أنه لا یکبر مع الانحطاط ، و فی الحجة : و قال بعض
 المشايخ : لو سجد - و لم یکبر یمخرج عن العهدة ، قال الحجة رحمه الله : و هذا یعلم و لا یعلم
 به لما فیہ مخالفة السلف . الهداية . و من أراد السجود کبر و لم یرفع یدیه و یسجد ، ثم
 کبر و رفع رأسه ، و لا تشهد علیه و لا سلام . و فی الظهيرية : و المستحب إذا أراد
 أن یسجد یقوم ثم یسجد ، و إذا رفع رأسه من السجدة یقوم ثم یقعد . السغناقی :
 و عند الشافعی صفتها أن یسجد سجدة واحدة فیکبر رافعا یدیه ناویا ثم یکبر للسجود
 و لم یرفع یدیه ثم یکبر للرفع و یسلم . م : و لم یذكر فی الأصل أنه ما ذا یقول فی هذه
 السجدة ؟ و فی القدوری : یسبح فیها ، و الأصح أن یقول من التسیح ما یقول فی
 السجدة الصلیة ، و فی الخاتمة : هو الصحيح ، و فی البنایع : یقول ” سبحان ربی الأعلى “
 ثلاثا و ذلك أذناه ، و فی الظهيرية : هو الأصح ، و فی جامع الجوامع : و قيل یقول
 ” رب إنی ظلمت نفسی فاغفر لی “ م : و بعض المتأخرین استحسنوا أن یقول فیها
 ﴿ سبحان ربنا إن کان وعد ربنا لمفعولا ﴾ ، و كذلك استحسنوا أن یقوم و یسجد ،
 و إن لم یذكر فیها شیئا أجزاه . قال القدوری : و إذا وجبت السجدة فی الاوقات التي
 یحوز فیها الصلاة فسجدها فی الاوقات المكروهة لم یجز ، و إن تلاها فی هذه الاوقات
 و سجدها جاز ، و إن لم یسجدها فی تلك الساعة و سجدها فی وقت آخر مکروه جاز ،
 و هو نظیر ما إذا افتتح الصلاة فی وقت مکروه و أفسدها و قضاه فی وقت مکروه
 و ذلك جائز ، کذا هاهنا . الملتقط : و تأخیر سجدة التلاوة یحوز و إن طال المدة ،
 و لا لثم علیه . م : و لو تلاها راکیبا أجزاه أن یؤمى عندنا - و فی شرح الطحاوی :

(١) مقتبس من آية رقم ١٠٨ من سورة ١٧ .

وإن كان يقدر على النزول، م : وكذلك إذا سمعها وهو راكب يجوز أن يؤمى على الدابة، وإن تلاها أو سمعها ماشيا لم يجزه أن يؤمى بها - وهذا في راكب يكون خارج المصر، فأما الراكب الذى هو فى المصر إذا أومى لتلاوته فقد روى عن أبى حنيفة أنه لا يجوز - الحجة : ولو قرأ على الدابة ثم نزل فسجد على الأرض يجوز، ولو قرأ على الأرض ثم ركب وسجد لا يجوز، وفى جامع الجوامع : خلافا للشافعى . قال محمد رحمه الله : لو قرأ آية السجدة على الأرض ثم أصابه خوف فركب على الدابة وسجد بالإيماء يجوز . التجريد : فإن تلاها على الراحلة وهو سريىض لا يستطيع السجود أجزاه بالإيماء استحسانا . م : ولو تلاها على الدابة ثم نزل ثم ركب فأداها بالإيماء جاز، إلا على قول أبى حنيفة، وفى جامع الجوامع : ورواية عن محمد .

م : نوع آخر فى بيان حكمها

فقول : من حكم هذه السجدة التداخل، حتى يكتفى فى حق التالى بسجدة واحدة وإن اجتمع فى حقه التلاوة والسمع، و شرط التداخل اتحاد الآية واتحاد المجلس، حتى لو اختلف المجلس واتحدت الآية لا يتداخل، ولو اتحد المجلس واختلفت الآية لا يتداخل .

نوع آخر

فى بيان من يجب عليه هذه السجدة .

فقول : التالى بآية السجدة يلزمه السجدة بتلاوته إذا كان أهلا لوجوب الصلاة وإن كان منها عن القراءة كالجنب، وكل من لا يجب عليه الصلاة ولا قضاؤها كالحائض، والنفساء . والكافر، والصبي، والمجنون : فلا يسجد عليهم . وكذلك الحكيم فى حق السامع، من كان أهلا لوجوب الصلاة عليه يلزمه السجدة بالسمع، ومن لا يكون أهلا لا يلزمه . وإن لم يكن التالى أهلا لوجوب الصلاة عليه نحو الحائض والكافر

والصبي والمجنون، والسماع أهل يجب على السامع السجدة . الحاوي : سئل عن قرأ آية السجدة بين قوم ؟ قال : بسجد القارئ والسمعون معه من غير أن يصطفون . ويسجدون معه حيث كانوا وكيف كانوا . م : وذكر مسألة المجنون في نواذر الصلاة أن المجنون إذا قصر وكان يوماً ليلة أو أقل يلزمه السجدة بالتلاوة والسماع حالة الجنون فيؤديها بعد الإفاقة . إذا قرأ آية السجدة ولم يسجد لها حتى ارتد - والعياذ بالله - ثم أسلم ذكر الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله في غريب الرواية أنه لا قضاء عليه . والصبي الذي يعقل الصلاة إذا قرأ آية السجدة أمر أن يسجد، وإن لم يسجد لم يكن عليه القضاء . والسكران إذا قرأ آية السجدة روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يلزمه السجدة . المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها ولم تسجد لها حتى حاضت سقط عنها السجدة . مصلى التطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها لا يلزمه إعادة تلك السجدة . وإذا قرأ الرجل ومعه قوم سمعوها فسجد بسجودها معه ولا يرفعون رؤوسهم قبله ، وفي الخاتمة : وهو المستحب .

م : نوع آخر

في بيان ما يطلل هذه السجدة وما لا يطللها .

إذا تكلم في السجدة أو قهقهه أو أحدث متممداً أو خطأ فعليه إعادتها اعتباراً بالصلاية، ولا وضوء عليه في القهقهة، وإن سبقه الحدث توضاً وأعادها، قال شيخ الإسلام : هذا الجواب مستقيم على قول محمد فإن عنده تمام السجدة بوضع الجبهة ورفعها فإذا أحدث فيها أو ضحك فيها أعادها ، أما على قول أبي يوسف تمام السجدة بوضع الجبهة لا غير فإذا وضعت الجبهة فقد تمت السجدة وإن قل، فكيف يتصور القهقهة فيها ؟ وإذا ضحك بعد ذلك فقد ضحك بعد تمام السجدة فلا يلزمه الإعادة . ومحاذاة المرأة الرجل في سجدة تلاوة لا تقصد سجدة الرجل وإن نوى إمامتها . وفي الذخيرة : صلى وسلم ثم تذكر أن عليه سجدة تلاوة فعليه أن يعود ويسجد .

و في القدوري : كل سجدة وجبت عليه في الصلاة بتلاوة ثم خرج قبل أن يسجد سقطت عنه .

م : نوع آخر

في بيان ما يتعلق به وجوب هذه السجدة :

ذكر في الرقيات فيمن قرأ آية السجدة كلها إلا الحرف الذي في آخرها قال : لا يسجد ، ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لم يسجد إلا أن يقرأ أكثر من آية السجدة . وفي الحجة ولو قرأ ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ تجب السجدة . م : قال الشيخ الإمام السفكردري : إن تلا من أول السجدة أكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد ، وإن قرأ الحرف الذي فيه السجدة إن قرأ ما قبله أو بعده أكثر من نصف الآية تجب السجدة . وما لا فلا . وعن الشيخ الإمام أبي علي الدقاق فيمن سمع سجدة من قوم قرأ كل واحد منهم حرفا حرفا ليس عليه أن يسجد . وفي الغيائية : وأداؤها ليس على الفور ، حتى لو أداها في أي وقت كان يكون مؤديا لا قاضيا .

م : نوع آخر في تكرار آية السجدة

رجل قرأ آية السجدة فسجدها ثم قرأها في مجلسه فليس عليه أن يسجدها ، وإن قرأها ولم يسجدها حتى قرأها ثانية في مجلسه فعليه سجدة واحدة . وفي جامع الجوامع وإن طال المجلس ، م : وهذا استحسان . والقياس أن تجب لكل تلاوة بسجدة ، لأن السجدة حكم التلاوة ، والحكم يتكرر بتكرر السبب ، ولا تدخل في العبادات ، ولا يتحال في دورتها ، بخلاف الحدود لأنها عقوبات والأصل فيها إسقاطها ؛ وجه الاستحسان ما روى أن جبرئيل عليه السلام كان ينزل بآية السجدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يكرر مرارا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد بسجدة واحدة ، وروى عن

أبي موسى الأشعري رضى الله عنه أنه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان يكرر آية السجدة في مكان واحد وربما كان يخطو خطوة أو خطوتين وكان يسجد لذلك مرة واحدة . وفي القيمة : سئل عمر الحافظ عن قرأ آية السجدة مرارا في مجلس واحد الأفضل في حقه أن يسجد لكل تلاوة أم الأفضل أن يسجد سجدة واحدة ؟ فلم يجب ، قال رحمه الله : الجواب ما ذكره البزدوى في الجامع أن الأفضل أن يسجد سجدة واحدة . وهذا كمن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم مرارا لا يلزمه الصلاة إلا مرة واحدة ، لأن تكرار اسمه واجب لحفظ سنة التي بها قوام الشرائع وفي إيجاب الصلاة في كل ذكر حرج فوجب وضعه إذا أتى المجلس ، فكذلك هذا ، إلا أن بينهما فرقا وهو أنه يستحب تكرار الصلاة . وفي الحجة : ولو كرر تلاوة آيات السجدة بأجمعهن في مجلس واحد يكفيه أربع عشرة سجدة ، وفي النايح : وكذلك لو تلا جميع آيات السجدة في ركعة واحدة . وفي الحجة : ولو قرأ آية السجدة و يسجد ثم مر عليه إنسان فلم عليه فرد عليه السلام ثم تلاها ثانية لا يجب عليه أن يسجد ثانية ، وكذا لا يجب عليه أن يتعوذ ثانيا . م : فإن قرأ و يسجد و ذهب ثم عاد و قرأ ثانيا فعليه سجدة أخرى ، وكذلك إن لم يكن يسجد للأولى حتى ذهب ثم عاد ثانيا يلزمه سجدة ثان لأنه اختلف المجلس فلا يمكن إثبات الاتحاد ، وهذا إذا ذهب بعيدا ، فأما إذا ذهب قريبا يكفيه سجدة واحدة ، قيل في الحد الفاصل بين القريب والبعيد : إنه إذا مشى خطوتين أو ثلاثا فذلك قريب ، وإن كان أكثر من ذلك فذلك بعيد ، قال محمد رحمه الله : فإن كان نحوا من عرض المسجد وطوله فهو قريب - وهذا إذا كان المجلس مجلس القراءة كما روى عن أبي موسى الأشعري أنه كان يقرأ أصحابه وهو في حلقة كبيرة . فأما إذا لم يكن هكذا يلزمه ثانيا . فإن أكل يريد به أكلا طويلا أو نام مضطجعا أو أخذ في بيع أو في شراء أو عمل عملا يعرف أنه قطع لما كان قبل ذلك فعليه سجدة أخرى استحسانا ، والقياس أن يكفيه سجدة واحدة لأن المجلس لم يتبدل فانه لم ينتقل عنه إلى مكان آخر كما لو كان العمل مسيرا ،

وجه الإمتحان أن المجلس^١ قد تبدل اسما وحكما وإن لم يتبدل حقيقة ، لأن الفعل إذا أكثر يضاف المجلس إليه ، ألا ترى أن القوم إذا جلسوا للتدريس يقولون إنه مجلس الدرس ؛ ثم يشتغلون بالأكل فيصير مجلسهم مجلس الأكل فصار تبدل المجلس بمثل هذه الأعمال كتبدله بالذهاب والرجوع . وفي الحجة : ولو تلا وسجد ثم شرب شربات أو تكلم بكلمات أو عقد عقد نكاح أو بيع أو شراء ثم قرأ آية السجدة بعيد السجدة . م : وإن نام قاعدا أو أكل لقمة أو شرب شربة أو عمل عملا يسيرا فقرأها فليس عليه سجدة أخرى ، وفي الفتاوى التتائية : وعن أبي يوسف أن النوم والإغماء في العرف لا يبطل المجلس . م : وفي الذي يسدى الكرسي - وفي الخاتمة : أو يدور حول الرمح = م : إذا كرر آية سجدة واحدة قال بعضهم : يكفيه سجدة ، والأصح أنه يلزمه لكل مرة سجدة ، والتي تلاها على الدائرة للكس اختلف المشايخ فيه مثل اختلافهم في تبدية الثوب ، وفي جامع الجوامع : وقيل الكس إن كان كثيرا يتوارى الراكب من عين من كان في جانب آخر يكرر ، وإن كان صغيرا لا ، وفي الفتاوى التتائية : وكذا كراب^٢ الأرض . م : والذي تلاها على الشجرة على غصن ثم انتقل إلى غصن آخر وتلا تلك الآية : في ظاهر الرواية يلزمه سجدتان ، وفي الحجة : هو الصحيح ، م : وعن محمد يكفيه سجدة ، وفي الحجة : إن كان لا يمكنه التحول من غصن إلى غصن إلا بالنزول والصعود يسجد بسجدة ثانية ، وإن كان يمكنه من غير نزول من غصن وصعود على غصن آخر يكفيه سجدة واحدة للتلاوتين . [م : والساج في الماء بمنزلة الماشي يلزمه لكل مرة سجدة على جدة^٣] قالوا : إذا كان يسبح في حوض أو غدير له حد معلوم يكفيه سجدة واحدة ، وعن محمد رحمه الله : إذا كان طول الحوض أو عرضه مثل طول المسجد وعرضه يكفيه سجدة واحدة ، وفي الخاتمة : والصحيح أنه يتكرر : م : ولو قرأها في زوايا المسجد الجامع يكفيه سجدة واحدة ، وكذلك حكم البيت والدار ،

(١) من أر ، خ ، س وغيرها (٢) يعني من يزرع الأرض .

وقيل في الدار: إذا كان الدار كبيرة كدار السلطان قتلًا في دار منها ثم تلا في دار أخرى يلزمه سجدة أخرى، وأما في المسجد الجامع إذا تلا في دار ثم تلا في دار أخرى يكفيه سجدة واحدة. وفي الحجة: إذا قرأ آية السجدة في المسجد الجامع فتحول عن مكانه كثيرا وأعاد التلاوة يجب إعادة السجدة. م: وإذا قرأها مرارا على الدابة والدابة تسير فإن كان في الصلاة تكفيه سجدة واحدة، وإن كان خارج الصلاة يلزمه بكل مرة سجدة، وإذا قرأها في السفينة والسفينة تجري تكفيه سجدة واحدة، إذ سير السفينة مضاف إلى السفينة لا إلى رايها شرعا وعرفا، قال الله تعالى ﴿و هي تجري بهم﴾ ويقال: سارت السفينة كذا وكذا مرحلة. وإذا صار السير مضافا إلى السفينة فالمكان متحد في حق الراكب وإن اختلف في حق السفينة، وفي الدابة السير مضاف إلى الراكب عرفا يقال: سرت كذا وكذا فرسخا اليوم، وإذا صار السير مضافا إلى الراكب تبدل المكان حقيقة وحكما. وبعض مشايخنا قالوا: ما ذكر في الكتاب. إذا قرأ آية السجدة على الدابة مرارا والدابة تسير فإن كان في الصلاة فعليه سجدة واحدة، محمول على ما إذا قرأها مرارا في الركعة الواحدة، فإن كان ذلك في الركعتين يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا فيما إذا قرأها على الأرض في الصلاة في الركعتين، على قول أبي يوسف يكفيه سجدة واحدة، وعلى قول محمد يلزمه سجدة واحدة، ومنهم من قال: الجواب في هذه المسألة في الركعتين والركعة الواحدة سواء بالإجماع ويكفيه سجدة واحدة بالإجماع. وفي الخلاصة الحانية: فإن تلا آية السجدة في الصلاة مرارا على الدابة وهي تسير فسمعها رجل يسوق الدابة خلعه وجب على التالى سجدة واحدة على سائق الدابة بكل تلاوة. وفي الغياثية: وهو المختار. القيمة: وسئل عمر النسفي والحسن بن علي عن قاص صعد المنبر أو مدرس جلس للدرس قرأ آية السجدة ثم قص للناس حتى تم أو قرأ عليهم سبعين أو ثلاثة ثم تلا تلك الآية هل يكون هذا فاصلا حتى يجب عليه سجدة ثانية؟ فقالوا: لا يجب. جامع الجوامع: تلا وسجد ثم أحدث وقدم من جاء ساعثذ فقرأ تلك

السجدة سجدة وسجد القوم . م : و إذا سمع الرأكب المصلى آية السجدة من غيره مرتين وهو يسير فعليه سجدة واحدة إذا فرغ من صلاته . وإذا قرأها راكبا ثم نزل قبل أن يسير فقرأها فعليه سجدة واحدة استحسانا ، وفي القياس عليه سجدة واحدة ، وإن كان سارما نزل فعليه سجدة واحدة ، وإن قرأها على الأرض ثم ركب فقرأها قبل أن يسير بسجدة واحدة على الأرض ، ولو سجدها على الدابة لم يحجزه عن الأولى ، وإن قرأها راكبا ثم نزل ثم ركب فقرأها ، هو على مكانه فعليه سجدة واحدة ويحجزه على الدابة . وإذا تبدل مجلس التالى ولم يتبدل مجلس السامع يتكرر الوجوب على السامع عند البعض ، وعند عامة المشايخ لا يتكرر - وفي السفن : هذا هو الأصح ، وعليه الفتوى ، م : ولو تبدل مجلس السامع دون التالى تكرر الوجوب ، وفي النايح . وعليه الفتوى . وفي الولوالجية : ولو تلا وسجد ثم أطال القعود فأعادها لم يجب عليه أخرى . ولو تلا سورة طويلة بعد ما تلاها وسجدها ثم أعادها لم يجب عليه أخرى . م : وإن قرأها في غير صلاة وسجد ثم افتتح الصلاة في مكانه فقرأها فعليه سجدة أخرى ، وإن لم يكن سجدة أولا حتى شرع في الصلاة في مكانه فقرأها فسجد لها جميعا أجزته عنها في ظاهر الرواية . وروى ابن سماعة عن محمد وهو إحدى الروايتين من نواذر الصلاة أنه لا يحجزه عنها ، وعليه أن يسجد للذى تلاها خارج الصلاة بعد الفراغ من الصلاة . وفي الولوالجية : ولو تلاها ثم دخل في الصلاة فتلاها ولم يسجد حتى فرغ سقطت إحداها وبقيت الأخرى - في جامع الجوامع : سقطتا ، وفي النوادر : الخارجى لا . م : إذا قرأ المصلى آية السجدة وسمها من أجنبى أيضا أجزته سجدة واحدة . جامع الجوامع : تلا فارتد ثم أسلم لا يقضى ، وقيل : يسجد ، مرتد تلا ثم أسلم لا . سمعت الحائض بعد انقطاع دمها على عشرة لزومها ، وإلا فلا . إمام ترك التلاوة ناسيا والقوم ذاكرون لا تفسد ، أبو سهل الكبير : تفسد . قرأ في السفينة وأولى لم يحجز ، وفي الماء جاز إلا إذا قرأ خارجا ، وهكذا ذكر في الجامع الصغير وفي الجامع الكبير ، م : وقال في نوادر أبي سليمان وهو رواية

ابن سماعه عن محمد أنه لا يكفيه سجدة واحدة و لا تنوب التلاوة عن المسموعة ، و عليه أن يسجدها للمسموعة إذا فرغ من صلاته ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة رحمه الله : بين الناس كلام كثير في هذه المسألة ، قال بعضهم : إن كان السماع و التلاوة في قيام واحد ففيه روايتان كما ذكرنا ، فأما إذا كانت التلاوة في قيام و السماع في قيام آخر ينبغى أن تكون المسألة على الاختلاف ، عند أبي يوسف يكفيه سجدة واحدة ، و عند محمد يلزمه سجدتان ، و ذكر الشيخ الإمام أبو جعفر أن جواب الجامع الصغير عندى فيما إذا كانت تلاوته و سماعه معا بأن كانا يقرءان معا هذه السجدة هذا في الصلاة و ذلك خارج الصلاة ، فهاتان يتداخلان و تنوب التلاوة عن المسموعة لأنها أقوى ، فأما إذا كانا على التعاقب بأن كان السماع أولا ثم التلاوة أو كانت التلاوة أولا ثم السماع ففيه روايتان ، و إن كانا جميعا في قيام واحد هذا إذا كانت التلاوة و المسموعة سجدة واحدة فإذا سجد في الصلاة لا يجب عليه أخرى في ظاهر الرواية ، فان كانت التلاوة غير المسموعة لا يتداخل بالإجماع و يلزمه سجدة أخرى للمسموعة إذا فرغ من الصلاة . و في الظهيرية : رجل سمع آية السجدة من رجل فسمعها من آخر في ذلك المكان ثم قرأها هو أجزته سجدة واحدة ، و هو الأصح - و في الفتاوى العتائية : ثم قرأها هو في الصلاة أجزته سجدة واحدة عن الكل ، و إن لم يسجدها سقط الكل ، و لو لم يقرأ التي سمعها يجب عليه سجدتان خارج الصلاة . و سئل أبو بكر عن قرأ القرآن كله و سجد لكل سجدة ثم قرأ كله ثانيا في مجلسه ؟ قال : يجب ثانيا ، و في الحاوى : لا يجب . م : و إن سمع المصلى آية السجدة من رجل و سجد لها ثم أحدث و ذهب للبناء و عاد و سمع من ذلك الرجل كرة أخرى فانه يسجد سجدة أخرى ، قيل : هذا على رواية النوادر ، و على هذا قالوا : لو قرأ آية السجدة في الصلاة و سجد لها ثم أحدث و ذهب ليتوضأ ثم عاد و أعادها يسجد سجدة أخرى ، و يستوى سماعه و تلاوته مرتين في إيجاب السجدة . و في الولوالجية : لا يلزمه أخرى لأن المجلس و إن تبدل حقيقة لم يتبدل حكما لأن تلاوته في صلاته من أفعال صلاته و حرمة الصلاة

الصلاة يحمل الأمكنة المختلفة في حق أفعال الصلاة فكان واحد ضرورة أن الصلاة تتأدى في مكان واحد . م : ولو قرأ رجل بسجدة في الصلاة فسجدها ثم سلم و تكلم ثم قرأها ثانية فعليه أن يسجدها ، وفي الفتاوى العتائية : تكلم أو لم يتكلم ، وهو الصحيح ، م : وإن كان لم يسجدها يكفيه سجدة واحدة ، كذا ذكر في الأصل ، وذكر في نوادر أبي سليمان : إذا قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم سلم و قرأها في مقامه ذلك فلا يهود عليه ، من مشايخنا من قال : في المسألة اختلاف الروايتين ، ومنهم من قال : إنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع ، موضوع ما ذكر في النوادر أنه سلم لا غير ، وموضوع ما ذكر في الصلاة أنه سلم و تكلم و مجرد السلام لا يوجب تبدل المجلس لأنه كلام يسير ، و السلام مع الكلام كلام كثير لأنه تكلم ثلاث مرات بسلامين و كلام آخر فيوجب تبدل المجلس . و لو قرأ آية السجدة في الركعة الأولى فسجد ثم أعادها في الثانية فلا يهود عليه في قول أبي يوسف . و قال محمد : يسجد استحسانا ، و في الحجة : وهذا هو المختار . م : و لو سجد للتلاوة و تلا في السجدة آية أخرى لا تلزمه سجدة التلاوة ، و كذا لو تلا في الركوع ، و في الظهيرية : و عدى أنها يجب لكن تتأدى فيه . و في الفتاوى العتائية : كل سجدة وجبت في الصلاة لا تؤدي خارج الصلاة و كل سجدة وجبت خارج الصلاة لا تؤدي في الصلاة أيضا .

م : نوع آخر

في سماع المصلي آية السجدة ممن معه في

الصلاة أو ممن ليس معه في الصلاة :

قال محمد : إذا تلا آية السجدة خلف الإمام فسمعها الإمام و القوم ليس عليهم أن يسجدوها ما داموا في الصلاة ، و هذا حكم ثابت بالإجماع ، و في الحجة : و لا يجب على القارئ ، م : فان فرغوا من الصلاة لا يسجدونها أيضا عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد يسجدونها ، و في الحجة : و هو الأحوط و الأفضل . م : و أما إذا سمعها من

المقتدى رجل ليس معهم في الصلاة ذكر في نوادر أبي سليمان أنه يلزمه ، و في المضمرات : وهو الصحيح ، م : و قيل هو قول محمد ، فان كان قول الكل فالحجة ثبت في حق المقتدى فلا يدوم . و إن قرأها رجل ليس معهم في الصلاة فسمعها الإمام ، و القوم فليهم أن يسجدوا إذا فرغوا من الصلاة ، و لا يسجدونها في الصلاة ، و لو يجهلوا في الصلاة لا تفسد صلاتهم ، و في الحجة : وهو الصحيح ، و في الجامع الحسامي : و أعادوها ، و ذكر في النوادر أنه تفسد صلاتهم . م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : إذا قرأ الإمام آية السجدة فسمعها رجل ليس معه ثم دخل الرجل في صلاة الإمام فهذه المسألة على وجهين : الأول أن يكون اقتداؤه قبل أن يسجد الإمام ، ففي هذا الوجه عليه أن يسجد مع الإمام لأنه لو لم يكن سمع السجدة من الإمام قبل الاقتداء به كان عليه أن يسجد مع الإمام بحكم المتابعة ، فإذا سمعها خارج الصلاة منه أولى أن يسجد معه ، و إذا سجد مع الإمام سقط عنه ما لزم بحكم سماعه قبل الاقتداء ؛ الوجه الثاني : إذا اقتدى به بعد ما يسجد فليس عليه أن يسجدها في الصلاة كيلا يصير مخالفا للإمام . و ليس عليه أن يسجدها بعد الفراغ من الصلاة أيضا ، قالوا : تأويل هذه المسألة إذا أدرك الإمام في آخر تلك الركعة لأنه متى أدرك الإمام في آخر تلك الركعة يصير مدركا للركعة من أولها فيصير مدركا للقراءة و ما يتعلق بالقراءة من السجدة ، فأما إذا أدرك الإمام في الركعة الأخرى كان عليه أن يسجدها بعد الفراغ لأنه إذا أدرك الإمام في الركعة الأخرى لم يصير مدركا لتلك الركعة و لا لما يتعلق بتلك القراءة من السجدة ، فقد جعله مدركا للسجدة بأدراك تلك الركعة - و نظير هذا ما لو أدرك الإمام في الركوع الثالث في الوتر في شهر رمضان يصير مدركا للفتوت حتى لا يأتي بالفتوت في الركعة الأخيرة ، هكذا في التوازل . و لو أدرك الإمام في الركوع في صلاة العيد كان عليه أن يأتي بالتكبيرات و لا يصير مدركا للتكبيرات بأدراك تلك الركعة ، و الأصل في جنس هذه المسائل أن كل ما لا يمكنه

(١) أي في حالة الركوع .

أن يأتي به من الركعة في الركوع نحو التلاوة وقنوت الوتر فبادرك الإمام في الركوع من تلك الركعة يصير مدركا لذلك ، وكل ما يمكنه أن يأتي به من الركعة في الركوع كتكبيرات العيد فبادرك الإمام في الركوع من تلك الركعة لا يصير مدركا لها .
 جامع الجوامع : سمع من المقتدى ثم اقتدى سقط ، ولا يجب ، وقيل : لا . الخاتمة :
 إذا قرأ الإمام السجدة وبعض القوم كان في الرحبة فكبر الإمام للسجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فكبروا ثم قام الإمام من السجدة وكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم : إن لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم .
 المصل إذا قرأ آية السجدة فإذا أراد أن يخر ساجدا فخر راكعا فتذكر في ركوعه أنه نوى السجدة فخر ساجدا ثم رفع رأسه : أم الصلاة أجزاء . وفي الخلاصة : ولو قرأ الإمام وسجد يتابعه المؤتم وإن لم يسمع لالتزامه متابعتها .

م : نوع آخر

فيما إذا تلا آية السجدة وأراد

أن يقيم الركوع مقام السجدة .

قال في الأصل : وإذا قرأ آية السجدة في صلاته وهي في آخر السورة فإن شاء ركع لها ، وإن شاء سجد . فاعلم بأن هذه المسألة على أربعة أوجه : أما إن كانت السجدة قريبا من آخر السورة وبعدها آيتان إلى آخر السورة فالجواب فيه ما ذكرنا أنه بالخيار إن شاء ركع وإن شاء سجد ، واختلف المشايخ في معنى قوله « إن شاء ركع » وإن شاء سجد ، بعضهم قالوا : معناه إن شاء سجد لها سجدة على حدة وإن شاء ركع لها ركوعا على حدة ، وبكل ذلك ورد الأمر غير أن السجدة أفضل ، كذا روى عن أبي حنيفة . وإذا سجد يعود إلى القيام ويقرأ بقية السورة آيتين ثم يركع إن شاء كيلا يصير بانيا للركوع على السجدة ، وإن شاء ضم إليها من السورة الأخرى آية حتى يصير ثلاث آيات ، قال الحاكم الشهيد : وهو أحب إلى ، وهذه القراءة بعد السجدة بطريق النذب لا بطريق

الوجوب حتى أنه لو لم يقرأ شيئاً أجزأه ويكره، غير أن في الركوع يحتاج إلى النية - وفي النيايح: عند الركوع - فإن لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجزئه عن السجدة، ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيه، قال بعضهم: يجزئه، وقال بعضهم: لا يجزئه، وفي شرح الطحاوى: ولو نوى بعد ما رفع رأسه من الركوع لا يجزئه بالإجماع - م: وبعضهم قالوا: معنى قوله «إن شاء ركع لها وإن شاء سجد»، إن شاء أقام ركوع الصلاة مقام سجدة التلاوة، وهذا التفسير منقول عن أبي حنيفة نقل عنه أبو يوسف، وروى الحسن عن أبي حنيفة ما يدل على أن سجدة الركعة تنوب عن سجدة التلاوة، فقد روى عنه إذا كانت السجدة في آخر السورة مثل الاعراف والنجم أو قريباً منه مثل بنى إسرائيل وانشقت وركع حين فرغ من السورة أجزته سجدة الركعة عن سجدة التلاوة، وهذا فصل اختلاف المشايخ فيه، إذا لم يسجد للتلاوة بسجدة على دحة ولم يركع لها ركوعاً على حدة وإنما ركع للصلاة وسجد للصلاة، فالركوع ينوب عن سجدة التلاوة أو السجدة بعده، بعضهم قالوا الركوع أقرب إلى موضع التلاوة فهو الذى ينوب عن سجدة التلاوة، وقال بعضهم: إن سجدة الصلاة تنوب عن سجدة التلاوة، وهكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، ثم لا خلاف أن ركوع الصلاة لا ينوب بدون النية. وأما سجدة الصلاة هل تنوب بدون النية؟ اختلف المشايخ فيه، قال محمد بن سلمة وجماعة من أئمة بلخ: لا ينوب ما لم ينو في ركوعه أو بعد ما استوى قائماً أنه يسجد لصلاته وتلاوته جميعاً، وغيرهم قالوا: النية ليست فيها بشرط، وسجدة الصلاة تقع عن الصلاة والتلاوة بدون النية كصوم رمضان ينوب عن صوم الاعتكاف وإن لم توجد منه النية. ثم قوله «إن شاء ركع» وإن شاء سجد، قياس، وفي الاستحسان لا يجزئه الركوع عن سجدة التلاوة، ولا سجدة الصلاة عن سجدة التلاوة، قال محمد: وبالقياس فأخذ، ومن أصحابنا من قال: هذا القياس والاستحسان خارج الصلاة. وفي الخاتمة: ولو ركع لصلاته على الفور وسجد تسقط عنه سجدة التلاوة نوى في السجدة للتلاوة

أو لم ينو ، فكذا إذا قرأ بعدها آيتين .

٣ : الوجه الثاني إذا كان بعد السجدة ثلاث آيات إلى آخر السورة ، أو كانت السجدة في آخر السورة وهو الوجه الثالث . أو كانت السجدة في وسط السورة ، وهو الوجه الرابع ، والحكم في هذه الوجوه كلها ما ذكرنا في الوجه الأول ، فلو أنه في هذه الوجوه لم يركع لها ولم يسجد على الفور ولكن قرأ ما بقى من السورة أو خرج إلى سورة أخرى وقرأ منها شيئاً إن قرأ بعدها آية أو آيتين يحزبه الركوع وسجدة الصلاة عن سجدة التلاوة ، وأما إذا قرأ بعدها ثلاث آيات أو كانت السجدة في آخر السورة أو قريباً منه فخرج إلى سورة أخرى لم يحزبه الركوع عن السجود - وفي النبايع : وعليه قضاءها بالسجود ما دام في الصلاة ، وفي التهذيب : وعن أبي يوسف إذا قرأ بعدها ثلاث آيات فصاعداً لا يجوز - النبايع : أما إذا كانت السجدة في وسط السورة فالأفضل أن يسجد ثم يقوم ويختم السورة ويركع ، ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة يحزبه قياساً ، وبه نأخذ . وأما إذا كانت السجدة في آخر السورة كما في سورة النجم و « اقرأ باسم ربك » فالأفضل أن يركع بها ، ولو سجد ولم يركع فلا بد من أن يقرأ شيئاً من السورة الأخرى بعد ما رفع رأسه من السجدة ، وفي الحاوي : ولا يركع بالسجدة في سورة « أنى أمر الله » وسورة الحج وما أشبهها مما هو من وسط السورة فإنه يكره ، وإنما يجوز له أن يركع بالسجدة إذا كانت في آخر السورة .

وفي اليتيمة : سئل والدى عن قرأ السجدة الأولى في حقه أن يركع لها أم يمر ساجداً ؟ فقال : إن كان في صلاة يخاف فيها فالأولى أن يركع لها كيلا يلتبس الأمر على القوم ، وإن كان في صلاة يمر فيها فالسجود أولى .

م : نوع آخر في المتفرقات :

قال محمد في الجامع الصغير : ويكره أن يقرأ السورة في الصلاة أو غيرها ويدع آية السجدة ، فبعد ذلك إن كان التالى وحده يقرأ كيف شاء ، وإن كان معه جماعة قال

مشايخنا: إن كان القوم متأهين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يحق عليهم أداء السجدة ينبغي أن يقرأ جهرا حتى يسجد القوم، وإن كانوا محدثين ويظن أنهم يستمعون ولا يسجدون أو يقع في قلبه أنه يشق عليهم أداء السجدة ينبغي أن يقرأها في نفسه، ولا فرق بين ما إذا قرأها خارج الصلاة أو في الصلاة، قال الشيخ الإمام نجر الإسلام على البزدوى في شرح الجامع الصغير: [ومن الناس من كره ذلك خارج الصلاة ولم يكرهه في الصلاة، ولكن هذا خلاف الرواية، قال محمد في الجامع الصغير]^١: وأكره أن يقرأ السورة في الصلاة أو غيرها ويدع آية السجدة، قال: وكان لا يرى بأسا باختصار السجود في غير الصلاة وهو أن يقرأ آية السجدة من بين السورة. وفي الغاية: والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين. اليتيمة: سئل عمر الحافظ عن عليه بسجود التلاوة هل عليه نية التعين كما في الصلوات؟ قال: لا بل عليه حفظ العدد. الولوالجية: رجل سلم وهو ذاكر أن عليه التشهد ثم ذكر بعد ذلك أن عليه سجدة التلاوة لا يمود ولا يسجد للتلاوة وصلاته تامة، وكذلك لو سلم وهو ذاكر أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر بعد ذلك أن عليه التشهد لا يمود ولا يسجد للتلاوة وصلاته تامة لما قلنا، ولو سلم وهو ذاكر أن عليه سجدة التلاوة أو التشهد ثم تذكر أن عليه الصلوية فسدت صلاته، وفي الفتاوى المتأخرة: ولو سلم وحول وجهه عن القبلة ثم تذكر بسجدة التلاوة فإنه يسجد ما دام في المسجد، وروى أنه لا يسجد بعد السلام. الحاوي: سئل أبو القاسم عن يسجد في صلاة الفجر فتلك أنها سجدة التلاوة أو من صلب الصلاة؟ فقال: يسجد بسجدة أخرى ثم يقعد قدر التشهد ثم يقوم فيصلي ركعة ويقعد. وسئل النسفي أبو إبراهيم عن قرأ آية السجدة في صلاته فأراد أن يخرج ساجدا فخر راعها ثم ذكر في ركوعه أني كنت نويت سجدة التلاوة فخر من الركوع إلى السجود ثم رفع رأسه فأتم الصلاة؟ قال: يحزه. اليتيمة: ذكر البقال في فتواه: ولو قرأ الإمام بسجدة فسجدها

(١) من أر، خ، س وغيره.

ثم اقتدى به رجل لم يسجدها فيما يقضى ، وعن أبي يوسف إذا سجدتها المسبوق معه ثم قرأها فيما يقضى لم يسجد ، ولو لم يسجدها معه ، يسجد . م : رجل قرأ آية السجدة وهو ليس في الصلاة فسمعها رجل هو في الصلاة فسجدها التالى وسجدها معه المصلى قال : إن أراد متابعتها فسدت صلاته ويجب عليه إعادة السجدة . وإذا أخر سجدة التلاوة عن وقت التلاوة أو عن وقت السماع ثم أداها يكون مؤدياً لا قاضياً عندنا ، فأداؤها ليس على الفور عندنا ، وهل يكره تأخيرها عن وقت القراءة ؟ ذكر في بعض المواضع أن تأخيرها خارج الصلاة لا يكره ، وذكر الطحاوى مطلقاً أن تأخيرها مكروه . وفي الحجة : ويستحب للتالى أو السامع إذا قرأ أو سمع ولا يمكنه السجود أن يقول " سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير " . م : وإذا قرأ آية السجدة عند طلوع الشمس وسجدها عند استواء النهار أو عند غروب الشمس أجزأه عند أبي يوسف ومحمد ، وذكر في موضع آخر عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز ، وبه كان يفتى الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، وفي المنظومة في باب زفر :

ولو تلا عند الطلوع وسجد عند الزوال أو إذا غابت فسد

م : وقيل لو قرأها عند غروب الشمس وأداها عند طلوع الشمس لا يجوز . ذكر محمد في الأصل : ولا ينبغي للإمام أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة لا يجهر فيها ، وفي الحاشية : ويكره للإمام أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة لا يجهر فيها ، م : فأما إذا قرأها فعليه أن يسجدها وعليهم أن يتابعوه فيها ، الحجة : الإمام إذا أراد أن يقرأ آية السجدة في الظهر والعصر يقرأ عند الركوع وينوي التداخل في السجدة حتى لا يؤدي إلى تفليط القوم . م : إذا افتتح الصلاة وهو راكب وافتتحها آخر يسير معه - الحاشية : كل واحد منهما يصلى صلاة نفسه - م : فقرأ أحدهما آية سجدة واحدة مرتين فسمعها صاحبه وقرأ صاحبه آية سجدة أخرى مرة فسمعها الأول : يسجد الذى قرأ آية واحدة مرتين بسجدة ، سجدة لقراءته لأن تلاوة آية واحدة مرتين في الصلاة لا يوجب

على التالى إلا بسجدة واحدة، و يسجد إذا فرغ من صلاته لما سمع من صاحبه، و أما الذى قرأ مرة يسجد بسجدة لقراءته لأنه قرأ مرة، و يسجد مرتين إذا فرغ من صلاته لما سمع من صاحبه لأنه سمع تلاوة آية واحدة مرتين فى مجلسين لأن سماعه تلك التلاوة ليس من الصلاة و فيما ليس من الصلاة يتبدل المجلس بالسير، و إنما اتحد بالتحريمه فيما كان من الصلاة فكأن مجلس التالى متحدا و مجلس السامع متعددا فى مثل هذه الصورة بتعدد الوجوب على السامع فوجب عليه سجدة ثان، و فى الولوالجية: و عليه الفتوى، م: و ذكر فى مختصر الحسامى أنه يسجد مرة، و عليه الفتوى. إذا قرأ الإمام آية السجدة فى صلاة الجمعة فعليه أن يسجد و يسجد معه أصحابه، و فى شرح الطحاوى: من سمع و من لم يسمع سواء، م: قال شمس الأئمة الحلوانى قال مشايخنا: السبيل فى زماننا إذا قرأها الإمام فى الجمعة أن لا يسجد لها لامتداد الصفوف و كثرة القوم، فإن المكبر إذا كبر لها ظن القوم أنه كبر للركوع فيركعون و فيه من الفتنة ما لا يخفى، و هكذا فى صلاة العيد، قال شمس الأئمة: هذا سألت القاضى الإمام هل يكره للإمام أن يقرأ سورة فيها سجدة يوم الجمعة كما يكره فى صلاة الظهر؟ قال: ليست فيه رواية و ينبغي أن يكره، و فى شرح الطحاوى: و لا ينبغي للإمام أن يقرأ آية السجدة فى صلاة الجمعة و فى العيدين إذا كان القوم بحال لا يسمعون القراءة كلهم. و فى الفتاوى العتابة: و لو قرأ الخطيب على المنبر إن شاء نزل و يسجد و إن شاء يسجد على المنبر، و فى شرح الطحاوى: و يسجد معه من سمع منه، و لا يجب على من لم يسمع، بخلاف الصلاة. الحجة: روى ابن سماعة عن محمد فى رجل صلى الظهر أربعاً و قرأ آية السجدة فى الركعة الأولى ففسى و قام إلى الخامسة أو السادسة ساهياً يسجد بسجدة التلاوة و يقعد، و يسجد للسهو و يتم، و كذلك إذا اقتدى به رجل فى الخامسة أو السادسة متطوعاً يقضى حتى يتم ست ركعات. الصيرفية: و لو وجب عليه بسجدة التلاوة فلم يسجدها حتى مات يعطى لكل سجدة منون من الحنطة كما فى الصلاة، و الصحيح أنه لا يجب.

فصل في سجدة الشكر

٣ : روى عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره سجدة الشكر ، وعن محمد أن أبا حنيفة كان لا يراها شيئا ، وفي القدوري : عن أبي حنيفة أنه كان يكره سجدة الشكر ، قال محمد : ونحن لا نكرهها . وتكلم المتقدمون في معنى قول محمد « وكان أبو حنيفة لا يراها شيئا » بعضهم قالوا : لا يراها مسنونة وهو قريب من الأول ، وبعضهم قالوا : معناها لا يراها شكرا تاما فتمام الشكر أن يصلي ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة . ولم يذكر محمد قول أبي يوسف في شيء من الكتب ، وذكر القاضي الإمام على السغدّي في شرح كتاب السير قول أبي يوسف مع محمد ، وبعض المتأخرين من مشايخنا قالوا : لم يرد محمد بقوله « وأبو حنيفة كان لا يراها شيئا » نفي شرعيتها قرينة وإنما أراد به نفي وجوبها شكرا ، كما قال محمد في الجامع الصغير عن أبي حنيفة أن التعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء ، ولم يرد به نفي شرعيتها أصلا . الحجة : قال أبو حنيفة : لا تجب سجدة الشكر لأن النعم كثيرة لا يمكن أن يسجد لكل نعمة فيؤدي إلى تكليف ما لا يطاق ، ومحمد يقول : سجدة الشكر جائزة ، قال الحجة أكرمه الله بالرحمة والرضوان : عندي أن قول أبي حنيفة محمول على الإيجاب ، وقول محمد محمول على الجواز والاستحباب ، فيعمل بهما . ولا يجب لكل نعمة سجدة الشكر كما قال أبو حنيفة ، ولكن يجوز أن يسجد بسجدة الشكر في وقت سُرَّ بنعمة أو ذكر نعمة فشكرا بالسجدة ، ولأنه غير خارج عن حد الاستحباب ، وقد وردت فيه روايات كثيرة عن النبي عليه السلام وعن الصحابة والصالحين ، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتى برأس أبي جهل - لعنه الله - يوم بدر وألقى بين يديه سجد لله خمس سجعات شكرا ، وقرأ آية السجدة في سورة انشقت فسجد لله عشر سجعات الأولى للتلاوة والباقي شكرا للمكرمات ، فلا ينزع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد ، وعليه الفتوى . وذكر السيد الإمام أبو القاسم في تاريخه بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد يوما خمس سجعات

بلا ركوع، قالوا: يا نبي الله! سجود بلا ركوع؟ قال: نعم، إن جبرئيل عليه السلام أتاني فقال: يا محمد إن الله تعالى يحب عليا فسجدت، رفعت رأسي فقال: إن الله تعالى يحب فاطمة، فسجدت، ثم رفعت رأسي فقال: يا محمد إن الله يحب الحسن والحسين فسجدت، ثم رفعت رأسي فقال: يا محمد إن الله تعالى يحب من أحبهم فسجدت، ثم رفعت رأسي فقال: إن الله تعالى يحب من يحبه فسجدت. وفي السفناني: بحمد الشكر عند محمد مسنونة، وعند أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أبي يوسف غير مسنونة، وفي المنظومة في باب أبي حنيفة:

وليس للسجود شكرا عبدة

وفي المصنف: وتفسيره أن يكبر مستقبل القبلة فيخر ساجدا يحمد الله ويسبحه، ثم يكبر تكبيرة يرفع رأسه. ثم قيل إنه لم يرد به نفي شرعيتها قرينة، بل أراد به نفي وجوبها شكرا، وقال الآكثرون: إنها ليست بقرينة عنده بل هي مكروهة لا يثاب عليها، وتركها أولى، وقالوا: هي قرينة يثاب عليها، وثمرة الاختلاف تظهر في انتقاض الطهارة إذا نام في سجود الشكر.



تم الجزء الأول من الفتاوى التاريخية، ويليه الجزء الثاني إن شاء الله تعالى
أوله الفصل الثاني والعشرون في صلاة المسافر.

فهرس الجزء الأول من الفتاوى التاتارخانية

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
تقدمة التحقيق	١	التعريف بالفتاوى التاتارخانية	
تعريف العلم و فضيلته	٣	و صاحبها	٢٨
الفقه و فضله	٥	الكتب التى ذكرها المؤلف أنه	
معنى الفقه لغة	٦	استفاد منها لترتيب الكتاب	٣٦
معنى الفقه اصطلاحا	٧	الكتب التى لم تذكر مع الكتب	
الشريعة و الفقه واحد	٧	المذكورة فى المقدمة ولكن	
معنى الفقه فى الصدر الاول	٨	المؤلف قد أعال عليها المسائل	٤٥
عمل الاجتهاد	٨	تذكرة الاعلام الواردة فى هذا	
المصادر الفقهية	٩	الكتاب	٥١
تدوين الفقه	١٠	الفقهاء الذين أخذوا عن الفتاوى	
التشريع و الاجتهاد و أسباب		التاتارخانية	٦٢
اختلاف الفقهاء	١٨	ملاحظات	٦٣
القواعد التى تجرى فى الفقه الحنفى		مصادر التقدمة و التحقيق	٧
كالأصول الأساسية	٢١	* * *	
طبقات الفقهاء الحنفية	٢٥	مقدمة الكتاب	٦٥
مراتب الكتب فى الفقه الحنفى	٢٦	باب فى العلم و الحث عليه	٦٩
		الفصل الاول فى تعريفه	٧

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
الفصل الثانى فى فضيلة العلم	٦٩	نوع منه فى القهقهة	١٣٨
الفصل الثالث فى فرض العين		نوع آخر من هذا الفصل فى مس	
وفرض الكفاية من العلوم	٧٦	الرجل المرأة	١٤٣
الفصل الرابع فى آفة العلم	٧٩	نوع آخر فى مسائل الشك	١٤٤
الفصل الخامس فى بيان السنة والجماعة	٨٠	بيان أحكام المحدث	١٤٧
الفصل السادس فى من يحل له		الفصل الثالث فى الغسل	١٤٨
الفتوى ومن لا يحل له	٨١	نوع منه فى تعليم الاغتسال	•
الفصل السابع فى آداب المفتى		اغتسال المرأة من الجنابة	١٤٩
والمستقى	٨٢	نوع آخر فى بيان فرائض الغسل	
كتاب الطهارة	٨٧	وسنة	١٥١
الفصل الأول فى الوضوء	•	نوع آخر فى بيان أسباب الغسل	١٥٢
نوع منه فى تعليم الوضوء	٩٦	مسائل الاحتلام وخروج المني	١٥٧
نوع منه فى بيان سنن الوضوء وآدابه	٩٧	نوع آخر من هذا الفصل فى المتفرقات	١٥٨
الفصل الثانى فى بيان ما يوجب		الفصل الرابع فى المياه التى يجوز	
الوضوء	١١٣	الوضوء بها و التى لا يجوز	
نوع آخر فى الاحتقان وغيره	١٢٧	الوضوء بها	١٦٣
نوع آخر فى مسائل القيء وما		نوع منه فى الماء الجارى	•
يتصل به	١٢٨	نوع آخر فى ماء الحياض والغدران	
نوع آخر فى النوم والغشى والجنون	١٣٢	والميون	١٦٨
		نوع	

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
٢٢٦	الفصل الخامس في التيمم	١٨١	نوع آخر في ماء الآبار
٢٣٠	نوع آخر في يان شرائط التيمم	١٨٢	ما يقع في البئر نوعان : النوع الاول
٢٣٨	نوع آخر في يان وقت التيمم	١٨٤	فيما لا يفسد الماء
٢٤٢	نوع آخر فيما يجوز به التيمم	٢٠٠	النوع الثاني فيما يفسد الماء
٢٤٧	نوع آخر في يان من يجوز له	٢٠٣	نوع آخر في الحباب و الاواني
٢٤٩	التيمم و من لا يجوز له	٢٠٥	و مما يتصل بهذا الفصل موت ما ليس
٢٥٧	نوع آخر في يان ما يتيمم عنه	٢٠٧	له دم و ما له دم في الماء من
٢٥٨	نوع آخر في يان ما يطل به التيمم	٢١١	حشرات الارض
٢٦٢	و ما لا يطله	٢١٧	نوع آخر في ماء الحمام
٢٦٥	نوع آخر في يان المتيمم إذا أحدث	٢٢٢	نوع آخر في يان المياه التي لا يجوز
	في الصلاة		الوضوء بها على الوفاق و على
	نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات		الخلافا
	الفصل السادس في المسح		بيان أحكام الماء المستعمل
	على الخفين		و مما يتصل بهذا الفصل بيان
	النوع الاول في صورة المسح		حكم الآسار (جمع سور)
	وكيفيته و مقداره		و مما يتصل بهذا الفصل بيان حكم
	نوع آخر في يان محل المسح		الغرق و اللعاب و اللبن
			و مما يتصل بهذا الفصل بيان ما لا
			يجوز الوضوء به من المائعات
			و ما يجوز

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر في بيان ما يجوز عليه المسح من		الفصل الثامن في تطهير	
الخفاف وما بمئناها وما لا يجوز	٢٦٥	التنجاسات	٣٠٥
نوع آخر في بيان شرط جواز المسح		الفصل التاسع في الحيض	٣٢٢
على الخف	٢٧٣	نوع آخر في تفسير الحيض وتفصيله	
نوع آخر في بيان مقدار مدة المسح	٢٧٥	نوع آخر في بيان الدماء الفاسدة التي	
نوع آخر في بيان ما يبطل المسح		لا يتعلق بها حكم الحيض	٣٢٣
على الخفين	٢٧٧	نوع آخر في بيان أنه متى ثبت حكم	
نوع آخر في بيان أن المرأة في المسح		الحيض والاستحاضة والنفاس	٣٣٠
على الخفين بمنزلة الرجل	٢٧٩	نوع آخر في الأحكام التي تتعلق	
نوع آخر في بيان رجل قطعت		بالحيض	٣٣٢
إحدى رجله		نوع آخر فيما بقي من الأحكام	
نوع آخر في بيان رجل باحدى		المتعلقة بالحيض	٣٣٧
رجليه جراحة	٢٨١	نوع آخر في مقدار الطهر المتخلل	٣٣٨
المسح على الجبائر وعصابة المفتد		نوع آخر	٣٣٩
ومسألة الشقاق	٢٨٢	نوع آخر في الأوقات والساعات	٣٤٠
الفصل السابع في التنجاسات		نوع آخر هو قريب مما تقدم من	
وأحكامها وفي معرفة		المسائل	٣٤٢
الآعيان النجسة وأضدادها	٢٨٧	نوع آخر في نصب العادة للبتداء	٣٤٣
النوع الثاني من هذا الفصل في مقدار		نوع آخر في الانتقال	٣٥٣
النجاسة التي يمنع جواز الصلاة	٢٩٧	نوع آخر في البدل	٣٥٧
		نوع	(١)

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
٤٠٠	بيان انتقال العادة في النفاس * * *	٣٦٠	نوع آخر في الزيادة و نقصان في أيام الحيض
	كتاب الصلاة	٣٦٢	نوع آخر في تقديم الحيض وتأخيرہ
	الفصل الأول في المواقيت	٣٦٨	نوع آخر في رسم الفتوى
٤٠١	و فيها أنواع	٣٧١	نوع آخر في الإضلال
	النوع الأول في بيان أول المواقيت و آخرها	٣٨٠	نوع آخر في المرأة تضل عددا في عدد
		٣٨٧	نوع آخر في استخراج معرفة العتالة
٤٠٤	نوع آخر في بيان فضيلة الأوقات	٣٨٩	نوع آخر في النفاس
	نوع آخر في بيان الأوقات التي يكره فيها الصلاة		قسم آخر في الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس
٤٠٧		٣٩٠	
	الفصل الثاني في فرائض الصلاة و واجباتها	٣٩٢	قسم آخر في معرفة أول وقت النفاس و مما يتصل بهذا القسم من السقط
	و سننها و آدابها	٣٩٣	
٤١٢		٣٩٦	قسم آخر في الضلال في النفاس
٤١٦	طهارة ما يستر به العورة		قسم آخر في حكم المرأة إذا ولدت ولدا و استمر بها الدم
٤١٨	طهارة موضع الصلاة	٣٩٧	
٤٢٢	استقبال القبلة و معرفتها	٣٩٨	قسم آخر في الاستطهارة
٤٢٨	و من شرائط الصلاة النية		فصل في المرأة إذا طلقها زوجها فأخبرت عن انقضاء العدة في كم تصدق
	النوع الثاني من فرائض الصلاة التي هي عند الشروع		اختلاف المشايخ في ختم النفاس بالطهر القاسد
٤٣٦	فصل في تكبيرة الافتتاح	٣٩٩	

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
افتتاح الصلاة بالتهليل	٤٣٨	الفصل الثالث في القراءة بغير ما في	
فصل في القراءة	٤٤٣	مصحف عثمان من مصحف	
الكلام في قدرة القراءة	٤٤٥	عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب	٤٨٣
نوع آخر في الأفضل بأن يقرأ		الفصل الرابع في ذكر آية مكان آية	٤٨٤
في كل ركعة بفتحة الكتاب		الفصل الخامس في حذف حرف	
و سورة تامة	٤٥١	عن كلمة	٤٨٥
القراءة في الفرائض على التؤدة		الفصل السادس في زيادة كلمة لا على	
و الترتل والتدبر	٤٥٢	وجه البدل	٤٨٧
نوع آخر في معرفة طوال المفصل		الفصل السابع في الخطأ في التقديم	
و أوساطه و قصاره	٤٥٦	و التأخير	٤٨٨
نوع آخر في إطالة القراءة في الركعة		الفصل الثامن في الوقف و الوصل	
الأولى على الثانية		و الابتداء	٤٨٩
نوع آخر في القراءة بالفارسية	٤٥٧	الفصل التاسع في ترك المد و التشديد	٤٩٢
نوع آخر فيمن نسي القراءة في الأوليين	٤٥٩	و بما يتصل بهذا الفصل من آمين بالمد	
نوع آخر في زلة القارئ	٤٦٢	و التشديد	٤٩٣
القراءة على وجهه و لكل وجه فصلا	٤٦٤	الفصل العاشر في اللحن في الإعراب	
الفصل الأول في ذكر حرف مكان		الفصل الحادى عشر في ترك الإدغام	
حرف		و الإتيان به	٤٩٦
و بما يتصل بهذا الفصل من قراءة الألف	٤٧٧	الفصل الثانى عشر في الإمالة في غير	
الفصل الثانى في ذكر كلمة مكان كلمة		موضعها	
على وجه البدل	٤٧٩		

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
الفصل الثالث عشر في حذف ما هو		نوع آخر في بيان سبب ثبوت الأذان	٥١٤
مظهر وفي إظهار ما هو محذوف	٤٩٧	نوع آخر في بيان ما يفعل فيه	٥١٥
الفصل الرابع عشر في ذكر بعض		نوع آخر في أذان المحدث والجنب	٥١٩
الحروف من الكلمة	٤٩٨	نوع آخر في فصل بين الأذان والإقامة	٥٢١
الفصل الخامس عشر في إدخال		نوع آخر في بيان الصلوات التي لها أذان	٥٢٢
التأنيث في أسماء الله تعالى	٤٩٩	نوع آخر في تدارك الخلل الواقع فيه	
الفصل السادس عشر في التنقي		نوع آخر فيمن يقضى الفوائت يقضيها	
بالقرآن والالخان	٥٠٠	بأذان وإقامة أو بغيرهما	٥٢٤
فصل آخر في الأحكام المتعلقة بالقرآن		نوع آخر في المنفقات	
وقراءته خارج الصلاة		فصل في بيان آداب الصلاة	٥٢٩
فصل في الركوع	٥٠٥	الفصل الثالث في بيان ما	
فصل في السجود	٥٠٦	يفعله المصلي في صلاته	
فصل في القعدة الأخيرة	٥٠٨	بعد الافتتاح	٥٣١
فصل في القومة التي بين الركوع		وعما يتصل بهذا الفصل من مسائل المسبوق	٥٥٧
والسجود والجلسة بين السجدين		الفصل الرابع في بيان ما يكره	
فصل في الخروج عن الصلاة بفعل المصلي	٥٠٩	للمصلي أن يفعل في صلاته	
واجبات الصلاة	٥١٠	وما لا يكره	٥٦١
سنن الصلاة	٥١١	وعما يتصل بهذا الفصل من مكروهات	
الأذان من جملة السنن	٥١٢	الصلاة	٥٦٧
نوع في بيان صفة الأذان			

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
الفصل الخامس في بيان ما		الفصل الحادى عشر فى التطوع	
يفسد الصلاة وما لا يفسد	٥٧١	قبل الفرض و بعده	٦٤١
النوع الثانى فى بيان الأفعال المفسدة	٥٨٤	وعا يتصل بهذا الفصل رجل انتهى إلى	
وعا يتصل بهذا الفصل مسائل الفقهية	٥٩٥	الإمام و الناس فى صلاة الفجر	٦٤٧
الفصل السادس الكلام فى بيان		الفصل الثانى عشر فى رجل	
من هو أحق بالإمامة	٦٠٠	يشرع فى صلاة ثم أقيمت	
بيان من يصلح إماما لغيره و من		تلك الصلاة ما يفعل المنفرد	٦٤٩
لا يصلح	٦٠٤	الفصل الثالث عشر فى	
بيان تغير حال المصل	٦١٠	التراويح	٦٥٣
بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع	٦١١	نوع آخر فى أن الجماعة بل هى سنة	
الفصل السابع فى بيان مقام		التراويح	٦٥٥
الإمام و المأموم	٦٢٢	نوع آخر فى بيان وقت التراويح	٦٥٧
الفصل الثامن فى الحث على		نوع آخر فى نية التراويح	٦٥٨
الجماعة	٦٢٧	نوع آخر فى بيان القراءة فى التراويح	
الفصل التاسع فى المار بين		نوع آخر فى القوم يصلون التراويح	
يدى المصل	٦٢٨	قودا	٦٦١
الفصل العاشر فى التطوع	٦٣٢	نوع آخر فيما إذا صلى ترويجة واحدة	
		بقسليمة واحدة	٦٦٢
		نوع	(٢)

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر في الشك في التراويح	٦٦٦	نوع آخر في بيان ما يجب به السهو	
نوع فيمن يصلي التراويح مقتدياً بمن		و ما لا يجب	٧١٤
يصلي غيره	٦٦٧	نوع آخر في سهو الإمام أو المؤتم	
نوع آخر في إمامة الصبي في التراويح	٦٦٨	بل يتعدى إلى صاحبه	٧٢٥
نوع آخر في قضاء التراويح		نوع آخر فيمن صلى الظهر خمسا	٧٢٦
نوع آخر في المتفرقات إمام شرع		نوع آخر في الرجل سلم وعليه سجود	
في الوتر على ظن أنه أتم التراويح	٦٦٩	السهو	٧٣١
مسائل الوتر	٦٧٠	نوع آخر في بيان ما يمنع الإتيان	
الفصل الرابع عشر في الذي		يسجد السهو	٧٣٢
يصلي و معه شيء من		نوع آخر في سلام السهو	٧٣٣
النجاسات	٦٧٨	نوع آخر فيمن يصلي التطوع ركعتين	
الفصل الخامس عشر في الحدث		و يسهو فيهما و يسجد للسهو	٧٣٩
في الصلاة	٦٨٧	نوع آخر فيمن يصلي الظهر و يسلم	
الفصل السادس عشر في		و عليه سجدة صلية	٧٤٠
الاستخلاف	٦٩٦	نوع آخر في المتفرقات	
الفصل السابع عشر في سجود السهو		الفصل الثامن عشر في مسائل	
النوع الأول في بيان		الشك ، وفي الاختلاف	
صفة سجدة السهو	٧١٢	الواقع بين الإمام والقوم	
		في المقدار المؤدى	٧٤٥

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
٧٧٥	نوع آخر في بيان حكمها	٧٥١	مسائل الاختلاف الواقع بين الإمام والقوم
•	نوع آخر في بيان من يجب عليه السجدة		الفصل التاسع عشر في وقت لزوم الفرض
	نوع آخر في بيان ما يطل هذه السجدة	٧٥٢	الفصل العشرون في قضاء الفائتة
٧٧٦	وما لا يطلها	٧٥٤	الفصل الحادى والعشرون في سجدة التلاوة
	نوع آخر في بيان ما يتعلق به وجوب هذه السجدة	٧٧٢	نوع آخر في بيان سبب وجوبها
٧٧٧	•		نوع آخر في بيان شرائط جوازها وأدائها
	نوع آخر في تكرار آية السجدة	٧٧٣	
٧٨٣	نوع آخر في سماع المصل آية السجدة		
٧٨٥	نوع آخر في الركوع مقام السجدة		
٧٨٧	نوع آخر في المتفرقات		
٧٩١	فصل في سجدة الشكر		

(تم الفهرس)

بيان الخطأ من الصواب
الواقع في الجزء الأول من الفتاوى التاتارخانية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٧١	١٦	من عالم	من موت عالم
١٠٢	٢١	قدماء	قدماً
١٥٣	١٨	الدر	الدبر
٢٢٣	٧	الميت	الميتة
٢٢٧	١٥	بالإيهام	بالإيهام
٢٣١	٣	حوى	نوى
٢٣٢	١٩	من امصره	من مصره
٢٤٦	١١	في مكان	مكان
٢٧١	رقم الصفحة	٢٨١	٢٧١
٢٨٨	٨	مخلوطا	مخلوط
٣٣٠	٤	عليه	عليه
٣٣٢	٩	وتت	وقت
٣٧٣	٦	عمرو	عمر
٣٩٦	١٢	الناس	النفاس
٤٠٦	٢	حار	تجار
٤٨٨	٢	جما " لا تقسد	جبالا " تقسد

الصفحة	السطر	الحظاً	الصواب
٦٧١	١٣	على	أعلى
٦٧٤	١٢	و إلا لما خالف	لما خالف
٦٨٥	١٩	نومة	نومو
٦٨٦	١٠	التوب	الثوب
٧٠٥	٢	حضر الإمام	حضر الإمام
٧٢١	٣٢	قبل	قبل
٧٢٣	١٤	الماتردى	الماتريدى
٧٢٦	٣	قوعد	و قعد
٧٣٠	٧١	الناظنى	الناظنى
٧٣٢	٨	شرطه	شرط
٧٣٣	٤	عند	عنه
٧٦١	١٠	عرب	عند
٧٨٠	١١	ذكر	ذكر
٧٨٦	١٠	على دسة	على حدة
٩ فهرس ٤ الممودانى		بل	هل

